

كِتَابُ الرَّوْضِ النَّضِيرِ شرح مجموع الفقه الكبير

تأليف

القاضي العلامة الخريز صهر عفا ظه العصر الأثير
جَامِعُ أَشْجَاتِ الْفَضَائِلِ وَصَاحِبُ الْأَوْفَرِ بِالْأَوَائِلِ مُرْفِي الرِّبِّينِ الْحَسَنِ
ابن أحمد بن الحسين بن أحمد بن علي بن محمد
بن سليمان بن صالح السباعي الحلي

الصَّنْعَانِي

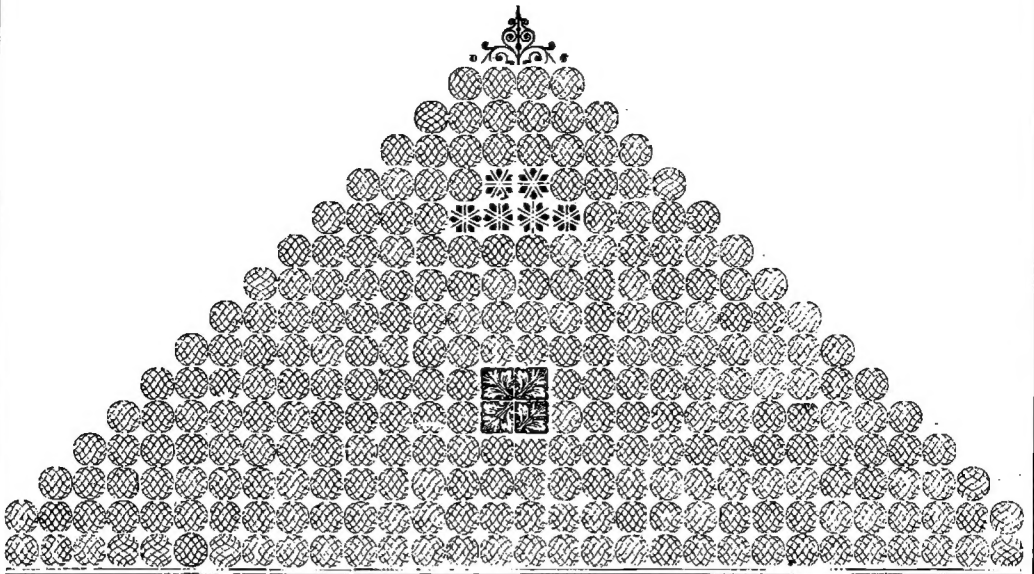
المتوفى بصنعاء اليمن في جمادى الأولى سنة ١٢٢١ هجرية
عن إحدى وأربعين سنة
رحمه الله تعالى آمين

الجزء الرابع

مَا أَحْسَنَ النَّظَرَ إِلَيْمُ لِمَنْصُفٍ فِي مُقْتَضَى الْإِيرَادِ وَالْإِصْدَارِ
يَجْنَالُ فِي (الرَّوْضِ النَّضِيرِ) فَيَقْتَفِي هَذِي الرُّسُولُ مَنَى ذَوِي الْأَنْظَارِ

دار الحديث

بيروت



بسم الله الرحمن الرحيم *

كتاب النكاح

(هو في اللغة الضم والجمع والتداخل ومنه نكحت البرقي الارض اذا حرثتها وبذرت فيها ونكح الحصى اخفاف الابل ونكح المطر الارض اذا خالط ثراها وسواء كان التداخل حسيما كما ذكر أو معنويا كنكح النعاس عينه وقول بعضهم ان موضوع ن ك ح على هذا الترتيب يفيد لزوم الشئ للشئ. واكبا عليه يعود الى ماسبق وعلى هذا فاطلاقه على الوطى حقيقة اذ هو احد افراد ما صدقت المادة عليه لما فيه من التداخل والتخالط واطلاقه على العقد مجاز لانه سبب الوطى وقال الفراء النكح بضم النون البضع كفى به عن الفرج فاذا قالوا نكحها فعنناه اصاب نكحها وهو فرجها وهو يؤيد كونه حقيقة في الوطى وفي عرف الفقهاء ثلاثة اوجه احدها انه حقيقة في العقد مجاز في الوطى والثاني عكسه وبه قال أبو حنيفة والثالث ما قاله الزجاجي وهو أنه مقول بالاشتراك عليهما معا قال شارح بلوغ المرام وهو الذي يترجح في نظري وان كان أكثر ما يستعمل في العقد يعني لكثرة وروده في الكتاب والسنة للعقد قال الموزعي وحيث اطلق النكاح في كتاب الله تعالى فلما ربه به العقد إلا في قوله تعالى

(فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين عن الله سبحانه ان مراده الوطى لا العقد وأورد الحديث المتفق عليه في قصة امرأة رفاعه لما بت طلاقها وتزوجها عبد الرحمن بن الزبير فقال صلى الله عليه وآله وسلم (اتربدين ان ترجعى الى رفاعه لاحتى تذوق عسيلته ويندوق عسيلتك) فهذه الكثرة غير مهجور معها الا آخر وهو الوطى وعلى هذا يتنزل ما قاله الفارسى إنهم اذا قالوا نكح فلانة أو بنت فلان فلما رد العقد واذا قالوا نكح زوجته فلما رد الوطى اذا في كل منهما قرينة معينة المراد من احد معنيي المشترك

﴿ باب فضل النكاح وما جاء في ذلك ﴾

ص (حدثني أبو القاسم على بن محمد بن الحسن بن عبيد النخعي الكوفي قال حدثني سليمان بن ابراهيم المحاربي حدثني نصر بن مزاحم قال حدثني ابراهيم بن الزبرقان عن أبي خالد الواسطي رضى الله تعالى عنهم ورحمهم قال حدثني الامام أبو الحسين زيد بن علي عن أبيه عن جده عن أمير المؤمنين على عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (تزوجوا فاني مكاثركم بالامم) ش (اخرج محمد بن منصور في الامالى ما لفظه حدثنا محمد بن عبيد عن محمد بن فرات قال حدثني الامام زيد بن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (يا أيها الناس تزوجوا فاني مكاثركم بالامم يوم القيامة) قال في التلخيص اعله من مراسيل الامام زيد بن علي ولعله عن علي عليه السلام كما ارسل عنه أخوه الباقر والله أعلم وفي التلخيص اخرج صاحب مسند الفردوس من طريق محمد بن الحرث عن محمد بن عبد الرحمن البيهقي عن أبيه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (حجوا تستغنوا وسافروا تصحوا وتناكحوا تسكثروا فاني أباهي بكم بالامم) والحمدان ضعيفان وذكره البيهقي عن الشافعي أنه ذكره بلاغا وزاد في آخره (حتى بالسقط) وفي الباب عن أبي أمامة أخرجه البيهقي بلفظ (تزوجوا فاني مكاثركم بالامم ولا تكونوا كرهانية النصارى) وفيه محمد بن ثابت وهو ضعيف وعن أنس صححه ابن حبان (تزوجوا الولود الودود فاني مكاثركم بالانبياء يوم القيامة) وعن حرمة بن النعمان أخرجه الدارقطني في المؤتلف وابن قانع في الصحابة بلفظ (ولود أحب الى الله سبحانه وتعالى من امرأة حسناء لا تلد إني مكاثركم بالامم يوم القيامة) وفي مسند ابن مسعود من علل الدارقطني نحوه ونحوه أيضا عن عياض بن غنم وعن معقل بن يسار وعن عائشة انتهى . واخرج حديث معقل أبو داود والنسائي والطبراني في الكبير والحاكم والبيهقي وفي جمع الجوامع للسيوطي (تزوجوا فاني مكاثركم بالامم) وان السقط ليرى محتبطا بباب الجنة يقال له ادخل يقول حتى يدخل أبواي) أخرجه الطبراني في الاوسط عن سهل بن حنيف والحديث يدل على الحث على التزوج وتحصيل ثمرته ومقصوده وهو التناسل وهو

مشروط بوجود أسبابه من الاستطاعة لتحصيل مؤنه وسلامة الآلة وتوقان النفس ويدل عليه حديث (يامعاشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء) متفق عليه . وظاهر الأمر في قوله (تزوجوا) يفيد الوجوب وهو مذهب الظاهرية ورواية عن أحمد وذهب إليه أبو عوانة الأسفرائيني من الشافعية إلا أن الظاهرية قالت يلزم العقد دون الوطئ وفيه ضعف لأن العقد لا يحصل شيئاً من الفوائد المترتبة عليه وقال ابن حزم منهم وفرض على كل قادر على الوطئ أن وجد أن يتزوج أو يتسرى فإن عجز عن ذلك فليكثر من الصوم ثم قال وهو قول جماعة من السلف وذهب الجمهور إلى أن الأمر للنسب قال في المنار وهو الحق لكثرة الحث عليه وهو ناظر إلى عامة البشر وغالب أحوالهم ولا ينافية التخلّف لعارض من الأحوال وحديث (خيركم في المأثنين كل خفيف الحاذ) قيل يارسول الله وما الخفيف الحاذ قال (الذي لا أهل له ولا ولد) أخرجه أبو يعلى والبيهقي في الشعب والخطيب وابن عساكر من حديث حذيفة ضمعه الذهبي وغيره لكنه يشهد له ما أخرجه الترمذي عن أبي إمامة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (قال الله عز وجل أن أغبط أوليائي عندي مؤمن خفيف الحاذ ذو حظ من الصلاة أحسن عبادة ربه واطاعه في السر وكان غامضاً في الناس لا يشار إليه بالأصابع وكان رزقه كفافاً) ثم قرأ بيده وقال (عجلت منيته قل تراثه قلت بواكيه) انتهى وفي قوله لكثرة الحث عليه إشارة إلى دليل الاستحباب وقوله حديث خيركم مع شاهده إشارة إلى الصارف لظاهر الأمر بالنكاح عن الوجوب وقوله ولا ينافية التخلّف لعارض من الأحوال يشير إلى ما ذكره الجمهور من أنه إذا اتفق للمكلف أن يعلم أو يظن أنه يعصى لتركه كالزنا وما في حكمه من نكاح اليد أو كان عليلًا يخشى أن يباشر عورته من لا نحل له مباشرتها وجب عليه النكاح إذا كان لا يمكنه التيسر أولاً فحصره والا فهو خير بينهما لقوله عز وجل «ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم» ويكون متعلق الوجوب كونه يجب عليه اجتناب المحظور وإذا كان لا يتم اجتنابه إلا بالنكاح أو التيسر وجب عليه إحداهما لما تقرر من أن ما لا يتم الواجب المطلق إلا به وجب كوجوبه إذا كان متعذراً أشار إليه ابن بهران في شرح قوله في الأثمار وهو واجب ومنسوب ومكروه ومباح . قال المذاكرون وقد يحرم انتهى وكذا ذكره الشيخ تقي الدين في شرح العمدة فقال وقد قسم بعض الفقهاء النكاح إلى الأحكام الخمسة وجعل الوجوب فيما إذا خاف العنت وقدر على النكاح إلا أنه لا يتعين واجباً بل إما هو أو التيسر انتهى وتفسير بقية الأحكام الخمسة مبسوط في الكتب الفقهية وشروح الحديث . وقوله فاني مكاتركم بالامم أى مكاتركم بالمؤمنين من أمته المؤمنين من سائر الامم وقد ورد أن بعض الانبياء عليهم السلام يأتي ومعه الرجل والرجلان وبعضهم أكثر تابعاً وأكثرهم موسى عليه السلام إلا ما كان من نبينا صلى الله عليه وآله وسلم فإنه أكثرهم تابعاً فقد روى

ابن حبان في صحيحه (ان أهل الجنة مائة وعشرون صفا هذه الامة ثمانون منها) وليس المراد بالمكاثرة هنا المباهاة المنهى عنها وانما يفعله صلى الله عليه وآله وسلم تنويها بقدرهم وتبشير الهم ليجتهدوا في نيل ما ادخر لهم من المراتب والتشريف ببركة نبهم وشرفه وعظيم قدره صلى الله عليه وآله وسلم ولذا قال مكابر بكم الامم ولم يقل الانبياء

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا نظر العبد الى وجهه ونظرت اليه نظر الله اليهما نظر رحمة فاذا أخذ بكفها وأخذت بكفه تساقطت ذنوبهما من خلال أصابعهما فاذا تغشاها حفت بهما الملائكة من الارض الى عنان السماء وكانت كل لذة وكل شهوة حسنات أمثال الجبال فاذا حملت كان لها أجر الصائم المصلي القائم المجاهد في سبيل الله فاذا وضعت لم تعلم نفس ما أخفى لها من قرة أعين)

ش قال محمد بن منصور في الامالي حدثنا أبو الطاهر عن أبيه قال حدثني أبي عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام قال جاء عثمان بن مظعون الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله غلبني حديث النفس ولم أحدث شيئا حتى أستمرك (فقال بم تحدثك نفسك يا عثمان) فقال قد هممت بذكر أشياء فيها طول ثم قال قد هممت أن أحرم خولة زوجتي قال (لا تفعل يا عثمان إن العبد اذا أخذ بيد زوجته كتب الله له مائة حسنة ومحا عنه مائة سيئة فان قبلها كتب الله له عشر حسنات ومحا عنه عشر سيئات فان لم بها حضرتها الملائكة فاذا اغتسل لم يمر الماء على شعرة منهما الا كتب الله لها بها حسنة ومحا عنها سيئة وقال الله عز وجل للملائكة انظروا الى عبدى هذين اغتسلا في هذه الليلة الباردة علما أني ربهما أشهدكم أني قد غفرت لهما فان كان لهما في وقتها تلك ولد فتقدمهما كان شفيما لهما وان تأخرهما كان نوراً لهما وان لم يكن لهما في وقتها تلك ولد كان لهما وصيف في الجنة - ثم ضرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيده صدرى ثم قال - يا عثمان لا ترغب عن سنتي فانه من رغب عن سنتي عرضت له الملائكة يوم القيامة فصرفت وجهه عن حوضي) وفي جمع الجوامع للسيوطي في الحروف (ان الرجل اذا نظر الى امرأته ونظرت اليه نظر الله اليهما نظر رحمة فاذا أخذ بكفها تساقطت ذنوبهما من خلال أصابعهما) أخرجه ميسرة بن علي في مشيخته والرافعي والحديث يدل على فضيلة النكاح وما يترتب على حسن المعاشرة بين الأزواج من الثواب العظيم وعنان كسحاب وزنا ومعنى واحداً عناية قال ابن أبي الحديد في شرح النهج والعنان ما يعرض من السحاب في الافق وانما كان لها أجر الصائم المجاهد لما تزاوله من مشقة الحمل ومعالجة عوارضه الصعبة كما أن الصائم يتحمل مشقة الصوم والمجاهد يزاول أهوال القتال

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم خير النساء الولود الودود التي اذا نظرت اليها سرتك واذا غبت عنها حفظتك (ش قد تقدم في تخريج الاول من احاديث الكتاب بهض ما يشهد له وفي الامالى حدثنا محمد بن عبيد عن محمد بن فرات عن الامام زيد بن علي عليهما السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (خير النساء الودود الودود) وهو من مراسيل الامام وفيه أيضا حدثنا محمد يعني ابن عبيد قال وحدثنا ايوب بن الاصماني قال وحدثنا يحيى بن مساور عن أبي خالد عن الامام زيد بن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (خير نساءكم الودود الودود التي اذا غضبت أو أغضبت قالت لزوجها لا أكحل عيني بغمض حتى ترضى) وهو مرسل أيضا وفيه متابعة يحيى بن مساور لابراهيم بن الزبرقان في معنى ما رواه من حديث الاصل وفي جمع الجوامع (خير النساء امرأة اذا نظرت اليها سرتك واذا أمرتها أطاعتك واذا غبت عنها حفظتك في مالها ونفسها) أخرجه ابن جرير عن أبي هريرة وفيه أيضا (خير نساءكم الودود الولود المواتية المواتية اذا اتقين الله وشر نساءكم المتبرجات المتحيلات وهن المناقات لا تدخل الجنة منهن الا مثل الغراب الاعصم) البيهقي عن ابن أبي أذينة الصديقي من أهل مصر قال البخوي لا أدري له صحبة أم لا انتهى قال البيهقي في سننه وروى باسناد صحيح عن سليمان بن يسار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل الى قوله اذا اتقين واخرج من طريق ابراهيم بن طهمان عن يونس بن عبيد عن معاوية بن قرة عن أبيه انه قال خطب عمر رضي الله عنه الناس فقال ما استفاد عبد بعد ايمان بالله خيرا من امرأة حسنة اخلق وودود ولود وما استفاد عبد بعد كفر بالله فانه شرأ من امرأة حديدة اللسان سيئة الخلق والله ان من غنا لا يجنى منه وان من غلا لا يفدى منه والحديث يدل على استحباب التزوج بمن جمعت هذه الخصال بأن تكون ولوداً لتحصيل ثمرة النكاح ومقصوده وهو التناسل وتحصيل الولد الذي يترتب على حياته وموته من المنافع العاجلة والاجلة ما وردت به الآثار المتواترة والصيغة للمبالغة أي كثيرة الولادة قال بعض الشافعية ويعرف كون البكر ولوداً بأقاربها والود ود كثيرة المحبة لزوجها مأخوذة من الود يقال وددت الرجل أوده اذا أحببته ويصح أن يكون فعول بمعنى مفعول على أن الود من الزوج واقع عليها لا تصافها بأسباب المودة من حسن التبعيل وجمال الصورة وطهارة الذيل ويؤيده قوله اذا نظرت اليها سرتك ويؤخذ من قوله واذا غبت عنها حفظتك أن تكون بمحل من الدين والعفة كما في قوله صلى الله عليه وآله وسلم (عليك بذات الدين) وكما في حديث أبي هريرة (حفظتك في نفسها ومالها) اذ لا تنصف بحفظ هذين الا ذات الدين وانما كان الرجل هو المحفوظ فيهما لان العيب في المرأة لا صق بالرجل والتفريط في المال يعود ضرره عليه والله أعلم .

باب المهور

هي جمع مهر قال في المصباح المهر صداق المرأة والجمع مهورة مثل فحل وفحولة ونهى عن مهر البغي أي أجرة الفاحشة ومهرت المرأة مهرأ من باب نفع أعطيتها المهر وأمهرتها بالالف كذلك والثلاثي لغة تميم وهي أكثر استعمالاً انتهى . وقال ابن حجر في مقدمة الفتح أنكر أبو حاتم أمهرت وقال أنها لغة ضعيفة وصححها أبو زيد .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يكون مهر أقل من عشرة دراهم ليس نكاح الحلال مثل مهر البغي)

ش (أخرج البيهقي من طريق شريك عن داود الأودي عن الشعبي عن علي قال أدنى ما يستحل به الفرج عشرة دراهم ومن طريق أبي معاوية عبد الرحمن بن قيس نا داود بن يزيد قال سمعت الشعبي يحدث قال قال علي لأصداق دون عشرة دراهم وأشار البيهقي إلى تضعيفه بما رواه من طريق عبيد الله الأشجعي قال قلت لسفيان يعني الثوري حديث داود الأودي عن الشعبي عن علي رضي الله عنه لا مهر أقل من عشرة دراهم فقال سفيان داود ما زال هكذا ينسكرك عليه قلت أن شعبة روى عنه فضرب وجهه وقال داود داود وروى أيضاً أن أحمد بن حنبل يقول لقن غياث بن إبراهيم داود الأودي عن الشعبي عن علي قال لا يكون مهر أقل من عشرة دراهم فصار حديثنا وعن يحيى بن معين أن غياثاً كذاب ليس بثقة ولا مأمون وعنه أيضاً داود الأودي ليس بشيء انتهى لكنه يؤيد ثبوت الرواية ما رواه أبو عبد الله الحسن في الجامع السكافي عن أحمد بن عيسى والقاسم ومحمد بن منصور أنهم قالوا لا يكون المهر أقل من عشرة دراهم بلغنا ذلك عن علي عليه السلام وابن عمر والشعبي والنخعي انتهى وله شاهد من حديث جابر مرفوعاً أخرجه البيهقي من طريق مبشر بن عبيد عن الحجاج بن أرطاة عن عطاء بن أبي رباح وعمر بن دينار عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لا ينكح النساء إلا الأكفاء ولا يزوجهن إلا الأولياء ولا مهر دون عشرة دراهم) ورواه أيضاً من طرق متعددة ولكن مدارها على مبشر ونقل - يعني البيهقي - عن الدارقطني أنه متروك الحديث أحاديثه لا يتابع عليها . وقال البيهقي والحجاج بن أرطاة لا يحتاج به ولم يأت به عن الحجاج غير مبشر بن عبيد الحلبي وقد أجمعوا على تركه انتهى ولكن مجموعه يصلح متابعاً لحديث الأصل والمروى عن علي عليه السلام موقوفاً له حكم المرفوع لنقصه تقديراً وهو مما لا مجال للاجتهاد فيه قال القاضي زيد وقد ذهب إلى العمل به زيد بن علي والقاسم ويحيى والناصر والمؤيد بالله وسائر أصحابنا والظاهر أنه إجماع أهل البيت وهو قول أبي حنيفة وأصحابه . وعن عمرو بن عباس والحسن البصري وابن المسيب وربيعة والأوزاعي والثوري وأحمد

ابن حنبل واسحق بن راهويه والشافعي أقله ما يصح ثمنا أو أجرة واحتجوا بأدلة منها المتفق عليه من حديث سهل بن سعد الساعدي في قصة الواهبة نفسها للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه أنه قال للذي سأله نكاحها (التمس ولو خاتما من حديد) فالتمس فلم يجد شيئا فقال (هل معك من القرآن شيء) قال نعم سورة كذا وسورة كذا فقال صلى الله عليه وآله وسلم (قد زوجتكها بما معك من القرآن) ومنها المتفق عليه من حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى على عبد الرحمن بن عوف أثر صفرة فقال (مهم أومه) فقال تزوجت امرأة قال (على كم) قال على وزن نواة من ذهب قال (بارك الله لك أو لم ولو بشاة) قال أبو عبيد قوله نواة يعني خمسة دراهم قال وخمسة دراهم تسمى نواة ذهب كما تسمى الاربعون أوقية وكما تسمى العشرون نشا قال أبو عبيد حدثني يحيى بن سعيد عن سفيان عن منصور عن مجاهد قال الاوقية أربعون والنش عشرون والنواة خمسة ذكرك البهقي ومنها ما رواه البهقي عن طريق يونس بن محمد المؤدب نا صالح بن رومان عن أبي الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (لو أن رجلا تزوج امرأة على ملة كف من طعام لكان ذلك صداقا) ومن طريق يزيد بن هرون أنا موسى بن مسلم بن رومان عن أبي الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من أعطى في صداق ملة كفيه برا أو تمر أو سهويقا أو دقيقا فقد استحل) قال ورواه أبو داود عن اسحاق بن جبريل عن يزيد بن هارون ببعض معناه ومنها ما رواه وكيع نا يحيى بن عبد الرحمن بن أبي ليبة عن أبيه عن جده أبي ليبة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (من استحل بدمه فقد استحل) يعني النكاح ومنها ما رواه سفيان عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه قال جاء رجل من بني فزارة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني تزوجت امرأة على نعلين فاجاز النبي صلى الله عليه وآله وسلم نكاحه ومنها ما رواه البهقي عن طريق عبد الملك بن المغيرة الطائفي عن عبد الرحمن البيهقي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (انكحوا الايالي منكم وادوا العلاليق) قالوا يا رسول الله فما العلاليق بينهم قال (ما تراضى عليه أهلوهم) ورواه من طريق أخرى موصولا عن أبيه عن ابن عمر رفعه وعن أبيه أيضا عن ابن عباس مرفوعا بنحوه الا انه قال (ما تراضى عليه أهلوهم) قال وله شاهد ثم ساقه إلى أبي هرون العبدى عن أبي سعيد الخدري قال سألنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صداق النساء قال (هو ما اصطاح عليه أهلوهم) وأجاب الاولون عن هذه الأدلة بتأويل ما صح منها ورد ما لم يصح أما حديث أنس في الواهبة نفسها فن وجوه أحدها أن الباء في قوله بما معك من القرآن بمعنى لام التعليل أى لاجل ما معك لانه صار سببا للجمع بينهما فجاز النكاح وكان المهر مفوضا إلى ما علم حكمه من أن لها مهر المثل ان دخل بها أو ماتا أو مات أحدهما وان طلقها قبل الدخول فلها المنة ونظير هذا قصة أم سليم مع أبي

طلحة فيما أخرجه النسائي وصححه عن أنس قال خطب أبو طلحة أم سليم فقالت والله ما مثلك برد
ولسكنك كافر وأنا مسلمة ولا يحمل لي أن أتزوجك فإن تسلم فذلك مهرى ولا أسألك غيره فأسلم وكان
ذلك مهرها فليس معناه أنه مهرها على الحقيقة وإنما المراد مكافأته على الاسلام بأن لا تسأله مهرًا غيره
وهو يصح من المرأة أن تنهب مهرها لتزوجها أو تحطه عنه لغرض ديني أو دنيوي . ثانيها أن عادة العرب
قديمًا وحديثًا تعجيل المهر ودفعه الى الخطوبة عند تمام العقد فربما كان أحدهم لا يجد الا الشيء اليسير
فأجيز له في ذلك ومنه حديث ابن عباس قال لما تزوج على رضى الله عنه فاطمة رضوان الله عليها قال له
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أعطها شيئًا قال ما عندي شيء قال فإن درعك الحطمية) رواه
أبو داود والنسائي وصححه الحاكم قال الشارحون ظاهره أنه لم يكن مهر مذكور عند العقد ولكنه صلى
الله عليه وآله وسلم أمره بتقديم شيء منه ليكون ذلك أنس للزوجة وأجل لها عند النساء كما ذلك
معروف وعلى هذا يحمل قوله التمس ولو خاتما من حديد وليس المراد التماس ما يصح العقد عليه من
المهر لما علم في الشرع أنه يصح العقد ولو لم يذكر مهر ويكون في النمة كما سيأتي وعلى هذا يحمل ما في
رواية أبي داود من حديث أبي هريرة على ما فيها من المقال أنه قال له (وما تحفظ من القرآن قال سورة
البقرة والتي تليها قال قم فعلها عشرين آية وهي امرأتك) بأن المراد بها المنفعة التي تقوم بما يعجل به
قبل الدخول دون المهر لجهالته وقد ثبت إجماع المسلمين على أن من استأجر رجلا بدرهم على أن يعلمه
سورة من القرآن أن ذلك لا يصح للجهالة التي فيها وكذلك لو باع داره منه بتعليم سورة من القرآن
وكل ما يوجب بطلان الاجارة والبيع من جهة الجهالة فهو يوجب بطلان المهر . ثالثها ما ذكره الطحاوي ان
هذا الحكم خاص بذلك الرجل لما سبق من موجب التأويل ولما أخرجه سعيد بن منصور من مرسل
أبي النعمان الأزدي قال زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم امرأة على سورة من القرآن وقال (لا يكون
لأحد بعدك مهرًا) وفيه من لا يعرف وأخرج أبو داود من طريق مكحول قال ليس هذا لأحد بعد النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج أبو عوانة من طريق الليث بن سعد نحوه ويقال دعوى الخصوصية
تحتاج الى دليل ناهض وأما قول عبد الرحمن بن عوف على وزن نواة من ذهب فتفسير أبي عبيد
السابق إنما يستقيم لو كانت الرواية على نواة وأما الموجود في لفظ الحديث بزيادة ذكر الوزن فهو يحتمل
وجهين اما أن يكون عقد على تبرة لم يعرف وزنها فقدرها بوزن نواة من نوى التمر أو وجدها موازية
لها في الحجم واما أن يعقد على تبرة بلفت في الوزن وزن خمسة دراهم وعلى كلا الأمرين لا تكون
قيمتها خمسة دراهم بل ربما نافت على العشرة الدراهم بكثير وقد اعترض الأزهري ما قاله أبو عبيد بأن
لفظ الحديث يدل على أنه تزوجها على ذهب قيمته خمسة دراهم قال الأثره قال نواة من ذهب انتهى .
وقد وهم في قوله قيمته خمسة دراهم اذ لم يكن له مأخذ من سياق الحديث وقال ابن المهام إن في بعض

روايات الحديث بلفظ ما سقت اليها وهو يدل على أنه المعجل من المهر قال وهكذا كل ما أفاد من الاحاديث فالظاهر أنه المعجل ثم ساق نحو ما سبق وقال نقل عن ابن عباس وابن عمر وقتادة انتهى .
وأما حديث أبي الزبير عن جابر فأحد إسناديه فيه صالح بن رومان قال الذهبي في ذيل المغني هو شيخ ليونس بن المؤدب لا أعرفه وحديثه منكر . وثانيهما فيه موسى بن مسلم بن رومان ضعيف قاله المنذرى وابن حجر وغيرهما قال المنذرى وقد أخرجه مسلم في صحيحه من حديث ابن جريج عن أبي الزبير قال سمعت جابر بن عبد الله يقول كنا نستمتع بالقبضة من الثمر والدقيق الايام على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انتهى فدل على أن أصل حديث جابر وارد في المنعة لكن قال البيهقي وان كان في نكاح المنعة وقد صار منسوخا فلما نسخ منه شرط الأجل فأما ما يجعلونه صداقا فإنه لم يرد فيه النسخ انتهى وفيه أن أحكام المنعة مخالفة للنكاح الصحيح في أمور كثيرة كما سيأتي وأما حديث أبي ليبيبة فقيه يحيى بن عبد الرحمن بن أبي ليبيبة قال ابن معين ليس بشيء ذكره الذهبي في المغني وقد يحمل على استئصال المنعة قبل نسخها وأما حديث عامر بن ربيعة في النعمان فقال البيهقي فيه عاصم ابن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب تكلموا فيه وقال ابن معين ضعيف لا يحتج به وقال ابن حبان فاحش الخطأ فترك وأما حديث ابن البيلماني فقال البيهقي بعد سياقه قال أبو أحمد يعنى ابن عدى محمد بن عبد الرحمن البيلماني ضعيف والضعف على حديثه بين وكذلك قال يحيى بن معين وغيره من مزكي الاخبار وكذلك ذكره في التلخيص وضعفه من جميع طرقه وحديث أبي سعيد الخدري فيه أبو هارون العبدى قال البيهقي غير محتج به وضعفه أيضا في التلخيص وقد ساق في المنار ما ذكر من الادلة محتجا بها لمذهب الشافعي ومن معه ولم يبين ما فيها من المقال والعمدة في الاستدلال ما تقدم في حديث الواهبة نفسها وحديث عبد الرحمن بن عوف فمن جعله صريحا في المراد رجحه على حديث الاصل وما في معناه ومن خالف في صراحته وقوى في نظره جانب التأويل للوجوه السابقة لم يكن حجة في مطلوب خصمه وعن سماعيل بن جبير أقل المهر خمسون وعن النخعي أربعون وعن ابن شبرمة خمسة دراهم وعن مالك ربع دينار أو ثلاثة دراهم كنصاب السرقة عنده وأجيب بأنه لا دليل على أى ذلك ولا نسلم أن نصاب السرقة ما ذكر لما سيأتي والمراد بالدرهم المتعامل بها في ذلك العصر وقد تقدم تفسير الدرهم في كتاب الزكاة وذكر أهل المذهب أنه يكون فضة خالصة كنصاب القطع في السرقة والله أعلم

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال لا يحل فرج بغير مهر)
ش في جمع الجوامع (لا يحل نكاح الابولى وصادق وشاهدى عدل) أخرجه البيهقي عن الحسن مرسلا وفيه أيضا (لا يكون نكاح الابولى وشاهدين ومهر مما كان قل أو أكثر) أخرجه الطبراني عن ابن عباس وظاهر الحديث مع شواهد حجة لمالك ونسبه الشيخ أبو جعفر الى زيد بن علي في أن النكاح

لا ينعقد إلا بذكر المهر وذهب الجمهور إلى أنه يصح من دون ذكره ويكون في الذمة واحتجوا بأدلة منها قوله عز وجل (لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن) الآية فدللت على صحة النكاح من غير تسمية وصحة تأخرها عن العقد وادعى الموزعي الاجماع على ذلك ولعله لم يبلغه الخلاف السابق ومنها ما أخرجه أبو داود والبيهقي من حديث عقبة بن عامر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل (أترضى أن أزوجك فلانة قال نعم وقال للمرأة أترضين أن أزوجك فلانا) فقالت نعم فزوج أحدهما صاحبه فدخل بها الرجل ولم يفرض لها صداقا ولم يعطها شيئا فلما حضرته الوفاة قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زوجني فلانة ولم افرض لها صداقا ولم أعطها شيئا وأني أشهدكم أني أعطيتها صداقها سهي بخير فاختدت سهمها فباعته بمائة ألف وسكت عليه المنذرى ومنها حديث عبد الله بن مسعود في المرأة التي توفي عنها زوجها ولم يفرض لها صداقا وسيأتي في شرح الحديث الخامس بعد هذا وقال في المنهاج قوله لا يحل فرج بغير مهر محمول على أنه إذا وطئ امرأة ثم طلقها ولم يفرض لها صداقا فانه يكون لها مهر نساءها لا أن النكاح باطل بدليل الخبر الآتي وهو قوله عليه السلام في رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا ثم توفي قبل الفرض لها وقبل أن يدخل بها قال عليه السلام لها الميراث وعليها العدة ولا صداق والصحيح عن الامام خلاف ما رواه عنه الشيخ أبو جعفر وهو أن النكاح ينعقد من غير ذكر المهر للخبر الذي رواه عن علي عليه السلام في الرجل الذي توفي قبل ان يفرض صداق امرأته هذا حاصل ما ذكره في المنهاج وهو تأويل حسن وما ذكر في شواهد إن صح محمول على نحو ما قاله لما في بقائه على ظاهره من مخالفة الآية وصراح الاخبار السابقة والله اعلم .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال أنكحني رسول الله صلى عليه وآله وسلم ابنته فاطمة عليها السلام على اثنتي عشرة أوقية ونصف من فضة)

ش الأوقية على ما فسر أهل الغريب والجوهري أربعون درهما فيكون مجموع ذلك خمسمائة درهم وهو في أصول الاحكام بهذه الطريق بلفظ على خمسمائة درهم وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه من حديث أبي العجفاء السلمي قال خطبنا عمر فقال الا لا تغالوا بصدق النساء فانها لو كانت مكرومة في الدنيا أو تقوى عند الله كان أولاكم بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما أصدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرأة من نسائه ولا أصدق امرأة من بناته أكثر من اثنتي عشرة أوقية انتهى فيكون حسابها على هذا أربعمائة وثمانين درهما وأخرج ابن اسحاق والدولابي وأبو يعلى الموصلي أن عليا خطب فاطمة فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم (ما تصدقها قال ليس عندي ما أصدقها قال فأين درعك الحطمية قال لذي قال أصدقها اياها فأصدقها اياها) وعند أبي يعلى

قال (بيع درعك) فبعثتها باثنتي عشرة أوقية فكان ذلك مهر فاطمة قال الظفاري فيه العباس بن جعفر ابن زيد بن طلق عن ابيه عن جده لا أعرفهم والبقية برجال الصحيح وهو عند الطبراني في الاوسط والكبير عن ابن عباس قال صلى الله عليه وآله وسلم (أعطها درعك الحطمية) قال ابن أبي رواد فقومت الدرع باربعائة وثمانين درهما وهو في ذخائر العقبي بلفظ إنها الحطمية ماثمها اربعائة درهم وفي بعض الروايات نخطبها فزوجها النبي صلى الله عليه وآله وسلم على اربعائة وثمانين درهما فباع على بعيراً له وبعض متاعه فباع اربعائة وثمانين قال صاحب مشارق الانوار والجمع بين الرواية الاولى وهذه انه اعتبر مع المهر الجهاز فروى ابن اسحاق انه كان لها من الجهاز بردان وعليها دملجان فضة وكانت معها خميعة ووسادة آدم حشوها ليف ومنخل وقدر ورحى وسقاية وجرتان انتهى . وهذا يستقيم اذا كان الجهاز من على عليه السلام أو وهبه النبي صلى الله عليه وآله وسلم إياه ليعطيها والا فقد ورد أن الجهاز من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما رواه في الامالي عن سفيان بن وكيع عن ابي أسامة عن زائدة عن عطاء بن السائب عن ابيه عن علي عليه السلام قال جهز النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة في خميل وقربة ووسادة من آدم حشوها ليف وفي ذخائر العقبي امرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان جهزوها فجعل لها سرير مشروط ووسادة من آدم حشوها ليف وقد تقدم في حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وآله وسلم الأمر بتعجيل الدرع اليها قبل الاستحلال وهو كذلك عند البيهقي من رواية مجاهد عن علي عليه السلام من حديث قال في آخره فقد زوجتكم وابعث بها اليها فاستحلها به وما سبق هنا من رواية أبي يعلى بيع درعك فبعثها الخ إن ثبت محمولة على أنه أعطاها أولاً ثم باعها ودفع ثمنها اليها مهراً ولا تنافي حديث الدرع رواية الاصل اذ المراد أن ذلك القدر قيمة الدرع والله أعلم . والحطمية بجاء وطاء مهملتين وميم وياه النسبة أي التي تحطم السيوف أي تكسرها وقيل العريضة الثقيلة وقيل منسوبة إلى حطمة ابن محارب بطن من عبدة القيس كانوا يعملون الدروع . والحديث يدل على أن أفضل مقادير المهر خمسمائة درهم وهو سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أزواجه وبناته رضى الله عنهن كما تقدم في خطبة عمر ولما سيأتى بعد هذا

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال ما نكح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرأة من نسائه إلا على اثنتي عشرة أوقية فضة)

ش قد تقدم قبل هذا ما يشهد له من حديث ابي العجفاء في خطبة عمرو في البيهقي من طريق ابن المبارك عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت ما أصدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحدا من نسائه ولا بناته فوق اثنتي عشرة أوقية إلا أم حبيبة فان النجاشي زوجها اياها وأصدقها اربعة آلاف وقد عنه ودخل بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يعطها شيئا . وفي صحيح مسلم عن

أبى سلمة بن عبد الرحمن قال سألت عائشة رضى الله عنها كم كان صداق النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالت كان صداقه لأزواجه اثنتى عشرة أوقية ونشأ قالت أتدري ما النش قلت لا قالت نصف أوقية وفي بعض الروايات فذلك خمسمائة درهم فهذا صداق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأزواجه قال فى التلخيص اطلاقه ان جميع الزوجات كان صدقاتهن كذلك محمول على الأكثر والا فخديجة وجويرية بخلاف ذلك وصفية كان عتقها صداقها وأم حبيبة أصدقها عنه النجاشي أربعة الاف كما رواه أبو داود والنسائي وقال ابن اسحاق عن أبى جعفر أصدقها أربعمائة دينار وأخرج ابن أبى شيبه من طريقه للطبراني عن أنس مائتى دينار ولكن اسناده ضعيف والحديث كالذى قبله فى دلالة على استحباب الاقتصار فى المهر على هذا القدر المذكور وأما ما فعله النجاشي فهو واقع على طريقة التبرع إكراماً له صلى الله عليه وآله وسلم وليس فيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم أداه ولا عقد به وقد نهى عمر عن التغالى فى صدقات النساء كما سبق وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وآله وسلم قال بعضهم والمراد فيمن يليق به ذلك والنزول الى هذا المبلغ المذكور إنما تخاطب به المرأة المالككة لا مرفسها والسيد فى تزويج أمته فأما الأب اذا زوج ابنته الصغيرة فليس له أن ينزل عن مهر مثلها قال فى البحر ولا حد لأكثره بحيث تبطل الزيادة اجماعاً لقوله تعالى (وآتيتهم احداهن قنطاراً) وهو عن معاذ بن جبل ألف وماثنا أوقية ذهباً وعن أبى سعيد الخدرى بل ملء مسك ثور ذهباً وعن ابن عباس بل سبعون ألف مثقال وعن أبى صالح بل مائة رطل ذهباً وقد أراد عمر قصراً أكثره على قدر مهر أزواجه صلى الله عليه وآله وسلم ورد الزيادة الى بيت المال فردت عليه امرأة محتجة بالآية فقال كلكم أفقه من عمر انتهى .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال لا تغالوا فى مهر النساء فتكون عداوة) .

ش تقدم ما يشهد له من حديث أبى العجفاء أن عمر قال ألا لا تغالوا بصداق النساء الحديث وفى بعض طرقه عند البيهقي وإن أحدهم ليغالى بمهر امرأته حتى تكون عداوة فى نفسه فيقول لقد كلفت لك علق القربة وفى رواية أن الرجل قد يغلى بالمهر حتى يقول لقد كلفت فيك علق القربة يتخذ ذنباً وعلق القربة مثل للشدة والمشقة وهو فى نسخة صحيحة من البيهقي بفتح العين المهملة واللام وفى كتب اللغة كالصحيح والقاموس بالراء بدل اللام وصبرة القاموس وعرق القربة كناية عن الشدة والمجهود والمشقة لأن القربة اذا عرقت خبت ريحها أولان القربة مالها عرق فكانه تجشم محالا أو عرق القربة منقعتها كأنه تجشم حتى احتاج الى عرق القربة وهو ماؤها يعنى السفر اليها أو عرق القربة سفيفة يجعلها حامل القربة على صدره أو معناه تكلف مشقة كشقة حامل قربة يعنى يعرق تحتها من ثقلها وذكر غيرها مما يرجع الى معنى المشقة وفى الحديث الحث على تخفيف المهر وعدم الغلو فيه لما يؤدى

اليه خلافه من العداوة وعدم الوفاء بحقوق الزوجية وإحسان العشرة ولما في التخييف من التسهيل والبركة واستدامة المودة في البهقي من طريق القاسم بن محمد عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (إن أعظم النساء بركة أيسرهن صداقا) وفي حديث عائشة أيضا قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من يمن المرأة تسهيل أمرها وقلة صداقها) قال عروة وأنا أقول من عندي ومن صومها تسهيل أمرها وكثرة صداقها قال في الامام أخرجه الحافظان الحاكم وابن حبان وذكر الحاكم أنه على شرط مسلم واللفظ لرواية ابن حبان ولفظ الحاكم (أعظم النساء بركة أيسرهن صداقا) كرواية البهقي وأخرج أبو داود والحاكم وصححه عن عقبه بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (خير الصداق أيسره) وفي الباب أحاديث أخر

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أن امرأة أتت عليا عليه السلام ورجل هو قد تزوج بها ودخل بها وسمى لها مهرأ وسمى لمهرها أجلا فقال له علي عليه السلام لا أجل لك في مهرها إذا دخلت بها فحقها حال فأد إليها حقها)

ش بيض له في التخريج وهو في أمالي أحمد بن عيسى من طريق حسين بن علوان عن أبي خالد بن عامر سنده ومثله وروى السيد أبو عبد الله في الجامع السكافي نحوه عن شريح ولفظه أن رجلا تزوج امرأة إلى ميسرة فأثبت شريح النكاح وأبطل الشرط وجعل المهر حالا وذكر في البحر الإجماع على صحة التأجيل في المهر كما يصح التأجيل بشئ المبيع والخلاف في موضعين . الأول قيل يصح الرجوع فيه مطلقا فلذلك أخرجه أبو العباس للهادي عليه السلام وهو قول المؤيد بالله وأبي طالب أنه لا يصح بدليل أنها لو وهبته كله جازت هبتها له وما جازت هبته فلا نظار أجوز ولأنه لا يجوز الرجوع عن الهبة إلا إذا كانت لطلب العوض فيبطل الرجوع في الانظار بالدين وذهب الفريقان إلى صحة الرجوع كما يصح الرجوع في التأجيل بالقرض وأجيب بأننا لانسلم الأصل . الثاني هل يحل المؤجل بالدخول ففي الزهور عن زيد بن علي والقنون والمؤيد بالله أنه يحل وهو صريح حديث الأصل وفائدة التأجيل على هذا أنه ليس لها المطالبة قبل الدخول ووجهه أن للدخول تأثيرا في تقرير أصل المهر وثبوته فأولى أن يحل به الأجل ذكره في البحر وغيره وذهب أبو العباس وأبو طالب وأبو حنيفة إلى أنه لا يحل كما في الثمن المؤجل قبل قبض المبيع في أنه لا يحل بالقبض وأجيب بأن قول علي عليه السلام أولى بالتابع والله أعلم

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام في رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا ثم توفي قبل الفرض لها (١) وقبل أن يدخل بها قال عليه السلام لها الميراث وعليها

العدة ولا صداق لها

ش أخرج البيهقي في باب من قال لا صداق لها يعني المتوفى عنها زوجها ولم يفرض لها صداقا ولم يمسها من طريق يحيى بن جعفر أنا علي بن عاصم أنا عطاء بن السائب حدثني عبد خير قال كان علي رضي الله عنه يقول لها الميراث وعليها العدة ولا صداق لها ومن طريق سعيد بن منصور نا خالد بن عبد الله عن عطاء بن السائب عن عبد خير عن علي أنه قال في المتوفى عنها ولم يفرض لها صداقا لها الميراث ولا صداق لها قال وحدثنا خالد عن مطرف عن الحكم عن علي مثل ذلك قال وحدثنا هشيم أنا محمد بن سالم عن الشعبي عن علي رضي الله عنه أنه قال لها الميراث وعليها العدة ولا صداق لها وأخرجه محمد بن منصور عن محمد بن جميل عن مصباح هو بن الملقام عن إسحاق بن الفضل عن عبيد الله ابن محمد بن عمر بن علي عن أبيه عن جده عن علي بنحوه ونحوه أيضا عن ابن عمر أخرجه البيهقي من طريق مالك عن نافع ان ابنة عبيد الله بن عمر وأنها ابنة زيد بن الخطاب كانت تحت ابن لعبد الله ابن عمر فمات ولم يدخل بها ولم يسم لها صداقا فابتغت أمها صداقا فقال ابن عمر ليس لها صداق ولو كان لها صداق لم نمنعكموه ولم نظلمها فأبت أن تقبل ذلك فجعلوا بينهم زيد بن ثابت قضى أن لا صداق لها ولها الميراث قال وروينا عن أبي الشعثاء جابر بن زيد وعطاء بن أبي رباح انهما قالا ليس لها إلا الميراث وذكر في البحر أنه قال به من سبق ذكره وابن عباس ثم الهادي ومالك والليث والاوزاعي واحد قولي الشافعي واحدى الروایتين عن القاسم وهي في الجامع السكافي من رواية داود عن القاسم قال اذا تزوج رجل امرأة فمات عنها قبل أن يدخل بها ولم يفرض لها صداقا فلها ما أمر الله به من المنعة على الموسع قدره وعلى المقتر قدره وعدتها عدة المتوفى عنها زوجها قال محمد بن منصور ونحن نأخذ بقول علي عليه السلام لأنه ثابت عنه لا خلاف عنه في ذلك . وقوله عندنا أشبه بالقرآن لان الله تعالى لم يجعل للثى لم يفرض لها صداقا واذا طلقت لم يجعل لها نصف الصداق انما قال متعوهن الآية انتهى ووجه الاستدلال بالآية على ما ذكره الموزعي ان الله تعالى ذكر المفوضة وذكر لها حكما مخصوصا وهو وجوب المنعة وذكر لها حكما مخصوصا وهو وجوب نصف المفروض فلما خالف بين تخصيص احكامهن استدللنا بذلك على اختلاف احكامهن ثم قال فاذا توفي عنها قبل الفرض والميس هل تلحق الوفاة بالطلاق أم لا فبعضهم ألحق الوفاة بالطلاق وأوجب لها الميراث دون الصداق وبعضهم أوجب الصداق انتهى والذين اوجبوه ابن مسعود وأبو حنيفة واصحابه وابن شبرمة وابن أبي ليلى واسحاق واحد قولي الشافعي فقالوا لها مهر المثل اذ الموت كالدخول وحجتهم حديث علقمة عن ابن مسعود أنه سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا ولم يدخل بها حتى مات فقال ابن مسعود لها مثل صداق نساءها لا وكس ولا شطط وعليها العدة ولها الميراث فقام معقل بن سنان الاشجعي فقال قضى رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم في بروع بنت واشق امرأة منا مثل ما قضيت ففرح بها ابن مسعود رواه أحمد
 والاربعة وصححه الترمذي وجماعة (وأجاب الاولون) عن هذا الحديث بوجوه أولها قول الشافعي ان
 كان ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو أولى الامور بنا ولا حجة في قول احد دون
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإن كثرت ولا شيء في قوله إلا طاعة الله بالتسليم له ولم يحفظه عنه من
 وجه يثبت مثله مرة يقال عن معقل بن سنان ومرة عن معقل بن يسار ومرة عن بعض أشجع لا يسمى
 انتهى وذكر الدارقطني الاختلاف فيه في العمل ثم قال وأحسنها اسناداً حديث قتادة إلا انه لم
 يذكر اسم الصحابي قال ابن حجر وطريق قتادة عند أبي داود وغيره انتهى . والمذكور في طريق
 قتادة عند أبي داود فقام رهط من أشجع فيهم الجراح وابوسنان . فانها تضعيف الواقدي له بأنه
 حديث ورد إلى المدينة من أهل الكوفة فما عرفه علماء المدينة ولذلك قال مالك بعدم إيجاب مهرها كما
 حكى عن علي وابن عباس وابن عمر وزيد بن ثابت . وثالثها ما رواه البيهقي من طريق سماعيل بن
 منصور ناهشيم أنا أبو اسحاق الكوفي عن مزينة بن جابر ان علياً قال لا تقبل قول أعرابي من أشجع
 على كتاب الله ورواه القاضي زيد بلفظ لا تقبل حديث أعرابي بوال علي عقبه فيما يخالف كتاب
 الله وسنة رسوله فالخير عليه السلام ان السنة اوجبت خلاف ما رواه وهذا يدل على انه عليه السلام
 كان عرف سنة فيه وقوله فيما يخالف كتاب الله اراد به ان كتاب الله لم ينطق فيمن لم يسم لها مهر الا
 بالأثر فإيجاب المهر زيادة على الكتاب انتهى . وقد أجيب عن الأول بأنه قد صححه بعض أصحاب
 الحديث وقالوا إن الاختلاف في اسم (راوي) لا يضر لان الصحابة كلهم عدول وقال البيهقي هذا
 الاختلاف لا يوهن الحديث فان جميع رواياته أسانيدنا صحاح وفي بعضها ما دل على أن جماعة من
 أشجع شهدوا بذلك فكان بعض الرواة سمي منهم واحداً وبعضهم سمي آخر وبعضهم سمي اثنين
 وبعضهم أطلق ولم يسم ومثله لا يرد الحديث ولولا ثقة من رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 لما كان لفرح عبد الله بن مسعود بروايته معنى انتهى وروى الحاكم في المستدرک سمعت أبا عبد الله
 محمد بن يعقوب يقول سمعت الحسن بن سفيان يقول سمعت حرمة بن يحيى قال سمعت الشافعي يقول إن
 صحح حديث بروع بنت واشق لقلت به قال الحاكم فقال شيخنا أبو عبد الله لو حضرت الشافعي لقلت
 على رؤوس الناس وقلت قد صحح الحديث فقل به . وعن الثاني بأن عدم معرفة علماء المدينة للحديث
 لا يضره مع ثقة رواه ومثله ذلك في السنة كثير وعن الثالث بأنه قل في البدر المنير عن بعض الحفاظ
 تضعيف الرواية عن علي عليه السلام فيما قاله في معقل ولعله يشير إلى أن أبا اسحق الكوفي فيه
 مقال ففي ذيل المغني أبو اسحق الكوفي شيخ لهشيم قيل هو أبو ليلى قال الازدي ليس بثقة وشيخه
 مزينة بن جابر قال في المغني عن أبي زرعة ليس بشيء وأجيب بأن كلام الازدي في أبي اسحق من

الجرح المبهم فلا يقبل لاحتمال كونه للمخالفة في المذهب لمداده في أهل الكوفة ومزينة ذكره في جامع الاصول في الصحابة وقال هو بفتح الميم وسكون الزاي وفتح الياء المثناة من تحت ابن جابر العصري العبدي وكذا في الخلاصة والكشاف عداده في الصحابة قال في الطبقات روى عن علي عليه السلام وروى عنه حفيده هود بن عبد الله بن جابر وأما الذهبي فقال عداده في التابعين خرج له البخاري في التاريخ والترمذي وخرج له محمد بن منصور في الامالي وايضا فتفرد معقل بن سنان أو بعض أشجع بمعرفة هذا الحكم دون أكابر الصحابة كعلي وابن مسعود وابن عمر وزيد بن ثابت وغيرهم بعيداً إذ هم الاخص بأحواله سفرأ وحضرأ والأعراف بقضايه وأحكامه والله أعلم قوله (ولا صداق لها) هو بفتح الصاد وكسرهما ويسمى صدقة بفتح الصاد وضم الدال وقد تسكن الدال وقد يضمن يقال أصدقها ومهرها وأمهرها بمعنى واحد وقيل الصداق ما استحقته بالتسمية في العقد والمهر ما استحق بغير ذلك ومن أممائه العقر والعلقة والأجر والنحلة والحبا والطول ويسمى صداقاً لاشعاره بصديق رغبة باذله في النكاح ذكره الاشعر في حواشي البهجة .

﴿ باب الولي والشهود في النكاح ﴾

ص (حديثي زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال لا نكاح إلا بولي وشاهدين ليس بالدرهم ولا الدرهمين ولا اليوم ولا اليومين شبه السفاح ولا شرط في نكاح)
ش أخرج البيهقي من طريق أبي كريم نا أبو خالد الأحمر وعبيد بن زياد الفراء عن حجاج عن حصين عن الشعبي عن الحارث عن علي رضي الله عنه قال (لا نكاح إلا بولي ولا نكاح إلا بشهود)
ورواه يزيد بن هارون عن حجاج وقال (لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل) قال ورويناه عن عبيد الله ابن أبي رافع عن علي ومن طريق سفيان عن سلمة بن كهيل عن معاوية بن سويد يعني ابن مقرن عن أبيه عن علي قال (أيما امرأة نكحت بغير إذن ولي فنكاحها باطل لا نكاح إلا بأذن ولي) . هذا إسناد صحيح وقوله ليس بالدرهم ولا الدرهمين قد تقدم ما يشهد لمعناه في شرح حديث لا يكون مهر أقل من عشرة دراهم وقوله ولا اليوم ولا اليومين سيأتي ما يشهد لمعناه في حديث تحريم المتعة بعد هذا وقوله ولا شرط في نكاح أخرجه نحوه البيهقي من طريق سفيان عن ابن أبي ليلى عن المنهال بن عمرو عن عباد ابن عبد الله الاسدي عن علي رضي الله عنه قال (شرط الله قبل شرطها) ومن طريق سعيد بن منصور نا اسماعيل بن عياش عن عطاء الخرساني أن عليا وابن عباس سئلا عن رجل تزوج امرأة وشرطت عليه أن يبدها الفرقة والجماع وعليها الصداق فقالا (عميت عن السنة ووليت الأمر غير أهلها عليك الصداق وبيدك الفراق والجماع) وفي المتفق عليه من حديث عقبة بن عامر قال قال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم (إن أحق الشروط أن توفى ما استحللتم به الفروج) وتقدم في كتاب البيوع تخارج حديث (المسلمون عند شروطهم الا شرطا حرم حلالا أو أحل حراما) وكذلك المتفق عليه في حديث (كل من اشترط شرطا ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط) (والحديث) يدل على أن الولي والشاهدين شرطان في صحة النكاح أما الولي فهو مذهب الجاهير حكاه في البحر عن علي عليه السلام وعمر وابن عباس وابن عمر وابن مسعود وأبي هريرة وعائشة والحسن البصري وابن المسيب وابن شبرمة وابن أبي ليلى والعترة وأحمد وإسحاق والشافعي وحجتهم أدلة من الكتاب والسنة . (أولها) قول الله عز وجل (وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن) وسبب النزول ما أخرجه البخاري والترمذي والنسائي وأبو داود واللفظ له من حديث معقل بن يسار قال كانت لي اخت تخطب إلى فأتاني ابن عم لي فأنكحها إياه ثم طلقها طلاقا له رجعة ثم تركها حتى انقضت عدتها فلما خطبت إلى أتانى يخطبها فقلت لا والله لا أنكحكما أبدا قال في نزلت هذه الآية (وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن الآية) قال فكفرت عن عيني فأنكحها إياه قال الواحدى أجمع المفسرون على أن هذا الخطاب للأولياء وبلوغ الأجل هنا هو انقضاء العدة لأن النكاح لا يكون إلا بعدها فهي الله عز وجل الأولياء عن عضل النساء أن ينكحن أزواجهن وكذا غير الأزواج في معنى الأزواج ومأخذ الحجة منها أن النهي عن العضل لا يكون إلا لمن يطلق عليه اسمه وهو الولي فلو تصور نكاح بغير ولي لم يتصور عضل وإن كان في عبارة الكشف ما يفهم منه صحة إطلاقه على غير الأولياء فيحمل على التجوز ولذا قال الشافعي إنما يؤمر بأن لا يعضل المرأة من هو سبب إلى العضل بأن يتم به نكاحها وهذا أبين مافى القرآن أن للأولياء مع المرأة في نفسها حقا وأن على الولي أن لا يعضلها إذا رضيت أن تنكح بالمعروف انتهى ويؤخذ من سبب النزول أن لو كان بيدها عقدة النكاح لم يكن ليمين معقل فائدة ولما احتج بها ولو احتج بها إلى الحنث والتكفير .

(ثانیها) من السنة حديث الأصل وشواهدده وهي صريحة في المطلوب .

(ثالثها) ما أخرجه الشافعي وأحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وابن ماجه وأبو عوانة وصححه وابن حبان والحاكم من طريق ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (لا تنكح امرأة بغير أمر وليها) وفي رواية (بغير إذن وليها) فان نكحت فنكاحها باطل ثلاث مرات فان أصابها فلها مهر مثلها بما أصاب منها فان اشتهجروا فالسلطان ولي من لا ولي له) وقد طعن في هذا قوم بأن ابن علية حكى عن ابن جريج أنه سأل الزهري عنه فأنكر معرفته ودفع بأن ابن معين ضعف هذه الرواية أخرجه عنه البيهقي من طرق منها أن جعفر الطيالسي

قال سمعت ابن معين يوهن رواية ابن علية عن ابن جريج أنه أنكر معرفة حديث سليمان بن موسى وقال لم يذكره عن ابن جريج غير ابن علية وإنما سمع ابن علية من ابن جريج سمعا ليس بذلك إنما صحح كتبه على كتب عبد المجيد بن عبد العزيز وضعف ابن معين رواية ابن علية عن ابن جريج جدا وأخرج عن عثمان ابن سعيد الدارمي قال قلت ليعحي بن معين فما حال سليمان بن موسى في الزهري فقال ثقة وأخرج عن شعيب بن أبي حمزة قال قال لي الزهري إن مكحولاً يأتينا وسليمان بن موسى وإمام الله إن سليمان بن موسى لاحتفظ الرجلين انتهى قال في التلخيص ورواه الحاكم من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج سمعت سليمان سمعت الزهري وعبد أبو القاسم بن منبه عدة من رواه عن ابن جريج فبلغوا عشرين رجلاً وذكر أن معمر وعبيد الله بن زحر تابعوا ابن جريج على روايته إياه عن سليمان ابن موسى وأن قرّة وموسى بن عقبة ومحمد بن اسحاق وأيوب بن موسى وهشام بن سعد وجماعة تابعوا سليمان بن موسى عن الزهري قال ورواه أبو مالك الجني ونوح بن دراج ومنديل وجعفر بن برقان وجماعة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وأجاب ابن حبان وابن عبد البر وابن عسدي والحاكم وغيرهم عن تلك العلة على تقدير صحتها بأنه لا يلزم من نسيان الزهري له أن يكون سليمان بن موسى وهم فيه وقد تسكلم عليه الدارقطني في جزء من حديث ونسئ وغيره من الأئمة انتهى .

(رابعها) ما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لا نكاح إلا بولي) قال ابن حنبل بعد أن رواه عن علي بن حجر عن شريك عن أبي اسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى لو سافر رجل إلى أقصى الصين في هذا الحديث لما ضاعت رحلته قال في التلخيص وقد اختلف في وصله وإرساله قال الحاكم وقد صححت الرواية فيه عن أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم عائشة وأم سلمة وزينب بنت جحش قال وفي الباب عن علي وابن عباس ثم سرد تمام ثلاثين صحابياً وقد جمع طرقه الدمياطي من المتأخرين انتهى . قلت وقد أطال البيهقي في تصحيح وصله ونقل عن ابن المديني أنه قال حديث إسرائيل عن أبي اسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى مرفوعاً صحيح في لا نكاح إلا بولي وعن البخاري الزيادة من الثقة مقبولة وإسرائيل بن يونس ثقة وإن كان شعبة والثوري إرساله فإن ذلك لا يضر الحديث وعن شعبة لما سئل عن أحاديث أبي اسحاق قال سلوا عنها إسرائيل فإنه أثبت فيها مني ثم رواه أيضاً من طرق أخر . (خامسها) ما أخرجه البيهقي عن ابن عباس مرفوعاً (لا نكاح إلا بولي مرشد أو سلطان) تفرد به القواريري وهو ثقة وقال في اختلافيات متفق على عدالته .

(سادسها) ما أخرجه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي من طريق ابن سيرين عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال (لا تنكح المرأة المرأة ولا نفسها إنما الزانية التي تنكح نفسها) وفي لفظ كذا

تقول ان التي تزوج نفسها هي الزانية ورواه الدارقطني من طريق أخرى الى ابن سيرين فيبين أن هذه
 الزيادة من قول أبي هريرة . ورواه البيهقي من طريق عبد السلام بن حرب عن هشام عنه بها موقوفا
 (سابعها) حديث عمران بن حصين (لأنكاح الإبولي وشاهدي عدل) أخرجه أحمد والدارقطني
 والبيهقي في الملل من حديث الحسن عنه قال ابن حجر وفي إسناد عبد الله بن محرز بمهمات وهو
 متروك ورواه الشافعي من وجه آخر عن الحسن مرسلًا وقال وهذا وإن كان منقطعًا فإن أهل العلم
 يقولون به فدل مجموع ذلك على اشتراط الولي وأنه لا يكون نكاحًا شرعيًا إلا به لأن النفي في حديث
 لأنكاح الإبولي محمول على نفي الحقيقة الشرعية وهو النكاح الشرعي لأن الظاهر أن الشارع إنما
 يطلق ألفاظه على عرفه وهو الشرعي ولو حمل على نفي الفعل الحسي وهو غير منتفح احتسج إلى إضمار
 ما يصح معه اللفظ كني في الصحة أو الكمال على الخلاف وهو خلاف الظاهر أشار إلى ذلك الشيخ تقي الدين
 في شرح العمدة من كتاب الصلاة وتقدم مثله في مواضع وحديث لا تنكح المرأة نفسها خبر في معنى
 النهي والاصل فيه التحريم ولذا ورد عن الصحابة التشديد في تركه فأخرج البيهقي عن مجاهد عن الشعبي
 أنه قال ما كان أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أشد في النكاح بغير ولي من علي
 ابن أبي طالب رضي الله عنه حتى كان يضرب فيه . وبإسناده إلى عكرمة بن خالد قال جمعت الطريق ركبًا
 فجعلت امرأة منهم ثيب أمرها بيد رجل بغير ولي فأنكحها فبلغ ذلك عمر رضي الله عنه فجلد الناكح
 والمنكح ورد نكاحهما وعن سعيد بن جبير عن ابن عباس لأنكاح الإبولي مرشد وشاهدي عدل
 وعن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال كانت عائشة تخطب إليها المرأة من أهلها فتشهد فإذا بقيت
 عقدة النكاح قالت لبعض أهلها زوج فإن المرأة لا تلي عقدة النكاح * وذهب أبو حنيفة إلى أن للمرأة
 المسكفة تزويج نفسها من دون ولي سواء كانت بكرًا أو ثيبًا ونمست بأدلة منها مفهوم حديث عائشة
 السابق أيما امرأة أنكحت نفسها بغير إذن وليها الح فمؤيد على جواز إنكاحها نفسها بأذنه . وأجيب
 بأنه معارض بما هو أقوى منه وهو منطوق لأنكاح الإبولي وأيضا فليس نفي الأذن دليلًا على كونه
 وحده مستند البطلان بل هو مع عدم مباشرة الولي . لأنكاح الثابت بدليله ومنها ما أخرجه مسلم
 وأبو داود والدارقطني من حديث ابن عباس مرفوعا (الأيّم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في
 نفسها وأذنها صاتها) ففرق بين الثيب والبكر وجوب استئذنها في حديث أبي هريرة (لا تنكح الأيم
 حتى تستأمر ولا البكر حتى تستأذن) الحديث وسيأتي فدل على أن الذي تميزت به الثيب هو الاستقلال
 بنفسها وأجيب بأنه قد أخذ به أهل الظاهر لكنه يعارض ما تقدم في حديث عائشة (أيما امرأة
 أنكحت نفسها بغير إذن وليها) فانه عام مؤكد بما يقتضي استغراقه لجميع أفراد النساء ولا يجوز قصره
 على الأبقار فدل بذلك أن أحقية للثيب هو أن لا يهتد عليها إلا بأمرها فقط بدليل أن البكر قد تنكح

بغير أذن كما أنكح أبو بكر عائشة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهي بنت ست أو سبع سنين وهي لا أذن لها فكان قوله والبكر تستأذن في نفسها لفظ عام أريد به الخصوص ببعض الابكار وهي اليتيمة بدليل قوله صلى الله عليه وآله وسلم في بنت عثمان بن مظعون (إنها يتيمة ولا تنكح إلا بأذن) ففهموه أن غير اليتيمة تنكح بغير إذن ذكره الموزعي وهو مبني على مذهب الشافعية في أن البكر ذات الأب لا تستأذن إلا ندبا وهو خلاف الظاهر من العموم ويدفعه أيضا ما ثبت (أن رجلا زوج ابنة له بكراً فكهرت فرد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نكاحه) رواه أبو دواد وأحمد وابن ماجه والدارقطني وابن أبي شيبة وابن عبد البر من حديث ابن عباس وله شواهد في مجمع الزوائد وسياق تمام الكلام عليه بعد هذا والذي سلكه شراح الحديث والمؤيد بالله في شرح التجريد في الجواب أن قوله أحق بنفسها من وليها يحتمل من حيث اللفظ أن المراد أحق من وليها في كل شيء من عقد وغيره كما قاله أبو حنيفة ويحتمل أنها أحق بالرضا أي لا تزوج حتى تنطق بالأذن بخلاف البكر ولكن لما صح قوله صلى الله عليه وآله وسلم (لا نكاح إلا بولي) مع غيره من الأدلة على اشتراط الولي تعين الثاني وبيانه أن لفظ أحق للمشاركة معناه أن لها في نفسها حقاً ولوليها حقاً وحققا أكد من حقه فانه لو أراد تزويجها كفواً فامتنعت لم تجبر ولو أرادت أن تزوج كفواً وامتنع الولي أجبر فان أصبر الولي زوجها القاضي فلا يتم قول أبو حنيفة إن الولي لاحق له في العقد مع صيغة المشاركة (ومنها) حديث (ليس للولي مع الشيب أمر واليتيمة تستأمر وصمتها إقرارها) أخرجه أبو داود والنسائي وابن حبان وأجيب بأنه أحد روايات حديث ابن عباس تفرد به صالح بن كيسان عن نافع بن جبير وأنكر النسائي والدارقطني وغيرها هذه الرواية وقالوا لم يسمعها صالح من نافع إنما سمعه من عبد الله بن الفضل عن نافع كما بسط ذلك الحافظ محمد ابن ابراهيم الوزيري في بعض رسائله . وقال المؤيد بالله بعد أن ذكر أنه حديث واحد اختلفت ألفاظه مالم يظاه فان صح اللفظ فهو محمول على أن المرأة ليس للولي أن يستبد بالامر دونها على أن المخالف لا ينكر أن الشيب اذا كانت صغيرة فلوليها أن يعقد عليها من دون استئثار وهكذا الشيب من المماليك فبان أن الخبر خاص ومحمول على ما ذكرناه انتهى وذكر في البحر عن الهادي وأبي العباس أنه يصح إجازة الولي عقدها لأنه ينبرم بإجازته وخالف المؤيد بالله لحديث لا تنكح المرأة نفسها وأجيب بأنه لم ينبرم بفعلها واعترض بأن الإجازة إنما تلحق العقود الصحيحة والحديث هنا في معنى النهي وقد تقرر أنه في مثل هذا الباب يدل على فساد المنهى عنه (وأما اشتراط الشاهدين) فذكره في البحر عن علي عليه السلام وعمر وابن عباس ثم الحسن البصري والنخعي وابن المسيب والشعبي والاوزاعي ثم العترة والشافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وحجتهم حديث الاصل وشواهد لما أخرجه البيهقي والحاكم وغيرهما من طريق أبي يوسف محمد بن أحمد بن الحجاج الرقي نا عيسى بن يونس نا ابن جريج عن سليمان بن موسى

عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها وشاهدي عدل فنكاحها باطل فان دخل بها فلها المهر فان اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له) وقد تقدم الكلام عليه وفيه هاهنا زيادة الاشهاد وأعله الدار قطنى بأن الثوري ويحيى بن سعيد وغيرهما رَوَوْه ولم يذكرُوا فيه الشاهدين لكن نقل البيهقي عن أبي علي الحافظ النيسابوري أنه قال أبو يوسف الرقي هذا من حفاظ أهل الجزيرة ومتقنيهم ثم ساق الحديث من طرق أخرى ومنها حديث عمران بن حصين مرفوعا وهو الدليل السابع المتقدم ذكره قال ابن كثير وأحسن ما في ذلك ما رواه الشافعي عن مالك عن أبي الزبير أن عمر أتى بنكاح لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة فقال هذا نكاح السر ولا أجيزه ولو كنت تقدمت فيه لرجعت ورواه سعيد بن المسيب والحسن عن عمر أنه قال لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل ورواه اسحاق بن راهويه عن علي عليه السلام من قوله ومنها حديث عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (أعلنوا النكاح) رواه الحاكم من حديث عبد الله القرشي وقيل صحيح الاسناد. وذهب ابن عمر وابن الزبير ثم عبد الرحمن بن مهدي ودาวود إلى أنه لا يمتنع الاشهاد كسواء الأمة للوطي. وقالت المالكية يكتب في بالاعلان وأبطالوا نكاح السر ولو كان بحضرة الشهود وأجاب الأولون بتظافر الاحاديث بذكر الشاهدين وحملوا الاعلان على التدب دون الاشتراط قال البغوي ذهب أكثر أهل العلم إلى أن النكاح لا ينمقد إلا ببينة وليس فيه خلاف ظاهر بين الصحابة ومن بعدهم من التابعين وغيرهم إلا قوما من المتأخرين يقال هو قول أبي ثور إن الشهادة غير شرط في النكاح. واختلفوا أيضا في صفة الشهود فذهب القاسمية والشافعي إلى أنه لا ينمقد إلا بمديلين لظاهر ما سبق. وذهب أبو حنيفة وحكام في البحر عن زيد بن علي وأحمد بن عيسى وأبي عبد الله الداعي إلى عدم اشتراط العدالة وحملوا الصفة الواردة في الحديث على خروجها مخرج الغالب وزاد أصحاب الرأي فقالوا ينمقد بشهادة فاسقين معلنين بالفسق وقال المنصور بالله يصح بالفسقة إذا لم يوجد في البلد عدل كأهل المال يصح شهادة بعضهم على بعض وهو أعدل الأقوال وهل يكفي رجل وامرأتان ذهب إليه المعتز وأبو حنيفة وأصحابه ويحكي عن أحمد واسحاق وذهب طائفة إلى أنه لا يجوز بالنساء وهو ظاهر حديث الكتاب المتقدم في آخر باب القضاء وسبق الكلام فيه هنالك

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن نكاح المتعة عام خيبر)

ش أخرج البخاري ومسلم والمؤيد بالله في شرح التجريد وغيرهم من طريق مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

وآله وسلم (نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن لحوم الحمر الانسية) وقال المؤيد بالله أخبرنا أبو العباس
 الحسنى قال نا عبد العزيز بن اسحاق قال نا أحمد بن منصور الحزى نا محمد بن الازهر الطائى نا ابو ابراهيم
 ابن يحيى المزنى عن عبد الله بن الحسن عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال حرم رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم المتعة من النساء يوم خيبر وقال (لا أجد أحداً يعمل بها إلا جلدته) ولعل قوله
 لا أجد أحداً من قول علي عليه السلام وعبد العزيز هو البقال شيخ الزيدية وتكلم فيه الذهبي بما
 يعود الى المخالفة فى المذهب وترجم لباقي رجال السند صاحب المشرق . وأخرج البيهقي من طريق
 عبد الله بن لهيعة عن موسى بن أيوب عن إياس بن عامر عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال نهى
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المتعة قال وإنما كانت لمن لم يجحد فلما أنزل النكاح
 والطلاق والعدة والميراث بين الزوج والمرأة نسخت وقوله يوم خيبر بالمعجمة أوله والراء آخره وشذ بعض
 الرواة فزعم أنه بمهمله أوله ونونين أخرجه النسائى والدارقطنى ونها على أنه وهم (قال السهيلي) ويتصل
 بهذا الحديث . تنبيه على إشكال لأن فيه النهى عن نكاح المتعة يوم خيبر وهذا شئ لا يعرفه أهل
 السير ورواة الآثار قال والذي يظهر أنه وقع تقديم وتأخير فى لفظ الزهري وقد أشار ابن القيم فى زاد
 المعاد الى تقريره وسبقه الى ذلك ابن عيينة فيما رواه البيهقي باسناده من طريق الحميدى عن سفيان نا
 الزهري نا حسن وعبد الله ابنا محمد بن علي وكان حسن أرضى من عبد الله عن أبيهما أن عليا رضى
 الله عنه قال لابن عباس إنك امرؤ تائه إن النبى صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن نكاح المتعة وعن
 لحوم الحمر الاهلية زمن خيبر قال سفيان يعنى أنه نهى عن لحوم الحمر الاهلية زمن خيبر لا يعنى نكاح
 المتعة قال البيهقي وهذا الذى قاله سفيان محتمل فلولا معرفة علي بن أبي طالب بنسخ نكاح المتعة وأن
 النهى عنه كان ألينة بعد الرخصة لما أنكر به علي ابن عباس انتهى وظاهر حديث الاصل أن عام
 خيبر ظرف لتحريم نكاح المتعة وهو صريح روايات الشيخين وكرره البخارى فى مواضع متفرقة من
 كتابه ومن طرق متعددة ويؤيده حديث ابن عمر أخرجه البيهقي باسناد قوى أن رجلا سأل عبد الله
 ابن عمر عن المتعة فقال حرام قال فان فلانا يقول فيها فقال والله لقد علم أن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم حرمها يوم خيبر وما كنا مسافحين (والحديث) يدل على تحريم نكاح المتعة للنهى عنه وهو
 النكاح المؤقت الى أمد مجهول أو معلوم وغايته الى خمسة وأربعين يوما ويرتفع النكاح باقضاء الوقت
 المذكور فى المنقطة الحيض والحائض بحيضتين والمتوفى عنها بأربعة أشهر وعشرو ولا يثبت لها مهر
 ولا نفقة ولا توارث ولا عدة إلا الاستبراء بما ذكر ولا نسب يثبت به إلا أن يشترط وتحرم المصاهرة
 بسببه هكذا ذكره فى بعض كتب الأمامية والاستمتاع طلب التمتع والاسم المتعة ومنه متعة النكاح
 ومتعة الحج ومتعة الطلاق وأمتعته الله بكذا أمتعته بمعنى وقد كانت مباحة فى صدر الاسلام ثم نسخت

وورد ما يدل على تكرير الاباحة والنسخ مرتين، قاله الشافعي وغيره وأما جملة ماورد من تحريمها بعد
 الترخيص ففي سبعة مواطن ذكرها ابن حجر في تلخيصه وغيره . (أولها) في عام خيبر كما في حديث
 الاصل وشواهده . (ثانيا) عمرة القضاء أخرجه عبد الرزاق عن الحسن مرسلا قال (ما حلت المنة
 قط إلا ثلاثا في عمرة القضاء ما حلت قبلها ولا بعدها) وله شاهد رواه ابن حبان في صحيحه من
 حديث سبرة بن معبد قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قضينا عمرتنا قال لنا
 (ألا تستمتعون من هذه النساء) قال ابن حجر أما عمرة القضاء فلم يصح الاثر فيها المضعف مراسيل الحسن
 انتهى وهذا باعتبار قصر التحليل على وروده في عمرة القضاء وأما مطلق وقوعه فيها ففيه الشاهد
 المذكور ونقل النووي عن القاضي عياض أن قول الحسن ترده الاحاديث الثابتة في تحريمها يوم خيبر
 وهي قبل عمرة القضاء وما جاء من إباحتها يوم فتح مكة ويوم أوطاس . (ثالثا) عام الفتح عند مسلم من
 حديث سبرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (نهى عن متعة النساء يوم الفتح) وفي لفظ له (أمرنا
 بالمتعة حين دخلنا مكة ثم لم نخرج منها حتى نهانا عنها) وفي لفظ صحيح إن الله حرم ذلك الى يوم القيامة
 ووقع في الصحيح عن سامة بن الاكوع أن ذلك وقع عام أوطاس ثلاثة أيام وهو . (الرابع) لكن قال
 السهيلي هي موافقة لرواية من روى عام الفتح لانهما كانا في عام واحد . (الخامس) في غزوة تبوك
 رواه الحازمي من طريق عباد بن كثير عن ابن عقيل عن جابر قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم الى غزوة تبوك حتى اذا كنا عند الثانية مائلي الشام جاءنا نسوة تمتعنا بهن يظن برحالتنا
 فسالنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنهن فأخبرناهن فغضب فحمد الله وأثنى عليه ونهى عن المتعة
 فتوادعنا يومئذ الرجال والنساء ولم تعد ولا تعود فيها أبداً فسميت نية الوداع قال ابن حجر وإسناده
 ضعيف وله شاهد عند ابن حبان والبيهقي من حديث أبي هريرة وليس في القصة ما يدل على أن
 الاستمتاع وقع ممنه في تلك الحال فيحتمل أن ذلك وقع قديما وجاءت النسوة على ما ألفن منهم
 فوقع التوديع حينئذ أو أنه وقع ممن لم يبلغه النهي بناء على بقاء الرخصة المتقدمة ولذا وقع الغضب لأجل
 تقدم النهي على أن حديث جابر فيه عباد وهو متروك وحديث أبي هريرة فيه مؤمل بن اسماعيل عن
 عكرمة بن عمار وفيهما مقال . (السادس) حجة الوداع رواه أبو داود من طريق الربيع بن سبرة وقال
 أشهد على أبي أنه حدث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه نهى عنها في حجة الوداع والرواية
 عنه بأنها في غزوة الفتح وهي أصح وأشهر فإن كان حديثنا محفوظا فليس فيه أنه وقع الترخيص في حجة
 الوداع ثم نهى عنها بل مجرد النهي فلهذا صلى الله عليه وآله وسلم أراد تقرير النهي وتأكيده ليشيع
 ويسمعه من لم يبلغه ذلك ويؤيده أن الصحابة رضی الله عنهم حجوا فيها بنسائهم بعد أن سمع عليهم فلم
 يكونوا في شدة يحتاجون معها إلى المتعة وأيضا لحديث سبرة وقع عليه الاختلاف في تعيين الغزوة

والحديث واحد في قصة واحدة فيتمين الترجيح والطريق التي أخرجها مسلم مصرحة بأنها في زمن الفتح
 فيتمين المصير إليها قال النووي والصواب أن تحريمها وإباحتها وقعا مرتين فكانت مباحة قبل خيبر ثم
 حُرمت فيها ثم أبيحت عام الفتح وهو عام أوطاس ثم حُرمت تحريماً مؤبداً ولا مانع من تكرير
 الإباحة وهو معنى ما تقدم عن الشافعي وأخرج ابن عبيد البر من حديث سهل بن سعد بلفظ إنما
 رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المتعة لعزبة كانت بالناس شديدة ثم نهى عنها فلما
 فتحت خيبر وسع عليهم من المال ومن السبي فناسب النهي عن المتعة لارتفاع سبب الإباحة وكان ذلك
 من تمام شكر نعمة الله على التوسعة بعد الضيق وكانت الإباحة إنما تقع في المغازي التي تكون
 في المسافة التي إليها بعد ومشقة وخير بخلاف ذلك لأنها بقرب المدينة فوقع النهي عن المتعة فيها إشارة
 إلى ذلك من غير تقديم إذن فيها ثم لما عادوا إلى سفره بعيدة المدة وهي غزاة الفتح وشقت عليهم
 العزوبة أذن لهم في المتعة لكن مقيداً بثلاثة أيام فقط دفعا للحاجة ثم نهاهم بعد انقضائها عنهم انتهى .
 وبه يندفع ما ذكره ابن القيم في تقرير أن الظرف في حديث علي عليه السلام بقوله عام خيبر يعود إلى
 تحريم الحر الانسية بأنه لم يكن الصحابة فيها يستمتعون باليهوديات ولا استاذنوا رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم بتحريم المتعة قال جمهور الصحابة وأجمع عليه فقهاء الامصار بعد اختلاف ولم ينقل اختلاف
 المحقق فيه إلا عن الأمامية وحكاها في البحر عن ابن عباس والباقر والصادق وابن جريج وفي ذلك
 نظر أما ابن عباس فقد صح عنه القول بذلك ولكنه روى عنه الرجوع فأخرج الترمذي بسنده إليه
 أنه قال إنما كانت المتعة في أول الاسلام كان الرجل يقدم البلدة ليس له بها معرفة فيتزوج المرأة بقدر
 ما يرى أنه يقيم فتحفظ له متاعه وتصلح له شينته حتى إذا نزلت الآية (إلا على أزواجهن أو ما ملكت
 أيمنهم) قال ابن عباس فكل فرج سواهما فهو حرام وأخرجه الحازمي وقال إسناده صحيح لولا موسى
 ابن عبيدة الربذي كان يسكن الربذة يعني وهو ضعيف لكنه أخرج البخاري في باب النهي عن
 نكاح المتعة عن أبي جرة الضبعي أنه سأل ابن عباس عن متعة النساء فرخص له فقال له مولى له إنما
 ذلك في الحال الشديد وفي النساء قلة قل نعم وفي كتاب غرر الاخبار أخرجه بإسناده ساقه
 في التلخيص عن سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس ما تقول في المتعة فقد أكره الناس فيها حتى
 قل فيها الشاعر

* قد قلت للشيخ لما طال مجلسه *

البيتين قال وقد قال الشاعر فيه قلت نعم قل فكبرها أو نهى عنها وأخرج الخطابي عن سعيد بن
 جبير مثل هذا قال قال ابن عباس سبحان الله والله ما بهذا أفنيت وما هي إلا كلمته لا نحل إلا لمضطر
 قال الخطابي فهذا يبين لك أنه سلك مسلك القياس فشبهه بالمضطر إلى الطعام الذي به قوام النفس

وبعدمه يكون التاف وإنما هذا من باب غلبة الشهوة ومصابرتها بمكينة وقد تحسم ماداتها بالصوم والملاج
فليس أحدهما في حكم الضرورة كالأخر انتهى . وأخرج البيهقي عن ابن شهاب قال مامات ابن عباس
حتى رجع عن هذه الفتيا وذكره أبو عوانة في صحيحه وبهذا يتضح أن جميع ما روى عنه من القول
بهما إما أن يكون رجع عنه أو خصه بحالة الضرورة الشديدة في السفر وأما الباقر وولد الصادق
فقتل في الجامع الكافي عن الحسن بن يحيى بن زيد فقيه العراق أنه قال أجمع آل رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم على كراهية المتعة والنهي عنها وقال أيضا أجمع آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
على أنه لا نكاح إلا بولي وشاهدين وصداق بلا شرط في النكاح وقال محمد يعني ابن منصور سمعنا عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن علي وابن عباس وأبي جعفر يعني الباقر وزيد بن علي وعبد الله بن
الحسن وجعفر بن محمد عليهم السلام أنهم قالوا لا نكاح إلا بولي وشاهدين وأخرج البيهقي من طريق
إسماعيل بن إبراهيم نا الأشجعي عن إسحاق الصيرفي قال سألت جعفر بن محمد عن المتعة ووصفتها له
فقال لي ذاك الزنا وأما ابن جريج فأخرج أبو عوانة في صحيحه عنه أنه قال لهم في البصرة اشهدوا
أنني قد رجعت عن حل المتعة بعد أن حدثهم ثمانية عشر حديثا أنها لا بأس بها . وأما ما نقله في التلخيص
عن ابن حزم في المحلى مما يشعر أنه بقي على جوازها جماعة من الصحابة وغيرهم ولفظه (مسألة) ولا يجوز
نكاح المتعة وهي النكاح إلى أجل وقد كان ذلك حلالا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ثم نسخها الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم إلى يوم القيامة ثم احتج بحديث
الربيع بن سبرة عن أبيه وقد سبق قال ابن حزم وما حرم الله علينا إلى يوم القيامة فقد أمنا بنسخه وقد
ثبت على تحليلها بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جماعة من السلف منهم من الصحابة أسماء
بنت أبي بكر وجابر بن عبد الله وابن مسعود وابن عباس ومعاوية وعمر بن حريث وأبو سعيد وسامة
ومعبد ابنا أمية بن خلف قال ورواه جابر عن الصحابة مدة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومدة
أبي بكر ومدة عمر إلى قرب آخر خلافته قل وروى عن عمر أنه إنما أنكرها إذا لم يشهد عليها عدلان
فقط وقال به من التابعين طاووس وعطاء وسعيد بن جبير وسائر فقهاء مكة قال وقد نقصنا الآثار
بذلك في كتاب الإيصال انتهى كلامه فأجيب عنه بأن الرواية عن أسماء أخرجها النسائي من طريق
مسلم القرى قال دخلت على أسماء بنت أبي بكر فسألناها عن متعة النساء فقالت فعلناها على عهد رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم وليس فيه زيادة على حكاية ما وقع في وقته صلى الله عليه وآله وسلم ولا يدل
السياق على أنها تقول بجوازها وأما جابر ففي مسلم من طريق أبي نضرة عنه فعلناها مع رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ثم نهانا عنها عمر فلم نعد لها وفي رواية تمتعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم وأبي بكر وصدر من خلافة عمر وفي رواية فعلناها قال في المنار فهذا الذي حل ابن حزم على قوله

ورواه جابر عن الصحابة اغتر بضمير الجمع في قوله فعلناها وهو يسوغ لجابر أن يكون قال ذلك لفعلهم في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم لم يبلغه النسخ حتى نهى عمر عنها واعتقد أن الناس باقون على ذلك لعدم الناقل عنه عنده وقال أيضا وما ذكر عن جماعة من الصحابة أنهم ثبتوا عليها فحملوا على أنهم رأوا ذلك إذ لم يرو عن أحد أنه فعلها انتهى والمراد ممن يعتد بفعله منهم لما سيأتي أنه قد فعلها البعض وقال البيهقي بعد إيراد حديث جابر هذا ونحن لا نشك في كونها على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكننا وجدناه نهى عن نكاح المتعة عام الفتح بعد الاذن فيه ثم لم نجده أذن فيه بعد النهي عنه حتى مضى لسبيله صلى الله عليه وآله وسلم فسكان نهى عمر عن نكاح المتعة موافقا لسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخذنا به وببين أن عمر إنما نهى عن نكاح المتعة لانه علم نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنه ماروى من طريق سالم بن عبد الله عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال صعد عمر المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ما بال رجال ينكحون هذه المتعة وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنها (لا أوتي بأحد نكحها إلا رجته) انتهى وما روى عنه في الصحيح أنه قال متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا أنهى عنهما الحديث معناه أنا أؤكد النهي عنهما وأبينه للناس إذ يبعد أنه أراد التشريع بخلاف ما عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما لا يخفى . وأما ابن مسعود ففي الصحيحين عنه قال رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تنكح المرأة الى أجل بالشئ ثم قرأ (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم) وفي لفظ لمسلم كننا ونحن شباب فقاما يا رسول الله ألا نستخصى قال لا ثم رخص لنا أن تنكح المرأة بالثوب الى أجل ثم قرأ عبد الله (يا أيها الذين آمنوا الآية) قال البيهقي وفي هذه الرواية ما دل على كون ذلك قبل فتح خيبر أو قبل فتح مكة فإن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه توفي سنة اثنتين وثلاثين من الهجرة وكان يوم مات ابن بضع وستين سنة وكان فتح خيبر سنة سبع من الهجرة وفتح مكة سنة ثمان فعبد الله زمن الفتح كان ابن أربعين سنة أو قريبا منها والشباب قبل ذلك انتهى . ومراده أن الغرض من رواية عبد الله حكاية الواقع في وقته صلى الله عليه وآله وسلم من تحليتها للحاجة إليها وذلك قبل زمن التحريم المؤبد ولا ينافيه استدلاله بالآية إذ هي وقت حلها من الطيبات التي لا يجوز تحريمها حينئذ فليس فيه ما يفيد القول ببقاء تحليتها . ويدل له صريح ما رواه البيهقي من طريق سفيان قال قل بعض أصحابنا عن الحكم بن عتيبة عن عبد الله بن مسعود قال نسختها العدة والطلاق والميراث يعنى المتعة ورواه حجاج بن أرطاة عن الحكم عن أصحاب عبد الله عن عبد الله بمعناه بزيادة الصداق ورواه أبو معاوية عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس عن عبد الله وأما ابن عباس فقد تقدم الكلام على ما روى عنه . وأما معاوية ففي مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال أول من سمعنا

منه المتعة صفوان بن يعلى بن أمية قال أخبرني يعلى أن معاوية استمتع بامرأة بالطائف فأنكرت ذلك
 عليه فدخلنا على ابن عباس فذكرنا له ذلك فقال نعم وليس في ذلك ما يعول عليه ولم يكن معاوية من
 أهل الاجتهاد حتى يعتد بخلافه وربما اغتربما اشتهر من فتوى ابن عباس قبل رجوعه ولذا استروح
 إلى سواءه عند ورود الانكار عليه وأما عمرو بن حريث ف وقعت الإشارة اليه فيما رواه مسلم عن
 جابر كنا نستمتع بالقبضة من الدقيق والتمر الأيام على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي
 بكر وعمر حتى نهانا عمر في شأن عمرو بن حريث وكذلك معبد وسلمة ابنا أمية أما سلمة فذكر عمرو بن
 شبة في أخبار المدينة بإسناده أن سلمة بن أمية بن خلف استمتع بامرأة فبلغ ذلك عمر فتوعده على ذلك
 وأما قصة معبد فذكرها عبد الرزاق في مصنفه ووقوع مثل ذلك من هؤلاء على سبيل التفريط
 والهفوة إما جهلا بتحريمها أو تنجاسا عنه ولذا بادر عمر إلى توبيخهم وتوعدهم كما فعله أيضا فيما رواه
 الشافعي عن مالك عن ابن شهاب عن عروة أن خولة بنت حكيم دخلت على عمر بن الخطاب فقالت
 إن ربيعة بن أمية استمتع بامرأة مولدة فحملت منه فخرج عمر بجرح رداءه فزعا فقال هذه المتعة ولو كنت
 تقدمت فيه لرجمته . ومثل هذا لا يصدر من عمر إلا في حق غمار العامة وأفناء الناس الذين لا يصدر
 ما فعلوه عن نظر واجتهاد لما ثبت واشتهر عن الصحابة من عدم النكير والتوعد في مسائل الخلاف
 بين علمائهم فكيف تعد تلك الزلة والهفوة من صاحبها قولاً معتدا به في مخالفة الاجماع إن ثبت .
 وأما أبو سعيد فلم يخرج الرواية عنه في التلخيص ولا ذكرها البيهقي مع استيعابه والله أعلم بصحتها عنه
 وأما خلاف من ذكره من التابعين فإن صحت الرواية عنهم بالقول بها لم يضر بعد تقرر التحريم قبل
 حدوثهم وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولذا قال الأذري
 فيما رواه الحاكم في علوم الحديث يترك من قول أهل الحجاز خمس فذكر منها متعة النساء من قول أهل
 مكة وإتيان النساء في أدبارهن من قول أهل المدينة وما أحسن ما قاله شارح بلوغ المرام وهو أن
 المبيحين إنما بنوا على الأصل لما لم يبلغهم الدليل الناسخ وليس مثل هذا من باب الاجتهاد وإنما
 هم معنورون لجهل الناسخ فالمدالة لا اجتهاد فيها بعد ظهور النص قال المؤيد بالله في شرح النجريد
 فإن قيل ففي القرآن ما يدل على إباحة المتعة وهو قوله تعالى (فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن)
 فإذا ثبتت الإباحة في القرآن فلا خلاف أنه لا يجوز نسخها بنسخ الواحد قيل له ليس فيها ما يدل على
 إباحتها لأن الاستمتاع في اللغة هو الانتفاع ومنه قوله تعالى (أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا
 واستمتعتم بها) (فاستمتعتم بخلاقكم) الآية فالمراد به الانتفاع بهن في الشكاح الصحيح وما روى
 عن ابن عباس أنه قال « فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى » فقد قيل الرواية ضعيفة وإن ثبتت فتحمل
 على أن المراد بها تأخير المهر وهو يجوز تأخيرها إلى أجل انتهى وذكر الموزعي أن تلك الزيادة قرآنة ابن

عباس وابن مسعود وأبي بن كعب وابن جبير وأن منهم من ذهب الى نسخها بالطلاق في سورة البقرة وما فرض من الميراث والعدة والطلاق وبين وجه التعارض والنسخ بأنهما وجدنا سنة الله التي شرعها بين الزوجين من استمرار النكاح ووقوع الطلاق وفرض الميراث وجوب العدة معارضا لخصائص المتعة لأن المتعة قول الرجل للمرأة أتزوجك على كذا وكذا الى أجل كذا وكذا وعلى أن لا ميراث بيننا ولا طلاق ولا عدة استدللنا على أن أحدهما ناسخ للآخر فوجدنا الشرع استقر على هذا وبينت السنة تحريم نكاح المتعة فجعلناها مبيحة للناسخ في القرآن لا ناسخة للقرآن ثم تعقب ذلك بأنه لا تعارض بين نكاح المتعة والنكاح الصحيح وأشار الى نحو ما ذكره المؤيد بالله من أن الآية محكمة وأن المراد منها النكاح الصحيح ثم قال ويقوى تأويلها بنكاح المتعة قوله تعالى (ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة) فإن رفع الجناح لا يستعمل في الانسان في أداء الفريضة ولا في فعل البر وإنما يرد فيما له أصل في المنع يعنى وذلك كزيادة على الأجل المؤقت فليس المراد منه أنه لا أثم عليكم في أن تهب المرأة للزوج مهرها أو يهب الرجل للمرأة تمام مهرها اذا طلقها قبل الدخول قال فان قيل قراءة الصحابي بطريق الإحاد لا تثبت قرأنا ولا تبلغ بيان السنة عند المحققين . قلنا ينبغي أن يكون هذا بمنزلة التفسير وتفسير الصحابي أولى من تفسير غيره على الصحيح عندهم في تفسير السنة بأحد الوجوه عند قيام احتمالها وكذلك ينبغي أن يرجحوا به أحد الوجوه عند احتمال القرآن لها ولم أر هذا لاحد من الاصوليين ولكنهم متجه عندي ثم ذكر بعد ذلك قول من ذهب الى أن الآية محكمة في نكاح المتعة وعزاه الى ابن عباس وأتباعه وفيه نظر من وجوه :

(الاول) أن من ذهب الى النسخ لم يجعل الناسخ مقصوراً على ما ذكره من أنه الطلاق والميراث ونحوها بل هو أحد ما قيل فيه وقد روى عن ابن عباس أن الناسخ لها قوله تعالى (محصنين غير مسافحين) أخرجه عنه ابن أبي حاتم وفيه كان الاحصان بيد الرجل ينسك متى شاء ويطلق متى شاء وروى عنه أيضاً أن الناسخ قوله تعالى (حرمت عليكم أمهاتكم) الى آخر الآية قال فخرمت المتعة وتصديقها من القرآن (إلا على أزواجهم) الى قوله (فاولئك هم العادون) أخرجهما البيهقي والطبراني وفيه موسى بن عبيدة الربذي وقد تقدم .

(الثاني) أن قوله لم يرد رفع الجناح إلا فيما له أصل في المنع ينازع فيه بأنه ورد في كتاب الله تعالى على أنحاء مرجعها الى رفع الأثم المعلوم أو المظنون فن الاول (لا جناح عليكم أن تقصروا من الصلاة) (لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء) ومن الثاني (فليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم) فانه لم يسبق منعهم عن التجارة ولكنهم ظنوا أن أعمال الحج لا يشوبها غيرها من الأعمال المباحة فكان نفى الجناح لرفع ما ظنوه إثماً ومن ذلك هذه الآية فان فيه رفع الأثم عما ظنه

الزوجان ثابتاً فيما يريدانه من هبة أو نحوها بعد فرض الصداق .

(الثالث) أن الوجه الذي إرضاه تفسيرا للمراد من الآية إنما يصح إذا كان الصحابي معتقدا لبقاء حكمه وأما إذا ورد عنه ما يقضى بعدم البقاء عليه فلا وقد تقدم ما روى عن ابن عباس من القول بنسخها وما تقدم عنه أيضا عند البخارى وصاحب غرر الاخبار والخطابى من رجوعه ويؤيده أيضا ما أخرجه أبو داود فى ناسخه وابن المنذر والنحاس من طريق عطاء عن ابن عباس فى قوله (فما استمتعتم به منهن فأتوهن أجورهن فريضة) قال نسخها (يا أيها النبى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) (واللاتى يئنسن من المحيض من نسائكم إن أربنتم فعدهن ثلاثة أشهر) وبهذا تندفع نسبته الى ابن عباس القول بان الآية محكمة .

(الرابع) أن ما نفاه من كون معنى الآية لا إثم عليكم فى أن تهب المرأة للزوج مهرها الخ خلاف ما ورد عن ابن عباس وغيره فأخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبى حاتم والنحاس فى ناسخه عن ابن عباس فى قوله تعالى (لا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة) قل التراضى أن يوفى لها صداقها ثم ينجسها وأخرج أبو داود فى ناسخه عن ابن شهاب فى الآية قال نزل ذلك فى النكاح فإذا فرض الصداق فلا جناح عليهما فيما تراضيا به من بعد الفريضة أوصنعت إليه وذكر فى الدر المنثور آثارا بمعناها (واعلم أنه) ورد على القول بالنسخ سؤال وهو أن الأدلة فى إباحتها قطعية لأنها إما من القرآن وهو قطعى أو من السنة وقد بلغت حد التواتر المعنوى ولا قائل بانكارها من الأصل واختلف أقوال العلماء فى جوابه فقال الامام يحيى إباحتها ظنية لثبوتها باخبار الاحاد فيجوز نسخها باخبار الاحاد وفيه نظر اذ قد حصل من مجموع أدلة الاباحة ما يفيد التواتر معنى كما يجده الباحث مع ما يعضده من الآية الكريمة على قول من حملها على نكاح المتعة إلا أنه يقال فى الآية إنها وإن كانت قطعية المتن فهى ظنية الدلالة ولذا اختلفت فيها أقوال المفسرين فالنسخ للدلالة لا المتن وهو الذى روى عن ابن عباس وغيره . ومنها ما ذكره الموزعى فى التلخيص عن هذا الاشكال وهو أن السنة مبينة للناسخ لا ناسخة للقرآن كما سبق نقله وقال فى نهاية المجتهد إنها تواترت الاخبار بالتحريم إلا أنها اختلفت فى الوقت الذى وقع فيه التحريم انتهى . وفيه أنه ليس من الاختلاف فى شىء بل بما تسكر فيه التحريم والاباحة كما عرفته ومحل النزاع فى التحريم الأخير المؤيد هل تقل تواتراً أم لا . وقال المؤيد بالله الأصل فى خبر الواحد أنه مقبول إذا سلم سنده ولا يمتنع أن ينسخ به ما هو معلوم كما يقبل خبر الواحد فيما يحظره العقل وفى حظر ما أباحه وكما يقبل فى استباحة الفروج مع أن حظرها معلوم على الجملة شرعا واختار ذلك من المتأخرين المحققان الجلال والمقبلى وهو مذهب الظاهرية ولا يرد أن الظنى لا يقاوم القطعى فلا يجوز رفعه به لأن دليل المنسوخ ليس بقطعى فى الدوام بل ظنى الدلالة فيه فكان

من رفع الدوام المظنون بالمظنون وتضمن الرفع بيان انتهاء مدة الحكم الشرعى ولا أنه قد صح تخصيص المتواتر بالاحاد فيجوز النسخ بها لان فى كل منهما بيانا للمراد من الخصوص والمنسوخ إلا أن الأول فى الاعيان والثانى فى الزمان وتوضيحه أن العموم مراد به البعض دون الكل والتخصيص قرينة تلك الارادة والمنسوخ من المطلق الذى أريد به المفيد والنسخ قرينة التقييد وبهذا يندفع ما يقال التخصيص بيان وجمع بين الدليلين دون النسخ فهو إبطال ورفع فيكفى فى الأول دون الثانى على أن فى العمل بالناسخ جمعا أيضا لحصول العمل بأحدهما فى الزمان الأول والثانى فى الزمان الآخر . واعلم ثانيا أنه قال فى البحر ونحوها ظنى لأجل الخلاف وإن صح رجوع من أباحها لم تصر قطعية على خلاف بين الاصوليين انتهى . يعنى والمختار أنه لا يصح أن يقع إجماع على مسألة بعد اختلاف فى عين تلك المسألة كما هو قول جماعة وفصل بعضهم بأنه إن رجع عن قوله إلى قول بقية أهل العصر لدليل ظنى فالظن لا ينفى الظن وإن رجع لدليل قطعى صار قطعيا وسكته مبنى على اعتبار الخلاف فى هذه المسألة وقد عرفت فيما تقدم أنه لم يتحصل فيها خلاف محقق من الصحابة والتابعين والله أعلم .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تستأمر الأئمة فى نفسها قالوا فإن البكر تستمحي قال إذنهما صمتها)

ش أخرج البخارى ومسلم من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لا تنسكح الأيم حتى تستأمر ولا تنسكح البكر حتى تستأذن قالوا وكيف إذنهما قال أن تسكت) ولهما أيضا من حديث عائشة قالت يا رسول الله إن البكر تستمحي قال (فاذنهما صمتها) وفى جمع الجوامع عن علي (لا تزوج اليتيمة حتى تستأمر وسكوتها رضى) أخرجه سعيد بن منصور والأئمة فى اللغة تطلق على امرأة لازوج لها صغيرة كانت أو كبيرة بكرة كانت أو ثيبا قاله ابراهيم الحزبي واسماعيل القاضى وغيرهما وهو الظاهر من سياق الحديث لشموله البكر وقد فسر شراح حديث أبي هريرة وغيره الأيم بالثيب التى فارقت زوجها بموت أو طلاق أو فسخ قالوا لمقابلتها بالبكر ولوروده فى بعض الروايات بلفظ الثيب وحكى الماوردى القولين لأهل اللغة والاستئثار طلب الامر والمعنى لا يعقد عليها حتى يطلب الأمر منها وظاهره فى الثيب والبكر ومثله حديث ابن عباس المروى عن مالك (والبكر تستأمر فى نفسها) وقد فصل حديث أبي هريرة بأنه يعتبر فى البكر الاستئذان بمعنى طلب الأذن وهو يكتفى فيه بما يدل على رضاها من سكوت أو غيره ولهذا سألوا عن كيفية إذنهما لما أشكل عليهم فأجاب صمتها أى سكوتها وفيه إبقاء لصيانة وجهها لأن كلامها فى ذلك لا يليق بالابكار وفى جعل سكوتها قائما مقام صريح النطق محافظة على تحصيل مصلحة النكاح للنساء وعلى التيسير ورفع الحرج فى دينه صلى الله عليه وآله وسلم فدل على أنه إذا تمذر الأكل فى طريق المصالح أو تعسر اعتبر الممكن وعلى هذا بنى العلماء كثيرا من

أحكام الشريعة قيل وينبغي أن تعرف (١) أن سكوتها إذن فإن كرهت تسكمت . وأما الذيب فيعتبر في حقها الاستمرار وفيه إشعار بأنه لا بد من التلفظ بالامر لامكانه من الذيب من حيث إنه لا يلحقها من الخجل ما يلحق البكر قال في المصباح وأذنها صمتها والاصل وصمتها كاذنها فشبه الصمت بالأذن شرعاً ثم حذف منه حرف التشبيه ثم جعل أذنًا مجازاً ثم قدم مبالغة والمعنى هو كاف في الأذن وهذا مثل قوله ذكاة الجنين ذكاة أمه والأصل ذكاة أم الجنين ذكاته وإتباعاً قلنا الأصل صمتها كاذنها لانه لا يخبر عن شيء إلا بما يصح أن يكون وصفه له حقيقة أو مجازاً فيصح أن يقال الفرس يطير ولا يصح أن يقال الحجر يطير لانه لا يوصف بذلك فصمتها كاذنها تركيب صحيح ولا يصح أن يكون أذنها مبتدأ لأن الأذن لا يصح أن يوصف بالسكوت لانه يكون نفيًا له فيبقى المعنى إذن مثل سكوتها وقبل الشرع كان سكوتها غير كاف فكذلك إذن فينمكس المعنى انتهى . والحديث يدل على اعتبار رضا المزروجة إذا كانت مكافئة سواء كانت بكرًا أو ثيبًا إذ الأذن لا يكون إلا للمبالغة وأما الصغيرة فسيأتي حكمها ويكون رضاها على التفضيل السابق وقد استنبط العلماء من دلالة السكوت على الرضا تعديته الى ما يقوم مقامه مما فيه إشعار به كالضحك والحرب وتغطية الوجه قال المؤيد بالله وأبو حنيفة وكذلك بكأوها وخالف فيه أبو يوسف ومحمد وفرق بعضهم بين الدمع فإن كان حاراً دل على المنع وإن كان بارداً دل على الرضا ما لم يقرن بالطم والصياح فدليل الكراهة . قال الأمام يحيى العبرة بما تقتضيه القرينة في تلك الحال وهو كلام جيد ينبغي أن يكون معياراً في الجميع والله أعلم .

ص (ح) حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال اذا زوج الرجل ابنته وهي صغيرة ثم بلغت ثم ذلك عليها وليس لها أن تأتي وإن كانت كبيرة فكرهت لم يلزمها النكاح) ش أخرج محمد بن منصور في الامالي عن أبي كريب عن ابن أبي زائدة عن أشعث عن عامر أن رجلاً زوج ابنة له ثم أدركت فتزوجت فأجاز على نكاحها الاول وأبطل نكاح الآخر قال في التخريج وهذا إسناد حسن . وأخرج البيهقي عن علي عليه السلام ما يشهد لمضاه أيضاً من طريق ابن جريج أخبرني ابن أبي مليكة أخبرني حسن بن حسن عن أبيه أن عمر بن الخطاب خطب الى علي أم كلثوم فقال له علي رضي الله عنه إنها تصغر عن ذلك فقال عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (كل سبب ونسب ينقطع يوم القيامة إلا سببي ونسبي) فأحببت أن يكون لي من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبب ونسب فقال علي لحسن وحسين زوجا عمكما فقالا هي امرأة من النساء تختار لنفسها فقام علي مغضباً فأمسك الحسن بثوبه وقال لاصبر علي هجرانك يا أبتاه قال فزوجاه . وقد أخرج محمد

ابن منصور حديث تزويج عمر بأم كلثوم على صفة أخرى فروى عن عباد بن يعقوب عن أبي علي القطان عن أبي الجارود عن زيد بن علي قال دخل عليّ عليّ عمر فخطب إليه أم كلثوم فقال عليّ أنت رجل قد جللت وهي صغيرة تريد من هو أعرف بحقك منها فخرج ودخل العباس فأخبره عمر فقال أنا عمه وأنا أزوجك فزوجّه . وقد يجمع بينهما بأن تزويج العباس وقع أولاً تطيبها لنفس عمر ولما كان ولاية النكاح حينئذ إلى غيره طلب عمر ثانياً تصحيح العقد لعدم تقدم ما يبطلها من عضل أو نحوه لعل شأن علي عليه السلام عن ذلك وإنما وقع مجرد الاعتذار بالصغر لكونه مظنة الاختلال بحق الزوج فحين رأى الحاح عمر أمر الحسنين بتزويجه . ونقل في الجامع عن محمد ما لفظه وثبت عندنا أن عمر خطب إلى علي ابنته من فاطمة فزوجّه إياها انتهى ويشهد لقوله (وإن كانت كبيرة الخ) مارواه ابن أبي شيبة عن حسين بن محمد عن جرير بن حازم عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أن جارية بكرة أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت أن أباهما زوجها وهي كارهة فغيرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورجاله ثقات وأعل بالارسال وبتفرد جرير بن حازم عن أيوب وبتفرد حسين عن جرير . وأجيب بأن أيوب بن سويد رواه عن الثوري عن أيوب موصولاً وكذلك رواه معمر بن سليمان الرقي عن يزيد ابن حيان عن أيوب موصولاً وإذا اختلف في وصل الحديث وارساله حكم لمن وصله على طريقة الفقهاء وعن الثاني بأن جريراً تابع عن أيوب كما ترى وعن الثالث بأن سليمان بن حرب تابع حسين بن محمد عن جرير قاله في التلخيص والحديث يدل على حكيم

(الاول) أن للآب تزويج الصغيرة وإن لم تأذن وليس لها الخيار وسواء كانت بكرة أو ثيباً وهو مذهب العترة وعلماء الامة وقال النووي إنه إجماع المسلمين قال الشافعي وقد زوج الزبير رضي الله عنه ابنته صبية وزوج غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابنته صغيرة وتقدم في المتفق عليه من حديث عائشة أن أبا بكر زوجها من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهي بنت ست ولم يكن لها يومئذ إذن .

(الثاني) أن البكر البالغة لا بد من رضاها فإن كرهت لم يلزمها النكاح وهو مذهب العترة وأبي حنيفة وأصحابه والاوزاعي والثوري وأبي ثور ويؤيده الحديث السابق المتفق عليه بلفظ (ولا تنكح البكر حتى تستأذن) فإنه مطلق في حق الأب وغيره وما ذكر من حديث ابن عباس وقد عرفت دفع ماورد من إعماله والحديث أم سلمة أنه صلى الله عليه وآله وسلم رد نكاح امرأة زوجها أبوها بغير رضاها رواه الطبراني رجال الصحيح إلا أن الرواية لم تفصل بين البكر والثيب ولما أخرجه النسائي والبيهقي من حديث عبد الله بن بريدة قال جاءت فتاة إلى عائشة فقالت إن أبي زوجني ابن أخيه ليعرف بها خسيسته وإني كرهت ذلك فجاءني الله فذكرت له ذلك فأرسل إلى أبيها فلما جاء أبوها جعل

أمرها إليها فلما رأت أن الأمر قد جعل إليها قالت إني قد أجزت ما صنع والدي إنما أردت أن أعلم هل للنساء من الأمر شيء أم لا وفي لفظ إنما أردت أن تعرف النساء أن ليس إلى الآباء من الأمر شيء . قال البيهقي وهو مرسل ابن بريدة لم يسمع من عائشة ولحديث شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي عن عطاء عن جابر بن عبد الله أن رجلاً زوج ابنته وهي بكر من غير أمرها فأنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ففرق بينهما . قال البيهقي الصواب أنه مرسل لرواية علي بن المبارك وغيره عن الأوزاعي عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويقال شعيب بن إسحاق متفق على جلالته وهو من رجال الصحيحين وغيرهما فالوصل من طريقه زيادة من ثقة وهي مقبولة . وذهب الشافعي وأحمد وإسحاق وهو قول ابن أبي ليلى ومالك والليث إلى أن له إجبارها لقوله صلى الله عليه وآله وسلم (الثيب أحق بنفسها من وليها) أخرجه مسلم فانه يدل على أن البكر بخلافها وهو أن وليها أحق بها ولحديث أبي موسى (تستأمر اليتيمة في نفسها فان سكنت فهو إذن) فعلق الحكم باليتيمة في قيد حديث (ولا تنكح البكر حتى تستأذن) باليتيمة وأجيب بأن هذا المفهوم معارض بالصرائح السابقة في اعتبار الرضا فتقدم عليه وبأنه قد صرح باشتراط الاذن في حديث ابن عباس عند مسلم بلفظ (والبكر يستأذن أبوها) وما قاله البيهقي من أن زيادة ذكر الأب غير محفوظة أجاب عنه الحافظ ابن حجر بأنها زيادة من ثقة حافظ وتأول البيهقي حديث ابن عباس في التي زوجها أبوها وهي كراهة نفخها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأنه محمول على أنه زوجها من غير كفؤ وهو تأويل لا ملجئ إليه لما عرفته من ثبوت الأدلة بخلافه ولا سيما مع رواية أردت أن تعرف النساء أن ليس إلى الآباء من الأمر شيء فانها قررت التعميم وأقر كلامها النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

ص (حديثي زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال لا يجوز النكاح على الصغار إلا بالآباء)

ش يشهد لعنه حديث (لا تنكحوا اليتامى حتى تستأمروهن) الحاكم من حديث نافع عن ابن عمر وزاد (فان سكنت فهو إذن) وفي الحديث قصة وأخرجه الدارقطني أتم منه وبين أن الذي زوجها عمها ورواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم من حديث أبي هريرة بلفظ (اليتيمة تستأمر في نفسها فان صممت فهو إذن) وان أبت فلا جواز عليها) وروى ابن حبان والحاكم من حديث أبي موسى بلفظ (تستأمر اليتيمة في نفسها فان سكنت فهو رضاها وان كرهت فلا كره عليها) ذكره في التلخيص وكذا حديث ابن عباس بلفظ (ليس للولي مع الثيب أمر واليتيمة تستأمر) رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان قال ابن حجر رواه ثقات ووجه الاستشهاد بذلك أن اليتيمة في اللغة من مات

أبوها قبل بلوغها وكذا في الشرع لحديث لا يتم بعد احتلام أخرجه (١)

ولما دلت هذه الأحاديث على استنساها وهو لا يتصور إلا بعد البلوغ كانت دليلاً أيضاً على أنه لا يجوز
 لغير الأب إنكاحها قبله وأما الأب فللدليل يخصه كما مر وإتما لزمها اسم اليتيم وهي بالغ مجازاً والقول
 بذلك منقول عن ابن عمر والحسن البصري وطاووس وابن شبرمة وقال الناصر والشافعي يجوز للأب
 والجدة فقط لأن الجدة بمنزلة الأب وحكاة النووي في شرح مسلم عن الثوري ومالك وابن أبي ليلى
 وأحمد وأبي ثور وأبي عبيد والجمهور قالوا فإن زوجها غيرها لم يصح وذهبت القاسمية والحنفية والاوزاعي
 وحكاة في البحر عن زيد بن علي أن لولئ تزويج اليتيمة سواء كان أباً أو غيره إذا رأى في ذلك
 مصلحتها ولها الخيار متى بلغت واحتجوا بأدلة منها قوله عز وجل (فإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى
 فانكحوا ما طاب لكم من النساء) الآية . وسبب النزول ما أخرجه الشيخان والنسائي من طرق
 كثيرة عن عائشة أن رجلاً كانت له يتيمة وكان لها عنق وكان يمسكها عليه ولم يكن لها من نفسه شيء
 فترلت فيه وفي طريق الزهري عن عروة أنه سأل عائشة عن الآية فقالت يا ابن أخي هي اليتيمة
 تكون في حجر وليها تشركه في ماله ويمسكها ويملكها فيريد وليها أن يتزوجها بغير أن يقسط في
 صداقها فيعطيهامثل ما يعطيها غيره فتموا عن ذلك أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا لهن ويبلغوهن أعلا منتهن
 في الصداق وإن الناس استفتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد هذه الآية وأنزل الله (يستفتونك
 في النساء) قالت وقول الله عز وجل في آية أخرى (وترغبون أن تنكحوهن) رغبة أحدكم عن يتيمة
 حين تكون قليلة المال والجمال انتهى . والعموم كالنص على سببه ودل مفهومه على جواز نكاحهن لمن
 لم يخف القسط ومفهوم الشرط من أقوى المفاهيم قبل ومن لا يقول بالمفهوم كأبي حنيفة له أن يحتاج بهذه
 الآية على مذهبه لأنها قد خرجت من المفهوم إلى معنى النص على سببها قال الموزعي بعد أن نسب
 القول بظاهرها إلى أبي حنيفة ويظهر لي قوة قوله لما فيه من حمل اللفظ على حقيقة والحقيقة خير من
 المجاز انتهى يريد به دفع ما ذكره الشافعي وغيره أن لفظ اليتامى من مجاز الكون أي بالنظر إلى
 ما كانوا عليه . ومنها قوله تعالى (وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم) والأيامى
 في اللغة من لا زوج لها ومن لا زوجة له من النساء والرجال وقد دخلت اليتامى في الأيامى ومنها حديث
 على عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (يا على ثلاث لا تؤخرها) وذكر منها الأيم
 إذا وجدت لها كفواً ورواه الحاكم في المستدرك وقال صحيح والترمذي في الصلاة من حديث سعيد بن
 عبد الله الجمحي رقد وقته ابن حبان وصححه الترمذي . ومنها حديث (إذا جاءكم من ترضون دينه

وأمانته فزوجوه إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير - وفي رواية - وفساد عريض) رواه الترمذى من حديث أبي حاتم المزنى مرفوعاً وقل حديث حسن غريب ورواه الحاكم من حديث أبي هريرة وقال صحيح وهذا الذى قبله يقتضيان البدار الى ما ظهرت فيه المصلحة للولى على اليتيمة . ومنها ما روى عن ابن عمر أنه تزوج ابنة خاله عثمان بن مظعون بعد موت خاله زوجته إياها خاله قدامة ابن مظعون فجاء المغيرة الى أمها فأرغبها فى المال فخطت اليه وخطت الجارية الى هوى أمها فسكرت ورغبت فى المغيرة بن شعبة فارتفع أمرهم الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال قدامة أخى يا رسول الله أوصى بها إلى فلم أقصر بها فى الصلاح والكفأة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (هى يتيمة ولا تسكح إلا باذنها) قال فانزعمت والله منى بعد أن ملكتها رواه أحمد والدارقطنى والحاكم ولفظ الحاكم (ولا تسكحوا النساء حتى تستأصروهن) وقال الحاكم هذا حديث كبير على شرط الشيخين والحجة فيه أنه لم ينكر صلى الله عليه وآله وسلم تزويج اليتيمة وإنما أنكر تزويجها بغير رضاها قال فى المنار فى تخصيص اليتيمة بلفظها فى هذا الحديث وغيره ما يحتاج الى فضل نظر لانه إن كان المراد الكبيرة فلا فرق بين اليتيمة وغيرها وإن كان المراد الصغيرة فكيف يعتبر رضاها وإن كان المراد إلا برضاها ولا يعتبر رضاها حتى تبلغ فينتج أنها لا تزوج الصغيرة اليتيمة حتى تبلغ وهو مراد الشافعى ومن معه إلا أنه يرد عليه ما ذكر من تزويج المغيرة انتهى . وأجابوا عن حجج الأولين بأن فى كل منها مقالا ولذا تجنب الشيخان إخراجها وبأن ظاهرها مشكل لأن فى كل منها اعتبار الاذن من اليتيمة ويرد عليه الترديد المذكور ولذا قال فى نهاية المجتهد لما احنجت الشافعية بحديث استئثار اليتيمة وأنه لا يصح إلا بعد البلوغ قل ولاولئك أن يقولوا هذا حكم اليتيمة التى هى من أهل الاستئثار . وأما الصغيرة فسكوت عنها انتهى وحديث ابن عمر فى قصته هو والمغيرة يصلح حجة لاحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه فى أن رضاها معتبر قبل البلوغ اذا صارت من أهل التمييز لكنهما حسدا ذلك بتسع سنين فصاعدا لقول عائشة اذا بلغت الجارية تسع سنين فهى امرأة ذكره بعض المحققين وأشار الى نحوه فى المنار فقال وأحسن ما يتخلص به عن الاشكال أن المراد باليتيمة الصغيرة الممثلة وقد صح عبادات المميز وصح تخييرها والعمل على اختياره لاحد أبويه ولا فرق بين حكم وحكم ما لم يمنع مانع وصح أيضا بيعه باذن وليه فيتمين حمل اليتيمة على حقيقة ما أمكن وقد جاء إطلاق ذلك فى أعم من الحقيقة والحجاز ومثله بقوله تعالى (ويستفتونك فى النساء قل الله يفتيكم فىهن وما يتلى عليكم فى الكتاب فى يتامى النساء) الآية (وإن خفتم ألا تقسطوا فى اليتامى) وبغير ذلك من الاحاديث السابقة انتهى . وعلى هذا فيكون فى تلك الأدلة المتقدمة عن ابن عمر وأبي هريرة وابى موسى وابن عباس فى اعتبار الاذن تقييد لمطلق العمومات التى احتج بها القاسمية والحنفية والله سبحانه أعلم .

﴿ باب من لا يحل نكاحه من قرابات الزوج والمرأة ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال حرم الله من النسب سبعا ومن الصهر سبعا فأما السبع من النسب فهي الأم والابنة والأخت وبنت الأخ وبنت الأخت والعمة والخالة والسبع من الصهر فامراة الأب وامراة الابن وأم المرأة دخلت بالابنة أو لم يدخل بها وابنتها (١) إن كان دخل بها وإن لم يكن دخل بها فهي حلال والجمع بين الأختين والام من الرضاعة والأخت من الرضاعة)

ش أورد البيهقي في باب ما يحرم من نكاح القرابة والرضاع وغيرها حديث ابن عباس بعد أن ساق الآية بكاملها وهو قوله تعالى (حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم الآية) وذلك من طريق سفيان عن حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال (حرم عليكم سبعا نسبا وسبعا صهراً حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم الى آخر الآية) رواه البخاري في الصحيح ثم ساق بعنه روايات أخر وفي التلخيص حديث (يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة) ويروى ما يحرم من النسب متفق عليه من حديث عائشة باللفظ الاول والبخاري من حديثها (حرموا من الرضاعة ما يحرم من النسب) وفي لفظ للنسائي (ما حرمة الولادة حرمة الرضاعة) وفي الباب عن ابن عباس في قصة بنت حمزة فقال (وإنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) متفق عليه ولمسلم (من الرحم) انتهى . وفي البيهقي من طريق عبد الرزاق أنا الثوري عن أبي فروة عن أبي عمرو الشيباني عن ابن مسعود أن رجلاً من بني شمع من فزارة تزوج امرأة ثم رأى أمها فأعجبته فاستفتى ابن مسعود عن ذلك فأمره أن يفارقها ويتزوج أمها فتزوجها فولدت له أولاداً ثم أتى ابن مسعود المدينة فسأل عن ذلك فأخبر أنها لا تحل فلما رجع الى الكوفة قال للرجل إنها عليك حرام إنها لا تنبغي لك ففارقها وفي طريق له فأتى عبد الله المدينة فسأل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا لا يصلح وفي طريق أخرى فأتى المدينة فكأنه لقي عمر بن الخطاب قال فرجع . والذي أخرجه محمد بن منصور في الامالي عن شيخه عثمان بن أبي شيبة عن اسحاق بن يوسف الازرق عن عبد الملك عن الحكم بن عتيبة أن رجلاً سأل ابن مسعود في الكوفة عن رجل تزوج امرأة فماتت قبل أن يدخل بها أيحل له أن يتزوج أمها قال وكان ابن مسعود رخص له فيها فولدت له فعرض في نفس ابن مسعود منها شيء فأتى علياً فسأله فقال أليس الله يقول (وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم) فقال هذه قد فسرت وعنده مهمة

قال فرجع ابن مسعود ففرق بينهما قال في التخرج والحكم بن عتيبة لم يلق عليا في هذا الاسناد مع ثقة رجاله انقطاع انتهى وفي البيهقي بسنده الى مثني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (اذا فكج الرجل المرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها فله أن يتزوج ابنتها وليس له أن يتزوج أمها) مثني بن الصباح غير قوي . وقد تابعه على هذه الرواية عبد الله ابن لهيعة عن عمرو ثم ساق البيهقي حديثه بمعنى الاول وفي التلخيص رواه الترمذي وقال لا يصح وإنما رواه عن عمرو بن شعيب المثني بن الصباح وابن لهيعة وهما ضعيفان . وقال غيره يشبه أن يكون ابن لهيعة أخذه عن المثني ثم أسقطه فان أبا حاتم قد قال لم يسمع ابن لهيعة من عمرو بن شعيب وفي الباب عن ابن عباس من قوله أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره باسناد قوي اليه أنه كان يقول اذا طلق الرجل امرأة قبل أن يدخل بها وماتت لم تحل له أمها . ونقل الطبري فيه الاجماع لكن في ابن أبي شيبة عن زيد بن ثابت أنه كان لا يرى بأسا اذا طلقها ويكرها اذا ماتت عنه وروى مالك عن يحيى بن سعيد عنه أنه سئل عن رجل تزوج امرأة ثم ماتت قبل أن يصبها هل تحل له أمها قال لا الأم مبهمه وإنما الشرط في الرائب انتهى وأخرج محمد بن منصور في الامالي بسنده الى ابن عباس قال هي مبهمه وأمها نساءكم . وأخرج في الامالي أيضا عن احمد بن أبي عبد الرحمن عن الحسن بن محمد عن الحكم ابن ظهير عن السدي في قوله وأمها نساءكم قال قال علي بن أبي طالب اذا تزوج الرجل الجارية دخل بها أو لم يدخل بها لم تحل له أمها لأنها مبهمه محرمة في كتاب الله وأخرج أيضا عن محمد بن جميل عن مصباح بن الملقام عن اسحاق بن الفضل عن عبيد الله بن محمد بن عمر بن علي عن أبيه عن جده قال قال علي بن أبي طالب في رجل نكح أبوه امرأة فتوفى قبل أن يدخل بها قال لا تحل لابنه ولا لابن ابنته وهي عليه حرام انتهى .

والحديث فيه بيان لما دلت عليه الآية الكريمة وقد اشتملت على ما يحرم من النسب وهن سبع وأجمع المسلمون على تحريمهن وهن الامهات والبنات والاخوات والعمات والخاللات وبنات الاخ وبنات الاخت وأجمعوا أيضا على أن الام هاهنا كل أنثى لها عليك ولادة من جهة الام أو من جهة الاب وان البنات كل أنثى لك عليها ولادة مباشرة أو من قبل الابن أو من قبل البنت وان الاخت كل أنثى شازكتك في أحد أصليك أو مجموعهما وان العمه كل أخت لذكر له عليك ولادة كلاب والجدة من قبله أو من قبل الام وسواء كانت الاخت لابوين أو لاحدهما وان الخالة كل أخت لأنثى لها عليك ولادة كاخت الام وأخت الجدة من قبل الام أو من قبل الاب ، وبنات الاخ وبنات الاخت كل أنثى لاختك أو لاختك عليها ولادة مباشرة أو من قبل أمها كبنت بنت الاخ فما سفل أو من قبل أبيها كبنت ابن الاخ فما سفل وهل يكون تناول لفظ الامهات والبنات ونحوهن لما عدا الاصول حقيقة

أو مجازاً قال بالاول طائفة على أنه من الفاظ العموم وقال بالثاني آخرون إلا أن فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز فمن منع منه ألحق ما عدا الاصول بالقياس أو بالاجماع ومن أجازوه وهو اختيار أبي طالب كما ذكره في الشرح فاما أن يكون باقيا على أصله أو داخلا تحت معنى ثالث شامل لهما وهو المسمى بعموم المجاز واما السبع من الصهر فامرأة الاب وامرأة الابن وتحريمهما بالنص القرآني وأم الزوجة وابنتها والجمع بين الاختين من النسب والامهات والاخوات من الرضاع وأطلق تعالى تحريم أمهات الزوجات وزوجات الابناء وقيد تحريم بنات الزوجات بالدخول وهو اجماع العلماء واختلفوا في أمهات الزوجات هل يحرم بالعقد أو بالدخول فحكى في البحر عن العترة والفريقين التحريم بمجرد العقد فقط وحجتهم من وجوه: أحدها أنه المفهوم من ظاهر الآية لتبادر تعلق العقد بالرأب حلالا منها والمعنى أن الريبة من المرأة المدخول بها محرمة على الرجل حلالا له اذا لم يدخل بها فمن على هذا لا ابتداء الغاية كما تقول بنات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من خديجة ولا يصح رجوعه الى أمهات النساء لما ذكره في الكشف من أنه يلزم أن يكون معنى من مع أحد المتعلقين خلاف معناه مع الاخرى إذ هي في الاول للبيان وفي الثاني للابتداء وليس بصحيح أن يعنى بالكلمة الواحدة في خطاب واحد معنيين مختلفان فإنها حديث عمرو بن شعيب وقد تقدم وهو وان كان فيه مقال فتعضده الآثار القوية كما في الاصل ورواية ابن عباس وفتوى الصحابة لابن مسعود ثالثها القياس على أزواج الابه وحلائل الابناء في أن الدخول لا يعتبر في تحريمهن وهو أولى من قياسها على البنت لوجود الفارق وهو أن الام لا تصيبها نفرة ولا تلحقها غيره على ابنتها بخلاف البنت كما هو المعهود من طباع الناس وذهب ابن مسعود وزيد بن ثابت وابن الزبير ومجاهد ومالك والامامية واختاره الامام يحيى والامام شرف الدين وجنح اليه المحقق الجلال الى أنه لا فرق في اشتراط الدخول بين أصول الزوجة وفصولها وهو المروى عن أمير المؤمنين عليه السلام وحجتهم من وجوه أحدها ما ذكره في الكشف أن عليا عليه السلام وابن عباس وابن عمر وزيد بن ثابت وابن الزبير كانوا يقرأون (وأمهات نسائكم اللاتي دخلتم بهن) وكان ابن عباس يقول والله ما نزلت الا هكذا ثانيهما قياس الام على البنت بعدم الفارق إذ في كل منهما جمع بين أم وبنت في العقد فالامومة والبنوة متلازمتان غير مفترقتين عقلا وكونها من فوق أو من تحت أمر طردى لا تأثير له في الفرق ثالثا أن معنى من في الآية الاتصال كقوله تعالى (المناقون والمناقات بعضهم من بعض) وأمهات النساء متصلات بالنساء لانهن أمهاتهن كما أن الرأب متصلات بأمهاتهن لانهن بناتهن ذكره في الكشف وبه يقع التخلص عن الجمع بين معنيين مختلفين كما سبق وقد أجيب عن الاول بان القراءة شاذة وسندها فيه مقال ولما عارضها من ثبوت الرواية عن علي عليه السلام بخلافها كما في الاصل قال في شرح التجريد الأصح عندنا عنه عليه السلام ما رواه زيد بن علي انتهى . وتعضده رواية الامالي في فتواه

عليه السلام لابن مسعود ورجوعه الى قول علي كما سبق ونحوها رواية السدي عنه عليه السلام وكذا رواية ابن عباس السابقة باسناد ثابت أنها مبهمة التحريم وكذا رواية زيد بن ثابت السابقة فظاهرها التعارض وقد نقل الجمهور اتفاق الصحابة على أن أمهات نسائكم مبهمة فتكون القراءة إما ضعيفة لمخالفتها لما ذهبوا اليه أو منسوخة ذكره سعد الدين في شرح الكشاف وعن الثاني بأنه معارض بالقياس على أزواج الآباء ونحوهن مع ظهور الفارق بين الأمهات والبنيات كما بين آنفا وعن الثالث بأن فيه أولا مخالفة لما دل عليه ظاهر السياق من دون ملج اليه وثانيا مخالفة اجماع الصحابة بان الشرط المذكور راجع الى الربائب وان اختلفوا في الأمهات ذكر ذلك المؤيد بالله في شرح التجريد وصاحب الكشاف والوجه فيها أن من تكون بيانا لامهات نسائكم على التقديم والتأخير فيصير المعنى وأمهات نسائكم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فتكون الربائب مطلقة عن الشرط وثالثا بأنه اذا كانت من في الآية مشتركة بين الابتداء والبيان على التوزيع ورد عليه ما ذكره أبو السعود ولفظه وادعاء كونها إيضالية منتظمة لمعنى الابتداء والبيان أو جعل الموصول صفة للنسائين مع اختلاف عاملهما مما يجب تنزيه ساحة التنزيل عن أمثاله ولو سلم مساواته لمعنى الابتداء فلا يصار اليه الاقرينة اتفاقا وانتفاء القرينة معلوم انتهى واختار المحقق المقبلي الوتف وقال الآية محتملة لرجوع القيد الى الآخر أو الى الجميع فيحتاج الى ترجيح رواية القراءة والخبر وقد ضعف الترمذي الخبر والظاهر أن القراءات مع ذهاب أهلها الى مقتضاها أقوى منه والمحل محل تورع فينبغي الاحجام عن الفتيا بأحد الأمرين لقوة الشبهة والمؤمنون وقافون عند الشبهات ذكر معناه في الاتحاف وغيره وفي قوله مع ذهاب أهلها الى مقتضاها نظر لما عرفته أولا ورواية الخبر وأن عارضتها رواية القرآن وهي بمنزلة الخبر الاحادي قرينة السياق وما يفيد التركيب اللغوي باق بحاله وبالجملة فالمدعى للتقييد يحتاج في تأويل الآية بخلاف الظاهر الى إقامة الدليل السالم عن المعارض قوله والجمع بين الأخنتين والمراد به في الوطى ومقدماته أما في الحرائر فاتفق وهو ظاهر الآية وأما في الامام فعلى الصحيح من المذهبين وقد سبق الكلام على مسألة الجمع بين الاختين المملوكتين في كتاب البيع وتقدير المحذوف وسيأتى التنبيه عليه أيضا بعد هذا قوله والام من الرضاة والاخت من الرضاة ودليله النص القرآني فقد نزل الله الرضاة منزلة النسب فسمى المرضعة أما للرضيع والمرضاة أختا وألحق صلى الله عليه وآله وسلم بهما الخمس الآخر وهي البنات والعمة والخالة وبنات الاخ وبنات الاخت بقوله (يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب) وهو اتفاق أهل العلم واختلفوا فيما يحرم بصحابة الرضاة كالمراة وبناتها وأختها وخالتها من الرضاة وزوجة الاب والابن والجمع بين الاختين ونحوها فذهب الجاهل الى التحريم متمسكين بعموم الحديث وحكي بعضهم الاتفاق عليه ونارعه ابن القيم تبعا لشيخه ابن تيمية ومال اليه المحققان الجلال والمقبلي وهو ظاهر كلام الهادي في الفنون وقالوا الحديث حجة لتخصيص

النسب وإخراج الصهر لانهما متقابلان وليس أحدهما داخلا تحت الآخر وقد جعلهما الله تعالى العلاقة بين الناس قال تعالى (وهو الذي خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً) قال في ضوء النهار لان الرضاع والنسب في الاحاديث مراد به رضاع النكح ونسبه فهما في قوة يحرم على النكح من رضاع نفسه ما يحرم عليه من نسب نفسه والالزم رفع حل النكاح بالاصالة كما أوضحنا ذلك في رسالة مفردة انتهى وأيضاً فان الجمع بين الاختين من جهة النسب انما كان محرماً لانه يؤدي الى التباغض وقطع الرحم كما ورد مبيناً في رواية مرفوعة بخلاف ما اذا كان من جهة الرضاع فانه لا نسب هناك بينهما يؤدي الى قطيعة قال في الابحاث بعد الاشارة الى معنى ما ذكر وثبت حكم من أحكام النسب للرضاع لا يلزم منه ثبوت غيره ألا ترى أن الرضيعين اذا ملك أحدهما الآخر لا يمتنع عليه وكذلك لا يثبت له ميراث ولا نفقة ولا ولاية نكاح وغير ذلك فاذا لم يعم دليل على التحريم فالاصل الحل وعليه (وأحل لكم ما وراء ذلك) انتهى هذا وسيأتى الكلام على بقية أحكام الرضاع في باب ان شاء الله تعالى

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تتزوج المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على ابنة أخيها ولا على ابنة أختها لا الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى)

ش في التلخيص حديث أبي هريرة (لا تنكح المرأة على عمتها ولا العمة على بنت أخيها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت أخيها لا الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى) أبو داود والترمذي والنسائي من حديث داود بن أبي هند عن الشعبي عنه وليس في رواية النسائي (لا تنكح الكبرى على الصغرى) الى آخره وصححه الترمذي وأصله في الصحيحين من طريق الاعرج عن أبي هريرة بلفظ (لا تنكح العمة على بنت الاخ ولا بنت الاخت على الخالة) ثم قال وفي الباب عن ابن عباس رواه احمد وأبو داود والترمذي وابن حبان وعن أبي سعيد رواه ابن ماجه بسند ضعيف وعن علي رواه البزار وعن ابن عمر رواه ابن حبان وفيه أيضاً عن سعد بن أبي وقاص وزينب امرأة ابن مسعود وأبي أمامة وعائشة وأبي موسى وسمرة بن جندب ثم قال بعد كلام وفي الباب ما أخرجه أبو داود في المراسيل عن عيسى بن طلحة قال (نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ان تنكح المرأة على قرابتها مخافة القطيعة) انتهى وفي الامالي حدثنا حسين بن نصر عن خالد بن حصين عن جعفر عن أبيه أن علياً عليه السلام أتى برجل تزوج امرأة على خالتها فجلبه وفرق بينهما (قوله لا تتزوج المرأة) يلفظ المضارع المبني للمجهول مرفوعاً على أن لانا في غير ناهية فهو خبر في معنى النهي وقد ذكر شرح الحديث نحوه في رواية (لا تجمع المرأة على عمتها) ورواية (لا تنكح المرأة وخالتها) والحديث يدل على تحريم الجمع بين المرأة ومن ذكر معها من القرابة في عقد النكاح وقد حكى في الجامع الكافي عن الحسن بن يحيى

اجماع آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أن ذلك لازم للامة العمل به والحكم به ولا يسع أحد تركه ولا خلافه وقال الشافعي تحريم الجمع بين من ذكر هو قول من لقيته من المفتين لا اختلاف بينهم في ذلك وقال الترمذي بعد نحرجه العمل على هذا عند أهل العلم لانعلم بينهم اختلافاً وحكى الاجماع أيضاً ابن عبد البر والقرطبي والنووي وكذا ابن حزم واستثنى عثمان البقي واستثنى ابن المنذر والقرطبي فرقة من الخوارج واستثنى النووي والامام المهدي طائفة من الخوارج والشيعة وحكى الشيخ تقي الدين في شرح العمدة تحريم الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها عن جمهور الامة ولم يعين القائل بمقابله وقال أيضاً هو مما أخذ من السنة وإن كان إطلاق الكتاب يقتضي الاباحة لقوله تعالى (وأحل لكم ما وراء ذلكم) إلا أن الامة من علماء الامصار خصوا ذلك العموم بهذا الحديث وهو داليل على جواز تخصيص عموم الكتاب بخبر الواحد انتهى وهو يشير الى خلاف الحنفية في تقديم عموم الكتاب على خبر الواحد إلا أن صاحب الهداية منهم انفصل عن هذا بأن هذا الحديث مشهور والمشهور له حكم القطعي ولا سيما مع الاجماع وعدم الاعتماد بالتحالف «قوله لا الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى» أراد بالصغرى والكبرى في الدرج لافي السن وهي جملة بدلية عن الاولى فيقيده النهي عن جمع الترتيب فيكون العقد الثاني هو الباطل لأن مسمى الجمع يحصل به وهو يدل على تحريم الجمع بينهما على صفة المعية بقياس الاولى لشمول علة النهي للحالتين وذلك فيما أخرجه ابن حبان في صحيحه وابن عدى من حديث أبي حريز عن عكرمة عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يتزوج المرأة على العمة والخالة وقال (إن كن إذا فعلتن ذلك قطعت ارحامكن) ونحوه ما سبق في مراسيل أبي داود «وقوله على عمتها الى آخره» ليس المراد به العمة الحقيقية التي هي أخت الاب ولا الخالة الحقيقية التي هي أخت الام بل أخت الاب أو أبي الجد وإن علا وأخت أم الام وأم الجدة من جهة الاب والام وإن علت كذلك في التحريم اتفاقاً. وقد ذكر أصحابنا وغيرهم في ذلك ضابطاً وهو أنه يحرم الجمع بين من لو كان أحدهما ذكراً حرم على الآخر وقد روى نحوه مرفوعاً فيمارواه محمد بن منصور في الامالى عن أبي كريب عن ابن أبي زائدة عن محمد بن سالم عن عامر بن شعبي قال (نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يتزوج امرأتين لو كان أحدهما رجلاً حرمت عليه الاخرى) وذكر ابن عبد البر عن الشعبي أنه قال كل امرأتين اذا جعلت موضع أحدهما ذكراً لم يجوز أن يتزوج بالاخرى فالجمع بينهما باطل فقل له عن هذا فقال عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. ولا بد في تحريم الجمع بينهما بأن يكون من كلا الطرفين فيخرج الجمع بين امرأة الرجل وابنته من غيرها فإن تحريمها ليس إلا من طرف واحد لأننا لو فرضنا البنت رجلاً حرمت عليه امرأة أبيه بخلاف ما لو فرضنا امرأة الأب رجلاً فإنه أجنبي عن البنت فتحل له ويدل له ما رواه محمد في الامالى عن عثمان بن

أبي شيبه عن جرير عن مغيرة عن قثم مولى ابن عباس قال جمع عبد الله بن جعفر بين امرأة علي بن أبي طالب مسمود النهشلية وابنته أم كلثوم ابنة علي بن أبي طالب لفاطمة فكانت كلتاها امرأته انتهى . ورواه البيهقي في سننه من طريق سعيد بن منصور عن جرير عن مغيرة بن عام سنده ومثله ورواه أيضا عن الزهري قال أخبرني غير واحد أن عبد الله بن جعفر وذكر نحوه مات قدم ورواه ابن أبي ذئب عن عبد الرحمن عن مهران عن عبد الله بن جعفر بنحوه أيضا وأخرج يعني البيهقي أيضا بسنده إلى الشافعي أنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار أن عبد الله بن صفوان جمع بين امرأة رجل من ثقيف وابنته قال ويذكر عن ابن سيرين أن رجلا من أهل مضر كانت له صحبة يقال له جبلة جمع بين امرأة رجل وابنته من غيرها انتهى . قال في الجامع الكافي ولا بأس أن يجمع الرجل بين ابنتي العم وابنتي الخال قال الله سبحانه (وبنات عمك وبناات عماتك) وقد جمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين أم سلمة وزينب بنت جحش وأماهما جميعا ابنتا عبد المطلب عمته انتهى وذكر نحوه في الامالي عن القاسم بن ابراهيم وأخرج البيهقي في سننه عن الشافعي أنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار أنه سمع الحسن بن محمد يقول جمع ابن عم لي بين ابنتي عم له قال احمد يعني ابنتي عمين له انتهى قيل ولا يرد عليه شمول علة النهي لذلك لأنه لا يحصل بسبب الجمع بينها من القطيعة مثل المحارم . وقد ألحق العلماء بعمة النسب وخالته عمة الرضاع وخالته استدلالا بعموم حديث (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) ويأتي فيه الخلاف السابق في شرح الحديث قبل هذا

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أنه كره أن يجمع الرجل بين الاختين من الأماء)

ش قد سبق الكلام على تخريج الحديث وشرحه في شرح الحديث الثاني من باب الاستبراء في الرقيق من كتاب البيوع فارجع اليه والكرهية هنا محمولة على التحريم بدليل ما سبق هنالك عنه عليه السلام من الروايات الدالة على ذلك وهو أحد معانيها عند أهل الأصول وهو المراد بها في عبارات الأئمة كالشافعي ومالك قال الصيدلاني وهو غالب في عبارة المتقدمين فراراً أن يتناولهم قوله تعالى (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام) فكروا إطلاق لفظ التحريم ذكره في البحر المحيط قال ومنه قوله تعالى (كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروهاً) أي محرماً وأراد عليه السلام كراهة الجمع في الوطء وأما في الملك فحائز اتفاقاً قال الخطابي وقياس تحريم الجمع بين الاختين المملوكتين في الوطء أن لا يجمع بين الأمة وعمتها أو خالتها في الوطء والله أعلم

﴿ باب نكاح العبيد والأمة ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أنه قال لا تتزوج الأمة على الحرية وتتزوج الحرية على الأمة ولا يتزوج الرجل المسلم اليهودية والنصرانية على المسئلة وتتزوج المسئلة على اليهودية والنصرانية وللحررة يومان من القسم وللأمة يوم)

ش أخرج البيهقي في سننه بسنده إلى المنهال بن عمرو عن زر بن حبیش عن علي عليه السلام قال إذا تزوجت الحرية على الأمة قسم لها يومين والأمة يوما إن الأمة لا ينبغي لها أن تزوج على الحرية ورواه أيضا ابن أبي شيبة قال في التلخيص الحديث موقوف وسنده حسن . وفي لفظ لا تنكح الأمة على الحرية انتهى . وأخرج البيهقي من طريق أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه قال لا تنكح الأمة على الحرية وتنكح الحرية على الأمة ومن وجد صداق حرية فلا ينكحن أمة أبداً وقال هذا إسناد صحيح وأخرج أيضا عن الحسن البصري قال (نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تنكح الأمة على الحرية) وقال هذا مرسل إلا أنه في معنى الكتاب ومعه قول جماعة من الصحابة رضي الله عنهم وأخرج أيضا في باب الحر ينكح حرية على أمة فيقسم للحررة يومين وللأمة يوما عن غفيران بن عيينة عن ابن أبي ليلى عن المنهال بن عمرو عن عباد بن عبد الله الأسدي قال قال علي رضي الله عنه إذا نكحت الحرية على الأمة فلها الثلثان ولهذه الثلث وفي المصنف لعبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري وقتادة قال لا تنكح اليهودية على المسئلة والحديث يدل على أحكام : أحدها النهي عن تزويج الأمة على الحرية ولا في قوله لا تتزوج نافية والمضارع صرفع وهو خبر في معنى النهي قال في المنهاج ووجهه أنه يلحق الحرية بذلك غضاظة كما لو تزوجت عبداً من غير علم منها برفق وظاهر الحديث إطلاق التحريم ولو رضيت الحرية وسواء كان الزوج حراً أو مملوكا وقال الشافعي يجوز ذلك إذا كان الزوج مملوكا . وقال مالك يجوز إذا رضيت الحرية وعن الباقي يجوز مطلقا وحديث الاصل وشواهد يدل على خلاف هذه الأقوال وقد أخرج محمد في الامالي عن احمد بن عيسى عن حسين بن علوان عن أبي خالد عن زيد ابن علي عن أبيه قال تزوج رجل أمة على حرية ففرق علي عليه السلام بينهما وقال لا يحمل لك أن تزوج أمة على حرية ورواه أيضا الهادي في الأحكام . ودل أيضا على جواز نكاح الحرية على الأمة وقيد بعضهم بأن تعلم الحرية بنكاح الامة ولها الخيار اذا لم تعلم بالامة إما أن تقيم بعد أو تفارقه وقيل إما أن تقر بنكاح الامة أو تنسخه وهو قول مالك وأحمد وإسحاق . وأما نكاح الحر للأمة اذا لم تكن تحنه حرية . فقد اعتبر الجمهور تيميده بأمرين : أحدهما عدم الاستطاعة على الطول وهو المال الذي يحصل به نكاح الحرية المؤمنة محتجا بمفهوم الشرط في قوله تعالى (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح

المحصنات المؤمنات) الآية (ثانيهما) خشية العنت لقوله عز وجل (ذلك لمن خشى العنت منكم) قال ابن فارس المراد به الزنا ذكره في المصباح وفي المغرب العنت المشقة والشدة انتهى . ومقتضى على الاول اذا خشى الوقوع في الفجور ولم يتمكن من حرة فله أن يتزوج أمة وعلى الثاني اذا خشى المشقة والتألم وان لم يخش الوقوع في المعصية ومن اعتبر هذين الأمرين مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وحكاه في البحر عن العترة ويروى عن علي وابن عباس وابن عمر وجابر وعطاء وطاووس والزهرى والحسن ومكحول وحجتهم ظاهر الآية وما تقدم من الآثار الموقوفة والمرسل المرفوع . وذهب عثمان البتي وحنج اليه في ضوء النهار الى الجواز مطلقا وحكاه في المنهاج مذهب الأمام زيد بن علي عليه السلام وحجتهم قوله تعالى (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) ومفهوم الشرط غير معمول به ولو سلم فهو خرج مخرج الاغلب ولا مفهوم له والمرسل والموقوف ليسا بحجة . وأجيب بأن ما ثبت عن الصحابة من القول بالتحريم عند عدم الشرطين مأخوذ من تفسيرهم الآية بذلك ولذا قال ابن مسعود فيها أخرجه ابن المنذر إنما أحل الله نكاح الأمة لمن لم يستطع طولاً وخشياً العنت على نفسه وهو مبنى على العمل بمفهوم الشرط . وقد تقرر أن تفسير الصحابي معمول به حتى قال بعض أهل الاصول إن له حكم المرفوع وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج قال حدثني ابن شهاب عن المرأة تنكح على الأمة أن السنة فيها التي يعمل بها أن لا ينكح الحر أمة وهو يجرد طول حرة فان لم يجد طولاً خلى بينه وبين الأمة وذهب قتادة والنخعي والثوري الى أن الطول بمعنى القوة والجلد فن أحب أمة وهو بها حتى لا يستطيع أن يتزوج غيرها فله أن يتزوج أمة وإن وجد سعة من المال فقوله تعالى (ذلك لمن خشى العنت منكم) تفسير لعدم الطول قال الموزعي وهذا القول بمكانة من البعد والتعسف . واختلف الجمهور اذا حصل الشرطان هل يجوز له زواجه أكثر من أمة واحدة فقال الشافعي لا يجوز وهو مذهب أحمد وإسحاق ويروى عن ابن عباس قال المؤيد بالله وهو القياس لانه اذا كانت تحته أمة فقد زالت خشية العنت وقال مالك وأبو حنيفة والزهرى له أن ينكح أربعاً وذكره أبو العباس الحنفى للمذهب ووجهه أن علة التحريم تعريض النسل للرق فتى جازت الواحدة فقد جاز تعريضه للرق فلا فرق بين واحدة وأكثر واختلفوا أيضا هل يجوز عند حصول الشرطين نكاح الأمة الكتابية فقال الشافعي لا يحل لانها داخلة في معنى من حرم من المشركات وإنما أحل الله نكاح إماء أهل الاسلام بمعنيين فكان الاسلام شرطاً ثالثاً حكاه عنه البيهقي في سننه . وأخرج أيضاً بسنده عن مجاهد قال لا يصلح نكاح إماء أهل الكتاب لان الله تعالى يقول (من فتياتكم المؤمنات) وأخرج أيضاً نحوه عن الحسن وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبي بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد وعبيد الله ابن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار وهو مذهب العترة وقال أبو حنيفة وأصحابه يجوز نكاح الأمة

الكتابية لان مفهوم الصفة ليس بحجة فلا يعارض عموم قوله تعالى (والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) اذا فسر الاحصان بالعفة وان فسر بالحرية كان دليل الجواز قياس الامة على الحرية وهو مقدم على دلائل المفهوم عنده . وأجيب بأن الذي رخص لنا فيه الفتيات المقيدات بالايان وغيرهن على أصل التحريم بقوله تعالى (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) ولم يخص إلا حرائر أهل الكتاب في سورة المائدة وهي بعد السورتين ولم يأت تخصيص الأماء بل قيد هنا بالايان وهناك بالمحصنات فالمحكوم عليه في الآيتين المقيد لا المطلق وأيضا مفهوم كل منهما ينفي جل الأمة الكتابية إن حمل المحصنات في المائدة على الحرائر وان قيل باحتمالها للحرائر والعفائف فلا حجة في محتمل فقولهم كما أن الايمان ليس بشرط في الحرائر فليس بشرط في الاماء شبه مغالطة ذكره في الاتحاف (قوله) ولا يتزوج الرجل المسلم اليهودية الخ فيه أن اليهودية مع المسلمة كالأمة المسلمة مع الحرية لحصول الغضاضة في كل منهما وهو مبني على جواز نسكاح الكتابية وسباني الكلام عليه وحكي في الجامع الكافي عن محمد بن منصور أن له أن يتزوج الذمية على المسلمة والمسلمة على الذمية ويعني بها الذمية الحرية ولعل وجه اشتراكهما في الحرية وفي المصنف لعبد الرزاق عن عطاء نحوه ولفظه أخبرنا ابن جريج عن عطاء أنه كان يقول المرأة من أهل الكتاب كهيئة الحرية المسلمة عندها وطلاقها وقسمتها اذا كانت مع المسلمة قال وتنسكح على المسلمة وأخرج نحوه عن سليمان بن موسى والزهري وسعيد بن المسيب (قوله وللحرية يومان من القسم الخ) دال على أن الأمة من القسم نصف مال الحرية وظاهره سواء كانت الحرية مسامة أو ذمية وهو قول أبي حنيفة وأصحابه حكاه في الجامع الكافي وروى عن أبي جعفر الباقر قال من جمع بين المسلمة والنصرانية فالقصة بينهما سواء يعني لأن الدليل لم يفصل وأما المسكوبة فقيل إنها كالأمة في التنصيف وقيل بل تخصص فاذا أدت نصف مال الكتابية كان لها خمسا نوبتين وللحرية ثلاثة أخماس نوبتين : واختلف العلماء في القصة بين المملوكات والمستولدات فقيل لا يجب اذ لا دليل إلا في الزوجات وحكاه في البحر عن المعتز والحنفية والشافعية وعثمان البتي . وذهب مالك والليث الى وجوبها وحجتهم أنها شرعت لدفع الأذى وهو حاصل فيهما .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنما عبد تزوج بغير إذن مواليه فهو زان)

ش في مصنف عبد الرزاق مالفظة أخبرنا ابن جريج عن عبد الله بن محمد بن عقيل قال سمعت جابر بن عبد الله يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أما عبد نسكح بغير إذن سيده فهو عاهر) أخبرنا عبد الله بن عمر عن نافع أن عبد الله بن عمر أخذ عبداً له نسكح بغير إذنه ففرق بينهما وأبطل صداقها وضربه حداً قال في التلخيص أخرج حديث جابر أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه

والحاكم وصححه وأخرجه ابن ماجه من رواية ابن عقيل عن ابن عمر . قال الترمذي لا يصح وإنما هو عن جابر ورواه أبو داود من حديث العمري عن نافع عن ابن عمر مرفوعا بلفظ فنكاحه باطل وقال هو ضعيف والصواب وقفه كما في رواية عبد الرزاق ولم يثبت من ذلك مرفوعا إلا حديث جابر وعبد الله ابن محمد بن عقيل قد تقدم غير مرة تصحيح الاحتجاج بحديثه وأخرج عبد الرزاق عن الثوري عن رجل كان أجيرا أسلم بن عبد الله عن سالم قال قال عمر بن الخطاب اذا نكح العبد بغير إذن مواليه فنكاحه حرام واذا نكح باذن مواليه فالطلاق بيد من يستحل الفرج (والحديث) يدل على أن نكاح العبد بغير إذن مولاه لا يصح ولا يعرف في ذلك خلاف إلا ما يحكي عن داود أنه يصح نكاحه بغير إذن السيد مطلقا بناء على أصله أن النكاح فرض عين فلا يفتقر إلى إذن السيد كسائر الواجبات . واختلفوا في معنى قوله فهو زان وما في معناه فقال الامام يحيى المراد أنه كالزاني وليس بزنا حقيقة لاستناده الى عقد ونحوه مارواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أنه قال ليس بزنا واسكنه أخطأ السنة وقال الامام المهدي في البحر بل هو زان إن علم التحريم فيحد ولا مهر وهو ظاهر الحديث والجهل عذر في سقوط الحد وبرد عليه أنه لو كان زانيا حقيقة لما لحقته الاجازة لبطلانه من الاصل ويجاب عنه بما ذكره القاضى زيد أنه لا بد في الحديث من إضمار الوطئ لان بالتزويج فقط لا يصير زانياً فكانه قال اذا تزوج ووطئ بغير إذنهم فهو زان فلا يدخل فيه من لحقته الاجازة بعد العقد لكونه واطئا باذنهم

ص (حديثي زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال لا يتزوج العبد أكثر من امرأتين ولا الحر أكثر من أربع)

ش في مصنف عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج والثوري قالا أنا جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا رضي الله عنه قال ينكح العبد اثنتين ورواه البيهقي بسنده الى الشافعي أنا ابن أبي يحيى عن جعفر عن أبيه أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال ينكح العبد اثنتين لا يزيد عليهما وفي الرياض النضرة للمحب الطبري وعن ابن سيرين أن عمر سأل الناس كم يتزوج المملوك وقال لعلي إياك أعني يا صاحب المعافى رداً كان عليه قال اثنتين وروى نحوه محمد بن سليمان الكوفي جامع مصنفات الهادي عليه السلام في كتاب المناقب قال حدثنا عثمان بن سعيد بن عبيد الله نا محمد بن عبيد الله المروزي نا عبيد الرحمن بن صالح نا عمرو بن هاشم عن عمر بن بشير الهمداني قال حدثنا أبو اسحاق قال قدم على عمر قوم من الشام فقالوا ما يحل المملوك من النساء فأتي حلقة فسألهم فأشار اليه على عليه السلام بالسبابة والوسطى فقال عمر اثنتين الى آخر القصة . وفي التلخيص حديث الحكم بن عتيبة أجمع الصحابة على أن لا ينكح العبد أكثر من اثنتين ابن أبي شيبة والبيهقي من طريقه وروى الشافعي نحوه عن عمر وعلى وعبيد الرحمن بن عوف قال ولا يعرف لهم من الصحابة مخالف وأخرجه

ابن أبي شيبة عن عطاء والشافعي والحسن انتهى . وروى عبدالرزاق عن ابن جريج قال أخبرني أن عمر ابن الخطاب سأل الناس كم ينكح العبد فاتفقوا على أنه لا يزيد على اثنتين والحديث يدل على أن العبد لا يتزوج أكثر من اثنتين وقد صح القول به عن أمير المؤمنين عليه السلام وعمر وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف وذكر الحكم بن عتيبة والشافعي إجماع الصحابة على ذلك كما مر وقال به الناصر وحكاه في المقنع عن زيد بن علي . وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه والشافعي وأصحابه وقال أبو الدرداء ومجاهد وربيعة وداود وأبو ثور وسالم والقاسم بن محمد وحكاه في البحر عن القاسمية ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن الزهري وعطاء أن له أن يتزوج أربعاً كالحرة . واحتجوا بعموم قوله تعالى (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) وقوله تعالى (والصالحين من عبادكم) لتناول الخطاب الأحرار والعبيد كما هو مقرر في الأصول إلا ما خصه الدليل كنكاح العبد بغير إذن سيده وولايته في النكاح وسائر تصرفاته والإجماع المدعى ممنوع بخلاف أبي الدرداء من الصحابة ومن معه من التابعين فمن بعدهم وقد أجيب عن ذلك بأن من يرى حجية قول أمير المؤمنين عليه السلام فلا محيص له عن التزام قوله كما نبه عليه المحقق الجلال ومن لا يراها ذهب إلى تخصيص العموم بقياس تشطير العدد على تشطير الحد ويناسبه صعوبة العدل عليه لكونه مملوك المنافع ولا يرد عليه بأن الأصل ثابت بالقياس أيضاً وهو مانع من صحة اللاحق عند جماهير أهل الأصول لأنه يقال هو من القياس بعدم الفارق وهو في معنى الأصل إلا أنه يرد على قياس التشطير المعارضة بقياس المملوك في جواز نكاح الأربع على سائر أحكام الحر من القصاص وحسد السرقة وقدر ما يقطع به وغيرها من الأحكام التكميلية العامة للأحرار والعبيد والله أعلم .

(قوله ولا الحرأكثر من أربع) يشهد لعنايه عن علي عليه السلام ما أخرجه محمد في الامالي عن محمد بن جميل عن مصباح عن اسحاق بن الفضل عن عبيد الله بن محمد بن عمر بن علي عن أبيه عن جده عن علي في الرجل يكون معه أربع نسوة فيطلق إحداهن قال لا ينكح امرأة حتى يخلو أجل امرأته التي طلق وفيه دليل على تحريم الزيادة على أربع وهو مذهب الجماهير من السلف والخلف إلا ما يروى عن الظاهرية وقوم مجاهيل وقد جازف بعض المصنفين بنسبته إلى القاسم بن إبراهيم عليه السلام قال الامام يحيى ولقد كان القاسم شديد الورع في فتاويه كثير الاحتياط في أمر الدين فكيف ساغ لمن له مسكة من الدين أن ينسب مثل هذه المقالة إلى مثل القاسم كلا وحاشا لله حسب الناقل انتهى . قلت وكلام القاسم عليه السلام في كتب الأصحاب المعتمدة صريح بخلاف ما افترى به عليه ولفظ الجامع السكافي قال القاسم فيما روى داود عنه وهو قول محمد يعني ابن منصور وإذا تزوج المجوسى عشر نسوة في عقود متفرقة ثم أسلم وأسلم فليمسك الأربع الأول من نساءه ويفارق ما سواهن من بعدهن انتهى المراد وحكى ابن الصباغ والمهراني وغيرها هذا المذهب عن طائفة من الشيعة وهي رواية شاذة لما ذكره

القاضي زيد عن السيد أبي طالب ولغظه ومن عجائب أمر من لا تحصيل له من مخالفني أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أني رأيت في تعاليقهم حكاية هذا المذهب عن بعض الشيعة ورأيت لبعضهم حكاية عن الشيعة مطلقا وما أعلم أحداً من أصناف الشيعة جوز ذلك حتى أن الأمامية مع كثرة التخاليف في فقههم لم يذهبوا إلى هذا فكيف استجاز من ينسب إلى العلم إيراد مثل هذه الحكاية وإلقائها إلى المتفهمة . نعوذ بالله من الجهل وقلة الدين انتهى . ويحتاج لما في الاصل وشاهده بقوله عز وجل (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) مثنى وثلاث ورباع وهذه الالفاظ المعدولة تفيد التكرار وهي حال مما طاب تقديره فانكحوا الطيبات لكم معدودات هذا العدد اثنتان اثنتين وثلاثا ثلاثا وأربعا أربعا والمطاب للجميع فيفيد تكريره أن لكل ناكح يريد الجمع أن يصيب ما أراد من العدد الذي أطلق له والواو فيها للتخيير ومعناه أن الناكحين مخيرون أن ينكحوا ما أرادوا جمعه من نكاح النساء إن شاءوا مختلفين في تلك الاعداد أو متفقين محظوراً عليهم ما وراء ذلك أشار إلى معناه في الكشف قال الموزعي والحال لا يعتمد مع واو العطف الموضوعة للجمع وإنما يعتمد بدونها ومتى دخلت الواو على الاحوال المتعددة كان من باب النعمت كقوله تعالى (إن الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيداً وحسوراً) والنعمت لا يتصور في الآية فتعين بجي الواو للتخيير انتهى ولا يقال حظر ما زاد على الأربع فيفتقر إلى دليل لأنه يقال الاصل في الابضاع التحريم ولا يحل منها شيء إلا بدليله ولما ورد التصريح بتحريم ما زاد فيما رواه معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده عشر نسوة فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يختار منهن أربعا رواه الحاكم في مستدركه وصححه من حديث صفيان وسعيد وعيسى بن يونس والحاربي عن معمر وفي رواية عيسى أن يتخير منهن أربعا ويترك سائرهن وأخرجه الترمذي من حديث سعيد عن معمر وأخرجه ابن حبان في صحيحه ورواه الشافعي وأحمد وابن ماجه قال ابن كثير وإسناده على شرط الشيخين . وذكر عن البخاري أنه غير محفوظ والصحيح ما روى شعيب بن أبي حمزة وغيره عن الزهري قال حدثت عن محمد بن سويد الثقفي أن غيلان فذكره مرسلًا وقال مسلم أهل اليمن أعرف بحديث معمر فإن حديث به ثقة من غير أهل البصرة صار الحديث حديثا وإلا فلا إرسال أولى يعني أن أهل البصرة تفردوا بإسناده قال المنذرى قد روى الحديث عن غير أهل البصرة موصولا . وقال ابن دقيق العيد من صحيحه يعتمد على عدالة معمر وجلالته وقال ابن كثير ليس ما ذكره البخاري قادحا في صحته فكيف وقد رواه النسائي من حديث سرار^(١) بن مجشر عن أيوب

(١) سرار بسين مهملة مفتوحة وتشديد الراء الاولى ابن مجشر بضم الميم وفتح الجيم وتشديد المعجمة المكسورة آخره مهملة أبو عبيدة البصري ثقة من الثامنة مات سنة خمس وستين ذكره في التقریب .

عن نافع وسالم عن ابن عمر فذكره قال الحافظ أبو علي بن السكن تفرد به سرار وهو ثقة وكذلك قال ابن معين إنه ثقة قال في التلخيص بعد ذكره لحديث سرار ورجال إسناده ثقات ومن هذا الوجه أخرجه الدارقطني واستدل به ابن القطان على صحة حديث معمر انتهى . وقد روى أبو داود وابن ماجه عن قيس بن الحارث قال أسلمت وعندى ثمان نسوة فذكر نحوه وعن نوفل بن معاوية قال أسلمت وعندى خمس نسوة فذكر نحوه رواه الشافعي . وقال البيهقي قد روي عن عروة بن مسعود الثقفي وصفوان بن أمية معنى حديث غيلان فهذه أحاديث متعددة يشد بعضها بعضا ولهذا قال الشافعي دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الميمنة عن الله تعالى على أن انتهاءه إلى أربع تحريرا منه لأن يجمع أحد غير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين أكثر من أربع .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أن رجلا أتاه فقال إن عبدی تزوج بغیر إذنی فقال له علي عليه السلام فرق بينهما فقال السيد لعبد طلقها يا عدو الله فقال علي عليه السلام للسيد قد أجزت النكاح فان شئت أيها العبد فطلق وإن شئت فامسك)

ش أخرجه محمد بن منصور في الامالي من هذه الطريق بزيادة في آخره ولفظها فقال السيد يا أمير المؤمنين أمر كان بيدي فجعلته في يد غيره فقال علي عليه السلام ذلك حين قلت طلق أقررت له بالنكاح ولم أجد له عن علي عليه السلام شاهداً وفي المصنف لعبد الرزاق أخبرنا معمر عن قتادة عن الحسن في عبد تزوج بغیر إذن سيده قال إن شاء السيد فرق بينهما وإن شاء أقرها على نكاحهما أخبرنا الثوري عن مغيرة عن إبراهيم مثل قول الحسن وفيه دليل على أن عقد النكاح من العبد يكون موقفاً على إجازة السيد وليس بباطل بل منعقد انعقاداً غير مستقر حتى تلحقه الإجازة وقد ورد ما يدل على صحة العقد الموقوف على حقوق الإجازة في حديث ابن عباس عند أبي داود وابن ماجه أن جارية بكرة أمت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت أن أباهما زوجها وهي كارهة فغيرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن حجر رجاله ثقات وقد تقدم فلو كان باطلا لم يصح التخيير فيه وفي حديث عبد الله بن بريدة في التي زوجها أبوها ابن أخيه فكرهت فجعل صلى الله عليه وآله وسلم أمرها إليها فقالت إني قد أجزت ما صنع والدي وقد تقدم أيضاً في شرح حديث إذا زوج الرجل ابنته وهي صغيرة وهو صريح في صحة العقد الموقوف إذا لحقه الإجازة . وقد اشترط أهل المذهب وغيرهم كمال أهلية مباشر العقد فلا تلحق الإجازة عقد المرأة والمحرم للنكاح ونحو ذلك وكمال أهلية المعقود عنه فلا يعقد العبد عن مالك له صغير ولا حلال عن محرم نكاحاً وفيه دليل على أن جهل من له الإجازة باللفظ الذي يفيد ما غير مانع من وقوعها لما تقرر من أنه لا يشترط في الالفاظ إلا معرفة موضوعاتها لا ما يلزمها من الأحكام . وأما العلم بالعقد فلا بد من اعتباره اتفاقاً ذكره في المعيار . وقد

أخذ بعضهم من ظاهره أن سكوت السيد ليس بإجازة مع الجهل بأن له الأجازة لانه عليه السلام لم يسأله أسكت أم لا وقد ذهب إليه المؤيد بالله قياساً على بيع الفضولي ونقل في البحر عن المذهب أن السكوت من السيد إجازة وعلة بأن سكوته عن عقد غيره فيما له فيه حق إجازة . قال في الغيث وهذا حسن إلا أنه ينتقض بما لو زوج الانسان نفسه بنت غيره وسكت الأب فإن سكوته لا يكون إجازة مع أن الزوج عقد لنفسه فيما لغيره فيه حق انتهى . واحتج له أيضاً بالقياس على سكوت الشفيع عن طلب الشفعة بعد العلم ودفعه المحقق الجلال بأن السكوت في الشفعة إنما أبطمها لأنها إنما تستحق بالطلب الفوري فالسكوت إبطال للسبب بخلاف ملك العبد فسيبه حاصل مقرر ولا سبب لتسكح العبد إلا إذن سيده والسكوت عدم إذن ويجب استصحاب عدم الاذن انتهى . وفيه دليل على أنه يجب على الحاكم أن يبين لأحد الخصمين ما يترتب على كلام الآخر من الأحكام اللازمة مع جهله بها ودليل على أن إطلاق مثل عدو الله على عبد الانسان أو ولده أو قريبه مما يغتفر وقوعه في مقام الخصام عند الغضب .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج صفية وجعل عتقها صداقها)
 ش أخرج نحوه البخاري من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أعتق صفية وتزوجها وجعل عتقها صداقها) وفي لفظ للجماعة غير الترمذي وأبي داود (أعتق صفية وتزوجها) فقال له ثابت ما أصدقها قال نفسها أعتقها وتزوجها وفي لفظ (أعتق صفية ثم تزوجها وجعل عتقها صداقها) رواه الدارقطني والبخاري في باب المغازي وفي لفظ (أعتق صفية وجعل عتقها صداقها) رواه احمد والنسائي وأبو داود والترمذي وصححه والصادق بفتح الصاد وكسرهما وأصله من الصدق لاشعاره بصدق رغبة الزوج في الزوجة وفيه لغات أخر . ولعوض البضع ثمانية أسماء مجموعة في قوله .

صداق ومهر نحلة وفريضة حياء وأجر ثم عقر علائق

وصفية أم المؤمنين هي بنت حبي بضم الحاء المهملة وفتح الياء التحتية وتشديد الأخرى ابن أخطب بفتح الهمزة وسكون الخاء المعجمة وفتح الطاء المهملة آخره باء موحدة من سبط هارون بن عمران ومن ثمة لما بلغها أن حفصة قالت إنها بنت يهودى فبكت فدخل عليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي تبكي فقال (ما يبكيك) قالت قالت لي حفصة أنت ابنة يهودى فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (إنك لابنة نبي وإن عمك لنبي فبم تفتخر عليك) ثم قال (اتقي الله يا حفصة) أخرجه الترمذي وصححه والنسائي عن أنس وأما ضرة بفتح الضاد المعجمة وتشديد الزاء بنت سمومل بفتح السين المهملة وفتح الميم وسكون الواو وفتح الهمزة وباللام كانت تحت كنانة بن أبي الحقيق بضم الحاء المهملة وقفين

بينهما تحتانية ، صغراً سببت من خير سنة سبع من الهجرة فاصطفاها لنفسه صلى الله عليه وآله وسلم
قال في الاستيعاب اصطفاها صلى الله عليه وآله وسلم فصارت في سهمه ثم أعتقها وجعل عتقها صداقها
وماتت سنة خمسين وقيل سنة اثنتين وخمسين وقيل غير ذلك ودفنت بالبقيع وروى عنها أنس وابن
عمر وسلم بن صفوان (وفي الحديث) دليل على أنه يصح أن يجعل العتق مهرأ وهو مذهب العترة
جميعاً ذكره في البحر وقال في الجامع الكافي قال محمد بلغنا عن جماعة من علماء آل رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وغيرهم منهم أبو جعفر محمد بن علي وزيد بن علي عليهم السلام أنهم أجازوا ذلك وهذا
هو الحق نتسدين به ولا نخالفه ولا نلتفت الى غيره انتهى وقال به أيضا الثوري وسعيد بن المسيب
وابراهيم النخعي وطاووس والزهرى وأبو يوسف واحمد واسحاق . وصورته الصحيحة أن يقول قد
جعلت عتقك مهرك فأنت حرة على أن يكون العتق مهرك أو أعتقتك على أن تزوجيني نفسك ويكون
عتقك مهرك ثم تقبل في المجلس ثم تقول تزوجتك به قالوا فإذا امتنعت من قبول العتق لم يصح العتق
ولا التزويج وإن امتنعت من النكاح نفذ العتق ولزمها السعاية في قيمتها اذ لم تعتق إلا بعوض . وقال
مالك وزفر لا يلزم وجوبه القياس على سائر المتلفات عند تعذر الرجوع بالعين . وذهب الجمهور الى أنه
لا يصح أن يكون العتق مهرأ وأنه إذا فعل مثل ذلك استحققت عليه مهر المثل اذ صارت حرة فلا
يستباح وطؤها إلا بالمهر وحملوا حديث الباب على وجوه من التأويل :

(أحدها) أن يكون تزوجها صلى الله عليه وآله وسلم بغير صداق على سبيل الخصوصية برسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما كان عتقها قائما مقام الصداق اذ لم يكن ثمة عوض غيره سمى صداقا كما
يقال الجوع زاد من لا زاد له قال ابن الصلاح وهذا الوجه أصح الأوجه وأقربها إلى لفظ الحديث
وتبعه النووي في الروضة ورواه البيهقي عن يحيى بن أكرم^(١) قال ونقله المزني عن الشافعي ثم قال في
موضع الخصوصية إنه أعتقها مطلقا ثم تزوجها بغير مهر ولا ولي ولا شهود وهذا بخلاف غيره وتتقوى
دعوى الخصوصية بكثرة خصوصيات النبي صلى الله عليه وآله وسلم في النكاح لا سيما هذه الخصوصية
الوارد نظيرها أو قريب منها في قوله تعالى (وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن
يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين) .

(ثانيها) أنه صلى الله عليه وآله وسلم جعل العتق صداقا وهو خاص به صلى الله عليه وآله وسلم
وبه جزم الماوردي .

(١) يحيى بن أكرم بن محمد بن قطن التميمي المروزي أبو محمد القاضي المشهور فقيه صدوق إلا أنه
رمى بسرقة الحديث ولم يقع ذلك له وإنما كان يرى الرواية بالأجازة والوجدان . من العاشرة مات في
آخر سنة اثنتين أو ثلاث وأربعين وله ثلاث وثمانون سنة اه تقريب واكتم بفتح همزة وبمثلة اه معنى

(ثالثها) أنه صلى الله عليه وآله وسلم أعتقها وتزوجها على قيمتها وكانت مجهولة وهي من خصائصه أيضا .

(رابعها) أنه أعتقها بشرط أن يتزوجها فوجب له عليها قيمتها وكانت معلومة فتزوجها بها واليه يشير ظاهر العطف بهم في رواية ثم تزوجها وجعل عتقها صداقها وعلى الوجهين الآخرين يكون قول أنس جعل عتقها صداقها محمولا على أنه لما لم يعلم بأنه ساق إليها مهرًا ظن أن العتق هو الصداق فأتى بعبارة من نفسه على مقتضى فهمه وليس بحجة وقد مال إلى ذلك أبو الطيب الطبري من الشافعية وبعض المالكية وقرره في المناظر فقال غاية روايات حديث أنس أن الصحابي يقول لم يفرض لها صداقا فيما عرفت غير ما استفادت من العتق كالاستثناء الذي يحتمل الاتصال والانفصال بمثابة قوله لم يجعل لها صداقا إلا العتق فانه يحتمل لكنه أعتقها فلم تكن عبارته نصًّا على المراد ولا ظاهراً راجعاً والمعبرة إنما هي بالرواية لا بما بناه على فهمه والأصل في المهر المال والأصل عدم صحة غيره ما لم يثبت نقل أوقياس انتهى والملجب للجهمور من العدول عن ظاهر الحديث ما توهموه من لزوم مخالفة القياس وهو أنها إذا التزمت ذلك قبل النكاح والعتق فهو غير معتبر لأنها لا تملك نفسها وإن التزمت به بعد العتق فهو خارج عن محل النزاع لانه يجوز لها أن لا ترضى بالنكاح لعدم صحة إجبارها عليه بالعتق . وأجيب عن الأول بأن دعوى الخصوصية تحتاج إلى دليل وبمجرد الاحتمال لا يكفي في مقام الاستدلال والأصل هو لزوم التأمي بفعله صلى الله عليه وآله وسلم لكونه من مقاصد البعثة ودعوى أنه تزوجها بغير ولي ولا شهود غير صحيحة إذ هو صلى الله عليه وآله وسلم ولها حينئذ . وقد تقرر أنه يصح أن ينولى الطرفين واحد وليس في الحديث ما يدل على عدم الشهود وعدم الدلالة لا ينافي ما ثبت في الشرع من اشتراطهم في العقد بل لو ادعى أن لفظ تزوجها في الحديث ينصرف إلى الفرد الكامل من الزوج وهو الجامع لشرائطه لكان أقرب إلى ظاهر اللفظ والجواب عن الثاني يؤخذ من الأول وأجيب عن الثالث والرابع أن اعتبار القيمة سواء كانت معلومة أو مجهولة غير مفهوم من ظاهر الحديث بل المتبادر أن الصداق هو العتق لا غير واحتمال أن الصحابي أتى بعبارة من نفسه بحسب ما فهمه من الواقعة يبعده أن علمه باللغة وأوضاع الكلام وإطلاعه على القضية مع ديانته يقتضي مطابقة ما حكاه للواقع لا سيما مع جزمه بما قال كما في بعض طرقه ما أصدقها قال نفسها أعتقها وتزوجها . وأصرح منه في دفع الاحتمال ما أخرجه الطبراني وأبو الشيخ من حديث صفية نفسها قالت أعتقني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجعل عتقي صداقي . وأما مخالفته للقياس المذكور فبعد صحة الحديث ووضوح معناه لا تضر مخالفته له بل يجب أن يكون أصلاً ترد إليه الأقيسة على أنه يقال في وجه الجمع بين الحديث والقياس أن العقد إنما يكون بعد العتق وإذا امتنعت من العقد لزمها السعاية بقيمتها ولا محذور في ذلك .

ص (قال أبو خالد سألت زيد بن علي عليهما السلام عن العبد هل يجوز له أن يتسرى قال لا قال الله تعالى (والذين هم لفرجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين) فلا يحل فرج إلا بنكاح أو ملك عين)

ش والوجه فيه أن التسرى فرع على صحة الملك والعبد مملوك لا يقدر على شيء فليس فيه أهلية الملك قال الإمام زيد بن علي عليه السلام في تفسير قوله تعالى (ضرب الله مثلا عبداً مملوكا لا يقدر على شيء) بمعنى ليس له شيء ولا يملك شيئاً انتهى . وذكر في الجامع السكافي نحو ما في الأصل عن أبي جعفر الباقر وأبي حنيفة وأصحابه وأكثر العلماء ولفظ ما حكاه عن محمد بن منصور وليس للعبد أن يتسرى مسلمة ولا ذمية فإن وهب السيد لعبد جارية أو أذن له في وطئها فليس له أن يطأها وليس له أن يطأ فرجاً إلا بتزويج إما حرة أو أمة وكذلك المذنب وابن أم الولد انتهى وحكاة في البحر للمذهب والناصر وغلط من نسب إلى الناصر القول بأن أمر السيد لعبد بالوطء كالعقد وقال أصوله تقضى بأنه لا بد من عقد أو ملك لقوله تعالى (إلا على أزواجهم الآية) وذهبت الإمامية ومالك وابن جرير إلى أن النكاح ينمقذ بقول السيد لعبد طأها إذا كان بحضور الشاهدين وفي البحر عن الإمامية أن للعبد أن يستبيح الأمة بإباحة سيده قال في شرحه وقد حكى عن عطاء جواز وطء الجوارى بأذن أربابهن واستبعد ذلك ابن خلكان عنه انتهى . قلت في مصنف عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال كنت لا أعلم عطاء يرى بأساً أن يتسرى العبد في ماله أو مال سيده بأذنه وبهذا يتبين أن ما نقله ابن خلكان عنه ليس على إطلاقه بل محمول على جواز تسرى العبد بأذن سيده . وقد ذهب إليه غيره نفى المصنف أيضاً أخبرنا عبد الله بن عمر وابن جريج كلاهما عن نافع أن ابن عمر كان لا يرى به بأساً وأن له عبداً له مريتان أعنتهما جميعاً فقال لا تقر بهما إلا بنكاح وروى أيضاً عن شيخه الثوري عن قيس بن مسلم عن الشعبي قال يتسرى العبد ما شاء وعن يونس عن الحسن مثله وروى أيضاً عن جابر الجعفي عن عكرمة عن ابن عباس قال لا بأس أن يتسرى العبد وقال أيضاً أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار أن أبا معبد مولى ابن عباس أخبره أن عبداً كان لابن عباس وكانت له امرأة جارية لابن عباس فطلقها فبنتها فقال ابن عباس هي لك فاستحلها بملك اليمين فأبى انتهى . وهذه الأقوال مبنية على أن للعبد أهلية الملك كما ذهب إليه مالك وداود وقرره المحقق المقلبي في كتبه .^(١)

﴿ باب الأَكْفَاء ﴾

ص (قال أبو خالد رحمه الله تعالى سألت الامام زيد بن علي عليهما السلام عن نكاح الاكفاء فقال عليه السلام الناس بعضهم أكفاء لبعض عربهم وعجمهم وقرشهم وهاشمهم اذا أسلموا وآمنوا فدينهم واحد لهم مالنا وعليهم ما علينا دماؤهم واحدة ودياتهم واحدة وفرائضهم واحدة ليس لبعضهم على بعض في ذلك فضل وقد قال الله عز وجل (ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا) فأذن للمؤمنين جميعا العربي والعجمي أن ينكحوا بنات المؤمنين المشركين جميعا عربهم وعجمهم إذا أسلموا وقد تزوج زيد بن حارثة رضي الله عنه وهو مولى زينب بنت جحش قرشية وتزوج بلال هالة بنت عوف أخت عبد الرحمن بن عوف وتزوج رزيق مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عمرة بنت بشر بن أبي العاص بن أمية وتزوج عبد الله بن رزاح مولى معاوية بنتا لعمر بن حريث وتزوج عمار بن ياسر رضي الله عنه اختا لعمر بن حريث وتزوج أبو مخنف بن أبي فكيهة امرأة من بني زهرة)

ش الاكفاء جمع كفى بالهمز على فاعيل ويقال في مفردة كفوه على فاعول وكفؤ مثل قفل وكلها بمعنى المائل والمصدر الكفاءة وهي المائلة والمساواة ومنه قوله تعالى (ولم يكن له كفؤا أحد) أى مماثلا وهو بضم السكاف والفاء وبسكون الفاء وبكسر الكاف وقد قرئ بهما وقد جود الامام عليه السلام الكلام على ما اختاره من أن المعتبر في الكفاءة هو الدين فقط والمراد به الاسلام والايمان فيستوى في ذلك العرب والعجم والموالي والعبيد وجميع من شملته الملة الخنيفية إلا ما خصه دليل ويكفي فيه ظاهر العدالة فلا يكون المجاهر بالفسق كفؤا للعفيفة كما لا يكون الكافر كفؤا للمسامة ولا العبد للحر ولا المعتق للحر الأصلية وحمل بعضهم كلام الأمام على أنه يعتبر مجرد الملة فقط فيجوز نكاح الفاسقة غير الزانية وهو - يعنى اعتبار الدين فقط - مذهب كثير من العلماء منهم عمر وابن مسعود وقال به ابن سيرين وعبيد بن عمير وعمر بن عبد العزيز وابن عون وحامد بن أبي سليمان وأشار البخاري في صحيحه الى نصرته وحكاه في البحر عن مالك واحمد قولي الناصر إلا أن الناصر يعتبر الورع وزيد بن علي عليهما السلام ومالك يعتبران مجرد الملة كما في البحر وغيره اه والحجة على ذلك من وجوه :

(الأول) قوله تعالى (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) فدل على أن ما عدا التقوى من حسب أو مال غير ملتبغ اليه ولا معول عليه واحتج به مالك وضرب النزول صريح في ذلك فأخرج أبو داود في مراسيله وابن مردويه والبيهقي في سننه عن الزهري قل أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بني

ببياضة أن يزوجوا أباهند امرأة منهم فقالوا يا رسول الله أنزوج بناتنا وما لنا فأنزل الله تعالى (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى الآية) قال الزهري نزلت في أبي هند خاصة قال وكان أبو هند حجام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج ابن مردويه من طريق الزهري عن عروة عن عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أنكحوا أباهند وأنكحوا إليه) قالت ونزلت (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى الآية)

(الثاني) قوله تعالى (وهو الذي خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً) استنبط منه البخاري المساواة بين بنى آدم ثم أردفه بانكاح أبي حذيفة من سالم بابتة أخيه هند بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة وهو مولى لامرأة من الأنصار وتبناه حذيفة .

(الثالث) ما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أبي هريرة والترمذي من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (الناس رجلان مؤمن تقي كريم على الله عز وجل وفاجر شقي هين على الله عز وجل الناس كلهم بنو آدم وخلق الله آدم من تراب ثم تلى (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى الآية الى علم خيبر) زاد في حديث أبي هريرة (لينتهين أقوام يفتخرون بأبائهم أوليكون أهون على الله من الجعلان الذي يدهده ^(١) إخراجاً بأنفه) وأول الحديث (إن الله أذهب عنكم عيبة ^(٢) الجاهلية) بضم المهملة وكسرهما وبالوحدة أى تكبرها وفي الصحيح (ثلاث في أمي من أمر الجاهلية لا تدعن: الفخر بالاحساب والطعن في الانساب والاستسقاء بالنؤ والنوح على الأموات) فدل على أن الالتفات الى النسب جهل محموت عند الله وأنه من تكبر الجاهلية فكيف يعتبره المؤمن ويبني عليه حكم شرعي . وقد ورد في الحديث ما يفيد التواتر المعنوي من النهي عن الالتفات الى النسب والتفاخر بالحسب .

(الرابع) ما ذكره الأمام عليه السلام من أن الاستواء في الدماء والديات والفرائض دليل على التساوي في سائر الاحكام الشرعية التي منها كفاة النكاح وأنه لا مزية فيها لأحد على الآخر وقد ورد ذلك صريحاً فيما أخرجه احمد وأبو داود والنسائي والحاكم وصححه والبيهقي من حديث علي عليه السلام في حديث طويل قال فيه (المؤمنون متكافؤ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم) قال شارحوه معنى متكافؤ النخ

(١) أى يدحرجه ويقلب بعضه على بعض أفاده في القاموس اهـ

(٢) عيبة بتشديد الباء والياء ذكره في شرح جامع الأصول قال في النهاية وهي فعولة أو فعيلة فان كانت فعولة فهي من التعبية لأن المتكبر ذو تكلف وتعبية خلاف من يسترسل على سجيته وإن كانت فعيلة فهي من عباب الماء وهو أوله وارتفاعه وقيل إن اللام قلبت ياء كما فعلوا في تقضى البازي انتهى من خط شيخنا الصفي احمد بن محمد السياغي رحمه الله تعالى .

تساوى في القصاص والديات والمراد أنه لا فرق بين الشريف والوضيع في الدم وهو على خلاف ما كان عليه الجاهلية من المفاضلة .

(الخامس) قوله تعالى (ولا تنكحوا المشركين الآية) أراد عليه السلام أنه جعل تعالى نكاح المشركين مقيدا بغاية الايمان من دون اعتبار قيد آخر فيعم جميع أهل الملة عربهم وعجمهم وكذا حرهم وعبيدهم قرشيهم وهاشميين ومعنى قوله بنات المؤمنين المشركين بنات المؤمنين الذين كانوا على الشرك وقد احتج البيهقي بهذه الآية في ترجمة باب اشتراط الدين في الكفاة على وجه آخر فقال قال تعالى (ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا) (وقال ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن) ثم استثنى فقال (والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) دل بذلك على أن المراد بالمشركات الوثنيات والمجوسيات (السادس) ما أخرجه الترمذى في سننه وحسنه من حديث أبي حاتم المزنى ^(١) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير) قالوا يا رسول الله وإن كان فيه قال (إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه) ثلاث مرات ورواه الترمذى أيضا من حديث أبي هريرة بلفظ (إذا خطب اليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض) فأفاد بمفهوم الصفة أن ما عدا الدين والخلق غير معتد به وتكرير الجواب ثلاثا دليل على إنكار ما يعتقده العامة من الالتفات الى النسب والمال وغيرها

(السابع) ما ذكره عليه السلام من تزويج الموالى بالقرشيات في عصره صلى الله عليه وآله وسلم وبعده بلا نكح من أحد منهم عملا منهم بقوله تعالى (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى) الآية كما ذكره أهل التفسير فزوج زيد بن حارثة مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زينب بنت جحش وكان ذلك بعد أن كرهته وترفعت عليه بنسبها وجمالها وتبعها أخوها عبد الله بن جحش على ذلك فانزل الله فيهما (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله رسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم) فلما سمعا ذلك رضيا وجعلا الأمر الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأنكحها زيدا وفي سنن البيهقي وغيرها من طريق زينب بنت جحش قالت خطبني عدة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فارسلت اليه أختي تشاوره في ذلك قال (فأين هي ممن يعلمها كتاب ربها وسنة نبيها) قالت من . قال (زيد بن حارثة) فغضبت وقالت تزوج بنت عمك مولى قال والصواب ابنة عمك وفعلت في المرة الثانية كذلك فانزل

(١) أبو حاتم المزنى هل له صحبة ؟ ذكر ذلك الترمذى وقال أيضا لا يعرف له عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير هذا الحديث اه هامش الاصل قلت في التهذيب مختلف في صحبته وفي خلاصة التذهيب للخزرجي صحابي له حديث في مراسيل أبي داود وفي سنن الترمذى واسمه عقيل بن مقرن وعنه محمد بن عبيد اه مصححه

الله تعالى (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة الاية) والقصة في مكثها عند زيد وفراقها إياه وتزوجها برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأمر ربه عز وجل مشهورة في كتب الحديث والتفسير وتزوج بلال بن حمامة مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هالة أخت عبد الرحمن بن عوف وقد أخرجه الدارقطني في سننه كذلك من طريق حنظلة بن أبي سفيان الجمحي عن أمه قالت رأيت أخت عبد الرحمن بن عوف تحت بلال وفي مراسيل أبي داود من طريق زيد بن أسلم أن بني بكير^(١) أتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا زوج أختنا من فلان فقال (أين أنتم عن بلال) فعادوا فعاد ثلاثاً فزوجوه قال وكان بنو بكير من المهاجرين من بني ليث وتزوج رزيق^(٢) بتقديم الراء على الزاي وبالقاف مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عمرة بنت بشر بن أبي العاص وهي قرشية وتزوج عبد الله بن رزاح بتقديم الراء على الزاي اختا عمرو بن حريث بضم المهملة وفتح الراء وسكون الياء آخره مثثلة وهو عمرو بن حريث بن عمرو بن عثمان بن عبد الله بن عمرو بن حنظل القرشي الخزومي ولي إمارة الكوفة وتزوج عمار بن ياسر اختا عمرو بن حريث وكان ياسر خليفاً لابن حذيفة بن المغيرة الخزومي وزوجه أبو حذيفة أمة له يقال لها صمية فولدت له عماراً رضوان الله عليه فاعتقه أبو حذيفة ذكره ابن قتيبة . وتزوج أبو مخند بن أبي فكيهة امرأة من بني زهرة وهي قرشية ولم أفد على ذكرها في كتب الرجال والنسب في أبي مخند بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة والذال المعجمة وعن ذكره غير الإمام تزويج المقداد بن الأسود ضباعة بنت الزبير وهو في البخاري بلفظ وكانت يعنى ضباعة تحت المقداد بن الأسود وفي البيهقي والدارقطني بسند منقطع عن الشعبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (زوجت المقداد وزيداً ليكون أشرفكم عند الله أحسنكم خلقاً) واللد المقداد عمرو بن ثعلبة ابن مالك حليف الأسود رجل من بني زهرة فنسب اليه ولم يكن من صلبيهم وقد زوجت منه ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب بن هاشم انتهى . وفي البخاري من حديث عائشة أن أبا حذيفة بن عتبة ابن ربيعة بن عبد شمس وكان ممن شهد بدرآ مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تبنى سالماً وزوجه ابنة أخيه هند بنت الوليد بن عتبة وهو مولى لامرأة من الانصار وفي البيهقي من حديث عمرو بن ميمون عن أبيه أن أبا بلال تزوج امرأة من العرب وذكر قصة . وأخرج مسلم في صحيحه من حديث فاطمة بنت قيس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لها (انكحي أسامة) وهي أخت الضحاك بن قيس الفهري القرشي وعرض عمر رضي الله عنه على سلمان الفارسي رضي الله عنه نكاح ابنته وأضرب عن ذلك سلمان بعد رغبه في نكاحها لما قال له بعض ولد عمر إنه شرف بعصاه أمير المؤمنين فترفع عما يعتبره من الرقة بها من لافهم له في مقاصد الشريعة وبهذه الادلة تظهر قوة ما ذهب

اليه الامام عليه السلام ومن معه ويؤيده ما سيذكره (١) أيضا من الزامات من قال بخلافه وذهب القاسم والهادي وأبو العباس وأبو طالب والمؤيد بالله وهو قول سفیان الثوري وأحمد بن حنبل ويروى عن ابن عباس وسلمان الفارسي الى أنه يعتبر الدين مع النسب فلا يكون المعجم كفواً للعربي ولا المولى كفواً للعجم ولا الوضع كفواً للشریف ثم اختلف هؤلاء فذهب جمهورهم الى أنها تغفر الكفارة برضاء الاعلى كما وقع من تزويج فاطمة بنت قيس باسامة وقال الثوري ورواية عن أحمد اذا نسكح المولى العربية يفسخ النكاح (واحتجوا) على ما ذهبوا اليه بأدلة :

(أولها) حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (العرب بعضهم أكفاء بعض والموالي بعضهم أكفاء بعض إلا حائكاً أو حجاماً) رواه الحاكم وله طريق أخرى عن معاذ بن جبل رواه البزار في مسنده مرفوعاً (العرب بعضهم لبعض أكفاء)

(ثانیها) ما أخرجه البيهقي وغيره من طريق محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال له (يا علي ثلاث لا تؤخرها : الصلاة اذا أنت والجنائز اذا حضرت والأيم اذا وجدت لها كفواً) فدل على اعتبار الكفارة من حيث إن وجود غير الكفو لا يكون الولي معه متراحياً .

(ثالثها) حديث عائشة عند البيهقي وغيره قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (نخبروا لنطفكم وأنكحوا الا أكفاء وأنكحوا اليهم) .

(رابعها) حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لا تنكحوا النساء إلا الا أكفاء ولا يزوجهن إلا الاولياء ولا مهر دون عشرة دراهم) .

(خامسها) حديث وائلة بن الاسقع عند مسلم وغيره قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إن الله اصطفى بني كنانة من بني اسماعيل واصطفى من بني كنانة قريشا واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم)

(سادسها) ما رواه البيهقي عن سلمان قال ثلثان فضلمتمونا بهما يا معشر العرب لا تمسك نساءكم ولا تؤمكم .

(سابعها) ما رواه أيضا وغيره عن عمر بن الخطاب قال لا تمنعن لذوات الاحساب فزوجهن إلا من الا أكفاء .

(ثامنها) وهو عمدة أدلة ما ذهبوا اليه المتفق عليه من حديث عائشة أنها اشترت بريرة من أناس من الانصار واشترطوا الولاء فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (الولاء لمن ولي النعمة) قالت وخبرها

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان زوجها عبداً فدل ظاهره على أن تخيرها لعدم الكفاءة (وأجيب عن الأول) بأن فيه مقالا أسقطه عن جواز الاحتجاج به فمن أبي حاتم أنه كذب لا أصل له وقال في موضع آخر باطل وقال الدارقطني لا يصح وقال ابن حبان فيه عمران بن أبي الفضل بروى الموضوعات عن الثقات وضعفه أيضاً غير من ذكر وكذا الطريق الأخرى عن معاذ بن جبل فيها انقطاع وفي سنده سليمان بن أبي الجون قال ابن القطان لا يعرف وبأنه معارض بما هو مقدم عليه من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (يا بني بياضة أنكحوا أباهند وأنكحوا اليه) وكان حجامارواه أبو داود والحاكم بإسناد جيد وحسنه في التلخيص (وأجيب عن الثاني والثالث) بأن الأمر بالنكاح الأكفاء محمول على كفاءة الدين والسلامة في الظاهر عما يوجب عدم التماثل في السر والصفاء ثم لو سلم فهو دليل على أن اختيار الكفو في النسب مع الدين هو الأولى فيكون دليلاً على الذنب وليس شرطاً في صحة النكاح إذ لا تتمض علة اعتبار كفاءة النسب على الشرطية وإلا لما اغتفر عدمها برضاء الأعلى والولى كما أشار إليه المحقق الجلال وعلى ذلك تطابقت نصوص الأئمة من أهل البيت فروى في الجامع الكافي عن أحمد بن عيسى في تزويج المولى عربة قال هو حلال ولا أجد في كتاب الله تحريماً له وقال الإمام القاسم (١) عليه السلام لو أن رجلاً من أبناء الفرس ممن يرضى دينه لرأيت أن أزوجه عربة وأخرج في الجامع أيضاً بسنده إلى الحسن بن يحيى بن زيد أنه سئل عن الرجل من العامة يتزوج عوبة فقال ليس هو بحرام ولكن لم أر أحداً من أهلي فعله وقال محمد بن منصور ثبت عندنا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه زوج ابنتيه أم كلثوم ورقية من عثمان واحدة بعد الأخرى وثبت عندنا أن عمر خطب إلى علي ابنته من فاطمة فزوجه إياها انتهى (وعن الرابع) أنه ضعيف بلرة لأن فيه مبشرين عبيد عن الحجاج بن أرطاة ذكره البيهقي وقال الدارقطني مبشرين عبيد مقروك الحديث لا يتابع على أحاديثه وقال ابن خزيمة بعد أن رواه من طريق قتيبة عن مبشر أنا أبرأ من عهدته وقال ابن بهران فيه وفي حديث معاذ العرب بعضهم أكفاء لبعض قد اتفق الحفاظ على ضعفهما ثم لو فرض صحته كان جوابه كالذي قبله (وعن الخامس) بأنه لا دلالة فيه على اعتبار كفاءة النسب بل سياقه في شكر المنعم والتحدث بنعمة الله في ترتيب الخلق على طبقات متفاوتة وكونه عليه السلام في أعلى رتبها وهذا لا ينافي استواءهم في الأحكام الشرعية ثم لو سلم أن كل طبقة ليست كفواً لما تحتها لما جاز تزويجه صلى الله عليه وآله وسلم ابنتيه من عثمان كما تقدم وكذلك زينب من أبي العاص بن الربيع وكذلك تزويج علي عليه السلام أم كلثوم ابنته من عمر وليسوا من بني هاشم (وعن السادس) بأن ما روى عن سلمان معارض بما ثبت عنه من رغبته لنكاح بنت عمر بن

الخطاب حتى صده عنها بعض بنيه كما مر ثم لو سلم فاجتهاد صحابي والرواية المرفوعة من طريقه فيها متروك نبه عليه في المشرق وأشار البيهقي إلى ضعفها أيضاً (وعن السابع) بانه اجتهاد أيضاً ومحمول على كفاءة الدين (وعن الثامن) أن تخييرها لمدم الكفاءة ممنوع لم لا يجوز أن زوجها لما أذن له سيده بنكاحها فقد ملكه بضعها كما يملك الزوج بالمقد بضع المرأة على عوض وهو المهر وكان ملك العبد هنا لدليل خاص لمكان الضرورة وبالاعتق يخرج البضع عن ملكه فينفسخ النكاح كما أشار اليه في المعيار وأجاب الموزعي بغير ما ذكر مرجحاً بخلاف ما ذهب اليه إمامه الشافعي فقال في الكلام على قوله تعالى (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى) بعد ذكر اختلاف العلماء مانصه قول مالك عنسدى أرجح وأولى فله أن يقول تخيير بريرة لا يدل على اعتبار الكفاءة وإنما خيرها رسول الله صلى عليه وآله وسلم أمجز الزوج عن القيام بواجبات الاحرار ونقصانه عن كمال الاستمتاع لكونه مشغولاً بخدمة مولاه وأما الاثران فوقوفان يعني أنرسلمان وعمر بن الخطاب وقول الصحابي ليس بحجة وان سلم فهما ضعيفان بل جاءت السنة بموافقة الكتاب العزيز انتهى وزاد أبوحنيفة اعتبار المال ليوفي ما أكد الشرع من المهر يعني في قوله تعالى (وآتوا النساء صدقاتهن) الآية ولان الحسب معتبر في الكفاءة وهو بمعنى المال كما ورد مصرحاً به فيما أخرجه احمد والنسائي وابن حبان وصححه والحاكم من حديث يريدة مرفوعاً (إن أحساب أهل الدنيا الذين يذهبون اليه لهذا (١) المال) وأخرج الدارقطني في سننه من حديث سمرة وأبي هريرة مرفوعاً (الحسب المال والكرم التقوى) وأجيب بأنه لادلالة فيما ذكر على اعتبار المال في الكفاءة بل يؤخذ من حديث يريدة أن من شأن أهل الدنيا رفعة من كان كثير المال ولو كان ضيعاً وضعة من كان مقلاً ولو كان كريماً لسوء نظرهم في العاجل وعدم التفاتهم الى ماينفع في الآجل (يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا وهم عن الآخرة هم غافلون) وزاد الشافعي على ما سبق الصناعة والسلامة من العيوب . وأجيب بأنه إن أراد بها أن تكون له صناعة يحترف بها فهو من اشتراط أن يكون له مال . وقد تقدم جوابه وان أراد أن يتفق النكاح والمنكوح منه في الصناعة فلا يكون ذو الصناعة الدنية كفواً لذى الرفيعة فيرده حديث (أنكحوا أباهند وأنكحوا اليه) وكان حجاباً . وقد سبق . وأما اعتبار السلامة من العيوب فليس من باب الكفاءة لورود مايدل على جواز انفساخ النكاح بها كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

ص (قال زيد بن علي عليهما السلام سألنا أهل النخوة والكبر من العرب فقلنا أخبرونا عن نكاح المعجى للعربية حرام هو أم حلال (٢) فقال بعضهم حلال وقال بعضهم حرام فقلنا لهم رأيتم إن ولدت ولداً هل يثبت نسبه قالوا نعم قلنا فهو إذن حلال لأنه لو كان حراماً لم يثبت نسبه رأيتم إن

طلقتها قبل أن يدخل بها هل لها عليه نصف الصداق أرايتم إن دخل بها هل يكون لها ماسحى لها أو مهر مثلها أرايتم إن دخل بها هذا الاجمعي هل يحل لها (١) ذلك الزوج الذي قد طلقها ثلاثا أرايتم إن مات وله مال هل يورثونها منه أرايتم إن رضى بهذا أبوها أو أخوها هل هو جائز أو باطل هذا كله جائز وهو نكاح صحيح (٢)

ش اشمعل كلامه عليه السلام في هذا الفصل على إرشاد الجاهلين الذين رسخ في طبعهم حب الشرف الدنيوى والفخر بالمقام الرميعة من أبائهم والتنبية على موقع الخطأ في نظرهم بما أورده من الالتزامات التى لا يجدون عنها محيصا وليس من باب المناظرة بين ذوى العلم اذ لا يجهلون أمثال ما ذكره ولذا وصف المخاطبين بالنخوة والكبر ولم يورد لما توهموه حجة يتمسكون بها والنخوة لغة العظمة وانتخى تعظم وتكبر قاله فى المصباح فعطف الكبر عليها فى الاصل للتفسير ومعنى أرايتم أخبرونى وأرايت أيضا بمعنى أخبرنى قاله الزنجشمرى أطلق الرؤية على الاخبار مجازا مرسلا واختلف فى علاقته فقيل السببية لأن الرؤية سبب الاخبار والاستفهام بمعنى الامر بجماع الطالب وقيل من إطلاق اللازم واردة الملزوم اذا الاخبار مستلزم للرؤية غالبا ويصح أن يكون على هذا من الكناية قبل وفى العبدول عن صريح أخبرنى اجلال المخاطب عن توجيه الامر اليه وقائده ههنا إرخاء العنان معهم ليكون أدعى الى اقيادهم وتسليمهم فأول الالتزامات ثبوت النسب بذلك النكاح فلو كانت الكفاءة شرطا لصحته لم يثبت والاتفاق واقع على ثبوته فكان دليل عدم اعتبارها قال فى المنهاج ويؤخذ من كلامه عليه السلام هذا أن البنت من الزنا لا يحرم نكاحها على من خلقت من مائه لانه لم يثبت نسبها . فانها تنصيف المهر بالطلاق قبل الدخول والمراد به إذا كان قد سمى والا فاللازم المتعة لا غير . ثالثا استحقاق المسحى بالدخول ولو كان العقد باطلا لم تستحق إلا مهر المثل يعنى مع الجهل بالتحريم وأما مع العلم فيثبت الحد ويسقط المهر . رابعا ثبوت التحليل به ولو كان باطلا لم يحل لمن بانث منه بثلاث تطليقات . خامسا ثبوت التوارث به . سادسا سقوطها برضاء الولي فلو كانت شرطا فى صحة النكاح لم يؤثر رضاه فى نفوذه إذ العلة يجب اطرادها فى جميع موارد الحكم ويؤخذ من قوله هل هو جائز أو باطل أنه لا واسطة بينهما وهو مذهب كثير من الاصوليين خلافا لمن أثبت الفساد ورتب عليه بعض أحكام الصحيح وعلى الاول يكون مرادفا للباطل والله أعلم .

﴿ باب نكاح أهل الكفر ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أنه قال يتزوج المسلم اليهودية

والنصرانية ولا يتزوج المجوسية ولا المشركة وكره على عليه السلام نكاح أهل الحرب ونصارى العرب وقال ليسوا بأهل كتاب)

ش أخرج محمد بن منصور في الامالي عن محمد بن جميل عن مصباح عن اسحاق بن الفضل عن عبيد الله بن محمد بن عمر بن علي عن أبيه عن جده عن علي قال لا ينكح اليهودى ولا النصراني المسلمة وينكح المسلم اليهودية والنصرانية وقال أيضا حدثنا علي بن الحسن نا حماد بن عيسى عن جعفر عن أبيه أن عليا كره مناكحة أهل الحرب . وقال أيضا نا أبو كريب عن حفص عن أشعث عن سوار عن ابن سيرين عن عبيدة عن علي عليه السلام قال لا تحل نساء بنى تغلب ولا ذبائحهم فانهم لم يتمسكوا من النصرانية إلا بأكل الخنزير وشرب الخمر وصلاتهم للصليب ونحوه ما تقدم ذكره في باب الذبائح من طريق ابراهيم النخعي عن علي أنه كان يكره ذبائح نصارى بنى تغلب ونساءهم ويقول هم من العرب ذكره في التلخيص . وفي المصنف لعبد الرزاق أخبرنا ابن جريج عن أبي الزبير قال سمعت جابر بن عبد الله يقول نساء أهل الكتاب لنا حل ونساؤنا عليهم حرام أخبرنا ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسئل عن نكاح المسلم اليهودية والنصرانية فقال تزوجوهن ^(١) زمان الفتح بالكوفة مع سعد بن أبي وقاص ونحن لا نجد المسلمات كثيراً فلما رجعنا طلقناهن قال ونساؤهم لنا حل ونساؤنا عليهم حرام وأخرجه أيضا البيهقي من طريق عبد الحميد بن عبد العزيز عن ابن جريج بنام سنده ومثله ثم قال عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري قال نكح رجل من قومي في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرأة من أهل الكتاب أخبرنا الثوري عن يزيد بن أبي زياد عن زياد بن وهب قال كتب عمر بن الخطاب أن المسلم ينكح النصرانية وأن النصراني لا ينكح المسلمة ويتزوج المهاجر الأعرابية ولا يتزوج الأعرابي المهاجرة فيخرجها من دار هجرتها وأخرج البيهقي من طريق سفيان نا الصلت بن بهرام قال سمعت أبا وائل يقول تزوج حذيفة يهودية فكتب اليه عمر أن يفارقها قال إني أخشى أن يدعوا المسلمات وينكحوا المومسات قال البيهقي وهذا من عمر رضى الله عنه على طريق التنزيه والكراهية ففي رواية أخرى أن حذيفة كتب اليه أحرام هي قال لا ولكني أخاف أن تعاطوا المومسات منهن انتهى . وفي المصنف لعبد الرزاق من طريق معمر عن قتادة قال يعني حذيفة أحرام هي قال لا فلم يطلقها حذيفة لقوله حتى إذا كان بعد ذلك طلقها وفي البيهقي من طريق شعبة عن أبي اسحاق عن هبيرة بن يريم عن علي عليه السلام أنه قل تزوج طلحة يهودية . ومن طريق عبد الله بن السائب أن عثمان بن عفان نكح ابنة الفرافصة السكلبية وهى نصرانية على نسائه ثم أسلمت على يديه وبأسناده

الى عمرو مولى المطلب أن طلحة بن عبيد الله نكح امرأة من كلب نصرانية حتى خنفت (١) حين قدمت عليه (والحديث) يدل على أنه يجوز للمسلم نكاح الكتابية من اليهود والنصارى وهو الصحيح من مذهب الإمام زيد بن علي وأخيه الباقر والصادق وذهب اليه الحنفية والشافعية واحتج له السيد الحافظ محمد بن ابراهيم في العواصم واختاره الإمام يحيى في الانتصار قال وهو إجماع الصدر الأول والمحققان الجلال والمقبلي وفي الجامع الكافي قال احمد بن عيسى عليه السلام وهو قول محمد لا بأس بنكاح نساء أهل الكتاب وقول احمد بن عيسى حدثني حاضر بن ابراهيم عن حسين بن زيد قال يحل من النساء ثلاث نسوة : امرأة ترث وامرأة لا ترث يعني الكتابية وملك اليمن . وقال محمد يعني ابن منصور ولا بأس أن يتزوج المسلم أربعاً نصرانيات أو يهوديات أو نصرانيات ويهوديات وله أن يتزوج الذمية على المسلمة والمسلمة على الذمية وطلاق الذمية وعندها وإيلاؤه منها وظهاره منها بمنزلة الحرية المسلمة إلا أنه لا ميراث بينهما بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم (لا يتوارث أهل ملتين) انتهى . والحجة على ذلك قوله عز وجل (أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا أتيتموهن أجورهن) أخرج محمد بن منصور عن احمد بن أبي عبيد الرحمن عن الحسن بن محمد عن الحكم بن ظهير عن السدي عن ابن عباس قال (والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب) يقول العقائف من أهل الكتاب حل لكم إذا أتيتموهن أجورهن مهورهن وأخرجته بنحوه ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والنحاس والبيهقي في سننه عن ابن عباس . وأخرج عبد بن حميد عن ميمون بن مهران قال سألت ابن عمر عن نساء أهل الكتاب فتلا على هذه الآية (والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) وتلا (ولا تنكحوا المشركات) ذكره في الدر المنثور وأورد نحوه عن قتادة والضحاك والشعبي وذهب الهادي والقاسم والنفس الزكية الى تحريم الكتابية وغيرها من المشركات لقوله عز وجل (ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن) واليهودي مشرك لقوله تعالى (عزيز بن الله) وكذا النصراني لقوله (المسيح ابن الله) وقوله تعالى (اتخذوا أحبارهم) الآية ولقوله عز وجل (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) قالوا والمراد بقوله تعالى (والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب) بعد الاسلام لأنهم كانوا يتأنفون عن نكاحها جمعا بين الآيات (وأجاب) الامام المهدي في التهجا بان ظاهر الآية يدل على خلاف هذا التأويل لأن قوله تعالى (اليوم أحل لكم الطيبات) نص في التحليل وهو يدل على تحريم سابق اذ لا يتبادر من قول السيد لعبد اليوم أبحت لك السفر والتجارة إلا أنه كان العبد ممنوعاً من قبل ولو كان المراد به دفع الانفة لكفى قوله (والمحصنات من المؤمنات) لعمومه كل

من آمن ولم يبق لعطف الكتابيات فائدة والقرآن منزّه عن التكرار واللفظ انتهى ووجه الجمع بين الآيات على ما تقتضيه القاعدة الاصولية المبرهن على صحتها في موضعه أن الخطاب في قوله تعالى في سورة المائدة (والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب) عام من وجهه وخاص من وجهه فخصوصه في الكتابيات دون الوثنيات فيحمل خصوص آية المائدة على عموم قوله تعالى في البقرة (ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن) وعمومه في الذميات والحرييات في الحرائر منهن والاماء إلا أنه ورد تحريم الاماء بقوله تعالى في سورة النساء (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات) فيحمل خصوص آية النساء على عموم آية المائدة وخصوص آية المائدة على عموم آية البقرة وبه يتم نظام الجمع بين الآيات السكرية . وقد اتفق العلماء على أن سورة المائدة من آخر ما نزل فيجب ترتيب دليل خصوص الاباحة فيها على دليل عموم التحريم في آية البقرة إلا رواية ضعيفة عن ابن عمر من أن آية البقرة ناسخة فحرم نكاح الكتابيات وبيعه أن المتأخر لا يفسخ بالمتقدم وقد حمل بعضهم تلك الرواية عنه أنه أراد بالكتابيات الحرييات قال الشافعي وأهل الكتاب الذين يحل نكاح حرائرهم أهل الكتابين المشهورين التوراة والانجيل وهم اليهود والنصارى من بنى اسرائيل دون المجوس انتهى وكذا تحرم الباطنية والمنجسة والمعطلة والفلسفية والملحدة والزندقية لتصریحهم بالكفر ذكره في البحر عن الامام يحيى ووجهه ان الكتاب العزيز لم يستثن إلا أهل الكتاب والمراد بهم اليهود والنصارى اذ لم يثبت لغيرهم كتاب يتمسكون به فبقى ما عداهم من سائر الملل على التحريم وهو معنى قوله في الاصل ولا يتزوج المجوسية ولا المشركة وذكر نحوه في الجامع السكافي عن القاسم بن ابراهيم ومحمد بن منصور وسواء كانت المجوسية حرة أو أمة من أهل العهد أو من غيرهم قال وروى محمد باسناده عن الحسن بن محمد بن علي عليهم السلام قال كتب النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى مجوس يعرض عليهم الاسلام فمن أسلم قبل منه ومن أبى ضربت عليهم الجزية على أن لا تأكل لهم ذبيحة ولا تنكح منهم امرأة . وقد تقدم شواهد في باب الذبائح وقوله عليه السلام وكره على عليه السلام نكاح أهل الحرب يعنى ولو كانوا من أهل الكتاب والمراد بالكراهة التحريم لانهم ليسوا من أهل ذمة المسلمين وبه قال ابن عباس رضي الله عنهما ولما سئل عن ذلك تلا قوله تعالى (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون الى قوله وهم صاغرون) وفي المصنف لعبد الرزاق اخبرنا معمر عن قتادة قال لا تنكح امرأة من أهل الكتاب الا في عهد وذكره عن الحسن بن عماره عن الحكم عن أبي عياض عن علي عليه السلام بنحوه وقال اخبرنا ابن جريج قال بلغني ان لا تنكح امرأة من أهل الكتاب الا في عهد وقال قوم بكراهيته ولم يحرموه لمعوم قوله تعالى (والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) وغلبوا الكتاب على الدار وبه قال مالك

وأبو حنيفة والشافعي . وأما نصارى العرب فوجه تحريم نكاحهم ما ذكره في الاصل من كونهم ليسوا بأهل كتاب وما روى عنه في شواهد من انهم لم يتمسكوا بدين النصرانية وفي المصنف لعبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال قال عطاء ليس نصارى العرب بأهل كتاب إنما أهل الكتاب بنو اسرائيل والذين جاءتهم التوراة والانجيل فأما من دخل فيهم من الناس فليسوا منهم

ص (أحدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام في اليهودي تسلم امرأته أنه إن أسلمها كانا على النكاح وإن أسلم هو ولم تسلم امرأته كانا على النكاح)

ش اخرج نحوه البيهقي في باب الرجل يسلم ونحوه نصرانية من طريق شعبة عن الحكم ان هاني . ابن قبيصة قدم المدينة فقتل علي ابن عوف ونحوه أربع نسوة نصرانيات فأسلم وأقرهن عمرمه قال شعبة وسألت عنه بعض بني شيبان فقال قد اختلف علينا فيه وأخرج محمد في الامالي حدثنا عباد عن ابن فضيل عن اسمعيل بن أبي خالد عن عامر بن النضراني تكون نحوه النصرانية فيسلم قال هي امرأته ولكن لا يخرجها من دار الهجرة حدثنا عباد عن ابن فضيل عن عبد الملك عن عطاء في الرجل وامرأته يكونان مشركين فيسلمان قال يثبت نكاحهما فإن أسلم احدهما قبل الآخر اقطع ما بينهما يعني بذلك المجوس والمشركون غير أهل الكتاب وأخرج عبد الرزاق عن الثوري قال اذا أسلم النصرانيان فهما على نكاحهما . والحديث متفرع على ما قبله من أنه يجوز للمسلم نكاح الكتابية وفيه اشارة الى صورتين احدهما ان يسلم معا فهما على النكاح الاول ووجه الاتفاق في الملة ، فانهما ان يسلم الزوج دونها فالنكاح باق أيضا بدليل الآية لشمولها ما كان عن نكاح متقدم أو متأخر . وأما عكس هذه الصورة وهي أن يتقدم اسلام المرأة على الرجل فللروى عن زيد بن علي فيما أخرجه عنه محمد بن منصور في الامالي انه قال اذا أسلمت المرأة دعت الرجل الى الاسلام فان أسلم اقامت ان شاءت على نكاحها وان لم تشأ كانت أملاك بنفسها ولم يفرق بين المدخول بها وغيرها وبين أن تكون في عدة أم لا وذكر ابن أبي شيبه عن معتمر بن سليمان عن معمر عن الزهري ان أسلمت ولم يسلم زوجها فهما على نكاحهما الاول الا أن يفرق بينهما سلطان . وذهب الى هذا بعض أهل الظاهر وأفتى به حماد شيخ أبي حنيفة وقرره ابن القيم في الهدى فقال لا يعرف اعتبار العدة في شيء من الاحاديث ولا كان النبي صلى الله عليه وسلم يسأل المرأة هل اقضت عدتها أم لا ولا ريب أن الاسلام لو كان بمجرد فرقة لم يكن فرقة رجعة بل بائنة فلا أثر للعدة في بقاء النكاح وانما أثرها في منع نكاحها للغير فلو كان الاسلام قد نجز الفرقة بينهما لم يكن أحق بها في العدة ولكن الذي دل عليه حكمة صلى الله عليه وآله وسلم ان النكاح موقوف فان أسلم قبل انقضاء عدتها فهي زوجته وان اقضت عدتها فلها أن تنكح من شاءت وان احبت انتظرت فان أسلم كانت زوجته من غير حاجة الى تجديد نكاح ولا نعم احدا جدد نكاحه بعد الاسلام

ألبتة بل كان الواقع أحد الأمرين أما افتراقهما ونكاحها غيره وإما بقاؤها عليه وإن تأخر إسلامها أو إسلامه وأما تنجيز الفقرة أو مراعاة العدة فلا نعلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قضى بواحد منهما مع كثرة من أسلم في عهده صلى الله عليه وآله وسلم وقرب إسلام أحد الزوجين مع الآخر وبعده منه ولولا إقراره صلى الله عليه وآله وسلم الزوجين على نكاحهما وإن تأخر إسلام أحدهما من الآخر بعد صلح الحديبية وزمن الفتح لقلنا بتمجيز الفقرة بالإسلام من غير اعتبار عدة لقوله تعالى (لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن) وقوله تعالى (ولا تمسكوا بعهص الكوافر) وقد روى مالك في موطأه عن ابن شهاب قال كان بين إسلام صفوان بن أمية وبين إسلام امرأته نحو من شهر أسلمت يوم الفتح وبقي صفوان حتى شهد حنيناً والطائف وهو كافر ثم أسلم ولم يفرق النبي صلى الله عليه وآله وسلم بينهما قال ابن عبد البر وشهرة هذا الحديث أقوى من إسناده وقال ابن شهاب أسلمت أم حكيم يوم الفتح وهرب زوجها عكرمة إلى اليمن فقدمت إليه زوجته ودعته إلى الإسلام فأسلم فقدم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فثبنا على نكاحهما ذلك انتهى . وهذا متأيد بحديث ابن عباس قال رد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع بعد ست سنين بالنكاح الأول ولم يحدث نكاحاً رواه أحمد والأربعة إلا النسائي وصححه أحمد والحاكم فدل على أنه لا يفسخ نكاح المرأة ولو طال تقدم إسلامها إذا انتظرت إسلام زوجها وإن كانت المدانة محرمة بعد نزول قوله تعالى (لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن) ولما ورد في بعض طرق الحديث لما أجارته زينب بعد أن أسر أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم قد أجزنا جوارك غير أنه لا يخلص اليك وقد روى معنى ذلك عن علي عليه السلام فيما أخرجه حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب بأن علياً قال في الزوجين الكافرين أسلم أحدهما هو أم لك ببعضها مادامت في دار هجرتها وفي المصنف لعبد الرزاق أخبرنا ابن عيينة عن مطرف عن الشعبي أن علياً قال هو أحق بها ما لم يخرجها من مصرها وقال الترمذي عن ابن شهاب ولم يبلغنا أن امرأة هاجرت إلى الله ورسوله وزوجها كافر مقيم بدار الكفر إلا فرقت هجرتها بينه وبينها إلا أن يقدم زوجها مهاجراً قبل انقضاء عدتها ذكره مالك في الموطأ (وذهب الجمهور) إلى أن الحرية إذا أسلمت وزوجها حربي وهي غير مدخولة فأنها تبين بمجرد إسلامها إذ لا عدة عليها وإن كانت مدخولة فإن أسلم وهي في العدة فالنكاح باق وإن أسلم بعد انقضاء عدتها وقعت الفقرة بينهما بذلك وادعى الإجماع عليه ابن عبد البر والامام المهدي في البحر وأجابوا عن حديث رجوع زينب لأبي العاص بعد تلك المدة بأمرين : أحدهما ما ذكره البيهقي في سننه أنها إنما رجعت بالنكاح الأول لأن بإسلامها تم هجرتها إلى المدينة وامتناع أبي العاص من الإسلام لم يتوقف نكاحها على انقضاء العدة حتى نزلت آية نحریم المسلمات على المشركين بعد صلح الحديبية ثم بعد نزولها توقف نكاحها على انقضاء عدتها فلم تليث

الا يسيرا حتى أخذ أبو بصير وغيره أبا العاص أسيرا وبعث به الى المدينة فاجارته زينب رضى الله عنها ثم رجع الى مكة وردما كان عنده من الودائع وأظهر اسلامه فلم يكن بين توقف نكاحها على انقضاء العدة واسلامه الا اليسير انتهى . ثانيهما معارضته بحديث حجاج بن ارطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رد ابنته الى أبي العاص بمهر جديد ونكاح جديد أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه فهذا وإن ضعفه أحمد وقال حجاج لم يسمع من عمرو وإنما سمعه من العرزمي وهو لا يساوى شيئاً قال والصحيح حديث ابن عباس وهكذا قال البخاري والترمذي والدارقطني والبيهقي وحفاظ الحديث فقد أجاب عن ذلك بعض الحفاظ في كتابه الرد على البيهقي بأن في حديث ابن عباس أشياء منها ان فيه ابن اسحق وهو متكلم فيه قال عبد الحق لم يروه معه الا من هو دونه وفيه داود بن حصين عن عكرمة قال أبو زرعة لين وقال ابن عيينة كنا نتقى حديثه وقال ابن المديني ما روى عن عكرمة فنكر وقال أبو داود أحاديثه عن عكرمة منا كبير وقال الخطابي في شرح حديث ابن عباس حديث داود بن حصين عن عكرمة عن ابن عباس نسخة وقد ضعف أمرها علي بن المديني وغيره من علماء الحديث وعارضها حديث عمرو بن شعيب وفيها زيادة ليست في رواية داود والمثبت أولى من النافي وقال يزيد بن هرون العمل في هذا على حديث عمرو بن شعيب وإن كان حديث ابن عباس أجود انتهى . وقال ابن عبد البر ان صح حديث ابن عباس فهو متروك منسوخ عند الجميع لانهم لا يجيزون رجوعه اليها بعد العدة قال ومعنى قول ابن عباس ردها اليه على النكاح الاول أى على مثل الصداق الاول قال وحديث عمرو عندنا صحيح انتهى وما ذكره ابن القيم من أنه لا يعرف اعتبار العدة في شيء من الأحاديث يقال عليه قد تقررت أحكام العدة في الشرع وقلم الاجماع على عدة الفسخ قبل وجود المخالف فلا يضر عدم ذكرها في جزئيات مواردنا وليس فيما ذكره هو وغيره من الواقعات نص على رجوع أحد من النساء بعد مضي عدتها إلا ما يدل له حديث زينب ورجوعها الى أبي العاص وقد عرفت الكلام فيه الا أن صحة هذا الاعتراض متوقف على ثبوت الاجماع المذكور

(هدى) وأما الذمية اذا أسلمت قبل زوجها ففيه مذهبان أحدهما تخريج أبي طالب وتخريج أبي العباس أنه ينفسخ نكاحها سواء كانت مدخولة أولا باحد أمرين إما بمضي العدة في المدخولة أو بمضي مثلها في غير المدخولة اذ ليست عدة حقيقية وإما بعرض الاسلام على زوجها فامتنع فانه ينفسخ ولو كانت باقية في العدة أما الاول فلان العدة قد اعتبرت في الحرية لما مر فبالاولى الذمية وأما الثاني فلما رواه حماد بن سلمة عن أيوب وقتادة كلاهما عن ابن سيرين عن عبد الله بن يزيد الخطمي أن نصرانيا أسلمت امرأته فقال عمر إن أسلم فهي امرأته وإن لم يسلم فرق بينهما فلم يسلم

ففرق بينهما وكذلك قال لعبادة بن النعمان التغلبي ^(١) وقد أسلمت امرأته إما أن تسلم وإلا نزعتهما منك فأبى ففزعها منه وأخرج عبيد الرزاق قال أخبرنا ابن جريج عن ابن شهاب أنه قال يعرض عليه فإن أسلم فهي امرأته وإلا فرق الإسلام بينهما ووجه اشتراط العرض أن البيئونة تقع بينهما بمجرد امتناعه ولو لم تمض العدة ولا مقدارها إلا أنه اعتبر ذلك لما يتوقع من عود الراغب الى زوجه فإذا تحقق عدم رغبته فيه وفي دينه لم يبق وجه للانتظار وكان امتناعه طلاقاً أيضاً . وذهب المؤيد بالله والشافعي وخرجه المؤيد بالله للمذهب الى عدم الفرق بين الحر وبين والذمي في عدم اشتراط العرض لأن كون الشرط شرطاً حكم شرعى وضعى لا يثبت إلا بدليل شرعى وما ذكر من الدليل اجتهاد صحابي لا ينهض بالحجة .

﴿ فائدة ﴾ اذا سبقت المرأة بالإسلام في لزوم نفقتها على الزوج قولان أحدهما للمذهب أنها تستحق لمدة العدة لأنها بالإسلام أدت فرضاً عليها والنفقة لا تسقط بأداء فرض وعلى قول من الزامها عدة أخرى بعد مضي الأولى أو امتناعه بعد العرض تستحق النفقة لها أيضاً فإنهما عدم اللزوم لأنها فرقة منعت الاستمتاع بسببها وأجيب بأنه يسلم ويستمتع ورده بعض الشافعية بأن وجه عدم اللزوم أن باقضاء العدة ونحوه تبين أنها كانت بائناً والبائن لا تستحق معه نفقة وفيه أن رده بعدم استحقاق البائن للنفقة رد بالمذهب .

ص (حـ) حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام في مجوسى له ابنة ابن وله ابن ابن آخر فتزوج ابنة ابنه ثم أسلموا جميعاً فخطبها ابن عمها فجاءوا الى علي عليه السلام في ذلك فقال إن كان الجد دخل بها لم تحل لابن عمها وإن كان لم يدخل بها حلت له)

ش لم أجده ما يشهد له عن علي عليه السلام وبيض له في التخريج وفي مصنف عبد الرزاق عن السلف ما يشهد لمعنى الحكم فيه فقال أخبرنا ابن جريج قال سئل عطاء عن مجوسى جمع بين امرأة وابنتها ثم أسلم قال أحب أن يعتزلهما أخبرنا ابن جريج قال أخبرني من أصدق أن عمر بن عبد العزيز كتب الى عدى في مجوسى جمع بين امرأة وابنتها ثم أسلموا جميعاً أن يفرق بينه وبينهما جميعاً أخبرنا معمر عن قتادة في مجوسى جمع بين امرأة وابنتها ثم أسلموا يفارقهما جميعاً ولا ينكح واحدة منهما أبداً أخبرنا معمر عن جابر الجعفي عن الشعبي قال ما كان في الحلال يحرم فهو في الحرام أشد انتهى وفي معناه ما رواه جابر الجعفي عن الشعبي عن ابن مسعود أنه قال ما اجتمع الحرام والحلال إلا غلب الحرام الحلال ذكره البيهقي وأشار الى ضعفه بجابر والاقطاع بين الشعبي وابن مسعود وقال وروى ليث بن أبي سليم عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبيد الله بن مسعود قال لا ينظر الله الى رجل نظر

الى فرج امرأة وابتنها قال الدارقطني وليث وحماد ضعيفان (والحديث) يدل بظاهره على تحريم المصاهرة بالنكاح المحرم لأن ابنة الابن لما صارت منكوحة لجدها حُرمت على ابن عمها من حيث إن الجد أب وقد قال تعالى (ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء إلا ما قد سلف) وقد ذهب الى القول بتحريم المصاهرة به عمران بن الحصين وأبو حنيفة والثوري والاوزاعي واحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه وروى نحوه عبد الرزاق في مصنفه عن عطاء وقتادة والحسن البصري وطاووس وقال أيضا أخبرنا ابراهيم بن محمد عن صفوان بن سليم عن عبد الله بن يزيد مولى آل الأسود أنه سأل ابن المسيب وأبا سلمة ابن عبد الرحمن وأبا بكر بن عبد الله بن الحارث بن هشام وعروة بن الزبير عن الرجل يصيب المرأة حراما هل يصلح له أن يتزوج ابنتها فقالوا لا ويدل له أيضا ما سبق من الآثار وهو صريح ما ذهب اليه الإمام زيد بن علي فيما سيأتي من قول أبي خالد وسئل يعني الإمام عن الرجل يزني بأُم امرأته قال عليه السلام قد حُرمت عليه ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من نظر الى فرج امرأة وابتنها لم يجدها رائحة الجنة) ونحوه أثر ابن مسعود السابق . ومارواه البيهقي عن الحجاج بن أرطاة عن أبي هانئ أو أم هانئ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (اذا نظر الرجل الى فرج المرأة حُرمت عليه أمها وابنتها) وفي إسناده مقال . وروى عن أمير المؤمنين علي كما حكاه عنه في البحر وغيره وابن عباس وعروة بن الزبير والزهرى وابن المسيب وربيعة وهو مذهب العترة والشافعي ومالك وأبي ثور أنه لا يقضى التحريم وحمل صاحب المنهاج حديث الأصل على أن نكاح المجوسى ليس بزنا صريح لقيام الشبهة في دينهم لكونهم أهل كتاب وفيه نظر إذ الصحيح أنه لا كتاب لهم لحديث (سنوا بهم سنة أهل الكتاب) ولما ذكر في كتب المقالات من أنه كان لهم كتاب وقد رفع فلا ولى أن يقال إن لعلى عليه السلام في ذلك قولين .

(والحجة لهذا المذهب) حديث عكرمة عن ابن عباس في رجل غشى أُم امرأته قال تخطئ حرمتين ولا تحرم عليه امرأته أخرجه البيهقي . وأخرج أيضا عن ابن شهاب أنه سئل عن رجل وطئ أُم امرأته قال قال علي بن أبي طالب لا يحرم الحرام من الحلال وهو في الجامع السكافي ولفظه روى محمد بإسناده عن علي بن أبي طالب عليه وآله وأبي جعفر عليه السلام قال لا يحرم حرام حلالا وأخرج البيهقي أيضا من طريق عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (لا يحرم الحرام الحلال) وبإسناده الى الزهرى عن عروة عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لا يحرم الحرام الحلال) وفي لفظ قالت مثل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يتبع المرأة حراما أينكح ابنتها أو يتبع الابنة حراما أينكح أمها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لا يحرم الحرام الحلال إنما يحرم ما كان بنكاح حلال) ويؤيده عموم قوله تعالى (وأحل لكم ما وراء ذلكم)

فينتاول جميع ما عدا المذكور في الآية من المحرمات ولا بد في الحكم بتحريم شيء مما عداه من
مخصص صحيح السند صريح المعنى وفي الجامع قال محمد والاحوط لمن زنى بأمرأته أو بابنتها أو
بامرأة ابنه أو أبيه أن يطلق الزوج امرأته تطليقة واحدة يحملها بها للزواج إذا انقضت عدتها لموضع
الخلاف ولا يقربها أبداً فإذا انقضت عدتها تزوجت من شاءت انتهى .

﴿ باب العدل بين النساء ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام في قول الله عز وجل (وإن
تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم) قال هذا في الحب والجماع وأما النفقة والكسوة والبيتوتة
فلا بد من العدل في ذلك ولا حظ للسراى في ذلك)

ش أخرج البيهقي من طريق معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله
تعالى (وإن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم) في الحب والجماع وفي قوله (فلا تميلوا كل
الميل فتذروها كالمعلقة) قال لا هي أيم ولا ذات بعل قال في الدر المنثور وأخرج ابن جرير وابن
المثني وابن أبي حاتم وأخرج ابن المنذر عن ابن مسعود قال في الجماع . وأخرج ابن أبي شيبة والبيهقي
عن عبيدة في قوله (وإن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء) قال في الحب والجماع وأخرج ابن أبي شيبة
عن الحسن في قوله تعالى (وإن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء) قال يعني في الحب والجماع (فلا تميلوا
كل الميل) قال في الغشيان (فتذروها كالمعلقة) لا أيم ولا ذات زوج . وأخرج ابن أبي شيبة عن
إبراهيم قال أن كانوا ليسوون بين الضرائر حتى تبقى الفضلة مما لا يكال من السويق والطعام فيقسمونه
كففا إذا كان مما لا يستطيع كيله والآية المذكورة في الحديث تدل على عدم المؤاخنة بالحببة وميل
القلب إلى إحدى الضرائر دون الأخرى لكونه غير داخل تحت الاستطاعة ولو حرص عليه الرجل
بل الواجب النسوية والعدل في الأفعال الظاهرة من القسم وحسن المعاشرة والنفقة والكسوة والایناس
بالمبيت ونحو ذلك مما يقدر على فعله المكلف وقد أشار إليه حديث عائشة عند النسائي وأبي داود
قالت كان رسول الله صلى الله وآله وسلم يقسم ويعدل ويقول (اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلعني فيما
تملك ولا أملك) يعني القلب وروى البيهقي عن الشافعي قال سمعت بعض أهل العلم في معنى الآية
يقول (إن تستطيعوا أن تعدلوا) بما في القلوب (فلا تميلوا كل الميل) بالفعل الذي ليس لكم (فتذروها
كالمعلقة) وما أشبه ما قالوا عندى بما قالوا لأن الله عز وجل تجاوز عما في القلوب وكتب على الناس
الأفعال والاقويل فإذا مال بالقول والفعل فذلك كل الميل انتهى . فإذا كان عند الرجل أكثر من
واحدة وجب النسوية بينهما في فعل القسمة إذا كن حرائر سواء كن مسلمات أو كتابيات فإن كانت

تحتة حرة وأمة قسم للحررة ليلتين والأمة ليلة واحدة كما مر في الكتاب فان ترك القسم بينهما فقد عصى الله سبحانه لحديث أبي هريرة مرفوعاً (من كان له امرأتان يميل لأحدهما على الأخرى جاء يوم القيامة أحد شقيه مائل) أخرجه النسائي واللفظ له وأبو داود وأخرجه أبو داود الطيالسي وأحمد وابن ماجه والبيهقي وأخرجه ابن جرير بلفظ أحد شقيه ساقط ذكره السيوطي في الجامع الكبير . وقال الحاكم وابن دقيق العيد إسناده على شرط الشيخين وعليه القضاء للمظلومة فان وهبت إحدى الضرائر نوبتها لمعينة جاز أو لغير معينة بأن أسقطت حقها منه فكذلك وأصله أن سودة وهبت نوبتها لعائشة رضي الله عنهما وكذلك أزواجه في مرضه قال في البحر إنه لا تجب النسوة عند الأكثر إلا اذا قسم وقبل أن يقسم له الأفراد عنهن اذ الاستمتاع حق له لا يلزمه استيفاؤه فان أراد الاستمتاع من البعض جاز وأشار في الغيث الى أنه حين أن يريد الاستمتاع لا يبيت معها ولا يقبل . وقال النووي في شرح مسلم مذهبن أن لا يلزمه أن يقسم لزوجته بل له اجتنابهن كلهن لكن يكره تعطيلهن مخافة الفتنة عليهن والاضرار بهن .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا تزوج بكراً أقام عندها سبعا واذا تزوج ثيباً أقام عندها ثلاثاً)
ش روى خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال اذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعا واذا تزوج الثيب على البكر أقام عندها ثلاثاً قال خالد ولو قلت إنه رفعه لصدقت ولكنه قال السنة كذلك متفق عليه واللفظ لمسلم وزاد ابن حبان في صحيحه والبيهقي في سننه عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (سبع للبكر وثلاث للثيب) وفي التلمخيص قول الرافعي إن هذا موقوف خلاف ما عليه الأكثر من أهل العلم بالحديث حيث قالوا إن قول الرواي من السنة كذا كان مرفوعاً على أن ابن ماجه والدارمي وابن خزيمة والاسماعيلي والدارقطني والبيهقي وابن حبان أخرجوا هذا الحديث عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فذكره وعن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما تزوج أم سلمة أقام عندها ثلاثاً وقال (إنه ليس بك على أهلاك هوان إن شئت سبعت لك وإن سبعت لك سبعت للنسائي) أخرجه مسلم في الصحيح وله في رواية (وإن شئت ثلثت ثم درت) وفي أخرى أنه لما أراد الخروج أخذت بثوبه فقال (إن شئت زدتك وحاسبتك للبكر سبع وللثيب ثلاث) وقد استدركه الدارقطني على مسلم لانه روى مرسلًا قال النووي وهو استدراك قاصد لأن مسلماً بين اختلاف الرواة في وصله وإرساله ومذهبه ومذهب الفقهاء والاصوليين ومحققى الحديث أن الحديث اذا روى متصلاً ومرسلًا حكم بالاتصال . ووجب العمل به لأنها زيادة ثقة وهي مقبولة عند الجماهير . وأخرج محمد في الأمالي عن محمد بن راشد عن اسماعيل

ابن أبان عن غياث عن جعفر عن أبيه عن علي قال اذا تزوج الرجل النيب أقام عندها ثلاثا ثم يقسم
لنساءه بعد واذا تزوج الرجل البكر أقام عندها سبعا ثم يقسم لنساءه بعد (والحديث) يدل على
أن السنة تأثير البكر بالتسبيح والنيب بالتثليب والوجه فيه ملاحظة حصول الالفة ووقوع الموانسة
واستدامة الصحبة والبكر لما كان فيها من الخفر والحياء تحتاج الى فضل إهمال وصبر وحسن تأدب
ورفق ليتوصل الزوج الى الارب منها والنيب قد جربت الازواج وارتاضت بصحبة الرجال والحاجة
الى ذلك في أمرها أقل إلا أنها تختص بالثلاث مكرمة لها وقاميسا للالفة فيما بينه وبينها قال النووي
وفي حديث أم سلمة دليل على أن حق الزفاف ثابت للمزفوفة تقدم به على غيرها فان كانت بكرا كان
لها سبع ليال بأيامها بلا قضاء وإن كانت نيبا كان لها الخيار إن شئت سبع ليال بأيامها ويقضى لباقي
النساء وإن شئت ثلاثا ولا يقضى هذا مذهب الشافعي وموافقيه وهو الذي ثبتت فيه الاحاديث
الصحيحة ومن قال به مالك واحمد واسحق وأبو ثور وابن جرير وجهور العلماء قلت وحكاة في البحر
عن العترة وقال أبو حنيفة والحكم وحماد يجب قضاء الجميع في النيب والبكر واستدلوا بالظواهر
الواردة بالعدل بين الزوجات وهذه الأحاديث مخصصة للظواهر وفي بعض شروح المشكاة أشار الى
وجه الحجة لأبي حنيفة ومن معه بأن قوله صلى الله عليه وآله وسلم لأم سلمة (إن شئت سمعت عندك
وسبعت لنسائي) يفيد أن الأيام الثلاث التي هي من حقوق النيب لو كانت مسلمة لها لكان من حقه
أن يدور عليهن أربعاً أو ربما يكون الثلاث حقاً لها فلما كان الأمر في السبع على ما ذكر علم أنه في
الثلاث كذلك وأجاب عن مثله القاضي زبد في شرحه بأن قوله صلى الله عليه وآله وسلم (وإن شئت
ثلثت ثم درت) مع قوله (وإن شئت سمعت لك وسمعت عندهن) يدل على خلاف ما ذكره وأن معناه
اذا زاد على الثلاث بطل حقها من الثلاث لأنها لو كانت مستحقة للثلاث مع الزيادة لقال وإن شئت
سمعت لك ورعت عندهن وأشار النووي في شرح مسلم الى وجه تأثيرها بالثلاث اذا اقتضت عليها
وعدمه اذا طلبت الزيادة بأن في الثلاث مزية بعزم القضاء وفي السبع مزية بتواليها وكال الانس فيها
فاختارت الثلاث لكونها لا تقضى وليقرب عودها اليها واختلف العلماء هل يثبت هذا الحق لمن ليس
له زوجة أخرى أو يختص بمن له زوجة أو زوجات غير الجديدة فقال ابن عبد البر وجهور العلماء إن
ذلك حق للمرأة بسبب الزفاف سواء كانت عنده زوجة أم لا لعموم الحديث وقالت طائفة الحديث
فيمن له زوجة أو زوجات غير هذه لأن من لا زوجة له هو مقيم مع هذه كل دهره مؤنس لها بخلاف
من له زوجات فانه جعلت هذه الايام للجديدة تأنيسها لمتصلا لتستقر عشتها له وتذهب حشمتها منه
ويقضى كل واحد منهما لذته من صاحبه ورجحه القاضي عياض والبعثي من الشافعية . قال النووي
والاول أقوى لعموم الحديث (واعلم) أنه لا يجب على الزوج أن يستغرق جميع الاوقات في المقام

عند الزوجة في السبعة الأيام أو الثلاثة وقد نص الشافعي على كراهة تأخره عن صلاة الجمعة وسائر أعمال البر التي كان يفعلها وقال الرافعي هذا في النهار وأما في الليل فلا لأن المنسوب لا يترك له الواجب وقال ابن دقيق العيد أفرط بعض الفقهاء فجعل مقامه عندها عذراً في إسقاط الجمعة إذا جاءت في أثناء المدة وهذا مناف للقواعد لأن مثله من الآداب والسنن لا يترك له الواجب للدلالة النصوص وعمل الأمة على وجوب الجمعة على الأعيان وكلامه مبني على عدم وجوب ذلك الحق وفيه نظر ومقتضى قول الهدوية أنه لا يترك الجمعة ولا غيرها من الواجبات وإن رخص فيه كما قالوا في حق الزوجة إنها لا تمتنع عن واجب وإن رخص فيه كالصوم في السفر والصلاة أول الوقت ذكره في شرح بلوغ المرام .

﴿ باب النفقة على الزوجة ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أن امرأة خاضعت زوجها في نفقتها فقضى لها بنصف صاع من بر في كل يوم)

ش قال الحافظ البيهقي في سننه قال الشافعي رحمه الله في نفقة المقتدر إنها مدمد النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كل يوم من طعام البلد قل وإنما جعلت الفرض مداً بالدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في دفعه إلى الذي أصاب أهله في شهر رمضان عرقاً فيه خمسة عشر صاعاً لستين مسكيناً وكان ذلك مدامداً لكل مسكين والعرق خمسة عشر صاعاً على ذلك يعمل ليكون أربعة أعراق وسقاً ولكن الذي حدثه أدخل الشك في الحديث خمسة عشر أو عشرين صاعاً ثم ساق حديث أبي هريرة وسعيد بن المسيب وقد سبق في باب كفارة من أفطر في شهر رمضان متمداً حديث المجموع وشواهد فيه الجزم بخمسة عشر صاعاً لكل مسكين مدم ثم قال الشافعي في نفقة الموسر إنها مدان قال وإنما جعلت أكثر ما فرضت مدين مدين لأن أكثر ما جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في فدية الكفارة للأذى مدين لكل مسكين ثم أورد البيهقي المتفق عليه من حديث كعب بن عجرة وفيه فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يحلق رأسه وقال (صم ثلاثة أيام أو أطعم مائة مساكين مدين مدين) الحديث ثم قال أخبرنا أبو بكر بن الحارث الفقيه أنا علي بن عمر الحافظ نا أحمد بن محمد بن بحر العطار بالبصرة نا إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد نا يحيى بن يمان عن المنهال بن خليفة عن الحجاج بن أرطاة عن قتادة عن خلائس عن علي رضي الله عنه أنه فرض لامرأة وخادماً اثني عشر درهماً لامرأة ثمانية وللخادم أربعة ودرهمان من الثمانية للقطن والكتان هذا إسناد ضعيف انتهى قال في التخريج لأن فيه الحجاج بن أرطاة وليس بالقوى وخلائس بن عمرو وإن كان ثقة فقد قال أهل

الحديث إن حديثه عن علي عليه السلام صحيحة وليس ممأ انتهى . وأخرجه محمد في الامالى قال أنا أبو هشام عن يحيى بن يمان بهام سنده ومتمنه وأخرج المؤيد بالله في شرح التجريد حسدنا أبو العباس الحسنى أنا محمد بن الحسين بن علي العلوى نا أبي نا زيد بن الحسن عن ابن أبي أويس عن ابن ضميرة عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطب يوم النحر بمنى في حجة الوداع فقال (استوصوا بالنساء خيراً) الى ان قال (ولهن عليكم من الحق نفقتن وكسوتهن بالمعروف) وفي سنده مقال على مذهب بعض المحدثين لكنه مؤيد بما عند مسلم وغيره من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر الطويل في حجة الوداع وفيه (لهن عليكم نفقتن وكسوتهن بالمعروف) والحديث يدل على أن نفقة الزوجة مقدرة بنصف صاع لكل يوم وليس المعنى فيه على التحديد بدليل اختلاف الحال في قوة الداعي الى الأكل وضعفه وصغر الزوجة وكبرها قال القاضي زيد حاكياً عن السيد أبي طالب وما ذكره في المنتخب من أن على الموسر ثلاثة أمداد سوى الادام وعلى الفقير مد ونصف فقد عقبه يعنى الهادى بما دل أنه ذكره على طريق الاجتهاد في اعتبار الكفاية على قدر اليسار والاعسار لا أنه حد واجب وهو قوله وأقل من ذلك إن لم يمكنه على قدر ما يرى الحاكم من عسرته واليه ذهب المؤيد بالله وأبو حنيفة وأصحابه والحجة لذلك ظواهر الآتى كقوله عز وجل (لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله) وقوله تعالى (على الموسع قدره وعلى المقتر قدره) وفي حديث هند أنه قال لها صلى الله عليه وآله وسلم (خذى من ماله ما يكفيك وولديك) فعلق ذلك بالكفاية ولأنها تجب حالاً فخلاً ويوماً فيوماً فلم أن لا تنقدر كنفقة الأقارب والمماليك وأجرة السكنى ولأن النفقة إنما تجب في مقابلة التمسكين من الاستمتاع فلما وجب على المرأة ذلك حسب كفاية الزوج من غير تقدير استحققت النفقة من غير تقدير انتهى . وقد ذكر المفسرون معناه في تفسير قوله تعالى بالمعروف وقال في الكشف قوله بالمعروف يفمره ما تعقبه وهو أن لا يكلف واحد منهما ما ليس في وسعه وظاهر أدلة وجوب النفقة تناول الكبيرة والصغيرة المدخول بها أولاً ، تصلح للجماع أولاً ما لم تحبس نفسها منه مع التمكن أو كانت كبيرة فتشترت .

﴿ باب الاحصان ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال لا يحصن المسلم باليهودية ولا بالنصرانية ولا بالأمة ولا بالصبية)

ش أخرجه محمد في الأمالى من هذه الطريق بزيادة وإذا فجر وقد أحصن ^(١) بواحدة منهم وقع

عليه الحد ولم يقع عليه الرجم وأخرج البيهقي من طريق سميد بن منصور نا عيسى بن يونس نا أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم النساني عن علي بن أبي طلحة عن كعب بن مالك أنه اراد أن يتزوج يهودية أو نصرانية فسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنهاها وقال (إنها لا تحصنك) قال الدارقطني أبو بكر بن أبي مريم ضعيف وعلي بن أبي طلحة لم يدرك كعبا قال البيهقي ورواه أيضا بقية بن الوليد عن أبي سبابة بن تميم عن تميم عن علي بن أبي طلحة وهو منقطع وأخرج من طريق أبي سلمة أحمد بن أبي نافع نا عفيف بن سالم عن سفیان الثوري عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لا يحصن أهل الشرك بالله شيئا) قال الدارقطني وهم عفيف في رفعه والصواب موقوف من قول ابن عمر وفي التلخيص تمسك الحنفية في أن الاسلام شرط في الاحصان بحديث روى عن ابن عمر مرفوعا وموقوفا (من أشرك بالله فليس بحصن) ورجح الدارقطني وغيره الوقف وأخرجه اسحاق بن راهويه في مسنده على الوجهين انتهى . وفي المصنف لعبد الرزاق أخبرنا الثوري عن جابر عن الشعبي قال لا يحصن الحر بالنصرانية وقاله ابراهيم أخبرنا الحسن بن عماره عن الحكم عن ابراهيم قال لا يحصن المسلم باليهودية ولا النصرانية وهو يحصنهما وأخرج أيضا عن ابن جريج قال ليس نكاح الامة باحصان أخبرنا معمر عن قتادة عن الحسن والنخعي قال لا تحصن الامة الحر أخبرنا الثوري عن جابر عن الشعبي قال لا يحصن الحر بالملوكة وقاله ابراهيم وأخرج نحوه عن ابن المسيب وعطاء (وفي الحديث) إشارة الى بعض شرائط الاحصان وهو في اللغة المنع ومنه (قرى محصنة) (لتحصنكم من بأسكم) وفي التمرع لأربعة أشياء الحرية كقوله تعالى (والذين يرمون المحصنات) أراد المسلمات الحرائر والزوجية كقوله تعالى (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم) أراد به ذوات الأزواج من المسبيات والاسلام كقوله تعالى (فاذا أحصن) أي أسلمن والعفة كقوله تعالى (محصنين غير مسافحين) ذكره القاضي زيد والمراد منها هنا التزويج قال في المصباح أحصن الرجل بالآل زوج والفقهاء يزيدون على هذا وطء في نكاح صحيح انتهى . فقله لا يحصن المسلم باليهودية يدل على أن اسلام الزوجة شرط في إحصان الرجل الموجب لرجعه ونقل ابن عبد البر الاجماع عليه وحكامه في البحر عن زيد بن علي والناصر والامام يحيى وأبي حنيفة ومحمد وأنه يجب على من تزوج بمشركة اذا زنى الجلد دون الرجم ووجههم حديث الباب وشواهد من الاحاديث المرفوعة والموقوفة وهي بمجموعها تفيد الحجية وذهبت القاسمية والشافعي وأبو يوسف الى أنه يرجع لحديث جابر بن عبد الله عند مسلم قال رجم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا من أسلم ورجلا من اليهود وامرأة وقصة اليهوديين في الصحيحين من حديث ابن عمر وفيها التصريح بأن اليهوديين الذين زنيا كانوا قد أحصنا قال الخطابي وتناول بعض أصحاب الرأي هذا الحديث على أنه إنما رجمهما بحكم التوراة ولم يحملهما على أحكام

الاسلام وشرائطه وهو تأويل غير صحيح لأن الله سبحانه يقول (وأن احكم بينهم بما أنزل الله) وإما
 جاءه القوم مستفتين طمعا في أن يرخص لهم في ترك الرجم ليعطلوا به حكم التوراة فاشاد عليهم صلى الله
 عليه وآله وسلم ما كتبه من حكم التوراة ثم حكم عليهم بحكم الاسلام على شرائطه الواجبة فيه وليس بخلو
 الامر فيما صنعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك على أن يكون موافقا لحكم الاسلام أو مخالفا
 له . فان كان مخالفا له فلا يجوز له أن يحكم بالنسخ ويترك الناسخ وإن كان موافقا له فهو شريعته
 والحكم الموافق لشريعته لا يجوز أن يكون مضافا الى غيره ولا أن يكون فيه تابعا لمن سواه انتهى .
 وللأولين أن يجيبوا بأن رجم اليهوديين كان في أوائل الهجرة لما رواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري
 قال أخبرني رجل من مزينة ونحن عند ابن المسيب عن أبي هريرة قال أول مرجوم رجمه رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم من اليهود زنى رجل منهم وامرأة الحديث وهو في سنن أبي داود من طريق ابن
 اسحاق عن الزهري بتمام سنده بلفظ زنى رجل وامرأة من اليهود وقد أحصنا حين قدم رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم المدينة الحديث وأدلة من اشترط الاسلام مطابقة ليس فيها ما يدل على تقييدها
 بتاريخ أو ما يدل عليه والتعارض بين الحكمين واقع مع تقاربهما في نبوت السند والقاعدة أنه يحكم
 للمطلقة من البينتين بأقرب وقت في الاصح مع ما يترجح به من الحديث المشهور (ادروا الحدود
 بالشبهات) قوله ولا بالأمة ظاهره سواء كان وطؤها بملك العبد أو بعقد النكاح أما الأول فللإجماع
 وأما الثاني فذهب اليه أبو حنيفة وأصحابه ومن السلف من تقدم ذكره وخالفهم الجمهور لحصول المقصود
 من التحصن بالوطء في نكاح صحيح وأخرج البيهقي من طريق عبد الرزاق أنا معمر عن الزهري
 عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة قال سأل عبد الملك بن مروان عبد الله بن عتبة عن الأمة هل
 تحصن الحر قال نعم قال عن تروى هذا قال أدركنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يقولون ذلك وقال عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال حدثني ابن شهاب عن رجل زنى وقد أحصن بأمة
 قال حده حد المحصن من الرجم اذا كان حراً قوله ولا بالصبيبة والوجه فيه أن اللذة لم تكمل بجماعها
 والمراد بها اذا لم تكن صالحة للوطء ومع الصلاحية يثبت لها حكم الإحصان لدخولها في معنى الزوجية
 كما هو ظاهر الأزهاري بقوله مع عاقل صالح للوطئ والله أعلم

﴿ باب العيب يحده الرجل بالمرأة ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال يرد النكاح من أربع من
 الجذام والجنون والبرص والفتق)
 ش أخرج محمد في الامالي عن علي بن حكيم عن حميد بن عبد الرحمن عن حسن بن صالح عن

أشعث (١) عن الشعبي عن الحارث عن علي قال يرد النكاح أو أرد النكاح قبل أن يدخل بامرأته من أربع من الجذام والبرص والجنون والقرن فإن دخل بها زوجها فهي امرأته قال في التخريج ورجاله ثقات . وفي الحارث كلام وقد وثق ووقع القرن هنا عوض الفتق في حديث الأصل وأخرجه البيهقي من طريق سعيد بن منصور نا سفيان عن مطرف عن الشعبي قال قال علي أيما رجل نكح وبها برص أو جنون أو جذام أو قرن فزوجها بالخيار ما لم يمسه إن شاء أمسك وإن شاء طلق وإن مسها فلها المهر بما استحل من فرجها قال ونا سعيد بن منصور نا هشيم أنا محمد بن سالم عن الشعبي أنه قال ذلك إذا دخل بها قال وإن علم بذلك قبل أن يدخل بها فإن شاء أمسك وإن شاء فرق بغير طلاق ورواه الثوري عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن علي قال إذا تزوج المرأة فوجد بها جنونا أو يرصا أو جذاما أو قرنا فدخل بها فهي امرأته إن شاء أمسك وإن شاء طلق . زاد فيه وكيع عن الثوري إذا لم يدخل بها فرق بينهما فمكانه أبطل خياره بالدخول بها والله أعلم انتهى وروى ابن أصبغ عن ابن وهب عن علي وعمر لا ترد النساء إلا من العيوب الأربعة الجنون والجذام والبرص والداء في الفرج وهو منقطع وقد رواه سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس متصلا . وأخرج البيهقي بسنده إلى ابن عباس أنه قال أربع لا يجزئ في بيع ولا نكاح الجنونة والمجنونة والبرصاء والمغفلاء وأخرج مالك في الموطأ والدارقطني عن عمر بن الخطاب أيما امرأة غر بها رجل بها جنون أو جذام أو برص فلها المهر بما أصاب منها وصدق الرجل على من غره وفي لفظ للدارقطني قضى عمر في البرصاء والجذام والجنونة إذا دخل بها فرق بينهما والصدق لها بمسسه أيها وهو له على وليها والحديث يدل على جواز الرد بتلك العيوب الأربعة بلا طلاق وهو مذهب المعتزلة جميعا وحكاها في البحر عن ابن عباس وابن عمر والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور قلت وهو الظاهر من قول علي عليه السلام وعمر بن الخطاب وكذا ما في حكم الأربع من المنفرات كالبرص وقد ورد فيه حديث زيد بن كعب بن عجرة عن أبيه قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الغالية من بني غفار فلما دخلت عليه ووضعت ثيابها رأى بكشعها بياضا فقال (البسي ثيابك والحقى بأهلك) وأمر لها بالصدق رواه الحاكم وفي إسناده جميل بن زيد مجهول وفي الحديث اضطراب وفي بعض طرقه بلفظ (دلستم على) قال القاضي زيد مامعناه يقتضى ظاهره أن الرد لأجل العيب الذي رأى بها ولا يجوز أن يحمل قوله الحقى بأهلك على الطلاق لانه مشترك بينه وبين الفسخ وقد قامت قرينة تمين المراد وهو قوله عقيب الرد دلستم على فظاهره أن الرد للتدليس كما إذا قال سهوت ثم سجد ولانه عقد معاوضة على المنافع فجاز أن يكون للرد مساع كالبيع

ولأن المهر يتأتى فيه الرد بالعيب على الجملة بلا خلاف فالبيع كذلك ولانه عقد اقتضى تسليم المعقود عليه فاذا كان فيه ما يمنع التسليم كان لمستهحقه الخيار في فسخ العقد كمن اشترى دارا فوجد فيها غاصبا يمنع من تسليمها ومعلوم أن الرق يمنع من التسليم والوصول الى المقصود من الاستمتاع فوجب أن يثبت الخيار . ولما ورد من الامر بالفرار من المجنوم انتهى . وألحق العلماء بها ما شاركها في علة التنفير على اختلاف بينهم فزاد احمد بن حنبل أن تكون المرأة فتقاء منعقدة ما بين السبيلين وهو المصرح به في إحدى روايتي حديث الاصل وزاد الهدوية العقلة في المرأة والقرن والرتق وجعل بعضهم من ذلك نار فارس وزاد بعض الشافعية فقال إن المرأة ترد بكل عيب ترد به الجارية في البيع قيل ولا دليل عليه اذ العلة مقصورة على ما يقع به التنفير وفوات المقصود من النكاح وهو الذى رجحه ابن القيم في الهدى فقال القياس أن كل عيب ينفر الزوج منه ولا يحصل به مقصود النكاح من المودة والرحمة يوجب الخيار وهو أولى من البيع كما أن الشروط المشروطة في النكاح أولى بالوفاء من الشروط في البيع ومن تدبر مقاصد الشرع وما يشتمل عليه من المصالح لم يخف عليه رجحان هذا القول وقربه من قواعد الشريعة . ولما عرفت أن الدليل على الفسخ هو الحديث المذكور وهو محتمل إلا أن رواية احمد بلفظ (خذى عليك ثيابك) ولم يأخذ مما أتاها شيئا أظهر في قصد الرد وبعده عن إفادة الطلاق ويتأيد ذلك بما روى عن علي وعمر وابن عباس فان قضاءهم بذلك مما يدل صريحا بأن هذا أمر ثابت معمول به ويكون نصا في العيوب المنصوصة الواردة وقياسا فيما شاركها في المعنى المناسب للغرض المقصود من النكاح وقد رجحه أيضا في المنار وذهب ابن مسعود وابن أبي ليلي والثوري والاوزاعي وأبو الزناد الى أنه لا يجوز فسخ النكاح بالعيب أصلا سواء كان في المرأة أو الرجل إلا لعيبين هما الحب والعنة (١) ويروى أيضا عن أبي حنيفة وأبي يوسف ويحكي عن علي عليه السلام وهو مقتضى رواية البيهقي عنه في قوله إن شاء أمسك وإن شاء طلق وذهب اليه أيضا داود الظاهري وابن حزم من أصحابه إلا أنهم قالوا لا يفسخ بعيب ألبته وكأنه لما لم يكن في الحديث تصريح بردها من دون احتمال طلاق مع ما فيه من الاضطراب وجهالة راويه وعقد النكاح قد ثبت فلا يرفعه إلا رافع ثابت بنص صحيح ولذا قال ابن القيم إنه إما أن يصار الى قول ابن حزم ومن معه يعنى وهو عدم العمل بالحديث أو يقال بالتعميم عملا بما ورد فيها من النص وقياسا فيما لم يرد مما ناسبها في العلة وأما الاقتصار على عيبين أو أربعة أو ستة أو سبعة أو ثمانية دون ما هو أولى منها أو مساوئها فلا وجه له فالعنى والخرس والطرش وكونها مقطوعة اليدين أو الرجلين أو أحدهما أو نحو ذلك من أعظم المنفرات والسكوت عنه من أقبح التدليس

والفرور والاطلاق إنما ينصرف الى السلامة فهو كالمشروط عرفا وقد قال عمر بن الخطاب لمن تزوج امرأة وهو لا يولد له أخبرها أنك عقيم انتهى وعلى القول بثبوت الخيار يشترط فيه عدم العلم بالعيب ومع العلم لا خيار له اجماعا قال القاضي زيد وذلك لانه تصرف في المعقود عليه مع العلم بالعيب وهو يبطل خياره كالمشترى اذا تسلم المبيع مع العلم بالعيب وقوله الفتق بالغاء والتاء المثناة من فوق هو اختلاط الفرجين وفي بعض النسخ الرتق بفتح التاء مصدر يقال امرأة رتقاء بينة الرتق لا يستطيع جماعها لارتفاق ذلك الموضع منها.

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أن رجلا تزوج امرأة فوجده عذيوطا فكرهته ففرق بينهما)

ش يبض له في التخييج وفي الجامع الكافي قال محمد حدثنا جعفر بن محمد الهمداني عن يحيى بن آدم عن شريك وسئل عن العذيوط أتخير امرأته قال انه ليخير فيما دون هذا والعذيوط فيه ثلاث لغات عذيوط كحردون وكصفور وكتمود والتيفاء وهو من يحدث عند الجماع أو ينزل قبل الايلاج ذكره في القاموس وقال بعضهم تصحيحه في ديوان الأديب علي وزن فاعول بكسر الفاء وفتح اللام وغير ذلك تصحيف وفيه دليل على أنه عيب يزد به النكاح لما فيه من التيفير والاستقذار قال في البحر وهو مذهب السرخسي^(١) من الشافعية وبعض أصحابنا. وذهب الفريقان وحكا في البحر للمذهب الى أنه لا يفسخ به ولا بما ساواه كالأبخر والادفر ولا دليل عليه قال وفسخ على عليه السلام العذيوط اجتهاد فلا يلزمنا وأجيب بأن هذه حالة تعاف وتستقدر فأشبهه البرص ذكره الامام يحيى وهو مبني على اطراد القياس فيما وجد فيه المعنى المصحح للحاق ولعل القائلين بالبحر العيوب أخذوا بمفهوم العدد كما في رواية الاصل في الحديث قبل هذا وبمفهوم الحصر كما في الرواية السابقة عن علي وعمر ولكنهم لم يقتصروا عليها فلزمهم العمل بالقياس.

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أن خصيا تزوج امرأة وهي لا تعلم ثم علمت فكرهته ففرق بينهما)

ش أخرج محمد في الأموال عن محمد بن جميل عن مصباح بن الهلثام عن اسحاق بن الفضل عن عبيد الله بن محمد بن عمر بن علي عن أبيه عن جده عن علي في الخصي أنه لا ينكح امرأة محصنة وأحاديث فسخ العنين شواهد معنوية لحديث الأصل والخصي مسلول الخصيتين قال في المصباح خصيت العبد أخصيه خصاء بالمد والكسر سلت خصييه^(٢) فهو خصي فعيل بمعنى مفعول مثل جريح

(١) نسبة الى سرخس بفتح ميملة وراء وسكون خاء معجمة فمهملة ويقال بسكون راء ففتوحة والاول

أشهر مدينة بخمرسان ذكره في المعنى (٢) بمثنائين من تحت تثنية خصية اه

وقتل والجمع خصيان انتهى وقيل الخلاء رض الخصيتين والسئل فزعهما والجب قطع الذكر (والحديث)
 دليل على أن الخلاء من العيوب التي يفسخ بها النكاح ووجهه أن المرأة تعاف عشرة الرجل لأجله وهو
 مذهب الهادي وأبي حنيفة وأحد قولي الشافعي وفي الجامع الكافي عن الحسن بن يحيى بن زيد في
 الخصى يدلس نفسه لامرأة قال قول علماء أهل العراق أنها إن رضيت بالمقام معه أقامت وإن كرهت
 فرق بينهما يعني أنه بمنزلة العنين . وذهب الإمام يحيى وهو أحد قولي الشافعي أنه ليس بموجب للفسخ
 لأنه يمكنه الوطء بل جماعه أكثر من السليم إذ لا ينزل فلا يفتروا وجيب بأنه لا يتم بذلك لذة الاستمتاع
 المقصود من النكاح فكان أولى بالحاقه بتلك العيوب السابقة بالقياس الواضح وفي حكمه العنين قال في
 البحر وهو العاجز عن الوطء لعدم الانتشار مشتق من عن الشيء إذا عرض لتعرض الاحليل إلى أحد جانبي
 الفرج وعدم ثباته وقيل من عنان الدابة لرخاونه ولينه ويقال امرأة عنينة أي لا تشتهي الوطء . واختلف
 في جواز الفسخ به فقال على عليه السلام وعمر وابن مسعود ومعاوية والمغيرة والحارث بن عبد الله بن أبي
 ربيعة والباقر والصادق وزيد بن علي والناصر والنفس الزكية واحمد بن عيسى وأبو عبد الله الداعي
 والمؤيد بالله والأمام يحيى وهو قول الحنفية والشافعية ومالك هو عيب يفسخ به النكاح بعد تحققه واختلفوا
 في قدر ما يقع به التحقق فعلى عليه السلام وعمر وابن مسعود أجلوه سنة وعثمان ومعاوية ومرة لم يؤجلوه
 والحارث بن عبد الله أجله عشرة أشهر وحجة هذا القول ما أخرجه محمد في الأمالي عن عباد بن يعقوب
 عن ابن فضيل (١) عن محمد بن اسحاق عن خالد بن كثير الهمداني عن الضحاك عن علي أنه قال أجل
 العنين الذي لا يصل إلى امرأته سنة فإن وصل فسيبيل ذلك وإلا فرق بينهما وأخرجه البيهقي عن شيخه
 الحاكم أبي عبد الله قال نا أبو الوليد وهو ثقة إمام نا حسن بن سفيان نا أبو بكر نا أبو خالد عن محمد بن اسحاق
 بتمام سنده ومتنه وخالد بن كثير الهمداني الكوفي ليس به بأس من السادسة وعند البخاري أنه ابن
 أبي نوف قال في التخريج روى له من أهل السنن ابن ماجه وإسناده في الأمالي حسن وقد تابع
 أبو خالد عن ابن إسحاق في رواية البيهقي ابن فضيل ولم يذكر في إسناده شيئاً فهو صالح الحديث وأخرج
 سعيد بن منصور عن هشيم عن يحيى بن سعيد الانصاري عن ابن المسيب قال قضى عمر رضي الله عنه
 في العنين أن يؤجل سنة قال ابن حجر ورجاله ثقات وهو في البيهقي من طريق قتادة عن ابن المسيب
 عن عمر بلفظ يؤجل العنين سنة فإن قدر عليها والافرق بينهما ولها المهر وعليها العدة قال البيهقي وهذا
 على قوله إن الخلوة تقرر المهر وتوجب العدة وأخرج بسنده إلى سفيان الثوري عن الركين (٢) بن

(١) بصيغة التصغير اهـ (٢) ركين بمهمله مصغر وهو ركين بن الربيع بن عميلة بفتح المهمله

الفزاري أبو الربيع الكوفي ثقة من الرابعة مات سنة إحدى وثلاثين ذكره في التقریب اهـ

الربيع قال سمعت أبي وحسين بن قبيصة (١) يحدثان عن عبد الله قال يؤجل سنة فإن أتاها والافرق بينهما . وروى نحوه بإسناد عن المغيرة بن شعبه قال في المنهاج قبل والوجه في تأجيله سنة أنها تشتمل على فصول أربعة : الشتاء وفصله بارد رطب . والربيع حار رطب . والصيف حار يابس . والخريف بارد يابس فلعله يأتي عليه فصل من فصولها فيوافقته انتهى . وفي كتاب البركة أن الربيع بارد يابس والصيف حار رطب والخريف حار يابس قالوا وتسكون مدة التأجيل سنة شمسية وهي ثلاث مائة وخمسة وستون يوما وذهب الهنادي والقاسم والمرضى وأبو طالب وأبو العباس وأحمد بن حنبل ودواد والحكم بن عتيبة إلى أنه لا فسخ به لعدم وجود ما يدل عليه من السنة المرفوعة بل قام الدليل على خلافه لأن امرأة رفاعة لما شكت أن زوجها عبد الرحمن بن الزبير ليس معه إلا مثل هدية الثوب قال صلى الله عليه وآله وسلم (أنريدن أن ترجى إلى رفاعة لاحتى تذوق غسيلته) الخبر . ولا أثر على عليه السلام امرأة شكت ذلك بالصبر وقال لا أستطيع أن أفرق بينكما . وقد أجيب عن حديث رفاعة بأن زوجها أنكر قولها وأنه قال والله يارسول الله إنى لا نفصها نفص الأديم وقد تقرر أن القول قوله إذا كانت ثيبا ولم يحج رفاعة بما يصدق قولها حتى يترتب عليه ذلك الحكم المدعى قال شارح بلوغ المرام ومما يجاب به أن في الحديث ما يدل على أن قول رفاعة وقع بعد أن طلقها عبد الرحمن كما صرح به رواية الموطأ بلفظ أن رفاعة طلق امرأته نيممة بنت وهب في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثا فنكحت عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها فلم يستطع أن يمسها ففارقها فأراد رفاعة أن ينكحها وهو زوجها الأول الحديث ومع ذلك لا يستقيم الاحتجاج به وأجيب عن حديث على عليه السلام في قصة المرأة التي شكت أمر زوجها بأن فيه أن الزوج اعتذر بكبر سنه وهو يحتمل أن العنة عرضت له بعد الدخول حتى سقطت قواه بالكبر وأيضا فسنده فيه مقال قال البيهقي بعد إخراجهم قال الشافعي فيه هاتى بن هاتى لا يعرف وأن هذا الحديث عند أهل العلم بالحديث لا يثبتونه لجهالتهم بهاتى بن هاتى انتهى . قال ذلك الشارح الاحتجاج بقصة أبي ركانة أظهر لما نكح امرأة من مزينة فجمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت ما يغنى عني إلا كما تغنى هذه الشعرة شعرة من رأسها ففرق بيني وبينه فأخذت النبي صلى الله عليه وآله وسلم حمية فدعا بركانة وإخوته ثم قال جلسائهم (أترون فلانا يشبه منه كذا وكذا من عبد يزيد وفلانا لا يشبه منه كذا وكذا) قالوا نعم قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعبد

(١) حصين بمهملتين مصغر بن قبيصة بفتح القاف وكبر الموحدة بعدها مثناة تحتية سا كنة فمهملة الفزاري الكوفي سمع على بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وعنه الركين بن الربيع والقاسم بن عبد الرحمن أخرج له أبو داود والنسائي وابن ماجه ذكره في السكال قال في التقرب وهو ثقة من الثانية اهـ

يزيد (طلقها) ففعل أخرجه أبو داود عن ابن عباس ففيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمره بالطلاق بعد أن طلعت المفارقة بالفسخ للعنة واحتمال أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم تثبت عنده العنة بقولها لما يفهم من تعرف الشبه بينه وبين أولاده بعيد لأن العنة قد تكون من امرأة دون امرأة وقد تحدث بعد أن كان بخلافها وفيه نظر من وجهين (أحدهما) أن في سنده مقالا ذكره الخطابي وعلاه بأن ابن جريج إنما رواه عن بعض بني رافع ولم يسمه والمجهول لا تقوم به الحجة . وحكى أيضا أن الأمام أحمد بن حنبل كان يضعف طرق هذا الحديث كلها (ثانيهما) أنه لو صح فحقيقته صلى الله عليه وآله وسلم الصادرة عن محض العصمة وتعقبه ببيان الشبه بينه وبين أولاده على دعواها ظاهر قوى في أنه لأجل دفع قولها ورفع عن أذهان السامعين من جلسائه وإلا لم يكن لذلك فائدة يعتقد بها واحتمال خلافه لا يدفع هذا الظهور والله أعلم والقول بثبوت الفسخ بالعنة مبنى على أن للمرأة حقا في الوطء . إما لأجل ثبوت المهر وتكفي فيه مرة واحدة أو لتحصيل مقصود النكاح من طلب النسل وحصول كمال الاستمتاع والتحصيل وغير ذلك من فوائده وهو يفوت بالعنة فكان الفسخ بالقياس الواضح على البرص لوجود المعنى في الفرع . وقد قال القاضي عياض اتفق العلماء على أن للمرأة حقا في الجماع فيثبت الخيار إذا تزوجت المحبوب والممسوح جاهلة بهما انتهى . يعني وأما إذا كانت عاتمة فلا فسخ وهو صريح الأصل ويعضده الاجماع .

﴿ باب مسائل من النكاح ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن نكاح الشغار فسألت زيد بن علي عن تفسير ذلك فقال هو أن يتزوج الرجل بنت الرجل على أن يزوجه بنته ولا مهر لواحدة منهما)

ش قال في التخريج أخرج محمد بن منصور عن محمد بن جميل عن مصباح عن إسحاق بن الفضل عن عبيد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده عن علي في الشغار نكاح المرأتين ليس لواحدة منهما صداق إلا بضع صاحبتهما قضى أن ذلك لا يحل إلا أن تنكح كل واحدة منهما بصدقة مثل نكاح المسلمين قال وهذا وإن كان فيه مقال ولم يكن مرفوعا فهو كالأشاهد لحديث المجموع مع ما يعضده مما جاء في الشغار . قلت وهو ما روى عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الشغار والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه ابنته وليس بينهما صداق رواه الجماعة لكن الترمذي لم يذكر تفسير الشغار وأبو داود جعله من كلام نافع وهو كذلك من رواية متفق عليها وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (لا شغار في الإسلام) رواه مسلم

وعن أبي هريرة قال (نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشغار) والشغار أن يقول الرجل زوجتي ابنتك وأزواجك ابنتي أو زوجتي أختك وأزواجك أختي رواه أحمد ومسلم وعن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (لا جلب ولا جنب ولا شغار في الإسلام ومن انتهب فليس منا) رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه والشغار بكسر الشين وبالفين المعجمتين واختلفوا في أصله في اللغة فقليل من شعر السكاب إذا رفع رجله ليمبول كأن العاقد يقول لا ترفع رجل ابنتي حتى أرفع رجل ابنتك وقيل من شعر المسكان إذا خلى كأنه سمى بذلك ظلوه من الصداق وتفسيره في لسان الشرع ما ذكره في الاصل واختلف الحفاظ في تفسيره الوارد في حديث ابن عمر فقال الشافعي فيما أخرجه عنه البيهقي في المعرفة لا أدري التفسير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عن ابن عمر أو عن نافع أو عن مالك وقال الخطيب بل هو من قول مالك وأخرجه الدارقطني أيضا من طريق خالد بن مخلد عن مالك قال سمعت أن الشغار أن يزوج الرجل إلى آخره وقال البخاري في كتاب ترك الحيل إن تفسيره من قول نافع قال ابن حجر في دفع قول من ذهب إلى أن الظاهر كونه من جملة الحديث وعليه يحمل حتى يتبين أنه من قول الراوي وهو نافع ما معناه قد تبين ذلك ولا يلزم من كونه لم يرفعه أن لا يكون في نفس الامر مرفوعا لثبوته من غير رواية نافع كما في حديث أبي هريرة وأنس بن مالك وجابر وأبي ريمانة وغيرهم وظاهر ما حكوه الرفع ويؤيده ما رواه الطبراني من حديث أبي بن كعب مرفوعا (لا شغار قالوا يارسول الله وما الشغار قال نكاح المرأة بالمرأة لا صداق بينهما) واسناده وان كان ضعيفا فهو يستأنس به في هذا المقام قال القرطبي تفسير الشغار موافق لما ذكره أهل اللغة فإن كان مرفوعا فهو المقصود وان كان من قول الصحابي فمقبول أيضا لانه أعلم بالقال وأقدم بالحال انتهى وصورته أن يقول زوجتك فلانة على أن تزوجني فلانة وبضع كل واحدة منهما مهر الاخرى واختلف العلماء في النهي الوارد فيه فحكى في البحر عن المعتز والشافعي ومالك أنه يقتضي الفساد وهو هنا بمعنى البطلان ثم اختلفوا في وجه فساد فقال المؤيد بالله وأبو طالب وجهه استثناء البضع اذ صار ملكا للاخرى وقال بعض الشافعية بل للتشريك فيه بين الزوج والتي جعل مهرها فصارا كالزوجين وأشار إليه أبو طالب وقال مالك بل خلوا العقد عن المهر وقال صاحب الانتصار بل الوجه اجتماعهما فيه فالبضع مستثنى كما قاله المؤيد بالله والبضع مشترك بين المالكين كما قاله أبو طالب وبعض أصحاب الشافعي وهو خال عن المهر كما قاله مالك لكن خلوه عن المهر لا يوجب بطلانه والظاهر من مجموع الروايات السابقة أن وجه فساد قصر الصداق على البضع اذ هو شرط رافع للعقد كما قاله المؤيد بالله وسواء كان مصرحا به أو مضمرا عند العقد وقد دل الحديث على فساد ما كان كذلك قال القاضي زيد في سياق بيان وجوه الفساد ولانه عقد شرط فيه المقصود به الغير المعقود له فوجب فساد كمن قال بعث عبدى هذا على أن تكون خدمته

لابنى لان المقصود بالشراء منافع العبد وقد شرطه لغير المشتري كما أن المقصود بالنكاح منافع البضع وقد شرطه لابنته ولأنه يقتضى تملك البضع من شخصين فأشبهه تزويجها من رجلين انتهى . قال السيد المؤيد بالله وعلى هذا الاصل إن ذكر لواحدة منهما مهر مسمى صح النكاح ولا يكون شغارا وتستحق هذه المسمى والاخرى مهر المثل وهو قول الشافعى الا أنه يقول يبطل المسمى قال أبو العباس تضمين أحد العقدين تسمية المهر يخرج عن المشاغرة الى الجواز وذهبت الحنفية والزهرى ومكحول والثورى والليث ورواية عن أحمد وإسحاق وأبي ثور الى أن النكاح صحيح ولو ما ذكر فيه وحجتهم عموم قوله تعالى (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) ولم يفصل . وأجاب فى البحر بان النهى يقتضى قبضه فلا صحة وهو مبني على أن النهى المذكور مخصص لعموم الآية وأن كون النهى يقتضى الفساد هو القول المبرهن على صحته فى الاصول فلا يرد أنه لا يوافق تأصيلهم من كونه يقتضى الصحة ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال من وطء جارية لأقل من تسع سنين فهو ضامن)

ش أخرج محمد فى الامالى نحوه فقال حدثنا علي بن الحسن العلوى نا حماد بن عيسى عن جعفر عن أبيه عن علي قال لا تؤتى جارية لأقل من تسع سنين فان فعل فعنت ضمن قال فى التخرىج حماد ابن عيسى المذكور هو الجهنى غرق بالجحفة فى سيل سمع جعفر بن محمد وابن جريج وعنه عبد بن حميد وعباس الدورى ضعفه أبو داود غرق سنة ثمان ومائتين ذكره فى الكاشف وقد روى لحامد الترمذى وابن ماجه فهذا وان كان فى حماد بن عيسى ضعف والحديث مرسل ففيه تقوية لحديث الاصل ومعهما فى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى المتفق عليه من حديث عائشة قالت تزوجنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم است سنين وبني بى وأنا بنت تسع سنين والحديث يدل بعمومه على أن التسع السنين من عمر المرأة تصير معها صلحة للوطء فاذا جنى عليها الزوج بالاعتدافلا ضمان لان الدخول حق له وله أن يزيل المانع من البكارة فحكمه حكم العين المؤجرة اذا استعملها بالاعتدافلا ضمان لها وأما اذا عجز عن اذائها بالاعتدافله أن يزيلها بغيره قال فى ضوء النهار الظاهر أنه مستحق لاتلافها ولا تمنع عليه آلة مخصوصة للاتلاف لكن لا يلزم من جواز ذلك سقوط ارش الافضاء لانه بذلك كالمعاطى يضمن انتهى . ودل أيضا بمنطوقه على أنه يضمن الجناية فيما دون التسع السنين لعدم الصلاحية وفى حكمه اذا كان بغير المعتد فاذا أفضاها حتى لم يستمسك البول وجبت الدية كاملة مع المهر وهو مذهب الشافعى ومحمد بن الحسن وقال أبو حنيفة وأبو يوسف يسقط المهر لدخوله تحت الدية واجيب بأن الافضاء جنائية ينفك الوطء عنها فلا يدخل حكم أحدهما فى الآخر كما اذا وطئها وقطع يدها فهما سببان مختلفان فلا يتداخلان وإن استمسك معه البول لزم فيه ثلث الدية وهو أرش الجائفة مع المهر أيضا لما ذكر

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي السلام عليهم في رجل تزوج امرأة فزفت اليه
أختها وهو لا يعلم فقضى على عليه السلام ان للثانية مهرها بالوطء ولا يقرب الأولى حتى تنقضي عدة الاخرى)
ش أخرج البيهقي من طريق الشافعي قال يحيى بن عباد عن حماد بن سلمة عن بديل بن ميسرة
عن أبي الوضئ^(١) أن أخوين تزوجا أختين فأهديت كل واحدة منهما الى أخي زوجها فأصابها فقضى على
عليه السلام على كل واحد منهما بصداق وجعله يرجع به على الذي غره . وأورد السيوطي في مسند علي
عليه السلام عن أبي الوضئ أن رجلاً تزوج الى رجل من أهل الشام ابنة له ابنة ماهرة فزوجه
فزفت اليه ابنة له أخرى ابنة فتاة فسألها الرجل بعد ما دخل بها ابنة من أنت فقالت ابنة فلانة أمي
الفتاة فقال انما تزوجت الى أبيك ابنة الماهرة فارتفعوا الى معاوية بن أبي سفيان فقال امرأة بامرأة وسأل
من حوله من أهل الشام فقالوا : امرأة بامرأة فقال الرجل لمعاوية ارفعنا الى علي ابن أبي طالب فقال
اذهبوا اليه - فاتوا علياً فرفع علي شيئاً من الارض فقال القضاء في هذا أيسر من هذا لهن ما سقت
اليها بما استحللت من فرجها وعلى أبيها أن يجهز الاخرى بما سقت الى هذه ولا تقر بها حتى تنقضي
عدة هذه الاخرى قال واحسب انه جلد أباه أو أراد أن يجلده أخرجه ابن أبي شيبة وقال محمد في
الأمالى حدثنا أبو كريب عن حفص قال حدثنا الحجاج عن الاسود بن قيس عن أشياخ من قومه قال
زوج رجل ابناً له ابنة عربية ثم أدخل عليه ابنة له ابنة سرية فارتفعوا الى علي فقضى عليه أن يدخل
عليه ابنة العربية بمهر من قبل الأب قل وفرق بينه وبين الأولى . حدثنا محمد بن جميل عن مصباح بن
الهلثام عن اسحق بن الفضل عن عبيد الله بن محمد بن عمر بن علي عن أبيه عن جده عن علي في رجل
خطب امرأة الى أبيها وأمها امرأة عربية فأملكه إياها الأب ولها أخت من أبيها وأمها أعجمية فلما
كان وقت البناء أدخل اليه ابنة الأعجمية فلما أصبح الرجل أنكرها فقضى أن الصدقة التي دخل بها
ابنة الأعجمية وقضى له بابنة العربية وجعل صدقتها على أبيها وقال لا تدخل بها حتى تحمل أختها قال في
التخريج وهذه الأسانيد يقوى بعضها بعضاً فهذا عن علي عليه السلام ان لم يبلغ درجة الصحة فهو عنه
أثر حسن انتهى . والحديث يدل على وجوب المهر المدخول بها غلطا وظاهره سواء كانت مطاوعة
أو مكرهة لأنه لما سقط الحد للجهل لزم المهر إذ لا يخلو البضع عن أيهما وللزوج الرجوع بأحد الصداقين
على الأب إذ هو مقرر من جهته ويؤخذ من رواية الأمالى انه يرجع بمهر المفقود عليها وفي حكم

(١) أبو الوضئ بفتح الواو وكسر المعجمة الخففة مهموز هو عباد بفتح المهملة وتشديد الموحدة
ابن نسيب بالنون والمهملة والمثناة من تحت بعدها موحدة مصغرا مشهور بكنيته ويقال اسمه عبد الله
ثقة من الثالثة ذكره في التقريب

المغلوط بها كل موطوءة وطناً حراماً لا يوجب حداً عليها ولا على الواطئ كالمعتدة إذ لو وجب الحد سقط المهر مع الارش قوله (ولا يقرب الأولى إلخ) فيه لزوم العدة للمغلوط بها ومنع الواطئ عن نكاح أختها الملعونة بها في مدتها وهو دليل ما ذكره في الازهار من أنه يلزم المنكوحة باطلا كعدة الطلاق وقال بعض النماظرين في حديث الاصل ان المراد بالعدة هنا اعتبراء الرحم بحبضة ليعلم خلوه . وهو الذي رجحه المحقق الجلال فقال في ايجاب عدة الطلاق على المنكوحة باطلا والمفسوخة من أصله بحث هو ان العدة فرع الزوجية والزوجية فرع ثبوت العقد والباطل حكمه حكم المعدم فلا تأثير له في أحكام الزوجية فقياسه أن يكون حكم الوطء به حكم وطء الزنا لا فرق إلا بالحد وعدمه وسقوط الحد لا يوجب أحكام الزوجية اهـ

﴿ باب الرضاع ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قلت يا رسول الله انك لتتوق الى نساء قريش ولا تخطب بنات عمك قال صلى الله عليه وآله وسلم وهل عندك شيء قال قلت ابنة عمك حمزة قال انها ابنة أخي من الرضاعة يا علي أما علمت أن الله عز وجل قد حرم من الرضاعة ما حرم من النسب في كتاب الله عز وجل)

ش قال محمد في الأُمالي حدثنا ابراهيم بن محمد بن ميمون نا حفص بن غياث عن الأعمش عن معبد ابن عبيدة عن أبي عبد الرحمن عن علي قال قلت يا رسول الله أراك تتوق الى قريش ولا تخطب اليها قال وعنده شيء قال قلت ابنة حمزة قال (إنها ابنة أخي من الرضاعة لا تحل لي) حدثنا ابراهيم بن محمد عن سفيان بن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب قال قال علي يا رسول الله هل لك في ابنة حمزة أيجل فتاة من قريش قال فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أما علمت يا علي انها ابنة أخي من الرضاعة ان الله حرم من الرضاعة ما حرم من النسب) حدثنا ابراهيم بن محمد عن يحيى بن يعلى عن موسى بن أبوب عن عمه إياس بن عامر الغافقي عن علي قال (يحرم عليك من الرضاع ما يحرم عليك في كتاب الله من النسب) انتهى . وحديث أبي عبد الرحمن عن علي أخرجه أيضا مسلم في الصحيح بذلك اللفظ من طريقه وأخرج أحمد والترمذي وصححه عن علي عليه السلام مرفوعا بلفظ (ان الله حرم من الرضاع ما حرم من النسب) وقد تقدم في باب ما لا يحل نكاحه (والرضاع) بفتح الراء وكسرها قال في المصباح رضع الصبي رضعا من باب تعب في لغة نجد ورضع رضعا من باب ضرب لغة لأهل تهامة وأهل مكة يتكلمون بها وبعضهم يقول أصل المصدر من هذه اللغة كسر الضاد وانما السكون تخفيف مثل الحلف والحلف ورضع يرضع بفتحين لغة ثلاثة رضاعاً ورضاعة بفتح الراء وأرضعته أمه فأرضعته في مرضع ومرضعة أيضاً . وقال الفراء وجماعة ان قصد حقيقة الوصف بالارضاع فرضع بغير هاء وان

قصده مجاز الوصف بمعنى انها محل الارضاع فيما كان أو سيكون قبلها . وعليه قوله تعالى (يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت) ونساء مراضع ومراضيع وراضعته مرضعة ورضاعا ورضاعة بالكسر انتهى . وقوله (انك لتتوق) السماع بفتح التائين المثنائين من فوق وتشديد الواو المفتوحة قال في النهاية تتوق تفعل من التوق وهو الشوق إلى الشيء والتزوع اليه ويرى تتوق بالنون وهو من التوق في الشيء اذا عمل على استحسان وعجاب به يقال تتوق وتأنق انتهى . وابنة حمزة اختلف في اسمها على سبعة أقوال أمامة وعمارة وسلمى وعائشة وفاطمة وأمة الله ويعلى وزاد المزى أم الفضل وحزم ابن بشكوال بان ذلك كنية والنبي صلى الله عليه وآله وسلم رضع من ثوبية أمة أبي لهب بعد أن أرضعت حمزة ثم أرضعت أبا سلمة (والحديث) يدل بنصه على أن بنت الأخ من الرضاعة حرام وقوله (أما علمت أن الله قد حرم من الرضاعة ما يحرم من النسب في كتاب الله) يعني آية النساء في قوله تعالى (حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم) الى آخر السبع وقد اتفقت الأحاديث على ثبوت حرمة الرضاع وأجمعت الأمة على ثبوتها بين الرضيع والمرضعة وانه يصير ابنها محرما عليه نكاحها أبداً ويحل له النظر اليها والخلوة بها والمسافرة ولا تترتب عليه أحكام الأمومة من كل وجه فلا يتوارثان ولا يجب على واحد منها نفقة الآخر ولا تمتق عليه بالملك ولا يسقط عنها القصاص بقتله فهما كالأجنبيين في هذه الاحكام وأجمعوا أيضا على انتشار الحرمة بين المرضعة وأولاد الرضيع وبين الرضيع وأولاد المرضعة وأنه في ذلك كولدها من النسب . وأما الرجل المنسوب ذلك الابن اليه لكونه زوج المرأة أو وطئها بملك أو شبهة ففيه خلاف فحكى في البحر عن علي عليه السلام وابن عباس وابن مسعود وطاووس واليث والثوري والاوزاعي ومجاهد وعطاء والعترة والفرقيين ومالك انه يسرى التحريم اليه والى أقاربه كاصوله وفصوله واخوته وأخواته وأعمامه وعماته وأخواله وخالاته . وحجتهم عموم حديث الباب ان الله حرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وفي رواية ما يحرم من الولادة والمتفق عليه من حديث عائشة ان أفلح أخا أبي القعيس جاء يستأذن عليها بعد الحجاب قالت فأبيت ان آذن له فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخبرته بالذي صنعته فأمرني أن آذن له على وقال (إنه عمك) وفي رواية دخل على أفلح فاستترت منه فقال أستمترين مني وأنا عمك قلت من أين قال أرضعتك امرأة أخى قلت انما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل الحديث وفي رواية قال عروة فبذلك كانت تقول عائشة حرموا من الرضاع ما يحرم من النسب فدلالة صريحة على أن زوج المرضعة وأقاربه كالمرضعة وذلك من تنبيهها على ذكر المرأة وأن الرجل لا مدخل له في ذلك فأعلمها ان الابن للرجل أيضا وانها مشتركان فيه وقد ضبط ذلك بعض أصحابنا بقوله

قربة ذى الرضاعة بالنسب أجنب مرضع الا بنينه
ومرضعة قرابتها جميعاً أقاربه ولا تخصيص فيه

والخلاف في ذلك عن ابن عمر وابن الزبير ورافع بن خديج وزينب بنت أم سلمة وعائشة في رواية مالك في الموطأ وسعيد بن منصور في السنن وأبي عبيد في كتاب النكاح بإسناد حسن عن سعيد ابن المسيب وأبي سلمة والقاسم وسالم وسليمان بن يسار وعطاء بن يسار والشعبي وإبراهيم النخعي وأبي قلابة وإياس بن معاوية أخرجهما ابن أبي شيبه وغيره وابن سيرين والمرادي وإبراهيم بن عليه وابن بنت الشافعي وداود وأتباعه فقالوا لا يثبت حكم الرضاع للرجل وإنما هو للمرأة التي منها اللبن واحتجوا بمفهوم قوله تعالى (وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخوانكم من الرضاعة) فدل تخصيصهن بالذكر على أن من عداهن ممن يدلى بجهة غير جهة الام بخلافهن وليس استدلالا بمجرد المفهوم اللقي بل مع انضمامه الى قوله تعالى بعد تعداد المحرمات (وأحل لكم ما وراء ذلكم) وبما رواه الشافعي عن الدراوردي بسنده إلى زينب بنت أبي سلمة قالت كان الزبير يدخل علي وأنا أمشط أرى أنه أبي وإن ولده اخوتي لأن أسماء بنت أبي بكر أرضعتني قالت فلما كان بعد الحرة أرسل إلى عبد الله بن الزبير يخاطب بنتي أم كلثوم على أخيه حمزة بن الزبير وكان للكلبية فقلت وهل تحمل له فقال انه ليس لك بأخ أما أنا وما ولدت أسماء فهم اخوتك وما كان من ولد الزبير من غير أسماء فها هم لك بأخوة قالت فأرسلت والصحابة متوافرون وأمهات المؤمنين فقالوا ان الرضاعة من قبل الرجل لا تحرم شيئاً فأنكحتها إياه (وأجيب) عن الاحتجاج بالآية بان عمومها مخصوص بحديث عائشة المتقدم كما خصصت بحديث تحريم الجمع بين المرأة وعمتها ومن في حكمه ممن لو كان أحدهما ذكراً حرم على الآخر من الطرفين وعن حديث زينب بنت أبي سلمة بأنه فتوى من قال بالجواز من الصحابة مبنى على الاجتهاد وهو غير حجة ولا يصح دهمي الاجماع بسكوت الصحابة عن الانكار لان المسألة اجتهادية لاحتمال أن يكون قوله تعالى (وأخواتكم من الرضاعة) متنازلاً للأخوات من الأب على فرض ثبوت حكم اللبن للرجل وإن كان خلاف المتبادر من كونه ذكراً لتقرير ما قبلها فقط لأنه إذا ثبت أن المرضعة أم ثبت أن أولادها أخوة قيل وخلاف عائشة لا يصح قال المنذرى وهو الأشبه لأنها التي روت الحديث فيه وقال الشافعي نشر الحرمة إلى الفحل خارج عن القياس فإن اللبن ليس ينفصل منه وإنما ينفصل منها والمتبع الحديث انتهى وإذا كان خارجاً عن القياس فالحديث إنما ورد في العم من الرضاع لا غير وحقه أن يقتصر منه على ما ورد ولا يتعدى حكمه إلى غيره من القرابات إلا أن قوله (انه عمك) تصريح بأن العلة العمومة فيلحق بها ما عداها مما هو أولى منها كالأبوة أو مساء كالأخوة لأب من غير المرضعة وكذا الخوالة ونحوها وهو الذي يشير اليه قول عائشة بعد رواية الحديث (حرموا من الرضاع ما يحرم من النسب) وليس من القياس على ماخالف القياس لما تقرر في الاصول أن ذلك ليس على إطلاقه بل ما كانت علته ظاهرة ولم يمنع مانع من الالحاق به كما في شهادة خزينة واضحة أبي بردة فالقياس عليه جائزوها هنا كذلك للنص عليها بأن في قوله

(انه عمك) وقوله (أما علمت) يدل على سابقية العلم بالحكم فيحمل تعريض على عليه السلام بآبنة حمزة اما على فهم عدم التعميم أو على الذهول والنسيان .

﴿ تنبيه ﴾ قد استثنى الفقهاء من هذا العموم أعني قوله صلى الله عليه وآله وسلم (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) أربع نسوة يحرم من النسب وقد لا يحرم من الرضاع (الأولى) أم أخيك وأم أختك من النسب هي أمك أو زوجة أبيك وكلاهما حرام ولو أرضعت أجنبية أخاك أو أختك لم تحرم عليك (الثانية) أم نافتك وهي أم ولد ولدك فهي إما ابنتك أو زوجة ابنك وكلاهما حرامان وفي الرضاع قد لا تكون بنتا ولا زوجة ابن بأن ترضع أجنبية نافتك (الثالثة) جدة ولدك من النسب إما أمك أو أم زوجتك وكلاهما حرامان وفي الرضاع قد لا تكون أما ولا أم زوجة كما اذا أرضعت أجنبية ولدك فأما جدة ولدك وليست بأمك ولا أم زوجتك (الرابعة) أخت ولدك في النسب حرام لأنها إما بنتك أو ربيبتك ولو أرضعت أجنبية ولدك فبنتها أخت ولدك وليست ببنت ولا ربيبة وزاد بعضهم أم العم وأم العمة وأم الخال وأم الخالة فلهن يحرم في النسب لا في الرضاعة لأن الأولى إما جدة أو زوجة الجد وكذلك الثانية وأما أخت الأخ فلا تحرم لا من الرضاع ولا من النسب وصورته أن يكون لك أخ من أب وأخت من أم فيجوز لأخيك من الأب نكاح أختك من الأم وهي أخت أخيه وصورته من الرضاع امرأة أرضعتك وأرضعت صغيرة أجنبية منك يجوز لأخيك نكاحها وهي أختك ولا يخفى أن هذه الصور المستثناة لم يحرم من جهة النسب وإنما حرم من جهة المصاهرة فليس مما نحن فيه *
ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام في قول الله جل اسمه (والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) قال الرضاع سنتان فما كان من رضاع في الحولين حرم وما كان من رضاع بعد الحولين فلا يحرم قال الله تعالى (وحمله وفصاله ثلاثون شهراً) فالحمل ستة أشهر والرضاع حولان كاملان)

ش قال محمد في الأمالي حدثنا عثمان بن أبي شيبة عن وكيع عن المنذر بن ثعلبة عن علباء اليشكري عن علي قال قال الله تبارك وتعالى (والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) وقال (وحمله وفصاله ثلاثون شهراً) فالحمل ستة أشهر والرضاع حولان حدثنا عباد عن فضيل عن ليث عن عبد الملك بن ميسرة عن الزبال بن سبرة عن علي قال لا رضاع بعد فصال وأخرجه البيهقي من طريق الضحاك بن مزاحم عن الزبال بن سبرة ومسروق بن الأجدع أن علياً قال فذكره قال في التخريج ورجال هذين الاسنادين ثقات وفي بعضهم كلام كعباد بن يعقوب وليث بن أبي سليم وقد وثقا وعلباء بن أحم اليشكري روى له مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وصح رواية المنذر بن ثعلبة عنه فالمنذر قال فيه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل بعد أن ذكر روايته عن علباء وغيره ما لفظه أنبأنا

محمد بن حمويه بن الحسن قال سمعت أبا طالب قال سألت أحمد بن حنبل عن المنذر بن ثعلبة قال ثقة
 سمع من علي بن أحمد بنجراسان انتهى (وفي الدر المنثور) أخرج عبد الرزاق وعبد بن حميد وابن
 المنذر من طريق قتادة عن أبي خرب بن أبي الأسود الدؤلي قال رفع الى عمر امرأة ولدت لستة
 أشهر فسأل عنها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال على لا رجم عليها ألا ترى أنه يقول
 (وحمله وفصاله ثلاثون شهراً) وقال (وفصاله في عامين) وكان الحمل هاهنا ستة أشهر فتركها عمر قال ثم
 بلغنا أنها ولدت آخر لستة أشهر وأخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم عن بعجة بن عبد الله الجبني قال
 تزوج رجل منا امرأة من جهينة فولدت له تماماً لستة أشهر فانطلق زوجها الى عثمان بن عفان فأمر برجمها
 فبلغ ذلك علياً فأتاه فقال مات صنع فقال ولدت تماماً لستة أشهر وهل يكون ذلك قال على أما سمعت
 الله يقول (وحمله وفصاله ثلاثون شهراً) وقال (حواين كاملين) فلم تجده بقي إلا ستة أشهر فقال عثمان ما والله
 فطنت لهذا على بالمرأة فوجدوها قد فرغ منها وكان من قولها لا تختم يا أخية لا تحزني فوالله ما كشف
 فرجى أحد قط غيره قال فشب الغلام بعد فاعترف وأعترف به الرجل وكان أشبه الناس به قال فرأيت
 الرجل بعد يتساقط عضوا عضوا على فراشه وفي الآية تصريح بأن مدة الرضاع التي تستحق الأم
 عليها الأجرة سنتان فلو أرادت إرضاعه أكثر من ذلك لم تستحق عليه أجرة أو فطامه لدون ذلك لم
 يحز إلا عن تشاور فيؤخذ منه أن تلك المدة هي التي لها حكم التحريم للابن والظاهر أنها من وقت
 الولادة مطلقاً وعن ابن عباس إذا وضعت لستة أشهر فقط وإلا فتمام ثلاثين شهراً وقد أخرجه البيهقي من
 طريق سعيد بن منصور نا هشيم أنا داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان يقول إذا
 ولدت المرأة لتسعة أشهر كفاها من الرضاع أحد وعشرون شهراً وإذا وضعت لسبعة أشهر كفاها من
 الرضاع ثلاثة وعشرون شهراً وإذا وضعت لستة أشهر كفاها من الرضاع أربعة وعشرون شهراً كما قال
 تعالى ودل قوله عز وجل (وحمله وفصاله ثلاثون شهراً) مع الآية الأولى على أن أقل الحمل ستة أشهر وهو
 إجماع الفقهاء إلا ما تقدم عن ابن عباس . والقول بتقدير مدة الرضاع المحرم بالحولين لعمر بن الخطاب
 وابن مسعود وأبي هريرة وابن عباس وابن عمر وروى عن سعيد بن المسيب والشعبي وابن شبرمة
 وسفيان الثوري وإسحاق وأبي عبيد وابن حزم وابن المنذر وداود وجمهور أصحابه وهو مذهب العترة
 والشافعي وأحمد وأبو يوسف ومحمد وهو الصحيح عن علي عليه السلام . والحجة لذلك الآية السكينة
 ومن الآثار المرفوعة والموقوفة ما أخرجه الدارقطني والبيهقي وغيرهما من حديث الهيثم بن جميل نا
 سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (لا يحرم
 من الرضاع إلا ما كان في الحولين) قال الدارقطني تفرد برفعه الهيثم بن جميل عن ابن عيينة وكان ثقة
 حافظاً وقال البيهقي الصحيح موقوف على ابن عباس ومنها ما تقدم عن علي عليه السلام لا رضاع بعد

فصال وقد رواه البيهقي مرفوعاً من طريق عبيد الرزاق أنا معمر عن جويبر عن الضحاك عن الزبال
عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لا طلاق إلا بعد نكاح ولا عتق
قبل ملك ولا رضاع بعد فصال ولا وصال في الصيام ولا صمت يوم إلى الليل) قال عبيد الرزاق قال
سفيان لمعمر إن جويبراً حدثنا بهذا الحديث ولم يرفعه قال معمر وحدثنا به مراراً ورفعه انتهى . وترك
الرفع في حالة لا يقدح في المرفوع فقد يكون لعدم نشاط أو نحوه لاسيما مع تكرار الرفع من ثقة حافظ
ومنها ما رواه البيهقي أيضاً عن ابن عمر يقول لا رضاع إلا في الحولين في الصغر وأخرج أيضاً من طريق
الشافعي أنا مالك عن يحيى بن سعيد أن أبا موسى قال في رضاعة الكبير ما أراها إلا تحرم فقال ابن
مسعود أبصر ما تفتي به الرجل فقال أبو موسى فما تقول أنت فقال لا رضاعة إلا ما كان في الحولين فقال
أبو موسى لا تسألوني عن شيء ما كان هذا الخبر بين أظهركم قال البيهقي هذا وإن كان مرسلًا فله شواهد
عن ابن مسعود ثم ساقها ومنها عن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لا يحرم من
الرضاع إلا ما فتق الأمعاء وكان قبل الفطام) زواه الترمذي والحاكم وصححه وقوله فتق الأمعاء بالفاء
والتاء والتماف أي وسعها لاغتذاء الصبي به وقت احتياجه اليه والفطام بمعنى الفصال وهو ينصرف إلى
ما جرت به العادة ودلت عليه الآية وهو الحولان كما جاء مبيناً في أثر ابن عباس لا رضاع بعد فصال
الحولين وفي لفظ لا رضاع بعد فصال سنتين أخرجهما عبد الرزاق في مصنفه عنه بسند صحيح ومنها
المتفق عليه من حديث عائشة مرفوعاً (إنما الرضاعة من المجاعة) أي إن الرضاعة التي تحصل بها الحرمة
ما كان في الصغر والصغير طفل يقويه اللبن ويسد جوعه بخلاف ما بعد ذلك من الحال التي لا يشبعه فيها
إلا الخبز واللحم . ومنها حديث ابن مسعود عند أبي داود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
(لا رضاع إلا ما أنشتر العظم وأنبت اللحم) وأخرجه البيهقي من وجه آخر من حديث أبي حصين عن
أبي عطية مع قصة وقوله أنشتر بالراء المهملة أي شد العظم وقواه من الانشاز وهو الأحياء . ويروى بالزاي
أي رفعه وأعلاه وكبر حجمه من النشز المرتفع من الأرض ذكره في النهاية ووجه الدلالة منه أن رضاع
الكبير لا ينبت للحما ولا ينشتر عظماً وقد ثبت بمجموع هذه الأدلة أمران تحسدين الرضاع بالحولين
وأن رضاع الكبير لا يعتد به وذُهِبَت عائشة وحكاه في البحر عن داود إلى أن الرضاع يثبت له حكم
التحريم مطلقاً سواء كان الراضع صغيراً أو كبيراً ولو شيخاً لما أخرجه مسلم عنها قالت جاءت سهلة
بنت سهيل فقالت يا رسول الله إن سالماً مولى أبي حذيفة معنا في بيتنا وقد بلغ ما تبلغ الرجال فقال
أرضعني تحرمي عليه قل عروة فأخذت بذلك عائشة فن كانت تحب أن يدخل عليها من الرجال أمرت
أختها أم كلثوم وبنات أخيها يرضعنه . قال شارح بلوغ المرام ويروى عن علي وعروة بن الزبير وهو
قول الليث بن سعد وأبي محمد بن حزم ولم ينسبه في البحر إلا إلى عائشة وداود وما احتجوا به صريح

في المراد مبين الآية في أن المراد بقوله (من أراد أن يتم الرضاعة) هي الرضاعة الموجبة للنفقة على المرضعة التي يجبر عليها الأبوان بدليل قوله تعالى (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) وقوله (وأما نسككم اللاتي أرضعنكم الآية) ولم يوقت الرضاع بوقت ودل حديث سهل أن الإطلاق مقصود من الآية قالوا والرد بأنه خاص بسالم كما روى عن أم سلمة أنها قالت ما نرى هذا إلا خاصاً بسالم وما ندرى لعله رخصة له لا يدفع الحديث لأنه تظن لا تعارض به السنة الصحيحة ولذا قالت عائشة أمك في رسول الله أصوة حسنة فسكنت أم سلمة ولم تنطق بحرف وقد علم أن التخصيص يفتر إلى دليله . ودفع هذا في المنار بأن ما ذهب إليه مذهب غريب وتعارضه أحاديث أن الرضاعة في الحولين وفي الثدي أي في وقت حاجة الرضيع إليه واستغنائه به وقد حمل الحديث سائر أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم على خصوصية سالم بذلك ويقويها أن مباشرة الرجل لأجنبية ممنوعة قطعاً بالاجماع وغيره من الأدلة وهو حكم عام مستمر فهذا أقوى من الحديث المذكور فيتعين صحة اجتهاد زوجاته المطهرات وخطأ اجتهادها انتهى . وقد تعرض القاضي عياض لدفع ما ذكر من المباشرة بأن سهولة لعلمها حلبته ثم شربه من غير أن يسئ إليها قال النووي وهذا حسن ويحتمل أنه عني عن مسه للحاجة كما خص بالرضاعة مع الكبير انتهى وحكي الخطابي عن عامة أهل العلم أنهم حملوا الأمر في ذلك على أحد وجهين إما على الخصوص وأما على النسخ ونحوه عن ابن المنذر وقد تعقب دعوى النسخ بأنه متوقف على معرفة التاريخ على أن قولها للنبي صلى الله عليه وآله وسلم كيف أرضعه وهو رجل كبير دال على تأخره عما دل على اعتبار الصغر فلم يبق إلا أنها واقعة عين توقف على محلها . وذهب ابن تيمية وجنح إليه المحقق الجلال إلى أن الرضاع يعتبر فيه الصغر إلا فيما دعت إليه الحاجة كرضاع الكبير الذي لا يستغنى عن دخوله إلى المرأة ويشق احتجابها عنه كحال سالم مع امرأة أبي حذيفة فيكون في مثله مؤثراً . وأما من عداه فلا بد من الصغر وفي هذا جمع الأحاديث الواردة والعمل بهما أمكن هو الواجب . وفي المسألة مذاهب آخر تركناها اختصاراً قل أصحاب الشافعي ويعتبر الحولان بالأهله فإن انكسر الشهر الأول اعتبر ثلاثة وعشرون شهراً بعده بالأهله لتكامل المنكسر قالوا ويحسب ابتداءهما من وقت انفصال الولد بتمامه .

ص (سألت زيد بن علي عليهما السلام عن المصاة والمصتين فقال تحرم)

ش وقد روى نحو ذلك عن علي عليه السلام في الامالي حدثنا محمد بن جميل عن عاصم بن عامر عن قيس عن ليث عن مجاهد عن علي قل الرضعة الواحدة تحرم حدثنا اسماعيل بن اسحاق عن يحيى ابن هاشم عن أبي خالد عن زيد عن أبيه عن علي قل الرضعة الواحدة كالمائة رضعة . وفي المصنف لعبد الرزاق أخبرنا الثوري عن ليث عن مجاهد عن علي وعن ابن مسعود قال يحرم الرضاع قليله

وكثيره أخبرنا عثمان عن مطر عن سعيد عن قتادة عن النخعي أن عليا وابن مسعود قالا في الرضاع يحرم قليله وكثيره انتهى . وأخرج الأخير البيهقي من طريق عطاء عن سعيد عن قتادة قال كتبنا إلى إبراهيم بن يزيد قال سعيد شككنا هو النخعي أو التيمي قال مطرف ^(١) هو النخعي في الرضاع فكاتبنا أينما أن شريحا حدث أن عليا وابن مسعود رضى الله عنهما قالا يحرم من الرضاع قليله وكثيره وقال عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أنا عمرو بن دينار أنه سمع ابن عمر وسأله رجل أن تحرم رضة أو رضعتان قال ما نعلم الاخت من الرضاعة الاحراما فقال رجل إن أمير المؤمنين يريد ابن الزبير زعم أنه لا تحرم رضة ولا رضعتان فقال ابن عمر قضاء الله خير من قضائك وقضاء أمير المؤمنين . أخبرنا ابن عيينة قال أثبت عروة بن الزبير فسألته عن صبي شرب قليلا من لبن امرأة فقال لى عروة كانت عائشة تقول لا يحرم دون سبع رضعات أو خمس قل فأتيت ابن المسيب فسألته فقال لا قول عائشة ولا قول ابن عباس ولكن لو دخلت بطنه قطرة بعد أن يعلم أنها دخلت بطنه حرم وقد ذهب إلى القول بذلك مع من ذكر الحسن البصري والزهري وقاتادة والحكم وجماد والاوزاعي والثوري وهو مذهب الهادي والقاسم وأبي حنيفة ومالك والليث بن سعد وحكى إجماع المسلمين عليه وهو المشهور من مذهب أحمد صدر به ابن تيمية في محررة كلامه وحده ما وصل الجوف (والحجة) عليه إطلاق قوله تعالى (وأمهاتكم اللاآتى أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة) عن النقييد بالمدد في كل ما وجد اسم الرضاع وجد حكمه ولا يعدل عنه إلا بدليل وكذا حديث (يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب) لموافقه إطلاق القرآن ولأنه قد تعلق به حكم التحريم فاستوى قليله وكثيره كالوطء الموجب له ولأن انشاز العظيم وانبات اللحم يحصل بقليله وكثيره إذ كل واصل إلى الجوف يحمل قسطه من التغذية . وذهب الشافعي ورواية عن أحمد بن حنبل أنه لا يثبت بأقل من خمس رضعات وقال به عبد الله بن الزبير ويروى عن ابن مسعود وعطاء وطاووس وهو أحد روايات ثلاث عن عائشة ورواية أنه لا يحرم أقل من سبع ورواية أنه لا يحرم أقل من عشر وحجة التحديد بالخمس حديث عائشة (كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخ بخمس معلومات وتوفى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن) أخرجه الجماعة إلا البخاري ووجه الدلالة أن العدول بالتحريم من العشر إلى الخمس دليل بين على أنه حد فاصل بين التحليل والتحريم ولا يكون العدول والنسخ إلا بعد استقرار الحكم قال الموزعي ولا يعترض بأن القرآن لا يثبت بخبر الواحد وإذا لم يثبت بخبر الواحد بطل العمل به ولا ينزل منزلة الخبر الأحادي لأن الراوى إنما رواه على أنه قرآن فإذا لم يثبت قرآنا لم يثبت غيره لأنه

يقال ليس ما ذكر محل الخلاف بين أهل الأصول فإن خلافهم إذا روى الصحابي شيئاً على أنه من القرآن ثابت غير منسوخ كقراءة ابن مسعود (ثلاثة أيام متتابعات) وفرض المسألة هنا أن الصحابي روى أنه كان من القرآن ثم نسخ فهذا يقبل فيه خبر الواحد إذ لم ينقله على أنه قرآن الآن بل على أنه كان قرآناً وقد نسخ ومثله لا تتوفر الدواعي إلى نقله حتى يوقع عدم تواتره رتبة انتهى . ولا يرد أيضاً الاعتراض بأنه لو كان قرآناً لحفظ لقوله تعالى (وانا له لحافظون) لأن المراد حفظ الحكم وهو محفوظ لا حفظ التلاوة إذ يجوز نسخ أحدهما دون الآخر نحو ما روى (الشيخ والشيخة إذا زنيا) وحديث أنس أنه قال أنزل في شأن الذين قتلوا بئر معونة (بلغوا قومنا أنا قد لقينا ربنا فرضى عنا ورضينا عنه) قال أنس وكان ذلك قرآناً قرأناه ولا يخفى أن الإشكال الذي أشار إلى دفعه الموزعي باق بحاله في الناسخ الذي وقع الاحتجاج به إذ رواه الصحابي قرآناً ثابتاً غير منسوخ الحكم . قالوا ومن الحجة أيضاً على ذلك التحديد قوله صلى الله عليه وآله وسلم لسهلة بنت سهيل (أرضعي سالماً خمس رضعات تحرمي عليه) وذهب داود وابن المنذر وأبو ثور ويروى عن زيد بن علي إلى أن المعتبر في التحريم ثلاث رضعات وحجتهم حديث عائشة عند الجماعة إلا البخاري والموطأ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (لا تحرم المصة ولا المصتان) فدل بمفهومه على أن ما زاد عليهما من الثلاث فصاعداً يحرم وأن الواحدة والاثنين لا يحزمان ولا يعارضه حديث الخمس لأنه بيان للحكم في بعض مادل عليه عموم المفهوم في حديث المصة والمصتين وأجاب الداهيون إلى التحديد بالخمسة بأنه قد تعارض عموم المفهومين وهما تحريم ما زاد على الاثنين وتحليل ما نقص عن الخمس إلا أن حديث الخمس نص على المقصود من حيث كونه لبيان أول مراتب التحريم فلو لم تسكن أول مراتب التحريم وفرض أن التحريم حاصل بدونها كان فيه تلبيس على السامع وتأخير البيان عن وقت الحاجة بخلاف حديث المصة والمصتين فإنه يدل على أن هذا القدر لا يحرم وأن كان الثلاث والأربع كذلك والاقتصار على هذا القدر لا يوقع في الخطأ وأجاب في المنار على من ذهب إلى التحديد مطلقاً بأن إطلاق القرآن ونصوص الأحاديث متفقة الدلالة على أن المعتبر تيقن وصول اللبن إلى الجوف والمراد من حديث لا تحرم المصة والمصتان بيان أن ذلك القدر لا يتيقن معه غالباً وصول اللبن إلى الجوف والحدود الشرعية تنبئ على الغالب قال ومثل ذلك الرضعة والرضعتان فإنها الواحدة من رضع كالضربة من ضرب وهذا حقيقة وإن أطلق مجازاً على رضاع يحد بما يقع الصبي أو نحو ذلك انتهى . وعلى هذا فإذا تيقن وصول اللبن إلى الجوف برضعة واحدة ترتب عليها حكم الرضاع إلا أنه لا يخفى أن غلبة الظن تكفي في معرفة وصوله لانا متعبدون به في مثل ذلك

ص (وسألته عليه السلام عن لبن الفحل فقال يحرم)

ش وقد روى نحوه عن غيره من السلف في المصنف لعبد الرزاق أخبرنا معمر وابن جريج عن ابن طاووس عن أبيه أنه كان يحرم بلبن الاب وكان يسميه ابن الفحل أخبرنا ابن جريج قال قلت لعطاء ابن الفحل أيحرم قال نعم قال الله تعالى (وأخواتكم من الرضاعة) فهي أختك من أبيك أخبرنا ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع أبا الشعثاء يرى ابن الفحل يحرم . وأخرج أيضا بسنده إلى مجاهد والقاسم بن محمد والحسن وابن عباس بنحوه والكلام عليه قد سبق والاحتجاج عليه أيضا من المرفوع في حديث عائشة وأمره صلى الله عليه وآله وسلم إياها بأن تأذن لعمها من الرضاعة بالدخول إليها من (وسألت عليه السلام عن رجل تزوج صبية صغيرة فأرضعتها أمه قال عليه السلام قد حرمت عليه وعليه نصف صداق الصبية ويرجع على أمه ان كانت قد نعتت الفساد)

ش أما الوجه في تحريمها فلأنها قد صارت الصغيرة أخته من الرضاعة وكذا إذا أرضعتها امرأة أبيه غير أمه فقد صارت أخته لأبيه من الرضاعة إن كان الابن لأبيه وهو مذهب الشافعي وأصحابه وأطلقه أبو العباس المذهب . قال القاضي زيد وعقيد الباب في ذلك أن من تزوج صغيرة وأرضعتها بعض أهله نظر في ذلك فإن كانت الحرمة التي حصلت بالرضاع تمنع عقده عليها لو كانت بالنسب انفسخ النكاح بينهما وإن كانت لا تمنع عقده عليها لم ينفسخ فإن كانت أمه أرضعتها فقد صارت الصغيرة أختاً له من الرضاعة والأخت من النسب لا يجوز أن يعقد عليها فكذلك من الرضاعة فإن كانت جدته أم أمه فقد صارت المرضعة خالته فينفسخ النكاح لأن الخلقة من النسب لا يجوز أن يعقد عليها فكذلك من الرضاعة فإن كانت جدته أم أبيه صارت هي عمته فينفسخ النكاح فإن أرضعتها خالته أو عمته فلا ينفسخ النكاح لأنه قد يتزوج بابنة خالته أو عمته والعقد عليهما إذا كانتا من النسب فكذلك من الرضاع والأصل في جميع ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) وأما الوجه في أن عليه نصف الصداق فهو أنها فرقة في حال الحياة قبل الدخول لا من جهتها فاستحققت نصف المهر كما إذا طلقها قبل الدخول وهذا إذا كان المهر مسمى . وأما إذا لم يسم فلا شيء لها من المهر ولا المتعة أيضا وأما الوجه في الرجوع بما لزم من الصداق على المرضعة فلأنها حالت بين الرجل وبين من أرضعته فلزمها ضمان ما غرم الرجل بسبب انفساخ النكاح إذ هي السبب في الغرم وبوضحه أنها لما أرضعت الصبية خرج بضعها عن الزوج بغير فعله قبل الدخول فاستحققت عليه نصف المهر فكان فعلها سبباً لاستحقاق ذلك عليه والسبب كالمباشرة في وجوب الضمان قال في الفيت ولا أحفظ خلافاً في الرجوع على من انفسخ النكاح بفعله وتقييد الرجوع بتعمد الافساد مذهب أبي حنيفة وأصحابه والمراد به كونها عالمة بوقوع التحريم قاصدة للافساد وفي البحر عن العترة وأبي حنيفة وأصحابه أنه لا يرجع على من أرضعتها لخشية تلفها جاهلة بحصول التحريم إذ هي محسنة وما على المحسنين من

سبيل . وذهب الشافعي إلى أنه لا فرق في ضمان مالزم بسببه بين العمد والخطأ كسائر الأموال المستهلكة فإنه لا يفرق في ضمانها بين العلم والجهل والعمد والخطأ وهو مذهب الثوري والاوزاعي ورجحه المحقق الجلال بأن الجهل لا تلافى حق الغير لا يسقط ضمانه انتهى .

ص (وسألته عليه السلام عن الرجل يزني بأمرأته قال قد حرمت عليه ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نظر إلى فرج امرأة وابتنها لم يجد ربح الجنة قلت فان قبلها شهوة أو لمسها شهوة قال لا يجرمها إلا الغشيان)

ش قد تقدم في باب نكاح أهل الكفر الكلام على هذه المسألة وقد وجه بعض شراح كلامه عليه السلام ما ذكره هاهنا أن تحريم نكاح أم المرأة التي زنى بها أو المرأة التي زنى بأمرأها لا يمارض حديث (لا يجرم الحرام الحلال) لعمومه وخصوص هذه الصورة فيجوز له أن ينكح أخته من الزنا بمعنى الخلقة من ماء أبيه من الزنا وكذلك الخلقة من ماء جده من الزنا لا تكون حمة له والخلقة من ماء جده أبي أمه لا تكون خالة له فيحل نكاحها عملاً بالحديث وقد سبق أن الأصح استعمال الحديث في جميع ما دل عليه الا في نكاح البنت من الزنا كما تقدم

ص (وسألته عليه السلام عن الرجل يزني بامرأة ثم يتزوجها فقال لا بأس به)

ش وروى محمد في الامالي نحو ذلك عن الامام عليه السلام بسنده الى علي عليه السلام قال اذا فجر الرجل بالمرأة ثم تابا وتفرقا وتوثقا أن لا يميز أحدهما صاحبه بما كان منهما وطلبها نفسها فامتنعت منه فلم يتزوجها . وقال عبد الرزاق أخبرني ابن جريج قال أخبرني عطاء قال كان ابن عباس يقول في الرجل يزني بالمرأة ثم يريد نكاحها يكون أول أمرها سفاحا وآخره نكاحا أخبرنا ابن جريج أخبرني أبو الوليد انه سمع جابر بن عبد الله يقول لا بأس بذلك أول أمرها زنى حرام وآخره حلال . وأخرج نحوه عن أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر وابن مسعود وعلقمة بن قيس . وقد تقدم الكلام على ذلك فارجع اليه

ص (وسألته عليه السلام عن الرجل يتزوج المرأة على خادم قال لها خادم وسط)

ش ونحوه في الامالي عن علي عليه السلام فقال أخبرنا حسين بن نصر عن خالد عن حصين عن جعفر عن أبيه عن علي في الرجل يتزوج المرأة على جهاز البيت قل لا وكس ولا شطط هذه المسألة من أحكام المهر والخادم واحد الخدم غلاماً كان أو جارية والتخديم أن يستدير البياض بالسراخ رجلى الفرس دون يديه من الخدمة والخلخال وفرس مخدم وأخدم ذكره في المقرب « وقوله على خادم » يعنى مقتصراً على هذا اللفظ من دون وصف فيلزم الوسط وحكاة في البحر عن الهادي وأبي حنيفة وأوسط العميد الحبش وأعلام الروم والترك وأدناهم الزنج . قيل ويؤخذ من الوسط أوسطه وعن الشافعي يلزم مهر المثل وأجيب

بحديث المهر ما تراضى به الأهلون واذ جهالته أقل من جهالة مهر المثل والوسط أعدل والحديث (خير الأمور أوسطها) ذكره في البحر . وأما اذا وصفه بصفة كثرى أو حبشى لزم ما سعى اذ جهالته أقل من جهالة مهر المثل من حيث إن مهر المثل يحتاج في الوقوف عليه الى معرفة عادة بلدها في أمثالها وقرايتها وحسنها وبكارتها وضبط صفات الحيوان أقل جهالة قبل ويرجع في معرفة تلك الصفة الى قول عدلين بصيرين وكذا فيما أشبه ذلك والله أعلم

ص (وسأله عليه السلام عن الرجلين يديعان امرأة كل واحد منهما معه شاهدان يشهدان أنها امرأته قال الشهادة باطلة قلت فان وقت إحدى الشهادتين وقتاً قبل الشهادة الأخرى قال عليه السلام فهو أحق بها)

ش والوجه في بطلان شهادتهما أنه لا يمكن العمل بهما لاستوائهما مع عدم المرجح ليهما على الأخرى وظاهر إطلاق العبارة أنه لا فرق بين أن تكون المرأة تحت أحدهما أولاً ووجهه أنه لا يثبت عليها يدل كونها في يد نفسها . وقال ابن مظفر إنهما إن أطلقا معا حكم لمن هي تحته لا من حيث كون يده ثابتة عليها بل لان بقاءها تحته دليل التقدم قالوا وإن لم تكن تحت يد أحدهما حكم لمن أقرت له منهما فان أقرت لها معا بطل النكاح وان لم تقر ليهما كان كما لو بينا ان خلفت لها بطلا وان خلفت لاحدهما ونكحت عن الثاني حكم لمن نكحت عنه وإن نكحت عنهما لم يحكم ليهما وأما اذا وقتت إحدى الشهادتين قبل الأخرى فالحكم للأول لطر والثاني على غير محلي وكذا ان وقتت إحداهما وأطلقت الأخرى فالحكم للمؤقتة اذ المطلقة يحكم لها بأقرب وقت لعدم أولوية ما قبله وعلى أحد قولي المؤيد بالله أنهما يطرحان وتكون زوجة لمن هي تحته ووجهه استواء مراتب الاوقات فتخصيصها بالأقرب تحكم والله اعلم .

ص (وسأله عليه السلام عن الرجل وامرأته يختلفان في المهر قال عليه السلام لها مهر مثلها من قومها) ش وذلك لانه الظاهر عند الاختلاف فمن ادعاه قال قول والمهر بقومها قرايتها والمعتبر فيهم ما كان من قبل أبيها اذ هم المقصودون في التماثل شرقا وخسة والمهر يختلف بحسب ذلك قال في البحر وتعتبر المماثلة في الخصال الشريفة كاعتبار النسب وهي الجمال والعقل والادب والصغر والبكارة والدين واليسار والصناعة وحسن التدبير اذ التفاضل فيها يؤثر في فضل المهر . قال المهدي وغيره وذلك يختلف في العرف ففي الناس من لا يفضل الحسناء على أختها الشوهاء ولا يعتبر الا النسب والمتبع العرف انتهى واذا لم يكن لها قرابة من جهة الاب اعتبر قرايتها من جهة الام اذ هم أولى ممن بعدهم فان عدلوا فعدلوا البلد التي نشأت فيها ثم من تماثلها من سائر نساء المسلمين .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام في الرجل يخلو بامرأته ثم يطلقها

قال لها المهر اذا أجاف الباب وارخى الستر^(١)

ش أخرج البيهقي في سننه بسنده الى سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن الاحنف ابن قيس أن عمر وعليما رضى الله عنهما قالا اذا أغلق بابا وأرخى ستراً فلها الصداق كاملا وعليها العدة ومن طريق شريك عن ميسرة عن المنهال عن عباد يعني ابن عبد الله الأسدي عن علي قال اذا أغلق بابا وأرخى ستراً فقد وجب الصداق ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم أنا عوف عن زرارة ابن أوفى قال قضاء الخلفاء الراشدين المهديين أنه من أغلق بابا أو أرخى ستراً فقد وجب الصداق والعدة قال البيهقي هذا مرسل زرارة لم يدركهم وقد رويناه عن عمر وعلي موصولا انتهى . وهو يدفع ما في التلخيص أن في حديث علي وعمر انقطاعا ولما تقرر في كتب الجرح والتعديل من سماع قتادة عن (٢) الحسن وسماع الحسن من الاحنف وسماع الاحنف من علي وعمر قوله أجاف أى أغلق قال في الصحاح أجفت الباب اذا رددته والستر بكسر السين اسم لما يستربه وهو الثابت في نسخة السماع وبالفتح للفعل (والحديث) يدل على أن الخلوة بمجرد ما موجبة لكامل المهر وحقيقتها شرعا أن يخلو الرجل بامرأته على وجه لا يمنع من الوطء من جهة العقل كحضور أحد من الناس أو من جهة الشرع كمسجد أو حيض أو صوم فريضة أو إحرام وهو مذهب المعتز عليهم السلام ومن الصحابة أمير المؤمنين وعمر وعثمان وابن عمر وزيد بن ثابت ويروى عن الزهري والاوزاعي والثوري وحجتهم حديث الاصل وشواهد . قال البيهقي ظاهر ما روينا عن عمر وعلي رضى الله عنهما يدل على أنهما جعلتا الخلوة كالقبض في البيوع قال الشافعي وروى عن عمر أنه قال ما ذنبهن إن جاء العجز من قبلكم انتهى . واحتجوا أيضا بما أخرجه الدارقطني والبيهقي من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من كشف خمار امرأة ونظر اليها فقد وجب الصداق دخل بها أو لم يدخل) . قال في التلخيص في إسناد ابن لهيعة مع إرساله لكن أخرجه أبو داود في المراسيل من طريق ابن ثوبان ورجاله ثقات انتهى . وبما أخرجه الحاكم عن زيد بن كعب بن عجرة عن أبيه قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الغالية من بنى غفار فلما دخلت اليه ووضعت ثيابها رأى بكشحها بياضا فقال (البسى ثيابك والحق بأهلك) وأمر لها بالصداق وفي إسناد جليل بن زيد وهو مجهول واختلف عليه في شيخه اختلافا كثيرا ومن جهة القياس أنه عقد على المنافع فقام التمكن من الاستيفاء مقام الاستيفاء في استقرار البذل كالأجارة وذهب ابن عباس وابن مسعود والشعبي وابن سيرين وأبو ثور والشافعي الى أن الخلوة لا توجب المهر وحجتهم قول الله تعالى (وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم) فلم يفصل في إيجاب نصف المهر اذا عدم المسيس بين أن

يخلو بها أولاً يخلو ومن جهة النظر أنها لو كانت كالوطء أوجبت مهر المثل في الفاسد ولا قاتل به وأجيب بأن الخلوة في الصحيح مستندة إلى العقد فوجب بها المسمى والعقد الفاسد كالعقد وإنما وجب المهر فيه بالدخول عوضاً عن منفعة البضع وقد جنح إلى عدم لزوم المحققان الجلال والمقبلي ذهاباً إلى أن المروى عن الصحابة اجتهاد لا تقوم به حجة ولم يبلغ مرتبة الاجماع والاحاديث المرفوعة فيها مقال والمانع لا دليل عليه في الجدل واللازم الوقوف عند مطلق المسيس والدخول وهما كنايةتان جليتان عن الوطء
 ﴿تنبه﴾ جملة ما في كتاب النكاح من الأخبار النبوية ثلاثة عشر خيراً ومن العلوية ستة وعشرون خيراً ومن المسائل التي للأمام عليه السلام اثنتان عشرون مسألة والأبواب ثلاثة عشر باباً والله أعلم .

كتاب الطلاق

هو في اللغة حل الوثاق مشتق من الاطلاق وهو الارسال والترك وفلان طلق اليدين أى كثير البذل وفي الشرع حل عقدة النكاح بلفظ مخصوص أو ما في معناه لتدخل فيه الفاظ الكنايات وما هو بمعناه من سائر اللغات وليخرج بقوله بلفظ مخصوص ارتفاعه بالموت والفسخ والردة وغير ذلك قال إمام الحرمين هو لفظ جاهلي ورد الشرع بتقريره وفي المصباح طلق الرجل امرأته تطليقا فهو مطلق فإن كثر تطليقه للنساء فهو مطلق ومطلاق والاسم الطلاق وطلقت هي تطلق من باب قتل وفي لغة من باب قرب فهي طالق بتقريرها انتهى وقول العرب طالق متناول . قال النحاة كل ما لم يكن له مذكر أصلاً كحائض وطالق إن قصد فيه معنى الحدوث لحقت التاء في مفرد وجعله فيقال طالق وطالقات ولا تجرد عنها لزوماً وجمع جمع التكثير كطالقات وحوائض وحيض وحكي النووي في شرح مسلم عن الشافعية أن الطلاق أربعة أقسام حرام ومكروه وواجب ومنسحب ولا يكون مباحاً مستوى العارفين فالواجب أن يرى الحسبان المصلحة في الطلاق عند الشقاق والمولى إذا مضت مدة الإيلاء وامتنع من النفي والطلاق مع طلب الزوجة لحقها والمكروه أن يكون الحال بينهما مستقيماً فيطلقها بلا صيب وعليه يحمل (أبغض الحلال إلى الله الطلاق) والحرام في ثلاث صور في الحيض بلا عوض منها ولا سؤلها . أو في طهر جامعها فيه قبل بيان الحمل أو تكون عنده زوجات قسم لمن يطلق واحدة قبل أن يوفىها قسمها والمنسحب أن لا تكون المرأة عفيفة أو بخافاً أو أحدهما أن لا يقيم حدود الله تعالى أو نحو ذلك انتهى . وما نفاه من المباح صورته غيره بما إذا كان لا يريد بها ولا تطيب نفسه أن يتحمل مؤنتها من غير حصول غرض الاستمتاع فقال الجويني إن ذلك لا يكره .

﴿ باب طلاق السنة ﴾

ص (قال سألت الأمام زيد بن علي عليهما السلام عن طلاق السنة فقال هو طلاقان طلاق تحل له وإن لم تنكح زوجا غيره وطلاق لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره أما التي تحل له فهو أن يطلقها واحدة وهي طاهرة من الجماع والحيض ثم يملأها حتى تحيض ثلاثا فإذا حاضت ثلاثا فقد حل أجلها وهو أحق برجعها ما لم تحض ثم تغتسل من آخر حيضة فإذا اغتسلت كان خاطبا من الخطاب فان عاد فتزوجها كانت معه على تطليقتين مستقبليتين وأما الطلاق الذي لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره فهو أن يطلقها في كل طهر تطليقة وهو أحق برجعها ما لم تقع التطليقة الثالثة فإذا طلقها التطليقة الثالثة لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره ويبقى عليها من عدتها حيضة)

ش بين عليه السلام في جوابه أن طلاق السنة يقع في الرجعي والبالن وقسمه الى ما يحل معه النكاح والى ما يحرم إلا بعد نكاح زوج غيره وهو المسمى في عرف الفقهاء بطلاق العدة وهو خاص بالمدخول بها فالما غير المدخول بها فطلاقها بلفظ واحد سفي على الصحيح اذ لا عدة في حقها وكذا في غير ذات الحيض من صغيرة أو آيسة أو حامل لم يشترط فيه إلا الأفراد .

(فالأول) وهو الذي تحل له يعنى بالرجعة أو العقد هو أن يطلقها واحدة وذلك لما أخرجه البيهقي والدارقطني والطبراني في الكبير عن ابن عمر أنه طلق امرأته تطليقة وهي حائض ثم أراد أن يتبعها بتطليقتين أخريين عند القرنين فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فقال يا ابن عمر ما هكذا أمرك الله تعالى إنك قد أخطأت السنة والسنة أن تستقبل الطهر فتطلق لكل مرة) . وفيه فقلت يا رسول الله أرأيت لو طلقته ثلاثا أكان يحل لي أن أراجعه قال (لا تبين منك وتكون معصية) وفيه على بن سعيد الرازي قال الذهبي حافظ رجال وقال أبو يونس كان يحفظ ويفهم . وقال الدارقطني ليس به بأس . قال الظفاري وعظمه غير واحد والحديث محمود بن لبيد قال أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا فقام غضبان فقال (أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم) الحديث رواه النسائي ورواه موقوفون ولما رواه سعيد بن منصور عن أنس أن عمر كان اذا أتى برجل طلق امرأته ثلاثا أوجع ظهرة وسفده صحيح فدل مجموع ذلك على أن ما زاد على الواحدة فهو بدعة سواء كان بلفظ واحد أو بالفاظ متعددة في طهر أو شهر والحكمة في الوحدة أنها تكون له الرجعة في المدخول بها ويكون خاطبا في غير المدخول بها ومتى نكحها بقيت له عليها اثنتان من الطلاق . وهو مذهب الهدوية ومالك وأبي حنيفة وقال به من الصحابة عمر بن الخطاب وابن عباس وابن مسعود وذهب الشافعي وأحمد بن حنبل والأمام يحيى ويروى عن الحسن السبط وعبد الرحمن بن عوف

وابن سيرين الى أن ما زاد على الواحدة ليس بدعة ولا مكروها اظاهر قوله تعالى (فطاقوهن اعدتهن) فلم يفصل بين الواحدة والاثنين والثلاث مجتمعات أو متفرقات بلفظ واحد أو أفاضل وظاهر قوله عز وجل (الطلاق مرتان) وحديث المتلاعنين أنه طلقها ثلاثا ولم ينكره صلى الله عليه وآله وسلم وأجيب بأن الآيتين مطلقتان وأدلة الأولين مصرحة بالتحريم فيكون تقييدا لذلك الاطلاق ولا حجة في حديث المتلاعنين لجواز أن المرأة حينئذ ليست محلا للطلاق بعد فرقة الاعان فيكون الطلاق انقضاء ولا يتوجه عليه إنكاره . وأما قوله . وهي طاهرة من الجماع والحيض فالدليل عليه المتفق عليه من حديث ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (مره فليراجعها ثم ليتركها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس) فصرح باشتراط خلوها من الحيض والميسر الذي هو كناية عن الجماع وأراد الأمام بظهارتها من الجماع عدم وقوع الجماع وإنما عبر بملازمه وهذه الجملة لا خلاف فيها وأما إذا تقدم طلاق في حيضة الطهر المتقدمة فظاهر حديث ابن عمر يدل على عدم جواز الطلاق فيه حتى يمضي كاملا ثم تحيض بعده وتطهر ثم يطلق أو يمسك وإلا كان بدعيا وهو المنصوص عليه في كتب المذهب وهو أيضا أحد وجهين للشافعية وجزم به مالك وذهب أبو حنيفة وأحمد بن حنبل الى إن الانتظار الى الطهر الثاني مستحب لما أخرجه مسلم من رواية محمد بن عبد الرحمن عن سالم عن ابن عمر بلفظ (مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا) وقال الشافعي غير نافع إنما روى حتى تطهر من الحيضة التي طلقها فيها ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق ولأن التحريم إنما كان لأجل الحيض فإذا زال زال موجب التحريم فجاز طلاقها في هذا الطهر كالذي بعده وأجيب بأن في الرواية الأولى زيادة من ثقة حافظ وهي مقبولة على أن الزهري روى عن سالم ما يوافق الرواية الأولى فربما رواها تارة مختصرة والحكمة تناسبها من وجوه منها استبواؤها بعد الحيضة التي طلقها فيها بطهر تام ثم حيض تام ليكون تطليقها وهي تعلم عدتها إما بحمل أو حيض أو ليكون تطليقها بعد علمه بالخل الواقع بسببه فيكون داعيا له الى إمساكها ومنها طول مقامه معها فقد يجامعها فيذهب ما في نفسه من سبب طلاقها فيمسكها ولذا ورد في رواية عبد الحميد بن جعفر (مره أن يراجعها فإذا طهرت مسها حتى إذا طهرت أخرى فإن شاء طلقها وإن شاء أمسكها) فافاد أن المقصود بالرجعة إيوؤها ورجوعها الى مقصود الزوجية الذي هو المس فلو طلقها عقيب تلك الحيضة كان قد راجعها لأجل أن يطلقها وهو عكس مقصود الرجعة وقال بعضهم بل الوجه فيه أن الطهر الذي يلي الحيضة التي طلقها فيها كقرء واحد فلو طلقها في الطهر كان كمن طلق في الحيض فلزم أن يتأخر الى الطهر الثاني والمراد بظهارتها من الحيض في كلام الأمام التطهر بالغسل بعد انقطاع الدم كما صرح به في قوله ثم

تغتسل من آخر حيضة وقد ذهب بعضهم الى أن انقطاع الدم يكفي في جواز إيقاع الطلاق معه وبرده ما أخرجه النسائي من طريق معتمر بن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن نافع في هذه القصة قال (مر عبد الله فليراجعها فاذا اغتسلت من حيضتها الأخرى فلا يسها حتى يطلقها) الحديث .

(الثاني من قسمي السني) البائن الذي لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وصفته ما ذكره عليه السلام وهو مبني على جواز تفريق الطلقات الثلاث بتخلل الرجعة في الأطهار الثلاثة وفي حكمها الشهور في حق الحامل والصغيرة والأيسة وقد حكاه في البحر عن القاسمية وأبي حنيفة وأصحابه وعن مالك أن تعدى الواحدة بدعة ولو فرق ووافقه الباقر والصادق والناصر والشافعي في الحامل فقالوا لا تطلق في حال حملها إلا واحدة لأنه بمثابة طهر واحد وأجاب في البحر بأن ظاهر قوله تعالى (فطلقوهن لعدتهن) يدل على أن من فرق فقد طلق للعدة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم (الطلاق للعدة هو أن يطلقها طاهراً من غير جماع) واعترض بأنه ليس في الآية دليل على جواز التفريق في حق الحامل ونحوها بل ولا في حق ذات الحيض لما فيها من الاجمال ولذا جعلها الخالف دليلاً على جواز التثليث بلفظ واحد كما مر وقد يقال الأصل جواز إيقاع الطلاق على كل حال إلا ما قام الدليل على منعه ولا دليل على منع المدعي وقوله وتبقى عليها من عدتها حيضة قيد لقوله ما لم تقع التطليقة الثالثة ومعناه أنه أحق برجعته ما لم يطلقها الثالثة في آخر أطهارها الذي فرق فيها الطلاق وهو أن يبقى عليها من عدتها حيضة وليس من تنمة قوله (حتى تنكح زوجا غيره) الاتفاق على أنها لا تحل للزواج إلا بعد مضي عدتها وسمى طلاق السنة طلاق العدة لأن المطلقة يمكنها أن تبتدىء عند وقوع الطلاق بالاعتداد بأول قرء يليه فتكون مطقة من قبل عدتها وعدتها تلي طلاقها وهو المشار اليه في تمام حديث ابن عمر بلفظ (فتلك العدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء) يريد بالأمر قوله تعالى (فطلقوهن لعدتهن) أي مستقبلي لعدتهن وقد قرئ في قبل عدتهن والله أعلم .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قل طلاق الامة تطليقتان حرّاً كان زوجها أم عبداً وعدتها حيضتان حرّاً كان زوجها أم عبداً)

ش في الامالي حدثنا محمد يعني ابن جميل عن مصباح عن اسحاق بن الفضل عن عبيد الله ابن محمد بن عمر بن علي عن أبيه عن جده عن علي قال طلاق الحر والعبد للحررة ثلاث تطليقات وأجلها أجل الحررة إن كانت تحيض فأجلها ثلاث حيض لا يحلها إلا هن وإن كانت لا تحيض فأجلها ثلاثة أشهر وطلاق الحر والعبد للامة تطليقتان أيما طلق وأجلها حيضتان إن كانت تحيض وإن كانت لا تحيض فأجلها شهر ونصف . نا محمد بن جميل عن يحيى بن فضيل عن الحسن بن صالح عن جعفر قال قال علي الطلاق للنساء أيما حررة كانت تحت عبد فطلاقها ثلاث وأيما أمة كانت تحت حر فطلاقها

اثنان . نا محمد بن عبيد عن محمد بن ميمون عن جعفر عن أبيه أن علياً كان يقول الطلاق والمدة بالنساء . نا محمد بن جميل عن حسن بن حسين عن علي بن القاسم عن أبي رافع عن أبيه عن جده عن علي في عبد طلق امرأته تطليقتين ثم جامعها فأمر بهما على فضرب كل واحد منهما خمسين جلدة وفرق بينهما انتهى . وفي سنن البيهقي وروينا عن الحسن بن علي رضي الله عنه قال عدة الامة حيضتين (١) فان لم يكن حيض فشهري ونصف انتهى . وفي المصنف لعبد الرزاق أخبرنا معمر عن قتادة أن علياً قال السنة للمرأة بمعنى الطلاق والمدة قال معمر وأخبرني من سمع الحسن يقول مثل ذلك أخبرنا محمد بن يحيى وإبراهيم بن محمد وغير واحد عن عيسى عن الشعبي عن اثني عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا الطلاق والعدة بالنساء انتهى . وفي التلخيص قال احمد في العلل حدثنا محمد بن جعفر نا همام عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن علياً عليه السلام قال البت بالنساء يعني الطلاق والعدة قلت لهما ما يرويه أحد غيرك قال ما أشك فيه وأخرج عبد الرزاق عن بعض أصحابه عن شعبة عن ابن عون عن أبي صالح عن علي عليه السلام في رجل كان عنده أمة فطلقها اثنتين ثم اشتراها قال فهل له أن يأتيها فأبى وروى ابن ماجه والدارقطني والبيهقي عن ابن عمر مرفوعاً (طلاق الأمة اثنتان وعدتها حيضتان) وفي إسناده عمر بن شبيب وعطية العوفي وهما ضعيفان وصحح الدارقطني والبيهقي الموقوف وفي السنن من طريق مظاهر بن أسلم عن القاسم عن عائشة مرفوعاً (طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان) ورواه البيهقي من طريق عطية عن ابن عمر أيضاً انتهى (والحديث يدل على أن الطلاق والعدة بالنساء دون الرجال فان كانت أمة ملك الزوج عليها تطليقتين وتعتمد بحيضتين سواء كان الزوج حراً أو عبداً وإن كانت حرة ملك عليها ثلاثا وتعتمد بثلاث حيض سواء كان حراً أو عبداً وهو مذهب جماعة من الصحابة كما رواه عبد الرزاق فيما سبق وقال به الحسن وابن سيرين وقاتادة وإبراهيم والشعبي وعكرمة ومجاهد والحسن بن حي وأبو حنيفة وأصحابه والناصر للحق عليه السلام فجعلوا للأمة نصف عدة الحرة ويؤيده القياس على نقصان حد الأمة في الزنا عن الحرة وكان حق التنصيف أن يعتبر في عدة الخائض حيضة ونصف كما اعتبر في ذات الأشهر شهراً ونصفاً ولكنه لم يمكن في الاول فحلت حيضتان . وقد روى حماد بن زيد عن عمرو بن أوس الثقفي أن عمر بن الخطاب قال لو استطعت أن أجعل عدة الامة حيضة ونصفاً لفعلت فقال له رجل يا أمير المؤمنين فاجعلها شهراً ونصفاً قال فسكت . ونحوه في مسند عبد الرزاق وفيه أيضاً عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول جعل لها عمر حيضتين يعني الامة . وأخرج عن ابن مسعود قال يكون عليها نصف العذاب ولا يكون لها نصف الرخصة وقال ابن وهب أخبرني رجال من

أهل العلم أن نافعا وابن قسيط ويحيى بن سعيد وربيعة وغير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين قالوا عدة الإمة حيضتان ورواه عن القاسم بن محمد وقال القاسم مع أن هذا ليس في كتاب الله عز وجل ولا نعلمه سنة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولكن قدمضى أمر الناس على هذا وروى ذلك بإسناد صحيح عن علي عليه السلام ورواه الزهري عن زيد بن ثابت وأخرجه مالك عن نافع عن ابن عمر وهو مذهب فقهاء المدينة سعيد بن المسيب والقاسم وسالم وزيد ابن أسلم وعبدالله بن عتبة والزهري ومالك وفقهاء مكة كطاء بن أبي رباح ومسلم بن خالد وغيرهما وفقهاء البصرة كقنادة والحسن وابن زبير وفقهاء الكوفة كالثوري وأبي حنيفة وأصحابه وفقهاء الحديث كاحمد واسحاق والشافعي وأبي ثور وغيرهم (وذهب الهدوية) وغيرهم منهم أبو محمد بن حزم الظاهري قال وهو مذهب داود وجميع أصحابنا إلى أنهم في عدد الطلاق كالإحرار متمسكون بعمومات الكتاب كما تمسكوا بها في الحاق عدة الاماء بعدة الحرائر قال ابن حزم لأن الله تعالى علمنا العدد في الكتاب فقال (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً) وقال تعالى (واللأئى يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللأئى لم يحضن وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن) وقد علم الله اذ أباح لنا زواج الاماء أن عليهن العدد المذكورات وما فرق بين حرة ولا أمة في ذلك (وما كان ربك نسياً) انتهى ويؤيده أن الحكمة التي شرع لها هذا العدد موجودة في حق العبيد لأن الله عز وجل لم يضيق على الرجال بتحديد طلقتين خشية المشقة عند الندم ولم يسمح لهم بأكثر من الثلاث خشية المشقة على النساء بالتضرر ولأن أجله في الإيلاء كاجل الحر لأن ضرر الزوجة في الصورتين ولأن صيامه في الكفارات كلها وصيام الحر سواء وحده في السرقة والشرب حد الحر سواء وأجيب بأن العمومات في الآيات الثلاث مخصوصة بالأحاديث المتقدمة وهي وإن كان فيها مقال لكنها متأيدة بالأثار المتظاهرة عن الصحابة والتابعين حتى كاد أن يكون إجماعاً بالقياس الواضح على الحدود . قال المحقق الجلال والنخعيص يثبت بدون ذلك على أن من تفتن لسياق الآيات وجدها لا تتناول الاماء فان قوله (فلا جناح عليهما فيما افتدت به) إنما يجري في الحرائر لأن افتداء الإمة إلى سيدها لا إليها وكذا قوله تعالى (فلا جناح عليهما أن يتراجعا) المراد به العقد وهو في حق الزوجين والإمة أمرها إلى سيدها وكذا قوله تعالى (فاذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن من معروف) والإمة لا فعل لها في نفسها وفي المسألة مذهبنا آخران .

(أحدهما) أن الطلاق بالرجال فيملك الحر ثلاثاً وإن كانت زوجته أمة والعبد إننتين ولو كانت زوجته حرة . وهو قول الشافعي ومالك وأحمد في ظاهر كلامه ومن الصحابة زيد بن ثابت وعائشة

وأم سلمة وعثمان بن عفان وعبد الله بن عباس والقاسم وسالم وأبي سلمة وعمر بن عبد العزيز ويحيى بن سعيد وربيعة وأبي الزناد وسليمان بن يسار وعمرو بن شعيب وابن المسيب وغطاء وحجتهم ما رواه البيهقي والدارقطني من حديث ابن مسعود والبيهقي أيضا من حديث ابن مسعود وابن عباس موقوفا بلفظ (الطلاق بالرجال والعدة بالنساء) وما في مصنف عبد الرزاق قال أخبرنا ابن جريج قال كتب إلى عبد الله بن زياد بن سمعان أن عبد الله بن عبد الرحمن الانصاري أخبره عن نافع عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن غلاما لها طلق امرأة خرة تطليقتين فاستفتت أم سلمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال صلى الله عليه وآله وسلم (حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره) قال عبد الرزاق وصحبت عبد الله بن زياد يحدث أن عبد الله بن عبد الرحمن الانصاري أخبره عن نافع عن أم سلمة ثم ذكر مثله .

(ثانيهما) أنه إذا كان أحد الزوجين رقيقا كان الطلاق اثنتين وهو مذهب عثمان البتي و يروى عن ابن عمر قال الدارقطني الصحيح عن ابن عمر ما رواه سالم ونافع أنه كان يقول طلاق العبد الحرة تطليقتان وعدتها ثلاثة قروء وطلاق الحر الأمة تطليقتان وعدتها عدة الأمة حيضتان

(تنبيهان الأول) إذا طلق العبد زوجته تطليقتين ثم عتق بعد ذلك هل يبقى الحكم الأول وتكون كالمثناة أو تبقى عليها تطليقة فيه أربعة أقوال (أحدها) لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره حرة كانت أو أمة وهو أحد قولي الشافعي (الثاني) أنه يبقى عليها تطليقة واحدة فيعقد عليها عقدا مستأنفا وهو أحد قولي الشافعي وأحدى الروايتين عن أحمد والحجة له ما رواه أصحاب السنن من حديث أبي حسن مولى بني نوفل أنه استفتى ابن عباس في مملوك كان تحته مملوكة وطلقها تطليقتين ثم عتقا بعد ذلك هل يصلح له أن يخطبها قال نعم قضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفيه عمر بن معتب . قال ابن المديني منكر الحديث وقال النسائي ليس بالقوى (الثالث) أن له أن يرتجعها سواء كانت باقية في العدة أو ينكحها بعد مضيتها بغير زوج ولو لم يعتق وهو مذهب أهل الظاهر والهدوية وغيرهم ممن لا يفرق بين الرق والحرية في تلك الأحكام .

(الثاني) قال في المنهاج فإن أعتقت وهي بعد في العدة فاتها تنتقل إلى عدة الحرائر ذكره الشيخ أبو جعفر ووجهه أنها زوجة والطلاق يلحقها والموارنة واقعة بينهما مادامت في العدة من الطلاق الرجعي والايلاء واقع أيضا وكذا إذا أعتقت في عدة الوفاة انتقلت إلى عدة الحرائر انتهى . وظاهره أنها تبني على ما مر قبل العتق ولا تستأنف .

(الثالث) اختلفوا في الاعتداد بلا شهر في الصغيرة . والآيسة فمن على عليه السلام فيما رواه في الامالي وغيره أن التي لا تحيض أجلها شهر ونصف وهو المناسب للحيضتين في حق ذات الحيض لما

تقدم من أن قياسها حيضة وأنصف فأكملت لعدم الامكان ويروى عن ابن عمر وأبي حنيفة والشافعي في
أحيد أقواله وقيل بل شهران وهو إحدى الروايات عن أحمد بن حنبل وأحد أقوال الشافعي . ويروى
أيضا عن عمر بن الخطاب نقله الأثرم وغيره عنه والحجة فيه أن عدتها بالأقراء حيضتان فحمل كل شهر
مكان حيضة وفيه ما تقدم في القول الاول وقيل العدة إنما هي لاجل برآة الرحم وهي لا تحصل بدون ثلاثة
أشهر في حق الحرة والامة جميعا لان الحمل يكون نطفة أربعين يوما ثم علقه أربعين ثم مضغة أربعين
وهو الطور الثالث الذي يظهر فيه الحمل وهو بالنسبة الى الحرة والامة سواء بخلاف الأقراء فان الحيضة
الواحدة يعلم بها برآة الرحم ولذا اكتفى بها في استبراء الامة . وفيه أن تعمله إنما يجري في الایسة
دون الصغيرة .

الرابع أن زوجته إن كانت حرة ملك عليها تمام الثلاث وإن كانت أمة حرمت عليه حتى تنكح زوجها غيره
ص (قال أبو خالد رحمه الله وقال الامام زيد بن علي عليهما السلام وتطليق الصغيرة التي لم
تبلغ عند كل شهر وعدتها ثلاثة أشهر وتطليق المؤيسة للسنة عند كل شهر وعدتها ثلاثة أشهر قال فسألته
عن حد الایاس فقال اذا بلغت المرأة خمسين سنة فقد أبست)

ش ذكر عليه السلام بيان الطلاق السني في حق الصغيرة والایسة وفي حكمهما من انقطع حيضها
لحمل أو كانت ضهياء فانه يفرق طلاقهن على الشهور قل القاضي زيد لان الشهر في حق من لا تحيض يقوم
مقام الحيض وقد ثبت ان الطلاق الثلاث بكلمة واحدة غير سنة ولا جائز فلا بد من الفصل ولا يقع الفصل
إلا بالشهور فكل من قال بأن الطليقات الثلاث بكلمة واحدة بدعة فانه يذهب الى ان التطليقات الثلاث
فيمن لا تحيض يجب أن تفرق على الشهور انتهى . وقد تقدم خلاف الشافعي ومن معه ان إرسال
التطليقات الثلاث بلفظ واحد أو الفاظ متعددة لا يكون بدعة وتقدم أن المعتبر في سنية طلاق غير ذوات
الحيض هو الافراد لكن يستحب أن يكف الزوج عن جماعها قبل إيقاع الطلاق شهر أو ليس بواجب ووجهه
القياس على ذات الحيض في لزوم الفصل لقيام الاشهر في غير ذات الحيض مقام الحيض ولذلك أوجب
زفر وأجيب عنه بأن الفصل إنما وجب في ذات الحيض للوقوف على برآة الرحم مع كونه عبادة وهذا
المعنى مفقود في حق هؤلاء إلا أنه يرد تقضا على صحة القياس لعدم وجود العلة في الفرع وأيضا فالقياس
إنما يثبت في الفرع مثل حكم الاصل والندب الذي أثبتوه هنا غير الوجوب ذكره المحقق الجلال وأما
العدة فالحجة على تقديرها في الموضعين بلاشهر قوله عز وجل (واللاتي يئسن من الحيض من نساءكم
إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن) فدخل في الایسة من انقطع حيضها لسكبر أو لعارض
معلوم أو مجهول ودخل في اللاتي لم يحضن الصغيرة والضهياء وهل يجب التربص قبل الاعتداد بالأشهر
أم لا قيل أما حيث انقطع الحيض لعارض معلوم كالرضاع والمرض والمجاعة ونحوه الجسم فلا خلاف في
وجوب التربص حتى تعود فتعد بالأقراء وأما اذا كان العارض غير معلوم فالذهب أنها تربص أيضا كما

تقدم وقال به أبو حنيفة والشافعي ويروى عن علي وابن مسعود وذهب مالك الى أنها تربص تسعة أشهر ثم تعتمد بالاشهر ويروى عن عمرو عن الباقر والصادق وأحد قولي الناصر أنها لا تربص بل تعتمد بالاشهر وأما الضهياء فقال المهدي إنما تسمى ضهياء اذا بلغت بغير الحيض ولم ترحيض بعده بشهرين وقيل اذا لم يأتها في وقت عادة نساها وقيل لا تسمى به الا بعد مضي سنة من بلوغها لم تربص فيها حيضا وخرج أبو العباس للمهدي أنها تربص حتى يأتها الحيض فتعتمد بالحيض أو تبلغ حد الاياس فتعتمد بالاشهر وعن محمد بن الحسن اذا بلغت ثلاثين سنة اعتدت بالاشهر وعن مالك تربص تسعة أشهر ثم تعتمد بالاشهر كما قال في المنقطة الحيض لعارض . وتقل في البحر عن الامام يحيى أن منقطة الحيض لعارض غير معلوم إنما تنقل الى الاشهر عند غلبة الظن باقطاعه كالعمل بالعموم عند ظن فقد التخصيص والظن يحصل بمعنى أكثر العدة المشروعة التي تعلم بها البرآة وهي أربعة أشهر وعشر قال المهدي والاقرب عندي أنه يحصل بمعنى مثل العدة ثلاثة أشهر . ولا وجه لما زاد على ذلك اذ لا دليل عليه وقال أيضا ومن قال بتربص الضهياء محجوج بالآية يعني قوله تعالى (واللأني لم يحضن) فإنها متناولة للضهياء كالصغيرة فحكمهما واحد واصحاب المنار على ذلك بحث مفيد حاصله أن منقطة الحيض لا لعارض لم يهملها الله سبحانه حين بين أقسام المعتدات وهن أربع الحائض والحامل والتي لم تحض أصلا والآيسة فلا آيسة يدخل تحتها العجوز والضحياء . وهذه فإنها حين مطلقها في عاداتها صدق عليها أنها آيسة أن يأتها لوقت حاجتها فتعتمد بالاشهر من الحال كالضهياء سواء ألتري أن مثل (فن لم يجد فصيام شهرين) لم يرد من لم يجد في غير حال الحاجة من ماض أو مستقبل وقد أمر الله سبحانه بأحصاء العدة محاذرة الاضرار بالتطويل حتى لم يتسامح ببقية الحيضة لمن طلق في الحيض لان تلك المدة زائدة على الثلاثة الاقراء وهذا قول الصادق والباقر وأحد قولي الناصر وسائر التقديرات قال المصنف فيها لم تستند الى أصل إنما هي من القياس المرسل فلاولى قياسها على عدة الضهياء ثم تعتمد بعدها فتتقضى عندها على قوله في ستة أشهر لكن اعتبار الثلاثة الاشهر مرسل أيضا وإنما القياس الصحيح أن تقاس عليها في العدة فيقال هذه آيسة من حيضها لوقت الحاجة لا لعارض معروف فتعتمد بثلاثة أشهر كالضهياء ويعجبنا من احتياجهم الى معرفة برآة الرحم أولا ثم إيجاب العدة ثانيا والعدة شرعت لمعرفة برآة الرحم فاعتبار ماقاد اليه الدليل أولى وتقدم له في باب الحيض المام بهذا البحث . وقال فيه مثاله أختان حاضت إحداها مرة فقط ولم تحض الاخرى قط ثم طلقتما زوجاهما فالتى لم تحض تعتمد بثلاثة أشهر والتي حاضت مرة تربص الى السكبر ثم تعتمد بثلاثة أشهر والوجه عندهم أنهم سموها من وقع لها حيضة ذات حيض وسموها الاخرى آيسة . وقد آيست بعد ذلك أربعين سنة والله سبحانه قال في الآيسة يئسن ولم يقل في الحيض حضن إن كنتم أخذتم الاسم من وقوع الوصف وان أردتم شأنها أن تحيض والآيسة شأنها

اليأس فشان كل منهما ما يظن وقوعه منه في مدة الحاجة وهو العدة انتهى . وقد جنح الى نحوه المحقق الجلال إلا أن إلحاق الضهياء بالآيسة لا يساعده ما ذكره من العلة الجامعة بقوله فاتها حين مطلتها في عادتھا الخ فانه يفهم منه شمولها للثلاثة المذكورات وليس للضهياء عادة فدخلوها تحت قوله تعالى (واللاتي لم يحضن) كما في الصغيرة أنسب بالمدلول لغة على أن في الدر المنثور عن اسحاق بن راهويه وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والحاكم وصححه وابن مردويه والبيهقي في سننه عن أبي ابن كعب أن ناسا من أهل المدينة لما نزلت هذه الآية التي في البقرة في عدة النساء قالوا لقد بقي من عدة النساء عدد (١) لم تذكر في القرآن الصغار والكبار اللاتي قد انقطع عنهن الحيض وذوات الحمل فأنزل الله تعالى التي في سورة النساء القصرى (واللاتي يؤسن من الحيض الآية) وأخرج عبد بن حميد عن قتادة (واللاتي يؤسن من الحيض الآية) قال هن اللاتي قعدن من الحيض واللاتي لم يحضن فهن الأبقار الجوارى اللاتي لم يبلغن الحيض فعدتهن ثلاثة أشهر وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن وأخرج عبد بن حميد عن الضحاك نحوه فهذا نص أن الآية نزلت في الاصناف الثلاثة وآية البقرة فيمن عدها هن وأن المراد بالآيسة الكبيرة فقط ودل الظاهر أن ذات الحيض التي انقطع عنها لعارض داخلية في آية البقرة فيجب عليها التبرص حتى تعتمد بثلاثة قروء أو تئأس فتعتمد بالأشهر إلا أن يقال العموم غير مقصور على سببه والنظر إنما هو في الانسب بالمدلول اللغوي وقد وجدنا إلحاق الضهياء بالصغيرة في دخولها تحت اللاتي لم يحضن وإلحاق منقطعة الحيض تحت الآية هو القريب المناسب والله أعلم .

(قوله) اذا بلغت المرأة خمسين سنة فقد أبست ونحوه عن عائشة ذكره في الجامع السكافي وبروي عن احمد بن حنبل ومحمد بن الحسن . وعن الهادي عليه السلام والمؤيد بالله وأبي طالب والاسفرائيني وابن القاص من أصحاب الشافعي أن المعتبر ستون سنة لا طرده في النساء عموما في الحمل والحيض . وعن أبي حنيفة وأبي يوسف بل خمس وخمسون وعن المروزي اثنتان وستون . وقال بعضهم التركية خمسون والعربية ستون والقرشية أكثر لتعادة . وقال المنصور بالله ستون للقرشية وخمسون للعربية وأربعون للعجمية قال المحقق الجلال ومرجع كل ذلك الاستقراء الناقص انتهى . يعني أن اختلافهم بحسب اختلاف ما وجدوه من عادات النساء فحكى كل ما علمه وعلى هذا فدار الحكم على صفة الدم وموافقة وقته وعدده فاذا فرض حصوله فيمن بلغت أي المقادير المذكورة دار الحكم بدوران وجود المحكوم فيه وهو دم الحيض الجامع لاوصافه المعتبرة من دون نظر الى ارتفاع السن أو انخفاضها والله أعلم .
ص (قال وسألته عن الحامل كيف تطلق للسنة فقال عند كل شهر وأجلها أن تضع حملها)

ش قد تقدم ذكر الوجه في تفريق طلاق الحامل على الشهور قبيل هذا وأنه لا بدعة فيما عدا تكرير الطلاق في حقها فيصح أن يطلقها عقيب الوطء ووجهه ما في بعض روايات حديث ابن عمر بلفظ (فليطلقها طاهراً أو حاملاً قد استبان حملها) فلم يشترط فيها إلا ظهور الحمل وظاهره ولو أنها الدم حاله فلا عبرة به قوله وأجلها الخ سيأتي الكلام عليه قريباً إن شاء الله تعالى .

﴿ باب العدة ﴾

هي بالكسر اسم للحالة التي تكون عليها المرأة في استبراء رحمها بالولادة أو الاقراء أو الأشهر كما يقال فلان حسن الركة والطعمة . وقال في المصباح عدة المرأة قيل أيام اقراءها مأخوذ من العد والحساب وقيل تربصها المدة الواجبة عليها والجمع عدد مثل سدرة وسدر .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي بن غلبهم السلام قال الرجل أحق برجعة امرأته ما لم تغتسل من آخر حيضة) .

ش أخرج البيهقي بسنده إلى الشافعي عن سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال إذا طلق الرجل المرأة فهو أحق برجعتها حتى تغتسل من الحيضة الثالثة في الواحدة والاثنين قال في التخريج إسناد هذا الحديث من سفيان بن عيينة إلى منتهى رجال الصحيح ومن أخرجه البيهقي إلى الشافعي رجال الحسن وأخرجه المؤيد بالله في شرح التجر يد . قال أخبرنا أبو بكر المقرئ نا الطحاوي نا يونس نا سفيان عن الزهري بتمام سنده ومنه وأبو بكر المقرئ شيخ المؤيد بالله حافظ ثقة أثني عليه الذهبي غاية الثناء والطحاوي إمام الحنفية في الحديث ثقة غير مدافع ويونس هو ابن عبد الأعلى الصدفي من رجال مسلم وأبي داود وابن ماجه وهو ثقة وقد روى الحديث في الأمالي عن سفيان بن عيينة من طريق ثالثة فقد ارتقى من درجة الحسن إلى الصحيح فيكون عن علي عليه السلام صحيحاً بلا محالة بتعدد طرقه إلى سفيان (والحديث) يدل على أن للزوج مراجعة امرأته بعد طلاقها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة وظاهره عدم الفرق بين أن تغتسل أكثر مرة الحيض أو دونها وهو ظاهر المذهب وعند أبي حنيفة إن كان انقطع الدم من الحيضة الثالثة لتمام العشر فالحكم يتعلق بالانقطاع وإن كان فيما دون العشر فالحكم يتعلق بالاغتسال أو يمر عليها وقت صلاة كامل أو تيمم عند عدم الماء وتصلي بذلك التيمم وهو قول أبي يوسف وعند محمد تنقطع بنفس التيمم وعند الثوري وزفر هو أحق بها وإن انقطع الدم ما لم تغتسل في جميع الأحوال . قال القاضي زيد بعد حكايته لهذه الأقوال لنا ما روى عن علي عليه السلام وعن ثلاثة عشر رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم أبو بكر وعمر وابن مسعود وابن عباس أنهم قالوا هو أحق

بأمراته ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة ولم يرو خلافه عن غيرهم فوجب أن يكون حجة انتهى . وقد أخرج البيهقي نحوه عن عمر وابن مسعود وأبي بن كعب وأبي موسى وعثمان بن عفان بأسانيدهم وذهب المؤيد بالله والامام يحيى والشافعي وابن شبرمة واستقر به في البحر وفتح اليه المحقق الجلال الى أن مجرد النقاء كاف لأن الغسل إنما شرع للصلاة وحل الوطء لا للرجعة ولأن الله عز وجل لم يعتبر في أولات الاحمال إلا وضع حملهن ولم يعتبر معه الغسل وأشار في المنار الى الجواب عنه بأن الشارع علق بانقضاء الحيض أمرين حل الوطء في غير المطلقة وانقضاء عدة المطلقة وقد جعل الله سبحانه غاية تحريم الوطء هو التطهر فيلزم في العدة مثله وأما وضع الحمل فهو الغاية بنفسه ولا دليل على الاغتسال فيه وقياس النقاء على الوضع قياس بلا جامع فكما أنه قال تعالى (فاذا تطهرون فأنوهن من حيث أمركم الله) كان المعنى هنا فاذا تطهرون حل لهن الازواج وحاصله إثبات التطهر بقياس الدلالة كما أثبت على كرم الله وجهه الاغتسال من الاكسال قياسا على حد الزنا . ثم تعقبه من طرف القائلين بأنه يكفي حصول النقاء بأن الذي نشأ عنه الحسبان هو انقطاع الحيض وهو يتحقق بالنقاء وأما وجوب الاغتسال لجواز الوطء فتكليف مستقل وليس ذكر النفاس في حجة الخصم للقياس بل للتمثيل وبيان المساواة انتهى (قوله) أحق رجعة امراته الرجعة بعد الطلاق بالفتح والكسر قال في المصباح ورجعة الكتاب (١) فبالفتح والكسر وبعضهم يقتصر في رجعة الطلاق على الفتح وهو أفصح قال ابن فارس والرجعة مراجعة الرجل أهله وقد تكسر وهو يملك الرجعة على زوجته وطلاق رجعي بالوجهين أيضا انتهى . وهي تكون بالقول اتفاقا وهو إما صريح كراجعتك أو ارتجعتك وما تصرف منهما ولا يفترق الى نية أو كناية مع النية كأعدت الحل الكامل بيني وبينك أو أدمت المعيشة بيننا أو رفعت التحريم العارض بالطلاق بيني وبينك وتكون بالوطء أو أى مقدماته شهوة . وهو مذهب الجماهير من السلف والخلف وبه قال مالك واسحاق بشرط أن ينوى به الرجعة وقال احمد بن حنبل ولوم ينو وحجتهم أن العدة مدة تخيير والاختيار يصح بالقول والفعل ولأن الحل معنى يجوز أن يرتفع في النكاح ويعود كما في اسلام أحد المشركين ثم اسلام الآخر في العدة وكما يرتفع بالصوم والاحرام والحيض ثم يعود بزوال هذه المعاني وخالف الشافعي فقال لا تحل الا بعقد جديد لأن الطلاق مزيل للنكاح فيزول معه حل الوطء وقياسا على المختلعة الرجعي في أنها لا تعود إلا بعقد وعلى الطلاق البائن وأجيب بأن للنكاح ما زال أصله وإنما زال وصفه وقال بعضهم الحق أن القياس يقتضي أن الطلاق اذا وقع زال النكاح كالعتق لكن الشرع أثبت الرجعة في النكاح دون العتق والله أعلم .

(قوله) ما لم تغتسل أى ما لم يصدق عليها حقيقة الاغتسال وهو الكامل الذى يعم جميع بدنها

فلو بقي بقية من البدن كان له عليها الرجعة وهو ظاهر اطلاق الهادي . وقال المرتضى مهما بقي عضو فلا رجعة فاذا لم تنسل فلا بد أن يمضي عليها وقت صلاة اضطراري بعد تقلمها اذ خروج وقت العمل المؤقت بمنزلة فعله لتعلق الوقت بذلك الفعل وفي حكم الغسل التيمم عند تعذره .

(تنبيه) قال الهادي عليه السلام تحرم مراجعتها لجنبها الزوج اذ هو إضرار بها وقد قال تعالى (واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ولا تمسكوهن ضراراً) وقد روى البيهقي عن مجاهد قال الضرر أن يطلق امرأة تطليقة ثم يراجعها عند آخر يوم من الاقراء ثم يطلقها ثم يراجعها عند آخر يوم يبقى من الاقراء يضارها بذلك وأخرج أيضاً عن الحسن ومسروق نحوه وقال الشافعي اذا شارفن بلوغ أجلهن فراجعوهن بمعروف أو دعوهن تنقضي عددهن بمعروف ونهاهم أن يمسكوهن ضراراً ليعتدوا ويجب عليه إشمارها لثلاث تزوج جاهلة فان نسكت بعد العدة جاهلة بالرجعة فقال في البحر يكون باطلا وعن الحسن البصري بل ينعقد النكاح وتبطل الرجعة وقواء المحقق الجلال وجعل الاشعار شرطاً في استحقاق الرجعة وأن نكاحها مع الجهل بكونها مزوجة ليس معصية حتى يجب عليها تخليصها من الوقوع في المحذور وانما فوت بعدم الاشعار حقه فيها ويؤيده ما رواه في الامالي عن احمد بن عيسى عن حسين بن علوان عن أبي خالد عن زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام في رجل أظهر طلاق امرأته وأشهد وأمر رجعتها فلما رجع وجدها قد تزوجت قل لا سبيل له عليها من قبل أنه أظهر طلاقها وأسر رجعتها

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال أجل الحائل المتوفى عنها زوجها وهي حرة أربعة أشهر وعشر وان كانت حبلى فأجلها آخر الاجلين وأجل الامة اذا توفى عنها زوجها نصف أجل الحرة شهران وخمسة أيام)

ش قال في الامالي حدثنا سفيان هو ابن وكيع عن أبيه عن أبي خالد عن عامر يعني الشعبي قال كان علي يقول عدة المتوفى عنها آخر الاجلين وكان عبد الله يقول أجل كل حامل أن تضع مافي بطنها وحدثنا محمد بن عبيد ثقة عن حاتم بن اسمعيل ثقة قل حدثنا جعفر عن أبيه عن علي قال عدة المتوفى عنها آخر الاجلين ونا محمد بن عبيد نا أبو مالك عن حجاج بن أبي اسحق عن الحرث عن علي قال آخر الاجلين نا احمد بن أبي عبد الرحمن عن الحسن بن محمد عن الحكم بن ظهير عن السدي في قوله تعالى (وأولات الاحمال أجلهن أن يضمن حملهن) قال وكان علي بن أبي طالب يقول أجلهن آخر الاجلين إن وضعت حملها وقد بقي من الاجل يوم واحد فلا تنكح حتى تستوفي عدة الاجل بالشهور والايام أربعة أشهر وعشراً وان لم تضع ثمانية أشهر أو سبعة أشهر أو أقل من ذلك فان زوجها أحق برجعته ما لم تتم ثلاث تطليقات انتهى . وأخرج ابن المنذر عن مغيرة قال قلت للشعبي ما أصدق أن علي بن أبي طالب كان

يقول عدة المتوفى عنها زوجها آخر الاجلين قال بل فصدق به كاشد ما صدقت بشئ كان على يقول انما قوله تعالى (وأولات الاحمال أجلهن أن يضمن حملهن) في المطلقة قال ابن حجر وقد أخرجه سعيد بن منصور وعبد بن حميد عن علي بن سعيد صحيح وقال في الامالي حدثنا محمد بن أبي مالك عن الحجاج عن عطاء عن ابن عباس قال آخر الاجلين وقال أيها حدثنا محمد بن جميل عن مصباح عن اسحق بن الفضل عن عبيد الله بن محمد بن عمر بن علي عن أبيه عن جده عن علي قال أجل الحرة اذا توفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشر فان كانت حبلى فأجلها آخر الاجلين وأجل الامة اذا توفى عنها زوجها نصف أجل الحرة شهران وخمسة أيام وأخرج عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن قتادة في الامة المتوفى عنها قال شهران وخمس ليال قال وأخبرنا ابن جريج عن ابن شهاب مثله وأخرج نحوه أيضا عن عطاء والثوري ورواه البيهقي في سننه عن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار والحسن والشعبي وقد اشتمل الحديث على حكيمين الاول أن عدة الحامل المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشر وسميت حائلا من حالت المرأة والنخلة والناقاة حيالا بالكسر لم تحمل فهي حائل ذكره في المصباح وهو مأخوذ من الحول اذا مر عليها خالية أو من الاستحالة وعدة الحامل آخر الاجلين ومعناه أنها اذا وضعت قبل مضي أربعة أشهر وعشر تربصت الى انقضاءها ولا تحل بمجرد الوضع وان انقضت المدة قبل الوضع تربصت الى الوضع وحكاها في البحر عن القاسمية والمؤيد بالله والناصر وپروى عن ابن عباس والشعبي واختاره سحنون من المالكية وحجتهم العمل بمجموع الآيتين وهو قوله تعالى في الحوامل (وأولات الاحمال أجلهن أن يضمن حملهن) وقوله تعالى في المتوفى عنهن (أربعة أشهر وعشرا) فاذا كانت حاملا متوفى عنها فلا يحصل اليقين بارتفاع عدتها الا بآخر المدتين لان انقضاءها بوضع الحمل لم يكن نصا الا في الطلاق وكل من الآيتين عام من وجه وخاص من وجه فالاولى عامة في أولات الاحمال سواء كن متوفى عنهن أولا والثانية عامة في المتوفى عنهن سواء كن حوامل أولا ولا مرجح لاحدهما على الاخرى ولا منافاة في الجمع بينهما فلزم العمل بهما قال الشافعي وهو مبني على أن وضع الحمل برآءة وان الاربعة الاشهر والعشر تعبد كما أن المتوفى عنها غير مدخول بها عدتها أربعة أشهر وعشر ولانه وجب عليها شئ من جهتين فلا يسقط باحدهما كما اذا وجب عليها حقان لرجلين لم يسقط أحدهما حق الآخر وكما اذا نكحت في عدتها وأصيبت اعتدت من الاول ثم اعتدت من الثاني وذهب جمهور الصحابة وفقهاء التابعين ومن بعدهم إلى أنها تنقضي عدتها بوضع الحمل ولو كان زوجها على سريره لما يوارى وحجتهم حديث المسور ابن مخرمة أن سبيعة (١) الاسلمية نفسها بعد وفاة زوجها بليال فجاءت النبي صلى الله عليه وآله وسلم

(١) سبيعة . بموحدة مصغرة بنت الحارث الاسلمية اه خلاصته

فاستأذنته أن تنسكح فأذن لها فنسكحت رواه البخارى وأصله فى الصحيحين وفى لفظ لمسلم أنها وضعت
 بعد وفاة زوجها بأربعين ليلة وفى لفظ له أيضا قال الزهرى ولا أرى بأسا أن تزوج وهى فى دمها غير أنه
 لا يقربها زوجها حتى تطهر وله الفاظ كثيرة فيكون إما مبينا للمراد من قوله تعالى (وأولات الاحمال)
 الآية من أنها شاملة للمتوفى عنهن أو مخصصا لعموم قوله تعالى (والذين يتوفون منكم) الآية مع
 ظهور المعنى فى حصول البراءة بوضع الحمل على المختار من تخصيص عموم الكتاب بصحيح السنة
 أو مبينا لكون قوله تعالى أزواجا فى آية البقرة إما مطلق أو عام مقيد أو مخصص بأولات الاحمال
 أما مع تأخير نزولها فواضح على كلا المذهبين فى جواز بناء العام على الخاص وأما على تقدير تقدم
 النزول فعلى المختار فى الأصول من جواز البناء مطلقا على أن المنقول عن بعض السلف هو التأخر
 فأخرج عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبى شيبة وعبد بن حميد وأبو داود والنسائى وابن ماجه
 وابن جرير وابن المنذر وابن أبى حاتم والطبرانى وابن مردويه عن طريق عن ابن مسعود أنه بلغه أن عليا
 يقول تعتمد آخر الاجلين فقال من شاء لاعنته أن الآية التى فى النساء القصرى يعنى سورة الطلاق
 نزلت بعد سورة البقرة لكذا وكذا شهر فكل مطلقة ومتوفى عنها زوجها فأجابها أن تضع وفى
 رواية عنه أنزلت بعدها لسمع سنين وعنه أيضا عند ابن مردويه والبخارى والطبرانى وعبد بن حميد
 قال أتجمعون عليها التغليب ولا تجمعون لها الرخصة . وأخرج عبد الله فى زوائد المسند وأبو يعلى والضياء
 فى المختارة وابن مردويه عن أبى بن كعب قال قلت لرسول الله وأولات الاحمال أجلمن أن يضعن
 حملهن المطلقة والمتوفى عنها قال (نعم) وأخرجه أيضا عبد الرزاق عن أبى بن كعب بمعناه وأخرج
 عبد بن حميد عن أبى سلمة بن عبد الرحمن أنه تمارى هو وابن عباس فى المتوفى عنها زوجها وهى حبلى
 فقال ابن عباس آخر الاجلين وقال أبو سلمة اذا ولدت فقد حلت فجاء أبو هريرة فقال أنامع ابن أخى
 لآبى سلمة ثم أرسلوا الى عائشة فسألوها فقالت ولدت سبيعة بعد وفاة زوجها بليال فاستأذنت رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فنسكحت وأخرجه عبد الرزاق وابن أبى شيبة وعبد بن حميد والبخارى ومسلم
 وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه وابن جرير وابن المنذر وابن مردويه عن أبى سلمة بمعناه وأخرج
 ابن مردويه عن ابن مسعود قال نسخت سورة النساء القصرى كل عدة وأولات الاحمال أجلمن أن
 يضعن حملهن أجل كل حامل مطلقة أو متوفى عنها زوجها أن تضع حملها وأخرجه الحاكم فى التاريخ
 والديلمى عنه مرفوعا قال فى زاد المعاد والنسخ عند الصحابة والسلف أعم منه عند المتأخرين فانهم
 يريدون به ثلاث معان أحدها رفع الحكم الثابت بخطاب الثانى رفع دلالة الظاهر إما بتخصيص وأما
 بمقييد وهو أعم مما قبله الثالث بيان المراد باللفظ الذى بيانه من خارج وهذا أعم من المعنيين الاولين
 فابن مسعود أشار بتأخير نزول سورة الطلاق الى أن آية الاعتداد بوضع الحمل ناسخة لآية البقرة إن

كان عمومها مراداً أو مبينة للمراد منها أو مقيدة لاطلاقها وعلى التقديرات الثلاث فيتعين تقديمها على عموم تلك وإطلاقها . وهذا من كمال فقهه رضى الله عنه ورسوخه في العلم انتهى وأما الوضع الذى تنقضى به العدة فلا يخلو إما أن يكون متخلفاً أم لا إن كان متخلفاً وهو أن يتبين فيه تخاطيط الانسان فاجماع وإن كان مضطراً فنقل الامام يحيى عن العترة وأبى حنيفة أنه لا حكم له لتجويزه دماً منعقداً وحكى فى السكافى عن العترة أن العدة تنقضى بالمضغة وهو المذکور فى الشرح والتقرير وقال الشافعى يعمل بقول القوابل فى كونه حملاً أم لا قال فى منهاج الشافعية وشرحه فان لم تكن صورة بينة ولا خفية وقال القوابل هى أصل آدمى انقضت على المذهب لان المقصد من العدة معرفة برآة الرحم وهى تحصل برؤية الدم وهو قول للشافعى انتهى . ولا يرد عليه أم الولد فان المقصود منها الولادة وما لا يصدق عليه أنه أصل آدمى لا يقال فيه ولدت ولان فى حديث سبيعة ترتب الحمل على مجرد الوضع من غير استئصال وترك الاستئصال فى قضايا الاحوال ينزل منزلة العموم وتوقف ابن دقيق العيد فيه من جهة أن الغالب فى إطلاق وضع الحامل هو الحمل التام المتخلق لكن قد عرفت أن المقصود فى انقضاء العدة برآة الرحم وهو حاصل بخروج المضغة أو العلقة مع كونه يسمى حملاً أيضاً بصريح قوله تعالى (فحملته حملاً خفيفاً فرث به) ولا بد أن يكون الحمل لاحقاً بمن اعتدت منه المرأة فلو نسكت وهى حامل من زنا ثم طلقها الزوج أو مات عنها لم تنقض عدتها بذلك وهو مذهب العترة والشافعى خلافاً لأبى حنيفة وأجيب عنه بأن الخطاب للنساء كحات الحاملات عن الأزواج

(الحكم الثانى) عدة الاماء المزوجات فان كانت حاملاً ففيها الخلاف الذى فى الحرة سواء وإن كانت حائلاً فحديث الباب دليل على أن عدتها نصف عدة الحرة المتوفى عنها زوجها وذلك شهران وخمس ليال قياساً على عدة الطلاق فى التنصيف وهو مذهب الامام زيد بن على والناصر والحنفية ويروى عن قتادة وابن شهاب وعطاء والثورى كما سبق . وحكى فى الانتصار عن القاسمية وأبى نوح وداود وإحدى الروایتين عن مالك أن عدتها أربعة أشهر وعشر كما قلوا فى عدة الحرة وللشافعى ثلاثة أقوال كالقاسمية والناصر والثالث شهران واحتجت القاسمية ومن معهم بعموم الآية إذ لم تفصل بين الحرة والأمة . وحجة الامام ومن معه تخصيص ذلك العموم بالقياس على الحدود كما تقدم الكلام فيه واختلفوا فى أم الولد اذا توفى عنها سيدها فالخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن ابن المبارك عن الحجاج عن الحكم بن عتيبة عن على قال عدة السرية ثلاث حيض وعزاه السيوطى فى جامعه الكبير الى الضياء فى المختارة أيضاً . ورواه فى الأمالى عن على عليه السلام من طريق عبيد الله بن محمد بن عمر بن على عن أبيه عن جده عن على قال أجل أم الولد والسرية اذا أعتقها سيدها ثلاث حيض اذا كانت تحيض فان كانت لا تحيض فأجلها ثلاثة أشهر ورواه من طريق جعفر بن محمد عن أبيه . ومن

طريق أبي عامر الخرساني عن علي . ومن طريق الشعبي عنه أيضا . ومن طريق الحارث عنه أيضا كل ذلك بأسانيد وروى نحوه عبد الرزاق بأسانيد عن عطاء وعمر بن دينار وإبراهيم النخعي . وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه والثوري ويروى عن ابن مسعود وذهب الاوزاعي وإسحاق والامام يحيى والظاهرية وهو قول للناصر ويروى عن ابن المسيب وسعيد بن جبيرة والحسن وابن سيرين أن عدتها عدة الحرة أربعة أشهر وعشر وحجتهم ما رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم عن عمرو بن العاص قال لا تلبسوا علينا سنة نبينا عدة أم الولد اذا توفي عنها سيدها أربعة أشهر وعشر وأجيب بأن الحديث مقالا فأعله الدارقطني بالانقطاع وقال أحمد بن حنبل لا يصح ونقل البيهقي عنه أنه منكر وضعه أبو عبيد : وقال الميموني رأيت أبا عبيد الله يعني أحمد بن حنبل يعجب من حديث عمرو بن العاص هذا ثم قال أي سنة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا وقال أربعة أشهر وعشر إنما هي عدة الحرة من النكاح وإنما هذه أمة خرجت من الرق الى الحرية . وقد روى خلاص عن علي مثل حديث عمرو قال البيهقي روايات خلاص عن علي ضعيفة عند أهل العلم بالحديث يقال هي من صحيفة وذهب مالك والشافعي وأحمد والليث وأبو ثور وجماعة الى أن عدتها حيضة وبه قال ابن عمر وهو قول عروة بن الزبير والقاسم بن محمد والشعبي والزهرى قال مالك فإن كانت ممن لا تحيض اعتدت بثلاثة أشهر . وجنح المحقق الجلال الى قول الشافعي ومن معه وقال قد تعارضت الروايتان عن علي فتساقتا انتهى ووجهه أنها ليست زوجة فتعتمد عدة الوفاة ولا مطلقة فتعتمد عدة ثلاث حيض فلم يبق إلا استبراء رحما وذلك يكون بحيضة تشبهها بالأمة يموت عنها سيدها . وأجيب عن المعارضة بأن رواية خلاص لا تقاوم رواية غيره مع تعاضدها وقوتها على أن وكيعا راوى حديث خلاص قد تأوله بأن معناه اذا مات عنها زوجها بعد سيدها وقال قوم تعمد نصف عدة الحرة وبه قال طاووس وقتادة وهو ضعيف والله أعلم .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام في رجل طلق امرأته وهي حامل فتلد من تطليقتها تلك قال قد حل أجلها وإن كان في بطنها ولد ان فولدت احدهما فهو أحق برجعتهما مالم تلد الثاني) .

ش أما الجملة الأولى فيشهد لها قوله عز وجل (وأولات الاحمال أجلهن إن يضعن حملهن) وما رواه البيهقي وغيره من طريق سفيان عن عمرو بن ميمون عن أبيه عن أم كلثوم بنت عقبة أنها كانت تحت الزبير رضى الله عنه فجاءته وهو يتوضأ فقالت إني أحب أن تطيب نفسي بتطليقة ففعل وهى حامل فذهب الى المسجد فجاء وقد وضعت مافي بطنها فأتى والنبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر له ما صنع فقال (بلغ الكتاب أجله فاخطبها الى نفسها) فقال خدعتني خدعها الله وله طرق أخر . وأما الجملة الثانية فيشهد لها مافي الامالى حدثنا محمد بن جميل عن شريك عن ليث عن أبي عمر والعبدى عن علي قال

المرأة اذا طلقها زوجها فوضعت واحدا وبقي واحد في بطنها فهو أحق برجمتها وحدثنا محمد بن ابي اعماس عن وكيع عن شريك عن ليث عن أبي عمرو العبدى عن علي قال هو أحق برجمتها ما لم تضع الثانية انتهى وأخرجه البيهقي بسنده الى حفص بن غياث عن ليث بن أبي سليم بتمام سنده ومتمه قال في التخريج وفيه ليث بن أبي سليم وفيه مقال . قال فيه ابن حجر في تقريبه صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك من السادسة وقال في مقدمة الفتح لكون البخاري علق له ليث بن أبي سليم السكوفي ضعفه أحمد وغيره علق له قليلا وروى له مسلم مقرونا انتهى . وأما صاحب مجمع الزوائد فيقول في غير ما حديث وفيه ليث بن أبي سليم وهو ثقة إلا أنه يدلس أو نحو هذا انتهى وقال في الامالى حدثنا محمد بن ابي اعماس عن الاحمسي عن وكيع عن سفيان عن ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس قال اذا وضعت أحد الولدين وفي بطنها آخر فهو أحق برجمتها ما لم تضع الآخر وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج قال أخبرني عطاء بتمام سنده ومتمه قال في التخريج عطاء هذا هو ابن أبي مسلم الخراساني أخرج له مسلم وأهل السنن الأربعة وفي التريب صدوق يهمل كثيراً ويرسل ويدلس من الخامسة انتهى . وبقي رجاله ثقات انتهى . وروى نحوه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري وعن معمر عن جابر عن الشعبي وعن الثوري عن محمد بن سالم عن الشعبي وعن معمر عن قتادة عن ابن المسيب والحسن وسليمان ابن يسار (وفي الحديث دليل) على أن التوأمين كالحمل الواحد فهما لم تضع الآخر فهي باقية في العدة ولم يذكر في البحر فيه خلافاً وروى عبد الرزاق عن عكرمة اذا وضعت واحدا فقد انقضت عدتها وهو محجوج بظاهر الآية فان قوله تعالى (أن يضمن حملهن) يتناول جميع الحمل ووضع احدها وضع لبعض الحمل والفاصل المعتمد به بين الوضعين أقل مدة الحمل وهو ستة أشهر فما لحق دونه كان من تمام الأول وما لحق بعده كان وضعاً مستأنفاً .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال المطلقة واحدة واثنين وثلاثاً لا تخرج من بيتها ليلاً ولا نهاراً حتى يحل أجلها والمتوفى عنها زوجها تخرج بالنهار ولا تبث إلا في بيتها ليلاً ولا تقرب واحدة منهن زينة ولا طيباً إلا أن يكون طلقها تطليقة أو تطليقتين فلا بأس بان تطيب وتزين) .

ش أما المطلقة ففي الامالى حدثنا محمد بن جميل عن مصباح عن اسحاق بن الفضل عن عبيد الله بن محمد بن عمر بن علي عن أبيه عن جده عن علي في امرأة طلقها زوجها قال ان كانت له عليها رجعة فلا يستأذن عليها ما كانت له رجعة عليها وإن حرمت عليه وليس له مسكن غير بيت واحد فلا يلج عليها إلا بأذن اذا كانت في البيت ولا تلج هي عليه إلا بأذن اذا كان في البيت ويتخذ بينهما سترًا . وقال علي في امرأة طلقت فارادت الاعتكاف في المسجد فتمنعها أن تخرج حتى يحل أجلها قال في

التخريج وفيه كالشاهد لحديث أبي خالد في أنه عليه السلام كان لا يرى خروج المطلقة من بيتها انتهى
وفي المصنف لعبد الرزاق أخبرنا ابن جريج ومعر عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة ^(١) أنها كانت تنهى
المطلقة أن تخرج من بيتها حتى تنقضي عدتها أخبرنا عبد الله بن محرز ^(٢) عن معمر بن مهران ^(٣) قال
سألت ابن المسيب أخرج المطلقة المبتنة من بيتها قال لا قلت فإين حديث فاطمة قال تلك امرأة فتنت
الناس كانت لسنة على أحمائها أخبرنا معمر عن الزهري عن سالم أن ابن عمر قال لا تنتقل المبتوتة من
بيت زوجها حتى يحل أجلها أخبرنا معمر والثوري عن الأعمش وإبراهيم عن علقمة أن رجلا طلق
امرأته ثلاثا فأبت أن تجلس في بيتها فأتى ابن مسعود فقال هي تريد أن تخرج إلى أهلها فقال احبسها
في بيتها ولا تدعها قال إنها تأتي على قال فقيدتها قال إن لها أخوة غليظة رقابهم قال فاستأذن عليهم
الأمير وأخرج نحو ذلك عن شريح وعروة وفي سنن البيهقي بسنده إلى أبي اسحاق عن الشعبي عن
فاطمة بنت قيس قالت طلقني زوجي ثلاثا فاردت النقلة فاتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال
(انتقلي إلى بيت ابن أم مكتوم قال أبو اسحاق فلما حدث به الشعبي حصصه الأسود وقال ويحك
أتحدث أو تفتي بمنزل هذا قد أتت عمر فقال إن جئت بشاهدين يشهدان أنهما سمعا من رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم وإلا لم نترك كتاب الله لقول امرأة (لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن
إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) وبسنده إلى الشافعي قال أنا مالك عن نافع أن ابنة سعيد بن زيد كانت
تحت عبد الله هو ابن عمرو بن عثمان فطلقها البتة فخرجت فانكر ذلك عليها ابن عمر وقال ابن عمر في
رواية عنه أخرى إلا أن يأتين بفاحشة مبينة قال خروجها من بيتها فاحشة مبينة وبأسناده إلى سفيان
نا أشعث عن الحرث بن سويد قال جاء رجل إلى عبد الله بن مسعود فقال يا أبا عبد الرحمن ماترى في
امرأة طلقت ثم أصبحت غادية إلى أهلها فقال عبد الله والله ما أحب أن لي دينها بتمرة . وأما المتوفى
عنها فيشهد لما في الاصل حديث فريعة بنت مالك أن زوجها خرج في طلب أعبد له فقتلوه قالت
فسألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أرجع إلى أهلي فإن زوجي لم يترك لي مسكنا بملكه
ولا نفقة فقال (نعم) فلما كنت في الحجرة ناداني فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت
فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرأ قالت فقضى به بعد ذلك عثمان أخرجه أحمد والأربعة وصححه
الترمذي والذهلي وابن حبان والحاكم وغيرهم وفي المصنف لعبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال حدثني
ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر أنه كان يقول لا يصلح أن تبنت ليلة واحدة إذا كانت في عدة
وفاة أو طلاق ويقول إلا في بيتها أخبرنا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال لا تخرج المتوفى

(١) كذا ظنه المصنف اهـ (٢) بمهمات اهـ خلاصة (٣) كذا بخط المصنف وصوابه ميمون بن مهران اهـ

عنها كانت بنت عبد الله بن عمر اعتمد من وفاة زوجها فكانت تأتيهم بالتهار فتتحدث اليهم فاذا كان الليل أمرها أن ترجع الى بيتها أخبرنا معمر عن أيوب أن عمر بن الخطاب لم يأذن المتوفى عنها أن تبني بيتا عند أبيها وهو وجع ليلة واحدة أخبرنا معمر عن أيوب عن يوسف بن ماهك عن أمه مسكة أن امرأة متوفى عنها زارت أهلها في عديتها فضر بها الطلق فأتوا عثمان يسألوه عنها فقال أحملها الى بيتها وهي تطلق أخبرنا الثوري عن منصور عن ابراهيم عن علقمة قال سأل ابن مسعود نساء من همدان هلك أزواجهن فقلن انا نستوحش فقال عبد الله يجتمعن بالتهار ثم ترجع كل امرأة منهن الى بيتها بالليل أخبرنا معمر عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود مثله الا أنه قال توفى أزواجهن في طاعون كان بالكوفة أخبرنا الثوري عن منصور عن ابراهيم عن رجل من أسلم عن أم سلمة أن امرأة سألتها توفى عنها زوجها فقالت أبي وجع فقالت كوفي أو آخر (١) طرفي النهار في بيتك أخبرنا ابن جريج أنا حميد الاعرج عن مجاهد قال كان عمر وعثمان يرجمان من حجاجا ومعمرات من الجحفة وذى الحليفة أخبرنا الثوري عن منصور عن مجاهد قال رد عمر بن الخطاب نساء حاجات ومعمرات توفى أزواجهن من ظهر الكوفة أخبرنا معمر عن هشام بن عروة عن عروة عن أبيه قال لا تخرج المتوفى عنها الا أن يندوى أهلها منزلا فتندوى معهم أخبرنا ابن جريج عن عبد الله بن كثير قال قال جابر استشهد رجال يوم أحد فأبى منهم نساؤهم وكن متجاورات في دار فجئن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلن انا نستوحش يا رسول الله فنبيت بالليل عند إحدانا حتى إذا أصبحنا تبددنا في بيوتنا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم تحدثن عند إحداكن ما بدا لكن حتى إذا أردتن النوم فلتؤب كل امرأة الى بيتها وأخرجه في الامالى من طريق محمد بن اسمعيل عن وكيع عن صفيان عن ابن جريج عن اسمعيل بن كثير عن مجاهد فذكره بنحوه وأخرجه البيهقي من طريق عبد المجيد عن ابن جريج عن اسمعيل بن كثير عن مجاهد بنحوه وأخرج البيهقي من طريق مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال بلغني أن السائب بن حبان توفى وأن امرأته جاءت عبد الله بن عمر رضى الله عنه فذكرت وفاة زوجها وذكرته له حرثا لهم بقناة وسألته هل يصلح لها أن تبني فيه فنهاها عن ذلك فكانت تخرج من المدينة سحراً فتصبح في حرثهم فنظل فيه يومها ثم تدخل المدينة اذا أمست تبني في بيتها (واما الاحداد) في المطلقة ثلاثا والمتوفى عنها فالخرج عبد الرزاق عن معمر عن الزهري وعطاء الخراساني عن ابن المسيب قال نحد المتوتة كما نحد المتوفى عنها ولا تمس طيبا ولا تلبس ثوبا مصبوغا ولا تكتحل ولا تلبس الحلى ولا تختضب ولا تلبس المعصره أخبرنا الثوري عن عبد العزيز عن ابن المسيب قال المطلقة والمتوفى عنها حالهما

واحد في الزينة أخبرنا الثوري عن مغيرة عن ابراهيم أنه كان يكره الزينة التي لا رجعة له عليها من المطلقات . وقد اشتمل الحديث على أحكام :

(الاول) قوله المطلقة واحدة واثنين وثلاثا لا تخرج من بيتها ليلا ولا نهاراً حتى يحل أجلها يدل على وجوب مقامها للعدة في موضع طلاقها والمراد من قوله بيتها بيت زوجها الذي طلقها فيه فلاضافة لأدنى ملابس وسواء كان زوجها بملك أو إجارة أو إعارة وهو شامل للرجعي والبائن اما الرجعي فهو إجماع ومستنده قوله عز وجل (لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا أن يأتين بفاحشة مبينة) وقوله تعالى (أسكنوهن من حيث سكنتم) قال الموزعي اتفق أهل العلم على أن الرجعية مرادة بالآية وان الله سبحانه أوجب لها السكنى اذا وجبت السكنى وجبت النفقة لانها تابعة للسكنى وقد اتفقوا على ذلك أيضا انتهى وانه لا يجوز لها الخروج للحاجة وهو ظاهر عموم قوله تعالى (ولا يخرجن الا أن يأتين بفاحشة مبينة) وقد فسرت الفاحشة بالبذاء واستطالة اللسان وقيل أن تركب الفاحشة فتخرج للحد فمنع الخروج في جميع وجوهه الا لذلك قيل وكذا اذا أذن لها الزوج لان الرجعية في حكم الزوجة في كثير من أحكامها وأما البائن فظاهر الآية الاطلاق فيها وفي الرجعي قالوا ويجوز خروجها للحاجة والعذر نهاراً لما أخرجه مسلم من حديث جابر قال طلقت خاتني فارادت أن تعبد نخلها فزجرها رجل أن تخرج فأتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال (بل جدي نخلك فانك عسى أن تصدق أو تفعل معروفا) وترجم له مسلم بباب جواز خروج المعتدة البائن قال الشافعي فيما نقله البيهقي عنه نخل الانصار قريب من منازلهم والجذاذ انما يكون نهاراً ولها أن تنقل للعذر كسقوط منزل أو خشية انهدامه أو اخراج صاحبه اياها لانقضاء مدة الاجارة أو تمدد الاجرة أو بيع زوجها للمسكن عند الضرورة ذكره القاضي زيد وليس للزوج أن يقف في موضع وقوفها بل في منزل آخر ولو في دار واحدة سكن لا يخلوها في البائن وفي الرجعي إن لم يرد رجعتها وقيل لا يجتمعان في دار اذا لا يأمَن من أن يطرقها في أي أما كنهها فان كان معها محرم مميز لم يحرم وقد تضمن ذلك وجوب السكنى للبائن وهو مذهب عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز والناصر والامام يحيى وأبي حنيفة والثوري وأهل الكوفة فقالوا يجب السكنى والنفقة أما السكنى فلما مر وأما النفقة فلانها محبوسة عليه وقوله تعالى (وللمطلقات متاع) وذهب ابن عباس والحسن وعطاء والشعبي واحمد في احدى الروايات عنه والقاسم والامامية واسحق ابن راهويه وأصحابه وداود وسائر أهل الحديث الى أنه لا يجب النفقة ولا السكنى وحبثهم حديث مسلم من رواية الشعبي عن فاطمة بنت قيس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المطلقة ثلاثا ليس لها سكنى ولا نفقة وأجيب بأن الحديث مطعون فيه بما في أحد طرفه عند مسلم من رواية أبي اسحق قال كنت مع الاسود بن يزيد جالسا في المسجد الاعظم ومعنا الشعبي فحدث الشعبي بحديث فاطمة

بنت قيس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة فآخذ الاسود كفا من
حصى فخصبه به فقال ويلك تحدث بمثل هذا قال عمر لا نترك كتاب ربنا وسنة نبينا نقول امرأة لا
ندري أحفظت أم نسيت لها السكنى والنفقة قال الله تعالى (لا تخرجوهن من بيوتهن) الآية قالوا فقلوه
سنة نبينا له حكم الرفع لصدوره من صحابي ولما تقدم عن ابن المسيب أن سبب اخراجها كونها
سنة بنية على احمائها وقد قال ابن عباس فيما رواه البيهقي عنه في قوله تعالى إلا أن يأتين بفاحشة
مبينه قال أن تبدوا على أهلها فاذا بذت عليهم فقد حل لهم اخراجها وأخرج مسلم عن هشام حدثني أبي
قال تزوج يحيى بن سعيد بن العاص ابنة عبد الرحمن بن الحكم فطلقها فخرجها من عنده فعاب ذلك
عليهم عروة فقالوا إن فاطمة قد خرجت قال عروة فأثبت عائشة فآخبرتها بذلك فقالت ما لفاطمة بنت
قيس خير في أن تذكر هذا الحديث وفي رواية البخاري أن يحيى بن سعيد بن العاص طلق ابنة عبد
الرحمن بن الحكم فانتقلها عبد الرحمن بن الحكم فآرسلت عائشة الى مروان فقالت اتق الله يا مروان
واردد المرأة الى بيتها فقال مروان إن عبد الرحمن غلبني . وقال في رواية أبو ما بلغك شأن فاطمة بنت
قيس فقالت عائشة لا عليك أن لا تذكر من شأن فاطمة فقال ^(١) إن كان إنما بك لشرفك ما
بين هذين من الشر وعن محمد بن ابراهيم أن عائشة كانت تقول اتق الله يا فاطمة فقد علمت في أى شئ
كان ذلك قال الشافعي فعائشة ومروان وابن المسيب يعرفون أن حديث فاطمة في أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم أمرها أن تعقد في بيت ابن أم مكتوم كما حدثت ويذهبون الى أن ذلك إنما كان
للشر وهو استطالتها على أحمائها ويكره لها ابن المسيب وغيره أنها كتبت في حديثها السبب الذي
به أمرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن تعقد في غير بيت زوجها خوفا أن يسمع ذلك سامع
فيرى أن للمبتوتة أن تعقد حيث شاءت . وفي رواية للبخاري من حديث عروة قال لقد عابت ذلك
عائشة أشد العيب يعنى حديث فاطمة وقالت إنها كانت في مكان وحش نجيف على ناحيتها فلذلك
أرخص لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وفي رواية لمسلم أنها قالت قلت يا رسول الله زوجي
طلقني ثلاثا فأخاف أن يقتحم على فأمرها فتحوط . قال البيهقي قد يكون العذر في نقلها كلا الأمرين
هذا واستطالتها فاقصر كل واحد من ناقلهما على نقل أحدهما دون الآخر لتعلق الحكم بكل
منهما على الانفراد قال الشافعي ولم يقل لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتدى حيث شئت ولكنه
حصنها حيث رضى اذ كان زوجها غائبا ولم يكن له وكيل بتحصيلها انتهى وفي بعض شروح المشكاة
حديث فاطمة وإن كان صحيحا فقد روى عنها بالفاظ مختلفة المعنى ولم يرجع من العلماء العمل بها ولهم
(١) قال في زاد المعاد بمعنى كلامه إن كان خروج فاطمة لما يقال من شر في لسانها فيكفيك ما بين

يحيى بن سعيد بن العاص وما بين أمراته من الشر انتهى

في خلافه متمسك أقوى منه فقد صح أن حديثها رفع الى عمر فقال لسنا بتاركي كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة وذلك بمحض من الصحابة فلم ينكر عليه أحد ولو كانوا يرون أو يعلمون خلاف ذلك لم يسكتوا عنه وكفى به حجة وكذا أنكره غيره وقد روى في هذا الحديث أنها ردت الشعير على وكيله وأنها كانت تتسلط على أحمائها وتؤذيهم بطول لسانها وروى أنها لم تسكن تلبث عند بني مخزوم وهم رهط زوجها وكل ذلك يدل على نشوزها وإذا نشزت المرأة زوجها وهي في حبالته لم تستحق النفقة وذلك أكد حقا من كونها في عدته فبالحرى أن تمنع النفقة والسكنى مع الملل التي ذكرناها انتهى .
ويقال قد صح ما روته فاطمة من أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجعل لها نفقة ولا سكنى ولسكنها فهمت من ذلك أنه حكم لازم للمبتوتة ولذا صارت تحتج به على من خالفها وقد عارضه فهم غيرها كعائشة وسعيد بن المسيب بأن ذلك إنما وقع لأمر عارض في حقها وهو النشوز فتابعها بنعيم الحكم عمل بجهنم صحابي وليس بحجة بل يرجع في ذلك إلى ظاهر القرآن وما رواه مسلم عنها أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال في المطلقة ثلاثا ليس لها نفقة ولا سكنى ليس على ظاهره من أنه عليه السلام وقع منه إطلاق هذا القول بل ذلك منها حكاية لما وقع لها مع كونها في نفس الأمر مبتوتة وهو مبني على ذلك الفهم المعارض بفهم من هو أعلى منها كعبا في معرفة المقاصد الشرعية .

وذهب الهادي الى الحق والمؤيد بالله ورواية عن أحمد بن حنبل الى أنه لا سكنى لها ولها النفقة أما لزوم النفقة فلما مر من حجة القائلين بوجوبها وأما عدم لزوم السكنى فلان قوله تعالى (من حيث سكنتم) يدل على أن ذلك حيث يكون الزوج وهو يوجب الاختلاط وذلك في الرجعي دون البائن . وذهب الشافعي ومالك وآخرون الى وجوب السكنى دون النفقة أما وجوب السكنى فلا آية وأما عدم النفقة فآخذوه من المفهوم في قوله تعالى (فإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن) مفهومه أنهن إذا لم يكن حوامل لا ينفق عليهن . وقد أجيب بأمرين :

(أحدهما) قوله تعالى (أسكنوهن الآيات) لا يسلم تناولها للبائن كما تقدم وفيه أن آية البقرة وهي قوله تعالى (ولا يخرجن) إلا أن يأتين بفاحشة دليل أيضا قوى على المطلوب .

(ثانيهما) أن تقييد النفقة بحالة الحمل ليس للعمل بالمفهوم وإنما هو لما كانت مدة الحمل قد تطول بحسب الأغلب فاستبعد وجوب الانفاق فيها كلها فتميزه بالتمييز على وجوبها فيها وإن طالت المدة وفيه أنه لا أغلبية في طول المدة بل تكون تارة أقصر وتارة مساوية وتارة أطول فلا تظهر فائدة غير التخصيص .

(الثاني قوله والمتوفى عنها زوجها الخ) يدل على لزوم السكنى لها وهو مذهب جماعة من الصحابة والتابعين والحجة له ما تقدم من حديث الفريضة فان قوله صلى الله عليه وآله وسلم أمكني في بيتك حتى

يبلغ الكتاب أجله أمر لها بالاعتداد في بيتها الذي أدركتها العدة فيه وقال بهذا أيضاً أحمد ومالك والشافعي والاوزاعي وأبو عبيد واسحاق ومن تقدم ذكره أولاً وقواه في البحر . قال ابن عبد البر وبه يقول جماهير فقهاء الامصار بالحجاز والشام والعراق ومصر وقضى به عثمان بمحض من المهاجرين والانصار وتلقاه من بعدهم بالقبول ولم يطمئن أحد منهم في حديث الفريضة ولا في روايته فتعجب لها السكني في مال زوجها لقوله تعالى (متاعا الى الحول غير إخراج) والآية وإن كان قد نسخ منها استمرار النفقة والكسوة حولاً فالسكني باق حكمها مدة العدة قال الموزعي فرض الله سبحانه في هذه الآية في المتوفى عنها حكيمين أوجب عليها التربص حولاً كاملاً وأوجب لها الوصية بالمتاع الى آخر ما وجب من المدة والمتاع يقع على النفقة والكسوة والسكني ثم نقل ^(١) عن الشافعي أنه قال حفظت عن أرضي به من أهل العلم أن نفقة المتوفى عنها زوجها وكسوتها حولاً منسوخة بآية الميراث ولم أعلم مخالفاً فيها وصفت من نسخ نفقة المتوفى عنها وكسوتها فمسة أو أقل من سنة ثم قال ثم احتمل سكناها اذ كان مذكوراً مع نفقتها بأن يقع عليه اسم المتاع أن يكون منسوخاً في السنة وأقل منها كما كانت النفقة والكسوة منسوختين في السنة وأقل منها واحتمل أن يكون نسخ في السنة وأثبت في عدة المتوفى عنها حتى تنقضي بآخر هذه الآية يعني قوله غير إخراج وأن تكون داخلية في جملة المعتمدات فإن الله تعالى يقول في المطلقات (لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) فلما فرض الله سبحانه في المعتمدة من الطلاق السكني وكانت المعتمدة من الوفاة في معناها احتملت أن يحمل لها السكني لانها في معنى المعتمدات فإن كان هذا هكذا فالسكني لها في الكتاب منصوص أو في معنى من نص لها السكني وإن لم يكن هذا ففرض السكني لها في السنة يعني في حديث الفريضة وهذا أصح قوليه رحمه الله تعالى وإياه اختار لان السكني ثابتة في الكتاب فلا يجوز نسخها بالاحتمال والتجوز لاجل نسخ ما جاورها من الاحكام ونسخ المدة من حول الى ما دونه لا يدل على نسخ السكني فيما دون الحول انتهى كلامه وذهب جماعة من الصحابة والتابعين الى أنه لا سكني للمتوفى عنها ويصح أن ينزل عليه كلام الاصل من حيث انه لم يصرح بوجوب السكني بل ذكر من أحكام عدتها أنها لا تبني الا في منزلها يعني وإن كان لها أن تعتد حيث شاءت إذ لا تنافي بينهما وهو صريح قول الهادي وروى عن زيد بن علي عليه السلام وفي المصنف لعبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عطاء عن ابن عباس قال إنما قال الله تعتد أربعة أشهر وعشراً ولم يقل تعتد في بيتها فلتعتد حيث شاءت أخبرني ابن جريج قال أخبرني عطاء أن عائشة حجّت أو اعتمرت باختها بنت أبي بكر في عدتها وقتل عنها طلحة بن عبيد الله وفي رواية عن عروة قال وكانت عائشة تفتي المتوفى عنها بالخروج في عدتها أخبرنا الثوري عن اسماعيل بن

أبي خالد عن الشعبي قال كان علي يرحلهم يقول ينقلهم أخبرنا معمر عن أيوب أو غيره أن علياً انتقل بابنته أم كلثوم في عدتها وقتل عنها عمر أخبرنا ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول تمتد المتوفى عنها حيث شئت وأخرج نحوه عن الزهري وطاوس وعطاء قالوا والاستدلال بالآية مع وجود الاحتمال لا يكون نصاً في المطلوب ولا ظاهراً فيه بل غاية ما فيه قياس المتوفى عنها على المطلقة مع وجود الفارق لاختلاف مقدار مدتها ولوجوب الاحداد على المتوفى عنها دون المطلقة كما سيأتي ولكون نفقة المطلقة ثابتة في مال الزوج دون المتوفى عنها فليس لها نفقة على الصحيح وأما حديث الفريضة ففيه أنه مخالف للقياس لأنها قالت لم يتركني في مسكن يملكه ولا نفقة فأمرها بالوقوف فيما لا يملكه زوجها وملك الغير لا يستحق غيره الوقوف فيه فيكون ذلك قضية عين موقوفة هذا وقد أورد المحقق القبلي في الاتحاف في ذلك بحثاً نفيساً قال بعد إشارته إلى المذهبين وعندى في أصل المسألة بحث يقضي بخلاف ظاهر مذهب الفريقين ويصح أن يحمل عليه فعل علي عليه السلام وحاصله أن القرآن والسنة انما دلت على وجوب لزوم من لبيتوتن لا يخرجن ولا يخرجن وذلك تكليف لمن ولذلك لا يجوز لمن الخروج ولو أذن الزوج كما جاز في الرجعية التي هي في حكم الزوجة في كثير من أحكامها وسكنائها متاع مثل نفقتها والآية وحديث الفريضة انما دلا على هذا لاعلى لزوم السكنى للزوج كيف وقد صرح الفريضة أنه ليس البيت للزوج فسياق الحديث بين أنه ليس من وجوب السكنى على الزوج في شيء ولكن تكليف لها وفعل على ونحوه يحمل على العذر وكذلك انتقال فاطمة بنت قيس وعلى هذا فلو شئنا قلنا لا ناسخ ولا منسوخ بالنظر إلى السكنى وقد زعم الحازمي أن إذنه لها ثم منعها نسخ قبل الامكان وايس كما قال بل أخذ أولاً بظاهر عذرها ثم ظهر له خلافه فألزمها الحكم وهذا هو المحمل الصحيح إذ العذر مجوز وحكمه صلى الله عليه وآله وسلم بناء على أمر ثم ينكشف خلافه غير ممتنع ثم ساق لذلك نظائر انتهى . وقد ذكر ابن القيم في المهدي قريبا من ذلك مع الإشارة إلى تفصيل مذاهب العلماء في ذلك فما قاله وعلى القول بثبوت السكنى فهو حق عليها إذا تركها لها الورثة ولم يكن عليها فيه ضرر أو كان المسكن لها فلو حولها الوارث أو طلبوا منها الاجرة لم يلزمها المسكن وجاز لها التحول وفي انتقالها إلى حيث شئت أو يتعين عليها السكنى في أقرب المساكن إلى مسكن الوفاة قولان فإن خافت هدماً أو غرقاً أو نحو ذلك أو حولها صاحب المنزل لكونه عارية أو اجارة انقضت مدتها أو منعها السكنى تعدياً أو امتنع من اجارته أو طلب أكثر من أجره المثل أولم تجد ما تكثرى به أولم تجد الا من مالها فلها أن تنتقل لأنها حال عذر ولا يلزمها بدل أجره للمسكن وانما الواجب عليها فعل السكنى لا تحصيل المسكن فاذا تعذرت السكنى سقطت عند أصحاب احمد والشافعي فإن قيل فهل السكنى حق على الورثة تقدم الزوجة به على الغرماء أو على الميراث أولاً حق لها

في التركة سوى الميراث قيل هذا موضع اختلاف فيه فقال احمد إن كانت حائلا فلا سكنى لها في التركة
 ولكن عليها ملازمة المنزل اذا بذل لها كما تقدم وان كانت حاملا ففيه روايتان أحدهما أن الحكم
 كذلك والثاني أن لها السكنى حق ثابت في المال تقدم به على الورثة والغرماء وتسكون من رأس المال
 ولا تنبع للدار في دينه بيعا بمنعها سكنها حتى تنقضى عدتها وان تعذر ذلك فعلى الوارث أن يكثرى لها
 منزلا من مال الميت فان لم يفعل أجبره الحاكم وليس لها أن تنقل عنه الا لفصرة وإن اتفق الوارث
 والمرأة على نقلها عنه لم يجز لانه يتعلق بهذه السكنى حق لله فلم يجز اتفاقهما على ابطاله هذا نص الأئمة
 الى آخر ما ذكره وقد استوفى نقله صاحب البدر التمام (الحكم الثالث قوله) ولا تقرب واحدة منهن
 زينة ولا طيبا الا أن يكون طلقها الخ هذا بيان لوجوب الاحداد على المعتدة المتوفى عنها والمطلقة
 ثلاثا واستثنى من ذلك المطلقة رجعيا والاحداد لغة المنع وهو هنا منع خاص قال في المصباح حدث
 المرأة على زوجها نكح ونكح حدادا بالكسر فهي حاد بغيرها وأحدث إحداثا فهي محد ومحدة اذا
 تركت الزينة لموته وأنكر الاصمعي الثلاثى واقتصر على الرباعى انتهى ولا خلاف في عدم وجوبه على
 المطلقة رجعيا بل المطلوب لبس ثياب الزينة ليكون باعنا لها وله على الرجوع الى الافة ولا خلاف أيضا
 في وجوبه على المتوفى عنها الا ما يروى عن الحسن البصرى من طريق حماد بن سلمة عن حميد عنه أنه
 قال المطلقة ثلاثا والمتوفى عنها زوجها يكتحلان ويمتشطان ويتطيبان ويختضبان وينتقلان ويصنعان
 ما شاءا ومثله عن الحكم بن عتيبة وعن الشعبي أنه كان لا يعرف الاحداد قال احمد ما كان بالعراق
 أشد تبجرا من هذين يعنى الحسن والشعبى وخفى ذلك عليهما وحجة الجمهور حديث أم عطية في المنفق
 عليه واللفظ لمسلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا نكح امرأة على ميت فوق ثلاث الا على
 زوج أربعة أشهر وعشرا ولا تلبس نوبا مصبوغا الا ثوب عصب ولا تسكتحل ولا تمس طيبا الا اذا
 طهرت نبذة من قسط أو اظفار وزاد مسلم وأبو داود ولا تختضب وللنسائي ولا تمتشط قيل وليس فيه
 ما يفيد الوجوب الا بانضمامه الى حديث أم سلمة قالت جعلت على عيني صبرا بعد أن توفي أبو سلمة
 فقال أنه يشب الوجه فلا تجمليه إلا بالليل وانزعيه بالنهار ولا تمتشطى بالطيب ولا بالحناء فانه خضاب
 قلت بأى شئ امتشط قال بالسدر رواه أبو داود والنسائي وأسناده حسن وعنها أن امرأة قالت يا رسول
 الله إن ابنتى مات عنها زوجها وقد اشتكت عيناها فتمكحلها قال (لا) متفق عليه ولا مانع من افادته
 الوجوب بمجرد من حيث ان النهى ظاهره التحريم وهو يقتضى الامر بضده وقد احتج لمن لم يوجبه
 بما رواه احمد وصححه ابن حبان وقال ابن حجر هو قوى الاسناد عن أسماء بنت عميس قالت دخل
 على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اليوم الثالث من مقتل جعفر بن أبى طالب فقال لا تحدى بعد
 يومك هذا لفظ احمد وفي رواية له ولابن حبان والطحاوى لما أصيب جعفر أانا النبي صلى الله عليه

وآله وسلم فقال تسلمى ثلاثا وأخرج ابن حزم من طريق الحسن بن محمد بن عبد السلام عن عبد الله بن شداد بن الهاد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لامرأة جعفر بن أبي طالب إذا كان ثلاثة أيام فالبعى أو بعد ثلاثة أيام شئت شعبة . ومن طريق حماد بن سلمة عن عبد الله بن شداد بن الهاد أن أسماء بنت عميس استأذنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن تبكى على جعفر وهي امرأته فأذن لها ثلاثة أيام ثم بعث إليها بعد ثلاثة أيام أن تطهرى واكتحلى . قالوا فهذه الأحاديث ظاهرة في عدم وجوب الإحداد على المتوفى عنها بعد اليوم الثالث فتكون ناسخة لأحاديث الإحداد لانه بعدها فإن أم سلمة أمرت بالإحداد بعد موت زوجها وموته متقدم على موت جعفر . وقد أجيب عن حديث أسماء بالجوبة منها أنه شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة وقد أجمعوا على خلافه وقال البيهقي لم يثبت سماع عبد الله من أسماء وقد قيل فيه أن أسماء فهو مرسل . وقال أحمد إنه مخالف للأحاديث الصحيحة . وأعترض بأن دعوى الإجماع لا تصح مع وجود المخالف ودعوى إرساله برده تصحيح أحمد وابن حبان وشذوذ من أجل المخالفة لا يضر مع إمكان الجمع . ومنها بأنه منسوخ وأن الإحداد كان على المعتدة في بعض عدتها في وقت ثم أمرت بالإحداد أربعة أشهر وعشرًا ذكره الطحاوي وساق أحاديث أم سلمة . وأجيب بما قاله ابن حجر بأنه ليس فيها ما يدل على ما ادعاه من النسخ لكنه يكثر من إدعاء النسخ بالاحتمال فجري على عادته ومنها أن جعفرًا قتل شهيدًا والشهداء أحياء عند ربهم فلم يجب على زوجته إحداد . وأجيب بأنه لم يرد في حق غير جعفر كحمزة بن عبد المطلب عمه وعبد الله بن عمرو ابن حرام والد جابر وأيضًا فكان قياسه أن لا يعتبر في حقها شيء من الإحداد وقد قال تسلمى ثلاثا ومنها أن يكون المراد بالإحداد المقيد بالثلاث قدرًا زائدًا على الإحداد المعروف وأذن لها فيها لمكان حزنها على جعفر ونهاها عما زاد . ومنها أنه ربما كان أبنائها بالطلاق قبل استشهاده فلم يلزمها إحداد وهذان الجوابان ضعيفان إذ مدارهما على التجويز والاحتمال وقد يقال قد ثبت الحديث كما عرفت والجمع ممكن بأن يكون صارفًا للأمر بالإحداد مدة عدة الوفاة إلى التنبه فيما زاد على الثلاث والمنهاى الواردة في فعل ما ينافيه إلى التنزيه وأما ما تمنع الحادة من التزين به فقال ابن المنذر اجمع العلماء على أنه لا يجوز للحادة لبس الثياب المصفرة ولا المصبغة إلا ما صبغ بسواد فرخص فيه مالك والشافعي لكونه لا يتخذ للزينة بل هو من لبس الحزن وقال في البحر ويحرم المصبوغ للزينة ولو بالمفرقة وهو تراب أحمر وهو الممشق أيضا وما في مترلته لحسن صبغته والطرز والمنقوش بالصبغ والحلى جميعا وقال الامام يحيى لها لبس البياض والسواد والا كهب وما يلى صبغه والخاتم والودع والزفر ومثله ذكره ابن دقيق العيد في الابيض من الثياب . واختلفوا في السكحل فذهب فريق الى تحريره على الحادة لغير حاجة وهو ظاهر ما في حديث أم عطية السابق بلفظ ولا تسكتحل وقال فريق يجوز مع كراهة جمعا بين أدلة

التحريم والحل وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم لام سلمة اجمليه بالليل وامسحيه بالنهار واجيب بأنه لا دلالة فيه على مطلق الحل بل عند الحاجة ففي بعض طرقه انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لام سلمة وقد جمعت على وجهها صبراً إنه يشب الوجه فلا تجمليه الا بالليل وتزعينه بالنهار فاستعملها الصبر ظاهر في الحاجة اليه وقال به مالك واحمد وابو حنيفة والشافعي واصحابهم فيجوز عندهم الا كتحل بالأعد للتداوى لحديث ابي داود عن ام سلمة انها قالت في كحل الجلاء لا تكتحل به الا من أمر لا بد منه يشد عليك فتكتحلين بالليل وتمسحينه بالنهار وقيل يحرم مطلقا سواء دعت حاجة اليه أولا ولو ذهبت عينها وذهب اليه ابو محمد بن حزم وحجته ما في حديث أم سلمة المتفق عليه أن امرأة توفى عنها زوجها تخافوا على عينها فاتوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاستأذنوا في الكحل فما أذن فيه بل قال (لا) مرتين أو ثلاثا قال ابن عسجد البر وهذا عندي وإن خالف حديثها الآخر فهو يمكن الجمع بأنه عرف من حال التي نهاها أن حاجتها الى الكحل خفيفة غير ضرورية والاباحة في الليل لدفع الضرر بذلك فلو كان لا يغني الوضع في الليل جازها في النهار والضرورة تنقل المحرم الى الاباحة ولذلك جعل مالك حديث الاباحة في الليل مفسرا لحديث النهي . وذكر في موطنه أنه بلغه عن سالم بن عبد الله وسليمان ابن يسار أنهما كانا يقولان في المرأة يتوفى زوجها إنها اذا خشيت على بصرها من رمد أو شكوى أنها تكتحل وتداوى به وإن كان فيه طيب قل أبو عمر ^(١) ولأن القصد الى التداوى لا الى الطيب والأعمال بالنيات انتهى (وأما المطلقة بائنا) فذهب على عليه السلام وزيد بن علي ونخريج أبي العباس للهادي وأبو حنيفة وأصحابه وأبو عبيدة وأبو ثور وبعض الشافعية والمالكية الى وجوبه عليها قياسا على المتوفى عنها لانهما اشتركتا في العدة واختلفتا في سببها ولأن العدة تحرم النكاح فحرمت دواعيه والاحداد معقول المعنى وهو أن إظهار الزينة والطيب والحلى مما يدعو المرأة الى الرجال والعكس فلا يؤمن أن تكذب في انقضاء عدتها استعجالا لذلك فمنعت من دواعيه وسدت ذريعتها اليه . وذهب الجمهور وهو قول الهادي والمؤيد بالله والأمام يحيى والشافعي ومالك وربيعة ورواية عن احمد أنه لا إحداد عليها وأحتجوا بمفهوم حديث أم عطية لا تحد امرأة على ميت قالتقييد به لاخراج الحى وظهور المناسبة فان الطيب والزينة يدعوان الى النكاح ويقعان فيه قهيت عنه ليكون الامتناع عن ذلك زاجراً عن النكاح لما كان الزوج ميتا لا تخاف من منعه إياها ولا يخاف ناكحها أيضا بخلاف المطلق الحى فانه يستغنى بوجوده عن زاجر آخر ولذلك وجبت العدة على كل متوفى عنها وإن لم تكن مدخولا

بها بخلاف المطلقة قبل الدخول فلا إحداد عليها اتفاقاً وبأن المطلقة البائن يمكنها العود الى الزوج بعينه بعقد جديد .^(١)

ص (حـ) حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أن رجلاً أتاه فقال يا أمير المؤمنين إني كنت لي زوجة فطالت صحبتها ولم تلد فطلقتها ولم تكن تحيض فاعتدت بالشهور وكانت ترى أنها من القواعد فتزوجت زوجها فمكثت عنده ثلاثين شهراً ثم حاضت فأرسل عليه السلام إليها وإلى زوجها فسألها عن ذلك فأخبرته أنها اعتدت بالشهور من غير حيض فقال للأخير لا شيء بينك وبينها ولها المهر بدخولك بها وقال للأول هي امرأتك ولا تقر بهما حتى تنقضي عدتها من هذا الأخير قالت فبم أعتمد يا أمير المؤمنين قال عليه السلام بالحيض قال فهلكت المرأة قبل أن تنقضي عدتها فوزنها الزوج الأول ولم يرنها الأخير

ش قال في التخريج لهذا الأثر عن علي عليه السلام عاضد عند البيهقي بإسناده إلى مالك عن يحيى ابن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان^(٢) أنه قال كان عند جده حبان امرأتان له هاشمية وأنصارية فطلق الأنصارية وهي ترضع فمرت بها سنة ثم هلك عنها ولم تحض فقالت أنا أرته لم أحض فاخصما إلى عثمان رضي الله عنه فقضى لها عثمان بالميراث فلامت الهاشمية عثمان فقال عثمان : ابن عمك هو الذي أشار اليكما بهذا يعني علي بن أبي طالب رضي الله عنه انتهى وأخرجه في الأمالي من طريق ابن إدريس عن يحيى ابن سعيد وفيه فطلق الأنصارية فخاضت حيضة ثم ارتفع حيضها فمكثت سنة ثم مات الحديث ورواه البيهقي من طريق ابن جريج عن عبد الله بن أبي بكر أخبره أن رجلاً من الأنصار يقال له حبان بن منقذ طلق امرأته وهو صحيح وهي ترضع ابنته فمكثت سبعة عشر شهراً لا تحيض يمنعه الرضاع أن تحيض ثم مرض حبان بعد أن طلقها بسبعة أشهر أو ثمانية فقبل له إن امرأتك تريد أن ترث فقال لأهله أحملوني إلى عثمان فحملوه إليه فذكر له شأن امرأته وعنده علي وزيد بن ثابت رضي الله عنهما فقال لها عثمان ما تريان فقالا نرى أن ترثه إن مات ويرثها إن ماتت قالتا ليست من القواعد اللاتي قد يؤسن من الحيض وليست من الأبقار اللاتي لم يبلغن الحيض ثم هي على عدة حيضها ما كان من قليل أو كثير فرجع حبان إلى أهله فأخذ ابنته فلما فقدت الرضاع حاضت حيضة ثم حاضت حيضة أخرى ثم توفي حبان قبل أن تحيض الثالثة فاعتدت عدة المتوفى عنها زوجها وورثته . وأخرج نحوه عن ابن مسعود في امرأة علقمة بن قيس . وفي المصنف لعبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال أخبرني بعض أهل العلم أن

(١) ترك المصنف رحمه الله تعالى آخر البحث بعد قوله بعقد جديد بياضاً يسيراً قريب سطر اهـ

(٢) حبان بفتح المهملة بعدها موحدة مشددة اهـ

عليها رجم امرأة كانت ذات زوج فتزوجت ولم تعتل أنه جاءها موت زوجها ولا طلاقه أخبرنا معمر عن من سمع الحسن يقول في امرأة فقدت زوجها فتوفى زوجها الآخر ثم جاء الأول قال ترد ميراثها من الآخر فإن مات الأول قبل أن يأتي فانها ترثه أيضا وتعتمد منهما جميعا عدتين . أخبرنا الثوري عن جابر عن الشعبي عن امرأة فقدت زوجها ثم تزوجت ثم مات زوجها الآخر ثم جاء الأول قال ترد ميراث الآخر وهي امرأة الأول ترثه وبرثها (والحديث) يدل على أن منقطعة الحيض إذا طلقت يجب عليها التريص حتى يعود أو تمضي عليها مدة الإياس فتعتد بالأشهر كما تقدم له عليه السلام في عدة المؤيسة وأنها بعد باقية في العدة وهو معنى قوله عليه السلام في رواية البيهقي ثم هي على عدة حيضها ما كان من قليل أو كثير والمراد بقوله لم تكن تحيض أى لم يستمر حيضها بعد أن كانت من ذوات الحيض وإلا فكان عدتها بالأشهر وقد انقضت ويدل على أن نكاح المعتدة باطل وهو إجماع أهل العلم وعلى أنها تستحق المهر على الثاني بالدخول والمهر مهر المنزل لأن التسمية لا حكم لها مع بطلان العقد وفيه إشارة إلى أنه لا أحد عليها مع الجهل من حيث استحقاقها المهر إذا البضع لا يتخلو من أيهما (قوله) ولا يقر بها حتى تنقضي عدتها يعنى إذا أراد مراجعتها ولا بد من تأويله بذلك لكونها قد طلقت وفيه دليل على أنه يلزمها عدتان الأولى لطلاق الأول والثانية لدخول الثاني بها وليست الثانية بعدة في التحقيق وإنما هي استبراء فكان لها حكم العدة لما كان الوطء لشبهة ويدل على تقديم عدة الأول على الثاني وسيأتى الكلام فيه قريبا (قوله) فورثها الزوج الأول فيه دليل على ثبوت التوارث بين الزوجين في عدة الرجعي وهو إجماع أهل العلم حكاه في البحر وغيره وأما في الحقوق الجلال فقال في نفسى من ميراث المطلقة لأنى لم أجدهم لدعوى الإجماع مستندا إلا الآية الكريمة وبهولتهن أحق بردهن واستحقاق الرد لا يستلزم استحقاق الأثر مع عدم الرد ثم أورد حديث حبان ابن منقذ وفتوى على عليه السلام وقال بعده لكن على عليه السلام وإن كان قوله حجة عند البعض فلا يصلح قوله مستندا للأجماع لأن الأكثر غير قائلين بحجية قوله على أن من قال بحجية قوله لم يثبت على ذلك في كل قول أيضا . وأما قول المصنف يعنى الأمام المهدي في الغيث لبقاء الزوجية فحل النزاع كيف ولو كانت باقية لما وجب عليها الاحتجاب منه ولا العدة ولما أتم هو بوطئها ونحوه غير نأوبه الرجوع والمسألة عندى في حيز الأشكال إلى أن عين الله سبحانه بدليل عليها صريح صحيح لا سيما والميراث مال الغير وحرمة قطعية لا يتقلها إلا دليل متفق على صحته انتهى . وفيه أن كونها يجب عليها الاحتجاب محل نزاع أيضا وكذا كونه يأثم بوطئها أما الأول فلا أن الجمهور أباحوا لكل منهما النظر إلى مائس بعورة من الآخر وقالوا يجوز لها التعرض لداعى الرجمة ولفظ الهادى في الأحكام لا بأس أن تظهر ما يجوز إظهاره من ذلك يعنى الزينة والطيب ترغيبا له في نفسها إن كان له عليها رجمة وعلى

الزوج أن يتحرز من النظر الى شعرها وجسدها أو شيء من عورتها انتهى . ولما تقدم من أن الزائل بالطلاق الوصف دون الأصل وهو النكاح فكانت باحد الزوجين المشركين يسلم والاخر في العدة أشبه وهم متفقون على بقائها في حكم الزوجة وجواز النظر اليها ومستنده حديث أبي العاص زوج زينب ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما استجار بها وفيه أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم (قد أجزنا جوارك غير أنه لا يخاص اليك) وقد تقدم في شرح حديث اليهودي تسلم امرأته ما يشهد لهذا المعنى وبما يؤيده عدم اعتبار العقد في صحة الرجعة بل يكفي كل ما يفيد من قول أو فعل وأما الثاني فلان الجمهور أو بعضهم أجازوا للزوج الدخول بها وإن لم ينوبه الرجعة ويكون ذلك رجعة . وأما إيجاب العدة عليها فلا يلزم منه انقطاعها من حكم الزوجية بل هو محل نزاع المخالف أيضا وله أن يقيسها على من أسلم زوجها دونها قلنا إذا أسلمت قبل مضى عدتها فهي باقية في نكاحه فعرفت أن جميع ما تمسك به لا يخرج عن دائرة الدعوى .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال الأقراء الحيض)
ش قال في التخريج أخرج البيهقي في باب من قال الأقراء الحيض من طريق الشافعي عن صفينان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال إذا طلق الرجل امرأته فهو أحق برجعته حتى تغتسل من الحيضة الثالثة في الواحدة والاثنين . وقد تقدم وهو شاهد لهذا انتهى وله شواهد أيضا تقدمت وفي الأمالى حدثنا محمد بن عبيد عن حاتم بن ابراهيم قال وحدثنا عيسى عن الشعبي قال قال أنثا عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منهم علي وابن عباس وابن مسعود وعمر الرجل أحق بامرأته ما لم تغتسل من القراء الثالث ففيه تصريح بأن المراد به الحيض اذ الغسل لا يكون إلا منه وأخرج البيهقي من طريق عبد الرزاق أنا ابن جريج عن عمرو بن دينار قال الأقراء الحيض عن أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم . والأقراء جمع قرء بالفتح والضم مثل قبل وأقوال وقد يجمع المضموم على قروء مثل برج وبروج وأقراء مثل ركن وأركان ويطلق على الحيض والظهر ذكره في المصباح (واختلفوا) هل هو حقيقة في أحدهما مجاز في الآخر مشترك فالظاهر من كلام جمهور أئمة اللغة كالاصمعي وأبي عبيدة وغيرهما أن القراء يقع على الحيض والظهر لأنه اسم للوقت والوقت علامة تمر على المطلقة تحبس فيها عن النكاح حتى تستكملها وهو يقع عليهما وهو صريح كلام النهاية بقوله الأصل في القراء الوقت المعلوم فلذلك وقع على الضدين لأن كل واحد منهما وقت وأقراء المرأة إذا حاضت وإذا طهرت انتهى . وما يدل على مجي القارئ والقراء بمعنى الوقت قول الهذلي *

كرهت المقر عقر بنى شليل اذا هبت لقارئها الرياح

أى لوقتها وقال آخر

إذا ما السماء لم تغم نيم أخلفت قروء الثريا أن يكون لها قطر

يريد وقتها الذى يطر فيه الناس حتى قال أبو عمرو وإنما القراء الوقت فقد يكون للحيض وقد يكون للطهر فيكون مشتركا لوجود استعماله فى المعنيين على سواء وقيل حقيقة فى الحيض مجاز فى الطهر حكاه الأمام يحيى عن العترة وهو الذى يفهم من عبارة الكشف واستعماله فيه هو الغالب المتبادر والتبادر علامة الحقيقة والكثرة استعمال الشارع إياه فى الحيض ولصحة نفيه عن الآية فيقال ليست بذات قراء مع وجود الطهر فى حقها فلو كانت حقيقة فى الطهر لصح وصفها به ولما جاز نفيه وهو علامة المجاز وقيل حقيقة فى الطهر مجاز فى الحيض وهو مذهب الشافعى وبعض أصحابه . واحتجوا بقول الأعشى مدح رجلا فى غزاة غزاها .

مؤالة مالا وفى الذكر رفعة لما ضاع فيها من قروء نسائها

فالقروء هنا الاطهار لأن النساء لا يؤتىن إلا فيها وبلاشتقاق فهو مشتق من قولهم فلان يقرى الماء فى حوضه أى يجمعه وذلك لأنه يجتمع فى بدنهما ويمسك أيام الطهر وقد انفقوا على أن المراد بقوله تعالى (ثلاثة قروء) أحد المعنيين . واختلفوا فى المراد منهما فالمرورى عن على عليه السلام وأبى بكر وعمر وعثمان ومعاذ بن جبل وأبى موسى وعبد الله بن الصامت وأبى الدرداء وابن عباس وأصحابه كسعيد ابن جبير وطاووس وابن مسعود وأصحابه كلقمة والأسود وإبراهيم وشريح وهو قول الشعبي والحسن وقتادة وسعيد بن المسيب وقال به أئمة الحديث كاسحاق بن إبراهيم وأبى عبيد القاسم والأمام أحمد فى آخر قوائمه وهو قول أئمة الرأى كأبى حنيفة وأصحابه ونصره صاحب الكشف أن المراد به الحيض وحجتهم دعى الصلاة أيام أقرائك والحديث عائشة مرفوعا عند أبى داود وابن ماجه والترمذى طلاق الأئمة تطليقتان وعدتها حيضتان . وقد تقدم وفيه مقال ولما رواه ابن ماجه من حديث عطية العوفى عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (طلاق الأئمة اثنتان وعدتها حيضتان) والحديث عائشة عند ابن ماجه قالت أمرت بريرة أن تعتد ثلاث حيض ولما رواه النسائى أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر امرأة ثابت بن قيس أن تعتد بحيضة وروى أحمد وأبو داود فى سبأيا أو طاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذوات حمل حتى تحيض حيضة . قال الموزعى والعدة استبراء فاستبراء الحرة بثلاث حيض كوامل تخرج منها الى الطهر كما تستبرأ الأئمة بحيضة كاملة تخرج منها الى الطهر ولأن الحيض مما يحجى لوقت . وأما الطهر فأصل فكان الحيض فى اللسان أولى بمعنى القراء ولأن المواقيت والعلامات أقل مما بينهما والحيض أقل من الطهر فهو من اللغة أولى للعدة أن يكون وقتا كما يكون الهلال وقتا فاصلا بين الشهرين إنتهى . وذهب عبيد الله بن عمر وزيد بن ثابت وعائشة وهو مروي عن فقهاء المدينة

السبعة وأبان بن عثمان والزهرى وعامة فقهاء المدينة ومالك والشافعى وقديم قولى احمد ورواية الأمامية عن على عليه السلام الى أن الأقراء فى الآية الأطهار ويدل عليه أمران أحدهما اشتقاقه من الجمع وهو بالطهر أنسب ولأنه لو كانت بمعنى الحيض لجمع على أقراء لا على قروه ذكره ابن الأنبارى ولأن الاتيان فى العدد بصيغة التذكير يدل على تذكير المعدود الذى هو الطهر والحيضة مؤنثة فلو أريدت لانت العدد ولقول الاعشى وقد سبق . ثانيهما قول الله تعالى (فطلقوهن لعدتهن) أى لوقت عدتهن وهو الطهر واللام للتوقيت كقوله تعالى (أقم الصلاة لدلوك الشمس) ولقراءة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وابن عباس وزيد بن ثابت لقبل عدتهن أى مستقبليهن عدتهن ولو كانت العدة بالحيض لما كان التطليق أول الطهر تطليقا لوقت العدة وللمتفق عليه من حديث ابن عمر الذى مر وفيه (مره فليراجعهما ثم ليتركها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التى أمر الله سبحانه أن تطلق لها النساء) وإذا ثبت أن الطهر محل الطلاق ثبت أنه محل العدة وقد روى مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها انتقلت حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق حين دخلت فى الدم من الحيضة الثالثة قال ابن شهاب فذكرت ذلك لعمرة بنت عبد الرحمن فقالت صدق عروة وقد جادلها فى ذلك أناس وقالوا إن الله تبارك وتعالى يقول ثلاثة قروه فقالت عائشة وتدرؤن ما الأقراء إنما الأقراء الاطهار قال ابن حجر وسنده صحيح وفى البيهقى من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول اذا طلق الرجل امرأته فدخلت فى الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبرئ منها ولا ترثه ولا يرثها وبسنده الى سليمان بن يسار قال قال زيد بن ثابت اذا رأت المطلقة قطرة من الدم فى الحيضة الثالثة فقد أقضت عدتها ورواه عنه من طرق وعن جماعة من السلف قد تقدم ذكرهم مع غيرهم وأجابوا عما أحتج به الأولون فقالوا حديث دعى الصلاة أيام أقراءك يحتمل أنه رواية بالمعنى بدليل روايته بلفظ تدعى الصلاة عدد الليالى والأيام التى كانت تحيضهن أو قال أيام أقراءها الشك من أيوب شيخ سفيان قال البيهقى بعد سياقه لروايات الحديث وقد روى هذا اللفظ الذى احتجوا به فى أحاديث مختلف فيها فبعض الرواة قال فيها أيام أقراءها وبعضهم قال فيها أيام حيضها أو مافى معناه وكل ذلك من جهة الرواة كل واحد منهم يعبر عنه بما يقع لهروا لأحاديث الصحاح متفقة على العبارة عنه بإيام الحيض دون لفظ الأقراء انتهى . وحديث ابن عمر فيه عطية العوفى ضعفه غير واحد من الأئمة وصحح الدارقطنى أنه من قوله وحديث عائشة فيه مظاهر بن أسلم . قال فيه أبو حاتم منكر الحديث وقال يحيى بن معين لا يعرف وضعفه أيضا أبو حاتم وأبو داود والبيهقى وصحح الدارقطنى وقفه . وقال الشافعى بعد أن روى أن ابن عمر السابق إن المرأة اذا دخلت فى الحيضة الثالثة فقد برئت منه ما لفظه مذهب عائشة وابن

عمر أن الاقراء الأطهار بلا شك فكيف يكون عندهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلاف ذلك ولا يذهبان اليه وهكذا يجاب عن الاحتجاج بحديث عائشة في قصة بريرة والاحتجاج بحديث امرأة ثابت بن قيس غير ناهض أيضا لأنها مختلعة وطلاقها فسخ ولا عدة عليها وإنما استبرأ بحمضة لأجل تيقن براءة الرحم كما قرره ابن القيم وشيخه ابن تيمية وتبعهما المحقق القبلي والكلام في أحكام العدة وهكذا يجاب عن الاستبراء بحمضة وبوجه آخر وهو أن العدة وجبت قضاء لحق الزوج فاختصت بزمان حقه وهو الطهر وبأنها تكرر فتعلم منها البراءة بواسطة الحيض بخلاف الاستبراء (وقد أجيب) عن حجج القائلين بأن المراد منها الأطهار بأن كلام جمهور أهل اللغة يفيد الاشتراك بين المعنيين وأنه حقيقة فيهما فيحتاج عند الإطلاق إلى القرينة المعينة للمراد فتمسك كل من الفريقين لتقويم مذهبه بما يدل على أحدهما وقصره عليه ليس على ما ينبغي إذ هو استدلال بما يسلمه الخصم ولا يلزمه وقد جاءت السنة مبينة ومعينة للمراد من المعنيين في الآية وهو حديث عائشة وابن عمر وليس من شأن القرينة أن تساوى ما وردت فيه في الصحة بل يكفي تماسكها ومظاهرها - يعني ابن أسلم - وإن كان ممن لا يحتاج به فقد اعتضد بغيره كما سيأتي . وعطية العوفي وإن ضعفه الأكثر فقد احتمل الناس حديثه وخرجه في السنن وقال ابن معين في رواية صالح الحديث . وقال ابن عدي روى عنه جماعة من الثقات وهو مع ضعفه يكتب حديثه فيعتضد به وإن لم يعتمد عليه وحده ولا يقدح في ذلك عمل عائشة وابن عمر بخلاف ما رويهما لما تقرر في الأصول أن المعتبر بما روى لا بما رأى وما قالوه في حديث دعي الصلاة أيام أقرائك من أنه يحتمل أن يكون أنهم روه بالمعنى كما تقدم مجرد احتمال غير دافع للظهور مع أن مثل أيوب في إمامته وجلالة قدره ومعرفة بدلولات الالفاظ وضبطه لا يعدل عن أحد اللفظين إلى الآخر إلا وهما مترادفان لاسيما مع وجود ما هو صريح في المقصود . وهو ما رواه أبو داود بإسناد صحيح من حديث فاطمة بنت أبي حبيش أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال لها (إذا جاء قرؤك فلا تصلي فاذا قرؤك فتطهري ثم صلي ما بين القرء إلى القرء) وما أخرجه الحاكم من حديث عثمان بن سعيد القرشي عن ابن أبي مليكة قال جاءت خاتني فاطمة بنت أبي حبيش إلى عائشة وذكر الحديث ثم قال قولي لها فلتدع الصلاة في كل شهر أيام قرئها . قال الحاكم هذا حديث صحيح وعثمان بن سعيد الكاتب بصري ثقة غزير الحديث يجمع حديثه وقال البيهقي قد تسكلم فيه غيره ولكنه قد تابعه الحجاج بن أرطاة عن ابن أبي مليكة عن عائشة وفي هذا ما يعتضد به حديث عائشة وابن عمر المشار إليهما والمجموع يصلح لتعيين المراد من الآية مع ما قاله أكبر الصحابة المرجوع إليهم في تفسير معاني الكتاب العزيز على وابن عباس وابن مسعود وغيرهم إن المراد بالآية هو الحيض . وأما التمسك باشتقاقه من الجمع فعارض بأن المراد به الوقت كما صرح

به أئمة اللغة وهو يحتمل الأمرين ولذا أحتيج الى القرينة المعينة والاحتجاج ببيت الاعشى لا يفيد
 اذ لا نزاع في صحة إطلاقه على أحدهما وأما جمعه في الآية على قروء ولو كان للحيض جمع على أقراء
 فيرده تصريح أهل اللغة بأنه جمع للقروء المحتمل للأمرين منهم الجوهرى والزخشرى وصاحب المصباح
 ودعوى أنه جمع للمضموم الذى هو بمعنى الطهر ترده القاعدة المطردة في المصادر وهى أن المضموم أسم
 للمفتوح كالغسل والغسل والقروح والجرح والجرح ذكره في المصباح وأما كونه بصيغة التذكير
 فلأنه ملاحظ فيه معنى الوقت الذى هو أصل فيه وأما حمل قوله تعالى لعنتهن على مستقبلات فهو حجة
 عليهم اذ استقبال الشئ معناه استقبال أول جزء منه والمتوسط في بعضه لا يسمى مستقبلا له بل مخالط
 له ولا نسلم أن اللام للتوقيت لم لا تكون للاستقبال كقوله اقيته لثلاث بقين ولا يخفى على النصف
 أن مقصود الشارع استقبال عدة كاملة ولا تكون إلا من أول حيضة واذا كان بعض الطهر من جملتها
 لزم أن تكون ناقصة . وقد قال تعالى (ثلاثة قروء) وحمله على قرئين وبعض الثالث مجاز لا يصار اليه
 إلا لموجب كما أوجب الدليل حمل قوله عز وجل (الحج أشهر) على شهرين وبعض الثالث ولا موجب
 هنا إلا الاستدلال بحمل النزاع والله أعلم .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أن رجلا تزوج
 امرأة في عدة من زوج كان لها ففرق بينها وبين الزوج الاخير وقضى عليه بمهرها للوطء وجعل عليها
 العدة منهما جميعا)

ش في الامالى ما لفظه حدثنا علي بن حكيم عن حميد بن عبد الرحمن حدثنا حسن بن صالح عن
 مطرف عن الشعبي عن علي عليه السلام في امرأة تزوجت في عدتها قال يفرق بينها وبين زوجها الذى
 تزوجته في عدتها ثم تكمل من الاول ثم تعتد من الآخر . قال في التخرىج هذا إسناد صحيح على
 شرط مسلم وأخرجه البيهقي من طريق الشافعى أنا يحيى بن حسين عن جرير عن عطاء بن السائب
 عن زاذان أن أبى عمر عن علي رضى الله عنه أنه قضى في التى تزوج في عدتها أنه يفرق بينهما ولها
 الصداق بما استحل من فرجها وتكمل ما أفسدت من عدة الاول وتعتد من الآخر . قال في التلخيص
 ورواه الدارقطنى والبيهقى من حديث ابن جريج عن عطاء عن علي رضى الله عنه وفيه أيضا ما لفظه
 حديث علي رضى الله عنه وعمر أنهما قالا اذا كان على المرأة عدتان من شخصين فانهما لا يتداخلا
 أما قول عمر فرواه مالك والشافعى عنه عن ابن شهاب عن سميع بن المسيب وسليمان بن يسار أن
 طليحة كانت عند رشيد النقي فطلقها البتة فنكحت في عدتها فمهر بها عمر وضرب زوجها بالدرة
 ضربات وفرق بينهما ثم قال عمر أيما امرأة نكحت في عدتها فان كان زوجها الذى تزوجها لم يدخل
 بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الاول وكان خاطبا من الخطاب وإن كان دخل بها

فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الاول ثم اعتدت من الآخر ثم لم ينكحها أبداً قال ابن
 المسيب ولها مهرها بما استحل منها قال البيهقي وروى الثوري عن أشعث عن الشعبي عن مسروق
 عن مجاهد عن عمر أنه رجع فقال لها مهرها ويجمعان ما شاء انتهى . وفي رواية للبيهقي أيضا من
 طريق الشعبي قال أتى عمر رضى الله عنه بامرأة تزوجت في عدتها فأخذ مهرها فجعله في بيت المال
 وفرق بينهما وقل لا يجمعان وعاقبهما قل فقال على رضى الله عنه ليس هكذا ولكن هذه الجهالة من
 الناس ولكن يفرق بينهما ثم تستكمل بقية العدة من الأول ثم تستقبل عدة أخرى وجعل لها على رضى
 الله عنه المهر بما استحل من فرجها فحمد الله عمر وأثنى عليه ثم قال يا أيها الناس ردوا الجهالات الى
 السنة (والحديث يدل) على أن نكاح المعتدة باطل ولذا فرق عليه السلام بينهما من غير طلاق ولا
 فسخ ولقوله تعالى (ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله) ولا يعرف فيه خلاف وعلى
 لزوم المهر للثاني إن دخل بها وقد تقدم قريبا ويتفرع على الدخول أنها إن جاءت بولد لستة أشهر فما
 فوق من يوم دخل بها الثاني فهو لاحق به وإن جاءت به لاقل فهو للزوج الاول فإن جاءت به لاقل من
 ستة أشهر منذ دخل بها الثاني ولا كثر من أربع سنين منذ فارقتها الاول لم يلحق بأيهما قل في شرح
 التجريد وهذا مما لا خلاف فيه فأما اذا جاءت به في وقت يصح أن يلحق بكل منهما ففيه أقوال
 ثلاثة قيل يلحق بالأول وهو مذهب أبي حنيفة وقيل بالثاني وهو مذهب العترة ومن معهم لانه أقوى
 الفراشين ولتجدده ولأنها اذا جاءت به بعد الحولين منذ فارقتها الاول ولستة أشهر منذ دخل بها
 الثاني كان لاحقا بالثاني بلا خلاف فكذا اذا جاءت به قبل الحولين منذ فارقتها الاول . وقال الشافعي
 يرجع الى القافة وهو مذهب مرجوح كما حقق في البسائط ودل أيضا على لزوم العدة منهما وبينه في
 الروايات الاخر بان تكل ما بقى عليها من عدة الاول ثم تستقبل العدة من الثاني وهو مذهب
 الشافعي وحكاة في البحر عن الاوزاعي واختاره الامام يحيى وعن الشعبي وحكاة في البحر عن القاسمية
 أنها تقدم الاستبراء من الثاني ثم تكل عدتها من الاول اذ من حق الاستبراء من الماء أن يتعقب
 سببه قياسا على المطلقة والمتوفى عنها فان عدتهما لما كانت عن سبب موجب للفرقة لزم أن تكون
 عقيبته وتأولوا لفظ ثم في قوله عليه السلام ثم امتد من الآخر وفي رواية ثم تستقبل عدة أخرى وفي
 رواية ثم تستقبل عدة الثاني على أنها بمعنى الواو وكقوله تعالى ثم الله شهيد على ما تعملون وأجيب بأن
 المطلوب من العدة معرفة خلو الرحم مع التعبد وتأدية حق الزوج وهو حاصل فيهما على سواء فقدم
 الاول لسبقه وتقدم حقه وما ذكره من التأويل خلاف الظاهر المتبادر من السياق ولا ملجى اليه
 وقيل بل تكفي عدة واحدة لدخول أحدهما في الاخرى اذ الفرض منها معرفة خلو الرحم وقد حصل
 مع التداخل ويحكي عن أبي حنيفة وأجيب بمنع كون الفرض منها ما ذكر فقط بل مع انضمام غيره وهو

كونها تعبداً وقضاء لحق الزوج ولذا وجبت على الصغيرة والآيسة والضيياء وإذا كان الزوج طفلاً ولان
عمر لما سمع فتوى على قال ردوا الجهرات الى السنة فكان له حكم المرفوع والله أعلم
ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أنه جعل للمطلقة ثلاثاً
السكنى والنفقة)

ش قد تقدم ما يشهد له من كلام عمر في حديث فاطمة بنت قيس وكانت مبيتة حيث قال لاندع
كتاب ربنا وسنة نبينا لها النفقة والسكنى وقال عبد الرزاق أخبرنا عبد الله بن كثير عن شعبة عن حماد
عن ابراهيم عن شريح في المطلقة ثلاثاً قال لها النفقة والسكنى . وفيه دليل على ثبوت النفقة والسكنى
للمبتوتة وقد تقدم الكلام على ذلك قريباً وعن علي عليه السلام رواية أخرى أخرجه عبد الرزاق
في مصنفه فقال أخبرنا ابراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً قال في المبتوتة لافقة لها ولا
سكنى ورواية الأصل معتضدة بظواهر الأدلة كما سبق .

﴿ باب الطلاق البائن ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أن رجلاً من قريش طلق
امراته مائة تطليقة فآخى به بذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال بانث منه بثلاث وسمع وتسعون
معصية في عنقه)

ش أخرج في الامالي ما لفظه حدثنا محمد بن عبيد عن علي بن هاشم عن صدقة بن أبي عمر ان
عن ابراهيم بن داود عن عبادة بن الصامت أن رجلاً طلق امرأته الفأ فسأل بنوه رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فقال إن أباكم لم يتق الله فيجعل له مخرجاً بانث منه بثلاث على غير السنة وتسع مائة
وسبع وتسعون إنم في عنقه حدثنا محمد بن عبيد عن علي بن هاشم عن الاعمش عن حبيب بن أبي
ثابت عن رجل من أصحاب علي عليه السلام عن علي أنه قال له رجل طلقت امرأتى الفأ قال ثلاث
تجرمها عليك واقسم سائرهن بين نسائك وأخرجه البيهقي من طريق أبي نعيم عن الاعمش عن حبيب
ابن أبي ثابت عن بعض أصحابه قال جاء رجل الى علي فذكره وأورده في الحلى من طريق وكيع
عن الاعمش بتمام اسناده ومثله . وفي الامالي أيضاً حدثنا عباد عن حسين بن جعفر عن جعفر بن محمد
أن رجلاً جاء الى علي بن أبي طالب عليه السلام فقال طلقت أهلي عدد النجوم فقال أخطأت السنة
وفارقت أهلك تؤخذ بثلاث ويترك ما سوى ذلك حدثنا أبو كريب عن حفص بن غياث قال سمعت
جعفر بن محمد يقول من طلق ثلاثاً فهي ثلاث وهو قولنا أهل البيت . وأخرج البيهقي عن شيخه أبي
عبد الله الحاكم بسنده الى مسلمة بن جعفر الاحمسي قال قلت لجعفر بن محمد إن قوما يزعمون أن من

طلق ثلاثا بجهالة رد الى السنة يجعلونها واحدة يروونها عنكم قال فماذا الله ما هذا من قولنا من طلق ثلاثا فهو كما قال وأخرج عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن سلمة بن كهيل نازيد بن وهب أنه رفع الى عمر بن الخطاب رجل طلق امرأته الفأ فقال له عمر أطلقت امرأتك فقال إنما كنت العب فعلاه بالدرة وقال إنما يكفنيك من ذلك ثلاث وأخرجه البيهقي من طريق شعبة عن سلمة بن كهيل بنام سنده ومعنى متنه . وفي المحلى من طريق وكيع عن عبد الرحمن بن برقان عن معاوية بن يحيى قال جاء رجل الى عثمان بن عفان فقال طلقت امرأتى الفأ فقال بانت منك بثلاث ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن عمرو بن مرة عن سعيد بن جبیر قال قال رجل لابن عباس طلقت امرأتى الفأ فقال له ابن عباس ثلاث تحرمها عليك وبقيتها وزر عليك اتخذت آيات الله هزوا وأخرجه البيهقي من طريق عبد الرحمن عن سفیان بن عامر سنده ومتنه بذكر الألف وفي البيهقي أيضا من طريق شعبة عن عبد الله ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس أنه سئل عن رجل طلق امرأته مائة تطليقة قال عصيت ربك وبانت منك امرأتك لم تنق الله فيجعل لك مخرجاً ثم قرأ (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن) وأخرج من طريق شعبة عن الاعمش عن مسروق قال سأل رجل لعبد الله (١) فقال رجل طلق امرأته مائة قال بانت بثلاث وسائر ذلك عدوان ومن طريق علقمة عن عبد الله بن عمار (والحديث) يدل على وقوع الطلاق باثنا بارساله ثلاثا بلفظ واحد وهو مذهب جمهور أهل البيت كما حكاه محمد بن منصور في الامالى عنهم بإسانيده وروى في الجامع السكافي عن الحسن بن يحيى قال روينا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن علي عليه السلام وعلي بن الحسين وزيد بن علي ومحمد بن علي الباقر ومحمد بن عمر بن علي وجعفر بن محمد وعبد الله بن الحسن ومحمد بن عبد الله وخيار آل رسول صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال الحسن أيضا أجمع آل الرسول على أن الذي يطلق ثلاثا في كلمة واحدة أنها قد حرمت عليه وسواء كان قد دخل بها الزوج أو لم يدخل . ورواه في البحر عن ابن عباس وابن عمر وعائشة وأبي هريرة وعن علي عليه السلام والناصر والمؤيد بالله ونخريجه والأمام يحيى والفریقین ومالك وبعض الأمامية قال ابن القيم وهو قول الأئمة الأربعة وجمهور التابعين وكثير من الصحابة انتهى وذهب اليه ابن حزم في المحلى وأطال الاحتجاج عليه والحجة على ذلك في وجوه منها حديث الباب وشواهد وهي متعاضدة ومنها ما أخرجه المرشد بالله في أماليه والبيهقي في سننه واللفظ له والطبراني وغيرهم عن سويد بن غفلة عن الحسن بن علي في قصة أنه قال سمعت جدي أو حدثني أبي أنه سمع جدي يقول أيما رجل طلق امرأته ثلاثا عند الاقراء أو ثلاثا مبهمه لم تحل له حتى تنسكح زوجا غيره . ومنها حديث عويمر العجلاني في الصحيحين أنه طلق امرأته ثلاثا بحضرة رسول الله صلى الله عليه وآله

(١) قوله لعبد الله كتب عليه ابن الصلاح في نسخهته من سنن البيهقي لفظ كذا اهـ

عليه وآله وسلم حين لاعن زوجته ولم ينكره ولا يخلو طلاقها أن يكون قد وقع في مدة الزوجية أو بعد
تحررها بالامان فعلى الاول الوجه ظاهر في الاحتجاج على البيهقونية بذلك وعلى الثانى فقد طلقها وهو
يظنها امرأته فلو كان حراما لبين صلى الله عليه وآله وسلم بطلان ظنه وإن كان قد حرمت عليه اذ لا
يقر أحدا من أصحابه على اعتقاد باطل ومنها ما أخرجه البخارى من حديث القاسم بن محمد عن
عائشة أن رجلا طلق امرأته ثلاثا فتزوجت فطلق فستل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنحل للاول
قال (لاحق يذوق عسيتها كما ذاق الاول) فلم ينكره صلى الله عليه وآله وسلم . ومنها ما رواه أبو داود
في سننه عن نافع بن عجير بن عبد يزد بن ركانة أن ركانة بن عبد يزد طلق امرأته بهيمة البتة فآخبر
النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وقال الله ما أردت إلا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم (الله ما أردت إلا واحدة) فقال ركانة والله ما أردت إلا واحدة فردها اليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم فطلقها الثانية في زمن عمر والثالثة في زمن عثمان ووجه الاستدلال به أنه صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم حلفه أنه أراد بالبتة واحدة فدل على أنه لو أراد بها أكثر لوقع ما أراد ولم يفترق الحال لم يحلفه
وهو أصح من حديث ابن جريج عن بعض بنى أبي رافع عن عكرمة عن ابن عباس أنه طلقها ثلاثا
قال أبو داود ولانهم ولد الرجل وأهله أعلم به إن ركانه إنما طلقها البتة وابن جريج إنما رواه عن بعض
بنى أبي رافع فان كان عبيد الله فهو ثقة معروف وان كان غيره من إخوته فجهد العدالة لا تقوم به حجة
ويؤيد ذلك ظواهر الآيات كقوله تعالى (فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) ولم يفرق
بين إرسال الثلاث مجموعة أو مفردة وقوله تعالى (ولا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن الآية)
ولم يفرق وقوله (وللمطلقات متاع بالمعروف) ومن جهة القياس ان الطلاق ذو عدد يملكه الزوج فله
الجمع والتفريق كما له أن يجمع نساءه في طلاق واحد بقوله أنتن طواقي وان يخص كل واحدة بطلاق
ولانه مالك لبعضها فله أن يزيله بلفظ واحد كبيع الامة (وذهب ابن عباس) فيما رواه أبو داود عنه
وطاؤوس وعكرمة وحكاة في البحر عن أبي موسى الأشعري وعطاء وجابر بن زيد والقاسم بن ابراهيم
والهادى الى الحق ورواه القاسم عن زيد بن علي وحكاة ابن القيم عن شيخه ابن تيمية واختاره
لنفسه وبسط الاحتجاج عليه في كتابه زاد المعاد الى أنه يقع به واحدة رجعية والحجة عليه من الكتاب
العزيز قوله تعالى (الطلاق مرتان فامساك بمعروف أو تسريح بإحسان) ومعناه التطليق الشرعى تطليقة بعد
تطليقة على التفريق دون الجمع والارسال دفعة واحدة فهو بيان وتعليم لكيفية الطلاق ثم خيرهم بين
أن يمسكوا النساء بحسن العشرة والقيام بواجب حقهن وبين التسريح بإحسان على الكيفية التي
عليهم وقيل معناه ان الطلاق الرجعى مرتان لانه لا رجعة بعد الثلاث فامساك بمعروف أى برجعة أو
تسريح بإحسان أى بأن لا يراجعها حتى تبين بالعدة أو بأن لا يراجعها مراجعة يريد بها تطويل العدة

كما يشهد له سبب النزول ذكر هذين الوجهين في الكشف وعلى الثاني فالتطبيق الثالثة مأخوذة من الآية ويؤيده ما رواه الدارقطني من طريق عبسد الواحد بن زياد عن اسماعيل بن ميمع عن أنس قال قال رجل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انى أسمع الله تعالى يقول (الطلاق مرتان) فأين الثالثة قال (امساك بمعروف أو تسريح بإحسان هي الثالثة) وقيل الصواب مرسل وكذا أخرجه ابن أبي شيبه عن أبي معاوية وعبسد الرزاق عن الثورى كلاهما عن اسماعيل بن ميمع قال قال رجل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكره فدللت الآية أن الطلاق المشروع هو المراتن وفيه ما يفيد حضره عليهما من تعريف المسند والمسند اليه وبعدمهما الامساك أو التسريح وان غيره ليس من شرعه تعالى كما يدل عليه حديث محمود بن لبيد عند النسائي قال ابن القيم اسناده على شرط مسلم وقال ابن حجر رواه موقوفون قال أخبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا فقام غضبان ثم قال (أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم) حتى قام رجل فقال يا رسول الله ألا أقتله (ومن السنة) ما أخرجه البيهقي وأحمد وأبو داود وأبو يعلى وصححه من طريق محمد بن اسحق قال حدثني داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال طلق ركاة امرأته ثلاثا في مجلس واحد فخرن عليها حزنا شديدا فسأله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف طلقته قال طلقته ثلاثا فقال (في مجلس واحد) قال نعم قال (فأنما تلك واحدة فارجعها إن شئت) فراجعها . فكان ابن عباس يرى انما الطلاق عند كل طهر فتلك السنة التي عليها الناس والتي أمر الله بها فطلقوهن لمدتهن وقد طعن فيه بمحمد بن اسحق وقد تقدم أنه اذا صرح بالتحديث زال التدليس وقد أخرجه الحاكم في مستدركه وقال اسناده صحيح وأخرج أبو داود عن ابن عباس قال اذا قال أنت طالق ثلاثا بفهم واحد فهي واحدة وأخرج الحاكم وصححه عن ابن أبي مليكة أن أبا الجوزاء أتى ابن عباس فقال أعلم أن ثلاثا كن بردن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى واحدة قل نعم وأخرج عبد الرزاق ومسلم وأبو داود والنسائي والبيهقي عن ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر بن الخطاب ان الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فأمضاه عليهم وأخرج الشافعي وعبد الرزاق ومسلم وأبو داود والنسائي والبيهقي عن طاووس أن أبا الصهباء قال لابن عباس أعلم انما كانت الثلاث تجمل واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وثلاث من اماره عمر قال ابن عباس نعم . وفي رواية لمسلم أن أبا الصهباء قال لابن عباس هات من هناتك ألم يكن طلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر واحدة قل قد كان ذلك فلما كان في عهد عمر تنابح الناس في الطلاق فأمضاه عليهم . وروى الهادى في المنتخب عن جده القاسم بن ابراهيم عن أبي

هرون العبدى عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام فيمن طلق امرأته ثلاثاً في كلمة واحدة أنها
 تطليقة واحدة ومن جهة القياس أن الطلاق بمجرد ما منع من الوطء فضم ذكر العدد اليه غير مؤثر لعدم
 قابلية المحل كما في الظهار والاعتاق والايلاء وسائر الانشاءات ذكر معناه القاضي زيد وكما في اللعان فإنه
 لا يقوم جمع الأربع الشهادات بلفظ واحد مقام تفريقها ولا يقوم في اقرار الزنا جمع الاربعة بلفظ واحد
 مقام تكراره وأجاب هؤلاء عن حجة الاولين أما حديث الباب فبان المراد منه بانث منه بثلاث
 بشرطها الذي اعتد به الشارع وهو تحلل الرجعة الدال عليه سائر الاحاديث وفيه أن سياق الحديث
 ياباه وأما حديث عبادة بن الصامت فلان لفظه في رواية عبد الرزاق عن ابراهيم بن عبيد الله بن
 عبادة بن الصامت عن داود عن عبادة بن الصامت قال طلق جدى امرأة له الف تطليقة الحديث
 وفي اسناده ضعفاء ومجاهيل ولم ينقل برواية صحيحة ولا سقيمة أن والد عبادة بن الصامت أدرك
 الاسلام فضلاً عن جده وتقدم في رواية الامالى بلفظ ان رجلاً طلق امرأته ألفاً فإذا لم يكن مفسراً
 بوالد عبادة فالحديث مستقيم وأما رواية حبيب بن أبي ثابت وجعفر بن محمد عن علي عليه السلام
 فيأتى فيه التأويل السابق بدليل الرواية الاخرى عن القاسم عن أبي هرون العبدى عن أبيه عن
 جده ولا يخفى ما في التأويل من التكلف والاولى في الجواب أن المروى عن الصحابة القائلين
 بالوقوع صادر عن اجتهاد وذلك لما في رواية عبد الرزاق والبيهقى من حديث ابن مسعود أنه قال
 لمن طلق امرأته عدد النجوم قلها مرة واحدة قال نعم قال تريد أن تبين منك امرأتك قال نعم قال
 هو كما قلت ثم قال قد بين الله أمر الطلاق فمن طلق كما أمره الله فقد بين له ومن لبس على نفسه جعلنا
 به لباسه والله لا تلبسون على أنفسكم وتحمله عنكم هو كما تقولون فلو كان عنده في ذلك سنة
 صحيحة لما جعله موضع لبس يتخلص عنه بوقوع ما نواه أو أنه وقع ذلك منه على وجه الزجر لفاعله
 لارتكابه خلاف ما شرعه الله تعالى من صفة الطلاق . كما وقع ذلك لعمر كما سيأتى وللمجتهد أن يعدل
 الى ذلك عند حصول الباعث عليه من اطراح المشروع وارتكاب خلافه وكذا ما أخرجه مالك
 والشافعى وأبو داود والبيهقى عن معاوية بن أبى عياش الانصارى أنه كان جالساً مع عبد الله بن الزبير
 وعاصم بن عمر فجاءهما محمد بن إياس بن البكير فقال إن رجلاً من أهل البادية طلق امرأته ثلاثاً قبل
 أن يدخل بها فإذا تريان قال ابن الزبير هذا الامر مالنا فيه قول اذهب الى ابن عباس وأبى هريرة
 فأتى تركتهما عند عائشة فأسألها فذهب فأسألها فقال ابن عباس لا بى هريرة أفنـه يا أبا هريرة فقد
 جاءتك معضلة فقال أبو هريرة الواحدة تبينها والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجها غيره وقال ابن عباس
 مثل ذلك . وأخرج البيهقى بسنده الى مجاهد قال كنت عند ابن عباس فجاءه رجل فقال إنه طلق
 امرأته ثلاثاً قال فسكت حتى ظننا أنه رادها اليه ثم قال ينطق أحدكم فيركب الحوكة ثم يقول يا ابن

عباس يا ابن عباس فان الله جل ثناؤه قال (ومن يتق الله يجعل له مخرجاً) وإنك لم تتق الله فلا أجد لك مخرجاً عصيت ربك وبانت منك امرأتك وإن الله قال (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء الآية) ويأتى فيه ما تقدم فى فتيا ابن مسعود وهو الذى حمل عليه ما وقع من عمر فى قوله ان الناس قد استعجلوا فى أمر كان لهم فيه أناة الخبر. قال فى زاد المعاد ما حاصله ولا ريب أنه يسوغ للامة أن يلزموا الناس بما ضيقوا به على أنفسهم ولم يقبلوا فيه الرخصة والعقوبة تختلف باختلاف الأزمنة والأشخاص والتسكن من العلم بتحريم الفعل المعاقب عليه وخفائه ولم يقل لهم ان هذا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإنما هو رأى رآه مصلحة للامة يكفهم بها عن التسارع الى إيقاع الثلاث ولهذا قال فلو أنا أمضيناه عليهم وفى لفظ فاجيزوهن عليهم. وهذا موافق لقواعد الشريعة بل موافق لحكمة الله فى خلقه قدراً وشرعاً فان الناس اذا تعدوا حدوده ولم يقفوا عندها ضيق عليهم ما جعله لمن إيقاه من الخرج وقد أشار اليه ابن مسعود وابن عباس بقولهما لا مطلق ثلاثاً إنك لو اتقيت الله لجعل لك مخرجاً انتهى (قلت) ويرد على هذا التأويل أنه بعد ثبوت دليل عدم التنايع والعلم به لا يسوغ الاجتهاد بخلافه وإلا كان من المرسل الملقى لمصادمته النصوص وقد قال عمر فى نظيره أيها الناس ردوا الجهالات الى السنة فلا يجوز أن يكون جهلهم وتنايعهم الى خلاف المشروع سبباً لتغيير حكم شرعى وللشافعى تأويل آخر لكلام عمر أخرجه البيهقى بسند صحيح عن الربيع بن سليمان. قال قال الشافعى إن كان معنى قول ابن عباس ان الثلاث كانت تحسب على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واحدة يعنى أنه بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيشبه أن يكون ابن عباس قد علم أن كان شيئاً فنسخ. فان قيل فما دل على ما وصفت قيل لا يشبه أن يكون ابن عباس يروى عن رسول الله شيئاً يخالفه بشئ لم يعلمه كان من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه خلاف فان قيل فاعل هذا شئ روى عن عمر فقال فيه ابن عباس بقول عمر قيل قد علمنا أن ابن عباس يخالف عمر فى نكاح المتعة ويبيع الدينار بالدينارين وفى بيع أمهات الأولاد وغيره فكيف يوافق فى شئ روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه خلاف انتهى. وقد أجاب عن دعوى النسخ الموزعي فقال لا يخفى على ذى نظر صاف ما فى هذا الجواب من التكلف والتعسف من تجويز النسخ بالظن والاحتمال وهذا من الشافعى خلاف مذهبه وأصوله انتهى وقال المازرى زعم بعضهم أن هذا الحكم منسوخ وهو غلط فان عمر لا ينسخ ولو نسخ وحاشاه لبادر الصحابة الى إنكاره وفيه نظر لأن الشافعى لم يقل ان عمر هو الذى نسخ حتى يلزم منه ما ذكر وإنما قال يشبه أن يكون علم من ذلك شئ نسخ أى اطعم على ناسخ للحكم الذى رواه مرفوعاً ولذا أتى بخلافه ويمكن أن يكون الناسخ حديث الباب. وحديث عبادة بن الصامت وهو وإن كان فيه مقال لكنه معتضد بحديث الحسن بن على المتقدم فان له حكم المرفوع وإن وقع التردد فى سماعه من أبيه أو

جده وهو في سنن البيهقي عن شيخه أبي الحسن علي بن أحمد بن عبد ان نا أحمد بن عبيد الصفار نا
 إبراهيم بن محمد الواسطي نا محمد بن حميد الرازي نا سلمة بن الفضل عن عمر بن أبي قيس عن إبراهيم
 ابن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة عن الحسن بن علي وفي بعضهم كلام إلا أنهم موثقون من محمد بن
 حميد الرازي وما فوقه وبعضهم رجال الصحيح . وأما من دونه فلم أقف على تراجمهم وقد سكت عليه
 البيهقي وقاعدته التكلم على علة الحديث إن كانت والنسخ يندفع إشكال فتوى الصحابي بخلاف ما
 رواه كما وقع من علي عليه السلام وابن عباس إلا أن صحة النسخ متوقعة على معرفة تأخره وإلا فهو
 محل توقف حتى يرجح أحد الدليلين وأجيب عن حديث عويمر العجلاني أن تقريره صلى الله عليه
 وآله وسلم إياه في إرسال الثلاث ثلاثا لا يكون حجة إلا إذا لم يتبين للملاعن ومن حضر معه وقوع
 الفرقة باللعان وأما إذا تبين له ذلك فهو كاف في دفع توهمه جواز الإرسال ووقوعه . وقد ثبت أنه صلى الله
 عليه وآله وسلم قال لا سبيل لك عليها وسواء كان هذا اللفظ أو معناه مما يدل على التفريق شرطا في
 وقوع اللعان كما هو حجة الهدوية أو بيانا لوقوع الفرقة بنفس اللعان كما هو رأى الجمهور وقوله في حديث
 سهل عند مسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلكم التفريق بين كل متلاعنين يريد به قوله لا
 سبيل لك عليها أو إيمان اللعان . قال أبو بكر بن العربي أخبر عليه الصلاة والسلام بقوله ذلكم عن قوله
 لا سبيل لك عليها وكذا حكم كل متلاعنين فإن كان الفراق لا يكون إلا بحكم فقد نفذ الحكم فيه
 من الحاكم الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم بقوله ذلكم التفريق بين كل متلاعنين ولو أشار إلى الطلاق
 لتزوجها بعد زوج بحكم القرآن . وأخرج أبو داود وغيره من طريق عباد بن منصور عن عكرمة عن
 ابن عباس الحديث وفيه وقضى أي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن لا بيت لها عليه ولا قوت
 من أجل أنهما يفترقان من غير طلاق ولا متوفى عنها وفيما ذكر دليل على وقوعه في مقام التلاعن
 وأن عويمرا ومن حضر معه سمعوا ذلك وعرفوا معناه وأن إيقاع الطلاق لا ثمرة له عند ذلك وأيضا
 فالطلاق وقع بغير إذن منه صلى الله عليه وآله وسلم فلم يزد التحريم الواقع باللعان إلا ناكدا فلا يحتاج
 إلى إنكاره وأجيب عن حديث عائشة بان قوله طلق ثلاثا لا يدل نصا على إرسالها مجموعة بل متردد
 بين ذلك وبين وقوعه متتابعاً وليس في أحدهما ما يفيد الظهور فلا يكون حجة . وأجيب عن حديث
 نافع بن عجير بجهالة نافع وروى الترمذي عن البخاري بان فيه اضطرابا وقال الترمذي في موضع آخر من
 جامعه إنه مضطرب فتارة يقول طلقها ثلاثا وتارة يقول واحدة وتارة يقول البتة وقال أحمد بن حنبل
 طرقها كلها ضعيفة وضعفه أيضا البخاري حكاه المنذرى عنه وقال ابن القيم كيف يقدم هذا الحديث
 المجهول رواه علي حديث عبد الرزاق عن ابن جريج لجهالة بعض بني أبي رافع هذا وأولاده تابعيون
 وإن كن عبيد الله أشهرهم فليس فيهم منهم بالسكند ومن يقبل رواية المجهول أو يرى بان رواية

العديل تعديل لمن روى عنه فيكون حجة وأما ان يضمفه ويقدم عليه رواية من هو مثله في الجهالة فكللا فغاية الأمر أن تتساقط روايتا هذين المجهولين ويعديل الى غيرها انتهى وأجيب عن الاحتجاج بالآيات السكينة بأنها مطلقات قيدها ظواهر السنة وعن الاستدلال بالقياس بأنه معارض بمثله كما سبق ولأنه مع ثبوت النص فاسد الاعتبار^(١)

ص (حديثي زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المحلل والمحلل له)

ش أخرج البيهقي بإسناده الى حماد عن قتادة عن عامر الشعبي عن علي رضي الله عنه قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحال والمحلل له وأخرج أبو داود عن أحمد بن يونس نازهير حديثي اسماعيل عن عامر عن الحارث عن علي قال انما عيل وأراه قد رفعه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان النبي قال (لعن الله المحلل^(٢) والمحلل له) . قال المنذرى وأخرجه الترمذي وابن ماجه وقال الترمذي حديث علي وجابر حديث معلول انتهى ويعني بالعلة في حديث علي عليه السلام رواية الحارث وقد تقدم تصحيح الاحتجاج به غير مرة وبالعلة في حديث جابر رواية مجالد عن الشعبي عن جابر وفي مجالد مقال وحكم عليه الترمذي بالوهم فيه وهم في التلخيص بقوله في حديث علي وفي إسناده مجالد وفيه ضعف وصححه ابن السكن انتهى . اذ لم يكن مجالد في إسناده كما عرفت وأخرج الأمام أحمد والترمذي من حديث ابن مسعود قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المحلل والمحلل له قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وصححه أيضا ابن القطان وابن دقيق العيد على شرط البخاري وأخرجه عبد الرزاق من طريق أخرى وأخرجه اسحاق بن راهويه من طريق أخرى أيضا وأخرجه الحاكم في المستدرک . قال الترمذي والعمل عليه عند أهل العلم منهم عمر بن الخطاب وعثمان وعبد الله بن عمر وهو قول الفقهاء من التابعين ولغظه في رواية أحمد والنسائي لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الواشمة والمؤتمة والواصلة والموصولة والمحلل والمحلل له وآكل الربا وموكله . وأخرج الأمام أحمد في مسنده من حديث أبي هريرة مرفوعا لعن الله المحلل والمحلل له قال ابن القيم وإسناده حسن وأخرج ابن ماجه من حديث عقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ألا أخبركم بالتيس المستعار) قالوا بلى يا رسول الله قال (هو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له) والحديث يدل على تحريم التحليل للوعيد عليه باللعن لانه إما خبر عن الله تعالى فهو خبر صادق وإما دعاء فهو دعاء مستجاب قطعا وعلى الوجهين فهو من الكبائر الملعون فاعلمها ولا يخلو التحليل إما أن يضمره الزوجان أو أحدهما . وأما أن يظهره عند العقد فالاول فيه خلاف بين العلماء فقال القاضي زيد في الشرح وهو المختار للمذهب .

وذكره في الجامع الكافي وتعليق ابن أبي الفوارس أنه جائز مع الكراهة وعن أبي حنيفة وزفر جوازه من دون كراهة واختاره أبو محمد بن حزم وحملوا أحاديث الأئمة على التحليل المقرون بالشرط المؤقت وهو قول جماعة من الصحابة فأخرج عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين قال أرسلت امرأة إلى رجل فزوجته نفسها ليحلها لزوجها فأمره عمر أن يقيم عليها ولا يطلقها وأوعده أن يعاقبه إن طلقها ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان لا يرى بأساً بالتحليل إذا لم يعلم أحد الزوجين وهو قول سالم بن عبد الله بن عمر والقاسم بن محمد بن أبي بكر وعطاء والشعبي والليث بن سعد والشافعي وأبي ثور قال الشافعي لأن النية حديث نفس وقد وضع عن الناس ما حدثوا به أنفسهم انتهى . ويشير إلى المتفق عليه من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (تجاوز الله لأمي ما حدثت به أنفسها ما لم تكلم به أو تعمل به) ومن الحجة عليه ما رواه في الشفاء والانتصار وغيرهما أنه قيل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم إن فلانا تزوج فلانة وما نراه تزوجها إلا ليحلها فقال (آصدق) قيل نعم قال (أشهد) قيل نعم قال (ذهب الخداع) قال في الغيث ما حاصله لا يقال إن ذلك حيلة وذريعة ولو شرط ما أضمره لم يحل له فشابه الحيلة في الزكاة لأنه يقال الحيلة هنا كالحيلة في البين وهي جائزة اتفاقاً إذ لم تمنع شيئاً أراد الله تعالى ويحكى عن الشافعي أيضاً أنه غير جائز ولا يقتضي التحليل ونصره ابن القيم في مؤلفاته كالأعلام وإغاثة اللهيان . وقال في زاد المعاد لا فرق عند أهل المدينة وأهل الحديث وقفائهم بين اشتراط ذلك بالقول أو بالتواطؤ والقصد فإن القصد عندهم في العقود معتبرة والأعمال بالنيات والشرط المتواطؤ عليه الذي دخل عليه المتعاقدان كالمفوض عندهم والألفاظ لا تراد لعينها بل للدلالة على المعاني فإذا ظهرت المعاني والمقاصد فلا عبرة بالألفاظ إذ هي وسائل إليها انتهى وإلى ذلك ذهب الهادي إلى الحق ومالك وأسحق وأحمد والنخعي وداود واحتجوا أيضاً بعموم اللعن من حيث أنه على فعل محرم والمحرم منهي عنه والنهي يقتضي فساد العقد وقد أجيب عن ذلك بأنه يستقيم إذا كان النهي لذات المنهي عنه أو لوصف مقارن وأما إذا كان وصفه مفارقاً فلا يقتضي فساداً وهو هنا كذلك لظهور أن العلة المستنبطة منافية المروءة لأن المحلل أعار نفسه للوطء ليحلها للاول وفيه رذالة ودناءة ولذا شبهه صلى الله عليه وآله وسلم بالتيس المستعار وأما المحلل له فلأنه عرض الغير لوطء منكوحته والنفوس الشريفة تأباه ووجه المفارقة أنه قد لا يعده كثير من الناس كالعوام منافياً للمروءة . وأجاب بعض المحققين ^(١) بجواب آخر وهو أن التحليل لا يوصف بصحة ولا فساد لأن الصحة فرع الأمر به من حيث هو تحليل ولا أمر به من هذه الحيثية فلا فساد إذ الفساد عبارة عن عدم موافقة الأمر ولا يلزم من ذلك صحته وإن شرط الطلاق لأن فساداً مع

الشرط إما لتوقيت النكاح كاتمة أو لكونه من شرط خلاف موجب النكاح انتهى وقد ورد ما ينهض بحجة القائمين بالفساد . فيما رواه الحاكم والطبراني في الاوسط من طريق ابن غسان عن عمر ابن نافع عن أبيه قال جاء رجل الى عمر فسأله عن رجل طلق امرأته ثلاثا فتزوجها أخ له عن غير مواطاة ليحلها لآخيه هل تحل للاول قال لا الا نكاح رغبة كنا نعد هذا سفاحا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأله وسلم أورده في التلخيص ساكتا عليه وقد ورد مثل هذا عن علي وعثمان وابن عباس وهى نصوص فيما اذا قصد الزوج التحليل من غير مواطاة بينه وبين المطلق ولا المرأة وانه من التحليل الملعون صاحبه وان من شرط النكاح أن يكون نكاح رغبة في الزوجة (وأما الثانى) وهو أن يظهره عند العقد وله صورتان إحداهما أن يقول اذا أحلتها فلا نكاح فهذا موقت كنكاح المنعة فلا يصح ولعله اتفاق بين من قال بتحريم المنعة والثانى أن يقول الا انى اذا أحلتها طلقته وهذا لا يصح الا عند الامام يحيى فانه يقول يصح العقد ويافو الشرط لانه من شرط خلاف موجب العقد وحمل أحاديث اللعن عليه جمعا بين الأدلة والمؤيد بالله حمل أحاديث اللعن على ما تضمن عقده الفساد كالشرط المذكور ومثله ابن حزم فانه قال فى المحلى وأما الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه لعن المحل والمحلل له فنعم كل ما قاله حق الا أننا وجميع خصوصنا لا نختلف فى أن هذا اللفظ منه ليس عموما لكل محلل ولكل محلل له وقد أعاد الله من اللعن كل وادب وموهوب له وكل بائع ومبتاع وكل ناكح وكل منكح لان هؤلاء كانوا محلين لشيء كان حراما ومحلل لهم ما كان حراما عليهم فصيح أنه صلى الله عليه وآله وسلم انما أراد بعض المحلين وبعض المحللين لهم وهو الذى يعقد نكاحه معلنا بذلك فقط انتهى وفيما قاله تعسف اذ من المعلوم أنه صلى الله عليه وآله وسلم أراد أمراً خاصاً وهو تحليل النكاح المحرم لاجل البيئونة ولذا شبهه صلى الله عليه وآله وسلم بالتيس المستعار فليس المراد به العموم حتى يلزم ما ذكر وقصر أحاديث اللعن على صورة خاصة محتاج الى دليل لأن ظاهرها يعم جميع صورته وقوله لعن الله المحلل والمحلل له فيه دليل على جواز اللعن لغير معين قال فى زاد المعاد يجوز لعن أصحاب الكبائر بأنواعهم دون أعيانهم كما لعن السارق ولعن آكل الربا ومؤكله ولعن شارب الخمر وعاصرها ولعن من عمل عمل قوم لوط ونهى عن لعن عبد الله بن حمار وقد شرب الخمر ولا تعارض بين الامرين فإن الوصف الذى علق عليه اللعن متيقن وأما الميعن فقد يقوم ما يمنع لحوق اللعن به من حسنات ماحية أو توبة أو مصائب مكفرة أو عفو من الله فتلعن الانواع دون الاعيان انتهى . (قلت وقد ورد) فى حديث صحيح رواه مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم مر بامرأة من السبي حبلى على باب رجل من أصحابه فقال عليه السلام (لعله يلها) قالوا نعم قل (لقد هممت أن العنه لعنا يدخل معه قبره) أو كما قال وهمه صلى الله عليه وآله وسلم لا يكون الا بجائز ولذا عمده المحققون من أهل الاصول

العسل والعسل يذكر ويؤنث والتأنيث هو الغالب قال الشاعر «بها عسل طابت يدا من يشورها» وقيل
أنث لانه أريد به العسلة وهي القطعة منه كما يقال في القطعة من الذهب ذهبه انتهى . والحديث يدل
على أن الطلاق يصح بغير لفظه من الكنايات الدالة عليه إذا صحبتها النية لاحتمالها غير الطلاق ولها
صور كأنت حرة خلية برية بنته بتلة بأن حرام مقطوعة منقطعة انطلقى أخرجى الزمى أهلك الطريق
الى بلدك أجمى ثيابك تزوجى غيرى اختارى لنفسك زوجا انفقى على نفسك اذهبي ابعدى اعتدى
تقمعى استبرئى رحمتك ذوقى استغلى حبلك على غاربك رفعت يدي عنك انصرفت عنك أنت
الآن أعلم بشأنك وهبتك لاهلاك . ذكر ذلك في البحر وضابط ذلك أن كل كلام أفهم الفرقه ولو مع
دقته يقع به الطلاق مع النية فاما اذا لم تفهم الفرقه من اللفظ فلا يقع الطلاق ولو قصد اليه كما لو قال كلى
أو اشربى أو نحو ذلك وقد خالف بعض الظاهرية في وقوع الطلاق بغير لفظه وانظر السراح والفرق
لذكرها في الكتاب العزيز وقال لم يرد في الفاظ الكناية شيء من السنة الا ما يروى عن بعض
الصحابه والتابعين ولا يستعمل تحريم فرج امرأة على زوجها واباحتها لغيره بغير حكم من الله ورسوله
ودفع قول من احتج بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا بنته الجون حين أدخلت عليه (الحق بأهلك)
بأنها لم تكن حينئذ زوجة وانما أراد خطبتها وكذا دفع سائر ما تمسك به الجمهور من السنة قال في زاد
المعاد قد ثبت في صحيح البخارى أن ابانا اسماعيل بن ابراهيم طلق به امرأته لما قال لها ابراهيم مريه
فليغير عتبة باب فقال لها أنت العتبة وقد أمرنى أن أفارقك الحق بأهلك ولم يزل هذا اللفظ من الالفاظ
التي يطلق بها في الجاهلية والاسلام ولم يرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل أقروا عليه وقد أوقع
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الطلاق وهم القدوة بأنت حرام وأمرك بيدك واختارى وما
شابهها . وقال على وابن عمر الخلية ثلاث وقال عمر هي واحدة وهو أحق بها وفرق معاوية بين رجل
وامرأته قال إن خرجت فانت خلية وقال على وابن عمر وزيد في البرية انها ثلاث وقال عمر هي واحدة
وهو أحق بها وقال على في الخرج هي ثلاث وقال عمر واحدة . والله سبحانه ذكر الطلاق ولم يعين له
لفظا فعلم أنه رد الناس الى ما يتعارفون به طلاقا فأى لفظ جرى عرفهم به وقع به الطلاق مع النية
والالفاظ لا تراد لعينها بل للدلالة على مقاصد لافظها فاذا تكلم بلفظ دال على معنى وقصد به ذلك
المعنى ترتب عليه حكمه ولهذا يقع الطلاق من المعجمى والتركى والمهندى بالسنتهم بل لو طلق أحدهم
بصريح الطلاق بالمرسية ولم يفهم معناه لم يقع به شيء قطعا فانه تكلم بما لا يفهم معناه ولا قصده
انتهى . وحديث الباب يدل على أن المعتبر في الثلاث والواحدة والاثنين هو النية وعليه يحمل ما
ورد عنه مطلقا عن ذكرها ويدل عليه ما تقدم من حديث ركائة لما طلق امرأته البتة فاستحلفه رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أراد الا واحدة فدل على أنه لو أراد بها أكثر لوقع ووجه بعضهم بأن

أصل الطلاق كله البيّنونة إلا ما خصه الدليل ولم يخص إلا لفظ الطلاق لقوله تعالى (وبعولتهن أحق بردهن) ويدل أيضا على أن الفاظ الكناية طلاق بائن ولو نوى واحدة وهو مذهب أبي حنيفة إلا في اعتدى واستبرئ وأنت حرة فرجعية ومذهب الشافعية والحنفية أن السكنايات كلها رجعية إلا أن يريد افنتين أو ثلاثا فعلى مانوى الحديث (إنما الأعمال بالنيات) وتقل في البحر عن العترة جميعا أنها كالصريح في انقسامها إلى رجعى وبائن إذ لم يفصل الدليل انتهى . ويعنى بالبائن أن يكون قبل الدخول أو ثلاثة أو على عوض وأجاب عن قال بالبيّنونة مطلقا أن البيّنونة لا تأثير لها فيما لم يوضع له اللفظ ولم يوضع إلا لقطع النكاح لا للبيّنونة وقال أيضا إن اللفظ لا يقتضى العدد وضعا ولا عرفا وأجيب بحديث ركانة المتقدم وصحة الجواب تتوقف على صحة الحديث وقد تقدم ما فيه مع بسط الكلام على أقوال العلماء في وقوع الثلاث بلفظ واحد وعدمه ولعل الحديث ناهض بالحجة فقد أخرجه ابن حبان في صحيحه وصحيحه الدارقطني وأبو داود والحاكم قال ابن كثير وهو حسن إن شاء الله وله طرق ذكره في شرح الامام

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام في الرجل يقول (١) لامرأته اعتدى قل إن كان لم يدخل بها بانت لأنها لا عدة عليها وإن كان قد دخل بها فهي واحدة يملك بها الرجعة)

ش أخرج محمد بن منصور في الأملأ أخبرنا محمد بن جميل عن مصباح عن اسحاق بن الفضل عن عبيد الله بن محمد بن عمر بن علي عن أبيه عن جده عن علي قال الطلاق أن يقول الرجل لامرأته اعتدى فإذا قال ذلك فهي تطليقة واحدة وهو أملك برجمتها وأخرج البيهقي من طريق بقية عن أبي الهيثم عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لسودة بنت زمعة اعتدى فجعلها تطليقة واحدة وهو أملك بها (والحديث) يدل على أن لفظ اعتدى كناية طلاق تقع به تطليقة واحدة فإن كانت غير مدخولة فواحدة بينة وإن كانت مدخولة فهي واحدة رجعية وهو مذهب أبي حنيفة وجماعة من السلف في المحلى ما لفظه صح عن ابن مسعود أنها طلقة وصح هذا عن إبراهيم ومكحول والاوزاعي وصح عن عطاء أنه طلاق وصح عن قتادة أنها طلقة واحدة فإن كررها ثلاث مرات فهي ثلاث طلقات إلا أن يقول أردت افهامها فهو كما قال وعن الشعبي أنها واحدة نوى ثلاثا أو أقل انتهى . والوجه في عدم إفادتها التمثيل ولو نواه أن لفظها لا يقتضى البيّنونة كما في البتة ونحوها ولذا قال أبو حنيفة إن لفظ بائن وبتة وبتة وحرام وخلية وبرية والحقى باهلك واذهي لا يحتاج إلى نية ليكونها كالصريح في تبادر معنى الطلاق منها وإن قال لها حبلك على غاربك أو اعتدى

واستبرئى رحمك وتغننى فانها تحتاج الى النية ونحوه عن مالك ذكره فى الانتصار

ص (حديثى زيد بن على عن أبيه عن جده عن على عليهم السلام قال ثلاث لا لعب فيهن

النكاح والطلاق والعتاق)

ش أخرج فى الأمالى من طريق عبد الله بن نجى عن على بن أبى طالب عليه السلام قال ثلاث لا لعب فيهن الطلاق والعتاق والصدقة انتهى . وفيه الصدقة عوض النكاح وفى بلوغ المرام عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم (ثلاث جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق والرجعة) رواه الأربعة إلا النسائى وصححه الحاكم وفى رواية لابن عدى من وجه آخر ضعيف الطلاق والعتاق والنكاح والعتاق بن أبى أسامة من حديث عبادة بن الصامت رفعه لا يجوز اللعب فى ثلاث الطلاق والنكاح والعتاق فمن قالهن فقد وجب وسنده ضعيف انتهى وفى البيهقى بإسناده الى سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أربع مقفلات النذر والطلاق والعتق والنكاح وعن سعيد بن المسيب ثلاث ليس فيهن لعب النكاح والطلاق والعتق . وفى جمع الجوامع للسيوطى ثلاث لا يجوز اللعب فيهن الطلاق والنكاح والعتق أخرجه الطبرانى فى الكبير عن فضالة بن عبيد وسأئى قريبا فى المجموع عن على عليه السلام بمعناه (والحديث) يدل على وقوع طلاق الهازل وكذا نكاحه وعتقه ويدل على أن الصريح لا يفتقر الى نية وهو مذهب أكثر المعتزلة والحنفية والشافعية قال البغوى إتفق أهل العلم على أن طلاق الهازل يقع فإذا جرى صريح لفظ الطلاق على لسان البالغ العاقل لا ينفعه أن يقول كنت فيه لاعبا أو هازلا إذ لو قبل ذلك منه لتعطلت الأحكام ولم يشأ مطلق أو ناكح أو معتق أن يقول كنت فى قولى هازلا إلا قال ذلك فيكون فى ذلك إبطال أحكام الله عز وجل فمن هزل بطلاق أو عتق أو رجعة أو نكاح أو بيع أو نحوه لزمه حكمه وإنما خص هذه المذكورات فى الحديث لتأكيد أمر الفرج والعتق انتهى . وقيد أخرج ابن أبى عمر فى مسنده وابن مردويه عن أبى الدرداء قال كان الرجل يطلق ثم يقول لعبت ويعتق ثم يقول لعبت فانزل الله عز وجل (ولا تتخذوا آيات الله هزوا) وأخرج ابن المنذر عن عبادة بن الصامت مثله وأخرج ابن مردويه نحوه عن ابن عباس وأخرج ابن جرير نحوه من مرسل الحسن قل بعضهم فدللت الآية على وقوع طلاق الهازل وعتقه وجميع تصرفاته لأن سبب النزول ذلك قال فى زاد المعاد والفرق بين الهازل وبين النائم وزايل العقل والناسى والمكروه أن الهازل قاصد لفظ غير مريد لحكمه وذلك ليس له فانما الى المكلف الأسباب وأما ترتيب مسبباتها وأحكامها فهو الى الشارع قصده المكلف أو لم يقصده والعبرة بقصده للسبب اختياراً فى حال عقله بخلاف النائم وما فى حكمه فليس لهم قصد صحيح وليسوا مكلفين فالفاظهم انهم بمنزلة الفاظ الطفل الذى لا يعقل معناها ولا يقصده وسر المسألة الفرق بين من قصد اللفظ وهو عالم به ولم يرد حكمه وبين

من لم يقصد اللفظ ولم يعلم معناه فالمراتب التي أعتبرها الشارع أربعة أحدها أن يقصد الحكم ولا يتلفظ به الثانية أن لا يقصد اللفظ ولا حكمه الثالثة أن يقصد اللفظ دون حكمه الرابعة أن يقصد اللفظ والحكم قالا وليان لغو والأخريان معتبران هذا الذي استفيد من مجموع نصوصه وأحكامه انتهى . ومثل ما ذكره البغوي من عدم قصر ذلك الحكم على الثلاث ذكره في البحر وشرحه من أنه يصح بيع الهازل وشرائه وسائر عقودها على الثلاثة المنصوصة والجامع كونها جميعا إنشاءات انتهى . ووجهه أن مفهوم المدد ليس بحاجة على الأصح ولذا اختلفت الفاظ الحديث في الصدقة والرجعة بدل العتق والنكاح واختلف في الأقوار فصحح الإمام يحيى جوازه من الهازل واختير للمذهب عدم وقوعه وظاهره أنه لا يقع في الإقرار طلاق ولا عتاق ولا غيرها وأن الثلاث المنصوص عليها خاص بالإنشاء لأن الغالب أنها لم تجز العادة بفعلها هزلا . وللإمام شرف الدين فيه كلام ذكره في الآثار وشرحه فليراجع .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي بن عاصم السلام قال طلاق السكران جائز)
 ش في الأمل حديثنا محمد بن راشد عن اسماعيل بن أبان عن غياث عن جعفر عن أبيه عن علي
 قال طلاق السكران جائز قال في التخرج وفيه اسماعيل بن أبان الغنوي عن غياث بن إبراهيم وهما ضعيفان
 عند أهل الحديث وقال في الأمل حديثنا محمد بن جميل عن عاصم عن قيس عن أبي إسحاق عن
 الحارث عن علي عليه السلام قال أكنتموا الصبيان النكاح فإن كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه وأخرجه
 البيهقي في باب من قال يجوز طلاق السكران بإسناده إلى عابس بن ربيعة عن علي وأخرجه البخاري
 تعليقا وقال ابن حجر وصله البغوي في الجمعيات عن علي بن الجعد عن شعبة عن الأعمش عن إبراهيم
 النخعي عن عابس بن ربيعة أن عليا قال كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه والمعتوه بفتح الميم وسكون
 المهملة وضم المثناة وسكون الواو وبعدها هاء الناقص العقل . وفي المحلى من طريق عبد الرحمن بن
 مهدي عن خراش بن مالك الجهضي حدثني يحيى بن عبيد عن أبيه أن رجلا من أهل عمان كان ثلما من
 الشراب فطلق امرأته ثلاثا فشهد عليه نسوة فكتب إلى عمر بذلك فلجاز شهادة النسوة وأثبت عليه
 الطلاق ومن طريق أبي عبيدة ^(١) عن ابن يزيد بن هرون عن جرير بن حازم عن الزبير بن
 الحارث عن أبي ليبيد أن رجلا طلق امرأته وهو سكران فرفع إلى عمر بن الخطاب وشهد عليه أربع
 نسوة ففرق عمر بينهما (والحديث يدل) على وقوع طلاق السكران وقد قال به غير من تقدم ابن
 عباس والنخعي وابن سيرين والحسن وميمون بن مهران وحيد بن عبد الرحمن وقتادة والزهرى والشعبي
 ومجاهد وسعيد بن المسيب وجابر بن زيد وعمر بن عبد العزيز في قديم قوايه وعطاء بن أبي رباح

وسلمان بن يسار وابن شبرمة وابن أبي ليلى والثوري والحسن بن حي والشافعي في احد قوليه ومالك ومن أهل البيت زيد بن علي والهادي والمؤيد بالله وحجتهم من سبعة أوجه ذكرها في زاد المعاد :
(أحدها) أنه مكلف ولهذا يؤخذ بجناياته .

(ثانيها) أن إيقاع الطلاق عقوبة له .

(ثالثها) أن ترتب الطلاق على التطليق من باب ربط الاحكام بأسبابها فلا يؤثر فيه السكر .

(رابعها) أن الصحابة أقاموه مقام الصاحي في كلامه فانهم قالوا : اذا شرب سكر واذا سكر هذى واذا هذى افترى وحد المفترى ثمانون .

(خامسها) حديث لا قيلولة في الطلاق .

(سادسها) حديث كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه وقد تقدم .

(سابعها) أن الصحابة أوقعوا عليه الطلاق فرواه أبو عبيد عن عمر ومعاوية ورواه غيره عن ابن عباس وخالف في ذلك عثمان بن عفان وطاوس ورواية عن عطاء والقاسم بن محمد وعمر بن عبد العزيز في أخير قوليه ويحيى بن سعيد الانصاري وربيعه وعبد الله بن الحسن العنبري والليث بن سعد وأحد قولي الشافعي واسحاق بن راهويه وأبو ثور والمزني ودาวود الظاهري وجميع أصحابه وأبو جعفر الطحاوي وأبو الحسن السرخسي وعثمان بن عيسى قال ابن القيم وهو مذهب احمد في احدى الروايات عنه وهي التي استقر عليها مذهبه وصرح برجوعه اليها فقال في رواية الذي لا يأمر بالطلاق إنما أتى خصلة واحدة وهي تحليمتها لزوجها والذي يأمر بالطلاق قد أتى بخصلتين حرما عليه وأحلها لغيره ومن الأئمة الناصر الحسن بن علي وأحمد بن يحيى الهادي وأبو طالب وهو يخرج أبي العباس للقاسم (وحجتهم في ذلك) قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) فجعل قول السكران غير معتبر لأنه لا يعلم ما يقول وما ورد في قصة ماعز حين أقر بالزنا أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر من يستنكه ليعتبر قوله الذي أقربه أو يلغى وما أخرجه البخاري في قصة حمزة لما عقر بعيري على عليه السلام فحجاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوقف عليه يلومه فصمد فيه النظر وصوبه وهو سكران ثم قال هل أنتم إلا عبيد لأبي فسكص صلى الله عليه وآله وسلم على عقبه ولو صدر هذا القول من صاح لكان ردة وكفراً ولم يؤخذ حمزة . وقد اعترض على الاستدلال بذلك بان الخبر حينئذ كانت مباحة . وأجاب عنه الحافظ ابن حجر في الفتح بأنه ثبت في الصحيح أن جماعة اضطبحوا الحجر يوم أحد واستشهدوا ذلك اليوم وقصة الشارفين كانت قبل أحد اتفاقاً لأن حمزة استشهد بأحد ثم لو سلم فلا احتجاج إنما هو بعدم مؤاخذه السكران بما يصدر منه ولا فرق بين أن يكون مباحاً أولاً

(وأجاب هؤلاء عن حجج الأولين) فقالوا أما الأول وهو أنه مكلف فباطل لأن نقاد الأجماع

أن العقل شرط التكليف ومن لا يعقل ما يقول فليس بمكلف وما استدلووا به بأن الخطاب بقوله تعالى (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى الآية) وقع اليهم في حال السكر غير صحيح اذ يجب حملها على الصاحي الذي يفهم مدلول الخطاب وأما إلزامه بمجانياته فمحل نزاع لا محل وفاق فقال عثمان البقي لا يلزمه عقد ولا بيع ولا أحد الاحد الخمر وهو أحد الروايتين عن احمد والذين اعتبروا أفعاله دون أقواله فرقوا بفرقين (أحدها) أن إسقاط أفعاله ذريعة إلى تعطيل القصاص اذ كل من أراد قتل غيره أو الزنا أو السرقة أو الخراب سكر وفعل ذلك وليس عليه إلا إقامة الحد (ثانيهما) أن إلغاء أقواله لا يتضمن مفسدة لأن القول المجرد من غير العاقل لا مفسدة فيه بخلاف الأفعال فإلغاء مفاصلها ضرر محض وفساد منتشر.

(وأما الثاني) ففي غاية السقوط اذ عقوبة الحد تكفيه وليس لنا عهدة في الشريعة بالعقوبة بغير مارضيه عز وجل من الطلاق والتفريق بين الزوجين.

(وأما الثالث) فلانه يلزم منه إيقاع الطلاق ممن سكر مكرها أو جاهلا بأنها خمر ومن المجنون والمهرسم والنائم ثم يقال وهل ثبت لكم أن طلاق السكران سبب حتى يربط به الحكم وهل النزاع إلا في ذلك قلت ولا يرد عليه أن خطاب الوضع لا يشترط فيه التكليف ولهذا يضمن ما أتلفه الصبي وبعض البهائم لأن السبب الوضعي إنما هو طلاق العاقل الذي توجه خطاب الكتاب والسنة اليه وإلا وقع طلاق الصبي وعقوده وإن لم يكن ماذونا وأما ضمان غير المكلف فلدليل يخصه.

(وأما الرابع) فهو خبر لا يصح وفيه من المناقضة ما يدل على بطلانه فإن فيه إيجاب الحد على من هذى والهاذى لاحد عليه قلت وفي القول بعدم صحته وتناقضه نظر أما الأول ففي التلخيص أنه أخرجه النسائي في السكبري والحاكم بطرق متصلة عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس ورواه عبد الرزاق عن معمر عن أبوب عن عكرمة ولم يذكر ابن عباس قال ابن حجر وفي صحته نظر لما ثبت في الصحيحين أن المشير بذلك عبد الرحمن بن عوف قال ولا يقال يحتمل أن يكون عبد الرحمن وعلى أشارا بذلك لماصح عن علي أنه جلد الوليد بن عقبة أربعين وقال جلد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعين وأبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب الى فلو كان هو المشير بالثمانين لما أضافها الى عمر لكن يمكن أن يقال إنه قال لعمر باجتهاد ثم تغير اجتهاده انتهى قلت ويعين المصير اليه أن عليا صرح بأن ما وقع أولا مع عمر صدر عن إجهاد بقوله في رواية مالك في الموطأ أن عمر استشار في الخمر فقال علي بن أبي طالب نرى أن نجعله ثمانين فانه اذا سكر الحديث فنسبه الى الرأي واقتصار الراوى على نسبة المشورة الى عبد الرحمن لا يمنع وقوعها من غيره وقد ورد به الدليل فظهر أن وجه

التنظير مجرد استبعاد مضمحل . وأما الثاني فليس فيه إيجاب الحد على الهاذى من حيث هذياته بل من حيث كونه قدفا فلا تناقض .

(وأما الخامس) فغير لا يصح ولو صح لوجب حمله على طلاق مكلف يعقل دون من لا يعقل ولهذا لم يدخل فيه طلاق المجنون والمبرسم والصبي .

(وأما السادس) فلا يصح أيضاً ولو صح لكان في غير المكلف وأيضاً فالسكران الذى لا يعقل إما معنوه وإما ملحق به وقد ادعت طائفة أنه معنوه لأنه في اللغة الذى لا عقل له ولا يدري ما تكلم به .

(وأما السابع) فالصحابة مختلفون في ذلك فصح عن عثمان ماتقدم وأما أثر ابن عباس فقد روى من طريقين في أحدهما الحجاج بن أرطاة وفي الثانية إبراهيم بن أبي يحيى . قلت قد وثق الرجلان كما تكرر ذكره في هذا الكتاب وقال الأمام يحيى إن صيره السكران لا يفرق بين السماء والأرض بل كأنهم والمغنى عليه لم يصح طلاقه اتفاقاً وإن صيره ناشطاً طرباً لم يضع من عقله شيء صح اتفاقاً وإن كان بين هاتين الحالتين بحيث لم يضع أكثر عقله فهو محل الخلاف قال والأصح جواز عقوده لتمييزه انتهى ويقال هذه الحالة المتوسطة وهو أن يأتي بما يعقل وما لا يعقل إذا التبس ما وقع منه هل في حال غيبة عقله أو حضوره يرجع فيها إلى الأصل وهو العقل قال بعض شراح الحديث الأصل في السكران العقل والسكر شيء طرأ على عقله فهما وقع منه من كلام مفهوم فهو محمول على الأصل حتى يثبت فقدان عقله انتهى . وهو يؤيد ما قاله الامام يحيى وهو أولى الأقوال بالقبول والله أعلم . وقد تقدم في البيوع الكلام على حد السكر .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق وعن الصبي حتى يبلغ .

ش قال في التخريج أخرجه البيهقي بإسناده إلى علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن الجنون حتى يعقل) وقال عقبه رويناه من أوجه عن علي عليه السلام انتهى . قلت صححه الحاكم وابن حبان وقال ابن حجر رواه أبو داود والنسائي وأحمد والدارقطني والحاكم وابن حبان وابن خزيمة من طرق عن علي عليه السلام وفيه قصة جرت له مع عمر علقها البخاري ووصلها البغوي في الجملديات عن علي بن الجعد عن شعبة عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس أن عمر أتى بمجنونة قد زنت وهي حبلى فأراد أن يرجعها فقال له علي أما بلغك أن القلم قد وضع عن ثلاثة فذكره وتابعه ابن نمير ووكييع وغير واحد عن الأعمش

ورواه جرير بن حازم عن الأعمش وصرح فيه بالرفع انتهى . ورواه في الأموال أيضا من طريق وكيع عن الأعمش وفي قوله أما بلغك ما يدل على صحة الرفع اذ لا يريد إلا بلاغ المشروع . وفي المصنف لعبد الرزاق أخبرنا الحسن بن عمار عن الحكم عن يحيى بن الجزار^(١) عن علي أنه كان لا يرى طلاق الصبيان شيئا أخبرنا إبراهيم بن محمد عن حسين بن عبد الله عن أبيه عن جده عن علي قال لا يجوز على الغلام طلاق حتى يحتلم انتهى (والحديث) يدل على أن هؤلاء الثلاثة لا يتوجه اليهم خطاب الشارع وأن طلاق الصبي غير واقع حتى ينتهي إلى حد البلوغ (فائدة) قال في كفاية المتحفظ الولد مادام في بطن أمه فهو جنين فإذا ولدته سمي صبيا فإذا فطم سمي غلاما إلى سبع سنين ثم يصير يافعا إلى عشر ثم يصير حزورا إلى خمس عشرة سنة انتهى قيل وفي عرف الفقهاء إن الصبي يطلق على من لم يبلغ وقد خص من عموم رفع القلم صور منها وجوب الزكاة في ماله والانفاق على قريبه منه وبطلان عبادته بتعمد المبطال بلا خلاف بين الشافعية في الطهارة والصلاة والصوم وصحة العبادات منه وترتب الثواب عليها وإمامته في غير الجمعة وجوب تبييت النية في صوم رمضان وجواز الاقدام على إزالة المنكرات فإنه يثاب عليه كما يثاب البالغ قاله صاحب الاشباه والنظائر ومن ذلك جنائياته على نفس أو مال فانها تلزمه بحكم الوضع والقول بعدم وقوع طلاقه للعترة والحنفية والشافعية . وروى عن الحسن وابن المسيب أنه يصبح منه اذا عقل وميز وحده عند أحمد أن يطبق الصيام ويحصى الصلاة وعند عطاء اذا بلغ اثنتي عشرة سنة ويؤيده حديث الاصل الآتي بعد هذا وقوله حتى يبلغ قد ورد أيضا حتى يحتلم وحتى يكبر والمعنى متقارب وأما ما يحصل به البلوغ ففي حق الذكر الاحتلام مع إنزال المنى وكذا في اليقظة وسواء كان عن جماع أو غيره لشهوة أولا وهو اتفاق خلافا للمنصور بالله فيما كان عن جماع ومضى خمس عشرة سنة بلوغ في حق الذكر والأنثى لحديث ابن عمر أنه لم يجزه صلى الله عليه وآله وسلم وهو ابن أربع عشرة سنة والحبل والحيض في حق الأنثى وإنابات العانة في حقها أيضا بعد التسع وللشافعية قولان في المسلم صحح النووي أنه غير بلوغ وأجاب في البحر بأمره صلى الله عليه وآله وسلم يقتل من أخضر ازاره والعله البلوغ فلا فرق بين المسلم والكافر وأخضرار الشارب في حق الذكر بلوغ عند القاسم وتلك الثدى في حق المرأة سبب له أيضا عند المنصور بالله والرفع مجاز عن عدم التكليف فلا يستدعي تقديم وضع كقول يوسف عليه السلام (إني تركت ملة قوم لا يؤمنون بالله) وقول قوم شعيب (أو لتعودن في ملتنا) ولم يسبق منهما دخول في ملة الكفر وقال البيهقي إن الأحكام

(١) يحيى بن الجزار بالجيم والزاي وليس في الصحيحين والموطأ غيره وفي سواء بالغاء المعجمة ذكره

إنما نيطت بخمس عشرة سنة من عام الخندق وقبل ذلك كانت تتعلق بالتمييز وعلى هذا فالرفع على حقيقته وهو ارتفاع التكليف عن الضبي وإن ميز حتى يبلغ .

﴿ فائدة ﴾ قال بعض الشافعية والحكمة في تعليق التكليف بخمسة عشر أن عندها بلوغ النكاح وهيجان الشهوة وتنسج معها شهوات الأكل والتبسط ويدعوها إلى ارتكاب ما لا ينبغي ولا يحجزه عن ذلك ويرد النفس عن جماعها الرابطة التقوى وتشديد الموانع عليه والوعيد وعند ذلك كمال عقله واشتداد أشره فاقتضت الحكمة الألفية توجه التكليف إليه لقوة الدواعي الشهوانية والصوارف العقلية واحتمال القوة للعقوبة على المخالفة وقد اعتبر الحكماء للإنسان أطواراً كل طور سبع سنين فإذا تكمل الأسبوع الثاني تقوت مادة الدماغ لا تساع المجارى وقوة الهضم فيعتمد الدماغ وتقوى الفكرة وتنفرد الأربعة وتنسج الخنجر فيغلظ الصوت لنقصان الرطوبة وقوة الحرارة وينبت الشعر لتوليد الأجنة ويحصل الانزال بسبب الحرارة وتنام الأسبوع الثاني هو آخر الخامسة عشر لأن الحكماء يحسبون بالشمسية والمنشرون يعتبرون الهلالية وتنام الخامسة عشر متأخر عن ذلك شهراً فاما أن تكون الشرعية حكمت بنهاها لكونه أمراً مضبوطاً أو لأن هناك وقايح اطعم الشرع عليها ولم يصل فهم الحكماء إليها اقتضت تمام السنة . قال وقد اشتملت الروايات الثلاث في حديث رفع القلم وهو قوله حتى يكبر وحتى يعقل وحتى يحتلم على المعاني الثلاثة التي ذكرنا أنها تحصل عند خمس عشرة سنة فالكبر إشارة إلى قوته وشده واحتماله التكليف الشاقة والعقوبات على تركها . والعقل المراد به الفكرة فانه وإن ميز قبل ذلك لم يكن فكره تاماً وتنامه عند هذا السن وبذلك تأهل للمخاطبة وفهم كلام الشارع والوقوف على الأمر والنواهي والاحتلام إشارة إلى انفتاح باب الشهوة العظيمة التي توقع في الموبات وجاء التكليف كالحكمة في رأس البهيمة تمنعها من السقوط ثم قال وأنا أقول إن البلوغ في الحقيقة المقترضى للتكليف هو بلوغ وقت النكاح للآية والمراد بلوغ وقته بالاشتداد والقوة والتوقان وأشباه ذلك فهذا هو البلوغ المشار إليه بقوله تعالى (وابتلوا النكاح حتى إذا بلغوا النكاح) الآية وضبطه الشارع بأنواع أظهرها الانزال فإذا أنزل تحققنا حصول تلك الحالة إما قبيل الانزال وإما مقارنه انتهى ولعله قد سبق في حد البلوغ كلام فليراجع .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال إذا بلغ الغلام اثنتي عشرة سنة جرى عليه وله فيما بينه وبين الله تعالى فإذا طلعت العانة وجبت عليه الحدود)

ش بيض له في التخريج وأخرج له في الامالي من طريق احمد بن عيسى عن حسين عن أبي خالد تمام سنده وفيه زيادة أن علياً عليه السلام أتى بغلام قد سرق فنظر إلى عانته فلم ير شيئاً نفلى سبيله وقال إذا بلغ الغلام اثنتي عشرة سنة الخبر وقد ورد ما يشهد لكون نيات العانة سبباً للتكليف الشرعي

من الاثاما أخرجه عبد الرزاق في المصنف عن الثوري عن أيوب بن موسى عن محمد بن يحيى بن حبان^(١) قال اشتهر ابن أبي الصعبة في سفره بالمرأة فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب فقال انظروا الى مؤثره فلم يثبت فقال لو كنت أنبت الشعر لجلدتك الحد وعن الثوري عن أبي حصين عن عبد الله بن عبيد ابن عمير قال أتى عثمان بعلام قد سرق فقال أنظروا الى مؤثره فنظروا فوجدوه لم يثبت فلم يقطعه وعن معمر عن عبيد الله بن عمر قال سئل القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله متى يحد الصبي فقالا اذا أنبت الشعر وعن معمر عن عبد الملك بن عمير عن عطية القرظي قال كنت في الذين حكم فيهم سعد بن معاذ فقربت لأقتل فانتزع رجل من القوم ازاري فرأوني لم أنبت الشعر فالتفت في السبي (وفي الحديث) دليل على أن إيقاع الطلاق ممن بلغ هذه المدة وحصلت له المعرفة يصح فيها بينه وبين الله وذلك لان الاثنتي عشرة سنة مظنة لاستكمال العقل الذي يحصل به معرفة الباري تعالى وتوحيده وما يجب له من حق العبودية فان أخل بذلك أو تعمد المخالفة لحكم شرعي واقدم على فعل المحظور عوقب عليه فيما بينه وبين الله عز وجل لا من جهة المكافئين فهو مناط بالسباب المبلوغ المعتبرة وهو حجة للمعتزلة في افراد التكليف العقلي عن السمعى الا أنهم انا طوه بتكامل المعرفة وجعلوا من ذلك من كان في أيام الفترة وقد حققه الامام المهدي في القلائد وشرحها وأشار اليه في حق الصبي صاحب المعيار في مقدمة كتابه قال الامام يحيى ولأن أمارة البلوغ انما نصبها الله تعالى أمارة في حقنا دون علمه تعالى ويؤيد ذلك انك ترى بعض المراهقين أكيس في العقل وأدهى في التصرف من بعض الشيوخ الاجلاف قلت ويؤخذ من مفهوم الحديث أن من بلغ تلك المدة أو تكامل عقله على كلام المعتزلة أنه يثاب على فعل الطاعة كما يعاقب على الاخلال بما يقتضيه العقل ولا يشكل عليه ما تقدم من حديث رفع القلم لانه يدل على رفع الخطاب الشرعي لا العقلي والرفع لا ينافي إثبات الثواب على فعل الطاعات كيف . وقد ورد في حجب الصبي قولها لهذا حجب قال (نعم ولك أجر) وقد تقدم . وأما المجنون ومن لم يميز فلمعدهم التمييز قال المقبل وجزمهم بعدم كمال العقل الى الحد المحدود ليس بشئ وإنما التحديد من الأمور الشرعية رجوعا بنا الى المظنة ففريعتهم لعدم عبادة الصبي على عدم صحة نيته لعدم معرفته للمعبود لعدم كمال عقله إستناداً الى أحاديث رفع القلم ظلمات بعضها فوق بعض انتهى .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام في الرجل يطلق امرأته تطليقة أو تطليقتين فيتزوج بها زوج غيره ويدخل بها ثم تعود للأول قل تكون معه على ما بقى من الطلاق لا يهدم النكاح الثاني للعدة والاثنين ويهدم الثلاث)

ش قال في الامالى حدثنا محمد بن عبيد عن عبد الرحيم بن سليمان قال أخبرنا أشعث عن الحسن عن علي بن أبي طالب وعمران بن الحصين قالا اذا طلق الرجل امرأته تطليقة أو اثنتين فتزوجها رجل آخر فيموت عنها أو يطلقها فتزوجها الاول قالا هي عنده على ما بقي من الطلاق ولا يهدم الواحدة ولا الاثنتين وحدثنا محمد بن عبيد عن عبد الرحيم قال نا اسماعيل بن مسلم عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي وأبي بن كعب قالا هي عنده على ما بقي من الطلاق ولو تزوجت أربعة وحدثنا محمد بن عبد الرحيم . قال أنا ابن أبي ليلى عن مزينة^(١) بن جابر عن أبيه عن علي قال هي عنده على ما بقي من الطلاق الاول وحدثنا محمد بن عبيد عن علي بن هاشم عن ابن أبي ليلى عن مزينة بن جابر عن أبيه عن علي قال لا يهدم الزوج إلا الثلاث وأخرج البيهقي حديث مزينة من طريقين عن سعيد عن الحكم عن مزينة وعن شعبة عن الحكم عن مزينة تمام الاسناد والمتن . ثم أخرج من طريق أبي القاسم البغوي نا علي بن الجعد نا إسرائيل عن عبد الأعلى عن محمد بن الحنفية عن علي رضي الله عنه في الرجل يطلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ثم تزوج فيطلقها زوجها قال إن رجعت اليه بعد ما تزوجت إثنيف الطلاق وإن تزوجها في عدتها كانت عنده على ما بقي وقال عقبه الرواية الاولى عن علي أصح وروايات عبد الأعلى عن ابن الحنفية ضعيفة عند أهل الحديث انتهى قال في التخریج وعبد الأعلى هو ابن عامر الثعلبي^(٢) قال ابن حجر فيه في التقریب صدوق بهم انتهى . فلعن هذا من وهمه والله أعلم . وأخرج البيهقي عن أبي هريرة قال سألت عمر عن رجل من أهل البحرين طلق امرأته تطليقة أو اثنتين فنكحت زوجها ثم مات عنها أو طلقها فرجعت الى الزوج الاول على كم هي عنده قال هي عنده على ما بقي . قال في التلخيص وإسناده صحيح وأخرج عن أبي بن كعب وعمران ابن حصين نحو حديث علي وعمر رضي الله عنهما (والحديث) يدل على أنه لا يهدم النكاح الثاني إلا الثلاث التطليقات لاما دونها وهو مذهب جماهير السلف والخلف وخالف في ذلك ابن عمر وابن عباس والنخعي وأبو حنيفة وأبو يوسف فقالوا بل يهدم مادونه اذ ما قوى على هدم الثلاث قوى على مادونه بالاولى . وأجيب بان قوله تعالى (فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) يدل على أن التثليث سبب للحرمه الكاملة التي لا يهدمها الانكاح زوج آخر بخلاف ما دونها فليس فيه إلا نقصان الحل اذ بالواحدة ينقص الحل السابق على النكاح وبالتالي يزداد النقصان وبالتالي عدم الحل السابق على النكاح فقياس نقصان الحل فيما دون الثلاث في كونه يهدمه النكاح على الحرمة الواقعة بالثلاث لا يصح

(١) مزينة رجل من أهل هجر كذا في البيهقي وضبطه في المغنى بيم مفتوحة وسكون زاي وفتح

مئنة تحت اه (٢) عثمة فمثلة كوفي من السادسة ذكره في التقریب اه

لعدم الجامع وهو الحرمة فيما دون الثلاث . قال في المعيار اذ لا يقاس ما ليس بحكم على الحكم الشرعى وأيضا فهو من قياس مخفف على مغلظ وهو ممنوع عند جمهور الأصوليين قال القاضى زيد ولائنه اذا طلقها ثلاثا ثم تزوجت باخر فأصابها فان هذه الاصابة لا ترفع الطلاق لانها لو رفعت لعادت الى الاول من غير عقد لان ارتفاع العقد كان بالطلاق فاذا زال وجب أن تعود اليه وإنما تؤثر الاصابة في التحريم الحاصل بالطلاق فترفعه فهي اذا وجدت بعد طلقة أو تطليقتين لم تصادف تحريما فترفعه فلم تؤثر في الطلاق انتهى . وهو واضح في فساد القياس المذكور .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا طلاق ولا عتاق إلا ما ملكك عقدته سألت الإمام زيد بن علي عن رجل قال يوم أتزوج فلانة فهي طالق قال أكرهه وليست بحرام)

ش قال في التخريج أخرجه البيهقي بإسناده الى علي عليه السلام قال لا طلاق الا من بعد نكاح انتهى . وهو من رواية الحسن البصري عن علي عليه السلام وقد سمع منه وقال بعده ورواه مبارك بن فضالة عن الحسن أن رجلا سأل عليا قال قلت إن تزوجت فلانة فهي طالق قال علي عليه السلام تزوجها ولا شيء عليك وأخرج من طريق التزالي بن سبرة ومسرور بن الاجدع أن عليا قال لا طلاق الا بعد نكاح وفي إسناده جوير وهو وإن كان ضعيفا يتعبر ما رواه بما قبله وإسناده لا بأس به ان شاء الله تعالى انتهى قال ابن حجر في الفتح وقد روى مرفوعا أيضا أخرجه البيهقي وأبو داود من طريق سعيد بن عبد الرحمن بن قيس أنه سمع خاله عبد الله بن أبي احمد بن جعش يقول قال علي بن أبي طالب حفظت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لا طلاق الا من بعد نكاح ولا يتم بعد احتلام) الحديث لفظ البيهقي ورواية أبي داود مختصرة وأخرجه سعيد بن منصور من وجه آخر عن علي مطولا وأخرجه ابن ماجه مختصرا وفي سنده ضعف (والحديث) يدل على أن الطلاق والعتاق لا يقمان الا على زوجة ومملوك فلا يكون الطلاق سببا للفرقة الامع صلاحية المحل للحكم عند ايقاعه وسواء كان ناجزا كأن يقول لاجنبية أنت طالق ابدأ أو كل امرأة أتزوجها فهي طالق أو معا بوقت أو شرط نحو إن تزوجتك فأنت طالق واذا علق على زوجة أو مملوك فلا بد من استمرار الصلاحية الى وقت وقوع الشرط وأشار الى أن النكاح والملك عقدة تنحل بالطلاق والعتق فقبل العقد والملك لا يقع انحلال واحتج البخاري لذلك بقوله عز وجل (يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن) واعترض بأن الآية لا تدل على عدم الوقوع لأنها اخبار عن صورة وقع فيها الطلاق بعد النكاح ولا حصر هناك وأجاب ابن حجر بأن المحتج بذلك قبل البخاري ترجمان القرآن عبد الله بن عباس فقال من قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فليس بشيء من أجل أن الله يقول (يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات) الآية وأخرجه

ابن أبي شيبه من هذا الوجه بنحوه انتهى . وقد رواه البخاري عن علي عليه السلام وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأبي بكر بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبان بن عثمان وشريح وسعيد بن جبيرة والقاسم وسالم وطاووس والحسن وعكرمة وعطاء وعامر بن سعيد وجابر بن زيد ونافع بن جبيرة ومحمد بن كعب وسليمان بن يسار ومجاهد والقاسم بن عبد الرحمن وعمر بن هرم والشعبي فقالوا لا تطلق وذكر في الفتح أسانيد هذه الأقوال مفضلاً وهو مذهب الهدوية وجمهور العلماء وفي ذلك من الأحاديث المرفوعة ما أخرجه الدارقطني من طريق زيد بن علي عليهما السلام عن أبيه أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله إن أمي عرضت علي قرابة لي أن تزوجها فقلت إن تزوجتها فهي طالق ثلاثاً فقال صلى الله عليه وآله وسلم (هل كان قبل ذلك من ملك) قال لا قال صلى الله عليه وآله وسلم (لا بأس) فتزوجها وأخرج البيهقي من طريق حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لا طلاق قبل نكاح) ومن طريق مطر الوراق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً (لا طلاق فيما لا تملك ولا عتق إلا فيما تملك) قال ورواه أبو داود قال ابن حجر وذكر الترمذي في الملل أنه سأل البخاري أي حديث في الباب أصح فقال حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث هشام بن سعد عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت إن بشر بن السري وغيره قالوا عن هشام بن سعد عن الزهري عن عروة مراسلاً قال فان حماد بن خالد رواه عن هشام بن سعد فوصله وأخرج البيهقي من طريق أبي بكر بن أبي شيبه نا وكيع عن ابن أبي ذئب عن عطاء ومحمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله يرفعه قال (لا طلاق قبل نكاح ولا عتق قبل ملك) وأخرجه أبو داود وأخرج الطبراني في الأوسط عن يونس بن هريرة نا محمد بن المنهال نا أبو بكر الحنفي عن ابن أبي ذئب عن عطاء عن جابر مرفوعاً بنحوه وأخرج البيهقي من طريق صدقة بن عبد الله قال جئت محمد بن المنكدر وأنا مفضض فقلت آتت أحللت لاوليد بن يزيد أم سلمة قال أنا ولكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثي جابر بن عبد الله أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (لا طلاق لمن لا ينكح ولا عتق لمن لا يملك) وأخرجه البيهقي عن جابر من طرق أخر وصححه الحاكم من حديث جابر وقال أنا متعجب من الشيخين كيف اهملوا فقد صح على شرطهما من حديث ابن عمر وعائشة وعبد الله بن عباس ومعاذ بن جبل انتهى وقد تكلم على جميع طرقه وأخرج البيهقي أيضاً من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن طاووس عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لا طلاق إلا بعد نكاح ولا عتق إلا بعد ملك) قال ابن حجر ورجاله ثقات إلا أنه منقطع بين طاووس ومعاذ . قال البيهقي وروينا ذلك أيضاً في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم لعمر بن حزم . وقد روى الطبراني نحوه من طريق المسور بن مخرمة باسناد حسن وفي المسألة ثلاثة مذاهب .

(أولها) قول الجمهور أنه لا يقع وقد هن .

(ثانيها) الوقوع مطلقا ويروى عن ابن مسعود وهو قول أبي حنيفة وأصحابه .

(ثالثها) التفصيل بين ما اذا عين أو عم وهو مذهب أصحابه وفي رواية عنه الوقف وكذا عن الثوري وأبي عبيد . وقد احتج القائلون بالوقوع بقوله عز وجل (يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود) والتعليق في عقد التزيمه بقوله وربطه بنيته فان وجد الشرط نفذ وبقوله تعالى (يوفون بالنذر) وبمشرعية الوصية وكل ذلك لا حجة فيه لأن الطلاق ليس من العقود والنذر يتقرب به الى الله بخلاف الطلاق فانه أبغض الحلال الى الله والوصية إنما تنفذ بعد الموت ولو علق الحى الطلاق بما بعد الموت لم ينفذ وتأول الزهري ومن تبعه قوله لا طلاق قبل نكاح أنه محمول على من لم يتزوج أصلا فاذا قيل له مثلا تزوج فلانة فقال هي طالق البتة لم يقع بذلك شيء وهو الذي ورد فيه الحديث وأما اذا قال إن تزوجت فلانة فهي طالق فان الطلاق انما يقع حين يتزوجها وهو تأويل بارد . اذ كل احد يعلم بعدم الوقوع قبل وجود عقد النكاح أو الملك فلا تبقى في الأخبار فائدة ولأن الآثار الصريحة من الصحابة والتابعين ترده كما سبق اذ لا يريدون إلا أن الطلاق والعناق الذي علق قبل النكاح والملك لا تعمل بعد وقوعها وأما ما نسب الى ابن مسعود فقد أخرج الحاكم من طريق يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس قال ما قالها ابن مسعود وإن يكن قالها فزلة من عالم في الرجل يقول اذا تزوجت فلانة فهي طالق قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن) ولم يقل اذا طلقتم المؤمنات ثم نكحتموهن . وقد روى عن سالم والقاسم وقوعه في المعينة رواه ابن أبي شيبة عن حفص هو ابن غياث عن حفظة قال سئل القاسم وسالم عن رجل قال يوم أتزوج فلانة فهي طالق قال هي كما قال . وعن أبي أسامة بن عمر ابن حمزة أنه سأل سالم والقاسم وأبا بكر بن عبد الرحمن وأبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وأبا حزم بن عبد الرحمن عن رجل قال يوم أتزوج فلانة فهي طالق البتة فقالوا كلهم لا يتزوجها وهي محمولة على الكراهة دون التحريم لما أخرجه اسماعيل القاضي في احكام القرآن من طريق جرير بن حازم عن يحيى ابن سعيد أن القاسم سئل عن ذلك فكرهه فهذا طريق التوفيق بين ما نقل عنه من ذلك ويؤيده ما في الأصل عن زيد بن علي أنه قال أكرهه وليس ببحرام . قال ابن العربي المالكي الأصل في الطلاق أن يكون في المنكوحة المقيمة بقيد النكاح وهو الذي يقتضيه مطلق اللفظ لكن الورع يقتضى التوقف عن المرأة التي يقال فيها ذلك وان كان الأصل تجويزه والغناء التعليق والله أعلم .

ص (وسألته عن طلاق المكره فقال حدثني أبي عن أبيه عن أمير المؤمنين على عليهم السلام أنه قال ثلاث خطاهن وعمدهن وهزلهن وجدهن سواء الطلاق والعناق والنكاح .

ش قد تقدم قريبا الكلام على ذكر شواهد الحديث وسياق الرواية يشعر بأن زيدا عليه السلام يجيز طلاق المكره اذ يصدق عليه أنه تعمد لفظ الطلاق وإن كان مكرها عليه وصريح الطلاق لا يفترق الى نية وهو مذهب النخعي وابن المسيب والثوري وعمر بن عبد العزيز وأبي حنيفة وأصحابه وحجتهم ظاهر الحديث وبما رواه سعيد بن منصور في سننه من طريق العار بن حبله عن صفوان بن عمر بن الأصم عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن رجلا جلست امرأته على صدره وجعلت السكين على حلقه وقالت له طلقني وإلا ذبحتك فناشدها الله فابت فطلقها ثلاثا فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال (لا قيلولة في الطلاق) وبما رواه سعيد بن منصور حدثنا فرج ابن فضالة حدثني عمرو بن شراحيل المغافري أن امرأة سلت سيفاً فوضعت على بطن زوجها وقالت والله لا نفذك أو لنطلقني فطلقها ثلاثا فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب فأمضى طلاقها وبما تقدم عن على عليه السلام كل الطلاق جائز إلا طلاق المعتوه وروى نحوه عن ابن عباس مرفوعا قال كل الطلاق جائز إلا طلاق المعتوه والمغلوب على عقله فدل بعمومه على وقوع طلاق المكره اذ لم يستثن إلا ما ذكر وذهب على عليه السلام وعمر وابن عباس وابن عمر وابن الزبير والحسن البصري وعطاء والزهرى وطاوس وشريح والاوزاعي والحسن بن صالح والمؤيد بالله ومالك والشافعي وأطلقه في البحر والازهار المذهب الى عدم وقوع طلاقه واحتجوا بقوله تعالى (الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان) قال عطاء الشرك أعظم من الطلاق أخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح وقرره الشافعي بأن الله لما وضع الكفر عن تلفظ به حال الاكراه وأسقط عنه أحكام الكفر فكذلك يسقط عن المكره ما دون الكفر لأن الأعظم اذا سقط سقط ما هو دونه بطريق الاولى وبما روى عن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (ان الله وضع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) قال ابن حجر رواه الحاكم وابن ماجه وقال أبو حاتم لا يثبت انتهى وحسنه النووي في كتاب الطلاق من الروضة وفي أواخر الأربعين له وصححه ابن جبان والحاكم وقال على شرط الشيخين وحسنه الترمذى وقال البيهقي جوده بشر بن بكر وهو من الثقات انتهى وتسكلم فيه غيره من أهل الحديث وهو يدل على أن الاحكام الأخروية من العقاب معفوة عن الأمة المحمدية بما فعلوه عن سهو أو نسيان أو إكراه وأما الدينوية فالظاهر من الحديث سقوط حكمها الا ما خصه دليل كوجوب الدية وضمان الاموال والاكراه في الطلاق داخل تحت ظاهر العموم ومحدث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (لا طلاق ولا عناق في إغلاق) أخرجه أبو داود وابن ماجه واحمد والحاكم وصححه

والبيهقي وفي رواية أبي داود في غلاق بمحذف الهمزة وفي إسناده محمد بن عبيد المكي وثقه ابن حبان وضمه أبو حاتم ورواه البيهقي أيضاً من غير طريق محمد بن عبيد والأغلاق الاكرام لأن المسكوك يغلق عليه أمره وتصرفه وقيل كان يغلق عليه ويحبس ويضيق عليه حتى يطلق . وقال أبو داود أظنه الغضب وكذا فسرهم أحمد ومروءة ابن السيد فقال لو كان كذلك لم يقع على أحد طلاق لأن أحداً لا يطلق حتى يغضب وبوب البيهقي لهذا الحديث باب ما جاء في طلاق المسكوك وكذا فسرهم في نهاية ابن الأثير قال في التخليص وهو قول ابن عيينة وابن السيد والخطابي وغيرهم وبارواه البيهقي من طريق عبد الملك ابن قدامة عن أبيه أن رجلاً تدلى بحبل ليشتر عسلاً في زمان عمر بن الخطاب فجاءته امرأته فوقفت على الحبل فخافت لتقطعه أو لتطلعه ثلاثاً فذكرها الله والاسلام قابت الا ذلك فطلقها ثلاثاً فلما ظهر أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فذكر له ما كان منها اليه ومنه اليها فقال ارجع الى أهلك فليس هذا بطلاق قال البيهقي وهذا هو المشهور عن عمر رضي الله عنه وبارواه البيهقي عن علي عليه السلام قال لا طلاق لمسكوك وأخرج نحوه عن ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن الزبير بأسانيدهم ثم قال وروينا هذا المذهب من التابعين عن عطاء وطاوس والحسن وعكرمة وعمر بن عبد العزيز وعبد الله بن عبيد بن عمير انتهى .

(وأجاب هؤلاء عن حجة الأولين) فقالوا أما خبر العار بن حبله ففيه ضعف صفوان بن عمرو وابن العار بن حبله وتدلّيس بقية الراوى عنه ومثل هذا لا يحتج به وأما أثر عمر فالصحيح عنه خلافه كما تقدم ومعاصرة المغافري لعمر غير معلومة وفرج بن فضالة فيه ضعف وأثر ابن عباس فيه عطاء بن عجلان وقد روى بالكذب وأثر علي عليه السلام لا ينافي ما روى عنه أنه كان لا يجيز طلاق المسكوك اذ ذلك عام مخصوص بهذا أولانه محمول على أنه عليه السلام عرف أنه نواه مع الأكرام وهو يقع مع النية اذ ليس الأكرام الاعلى اللفظ .

(واعلم) أن الأكرام نوعان الجاء وهو من بلغ به داعي الحاجة الى الفعل حداً لا يقابله صارف كن جرد عليه السيف أو أجمعت له نار لا يمكنه دفعهما إلا بفعل ما أمر به والثاني إكراه لا الجاء وهو ما أزال الاختيار كالتعود بالضرب المبرح والتخليد في الحبس ونحو ذلك ذكره في البحر قال وطلاق المسكوك غير واقع بأي الضربين وفي البيهقي بإسناده الى عمر بن الخطاب قال ليس الرجل بأمين على نفسه اذا جوعت أو أوقعت أو ضربت وإسناده الى شريح قال الحبس كره والقييد كره والضرب كره والوعيد كره .

ص (وسألته عليه السلام عن الطلاق بالفارسية والنبطية فقال عليه السلام الطلاق بكل لسان)
ش أخرج في الامالى نحوه عن علي عليه السلام أنه قال كل طلاق بكل لسان طلاق وهذا مما لم

ينقل فيه خلاف لأن المراد من اللفظ حكاية ما في النفس بأى لغة كانت فاذا وقع اللفظ الدال على
الفرقة كان طلاقاً كأن يقول بهشتم فإن معناه بالفارسية أرسلتكم وهو كناية لاحتماله غير الطلاق فاذا قال
أى زنى كان صريحاً كأنه طالق لأن معناه عن الأزواج أرسلتكم وعن أبى حنيفة والاصطخري
أنهما كناية وقال المؤيد بالله إذا قال الرجل لامرأته بهشتم ترى أى زنى وقع الطلاق فيما بينه وبين الله
تعالى وفي القضاء نوى أو لم ينو لأن قوله بهشتم مطلقاً يحتمل معنى تركتكم فتميلين ماشئت وأعرضت
عنك ويحتمل تركتكم من الثقة ويحتمل معنى الطلاق فاذا قيده بقوله أى زنى تقدم لفظه أو تأخر
فقد يخلص اللفظ لمعنى واحد وهو الطلاق . فصار صريحاً اذا لا يستعمل مقيداً إلا فى الطلاق ولأنه لو
لم يكن صريحاً لكان لا يوجد فى الفارسية لفظ هو صريح فى الطلاق واذا كان جواباً عن سؤال فانه
بتقدم السؤال يصير صريحاً لزوال الاحتمال لغيره لأن من حق الجواب مطابقة للسؤال انتهى والنبطية
نسبة الى الانباط قال النووى فى شرح مسلم يقال النبط والانباط والنبيط فلاحو المعجم وفى
المصباح جيل من الناس كانوا ينزلون سواد العراق ثم استعمل فى أخلاط الناس وعوامهم وجمع نبط
أنباط مثل سبب وأسباب الواحد نباطى بضم النون وفتحها مع زيادة الف (١) انتهى .

ص (وسألته عن الرجل يطلق فى نفسه ولا يتكلم بلسانه فقال لا تطلق)

ش والحجة فى ذلك المتفق عليه من حديث أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
(تجاوز الله لامتى ما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم به أو تعمل به) أورده البيهقى فى باب الرجل يطلق
امرأته فى نفسه ولم يحرك به لسانه وهو مذهب العترة والخنفية والشافعية وجمهور أهل العلم . وذهب ابن
سيرين الى الوقف أخرجه عبد الرزاق عن معمر سئل ابن سيرين عن طلق فى نفسه فقال أليس قد
علم الله مافى نفسك قال بلى قال فلا أقول فيها شيئاً وروى أشهب عن مالك أنه يقع اذا جزم به ويروى
أيضاً عن الزهري وحجتهم حديث إنما الأعمال بالنيات وإن من كفر فى نفسه فهو كفر وقوله تعالى (إن
تبدوا مافى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله) وبأن المصر على العصية فاسق مؤاخذ وإن لم يفعلها وإن
أعمال القلوب فى الثواب والعقاب كالأعمال الجوارح ولهذا يثاب على الحب والبغض والموالات والمعاداة
فى الله وعلى التوكل والرضا والعزم على الطاعة ويعاقب على الكبر والحسد والعجب والشك والرياء
وظن السوء بالابرياء . وأجيب عن حديث إنما الأعمال بالنيات بأنه حجة عليهم لأنه أخبر فيه أن
العمل مع النية معتبر لا النية وحدها وعن إعتقاد الكفر بأن الإيمان أمر وجودى قائم بالقلب فما لم يقم
بالقلب حصل ضده وهو الكفر وكذا من شك فيه وهذا كالعلم والجهل اذا فقد العلم حصل الجهل وكذلك

كل تقيضين اذا زال أحدهما خلفه الآخر وعن الآية بان دلالتها إنما هي على محاسبة العبد بما يبدية أو يخفيه ثم يعبد به أو يفر له وليس فيه أن الاحكام الشرعية لازمة لما يخفيه فلا يدل على وقوع الطلاق بالنية وأما المصير على المعصية قائما يفسق لعمل المعصية أولاً واستمراره عليها فمنها عمل اتصل به العزم على معاودته وأما مجرد العزم من دون عمل فليس بمعصية وإن استمر وأما الثواب والعقاب على أعمال القلوب فحق لثبوت الدليل به ولا تلازم بينه وبين الطلاق والعناق بالنية مجردا عن اللفظ لأن الكبير والعجب والرياء وظن السوء أمور اختيارية يمكن اجتنابها واسماء لمعان قائمة بالقلب فتستحق العقوبة على فعلها وأما الطلاق والعناق فلهما مسميين قائمين باللسان أو ما ناب عنه من إشارة أو كتابة وإيسا اسمين لما في القلب مجردا عن النطق ذكر ذلك في زاد المعاد

ص (وسأنته عن رجل قال لامرأته أنت طالق إن شاء الله تعالى أو قال لعبدته أنت حر إن شاء الله تعالى قال عليه السلام لا تطلق امرأته ولا يمتق عبده)

قد تقدم في باب كفارة الايمان عن الامام عليه السلام أنه ما حلف بمينا قط الا استثنى فيها فقال إن شاء الله كان ذلك في رضاء أو غضب وقال عليه السلام الاستثناء من كل شيء جائز وسبق أيضا الكلام على معنى الاستثناء وما ذكره عليه السلام هنا هو مذهب الجمهور في المحلى من طريق ابن طاووس عن أبيه فيمن قال لامرأته أنت طالق إن شاء الله قال له نياها ومن طريق وكيع عن الاعمش عن ابراهيم فيمن قال لامرأته أنت طالق إن شاء الله قال لا يحنث ومن طريق وكيع عن الليث عن أبيه قال اجتمع عطاء ومجاهد وطاووس والزهرى على أن الاستثناء في كل شيء جائز وكذا عن الشعبي والحكم بن عتيبة وأبي مجلز وحماة بن أبي سليمان وسعيد بن المسيب وقال الاوزاعي في أحد قوايه ان قال إن فعلت كذا فانت طالق إن شاء الله فلا استثناء جائز ولا يقع الطلاق وكذلك العناق وبه يقول الشافعي واصحابه وأبو ثور وعثمان البقي واسحاق وداود وأصحابه وهو قول الحنفية والشافعية وقال المؤيد بالله التقييد بمشيئة الله صار حقيقة عرفية في التأكيد لما قيد به فيقع في الحال ويحكي نحوه عن سعيد بن المسيب والحسن والشعبي والزهرى وقنادة ومكحول أنه يقع الطلاق وعن أكثر العترة التفصيل (والخلاف مبنى) على أن الشرط هل هو متعلق بإرادته تعالى أو هو لقطع الكلام عن النفوذ فذهب الى الأول أكثر العترة وقالوا ينظر الى حال الزوج فإن كان ممسكا لها بالمعروف فطلاقها مباح وقد قام الدليل أن الله لا يشاء من عباده المباحات وإنما يشاء الطاعات وقد ورد (ابغض المباحات الى الله الطلاق) فلا يقع وان لم يكن قائما بحقوقها وقع لان الله تعالى أوجب عليه الامساك بالمعروف أو التسريح بالاحسان وعلى كلام الامام زيد بن علي ومن معه لا يقع مطلقا اذ هو لقطع الكلام عن النفوذ ومن الحجة عليه ما أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم والبيهقي عن ابن عمر والنسائي

أيضا عن أبي هريرة والخطيب عن جابر عنه صلى الله عليه وآله وسلم (من حلف على يمين فقال إن شاء الله فقد استثنى) وأخرجه الطبراني عن ابن مسعود موقوفا . وأخرج الترمذى وابن ماجه عن ابن عمر وحسنه الترمذى وعن أبي هريرة من حلف على يمين فقال إن شاء الله فلا حث عليه . وأخرج النسائى وابن ماجه والبيهقى عن ابن عمر من حلف على يمين فاستثنى فإن شاء مضى وإن شاء ترك غير حث . وأخرج أحمد والنسائى والبيهقى من حديثه من حلف على يمين فقال إن شاء الله فهو بالخيار إن شاء مضى وإن شاء ترك . وأخرج البيهقى من حديثه أيضا من حلف على يمين فقال في أثر يمينه إن شاء الله ثم حث فيما حلف فيه فإن كفارة يمينه إن شاء الله . وأخرج عبد الرزاق من حديث أبي هريرة من حلف فقال إن شاء الله لم يحث . وأخرج أبو داود عن عكرمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (والله لا غزون قریشا ثم قال إن شاء الله ثم قال لا غزون قریشا إن شاء الله ثم قال والله لا غزون قریشا ثم سكت ثم قال إن شاء الله ثم لم يغزم) وورد ذلك فى الطلاق والعتاق . وقد ذكرها البيهقى إلا أن فيها مقالا وقل فى حديث ابن عمر كفاية ومجموع ما ذكر يصلح للحجة بأن إن شاء الله لقطع الكلام عن النفوذ وقد سبق فى كفارة الايمان فى تحقيق معنى الاستثناء ما يؤيد هذا القول من حيث اللغة فليرجم اليه .

ص (قال وسألته عن رجل قل لامرأته أنت طالق وطالق وطالق قال إن كان دخل بها فهي ثلاث وإن لم يكن دخل بها فواحدة وإن قال أنت طالق ثلاثا فهي ثلاث تطليقات دخل بها أم لم يدخل بها)

ش وهذا مبني على القول بالتتابع كما تقدم من مذهبه عليه السلام والوجه فى أنها ثلاث فى المدخولة أن الثانية والثالثة وقعت فى عدة منه وفى حال يقع بينهما التوارث فيها والفرق بين قوله أنت طالق وطالق وطالق وبين قوله أنت طالق ثلاثا أن قوله أنت طالق فى التى لم يدخل بها تطليقة باين وقوله وطالق وطالق إيقاع للطلاق على من لم يملك عقدة نكاحها لينوثها منه بخلاف قوله أنت طالق ثلاثا فإنها لم تطلق إلا بمجموع اللفظ والتقييد هنا معتبر وسواء كانت مدخولا بها أولا وقد حكي ذلك فى البحر عن على عليه السلام وعمر وابن مسعود وزيد بن ثابت والفريقين قال فى المحلى وصح هذا عن خلاص وابراهيم النخعي فى أحد أقواله وطاؤوس والشعبي وعكرمة وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام وحامد بن أبي سليمان ورويناه عن مسروق ورويناه من طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن مطرف قال سألت الحكم بن عتيبة عن قال لامرأته أنت طالق أنت طالق أنت طالق قال لم يكن دخل بها قال تبين بالتطليقة الاولى والاثنان اللتين أتبع أيضا بشئ فقلت له عن تحفظه فقال عن على بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت . ورويناه عن ابن عباس وهو قول

سفيان الثوري والحسن بن حي وأبي حنيفة والشافعي وأبي ثور وأبي عبيد وأحمد بن حنبل وداود وأصحابه انتهى . وأخرج البيهقي قول أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بلفظ أنه قال في رجل قال لامرأته ولم يدخل بها أنت طالق ثم أنت طالق ثم أنت طالق فقال أبو بكر أ يطلق امرأة على ظهر الطريق قد بانّت من حين طلقها التطليقة الأولى وحكي في البحر عن مالك وابن أبي ليلى والأوزاعي وأحمد بن حنبل عن الشافعي أنه يقع ثلاثا اذ هو كالكلمة الواحدة لربط الكلام ببعضه ببعض فكان كقوله أنت طالق ثلاثا وأجاب عنه بأن اللفاظ تخالف اللفظ .

﴿ باب الخلع ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال إذا قبل الرجل من امرأته فدية فقد بانّت منه بتطليقة .

ش أخرج نحوه في الامالي من طريق عبيد الله بن محمد بن عمر بن علي عن أبيه عن جده عن علي قال إذا أخذ الرجل من امرأته فدية فهي أملاك بنفسها وهي تطليقة واحدة قال في التخريج وفي هذا الاسناد ما تقدم في كتاب النكاح لانه يرويه من طريق محمد بن جميل عن مصباح بن الهلثام عن اسحاق بن الفضل ومحمد بن جميل واسحاق لم أقف لهما على ترجمة ومصباح بن الهلثام ذكره الذهبي في الميزان بالجهالة . وقال ابن حجر في لسان الميزان انه ذكره ابن حبان في الثقات وقال روى عنه عبد الكريم بن يعقوب انتهى . وأما عبيد الله ومن فقه فثقات انتهى . وفي الامالي أيضا حدثنا محمد بن عاصم عن عامر بن قيس أو غيره عن عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه عن علي بن غراب عن عبد الوهاب بن مجاهد عن مجاهد قال قال علي عليه السلام ليس لرجل رجعة على امرأة تشتري نفسها بماله وفي التلخيص روى عبد الرزاق عن هشيم عن حجاج عن حصين الحارثي عن الشعبي أن عليا قال إذا أخذ الطلاق ثمنها فهي واحدة وروى ابن أبي شيبة عن أبي أدريس عن موسى بن مسلم عن مجاهد عن علي قال لا تكون طلاق باينة الا في فدية أو إيلاء قال ابن حزم لا يصح قلت لعنه من حيث الانقطاع لأن مجاهدا لم يدرك عليا عليه السلام إلا أنه قد اتصل من غير طريقه كافي حديث الباب وبعض شواهد ومجموع ذلك يفيد ثبوت الرواية عنه عليه السلام والخلع بضم الخاء المعجمة وسكون اللام يقال خالعت المرأة زوجها مخالعة إذا اقتدت منه وطلقها على الفدية والاسم الخلع بالضم وهو استعارة من خلع اللباس لأن كل واحد منهما لباس للآخر فاذا فعلا ذلك فكأن كل واحد نزع لباسه عنه ذكره في المصباح وضم مصدره تفرقة بين الحصى والمعنوي (والحديث) يدل على أن الخلع طلاق باين وليس بفسخ وهو مذهب علي عليه السلام وعمر وعثمان وابن مسعود وزيد بن علي والقاسمية

وأبي حنيفة وأصحابه والمزني وأحد قولي الشافعي ورواه في المحلى عن الحسن وسعيد بن المسيب وعطاء
وشريح والشعبي وقبيصة بن ذؤيب ورجاهد وأبي سلمة بن عبد الرحمن وإبراهيم النخعي والزهري ومكحول
وابن أبي نجيح وعروة بن الزبير والاوزاعي وسفيان الثوري ومالك وصريحه صريح الطلاق ولفظ
الخلع كناية فإذا قال أنت طالق على الف فهو صريح خلع وإن قال خالعتك فكناية خلع وقيل بل
صريح وقرره المفتي وغيره مع ذكر العوض اذ لا يَحْتَمِلُ غيره وتدخله السنة والبدعة كالطلاق الخالي
عن العوض . وحجة هذا القول ما في حديث ابن عباس عند البخاري وأبي داود أن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال لثابت (اقبل الحديقة وطلقها تطليقة) وهو نص في كونه طلاقا . وذهب ابن عباس وعكرمة
وطاووس واحمد واسحق وأبو ثور وأحد قولي الشافعي وابن المنذر الى أنه فسخ اذ هو فرقة لا رجعة فيها
 فلا يقع به التثليث ولا تدخله سنة ولا بدعة وحجتهم ما أخرجه البيهقي وغيره عن طاووس قال سأل
إبراهيم بن سعد ابن عباس عن امرأة طلقها زوجها تطليقتين ثم اختلعت منه أي تزوجها قال ابن
عباس ذكر الله الطلاق في أول الآية وآخرها والخلع بين ذلك فليس ذلك بطلاق ينكحها قالوا ولأنه
لو كان طلاقا لكان بعد ذكر الطلقتين ثالثا وكان قوله فإن طلقها بعد ذلك رابعا دالا على الطلاق الرابع
 فيكون التحريم متملعا بأربع تطليقات ولما رواه أبو داود والترمذي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أمر امرأة ثابت بن قيس حين اختلعت أن تعتمد بحیضة ولو كان طلاقا لاعتدت بثلاثة أقراء وقال
الترمذي قد قال بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عدة المختلعة حيضة قال الخطابي في
هذا أقوى دليل لمن قال إن الخلع فسخ وليس بطلاق إذ لو كان طلاقا لم تكنف بحیضة للعدة وأخرج
أحمد عن يحيى بن سعيد عن سفيان عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس قال الخلع تفريق
وليس بطلاق قال ابن حجر وإسناده صحيح ونقل عن أحمد أنه قال ليس في الباب أصح منه وذهب
أبو ثور الى أنه إن كان بلفظ الطلاق فهو طلاق وإن كان بلفظ المفاداة فهو فسخ وأجابوا عن الحديث
بأنه مرسل ومضطرب فانه روى أنه جعل عدتها حيضة ونصفا (ونمرة الخلاف) أن من قال هو طلاق
فعدته عدة طلاق ومن قال هو فسخ فالعدة منه بحیضة ولا يقع به التثليث الا ما يروى عن أحمد فانه
يقول لا بد من ثلاثة أقراء مع أنه يقول إن الخلع فسخ . وقوله بانته منه بتطليقة يدل على أنه طلاق
بأنه يدل له ظاهر قوله عز وجل (فلا جناح عليهما فيما افتدت به) فسماء فدية ولو كان رجما لم يحصل
من المرأة الافسداء من الزوج بما بذلته له اذ فائدتها في تحمل العوض خلوصها عن سلطانها عليها
فاستحقاق الرجعة ينافي الفرض من الخلع ولانه معاوضة ولا يثبت في المعاوضات استبعاد أحد المتعاضدين
بكلا العوضين ضرورة وهذا مذهب الحسن البصري والنخعي والاوزاعي والثوري والعترة والفرقيين
ومالك وذهب ابن المسيب والزهري الى أنه يخير بين أخذ العوض ولا رجعة أو تركه وله الرجعة فقي

قبضه بطل خياره وقيل ان وقع بلفظ الطلاق صحت الرجعة لعموم قوله تعالى (وبعواتهن أحق بردهن في ذلك) وان كان بلفظ الخلع وما في معناه كالمباراة فلا رجعة لاقتضاءها عدم الرجعة وقيل يكون رجعا مطلقا وهو مذهب ابن حزم قال في زاد المعاد لقول ابن المسيب والزهرى وجه دقيق من الفقه لطيف المأخذ تتلقاه قواعد الفقه وأصوله بالقبول غير أن العمل على خلافه فإن المرأة ما دامت في العدة فهي في حبسه ولا يحقها صريح طلاقه المنعجز عند طائفة من العلماء فإذا تقايلا عقد الخلع وتراجعا الى ما كانا عليه بتراضيهما لم تمنع قواعد الشرع ذلك وهذا بخلاف ما بعد العدة فإنها قد صارت منه أجنبية محضة فهو خاطب من الخطاب انتهى . وقوله اذا قبل الرجل من امرأته فدية اطلاق الفدية يتناول ما أعطاهما أو سماه لها وما زاد عليه وما هو دونه وهو ظاهر اطلاق قوله عز وجل (فلا جناح عليهما فيما افقتت به) الا أن المروى عن علي عليه السلام خلافه فروى وكيع عن أبي حنيفة عن عمار بن عمران الهمداني عن أبيه عن علي أنه كره أن يأخذ منها أكثر مما أعطاهما وروى عبد الرزاق عن معمر عن ليث عن الحكم بن عتيبة عن علي بن أبي طالب عليه السلام لا يأخذ منها فوق ما أعطاهما وهو في الامالى عنه عليه السلام من طرق ومما يدل على منع الزيادة حديث أبي الزبير أن ثابت بن قيس بن شماس لما أراد خلع امرأته زينب بنت عبد الله بن أبي بن سلول قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أتردين عليه حديثه) قالت نعم وزيادة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أما الزيادة فلا) قال الدار قطنى سمعه أبو الزبير من غير واحد واسناده صحيح وروى أبو داود فى مراسيله وابن أبي شيبة وعبد الرزاق واللفظ له أخبرنا ابن جريج عن عطاء جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تشكو زوجها فقال (أتردين عليه حديثه التى أصدقك) قالت نعم وزيادة قال (أما الزيادة فلا) وأخرجه الدار قطنى كذلك قال قد أسنده الوليد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس والمرسل أصح وروى ابن ماجه عن ابن عباس أن جميلة بنت سلول أمت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت والله ما أعنت^(١) على ثابت فى دين ولا خلقى ولاكنى أكره الكفر فى الاسلام لا أطيقه بغضا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أتردين عليه حديثه) قالت نعم فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يأخذ منها حديثه ولا يزداد ورواه من طريق أخرى وسماها فيه حبيبة بنت سهل وكذا رواه الامام أحمد وسماها حبيبة بنت سهل الانصارية وزاد فيه وكان ذلك أول خلع فى الاسلام قال ابن الهمام فى شرح الهداية والمرسل حجة عندنا بانفراده وعند غيرنا اذا اعتضد بمرسل آخر يرسله من روى عن غير رجال الأول أو بمسند ثان حجة وقد اعتضد هنا بهما جميعا وظهر لك الخلاف فى اسم المرأة جميلة أو حبيبة أو زينب وفى اسم أبيها عبد الله بن أبي بن سلول أو سلول أو سهل (والقول بمنع

(الزيادة) مذهب الهدوية وبحكى عن عطاء وطاروس والزهرى وأحمد واسحاق والاوزاعى واحتجوا أيضاً بأن الله عز وجل حرم على المؤمنين أن يأخذوا مما أتوا الأزواج شيئاً فقال (ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً) وقال تعالى (وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتن إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً) الآية وهذا التحريم مطلق في جميع الأحوال وأباح سبحانه أن يأخذ مما أتى امرأته في حال واحدة وهى أن يخافا ألا يقيما حدود الله فقال (فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به) يعنى مما أعطاهما الذى حرم على الزوج أخذه للدلالة السياق عليه وقد بينه بقوله تعالى (ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) فانه على تسليم عدم دلالة السياق فى مقيدة لإطلاق الآيتين مع ما جاء من السنة في بيان ذلك كما سبق وذهب مالك والشافعى وأبو نوري وأكثر أهل العلم الى جوازه بأكثر من المهر المسمى وحججهم إطلاق قوله عز وجل (فيما افتدت به) ولما روى الدارقطنى عن أبي سعيد الخدرى أنه قال كانت أختى تحت رجل من الأنصار تزوجها على حديقة وكان بينهما كلام فارتفعما الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال (تردين عليه حديقته ويطلقك) قالت نعم وأزیده قال (ردى عليه حديقته وزيدته) ولما رواه عبد الرزاق عن معمر بن عبد الله بن محمد بن عقيل أن الربيع بنت معوذ بن عفراء اختلفت من زوجها بكل شئ ثم ملكه نفوصم في ذلك الى عثمان بن عفان فاجازه وأمره أن يأخذ عقاص رأسها فما دونه وأخرج أيضاً عن ابن جريح عن موسى بن عقبة عن نافع أن ابن عمر جاءه مولاة لأمرأته واختلفت من كل شئ لها وكل ثوب لها حتى تقبعتها ورفعت الى عمر بن الخطاب امرأة نشرت عن زوجها فقال اخلعها ولو من قرطها ذكره حماد بن سلمة عن أبوب عن كثير بن أبى كثير عنه وقد عرفت أن إطلاق الآية مقيد بما تقدم وقال البيهقي بعد ايراد حديث أبى سعيد المرسل أصح يعنى حديث أبى الزبير وقد تقدم أنه قد اتصل لأن قوله في بعض طرقه سمعه أبو الزبير من غير واحد إن كان فيهم صحابى فهو صحيح والا فيمتضد بشواهد وقد قال ابن حجر رجال إسناده ثقات ومال بعضهم الى الجمع بين الروايتين فقال مالك اذا كان النشوز من قبلها حل للزوج ما أخذ منها برضاها وإن كان من قبله لم يحل له ويرد عليها ان أخذ وتمضى الفرقة وقال الشافعى اذا كانت غير مؤدية لحقه كارهة له حل له أن يأخذ ما طابت به نفسها بغير سبب فالسبب أولى ويريد ما قاله تعالى (فإن طبن لكم عن شئ منه أنفسا فكلوه هنئنا مريثاً) (واعلم) أن الفقهاء شرطوا في صحة الخلع حصول الأيجاب والقبول أو ما في حكمه في مجلس العقد أو الخبر به قبل الاعراض وليس في الأدلة ما يفيد وقد أشار المحقق الجلال الى ذلك فقال ظاهر حديث إختلاع امرأة ثابت يقضى بعدم اشتراط العقد وأن المعاطاة كافية في صحة الخلع لان رواية الموطأ وأبى داود والنسائى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال له (خذ بعض مالها وفارقها)

وفي رواية البخاري (اقبل الحديقة وطلقها تطليقة) وذلك أيضاً ظاهر في أنه لا يشترط كون القبول في مجلس المقعد أو في مجلس الخبر به فيمكن أن يقاس عليه كل عقد تعتبر فيه المعاوضة وإن الشرط ليس القبول قبل الاعراض بل إنما الشرط كونه قبل الرد من القابل أو الرجوع من الموجب انتهى وللخلع شروط والفاظ ومسائل تفرعت في أحكامه مبسوطاً في كتب الفروع وقد اقتصرنا على ما يتعلق بحديث الأصل والله الموفق

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أنه قال المختلعة لا سكنى لها ولا نفقة ويلحقها الطلاق مادامت في العدة

ش أخرج أحمد في مسنده والطبراني في حديث طويل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (إنما النفقة والسكنى للمرأة على زوجها ما كانت له عليها رجعة) وفي الامالي حدثنا أبو هشام الرافعي عن يحيى بن آدم عن شريك عن ليث عن طاووس عن ابن عباس أنه كان لا يرى للمختلعة نفقة ولا متعة حدثنا محمد بن راشد عن اسماعيل بن أبان عن غياث عن جعفر عن أبيه قال المختلعة يلحقها الطلاق ما كانت في العدة حدثنا محمد بن اسماعيل عن وكيع عن أبي فضالة عن علي بن أبي طلحة عن أبي عون الأعمور عن أبي الدرداء قال للمختلعة طلاق في العدة حدثنا محمد بن وكيع عن ابن المبارك يعني علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن ابن مسعود وعمران بن الحصين قالا التي تفترق من زوجها يقع عليها الطلاق ما كانت في العدة والحديث يدل على حكين :

الاول أنه لا نفقة للمختلعة ولا سكنى وقد روي عن علي نحوه في المبتوتة فيما أخرجه عبد الرزاق أن علياً قال في المبتوتة لا نفقة لها ولا سكنى وقد سبق قبيل باب الطلاق البائن وتقدم أن ثبوت النفقة والسكنى للمبتوتة هو المتأيد بالأدلة .

الثاني أنه يصح أن يلحق الطلاق في عدة المختلعة وهو يروى أيضاً عن أبي حنيفة والثوري وإنما يلحقها عندهم في الصريح دون السكنى ووجه أنها معتدة من الطلاق فوجب لحوق الطلاق بها في زمن عدتها كالرجعية وأفاد الخبر أن الطلاق يتبع الطلاق سواء كان الطلاق بائناً أو رجعياً إذا انحل طلاق عنده عليه السلام ولا يشكل عليه ما مر قريباً فيمن طلق بثلاثة الفاظ حيث قال فإن لم يكن دخل بها فواحدة وعمل بعدم قبول المحل لوقوع الثانية والثالثة لأنه لا عدة هنالك بخلاف المختلعة وذهب ابن عباس وعروة بن الزبير وهو قول العترة والشافعي وأحمد وإسحاق إلى أنه لا يلحقها الطلاق لعدم قبول المحل إذ قد صارت بالخالعة كالاجنبية والمطلقة بائناً .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام في الرجل يطلق امرأته طلاقاً بائناً قال ليس له أن يتزوج أختها حتى ينتقض أجلها وفي الرجل تكون له أربع نسوة فيطلق إحداهن

طلاقاً بائناً قال ليس له أن يتزوج خامسة حتى تنقضى عدة المطلقة منهن)

ش في الأمانى حدثنا محمد بن جميل عن اسحاق بن الفضل عن عبيد الله بن محمد بن عمر بن علي عن أبيه عن جده عن علي في الرجل تكون معه أربعة نسوة فيطلق إحداهن لا ينكح امرأة حتى يخلو أجل امرأته التي طلق . أبو كريب عن حفص قال نا أشعث عن الحكم قال سئل علي عن رجل طلق امرأته ثم تزوج أختها قبل أن تنقضى عدة الأولى قال يفرق بينهما لا يتزوج حتى تنقضى عدة الأولى حدثنا أبو كريب عن حفص عن أشعث عن الحسن عن علي عليه السلام بنحوه حدثنا أبو هشام عن حفص عن أشعث عن الحكم عن علي في رجل طلق امرأته فلم تنقض عدتها حتى تزوج أختها قال يفرق بينهما ولها المهر بما استحل من فرجها وتعتد عدة مستقبله وتكمل الأولى ما بقي من عدتها ثم هو خاطب . قال في التخريج رجاله ثقات إلا أن الحكم لم يسمع من علي كما ذكروا . أبو هشام عن حفص عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب أن رجلاً طلق امرأته ثم تزوج أختها في عدتها فقال ابن عباس لمروان وهو على المنبر فرق بينهما حدثنا حسن بن يحيى عن ضرار بن صرد عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الرجل تكون عنده أربع نسوة فيطلق إحداهن قال (لا يتزوج حتى تنقضى عدة التي طلق) قال في التخريج في إسناده الحسن بن يحيى ولا أعرفه وضرار بن صرد قال ابن حجر فيه في التقريب صدوق له أوهام وخطأ وباقي رجاله ثقات وهذه الشواهد مطلقة عن كون الطلاق بائناً كما في الأصل إلا أنه يفيد عموم المنع في البائن والرجعي . وقد قال في المحلى صح عن علي وابن عباس وابن المسيب ذلك يعني تحريم نكاح الخامسة والأخت في عدة الطلاق البائن من إحدى الأربع والأخت المطلقة قال وهو أحد قولي عبيد بن نضلة وعبيدة السلماني وصح عن الشعبي والنخعي وغيرهم وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري والحسن بن حي وأحمد بن حنبل وأحد قولي الأوزاعي وصح عن الحسن إباحة ذلك إلا أن تكون المطلقة حبلى انتهى . وخالف في ذلك عثمان بن عفان وزيد بن ثابت والحسن وسعيد ابن المسيب في أحد قوليه وخلاس بن عمرو وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وعطاء الزهري ويزيد ابن عبد الله بن قسيط وعبد الله بن سلمة وربيعة بن أبي ليلى وعثمان بن عيسى والليث بن سعد ومالك والشافعي وأصحابهما وأبو ثور وأبو عبيد وداود وأصحابه وهو الأشهر من قولي الأوزاعي وحكاة في البحر عن العترة . وحجتهم أنها صارت بالبينونة كالاجنبية وسواء بانة بالخالعة أو بالتثليث أو بطلاق قبل الدخول بخلاف الرجعي فاتها في حكم الزوجية فلا يجوز أن يتزوج أخت من طلقها في عدتها حتى تنقضى ولا بخامسة في عدة واحدة من أربع حتى تنقضى أيضاً اذ زوجيتها باقية .

﴿ تنبيه ﴾ قال في الجامع السكافي في عدة الرجل عن محمد بن منصور أنه يجب على الرجل العدة

من أربعة أوجه (أولها وثانيها) ماتقدم في الاصل (ثالثها) اذا كانت له أربع نسوة فارتدت إحداهن ولحقت بدار الحرب فلا يتزوج حتى تنقضي عدة المرتدة وقال أبو حنيفة وأصحابه أنه يتزوج (رابعها) اذا كان لرجل امرأة ولها ولد من غيره فمات ذلك الولد فعليه أن يمسك من جماعها حتى تستبرأ ما في بطنها لعل في بطنها ولداً يرث أخاه المتوفى انتهى .

﴿ باب العنين والمفقود ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أنه كان يؤجل العنين سنة فإن وصل والافرق بينهما)

ش اعلم أنه قد سبق الكلام على العنين وبيان أقوال أهل العلم فيه واختلافهم وذكر شواهد الحديث في كتاب النكاح في باب العيب يجده الرجل بالمرأة في شرح حديث أن خصياً تزوج بامرأة وهي لاتعلمه فكرهته ففرق بينهما وهو بذلك المحل أنسب إذ هو من جنس العيوب المنفرة لاحد الزوجين كالجب والخصى والسل فليرجع اليه .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أن امرأة فقد زوجها وتزوجت زوجاً غيره ثم جاء الأول فقال علي عليه السلام نكاح الأخير فاسد ولها المهر بما استحل من فرجها وردّها الى الأول وقال لا تقربها حتى تنقضي عدتها من الأخير .

ش أورده في الأمالي من هذه الطريق بزيادة علي رواية الاصل وانفذه لما كان في ولاية عمر غاب عن امرأة زوجها ثم فقدت عمر فامرّها أن تدعو قرابته من الرجال فسالهم عنه فاخبروه أنهم لا يعلمون له قراراً فامرّها أن تنتظر حولين وتسال عنه فلما مضى حولان أمرّها أن تعتمد عدة المتوفى عنها زوجها فلما انقضت العدة أمرّها فتزوجت زوجاً فمكثت مع زوجها حولان ثم جاء زوجها المفقود فقال عمر ماترون في هذا قالوا أنت أعلم قال فأتى أرى أن أخبرها فقال علي مالها وللخيار الزوج الأول أبدأ وقد فسد الأخير ولها المهر بما دخل بها وهي لزوجها الأول ولا يقربها حتى تنقضي عدتها من هذا الأخير . ومعناه في سنن البيهقي من طريق سمالك عن حنش قال قال علي رضي الله عنه ليس الذي قال عمر بشيء يعني في امرأة المفقود هي امرأة الغائب حتى يأتيها يقين موته أو طلاقها ولها الصداق من هذا بما استحل من فرجها ونكاحه باطل . وقال محمد بن منصور أيضاً حدثنا جعفر بن محمد عن يحيى بن آدم عن أبي بكر بن عياش عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن علي في امرأة فقدت زوجها فتزوجت ثم جاء زوجها الأول قال هو أحق بها يفرق بينها وبين الآخر ولها المهر بما استحل من فرجها ولا يقربها الأول حتى تعتمد من الآخر . قال في التخریج جعفر بن محمد هذا يروى عن محمد بن منصور

أحاديث ولا أعرفه وباقي رجال هذا الاسناد معروفون ثقات أثبات وفي أبي بكر بن عياش بتحنازية مشددة وشين معجمة كلام من سوء حفظه ولكن هذا الحديث عن علي عليه السلام معناه موجود في سنن البيهقي من رواية عباد بن عبد الله الاسدي وسيار أبي الحكم والشعبي وحش انتهي . وفي المحلى رويانا من طريق أبي عبيد ناجير عن منصور بن المعتمر عن الحكم بن عتيبة قال قال علي ابن أبي طالب عليه السلام اذا فقدت المرأة زوجها لم تزوج حتى يقدم أو يموت ومن طريق أبي عبيد ناهشيم أنا سيار عن الشعبي قال قال علي بن أبي طالب عليه السلام اذا جاء زوجها الأول فلاخيار له وهي امرأته . ومن طريق أبي عبيد حدثنا علي بن سعيد عن عبد الله بن عمرو عن عبد الكريم الجزري عن سعيد بن جبير قال قال علي بن أبي طالب عليه السلام في امرأة المفقود تزوج هي امرأة الأول دخل بها أو لم يدخل بها ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال بلغني عن ابن مسعود أنه وافق علي بن أبي طالب في امرأة المفقود في أنها تنتظره أبداً انتهى (والحديث يدل) على أن نكاح امرأة المفقود باطل وقد عبر بالفساد هنا عن البطلان ووجه أنها باقية في عصمة الزوج الأول ونكاحه ثابت بيقين فلا يرتفع إلا بيقين أو بينة وقد استدلل على ذلك من المرفوع بما أخرجه البيهقي من طريق سوار بن مصعب عن محمد بن شريحيل الهمداني عن المغيرة بن شعبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرأة المفقود امرأته حتى يأتيها البيان قال البيهقي وسوار ضعيف والبيان يحصل بأمر وهي صالحة طلاقه أو رده أو موته بيقين أو بينة أو مضى عمره الطبيعي الذي جرت عادة الله عز وجل بان لا يعمر أحداً في ذلك الوقت أكثر من ذلك القدر في الغالب (والقول بوجوب استمرار التربص) لم يعل عليه السلام والقاسم والمرضى والشافعي وإحدى الروايتين عن أبي حنيفة ورواه البيهقي عن عمر بن عبد العزيز والنخعي والحكم بن عتيبة ونقله في المحلى عن ابن أبي ليلى وابن شبرمة وعثمان البتي وسفيان الثوري والحسن بن حي وداود وأصحابه . وذهب عمر بن الخطاب وعثمان ومالك وأحمد بن حنبل وإسحاق والأوزاعي ورواية عن الشافعي أنها تربص أربع سنين ثم تعد عدة الوفاة وتزوج ورواه البيهقي عن ابن عمر وابن عباس وقال أيضا ورواه خلاص بن عمرو وأبو المليح عن علي عليه السلام بمثل ذلك ورواية خلاص عن علي عليه السلام ضعيفة ورواية أبي المليح عن علي مرسله والمشهور عن علي رضي الله عنه خلاف هذا انتهى .

(واختلف القائلون) بعدم التربص حتى يأتيها البيان اذا رجع الأول فليل بخير بينها وبين الصديق رواه البيهقي عن عمر بن الخطاب في الذي استهوته الجن وعثمان بن عفان ورواية ضعيفة عن علي عليه السلام ونقله في المحلى عن الحسن البصري وخلاص بن عمرو وإبراهيم النخعي وعطاء بن أبي رباح والزهرى ومكحول والشعبي وقيل لاحق الأول فيها بعد أن فرق السلطان بينهما سواء دخل

بها الثاني أو لم يدخل ويروى عن ربيعة ومالك ويروى عن مالك أيضاً أنه فرق بين من قصد في الحرب فيؤجل الأجل المذكور وبين من قصد في غير الحرب فلا يؤجل بل ينتظر مضي العمر الذي يغلب على الظن أنه لا يعيش أكثر منه . وقال الامام يحيى لأوجه التبرص لكن إن ترك لها الغايب ما يقوم بها فهو كالحاضر اذ لم يقنها إلا الوطى وهو حق له لا لها وإلا فسخطها الحاكم عنده مطالبتها من دون انتظار لقوله تعالى (ولا تمسكوهن ضراراً) وقوله تعالى (فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان) (لا ضرر ولا ضرار) والحاكم شرع لرفع المضارة في الظهار والإيلاء وهذا أبلغ والفسخ مشروع كالغيب ونحوه والتقدير بالعمر الطبيعي والأربع لادليل عليه من كتاب ولا سنة لانهم إن جوزوا لها النكاح بعد مضيها لأجل ضررها فأى ضرر أبلغ من تبرصها هذه المدة وإن كانت لحصول اليقين بينوثها فلا يقين بذلك . وإن كان لنص أو قياس فلا شئ من ذلك انتهى كلامه . قال المهدي في البحر ولا شك أن في التبرص المذكور حرجاً فالفسخ قوى وقال في المنار والفسخ أيضاً يحتاج الى دليل والأصل بقاء النكاح . وفي الحديث دليل على ثبوت المهر لها وهو مهر مثلها لأن المسمى لا يلزم إلا في عقد صحيح ويؤخذ منه سقوط الحد اذ البضع لا يخلو من حد أو مهر وعلى وجوب العدة . وقد اختلف في أنها هل تكون كعدة الطلاق أو هي بمعنى الاستبراء الحامل بالوضع والحائض بحضة والآيسة بشهر . وقد تقدم قبيل باب الرضاع الاشارة الى ترجيح هذا في الموطوءة غلطاً .

﴿ باب الأمة ﴾

(يتزوجها الرجل على أنها حرة)

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أن أمة أبقت الى البين فتزوجها رجل فولد لها أولاداً ثم ان سيدها اعترفها بالبينة العادلة فقال علي عليه السلام يأخذها سيدها وأولادها أحرار وعلى آبيهم قيمتهم على قدر أسنانهم صفاراً فصغاراً وكباراً فكباراً ويرجع على الذي غره بها)

ش في الأمالي في كتاب البيوع حدثنا محمد بن جميل عن عاصم عن قيس عن مغيرة عن الشعبي قال أبقت أمة الى البين فقالت إني حرة فتزوجها رجل فخاصمه مولاه الى علي فدفعها اليه ودفع الولد الى أبيه بالقيمة قال في التخريج فيه محمد بن جميل شيخ محمد بن منصور عن عاصم وهو ابن عامر كما تكرر ذكره في الأمالي ولا أعرف محمد بن جميل وعاصم وقيس شيخ عاصم هو ابن الربيع . قال فيه ابن حجر في التقریب صدوق تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه مالمس من حديثه فحدث به انتهى .

وقد روى له أبو داود والترمذى وابن ماجه ومغيرة هو ابن مقسم الضبي ثقة روى له الجماعة في هذا الحديث مالا تطمئن به النفس . وقد أخرج البيهقي في كتاب الغصب من سننه ما يؤيده من طريق سعيد بن منصور نا خالد بن عبد الله نا مطرف عن عامر الشعبي في رجل وجد جاريته في يد رجل قد ولدت منه فأقام البينة أنها جاريته وأقام الذي في يده الجارية البينة أنه اشتراها قال فقال علي يأخذ صاحب الجارية جاريته ويؤخذ البائع بالخلاص وهو في المحلى من طريق ابن أبي شيبة عن أبي بكر بن عياش عن مطرف عن الشعبي في رجل اشترى جارية فولدت منه أولاداً ثم أقام رجل البينة أنها له قال ترد عليه ويقوم عليه ولدها بما عز وهان . وأخرج البيهقي من طريق الحسن أن رجلاً باع جارية لأبيه وأبوه غائب فلما قدم أبوه أبي إن يجيز بيعه وقد ولدت من المشتري فاقتصموا الى عمر رضى الله عنه فقضى للرجل بجاريته وأمر المشتري أن يأخذ بيعه ^(١) بالخلاص فقال أبو البايع مره فليخل عن ابني قال عمر وأنت تفل عن ابنه وقوله يؤخذ البائع بالخلاص يريد بالثمن وقيمة الولد فيكون موافقا لقول من روى ^(٢) عنه نحوه ولما في حديث سمرة مرفوعا بلفظ من وجد ماله عند رجل فهو أحق به ويلغى بيع من باعه انتهى . وهو عند أبي داود والطبراني في الكبير وسمويه وسعيد بن منصور . وأخرج في كتاب المسكاح من طريق الشافعي عن مالك أنه بلغه أن عمر أو عثمان قضى أحدهما في أمة غرت بنفسها رجلا فذكرت أنها حرة فولدت أولاداً . فقضى أن يفدى ولده بمثلهم قال مالك وذلك يرجع الى القيمة لأن العبد لا يؤتى بمثله ولا نحوه . فلذلك رجع الى القيمة . قلت ورد ما يفيد أنه أراد المائنة في الذات فيما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج قال سمعت سليمان بن موسى يذكر أن عمر بن الخطاب قضى في مثل ذلك على آبائهم بمثل كل ولد له من الرقيق في الشبر والذرع قلت له وكان أولاده حسانا قال لا يكلف مثلهم في الحسن إنما يكلف مثلهم في الذرع وأخرج أيضا عن معمر عن ابن طاووس عن ابن عباس قال قال لي عمر أعقل عنى ثلاثا الامارة شورى وفي فداء العرب مكان كل عبد عبد وفي ابن الأئمة عبدان وكنتم ابن طاووس الثالثة وأخرج عن ابن جريج وغيره عن عطاء في الأئمة تأتي قوما فتخبرهم أنها حرة فينسكحها أحدهم فتلد له أن آباهم يفادى فيهم . وأخرج عن محمد بن مسلم عن ابراهيم عن مسروق قال نسكح رجل أمة فولدت له فكتب بذلك الى عمر بن عبد العزيز فكتب أن يفادى أولاده بوصيفين آخرين كل واحد باثنين وذلك إن أحب أهل الجارية أو كرهوا وأخرج عن الثوري في الأئمة نفر الحر بنفسها قال على الأب قيمة الولد وإن غره غيرها كانت القيمة . على الأب ويتبع الذي غره قال الثوري وقال ابن أبي ليلى يقومون حين ولدوا لأنهم أحرار وقولنا يقومون حين

يقضى فيهم القاضي . وأخرج عن عبد الله بن كثير عن شعبة عن مغيرة عن إبراهيم قال سألت عن الرجل يتزوج الأمة وقيل إنها حرة قل صداقها على الذي غره قال وقال حماد مثل ذلك وقال الحكم إذا ولدت فكالك الولد على الأب (والحديث) يدل على أن من دلست على حر بأنها حرة أو مأذونة أو دلس عليه غيرها بذلك فنكحها على ذلك الوصف فليسيدها أخذها إذا أقام البينة على أنها مملوكة وأولادها من النكاح أحرار لا حقون بأبيهم وعليه قيمتهم يوم الحكم على قدر أسنانهم في الصغر والكبر وتقدم عن عمر أنهم ينفون بمنهم . وأخرج عبد الرزاق عنه أيضاً من طرق أن على كل منهم أربع مائة درهم وقال الشافعي ونسبه في البحر للمذهب إن العبرة بقيمة الولد يوم الوضع اذ هو أول وقت يقوم فيه وقت الحيلولة بينه وبين سيده والوجه في أن أسيدها أخذها أنها لم تخرج عن ملكه ولم يأذن بنكاحها ومقتضى القواعد أن نكاح المغرور اذا رضى به يكون موقوفاً على إجازة السيد أو إبطاله فإذا أجاز وكان العاقد لها الغير والزواج من يحل له نكاح الاماء أو كان عبداً نفذ العقد وإلا فهو فاسد وله حكمه والوجه في حرية أولادها شبهة النكاح . قال المحقق الجلال والقول بأنها نكح اذا كانت عاتمة بجرمة النكاح بغير إذن السيد ولا يجتمع حد ومهر ساقط لأن الخلاف في اشتراط الولي شبهة فدفع الحد فيلزم مهر المثل اذ لا يخلو فرج عن حد أو مهر ووجه لزوم القيمة تحقق رقي الأم والولد تابع لها السكن أبطل رقة الشبهة ويرجع الزوج على من غره اذ هو غرم لحقه بسببه وكذا اذا كانت هي الغارة لكون تدليسها جنافية تعلق برقيتها كما تقدم في المأذون وأما المهر فذهب الهادي وأبو طالب وأبو العباس وأحد قولي الشافعي الى أنه لا يرجع به على أحد لاستيفائه ما في مقابله وهو الوطئ . قال البيهقي وهو الجديد من قولي الشافعي والحجة ما روينا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (أبا امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فأن أصابها فلها الصداق بما استحل من فرجها) قال الشافعي فإذا جعل الصداق لها بالميسر في النكاح الفاسد بكل حال ولم يرد به عليها وهي التي غرته لا غيرها كان في النكاح الصحيح الذي للزوج فيه الخيار أولى أن يكون للمرأة واذا كان للمرأة لم يجز أن تكون هي الآخذة له ويغرمه وليها انتهى . وخالف فيه آخرون فقالوا يرجع به على السيد وهم محجوجون بما ذكر وانتصب قوله صفاراً أو كباراً في الموضعين ^(١)

❖ باب الخيار ❖

ص (حسن بن زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال اذا خيرها فاخترت

زوجها فلا شيء وإن اختارت نفسها فواحدة بائن وإذا قل لها أمرك اليك ^(١) فالتضاء ما قضت ما لم تسكلم فإن قامت من المجلس قبل أن تختار فلا خيار لها)

ش - أخرج عبد الرزاق في مصنفه قال أنا الثوري قال أخبرني مخول عن أبي جعفر محمد بن علي قال قال علي بن أبي طالب في الرجل يخير امرأته إن اختارت زوجها فلا شيء وإن اختارت نفسها فهي واحدة بائنة قال مخول قلت له فانا نحدث عنه بغير هذا قل إنما هو شيء وجدوه في الصحف . قال الثوري هذا القول أعيد الاقاول عندي وأحبها الى والرواية الأخرى المشار اليها أخرجها عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن قتادة عن علي قال إذا خيرها فاختارته فهي واحدة وهو أملك بها وإن اختارت نفسها فهي واحدة وهي أحق بنفسها وكان قتادة يفتي به أخبرنا الثوري عن حماد عن إبراهيم عن علي في الرجل يخير امرأته قال إن اختارت نفسها فهي واحدة بائنة وإن اختارت زوجها فهي واحدة وهو أحق بها . قال وقال عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وإن اختارت نفسها فهي واحدة وهو أحق بها وإن اختارت زوجها فلا شيء قال وقال زيد بن ثابت إن اختارت زوجها فنلات انتهى . وروى نحوه البيهقي عن علي من طريق جرير بن حازم عن عيسى بن عاصم عن زاذان عن علي ومن طريق جعفر بن عون عن اسماعيل بن أبي خالد عن عامر عن علي ومن طريق قتادة عن أبي حسان الأعرج عن علي قال وهي الرواية المشهورة عنه وأخرجه في الأمالى من طريق عباد عن محمد ابن فضيل عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن علي ومن طريق شريك عن عبد الله بن محمد ابن عقيل عن محمد بن الحنفية عن علي ومن طريق مطرف عن الحكم عن يحيى بن الجزار عن علي وأخرجه أيضا بسنده الى السدي وإبراهيم النخعي وعبد الحميد بن عبد الرحمن وزاذان والهازار الرواسي كلهم عن علي عليه السلام بنحو ذلك ثم أخرج في الأمالى ما يؤيد رواية الأصل عن محمد بن جميل عن إبراهيم بن محمد بن ميمون عن نوح عن ابن أبي ليلى قال كل من حدثني عن علي قال إذا اختارت زوجها فلا شيء ثم أخرج رواية مخول بن راشد عن أبي جعفر المقدمة من رواية عبد الرزاق . قال في التخريج بعد أن أورد هذه الرواية وهذا الاسناد الى أبي جعفر رجاله ثقات ومخول قال فيه ابن حجر في التقریب ثقة نسب الى التشيع انتهى وهو بالخاء المعجمة بوزن محمد وقيل بكسر أوله وسكون المعجمة كذا في التقریب انتهى . وأشار الثوري بقوله هذا القول أعيد الاقاول عندي الى مطابقته الآية في المتفق عليه من حديث عائشة أخبرت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جاءها حين أمره الله أن يخير أزواجه فبدأ بي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال (إني ذا كركك أمراً فلا عليك أن تستمجلي حتى تستأمرى أبويك) وقد علم أن أبوي لم يكونا يأمران بفراقه قال ثم إن الله عز وجل (قل يا أيها النبي قل

(١) في نسخة بيدك

لا تزواجك الى تمام الآيتين) قللت له في أي شيء أستأمر أبواي فأتى أريد الله ورسوله والدار الآخرة
وفي المتنق عليه من حديث مسروق قال سألت عائشة عن الخيرة فقالت خيرنا رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فاختارناه فلم يكن ذلك طلاقاً وأخرج البيهقي نحو حديث الأصل عن عمر وابن مسعود
قال وبه نقول لموافقة السنة الثابتة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في التخيير وموافقة
معنى السنة المشهورة عن ركادة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في البتة أنها رجعية إذا أراد بها
واحدة (قوله وإن قال أمرك بيدك الخ) يشهد له ما في المصنف لعبد الرزاق قال أخبرنا الثوري عن
منصور عن الحكم عن علي قال إذا جعل أمرها بيدها فلقضاء ما قضت هي وغيرها سواء وأخرج محمد
ابن منصور عن طريق الحكم عن علي قال في التخيير ورجاله ثقات أثبت إلا أن الحكم لم يسمع
من علي وأخرج في المصنف عن الثوري عن جابر قال سألت الشعبي عن رجل جعل أمر امرأته بيد
رجل فطلقها ثلاثاً قال عمر واحدة ولا رجعة له عليها وقال علي من كانت بيده عقدة النكاح فجعلها
في يد غيره فهي كما جرت على لسانه وجابر هو الجعفي فيه كلام وقد وثق وأخرج عن الثوري عن
منصور عن الحكم عن علي قال هو بيدها حتى تقضى وإن أصابها زوجها قبل أن تقضى فلا أمر لها .
وأخرج عن معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن مسعود قال إذا ملكها أمرها فنفرها قبل أن
تقضى شيئاً فلا أمر لها . وبسنده إلى مجاهد قال إذا خير الرجل امرأته فلم تخترفي مجملها فليس بشيء .
وأخرج نحوه عن أبي الشعثاء وعطاء وجابر بن عبد الله وعمر وعثمان والثوري وإبراهيم النخعي بإسانيده
(والحديث) يدل على أن للزوج تخيير نسائه بين الفراق وتركه وأن المرأة إذا اختارت زوجها فهي
باقية في عقدته وإذا اختارت نفسها فواحدة بائمة (والقائلون) بأنها لا تطلق باختيار الزوج ابن عباس
وابن عمر وابن مسعود وعائشة وهو مذهب العترة والفريقين وأحاديث الروايتين عن علي عليه السلام
المتأيدة بحديث الأصل وشواهد (والحجة) فيه حديث عائشة السابق وهو صريح في المقصود . وقد
اعترض في المنار الاحتجاج بالآية في حديثها بأن علياً عليه السلام قال خير النبي صلى الله عليه وآله وسلم
نسائه بين الدنيا والآخرة ولم يخيرهن الطلاق قال وذلك ظاهر في قوله تعالى (فتعالين أمتعن
وأسرحكن) فلم يجعل السراح اليهن بل صرح بجعله اليه انتهى والرواية عن علي عليه السلام حكى نحوه
في زاد المعاد عن الحسن من طريق عبد الرزاق وأجاب عنها بأن سياق القرآن وحديث عائشة يرد قوله
قال ولا ريب أن الله سبحانه خيرهن بين الله ورسوله والدار الآخرة وبين الحياة الدنيا وزينتها
وجعل موجب اختيارهن الله ورسوله والدار الآخرة هو المقام مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وموجب اختيارهن الدنيا وزينتها أن يتمن ويسرحن سراحاً جميلاً وهو الطلاق بلا شك انتهى .
ويعنى به الطلاق الواقع باختيارهن لو اخترن قال الخطابي يؤخذ من قول عائشة فاختارناه فلم يكن ذلك

طلاقاً أنها لو اختارت نفسها لكان ذلك طلاقاً انتهى ويؤيد فهمها أنها صاحبة القصة فهي بها أعلم
 وهي من جملة المرجعات المعتبرة عند أهل الأصول ولكنه مبنى على أن التصريح بمعنى الأرسال لا
 بمعنى التطليق وقد ورد بجيئته بمعنى الأرسال صريحاً في قوله تعالى (فتموهن وسرحوهن سراحاً جميلاً)
 لدالاتها على أمر من طلق قبل الدخول أن يتمتع ثم يسرح وليس المراد تطليقها بعد التطليق قطعاً .
 وعلى تقدير احتمالها في أن التخيير للطلاق لا يصح الاحتجاج بمحتمل وذهب جمع إلى أنها إن اختارت
 زوجها فواحدة رجعية وهو إحدى الروايتين عن علي عليه السلام ورواه في المصنف عن الشعبي وعمر
 وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت والحسن ووجه هذا القول أن التخيير كناية نوى بها الطلاق فوقع
 بمجرد كسائر كنيائنه وهو مردود بقول عائشة إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما اختاره أزواجه
 لم يقل وقع لكن طلقة ولم يراجعهن وهي أعلم بشأن التخيير وأيضاً معنى التخيير التردد بين الشيئين
 فلو كان اختيارها لزوجها طلاقاً لا تحداً فدل على أن اختيارها لنفسها بمعنى الفراق واختيارها لزوجها
 بمعنى البقاء في عصمتها والوجه في أن اختيارها نفسها طلقة بآية أنها اختارت حالة لا سبيل له عليها
 لأنه لما فوض الخيار إليها لم يتم اختيارها لنفسها إلا بذلك . قال مالك معنى الخيار بت أحد الأمرين
 إما الأخذ وإما الترك فلو قلت إذا اختارت نفسها تكون طلقة رجعية لم تعمل بمقتضى اللفظ لأنها بعد
 في أسر الزوج وتكون كمن خير بين شيئين فاخترت غيرهما انتهى . واختلفوا في لفظ اختارى وأمرك
 بيدك هل هو كناية تملك أو صريح فذهبت العترة والفريقان إلى أنه كناية تملك يعتبر فيها النية
 لتردده بين الطلاق والنفقة والكسوة ونحوها وهو خاصة الكناية . وخالف مالك فقال بل صريح
 واختلفوا أيضاً فيما إذا قالت اخترت نفسي فعند العترة وأبي حنيفة وأصحابه أنه صريح فلا تعتبر
 النية وذهب الشافعي وأصحابه إلى أنه كناية لاحتمالها قالوا ولا بد من ذكر النفس في لفظها أو أحدها
 وإلا بقي متردداً فالذي في لفظها أن يقول اختاريني أو نفسك فتقول اخترت نفسي والذي في لفظ
 الزوج وحده أن يقول اختارى نفسك فتقول اخترت والذي في لفظ الزوجة وحدها أن يقول اختارى
 فتقول اخترت نفسي فإذا لم تذكر النفس كذلك كان متردداً بين التملك وغيره فلا يقع شيء . ونقل
 في الفتح عن الشافعي أنه قال التخيير كناية فإذا خير الزوج امرأته وأراد بذلك تخييرها بين أن تطلق
 وبين أن تستمر في عصمتها فاخترت نفسها وأرادت بذلك الطلاق طلقت فلو قالت لم أرد باختيارى
 نفسى الطلاق صدقت ويؤخذ من هذا أنه لو وقع التصريح في التخيير بالتطليق أن الطلاق يقع ونبه
 على ذلك العراقي في شرح الترمذي انتهى (قوله وإذا قل أمرك بيدك فالتقاء ما قضت) وهذا من
 الفاظ التخيير كما ذكره في البحر ويعنى أن المعتبر نيتها من طلاق بآية أو رجعى وفرق أصحاب مالك
 بين أمرك بيدك أو جعلت أمرك بيدك أو ملكتك أمرك وبين لفظ التخيير بأن الأول تملك بخلاف

التخيير فانه يدل على تخييرها بين أمرين ولم يملكها نفسها وأجيب بانه لا فرق بين التملك والتخيير في المعنى لانه اذا خيرها فقد فوض أمر الطلاق اليها وهو معنى التملك (ودل الحديث) على أنه يعتبر المجلس في اختيارها وهو عائد الى التخيير والتمليك وهو مذهب من ذكرناه من السلف آنفاً وقال به المعتزلة والحنفية والشافعية اذ اختيارها كالقبول واعتبار الايجاب والقبول في المجلس حكم لازم لكل تملك وقيل لا يتقيد بالمجلس ولا يشترط فيه الفور بل متى طلقت نفذ وهو قول الحسن والزهرى وبه قال أبو عبيد ومحمد بن نصر من الشافعية والطحاوى من الحنفية . وهو مبنى على أنه توكيل وهو لا يعتبر فيه المجلس ونمسكوا بما في حديث عائشة السابق (إني ذا كرك أمراً فلا تستأمرى حتى تستأمرى أبويك) الحديث فانه ظاهر في أنه فسخ لما في ذلك حتى تفعل ما يشير به أبواها عليها وهو يقتضى عدم اشتراط الفور في التخيير قال ابن حجر ويمكن أن يقال يشترط الفور أو ما دام في المجلس عند الإطلاق . وأما لو صرح الزوج بالفسخ في تأخيرها بسبب يقتضى ذلك فيترأى كما في قصة عائشة ولا يلزم منه أن يكون كل خيار كذلك انتهى . ونحوه ما نقله ابن حميد في الفتح عن صاحب المصابيح وقرر للمذهب بانه اذا وقته بوقت صح القبول فيه ولو طال أو حصل الاعراض قال وهو الظاهر اذ ليس كالتملك الحقيقي من كل وجه انتهى .

﴿ باب الظهار ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام في الرجل يظاهر من امرأته فعلية الكفارة كما قال الله تعالى (عنق رقبة) مؤمنة كانت أو كافرة قال عليه السلام وفي القتل خطأ لا تجزى إلا رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين وإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً في الظهار ولا يجزى به ذلك في القتل)

ش في الامالى حدثنا محمد بن جميل عن مصباح بن الملقام عن اسحاق بن الفضل عن عبيد الله ابن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال عليه نحو بر رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً لكل مسكين صاع . من طعام . قال في التخريج هذا الاسناد قد تقدم الكلام عليه وما في الاصل من ذكر المؤمنة والكافرة لم أجده عن علي مصرحاً به في الظهار ولا في غيره وقد تقدم عن علي في كفارة الايمان أنه يقدمهم ويمشيهم نصف صاع بر أو سويق أو دقيق أو صاع تمر أو صاع من شعير انتهى . وأخرج احمد والاربعة إلا النسائي وصححه ابن خزيمة وابن الجارود من حديث سلمة بن صخر قال دخل رمضان فحفت أن أصيب امرأتى فظاهرت منها فانكشف لي منها شيء فوعت عليها فقال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (حرر

رقبة) قلت ما أملك إلا رقبتي قال (فصم شهرين متتابعين) قلت وهل أصبت الذي أصبت ؟ إلامن الصيام
 قال (أطعم عرقاً من ثمرتين مسكينا) والظاهر بكسر المعجمة مشتق من الظهر لقول الرجل لامرأته
 أنت على كظهر أمي قل في المصباح ظاهر من امرأته ظهاراً مثل قاتل قتالا وتظهر اذا قل لها أنت
 على كظهر أمي قبل إنعاص ذلك بذكر الظهر لأن الظهر من الدابة موضع الركوب والمرأة مركوبة
 وقت الغشيان فركوب الام مستعار من ركوب الدابة ثم شبه ركوب الزوجة بركوب الأم الذي هو ممتنع
 وهو استعارة لطيفة فكانه قال ركوبك للنكاح حرام على انتهى . قال الشافعي سمعت من أرضى
 من أهل العلم بالقرآن يذكر أن أهل الجاهلية كانوا يطلقون بثلاث الظهار والايلاء والطلاق فأقر الله
 سبحانه الطلاق طلاقاً وحكم في الايلاء أن يهمل المولى أربعة أشهر ثم جعل عليه أن يفي أو يطلق
 وحكم في الظهار بالكفارة فاذا تظاهر الرجل من امرأته يريد طلاقها أو يريد تحريرها بلا طلاق
 فلا يقع به طلاق بحال وهو متظاهر واختلفوا فيما اذا شبه امرأته بنغير ظهر أمه فقال مالك وقديم قولي
 الشافعي هو ظهار وأخير قولي الشافعي لا يكون ظهاراً وفي البحر عن العترة ومالك والشافعي أنه ينعقد
 صريحاً بتشبيه الزوجة أجزء منها بجزء من أمه نسباً مشاعاً أو أي عضو متصل قال اذ لم تفصل الآية
 والبيان لا يؤخر عن وقت الحاجة انتهى . ومثاله أنت على أو نصفك على أو يدك على كنصف أمي أو
 كيدها واحترز بقوله بجزء من أمه من أن يشبهها بها جملة نحو أنت على كأمي واحترز بمتصل عن المنفصل
 كالريق والبول واللعاب واختلفوا أيضاً فيما اذا شبهها بنغير الام من المحارم فقال مالك والشافعي ظهار وقال
 آخرون ليس الا في الأم وهو مذهب الهدرية فمالك والشافعي نظرا الى المعنى ومخالفهم نظر الى إيماء
 الخطاب واطلاق الرجل في قوله الرجل يظاهر الخ يقتضي أن يصح من كل زوج مكلف سواء كان
 حراً أو عبداً مسلماً أو كافراً خصياً أو مجبواً وهو ظاهر عموم الخطاب في الآية وسواء كانت الزوجة
 صغيرة أو كبيرة مدخولة أولاً والقول بأنه يصح من الكافر لزيد بن علي عليه السلام والشافعي وأصحابه
 قالوا ويكفر بالعتق والاطعام وعن أبي حنيفة وأصحابه والاوزاعي ونسبه في البحر الى العترة أنه لا يصح
 منه لاستلزامه الكفارة وهي قرينة ولا قرينة لكافر وأجيب بأنه يقتدح في الاستلزام أن الموقت
 لا كفارة فيه وانتفاء القرينة في حقه لا يتنافى بتكاليفه بالاحكام الشرعية وصحة فعلها منه الا ما خصه
 الدليل من عدم الصحة كالصوم ونحوه قل في المنار لم يشترط القرآن ولا الاحاديث نية التقرب وانما
 الظاهر أنه يكفي نية رفع التحريم وان ذلك كاف للمسلم فليكلف الكافر انتهى قوله فعليه الكفارة
 ظاهره الوجوب والحجة عليه الاجماع كما في البحر ولفظه يحرم به الوطئ ومقدماته حتى يكفر اجماعاً
 انتهى . واذا كان موقفاً فيمضي ما وقته به ما لم يمد قبل المضي لزمته الكفارة واختلفوا هل الكفارة
 لازمة بنفس الظهار أو بالعود الذي ذكره الله تعالى في كتابه ؟ ذهب الى الاول طائوس وقال بالثاني

الجمهور ثم اختلفوا في المراد بالعود فقال مجاهد وطاووس لما كان الطاهر من طلاق الجاهلية وأبطله الله تعالى وحرمه لما فيه من المنكر والزور وأوجب فيه على الذين يعودون الى فعله في الاسلام الكفارة لانها في مقابلة ما تكلم به من المنكر والزور وهو الطاهر دون الوطى والعزم عليه ولان الله تعالى لما حرم الطاهر ونهى عنه كان العود هو فعل المنهى عنه وقيل هو أن يعود الى ذلك اللفظ مرة أخرى ولو في مجلس واحد وقد ذهب الى ذلك أهل الظاهر واحتج له ابن حزم بحديث عائشة أن أوس بن الصامت كان به لم فاذا اشتد لمة ظاهر من زوجته فأنزل الله عز وجل فيه كفارة الطاهر فدل على اقتضائه للتكرار وقيل بل العود امسا كما زمننا يتسع لقوله أنت طالق فحي لم يحصل الطلاق بالطاهر لزمته الكفارة وهو قول الشافعي وقد بسط في زاد المعاد الكلام في دفع هذه الأقوال . وقيل هو العزم على الوطى وهو قول أبي عبيد والقاضي أبي يعلى من الحنابلة وأصحابه ذهبوا اليه الهدوية وحجبتهم أن الله سبحانه قال في الكفارة من قبل أن يتامسا فأوجب الكفارة بعد العود وقبل التماس وهو صريح في أن العود غير التماس ولانه قصد بالطاهر تحريمها والعزم على وطئها عود فيما قصده ولان الطاهر تحريم فاذا أراد استباحتها فقد رجع في ذلك التحريم فكان عامداً وقيل بل هو الوطى نفسه تشبيها له بالحنث في البين فكما لا تجب الكفارة إلا بالحنث لا تجب الكفارة في الطاهر إلا بالوطى ويروى عن مالك وجنح اليه ابن القيم ودفعه الموزعي فقال هذا القول باطل لان الله سبحانه أوجب الكفارة من قبل أن يتامسا ولو كان العود هو الوطى لوجب الشيء قبل وجوبه فدل على أن الذي تجب به الكفارة أمر غير الوطى والرواية المشهورة الصحيحة أن العود هو ارادة الوطى لا الوطى . وبهذا قال أبو حنيفة وأحمد لانه عاد فيما قل من تحريم المرأة انتهى ولا يجوز له وطؤها قبل التكفير فان فعل فليس عليه كفارة أخرى ووجب عليه الكف لما في حديث ابن عباس أن رجلا ظاهر من امرأته فوقع عليها وفيه (فلا تقر بها حتى تفعل ما أمرك الله) أخرجه الترمذي وقال حسن صحيح غريب وأخرج أيضا عن سلمة بن صخر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المظاهر بواقع قبل أن يكفر فقال (كفارة واحدة) قال حسن غريب انتهى . وفيه انقطاع بين سليمان بن يسار وسلمة بن صخر ولأبي داود والترمذي من حديث ابن عباس أن رجلا ظاهر من امرأته فوقع عليها قبل أن يكفر فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فاعتزلهما حتى تكفرا عنك) قال ابن حجر وأسانيد هذه الأحاديث حسان ودل حديث أوس بن الصامت أن لفظ الطاهر اذا نوى به الطلاق لا يكون طلاقاً ووجهه أنه لا حكم لنية ما لم يوضع له اللفظ حقيقة ومجازاً وهو قول الامام يحيى وقال المهدي بل تطلق اذ هو كناية طلاق اذ كان موضوعا له في الابتداء وهو مبني على ما ذكره في البحر من أن خبر أوس مخالف للقياس اذ قياسه حين قصد به الطلاق أن يكون كناية طلاق ولكن صلى الله عليه وآله وسلم جعله ظاهراً ترخيصاً له لاجل شكاء زوجته وإبتهالها

فلا يقاس عليه غيره ودفعه صاحب زاد المعاد بأنه كان طلاقاً في الجاهلية فنسخ فلم يجوز أن يعاد إلى الحكم المنسوخ ولأنه صريح في حكمه فلم يجوز جعله كناية في الحكم الذي أبطله الله تعالى بشرعه وقضاء الله أحق وحكمه أوجب انتهى ولأن كونه مخالفاً للقياس ممنوع لم لا يكون أصلاً برأسه (وقوله كما قال الله عتق رقبة) إشارة إلى معنى الآية لا إلى لفظها وقوله مؤمنة كانت أو كافرة بيان لمعنى الإطلاق في الرقبة فيقع على المؤمنة والكافرة وهو مذهب أبي حنيفة وعطاء والنخعي وزيد بن علي وأبي يوسف وأهل الظاهر وحجتهم أن الإيمان لو كان شرطاً لبينه الله سبحانه كما بينه في كفارة القتل فنطلق ما أطلقه تعالى ونقيد ما قيده ونعمل بالمطلق والمقيد وزادت الحنفية بأن اشتراط الإيمان زيادة على النص وهو نسخ القرآن لا ينسخ إلا بقرآن أو خبر متواتر . وذهب أكثر العترة ومالك والشافعي إلى أنه لا يجوز عتق الكافر إذ المقصود من الاعتاق تفرغ المسلم لعبادة ربه وتخليصه من عبودية المخلوق إلى عبودية الخالق قال ابن القيم وهذا أمر مقصود للشارع محبوب له فلا يجوز الغاؤه وكيف يستوى عند الله تفرغ العبد لعبادته وحده وتفرغه لعبادة الصليب والشمس والقمر والنار . وقد بين الله اشتراط الإيمان في كفارة القتل وأحال ما سكت عنه على ما بينه كما بين اشتراط العدالة في الشاهدين وأحال ما أطلقه على ما بينه وكذلك غالب مطلقات كلامه تعالى ومقيداته إلى آخر ما ذكره ومداره على صحة القياس أو فساده وقد تقدم في شرح حديث المجامع في نهار رمضان من كتاب الصيام تحقيق القول فيه فلا يرجع . ودل الحديث على وجوب الترتيب بين خصال الكفارة قل في البحر وهو اجماع للآية وإن المعتبر في الاطعام وصوله إلى كل فرد من أفراد الستين فلا يجوز تكراره على ما دونها خلافاً للحنفية وقد تقدم دفع ما قالوه في شرح حديث المجامع في نهار رمضان وتقدم هنالك بيان قدر ما يجب لكل من أفراد المساكين قوله ولا يجوزته ذلك في القتل أي الصوم والاطعام إذ لم يرد فيه إلا العتق والله أعلم

(ص سألت زيد بن علي عليه السلام عن الرجل يظاهر من أمته قل لشيء عليه)

ش ووجه ظاهر قوله تعالى (والذين يظهرون من نسائهم) إذ النساء عرفاً لا ينطلق إلا على الزوجات ولأنها لا يلحقها طلاق فلا يلحقها الظهار وهذا إذا كانت مملوكة أو أم ولد فإن كانت زوجة صح ظهارها خلافاً للبسي من الناصرية محتجاً بأن المراد بالنساء الحريرات وأجاب عنه في البحر بأن الظاهر منها الزوجات (والقول) بعدم صحة ظهار الأمة لجمهور السلف والخلف قال القاضي زيد وبه قال زيد بن علي واليه ذهب المؤيد بالله وأبو حنيفة والشافعي وروى البيهقي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال لاظهار من الأمة ومن طريق ابن لهيعة عن عطاء عن ابن عباس قال ليس من الأمة ظهار ومن طريق أيوب السختياني عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس قال من شاء باهنته أنه ليس للأمة ظهار وخالف في ذلك طائفة فقالوا بصحة ظهارها كالحررة قال في المحلى صح ذلك عن سعيد بن المسيب

والحسن وسليمان بن يسار ومرة الهذلي وأبراهيم النخعي وسعيد بن جبير والشعبي وهكرمة وطاووس
والزهري وقتادة وعمرو بن دينار ومنصور بن المعتمر وهو قول مالك والليث والحسن بن حي والثوري
وداود وجميع أصحابه وهو في الامالي عن أبي جعفر الباقر من قوله وقالت طائفة إن كان يظاً الأمة فعليه
كفارة ظاهر وإن كان لا يظاًها فلا كفارة صح عن سعيد بن المسيب والحسن البصري في أخذ قوليهما
انتهى . (وأجاب الاولون) بظاهر الآية كما تقدم وقد أخرج سعيد بن منصور عن رواية داود بن أبي
هند سألت مجاهداً عن الظاهر عن الأمة فكأنه لم يره شيئاً فقلت اليس الله يقول (من نسأهم) أفليست
من النساء فقال قال الله (واستشهدوا شهيدين من رجالكم) أو ليس العبيد من الرجال أفنجوز شهادة
العبيد قال في الفتح وبه قال الكوفيون والشافعي واحتجوا أيضاً بقول ابن عباس إن الظاهر كان طلاقاً
ثم أحل بالكفارة فكما لاحظ للامة في الطلاق لاحظ لها في الظاهر انتهى .

ص (وسألته عن المرأة تظاهر من زوجها قال لا شيء عليها)

ش والحجة عليه أن الخطاب في الآية للزوج فلاحظ للنساء في الدخول تحت عموم وهو مذهب
العترة والخنفية والشافعية وقال الحسن بن زياد إن قالت أنا منك أو عليك كظهر أمي انقذ اذ هو يمين
فصح منهما جميعاً كما لو قالت والله لاجامعتني وقال أبو يوسف هو تحريم فتلزمها كفارة يمين ونقل في البحر
في ذلك مذاهب آخر وقل كلها تحكمت لا تقتضي العمدول عن ظاهر الآية . قال بعضهم والوجه في
اختلافهم اختلافهم في حقيقة الظاهر هل هو كالطلاق أو كاليمين فمن جملة كالطلاق قال لا يصح ولا يلزم
به شيء وبه قال مالك والشافعي ومن جملة كاليمين أوجب عليها كفارة الظاهر ومنهم من أوجب عليها
كفارة يمين انتهى قلت وفي الحلي من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن المغيرة عن إبراهيم النخعي
أن عائشة بنت طلحة ظاهرت من المصعب بن الزبير إن تزوجته فترزوجه فسألت الفقهاء وهم متوافرون
فأمروها بكفارة ورواه عنها عبد الرزاق من طريق وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في امرأة
قالت لزوجها هو عليها كابنها فقال الزهري قلت منكرأ من القول وزوراً فترى أن تكفر بعنق رقبة
أو تصوم شهرين . متتابعين أو تطعم ستين مسكيناً ولا يجوز بينها وبين زوجها أن يظاًها قال وزوينا
من طريق سفيان الثوري عن عمرو بن عامر التهمدي عن الحسن البصري أنه كان يرى تظاهر المرأة من
الرجل ظاهراً وهو قول الاوزاعي والحسن بن حي والحسن بن زياد الاثلاوي انتهى . والمفهوم من ظاهر
الآية حجة عليهم والله أعلم

ص (وسألته عليه السلام عن الرجل يظاهر من أربع نسوة فقال عليه أربع كفارات في كلمة قال
ذلك أو في أربع كلمات وإن ظاهر من امرأته مراراً فإن كان ذلك في مجلس واحد فكفارة واحدة وإن
كان ذلك في مجالس شتى ففي كل مجلس كفارة)

ش والوجه في لزوم الأربع الكفارات أن الظاهر متعلق بكل واحدة منهن فلا يرتفع التحريم عن كل منهن إلا بكفارة منفردة وقياساً على الطلاق بجماع الحرمه فإذا طلق أربعاً في لفظ واحد حصل على كل واحدة منهن تطليقة وقد استدل لذلك بقوله تعالى (والذين يظهرون من نسائهم - الى - من قبل أن يتأسا) بأن فيه إيجاب الكفارة على المظاهر قبل المسيس ولم يفصل بين أن يكون ظاهر عن واحدة أو أكثر بكلمة واحدة أو مع التعدد فهي على العموم . وهو مذهب القاسمية وزيد بن علي وأبي حنيفة والثوري والحسن بن صالح والاوزاعي قالوا فإن لم يجحد من يعتق عن كلهن أعتق عن بعضهن وصام عن بعضهن فإن عجز عن الصيام عن البعض أطعم مكانه عنه ولا مانع . وقال مالك لا يلزم إلا كفارة واحدة ورواه البيهقي من طريق إسرائيل عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس عن عمر فيمن ظاهر من أربع نسوة فقال كفارة واحدة وروى نحوه عن ابن المسيب عن عمر قال وبه قال عروة بن الزبير والحسن البصري وربيعة بن أبي عبد الرحمن وهو قول الشافعي في القديم انتهى .

(وهذا الخلاف) نشأ من كون الظاهر هل هو طلاق أو يمين فمن قال بالأول رتب الحكم بالكفارة على كل واحدة كالطلاق في أنه يثبت لكل واحدة تطليقة ومن قال بالثاني كفي لها كفارة واحدة وقد أخرج في الأمالي بسنده إلى جعفر الصادق عن أبيه عن علي في رجل ظاهر من أربع نسوة قال كفارة واحدة (قوله وإن ظاهر من امرأته مراراً الخ) قد روى نحوه عن علي عليه السلام من طريق عبد الرزاق عن عثمان بن مطر عن سفيان عن قتادة عن خلاس عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال إذا ظاهر في مجلس واحد مراراً فكفارة واحدة وإن ظاهر في مقاعد شتى فعليه كفارات شتى والایمان كذلك . وقد ذهب إلى ذلك أبو حنيفة وأصحابه والثوري واحد قولي الشافعي ويروي عن قتادة وعمر بن دينار قال في المنهاج ووجهه أنه إذا كان في مجلس واحد على شيء واحد فإن الظاهر الثاني إنما زاده تأكيداً للأول . وأما إذا كان في مجالس شتى فهو ابتداء ظهار فلزمه حكمه وحكى في البحر عن القاسمية والاوزاعي ومالك واحد قولي الشافعي أنها لا تكرر الكفارة بتكرر الظهار ما لم يكفر قياساً على الطلاق قبل الرجعة وإن لم يسلمه القائلون بالتتابع . وأما مع تخلل التكثير فتعدد الكفارة متفق عليه وكلام القاسمية مبني على أن الظاهر في حكم الطلاق وعلى منع التتابع وكلام الأصول مبني على القول بالتتابع وعدم تنابعه في المجلس لأجل الظاهر من كون الزوج يريد التأكد لا التأسيس .

﴿ باب الإيلاء ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال الإيلاء القسم وهو الحلف
 فإذا حلف الرجل أن لا يقرب امرأته أربعة أشهر أو أكثر من ذلك فهو مؤل وإن كان دون الأربعة
 فليس بمؤل)

ش في الامالي حدثنا محمد بن راشد عن اسماعيل بن أبان عن غياث عن جعفر عن أبيه عن علي
 قال كل إيلاء دون الحد فليس بإيلاء انتهى . ويعنى بالحد المدة التي قدرها الله تعالى بالأربعة الأشهر
 وأخرج البيهقي من طريق عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال كان إيلاء الجاهلية السنة والسنتين
 وأكثر من ذلك فوقت^(١) الله عز وجل لهم أربعة أشهر فمن كان إيلاؤه أقل من أربعة أشهر فليس
 بإيلاء (والايلاء) مشتق من الآلية وهي اليمين والجمع الايالا بالتخفيف كعطية وعطايا وقد جمع
 المفرد والجمع قول الشاعر .

قليل الايالا حافظ ليمينه فان سبقت منه الآلية برت

ويقال آلى يولى إيلاء كعطى يعطى إعطاء وتآلى تألياً وإئنلى إئنلاء وفي الشرع الامتناع باليمين
 من وطئ الزوجة والأصل فيه قوله عز وجل (للذين يولون من نساءهم تربص أربعة أشهر) الا يتأتا
 وينعقد بلفظ القسم بالله او بصفة لذاته او لفعله لا يكون على ضدها كالعهد أو الأمانة ولا يصح باليمين المركبة
 اذ لا تسمى الية خلافا للشافعي ومالك وأبي حنيفة وأصحابه ولا بالحلف بالانبياء والقرآن لما ورد في
 الصحيح (من كان حالفا فلا يحلف إلا بالله) ويكون الحلف من جماعها بما يدل عليه صريحا أو كناية .
 ويروى عن بعض السلف ان المهاجرة إيلاء ففي المحلى من طريق عبد الرزاق عن معمر عن جعفر
 ابن برقان عن يزيد بن الاصم أن ابن عباس قال ما فعلت بأهلك عهدى بها السنة سيئة الخلق قال أجل
 والله لقد خرجت وما أكلمها فقال له ابن عباس عجل السير أدركها قبل أن تمضي أربعة أشهر فان مضت
 فهي تطليقة . وعن سميد بن المسيب إن حلف أن لا يكلم امرأته يوما أو شهرا فهو إيلاء إلا ان كان
 يجامعها ولا يكلمها فليس بمؤل . قال ابن حجر إسناده قوى ومن طريق الشعبي كل يمين حالت بين
 الرجل وبين امرأته فهي إيلاء ومن طريق القاسم وسالم فيمن قل لامرأته إن كلمتك سنة فانت طالق
 قل إن مضت أربعة أشهر ولم يكلمها طلقت . قال الطبري إختلافهم في هذا من إختلافهم في تعريف
 الإيلاء فمن حفظه بترك الجماع قل لا يفي إلا بفعل الجماع ومن قال الإيلاء الحلف على ترك كلامها أو على
 أن يغيبها أو يسوءها ونحو ذلك لم يشترط في النفي الجماع بل رجوعه بفعل ما حلف أن لا يفعله ولا يصح

(١) بالتخفيف كذا بخط المصنف عن خط ابن الصلاح اه

من مملوكة لقوله تعالى (من نسأهم) وهن الزوجات عرفا ولقوله (وإن عزموا الطلاق) ويصح من
المزوجة والمدبرة وظاهر الآية يشمل المكلفين أحراراً كانوا أو عبيداً وسياقها يدل على أن الكافر
لا يصح إيلاءه لقوله (فإن فآؤا فإن الله غفور رحيم) ولا رحمة ومغفرة للكافر والحديث يدل على صحة
إنعقاد الإيلاء بالأربعة الأشهر إذا وقتها المولى وبأكثر منها وهو مذهب العترة والخنفية فيوقف المولى
بعد انقضاء أربعة أشهر إذا رفع إلى الإمام ولا يوقف قبل مضيتها ويأمره الإمام بأن يفيء أو يطلق
إلا أن أبا حنيفة يقول بأنها تطلق بعمى الأربعة وجعل الفية فيما بين أن يؤلى إلى انقضاء أربعة أشهر
فإن فاء وإلا فعزيم الطلاق انقضاء المدة . وروى ذلك عن ابن مسعود وزيد بن ثابت وهو قول جماعة
من التابعين واحتجوا بقراءة عبد الله بن مسعود فإن فآؤا فيهن فاضافة الفية إلى المدة تدل على استحقاق
الفية فيها وهذه القراءة تجري مجرى خبر الواحد فتوجب العمل بها وأقل مراتبها أن تكون تفسيراً
ولأنه لو وطئها في مدة الإيلاء لوقعت الفية موقعها فدل على استحقاق الفية فيها ولأن الله تعالى جعل
مدة الإيلاء أربعة أشهر فلو كانت الفية بعدها لزادت على مدة النص وهو لا يجوز . وفي هذا الأخير
نظر لأن الله تعالى ضرب هذه المدة ليرجع فيها المولى عن المضارة والعمل بمقتضى يمينه وذلك يقتضى
أن تزيد المدة على أربعة أشهر . واحتجوا أيضاً بما في الأمل من طريق الشعبي قال زوج النعمان بن
بشير الانصاري ابنته رجلاً فآلى منها فقال له . مولى له إن فلانا قد آلى من فلانة وقد تقاربت الشهور
أن تنقض وأمر المؤمنين على بحضرتكم فقال أنت رسول الله فأسأله فقال على له ألفي في الأربعة
ولها ألفي بعد الأربعة قال محمد لها ألفي بعد الأربعة لها أن تحاكمه بعد الأربعة وقال الجمهور لا تستحق
المطالبة حتى تمضي الأربعة ثم يوقف وسيأتي الكلام على استدلالهم في الخبر الثاني (ودل الحديث)
على أنه إذا آلى بمدة دون الأربعة فليس بمؤل بل يكون يميناً إذا حنث بالوطئ قبل مضيتها لزمته كفارة
يمين وهو مذهب الجمهور من السلف والخلف وذهب ابن مسعود وابن سيرين وابن أبي ليلى والحسن
البصري وقتادة والنخعي وحماد والحكم بن عتيبة إلى إنعقاده بقليل لزم وكثيره وحجتهم إطلاق
قوله تعالى (للذين يولون من نسأهم) وأما الأربعة الأشهر فاعلم هي قيد للترخيص وجنح إليه ابن حزم
ونقله عن جماعة من السلف فروى من طريق سفیان الثوري عن ليث بن أبي سليم عن وبرة في من
حلف أن لا يقرب امرأته عشرة أيام فلم يقربها حتى مضت ثلاثة أشهر فأنوا في ذلك ابن مسعود فجعله
إيلاء قال سفیان وقال ابن أبي ليلى وغيره إذا آلى إلى يوم وليلة فهو إيلاء ومن طريق عبد الرزاق عن
ابن جريج عن عطاء أنه سئل عن حلف أن لا يقرب امرأته شهراً فكث عنها خمسة أشهر فقال
عطاء ذلك إيلاء سمي أجلاً أو لم يسمه فإذا مضت أربعة أشهر كما قال الله عز وجل فهي واحدة يريد
تطليقة ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة فيمن حلف أن لا يقرب امرأته عشرة أيام فتركها

أربعة أشهر فهو إيلاء ومن طريق سعيد بن منصور بسنده إلى الحسن البصري نحوه
ص حديثي زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام أنه كان يوقف المولى بعد
الأربعة الأشهر فيقول إما أن تقي وإما أن تعزم الطلاق فإن عزم الطلاق كانت تطليقة بآية
ش في المحلى ما ألفه صح عن علي ماروينا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم أنا الشيباني هو
أبو اسحق عن بكر بن الاخنس عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال شهدت علي بن أبي طالب
أوقف رجلا عند الأربعة الأشهر بالرحمة إما أن يقي وإما أن يطلق ومن طريق علي بن المديني نا جابر
ابن عبد الحميد عن عطاء بن السائب عن أبي البخترى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال إذا
آلى الرجل من امرأته وقف عند تمام الأربعة الأشهر وقيل له إما أن تقي وإما أن تعزم الطلاق ويجبر
على ذلك انتهى قال ابن حجر في حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى وسنده صحيح وقال أيضا وقول علي
يعني المشار إليه في صحيح البخاري وصله الشافعي وأبو بكر بن أبي شيبة من طريق عمرو بن سلمة أن
عليما وقف المولى وسنده صحيح وأخرج مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي نحوه قول عمر إذا
مضت الأربعة أشهر لم يقع عليه الطلاق حتى يوقف فاما أن يطلق وإما أن يقي وهذا منقطع يعتضد
بالذي قبله قل في التخريج وأخرج محمد بن منصور بإسناد رجاله ثقات إلى سليمان بن يسار عن بضعة
عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنهم كانوا يقولون في المولى يوقف قال محمد هذا
مثل قول علي وفي البيهقي بإسناده عن ثابت بن عبيد مولى زيد بن ثابت عن اثني عشر من أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الإيلاء لا يكون طلاقا حتى يوقف وأخرج بإسناده إلى السدي
في آية الإيلاء قال كان علي وابن عباس يقولان إذا آلى الرجل من امرأته فضت الأربعة أشهر (١)
فانه يوقف ويقال له أمسكت أو طلقت فان أمسكت فهي امرأته وان طلق فهي طالق وكان ابن مسعود
وعمر بن الخطاب يقولان إذا مضت الأربعة الأشهر فهي طالقة بائنة وهي أحق بنفسها انتهى . وقد
روى عن علي عليه السلام مثل قول عمر ففي الامالي من طريق خلاص بن عمرو انه قال يعني عليما
عليه السلام مضى الأربعة الأشهر تطليقة بآية وروى في الامالي أيضا من طريق الحسن عن علي
مثله قل في التخريج ولم أجد عن علي ما في آخر هذا الحديث وهو قوله فان عزم الطلاق كانت تطليقة
بآية إلا في رواية خلاص والحسن وقد ضعف البيهقي رواية خلاص عن علي وقل في الميزان قال احمد
ثقة ورؤيته عن علي كتاب وكذا يحيى القطان يتوقى حديثه عن علي خاصة وقل أبو داود ثقة لم
يسمع من علي وقال أبو حاتم يقال وقعت عنده صحف عن علي وليس بهوى انتهى . قلت وسبقت

(١) كذا في نسخة ابن الصلاح أشهر بحذف آية التعريف وكتب عليه بخطه لفظ كذا اه

إشارة في هذا الكتاب الى دفع ما قيل فيه ثم قال ورواية محمد بن منصور عن الحسن عن علي ذلك من طريقين أحدهما فيها من لأعرفه والاخرى لفظها حدثنا أبو كريب عن حفص عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن أن عليا قال اذا آلى الرجل من امرأته فضت الأربعة الأشهر فهي تطليقة بائن وهذا الاسناد ظاهره الصحة الا أن في حفص بن غياث وسعيد بن أبي عروبة مقالا أشار اليه في التقریب وفي جمع الجوامع عن علي قال الايلاء ايلاء أن ايلاء في الغضب وايلاء في الرضى فلما ما كان في الغضب فاذا مضت أربعة أشهر فقد بانت منه واما ما كان في الرضى فلا يؤخذ به (عبد بن حميد) انتهى وما ندرى كيف أسنده انتهى كلام التخریج . قلت ذكر ابن حجر في الفتح أنه أخرج الطبري بسند صحيح عن ابن مسعود وبسند آخر لا بأس به عن علي أن مضت أربعة أشهر ولم يفأ طلقت طلاق باينة وبسند حسن عن علي وزيد بن ثابت مثله انتهى وقد ذكر في المحلى من قال بأنها تطليقة باينة بمضى الأربعة الأشهر وهم عثمان وزيد بن ثابت وابن عباس وابن عمر وابن مسعود ومسروق بأسانيده وقل ورويناه أيضا عن شريح وبه قول ومن صح عنه أنها تطليقة باينة الحسن البصري وأبراهيم النخعي وقبيصة بن ذؤيب وعكرمة مولى ابن عباس وعلقمة والشعبي وبه يقول أبو حنيفة وأصحابه وابن جريج وسفيان الثوري وابن أبي ليلى والاوزاعي انتهى . وقد تأول الامام يحيى رواية علي عليه السلام بأن مراده بقوله أن مضى الأربعة يقع تطليقة باينة أى بعد ايقافه واختياره للطلاق وايقافه فيجتمع معنى الرايتين عنه عليه السلام وهذا وإن كان خلاف ظاهر السياق فنهله مغتفر في التأويل وأما صاحب التخریج فقد جنح الى الترجيح وجعل رواية خلاص والحسن لا تقاوم رواية الاصل وشواهد قلت ويؤيدها أنها قول بضعة عشر من الصحابة ورواه البيهقي بأسانيده عن جماعة من الصحابة منهم علي وعثمان وعبد الله بن عمر وعائشة وأبو ذر وأبو الدرداء . وذكر في المحلى أنه قول سعيد بن المسيب وطاوس ومجاهد والقاسم بن محمد بن أبي بكر وعمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير وأبي مجلز ومحمد بن كعب كلهم يقول المولى يوقف إما أن يفئ واما أن يطلق وروى من طريق حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد الانصارى عن سليمان بن يسار قال أدركنا الناس يوقفون صاحب الايلاء اذا مضت أربعة أشهر فلما أن يفئ وإما أن يطلق وهو قول سليمان بن يسار ومالك والشافعي وأبي ثور وأبي عبيد واحمد واسحق وداود وأصحابه انتهى . وهو مذهب العترة وهو الذى يدل عليه ظاهر الآية قال الشافعي ظاهر كتاب الله على أن له أربعة أشهر ومن كانت له أربعة أشهر أشهر أجلا فلا سبيل عليه فيها حتى تنقضى فاذا انقضت فعليه أحد أمرين إما أن يفئ واما أن يطلق ونقل ابن المنذر عن بعض الأئمة قال لم نجد في شيء من الأدلة أن العزيمة على الطلاق يكون طلاقا ولو جاز لكان العزم على الفئ يكون فيما ولا قائل به وكذلك ليس في شيء من كتب اللغة أن اليمين التي لا ينوى بها

الطلاق تكون طلاقاً وقال غيره العطف على أربعة أشهر بالفاء يدل على أن التخيير بعد مضي المدة والمتبادر من لفظ التبرص أن المراد به مدة يقع التخيير بعدها وقال غيره جعل الله الفى والطلاق معاقبين بفعل المولى بعد المدة فلا يتجه قول من قال إن الطلاق يقع بمضى المدة وقال غيره إنه سبحانه قال (وان عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم) فافتضى أن يكون الطلاق قولاً يسمع ليحسن ختم الآية بصفة السمع فهذا الذى يدل عليه ظاهر الآية صريح في إبطال قول من ذهب إلى أنها تطلق بمضى المدة (قوله يوقف المولى بعد الأربعة الأشهر) فيه حجة للجمهور والقائلين بأن المرأة لا تستحق المطالبة قبلها قال في زاد المعاد في تقرير حجة الجمهور ما حاصله إن الله تعالى أضاف مدة الإيلاء إلى الأزواج وجعلها حقاً لهم وكانت كاجل الدين لا تستحق فيه المطالبة إلا بعد مضيه ولأنه ذكر الفية بعد المدة بفاء التعقيب وهو يقضى أن تكون بعد المدة ولا يصح رجوع التعقيب إلى الإيلاء لتوسط ذكر المدة فكان تعقيبها عليها هو اللازم لكونها أقرب المذكورين ولأن لفظ العزم يدل على الجزم بفعل المعزوم عليه كقوله تعالى (ولا تعزموا عقدة النكاح) الآية والمخالف أوقع الطلاق بمجرد مضي المدة حتى لو عزم على الفية ولم يجامع طلقت عنده وهو خلاف ظاهر الآية ولأن الله تعالى خيره بين الفية والطلاق والتخيير بين أمرين لا يكون إلا في حالة واحدة كالكفارات ولو كان في حالتيه كان ترتيباً لا تخيراً والمخالف جعل الفية في نفس المدة وعزم الطلاق بانقضائها فلم يقع التخيير في حالة واحدة ولا يقال هو مخير بين أن يفي في المدة وبين أن يترك الفية فيكون عازماً على الطلاق بمضى المدة لأنه يقال ترك الفية لا يكون عزمًا للطلاق وأيضاً فإنه لو قال لغريمه لك أجل أربعة أشهر فإن أوفيتني قبلت منك وإن لم توفي حبستك كان مقتضاه أن الوفاء والحبس بعد المدة لا فيها وأيضاً فإن الله تعالى جعل المولى شيئاً وعليهم شيتين فالذى لهم تبرص المدة المذكورة والذي عليهم إما الفية وإما الطلاق وعندكم ليس عليهم إلا الفية. وأما الطلاق فليس عليهم بل ولا اليهم وإنما هو إليه سبحانه عند انقضاء المدة وهذا خلاف ظاهر النص (قوله فاما أن يفي) الفى في اللغة هو الرجوع والمراد به هنا هو رجوع الزوج إلى وطئ الزوجة إن كان قادراً عليه ومع محجزة تكفى الفية باللفظ وهو أن يقول لو قدرت لغت وقيل يكفي العاجز النية وإليه ذهب عكرمة وأبو نوره وأحمد قالوا لأن الفية هو الرجوع عن اليمين وهى عبارة عن التوبة عن المضارة والتوبة لا تحتاج إلى لفظ إلا أنه يقال هى توبة متعلقة بالاستحلال من حق الغير فلا بد من الإقحام بذلك وهو يكون باللفظ والفية توجب الكفارة عند الجمهور ويروى عن ابن عباس وزيد بن ثابت والغفران في الآية يختص بالذنوب لا بالكفارة إذ لا منافاة بين المغفرة المترتبة على التوبة من الذنب وبين إثبات الكفارة عملاً بأدلة التكفير من الحنث وعلى هذا فلو آلى من مدة معينة وانقضت قبل الفى كأن يؤلى منها أربعة أشهر لم تحتاج إلى التكفير بمضى المدة قبيل فعل سبب الحنث. وقال

الحسن والنخعي لا تجب الكفارة لأنه تعالى وعده المغفرة بتقدير التي وهو الجامع ولم يذكر اشتراط الكفارة معه وأجيب بان السكوت عن ذكرها اكتفاء بما ثبت فيها من الحكم كقوله تعالى (ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في المتفق عليه (من حلف على يمين) الخبر وحاصل وجوبها ما أشار اليه في المنهاج بقوله اذا فاه بعد مضي المدة لم تجب الكفارة لعدم موجب الحنث فان كانت يمينه أكثر من أربعة أشهر فاذا فاه وثمة بقية من المدة كفر عن يمينه لا أجل الحنث انتهى . وقوله كانت تطليقة بائنة هو منذهب أبي حنيفة وأصحابه ومن تقدم ذكره من السلف قالوا اذا لا فائدة للمرأة لو كان رجعيًا . وذهب الاوزاعي الى أنها تكون رجعية اذا لا مقتضى للبينة . وأما العدة مع اختيار الطلاق فذهب الكوفيون الى أنه لا عدة عليها اذا لاتبص المرأة بعد المدة المضروبة وهو مبني على أن الطلاق وقع بنفس الابلاء وإتمامه حكم التخيير وذهب الجمهور الى أن عليها عدة المطلقة وقد رواه في الامالي عن علي عليه السلام من حديث السدي وفيه وإن طلق فهي طالق وتستقبل ثلاث حيض منذ طلقها وقد فرع الفقهاء في الابلاء أحكاما ومسائل اشتملت عليه ^(١) الكتب الفروعية فلتؤخذ منها .

﴿ باب اللعان ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام في الرجل تأني امرأته بولد فينفية قال يلعن الامام بينهما يبدأ الرجل فيشهد أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ثم تشهد المرأة أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين فاذا فعلا ذلك فرق الامام بينهما ولم يجتمعا أبدًا وألحق الولد بأمه فجعل أمه عصبته وجعل عاقلته ^(٢) على قوم أمه)

ش أخرج مسلم في الصحيح من حديث ابن عمر أن سعيد بن جبير سأله فقال يا أبا عبد الرحمن المتلاعنان يفرق بينهما فقال أول من سأل عن هذا فلان بن فلان أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أرأيت لو أن أحدا رأى على امرأته فاحشة كيف يصنع إن تكلم تكلم بأمر عظيم وإن سكت سكت على مثل ذلك قال فلم يجبه النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فلما كان بعد ذلك أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله الذي كنت سألت عنه قد أبليت به فأنزل الله عز وجل الآيات التي في سورة النور (والذين يرمون أزواجهم) الى آخر الآيات قال فدعا رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم الرجل فتلاهن عليه ووعظه وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة فقال لا والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها . قال ثم دعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمرأة فتلاهن عليها ووعظها وذكرها وأخبرها أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة فقالت لا والذي بعثك بالحق ما صدقت لقد كذبتك قال فبدأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالرجل فشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ثم فنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمرأة فشهدت أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين قال ثم فرق بينهما . وأخرج عبد الرزاق في مصنفه قال أخبرنا قيس بن الربيع عن عاصم بن أبي النجود عن زرين حبش عن علي عليه السلام قال لا يجتمع المتلاعنان أبداً وأخرجه في الامالي عن محمد بن جميل عن عاصم بن عامر عن قيس بن بقم سنده ومثله . وأخرج عبد الرزاق بإسانيده نحو ذلك عن عمر بن الخطاب وعبيد الله بن مسعود وعطاء والنخعي والزهرى . وقال أيضاً أخبرنا الحسن بن عمار عن الحكم عن يحيى بن الجزار عن علي قال عصبية ولد الملاعنة عصبية أمه . أخبرنا عبد الرزاق عن صاحب له عن ابن أبي ليلى عن الشعبي عن علي وابن مسعود قالا عصبية ابن الملاعنة عصبية أمه . وأخرج عن الثوري عن داود بن أبي هند قال حدثني عبيد الله بن عبيد الله بن عمر قال كتبت الى أخ لي من بني زريق لمن قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الملاعنة ؟ قال قضى به لأمه هي بمنزلة أبيه وبمنزلة أمه قال سفيان ترث أمه المال كله . أخبرنا ابن جزيج أنا داود بن أبي هند عن عبيد الله بن عبيد الله قال كتبت الى رجل من بني زريق من أهل المدينة ليسأل لي عن ابن الملاعنة من يرثه فكتبت الى أنه سأل فاجمعوا على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى به للأم وجعلها بمنزلة أبيه وأمّه . أخبرنا الثوري عن موسى بن عبيد عن نافع عن ابن عمر قال ابن الملاعنة يدعى لأمه ومن قذف أمه بقول يا ابن الزانية ضرب الحد وأمّه عصبته يرثها وترثه قال سفيان نقول لها المال كله . أخبرنا معمر عن قتادة أن ابن مسعود قال ميراث ولد الملاعنة كله لأمه أخبرنا الثوري عن مغيرة عن إبراهيم قال ابن الملاعنة عصبته أمه هم يرثونه ويعقلون عنه ويضرب قاذف أمه لا يجتمع أبوه وأمّه . وهذه الآثار يعضدها المتفق عليه من حديث عبيد الله بن عمر أن رجلاً رمى امرأته وانتفى من ولدها في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأمرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتلأعنها كما قال الله عز وجل ثم قضى بالولد للمرأة وفرق بين المتلاعنين واللعان والملاعنة والتلاعن والاتعان ملاعنة الرجل امرأته سمي بذلك لقول الرجل وعلى لعنة الله إن كنت من الكاذبين واختير لفظ اللعن على لفظ الغضب لتقدمه في الآية وفي صورة اللعان ولأن جانب الرجل فيه أقوى لانه قادر على ابتدائه دونها ولأنه قد ينفك لعاته من لعانها ولا ينعكس . وقيل معنى لعانا من اللعن وهو الطرد والابعاد لأن كلا منهما يبعد عن صاحبه

بالتفريق أبداً واختلفوا في وجوبه عند تيقن سببه بعد الاجماع على مشروعيته فقال الجمهور لا يجب .
وقال الامام يحيى اذا كان هناك ولد وعلم الزوج أنه لم يطاها وجب الالمان لئلا يلحق النسب بغير أهله
قياساً للرجل على المرأة في حديث أبي هريرة عند أبي داود والنسائي مرفوعاً (ايما امرأة أدخلت على قوم
من ليس منهم فليست من الله في شيء) وفي الصحيحين من حديث أبي ذر مرفوعاً (ومن ادعى ما ليس
له فليس منا) واختلفوا هل هو يمين أو شهادة فذهبت المعترة وهو أحد قولي الشافعي الى أنه يمين لقوله
عليه السلام في بعض روايات حديث هلال (فاحلف) وفي رواية (لولا الايمان لكان لي ولها شأن)
وقيل شهادة لقوله تعالى (أربع شهادات بالله) وقيل يمين فيها شوب شهادة وقيل عكسه وليس شيء من
الايمان يتعدد غيره وغير القسامة ولا يمين في جانب المدعى إلا فيها والحكمة في شرعيته حفظ الانساب
ودفع الممرة^(١) عن الازواج (والحديث يدل) على أحكام :

(الاول) قوله تأتي امرأته بولد فينفيه يحتمل لفظ الولد أن يراد به المولود فيخرج عنه الالمان من
الحمل كما هو مذهب الهدوية وأبي حنيفة وإن جاز نفية عندهم إلا أن خروجه بمفهوم اللقب ودلالته
ضعيفة قالوا لاحتماله رجحاً أو عارضا ارتفع معه البطن ويحتمل صحة اطلاقه على الحمل والمولود ومعنى
تأتي به يتبين حملها به فيصح الالمان من الحمل وهو مذهب الجمهور وحجتهم قصة هلال بن أمية فانها
صحيحة صريحة في الالمان حال الحمل ونفى الولد في تلك الحال ولذا قال صلى الله عليه وآله وسلم (إن
جاءت به على صفة كذا وكذا فلا أراها الا قد صدق عليها) الحديث ولأن الحمل مظنون بامارات تدل
عليه ولذا يثبت للحامل أحكام تخالف فيها الحائل من النفقة والفطر في الصيام وتأخير إقامة الحد عليها
وتأخير القصاص عنها ونحو ذلك (واعلم) أنه لا يدل ظاهر قوله تأتي بولد فينفيه على قصر فائدة الالمان
على نفى الولد فقد يكون اعرض الزوج وهو اما رفع حد القذف عنه المشار اليه في قصة هلال بقوله صلى الله
عليه وآله وسلم (البينة أو حد^(٢) في ظرك) واما لنفى الولد وهو ما ذكره في الاصل وفائدته عدم لحوق
نسبه لئلا يرثه ويظهر على محارمه ونحو ذلك واما لاسقاط حقوق الزوجة كنفقة العدة وسكنائها على
القول بأنه فسخ لاطلاق وقد يكون اعرض الزوجة وهو اما درء العذاب عنها الذي هو الرجم أو نفى الولد
عنه لتكون عصيته عصيتها أولاً لاجل قذفه إياها لتدفع عارها بالالمان وهذا كله اذا رماها بما يوجب الحد
كما سيأتي

الثاني قوله يلاعن الامام بينهما يؤخذ منه أن الملاعنة الى الامام وفي حكمه مأموه من حاكم أو غيره
لانها بدل عن الحد والحدود الى الأئمة فلا يصح تراضيها على من يلاعن بينهما ولأن في الالمان أنواعا

(١) الممرة الذي اه قاموس (٢) صححه من البخاري وكان في الاصل أو جلد اه

من التغليظ منها الوعظ لما في حديث ابن عمر فتلا عليه الآيات الحديث ومنها أن يكون بمحضر جماعة من الناس يشهدونه لقول سهل بن سعد فتلاعنا وأنا مع الناس عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولأن ابن عباس وابن عمر وسهل بن سعد حضروه مع حادثة أسنانهم ولا يحضر الصبيان إلا تبعاً للرجال ومنها الزمان كيوم الجمعة ومنها المكان كما ورد من اللعان على منبره صلى الله عليه وآله وسلم وهذا التغليظ مستحب وقيل واجب ومثل هذا لا يستقيم إلا بالامام أو من يقوم مقامه . والظاهر أن من صلح لذلك من المسلمين عند تعذر الامام والخام أنه يصح توليه لامر اللعان إذا كان عارفاً لاحكامه

الثالث قوله يبدأ بالرجل فيه دلائل على مشروعية البداءة بالرجل وهو منصوص عليه في حديث ابن عمر واختلاف العلماء في وجوبه فذهب الجمهور منهم الهادي والقاسم والمؤيد بالله وأبو طالب والامام يحيى والشافعي وأشهب من المالكية ورجحه ابن العربي الى وجوبه قالوا فان قدمها أعاد ما لم يحكم به فلا يستأنف لحصول المقصود والاختلاف في المسألة والحجة نه أن فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم مبين الآية الكريمة والرجل مقدم فيها والحديث هلال (البينة والا حد في ظهرك) فكان لدفع الحد عن الرجل ولو بدأ بالمرأة لكان دافعاً لما لم يثبت ولأن الرجل يمكنه أن يرجع بعد أن يلتمع فيندفع عن المرأة . وذهب أبو حنيفة وبعض المالكية الى أنه يصح البداءة بالمرأة لأن الآية الكريمة لا تدل على لزوم البداءة بالرجل لأن فيها العطف بالواو وهي لا تقتضي الترتيب ولم يكن في الحديث ما يفيد الوجوب وأجيب بما تقدم ولأن الآية تدل على تقديم الرجل من وجه آخر وهي أن قوله تعالى (ويدره عنها المذاب) يفهم منه أن الدرره يقتضي وجود سبب العذاب عليها بلعان الزوج وقد أشار ابن القيم الى وجه المناسبة في تقديم ذكر الرجل في اللعان على المرأة وتقديم ذكرها في الحد بقوله عز وجل (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) أن في اللعان الزوج هو الذي قذفها ورمأها بالمعظيمة وفضحها عند قومها وأهلها ولذا يجب عليه الحد إذا لم يلاعن فكانت البداءة به أولى وأما الحد فلأن الزنا من المرأة أقبح منه من الرجل لأنها تزيد على هتك حق الله تعالى أفساد فراش بعلاها وادخال نسب عليه من غيره وفضيحة أهلها وأقاربها والخيانة على محض حق الزوج وتعييره بامسأك البغي وغير ذلك من المفاصد فكان البداءة بها في الحد أهم انتهى

(الرابع) قوله فيشهد أربع شهادات الخ يدل على تعيين لفظ الشهادة وهو يقتضي أن لا تبدل بغيرها ويدل لفظ الحديث والآية الكريمة على أنه لا يزداد على الالفاظ المذكورة فلا يحتاج أن يقول أشهد بالله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الى غير ذلك بل يكفي أن يقول أشهد بالله اني لمن الصادقين وتقول أشهد بالله انه لمن الكاذبين ولا يحتاج أن يقول فيما رميتها به من الزنا وتقول هي فيما رماني به من الزنا ولا بشرط أن يقول اذا ادعى الرؤية رأيتها تنزي كالمرود في المسكحلة ولا أصل لذلك في

كتاب الله ولا سنة رسوله ذكر ذلك ابن القيم وابن هبيرة في إفصاحه وابن حزم والذين اشترطوا ذلك قالوا ربما نوى إلى من الصادقين في شهادة التوحيد أو غيره من الخبر الصادق ونوت إنه لمن الكاذبين في شأن آخر فاحتجيج إلى التصريح وأجاب الأولون بأنهم لا ينفهمان بديتهما فإن الظالم لا ينفعه تأويله ويمينه على نية خصمه ويمينه بما أمر الله به إذا كان مجاهراً فيها بالباطل والكذب موجبة عليه اللعنة أو الغضب نوى ما ذكرتم أول ينوه (الخامس) قوله والخامسة أن غضب الله عليها قال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة اختصت المرأة بلفظ الغضب لعظم الذنب بالنسبة إليها على تقدير وقوعه لما فيه من تلويث الفرائض والتهرض للاحق من ليس من الزوج به وذلك أمر عظيم تترتب عليه مفسدات كثيرة كانتشار المحرمية وثبوت الولاية على الاناث واستحقاق الاموال بالتوارث فلا جرم خصت المرأة بلفظة الغضب التي هي أشد من اللعنة ولذلك قالوا لو أبدلت المرأة الغضب باللعنة لم يكتف به وأما لو أبدل الرجل اللعنة بالغضب فقد اختلفوا فيه والاولى اتباع النص انتهى . وقد ورد الأمر بوضع الرجل يده على فم الملاعن عند الخامسة دون المرأة فيما رواه أبو داود ورجاله ثقات من حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر رجلاً أن يضع يده عند الخامسة على فيه وقال (إنها موجبة) فدل على مشروعية المبالغة في منعه من الحلف خشية أن يكون قاتلاً فتحل به العقوبة السادسة قوله فإذا فعلاً ذلك فرق الامام بينهما فيه دليل على أن الامان غير كاف في وقوع الفرقة بل لابد من تفريق الامام وقد اختلف في ذلك على ثلاثة مذاهب (الاول) أنه يقع بمجرد ايمان الزوج وحده وان لم تلتعن المرأة وهو قول الشافعي واحتج بأنها فرقة حصلت بقول الزوج كالطلاق (الثاني) لا تحصل الا بلعانها جميعاً ولا يعتبر تفريق الحاكم وهو مذهب أهل الظاهر ومالك واحمدى الرايتين عن احمد قالوا لان الشرع انما ورد بالتفريق بين المتلاعنين ولا يكون بلعان الزوج وحده وانما فرق النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد تمام الامان بينهما فالقول بوقوع الفرقة قبله مخالف لمذلول السنة . وفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم (الثالث) أن الفرقة لا تحصل الا بتمام الامان وتفريق الحاكم معاً وهو مذهب الهدوية وأبي حنيفة واحمدى الرايتين عن احمد ووجه كون اللعان لا يقتضى فرقة بمجرد أنه إما ايمان على زناها أو شهادة به وكلاهما لا يقتضى فرقة وانما ورد الشرع بالتفريق بينهما بعد تمام لعانها لمصلحة ظاهرة وهي أن الله سبحانه جعل بين الزوجين مودة ورحمة وجعل كلا منهما سكناً للآخر وقد زال هذا بالقذف فأقامها مقام الخزي والعار والفضيحة فكان من محاسن الشريعة التفريق بينهما والتجريم المؤبد والتفريق وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم في قصة المتلاعنين بقوله (لا سبيل لك عليها) وقد اعترض بأنه جواب لسؤاله الرجل عن ماله الذي أخذته منه وأجيب بأن العبرة بعموم اللفظ وهو نسكرة في سياق النفي فيشمل المال والبدن ويقتضى نفى تسليطه عليها بوجه من الوجوه ومما يؤيد المذهب الثاني من السنة ما وقع في آخر

حديث ابن عباس عند أبي داود وقضى أن ليس عليه قوت ولا سكنى من أجل أنهما يفتقران بغير طلاق ولا متوفى عنها وهو ظاهر في أن الفرقة وقعت بينهما بنفس اللعان ويحمل قول ابن عمر ثم فرق بينهما على أنه بيان حكم لا إيقاع فرقة وكذا قوله لا سبيل لك عليهما (واختلف العلماء) في هذه الفرقة هل هي فسخ أو طلاق بآئن فذهبت الهدوية والناصر والمؤيد بالله وأحمد وغيرهم إلى أنها فسخ وحجتهم أنها فرقة تقتضي تحريراً مؤبداً فكانت فسخاً كفرقة الرضاع ولأن اللعان ليس صريحاً في الطلاق ولا نوى الزوج به الطلاق حتى يقع ثم لو كان طلاقاً لوقع بمجرد لعان الزوج ولم يتوقف على لعان المرأة وأيضاً فلو كان طلاقاً فهو طلاق من مدخول بها بغير عوض لم ينو به الثلاث فيكون رجعيّاً وأيضاً فإن الطلاق بيد الزوج إن شاء طلق وإن شاء أمسك وهنا الفسخ حاصل بالشرع وبغير اختياره وأيضاً فقد صرح به حديث ابن عباس بقوله من أجل أنهما يفتقران بغير طلاق الحديث وقد مر وذهب أبو حنيفة ورواية عن محمد بن الحسن إلى أن الفرقة طلاق بآئن قالوا لأنها لا تكون إلا من زوجة فهي من أحكام النكاح المختصة به بخلاف الفسخ فإنه قد يكون من أحكام غير النكاح كالفسخ بالعيب واجيب بأنه لا يلزم من اختصاصه بالنكاح أن يكون طلاقاً كما أنه لا يلزم فيه نفقة ولا غيرها (السابع) قوله ولم يجتمعا أبداً دليل على تأييد التحريم وهو مذهب الجاهير من الصحابة والتابعين وعلماء المسلمين وحجتهم ما تقدم من حديث الأصل وشواهد ما روى من طريق الأوزاعي نا الزبيدي نا الزهري عن سهل بن سعد فذكر قصة المتلاعنين قال ففرق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بينهما وقال لا يجتمعان أبداً . وفي البيهقي من حديث سعيد بن جبير عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (المتلاعنان إذا تفرقا لا يجتمعان أبداً) وذهب أبو حنيفة ومحمد وهو في المنتخب للهادي عليه السلام إلى أنه كفرقة الطلاق فيصح رجوعها إليه بالعقد . وقال الثوري إن أ كذب نفسه في المدة عادت بعقد كالخلع وقال النخعي إذا حد للذف نخطب من الخطاب إذا بكذب نفسه صار كن لم يلاعن وأجيب بأن هذه الأقوال مصادمة للنص ولأن الحكمة تقتضي تأييد التحريم فإن النفرة الحاصلة من إساءة كل واحد منهما إلى صاحبه لا تنزل أبداً لأن الرجل إن كان صادقاً عليها فقد أشاع فاحشتها وفضحها على رؤس الأشهاد وإن كان كاذباً فقد أضاف إلى ذلك بهتها بهذه الفرية العظيمة وإحراق قلبها والمرأة إن كانت صادقة فقد أكذبت على رؤس الأشهاد وأوجبت عليه لعنة الله وإن كانت كاذبة فقد ألزمت العار والفضيحة وأفسدت فراشه وخانته في نفسها فحصل لكل واحد منهما من النفرة والوحشة وسوء الظن ما لا يكاد يلتئم معه شملهما فاقترضت الحكمة تأييد الحرمة وقطع الصحبة المتمحضة مفسدة . (الثامن) قوله وألحق الولد بأمه أي إذا إنتفى الزوج منه قبل الوضع وبعده وهل ينتفى الولد بمجرد اللعان أو لا بد من نفيه قال الشافعي إن نفى الولد في الملاءنة إنتفى وإن لم يتعرض له فله أن يعيد اللعان لانتفائه

ولا إعادة على المرأة وقال ابن القيم أنها إذا ولدته لا أكثر من ستة أشهر من الزنا الذي رماها به واستبرأها قبل زناها انتفى الولد عنه بمجرد اللعان سواء نفاه أم لا وإن لم يستبرأ فيها فيمكن أن يكون منه وأن يكون من الزاني فإن نفاه في اللعان انتفى والا لحق به (ومذهب المعتزلة) وأبي حنيفة وأصحابه لا بد من الحكم بنفيه إذ لم يكن صلى الله عليه وآله وسلم بالفرقة بين هلال وخولة بل ألحق ولدها بها وقضى أن لا يدعى لأب . (التامع) قوله وجعل أمه عصيته هكذا في الفسخ وهو يحتمل أمرين أحدهما أنه صير أمه أبا وأما فلا عصبة له سواها فتحوز جميع المال إذا لم يكن له وارث آخر من ولد ونحوه وهو قول ابن مسعود ووائله وسفيان الثوري ورواية عن أحمد بن حنبل ويزيد بن أبيه أيضا عن ابن القمام ويحتمل أنه على حذف مضاف من لفظ أمه والتقدير عصيته عصبة أمه فيواقف الرواية الأخرى عن علي عليه السلام من طريق عبد الرزاق وقد تقدمت ومعناه أن عصبة أمه نصير عصبة له وهو قول ابن عمر والمشهور عن أحمد فإذا مات مثلاً وخلف أمه وخاله أخذت أمه الثلث بالفرض والباقي لخاله بالتعصيب . ويؤيده ما وقع صريحاً في حديث سهل بن سعد وكان ابنها يدعى لأمه ثم جرت السنة في ميراثها أنه يرثها وترث منه أمه ما فرض الله لها . وأخرجه عبد الرزاق عن ابن شهاب . وذهب أبو عبيد ومحمد بن الحسن ورواية عن أحمد إلى أنها ترثه وأخوته منها بالفرض والرد ويؤيده ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر قال اختلف النخعي والشافعي في ميراث ولد الملائنة فبعثوا إلى المدينة رسولاً فرجع يخبرهم عن أهل المدينة أن المرأة التي لاعنت زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زوجها ففرق النبي صلى الله عليه وآله وسلم بينهما فتزوجت فولدت أولاداً ثم توفي ابنها الذي لاعنت فيه فورثت أمه منه السدس وورث منه أخوته الثلث وكان ما بقي بين أمه وأخوته على قدر موارثهم صار لأمه الثلث ولأخوته الثلثان (العاشر) قوله وجعل عاقلته على قوم أمه أراد بالعاقله هنا الدية أي جعل دية ما جناه خطأ على قوم أمه وأنهم الذين يعقلون عنه وإسناد العقل إلى الدية هاهنا مجاز عقلي مثل عيشة راضية أي صاحبها قال الأصمعي سميت الدية عاقلته على قوم أمه أراد بالعاقله هنا الدية هاهنا مجاز عقلي مثل عيشة راضية أي صاحبها قال الأصمعي سميت الدية عاقلته على قوم أمه أراد بالعاقله هنا الدية هاهنا مجاز عقلي بفساء ولي القتل ثم كثر الاستعمال حتى أطلق العقل على الدية ابلاً كانت أو نقداً وعقلت عنه غرمت عنه مالزمه من دية وجناية وقال القزاز في جامعه عاقله الرجل بنوعه الادنون وفي النهاية العاقله هي العصبة والاقارب من قبل الأب الذين يعطون دية قتل الخطأ وهي صفة جماعة عاقله وأصلها اسم فاعلة من العقل وهي من الصفات الغالبة انتهى . وسيأتي الكلام على أحكام العاقله

﴿ تنبيه ﴾ ظاهر العموم في آية اللعان وإطلاق الأحاديث يشمل كل من يصلح للخطاب من المكافين فيصح من كل زوج يصح طلاقه أو يمينه سواء كانا حريين أو عبيدين مسلمين أو كافرين أو أحدهما حر والآخر عبد أو أحدهما كافر والآخر مسلم أو أحدهما محدود والآخر غير محدود وهو قول

مالك والشافعي وذهبت الهدوية وأبو حنيفة وأصحابه إلى تخصيص هذا العموم فلا يجوز الأمان إلا من مسلمين حرين وزادت الحنفية عدلين لأن الله سماهما شهداء فاشتراط فيهما ما يشترط في الشهود حتى منع أمان الآخر وشهادته . وحجتهم ما رواه عمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (أربيع لالأمان بينهن وبين أزواجهن اليهودية والنصرانية تحت المسلم والحرّة تحت العبد والأمة عند الحر والنصرانية عند النصراني) وفي بعض طرقه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وذكر عبد الرزاق في مصنفه عن ابن شهاب قال من وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعتاب بن أسيد أن الأمان بين أربيع فذكر معناه وأجيب بأن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمرو منقطع وبأن الرواية إلى عمرو بن شعيب فيها رجل مجهول وهو يزيد بن بريع ورجل مشهور بالفاظ وهو عطاء الخراساني قال ابن عبد البر ليس دون عمرو بن شعيب من يحتج به انتهى على ما في روايته عن أبيه عن جده من المقال المشهور وأما حديث عبد الرزاق فراسيل الزهري عندهم ضعيف لا يحتج بها وعتاب بن أسيد كان عاملاً للنبي صلى الله عليه وآله وسلم على مكة ولم يكن بمكة يهودي ولا نصراني حتى يوصيه أن لا يلاعن بينهما . وأما هذه الشهادة فهي أيمان في الحقيقة وإن سمي الله سبحانه الأزواج شهداء بدليل قوله تعالى (فيقسمان بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما) وقوله عز وجل (قالوا نشهد إنك لرسول الله) ثم قال (اتخذوا أيمانهم جنة) وفي بعض ألفاظ الحديث (لولا الأيمان لكان لي ولها شأن) فعرفت من مجموع ذلك عدم نهوضه على تخصيص العموم في الآية إذ لا يخص الكتاب العزيز إلا بمثله أو بما صح من السنة النبوية .

﴿ تنبيه ﴾ تضمن كتاب الطلاق (١) .

كتاب الحدود

ش الحدود جمع حد وأصل الحد ما يحجز به بين شيئين فيمتنع اختلاطهما قل في المصباح حددت الدار حداً من باب قتل ميزتها عن مجاوراتها بذكر نهاياتها وحددته حداً جلده وحددته في اللغة الفصل والمنع فن الأول قول الشاعر .

* وجاعل الشمس حداً لاخفاء به *

ومن الثاني حددته عن أمره إذا منعه فهو محدود ومنه الحدود المقدرة في الشرع لأنها تمنع من الإقدام ويسمى الحاجب حداً لأنه يمنع من الدخول انتهى . قال الراغب ويطلق الحد على نفس المعاصي كقوله تعالى (تلك حدود الله فلا تقربوها)

﴿ باب حد الزَّانِي ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أن رجلا من أسلم جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فشهد على نفسه بالزنا فردّه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أربع مرات فلما جاءه الخامسة قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أتدري ما الزنا) قال نعم أتيتها حراما حتى غاب ذاك مني في ذاك منها كما يغيب المروء في المكحلة والرشا في البئر فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم برجه فرجم فلما أذلقته الحجارة فرّ فلقيه رجل بلحي جبل فرجه فقتله فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (ألا تركتموه) ثم صلى عليه فقال له رجل يا رسول الله رجمته ثم تصلى عليه فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم (إن الرجم يطهر ذنوبه ويكفرها كما يطهر أحدكم ثوبه من دنسه والذي نفسي بيده إنه الساعة لي أنهار الجنة يتغمص ^(١) فيها)

ش قال التخريج حديث ماعز الأسلمي هذا قد أخرجه أهل الحديث من طرق عن أبي سعيد الخدري وبريدة وأبي هريرة وابن عباس وجابر بن عبد الله ونعيم بن هزال الأسلمي في سنن أبي داود عن أبي هريرة قال جاء الأسلمي الى نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم فشهد على نفسه أنه أصاب امرأة حراما من جهينة أربع مرات كل ذلك يعرض عنه فقبل الخامسة فقال (أنكبتها) قال نعم قال (حتى غاب ذاك منك في ذاك منها) قال نعم قال (كما يغيب المروء في المكحلة والرشا في البئر) قال نعم قال (أتدري ما الزنا) قال نعم أتيت منها حراما ما يأتي الرجل من امرأته حللا قال (فما تريد بهذا القول) قال أريد أن تطهرني فأمر به فرجم فسمع نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلين من أصحابه يقول أحدهما لصاحبه أنظر الى هذا الذي ستر الله عليه فلم تدعه نفسه حتى رجم رجم الكلب فسكت عنهما ثم سار ساعة حتى مر بجيفة حمار شابل برجله فقال (ابن فلان وفلان) فقالا نحن ذان يا رسول الله فقال (إنزلا فكللا من جيفة هذا الحمار) فقالا يا نبي الله من يأكل من هذا قل (فما نلتما من عرض أخيكما أكفا أشد من أكل منه والذي نفسي بيده إنه الآن لي أنهار الجنة يتغمص فيها) وأخرجه في الأملالي بنحوه والنسائي وأصله في الصحيحين أن رجلا من أسلم جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعترف بالزنا فأعرض عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى شهد على نفسه أربع مرات فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أبك جنون) قال لا قال (أحصنت) قل نعم فأمر به فرجم في المصلى فلما أذلقته الحجارة فرّ فادرك فرجم حتى مات فقال له صلى الله عليه وآله وسلم خيراً وصلى عليه وعند الترمذي من حديث محمد بن عمرو حدثنا أبو سلمة عن أبي هريرة قل جاء ماعز بن مالك الأسلمي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

وفيه لما وجد مس الحجارة فرّ يشتد حتى مر برجل معه لحى جل فضربه به وضربه الناس حتى مات
وفي رواية (أهلا تركتموه لعله يتوب فيتوب الله عليه) قال في التخريج وأما ذكر الصلاة في حديث
المجموع فلم أجده في ذكر ما عز وقد ورد في حديث الجهنمية عند مسلم أنه صلى عليها وكذا في قصة
الغامدية أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال في جواب من سبها (لقد تابت توبة لوتابها صاحب مكس لغفر
له) ثم أمر بها فصلى عليها ودفنت انتهى . قلت اختلفت الروايات في الصلاة على ما عز ففي سنن
أبي داود من حديث أبي برزة الأسلمي أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل على ماعز بن مالك ولم ينه
عن الصلاة عليه قال المنذرى وفي إسناده مجاهيل وأخرج البخارى في صحيحه عن محمود بن غيلان
عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر ما سبق من حديث ماعز وفيه فقال له
النبي صلى الله عليه وآله وسلم خيراً وصلى عليه وعلل بعضهم هذه الزيادة بأن محمد بن يحيى الذهلى لم
يندكرها وهو أضعف من محمود بن غيلان وتابع الذهلى نوح بن حبيب فلم يندكرها وكذا اسحاق بن
راهويه وحيد بن زنجويه وأحمد بن منصور الرمادى واسحاق الدبرى واسحاق بن على ومحمد بن المتوكل
فهؤلاء الثمانية من أصحاب عبد الرزاق خالفوا محموداً في هذه الزيادة وأجيب عن ذلك بأنها زيادة من
ثقة فيجب قبولها وحديث الجهنمية والغامدية ظاهر جداً في الصلاة على المرجوم فتتأيد بهما هذه
الزيادة وأما ما رواه مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى من حديث معمر عن الزهري وفيه فلم يصل عليه
فقد ورد أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل عليه في اليوم الاول وصلى عليه في اليوم الذى بعده
وذلك فيما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه من طريق ابن جريج أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى
الظهر يوم أمر بما عز فرجم فطول الاولين من الظهور حتى كاد الناس يعجزون عنها من طول القيام
فلما انصرف أمر به أن يرجم فرجم ولم يصل عليه فلما كان الغد صلى الظهر فطول الركعتين الاوليين
كما فعل بالامس فلما انصرف قال (صلوا على صاحبكم) فصلى عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم والناس
(قوله ان رجلاً من أسلم) هو ماعز بن مالك الأسلمى قيل يكنى أبا عبد الله لولد كان له وقيل ماعز لقب
له واسمه غريب وكان ماعز هذا نحت حجر هزال بن رباب أبى نعيم الأسلمى فوق على جارية هزال فجاء
به الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال له (هلا سترته ولو بثوبك) قال ابن حبان وليست له رواية واسم
المرأة فاطمة وقيل منيرة والله أعلم (قوله فرده النبي صلى الله عليه وآله وسلم أربع مرات) احتج به القائلون
بأن الاقرار بالزنا لا يثبت ويرجم به المقر حتى يقر أربع مرات وهم آئمة العترة وأبو حنيفة وسائر الكوفيين
وأحمد بن حنبل وأصحابه وابن أبى ليلى واسحاق بن راهويه لأن الظاهر من ترديده أربع مرات وترتيب
الحديث على تمامها أنها شرط معتبر في وجوب الرجم إذ لو وجب بالاقرار مرة لما أخر النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم الواجب وفي بعض الروايات فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

وآله وسلم الخ وفي حديث ابن عباس عنده أبي داود قد شهدت على نفسك أربع شهادات اذهبوا به فارجموه فان فيه إشعاراً بأن العدد هو الملة في تأخير اقامة الحد عليه ويؤيده القياس على شهود الزنا وذهب أبو بكر والحسن البصري ومالك والشافعي وحماد والنوري والبتي وداود وأصحابه الى أنه يكفي الاقرار مرة واحدة قياساً على سائر الحقوق قالوا وما وقع من ترديد ماعز أربع مرات للاستنبات والتحقيق لوجود السبب لان مبنى الحد على الاحتمياط في تركه ودرئته بالشبهات ولذا قال له في بعض الروايات أبك جنون أشربت خمرأ وأما قوله قد شهدت على نفسك أربع مرات قائماً هو حكاية لما وقع منه ولان في حديث الاعرابي الذي سأل لولده العسيف أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال (واغد يا أنيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها) فاطلاقه يقتضي أن المرة تسكنى إذ لم يقيد به عدد وهو في موضع البيان وورد أيضاً في حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه في آخر قصة ماعز فجاءت الغامدية فقالت يا رسول الله إني قد زنت فطهرني وانه ردها فلما كان الغد قالت يا رسول الله أنردني لعلك تريد أن تردني كما رددت ماعز بن مالك فوالله إني لحبلى قال لها (فاذهبي حتى تلدى) فلما ولدته أتته بالصبي في خرقة قالت هذا ولدته قل اذهبي فارضيه حتى تغطيه فلما فطمته أتته بالصبي وفي يده كسرة خبز قالت هذا يا رسول الله قد فطمته وقد أكل الطعام فدفعت الصبي الى رجل من المسلمين ثم أمر بها فحفر لها الى صدرها وأمر الناس فرجموها قال ابن حزم ففيه بيان من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأى شئ رد ماعزأ وانه لا يحتاج الى ترديدها لان الزنا الذى أقرت به صحيح لظهور علامته وهو الحبل فصدتها صلى الله عليه وآله وسلم وأمسك عن ترديدها فلو كان التردد لاجل اعتبار العدد لانسك عليها وقل انما أردك كما رددت ماعزأ لان الاقرار لا يتم الا بأربع وهو في مقام البيان ولا يجوز تأخيرها عن وقت الحاجة وأجابوا عن قياسه على شهود الزنا بأن ثمة فرقا بينهما من حيث إن المال يعتبر فيه عدلان والاقرار يكفي فيه مرة واحدة وبأن اقرار الفاسق مقبول بخلاف شهادته وكذا العبد والاولين أن يتصلوا عن ذلك بأن سؤاله صلى الله عليه وآله وسلم هل به جنون أو سكر انما وقع بعد كمال الاربع المرات في جميع الروايات وهو يشعر أنه بعد ثبوت نصاب الاقرار سأل عن وجوه مبطلاته لأمرا اقتضاه المقام فقد ورد أنه وصل على حال يشبه حال المجنون ففي بعض روايات حديثه أنه دخل الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منتفش الشعر ليس عليه رداء يقول زنت فطهرني وبأن عليا عليه السلام اعتبر في رجمه لشراحة الحمدانية اقرارها أربعاً وسبباً فدل أنه فهم من قصة ماعز أن الاربع شرط في الرجم وليس علاماً للفعل الذى لا ظاهر له كما قاله بعضهم بل بقوله عليه السلام في بعض طرقه (قد شهدت على نفسك أربع شهادات فاذهبوا به فارجموه) وأما قوله (اغد يا أنيس فان اعترفت فارجمها) فلما رد إن اعترفت الاعتراف المعتبر في الزنا وان أنيساً قد علم ذلك الحكم فلا يحتاج الى بيان وأما حديث

الغامدية فلائن في مجموع ترديداتها قبل الوضع وبعد دما يزيد على اقرارها اربعا وليس فيه تقويرها على اعتقاد الخطأ بأن الاربع ليست شرطا لظهور ذلك عند من حضر وشيوعه فلا يضر مع ذلك اعتقادها إذلا ترتب عليه مفسدة الاقتداء بالخطأ وقد ورد اعتبار الاربع في غير حديث ماعز من طريق عبد الرزاق أخبرنا الثوري عن علقمة بن مرثد الحضرمي عن سليمان بن بريدة أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعترفت بالزنا فردها أربع مرات فقالت له في الرابعة يا رسول الله أتريد أن تردني كما رددت ماعز بن مالك فأخبرها حتى وضعت ثم قال (ارضعيه) فقال رجل الى رضاعه فأمر بها فرجعت وقد تكون هذه هي المرأة التي في حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه السابق ومن طريقة أيضا قال أخبرنا ابن جريج أخبرني عبد العزيز بن عفيران في كتاب لعمر بن عبد العزيز أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فحدثته أنها زنت وانها حبلى فلما شهدت بذلك على نفسها أربع مرات قل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لولمها (أصلح اليها حتى تضع ذا بطنها فإذا وضعت فأتني بها) فأتني بها بعد أن وضعت فرجها ثم جاء بها لان يصلي عليها فقال له عمر فيها بعض القول يستغفبه عنه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وهي وجدت أفضل بأن جادت لله بنفسها لقد تابت توبة لو تابها سبعون من أهل المدينة لقبل الله منهم) وأخرج أبو داود والنسائي واللفظ له بإسناد فيه مجهول من حديث ابن أبي بكرة عن أبيه قال شهدت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو واقف على بغلته فجاءته امرأة حبلى فقالت إنها قد بغت فأرجها فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم (استترى بستر الله) فذهبت ثم رجعت اليه وهو واقف على بغلته فقالت أرجها فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم (استترى بستر الله) فرجعت ثم جاءت الثالثة وهو واقف على بغلته فأخذت بالاجام فقالت أشدك الله إلا رجعتها قال (انطلقى حتى تلدى) فانطلقت فولدت غلاما فجاءت به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكفله النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال (انطلقى فتطهري من الدم) فانطلقت فتطهرت من الدم ثم جاءت فبعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى نسوة فأمرهن أن يستبرئنها وان ينظرن أظهرت من الدم فجنن فشهدن عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم بطهرها فأمر عليه السلام بحفرها الى ثنودتها ثم أقبل هو والمسلمون فقال بيده فأخذ حصاة كأنها حصاة فرماها ثم قال للمسلمين (ارموها واياكم ووجعها) فرموها حتى طفيت فأمر بإخراجها حتى صلى عليها (واعل الحكمة) في اعتبار الاربع توسيع الامر لازاني فانه قد يرجع في أيها فيقبل رجوعه أو يتوب الى الله فيسقط عنه بذلك الحد ففي بعض روايات الحديث (ويحك ارجع فاستغفر الله وتب اليه) وقال بعض شراح الحديث يدل على أن ما كان من حقوق الله يكفي في الخروج من إثمه التوبة وان كان فيه حد وان للامام أن يستر على الزاني ما لم يتحقق السبب فإذا تحقق فلا بد من إقامته كما في الموطأ من مراسيل ابن شهاب مرفوعا (من بلى بشئ من هذه القاذورة فليستر بستر الله فانه من

يبد لنا صفحته نغم عليه كتاب الله فاما حقوق الادميين فلا بد مع التوبة من الخروج منها انتهى .
واشترط ابن أبي ليلى وأبو حنيفة والهدوية في الاقرار أن يكون في أربعة مجالس لما ورد في بعض طرق
حديث ماعز عند مسلم وأبو داود أنه إنما كان يرجع الى النبي صلى الله وآله وسلم من الغد وأن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم كان يرسل قومه بعد ذلك يسألهم عن عقله وهو ظاهر حديث الأصل بقوله
فردّه أربع مرات وقوله فلما جاءه الخامسة . وذهب آخرون الى أنه يكفي مجلس واحد للمتفق عليه من
حديث أبي هريرة في قصة ماعز أنه قال يا رسول الله إني زنيت فأعرض عنه فتنحى تلقاء وجهه فقال
يا رسول الله إني زنيت فأعرض عنه حتى ثنى ذلك عليه أربع مرات فظاهاه أنه في مجلس واحد (قوله
أتدري ما الزنا قال نعم) فيه دليل على سؤال الحاكم في الواقعة عما يحتاج اليه في الحكم وذلك من
الواجبات فإن صاحب القصة ربما توهم أن زنا العينيين والرجلين من الزنا الموجب للحد لما ورد في المتفق
عليه من حديث أبي هريرة مرفوعا (كتب على ابن آدم نصيب من الزنا فالعينين زنيتهما النظر واللسان زنيته
المنطق والقلب التمني والفرج يصدق مائة ويكذب) وفي رواية (والرجل زناها الخطأ) أو أن مقدمات
الوطئ من اللبس والتقبيل وغير ذلك من موجباته ولذا أكد عليه بصريح كيفية الوطئ حتى لا يتبقى
شبهة في ذلك وكما ورد في بعض طرقه من سؤاله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجنون ليعتبر العقل وعن
الاحصان ليثبت الرجم ولم يكن بد من ذلك فإن الحد متردد بين الجلد والرجم ولا يمكن الاقدام على
أحدهما إلا بعد تبين سببه (قوله فأمر صلى الله عليه وآله وسلم برجمه فرجم) فيه دليل على جواز
استنابة الامام من يقيم الحد ولا يجب أن يكون أول من يرمي فيمن ثبت عليه بالاقرار وهو مذهب
الهادي والشافعي قال في شرح العمدة وإن كان الفقهاء قد استحبوا أن يبدأ الامام بالرجم اذا ثبت الزنا
بالاقرار ويبدأ الشهود به اذا ثبت بالبينة كأن الامام لما كان عليه التثبيت والاحتياط قيل له ابدأ ليكون
زاجراً له عن التساهل في الحكم وداعياً الى غاية التثبت وأما في الشهود فظاهر لأن قتلهم بقولهم
وسياتى ذكر الخلاف في ذلك (قوله فلما اذلقته الحجارة) وهو بالذال المعجمة والقفاف أى أصابته بجدها
وفي القاموس اذلقه أضغفه وقيل بلغت منه الجهد وقيل عضته وأوجعته وأوهنته (وقوله فر) فيه
دليل على عدم الحفر له وهو صريح في رواية عند مسلم فما حفرنا له ولا أوتقناه وسيأتى البحث فيه
قريباً إن شاء الله (قوله فلقية رجل) في بعض الروايات أنه عبد الله بن أنيس (قوله بلحى جمل) وقع
في بعض حواشي الكتاب أنه بفتح اللام موضع بين مكة والمدينة وقيل عقبة وأما العظم فبكر اللام
انتهى . والباء على الأول لظرفية وعلى الثاني للاستعانة والظاهر أن المراد به عظم الدابة المعروفة سواء
كانت اللام مفتوحة أو مكسورة فقد قرئ بالوجهين قوله تعالى (لا تأخذ بلحيتي) وقد جاء ما يؤذن أن
المراد به العظم وهو ما تقدم في الشواهد من رواية الترمذي . وفي سنن أبي داود وأما أحمد بن عيسى

من رواية يزيد بن نعيم قلما رجم فوجد مس الحجارة جزع فخرج يشتد فلقبه عبد الله بن أنيس وقد أعجز أصحابه فنزع له بوظيف بعير فرماه به انتهى . ووظيف البعير خفه^(١) وفي سنن البيهقي من رواية يزيد بن نعيم بن هزال فنزع له بوظيف حمار . وما يضاف كون المراد به الموضع بل يبطله أن العادة تقضى بأنه لا يفر حتى يصل إلى الموضع الذي بين مكة والمدينة لتمسك ذلك عليه وعلى من لحقه من الناس (قوله قل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ألا تركتموه) فيه دليل على أنه يقبل من المقر الرجوع عن الإقرار وفي رواية لعنه يتوب وقد تقدمت فيدل على أن التوبة يسقط بها الحد ولو بعد الأربع المرات والقول بسقوط الحد بالرجوع عن الإقرار للمعترة والخنفية والشافعية وإحدى الروايتين عن مالك وذهب المزني والبقى وأحد قولي الشافعي وأبو ثور وإحدى الروايتين عن مالك أنه كغيره من الإقرارات وأجيب بأنه قياس في مخالفة النص فهو فاسد الاعتبار واحتجت المالكية بأن الذين رجوا ما عزا حتى مات بعد أن هرب لم يلزموا بدينه فلو شرع تركه لوجب عليهم الدية . وأجيب بأنه لم يصرح بالرجوع ولم يقل أحد إن الحد يسقط بمجرد الهرب (قوله ثم صلى عليه) فيه دليل على مشروعية الصلاة على المحدود . وقد سبق الكلام فيه وقد أول بعضهم الصلاة على ما عز بان المراد بها الاستغفار والدعاء بدليل ما ورد في حديث بريدة قال فلبشوا بذلك يومين أو ثلاثة ثم جاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهم جلوس فسلم ثم قال (استغفروا لما عز بن مالك) قال فقالوا يغفر الله لما عز بن مالك أخرجه البيهقي وغيره وأجيب بان الصلاة إذا أطلقت في لسان الشرع فلما راد بها الصلاة الشرعية حملا على عرفه وما ورد من الاستغفار غير منافي لوقوع الصلاة عليه لاسيما وهو بعد يومين أو ثلاثة من رجعه (قوله فقال له زجل الخ) فيه أنه ينبغي لمن جهل شيئا أن يسأل العالم عن حقيقة ما يستشكله ويجهل أمره وأن العالم يجب عليه المساعدة إلى بيان ما جهله وإيضاح ما استشكله وإلا كان من كتم العلم المنهى عنه . قوله يتغمص في نسخة السماع بالمشاة من تحت ثم المشاة من فوق من التغمص وفي بعضها بالنون بعد التحتانية مضارع غمص والصاد مبدلة من السين ولذا يقال يمين غموس وغموص كما في القاموس . قال في المصباح غمسه في الماء غمسا من باب ضرب فانغمس هو انتهى والمراد به التغمص والتلذذ في أنهار الجنة . وفي بعض نسخ الكتاب يتخضعض وهو بالخاء والصاد المعجمتين بعدهما مثلهما وفي بعض رواية السنن لقد رأيت يتخضعض في أنهار الجنة أشار إليها شارح الامام وأصل الخضعضة التحريك . قال في القاموس الخضعضة تحريك الماء والسويق ونحوه .

ص (حديثي زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أن امرأة أتته فاعترفت بالزنا فردها حتى فعلت ذلك أربع مرات ثم حبسها حتى وضعت حملها فلما وضعت لم يرجعها حتى وجد من يكفل ولدها ثم أمر بها فجلدت ثم حفر لها بئر إلى نديها ثم رجم ثم أمر الناس أن يرجعوا ثم قل أيعا (١) كذا في النهاية وقال في الصحاح الوظيف مستدق الذراع والساق من الخيل والأبل ونحوها اهـ

حد أقامه الامام باقرار رجم الامام ثم رجم الناس وأما حد أقامه الامام بشهود رجم الشهود ثم يرمي
 الامام ثم يرمي المسلمون ثم قال جلدها بكتاب الله ورجتها بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ش قال عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال أخبرني أبو حنيفة أن الشعبي أخبره أن علياً أتى
 بامرأة من همدان ثيب حبلى يقال لها شراحة قد زنت فقال لها على عليه السلام لعل رجلاً استكرهك
 فقالت لا قال لعل رجلاً وقع عليك وأنت راقدة قالت لا قال فاعلم أن يكون من عدونا هؤلاء وأنت
 تكتمينه قالت لا تخبسها حتى إذا وضعت جلدها يوم الخميس مائة ورجها يوم الجمعة فأمر فحفر لها حفرة
 بالسوق فدار الناس عليها أو قال بها فضربهم بالدرّة ثم قال ليس هكذا الرجم إن تفعلوا هذا يقتل
 بعضكم بعضاً ولكن صفوا صفوفكم للصلاة ثم قال يا أيها الناس إن أولى الناس برجم الزاني الامام
 إذا كان بالاعتراف وإذا شهد أربعة شهداء على الزنا فإن أولى الناس برجمه الشهود بشهادتهم عليه ثم
 الامام والناس ثم رماهما بمحجر فكبر ثم أمر الصف الأول فقال ارموا ثم قال انصرفوا فكذلك صفا
 صفا حتى قتلوها . وأخرجه البيهقي من طريق الأجلح عن الشعبي عن علي . وقال في التخریج عقبه
 رجاله الى الشعبي ثقات وأخرجه في الأملی من طريق أبي حصين عن الشعبي بنحوه وقال عبد الرزاق
 أخبرنا الثوري عن عبد الرحمن بن عبد الله عن القاسم بن عبد الرحمن قال حفر على لشراحة الهمدانية
 حين رجمها وأمر بها أن تحبس حتى تضع أخبرنا الثوري عن أبي حسن وإسماعيل عن الشعبي قال أتى
 على بشراحة فجلدها يوم الخميس ورجها يوم الجمعة ثم قال الرجم رجمان رجم سر ورجم علانية فاما رجم
 العلانية فالشهود ثم الامام ثم الناس . وأما رجم السرفلا اعتراف ثم الامام ثم الناس قال الثوري
 فأخبرني ابن جريج قال أخبرني عبد الرحمن بن أبي ليلى رجل من هذيل وعداده في قریش قال كنت
 مع على حين رجم شراحة فقلت لقد ماتت هذه على شراحوها فضر بني بقضيب أو قال بسوط كان
 في يده حتى أوجعني فقلت أوجعني قال وإن أوجعتك انها إن تسأل عن ذنبها هذا أبداً كالدين يقضى
 قال وأخبرني علقمة بن يزيد عن الشعبي قال لما رجم على شراحة جاء أولياؤها فقالوا كيف نصنع بها
 قال اصنعوا بها ما تصنعوا بموتاكم بمعنى من النسل والصلاة عليها أخبرنا ابن التيمي عن إسماعيل بن أبي
 خالد قال قال علي في الثيب أجلاها بالقرآن وأرجها بالسنة قال وقال أبي بن كعب مثل ذلك (قوله ان
 امرأة أمتة) هي شراحة بالشين المعجمة والراء الحاء المهملة الهمدانية بالمهملة وفي قوله حتى فعلت ذلك أربع
 مرات دليل على أن نصاب الأقرار في الحد هو الأربع وقوله ثم حبسها يحتمل أن يريد منعها عن
 التصرف في حاجاتها بالدخول والخروج أو أن المراد حبسها عن الرجم حتى تضع ويؤيده ما في بعض
 نسخ الأصل ثم خلاها وهو من التخلية عن تعجيل الحد وفيه دليل على أنه لا يجوز رجم الحبلى سواء
 كان حملها من زنا أو غيره لئلا يقتل جنينها وهو مجمع عليه وفي حكم ذلك المحدودة بالجلد وهي حامل

فلا جاع على أنه ينتظر وضعها وكذا من وجب عليها قصاص وهي حامل لا يقتص منها حتى تضع ثم لا يقتص ولا ترجم بعد الوضع حتى تسقى ولدها اللبا ويستغنى عنها بلبن غيرها وفيه أن الحمل يمكن فيه الطريق الموصلة إلى العلم به ولذا رتب عليه السلام على ذلك الحبس وأمرها بالتربص وقوله حتى وجد من يكفل ولدها أي يقوم بمؤنته ومصلحه .

(واعلم) ان مذهب الشافعي واحمد واسحاق أنها لا ترجم حتى تحمد من يرضعه فان لم تحمد أرضعته حتى تفضله ثم ترجم وهو الذي يدل عليه حديث الأصل . وقال أبو حنيفة ومالك اذا وضعت رجعت ولا ينتظر حصول رضعه وتاولا ما ورد في قصة الغامدية أنه لما قيل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قد وضعت الغامدية فقال (إذن لا ترجمها) فندع ولدها صغيراً ليس له من يرضعه) فقام رجل من الأنصار فقال إلى إرضاعه يا نبي الله قال فرجها بأنه قصد الأنصارى بذلك الرفق بها ومساعدتها على تعجيل طهارتها بالحد لما رأى من الحرص التام على تعجيل ذلك ولما ورد في حديث عمران بن حصين أنه أمر برجمها حين وضعت ولم يستأن بها . وأجيب بأن التأويل خلاف الظاهر وأن حديث عمران محمول على أنها امرأة أخرى فاحدى الامراتين وجد لولدها كفيل وقبلها والاخرى لم يوجد لولدها كفيل أو لم يقبل فوجب إمها لها حتى يستغنى عنها لئلا يهلك بهلا كهوا ويكون الحديث محمولا على حالتين ويرتفع الخلاف ذكره المنذرى في مختصر السنن قال العلماء وينبغي أن تكون المرأة مستمرة عند الرجم لما ورد في حديث عمران فأمر بها فشكت عليها ثيابها ثم أمر بها فرجعت وكذلك ورد في بعض روايات قصة شراحة عن علي عليه السلام وفي بعض الروايات فشدت والمقصود منه إحكام سترها لئلا تنكشف مع تكرار اضطرابها وانقلابها واتفق العلماء على أن المرأة ترجم قاعدة إلا ما يروى عن ابن أبي ليلى وأبي يوسف وقد روى البيهقي من طريق يحيى بن الجزار ان عليا عليه السلام كان يقول يضرب الرجل قائما والمرأة قاعدة وأما الرجل فالجمهور على أنه يرجم قائما وقل مالك قاعداً وقيل الامام مخير بينهما (وقوله ثم أمر بها فجلدت ثم حفر لها بئرا إلى ثديها ثم رجعت) فيه إشارة إلى حكيمين الاول الجمع بين الجلد والرجم وسيأتى الكلام فيه بعد هذا . الثانى فيه دليل على أنه يحفر للمرأة إلى ثديها (وقد اختلف العلماء) في مشروعية الحفر فعند الهدوية أنه يندب الحفر إلى سرة الرجل وتدى المرأة وقال احمد ومالك وأبو حنيفة لا يحفر لايهما . وعند الشافعية أنه لا يحفر للرجل وفي وجهه بخير الامام وفي المرأة ثلاثة أوجه ثانیة إن ثبتت زناها بالبينة لا بالأقرار وحجة الهدوية ما رواه البيهقي من طريق بشير ابن مهاجر حدثني عبد الله بن بريدة عن أبيه في قصة ماعز بن مالك وفي آخرها فأمر نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم لحفر له حفرة فجعل فيها إلى صدره ثم أمر الناس أن يرموه وفي هذا الحديث ذكر قصة الغامدية أيضا وفي آخرها ثم أمر بها فحفر لها حفرة فجعلت فيها إلى صدرها ثم أمر الناس أن يرموها

وأخرجه مسلم ثم قال وروينا من حديث اللجلاج في قصة الشاب المحسن الذي اعترف بالزنا قال فأمر به النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يرجم قال فخرجننا به فخرنا له حتى أمكننا ثم رميناه بالحجارة حتى هدا وما تقدم من حديث ابن أبي بكرة عن أبيه في المرأة أنه صلى الله عليه وآله وسلم رجم امرأة فخر لها إلى التندوة فهذه تدل على مشروعية الحفر وأما كونه مندوبا فلما رواه مسلم في حديث ماعز أنه قال فوالله ما حفرنا له ولا أوثقناه ورجعوا هذه الرواية على رواية الحفر . وذهب بعضهم إلى الجمع بين الروایتين بأنهم حفروا له في أول الأمر ثم لما وجد من الحجارة خرج من الحفرة فنبعوه وجمع بعضهم بغير ذلك ويؤيد ما ذكرنا في بعض الروايات فلما أذلقته الحجارة ذهب فادركناه بالحرة فرجمناه زاد معمر في روايته حتى مات وأصرح من ذلك ما في رواية أبي داود فلما رجم فوجد من الحجارة خرج يشتد فذكر الخروج يشعر بأنه حفر له أولا (قوله وأيا ما حد أقامه الامام باقرار الخ) يدل على أنه يشترع للامام البداية بالرجم اذا كان عن إقرار واذا كان عن بيعة بدأ الشهود وقد تقدم إشارة إلى بيان الحكمة في ذلك واختلفوا هل هو واجب أو مستحب فقال الشافعي ومالك لا يجب . وذهبت الهدوية إلى أنه يجب على الإمام اذا كان حاضرا أو أموره اذا لم يحضر أن يبتدئ بالرجم ولا يلزمه الحضور اذا لم يحضر صلى الله عليه وآله وسلم رجم ماعز والغامدية والجهنية والمرأة التي أمر أنيسا أن يرحمها . وأجيب بأن مستند القائل بالوجوب فعله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض صور الرجم بالاقرار والفعل لا يدل على الوجوب .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الثيب بالثيب جلد مائة والرجم بالبكر بالبكر جلد مائة والحبس سنة)
 ثم روى السيوطي في جمع الجوامع في حرف الخاء المعجمة (خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم) الشافعي والنسائي واحمد بن حنبل في المسند ومسلم في الصحيح وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان عن عباد بن الصامت واحمد في المسند عن سلمة بن المحبق انتهى . وفي المحلى عن ابن وهب أخبرني جرير بن حازم عن الحسن بن عمارة عن العلاء بن بدر عن كاثوم بن جبر قال تزوج رجل منا امرأة فزنت قبل أن يدخل بها فجلدها علي بن أبي طالب مائة سوط ونفاها سنة إلى نهر كربلاء فلما رجعت دفعها إلى زوجها وقال امرأتك فإن شئت طلق وإن شئت فامسك ومن طريق عبد الرزاق عن أبي حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي قال قال علي بن أبي طالب البكر بزني بالبكر ينفيان . وعن ابراهيم النخعي أن علي بن أبي طالب قال في أم الولد اذا أعتقها سيدها أو مات فزنت أنها تجلد ولا تنفي (قوله الثيب بالثيب) قال في المصباح وقيل للانسان اذا تزوج ثيب وهو فعيل انضم فاعل من تاب وإطلاقه على المرأة أكثر لانها

ترجع الى أهلها بوجه غير الأول ويستوى في الثيب الذكر والأنثى كما يقال أيم وبكر للذكر والأنثى
وجمع المذكر ثيبون بالواو والنون وجمع المؤنث ثيبات (وقوله والبكر بالبكر) قل في المصباح البكر
خلاف الثيب رجلا كان أو امرأة وهو الذى لم يتزوج وعليه قوله البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام
والمعنى زنا البكر بالبكر فيه جلد مائة أو حده جلد مائة والجعم أبكار مثل حمل وأحمال انتهى . وليس
التقييد معتبرا بل هو مما جرى مجرى الغالب فإن البكر يجب عليه الجلد وحده سواء كان مع بكر أو ثيب
كما فى قصة العسيف (والحديث) يدل على أنه يجمع بين الجلد والرجم وهو صريح ما تقدم عن على
عليه السلام فى قصة شراحة وبيانه لوجه ذلك بأن الجلد بالكتاب والرجم بالسنة وهو مذهب العترة
وحكاية الحازمي عن أحمد وإسحاق وداود وابن المنذر ونسبه فى الحلى الى الحسن البصرى والحسن بن
حى وجميع الظاهرية وتقدم أنه قول أبي بن كعب . وذهب الجمهور الى أنه لا يجمع بينهما فى حق الثيب
قالوا وحديث عبادة المذكور منسوخ فانه كان فى أول الامر عند نزول حد الزانى والناسخ له ما ثبت فى
قصة ماعز أن النبي صلى الله عليه وسلم رجمه ولم يذكر الجلد وكذا فى قصة الغامدية والجهنية واليهوديين
والتي رجمها أنيس بأمره صلى الله عليه وآله وسلم قل الشافعى قصة ماعز جاءت من طرق متنوعة بأسانيد
مختلفة لم يذكر فى شئ منها أنه جلد وكذا الغامدية والجهنية وغيرها فدل عدم ذكره على عدم وقوعه
ودل عدم وقوعه على عدم وجوبه وقد يجاب بأن السكوت عن ذكر الجلد لا يعارض القول الصحيح
بإيجابه ولأن عليا عليه السلام روى الحديث فى الجمع بينهما كما رواه عبادة وسلمة بن المحبق ثم عمل به
فى حق شراحة فلو كانت منسوخا لما جمع بينهما والمعلوم أنه كان حاضرا فى حد ماعز والجهنية وغيرها
وبعض طرق أحاديثهم متصلة به عليه السلام فلو كان فيها ما يشعر بالنسخ لما خفى عليه ذلك ولعله يقال
إذا سلم أن عدم ذكره فى قصة ماعز ومن فى حكاية يدل على عدم وجوبه فهو لا ينفى كونه مستحبا للإمام
أن يفعله عملا بحديث على وعبادة وسلمة وفى هذا جمع بين الأدلة والله أعلم .

(قوله جلد مائة والحبس سنة) فيه دليل على مشروعية التغريب سنة إذا فصر الحبس بالمنع عن
الوطن وأنه من تمام الحد وقد ذهب الى ذلك الخلفاء الأربعة ومالك والشافعى وأحمد وإسحاق والثورى
والزهري وابن أبى ليلى وأبو يوسف وحجتهم المتفق عليه من حديث عبادة السابق والمتفق عليه من
حديث زيد بن خالد الجهنى فى قصة العسيف وفى البخارى من حديث أبى هريرة عن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم أنه قال فيمن زنى ولم يحصن (ينفى عاما من المدينة مع إقامة الحد عليه) قل ابن شهاب
وكان عمر رضى الله عنه ينفى من المدينة الى البصرة وروى البيهقى من حديث ابن عمر فى قصة الذى
ضاف رجلا ففجر بابنته فأمر أبو بكر فضربا الحد ثم تزوج أحدهما من الآخر وأمر بهما ففرا باعما أو
حولا وفى رواية أنه وقع على أخته وروى أيضا عن صفية بنت أبى عبيد أن أبا بكر الصديق أتى برجل

وقع على جارية بكر فأحبها ثم اعترف على نفسه أنه زنى ولم يكن أحسن فأمر به أبو بكر رضى الله عنه
 فجدا الحد ثم نفى الى فداك وبسنده الى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضرب وغرب وأن أبا
 بكر ضرب وغرب وأن عمر ضرب وغرب وبسنده الى سعيد بن منصور حدثنا هشيم نا الشيباني عن
 الشعبي أن عليا رضى الله عنه جلد ونفى من البصرة الى الكوفة أو قال من الكوفة الى البصرة
 وبسنده الى أبي بن كعب قال البكران يجلدان وينفيان والشيبان يرجان وعن مالك أنه لا تغريب
 على المرأة اذ من شرط جواز زواجها أن يكون معها محرم وهو لا يجب عليه الخروج معها ونحصيل
 شرط الواجب لا يجب لا يجب وحكى في البحر عن زيد بن علي والصادق وأحد قولي الناصر أنه يكفي
 فيه الحبس عملا بظاهر حديث الاصل (وذهبت الهدوية) وأبو حنيفة الى أنه غير واجب على الذكر
 والاثنى اذ لم يذكر في آية النور والتغريب زيادة على النص وهو ثابت بخبر الواحد فلا يعمل به لانه
 يكون ناسخا وهذا قول الحنفية وحجة الهدوية أن المطلوب من التغريب التأديب والزجر ولذا ورد
 في حديث على عليه السلام بلفظ الحبس فيكون على ما يرام الامام من قرب المسافة وبعدها على الذكر
 والاثنى والحر والعبد إلا أنه ينصف للعبد وأيضاً فاذا انتفى عن المرأة لعدم المحرم كما في حجة مالك
 انتفى عن الرجال وقد روى عن علي عليه السلام أنه لا تغريب على المرأة . ووجه أنها عورة وفي
 نفسها تضييع لها وتعريض للفتنة ولهذا نهيت عن السفر مع غير محرم ولما في التغريب من التعريض
 للفتنة في الدين كما رواه عبيد الرازي عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب قال غرب عمر ربيعة بن
 أمية من حلب في الحار الى خيبر فلعق بهر قل فتنصر فقال عمر لا أغرب مسلماً بعده أبداً وعن أبي
 حنيفة عن حماد عن ابراهيم أن علياً قال حسبهم من الفتنة ان ينفوا وقال الطحاوي التغريب منسوخ
 بحديث (اذا زنت أمة أحكم فليجدها) ثم قال في الثالثة فليبيعها والبيع يفوت التغريب واذا سقط عن
 الأمة سقط عن الحرية لأنها في معناها وأجيب عن حجة الحنفية بأن الحديث مشهور لكثرة طرقه
 والعامل به من الصحابة والزيادة على النص اذا لم يخرج بها المزيدي عليه عن أن يكون مجزياً لا تكون
 نسخاً اذ هو رفع حكم شرعي وإنما تكون نسخاً كزيادة ركعة خامسة ونحو ذلك . وعن حجة الهدوية
 أنه وإن كان فائدته التأديب والزجر فهو لا ينافي وجوبه اذ الحدود كلها عقوبات . وحديث على عليه
 السلام قد ورد عنه ما يدل على أنه أراد بالحبس النفي ولا يعترض عليه بأنه خلاف وضعه فمخالفة الوضع
 لا تنفي التجوز وهما مشتركان في فقد الأئیس واذا تعذر على المرأة لفقدان شرط تغريبها فهو من الصور
 المخصصة للعموم ولا يمنع ثبوت الاحتجاج به بعد التخصيص وقد قالوا إن عليها أجرة المحرم اذ وجبت
 لجنايتها وقيل في بيت المال كاجرة الجلال وحديث اذا زنت أمة أحكم من الصور المخصصة أيضاً وهي
 لا تنافي للعموم . واختلفوا في الرقيق فذهب مالك واحمد واسحاق وحماد والحسن وقول للشافعي الى أنه

لا ينبغي لأن نفيه يكون عقوبة لما لسه لمنعه منفعته مدم نفيه ولا ذنب له اذ لا تزر وازرة وزر أخرى ومن ثمة سقط فرض الجهاد والحج عن المملوك وذهب الثوري وداود والطبري وقول للشافعي الى أنه ينبغي لمعوم أدلة التغريب . والتغريب هو طرده سنة وأقله مسافة القصر لتحصل الغربة . وقد غرب عمر من المدينة الى الشام وغرب عثمان الى مصر وعلى عليه السلام من البصرة الى الكوفة أو العكس .

﴿ تنبيه ﴾ لا يقوم القتل بالسيف مقام الرجم في الحد إلا ما يروى عن بعض الأئمة أنه يجوز قتله بغير الرجم وحد الرجم مما اتفقت عليه الأئمة إلا ما حكاه في البحر عن بعض الخوارج قال ابن عبد البر هو أمر أجمع أهل القبلة عليه وهم الجماعة أهل الفقه والاثرو لا يخالف فيه من بعده أهل العلم خلافا وقال النووي لم يخالف أحد من أهل القبلة إلا ما حكاه القاضي عياض وغيره عن الخوارج وبعض المعتزلة كالنظام وأصحابه فانهم لم يقولوا بالرجم .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال حد العبد نصف حد الحر)

ش لم يذكر الحديث في التخريج ولا يحتاج الى إيراد شواهد اذ تنصيف الحد على العبد والامة مما أجمع عليه المسلمون خلفا عن سلف وفي معناه ما أخرجه في الأمالى حدثنا أبو كريب عن أبي بكر بن عياش عن أبي سنان عن ثابت الشيباني عن الضحاك عن علي أنه أتى بعبد قد زنى وشرب خمرأ فضربه حدين خمسين وأربعين . وفي سنن البيهقي بسنده الى ابن أبي الزناد عن أبيه عن الفقهاء من أهل المدينة كانوا يقولون اذا زنى العبد أو الأئمة فعلى كل واحد منهما فعل ذلك جلد خمسين ولا تغريب على مملوك والاصل في ذلك قوله تعالى (فعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب) وقيس الذكور على الاناث بعدم الفارق وقال ابن عباس لاحد على العبد والأئمة ألا أن يحصنا بالتزويج لقوله تعالى (فاذا أحصن فان أتيت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) فاشتراط في الاماء الاحصان وهو التزويج ودفع بأن المراد بالاحصان البلوغ وقيل الاسلام اذ هي لفظة مشتركة والاجماع منقاد على خلاف قوله وسواء كان العبد بكراً أو محصنا بالتزويج وفي حكمه المدمر وأم الولد وأهل الظاهر القائلون بفساد القياس جعلوا الحجة على تنصيف حد العبد ما صح من السنة في حديث ابن عباس مرفوعا اذا أصاب المكاتب حداً أو ميراثاً ورث بحساب ما عتق منه وأقيم عليه الحد بحساب ما عتق ومنأى إعادته مع شواهد في شرح حديث الذي عتق نصفه قالوا فقد وجب ضرورة أن حدود المالك على النصف من حدود الأحرار بنص الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ذكروهم وإناتهم وليس في الحديث ما يشعر بولاية حد العبد لمن تكون والمروى عن الصحابة أن إقامة الحد على المملوك الى سيده ولو مع وجود الامام وبغير أمره فروى البيهقي عن ثمامة ابن أنس قال شهدت أنس بن

مالك يضرب إمامه الحد اذا زنين تزوجن أولم يتزوجن . وأخرج عن عبد الله بن عمر أنه حد جارية له زنت وأخرج عن عمر بن مرة قال سمعت سعيد بن جبيرة يقول اذ زنت الأمة لم تجلد الحد ما لم تزوج فسألت عبد الرحمن بن أبي ليلى فقال أدركت بقايا الانصار وهم يضربون الوليدة من ولائهم في مجالسهم اذا زنت . وأخرج عن أشعث إجازة عن أبيه قال شهدت أبا برزة ضرب أمة له فجرت . وأخرج عن خارجة بن زيد أنه حد جارية له وساق روايات أخرى في القطع والقنل بمباشرة الأولياء وبأمرهم . وأخرج الشافعي وعبد الرزاق عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد بن علي ان فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورضي عنها حدثت جارية لها زنت وفي رواية عنها أنها كانت تجلد وليدتها خمسين اذا زنت . والحجة عليه من المرفوع حديث علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم » رواه أبو داود وهو في مسلم موقوفاً وأخرجه الحاكم في مستدركه ومن المتفق عليه من حديث أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني في الأمة اذا زنت ولم تحصن قال صلى الله عليه وآله وسلم (إن زنت فاجلدوها - وقال في الثالثة - ثم بيعوها ولو بظفير) فالخطاب للمالكين ويؤيده قوله بيعوها فانه للمالكين قطعاً . وظاهر الآثار والأحاديث ان حد المملوك الى السيد في الزنا وغيره واستثنى مالك القطع في البرقة واحتج له بعض أصحابه بان في القطع مثله فلا يأمن السيد ان يدعى عليه ارادة المثلة فنع من مباشرته للقطع سداً للزريعة وذهب الأوزاعي والثوري الى انه لا يقيم السيد الاحد الزنا وقالت الحنفية لا يقيمها الا الامام او أموره واحتج الطحاوي لذلك بما أخرجه مسلم بن يسار قال كان أبو عبد الله رجل من الصحابة يقول الزكاة والحدود والفيء والجمعة الى السلطان قال الطحاوي ولا نعلم له مخالفاً من الصحابة وتعقبه ابن حزم فقال بل خالفه اثني عشر نفساً من الصحابة وقالت الهدوية ومحمد العبد حيث لا امام سيده فقيده بحيث لا امام بهما بين دليل اختصاص الامام باقامة الحدود ودليل أمر السيد بها قال المحقق الجلال ولا حاجة الى الجمع لان حد الممالك اخص والخاص يعمل به فيما يتناوله وبالعام فيما بقي انتهى . وهو مبني على صحة حديث اربعة الى الأئمة وهو موقوف على بعض الصحابة ولم يثبت رفعه بحال ويؤخذ من قوله نصف حد الحر ان مالا ينتصف من الحدود لاحد فيه على المملوك وذلك كالرجم والصلب للجارية وهو مذهب الجمهور وقال زفر وأبو ثور ان دليل حد الرجم لم يفصل بين حر ومملوك واجيب بان الأمة خرجت عن العموم بقوله تعالى (فعلين نصف ما على المحصنات من العذاب) ثم قيس العبد على الأمة بمذم الفارق وهو قياس جلي يصح به تخصيص عمومات الكتاب العزيز على انه قد ورد دليل تنصيف الحد عليه من السنة الصحيحة كما تقدم في حديث ابن عباس وسيأتي فإزداد صحة التخصيص قوة

ص حديثي زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال لما كان في ولاية عمر اتى

بامرأة حامل فسألها عمر فاعترفت بالفجور فامر بها عمر ان ترجم فلقبها على عليه السلام فقال ما بال هذه
 فقالوا امر بها أمير المؤمنين عمر ان ترجم فردها على عليه السلام فقال أمرت بها ان ترجم فقال نعم اعترفت
 بالفجور فقال على عليه السلام هذا سلطانك عليها فما سلطانك على ما في بطنها قال ما علمت أنها حبلى
 قال على عليه السلام ان لم تعلم فاستبر رحما ثم قال على عليه السلام فلعلك انتهرتها أو أخفقتها قال
 قد كان ذلك فقال او ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لاحد على معترف بعد بلاء إنه
 من قيدت او حبست او تهددت فلا اقرار له فلعلها انما اعترفت لوعيدك اياها فسألها عمر فقالت ما اعترفت
 الا خوفا قال نفلى عمر سبيلها ثم قال عجزت النساء ان يلدن مثل علي بن ابي طالب لولا على لهلك عمر
 شبيض صاحب التخريل له وقد أخرجه في الامالى من طريق أحمد بن عيسى عن حسين بن علوان
 عن أبي خالد بن عامر اسناده ومثله ورواه بعض المحدثين قال حدثنا أبو عبد الله الحسين بن هارون الضبي
 القاضي املاء قال حدثني أبو القاسم عبد العزيز بن اسحاق سنة ثلاثين وثلاثمائة ان على بن محمد النخعي
 حدثه قال حدثنا سليمان بن ابراهيم المحاربي حدثني نصر بن مزاحم بن نصر المنقري قال حدثني ابراهيم
 ابن الزبرقان التميمي قال حدثني أبو خالد الواسطي وساق اسناده ومثله بمثل ما في الاصل وروى هذا
 الخبر العلامة المحدث برهان الدين ابراهيم بن عبد الله الوصابي البجلي الشافعي في كتابه اسنى المطالب في
 مناقب على بن أبي طالب وقال أخرجه السمان في الموافقة ثم قال وعن عبد الله بن الحسين قال دخل على
 عليه السلام على عمر فاذا امرأة حبلى تعاد لترجم فقال ما شأن هذه قالت يذهبون بي ليرجموني فقال على
 عليه السلام لعمر لاى شئ ترجم هذه ان كان لك سلطان عليها فما سلطانك على ما في بطنها قال عمر
 كل افقه منى ثلاث مرات وضما على حتى وضعت غلاما ثم ذهب بها فرجها وهذا غير ما في الاصل لان
 اعتراف تلك كان بعد تخويف فلم يصح فلم ترجم وقال أخرجه السمان في الموافقة وأخرج البيهقي في باب
 المجنون يصيب حسدا باسناده الى ابن عباس قال أتى عمر بمبتلاة قد فحرت فامر برجمها فر بها على رضى
 الله عنه والصبيان يتبعونها فقال ما هذا قالوا امرأة امر بها عمر ان ترجم قال فردها وذهب معها الى عمر
 فقال لم تعلم ان القلم رفع عن ثلاثة عن المبتلى حتى يفيق الحديث وأخرجه من طريق ابن عباس ايضا
 وفيه فامر عمر نفلى عنها وفي جمع الجوامع للسيوطي ما يشابه حديث الاصل وان كان في قصة اخرى
 ولفظه عن ابي الضحى ان امرأة اتت عمر فقالت انى زفيت فارجمنى فرددها حتى شهدت اربع شهادات
 فامر برجمها فقال على يا أمير المؤمنين ردها فسلها ما زناؤها لعل لها عذرا فرددها فقال ما زناؤك فقالت كان
 لاهلى ابل فخرجت فى ابل اهلى فكان لنا خليط فخرج فى ابله فحملت معى ماء ولم يكن فى ابلى لبن وحمل
 خليطنا ماء وكان فى ابله لبن فنقدمائى فاستقيته فابى ان يسقيني حتى امكنه من نفسى فابيت حتى كادت
 نفسى تخرج فأعطيته قال على الله اكبر فمن اضطر غير باغ ولا عاد ارى لها عذرا أخرجه البغوى في

نسخة نعيم بن الحميم . وقد اخرج عبد الرازق نحو حديث الاصل وفيها ان القائل لعمر بذلك معاذ بن جبل فقال اخبرنا الثوري عن الاعمش عن أبي سفيان عن اشياخ لهم عن عمر انها رفعت اليه امرأة قد غاب عنها زوجها سنتين فجاء وهي حبلى فهم عمر برجمها فقال معاذ بن جبل يا أمير المؤمنين ان يك لك عليها سبيل فلا سبيل لك على ما في بطنها فتركها عمر حتى ولدت فولدت غلاما قد نبتت ثناياه فعرف زوجها شبهه فقال عمر عجز النساء ان يلدن مثل معاذ لولا معاذ لهلك عمر وفي الامالى حديثنا على بن حسن عن حماد بن عيسى عن جعفر عن ابيه قال لا يجوز على رجل حد باقرار على تخويف ضرب ولا سجن ولا قيد (والحديث) يدل على وجوب امهال الحامل من زنا حتى تضع وقد تقدم الكلام فيه وعلى انه اذا لم يتبين حملها وجب على الامام ان يستبرئها بحيضة ان كانت من ذوات الحيض كما تستبرأ الامة المشتراة للوطى ليعلم هل هي حامل اولا واذا كانت ضميما أو آيسة وعلم منها ذلك تربصت شهرا اذ هو مقام الحيضة فان لم تقر بالحيض أو انقطع لعارض فاربعة اشهر وعشر وفيه دليل على انه لا يجوز الامتناع في الحدود بالضرب والسجن والتهديد لتحريم ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام » فلا يحل ضرب المسلم وسبه إلا بحق . وفي الحديث فن أبدى لنا صفحته أفقا عليه الحد وهو دليل على أن الحد مترتب على اختيار الحدود بالاقرار به أو طلبه لتطهيره به كما وقع في عصره صلى الله عليه وآله وسلم فان ضرب حتى أقر بالزنا أو السرقة لم يترتب عليه حكم لما رواه ابن وهب عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب ان طارقا كان جعل تغلب الشامي على المدينة يستخلفه فأتى بانسان أنهم بسرقة فلم يزل يجلده حتى اعترف بالسرقة فارسل الى عبد الله ابن عمر فاستفتاه فقال ابن عمر لا تقطع يده حتى يبرزها أى يختار إبرازها . ولأن مبنى الحدود على درئها بالشبهات فكيف يبالغ في إثباتها . وقد روى يحيى بن سعيد القطان عن أبي حيان يحيى بن سعيد التميمي عن أبيه عن الحارث بن سويد عن عبد الله بن مسعود أنه قال مامن كلام يدره عنى سوطا أو سوطين عند سلطان إلا تكلمت به . وعن شريح قال السجن كره والوعيد كره والقيد كره والضرب كره . قل في الحللى وأما البعثة في التهمة دون التهديد بما يوجب عليه الاقرار فحسن واجب كبعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلف اليهودى الذى ادعت الجارية أنه رض رأسها فسيق إليه فلم يزل صلى الله عليه وآله وسلم حتى اعترف فاقتاد منه . وكما فعل على بن أبي طالب عليه السلام اذ فرق بين المدعى عليهم القتل الى أحدهم ثم رفع صوته بالتكبير فوهم الآخر أنه قد أقر ثم دعا بالآخر فسأله فأقر حتى أقروا كلهم فهذا حسن لأنه لا إكراه فيه ولا ضرب وقد كره هذا مالك ولا وجه لكرهته اذ ليس فيه عمل محظور وهو فعل صاحب لا يعرف له من الصحابة مخالف انتهى . والله أعلم .

ص (حديثي زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أن رجلا زنى بجمارية من الخنس

فلم يحده على عليه السلام وقال له فيها نصيب)

ش أخرج عبد الرزاق في مصنفه قال أخبرنا ابن جريج قال أخبرني اسماعيل أن رجلا عجل فاصاب وليدة من الخمس فقال ظننت أنها لى فقال على عليه السلام إن له فيها حقا فلم يجلبده ولم يحده من أجل الذى له فيها وفى الأمالى حدثنا حسين بن نصر عن خالد عن حصين عن جعفر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى رجلا وطىء جارية من الغنيمة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (له فيها نصيب فلا حد عليه) ففرمه قيمتها فيه دليل على سقوط الحد بالشبهة . وقد أشار إليها قوله له فيها نصيب يعنى لكونها قبل القسمة فكل شئ من المقسم مشترك بين الغانمين حتى يقسم . ويؤخذ منه سقوط الحد فى الأئمة المشتركة وقد روى عن على عليه السلام خلاف ذلك فى الأمالى من طريق داود بن بكر بن أبى الفرات أن رجلا من أصحاب على زنى بجارية من الخمس فقامت عليه البينة عند على فقال له على ما أنت أنيب أم بكر فقال ما ادرى ما نيب ولا بكر إلا أنى قد تزوجت ابنة عمى فلانة بنت فلان فارسلت الى أهلها بصداقها فجلبده مائة جلدة وأرسل الى أهلها أن ردوا الذى أخذتم منه فانه زان وإن صاحبكم قد حرمت عليه . قال محمد بن منصور هذا لا يأخذ به الناس . قلت قد أخرج عبد الرزاق نحوه عن ابن عمر فقال أخبرنا ابن جريج عن نافع أن غلاما لعمر وقع على وليدة من الخمس استكرهها فاصابها وهو أمين على ذلك الرقيق فجلبده الحد ونفاد وترك الجارية فلم يجلبدها من أجل أنه استكرهها . وأخرج نحوه عن سعيد بن المسيب إلا أنه قال تجلد مائة إلا سوطا وكأنه للتأديب لا للحد ومن أجاز العمل بالمرسل كان حديث جعفر عن أبيه السابق حجة على ترجيح ما فى الأصل والله أعلم .

ص (حدثني زيد بن على عن أبيه عن جده عن على عليهم السلام فى عبد هتق نصفه زنى فجلبده على عليه السلام خمسا وسبعين جلدة)

ش فى المحلى من طريق أحمد بن شعيب النسائى أخبرنا محمد بن عيسى الدمشقى نا يزيد بن هرون أنا حماد بن سلمة عن قتادة وأيوب السختياني قال قتادة عن خلاص بن عمرو عن على بن أبى طالب وقال أيوب عن عكرمة عن ابن عباس كلاهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (المسكاتب يعق منه بقدر ما أدى ويقام عليه الحد بقدر ما عتق منه ويرث بقدر ما عتق منه) ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرني أحمد بن اسماعيل بن إبراهيم بن علية نا يزيد بن هرون أنا حماد بن سلمة عن أيوب السختياني عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (إذا أصاب المسكاتب حدا أو ميراثا ورث بحساب ما عتق منه وأقيم عليه الحد بحساب ما عتق) قال ابن حزم وهذا إسناد فى غاية الصحة وأخرجه فى الأمالى من طريق سفيان بن يزيد بن هرون بتمام سنده ومثله وفى الأمالى أيضا حدثنا محمد بن جرير عن حسين بن على بن القاسم عن على بن أبى رافع عن أبيه عن جده عن على عليه

السلام في مكتوبة فحرت وقد عتق منها ثلاثة أرباع ورق ربع فجلدت ثلاثة أرباع منها حد الحر من المائة فذلك خمسة وسبعون جلدة وجلد ربع منها بحساب حد ربع المملوك من الخمسين فذلك اثنا عشر ونصف جلدة فذلك سبعة وثمانون ونصف وأبي ان ينفيها وأبي ان يرجعها (والمراد بحديث الأصل) المكاتب الذي قد أدى نصف مال الكتابة اذ هو الذي يمكن تبعض عتقه اذ لو عتق بعضه في غير كتابة شرى الى جميعه خلافا لابي حنيفة وربيعة فقالوا يتبعض العتق ولا يسرى فيكون ظاهر الحديث على هذا متنا ولا للمكاتب والذي عتق بعضه وفيه دليل على أن حد المكاتب على حساب ما عتق منه من نصف أو ربع أو غيرها بالنسبة الى نصف جلد الحر البكر . وذهبت الحنفية والشافعية الى حده حد العبد مطلقا واحتجوا بحديث (المكاتب عبد ما بقى عليه درهم) وأجيب بانه عام مخصوص بما صح من تبعض الحد والميراث بقدر ما عتق منه كما تقدم في حديث على عليه السلام وابن عباس ويكون له حكم العبد فيما عدا . ذلك كما هو شأن العام والخاص

﴿ باب حد القاذف ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال يجلد القاذف وعليه ثيابه وينزع عنه الحشو والجلد)

ش في الأمالى حدثنا حسين بن نصر عن خالد عن حصين عن جعفر عن أبيه عن علي قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن لا نتزع من ثياب القاذف شيئا إلا الرداء انتهى . وقال غبدر الرزاق أخبرنا الثوري عن جابر عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن علي أنه أتى برجل في حد وعليه كساء قسطلاني . أخبرنا الحسن بن عمار عن الحكم عن ابراهيم قال لا يوضع عن القاذف إلا الرداء قال الحكم . وأخبرني يحيى بن الجزار عن علي مثل قول ابراهيم أخبرنا ابن عيينة عن مطرف عن الشعبي قال سأله المغيرة بن سعيد عن القاذف أتزع عنه ثيابه قال لا نتزع عنه إلا أن يكون فروا أو محشوا . أخبرنا معمر عن قتادة قال يجلد القاذف والشارب وعليهما ثيابهما وينزع عن الزاني ثيابه حتى يكون في إزاره .

(والقذف) في اللغة الرمي بالشئ يقال قذفه بالحجر أى رماه به ومنه (بل تقذف بالحق على الباطل) ومنه سمى القى قذفا . وفي الشرع الرمي بزنا يوجب الحد على المقذوف وهو من الكبائر بنص القرآن والسنة والاجماع والأصل فيه قوله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة الى غفور رحيم) وهو ينقسم الى صريح وكناية وتعرض . فالصريح ما لا يحتمل غيره كإزاني أو أنت زانية أو زنى بك فلان ونحوه والكناية ما احتمله وغيره كاست ابن فلان ويا فاعلا بأمه

ونحوه والتعريض سيأتي ذكره . قال في البحر ويجب الحد بالصرح وإن لم ينوه إجماعا وبالكناية وإن لم يقر بقصده لحصول النقص بها كالصرح وهو قول مالك والشافعي وأختير للمذهب . وقال أبو حنيفة لا يكون في الكناية قذف إلا مع الغضب إذ هو قرينة قصده وأجيب بأن الموجب حصول النقص وقد وقع فلا فرق (والحديث) يدل على أنه لا يجرد المحدود للقذف من جميع ثيابه بل يترك له ما يستتر عورته وأقله ثوب ولو زاد عليه ما لم يمنع ألم الضرب وذلك كالخشو والفرو . قال القاضي زيد والوجه فيه أن تجر يده من جميع ثيابه يؤدي إلى انكشاف عورته وهو محذور إلا عند الضرورة ولا ضرورة هنا لأن الثوب الواحد لا يمنع من الألم ولا يخففه فلا فائدة في التجريد انتهى . وظاهر الحديث وشواهد أنه لا بأس بأن يعم الثوب جميع بدنه وكذلك الزيادة على الثوب ما لم تمنع من وصول الألم المقصود من الحد وهكذا حد الشرب والزنا وسائر التعزيرات . وقال الشافعي وأبو حنيفة والليث إن الضرب في الحدود كلها وفي التعزير مجردا قائما غير ممدد إلا حد القذف فإنه يضرب وعليه ثيابه وينزع عنه الفرو والحشو ولعل هذا في الرجل وأما المرأة فهي عورة لا بد من سترها اتفاقا وقد تقدم في الكتاب ما يفيد ذلك وقوله بجحد القاذف يعم الحر والعبد والذكر والأنثى إلا أنه ينصف للعبد والامة ويخصص للمكاتب وقد اعتبر العلماء في وجوبه شروطا ثمانية (أولها) أن يكون المقذوف حرا فلو كان مملوكا ولو مدبرا أو أم ولد لم يجز قاذفه إذ المملوك ليس بمحصن وقد قال تعالى «والذين يرمون المحصنات» الآية (ثانيها) أن يكون مسلما فإن كان كافرا ولو ذميا لم يجز قاذفه إذ ليس بمحصن للحديث من أشرك بالله فليس بمحصن (ثالثها) أن يكون غير أخرس إذ الأخرس كما لا يجز قاذفه لا يجز هو بقذفه وعلل بعضهم بأن طلب المقذوف للمرافعة بنفسه شرط وإن تجوز العفو مانع وهما متعذران في حقه (رابعها) أن يكون المقذوف عفيفا في الظاهر من الزنا قيل فلو عرف بالزنا بشبهة أو شهادة فلاحد على قاذفه لأنه غير محصن وقيل لا يسقط حد القذف بفسق المقذوف (خامسها) أن يكون القذف بزنا في حال يوجب فيه الحد (سادسها) أن ينطق بالقذف أما صريحا أو كناية (سابعها) أن يعجز القاذف عن إقامة شهود مارماه به وهم الأربعة الشهاد فاذا أتى بثلاثة وكلها بنفسه فقيل يسقط عنه حد القذف وقيل لا بد من أربعة شهود غيره (ثامنها) أن يحلف المقذوف ما وقع منه الزنا إن طلبها القاذف فاذا حلف لزمه الحد إن لم يبين

ص (حدثني زيد ابن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أنه كان يعزر في التعريض) ش في الحلي بسنده إلى وكيع حدثنا غير واحد عن جابر عن طريف العلكي عن علي بن أبي طالب قال من عرض عرضنا له بالسوط وفي المصنف لعبد الرزاق حدثنا إبراهيم بن محمد عن صاحب له عن الضحاك بن مزاحم عن علي بن أبي طالب قال إذا بلغ الحد لعل وعسى فالحسد مفضل وأخرج عن إبراهيم بن محمد عن إسحاق بن عبد الله عن مكحول عن معاذ بن جبل وعبد الله بن عمرو بن العاص

قالا جميعا ليس الحد الا في الكلمة التي ليس لها مصرف وليس لها إلا وجه واحد واخرج عن الثوري عن جابر عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود قال لا حد الا في اثنتين رجل نفي من أبيه او قذف محصنة اخبرنا معمر عن قتادة قال قال زياد من عرض عرضنا له ومن صرح صرحنا له قال قتادة يعزر في التعريض اخبرنا ابن جريج قال اخبرت ان عمر بن عبد العزيز قال من عرض عرضنا له بالسياط وكان يجلد في التعريض اخبرنا الثوري عن اسماعيل عن الشعبي سئل عن رجل قال لرجل انك لدعي قال ليس عليه حد ولو قال ادعك ستة لم يكن عليه حد اخبرنا الثوري عن مغيرة عن ابراهيم قال في التعريض عقوبة اخبرنا معمر عن قتادة قال لو قال رجل لا تخراي لأراك زانيا عزر ولم يجحد والتعريض كله يعزر فيه في قول قتادة واخرج البيهقي بسنده الى القاسم بن محمد قال ما كنا نرى الجلد إلا في القذف البين والنفي البين (والحديث) يدل على انه ليس في التعريض الا التعزير وهو مذهب المعتز والحنفية والشافعية وبه يقول سفيان الثوري وابن شبرمة والحسن بن حي وداود وأصحابه . ووجه التعزير أن في التعريض إيذاء واحتقارا للمعرض به وانها كالعرضه . وقد ورد « إن دماءكم وأموالكم وأبشاركم وأعراضكم عليكم حرام » فيجب زجره بالتعزير على ما يراه الامام من ضرب أو حبس أو غيرهما قال في البحر والتعريض ما وضع لغير القذف وهو يحتمله بالوضع يعني بل بقرينة الحال لا من حيث الوضع لغة ولا عرفا نحو الله يعلم الزاني مني ومنك أو لست بزنان أو يا ولد الحلال والفرق بين الكناية والتعريض ان الكناية لفظ أريد به لازم ما وضع له مع جواز إرادته معه نحو أن يقول مشهور النسب لست ابن فلان فانه يستلزم نسبة أمه الى أنها زنت به والتعريض بخلاف ذلك ولا يجب الحد بالتعريض إلا أن يقر بقصد القذف . وذهب مالك الى أنه يحد به كالكناية وحجته ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال إن عمر كان يجلد في التعريض حد ثنا ابن جريج أخبرني ابن أبي مليكة عن صفوان وأيوب عن عمر بن الخطاب أنه حد في التعريض قال ابن أبي مليكة والذي حد عمر في التعريض هو عكرمة بن عامر بن هشام بن عبد مناف ابن عبد الدار . هجا وهب بن ربيعة بن الاسود بن عبد المطلب بن أسد بن عبد العزى فعرض به في هجائه . وفي المحلى بسنده الى ابن وهب سمعت معاوية بن صالح يحدث عن كثير بن الحارث عن القاسم مولى عبد الرحمن ان عمر بن الخطاب جلد في التعريض وقال إن حمى الله لاترعى حواشيه ومن طريق ابن وهب أخبرني مالك وعمر بن الحارث قال مالك عن أبي الرجال عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن وقال عمرو بن يحيى بن سعيد الأنصاري قالت عمرة ويحيى إن رجلين استبأ في زمن عمر بن الخطاب فقال أحدهما ما أنا بزنان ولا أمي بزانية فاستفتى في ذلك عمر بن الخطاب فقال قائل مدح أباه وأمّه وقال آخرون قد كان لأبيه وأمّه مدح سوى هذا نرى أن يجلد الحد فجلده عمر ثمانين . وأجيب بأنه قد صح

الاختلاف في ذلك بين الصحابة إلا أنه يؤيد الأول أن الأصل عدم لزوم الحد في التعريض حتى يقوم الدليل عليه ولا يصح الاحتجاج له بالقياس على الكناية لما تقرر في الأصول أنه لا يصح القياس في الحدود والكفارات وقد تبرع أهل القول الأول بإيراد الدليل على ما ذهبوا اليه وإن كانوا في مقام المنع بحديث أبي هريرة أن أعرابياً أتى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله إن امرأتى ولدت غلاماً أسود وأنا أنكره فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (هل لك من إبل) قال نعم قال (ما ألوانها) قال حمر قال (فهل فيها من أورك) قال نعم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فأنى هو) قال يا رسول الله لم له نزع عرق فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وهذا لعله نزع عرق له) وفي رواية فقال ولدت امرأتى غلاماً أسود وهو يعرض أن ينفيه وبحديث ابن عباس أن رجلاً قال يا رسول الله إن تحبى امرأة جميلة لا ترد بدلا مس قال (طلقها) قال إني لا أصبر عنها قال (أمسكها) وهما حديثان صحيحان يدلان على أنه لا حد في التعريض أصلاً والله أعلم.

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أنه أتته امرأة فقالت يا أمير المؤمنين إن زوجي وقع على وليدتي فقال إن تكوني صادقة رجناه وإن تكوني كاذبة جلدناك قال ثم أقيمت الصلاة فذهبت)

ش أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن سلمة بن كهيل عن حجية^(١) بن عدى أن امرأة جاءت إلى علي فقالت إن زوجها وقع على جاريتها فقال إن تكوني صادقة رجته وإن تكوني كاذبة جلدتك ثمانين فقالت يا ويلها غيرى نفرة قال فأقيمت الصلاة فذهبت ورواه البيهقي بسنده إلى شعبة عن سلمة بن كهيل بتمام سنده ومثله وفي آخره فقالت ردوني إلى بيتي إلى بيتي وزاد شعبة في أسناده فقالت ردوني إلى أهلي غيرى نفرة ومعناه أن جوفها يغلى من الغيظ والغيرة^(٢) وأخرج البيهقي بإسناد مرسل جيد عن عبيد الله بن عمر عن نافع قال وهبت امرأة لزوجها جارية فخرج بها في سفر فوقع عليها فحبلت فبلغ أمراته حبلها فأتت عمر بن الخطاب فقالت إني بعثت مع زوجي بجارية تخدمه وتقوم عليه فبلغني أنها قد حبلت قال فلما قدم الرجل أرسل إليه عمر فقال ما فعلت الجارية فلانة أأحبلتها قال نعم قال أأبتنها قال لا قال فوهبتها لك فقال نعم فقال لك بينة على ذلك فقال لا فقال لثانتي بالبينة أو لأرجنك فقيل للمرأة زوجك يرجم فأتت عمر فأقرت أنها وهبتها له فجلدها عمر الحد أراه حد القذف وأخرج عبد الرزاق قال أخبرنا ابن جريج أخبرني أبو عبد الله بن أبي بكر أن أم كلثوم بنت أبي بكر وهى أنصارية أخبرته أن حبيبة بنت خارجة بعثت جارية لها مع زوجها من الأنصار يقال له حبيب

(١) حجية بعملة مضمومة فحيم مفتوحة فثناة تحمية مشددة ذكره في المغنى (٢) والنفرة المغتاطة اهتباة

ابن أصف الى الشام فقالت إنها بالشام أنفق لها فبعها بما رأيت وقالت تغسل ثيابك وتنظر رحلك
وتخدمك فذهب فابتاعها لنفسه ثم رجع بها الى المدينة حبلى فجاءت بنت خارجة عمر بن الخطاب
فانكرت أن تكون امرته يبيعها فهم عمر بزوجها أن يرجه حتى يلها قومها فقالت اللهم إبقاء إني أشهد
أني كنت امرته أن يبيعها فافرت بذلك لعمر فضر بها ثمانين (والحديث) يدل على ثبوت الرجم على
من وطئ جارية امرأته اذ لا شبهة له في ذلك وعلى ثبوت حد القذف على المرأة اذا لم يتبين صدقها
بإقرار أو بيعة وهو قول عمر بن الخطاب وعطاء بن أبي رباح وقتادة ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق .
وقال الزهري يجلد ولا يرجم . وقال أصحاب الرأي فيمن أقرانه زنى بجارية امرأته أنه يحد وإن قال
ظننت أنها تحل لي لم يحد وعن الثوري أنه قال اذا كان يعزف بالجمالة يعزرو ولا يحد وقد احتج من أسقط
عنه الرجم بما رواه أهل السنن الأربعة وأحمد في المسند من طريق قتادة عن خالد بن عرفطة أن رجلا
يقال له عبد الرحمن بن جبيرة وقع على جارية امرأته فرفع الى النعمان بن بشير وهو أمير على الكوفة فقال
لأقضي بينك بقضية رسول الله صلى الله عليه وسلم إن كانت أحلتها لك جلدتك مائة وإن لم تكن
أحلتها لك رجمتك بالحجارة فوجدوه قد أحلتها له فجلده مائة . قال الخطابي هذا الحديث غير متصل
وليس العمل عليه وقال الترمذي في إسناد هذا الحديث اضطراب وصالت محمداً عنه فقال أنا أتق هذا
الحديث وقال النسائي هو مضطرب وقال أبو حاتم الرازي خالد بن عرفطة مجهول ونقل الخطابي عن بعض
أهل العلم في تخريج هذا الحديث أن المرأة اذا أحلتها له فقد أوقع ذلك شبهة في الوطئ فدرى عنه حد
الرجم واذا درأنا عنه حد الرجم وجب عليه التعزير لما أمناه من المحذور الذي لا يكاد يعذر به له أحد
نشأ في الاسلام أو عرف شيئا من أحكام الدين فزيد في عدد التعزير حتى يبلغ حد زنا البكر زدعاه
وتسكيلا وكانه في هذا التأويل نحو مذهب مالك فانه يرى للامام أن يبلغ بالتعزير مبلغ الحد وإن
رأى أن يزيد عليه فعل انتهى . قال الشافعي بعد أن روى حديث علي عليه السلام في إيجاب الرجم
وبهذا نأخذ لأن زناه بجارية امرأته مثل زناه بغيرها إلا أن يكون ممن يعذر بالجمالة ويقول كنت أرى
أنها لي حلال . واحتجوا أيضا بما أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن عن قبيصة بن
حريث عن سلمة بن المحبق (١) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى في رجل وقع على جارية
امرأته إن كان استكرها فهي حرة وعليه لسيدتها مثلها وإن كانت مطاوعة فهي له وعليه لسيدتها
مثلها . وقد أخرجه أبو داود والنسائي قال النسائي ولا تصح هذه الاحاديث وقال البيهقي قبيصة بن
حريث غير معروف وقال أبو داود سمعت أحمد بن حنبل يقول الذي رواه عن سلمة بن المحبق شيخ

(١) محبق بمهملة ثم موحدة كحدث ابن ربيعة بن صخر الهذلي أبو سنان البصري اه خلاصة

لا يعرف لا يحدث عنه غير الحسن يعني قبيصة بن حريث وقال البخاري في التاريخ قبيصة بن حريث
سمع سلمة بن المحبق في حديثه نظر . وقال ابن المنذر لا يثبت خبر سلمة بن المحبق وقال الخطابي في
المعالم بعد إirاده هذا حديث منكرو قبيصة بن حريث غير معروف والحجة لا تقوم بمثله وكان الحسن
لا يبالي ان يروى الحديث ممن سمع وقد روى عن الاشعث صاحب الحسن أنه قال بلغني أن هذا
كان قبل الحدود قال الشيخ وهو الخطابي ولا أعلم أحداً من الفقهاء يقول به وفيه أمور تخالف الأصول
منها إيجاب المثل في الحيوان ومنها استجلاب الملك بالزنا ومنها إسقاط الحد عن البدن وإيجاب العقوبة
في المال وهذه الأمور كلها منكورة لا تخرج على مذهب أحد من الفقهاء وخلق ان يكون الحديث
منسوخاً إن كان له أصل في الرواية والله أعلم انتهى . وقال البيهقي حصول الاجماع من فقهاء الأمصار
بعد التابعين على ترك القول به دليل على أنه إن ثبت صار منسوخاً بما ورد من الأخبار في الحدود .
ورويانا عن عبد الله بن مسعود من قوله مثل حديث سلمة بن المحبق ورويناه عنه أنه قال أستغفر الله
ولا تعد ثم أخرج بأسناده الى سفيان عن خالد الخذاء عن ابن سيرين ان علياً رضي الله عنه قال إن
ابن أم عبد يعني ابن مسعود لا يدري ما حدث بعده لو أتيت به لرجمته . قال المدني يعني رجلاً وقع على
جارية امرأته قال البيهقي قوله لا يدري ما حدث بعده دليل على نسخ ورد على ما أفق به انتهى .

﴿ باب حد اللوطي ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام في الذكر ينكح أحدهما
الأخر أن أحدهما حد الزاني إن كانا أحصنا رجلاً وإن كانا لم يحصنا جلداً)
ش قال عبد الرزاق أخبرنا الثوري عن ابن أبي ليلى رفعه الى علي أنه رجم في اللوطية وأخرجه
البيهقي بسنده الى شريك عن القاسم بن الوليد عن بعض قومه أن علياً رضي الله عنه رجم لوطياً .
وبسنده الى سعيد بن منصور نا هشيم عن ابن أبي ليلى عن القاسم بن الوليد الهمداني عن رجل من
قومه أنه شهد علياً رضي الله عنه رجم لوطياً . وبسنده الى الشافعي عن رجل عن ابن أبي ذئب عن
القاسم بن الوليد عن يزيد أراه ابن مذكور أن علياً رضي الله عنه رجم لوطياً ثم . قل ويذكر عن
ابن أبي ليلى عن رجل من همدان أن علياً رضي الله عنه رجم رجلاً محصناً في عمل قوم لوط هكذا
ذكره الثوري عنه مقيداً بالأحصان وهشيم رواه عن ابن أبي ليلى مطلقاً وفي المصنف لعبد الرزاق
أخبرنا ابن جريج عن عطاء في الذي يعمل عمل قوم لوط قال يرجم إن كان محصناً وبجلد وينفي إن
كان بكراً وقاله ابن نجيح عن مجاهد . وأخرج نحو ذلك من اشتراط الاحصان بأسانيد عن الزهري
وقنادة وإبراهيم النخعي وسعيد بن المسيب .

واللوطي منسوب الى عمل قوم لوط قال في المصباح لاط الرجل يلوط لواطه بالهاء هكذا ذكره
 الفارابي فعل الفاحشة كما فعلها قوم لوط النبي صلى الله عليه وسلم ولاط الشيء بالشئ لوطا لصق
 (والحديث) يدل على أن اللواط كان في الحد إن كان محصنا رجم وإن كان بكراً جلد مائة وهو
 مذهب العترة وغيرهم وحجتهم القياس على الزنا بجماع أنه فرج محرم شرعاً مشتبه طبعاً فكان كالقبيل
 ويروى عن ابن عباس فيما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج قال أخبرني ابن خثيم قال سمعت سعيد
 ابن جبير ومجاهداً يحدثان عن ابن عباس في البكر يوجد على اللوطية قال يرمي قال الخطابي قد
 روى في هذا الصنيع هذه العقوبة العظيمة . وكان معنى الفقه فيه أن الله سبحانه أخطر الحجارة على قوم
 لوط فقتلهم بها فرتبوا القتل المأمور به في اللواط على معاني ما جاء فيه من أحكام الشريعة فقالوا يقتل
 بالحجارة رجلاً إن كان محصناً ويجلد مائة إن كان بكراً وإلى هذا ذهب سعيد بن المسيب وعطاء بن أبي
 رباح والنخعي والحسن وقتادة وهو أظهر قول الشافعي وحكي ذلك عن أبي يوسف ومحمد . وقال
 الأوزاعي حكمه الزاني وقال مالك بن أنس واسحاق بن راهويه يرمي أحسن أولم يحسن . وروى
 ذلك عن الشعبي وقال أبو حنيفة يعزر ولا يحد وذلك أن هذا الفعل عنده ليس بزنا . وقال بعض أهل
 الظاهر لا شئ على من فعل هذا الصنيع وهو أبعد الأقاويل عن الصواب وأدعاها إلى إغراء الفجار به
 وتهوين ذلك عليهم وفي أعينهم وهو قول مرغوب عنه انتهى . وحكي في البحر نحو قول أبي حنيفة في
 أنه يعزر فقط عن المؤيد بالله وتخريج الناصر والامام يحيى والمرضى واحد قول الشافعي وجنح إليه
 المحقق الجلال اعتماداً على ضعف ما ورد فيه من المرفوع وبأن القياس المذكور غير صحيح إذ الحدود
 لا تثبت بالقياس لانه فرع القطع بالعلة ولا قطع لاسيما في فعل الله عز وجل فانه يجوز كون اهلاك قوم
 لوط لعصيانهم نبيهم كسائر عصاة الانبياء انتهى . وقد يجاب بأن أهل السنن الاربعة وغيرهم أخرجوا
 عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (من وجد تموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوه الفاعل
 والمفعول به ومن وجد تموه وقع على بهيمة فاقتلوه وأقتلوا البهيمة) قال ابن حجر ورجاله موثقون . وقال
 ابن القيم إسناده صحيح وقال الترمذي حديث حسن قل في زاد المعاد وحكم به أبو بكر الصديق
 وكتب به إلى خالد بعد مشاورة الصحابة وكان على عليه السلام أشد في ذلك قال ابن القصار وابن
 تيمية أجمعت الصحابة على قتله . وإنما اختلفوا في كيفية قتله فقال أبو بكر الصديق يرمى من شاق
 وقال على يهدم عليه حائط وقال ابن عباس يقتلان بالحجارة فهذا اتفاق منهم على قتله وإنما اختلفوا في
 كيفية وهو موافق لحكمه صلى الله عليه وآله وسلم فيمن وطئ ذات محرم لأن اللوطي في الموضوعين
 لا يباح للوطي بحال ولهذا جمع بينهما في حديث ابن عباس فانه روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه
 قال (من وجد تموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوه) وروى أيضاً عنه من وقع على ذات رحم محرم فاقتلوه

وكذا قتل من أتى بهيمة وقتلها معه انتهى المراد . وقال المنذرى حرق اللوطية أربعة من الخلفاء .
 أبو بكر الصديق . وعلى بن أبي طالب . وعبد الله بن الزبير . وهشام بن عبد الملك انتهى ودعوى
 الاجتماع إنما تتم مع الاحصان لشيوع خلاف من ذهب الى أن البكر لا يرجم وفي حكم اللواط إتيان المرأة
 في دبرها . وقد ورد من حديث عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (هي اللوطية
 الصغرى) يعنى الرجل يأتي امرأته في دبرها رواه احمد والبخاري ورجال الصحيح . وعن عمر
 استحيوا فان الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أدبارهن رواه أبو يعلى بإسناد جيد . وعن خزيمه
 ابن ثابت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ان الله لا يستحي من الحق ثلاث مرات لا تأتوا
 النساء في أدبارهن) رواه ابن ماجه واللفظ له والنسائي بإسناد احدها جيد . وعن جابر بن عبد الله ان
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن محاش النساء رواه الطبراني في الاوسط ورواته ثقات والدارقطني
 ولفظه « استحيوا من الله فان الله لا يستحي من الحق لا يجمل ما تارك النساء في حشوشهن » المحاش بفتح
 الميم وبالهاء المهملة جمع محشة بفتح الميم وكسرهما وهي الدبر (وقوله) وإن كانا أحصنا فيه دليل على
 أن الاحصان شرط في وجوب رجم الزاني وإن وقع الاختلاف في اللوطي هنا بعد الاتفاق على قتله
 إن كان محصنا فان الرواية عن علي عليه السلام في ذلك متنوعة فتارة كالزاني وتارة بالاحراق وأخرى
 يرجم ويحرق بالنار .

(والاحصان) في اللغة المنع قال تعالى (لتحصنكم من بأسكم) وفي الشرع مشترك بين الحرية ومنه
 والمحصنات من المؤمنات) أى الحرائر وبين التزويج ومنه (والمحصنات من النساء) والاسلام ومنه (فاذا
 أحصن) أى أسلمن في قراءة فتح الصاد وشروطه ان ينكح المكلف الحر بعقد صحيح مع جماع ولو في
 صغير مثله يثأر مسلة غير كتابية لحديث (من أشرك بالله فليس بمحصن) إلا أن يكونا كافرين مما كما
 في قصة رجم اليهوديين اللذين زنيا ولا تحصن المجنونة لعدم كمال اللذة واستشكل بعضهم الفرق بين
 الصغير والمجنون مع إجرائهم لحكمهما مجرى واحداً في جميع الأحكام وخالف المؤيد بالله في اشتراط
 صحة العقد فقال يقع الاحصان بالفساد (١)

﴿ باب الحد في شرب الخمر ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أنه قال من مات في
 حد الزنا والقذف فلا دية له كتاب الله قتله ومن مات في حد الخمر فديته في بيت مال المسلمين فانه
 شئ رأيناه)

ش قال في التلخيص حديث علي رضي الله عنه ليس احد أقيم عليه الحد فيموت فأجد في

نفسى منه شيئاً الاحد الخمر فانه شئاً رأيناه بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واثن مات منه فديته إما قال فى بيت المال وإما على عاقلة الامام شك فيه الشافعى هو كما قال رواه الشافعى من حديث على بن أبى طالب كرم الله وجهه وأخرجه البيهقى من طريقه لكن فى سنده ضعف وأصله فى الصحيحين من حديث عمير بن سعيد عن على عليه السلام أنه سمعه يقول ما كنت لأقيم على أحد حداً فيموت فأجد فى نفسى منه شيئاً الا صاحب الخمر فانه لو مات وديته وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يسنه ورواه أبو داود بلفظ لم يسن فيه شيئاً إنما قلناه نحن . قال البيهقى أراد والله أعلم أنه لم يسنه بالسياط وقد سنه بالنعال وأطراف الثياب وقال المجد ابن تيمية فى الأحكام معناه لم يقدره قلت رواية أبى داود ظاهرة فى تأويل المجد انتهى (والحديث) يدل على أنه لا يضمن الامام أو مأموره من مات فى حد الزنا والقذف وفى حكمهما كل حد اذن فيه الشارع وأمر به فلا دية فيه ولا كفارة ومعنى قوله كتاب الله قتله أن المكلفين لما أذن لهم بسببه من الضرب المقدر فكأنه أذن بسببه الذى أتمدى اليه وهو القتل ففيه تجوز . قال بعضهم أجمع العلماء على أن من وجب عليه حد فجلده الامام أو جلده الحد الشرعى مات فلا دية فيه ولا كفارة على أحد ولا فى بيت المال . وأما من مات فى حد الخمر فالحديث يدل على أن ديته فى بيت مال المسلمين ووجهه أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقدره بعدد معلوم بل ورد فى المتفق عليه أنه صلى الله عليه وآله وسلم أتى برجل قد شرب الخمر فجلده بجر يدتين نحو أربعين وفى رواية لمسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يضرب فى الخمر بالنعال والجر يد أربعين وفى رواية (أضربوه) فضربوه بالأيدي والنعال وأطراف الثياب فقوله نحو أربعين أى قدر ما وقع من الضرب بالجر يد والأيدي والنعال فكان نحو أربعين لا أنها أربعون عدداً ولذا قال على عليه السلام فى بعض روايات حديثه لم يسن فيه شيئاً إنما قلناه نحن أى قدرناه وقوله فانه شئاً رأيناه أى ذلك العدد وظاهر قوله من مات فى حد الخمر يعم من مات فى الأربعين ومازاد عليها وحمله شراح الحديث أن المراد ما زاد على حده المقدر اجتهاداً وهو الأربعون أو الثمانون على الخلاف فى قدره وإنما يضمن بالدية لكونه تعزيراً وقد اختلف العلماء فىمن مات بالتعزير فقال الشافعى عقله على عاقلة الامام وعليه الكفارة وحجته ما رواه البيهقى عنه أنه قال بلغنا أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أرسل الى امرأة ففزعمت فاجهضت ذا بطنها فاستشار علياً رضى الله عنه فأشار عليه أن يديه فأمر عمر علياً رضى الله عنهما فقال عزمت عليك لتقسمنهما على قومك وقيل تسكون على بيت المال وهو ظاهر حديث الاصل وجهه أن خطأ الامام من بيت المال وسواء كان فى حد أو تعزير وقيل لاشئ فيه وهو مذهب الجمهور والهدوية وقد أجيب عنهم بأن التعزير اذا عنت فيه ينكشف أن ذلك غير مأذون فيه واما الحد فهو مأذون فيه ولا يقال إن الحد مع الاعنات غير مأذون فيه لانه مأذون فى أصله والخطأ إنما هو

في صفته واما التعزير فينبشكشف أنه غير مأذون من أصله قالوا وقول على عليه السلام انما هو للاحتياط والتوقى . وأجيب بأنه خلاف الظاهر وان سياق كلامه يدل على وجوب ضمانه من بيت المال . وقال الطبرى إن كان التعزير على مغلظ كوطأ أجنبية في غير الفرج فلا ضمان وان كان على مخفف كإساءة أدب في مجلس الحاكم ضمن قال العلماء وتجوز الزيادة في حد الخمر على الاربعين على وجه التعزير حتى يبلغ به ثمانين لتسببه لازالة عقله وتعرضه للقتل والقذف وأنواع الاذى وترك الصلاة وغير ذلك وفيه دليل على جواز الاجتهاد في المسائل والعمل بما توجبها الامارات والقرائن المستنبطة من أصول الادلة والحكم بمقتضاها وجوبا ولكن بعد ابلاغ الوسع في النظر واستعمال الطرق المعتمدة في الاجتهاد والله أعلم

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أنه كان يجلد في شرب الخمر وفي المسكر من النبيذ أربعين جلدة)

ش أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن ابن عيينة عن عمر بن دينار وأبي جعفر قالا جلد على الوليد بن عقبة أربعين جلدة في الخمر بسوط له طرفان وأخرج مسلم من حديث حنظلة^(١) أبي ساسان الرقاشي قال حضرت عثمان بن عفان وأتى بالوليد بن عقبة قد شرب الخمر وشهد عليه حران بن أبان ورجل فقال عثمان املى رضى الله عنهما أقم عليه الحد فأمر على عبد الله بن جعفر ذى الجناحين رضى الله عنهما أن يجلده فأخذ في جلده وعلى بعد حتى جلد أربعين ثم قال له امسك جلد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعين وجلد أبو بكر أربعين وجلد عمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب الى (والحديث) يدل على أن حد الشارب أربعون سواء شرب خمرأ أو نبيذأ لا شربا كهما في زوال العقل بهما والنبيذ هو ماسوى عصير العنب من الانبذة المسكرة وقد تقدم بسط الكلام على حقيقة الخمر والنبيذ وغيرها في باب الاكل من لحوم الاضاحى فليراجع ثمة وفي لزوم الحد بشره خلاف فذهب الجمهور وهو قول العترة ومالك واحمد والشافعى الى أنه حرام يجلد فيه كجلد شارب الخمر الذى هو عصير العنب سواء كان يعتقد اباحته أو تحريمه وقال أبو حنيفة والكوفيون لا يحرم ولا يجلد شارب به وقد تقدم في باب الاشربة اشباع الكلام في رده وقال أبو ثور هو حرام يجلد بشره من يعتقد تحريمه دون من يعتقد اباحته . وهذا لا دليل عليه وتقدير حد الخمر بالاربعين مذهب الجمهور وحجتهم من المرفوع ما تقدم في شرح الحديث قبل هذا أنه صلى الله عليه وآله وسلم جلد بمجرىدة نحو أربعين وقول على عليه السلام جلد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعين وأخرج النسائى من طريق يزيد بن هارون عن شعبة فضر به بالنعال نحواً من أربعين ثم أتى به أبابكر فصنع به مثل ذلك ورواه همام عن قتادة بلفظ فأمر قريبا من

(١) حنظلة بالضاد المعجمة وليس في الصحيحين بالضاد المعجمة غيره ام من هامش الاصل

عشرين رجلا فجلبه كل واحد جلدتين بالجريد والنعال أخرجه أحمد والبيهقي ورواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بلفظ جلد بالجريد والنعال أربعين علقه أبو داود بسند صحيح ووصله البيهقي . وذهبت العترة والاك والثوري وأبو حنيفة وأصحابه الى أن حده ثمانون وأنه الذي استقر عليه رأى الصحابة وعملهم وذلك لما رواه البيهقي بسنده الى الزهري قال أخبرني حميد بن عبد الرحمن عن أبي وبرة السكابي قال أرسلني خالد بن الوليد الى عمر فأتيته ومعه عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف وعلي وطلحة والزبير رضي الله عنهم وهم معه متكئون في المسجد فقلت إن خالد بن الوليد أرسلني اليك وهو يقرأ عليك السلام ويقول إن الناس قد انهمكوا في الخمر وتحاقروا العقوبة فيه فقال عمر هم هؤلاء عندك فسلمهم فقال علي رضي الله عنه نراه اذا سكر هذي واذا هذي افترى وعلي المفتري ثمانون قال فقال عمر أبلغ صاحبك ما قل قال فجلبه خالد رضي الله عنه ثمانين . وجلد عمر ثمانين قال وكان عمر اذا أتى بالرجل الضعيف الذي كانت منه الزلة ضربه أربعين قال وجلد عثمان أيضا ثمانين وأربعين وقد روى الطحاوي والنسائي عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ إن الشراب كانوا يضربون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالأيدي والنعال والعصى قل وكانوا في خلافة أبي بكر رضي الله عنه أكثر منهم في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أبو بكر رضي الله عنه لو فرضنا لهم حدا فتوخى نحواً مما كانوا يضربون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان أبو بكر يجلدهم أربعين حتى توفي ثم كان عمر رضي الله عنه من بعده يجلدهم كذلك أربعين حتى أتى برجل فذكر قصته وأنه تأول قوله تعالى (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا) وإن ابن عباس ناظره في ذلك واحتج بقية الآية وهو قوله (إذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات) والذي يرتكب ما حرم الله فليس يمتنع فقال عمر ما ترون فقال علي فذكره فأمر به عمر فجلب ثمانين وأخرج عبد الرزاق عن عكرمة أن عمر شاور الناس في الخمر فقال له علي إن السكران اذا سكر هذي الحديث وأخرج ابن أبي شيبة من رواية أبي عبد الرحمن السلمي عن علي قال شرب نفر من أهل الشام الخمر وتأولوا الآية المذكورة فاستشار عمر فيهم فقلت أرى أن تستتيبهم فان تابوا ضربتهم ثمانين والا ضربت أعناقهم لانهم استحلوا ما حرم الله فاستتيبهم فتأبوا فضربهم ثمانين ثمانين وأخرج أبو داود والنسائي أن خالد بن الوليد كتب الى عمر ان الناس قد انهمكوا في الشراب وتحاقروا العقوبة قال وعنده المهاجرون والانصار فسألهم وأجمعوا أن يضربه ثمانين وقال علي فذكر مثله أجيب بأن الروايات المذكورة ظاهرة في أن الزيادة على الأربعين وقعت عن اجتهاد من الصحابة زيادة في العقوبة ومبالغة في الزجر لما انهمكوا في الشراب ومثل ذلك يسوغ للإمام اذا رأوا فيه صلاحا وكفا للفساد وهو نوع من التمييز الذي يفعله الامام لمصلحة ولا نسلم انعقاد اجماع الصحابة على الثمانين كيف وقد جلد عمر الرجل الضعيف أربعين كما رواه

البهيقي وجلد عثمان أربعين بكاً مروجلد على عليه السلام أربعين في خلافة عثمان وقال كل سنة يعنى الثمانين والاربعين وهذا أحب الى ومعنى السنة الطريقة التي استمرت من تنويع الحد ثمانين نارة وأربعين أخرى وليس مراده أنها سنة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذ هو القائل في بعض روايات حديثه السابق لم يسن فيه شيئاً إنما قلناه نحن وفسر بأن معناه لم يقدره صلى الله عليه وآله وسلم بعدد من لفظه وإنما أخذ من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ولان الثمانين لم تكن في عصره صلى الله عليه وآله وسلم الا مارواه عبد الرزاق . قال أخبرنا الثوري عن عون أو غيره عن الحسن ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضرب في الحر ثمانين . قال ابن حزم لا تصح هذه الطريق بل صح بالنص الجلي أنه صلى الله عليه وآله وسلم ضرب في الحر أربعين وقد جلد على عليه السلام ثمانين فيما رواه عبد الرزاق عن الثوري عن عطاء بن أبي مروان عن أبيه أن علياً ضرب النجاشي الحارفي الشاعر شرب خمرأ في رمضان فضربه ثمانين ثم حبسه فأخرجه الغد فضربه عشرين ثم قال إنما جلدناك هذه العشرين لجأتك على الله في افطارك في رمضان . ولا يشكل على كون الزيادة على الأربعين للتأديب وليست من الحد ماورد في المتنق عليه من حديث أبي بردة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (لا يجلد فوق عشرة أمواط إلا في حد من حدود الله) لانه لما كان تقديراً ما وقع في عصره بالأربعين مستنداً الى الظن والتخمين لم يكن كسائر الحدود المقدرة ولذا ذهبت طائفة من العلماء إلى أن الحر لا حد فيها وإنما فيها التعزير . واستدلوا بالاحاديث الواردة في الضرب المطلق بالجر يد والأيدى والنمال لا جرم لم يكن في الزيادة حرجاً الى أن تبلغ أقل الحدود وهو حد القذف وهذا في حد الحر وأما العبد فملى النصف منه كما في الزنا والقذف . قال في التلخيص وهل يتعين الضرب بالأيدى والنمال أو يجوز المدول الى السياط وجهان . وظاهر المذهب أن كلا منهما جائز أما الأول فلانه الاصل وبه وردت الاخبار وأما الثاني فللعمل الصحابة واستمرارهم عليه انتهى واذا ضربه بالسوط فيكون معتدلاً بين الرقيق والغليظ وبين اليابس والرطب ويضربه ضرباً بين ضربين . قال في البحر فلا يرفع اليد فوق الرأس ولا الرفع اليسير ويفرق الضرب على بدنه ويتقى الرأس على الخلاف ولا تشديده ويضرب قائماً والمرأة قاعدة ويو الى الضرب ويقام بعد الصحو لا قبله ليعقل الزجر . قال المهدي فان فعل قبله لم يعد انتهى وأدلة ذلك موجودة في مظاهرها وقوله ويقام بعد الصحو ليس على اطلاقه فقد ورد أنه صلى الله عليه وآله وسلم حد في حال السكر وبعده ذكر ذلك البهيقي في باب ما جاء في اقامة الحد في حال السكر أو حتى يذهب سكره .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال ما سكر كثيره

قليله حرام)

ش أخرج البيهقي من طريق ابن وهب قل حدثني شمر بن نمر عن حسين بن عبد الله هو ابن
ضميرة عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال (ما أسكر كثيره فقليله حرام) ثم أخرجه بطرق كثيرة عن جماعة من الصحابة مرفوعا قال في التمهيد
وحسين بن عبد الله بن ضميرة فيه كلام والحديث مروى عن علي عليه السلام من غير هذه الطريق
ففي الأتمالي حدثنا إبراهيم عن عيسى بن عبد الله عن أبيه عن جده عن علي قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ما أسكر كثيره فقليله حرام) وقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
(لا أحل مسكرا) أو قال (كل مسكر حرام) وإبراهيم هو ابن محمد بن ميعون وعيسى بن عبد الله بن محمد بن
عمر بن علي بن أبي طالب ذكرهما الذهبي في الميزان وضمعهما انتهى . والحديث قد تقدم الكلام على
مخارجه والإشارة الى تصحيحه في باب الأكل من لحوم الاضاحي وتقدم الكلام أيضا على حقيقة
المسكر (والحديث) يدل على تحريم قليل الخمر وكثيرها وأنه يلزم الحد في جميع ذلك ولذا أورده
في باب حد الخمر اذ الحد تابع للتحريم وهو مذهب الجمهور . وقالت الخنفية لاحد قليل لا يسكر اذ
التحريم إنما هو لما أسكر منها كما صرح به الأدلة المتقدمة في ذلك الباب ولأن الله عز وجل علل
تحريم الخمر بالعسد عن ذكر الله ووقوع المداوة والبغضاء وهذه العلة إنما توجد في القدر المسكر لا فيما
دونه فوجب أن يكون هذا القدر هو الحرام . وأجيب بأنه قد تقدم في ذلك الباب الجواب عن
احتجاجه بتلك الأدلة وما ذكره من تعليل التحريم بذلك مسلم لكن قد ورد تحريم قليل ما أسكر بما
لا يمكن التردد فيه والفائدة في تحريمه وإن لم يسكر سد الذريعة عن التوصل الى القدر المسكر منه .
وقال المحقق الجلال لانزاع في الحرمة وإنما النزاع في الحد فانه لا تلازم بين التحريم والحد فرب حرام
لاحد فيه وإن كان فيه التعزير فالحد غير التعزير وتحريم القليل إنما هو لنقطع الذرائع كما في النهي عن
تحليلها ولأن حديث أبي هريرة عند أبي داود والنسائي بلفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قل (اذا سكر فاجلدوه) وهو من تعليق الحكم بالوصف وهو مقيد لاطلاق حديث ابن عمر عند أبي
داود والنسائي وحديث معاوية عند أبي داود والترمذي وصححه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال من (شرب الخمر فاجلدوه) فيكون المراد به مع السكر ولأن الشارب في العرف هو السكران وإنما عبر
فيه بالزوم عن اللازم انتهى .

﴿ باب حد السارق ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال لا تقبل شهادة النساء في
الحدود ولا في القصاص وكان لا يقبل شهادة على شهادة في حد ولا قصاص)

ش الحديث تقدم قبيل كتاب النكاح بحديث واحد ماعدا قوله وكان لا يقبل الخ وسبق هنالك تخريجه والكلام على فقهه والمراد من إirاده هنا أنه لا تقبل شهادة النساء في السرقة اذ هي من الحدود التي مبنها على التثبت والاحتياط ودرئها بالشبهات . وقد اشترط في ثبوت ما يوجب اقطع شاهدين عدلين أصليين ولا يصح فيه الارعاء للعلة المذكورة ولكونه عدولا الى بدل أضعف وهو مذهب الفرة وغيرهم وخالف مالك والاسفرائني فقالا يصح الارعاء في كل شئ . وأجيب بما تقدم وفي المصنف لعبد الرزاق أخبرنا معمر عن قتادة قال لا تجوز شهادة الرجل على الرجل في الحدود أخبرنا الثوري عن مطرف عن الشعبي قال لا تجوز شهادة على شهادة في حد ولا يكفل في حد أخبرنا إسرائيل عن جابر عن عامر قال كان شريح ومسروق لا يجيزان شهادة على شهادة في حد ولا يكفلان صاحب حد

(والسارق) اسم فاعل من سرق بفتح الراء يسرق بكسرهما ومصدره سرقة بفتح السين وكسر الراء على الافصح وقد يطلق المصدر على المال المسروق والسرقة لغة أخذ المال خفية وفي التهرع أخذ مال الغير خفية ظلما مع شرائط والاصل في لزوم القطع بالسرقة قبل الاجماع قوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) ومن السنة أحاديث سيأتي بعضها في الكتاب مع شواهدا ان شاء الله تعالى *

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال لا قطع في أقل من عشرة دراهم)

ش أخرج البيهقي من طريق اسماعيل بن اليسع عن جويبر بن سعيد عن الضحاك عن علي رضي عنه قال لا تقطع اليد إلا في عشرة دراهم ولا يكون المهر أقل من عشرة دراهم وقال عقبه هذا إسناد يجمع مجهولين وضعفاء انتهى قلت قد أخرجه عبد الرزاق في مصنفه من طريق أخرى عن الحسن بن عماره عن الحكم بن عتيبة عن يحيى بن الجزار عن علي قال لا يقطع في أقل من دينار أو عشرة دراهم وروى نحوه عن المثني عن عمرو بن شعيب عن ابن المسيب قال قال رسول صلى الله عليه وآله وسلم (اذا سرق السارق ما يبلغ ثمن الجن قطعت يده) وكان ثمن الجن عشرة دراهم ومن طريق ابن جريج قال أخبرني عمرو بن شعيب في حديث اللقطة قال فيه وثمان الجن عشرة دراهم ومن طريق يحيى بن يزيد وغيره عن الثوري عن عطية بن عبد الرحمن عن القاسم بن عبد الرحمن قال أتى عمر بن الخطاب برجل سرق ثوبا فقال له ثمان قومه قومه ثمانية دراهم فلم يقطعه ومن طريق الثوري عن عبد الرحمن بن عبد الله عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود قال كان لا يقطع اليد إلا في دينار أو عشرة دراهم ومن طريق الثوري عن حماد عن إبراهيم عن ابن مسعود قال لا يقطع اليد إلا في ترس أو في حجة قال

سألت ابراهيم ما قيمتهما قال دينار . ومن طريق معمر عن حماد عن ابراهيم قال يقطع السارق في دينار أو قيمته . ومن طريق ابن جريج قال كان عطاء يقول لا تقطع يد السارق فيما دون عشرة الدراهم . ومن طريق ابراهيم عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال نعمن المجن الذي يقطع فيه دينار وحدثنا داود بن الحصين عن ابن المسيب مثله (والحديث) يدل على وجوب قطع السارق في الجلة وهو نص القرآن الكريم وشرع الله ذلك صيانة للأموال ولم يجعله في غير السرقة كالاختلاس والانتهاك والغصب والوجه فيه ان ذلك قليل بالنسبة الى السرقة ولأنه يمكن استرجاع هذه الاشياء بالاستعانة الى ولاية الأمور وتيسر إقامة البيئة بخلاف السرقة فانه يسر إقامة البيئة عليها فعضم أمرها واشتدت عقوبتها ليكون أبلغ في الزجر عنها ودل الحديث على اعتبار النصاب في المسروق وهو قول جمهور العلماء من السلف والخلف وهو مذهب المعتزلة وقال به الأئمة الأربعة وذهب أهل الظاهر الى أنه لا يشترط النصاب بل يقع في القليل والكثير وقال به ابن بنت الشافعي ويحكي عن الحسن البصري والخوارج وتمسكوا بظاهر قوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم (لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده) وأجيب بأن الآية السكرية مطلقة في جنس المسروق مقيدة بالصحيح من الاحاديث الواردة في اعتبار النصاب وبأن المراد من البيضة بيضة الحديد والحبل حبل السفينة ويحكي هذا عن الاتمش وهو بعيد اذ المراد تجميع حال السارق ودنائة همته في تناول الشيء اليسير فيفضي به الى الوقوع في الأمر الخطير أي أنه يتبع نفسه في أخذ الشيء اليسير مثل البيضة والحبل حتى يعتاد السرقة فيودى به الى أخذ ما تقطع فيه اليد (والقائلون) باعتبار النصاب انتهت أقوالهم الى عشرين قولاً ذكرها في البدر التمام وغيره والمشهور المستند الى أدلة ثابتة هو قولان :

(الأول) قول فقهاء الحجاز والشافعي وغيرهم فاجبوا القسط في ثلاثة دراهم من الفضة ورابع دينار من الذهب واختلفوا فيما يقوم به غير الذهب والفضة فقال مالك في المشهور عنه يقوم بالدراهم لاربعة دينار يعني اذا اختلف صرفهما مثل أن يكون ربع دينار صرف درهمين مثلاً وقال الشافعي الأصل في تقويم الاشياء هو الذهب لانه الأصل في جواهر الأرض كلها قال الخطابي ولذلك ان الصكك القديمة كان يكتب فيها عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل فعرفت الدراهم بالدنانير وحصرت بها حتى قال الشافعي ان الثلاثة الدراهم اذا لم تكن قيمتها الربع الدينار لم توجب القطع ويحتج له بما أخرجه ابن المنذر والبيهقي عن عمرة بنت عبد الرحمن أن سارقاً سرق أترجة في عهد عثمان فأمر بها عثمان فقومت ثلاثة دراهم من صرف اثني عشر درهماً بدينار فقطع يده . قال مالك وهى الأترجة التى يأكلها الناس . وذكر بعض البغداديين عن مالك أنه ينظر في تقويم العروض بما كان غالباً من تقود أهل البلد واحتج

هؤلاء على تقدير النصاب بالربع الدينار أو ما قيمته ثلاثة دراهم بما في الصحيحين من حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا) ومن حديث نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم متفق عليه . وأخرج البيهقي حديث عائشة من طرق متعددة . وأخرج عنها أيضا قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لا تقطع يد السارق فيما دون ثمن المجن) فقيل لعائشة مائت المجن قالت ربع دينار قال الشافعي وربع الدينار موافق لرواية ثلاثة دراهم وذلك أن الصرف على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إثنا عشر درهما بدينار وكان كذلك بعده وفرض عمر الدية على أهل الورق إثني عشر ألف درهم وعلى أهل الذهب ألف دينار . وأخرج من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن علي القطع في ربع دينار فصاعدا وبهذه الطريق أيضا إلى علي عليه السلام أنه قطع يد سارق في بيضة حديد ثمنها ربع دينار .

(المذهب الثاني) قول فقهاء العراق وأكثر أهل البيت عليهم السلام وجنح إليه المحقق الجلال وهو أنه لا قطع إلا في عشرة دراهم فضة خالصة أو ما يساويها من العروض أو الذهب وحجتهم حديث الباب وشواهد وما أخرجه البيهقي والطحاوي من حديث محمد بن اسحاق عن أيوب بن موسى عن عطاء عن ابن عباس قال كان ثمن المجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشرة دراهم وأخرجه عبد الرزاق بطريق أخرى تقدمت ويؤيده ما رواه الحكم بن عتيبة عن عطاء عن مجاهد عن أيمن الحبشي قال كان يقال لا يقطع السارق إلا في ثمن المجن وأكثر قال وكانت ثمن المجن يومئذ دينار قال البخاري تابعه شيبان عن منصور وأيمن الحبشي من أهل مكة مولى ابن عمر المسكي سمع عائشة روى عنه ابنه عبد الواحد بن أيمن . قال البيهقي وروايته عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم منقطة . وقد عرفت أن الدينار مساو لعشرة دراهم على قول الجمهور وعلى قول الشافعي أنه إثنا عشر درهما فبسير التفاوت مغتفر والرواية على صحتها وإن كان فيها انقطاع فهي صالحة للاعتضاد والتقوية فهذه الرواية ونحوها معارضة للرواية الأولى أن قيمته ثلاثة دراهم وإذا كان هذا الاختلاف بين الصحابة في قيمة المجن فالواجب الاحتياط فيما يستباح به العضو المحرم قطعه إلا بحقه ويجب الأخذ بالمتيقن وهو الأكثر وبمثل ذكره ابن العربي بقوله : ذهب سفيان الثوري مع جلالة في الحديث على أن القطة لا يكون إلا في عشرة دراهم وذلك أن اليد محترمة بالاجماع فلا تستباح إلا بما أجمع عليه والعشرة متفق على القطة بها عند الجميع فيتمسك به ما لم يقع الاتفاق على دون ذلك وهذا كلام حسن . وأما حديث عائشة فهو مضطرب لأن النسائي رواه ثلث دينار أو نصف دينار وفي رواية قال عروة وثمن المجن أربعة دراهم وفي حديث ابن عمر عند النسائي خمسة دراهم وقد أخذ بكل طائفة من العلماء واختلاف التقديرات دليل على أن

تقويم الجن وقع من الصحابة بالظن والتخمين فيجب الأخذ بالاحوط ومادونه شبهة لا يعمل به لوجوب درء الخلد بالشبهات وتحمل رواية عائشة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم (تقطع اليد في ربع دينار) بأنه لما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم من طريقها لا تقطع يد السارق فيما دون ثمن الجن وقد قدرته هي ربع دينار أطلقت الرواية عنه صلى الله عليه وآله وسلم بأنه قال ذلك وهو ضرب من الاجتهاد الذي لا يكون حجة على المخالف وكثير ما يقع للرواة من ذلك وقد ذكر بعض شراح المصابيح . ما يؤيد قول من اعتبر العشرة الدراهم في نصاب المسروق مع الإشارة الى ما ذكرته آنفا فقال وجه حديث ابن عمر عند من لا يرى من العلماء قطع يد السارق في أقل من عشرة دراهم أن التقويم لعله كان من ابن عمر رأيا واجتهادا على ما تبين له لأننا وجدنا القول في قيمة الجن مختلفا عن جمع من الصحابة فروى عن ابن عباس أن قيمته كانت عشرة دراهم . وروى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله وكذلك روى عن أم أيمن مولاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحاضنته واسمها بركة . وقد روى عن ابنها أيضا أيمن بن عبد الله الحبشي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أدنى ما يقطع فيه السارق ثمن الجن وكان يقوم يومئذ ديناراً فلما وجد هذا الاختلاف وكان الأخذ بحديث من روى أن قيمة الجن المقطوع فيه كانت عشرة دراهم داخلها فيما أجمع المسلمون عليه والأخذ بما دونه خارجا عن الاجماع رأوا الأخذ بالأمر المجمع عليه أحق وأولى لاسيما في الحدود فإن الشارع صلى الله عليه وآله وسلم أمرنا أن نسلك فيها السبيل عن اعتراض الشبه فإن قيل فقد روى عن عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال (تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا) فالجواب عنه أن هذا الحديث يروى في أثبت الروايتين موقوفا على عائشة وقد روى عنها أيضا من غير هذا الوجه بطرق شتى لم تغل من اختلاف الرواة فيها فحملوا الأمر على أنها ذكرت ربع دينار لأن قيمة الجن كانت عندها ربع دينار وأهل النقل يرون الترجيح لحديث ابن عمر وحديث عائشة بهما أصح إسناداً وأهل النظر يرون أحق الروايتين بالقبول رواية ابن عباس ومن هنا نحوه لما يؤيده المعنى الذي ذكرناه ولا يرون أن يقطعوا القول بالمراد عن قوله سبحانه وتعالى (والسارق والسارقة) إلا على الوجه الذي لا اعتراض للشبهة فيه على ما بينا والله أعلم . انتهى

ص (حديثي زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال لا قطع على خائن ولا مختلس ولا في ثمر ولا كثرة ولا قطع في صيد ولا ريش ولا قطع في عام سنة ولا قطع على سارق من بيت مال المسلمين فإن له فيه نصيبا)

ش قد اشتمل الحديث على صور ما لا يجوز فيه القطع فالتسكلم على فقه كل منها وحقيقته مع إيراد الشواهد مفرقة بحسبها فاما الخائن فهو الذي يستأمن على الوديعة وغيرها فيخون قال في المصباح

وفرقوا بين الخائن والسارق والغاصب بأن الخائن هو الذي خان ما جعل عليه أمينا والسارق من أخذ خفية من موضع كان ممنوعا من الوصول اليه وربما قيل كل سارق خائن دون عكس والغاصب من أخذ جهاراً معتمداً على قوته انتهى (ودل الحديث) على أنه لا قطع عليه وهو مذهب المعتزلة والفرقيين وخالف في ذلك الخوارج وزفر واسحاق بن راهويه واحمد بن حنبل فقالوا يقطع وأجيب بأن حكم القطع رتبة الشارع على وصف السرقة وقد ثبت في اللغة أن الخائن لا يسمى سارقاً كما عرفت ولما رواه في الامالي حدثنا عباد عن الوليد عن سماك عن حنش أن وليدة ابي بن أبي طالب عليه السلام سرقت جونة لهم فيها حلوى وثياب فأخذت بعد ذلك بيومين فجأزا بها الى على فقالوا اقطع يدها فقال أنها ليست بسارقة قد كنا ائتمناها على بيتنا وما فيه ولكنها خائنة فأرسلها قال في التخريج الوليد هو ابن عبد الله بن أبي نور الهمداني قال الذهبي في الميزان ضعفه احمد وصالح جزرة وغيرهما ولم يترك انتهى . قلت وهو متايد بما رواه في الامالي عن محمد بن جميل عن عاصم عن أبي مالك عن جوير عن الضحاك عن على قال أربعة لا قطع عليهم من سرق من الغنمية والخلسة والاجير يخونك والغلول وفيه جوير وهو ضعيف وقد أخرج ابن حبان من حديث سفيان عن أبي الزبير عن جابر بلفظ ليس على المختلس ولا على الخائن قطع وأعله ابن القطان بأنه من ممنوع أبي الزبير عن جابر قال ابن حجر وهو غير قادح فقد أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج وفيه النصريح بسامع أبي الزبير له من جابر وله شاهد رواه ابن ماجة باسناد صحيح وأخرجه الطبراني في الأوسط في ترجمة احمد بن القاسم ذكره في التلخيص مع زيادة على ما هنا وبما ذكرتم الحجة . (والمختلس) اسم فاعل قال في المصباح خلست الشيء خلساً من باب ضرب اختطفته بسرعة على غفلة واختلسته كذلك والخلسة بالفتح المرة والخلسة بالضم ما يختلس ومنه لا قطع في الخلسة انتهى . وحكمها عدم جواز القطع وهو مذهب المعتزلة ومن معهم وخالف فيه من خالف في الخائن والجواب عنهم كالجواب الأول في أن المختلس لا يسمى سارقاً لغة ولحديث جابر المتقدم فانه لا قطع فيه على المختلس ولحديث على عليه السلام الذي رواه في الامالي من طريق جوير عن الضحاك عن على عليه السلام وهو وان كان فيه مقال فقد روى عن على من طرق أخر في سنن البيهقي من طريق شعبة عن سماك عن ابن ابيبيد بن الابرص قال شهدت علياً رضي الله عنه أتى برجل اختلس من رجل ثوبه فقال المختلس اني كنت أعرفه فلم يقطعه على رضي الله عنه . ومن طريق أبي مسلم حدثنا الانصاري عن عوف عن خلاص أن علياً رضي الله عنه كان لا يقطع في الدغرة ويقطع في السرقة المستخفي بها ومن طريق الشافعي أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن مروان ابن الحكم أتى بانسان قد اختلس متاعاً فأراد قطع يده فأرسل الى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك فقال زيد ليس في الخلسة قطع وبإسناده الى الشعبي أن رجلاً يقال له أيوب بن بريمة اختلس طوقاً من انسان

فرغ الى عمار بن ياسر فكتب فيه عمار بن ياسر الى عمر بن الخطاب فكتب اليه أن ذلك عادى الظهيرة فانتهكه عقوبة ولا تقطعه وفي رواية الثوري عن حميد الطويل قال أتى عمر بن عبد العزيز برجل اختلس طوقاً من جارية فلم ير فيه قطعاً قال تلك عادية الظهيرة (قوله ولا في ثمر ولا في كثير) هو بالشاء المثناة المفتوحة فيهما قال في النهاية الثمر الرطب مادام في رأس النخلة فإذا قطع فهو الرطب فإذا كنز فهو الثمر والكثير الجار وواحد الثمرة ويقع على كل الثمار ويغلب على ثمر النخل انتهى والكثير بفتح تين جمار النخل وهو شئ أبيض كهيئة الفؤاد ذكره في المنهاج وفي نظام الغريب هو قلب النخلة وتكوينها بيضاء مستطيلة كهيئة الفؤاد انتهى. وهو مما يؤكل فيكون عطفه على ما قبله من عطف الخاص على العام (وحديث الاصل) دليل على أنه لا قطع فيه وقد روى مرفوعاً أنه صلى الله عليه وآله وسلم قل (لا قطع في ثمر ولا كثير) أخرجه مالك وأحمد وأصحاب السنن وابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث رافع بن خديج واختلاف في وصله وإرساله وقال الطحاوي هذا الحديث تلقته العلماء منته بالقبول ورواه أحمد وابن ماجه من حديث أبي هريرة وفيه سعيد بن سعيد المقرئ وهو ضعيف ذكره في التلخيص وتلقب بعضهم تضعيفه بأن الذهبي قال في الكاشف قدرى ابن القلندر فيه بمجرد المذهب انتهى وظاهره على ما ذكره في النهاية أنه لا قطع فيه مهما أخذ من منبته وما إذا قد جذ فتجربى فيه أحكام غيره من أنه إذا أحرز في الجرين والبيادر وبلغ قدره نصاب السرقة لزم القطع فيه وما لم يحرز ولم يبلغ نصاب السرقة فلا قطع وأخرج أبو داود والنسائي والحاكم وصححه من حديث عبد الله بن عمر وابن العاص عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه سئل عن الثمر المعلق فقال (من أصاب فيه من ذى حاجة غير متخذ خبنة فلا شئ عليه ومن خرج بشئ منه فعليه الغرامة والعقوبة ومن خرج بشئ منه بعد أن يأويه الجرين فبلغ ثمن المجن فعليه القطع) والمراد بالثر المعلق ما كان معلقاً في النخل قبل أن يجذ ويخزن قاله المنذرى وقوله خبنة بضم الخاء المعجمة وهو معطف الأزار وظرف الثوب أى لا ينجى في ثوبه . (قوله ولا قطع في صيد ولا ريش) الصيد مصدر عومل معاملة الاسماء فأوقع على الحيوان قال تعالى (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) والريش الطائر الواحدة ريشة ويجمع على أرياش ذكره في الصحاح وقال في المنهاج كل ما يطير فهو ريش وفيه أنه لا قطع على من سرق صيداً أو طيراً على غيره وظاهره يشمل ما كان من حرز أو غيره وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد ابن حنبل وأصحابهما واسحق بن راهويه ويشهد له ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن المبارك عن الثوري عن جابر الجعفي عن عبد الله بن يسار قال أراد عمر بن عبد العزيز أن يقطع رجلاً سرق دجاجة فقال له أبو سلمة بن عبد الرحمن ان عثمان بن عفان كان لا يقطع في الطير وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن عثمان بن عفان قال لا قطع في طير وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمر بن شعيب وغيره ممن يرضى به قالوا لا قطع في ريش وإن كان ثمنه ديناراً وأكثر يعني الطائر وما أشبهه قال في المحلى وقال بعضهم

إنه يروى عن علي عليه السلام وخالف في ذلك العترة والجمهور وقالوا اذا سرق الطير أو الصيد بعد ما أحرز وكان قيمته عشرة دراهم ففيه القطع لانه مما يتمول ويملك ويجرى فيه التصرف بالبيع والهبة ونحوها ولا شبهة في ذلك وكونه كان مباحا في الاصل لا يقدح في صحة تملكه من بعد فالذهب والفضة وسائر المعادن كانت مباحة ثم تملك وتحمّلوا ما ورد على أن المراد به الطير والصيد الذي يأوى الى دار انسان فيدخلها سارق فيأخذه من وكره (قوله ولا قطع في عام سنة) أى مجاعة وهو يعبر بالسنة عن القحط وفي الامالى حدثنا محمد بن جميل عن حسن بن حسين عن علي بن القاسم عن أبي رافع عن أبيه عن جده عن علي قال لا قطع في عام سنة يعنى مجاعة انتهى . وقد روى نحو ذلك عن عمر بن الخطاب فقال عبد الرزاق أخبرنا معمر عن يحيى بن أبي كثير قال قل عمر بن الخطاب لا يقطع في عذق ولا في عام السنة أخبرنا معمر عن أبان أن رجلا جاء الى عمر بن الخطاب في فاقة فخرجت فقال له عمر هل لك في ناقتين عشر او بن مر بعثتين صميتين بناقتك فانها لا تقطع في عام السنة المرتان الموطئتان^(١) ورواه في التلخيص من طريق ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني في جامعه عن احمد بن حنبل عن هارون بن اسمعيل عن علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن حسان بن أزهر أن ابن جرير حدثه عن عمر قال لا تقطع اليد في عذق ولا في عام سنة قال فسألت احمد عنه فقال العذق النخلة و عام السنة عام المجاعة فقلت لاحمد تقول به قال إى لعمري اذا حملته الحاجة الى ذلك انتهى . قال في البحر من سرق طعاما في مجاعة وقد عدم في الأسواق فلا شئ عليه ووجهه الاضرار وقول عمر انتهى . وفيده بعضهم بخشية التلف بحيث يباح له مال الغير ويكون في الزائد شبهة إلا أن اشتراط كونه معدوما في الأسواق غير ظاهر إذ المعتبر حصول القحط وضرورة الآخذ وقال بعض العلماء من سرق من جهد أصابه فإن أخذ مقدار ما يغنيه به نفسه فلا شئ عليه وانما أخذ حقه فإن لم يجد الا شيئا واحدا وفيه فضل كثير كثوب واحد أو أولوة أو بعيرا أو نحو ذلك فأخذه كذلك فلا شئ عليه إلا أنه يرد فضله لما ملكه لانه لم يقدر على فصل قوته منه فلو قدر على مقدار قوته فأخذ أكثر من ذلك وهو ممكن أن لا يأخذه فعليه القطع لانه سرق ذلك من غير ضرورة انتهى . وظاهره يعم الطعام وغيره مما ينتفع به اقوته بالبيع ونحوه (قوله) ولا قطع على سارق من بيت مال المسلمين الخ وقد أشار عليه السلام الى علة عدم القطع بأن لكل من المسلمين فيه حقا ولو على وجه وهو أنه لو كان فقيرا لا أعطى منه فكانت هذه شبهة يدرأ بها عنه الحد قال السيد أبوطالب وهذا ما لا خلاف فيه ونقل في البحر عن مالك وأحد قولي الشافعي أنه يقطع وحجة الجمهور حديث الاصل وما يشهد له وهو ما أخرجه في الامالى عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير بن عبد الحميد عن مغيرة بن مقسم (١) في النهاية الارباغ ارسال الابل على الماء ترد أى وقت شامت ثم قل أراد ناقتين قد ارتقتا حتى أخصبت أبدانهما وسمنتاه

عن الشعبي قال لم يكن على يقطع من سرق من بيت المال شيئاً لأن له فيه حقاً قال في التخريج ورجال
إسناده رجال الصحيح وأخرجه البيهقي من طريق سعيد بن منصور عن هشيم عن مغيرة عن الشعبي
عن علي عليه السلام بنحوه وأخرج في الامالي عن عباد عن الوليد بن أبي نور عن سماك عن ابن
عبيد^(١) الاسدي قال جمع على أهل الكوفة ليقسم بينهم متاعاً اجتمع عنده فقام رجل من حضرموت
فاشتمل على معفر فأخذ فرفع الى علي فقالوا اقطع يده فانه سارق فقال إنه ليس بسارق إنه شريككم
في المتاع ولكنه خائن قال في التخريج فيه الوليد بن عبد الله بن أبي ثور وفيه كلام وقد رواه البيهقي
من طريق الاحوص عن سماك عن ابن عبيد بن الابرس قال شهدت علياً رضي الله عنه في الرحبة وهو
يقسم خمسا بين الناس ثم ساقه بنحوه وذكر في الاجماع على سقوط الحد على من سرق من الغنيمة وقد
تقدم على أنه لا حد على من وطئ جارية من المغنم وكذا ما رواه في الامالي عن جويهر عن الضحاك
عن علي أربعة لا قطع عليهم من سرق من الغنيمة الحديث وتقل بعضهم الخلاف عن مالك وأبي ثور
وداود فقالوا يجب فيه القطع اذ الحلال اذا امتزج مع الحرام كان كله حراماً كالخمر مع الماء ولحم الخنزير يذوق
مع لحم السكبش ونحوها وظاهر العمومات متناول لمن سرق من بيت المال أو الخمس أو الغنيمة وليس
في أيها ما يدل على التخصيص من كتاب أو سنة صحيحة مرفوعة والعمل في ذلك أن الآخذ من أحد
الثلاثة إن كان نصيبه محدوداً معروف المقدار وأخذ زائداً على نصيبه مما يجب في مثله القطع قطع الا
أن يكون منع حقه في ذلك أو احتاج اليه فلم يصل الى أخذ حقه الا بما فعل ولا قدر على أخذ حقه
خالصاً فلا يقطع وإنما عليه أن يرد الزائد وأجيب بأن كل جزء من المغنم وبيت المال والخمس مشترك
بين مصارفه من المسلمين ولكل نصيب من ذلك وهو شبهة يدبرها الحد لعموم حديث (ادروا الحدود
بالشبهات) ولأن الواقع من علي عليه السلام كان في محضر من الصحابة بلا مخالف فكان اجماعاً والله أعلم
ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أن رجلاً أتاه فقال يا أمير المؤمنين
ان عبدی سرق متاعی فقال مالك سرق بعضه بعضاً)

ش أخرج عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن السائب بن يزيد قال سمعت عمر بن الخطاب
وجاءه عبد الله بن عمرو الحضرمي بغلام له فقال له إن غلامي هذا سرق فاقطع يده فقال عمر ما سرق
فقال امرأة امرأتی قيمتها ستون درهما قال ارسله فلا قطع عليه خادمكم أخذ متاعكم ولكنه لو سرق
من غيركم قطع وعن معمر عن الاعمش عن ابراهيم أن معقل بن معدان سأل ابن مسعود فقال عبد لي

(١) هو دنار بن يزيد بن عبيد بفتح المهملة وكسر الموحدة بن الابرس كما في سنن البيهقي وغيره
فهو نسبة الى جده والله أعلم . دنار بمهملة مسكورة بعدها مثلثة مخففة ويزيد بمنناة أوله بلفظ الفعل اه
من هامش الاصل

سرق من عمري فقال اقطعه ثم قال لامالك سرق مالك وأخرجه عن الثوري عن حماد عن ابراهيم أن ابن مسعود انتهى . (والحديث) يدل على سقوط القطع عن العبد فيما أخذه من مال سيده وفيه الإشارة الى علة ذلك بأنه من جملة مال السيد والقطع شرع لصيانة الاموال ولا وجه لصيانة ماله باضاعة ماله ولان العبد مأذون له في الدخول على سيده في أغلب الاحوال وماله غير محرز عنه فكان كالزوجة عند من يقول بسقوط القطع عنها وقال أبو ثور وداود اذا سرق من حرز لزمه القطع لعموم الآية . وأجاب في البحر بأنه مخصص بقوله صلى الله عليه وآله وسلم (اذا سرق العبد فبعه ولو بذش) ولم يأمر بقطعه أخرجه أبو داود والنسائي . واعترض بأن عدم الامر ليس أمراً بالعدم فلا يصلح للتخصيص وقد يستدل للتخصيص بما أخرجه البيهقي من طريق الشافعي قال أبو يوسف أخبرنا بعض أشيا خناع من ميمون بن مهران عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن عبداً من رقيق الخنس سرق من الخنس فلم يقطعه وقال (مال الله بعضه في بعض) قال وقد روى موصولاً باسناد فيه ضعف أخبرناه أبو بكر بن الحرث الفقيه أنا أبو محمد بن حبان نا أبو يعلى ناجبارة عن حجاج بن تميم عن ميمون بن مهران عن ابن عباس أن عبداً من رقيق الخنس سرق من الخنس فرفع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يقطعه وقال (مال الله سرق بعضه بعضاً) فجعل علة سقوط القطع هي المالية ولان المروي عن علي عليه السلام وعمر لم ينقل له مخالف من الصحابة والله أعلم

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أنه كان يقطع يمين السارق فان عاد فسرق قطع رجله اليسرى فان عاد فسرق استودعه السجن وقال عليه السلام إني لاستحيي من الله عز وجل أن أتركه ليس له شيء يأكل به ولا يشرب ولا يستحيي به اذا أراد أن يضلي)

ش أخرج عبد الرزاق عن معمر عن جابر عن الشعبي قال كان علي لا يقطع إلا اليد والرجل وان سرق بعد ذلك سجن ونكل وكان يقول إني لاستحيي من الله أن لأدع له يداً يأكل بها ويستحيي وأخرجه البيهقي باسناد الى عبد الله بن سلمة عن علي عليه السلام بنحوه قال في التخريج واسناد نقلته فقلت إن شاء الله انتهى . وفي الامالي حدثنا عباد عن حاتم عن جعفر عن أبيه قال كان علي لا يزيد على أن يقطع يدا ورجلا فإذا أتى به بعد ذلك قال إني لاستحيي من الله أن لا يتطهر لصلاته ولكن أمسكوا كلبه عن المسلمين وأنفقوا عليه من بيت مال المسلمين حدثنا سفيان بن وكيع عن يونس بن بكير عن محمد بن اسحاق عن أبي جعفر عن علي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قطع الرجل بعد اليد ثم لم يزد على ذلك . وفي المصنف لعبد الرزاق عن اسرائيل بن يونس عن سماك بن حرب عن عبد الرحمن بن عايد الازدي عن عمر أنه أتى برجل قد سرق يقال له سدوم فقطعه ثم أتى به الثانية فقطعه ثم أتى به الثالثة فأراد أن يقطعه فقال له علي لا تفعل إنما عليه يد ورجل ولكن احبسه (والحديث)

يدل على أنها تقطع من السارق البين دون الشمال وهو اجماع أهل العلم وقراءة ابن مسعود (والسارق والسارقة فاقطعوا أيماهما) رواه البيهقي وفيه انقطاع ويؤيده ما ثبت عن إبراهيم النخعي أنه قال في قراءة (السارقون والسارقات تقطع أيماهما) فلو قطعت اليسرى جهلا فقال الشعبي يترك ولا يزداد على ذلك وقال قتادة لا يزداد على ذلك قد أقيم عليه الحد رواه عبد الرزاق (ودل الحديث) على أنه إذا عاد قطعت رجله اليسرى فقط ثم يحبس في الثالثة ولا تقطع عليه بعد ذلك وهو مذهب المعتزلة وحماد بن أبي سليمان وسفيان الثوري وأحمد بن حنبل وأصحابه ويؤيده مع ما تقدم ما رواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم أو غيره قال إنما قطع أبو بكر الصديق رجله وكان قطع اليد . قال الزهري فلم يبلغنا في السنة إلا قطع اليد والرجل لا يزداد على ذلك وعن إبراهيم النخعي قال كانوا يقولون لا تترك ابن آدم مثل البهيمة ليس له يد يأكل بها ويستنجى بها . وأخرج البيهقي أن أبا بكر أراد أن يقطع رجلا بعد اليد والرجل فقال عمر رضي الله عنه السنة اليد . واحتج هؤلاء أيضا بالقياس على المحارب في قطع يده ورجله من خلاف . وذهب الشافعي ومالك إلى أنه يقطع في كل مرة طرفا واحتجوا بحديث فيها مقال فعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في السارق (إن سرق فاقطعوا يده ثم إن سرق فاقطعوا رجله ثم إن سرق فاقطعوا يده ثم إن سرق فاقطعوا رجله) أخرجه الدارقطني وفي إسناده الواقدي ورواه الشافعي عن بعض أصحابه عن ابن أبي ذئب عن الحارث بن عبد الرحمن عن أبي سلمة مرفوعا بمعناه ونحوه عن عصمة ابن مالك رواه الطبراني والدارقطني وفي إسناده ضعف . وقد روى أبو داود وغيره من حديث جابر ابن عبد الله قال جئ بسارق إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (اقتلوه) فقالوا يا رسول الله إنما سرق قال (اقطعوه) قال فقطع ثم جئ به الثانية فقال (اقتلوه) فقالوا يا رسول الله إنما سرق قال (اقطعوه) قال فقطع ثم جئ به الثالثة فقال (اقتلوه) فقالوا يا رسول الله إنما سرق فقال (اقطعوه) ثم أتى به الرابعة فقال (اقتلوه) فقالوا إنما سرق قال (اقطعوه) ثم أتى به الخامسة قال (اقتلوه) قال جابر فانطلقنا فقتلناه ثم اجترأناه فآلقيناه في بئر ورمينا عليه الحجارة وأخرجناه للناسي وقال هذا حديث منكر ومصعب بن ثابت ليس بالقوى انتهى . وقال الخطابي في بعض إسناده مقال وقد عارضه الحديث الصحيح (لا يحل دم امرء مسلم إلا باحدى ثلاث) الحديث والسارق ليس من الثلاثة فالوقوف عن دمه واجب ولا أعلم أحدا من الفقهاء يبيح دمه وإن تكررت منه السرقة إلا أنه قد يخرج على هذا إن كان له أصل مذهب بعض الفقهاء أن يباح دمه وهو أن يكون هذا من المفسدين في الأرض فان للإمام أن يجتهد في تعزير المفسد ويبلغ به ما يراه من العقوبة وإن زاد على مقدار الحد وإذا رأى أن يقتل قتل ويروى هذا عن مالك وقد يدل لذلك من نفس الحديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم قد أمر بقتله لما جئ به أول مرة ثم كذلك الثانية والثالثة والرابعة إلى أن قتل في الخامسة فقد

يحتمل ان يكون هذا مشهوراً بالفساد مخبوراً في الشر معلوماً من أمره أنه سيعود الى سوء فعله ولا ينتهي عنه حتى تنتهي حياته . ويحتمل أن يكون ما فعله إن صح الحديث إنما فعله بوحى من الله عز وجل وإطلاع من قبله على ماسيكون منه فيكون معنى الحديث خاصافيه والله أعلم انتهى . وذهب الى أن الواجب قطع اليد فقط ولو عاد مرة بعد أخرى رواه عبد الرزاق عن ابن جريج قال قلت لعطاء سرق الاولى قال تقطع كفه قلت فما قولهم أصابه قال لم أدرك إلا قطع الكف كلها قلت فسرق الثانية قال ما أرى أن يقطع إلا في السرقة الاولى اليد فقط قال فان الله تبارك وتعالى قال (فاقطعوا أيديهما) ولو شاء أمر بالرجل وما كان الله نسياً . قلت ويؤيده قراءة ابن مسعود (أيأثمهما) وقد جنح اليه ابن حزم وقال الأحاديث المرفوعة لم ترد إلا بلفظ اليد كالأية كحديث (لو سرق فاطمة بنت محمد اقطعت يدها لا تقطع اليد إلا في ربيع دينار) وقد بينا أنه لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قطع رجل السارق شئ أصلاً ولو صح اقلنا به وما تعدينا به ولم يرو في قطعها إلا عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلى ويعلى بن أمية وكل أحد دون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطيء ويصيب وقوله صلى الله عليه وآله وسلم (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى) المراد بسنة الخلفاء إتباع سنته وأما ما عملوه باجتهاد فلا يجب إتباع اجتهادهم انتهى .

(وأما محل القطع) فاختلّفوا فيه فعند العترة والفريقين أنه من مفصل الكف اذ هو أقل ما يسمى يداً وكذا الرجل من مفصلها وهو المشهور عن علي عليه السلام . فأخرج عبد الرزاق عن الثوري عن أبي المقدم قال أخبرني من رأى علياً يقطع يد رجل من المفصل . وعن الثوري عن يحيى بن عبد الله التيمي عن حبال بن زبيدة التيمي أن علياً كان يقطع الرجل من الكف . وعن ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار عن عكرمة أن ابن عمر كان يقطع القدم من مفصلها . وذهب ابن سريج والامامية الى أنه يقطع من أصول الأصابع في اليد ومن شطر الكف في الرجل . وروى عن علي عليه السلام فيما أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أن علياً كان يقطع اليد من الأصابع والرجل من نصف الكف وهو منقطع ورجاله رجال الصحيح ولأنه أقل ما يسمى يداً وأجيب بأنه لا يسمى يداً ولا يقال لمقطوع الأصابع مقطوع اليد لغة ولا عرفاً . واجتجوا بأن أبا الشيخ روى من حديث نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يقطعون السارق من المفصل والمفصل مطلق وأجيب بأنه مقيد بما في الديات من قوله صلى الله عليه وآله وسلم (وفي اليد خمسون من الابل) للاتفاق على أن المراد هناك من الكوع . وذهبت الخوارج والزهري الى أنها تقطع من الابط اذ هو غاية اليد . وأجيب بأن الواجب الحبل على الأقل قال ابن حزم واليد تقع على الكف وتقع على ما زاد عليه الى المنكب إلا أن اللازم أقل ما يقع عليه اسم يد لأن قطعها قبل السرقة حرام فلما ورد النص بقطعها

في السرقة وجب أن لا يخرج من التحريم المتيقن إلا بما يتيقن خروجه ولا يقين إلا في الكف ولا يجوز قطع أكثر منها انتهى .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عليهم السلام أن شاهدين شهدا عند أمير المؤمنين على عليه السلام على رجل أنه سرق سرقة فقطع يده ثم جاء آخر فقال يا أمير المؤمنين غلطنا هذا الذي سرق والاول برى . فقال على عليه السلام عليكما دية الاول ولا أصدقكما على هذا الأخير ولو أعلم أنكما تعمدتما في قطع يده لقطعتهما أيديكما)

ش أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن قتادة قال شهد رجلان بسرقة على رجل فقطع على بن أبي طالب يده ثم جاء آلفد برجل آخر فقالا أخطأنا بالاول هو ذا الآخر قال فابطل على شهادتهما على الآخر وأغرمهما دية الاول أخبرنا معمر عن جابر عن القاسم بن عبد الرحمن أن رجلين شهدا عند على على رجل أنه سرق فقطعه ثم رجعا عن شهادتهما فقال لو أعلم أنكما تعمدتما لقطعتهما وأغرمهما دية يده . وأخرجه أيضا من طريق الثوري عن مطرف عن الشعبي عن على بنحو ما ذكر . وأخرجه في الآمالى عن عمرو بن عبد الله الأزدي عن وكيع عن سفيان عن مطرف عن الشعبي أن عليا أتى برجل فذكره . قال في التخريج رجاله رجال الصحيح غير عمرو بن عبد الله الأزدي شيخ محمد بن منصور وهو ثقة روى له ابن ماجه . وقال في التلخيص رواه الشافعي ومن طريقه البيهقي أخبرنا سفيان عن مطرف عن الشعبي بهذا وإسناده صحيح وقد علقه البخارى بالجزم فقال وقال مطرف ورواه الطبرانى عن بندار عن غندر عن شعبة عن مطرف نحوه .

(والحديث) يدل على لزوم الدية على الشهود اذا رجعوا عن شهادتهم وادعوا الغلط وأنهم يصدقون في ذلك والوجه في وجوب الدية عليهم أن شهادتهما كانت سببا ملجأ للحكم الى تنفيذ القطع وهما متعديان في السبب فلزمهما الدية ولا يقال أنه لاشئ على المسبب مع وجود المباشر لأنه يقال قد الجأ الحاكم أو مأموره على العمل بشهادتهما وصار كالمكره على تنفيذ الحكم وهو مذهب المعتزلة ومالك واحد قولى الشافعي . وذهب الشافعي في قول الى أنه لادية عليهما (وقوله ولو أعلم أنكما تعمدتما الخ) يدل على لزوم القصاص لهما اذا تعمدتا الشهادة وكانت زورا وسواء كان قتلا أو مادونه قال القاضي زيد فيمن شهد على القتل زورا ولأن من تعمد الشهادة على ذلك قاتل عمد فاشبهه المباشر لأن القتل يضاف اليه وأن الدية والكفارة تلزم عليه ولأنه أقر باتلاف نفس بجهة يقصد بها تلف النفس فصار كما لو رمى صيدا وأصاب إنسانا فاعترف أنه قصده فانه يقتل به انتهى . وهذه العلة جارية في الشهادة على القطع . وفيه دليل على عدم قبول شهادتهما على الأخير ولعل الوجه فيه ما علم منهما من مسارعتهما الى الشهادة بغير تثبت وتحقيق وان فعلهما قرينة على عدم ضبطهما لما علماه

وتساهلها بما قلاه وتجاسرها على الاقدام بغير بضيرة ويقين ومع الاقرار بالخطأ تكون الدية على العاقلة وسواء صدقته أم لا وقيل لابد من أن تصدقه العاقلة وإلا كان وجوب الدية مستنداً الى الاعتراف وهي لا تحمل اعترافاً وأجيب بأن الجناية وقعت بشهادتهم لا باقرار المقطوع والله أعلم .

﴿ باب حد الساحر والزنيق ﴾

عن (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال حد الساحر القتل)
 ش أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار قال ان عمر بن الخطاب كتب الى جزء بن معاوية عم الاحنف بن قيس وكان عاملاً لعمر بن الخطاب أن أقتل كل ساحر وكان بجالة كاتب جزء قال بجالة فارسنا فوجدنا ثلاث سواحر فضربنا أعناقهم . وعن ابن عيينة عن عمرو ابن دينار عن سالم بن أبي سعد أن قيس بن سعد قتل ساحراً . وعن عبد الله أو عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن جارية لحفصة سحرتها فاعترفت بذلك فأمرت بها عبد الرحمن بن زيد فقتلها فأنكر ذلك عليه عثمان فقال له ابن عمر ما تذكر على أم المؤمنين امرأة سحرت فاعترفت فسكت عثمان وعن معمر عن أبوب عن نافع أن حفصة سحرت فأمرت عبيد الله أخاها فقتل ساحرتين وعن سفيان ابن عيينة عن اسماعيل بن مسلم عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (حد الساحر ضربه بالسيف) وعن ابراهيم بن أبي يحيى عن صفوان بن سليم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من تعلم من السحر قليلاً أو كثيراً كان آخر عهده من الله) وعن عبد الرحمن عن المنثري عن عمرو ابن شعيب عن ابن المسيب أن عمر بن الخطاب أخذ ساحراً فدفنه الى صدره ثم تركه حتى مات وعن ابراهيم عن عبد الله بن أبي بكر عن يزيد بن رومان أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بساحر فقال (احبسوه فان مات صاحبه فاقتلوه) انتهى . وفي الحلى عن عطاء بن خالد الخزومي أبو صفوان قال رأيت سالم بن عبد الله وهو واقف على جدار بيت لبنى أخ له يتأذى غلاماً أربعة ومعه غلام وهو أشف منهم فقال يا أبا عمرو أنظر ما يصنع هذا قال وماذا يصنع فشل خيطاً من ثوبه فقطعه وسالم ينظر اليه فجمعه بين أصبعين من أصابعه ثم ثقل عليه مرتين أو ثلاثاً ثم مده فاذا هو صحيح ليس به بأس فسمعت سالم يقول لو كان لي من الأمر شيء لأصلبته . وعن يحيى بن سعيد الأنصاري أن خالد بن المهاجر بن خالد قتل نمطياً سحر يعنى ذمياً . وعن يحيى بن أبي كثير قال ان غلاماً لعمر بن عبد العزيز أخذ ساحرة فالتقاها في الماء فطففت فكتب اليه عمر بن عبد العزيز ان الله لم يأمر أن تلتقيها في الماء فان اعترفت فاقتلها . وعن ابن شهاب قال تقتل ساحر المسلمين ولا تقتل ساحر أهل الكتاب لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سحره رجل من اليهود يقال له ابن أعصم وامرأة من خير يقال لها زينب فلم يقتلها

ومن طريق حماد بن سلمة أخبرنا أبو عمران الجوني أن ساحراً كان عند الوليد بن عقبة فجعل يدخل في بقرة ثم يخرج منها فرآه جندب فذهب إلى بيته فالتفتع على سيفه فلما دخل الساحر جوف البقرة ضربهما وقال أنأنون السحر وأنتم تبصرون فاندفع الناس وتفرقوا وقال حروري فسجنه الوليد وكتب به إلى عثمان بن عفان فكان يفتح له بالليل فيذهب إلى أهله فإذا أصبح أرجع إلى السجن قل فيرون أن جندبا صاحب الضربة انتهى وهو إشارة إلى ما ورد في حديث طويل أخرجه عبد الرزاق وغيره أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال (الجندب جندب وما جندب يضرب ضربة يفرق بها بين الحق والباطل) (والحديث) يدل على أن حده الساحر القتل وحقيقته ما نقله في المصباح عن ابن فارس قال هو إخراج الباطل في صورة الحق ويقال هو الخديعة وسحره بكلامه استماله برقته وحسن تركيبه . قال الامام نخو الدين في التفسير ولفظ السحر في عرف الشرع مختص بكل أمر يخفى سببه ويتخيل على غير حقيقته ويجرى مجرى التوهم والخداع قال تعالى (يخيل اليه من سحرهم أنها تسمى) انتهى واختلفوا في أنه هل له حقيقة أولا فذهبت المنة وأكثر الفقهاء إلى أنه لا حقيقة له ولا تأثير لقوله تعالى (وما هم بضارين به من أحد إلا بأذن الله) وقيل بل له حقيقة وتأثير إذ قد يقتل كالسموم وقد يغير العقل وقد يكون بالقول كالعزائم والرقى فيفرق به بين المرء وزوجه وقد يحصل به إبدال الحقائق من الحيوانات (وقائمة) الخلاف إذا أقر الساحر بانه قتل أو أعنت بسحره فعلى الأول لاضمان وعلى الثاني يضمن . قال الدوارى في الديباج إنه يضمن مطلقا كالعابن لأن الله تعالى أجرى العادة بوقوع ذلك الشيء عند أن يفعل السحر . واختلفوا أيضا في حده فالجهوو أنه يقتل كما دل عليه حديث الأصل وشواهد وجهه أنه أوهم بانه يقدر على تبديل الخلق وجعل الانسان بهيمة وعكسه فيكون كافراً لردته وكفره لمضاهاته فعل الرب عز وجل فمن فعل شيئاً من ذلك مدعياً أن له حقيقة صار مرتدّاً يلزم قتله وذهب الشافعي وأبو حنيفة إلى أنه لا يقتل محتجاً بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقتل لبيد بن الاعصم اليهودى حين سحره وذهب احمد بن حنبل إلى قتله ما عدا ساحر أهل الذمة محتجاً بقصة لبيد بن الاعصم وقد أجيب عن ذلك بانه لم يقر ولم تقم عليه بينة وبانه خشي صلى الله عليه وآله وسلم أن يثير على الناس شراً بترك إخراج السحر من البئر فكيف لو قتله ذكره ابن القيم ولا يرد عليه حديث (لا يجل دم امرء مسلم إلا بأحدى ثلاث) الخبر لأنه داخل في إحداها وهو الكفر بعد الإيمان وقال المحقق الجلال إن من اعتاد ضر الناس بسحره فهو مفسد في الأرض حده حد المحارب ولا شك في ذلك انتهى . ولا مانع أن تكون العلة مركبة من الأمرين إذ الظاهر على من توغل في صناعة السحر هو الانسلاخ من الاسلام . وقد أورد الرازى في قصة المرأة التي استفتت عائشة هل لها من توبة وحكت أنها ذهبت إلى هاروت وماروت وأنها أمرها فتخرج في موضع كهيئة التنور فتخرج منها كالفارس قالا

فذاك الايمان نزع منك فاصنعى ماشئت فقالت أريد أن الشعر هذا ينبت ثم قالت يسئبل الى أن قالت ينمجن وينخبز ويصيرلى منه قيض فكان ذلك ولأن قوله تعالى (وما يعلمان به من أحد حتى يقولوا إنما نحن فتنمة فلا تكفر) وقوله (وما كفر سليمان) صريح فى أن تعلمه بمجرد كفر وتأويلهم ذلك بقيد أن يعملوا به وأن لا يكون غرضهم محاذرة الوقوع فيه من ترميم المذاهب المركوزة أشار اليه فى الانحاف وقد ادعى بعضهم أن تعلمه فرض لدفع ضره وأجيب عنه بأنه لم يكن فى الصحابة رضى الله عنهم من يعرفه ولو كان فرضاً أو جائزاً مباحاً لكانوا أقوم الناس به . وللازى فى تفسيره تفصيل مفيد وهو أن الساحر اذا اعتقد بطلان سحره وعمل به مع ذلك لم يكفر وإنما يعزروا وإن اعتقد صحته فإن أضافه الى الله تعالى وزعم أنه من قبيل العادات يعلمه الله تعالى عند التبخير ببعض الأدوية أو عند قراءة بعض الاسماء لم يكفر وإن أضافه الى غير الله من طبع أو نجم كفر وإن أضافه الى الجن وزعم أنها تفعله بطبعه عند قراءة بعض الاسماء أو عند التبخير ببعض الادوية نظر فإن كان مما يدخل تحت قدرة الجن لم يكفر وإن كان مما لا يدخل كفر وإن أضافه الى نفسه واعتقد أنه يصح منه فعل الخارق لمعرفته بساعات مخصوصة تأتى له فى مثلها كفر أيضاً انتهى . ومرجع كفره الذى يترتب عليه القتل هو حصول ما يصير به مرتدّاً من قول أو فعل أو اعتقاد وأما ضمان ما أعنت فى نفس أو مال فيلزمه سواء اعتقد كونه من فعل الله تعالى بسبب سحره أم أضافه الى نفسه .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أنه حرق زنادة من السواد بالنار . ش أخرج البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه وأبو داود واللفظ له من طريق عكرمة أن علياً رضى الله عنه أحرق ناساً قد ارتدوا عن الاسلام فبلغ ذلك ابن عباس فقال لم أكن لأحرقهم بالنار إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (لا تعذبوا بمذاب الله) وكنت قاتلهم لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإنه قال (من بدل دينه فاقتلوه) فبلغ ذلك علياً فقال ويح أم ابن عباس قال الخطابى ويح لفظه لفظ الدعاء عليه ومعناه المدح والاعجاب بقوله كقوله صلى الله عليه وآله وسلم فى أبى بصير (ويل أمه مسعر حرب) وأخرج البيهقي بسنده الى هشام الدستوائى عن قتادة عن أنس أن علياً رضى الله عنه أتى بأناس من الزط يعبدون وثنا فحرقهم بالنار فقال ابن عباس إنما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من بدل دينه فاقتلوه) وفى أنوار اليقين وروينا عن عثمان بن المغيرة قال كنت عند على عليه السلام فجاءه قوم فقالوا أنت هو فقال على عليه السلام ما أنا قالوا أنت ربنا قال فاستتابهم فأبوا فضرب أعناقهم ودعى بمحطب ونار فأحرقهم وقيل لما هم بأحراقهم وتوعدهم بالحريق بالنار قالوا عرفنا أنك ربنا لانه لا يعاقب بالنار الا الله فضرب أعناقهم وحرقهم وجعل يرتجز ويقول *

انى اذا رأيت أمراً منكراً أوقدت نارى ودعوت قبرا

(والزنادقة) جمع زنديق كقنديل قال في المصباح قال بعضهم فارسي معرب وقال ابن الجوزي بقي رجل زنديق وزنديق اذا كان شديد البخل وهو محكي عن ثعلب وعن بعضهم سألت اعرابيا عن الزنديق فقال هو النظار في الامور والمشهور على ألسنة الناس أن الزنديق هو الذي لا يتمسك بشريعة ويقول بدوام الدهر والعرب تعبر عن هذا بقولهم ملحد أى طاعن في الاديان انتهى المراد . وقال في القاموس الزنديق بالكسر من الثنوية أو القائل بالنور والظلمة أو من لا يؤمن بالآخرة وبالربوبية أو من يبطن الكفر ويظهر الايمان أو هو معرب زن دين أى دين المرأة الجمع زنادقة أو زناديق وقيل الصحيح أنه قد صار في العرف الشرعى يطلق على من أسر الكفر وأظهر الاسلام حتى قال مالك الزنديق ما كان عليه المنافقون وقالت الفقهاء من الشافعية وغيرهم هو الذى يظهر الاسلام ويخفى الكفر فاما أن يشتركوا هم والثنوية في الحكم والا فاصلهم الثنوية القائلون بالهين هما النور والظلمة . وقد قال النووي (١) الزنديق الذى لا ينتحل ديناً وقال صاحب (٢) التقييب على المذهب الزنادقة من الثنوية يقولون ببقاء الدهر وبالتناسخ وقال بعضهم أصل الزنديق الزندين بالنون وهو اسم لكتاب الجوس الذى عليه دينهم من جواز نكاح الامهات والبنات وان الناس مشتركون في الماء والهواء والنساء والاموال لا يجوز أن يختص أحد بشئ دون أحد فعرب الكتاب المذكور فقيل الزنديق ثم صار كل من خرج من شريعة محمد صلى الله عليه وآله وسلم وخالفها وتخطى في الاديان يسمى زنديقا (والحديث) يدل على جواز القتل بالاحراق تغليظا للعقوبة ومبالغة في التنكيل وكان ذلك منه عليه السلام عن رأى واجتهاد لاعن توقيف ولذا لما بلغه قول ابن عباس لم أكن لاحرقهم قال ويح أم ابن عباس استعجابا لمذهبه واستحسانا لقوله وقد أفنتى عليه السلام بقتل المرتد وأمر به فأخرج عبد الرزاق عن عثمان عن سعيد بن أبي عروبة عن أبي العلاء عن أبي عثمان النهدي أن عليا استتاب رجلا كفر بعد اسلامه بشهر فأبى فقتله . وعن معمر عن الاعمش عن أبي عمرو الشيباني قال أتى على بشيخ كان نصرانيا فأسلم ثم ارتد عن الاسلام فقال له على لملك انما ارتدت عن الاسلام لان تصيب ميراثي ثم ترجع الى الاسلام قال لا قال فلملك خطبت امرأة فأبوا أن يزوجوها فأردت أن تزوجها ثم تعود الى الاسلام قال لا قال ارجع الى الاسلام قال لاحقنى المسيح قال فأمر به فضربت عنقه ودفع ميراثه الى ولده المسلمين . وعن الثوري عن سماك بن حرب عن ابن عبيد الابصر أن عليا استتاب مستورداً العجلي وكان ارتد عن الاسلام فأبى فضربه برجله فقتله الناس . وعن الثوري عن سماك بن حرب عن قابوس بن مخارق أن محمد بن أبي بكر كتب الى على يسأله عن مسلمين تزندقا فكتب اليه ان تابا وإلا فاضرب أعناقهما ففي ما ذكر حجة واضحة أن الواقع منه عليه السلام عن اجتهاد وزعم بعض أهل العلم أنه لم يحرقهم ولكنه حفر لهم أسرابا ودخن عليهم

(١) في كتاب الروضة اه البدر التمام (٢) هو محمد بن معن ذكره في البدر التمام اه من هاشم الاصل

واستتابهم فلم يتوبوا حتى قتلهم الدخان والصحيح أنه أحرقهم وفي تلك القصة يقول قائلهم

لترم بي المنيا حيث شأته اذا لم نرم بي في الحفرتين

اذا ما قربوا حطباً ونارا فذاك الموت هذا غير دين

والزنادقة الذين أحرقهم على عليه السلام هم السبائية على ما ذكره أهل الملل والنحل وهم أصحاب عبد الله بن سبا وكان ابن سباهوديا تستر باظهار الاسلام ابتغاء لافتنه في هذه الامة وأنه كان يسعى في الانارة على عثمان حتى كان ما كان ثم دس نفسه الخبيثة في الشيعة وأفضى الى شرذمة من الجهال والاغمار فوسوس اليهم أن عليا عليه السلام هو المعبود تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً وفي استتابة على عليه السلام للسبائية دليل على قبول توبة الزنديق وهو مذهب العترة والشافعي وقد روى أنه عليه السلام استتابهم ثلاثة أيام يعرض عليهم التوبة وأحرقهم في اليوم الثالث قال الشافعي وأى كفر ارتد اليه مما يظهر أو يسر من الزندقة وغيرها ثم ناب سقط عنه القتل وعن أبي حنيفة واحمد روايتان وقال مالك انها تقبل منه التوبة اذا جاء تائباً والا فلا وبه قال أبو يوسف واختاره أبو اسحاق الاسفرائيني وأبو منصور البغدادي وقيل يفرق بين من كان داعية فلا تقبل توبته وتقبل ممن كان غير داعية وحجة من قبل توبته عموم قوله تعالى (الا الذين تابوا وأصلحو) وقوله تعالى (إن يفتها يغفر لهم ما قد سلف) وأخرج عبد الرزاق عن الثوري عن رجل عن عبيد الله بن عبيد بن عمير أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (استتاب نهران أربع مرات) وأخرج البيهقي بسنده الى مالك عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد القاري عن أبيه أنه قال قدم على عمر بن الخطاب رجل من قبل أبي موسى فسأله عن الناس فأخبره ثم قال هل كان منكم من مفرقة خبر قال نعم رجل كفر بعد اسلامه قال فما فعلتم به قال قربناه فضررنا عنقه قال عمر رضى الله عنه فهلا حبستموه ثلاثاً وأطعمتموه كل يوم رغيفاً واستتبتموه له لعله يتوب أو يراجع أمر الله اللهم اني لم أحضر ولم أمر ولم أرض اذ بلغني وروى (البيهقي) عن عمر حديثاً آخر باسناد متصل بمعناه وفيه قصة ومن طريق وكيع عن صفيان عن جابر عن عامر عن علي عليه السلام قال يستتاب المرتد ثلاثاً ثم قرأ (ان الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفراً) ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناخض بن غياث عن أشعث عن الشعبي قال قال علي رضى الله عنه يستتاب المرتد ثلاثاً فان عاد قبل وفيه أن مدة التوبة ثلاثة أيام وهو مذهب العترة والشافعي ومالك . وقال بعضهم بل يستتاب في مجلس واحد واحتج بقوله صلى الله عليه وآله وسلم (من بدل دينه فاقتلوه) فان الفاء تقتضي التعقيب والغور وأجيب بان معنى التعقيب أنه لا يهمل الحكم الوارد فيه من القتل وذلك لا ينافي توسط الاستتابة . وذهب مالك وأبو يوسف والخصاص الى أنها لا تقبل توبة الزنديق اذ قد عرف منه التظاهر بتيقن بخلاف ما ينطق به ولذا لم يقبل صلى الله عليه وآله وسلم توبة المنافقين وأجيب بان الظاهر من أحواله صلى الله عليه وآله وسلم التعااضى عن المنافقين مع ظهور

الاسلام وقوة شوكتة وقد طلب بعض أصحابه قتل من ظهر نفاقه وأجاب صلى الله عليه وآله وسلم في حق البعض بقوله (أليس بصلى أليس يشهد أن لا إله إلا الله) وفي البعض الآخر (لا يتحدث أن محمداً يقتل أصحابه) وذلك للاكتفاء بظاهر الاسلام وان تبين منه أن باطنه يخالف ما ظهر منه وأن الأحكام الشرعية ثبتت على المعاملة بالظاهر والله يتولى السرائر. فهما كانت اليد مع المسلمين فحكم الاسلام جار عليه قال بعضهم ومن الزنادقة الباطنية وهم قوم زعموا أن الله خلق شيئاً ثم خلق منه شيئاً آخر فدير العالم بأسره ويسمونهما العقل والنفس وتارة العقل الأول والعقل الثاني وهو من قول الثنوية في النور والظلمة إلا أنهم غيروا الاسمين ولهم مقالات سخيفة في النبوات وتحريف الآيات وفرائض العبادات . واختلفوا في قبول توبته فقال بعضهم تقبل لعموم الآيات وقد مرت وقيل لا لما هم عليه من التقية فانهم يعدونها نرساً يلجئون اليه عند قوة أهل الحق . قال في المنار لما نعى توبته أن يقولوا لا طريق اليها لا أنها لا تقبل اذا وقعت اذ عنده أن لفظ الكفر ولفظ التوبة سواء فلم يتحقق وقوع التوبة باطناً ولا ظاهراً وعلما بصفته وحاله يمنع حصول الظن أيضا فلا يكون الاستدلال بقوله تعالى (ان ينتموا يقر لهم ما قد سلف) منطبقا على المدعى اذ لم ينته الزنديق لا بحسب علمنا ولا بحسب ظننا والحاصل أن الانتهاء والتوبة أمر قلبي وطريقنا اليه الالفاظ وقد أبطل الزنديق هذه الطريق فليس لنا إلا البقاء على وصفه الاول إلا أنه يقال قد قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المنافقين ما أظهر وا به من الاسلام مع علمه بنفاقهم واستمرار الصحابة بعده على ذلك ولا شك أن الزنديق يحتمل صحة اسلامه في نفس الأمر فقبوله ومعاملته معاملة المسلم أولى من المنافق انتهى والله أعلم .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أنه قال من شتم نبينا محمداً صلى الله عليه وآله وسلم قتلناه ومن زنى من أهل الذمة بامرأة مسلمة قتلناه فانا إنما أعطيناهم الذمة على أن لا يشتموا نبينا ولا يذبحوا نساءنا)

ش ذكر السيوطي في جمع الجوامع (من سب نبيا فاقتلوه ومن سب صحابيا فاضربوه) ابن النجار عن علي (من سب الانبياء قتل ومن سب أصحابي جلد) الطبراني في الكبير وابن عساکر عن علي وأخرج أبو داود من طريق مغيرة عن الشعبي عن علي أن يهودية كانت تشتم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقع فيه فحرقها رجل حتى ماتت فأبطل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دمها . قال المنذري ذكر بعضهم أن الشعبي سمع من علي بن أبي طالب وقال غيره انه رآه انتهى . وأخرج أبو داود والنسائي والحاكم وصححه والبيهقي من طريق عكرمة عن ابن عباس أن أعمى كانت له أم ولد تشتم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقع فيه فينهاها فلا تنتهي ويزجرها فلا تنجز قال فلما كان ذات ليلة جعلت تقع في النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتشتمه فأخذ للقول فوضعه في بطنها واتسكا عليها فقتلها فوقع بين رجلها طفل

فاطخت ما هناك بالدم فلما أصبح ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فجمع الناس فقال (أنشد الله
 رجلا فعل ما فعل لي عليه حق إلا قام) فقام الأعشى يتخطى الناس وهو ينزل حتى قعد بين يدي النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أنا صاحبها كانت تشتمك وتقع فيك فقامها فلا تنتهي وأزجرها
 فلا تنزجر ولى منها ابنان مثل الأولين وكانت بي رفيقة فلما كان البارحة جعلت تشتمك وتقع فيك
 فأخذت المغول فوضعت في بطنها واتكأت عليها حتى قتلها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (ألا شهدوا
 أن دمها هدر) وأخرج أبو داود والنسائي من حديث أبي برزة قال كنت عند أبي بكر رضى الله عنه فتغيط
 على رجل فاشتد عليه فقلت تأذن لي يا خليفة رسول الله فاضرب عنقه قال فاذبهت كلتي غضبه . فقام فدخل
 فارس إلى فقال ما الذى قلت آتفا قلت أئذن لي أضرب عنقه قال أ كنت فاعلا لو أمرتلك قلت نعم قال لا
 والله ما كانت لبشر بعد محمد صلى الله عليه وآله وسلم . وأخرج البيهقي بسنده إلى سويد بن غفلة أن نبطيا
 أتى عمر مضروبا مشججا يستعديه فغضب عمر وقال من صاحب هذا فجاء عوف بن مالك الأشجعي فقال
 عمر مالك ولهذا فقال رأيته يسوق بالمرأة مسلمة فنخس الحمار ليصرعها فلم تصرع ثم رفعها فخرت عن الحمار
 ففشيها ففعلت ما ترى قال اثنتى بالمرأة لتصدقك فجاء أبوها وزوجها فصدقا عوفا قال فقال عمر لليهودى
 والله ما على هذا عاهدناكم فأمر به فصلب ثم قال يا أيها الناس فوا بدمه محمد صلى الله عليه وآله وسلم فمن
 فعل منهم هذا فلا ذمة له وفي القصة طول هذا حاصلها . قال في التخريج في إسناد مجالد بن سعيد
 وفيه ضعف إلا أن البيهقي قال عقيب روايته تابعه ابن آشوع عن الشعبي عن عوف بن مالك انتهى .
 وابن آشوع المذكور هو سعيد بن عمر بن آشوع الهمداني القاضي قال في مقدمة فتح الباري وثقه ابن
 معين والنسائي والمعالي واسحاق بن راهويه وأما اسحاق الجوزجاني فقال كان زائعا غاليا في التشيع قال ابن
 حجر الجوزجاني غال في النصب فتعارضوا وقد احتج به الشيخان والترمذي انتهى . فهذه المتابعة لمجالد
 جيدة والاسناد حسن أو يرتقى إلى الصحة انتهى . (والحديث) يدل على وجوب قتل من سب نبينا محمداً
 صلى الله عليه وآله وسلم وفي بعض نسخ الكتاب نبيا بالتنكير والحكم واحد وإن كان في حق نبينا صلى
 الله عليه وآله وسلم وأكد ولغظ العموم في من يتناول المسلم والكافر والذمي والمعاهد . وقد بسط القول في
 تحرير الأدلة على ذلك صاحب الشفاء من الكتاب والسنة فشفى وكفى وكذا صاحب الهدى فقال بعد ذكر
 بعض ما تقدم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قتل جماعة من اليهود على سببه وأذاه وأمن الناس يوم الفتح
 الأنفرا ممن كان يؤذيه ويهجوهم وهم أربعة رجال وامرأتان وقال (من لكعب بن الأشرف فإنه قد آذى الله
 ورسوله) وأهدر دمه ودم أبي رافع وذكر أصحاب السير والمغازي عن ابن عباس قال هجمت امرأة النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم فقال (من لي بها) فقال رجل من قومها أنا قمض فقتلها فأخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم فقال (لا يتطخ فيها عثران) وفي ذلك بضعة عشر حديثا ما بين صحاح وحسان ومشاهير وهو إجماع

الصحابة انتهى . قال الخطابي في المعالم سبه صلى الله عليه وآله وسلم ارتداد عن الدين ولم أعلم أحداً من المسلمين اختلف في وجوب قتله ولكن اذا كان الساب ذمياً . فقد اختلفوا فيه فقال مالك بن أنس من شتم النبي صلى الله عليه وآله وسلم من اليهود والنصارى قتل إلا أن يسلم وكذلك قال احمد بن حنبل وقال الشافعي يقتل الذمي اذا سب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتبرأ منه الذمة واحتج لذلك بخبر كعب بن الأشرف . وحكى عن أبي حنيفة أنه قال لا يقتل الذمي بشتم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما هم عليه من الشرك أعظم انتهى وترده صريح الأحاديث السابقة . وأما ما قيل بأنه لم يعاقب النبي صلى الله عليه وآله وسلم اليهودي الذي قال له السام عليكم كما رواه البخاري وغيره وهو دعاء عليه وتصريح بإيدائه صلى الله عليه وآله وسلم ولا قتل ذا الخويرة الذي قال له إن هذه لقسمة ما أريد بها وجه الله وقد تأذى صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك وقال (لقد أودى موسى بأكثر من هذا فصبر) ولا قتل المنافقين الذين كانوا يؤذونه في أكثر الأحيان (فالجواب) عنه ما ذكره القاضي عياض في كتابه الشفاء بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان في أول الاسلام يتألف الناس ويميل قلوبهم اليه ويحبب اليهم الايمان ويزينه في قلوبهم ويدارهم ويقول لأصحابه (إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا متفرين) ويقول (يسروا ولا تعسروا وسكنوا ولا تنفروا) ويقول (لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه) وكان يدارى الكفار والمنافقين ويحمل صحبتهم ويفضي عنهم ويحتمل من إذا هم ويصبر على جفائهم ما لا يجوز لنا اليوم الصبر عليه وكان يرفقهم بالعطاء والاحسان وبذلك أمر الله سبحانه وتعالى فقال (ولا تزال تطلع على خائنة منهم إلا قليلاً منهم فاعف عنهم واصفح) وقال (ادفع بالتي هي أحسن) الآية وذلك لحاجة الناس للتألف أول الاسلام فلما استقر وأظهره الله على الدين كله قتل من قدر عليه واشتهر أمره كفعله ببن خطل ومن عهد بقتله يوم الفتح ومن أمكنه قتله غيلة من يهود وغيرهم وكذا من لم ينظمه قبل ذى سلاك صحبته والانحراف في جملة مظهرى الايمان به ممن كان يؤذيه كابن الاشرف وأبي رافع والنضر وعقبة^(١) وبواطن المنافقين كانت مسترة وحكمه صلى الله عليه وآله وسلم على الظاهر انتهى . ثم ساق أجوبة غير ذلك وقال بعضهم إن الحق كان له صلى الله عليه وآله وسلم فله أن يستوفيه وله أن يسقطه وليس لمن بعده أن يسقط حقه كما أن الرب تعالى له أن يستوفى حقه وليس لاحد أن يسقط حقه بعد وجوبه كيف وقد كان في ترك قتله من ذكر وغيرهم مصالح عظيمة في حياته زالت بعد موته من تألف الناس وعدم تنفيرهم عنه الى آخر معنى ما تقدم . (وقوله) ولا ينكحوا نساءنا يريد به عليه السلام النكاح المسقط الى العقد وهو إجماع أهل الملة وإنما الخلاف في نكاح المسلم بالكتابية كما مر وفيه أن نكاح الذمي للمصلحة نقض للذمة

(١) وكذلك هدر عليه السلام دم جماعة سواهم ككعب بن زهير وابن الزبير وغيرهما ممن

آذاه حتى ألقوا بأيديهم ولقوه مسلين اه شفاء

يقتل به وأما إذا زنى بها فبالطريق الأولى وقد صلب عمر فاعله كما مر . وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج أن أبا عبيدة وأبا هريرة قتلا كتيابين أرادا امرأة مسلمة على نفسها وهل يكون النقض من أحدهم نقضا على سائرهم ظاهر الأدلة السابقة أنه يخص النقض بفاعله ولكنه مشروط بأن لا يكون لسائرهم رضی أو مشاورة بمفاعله البعض والله أعلم .

﴿ باب الديات ﴾

هي جمع دية وهي اسم المال الواجب على الحر بالجناية في نفس أو طرف مصدر وأصلها ودية بحذف فاء الكلمة مشتقة من الودي كدية من الوعد وزنة من الوزن وشية من الوشى يقال ودى يدي ودياً ودية أعطى الدية واتدبت أخذتها والامر منه للواحد د والآخر ديا وللجمع دوا .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أنه قل في النفس في قتل الخطأ من الورق عشرة آلاف درهم ومن الذهب الف مثقال ومن الإبل مائة بعير ربع جذاع وربع حقاق وربع بنات لبون وربع بنات مخاض ومن الغنم الفا شاة ومن البقر مائتا بقرة ومن الحلال مائتا حلة يمانية وفي شبه النعمد من الورق اثنا عشر ألف درهم ومن الذهب الف مثقال ومائتا مثقال ومن الإبل مائة بعير ثلاثة وثلاثون جذعة وثلاثة وثلاثون حقة وأربع وثلاثون ما بين ثنية إلى بازل عامها كلها خلفه ومن الغنم الفا شاة وأربع مائة شاة ومن البقر مائتا بقرة وأربعون بقرة ومن الحلال مائة حلة وأربعون حلة يمانية .

ش أما كونها من الورق عشرة آلاف درهم فيشهد له ما في الحلي من طريق حماد بن سلمة عن حميد قال كتب عمر بن عبد العزيز في الدية عشرة آلاف درهم وهو قول سفيان الثوري وأبي حنيفة وأصحابه وأبي ثور . وفي المصنف لعبد الرزاق عن الثوري عن ابن أبي ليلى عن الشعبي أن عمر قضى على أهل الورق عشرة آلاف وعلى أهل الدنانير ألف دينار وعلى أهل الحلال مائتي حلة وعلى أهل البقر مائتي بقرة قال وسمعنا أنها مسنة وعلى أهل الشاة ألف شاة قال وسمعنا أنها مسنة وعلى أهل الإبل مائة من الإبل وأما كونها في الإبل أرباعاً فأخرج أبو داود عن عاصم بن ضمرة قال قال علي في الخطأ أرباعاً خمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة وخمس وعشرون بنات لبون وخمس وعشرون بنات مخاض وأخرج أيضاً من طريق عاصم بن ضمرة عن علي أنه قال في شبه النعمد اثلاثاً : ثلاث وثلاثون حقة وثلاث وثلاثون جذعة وأربع وثلاثون ثنية إلى بازل عامها كلها خلفه . وأخرج البيهقي في باب تقدير البديل باثني عشر ألف درهم بإسناده إلى الربيع قال قال الشافعي حكاية عن يزيد بن هرون عن هشام عن الحسن أن علياً قضى بالدية اثني عشر ألفاً وأخرج نحوه عبد الرزاق عن ابن جريج قال أخبرني يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب وضع الدية من الذهب ألف دينار ومن الورق اثني عشر ألفاً . وعن

ابن جريج قال أخبرني عبد العزيز بن عمر أن في كتاب لعمر بن عبد العزيز أن عمر بن الخطاب شاور السلف حين جند الاجناد فكُتب أن على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثنا عشر ألف درهم وعلى أهل الابل مائة من الابل وعلى أهل البقر مائتا بقرة وعلى أهل الشاة ألفا شاة وعلى من نسج البر من أهل اليمن القيمة خمس مائة حلة أو قيمة ذلك مما سوى الحلل فإن كان الذي أصابه من الأعراب فديته من الابل لا يكلف الأعرابي الذهب ولا الورق فإن لم يجد إبلا فعدها من الغنم ألفا شاة وقضى عثمان في تغليظ الدية بأربعة آلاف درهم .

(وفي الحديث) دليل على التغليظ في دية شبه العمد فغلظ في الدراهم والغنم والبقر والحلل بزيادة خمس الدية وهو سدس الحاصل بالتغليظ واعتبر التغليظ في الابل بأسمائها وهو قوله وأربع وثلاثون مائتين نية الى بازل عامها الخ . وقد قال بالتغليظ جماعة من السلف في المصنف لعبد الرزاق في باب ما جاء في تغليظ البقر والغنم عن ابن جريج قال أخبرني داود بن أبي عاصم أن تغليظ البقر والغنم السدس وعن معمر عن رجل عن عمرو بن شعيب في تغليظ البقر والغنم قال الربع والسدس وتقدم أن عثمان غلظ في الدراهم بأربعة آلاف درهم . وقد روى عبد الرزاق عنه ذلك أيضا من طريق ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال قضى عثمان في تغليظ الدية بأربعة آلاف درهم وروى عن بعض السلف أنه غلظ بثلاث الدية في دية الجار ومن قتل في الشهر الحرام وفي الحرم ومن قتل ذا رحمه فاخرج عن ليث عن مجاهد أن عمر بن الخطاب قضى فيمن قتل في الحرم أو في الشهر الحرام وهو محرم بالدية وثلاث الدية ونحوه عن عثمان بن عفان في المرأة التي كسر ضاممة من أضلاعها فرس رجل في الموسم فقضى فيها بمائتي ألف درهم وهو ديتها وثلاث ديتها ومثله أيضا عن ابن المسيب وسليمان بن يسار وعطاء بن أبي رباح وطاوس ومجاهد وابن شهاب وقتادة رواه عبد الرزاق بإسناديه إليهم (ودل الحديث) على أن أصناف الدية المذكورة أصول مستقلة ليس أحدها قيمة للآخر أو بدلا عنه وهو مذهب الجمهور من أهل البيت وغيرهم . وحجتهم ما أخرجه أبو داود من طريق محمد بن اسحاق عن عطاء بن أبي رباح أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى في الدية وفي رواية فرض على أهل الابل مائة من الابل وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة ألفي شاة وعلى أهل الحلل مائتي حلة وعلى أهل القمح شيئا لم يحفظه محمد يعني ابن اسحاق ورواه محمد بن اسحاق عن عطاء عن جابر مرفوعا قال المنذرى وفيه محمد بن اسحاق يعني وهو مدلس (وذهب القاسم بن ابراهيم) والشافعي الى أن الاصل الابل وبقية الاصناف إنما كانت مصالحة لا تقديرا شرعيا وحجتهم ما رواه أبو داود والنسائي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوم دية الخطأ على أهل القرى أربعمائة دينار أو عدلها من الورق ويقومها على أثمان الابل إذا غلظت رفع في قيمتها وإذا هاجت

ورخصت نقص من قيمتها وبلغت في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مائتين أربعمائة إلى ثمان مائة وعملها من الورق ثمانية آلاف درهم وفي رواية أخرى أخرجها أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال كانت قيمة الدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثمان مائة دينار ثمانية آلاف درهم ودية أهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلمين قال تقومها عمر على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق إثني عشر ألفاً وعلى أهل البقر مائة بقرة وعلى أهل الشاة ألفي شاة وعلى أهل الخيل مائتي حلة قال وترك دية أهل الذمة لم يرفعها فيما رفع من الدية . وفي كتاب عمرو بن حزم في النفس مائة من الإبل ولم يذكر غيرها . وذهب أبو حنيفة وزفر وهو أحد قولي الشافعي إلى أنها من الإبل للنص ومن النقادين لا غيرها تقويماً إذ هما قيم التلغات وما سواهما صلح فقط وحجتهم حديث عمرو بن شعيب السابق قالوا وتقوم بالنقد الغالب في بلد الوجوب وتعتبر القيمة بيوم الوجوب . وأجابوا عن الأولين بأنه لو جاز أن تقوم بالشاة والبقر لجاز أن تقوم بالطعام على أهل الطعام وبالخيل على أهل الخيل وهذا لا يقول به أحد . وأجيب عن ذلك بأنه ورد الأثر بتلك الأصناف فيجب الاقتصاد عليه على أنه قد ورد تقديره بالطعام في حديث محمد بن إسحاق عن عطاء السابق وإن لم يحفظ قدره إلا أنه يدل على تيسير الأمر في أنه لا يجب على من عليه الدية إلا من النوع الذي يجده ويعتاد التعامل به في ناحيته وأن تلك أصول . وذهب ابن حزم إلى أنها مائة من الإبل فإن عدت قيمتها لو وجدت في موضع الحكم بها قال وذلك لأنه لما صح الإجماع المتيقن والنص الثابت أن الدية تكون من الإبل . واختلفوا فيما عدا ذلك وجب أن لا تكون الدية إلا مما أجمعوا عليه فقط ثم ضعف أدلة المخالفين واستظهر بأن حديث عمرو بن حزم صريح في ذلك حيث لم يذكر إلا الإبل . ونقل الخطابي نحوه عن الشافعي في شرح حديث عمرو بن شعيب المتقدم فقال وعلى هذا بنى الشافعي أصل قوله في دية العمد فأوجب فيها الإبل وأن لا يصار إلى النقود إلا عند اعواز الإبل فإذا أعوزت كان فيها قيمتها ما بلغت ولم يعتبر فيها قيمة عمر التي قومها في زمانه لأنها كانت قيمة تعديل في ذلك الوقت والقيم تختلف فتزيد وتقص باختلاف الأزمنة وهذا على قوله الجديد .

(قوله من الورق عشرة آلاف درهم) وهو مذهب الهادي والمؤيد بالله رذهب مالك وهو إحدى الروايتين عن الناصر وإحدى الروايتين عن الشافعي أنها إثنا عشر ألف درهم في جناية العمد والخطأ واحتجوا بما سبق من تقدير عمر لها بذلك ويحجج بان البيهقي بعد أن روى عن عمر تقديرها بأثني عشر ألفاً وتقديرها بعشرة آلاف أشار إلى وجه الجمع بما رواه عن محمد بن الحسن بن عمر فرض الأثني عشر ألفاً وزن ستة . وقال محمد أخبرنا الثوري عن مغيرة الضبي عن إبراهيم قال كانت الدية الإبل فجعلت الإبل الصغير والكبير كل بعير مائة وعشرين درهماً وزن ستة فذلك عشرة آلاف درهم ثم عقبه ببيان ضعف

هذا القول واسكنه متأييد بما ذكروا في الزكاة أن المتقال يقابل عشرة دراهم (قوله ربيع جذاع الخ) قال في الضياء الجذع من الابل الذي أتى له خمس سنين وفي سنين أبي داود عن أبي عبيد اذا دخل في الخامسة فهو جذع وجذعة وبنت اللبون ماتم لها حولان ودخلت في الثالثة وبنات الخاض ذوات حول ودخلن في الثانية وقد تقدم تفسير ذلك في كتاب الزكاة . وفيه دليل على تنويع الابل أرباعاً كما ذكر وروى في تربيعها خلاف ذلك . ففي البيهقي بسنده الى عثمان بن عفان وزيد بن ثابت قالوا دية الخطأ ثلاثون حقة وثلاثون بنت لبون وعشرون بنت مخاض وعشرون بنولبون ذكر ثم قال وقد روى في هذا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديث منقطع وآخر لا يحتاج بمثله ثم ساق الاول من طريق عبادة بن الصامت والثاني من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً وذهب ابن مسعود والزهرى وربيعة والليث والنوري وعمر بن عبد العزيز وسليمان بن يسار والفرقان الى أنها أخماس الخماس عند أكثرهم أبناء لبون ذكر . وقال أبو حنيفة أبناء مخاض ذكر واحتجوا لذلك بما روى عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى في دية الخطأ بمائة من الابل خمسة عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون ابن لبون رواه احمد وأصحاب السنن والبخاري والدارقطني وكذلك البيهقي إلا أنه قال ابن مخاض بدل ابن لبون . قال الدارقطني هذا حديث ضعيف غير ثابت عند أهل المعرفة بالحديث وبسط الكلام في ذلك وقال لانعله رواه الاخشف ^(١) بن مالك عن ابن مسعود وهو مجهول لم يرو عنه إلا زيد بن جبير ^(٢) ولا نعلم أحداً رواه عن زيد بن جبير إلا حماد بن أروطة والحجاج مشهور بالتدليس وبأنه يحدث عن لم يلقه ولم يسمع منه ثم ذكر أنه قد اختلف فيه على الحجاج بن أروطة (قوله ومن الحلال مائتا حلة) قال في القاموس الحلة بالضم إزار ورداء برد أو غيره ولا تكون حلة إلا من ثوبين أو ثوب له بطانة . وقال في جامع الاصول الحلة ثوبان من جنس واحد يلبسان معاً وفي رواية عن زيد بن علي ذكرها في الانتصار وفسرها بإزار ورداء أوقيص وسراويل قال الاخوان ولم يذكر الهادي عليه السلام الحلة من جملة أصناف الدية والأولى وجوبها عنده لاحتجاجه برواية زيد بن علي كما نقله في الشفاء وهو حجة الناصر أيضاً .

(وفي الحديث) أيضاً دليل على مشروعية التغليظ في دية العمد وشبهه وذلك في الابل باسنانها فان الثنية والثني من الابل ما القى ثنيته ودخل في السادسة والبازل مادخل في التاسعة وطلع نابه ثم يقال له بازل عام وبازل عامين فصاعداً اذ ليس له اسم بعد أن يصير بازلاً ^(٣) (وقوله) كلها خليفة بفتح الخاء وكسر اللام الحامل من النوق وتجمع على أخلاف وخلائف ذكره في النهاية وجعل ^(٤) «الثلث أربع وثلاثون

(١) بمجمعتين أولاهما مكسورة وثانيهما ساكنة وأخرداه اهـ (٢) ابن حرملة الجشمن اهـ بيهقي

(٣) قال في فقه اللغة فإذا كان في العاشرة فهو مخلف (٤) يعني في حديث المجموع اهـ من هامش الاصل

وفي رواية وأربعون خليفة رواها الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (من قتل متعمداً دفع إلى أولياء المقتول فإن شاءوا قتلوا وإن شاءوا أخذوا الدية وهي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خليفة) وما رواه أبو داود والنسائي من حديث ابن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في خطبته يوم فتح مكة (إلا أن دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الإبل منها أربعون في بطونها أولادها) والتغليظ فيما عدا الإبل بما ذكر في الأصل وشواهدة وهو مذهب الشافعي وغيره قالوا التغليظ في العمد في الإبل يكون من ثلاث جهات كونها من ماله لأعلى عاقلته وكونها معجلة غير مؤجلة وكونها أنثى نالها أربعون خليفة أي حاملاً ويرجع في معرفة كونها حوامل إلى قول عدلين من أهل الخبرة فإن انكشفت أو بعضها غير حوامل أبدلها الجاني وتكون الدية من إبل الجاني أو من غالب إبل البلد . فإن تنوعت أعطى من كل نوع قسطه وإن أراد أن يعدل إلى دون ذلك مع إمكانه لم يكن له ذلك فإن عدمت الإبل في البلد فمن أقرب بلد دون مسافة القصر وإن لم توجد ففيها . وأما دية شبه العمد فتغلظ بكونها أنثى كما تقدم لكن تحملها الماقلة وتؤخذ في ثلاث سنين كدية الخطأ ومما ياتي ببيان الفرق بين العمد وشبه العمد في شرح الحديث الثاني . وذهبت المعتز ومالك إلى أنه لا فرق بين العمد وشبهه وبين الخطأ المحض إذ وجب في العمد المحض القود أو الدية والتغليظ أمر زائد فلا يجب إلا بدليل ويقال من يحتاج برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الواردة بالتغليظ في أسنان الإبل إذا كان عمداً أو شبهه لزمه العمل بها ومن لم يحتاج بها فلا وأما التغليظ في غيرها من الذهب والفضة والبقر والحمل فقد ثبت عن علي وعمر وعثمان رضي الله عنهم . وعن بعض التابعين على اختلاف في صفة ذلك وفي موضع التغليظ ولعله وقع عن رأي واجتهاد ولم يوجد فيه حديث مرفوع ومن لم يجعل قول علي عليه السلام حجة أقول الأصل براءة الذمة والعمل بالارفاق في الديات حتى يقوم البرهان على خلافه والله أعلم .

ص (حديثي زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال العمد قتل السيف والحديد وشبه العمد قتل الحجر والعصا والخطأ ما أراد القتال غيره فاخطأه فقتله)

ش أخرج الطبراني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (لا عمد إلا بالسيف) وأخرج عبد الرزاق والدارقطني وابن أبي شيبة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (كل شيء خطأ إلا السيف ولكل خطأ أرش) . وأخرج الطبراني عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (كل شيء سوى الحديد خطأ ولكل خطأ أرش) . وأخرج البيهقي والدارقطني عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (كل شيء خطأ إلا السيف) . وفي المصنف لعبد الرزاق أخبرنا الثوري عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال شبه العمد الضربة بالخشبة الضخمة والحجر العظيم وعن ابن جريج قال أخبرني عبد الكريم

عن علي وابن مسعود أن شبه العمد الحجر والعصا وعن ابن جريج قال أخبرني محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن ابن مسعود قال شبه العمد الحجر والعصا والسوط وكل شيء عمدته به ففيه التغليظ في الدية قل والخطأ أن ترمى شيئا فتخطى به . وعن الثوري عن مغيرة قال العمد ما كان بسلاح وما كان دون حديد فهو شبه العمد الخشبة والحجر والخطأ أن تريد شيئا فتصيب غيره ولا يكون شبه العمد إلا في النفس وقد روى مرفوعا فقال عبد الرزاق أخبرنا الحسن بن عمار عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من قتل في عميا رميا بحجر أو ضربة بالعصا أو سوط فمقتله عقل الخطأ ومن قتل اعتباطا فهو قود لا يحل بينه وبين قاتله فمن حال بينه وبين قتله فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا) . وفي معناه حديث ابن عمرو بن العاص المتقدم قبيل السوط والعصا فيه مائة من الابل قال ابن حجر رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عبد الله بن عمرو في حديث وصححه ابن حبان . وقال ابن القطايف هو صحيح ولا يضره الاختلاف فيه (والحديث) يدل على أن القتل على ثلاثة أقسام وهو العمد وشبه العمد والخطأ وقد صرح بشبه العمد حديث ابن عمرو بن العاص السابق وهو مذهب الجمهور وقال مالك ليس في كتاب الله إلا الخطأ والعمد وأما شبه العمد فلا يعرف . وأجيب بأنه قد ورد به النص (قوله العمد قتل السيف والحديد) يعني به ما كان محدداً من حديد كالرمح والسكين والسنان والسهم والمسللة أو ما يجري مجراه مما حدد من الذهب والفضة والرصاص والنحاس وكذلك الخشب المحدود والليطة وهي القطعة من قشر البراع والقنا ونحوها مما فيه صلابة ومتانة فمذهبه لا خلاف في لزوم القود بها . وأما القتل بالحجر والعصا فاستدل به أبو حنيفة على أن القتل بالثقل شبه عمد لا يوجب القصاص ولا حجة له فيه لأن في الحجر والعصا الخفيف الذي لا يقصد به القتل ولا يقتل مثله في العادة كما هو الغالب من أمر العصي والحجر الصغيرة والسوط أنها تكون خفيفة والقتل الحاصل به يكون قتلا بطريق شبه العمد فهذا هو الذي لا يوجب القصاص فاما المثلل الكبير فلحق بالمحدد الذي هو عمد للقتل . ولما ورد في الصحيح من قصة الجارية التي وجدوا رأسها بين حجرين فقبل من فعل بك هذا أفلان أفلان حتى سمى اليهودي قاومت برأسها فأخذ نجى به فاعترف فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرض رأسه بحجارة وكذا حديث حماد بن مالك بن النابغة قال كنت بين امرأتين لي فضربت إحداها الأخرى بعمود وفي بطنها جنين فقتلته فقتلني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الجنين بغرة . وقضى أن تقتل المرأة بالمرأة قال البيهقي هذا إسناد صحيح ثم ساق أدلة بمعناه وحديث لا عمد إلا بالسيف ونحوه تكلم الحفاظ على طريقه ومعنى ما في الاصل أن العمد هو القصد الى القتل بما هو معدله والغالب فيه هو السيف والمحدد ولا ينبغي كونه قد يقصد بغيره من مثل ونحوه وإلا أدى الى أن التعريق بالماء والتعريق بالنار والقذف من حلق

والحبس حتى يموت جوعاً أو برداً أو غير ذلك لا قصاص فيه وهو خلاف الصواب اذ يبطل حينئذ مقصود القصاص وحكمة مشروعيته من كونه حياة للعباد وزاجراً لاهل التعدي والفساد ثم ذكر أن شبه العمود الحجر والعصا والمراد به ما لا يقصد به القتل ولا يقتل مثله عادة . قال الفقهاء واذا قصد به القتل كانت جنايته عمداً ولزمه القود وإن كان لا يقتل مثله عادة وفيه الإشارة الى أن الخطأ ما أراد به القاتل غيره فاخطاه كأن يرمي غرضاً فتصيب إنساناً قال بعضهم وسواء كان في قصده لذلك الغير معتمداً أم لا فعلى هذا لو قصد زيدا فأصاب عمراً كانت الجناية خطأ ويلزم في الخطأ الدية والارش والغرة والسكفارة .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال في النفس الدية أرباعاً ربع جذاع وربع حقاق وربع بنات لبون وربع بنات مخاض وفي اللسان اذا استؤصل الدية أرباعاً وفي الأنف (١) اذا استؤصل أو قطع مارته الدية أرباعاً ربع جذاع وربع حقاق وربع بنات لبون وربع بنات مخاض وفي الذكر اذا استؤصل الدية أرباعاً وفي الحشفة الدية أرباعاً وفي العين نصف الدية وفي الأذن نصف الدية وفي اليد نصف الدية وفي الرجل نصف الدية وفي إحدى الاثنتين نصف الدية وفي إحدى الشفتين نصف الدية وفي المأمومة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية وفي المنقلة خمس عشرة من الابل وفي الهاشمية عشر من الابل وفي الموضحة خمس من الابل وفي الاسنان في كل سن خمس من الابل وفي الاصابع في كل إصبع عشر من الابل كل ذلك على العاقلة وما كان دون السن والموضحة فلا تعقله العاقلة)

ش في الامالى حدثنا عباد أنا محمد بن فضيل بن غزوان الضبي عن أشعث بن سوار عن علي ابن أبي طالب قال في قتل الخطأ الدية مائة من الابل أرباعاً خمس وعشرون جذعة وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون ابنة لبون وخمس وعشرون ابنة مخاض . وفي الأنف اذا استؤصل أو قطع مارته الدية أرباعاً فما نقص فبحساب ربعاً جذاع وربعاً حقاق وربعاً بنات لبون وربعاً بنات مخاض . وفي اللسان اذا استؤصل الدية أرباعاً فما نقص فبحساب ربع جذاع وربع حقاق وربع بنات لبون وربع بنات مخاض . وفي الذكر اذا استؤصل الدية أرباعاً فما نقص فبحساب . وفي الحشفة اذا قطعت الدية أرباعاً فما نقص فبحساب ربعاً جذاع وربعاً حقاق وربعاً بنات لبون وربعاً بنات مخاض . وفي العين نصف الدية خمسون من الابل أرباعاً ربع جذاع وربع حقاق وربع بنات لبون وربع بنات مخاض وفي الأذن اذا استؤصلت خمسون أرباعاً ربع جذاع وربع حقاق وربع بنات لبون وربع بنات مخاض . وفي اليد نصف الدية خمسون من الابل أرباعاً ربعاً جذاع وربعاً حقاق وربعاً بنات

(١) وفي بعض نسخ المتن المعتمدة تقديم قوله وفي الأنف الى قوله وفي الذكر على قوله وفي اللسان

لبون وربعا بنات مخاض . وفي الرجل نصف الدية خمسون من الابل أرباعا ربعا جذاع وربعا حقاق
وربعا بنات لبون وربعا بنات مخاض . وفي الأنثى نصف الدية خمسون من الابل أربعا ربعا جذاع
وربعا حقاق وربعا بنات لبون وربعا بنات مخاض . وفي المأمومة ثلث الدية أرباعا ربعا جذاع
وربعا حقاق وربعا بنات لبون وربعا بنات مخاض . وفي الجائفة ثلث الدية أرباعا ربعا جذاع
وربعا حقاق وربعا بنات لبون وربعا بنات مخاض . وفي المتقلة خمس عشرة من الابل أرباعا
ربعا جذاع وربعا حقاق وربعا بنات لبون وربعا بنات مخاض . وفي الأصابع في كل إصبع عشر
من الابل أرباعا ربعا جذاع وربعا حقاق وربعا بنات لبون وربعا بنات مخاض . وفي الموضحة
خمس من الابل أرباعا ربعا جذاع وربعا حقاق وربعا بنات لبون وربعا بنات مخاض . وفي الأسنان
في كل سن خمس من الابل أرباعا ربعا جذاع وربعا حقاق وربعا بنات لبون وربعا بنات مخاض .
قال في التخريج وفي أشعث بن سوار مقال لينة أبو زرعة كاذكره الذهبي في الكشف وذكر أنه
صدوق وفي التقریب ضعيف من السادسة انتهى . وفي جمع الجوامع للسيوطي عن علي قال في الموضحة
خمس من الابل وفي المأمومة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية وفي الاذن النصف وفي العين النصف
خمس من الابل وفي الأنف الدية اذا استوصل وفي الشفتين الدية وفي السن خمس من الابل وفي
اللسان الدية وفي الذكر الدية وفي الحشفة الدية كاملة وفي البيضة النصف وفي اليد نصف الدية وفي
الرجل نصف الدية وفي الأصابع عشر عشر أخرجه البيهقي والضياء في المختارة . قال في التخريج
أخرجه مقطعا في أبواب متفرقة كله من طريق عاصم بن ضمرة انتهى وقد تقدم حديث عاصم بن
ضمرة عن علي عند أبي داود انه قال دية الخطأ اربعا الحديث فظاھره يشمل دية النفس وما دونها
ويشهد لحديث الاصل أيضا من المرفوع حديث عمرو بن حزم في كتابه المشهور بين أهل الحديث
وقد عمل به جماعة من الأئمة وقالوا هو مطلق بالقبول وليس فيه ذكر التنويع (والحديث) يدل على
تنويع دية الابل في النفس وما دونها وحديث الامالي صريح في جميع أنواع الجنایات وظاھرہ یعم
الجبر والکسر نحو أن يكون أرض موضحة فيكون فيها جذعة وربعا جذعة وحقة وربعا حقة وبنات
لبون وربعا بنت لبون وبنات مخاض وربعا بنت مخاض ونحو ذلك ويكون الكسر مشاعا للضرورة
(قوله) وفي اللسان اذا استوصل الخ يدل على لزوم الدية فيه اذا قطع من أصله ودل الاجماع على أنه
اذا قطع منه ما منع من الكلام ففيه دية أيضا وان قطع منه ما بطل به بعض الحروف فخصته معتبرة
بعدد الحروف والمراد بها حروف اللسان فقط وهو ظاهر ما سيأتي في آخر الكتاب انه عليه السلام
قضى فيها من الدية بحساب ما استعجم من حروف الهجاء إذ ظاھرہ ما كان تنطق اللسان به من الحروف
وهي ثمانية عشر لاهروف الحلق والشفة واختلف في لسان الاخرس فقال الجمهور فيها حكومة وهو

المختار المذهب وقال النخعي بل فيها دية واجاب في البحر بأنها كاليد الشلاء تلزم فيها حكومة (قوله وفي الانف الخ) يدل أيضا على لزوم الدية في قطعه من الاصل وهو معنى ما في حديث عمرو بن حزم اذا أوعب جده ويدل أيضا على لزومها كاملة في المارن قال أهل اللغة والانف مركبة من قصبة ومارن وارنية وروثة فالقصبة العظيم المنحدر من جمع الحاجبين والمارن الغظروف الذي يجمع المنخرين والارنية طرف الانف والروثة طرف الارنية وذهب الناصر والفقهاء إلى أن في المارن الدية وفي بعضه حصته وقال المهدي في البحر المارن وحده لا يسمى أنفا وإنما الدية في الانف واجيب بحديث الاصل وبما رواه الشافعي عن طاووس قال عندنا في كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي الانف إذا قطع مارنه مائة من الابل (قوله وفي الذكر الخ) دل على لزوم الدية في قطعه من أصله وفي قطع حشفته اما الأول فاجماع واما الثاني فقال به مالك وبعض اصحاب الشافعي واختاره المهدي لمذهب الهندية وقال مالك يلزم في قطع الذكر دية للحشفة وحكومة لباقي الذكر وذهب الامام يحيى والشافعي إلى أنه لا فرق بين العنين والسليم والصغير والكبير وذهب الجمهور إلى أن في ذكر العنين الزائل منه قوة الايلاج والخصى حكومة واما اذا لم تنزل فالدية (قوله وفي العين نصف الدية) وكذا العينان فبهما دية كاملة وهو مجمع عليه واذا كانت العين ذاهبة البصر ففيها حكومة واختلفوا فيما اذا فقتت الصحيحة حتى عمى فذهب الاوزاعي والنخعي والحنفية والشافعية إلى أن الواجب فيها نصف الدية اذا لم يفصل الدليل وهو حديث الاصل وما في حديث عمرو بن حزم وفي العين نصف الدية وذهب علي وعمر وعثمان وابن عمر والزهرى ومالك والليث واحمد واسحاق إلى أن الواجب فيها الدية كاملة لانها في معنى العينين وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن سفيان عن قتادة عن خلاص بن عمرو عن علي في رجل أعور فقتت عينه الصحيحة عمداً إن شاء أخذ الدية كاملة وإن شاء فقتا عينها وأخذ نصف الدية وعن ابن جريج قال أخبرني عبد الكريم عن الحكم بن عتيبة عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في عين الاعور خمسون من الابل واختلفوا في ثبوت القود منه اذا جنى على عين واحدة فالجمهور على ثبوت القود وقال احمد لا قود عليه (قوله وفي الاذن نصف الدية) وفي الاذنين الدية أيضا والمراد به مع بقاء حاسة السمع وأما اذا زال فقال مجاهد فيه نصف الدية وفي حديث عاصم بن ضمرة عن علي قال في الاذن نصف الدية قال سفيان فما أصيب من ذلك فبحساب ذلك وعن قتادة في الاذن اذا استؤصل نصف الدية فما أقطع منه فبحساب ذلك يقدر بالقرطاس قال قتادة فاذا ذهب السمع فنصف ديتها قال وقضى أبو بكر بخمسة عشر من الابل وفي رواية أن أبا بكر قال بعينها الشعر والعمامة وعن زيد بن ثابت في شحمة الاذن ثلث الدية وقال في البحر إن في السمع دية كاملة ودليله ما رواه البيهقي من حديث عبادة بن نعمي عن ابن غنم عن معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي السمع مائة من الابل قال

وفي اسناده ضعف وروى - يعنى البيهقي - عن سعيد بن المسيب أنه قال في السمع اذا ذهب الدية نامة ومثله عن ربيعة ومكحول ويحيى بن سعيد والشعبي وابراهيم وغيرهم قال في البحر وان نقص السمع لحكومة بقدر النقصان فان ادعى نقصان أحدهما امتحن بسد العليلة ويخاطبه مخاطب وهو يتباعد حتى يقول لا أسمع ثم تسد الصحيحة وتمتنح العليلة كذلك ويفرض بقدر المسافة قال في بداية المجتهد ونظير هذا ما روى عن علي عليه السلام أنه أمر بالذى أصيب بصره بأن عصم عينه الصحيحة وأعطى رجلاً بيضة فانطلق بها وهو ينظر إليها حتى لم يبصرها فخط على عند أول ذلك خطاً في الأرض ثم أمر بعينه المصابة فمصبت وفتحت الصحيحة وأعطى رجلاً البيضة بعينها فانطلق بها وهو ينظر إليها حتى خفيت عليه فخط عند أول ما خفيت عليه في الأرض خطاً وعلم ما بين الخطين من المسافة وعلم مقدار ذلك من منتهى رؤية العين الصحيحة فأعطاه قدر ذلك من الدية قلت وقد أخرجه البيهقي من طريق سعيد بن المسيب عن علي عليه السلام بمعناه ومحمد بن منصور في الامالى من تلك الطريق أيضاً قال في البداية أيضاً ويختبر صدقه في مسافة إدراك العين العليلة والصحيحة بأن يختبر ذلك منه مراراً شتى في مواضع مختلفة فان خرجت مسافة تلك المواضع التي ذكر واحدة علمنا أنه صادق (قوله وفي اليد نصف الدية) وعلى هذا ففي اليدين دية كاملة وهو اجماع وهما من الكعج اذ معظم المنفعة فيهما واذ هو المعتبر في قطع يمين السارق فان قطعت من المنكب أو المرفق ففيها تعدى الكعج حكومة عند القاسمية والمؤيد بالله وأبى حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف والشافعي بل يدخل في اليد اذ هو منها (قوله ففي الرجل نصف الدية) وحدها من مفصل السارق فان قطع من الركبة لزم نصف الدية وحكومة للباقي والرجلان كاليدين فيهما دية كاملة (قوله وفي إحدى الاثنتين الح) والاثنيان هما البيضتان وفي حديث عمرو بن حزم وفي البيضتين الدية وذكر في الغيث أن الاثنيين هما الجلدتان المحيطتان بالبيضتين وهو خلاف ما في القاموس والضياء والصحاح من تفسيرها بالبيضتين وظاهر كلامه أنهما سواء في أن في كل منهما نصف دية ويحكي عن سعيد بن المسيب أن في البيضة اليسرى ثلثي الدية لأن الولد يكون منها وفي اليمنى الثلث ورواه في البحر عن علي عليه السلام وظاهر الدليل لم يفصل (قوله وفي إحدى الشفتين الح) وحدها من تحت المنخرين الى منتهى الشدقين في عرض الوجه وفي طوله من أعلى الذقن الى أسفل الخدين وفي قطعهما معاً الدية كاملة ولا يفضل لاحدهما على الاخرى عند الهدوية والناصر وأبى حنيفة والشافعي اظاهرا الحديث ولما في حديث عمرو بن حزم وفي الشفتين الدية ولم يفصل وفي المنتخب ويروى عن زيد بن ثابت أنه يلزم في العليا ثلث وفي السفلى ثلثان اذ منافعها أكثر في الجمال والامساك (قوله وفي المأمومة ثلث الدية) قال في النهاية المأمومة هي الشجة التي بلغت أم الرأس وهي الجلدة التي تجمع أم الدماغ يقال رجل أميم ومأموم انتهى . وفي القاموس أم الرأس هي الدماغ أو الجلدة الرقيقة التي عليها (قوله وفي الجائفة ثلث

الدية (قال في المصباح وقيل للجراحة جائفة اسم فاعل من جافته تجوفه اذا وصلت الجوف فلو وصلت الى
 جوف عظم الفخذ لم تكن جائفة لان العظم لا يمد مجوفا انتهى وهي مأخوذة من الجوف قال في القاموس
 والجوف هو البطن وقال الجائفة طعنة تبلغ الجوف أو تنفذه ومنه الحديث (وفي الجائفة ثلث الدية)
 وأما صاحب النهاية فقال المراد بالحديث هنا كل ماله قوة محيلة كالبدن والدماع انتهى . أى قوة تحيل
 الغذاء فجعل للدماغ حكم الجوف وفيه على هذا ثلث الدية الا أنها تسمى في الدماغ مأومة وقال المهدي
 في الغيث الجوف من ثغرة النحر الى المثانة وهي ما بين السبيلين وقال في البحر وفي الجائفة وهي ما وصل
 جوف العضو من ظهر أو صدر أو ورك أو عنق أو ساق أو عضد ماله جوف ثلث الدية ونحوه في الانتصار
 وهو خلاف ما صرح به أهل لغة الفقه قال شارح البحر واما اطلاق صاحب الانتصار أن في جائفة الاعضاء
 التي لها جوف ثلث الدية فمراده ثلث دية ذلك العضو كما حكاه مالك عن سعيد بن المسيب وكلام
 الغيث هو الانسب بالحديث فان تعظيم الرأس انما هو لما يخشى من الضرر والضرر الكامل انما هو في
 ذلك الحبل قال في بداية المجتهد اتفقوا على أن الجائفة من جراح الجسد لا من جراح الرأس فانها لا يقاد
 منها وان فيها ثلث الدية وانها جائفة متى وقعت في الظهر والبطن واختلفوا اذا وقعت في غير ذلك
 من الاعضاء فنظمت الى تجويفه فحكى مالك عن سعيد بن المسيب أن في كل جراحة نافذة الى تجويف
 عضو من الاعضاء أى عضو كانت ثلث دية ذلك العضو وحكى عن ابن شهاب أنه كان لا يرى ذلك
 وهو الذى اختاره مالك لان القياس عنده في هذا لا يسوغ وانما عنده في ذلك الاجتهاد من غير توقيف
 واما سعيد فانه قال ذلك على الجائفة على نحو ما روى عن عمر في موضحة الجسد انتهى وقد قال جماعة
 من السلف بأن الجائفة تعم كل ماله جوف من الاعضاء فى المصنف لعبد الرزاق عن ابن جريج
 والثورى عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب قال فى كل نافذة فى عضو فيها ثلث دية ذلك العضو وعن
 ابن جريج وابن عيينة عن يحيى بن سعيد قال سمعت الناس يقولون فى كل جائفة ممخة الثلث وفى رواية
 ثلث دية ذلك العضو وأخرج نحوه عن معاوية ثم قال أخبرنا ابن جريج عن داود بن أبى عامر قال
 سمعت ابن المسيب يقول قضى أبو بكر فى الجائفة اذا نفذت الخصيتين فى الجوف كانا الشقين بثلثى
 الدية وقيل تكون جنابة واحدة اذا الجائفة ما كان من خارج الى داخل لا العكس وأجيب بأن القصد
 النفوذ (قوله وفى المنقلة) وهى التى يخرج منها صغار العظام وتنقل عن أماكنها وقيل التى تنقل العظم
 أى تكسره كذا فى النهاية وقال فى المصباح الاولى أن تكون على صيغة اسم المفعول لانها محل
 الاخراج وهكذا ضبطه ابن السكيت ويؤيده قول الأزهري قال الشافعي وأبو عبيد المنقلة التى تنقل منها
 فراش العظام وهى مارق منها فصرح بأنها محل التنقل وهذا لفظ ابن فارس أيضا ويجوز أن يكون على
 صيغة اسم الفاعل نص عليه الفارابي وتبعه الجوهري على إرادة نفس الضربة لانها تكسر العظم وتنقله اه

(قوله) وفي الهاشمية عشر من الابل وهي الشجرة التي تهتم العظم والموضحة التي توضح العظم
أى تكشفه وهو مذهب الجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وقال مالك ان كانت الموضحة في
الانف أو اللحي الاسفل لحكومة وإلا فنصف العشر. وذهب ابن المسيب الى أن في الموضحة عشر
الدية والمراد بالموضحة اذا كانت في الرأس وحكم الوجه حكم الرأس إجماعاً اذ هما كالعضو الواحد (قوله وفي
الاسنان الخ) دل على أنه يجب في كل واحدة من أسنان الانسان نصف عشر الدية وهي اثنان وثلاثون
فتجب في الجميع دية وثلاثة أخماس دية وهو مذهب العترة وأبى حنيفة واحد قولى الشافعى وفي قوله
الآخر فيها دية واحدة اذا زالت بفعل واحد وهي أربع ثنياً وأربع رباعيات وأربعة أنياب وأربعة
ضواحك واثني عشر رحي وأربعة نواجذ . قال في المغيث وقد يكون في الناس من هو مسلوب الرباعيتين
من أعلى . وبروى أن القاسم بن ابراهيم عليه السلام كان كذلك فعلى هذا لو ذهبت أسنانه كلها
وجب له دية ونصف ويسقط العشر لعدم الرباعيتين وظاهر الحديث أنه لا تفاضل بين الاسنان وهو
مذهب الجمهور . وعن عمر بن الخطاب أن في الثنية أو الزناب خمسا من الابل وفي الضرس بعير وفي
الموطأ عن عمر أنه كان يعمل في كل ضرس بعيرين بعيرين وفي جامع رزين عنه بعير بعير . وأجيب بما في
الاصل وبما في كتاب عمرو بن حزم أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم (في كل سن خمس من الابل)
وأخرجه أبو داود والنسائي من حديث ابن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (في
الاسنان خمس خمس) وفي الموطأ عن أبي غطفان المروى أن مروان بعثه الى ابن عباس يسأله ماذا في
الضرس فقال ابن عباس فيه خمس من الابل قال فردى مروان الى ابن عباس فقال أتجعل مقدم الفم
مثل الاضراس قال ابن عباس لو لم يعتبر إلا بالاصابع عقلها سواء (قوله وفي الاصابع الخ) فيجب في
كل أصبع عشر الدية وهي عشر من الابل ويستوى في ذلك أصابع اليدين والرجلين اذا قطعت أو
بطل نفعها ودل بظاهره على أنه لا تفاضل بين الاصابع في الدية وعكذا في حديث عمرو بن حزم ولحديث
أبى موسى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (الاصابع سواء عشر عشر من الابل) وفي رواية قال
(الاصابع سواء) قلت عشر عشر قال (نعم) أخرجه أبو داود والنسائي ولهما عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في خطبته وهو مسند ظهره الى الكعبة (في الاصابع عشر عشر)
وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (هذه وهذه سواء) يعنى الخنصر والابهام في الدية
أخرجه البخارى والترمذى وأبو داود والنسائي وفي رواية للترمذى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم (دية أصابع اليدين والرجلين سواء عشر من الابل بكل أصبع) وكان عمر يعمل في الخنصر ستما من الابل
وفي البنصر تسما وفي الوسطى عشراً وفي السبابة اثني عشرة وفي الابهام ثلاث عشرة ثم رجع عن ذلك
للحاديث (قوله كل ذلك على العاقلة) وذلك أن سياق الحديث في جنابة الخطأ ولهذا كانت أربعة أنواع

وهي في العمد وشبهه كذلك إلا أنها ثلاثة أنواع كما سبق ودل قوله وما كان دون السن الخ على أن العاقلة لا تحمل مادون الموضحة وما أرشه كأرشها كدية السن والمراد بالموضحة موضحة رأس الرجل التي أرشها نصف عشر الدية والقول بأن العاقلة لا تحمل إلا الموضحة وما ساواها فصاعدا هو قول المؤيد بالله والخنفية وصرح به في الاحكام وهو مروى عن علي عليه السلام وحجتهم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالعمرة على العاقلة وقيمتها خمس مائة درهم فكان ذلك مخصصا لقوله تعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى) وبقي ماعداه على القياس . وقال الهادي في المنتخب والشافعي ان العاقلة تحمل القليل والكثير وذهب مالك والشافعي في القديم وأحمد وأصحاق الى أنها تحمل الثلث فما فوقه وأجاب في البحر بأنه لا دليل على ما قالوا وبأن القياس أن لا تحمل شيئا لولا الدليل في النفس وأوجبه الاستحسان في الموضحة فصاعدا وبقي مادونه على القياس وأعترض بأنه لما ورد الدليل في النفس وكان مخالفا للقياس الدال عليه قوله تعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى) ونحوها فالأولى أن يقر الدليل حيث ورد ولا يقاس على ما خالف القياس .

﴿ تنبيه ﴾ قال بعضهم والمراد بما ذكر من الارش للشجاج في المأمومة والجائفة ونحوها هو حيث وقعت في الرأس والوجه وأما اذا وقعت في غيرها من الاعضاء فماله أرش مقدر فلا يصح أنها تنسب من دية ذلك العضو قياسا على الرأس فيكون في المنقلة عشر دية ذلك العضو ونصف عشرها وفي الهاشمة عشرها وفي الموضحة نصف عشرها ونحو ذلك . وأما السمحاق فهي التي تفضي الى جلدة رقيقة تلي العظم وفيها أربع من الابل اذا وقعت في الرأس عند العمرة وذهب الفريقان الى أن فيها حكومة وأجيب بما روى عبد الرزاق عن الثوري عن منصور عن الحكم عن علي عليه السلام أنه قال في السمحاق أربع من الابل ورواه أيضا عن الثوري عن جابر عن عبد الله بن يحيى عن علي بنحوه والمقابر لا مسرح فيها للاجتهاد فيكون توقيفا .

ص (حديثي زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال لا تعقل العاقلة عمدا ولا صلحا ولا اعترافا ^(١))

ش أخرج عبد الرزاق عن الثوري عن الشعبي قال أربعة ليس فيهن عقل على العاقلة هي في خاصة ماله العمد والاعتراف والصلح والمملوك وعن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر أن في كتاب لعمر بن عبد العزيز لا تحمل العاقلة الصلح إلا أن يشاءوا وعن معمر عن الزهري قال العمد وشبه العمد والاعتراف والصلح لا تحمل عنه عاقلة هو عليه في ماله وعن أبي حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال لا تعقل العاقلة مادون الموضحة ولا تعقل العمد ولا الصلح ولا الاعتراف . وقال في التلخيص روى الدارقطني والطبراني في مسند الشاميين من حديث عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وآله

(١) هذا الحديث في بعض نسخ المتن المعتمدة مؤخر عن الذي بعده . اه من هامش الاصل

وآله وسلم قال (لا تجعلوا على العاقلة من دية المعترف شيئاً) واسناده واه فيه محمد بن سعيد المصلوب وهو كذاب وفيه الحرث بن بهان وهو منكر الحديث وروى الدارقطني والبيهقي من حديث عمر موقوفاً للعمد والعبد والصلح والاعتراف لا تعقله العاقلة وهو منقطع وفي اسناده عبد الملك بن حسين وهو ضعيف قال البيهقي والمحفوظ أنه عن عامر الشعبي من قوله وروى - يعني البيهقي - أيضاً عن ابن عباس لا تحمل العاقلة عمداً ولا صلحاً ولا اعترافاً ولا ما جنى المملوك وفي الموطأ عن الزهري مضت السنة أن العاقلة لا تحمل شيئاً من ذلك وروى البيهقي عن أبي الزناد عن الفقهاء من أهل المدينة نحوه انتهى . قال المحقق الجلال والجبيع دال على أن له أصلاً من السنة مع أن النظر يعضده بتجوز أن يريد المعترف مضارة العاقلة انتهى (قوله ولا تعقل العاقلة) قد تقدم تفسير العاقلة لفظة في باب اللعان في شرح قوله وجعل عاقلته على قوم أمه والمراد بالعاقلة أولياء الجاني الذين هم عصبتهم ومنتهاهم البطن الذي هو منه وهو مذهب المعتز وغيرهم وحجتهم ما أخرجه عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول كتب النبي صلى الله عليه وآله وسلم (على كل بطن عقولة) والمراد به العصبة بدليل ما أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أبي هريرة أنه قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتاً بغرة عبد أو أمة وقضى في المرأة بأن ميراثها لبنيها وزوجها وأن العقل على عصبتها وفي المتفق عليه من حديث الثخيرة في المرأة التي ضربتها امرأة أخرى بعمود فسطاط وهي حبلى فقتلتها فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دية المقتولة على عصبة العاقلة وذهب أبو حنيفة إلى أن الذي يعقل عن الشخص أهل ديوانه إن كان من أهل الديوان والا فعصبته ومعنى الديوان أن يجعل الإمام جنده احزاباً وينصب لكل حزب نقيباً فيتعامل كل حزب فيما بينهم أي يعقل بعضهم عن بعض وأجيب بأن الديوان والتعامل به لم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والاتفاق على أن أول من دون الدواوين عمر بن الخطاب لما كثرت الناس وعظم الإسلام في زمانه كما رواه الشافعي عن جابر بن عبد الله ولا يحمل حكم كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أمر تجدد بعده وذهب الشافعي إلى أن الذي يعقل عن الشخص عصبته فإن قلوا فلم يحصل بهم الوفاء فاهل ديوانه فإن لم يفوا وفي أهل بلده وأجيب بأنه لا دليل مرفوع على غير العصبة من النسب وإذا لم يكن للجاني عصبة من النسب فعلى عصبته من السبب وهو معتقه وعصباته لما رواه البيهقي من طريق إبراهيم أن علياً والزبير اختصما إلى عمر في مولى صفية بنت عبد المطلب فقضى بالعقل على علي عليه السلام وبالميراث لابنها الزبير وأعل بالانقطاع ومن جملة العاقلة عند المعتز الآباء وإن علوا والابناء وإن سفلوا خلافاً لما لك والشافعي فقال لا شيء على الجاني ولا على آباءه ولا على أبنائه أما الجاني فلان جملة الدية في الحديث السابق مضافة إلى العاقلة وأما أبناء الجاني فلأن في رواية مسلم وأبي داود أن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم برأ زوج القاتلة وولدها من العقل ويقاس الوالد على الولد ولا حديث (لا يؤخذ الرجل بجريرة ابنه) وقوله (أما أنه لا ينحى عليه ولا ينحى عليك) وأجيب بأن إيجاب الدية على العاقلة ورد بخلاف القياس المأخوذ من قوله تعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى) (كل نفس بما كسبت رهينة) وغيرها من الآيات فإذا كانت مخصصة لعموم الآيات القرآنية فبالأولى أن تخصص عموم ما ورد بمعنى الآيات من السنة النبوية ولأن العقل موضوع على العناصر وكل واحد منهما أحق بنصرة صاحبه وموضوع أيضا على المواساة والتخفيف عن القاتل والاب أولى بالمواساة لابنه والعكس وليس في الحديث أنه برأ زوج القاتلة وولدها بل جعل الميراث لبنيها وزوجها والعقل على عصبتها وتخصيص البنين بالميراث لا يمنع دخولهم في العصبات التي يلزمها العقل بل هم أقرب العصبات (وأما) قدر ما تحمله العاقلة ففيه خلاف فالعقارة ومن تبعهم جعلوا على كل واحد دون عشرة دراهم لأن وجوب ذلك من طريق المواساة فلا يتجاوز به التافه والتافه مالا تقطع به اليد كما روى عن عائشة وغيرها لم تكن اليد تقطع على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الشيء التافه واليد تقطع بسرقة العشرة فكان التافه ما دونها وفيه نظر إذ التافه عند عائشة هو ما دون الربع الدينار لأنه نصاب القطع عندها كما تقدم قالوا والفقير في ذلك كالغني لأنه من أهل النصرة فيحمل كما يحمل الغني وقال أبو حنيفة يحمل كل واحد ثلاثة دراهم أو أربعة إذا كان غنيا أو متوسطا أو فقيرا له حرفة والا فلا وقالت الشافعية بل على الغني نصف دينار وعلى المتوسط ربع دينار ولا شيء على الفقير وقل الحق الجلال بعد أن أورد حجة القول الأول في أنها دون عشرة دراهم بأنها معونة لامؤنة مالفظة وأنا لا أعرف وجهها لهذا التقدير إلا ما ذكر من أنه معونة لامؤنة وهو اجتهاد في مقابلة جعلها على العاقلة من غير تفصيل ولأنها على أهل المواشي من مواشيتهم وليست بدراهم فما أدري ما هذا إلى أن يفتح الله بدليله انتهى . وقد يقال ما كان من المقدرات التي لم يرد بها نص من الشارع فالقاعدة الأصولية تقضى بأن مرجعه إلى عادة الناس وعرفهم وذلك يختلف بحسب الزمان والمكان فما كان يعتاد توزيعه بين القرابات من العاقلة وجرى عليه عرفهم لزم حكمه وإذا التزموا طريقة مما قال به طائفة من أهل العلم عد عرفهم أيضا وقد أشار إلى ذلك في نظير هذه المسألة الشيخ تقي الدين في شرح العبدية والخطابي في المعالم قالوا ويقدم الأقرب من العصبات فالأقرب فيجعل على كل واحد من الذين هم في درجة واحدة القدر الذي يلزمه على حسب الخلاف المتقدم فإن تم بها العقل والإحتمال أهل الدرجة التي تليها كذلك وهم جراحى يتم العقل ولا شيء على الأبعد مع حصول الوفاء من جهة الأقرب ثم إذا لم يحصل الوفاء من العاقلة أو لم تكن له عاقلة ففي مال الجاني ثم في بيت مال المسادين ثم يحملها المسلمون والكلام على أدلة ذلك مبسطة في كتب الفقه (ودل الحديث) على أن العاقلة لا تحمل الصلح والعمد والاعتراف قال القاضي زيد ووجهه أن

الاصل في غرم الجناية على العجاني عمداً كانت أو خطأ لكن لما ورد الخبر في جناية الخطأ الثابتة بالبينة أن دينها على العاقلة تركنا القياس واتبعنا الاثر ولم يرد الاثر في الصلح والعمد والاعتراف فنفيها على مقتضى القياس ولأن العاقلة تحملها على طريق المؤاساة للعجاني الخطي . من حيث أنه لم يتعمدها فمن تعمدتها فلا يؤاسى ليدوق وبال أمره والاعتراف والصلح يجريان مجرى العمد لانه قاصد الى التزام الدية انتهى . وهذا بيان لوجه شرعية الحكم والا فمجموع ما ذكر من الأدلة كاف في وجوب العمل به قالوا ولا بد أن يكون الاعتراف بالفعل لا بصفته فإذا ثبتت الجناية بالبينة ثم ادعى العجاني أنها خطأ وصادقه المدعى كان اعترافه بصفة الفعل لا يسقط وجوب الارش على العاقلة وإنما يسقط لو اعترف بالفعل وفي احاديث الرواة عن المؤيد بالله واختاره الامام شرف الدين أن العاقلة لا تحمل ما ثبت بالاقرار مطلقاً سواء كان بصفة الفعل أو بأصل الفعل لعدم الفرق بينهما وفي بعض الروايات السابقة العبد قال البيهقي قال أبو عبيد اختلفوا في تأويل قوله ولا عبداً فقال محمد بن الحسن معناه أن يقتل العبد حراً فليس على عاقلة مولاة شيء من جنايته وإنما جنايته في رقبته واحتج على ذلك برواية ابن عباس المذكورة وقال ابن أبي ليلى بل معناه أن العبد اذا جنى عليه فليس على عاقلة العجاني شيء إنما ثمنه في ماله خاصة واليه ذهب الاصمعي وأبو عبيد (قوله لاتعقل العاقلة عمداً الخ) هو على حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه أي لاتعقل العاقلة جناية عمداً الخ ولقائل أن يقول اذا لم يرد نص صحيح على مقدار ما تحمله أفراد العاقلة فلا مانع من لزومها لجميع العاقلة تقسط بينها على حبيب الرؤوس اذ هو مقتضى ظواهر الأدلة إن لم يمنع منه إجماع

نص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال عمد الصبي وخطؤه سواء كل ذلك على العاقلة وما كان دون السن ^(١) والموضحة فلا تعقله العاقلة)

ش أخرج البيهقي من طريق حسين بن عبد الله بن ضميرة عن أبيه عن جده قال قال علي رضي الله عنه عمد المجنون والصبي خطأ قال وفي إسناده ضعف . وأخرج عن جابر الجعفي عن الحكم قال كتب عمر بن الخطاب قال لا يؤمن أحد جالساً بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعمد الصبي وخطؤه سواء فيه الكفارة قال هذا منقطع ورواه جابر الجعفي انتهى . وفي المصنف لعبد الرزاق عن ابن جريج قال أخبرني عبد العزيز بن عمر أن في كتاب لعمر بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب أنه لا قود ولا قصاص في جراح ولا قتل ولا حد ولا نكاح على من لم يبلغ الحلم حتى يعلم ماله في الاسلام وما عليه . وعن معمر عن الزهري قال مضت السنة أن عمد الصبي خطأ وعن معمر عن قتادة قال عمد الصبي خطأ . قال

(١) قوله وما كان دون السن الخ هذا بلفظه تقدم قريباً وقد ضرب عليه في نسخة سيدي يحيى

ابن الحسين بن المؤيد وهي من أجل نسخ الكتاب اهـ

عبد الرزاق قال سفيان لا تقام الحدود إلا على من بلغ الحلم جاءت به الاحاديث . وقال سفيان في جنابة الصبي ما كان من مال فهو في ماله وما كان من جراح فهو على العاقلة (وقوله دون السن والموضحة) يشهد له ماورد في الصحيح أنه صلى الله عليه وآله وسلم (قضى في الجنين بغرة وقضى به على العاقلة) وذلك نصف عشر الدية وفي المصنف عن معمر عن علماء أهل الكوفة قال الموضحة فما فوقها على العاقلة اذا كان خطأ وقد تقدم الكلام على ذلك قريبا .

(والحديث) يدل على سقوط القود عن الصبي اذا تعمد لسقوط الاثم عنه فدخل في حكم الخطأ وهو إجماع أهل العلم ودل أيضا على سقوط الارش والدية عنه وفي حكمه المجنون وأنها تلزم عاقلة أما سقوط القود والدية والارش عنه فلحديث (رفع القلم عن ثلاثة) وقد تقدم مع شواهد وأما لزومها على العاقلة فلمعوم الخبر ولأنه غير آثم في فعله فكان كالخطي فان لم تكن له عاقلة ففي ماله ثم في بيت المال ثم المسلمون على ما ذكره أهل الفقه وفي أحد قولي الشافعي تسكون جنائمه العمد في ماله كالمكلف وأجيب بالفرق بأن الصبي غير آثم بخلاف المكلف .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال لا قصاص بين الرجال والنساء فيما دون النفس ولا قصاص بين الاحرار والعبيد فيما دون النفس)

شبيض في له التخريج وقد روى نحوه عن بعض السلف فأخرج عبد الرزاق عن الثوري عن المغيرة عن ابراهيم قال ليس بين الرجال والنساء فضل ^(١) إلا في النفس ولا بين الاحرار والعبيد قصاص إلا في النفس ورواه عن أبي حنيفة عن حماد عن ابراهيم بنحوه . وعن ابن جريج عن سالم ابن عبد الله قال لا يستفيد العبد من الحر ولكن يعقله ان قتله أو جرح به وعقل المملوك في ثمنه مثل عقل الحر في دية . وعن معمر عن جابر عن الشعبي قال ليس بين الحر والعبد قصاص قال معمر وقاله الزهري (والحديث) يدل على سقوط القصاص فيما دون النفس اذا جرح رجل امرأة أو مملوكا أو عكسهما جراحة توجب القصاص في غيرها لعدم التساوي بين الجراح والمجروح ويلزم في ذلك الارش للمرأة وقيمة العضو في المملوك أما العبيد فقد أجمع أهل العلم على سقوط القصاص في الاطراف بينهم وبين الاحرار وأما المرأة فظاهر مذهب المعتز وغيرهم أن لها أن تقتص منه ويتوفى المقتص منه نصف أرش العضو والقول بوجوب القصاص فيما دون النفس في المرأة لمجاعة من السلف فقال البخاري في ترجمة باب يذكر عن عمر رضي الله عنه تقاد المرأة من الرجل في كل عمد يبلغ نفسه فما دونها من الجراح وبه قال عمر بن عبد العزيز وأبو الزناد عن أصحابه قال وجرحت أخت الربيع إنسانا ^(٢) فقال النبي صلى

(١) كذا ظنه المصنف رحمه الله وهو (قصاص) اه وهو من هامش الاصل وكلاهما صحيح

(٢) وهذا هو الموافق لنسخة البخاري وكلاهما غلط قال في الفتح قال أبو ذر كذا وقع هنا

الله عليه وآله وسلم (القصاص). وأخرج البيهقي بسنده الى ابن عباس في قوله (الحر بالحر والعبد بالعبد والاثني بالاثني) قال كانوا لا يقتلون الرجل بالمرأة ولكن يقتلون الرجل بالرجل والمرأة بالمرأة فانزل الله عز وجل (النفس بالنفس) قال فجعل الاحرار في القصاص سواء فيما بينهم في العمد رجالهم ونساءهم في النفس وفيما دون النفس وجعل العبيد مستوين فيما بينهم في النفس وفيما دون النفس رجالهم ونساءهم وبسنده الى بكير بن الاشج أن السنة مضت فيما بلغه بذلك اذا كانا حربين يعني الرجل والمرأة فان قُتِلَ عيناها فقتلت عيناها قال وبلغني عن زيد بن ثابت مثل ذلك أنه يقتل بها ويقتص منه . وبسنده الى عبد الرحمن ابن أبي الزناد عن أبيه قل كان من أدركت من فقهاءنا الذين ينتهي الى قولهم منهم سعيد بن المسيب وعروة ابن الزبير والقاسم بن محمد وأبو بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله ابن عتبة وسليمان بن يسار في مشيخة جلة سواهم من نظر انهم أهل فقه وفضل أنهم كانوا يقولون المرأة تقاد من الرجل عينا بعين وأذا باذن وكل شيء من الجراح على ذلك وإن قتلها قتل بها . ورويناه عن الزهري وغيره . وروى سفيان الثوري عن المغيرة عن ابراهيم قال القصاص بين الرجل والمرأة في العمد وعن جابر عن الشعبي مثله وعن عمر بن عبد العزيز مثله وروينا عن الشعبي وابراهيم بخلافه فيما دون النفس انتهى . وهذه الرواية عنهما مثل ما نقلناه في شواهد الاصل . وقد روى عبد الرزاق عن علي عليه السلام خلاف ما في الاصل وذلك عن الثوري عن حماد عن ابراهيم عن علي قال ما كان بين الرجل والمرأة ففيه القصاص من جراحات أو قتل نفس أو غيرها اذا كان عمداً وقد يجمع بين الروایتين بأن المراد بما في الاصل من سقوط القصاص اذا كانت الجراحة خطأ والرواية الاخرى مع العمد كما هو مصرح بها وعلى هذا لا يكون لقوله فيما دون النفس مفهوم حتى يقال بوجوب القصاص فيها وأما صاحب المنهاج فشيء على ظاهره فقال لا يجري قصاص بين حر وعبد في الاطراف لقول علي عليه السلام لا قصاص بين الاحرار والعبيد فيما دون النفس وهذا الخبر يتضمن حكيم :

(أحدهما) عدم القصاص بينهما فيما دون النفس .

(والثاني) إثبات القصاص في النفس ثم قال فاذا قتل حر عبداً قتل به لقوله تعالى (النفس بالنفس) ولانهما مكلفان مسلمان قتل أحدهما صاحبه فيجب أن يقتل به كما لو كان القاتل عبداً . قلت ويؤيده حديث سمرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من قتل عبده قتلناه ومن جدد عبده جددناه)

والصواب الربيع بنت النضر عمة أنس وقتل الكرماني قيل ان الصواب وجرح الربيع بحذف لفظة أخت فانه الموافق لما تقدم في البقرة من وجه آخر عن أنس أن الربيع بنت النضر عمته كسرت نثية جارية الحديث اهـ وعلى هذا فلا دليل للمصنف لأن الانسان الذي أبهم هو جارية حتى على القول بالحادثتين إن قيل بهما كما ادعاه ابن حزم انتصاراً للبخاري اهـ مصححه

رواه احمد والاربعة وحسنه الترمذى وهو من رواية الحسن البصرى عن سمرة وقد اختلف فى سماعه منه وفى رواية أبى داود والنسائى (ومن خصى عبده خصيناه) وصحح الحاكم هذه الزيادة وفيه أن السيد يقاد بالعبد فى النفس وما دونها ويقاس عليه اذا كان القاتل غير السيد بقياس الاولى وهو مذهب ابراهيم النخعى وغيره كما مر وقال به أبو حنيفة والثورى وابن أبى ليلى وداود وسعيد بن المسيب ويروى عن على عليه السلام وابن مسعود . وذهب عطاء والحسن والزهرى وعمر بن عبدالعزيز والشافعى وهو قول العترة وجمهور أهل العلم الى أنه لا يقتل الحر بالعبد واحتجوا بظاهر دليل الخطاب فى قوله تعالى (الحر بالحر) فان اللام للاستغراق أى لا يقتل الحر بغير الحر ولا الانثى بغير الانثى قالوا وهذه الآية تخص بها عموم آية المائدة وهو قوله تعالى (النفس بالنفس) وان المراد بها ما فيه المساواة وقد خص منها أيضا صور كثير منها قتل الوالد بولده والمؤمن بالكافر والصغير بالمجنون حيث قتلا غيرها لرفع القلم عنهم وقتل الخطأ ووجه الجمع بين الآيتين أن آية البقرة كتب الله فيها القصاص علينا فى القتل والقصاص لغة هو المساواة والمماثلة ثم بين تلك المساواة بقوله (الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى) فبدل الخطاب بفحواه على أن العبد يقتل بالحر وان الانثى تقتل بالذكر لانه اذا قتل الحر بالحر فأولى أن يقتل به العبد واذا قتلت الانثى بالانثى فأولى أن تقتل بالذكر وتعارض هاهنا أمران أحدهما دلالة آية البقرة بمفهومها على أن الحر لا يقتل بالعبد وثانيهما دلالة آية المائدة بمفهومها أنه يقتل به فهل يقضى بالمفهوم على العموم أو يقضى بالعموم ويترك المفهوم وهذا محل نظر للمجتهد وقد يقال عموم آية المائدة قد صارت دلالاته بكثرة التخصيصات منه ضميعة فيةوى المفهوم فى آية البقرة على كونه من جملة التخصيصات وقد قل بعض الأصوليين لا نعرف خلافا بين القائلين بالعموم والمفهوم أنه يجوز تخصيص العموم بالمفهوم سواء كان مفهوم موافقة أو مخالفة وقد أيد ذلك المفهوم أدلة وان كان فى بعضها مقال فمجموعها يقوى على التخصيص بانفراده فكيف اذا انضم الى ذلك المفهوم منها ما أخرجه البيهقى من حديث عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لا يقاد مملوك من ماله ولا ولد من والده) أخرجه فى قصة من مثل بأتمته قال أبو صالح وقال الليث وهذا القول معمول به وأخرجه من طريق أخرى وفى الطريقين عمر بن موسى قال البخارى منكر الحديث وأخرج من طريق عبد الله بن عمر فى قصة زنباع لما جب عبده وجده أنفه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من مثل به أو حرق بالنار فهو حر وهو مولى الله ورسوله) فأعتقه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقتص من سيده وفيه المتن بن الصباح وهو ضعيف ورواه الحجاج بن أرطاة من طريق أخرى ولا يحتج به ورواه أيضا سوار بن حمزة وليس بالقوى وأخرج أيضا عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلا قتل عبده متمداً فجلده النبي صلى الله عليه وآله وسلم مائة جلدة ونفاه سنة ومحا سهمه من المسلمين ولم يقده به وأمره أن يعتق رقبة وأخرج أيضا عن على عليه السلام قال أتى

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برجل قتل عبده متعمداً فجلاده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 مائة جلدة ونفاه سنة ومحاسمه من المسلمين ولم يقده به وفي طريقه اسماعيل بن عياش السكن رواه عن
 الازاعي وروايته عن الشاميين قوية السكن من دونه عبد العزيز الشامي قال فيه أبو حاتم لم يكن عندهم
 بالحمود وعنده غرائب ورواه ابن عدى من حديث عمر مرفوعاً وفيه عمر بن عيسى الاسلمى وهو منكر
 الحديث وأخرج أيضاً عن عمر بن شعيب أن أبا بكر وعمر رضى الله عنهما كانا يقولان لا يقتل المؤمن
 بعبده ولكن يضرب وبطال حبسه ويحرم سهمه قال وأسانيد الاحاديث ضعيفة لا تقوم بشئ منها الحجة
 الا أن أكثر أهل العلم على أن لا يقتل الرجل بعبده وأخرج ابن أبي شيبة عن عمرو بن شعيب عن
 أبيه عن جده أن أبا بكر وعمر ثم ساق نحو ما تقدم عنهما وأخرج البيهقي عن علي رضى الله عنه من السنة
 أن لا يقتل حر بعبد وفيه جابر الجعفي قلت قد وثق كما تكرر ذكره وأخرج عن أبي جعفر عن بكير أن
 السنة مضت بأن لا يقتل الحر المسلم بالعبد وإن قتله عمداً فعليه العقل وعن ابن شهاب وعطاء مثله فهذه
 وإن كان فيها ضعف فهي متعاضدة يمكن أن يدعى تخصيص العموم بها قالوا وحديث سمرة ضعفه يحيى
 ابن معين وقال لم يسمع الحسن من سمرة شيئاً هو كتاب وقيل لم يسمع منه الاحديث المقيمة وقال قتادة
 راويه عن الحسن ثم إن الحسن نسي هذا الحديث وقال لا يقتل حر بعبد . قال الخطابي يحتمل أن
 يكون الحسن لم ينس الحديث ولكنه تأوله على غير معنى الايجاب وبراها نوعاً من الزجر ليرتدعوا كما قال
 صلى الله عليه وآله وسلم في شارب الخمر (فإن عاد في الخامسة فاقتلوه) ثم لم يقتله وما ذكر من تخصيص
 العموم بالمفهوم المذكور إنما هو بالنظر الى عدم قتل الحر بالعبد وأما الذكر بالأثني فلم تدل الآية على
 منعه ولا على جوازه كذا قاله بعض المحققين اذ لودلت على منعه لقيل والذكر بالذكر وأما دلالتها
 على العكس فلماعرفت من جريان قياس الاولى فيها بخلاف العبد بالحر فالآية تدل عليه بقياس
 الاولى وتدل على عكسه وهو أنه لا يقاد الحر بالعبد من اللام الاستغراقية (اذا عرفت ذلك) فالذكر
 بالأثني باق تحت عموم آية المائدة ويؤيد بقاءه المتفق عليه من حديث أنس في المرأة التي رض رأسها
 يهودى بين حجرين ثم أعترف فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أن يرض رأسه بين حجرين)
 وهو مذهب القمام والمهادى وجمهور أهل العلم والفقهاء أهل المدينة كما رواه البيهقي عنهم . وقد تقدم
 أول البحث وحكى ابن المنذر الاجماع عليه وكذا أشار اليه البخارى وشذ الحسن البصرى فقال لا يقتل
 الذكر بالأثني وبروى عن عمر بن عبد العزيز وعكرمة وعطاء ومالك ورجحه المحقق المصلي في الانحاف
 وغيره واشترطت الهدوية بان يتوفى ورثة الرجل نصف دينه لأجل تفاوتها في الدية وقد قال تعالى
 (والجروح قصاص) والقصاص المساواة . وأجيب بأنه لم يرد في حديث المرأة التي رض رأسها ولا في

غيره ما يدل على هذه الزيادة والمساواة قد وقعت في الاقتصاص وهو المعتبر في المساواة لا الدية وإلا لزم أن لا يقاد عبد قيمته عشرون درهما بعبد قيمته الف درهم وقواه الامام شرف الدين وجنح اليه في ضوء النهار والله أعلم .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال جراحة المرأة على النصف من جراحة الرجل في كل شيء لا تساوي بينهما في سن ولا جراحة ولا موضحة ولا غيرها)

ش أخرج البيهقي من طريق سعيد بن منصور نا هشيم عن الشيباني وابن أبي ليلى وزكريا عن الشعبي أن عليا رضى الله عنه كان يقول جراحات النساء على النصف من دية الرجل فيما قل وكثر ومن طريق أبي حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن علي أنه قال عقل المرأة على النصف من عقل الرجل في النفس وفيما دونها وعن محمد بن الحسن قال أنبأنا محمد بن أبان عن حماد عن ابراهيم عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضى الله عنهما أنهما قالا عقل المرأة على النصف من دية الرجل في النفس وفيما دونها وحديث ابراهيم منقطع إلا أنه يؤكد رواية الشعبي (والحديث) يدل على أن دية المرأة في النفس ومادونها من الاطراف على النصف من دية الرجل والأصل فيه إجماع أهل العلم في الجملة ولعل مستنده مارواه البيهقي من طريق عبادة بن نسي عن ابن غنم عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (دية المرأة على النصف من دية الرجل) ورى ذلك من وجه آخر عن عبادة بن نسي وفيه ضعف انتهى ولا يضر ذلك مع الاجماع على العمل بوجبه ولا اعتماد بخلاف الاصح وابن عليه لانعدام الاجماع قبلهما وبعدها وقيست الاطراف والاروش على النفس وعضدها قول على عليه السلام وهو مذهب العترة وغيرهم . وروى البيهقي بسنده الى أبي القاسم البغوي نا علي بن الجعد أنا شعبة عن الحكم عن الشعبي عن زيد بن ثابت أنه قال جراحات الرجال والنساء سواء الى الثلث فما زاد فعلى النصف وقال ابن مسعود إلا السن والموضحة فانهما سواء وما زاد فعلى النصف . وقال علي بن أبي طالب رضى الله عنه على النصف في كل شيء قال وكان قول علي أعجبها الى الشعبي وقال عبد الرزاق أخبرنا الثوري عن ربيعة قال سألت ابن المسيب كم في إصبع من أصابع المرأة قال عشرون من الأبل قلت كم في الأصبعين قال عشرون قلت فثلاث قال ثلاثون قلت فاربعة قال عشرون قلت حين عظم جرحها واشتدت بليتها نقص عقلها قال أعراق أنت قال قلت بل عالم متبين أو جاهل متعلم قال السنة ورواه عن معمر عن ربيعة عن الزهري وفيه مراتب قال قلت إما جاهل متعلم وإما عالم منثب قال السنة يا ابن أخي ورواه عبد الرزاق بإسانيده عن عمر بن الخطاب وعروة بن الزبير وعطاء وقتادة

وعمر بن عبد العزيز وابن المسيب والزهرى . وروى أيضا حديثا منقطعا عن ابن جريج عن عمرو ابن شعيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ ثلث ديتها) وذلك فى المنقولة فما زاد على المنقولة فهو نصف عقل الرجل ما كان . وعن معمر عن رجل عن عكرمة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم مثله وأجيب بأن الحديث ضميم لا تقوم به الحجة وقول ابن المسيب أنها السنة يحتمل أنها سنة من أفق بذلك من الصحابة كعمر وزيد بن ثابت وقال الشافعى فيما رواه البيهقى عنه لما قال ابن المسيب هى السنة أشبه أن تكون عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أو عن عامة من أصحابه ولا تقطع بأنه أراد بالسنة المرفوعة لانا نجد منهم من يقول السنة ثم لا نجد لقوله السنة نفاذاً بأنها عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم والقياس أولى بنا هذا حاصل كلامه وأراد بالقياس ما أشار اليه ربمعة بقوله حين عظم جرحها واشتدت بليتها نقص عقلها والله أعلم .

ص (حدثنى زيد بن على عن أبيه عن جده عن على عليهم السلام قال تجرى جراحات العبيد على نحو مجرى جراحات الاحرار فى عينه نصف ثمنه وفى يده نصف ثمنه وفى أنفه جميع ثمنه وفى موضحته نصف عشر ثمنه)

ش قال فى الامالى حدثنا جعفر بن محمد الهمدانى نا يحيى بن آدم عن حماد بن سلمة عن حماد عن حصين الحارثى عن الشعبي عن الحارث عن على قال تجرى جراحات العبيد على نحو من جراحات الاحرار فى عينه نصف ثمنه وفى يده نصف ثمنه وفى ماله ثمنه كله . حدثنا حسين بن نصر عن خالد عن حصين عن جعفر عن أبيه عن على أنه قضى فى موضحة العبد نصف عشر ثمنه . حدثنا محمد بن جميل عن مصباح عن الحكم بن ظهير عن السدى عن عبد خير عن على قال العبد مال يؤدى ثمنه ولا تكون قيمة العبد أبداً أكثر من دية الحر . وفى التلخيص حديث على عليه السلام وعمر أن جراح العبد من ثمنه كجراح الحر من ديته أما الأثر عن على وعمر فروى البيهقى عنهما أنها قالوا فى الحر يقتل العبد ثمنه بالغاً ما بلغ . وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز أن عمر جعل فى العبد ثمنه كعقل الحر من ديته فيه انقطاع إلا إن أراد عمر بن عبد العزيز . (والحديث) يدل على أن الواجب فى العبد اذا قتله الحر قيمته فقط والمراد بالثن فى الحديث وشواهد هو القيمة والوجه فيه أنه مال مملوك كالثياب والاسلحة ونحوها وفى حكمه المكاتب الذى لم يؤد شيئاً والمدير وأم الولد وقوله على مجرى جراحات الاحرار يؤخذ منه أنه لايزاد على دية الحر اذا زادت قيمته عليها وهو صريح قوله عليه السلام فيما سياتى ولا يبلغ بدية عبيد دية حر وهو الذى نص عليه الهادى فى المنتخب واختاره أبو العباس والاخوان للمذهب وهو قول الحنفية . ووجه أن العبد آدمى يجب على قاتله الكفارة فاشبهت الجنابة عليه الجنابة على الحر فلا يتعدى ديته وتقتصر حيث قصت

من دية الحر لأجل شبهه بالقيميات من طرف آخر وقال في الأحكام بل تجب قيمته بالغة ما بلغت وهو قول أبي يوسف ومحمد والشافعي والناصر حكاة في شرح الابانة وحجتهم رواية البيهقي عن علي عليه السلام وعمر أنهما قالاً فيه الثمن بالغاً ما بلغ ومن جهة القياس أنه كالأموال المتلفة لأث العبد مال والواجب في الأموال القيمة بالغة ما بلغت فكذلك العبد وأجاب بعضهم (١) بأن حديث علي وعمر مقيّد بالقياس لضمانه على ضمان الحر لأن شبهه به أظهر من شبهه بالبهيمة جمعاً بين الأدلة ولأن الزيادة في وصف الذات ملغاة بدليل إستواء دية العالم والجاهل انتهى قال في النيث وهذا إذا لم تكن زيادته أى زيادة قيمته لأجل صناعة يعرفها فإن كان لأجل صناعة وجبت تلك الزيادة بالغة ما بلغت بلا خلاف فإن كانت تلك الصناعة محظورة كالغناء لم تجب تلك الزيادة لاجلها بلا خلاف (ودل الحديث) من جهة قياسه على الحر وإنما وجب فيه نصف الدية كاليد والرجل ونحوها وجب فيه في العبد نصف قيمته وما وجب فيه ثلث الدية كالجائفة والأمة (٢) وجب فيه ثلث القيمة ونحو ذلك .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أنه قضى في جنين الحرة بعبد أو أمة) (٣)

ش يشهد له المتفق عليه من حديث عمر بن الخطاب أنه استشار الناس في املاص المرأة فقال الغيرة شهدت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى فيه بغرة عبد أو أمة فقال لتأتيني بمن يشهد معك فشهد له محمد بن مسلمة واملاص المرأة أن تلقى جنينها ميتاً وأخرج الشيخان عن أبي هريرة قال اقبلنا امرأتان من هذيل فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتهما ومافى بطنها فاختصموا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن دية جنينها غرة عبد أو أمة وقضى بدية المرأة على عاقلتها وورثها ولدها ومن معهم الحديث .

(والحديث يدل) على أن في جنين الحرة إذا خرج ميتاً بسبب الجناية على أمه عبيد أو أمة وظاهره عدم الفرق بين أن تكون الجناية عمداً أو خطأ والمعتبر في الجنين تحقق وجوده وموته بسبب الجناية على أمه وسواء انفصل عنها أو خرج بعضه لأنه بذلك يتحقق وجوده وقال مالك ويحكي عن القفال المعتبر الانفصال التام لانه ما لم ينفصل فهو كالعضو الواحد وإنما تجب الغرة إذا تبين في الجنين أثر الخلقة وتخطيطها وإلا فلا شيء وهو رأى القاسمية والشافعية والحنفية وغيرهم وقال الصادق والناصر

(١) هو السيد الجلال اه (٢) قال في المصباح وأمة شجيرة والاسم آمة بالمد اسم فاعل وبعض العرب

يقول مأومة لأن فيها معنى المفعولية في الأصل وجمع الأولى أوام مثل دابة ودواب وجمع الثانية على

لفظها مأومات اه (٣) هذا الحديث في بعض نسخ المتن المعتمدة مؤخر عن الذي بعده اه

والباقر في النطفة اذا القتها المرأة بسبب جنابة عشرون مثقالا وفي العلقة أربعون وفي المضغة ستون وفي العظم ثمانون وفي الجنين مائة دينار وهو مروي عن علي عليه السلام ذكره عبد الرزاق وغيره وهو مخالف لما ورد به صحيح الاحاديث . قال في شرح الابانة يجوز أن يكون على وجه المصالحة وتكفي شهادة القوايل على كونه صورة آدمي وإن كانت خفية وإن قالت ليس فيه صورة خفية ولكنه أصل الآدمي فالظاهر من مذهب الشافعية عدم لزوم الغرة اذا الأصل براءة الذمة وكذا لو شكت في كونه أصل آدمي لم يجب اتفاقا . قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد وخص الحديث بأن الحكم مرتب على اسم الجنين فما تخلق فهو داخل فيه وما كان دون ذلك فلا يدخل تحته إلا من حيث الوضع اللغوي فانه مأخوذ من الاجتنان وهو الاختفاء فان خالفه العرف العام فهو أولى منه وإلا اعتبر الوضع انتهى . ويعتبر أن يكون سالما من العيوب وقد يؤخذ ذلك من لفظ الغرة اذ هي عند العرب أنفس الشيء وأطلقت هنا على الانسان لأن الله خلقه في أحسن تقويم وقال داود يجرى ما يطلق عليه اسم الغرة كالفرس وقد وقع في حديث أبي هريرة عبد أو أمة أو فرس أو بغل وكذا وقع عند عبد الرزاق في رواية ابن طاووس عن أبيه مرسلا بلفظ غرة عبد أو أمة أو فرس . وأشار البيهقي الى أن ذكر الفرس في المرفوع وهم وأن ذلك أدرج من بعض رواه على سبيل التفسير للغرة وظاهر إطلاق العبد والأمة يشمل الكبير والصغير . وقال في شرح الابانة عن القاسمية يجب أن يكون عمر العبد والأمة ما بين سبع سنين الى عشرين سنة وعند الشافعية ما بين السبع والثمان ولم يوقت أبو حنيفة وأما في طرف الكبير فقيل إنه لا يؤخذ الغلام بعد خمس عشرة سنة لأنه لا يدخل على النساء ولا الجارية بعد عشرين سنة لنقصان قيمتها وجعل بعضهم الحد عشرين سنة قال الشيخ تقي الدين والظاهر أنهما يؤخذان وإن جاوزا السنين ما لم يضعفا ويخرجا عن الاستقلال بالهرم لأن من أتى بمادل عليه الحديث ومساه قد أتى بما وجب ما لم يقم عليه دليل بخلافه وليس في الحديث ما يدل على تقدير قيمتها . وعن الناصر أن الغرة مائة دينار أو خمس مائة درهم أو عشر من الابل وهو مثل تقدير الهدية للغرة بعشر الدية خمس مائة درهم ويروى عن عمر وزيد بن ثابت والظاهر من الحديث وشواهد أنه اذا وجدت الغرة عبد أو أمة لم يلزم المستحق قبول غيرها لتعين حقه في ذلك . وأما اذا عدت فلم يكن في الحديث ما يدل عليه وتقديرهم لذلك بنصف عشر الدية ليس عليه دليل إلا ما ورد في بعض طرق حديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وآله وسلم قضى في الجنين بغرة وقضى به على العاقلة وذلك نصف عشر الدية انتهى . ولكنه يحتمل أن يكون مدرجا تفسيرا من الراوى . قال في البحر فان تعدت الغرة فوجهاً أحدها ينتقل الى خمس من الابل اذ هي الأصل في الديات واذ روى ذلك عن عمر وزيد بن ثابت ولم يخالف انتهى وهو مبنى على لزوم تقديرها بنصف العشر والظاهر أنه يلزم عند تعذر إخراج الغرة

بصفقتها المدول الى اوسط القيم كما في نظائره من الأعيان المتعذر حصولها وقياس ما تقدم من أن جراحات العبيد على مجرى جراحات الاحرار أنه يلزم في جنين الأمة عشر قيمة الأم ذكراً كان أو أنثى على القول بتقدير الغرة بنصف عشر الدية وقال به جماعة من السلف . فأخرج عبيد الرزاق عن الثوري عن مغيرة عن ابراهيم في جنين الأمة نصف عشر ثمن أمه قال سفيان وقولنا إن خرج حياً ففيه ثمنه وإن خرج ميتاً ففيه عشر ثمنه لو كان حياً . وعن معمر عن قتادة في جنين الأمة ثمنه إن كان حياً وإن كان ميتاً فنصف عشر ثمن أمه وعن معمر عن الزهري قال جنين الأمة في ثمن أمه بقدر جنين الحرة في دية أمه قال في البحر والغرة تلزم عاقلة الجاني وكذا الدية لو خرج حياً على أصل القاسمية والفريقين اذا مات بسبب فهو خطأ وعن الباقر والصادق والناصر بل تكون على الجاني قلنا قضى بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على العاقلة كما مر انتهى . ويعنى به حديث أبي هريرة .

ص (حديثي زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أنه قضى للأخوة من الأم نصيبهم من الدم وورث الزوجة من الدم)

ش أخرج البيهقي من طريق سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن أخبره عن علي رضي الله عنه أنه قال لقد ظلم من لم يورث الأخوة من الأم من الدية شيئاً ومن طريق الشعبي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال الدية تقسم على فرائض الله سبحانه وتعالى فيرث منها كل وارث وعن عمرو بن هرم قال سئل جابر بن زيد عن الأخ من الأم هل يرث من الدية اذا لم يكن من أبيه قال نعم قد ورثه عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما وشريح وكان عمر يقول إنما دينته بمنزلة ميراثه وأخرج أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث عمر بن الخطاب أنه كان يقول الدية للعاقلة لا يرث المرأة من دية زوجها حتى قال له الضحاك بن سفيان كتب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أورث امرأة اشيم الضبابي من دية زوجها فرجع عمر رضي الله عنه . وأخرج البيهقي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ان العقل يرث بين ورثة القنيل على قرباتهم فما فضل فللمصبة) قال وقضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن عقل المرأة بين عصبته من كانوا لا يرثون منها شيئاً إلا ما فضل عن ورثتها وان قتلت فعقلها بين ورثتها وهم يقتلون قاتلها وبسند الى عمرو بن هرم عن جابر بن زيد قال عقل الرجل الحر ميراث بين ورثته من كانوا يقسم بينهم على فرائضهم كما يقسمون ميراثه قضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعقل المرأة الحرة ميراث بين ورثتها من كانوا يقسم بينهم كما يقسم ميراثها ويعقل عنها عصبته اذا قتلت قتيلاً وجرحت جرحاً قضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وقوله في حديث عمرو بن

شعيب إن العقل ميراث بين ورثة القتل على قرابتهم) يريد بالورثة ذوى السهام المتقدم فرائضهم على العصبات وهو معنى حديث فما أبقت الفرائض فلاولى عصبه (والحديث) يدل على أن الدم وهو العقل والمراد به الدية على حذف مضاف يستحقه جميع ورثة القتل وأنها من جملة ماله لدخولها في ملكه فتقسم بين أهل الفرائض من ورثته فما بقي فللعصبات ما لم يمنع مانع يسقط به أحدهم من كفر أورك أو قتل وأن الاخوة لأم من جملة الورثة يستحقون نصيبهم منها وهو السدس ان كان واحداً أو الثلث إن كانا اثنين فصاعدا ما لم يوجد من يسقطهم من الاولاد وبقيهم الأب والجد وأن الزوجة ترث من دية زوجها وماله وهو يرث من دينها وماله ما لم يمنع مانع كذلك وهذا مما لا خلاف فيه ولذا رجع عمر رضى الله عنه بعد الخلاف الى الوفاق حين بلغه الحديث والله أعلم .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أنه قال لا يرث القاتل)
ش أخرجه البيهقي عن خلاص عن علي عليه السلام بلفظ ان رجلا رمى بحجر فاصاب أمه فماتت من ذلك فاراد نصيبه من ميراثها فقال له أخوته لاحق لك فارتفعوا الى علي رضى الله عنه فقال له علي رضى الله عنه حظك من ميراثها الحجر وأغرمة الدية ولم يعطه من ميراثها شيئاً قال في التخريج رواية خلاص عن علي عليه السلام صحيحة . وأخرج من طريق محمد بن سالم عن الشعبي عن علي وزيد وعبد الله قالوا لا يرث القاتل عمداً ولا خطأ شيئاً انتهى . وفي محمد بن سالم كلام وكان فرضياً . وأخرج أيضاً مراسيل في الباب وقال هذه مراسيل يقوى بعضها بعضها وأخرج بإسناده الى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ليس للقاتل من الميراث شيء) قال ابن حجر رواه النسائي والدارقطني وقواه ابن عبد البر وأعله النسائي والصواب وقفه على عمرو وأخرجه النسائي من وجه آخر عن عمرو وقال إنه خطأ يعنى لأن عمرو بن شعيب لم يدرك عمراً فهو منقطع . وفي الباب عن عمرو بن شيبه بن أبي كثير الاشجعي أخرجه الطبراني في قصة وأنه قتل امرأته خطأ فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم (اعقلها ولا ترثها) وعن عدى الجذامي أخرجه الخطابي . وأخرج البيهقي من طريق عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن عكرمة عن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (من قتل قتيلاً فانه لا يرثه وإن لم يكن له وارث غيره وإن كان ولده أو والده) فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى أن ليس لقاتل ميراث والرجل المبهم هو عمرو بن برق قال عبد الرزاق وهو ضعيف عندهم . وأخرج البيهقي من طريق اسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن ابن شهاب عن حميد ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال القاتل لا يرث وقال اسحاق بن عبد الله لا يمتنع به إلا أن شواهد تقويه . وأخرج عن جابر بن زيد قال أيما رجل قتل رجلاً أو امرأة عمداً أو خطأ ممن يرث فلا ميراث له منهما وإن كان القتل عمداً فالقود إلا أن ينفو

أولياء المقتول فإن عفوا فلا ميراث له من عقله ولا من ماله قضى بذلك عمر بن الخطاب وعلى رضى الله عنهما وشرج وغيرهم من قضاة المسلمين انتهى .

(والحديث يدل) على أن القاتل لا يرث من قتله مطلقا سواء كان عمداً أو خطأ وعموم نفى الميراث يشمل المال والدية وهو مذهب الجماهير وقال به الشافعي وأبو حنيفة وأصحابه وقد قال العلماء في ذلك من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه . وذهبت الهدوية ومالك والنخعي الى أنه إن كان القتل خطأ ورث من المال دون الدية . واحتجوا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قام يوم فتح مكة فقال (لا يتوارث أهل ملتين المرأة ترث من دية زوجها وماله وهو يرث من ديتها وماله ما لم يقتل أحدهما صاحبه عمداً فإن قتل أحدهما صاحبه عمداً لم يرث من دينه وماله شيئاً وإن قتل صاحبه خطأ ورث من ماله ولم يرث من دينه) وأجيب بان عمرو بن شعيب لم يصرح بالتعديت . وقد تقدم مراراً الكلام على تضعيف حديثه وأنه لا تقوم به الحجة وقال البيهقي بعد أن رواه والشافعي كالموقوف في روايات عمرو بن شعيب إذا لم ينضم اليها ما يؤكدها قال الشافعي وإذا لم يثبت الحديث فلا يرث عمداً ولا خطأ شيئاً أشبه وعموم أن لا يرث قاتل ممن قتل انتهى وحديث عمر ابن شبة المتقدم دليل لكلام الجمهور فإنه صرح فيه بالخطأ وكذلك الآثار المتقدمة واطلاق الاحاديث المرفوعة وهي بمجموعها يقوى بعضها بعضاً والله أعلم .

ص (حديثي زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أنه قتل مسلماً بذمي وقال أنا أحق من وفي بذمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم

ش روى في المحلى من طريق محمد بن المثنى حدثنا عبد الله بن أدريس الأزدي عن ليث بن أبي سليم عن الحكم بن عتيبة أن علي بن أبي طالب وابن مسعود قالا جميعاً من قتل يهودياً أو نصرانياً قتل به وهذا مرسل ومن طريق سفيان الثوري عن الأعمش عن زرارة عن سبيع الكندي قال جاء رجل الى علي بن أبي طالب فقال له كيف تقرأ هذه الآية (وإن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً) وهم يقتلون يعني المسلم قال علي (فالله يحكم بينكم يوم القيامة ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً) وسبيع الكندي مجهول انتهى . وأخرج البيهقي من طريق الشافعي أنا محمد بن الحسن أنا قيس ابن الربيع الاسدي عن أبان بن تغلب عن الحسن بن ميمون عن عبد الله بن عبد الله مولى بني هاشم عن أبي الجنوب الاسدي قال أتى علي بن أبي طالب برجل من المسلمين قتل رجلاً من أهل الذمة قال فقامت عليه البيعة فأمر بقتله فجاء أخوه فقال اتى قد عفوت قال فلعلهم هدجوك وفرقوك وفرعوك قال لا ولكن قتله لا برد على أخي وعوضوني فرضيت قال أنت أعلم من كان له ذمتنا قدمه كدمنا ودينه كديننا . قال الدارقطني أبو الجنوب ضعيف ويؤيد ذلك ما في الآمال بسنده الى علي عليه السلام قال

دية اليهودى والنصرانى مثل دية المسلم وبسنده الى على بن الحسين قال دية المعاهد مثل دية المسلم .
وفى حديث الاصل اشارة الى الحديث المرفوع الذى رواه البيهقى وغيره من طريق ابن البيهمنى عن
ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قتل مسلماً بمعاهد وقال (أنا أكرم من وفى بدمته) .

(والحديث) يدل على أنه يقتل المسلم بالذمى قوداً ومفهوم البصة فى الذمى يخرج المحارب فانه
لا قود فيه بالاجماع وقد قال بمعنى حديث الاصل جماعة من السلف فروى فى المحلى من طريق وكيع
حدثنا صفيان الثورى عن حماد بن أبى سليمان عن ابراهيم النخعى أن رجلاً مسلماً قتل رجلاً من أهل
الحيرة فاقاده عمر بن الخطاب . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن عمرو بن ميمون قال شهدت
كتاب عمر بن عبد العزيز لبعض أمراءه فى مسلم قتل ذمياً فامر أن ادفعه الى وليه فان شاء قتله وان
شاء عفى عنه قال ميمون فدفعت اليه فضربت عنقه وأنا أنظر وصح أيضاً عن ابراهيم النخعى أنه قال
المسلم الحر يقتل باليهودى والنصرانى وروى عن الشعبي مثله وهو قول ابن أبى ليلى وعثمان البقى واحد
قولى أبى يوسف انتهى وهو أيضاً مذهب الحنفية وحجتهم ما سبق من رواية ابن عمر مرفوعاً مع ماعضده
من الآثار وما فى حديث على عليه السلام عند أحمد والنسائى وأبى داود وصححه الحاكم (المؤمنون
تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم ولا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد فى
عهده) ووجه الاستدلال به أنه مسوق لبيان القصاص فلا بد من تقدير ولا ذو عهد فى عهده بكافر
لأن ذا العهد يقتل بالمسلم إجماعاً ولا يكفى أيضاً تقدير بكافر لأن الكافر المعاهد يقتل بالكافر المعاهد
فلا بد من زيادة حربى حتى يصير المعنى ولا ذو عهد فى عهده بكافر حربى ثم يلزم أن يقيد الكافر
المذكور فى المعطوف عليه بالحربى أيضاً كما قيد به فى المعطوف أما فى الجملة المعطوفة فاتفاقاً وأما فى المعطوف
عليها فلأن الصفة بعد متعدد ترجع الى الجميع اتفاقاً ويلزم من مفهوم الصفة فى المعطوف عليه أن يقتل
المسلم بالذمى لأن المفهوم يخصص العموم وهو المطلوب (وذهب الجمهور) الى أن المسلم لا يقاد بالكافر
مطلقاً . واحتجوا بتوجيه الخطاب الى المؤمنين فى قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص)
ولم يقل يا أيها الناس أو يا بنى آدم فيؤخذ منه اختصاص القصاص بالمؤمنين ويؤيده قوله عز وجل (فمن
عفى له من أخيه شيئاً) ولا أخوة بين المؤمنين والكافرين وبما أخرجه البخارى من حديث أبى جحيفة
قال قلت لعلى رضى الله عنه هل عندكم شئ من الوحى غير القرآن قال لا والذى فلق الحبة وبرأ النسمة
إلا فهم يعطيه الله رجلاً فى القرآن وما فى هذه الصحيفة . قلت وما فى هذه الصحيفة قال العقل
وفكاك الاسير ولا يقتل مسلم بكافر وبما أخرجه أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
فى حديث طويل وفيه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد فى عهده)
وأخرجه البيهقى من طريق أخرى عن عمرو بن شعيب . وأخرج بسنده الى عمر ان بن الحصين قال

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفتح (ألم تر الى ما صنع صاحبكم هلال بن أمية لو قتلت مؤمنا بكافر لقتلته فدوه) فوديناد وبسنده الى مالك عن محمد بن عبد الرحمن عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت وجد في قائم سيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتابان فذكر أحدهما قال وفي الآخر (المؤمنون تكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم لا يقتل مسلم بكافر ولا ذؤ عهد في عهده) وبسنده الى معقل بن يسار قال قال رسول الله عليه وآله وسلم (لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذؤ عهد في عهده والمسلمون يد على من سواهم تكافأ دماؤهم) ولم يتكلم البيهقي على أسانيدهما وأجاب عن حديث ابن البيهقي بأنه ضعيف منقطع وبين فساد من جميع طرقه ونقل عن الدارقطني أنه قال ابن البيهقي ضعيف لا تقوم به حجة اذا وصل الحديث فكيف بما يرسله . وقال أبو عبيد القاسم بن سلام هذا الحديث ليس بمسند ولا يجهل مثله إماما تسفك به دماء المسلمين . قال أبو عبيد وقد أخبرني عبيد الرحمن بن مهدي عن عبيد الواحد بن زياد قال قلت لزفر انكم تقولون إنا ندره الحدود بالشبهات وإنكم جئتم الى أعظم الشبهات فاقدمتم عليها قال وما هو قلت المسلم يقتل بالكافر قال فاشهد أنت على رجوعي عن هذا وأما قوله ولا ذؤ عهد في عهده فإن ذا العهد الرجل من أهل دار الحرب يدخل اليها بأمان فقتله محرم على المسلمين حتى يرجع الى مأمنه . وأصل هذا من قوله (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه) وأما حديث علي عليه السلام في قتل المسلم بالكافر فروايته عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخالفها كما في الصحيفة تدل على ضعفه ولذا قال الشافعي وفي حديث أبي جحيفة عن علي رضى الله عنه ما يخالفكم ان عليا لا يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيئا ويقول بخلافه . وقد روى في المحلى عنه ما يؤيد مافي الصحيفة من طريق اسماعيل بن اسحاق نا سليمان بن حرب نا أبو هلال نا الحسن البصري أن علي بن أبي طالب قال لا يقتل مؤمن بكافر وروى أيضا نحوه عن عمر بن الخطاب وعثمان وابن عباس وأبي عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأبي موسى الأشعري وغيرهم وروى عن عمر بن عبد العزيز وهو قول سفيان الثوري وابن شبرة والاوزاعي والشافعي واحمد بن حنبل وأبي ثور واسحاق وداود وابن المنذر وجميع أصحابهم واليه رجع زفر بن الهذيل وعبيد الرحمن بن مهدي قلت أما حديث الاصل مع شواهده فالظاهر ثبوته عن علي عليه السلام ولا ينافي مافي الصحيفة لا مكان الجمع بأن المراد فيها بالكافر هو الحربي وبما في الأصل هو الذمي ولذا لم يرد إلا مقيداً بلفظ الذمي أو اليهودي أو النصراني وهذا مذهب له عليه السلام وقد جنح اليه المحقق الجلال ولكنه لا يلزم المجتهد إلا اتباع ما أقوى في نظره من الأدلة وذهب مالك والليث الى أنه يقتل المسلم بالذمي اذا قتله غيلة وقتل الغيلة أن يضمه فيذبحه وحجته ما رواه البيهقي عن عمرو بن دينار أن عمر رضى الله عنه كتب في مسلم قتل نصرانيا إن كان القاتل قتالا فاقتلوه وإن كان

غير قتال فذروه ولا تقتلوه وأخرج البيهقي عن سفيان عن عمرو بن دينار عن شيخ قال كتب عمر بن الخطاب في مسلم قتل معاهداً فكتب إن كانت طيرة في غضب فاعمره أربعة آلاف وإن كان لصاً عادياً فاقتله وعن عمرو بن دينار عن القاسم بن أبي بزة أن رجلاً مسلماً قتل رجلاً من أهل الذمة بالشام فرفع إلى أبي عبيدة بن الجراح فكتب فيه إلى عمر بن الخطاب فكتب عمر إن كان ذلك منه خلقاً فقدمه فاضرب عنقه وإن كانت هي طيرة طارها فاعمره دية أربعة آلاف وفي الحلي عن عبد الملك بن حبيب الأندلسي عن مطرف عن ابن أبي ذئب عن مسلم بن جندب الهذلي قال كتب عبد الله بن عامر إلى عثمان أن رجلاً من المسلمين عدا على دهقان فقتله فكتب إليه عثمان أن أقتله به فإن هذا قتله غيلة على الحراقة. وهذه الآثار إن صحت تدل على أن المعتاد القتل يقتل وكذا من قصد إلى القتل عبداً وبطراً من دون باعث غضب وهو مراد مالك بقتل الغيلة فإن الاضجاع والذبح ليس له باعث إلا العبث وأبغى وكذا في قول عثمان ولعله مستند الهادي عليه السلام في قوله من اعتاد قتل عبيده فإنه يقتل وكذا في حق الأب إذا قتل ابنه وكان له عادة وهذا مما يلزم الأئمة الاجتهاد فيه مالم يخالف نصاً قاطعاً ولكن قال الشافعي لا تعمل بحرف من هذا وهي أحاديث منقطعات أو ضعاف وكذا بين ضعفها ابن حزم في الحلي وقد استدل كل من الفريقين بمجموعات وظواهر من الآيات القرآنية إلا أن في مأخذهم منها مناقشة فلم نشغل بإيرادها .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال إذا اسودت السن أو شلت اليد أو ابيضت العين فقد تم عقلها)

ش قال في الأملی حدثنا عثمان بن أبي شيبة نا عباد عن الحجاج عن حصين عن الشعبي عن الحارث عن علي قال إذا سودت السن فقد تم عقلها حدثنا محمد بن جميل عن عاصم عن قيس عن الحجاج عن حصين عن الشعبي عن الحارث عن علي أنه كان ينظر إلى السن إذا كبر فيعطيه عقلها ثم يؤجله سنة فإن اسودت أعطاه العقل كله وأخرجه البيهقي من طريق أحمد بن حنبل نا عباد نا حجاج عن حصين بتمام سنده ومتمنه وفي المصنف لعبد الرزاق عن الحجاج بن أرطاة عن مكحول عن زيد بن ثابت قال قال في السن يستأنى بها سنة فإن اسودت ففيها العقل كاملاً وإلا فما اسود منها فبالحساب. وأخرج نحوه بإسناديه عن شريح وإبراهيم النخعي وعمر بن الخطاب وقتادة وابن جريج وابن شهاب وعمر بن عبد العزيز وعن ابن جريج قال أخبرني عبد الكريم عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال في السن تصاب فيخشون أن تسود ينتظر بها سنة فإن اسودت ففيها قدرها وأقيا وأقيا وإن لم تسود فليس فيها شيء قال عبد الكريم ويقولون إذا اسودت بعد سنة فليس فيها شيء . قال في التخریج ولم أجد في اليد عن علي عليه السلام شيئاً إلا أن في الأملی حدثنا محمد بن اسماعيل حدثني عيسى بن طلحة عن طلحة عن

جعفر عن أبيه عن علي أنه قضى في الرجل إذا ضربت رجلاه فلم يقبضها صاحبها فقد تم عقلمها وهو كالشاهد لذكر اليد في حديث المجموع إلا أني لم أعرف عيسى بن طلحة ولا أباه وإن كان الحديث مرسلًا فاعلمه يقوى به الموصول انتهى . وفي المصنف لعبد الرزاق عن معمر عن الزهري وقتادة وعن رجل عن عكرمة قال في اليد إذا شلت ديتها كاملة وفيما تقدم من قوله عليه السلام في اليد نصف الدية وفي العين نصف الدية ما يصلح للاستشهاد به أيضا فإنه يدل على لزوم الدية فيها كاملة وسواء بطلت اليد بقطع أو شلل وكذلك العين لا فرق بين أن يذهب ضوءها أو ذاتها بالجناية ولذا اعتبر عليه السلام في حديث من أصيب بصره بأن أمره أن يغمض عينه الصحيحة إلى آخر ما تقدم ذكره هنالك . (وفي الحديث) دليل على أن في أسوداد السن بالجناية ديتها كاملة والوجه فيه ذهب الجبال والمنفعة ودل ما تقدم في الشواهد أنه إذا جنى عليها ولم تسود وقت الجناية فما أسود إلى تمام السنة لزم فيها الدية وذلك لتيقن أن فسادها بالأسوداد بسبب الجناية وبعد السنة يضعف اليقين ويعود ظنا ونجسنا والاصل برآءة الذمة . وهكذا إذا تحركت بالجناية حتى بطل نفعها قال الناصر وزفر أو اصفرت أو احمرت اذ هو كالسواد في فسادها وقيل لأشئ في الاصفرار إذا كثر الاسنان كذلك وأجيب بأن المراد ما كان سببه الجناية . ودل الحديث على أن اليد إذا شلت وبطل جميع نفعها ففيها ديتها وهي نصف الدية قال في المصباح شلت اليد إذا فسدت عروقها فبطلت حركتها انتهى . وإذا نقص نفعها نقص من الدية بقدره . وقد أخرج نحوه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر عن عمر في اليد والرجل إذا نقصت فبالحساب وهكذا العين إذا نقص ضوءها كما في حديثه عليه السلام المشار إليه أولا وكما سيأتي له قريباً فيمن ضرب لسان رجل حتى لم يتبين بعض كلامه أن عليه من الدية بحساب ما استعجم من حروف الهجاء والله اعلم . (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقتص ولد من والده ولا عبد من سيده ولا يقام حد في مسجد)

ش أخرج البيهقي عن عمر بن الخطاب في قصة أنه قال لولا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (لا يقاد الاب من ابته) لقتلتك هلم ديتك فأتاه بها فدفعها إلى ورثته وترك أباه قال البيهقي وإسناده صحيح وأخرجه أحمد والترمذي مختصراً من طريق أخرى ضعيفة وعند الترمذي من حديث سراقه قال حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقيد الاب من ابته ولا يقيد الابن من أبيه وعند البيهقي من حديث عمر عكس الأول والترمذي عن ابن عباس مرفوعاً (لا يقتل الوالد بالولد) وضعفه وأخرجه البيهقي أيضاً وزاد فيه (لا تقام الحدود في المساجد) وأخرج البيهقي بإسناده إلى الحكم ابن عتيبة عن رجل يقال له عرجة عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (ليس على الوالد قود من ولد) وأخرج البيهقي بإسناده إلى الشعبي قال قال علي

ابن أبي طالب رضى الله عنه من السنة أن لا يقتل حر بعبد وقد تقدم شواهد وأخرج البيهقي من طريق محمد بن عبد الله بن أبي المهاجر عن زفر بن وئيمة عن حكيم بن حزام قال ونهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يستقاد في المساجد وأن تنشد فيها الاشعار أو تقام فيها الحدود وأخرجه أحمد وأبو داود والحاكم وابن السكن والدارقطني وإسناده لا بأس به وهو عند الترمذي وابن ماجه من حديث ابن عباس وفيه اسماعيل بن مسلم المكي سقى الحفظ وهو عند البزار من حديث جبير بن مطعم وفيه الواقدي وعند ابن ماجه من حديث عمر بن شعيب وفيه ابن لهيعة (والحديث) يدل على أن الاب إذا قتل ابنه لا يقتل به وهو مذهب الجمهور من الصحابة على وعمر وعثمان وغيرهم والحنفية والشافعية وأحمد وإسحاق وجميع المعتزلة واحتجوا بالأحاديث الواردة في ذلك وإن كان في بعضها مقال فنفي الصحة الاصطلاحية لا يستلزم نفي ثبوت أصل له في الجملة لاسيما مع تصحيح البيهقي للحديث عمر وذلك كاف في تخصيص العموم مع تلقى أكثر الأئمة له بالقبول قال الشافعي حفظت عن عدد من أهل العلم لقيتهم أن لا يقتل الوالد بالولد والحكمة فيه أن الوالد كان سبياً في إجماده فلا يكون الولد سبياً في إعدامه وأيضا فلعظم حق الوالد وتأكد حرمة حتى بالغ صلى الله عليه وآله وسلم فقال (أنت ومالك لأبيك) وقال تعالى (أن أشكر لى ولوالديك) فذكر حقه بعده تعالى ولذا قال العلماء لا يحبس في حق الولد خشية دخوله في العقوق الذي جعله عليه وآله الصلاة والسلام ثانياً الشرك في حديث أكبر الكبراء وقال داود يقتل بكل حال وذنب مالك إلى أنه يقاد بالولد إذا أضجعه وذبحه قال لأن ذلك عمد حقيقة لا يحتمل غيره وإذا كان على غير هذه الصفة مما يحتمل عدم تعمد ازهاق الروح وقصد التأديب من الاب كما في قصة المدبلي الذي حذف ابنه بالسيف فانه لا يقاد به وإن كان في حق غيره يحكم فيه بالعمد وهو تفصيل بلا دليل (قوله ولا عبد من سيده) تقدم الكلام عليه قريباً قوله ولا يقام حد في مسجد يدل على تحريم إقامة الحدود في المساجد وحمل بعضهم النهي على الكراهة وهو مذهب المعتزلة والشافعية والحنفية وخالف فيه ابن أبي ليلى وقال مالك يجوز التأديب فيه إلى خمسة أسواط وأهل الوجه في الكراهة ما رواه عبد الرزاق عن الثوري عن جابر عن القاسم بن عبد الرحمن أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه أن لا تقضى في المسجد فانه يأتيك الخائض والمشرک وأخرج عن مسروق قال سئل عن الضرب في المسجد قال إن للمسجد حرمة .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المعلن جبار والبئر جبار والذابة المتفلنة جبار والرجل جبار)
ش أخرج مالك وأحمد في المسند وعبد الرزاق والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (العجماء جرحها جبار والمعلن جبار والبئر

جبار وفي الركاز الخمس) قال أبو داود المعجماء المتقلبة التي لا يكون معها أحد ويكون بالنهار لا بالليل قال في جمع الجوامع وأخرجه الطبراني في الكبير عن كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده والطبراني في الكبير وأبو عوانة عن عامر بن ربيعة وقال حسن غريب عجيب . والطبراني فيه عن عبادة بن الصامت ورواه في الحروف بلفظ (المعدن جبار والبئر جبار والسائمة جبار والرجل جبار وفي الركاز الخمس) أخرجه عبد الرزاق والدارقطني والبيهقي عن هزيل بن شرحبيل مرسلًا انتهى . وأخرج أبو داود عن عثمان ابن أبي شيبة نا محمد بن يزيد نا سفيان بن حسين عن الزهري عن سميذ بن المسيب عن أبي هريرة عن رسول الله صلى وآله وسلم قال (الرجل جبار) وأخرجه النسائي وقال الدارقطني لم يروه غير سفيان ابن حسين وخافه الحفاظ عن الزهري فلم يذكره الرجل والجبار بضم الجيم وفتح الموحدة ثم ألف وراء هو الهدر يقال ذهب دمه جباراً أى هدرًا ومعناه متعجب عن الضمان وهو في الاصل اسم يوم الثلاثاء في الجاهلية الأولى ذكره نشوان .

(والحديث يدل) على أن جنابة المعدن هدر قال الخطابي والمعدن ما يستخرج من الانسان من معادن الذهب والفضة ونحوها فيستأجر قوما يعملون فيها فربما انتهزت على بعضهم يقول قدماءهم هدر لانهم أعانوا على أنفسهم فزال العنت عن استأجرهم انتهى . وقيل هو أن يحفر الرجل معدنا فينهار عليه فدمه هدر ولا مانع من دلالة الحديث عليهما . قوله والبئر جبار أى هدر قيل والمراد بها البئر العادية القديمة التي لا يدري من ملكها فيقع فيها إنسان أو دابة فهلاك فدمه هدر وقال البيهقي إنما أراد به والله أعلم اذا حفرها في ملكه أو في صحراء أو في طريق واسمة محتملة فاما اذا حفرها في غير هذه المواضع فانه يضمن ما يتلف فيها رويننا عن علي رضي الله عنه أنه قال من بنى في غير حقه أو احتفر في غير ملكه فهو ضامن وأخرج بسنده الى سفيان عن المغيرة عن ابراهيم أن بغلا وقع في بئر فانكسر فاختموه الى شريح فقال عمرو بن الحارث يا أبا أمية أعلى البئر ضمان قال لا ولكن على عمرو بن الحارث فضمنه وكانت البئر في الطريق في غير حقه (قوله والدابة المتقلبة) من التفتل وهو ذهابها عائرة على وجهها ليس لها قائد ولا سائق وأما اذا جنت الدابة بسبب تسييرها من سائق أو قائد أو راكب وكانت جنابتها بالرفس لا بالنفع وهو الرمح فانه يضمن جنابتها المسير لها من هؤلاء الثلاثة لانها في حكم الالة لهم وهكذا لو فرط في حفظها حيث يجب قال في الغيث والحاصل أن كل جنابة من الدابة كان سببها فعل إنسان أما ابتداء وأما تفریطا في حفظها وترك منعها من الجنابة فانت صاحبها يضمنها وما كان من ذلك بوجوب الدية فالدية على عاقلته قال وكل جنابة من الدابة أو البهيمة من غير أن تتعلق بفعل انسان فلا ضمان فيها لقوله صلى الله عليه وآله وسلم (المعجماء جبار) انتهى . (قوله والرجل جبار) قال في المنهاج فاذا جنت الدابة برجلها من غير عنف سوق من الراكب أو بالت أو رانت في الطريق فمطرب

مخباتها برجلها عاظم أو نشب ببولها أو روثها لم يضمن قائدها ولا راكبها للخبر وكذلك لو ركضها في ملكه أو في موضع مباح اذ لم يكن متمديا فيها فعلة انتهى وقال الخطابي في شرح حديث سفيان ابن حسين عن سعيد بن المسيب السابق قد تكلم الناس في هذا الحديث . وقيل إنه غير محفوظ وسفيان بن حسين معروف بسوء الحفظ قالوا وإنما هو العجماء جرحها جبار ولو صح الحديث لكان القول به واجبا وقد قال به أصحاب الرأي وذهبوا الى أن الراكب اذا نفحت دابته إنسانا برجلها فهو هدر وان نفحته بيدها فهو ضامن قالوا وذلك أن الراكب يملك تصرفها من قدامها ولا يملك ذلك منها فيما وراءها وقال الشافعي اليد والرجل سواء لافرق بينهما وهو ضامن والملكة منه قائمة في الوجهين ان كان فارسا انتهى . وقد يقال سفيان بن حسين استشهد به البخاري وروى له في القراءة خلف الامام وفي الأدب المفرد وأخرج له مسلم في المقدمة قل في الطبقات اختلاف القول فيه عن ابن معين فقال مرة ثقة لكنه في الزهري ضعيف وقال مرة ليس به بأس وقال مرة ليس بالحافظ وقال أبو حاتم صالح الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به خرج له الأربعة ومحمد بن منصور انتهى والظاهر أنه لم يكن ساقطا مرة ومع انضمامه الى حديث الاصل يقوى الاحتجاج به قال ابن حزم بعد أن أورد حديث سفيان بن حسين من طريقين . وقد جاء عن بعض السلف من طريق سفيان بن عيينة نا أبو فروة هو عروة ابن الحارث عن الشعبي قل الرجل جبار وقل قوم سفيان بن حسين ضعيف في الزهري وما ندرى وجه هذا وهو ثقة فن ادعى عليه خطأ فليبينه إلا فروايتة حجة وهذا إسناد مستقيم لاتصال النقات . واختلف الناس في معناه فقالت طائفة معناه ما أصابت الدابة برجلها . وقال آخرون هو ما أصيب بالرجل من غير قصد في الطواف وغيره وكلا التفسيرين حق لانهما موافقان للفظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يجوز أن يختص أحدهما دون الآخر لأنه تخصيص بلا برهان فصح أن كل ماجنى رجل من إنسان أو حيوان فهو هدر لا غرامة فيه ولا قود ولا كفارة إلا ما صح الاجماع فانه محكوم فيه بالقود كالتعمد لذلك انتهى كلامه والله أعلم

ص (حديثي زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أن رجلا عض يد رجل فترع يده من فيه فسقطت نتيته فلم يجمل عليه شيئا وقال أيترك يده في فيك فتعضها كما يقضم الفحل ش أخرج البخاري ومسلم عن يعلى بن أمية قال غزوت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم غزوة العشيرة وكانت أوثق أعمال في نفسي وكان لي أجير فقاتل إنسانا فعض أحدهما صاحبه فانترع أصبعه فسقطت نتيته فجاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأهدر نتيته وقال عطاء فخببت أن صفوان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أيدع يده في فيك فتعضها كقضم الفحل) وأخرج نحوه عن عمران بن حصين وفي المصنف لعبد الرزاق عن معمر عن قتادة أن عليا عليه السلام قال إن شئت أمكنت يدك فبعضها ثم

تنزعها وأبطل ديتها وعن الثوري عن جابر عن أبي الضحى قال قال شريح انتزع يدك من فم السبع (قوله = عن) العض الامساك بالاسنان وهو من باب تعب في الاكبر لكن المصدر ساكن وفي أفعال ابن القطاع من باب قتل والقضم الكسر باطراف الاسنان من باب تعب ومن باب ضرب اغتومنه يقال على الاستمارة قضمت يده اذا عضضتها ذكر جميع ذلك في المصباح (والحديث) يدل على اهدار دية العاض اذا ذهب ثلثيته بسبب نزع المعضوض عضوه وذلك لتعمديه في السبب وهو مذهب العترة والفريقين قال بعضهم وهذا حيث لا يمكن نزع يده الا بقلع سنه والا ضمن واذا اختلفا فقال المعضوض لم يقع منى الا جذب يدي فقط وقال العاض فعل زائداً على مجرد النزع أو أنه كان يندفع بدون ذلك فالقول قول المعضوض والبيئنة على العاض اذ ظاهر الخبر اهدار الدية من دون استفصال قال في هامش المنهاج هذا حيث يكون المعضوض غير معتد أما لو كان معتدياً كأن يكون لصاً فيدافعه رب المال عن نفسه أو ماله بعضه فيجر يده فتسقط ثلثية المدافع فانه يلزم الاصل ديتها انتهى . وظاهر توجيهه السقوط بقوله أبترك يده في فيك الخ يشمل ما سقط من الاسنان قل أو كثر وقل ابن أبي ليلى وروى عن مالك أن ديتها على عاقلة المعضوض ولعلمها لم يبلغها الخبر فان قوله فأهدر صلى الله عليه وآله وسلم ثلثيته وما في معناه يدل على سقوطها من الاصل والله أعلم .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أنه قال في لسان الاخرس ورجل الاعرج وذكر الخصى وفي العنين حكومة الامام) .

ش روى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في لسان الاعجم ثلث الدية وفي ذكر الخصى ثلث الدية وعن ابن جريج عن مكحول قال قضى عمر بن الخطاب في لسان الاخرس تستأصل ثلث الدية وقال سفيان في لسان الاخرس وفي ذكر الخصى حكم عدل وقال البيهقي في سننه وريثنا عن مسروق أنه قال في العين العوراء حكم وفي اليد الشلاء حكم وفي لسان الاخرس حكم وعن ابراهيم النخعي أنه قال في العين القائمة واليد الشلاء ولسان الاخرس حكومة عدل انتهى . وتقديره بالثلث في قضاء عمر وفتوى قتادة راجع الى الحكومة اذ لم يرد فيها نص عن الشارع قال في النهاية مانصه وفي الحديث في أرض الجراحات الحكومة يريد الجراحات التي ليس فيها دية مقدرة وذلك أن يجرح في موضع من بدنه جراحة تشينه فيقيس الحاكم أرضها بأن يقول لو كان هذا المجروح عبداً غير مشين بهذه الجراحة كانت قيمته مائة مثلاً وقيمته بعد الشين تسعون فقد نقص عشر قيمته فيوجب على الجراح عشرة دية الحر لان المجروح حر انتهى . وهذا أحد وجهين في تفسيرها ذكرهما في البحر والثاني أن يقر بها الى أدنى الشجاج المقدر أرضها وهي الموضحة قال المهدي وهو الاقرب للمذهب انتهى . وهذا بناء أن في السمحاق حكومة لكنه قد سبق تقديرها بالنص العلوي بأربع من الابل فتكون أدنى الشجاج المقدرة فيرجع اليها وقد اعترض في المنار كلا الوجهين فقال

أما الاول فلأن ارتفاع قيمة العبد وانخفاضها لاعتبارات قل ماتعتبر في أروش الجنائيات في الاحرار
وأما الثاني فلأن بعض الجنائيات قد يعظم كقطع اللسان عند من لم يحمل فيه الدية فسكيف يكون أرشه
دون موضحة انتهى . ويرد على الاول أن ارتفاع القيمة وانخفاضها لاعتبارات عارضة لا تخل بمقصود التقدير
اذ المراد به غالب الجنس وأوسطه كما هو المتبادر عند الاطلاق والمعتبر في التقديرات وعلى الثاني بأنه
قد ورد النص بأن في اللسان الدية والحكومة فيما نقص منها بحسبه منسوباً من الدية ولا يضر خلاف
المخالف وقال المؤيد بالله ما رآه عدلان بصيران بالجراحة حتى يحكم بشهادتهما كقيم المتلفات وكما في جزاء
الصيد ونحوه قال الجلال وهو الحق واذا عرفت أن المرجع الى رأى العدلين وهو غير منضبط لاختلاف
الآراء وعدم حجية رأى ذى رأى على آخر لم يبق لنا مساغ في ذكر ما وقع من تقديرات بعض العلماء
في بعض ما لم يرد فيه نص شرعى انتهى . وقد فسر بعض الفقهاء كلام المؤيد بالله بما يرجع به الى أحد
الوجهين المذكورين في البحر فقال مذهب المؤيد بالله أن ينظركم تنقص الجناية من قيمة المجنى عليه
لو كان عبداً فيغرم الجاني من الدية بقدرها فان لم تنقص نظركم نقص من منافع العضو المجروح فيغرم
من دية بقدرها فان لم ينقص غرم غرامته للعلاج وقيمة ما بطل عليه من المنافع أيام انقطاعه بسبب
الجراحة فان لم يكن شئ من ذلك فلا شئ له على أحد قوله انتهى . ولا يخفى أنه لا ينافى ما أشار اليه
الحقق الجلال اذ العدلان في رأيهما يحتاجان الى طريق يسلكانها وتصير لهما مستنداً ولا أقرب من تلك
الطريقة المذكورة والله أعلم .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال في جنابة العبد لا يغرم
سيده أكثر من ثمنه ولا يبلغ بدية عبد دية حر .

ش أخرج البيهقي عن ابن عباس أنه قال العبد لا يغرم سيده فوق نفسه شيئاً وان كان الجرح
أكثر من ثمن العبد فلا يزاد له وفي المصنف لعبد الرزاق عن معمر أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز قال
ان شاء سيده فداءه بثمن العبد وعن معمر عن الزهري وقتادة قال العبيد سنتهم سنة الاحرار في
القيود . والحديث في بيان حكم جنابة العبد التي يلزم فيها الارش دون القصاص وأنه اذا جنى بما يزيد
أرشه على قيمته واختار ولى الدم الارش فليس على سيده الا تسليم قيمته فقط ما لم تعد دية الجرح
وهذا مذهب الشافعي ويروي عن الهادي والمؤيد بالله ويحتاج لهم بحديث الاصل وذهب الجمهور الى
أن السيد يخير بين تسليم العبد للمجنى عليه فيسترقه وبين أن يسلم له كل الارش بالغاً ما بلغ قال في الجامع
السكافي وقد روى محمد بن منصور باسانيده عن الحرث عن علي عليه السلام نحو ذلك وهو قول ابن مسعود
وابراهيم والشعبي وابن المسيب والحكم والحسن وسفيان انتهى . ولا شئ على السيد إن امتنع المجنى
عليه من قبول العبد فلو باعه أو اعتهقه بعد ذلك لم يلزمه إلا قدر قيمته والزايد على العبد يطالب به اذا

عنى بخلاف ما اذا باعه أو أعتقه قبل ذلك فإنه يكون اختيارا منه لالتزام الارش فيلزمه جميعه وكذا لو أخرجه عن ملكه بأي وجوه التصرف بعد علمه بالجناية فهو مختار وعليه الارش وتصرفه صحيح وان كان لا يعلم فعله الاقل من قيمته ومن أرض الجناية وان مات العبد قبل أن يختار سيده لم يلزم المولى شيء من أرض الجناية وأما اذا كانت الجناية توجب القصاص فيؤخذ حكمه من غير حديث الاصل وهو ما أخرجه البيهقي من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا حاتم بن اسمعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي رضي الله عنه قال اذا قتل العبد الحر دفع الى أولياء المقتول فان شاؤا قتلوا وان شاؤا استحيوه قال البيهقي ان شاؤا استحياه وأرادوا الدية بيع في دية المقتول وفي بعض روايات الحديث ويخير مولاه إن شاء فداءه وإن شاء دفعه فإنه يدل على أنه يجب على مالك العبد تسليمه لاولى ويخير بين القصاص منه أو استرقاقه أو يتصرف به بأي أنواع التصرف قل في شرح البحر وغيره ولا يملكه الولي بنفس الجناية حتى يصدر منه لفظ يقتضى اختيار استرقاقه ولو أنه جنى جناية أخرى قبل أخذ الولي له لم يلزم الولي بل في رقبة العبد وله أيضا أن يعفو للسيد عن عبده أو يصالحه قال الهادي فان عفى عنه لسيد كان مملوكا له بقبل ولا بد من الاضافة الى جناية العبد اذ لو عفى عن السيد مطلقا لم يند ذلك اذ لا شيء في ذمته .
 حس (حديثي زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام في مكاتب قتل قال يودى بحساب ما عتق منه دية حر وبحساب ما لم يود فيه كتابته دية عبد .

ش أو رد السيوطي في قسم الافعال من جمع الجوامع عن علي قال يودى المكاتب بقدر ما عتق منه دية حر وبقدر مارق دية العبد أبو داود الطيالسي والبيهقي وأخرج النسائي مسندا ومرسلا وأبو داود واللفظ له حدثنا عثمان بن أبي شيبة نا يعلى بن عبيد نا حجاج الصواف عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في دية المكاتب يقتل يودى ما أدى من مكاتبته دية الحر وما بقي دية المملوك وسكت عليه المنذرى وأخرجه في الامالى عن محمد بن اسماعيل وسفيان عن يعلى بن عبيد تمام سنده ومثله ودل الحديث على أن المكاتب اذا جنى عليه بعد أن سلم شيئا من مال الكتابة فعلى الجاني حساب ما أدى من دية الحر وحساب الباقي من الدية من قيمة العبد وهو قياس ما تقدم في تبعض حده وميراثه وسبق تصحيح ابن حزم للحديث ابن عباس في ذلك وبجئت على رجال اسناد حديثه هاهنا فوجدتهم من رجال البخارى ومسلم على الولا. الا عكرمة فتفرد به البخارى وقد ذب عنه ابن حجر في مقدمة الفتح وأثنى عليه فنبت الاحتجاج به وفرع أهل الفقه على الحديث أنه لا يقتص من المكاتب الا حرا و مساو له في اداء البعض لا دونه لعدم التكافى وهو مذهب المعتز والهدوية . وقال الشافعي المكاتب عبد ما بقى عليه درهم للحديث وهو نحو ما ذهب اليه في الحد والميراث وأجيب بأن المراد لم ينفذ عتقه لأنه قن جمعا بين الادلة وقد تقدم.

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام في قتيل وجد في محلة لا يدري من قتله فقضى أمير المؤمنين علي في ذلك أن علي أهل المحلة أن يقسم منهم خمسون رجلا بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا ثم يغرمون الدية)

ش أخرج عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن محمد بن اسحاق عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين قال قال علي بن أبي طالب أيما رجل وجد قتيلا بفلاة من الأرض فديته من بيت المال لئلا يبطل دم في الاسلام وأيما قتيل وجد بين قريتين فهو على أضيقتيهما يعني أقربهما وعن علي بن أبي طالب أنه استخلف المتهم وتسعة وأربعين معه تمام خمسين ذكره في الحلي ثم قل وروينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا عبد الرحمن بن سليمان عن محمد بن اسحاق عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين أن علي بن أبي طالب كان اذا وجد القتيل بين قريتين قاس ما بينهما وأخرج البيهقي في سننه من طريق سعيد بن منصور نا أبو عوانة عن مغيرة عن عاصم يعني الشعبي أن قتيلا وجد في خربة من خربة وادعة همدان فرفع الى عمر بن الخطاب فحلفهم خمسين يمينا ما قتلناه ولا علمنا قاتلا ثم غرمهم الدية ثم قال يامعشر همدان حقنتم دماءكم بإيمانكم فما يبطل دم هذا الرجل المسلم ومن طريق الشافعي حدثنا سفيان عن منصور عن الشعبي أن عمر بن الخطاب كتب في قتيل وجد بين خيوان وادعة أن يقاس ما بين القريتين فالي أيهما كان أقرب أخرج اليه منهم خمسين رجلا حتى يوافونه مكة فدخلهم الحجر فأحلفهم ثم قضى عليهم بالدية فقالوا ما وقت أموالنا إيماننا ولا إيماننا أموالنا قال عمر رضي الله عنه كذلك الامر قال الشافعي وقال غير سفيان عن عاصم الاحول عن الشعبي قال قال عمر بن الخطاب حقنتم دماءكم ولا يبطل دم مسلم وأخرج عبد الرزاق عن الثوري عن الحسن بن عمر^(١) عن فضيل عن ابراهيم قال اذا وجد القتيل في قوم فشاهدان يشهدان على أحد قتله والا أقسموا خمسين يمينا وغرموا الدية قال سفيان هذا الذي نأخذ به في القسامة (والحديث) يدل على بعض أحكام القسامة وقد اختلف كلام أهل اللغة في معناها ف قيل هي اسم للإيمان تقسم على خمسين رجلا من أهل المحلة التي يوجد فيها القتيل لا يعلم قاتله وهي على هذا مأخوذة من التقسيم وقيل هي اسم للجماعة يقسمون على الشيء أو يشهدون به ويمين القسامة منسوبة اليهم ثم اطلقت على الإيمان نفسها ذكره في المحكم ونحوه في القاموس وقيل بل هي اسم للإيمان وهي مصدر أقسم يقسم قسما وقسامة قال بعض شراح الحديث والاجادith تدل على مشروعيتها وانها أصل من أصول الشرع وقاعدة من قواعد الاسلام وركن من مصالح العباد وبه أخذ جماهير الأئمة والسلف من الصحابة والتابعين وعلماء الامة وفقهاء الامصار من الحجازيين والكوفيين والشاميين وان اختلفوا في صورة الأخذ وخالف فيها طائفة من السلف ولم يروا القسامة ولم يثبتوا لها حكما منهم الحكم بن عتيبة وأبو قلابة وسالم بن عبد الله

وسليمان بن يسار وقتادة ومسلم بن خالد وابراهيم بن عليه والبخاري وعمر بن عبد العزيز قالوا لانها مخالفة
لاصول الشرع المجمع على صحتها من حيث انه لا يجوز الحلف إلا على ما علمه قطعاً أو شاهده حساً . وقد
ورد في حديث قتل عبد الله بن سهل في خيبر تحليف أولياء الدم وهم لم يشهدوا وهذا على قول غير
الهدوية والحنفية ولأن الاصول تقضي أن الأيمان لا تأثير لها في إثبات الدم ولأن البيعة على المدعى واليمين
على المنكر وهذا على قول غير الهدوية وامامهم فجروا في اليمين على القياس كما هو ظاهر حديث الاصل
وأجيب عن مخالفة الاصول بأن سنة القسامة أصل مستقل بنفسه ورد به صحيح الروايات كما أثر
السنن المختصة للعمومات للحاجة الى شرعيتها حيطة لحفظ الدماء وردعاً للمعتدين وذلك أن القتل لما
كان كثير الوقوع وقد يقل حضور الشهود عليه لان القاتل إنما يتحرى بفعله مواضع الخلو وتترصد
أوقات الغفلات شرعت هذه السنة حفظاً للدماء وصارت أصلاً مستقلاً يتبع واختلاف العلماء فيما تكون
فيه القسامة والحكم بها فعند الهدوية والحنفية والثوري والشافعي في الجديد هي أن يوجد قاتل في
موضع يخص محصورين غير المقتول ولا يدعى الوارث القتل على غيرهم أو على معينين منهم فله أن
يختار من مستوطنيه الحاضرين وقت القتل خمسين رجلاً يحلفون ما قتلناه ولا علمنا قاتله ثم تلزم الدية
عواقبهم وحجبتهم ظاهر حديث الاصل وشواهد فان فيه ان اليمين على المدعى عليهم وانه يلزمهم غرامة
الدية وان قدر الحالفين خمسون رجلاً من أهل المحلة وهي بالفتح المسكان ينزله القوم ذكره في المصباح
وقد أعل بعض المحدثين حديث أبي جعفر عن علي بالارسال وكذا رواية الشعبي عن عمر بن الخطاب
بانه لم يولد الشعبي الا بعد موت عمر . وقال الشافعي انه ليس بثابت إنما رواه الشعبي عن الحرث الاعور
وهو مجهول قال ورواه مطرف عن أبي اسحاق عن الحرث بن الازمع عن عمر فقد اختلف فيه عليه
تارة يقول عن الحرث الاعور وأخرى عن الحرث بن الازمع قال ابن حجر لكن لم يسمعه أبو اسحاق
من الحرث يعني ابن الازمع فقد روى علي بن المديني عن أبي زيد عن شعبة سمعت أبا اسحاق يحدث
حديث الحرث بن الازمع يعني هذا فقلت يا أبا اسحاق من حدثك قال حدثني مجالد عن الشعبي عن
الحرث بن الازمع به فعادت رواية أبي اسحاق الى حديث مجالد ومجالد غير محتج به انتهى . وأجاب
بعض العلماء بأن رواية الشعبي عن الحارثين لا تضر مع ثقته وضبطه فانه يجوز أن يسمعه منهما . والحرث
الاعور موثق وقد تكلم فيه الذهبي بما يندفع به قول من جرحه ومجالد ثقة أيضاً انتهى ومرسلات أبي
جعفر عن علي عليه السلام قد قبلها العلماء واحتجوا بها ونقل ابن عبد البر في التمهيد عن أبي جعفر محمد
ابن جرير الطبري أن التابعين بأسرهم على قبول المرسل ولم يأت عنهم انكاره ولا عن أحد من الأئمة
بعدهم الى رأس المأتين كانه يعني أن الشافعي أول من أبي من قبول المرسل قال وهو مذهب المالكية
فانهم قالوا مرسل الثقة نجب به الحجة ويلزم به العمل كما يلزم بالمسند واعتلوا بأن السلف أرسلوا ووصلوا

وأُسندوا فلم يعب واحد منهم على صاحبه شيئا من ذلك بل كل من أسند لم يخل من الإرسال . ولو لم يكن ذلك كله عندهم ديناً وحقا ما اعتمدوا عليه لانا وجدنا التابعين اذا سئلوا عن شيء من العلم إن كان عندهم شيء من العلم عن نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم أو عن الصحابة رضی الله عنهم قالوا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذا أو قال عمر ولو كان ذلك لا يوجب عملا ولا يمد علما عندهم لما قنع به العالم من نفسه ولا رضى به منه السائل انتهى . ويؤيد هذه الآثار ما أخرجه البيهقي من حديث أبي إسرائيل عن عطية عن أبي سعيد قال وجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قتيلاً بين حيين فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فندرع ما بينهما ورواه أحمد وزاد البيهقي أن يقاس إلى أيهما أقرب فوجد أقرب إلى أحد الحيين بشبر (١) قال في ديبته عليهم قال البيهقي تفرد به أبو إسرائيل عن عطية ولا يحتاج بهما وقال الشافعي في القديم بل تفسيرها ان يدعى الأولياء على واحد أو جماعة معينين وهناك لوث أى اشارة ترمز الظن بصدق الدعوى كشاهد واحد أو اختصاصهم بالمكان أو نحو ذلك فيحالف المدعون خمسين يمينا فيلزم المدعى عليه القود لقوله صلى الله عليه وآله وسلم (واليمين على المنكر الا في القسامة) رواه الدارقطني والبيهقي وابن عبد البر قال واسناده لين وأعله غيره أيضا . ولما ورد في بعض روايات الصحيحين أنه قال لأولياء عبد الله بن سهل (تحلفون وتستحقون قاتلكم) وفي رواية أخرى (يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته) وعن مالك والاثب بل تفسيرها الزام اليمين المدعى عليهم ان كان هناك لوث واللوث عندهم إما شاهد واحد كما مر أو تعيين المجرع قبل موته من قتله لحديث (واليمين على المنكر) واشتراط اللوث لقوة التهمة . وأجاب في البحر بأنه مسلم الا في اللوث فسمبطله هذا معناه ولا يخفى أن اعتبار كونه في محل يختص بين محصورين من جملة اللوث فلا وجه لابطاله فيما هو بمعناه (ومنشأ الخلاف) في معنى القسامة من جهة اختلاف حديثها المخرج أصله في الصحيحين ففي بعضها عن سهل بن أبي حنيفة قال انطلق عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود إلى خيبر وهي يومئذ صلح فتفرقا فأتى محيصة إلى عبد الله بن سهل وهو يتشحط في دمه قتيلاً فدفنه ثم قدم المدينة فانطلق عبد الرحمن بن سهل ومحيصة وحويصة ابنا مسعود إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذهب عبد الرحمن يتكلم وهو أحدث القوم فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (كبر كبر) فسكت فتكلم فقال (التحلفون خمسين يمينا وتستحقون قاتلكم أو صاحبكم) فقالوا كيف نحلف ولم نشهد ولم نر قال (فتبرئكم يهود بنخسين يمينا) فقالوا كيف نأخذ إيمان قوم كفار ففعله قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من عنده وفي رواية فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته)

(١) أسقط من رواية البيهقي بعد قوله بشبر ما لفظه قال أبو سعيد كأنى أنظر إلى شبر رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم اه من هامش الاصل

قالوا أمر لم نشهده كيف نحلف قال (فتبرئكم يهود بأيمان خمسين منهم) قالوا يا رسول الله قوم كفار وذکر
 نحوه وفي أخرى قال لهم (تأتون بالبينة على من قتله) قالوا ما لنا ببينة قال (فيحلفون) قالوا ما نرضى بأيمان
 اليهود فذكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يبطل دمه فوداه بائنة من ابل الصدقة وفي رواية فقال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (اما أن يدوا صاحبكم وأما أن يؤذونا بحرب) فكتب رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم في ذلك فكتبوا انا والله ما قتلناه ثم ذكر نحوه ما تقدم وفي ذلك روايات كثيرة (قوله
 فقصي على أهل المحلة) المراد به من كان حاضرا في ذلك الموضع وقت القتل سواء كان مستوطنا أو مقبلا
 اذ يصدق على المقيم أنه من أهل المحلة عرفا دون من كان غائبا عنه وقت القتل ونحوه ولو حضر بعد ذلك
 فانه لا قسامة عليه ولا دية وهل يشمل المسافر والمقيم أم يختص بمن أقام فيها واستوطنها فيه تردد والظاهر
 أن مداركهما على حصول التهمة وعدمها وخرج من مفهوم قوله خمسون رجلا النساء والصبيان والعبيد
 أما النساء فلنفي التهمة عنهن ولانه لا نصرة بهن . وأما العبيد فهم وان كانوا رجالا الا أنهم لا يفرمون
 الدية وأيضا فلشغلهم بخدمة مواليهم . وأما الصبيان والمجانين فلرفع القلم عنهم وفي حكم ما ذكر المريض
 المدنف والهرم ولعل من لم يرد في تخصيصه نص مرفوع كالنساء يكون تخصيصه بالقياس وهو المعنى الذي
 دارت القسامة عليه من اللوث والتهمة والمعتبر في كونهم خمسين رجلا حيث بلغوا ذلك العدد فاكثر
 فان كانوا أقل كررت عليهم البينة اذ المقصود عدد الأيمان لا عدد الحالفين قيل ولا بد أن يكونوا
 ذكورا مكلفين قادرين على فعل الجناية (قوله يحلفون ما قلناه الخ) ظاهره يخص القتل وقد ألحق بعضهم
 بذلك كل ما تحمله العاقلة وهو أروش الموضحة فصاعد قياسا على النفس بجماع كونها جناية تحملها العاقلة
 وقال أبو حنيفة وأصحابه لا تكون القسامة إلا في النفس اذ لم يرد الدليل الا فيها فان قيل وما فائدة
 تحليفهم ما علموا له قاتلا وهم لو قالوا قد علمنا قاتله لم يقبل قولهم فالجواب من وجهين أحدهما أن هذا
 حكم قد وردت به السنة وما كان كذلك لم يلزم تعليله لجواز كونه تعبداً الثاني ذكره المؤيد بالله وهو أنه
 يمكن أن فائدته اذا نسبوه الى شخص معين أن يعدل عن الدعوى عليهم الى ذلك الشخص فتسقط
 القسامة عنهم انتهى . ومعناه اذا صدقهم الوارث ولكنه لا يثبت للوارث حق على من أضافوا اليه
 القتل لكن عليه البينة اذا طلبها الوارث الا أن يقر بالجناية أو يكون عبداً للذين أضافوا الجناية اليه
 فانهم يخبرون بين تسليمه بجنايته وبين أن يقدوه بارش تلك الجناية بالغة ما بلغت وإن لم يصدقهم
 الوارث قالوا في البينة ولا علمنا له قاتلا الا فلانا ذكره محمد بن الحسن والاخوان وقال أبو يوسف لا يلزمهم
 حينئذ أن يقولوا ولا علمنا له قاتلا (قوله ثم يفرمون الدية) يدل على أنه يجمع بين البينة والغرامة
 وهو مذهب الكوفيين وخكاه في البحر عن الأوزاعي وابن أبي ليلى وزيد بن علي والقاسمية واحتجوا
 بحديث الاصل وماعضده من الآثار والحديث المرفوع وان كان فيه مقال فهو عاضد لما قاله علي عليه

السلام وعمر وقد أشار عمر الى الوجه في ذلك لما استشكل فعلمه بعض الخالفين بأن فائدة الأيمان سقوط القصاص عنهم . وفي رواية عنه لما قال له رجل منهم يا أمير المؤمنين أما تجزييني عيني من مالي قال إنما قضيت عليكم بقضاء نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم ولكنه أشار البيهقي الى تضعيفها وقال الخطابي ليس في شيء من الأصول البين مع الغرامة وإنما جاءت البين في البراءة والاستحقاق وكذا قال عثمان البقي يبدأ المدعى عليهم بالأيمان فإن حلفوا فلا شيء عليهم ويحتاج له بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث سهل بن أبي حنيفة (فتبرئكم يهود بخمسين يمينا) أى تبرأ اليكم من دعواكم بخمسين يمينا وقيل معناه بخلصونكم من البين بأن يحلفوا فإذا حلفوا انتهت الخصومة ولم يثبت عليهم شيء وخلصتم أنتم من البين ولو كانت الدية لازمة لهم مع ذلك لما سكث عنها إذ هو صلى الله عليه وآله وسلم في موضع الحاجة والبيان .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أن فارسين اصطدما فمات أحدهما فقضى على عليه السلام على الحى بدية الميت)

ش . أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن الأشعث عن الحكم عن علي أن رجلين صدم أحدهما صاحبه فضمن كل واحد منهما صاحبه يعنى الدية وعن هشيم عن بشير عن أبي اسحاق الشيباني عن الشعبي قال أشهد على علي أنه قضى في قوم اقتتلوا فقتل بعضهم بعضاً وجرح بعضهم بعضاً فقضى بعقل الذين قتلوا على الذين جرحوا وطرح عنهم من العقل بقدر جراحهم وعن ابن جريج قال سئل ابن شهاب ترى العقل تاماً على الباقي منهما قال تلك السنة فيما أذكرنا وفي معنى ذلك ما شهد لحديث الاصل (والحديث) يدل على أن الفارسين إذا هلك أحدهما بصدم الآخر لزمته فيه الدية وهذا إذا كان فعل الصادم خطأ وتكون على عاقلته وإذا تعدد الصدم بأن يسوق فرسه الى الآخر لقصد الجنابة فمات لزمه القصاص ولا خلاف في ذلك بين أهل العلم وأما إذا هلك المصطدمان معاً فذهب القاسم والهادي واحمد بن عيسى وأبو العباس وأبو طالب وأبو حنيفة وهو إحدى الروايتين عن مالك الى أنه يلزم كل واحد دية الآخر كما دل عليه رواية عبد الرزاق السابقة عن علي عليه السلام ولكن إن تعدد الصدم كانت الدية عليهما وتساقط الدينان وإن كان خطأ فالدية على عواقلهما ولا يساقط ما على العاقلتين لاختلاف المستحقين . قال في الفيت لأن العاقلة قد يكون منهم من لا يستحق إرث من يعقل عنه فيكون من يلزمه العقل غير من يستحق الارث وذهب المؤيد بالله والشافعي والبقى وزفر وهو إحدى الروايتين عن مالك الى أنه يلزم كلا منهما نصف الدية على عاقلته إذا كان فعله خطأ لأن كل واحد منهما مات بفعله وفعل صاحبه فهدر ما قابل فعل نفسه ويؤيده على أن الجميع متفقون على أن من جرح نفسه وجرحه الآخر خطأ ومات بمجموع الجنائيتين فإن الأجنبي لا يلزمه إلا النصف من

الدية فكذلك هنا . وقل بعضهم إن أهل المذهب الأول بنوا كلامهم على ما اختاروه من أن قتل الجماعة بواحد قد أوجب على كل منهم دية كاملة وإن لم يكن مستقلاً بقتل المجنى عليه وأهل القول الثاني اختاروا أن المشتركين في قتل واحد لا يلزمهم إلا دية واحدة فقياس ما هنالك يجري هنا ولو سلم تعدد الدية قائما هي في العمد لأنها بدل عن دماء القتولين ولا قصاص عليهم في الخطأ فلا وجه لتعدد الدية فيه . وفي حكم الفارسين السفينتان إذا صدمت أحدهما الأخرى حتى هلك أهلها لزم الضمان فاعل الصدم وهكذا إذا هلكا معا وذلك لأن السفينة كالفرس في أنهما كالألة لراكبهما الحاكم عليهما والمراد بأصحاب السفينة الذين يتعلق بهم الضمان المجرون لها القائمون بتسييرها من الملاحين كما حققه في الغيث . وفي هذا المسألة تفاصيل مذكورة في الكتب الفروعية .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال من أوقف دابة في طريق من طرق المسلمين أو في سوق من أسواقهم فهو ضامن لما أصابت بيدها أو برجلها)

ش أخرج البيهقي من طريق أبي جزء نصر بن طريف عن السري بن اسماعيل عن الشعبي عن النعمان بن بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من أوقف دابة في سبيل من سبل المسلمين أو في أسواقهم فإطأت بيد أو رجل فهو ضامن) انتهى وضعفه بإبي جزء وشيخه السري وقد روى في المحلى نحوه عن الشعبي قال من أوقف دابته في طريق المسلمين أو وضع شيئا فهو ضامن لجنايته وعن الشعبي وأبراهيم النخعي قالا جميعا من ربط دابته في طريق فهو ضامن .

(والحديث) يدل على أن من وضع دابته في حق عام من طريق أو سوق أو مافي حكمهما ضمن ما جنت بيدها أو برجلها من كبخ أو نخس أو نفع قال القاضي زيد وكذا لو عثر بها إنسان لأن ذلك تعد من واقفها كمن وضع حجراً في الطريق وكذا لو كانت غير مربوطة والوجه فيه أنه ليس له حق الوقوف بل وضعت الطريق للمرور والسوق للانتفاع وهذا إذا جنت وهي واقفة في المحل الذي أوقفها فيه فإذا زالت الدابة عن مكانها الذي أوقفها فيه صاحبها فلا ضمان عليه إن جنت والوجه فيه أن ذلك أثر فعلها وقد ورد النص بان جرحها جبار بخلاف الأول فالتعدي وقع بسبب المالك وهذا مذهب الهادي والقاسم والمؤيد بالله وأبي طالب وأبي حنيفة وقيل لا ضمان لحديث (العجماء جرحها جبار) وقد تقدم . وأجيب بان ذلك في غير موضع التعدي . قال بعضهم وهذا إذا لم تجر العادة بالتوقيف في الحق العام فلو جرت العادة به فلا ضمان إلا أن تكون عقوراً ولم تحفظ حفظ مثلها ضمن انتهى والوجه فيه أن فاعل المعتاد كالمأذون له من جهة الشرع لرضاء المسلمين به والله أعلم .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أن رجلاً ضرب لسان

رجل فصار بعض كلامه يبين وبعضه لا يبين فقصى عليه من الدية بحساب ما استمعهم من حروف الهجاء)

ش أخرج عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال في اللسان الدية كاملة فان قطع أسنانه فيمين بعض الكلام ولم يبين بعضها فانه بحسب بالحروف إن بين نصف الحروف فنصف الدية وأن بين الثلثين فثلث الدية أخبرنا ابن جريج عن سليمان بن موسى في كتاب عمر بن عبد العزيز في الاجناد ما قطع من اللسان فبلغ أن ينعم الكلام كله ففيه الدية وما نقص دون ذلك فبحسابه (والحديث) يدل على أن الجاني يلزمه حصة ما نقص من الحروف الهجائية بسبب جنايته على اللسان والمراد به ما كانت اللسان تنطق به فيخرج من ذلك حروف الحلق والشفة أشار إليه في المنهاج عملاً بظاهر الحديث وحروف اللسان ثمانية عشر حرفاً القاف والكاف والجيم والشين والياء والصاد والضاد واللام والنون والراء والطاء والظاء والسين والتاء والثاء والزاي والذال والذال وقال بعضهم بل مدار حروف الهجاء على اللسان والظاهر أن ما كان من حروف الحلق والشفة له اعتماد على اللسان حتى يذهب بنهاهما أو ينقص عما كان عليه فديته معتبرة بحسب ما وقع من الجناية . والسين في قوله ما استمعهم للصيرورة أى صار ذا عجمة مانعة له عن البيان والتقدير للناقص بالحساب هو قياس ما قلنا عنه عليه السلام في شرح حديث ديات الاعضاء في من أصاب عين رجل فذهب بعض بصره وبقي بعض وقياس ما سبق في شرح حديث اذا اسودت السن أو ابيضت العين فراجعهم موقفاً إن شاء الله تعالى .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أنه قضى في أربعة أظلموا على أسد في زبية فسط رجل منهم فتعلق بالآخر وتعلق الثاني بالثالث وتعلق الثالث بالرابع فقتلهم الأسد جميعاً فقضى عليه السلام للاربع بدية وللثالث بنصف دية وللثاني بثلث دية وللأول بربع دية) ش أخرج البيهقي في مذهبه من طريق حماد بن سامة وقيس بن الربيع وأبي عوانة كلهم عن سمك ابن حرب عن حنظ بن المعتمر السكفاني قال حدثنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال لما بعثنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن حفر قوم زبية للأسد فازدحم الناس على الزبية ووقع فيها الأسد فوقع فيها رجل وتعلق برجل وتعلق الآخر بالآخر حتى صاروا أربعة فخرحهم الأسد فيها فهلكوا وحمل القوم السلاح فكاد أن يكون بينهم قتال قال فأنيتهم فقلت أقتلون مائتي رجل من أجل أربعة أناس تعالوا أقض بينكم بقضاء فان رضيتموه فهو قضاء بينكم وان أبيتم رفعتمكم الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو أحق بالقضاء قال فجعل للأول ربع الدية وجعل للثاني ثلث الدية وجعل للثالث نصف الدية وجعل للاربع الدية وجعل الديات على من حضر الزبية على القبائل الأربعة فسمخ بهم ورضي بعض ثم قدموا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقضوا عليه

القصة فقال أنا أقضى بينكم فقال قائل فإن عليا رضى الله عنه قد قضى بيننا فاخبره بما قضى على رضى
 الله عنه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (القضاء كما يقضى على) قال هذا حماد وقال قيس
 فامضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضاء على رضى الله عنه . وأخرج أيضا من طريق إسرائيل
 عن سماك عن حنشل بن المعتمر الكنانى عن على رضى الله عنه قال بعثنى رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم إلى اليمن فذكر هذه القصة فقال على رضى الله عنه اجمعوا من القبائل الذين حضروا ربيع الدية
 وثلاث الدية ونصف الدية والدية كاملة فللأول الربع من أجل أنه أهلك ما يليه وللثانى ثلث الدية من
 أجل أنه أهلك من فوقه وللثالث نصف الدية من أجل أنه أهلك من فوقه وللرابع الدية كاملة فزعم
 حنشل أن بعض القوم كره ذلك حتى أتوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلقوه عند مقام إبراهيم فقصوا
 عليه القصة فاحتجى برده ثم قال أنا أقضى بينكم فقال رجل من القوم إن عليا قضى بيننا فقصوا عليه
 القصة فاجازه قال البيهقي فهذا الحديث قد أرسل آخره وحنشل بن المعتمر غير محتج به وقال فى التلخيص
 أخرجه أحمد والبخاري والبيهقي من حديث حنشل بن المعتمر عن على عليه السلام قال البزار لانعله
 يروى إلا عن على عليه السلام ولا نعلم له إلا هذه الطريق . وحنشل ضعيف انتهى . وقد رواه صاحب
 الجامع السكافى وسعيد بن منصور فى سننه قال أبو العباس الحسنى فى توجيه الخبر إن الأول لو لم يسقط
 فوقه ثلاثة كانت ديته على الحافر كاملة فلما وقع عليه الثلاثة كانت عليهم ثلاثة أرباع الدية إلا أن
 سبب وقوعهم لمسا كان يجذبه بطل نصيب جناباتهم وهو ثلاثة أرباع الدية التى كانت تلزمهم لو لم
 يجذبهم فبقى له ربعها على الحافر وكذلك الثانى تكون ديته على الأول يجذبه فلما جذب هو الاثنين
 اللذين وقعا يجذبه لهما صارت أثلاثا وسقط ثلثا الدية الذى استحقها فوجب له ثلث الدية على الأول
 وكذلك الثالث كانت ديته على الثانى فلما وقع الآخر الذى جذب هو أبطل نصيبه وهو نصف الدية
 ووجب نصفها على الثانى فلما الرابع فله الدية كاملة لأنه مجذوب على كل حال انتهى . وإنما لم يلزم
 الحافر شئ فى الثانى والثالث لأنهما لم يصادا ماعرصة البئر . وقال القاضى زيدا الذى يجرى عليه أصل
 يحجى عليه السلام أن الأول اذا وقع ولم يمت فجذب الثانى فوقه عليه يجذبه له فقتله فلا ضمان على الثانى
 وإن وقع الثالث على الثانى يجذبه له فقتله فلا ضمان على الثالث والوجه فيه أن الأول اذا جذب الثانى
 حتى وقع عليه فقتله فلا ضمان على الثانى لأنه لم يكن له صنع فى قتله فكان كما لو تعلق بطرف حجر فى
 موضع فيقع عليه وكذلك الثالث اذا جذب الثانى فوقه عليه فقتله فلا ضمان على الثالث لأنه لم يقع عليه
 باختياره . وأما ما روى عن على عليه السلام فى قصة الزبية . فقال السيد أبو طالب إن أصحابنا
 ذكروا فيه أن عليا عليه السلام أوجب ذلك على طريق الصلح بينهم لأعلى طريق الحكم بدليل قوله
 إن رضيتم والا فاتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولو كان جازما به لم يشترط رضاهم . وقال البيهقي

في السنن قال أصحابنا يعني الشافعية القياس أن يكون في الاول ثلثا الدية ثلثها على عاقلة الثاني وثلثها على عاقلة الثالث لانه مات من فعل نفسه وفعل اثنين فسقط ثلث الدية لفعل نفسه ووجب الثلثان .
 وفي الثاني ثلثا الدية ثلثها على عاقلة الاول وثلثها على عاقلة الثالث . وفي الثالث وجهان أحدهما نصف الدية على عاقلة الثاني والاخر ثلثا الدية على عاقلة الاول والثاني . وفي الرابع جميع الدية على عاقلة الثالث وفيه وجه آخر أنها على عاقلة الاول والثاني والثالث فان صح الحديث ترك له القياس انتهى .
 (وأجاب المحقق الجلال) عن خالف مادل عليه الخبر بأنه قد ثبت من طريق أهل البيت في جامع آل محمد ومجموع زيد بن علي وبأن حنشا وثقه أبو داود واحتج احمد بحديثه وقال أبو حاتم صالح وإسماعيل اختلفوا في مقدار حفظه وضبطه . وأما البزار فقد قال الدار قطني والبزار يخطئ ويتشكل على حفظه انتهى قلت وقد وثقه الحاكم في المستدرك وله شواهد معنوية عن علي عليه السلام تدل على صحة القول به منها ما روى من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا على بن مسهر عن سميد بن أبي عروبة عن قتادة قال استأجر رجل أربعة رجال ليحفروا بئرا فخفروها فانخسفت بهم البئر فأت أحدهم فرفع ذلك الى علي عليه السلام فضمن الثلاثة ثلاثة أرباع الدية وطرح عنه ربع الدية . قال ابن حزم وهذه الرواية ثابتة وأخرجه البيهقي من طريق قتادة عن خلاص ان رجلا استأجر أربعة الى آخر ما ذكر ومنهما ما أخرجه البيهقي من طريق ابن أبي زائدة عن مجالد بن سميد عن الشعبي عن علي عليه السلام أنه قضى في القارصة والقامصة والواقصة بالدية أثلاثا قال ابن أبي زائدة وتفسيره أن ثلاث جواركن يلعبن فركبت أحدهن صاحبها فقصت الثالثة المركوبة فقصت فقصت الركبة فوقصت عنقها فجعل علي رضي الله عنه على القارصة ثلث الدية وعلى القامصة الثلث وأسقط الثلث يقول لانه حصه الركبة لأنها أعانت على نفسها (وحديث الاصل) يدل على خلاف ما فسر به أبو العباس وبنو علي البيهقي في مخالفة مذهبه اذا صح الحديث ترك القياس وكذا اعتذار أبي طالب بأنه وقع على جهة الصلح وذلك لانه صريح في أن الأربعة هلكوا بجرح الاسد وقتله إياهم وليس فيه ان أحدهم اعان على قتل الاخر بسقوطه عليه ومعنى قوله في رواية البيهقي في الرواية الاخرى فللأول ربع من أجل أنه أهلك ما يليه وكذا ما بعده أنه سبب في هلاكه يجذب الاول وقول أبي طالب إن الواقع من علي عليه السلام على وجه الصلح دون الحكم فيه نظر أيضا أما أولا فلأن قوله صلى الله عليه وآله وسلم لما علم بقضاء علي (القضاء كما يقضى) دليل على انه لا طريق الى القضاء غيره وأما ثانيا فلأن اجازة النبي صلى الله عليه وآله وسلم إياه وتقديره على ذلك حكم شرعي يجب القضاء به (قوله في زبية) هي بضم الزاي وسكون الباء الموحدة حفيرة يكن فيها الصائد للصيد والزبية الرابية التي لا يملوها الماء والجمع زبي وفي المثل

قد بلغ السيل الزبي أى انتهى الامر فى الشدة وكتب عثمان رضى الله عنه الى على عليه السلام يستنجد به أما بعد فقد بلغ السيل الزبي والحزام الطبيين .
﴿ تنبيه ﴾ احاديث هذا الكتاب ^(١) .

﴿ كتاب السير وما جاء فى ذلك ﴾

قال فى المصباح والسير الطريفة وسار فى الناس سيرة حسنة او قبيحة والجمع سير مثل سيرة وسدر وغلب اسم السير فى السنة الفقهاء على المغازى انتهى وهى فى الاصل مصدر لنوع مخصوص كالجلسة والركبة بالكسر فهما قال فى الغيث وإنما سمي هذا الكتاب السير لانه يتضمن سيرة الامام فى الامة أى طريقته فيهم وقيل إنما ترجم بالسير لأن الاحكام المودعة فيه متلقة من سيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وغزواته قلت وكذا احكام البغاة متلقة من فعل على عليه السلام فى حروبه مع الناكثين والقاسطين والخوارج المارقين كما قاله كثير من العلماء .

﴿ باب الغزو والسير ﴾

ص (حدثنى زيد بن على عن أبيه عن جده عن على عليهم السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا بعث جيشاً من المسلمين بعث عليهم أميراً ثم قال انطلقوا بسم الله وبالله وفى سبيل الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنتم جند الله تقاتلون من كفر بالله ^(٢) أدعوا الى شهادة أن لا إله الا الله وان محمداً رسول الله والاقرار بما جاء به محمد صلى الله عليه وآله وسلم من عند الله فان آمنوا فآخوانكم فى الدين لهم مالهكم وعليهم ما عليكم وان هم أبوا فناصربوهم حرباً واستعينوا عليهم بالله فان أظهركم الله عليهم فلا تقتلوا وليداً ولا امرأة ولا شيخاً كبيراً لا يطبق قتالكم ولا تغفروا عينا ولا تقطعوا شجراً إلا شجراً يضركم ولا تملوا بآدمى ولا بهيمة ولا تظلموا ولا تمتدوا وإما رجل من أقصاكم أو ادناكم من أحراركم أو عبيدكم أعطى رجلاً منهم أماناً أو أشار اليه بيده فاقبل اليه بأشارته فله الأمان حتى يسمع كلام الله فان قبل فآخوكم فى دينكم وان أبى فردوه الى أمانه واستعينوا بالله تعالى عليه لاتعطوا القوم ذمتى ولا ذمة الله فالحفر ذمة الله تعالى لاقى ^(٣) الله وهو عليه ساءط اعطوهم ذمتكم وذمم آبائكم وفوا لهم فان أحدكم لان يخفر ذمته وذمة أبيه خير من ان يخفر ذمة الله عز وجل وذمة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم)

(١) بياض فى الاصل نحو سطرين (٢) فى نسخة فى سبيل الله (٣) فى نسخة يلقى الله

ش قال السيد ابو طالب في تيسير المطالب حدثنا ابو محمد عبد الله بن محمد القاضي ببغداد قال
انا أبو الحسن عبد الله بن الحسين الكرخي الفقيه قال نا محمد بن يحيى المروزي قال نا عاصم قال نا
قيس بن الربيع عن عمر مولى عنبسة القرشي عن الامام زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليه
السلام قال كان نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا بعث جيشا من المسلمين الى المشركين قال (انطلقوا
باسم الله - الى آخر الخبر بلفظه الا أنه جعل مكان ولا تظلموا ولا تعتدوا - ولا تغلوا ولا تغدروا) وفي ذلك متابعة
لابي خالد رحمه الله وقد أخرجه البيهقي أيضا فقال أخبرنا عبد الله بن يوسف أنا أبو سعيد ابن الاعرابي
نا الحسن بن محمد الزعفراني نا عاصم بن علي نا قيس بن الربيع عن عمر مولى عنبسة القرشي عن زيد
ابن علي عن أبيه عن علي بن أبي طالب قال كان نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا بعث جيشا من المسلمين
الى المشركين قال انطلقوا باسم الله فذكر الحديث وفيه (ولا تقتلوا وليدًا طفلا ولا امرأة ولا شيخا كبيرا
ولا تغورن عينا ولا تعقرن شجرة إلا شجرة بمنعكم قتالا أو يحجز بينكم وبين المشركين ولا تغلوا بايدي
ولا بهيمة ولا تغدروا ولا تغلوا) قال البيهقي في هذا الاسناد ارسال وضعف وهو بشواهده مع ما فيه من
الآثار يقوى وأشار بالآثار الى ما أخرجه أيضا عن أبي بكر الصديق في حديث طويل أنه قال ليزيد
ابن أبي سفيان حين بعثه الى الشام انك ستجد أقواما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله فذرهم وما زعموا
أنهم حبسوا أنفسهم له وستجد قوما فخصوا عن أوصاط رؤسهم من الشعر فاضرب ما فخصوا عنه بالسيف
وانى موصيك بعشر لا تقتلن امرأة ولا صبيا ولا كبيرا هرما ولا تقطعن شجرة مثمرة ولا تخربن عامرا
ولا تعقرن شاة ولا بعيرا الا لما كاة ولا تحرقن نخلا ^(١) ولا تفرقنه ولا تغال ولا تنجين وأخرج من طريق
أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (انطلقوا باسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله
لا تقتلوا شيخا فانيا ولا طفلا ولا صغيرا ولا امرأة ولا تغلوا وضموا غنائمكم وأصلحوا وأحسنوا إن الله
يحب المحسنين) (وأخرج مسلم) والترمذي وابن ماجه وأبو داود واللفظ له من حديث سليمان بن بريدة
عن أبيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا بعث أميرا على سرية أو جيش أو صاه بتقوى
الله في خاصة نفسه وبمن معه من المسلمين خيرا وقال اذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم الى احدى
ثلاث خصال فايتهما ما أجابوك اليها فاقبل منهم وكف عنهم ادعهم الى الاسلام فان أجابوك فاقبل منهم
وكف عنهم ثم ادعهم الى التحول من دارهم الى دار المهاجرين واعلمهم أنهم إن فعلوا ذلك أن لهم
مالا مهاجرين وان عليهم ما على المهاجرين فان أبوا واختاروا دارهم فاعلمهم أنهم يكونون كاعراب المسلمين
يجري عليهم حكم الله الذي كان يجري على المؤمنين ولا يكون لهم في الفى والفنيمة نصيب إلا أن يجاهدوا

مع المسلمين فان هم أبوا فادعهم الى اعطاء الجزية فان أجابوا فاقبل منهم وكف عنهم فان أبوا فاستعن بالله وقتلهم . وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم فانكم لا تدرون ما يحكم الله فيهم ولكن أنزلهم على حكمكم ثم اقتضوا فيهم بعد ما شئتم . وفي بعض طرقه عن سلمان ابن بريدة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (اغزوا بسم الله وفي سبيل الله وقتلوا من كفر بالله اغزوا ولا تغدروا ولا تغلوا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليدا) وأخرج البيهقي من طريق عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا بعث جيشا قال (اخرجوا بسم الله تقاتلون في سبيل الله من كفر بالله لا تغدروا ولا تمثلوا ولا تغلوا ولا تقتلوا الولدان ولا أصحاب الصوامع) (والحديث) يدل على أحكام قتال أهل الحرب وما ينبغي للامام أن يأمر به امرأه وجيوشه والجيش ما زاد على ثمان مائة الى أربعة آلاف فاذا بلغ أربعة آلاف سمى جمفلا والسرية بفتح المهملة وكسر الراء وتشديد التحتانية هي التي تخرج بالليل والسارية التي تخرج بالنهار وهي قطعة من الجيش تخرج منه ثم تعود اليه وهي قدر خمس مائة فاذا زادت على خمس مائة فهي تسمر بالنون والسين المهملة الى ثمان مائة ذكره في المواهب اللدنية (وقوله بعث عليهم أميرا) يدل على اشتراط الامير في السرية ليضم نشرهم ويحكم أمرهم وهو أمر مركوز في المقول حتى قالت العرب لا يعسلج القوم فوضى لاسمرا لهم وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يبعث سرية الا وقد أمر عليهم أميرا ومنه حديث علي عليه السلام عند الشيخين قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سرية واستعمل رجلا من الانصار فامرهم أن يسمعوا له ويطيعوا الحديث وكذا حديث بريدة السابق قيل ولا يشترط فيه العدالة بل أن يكون صالحا لتدبير أمر الجيش شجاعا سخيا حلما ذا رأى معتاداً لمثل ذلك ولو كان فاسقا قال بعضهم ولأنه من جنس الاستعانة بالكفار والفساق والحديث (من ولي عليه وال فرأه يأثم شيئا من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية الله ولا ينزعن يده من طاعته) أخرجه مسلم من حديث عوف بن مالك وأخرج البيهقي من طريق عبد الله بن بريدة قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عمر وبن العاص في سرية فيهم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما فلما انتهوا الى مكان الحرب أمرهم عمر وأن لا ينوروا نارا فغضب عمر وهم أن يأتيه قنهاء أبو بكر وأخبره أنه لم يستعمله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليك الا لعلمه بالحرب فهدى عنه عمر . وقال الشافعي فيما نقله عنه البيهقي لا ينبغي أن يولى الامام الغزو إلا ثقة في دينه وجنح اليه المحقق الجلال بما حاصله ان حديث من ولي عليه وال الخ وما في معناه لا يدل على جواز عقد الامارة للفاسق ابتداء كما هو محل النزاع وما يتوهم من أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث الوليد ابن عتبة للصدقة وقد سماه الله فاسقا قائما بعثه قبل أن يظهر له فسقه استصحبها لمقتضى اسلامه ولم يبعثه بعد ذلك في شيء وتأثيره لخالد وان كان فيه جاهلية فعل بها ما فعل في بني جذيمة وغيرها فلا يكون حجة

لتأخير الفاسق اذا وقع منه اجتهاد أخطأ فيه ولا تفسيق باجتهاد ولهذا تبرأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم مما فعل خالد ولم يتبرأ منه والمانع أن يقول اشتراط العدالة يحتاج الى دليل وإذا كان كافيا بامور الحرب وتدير جيوشه بحيث لا يقوم بها سواه فقديم مقصود الجهاد وفسقه إن كان مما يتعلق بشأنه لم يضر غيره وإن كان فيما يعود على جيوشه وجهاده بالضرر فلا يجوز اتباعه في المعصية المتفق عليه من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب أو كره الا أن يؤمر بمعصية فان أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة) وله شواهد (قوله ثم قال انطلقوا بسم الله) فيه دليل على أنه يستحب للامام أن يقول ذلك عند أن يجهز سريره وهو دعاء لهم بالاستعانة بالله وبأسماؤه واعلام لهم بأن جهادهم على احياء ملة الاسلام وامانة دين الكفر وفيه اشارة الى اخلاص النية في قصدهم الى الجهاد وهو معنى حديث المجاهد من قاتل لتسكون كلمة الله هي العليا (قوله ادعوا الى شهادة أن لا اله الا الله الخ) فيه دليل على وجوب تقديم دعائهم الى الشهادتين لظاهر الامر ولا يكفي ذلك بل لا بد أن يقرأوا بما جادت به الشريعة من الاحكام وهو معنى ما ثبت من حديث أبي هريرة (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله ويؤمنوا بي وبما جئت به) وهو نعم الايمان بجميع الاحكام وقال بعض أصحاب أبي حنيفة إن هذا الشرط وهو الايمان بما جاء به صلى الله عليه وآله وسلم يعتبر في قوم من اليهود يعتقدون أنه صلى الله عليه وآله وسلم رسول ولكنه مبعوث الى العرب لا اليهم قاله الاخوان المؤيد بالله وأبو طالب وهذا غير ممتنع لما رواه أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله فإذا شهدوا بذلك وصلوا صلاتنا واستقبلوا قبلتنا وأكوا ذبيحتنا حرمت علينا دمائهم وأموالهم) فدل على أن حقن دمائهم ليس بمقصود على اظهار الشهادتين فقط دون التزام شرائط الاسلام انتهى قال القاسم بن ابراهيم وقتال المشركين قبل الدعاء جائز اذا كانت الدعوة قد بلغتهم فان احتيط بالدعاء كان حسنا وحجته المتفق عليه من حديث نافع عن ابن عمر قال أغار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على بني المصطلق وهم غارون فقتل مقاتلتهم وسبي ذراريهم وفي المسألة ثلاثة أقوال أحدها أنه يجب الانذار مطلقا قاله مالك وغيره وهذا الحديث يرد عليه وثانيها لا يجب مطلقا ويرد عليه حديث الباب وما رواه برودة عند مسلم وغيره وقد تقدم وثالثها يجب إن لم تبلغهم الدعوة ولا يجب ان تبلغهم لكن يستحب كما قاله القاسم وهو الصحيح وبه يحصل التوفيق بين الأدلة وبه قال نافع والحسن البصري والثوري والليث والشافعي وأبو ثور وابن المنذر قال ابن المنذر وهو قول أكثر أهل العلم وقد تظاهرت الأدلة الصحيحة على معناه فمنها هذا الحديث وحديث قتل كعب بن الاشرف وابن أبي الحقيق وغيرهم وادعى في البحر الاجماع على وجوب دعوة من لم تبلغهم دعوة الاسلام (قوله فلا تقتلوا وليد الخ) أما النهي عن قتل الوليد

والامراة فقد ثبت أيضا ما يؤيده في المتفق عليه من حديث ابن عمر نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عن قتل النساء والصبيان وعند احمد وابن حبان والحاكم وأبو داود والنسائي والبيهقي من حديث رباح^(١)
ابن الربيع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر بامراة مقتولة فقال (ما بال هذه تقتل ولا تقاتل) ثم
قال لرجل (انطلق على خالد وقل له ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرك أن لا تقتل ذرية
ولا عسيفا) ولان القتل انما كان لدفع الضرر فحيث لا ضرر لا يجوز فعله وهو الوجه في عدم قتل الشيخ
الكبير وقد أشار الحديث الى أن العلة فيه عدم قدرته على القتال فيشمل الاعمى والمقعد قال السيد
أبو طالب وتحصيل المذهب أن من لا يقاتل إما لعجزه عن القتال كالشيخ الهرم^(٢) والمقعد اذا لم يكن لهما
رأى في الحرب وتدبير أو لانه أخرج نفسه من جملة المقاتلة كاصحاب الصوامع أو لم تجز لهم عادة في
القتال كالنساء والصبيان فلا يقتلوا^(٣) الا أن يقاتلوا واحتج بحديث رباح بن الربيع وبعض ما تقدم في
الشواهد ويخرج من عموم النهي عن قتل الشيخ الكبير اذا كان ذا رأى وتدبير فانه يجوز قتله وذلك كما
وقع من قتل دريد بن الصمة عام أوطاس فان مالك بن عوف أخرجه للرأى والتدبير ولم يذكر صلى الله
عليه وآله وسلم على من قتله وقد كان بلغ عمره مائة وخمسين سنة والوجه فيه حصول الضرر على المسلمين
قال القاضي زيد وربما كانت نكايته أعظم من نكايته كثير ممن يباشرون القتال (قوله ولا تغور واعينا
وقع في بعض نسخ الاصل ضبط الفين في لا تغور وبالجملة والمهمل قال بعض أصحابنا وسمعنا في أصول
الاحكام بالمهمل وهو الذي في النهاية والضياء والصحاح ومعناه لا تدفنوها ولا تكبسوها ولعل الوجه فيه
أن الماء لما اشتدت حاجات العباد اليه من مؤمن وكافر وغيرهما من الحيوانات منع من تعويره واعداده
(قوله ولا تقطعوا شجرا الا شجرا يضركم) وقد فسر الضرر في بعض الروايات بأنه الشجر الذي يمنعهم عن
القتال وظاهره النهي عن القطع وقد ورد ما يدل على الجواز في المتفق عليه من حديث ابن عمر أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم حرق نخل بني النضير وقطع وهي البويرة فانزل الله عز وجل (ما قطعتم من لينة
أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي الفاسقين) ولما رواه البيهقي من حديث أسامة قل أمرني
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن أغير على أبي صباح وأحرق وهو موضع بفلسطين ذكره أبو داود ولما
ورد أنه صلى الله عليه وآله وسلم قطع بعض نخل الطائف وأغابها وروى البيهقي من حديث موسى بن
عقبة قال ونزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالأكمة عند حصن الطائف بضعة عشرة ليلة يقاتلهم

(١) رباح بمهمل مفتوحة وخفة وموحدة وحاء مهمل ابن الربيع ويقال ابن الربيع الاسيدي بتشديد
التحتانية أبو حنظلة الكاتب ويقال بكسر أوله وبالتحتانية صحابي له حديث اهـ . قريب ومعنى وفي
البيهقي ما لفظه قال البخاري رباح بالوحدة ابن الربيع أصح ومن قال رباح يعني بمشاة تحت فهو وهم
وكذا قال أبو عيسى انتهى (٢) بالكسر الشيخ الغاني اهـ صحاح (٣) خبر إن اهـ من هامش الاصل

قال وقطعوا طائفة من أعناقهم ليفيظوهم بها فقالت تقيف لا تنفسد الاموال قلنا أو لسكم وجمع بعضهم بين ما دل عليه حديث الاصل وشواهده وما صح من الاحاديث الدالة على الجواز بأن السكف انما هو اذا غلب على ظن الامام انما ستصير دار اسلام أو دار عهد وبنحوه وجه الشافعي قول أبي بكر فيما وصى به يزيد بن أبي سفيان بأن يكفوا عن قطع الشجر بأن ذلك انما هو لانه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخبر أن بلاد الشام تفتح على المسلمين فلما كان مباحا له أن يقطع ويترك اختار الترك نظر المسلمين لا لانه رآه محرما لانه قد حضر مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم تحريقه بالنضير وخير والطائف ذكره البيهقي (قوله ولا تمثلوا بأدمى ولا بهيمة) معنى المثلة ايقاع القتل على غير الوجه المشروع من ضرب العنق في الأدميين أو الذبح والنحر في البهائم وهي الزيادة بعد القتل من جدد أنف أو اذن أو غير ذلك وهي بعد القتل أشد تحريما لنهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك كما ورد في أخبار كثيرة يحصل بمثلها التواتر المعنوي كحديث سمرة بن جندب كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحثنا على الصدقة وينهانا عن المثلة وعن عمران بن حصين مثله أخرجهما أبو داود وأخرج النسائي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحث في خطبته على الصدقة وينهى عن المثلة وفي حديث اسارى بدر أن عمر أشار على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن تنزع ثنيقي سهيل بن عمرو حتى لا يقوم عليه خطيبا فقال صلى الله عليه وآله وسلم (لا امثل به فيمثل الله بي وإن كنت نبيا) وفي الحديث أنه مر عليه حمار قد وسم في وجهه فقال (لمن الله من فعل هذا) ثم نهى عن السكي في الوجه والوسم في الوجه رواه ابن حبان وروى الطبراني عن جنداب بن جرادة قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بابل قد وسمتها في انفها فقال (يا جنداب ما وجدت عضوا تسمه الا في الوجه أما ان امامك القصاص) واحتج بعضهم على جواز المثلة بما وقع في الصحيح من قصة العربيين الذين سمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعينهم وقطع أيديهم وأرجلهم وتركهم في الحرة حتى ماتوا وقد أجيب بأن في الصحيح أيضا عن قتادة في بعض روايات ذلك الحديث أنه قال بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك كان يحث على الصدقة وينهى عن المثلة وفي رواية عن قتادة أنه قال وحدثني ابن سيرين أن ذلك كان قبل أن تنزل الحدود وأخرج أبو داود والنسائي من حديث أبي الزناد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قطع الذين سرقوا لقاحه وسمل أعينهم بالنار عاتبه الله تعالى في ذلك فأنزل (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) الآية قال الخطابي وروى سليمان التيمي عن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما سمل أولئك لانهم سملوا أعين الرعاء يريد أنه اقتص منهم على أمثال فعلهم والله أعلم وأما عقرب دابة من يقاتله حال القتال فقد ورد في جوازه أحاديث كثيرة بسطها البيهقي وغيره (قوله وإما رجل من أقصاكم أو أدناكم الخ) فيه دليل على أن تأمين أحد المسلمين للحرب يكون أمانا له لا يحل لساير المسلمين نقضه وسواء كان بلفظ أو إشارة مفهومة

للامان أو قول المسلم للكافر تعال بحيث تقوم القرينة على أنه أراد التأمين لا المبارزة وقد روى سعيد
 ابن منصور عن عمر أنه قال والله لو أن أحداكم أشار بأصبعه إلى السماء إلى مشرك فقتل عليه على ذلك
 فقتله اقتلته به قالوا ولو دعاه بلفظ أعجمي يفهمه الكافر . ودل على صحة أمان العبد إذ هو من جملة
 المسلمين وقد شمله عموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم (المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم)
 أخرجه البخاري من حديث أنس وهو عند أبي داود والنسائي والحاكم من حديث علي عليه السلام
 وعند أحمد وأبي داود وابن ماجه من حديث عمر وبن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ (يجبر على المسلمين
 أدناهم) وهو بهذا اللفظ عند أحمد من حديث أبي هريرة (وقوله وإما رجل) يدل على خروج المرأة بمفهوم القلب
 إلا أنه ضعيف مع ورود ما يدل على جواز أمان المرأة في ما أخرجه البيهقي من طريق الحاكم وغيره بسنده
 إلى يزيد بن رومان قال لما دخل أبو العاص بن الربيع على زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 واستجار بها خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الصبح فلما كبر في الصلاة صرخت زينب
 أيها الناس اني قد أجرت أبا العاص بن الربيع فلما سلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صلاته قال
 (أيها الناس هل سمعتم ما سمعت) قالوا نعم قال (أما والذي نفس محمد بيده ما علمت بشيء مما كان حتى
 سمعت منه ما سمعتم انه يجبر على المسلمين أدناهم) ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على زينب
 فقال (أي بنية أكرمي مثواه ولا يقر بملك فانك لا تحملين له ولا يحمل لك) قال وحدثنا به يعني الحاكم في كتابه
 المستدرک عن يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة قالت صرخت زينب فدكره . ولحديث أم هانئ
 بنت أبي طالب عند الترمذي أنها قالت أجرت رجلين من أمهاني فقال صلى الله عليه وآله وسلم (قد أمانا
 من أمنت) وفي صحيح البخاري أنها قالت يا رسول الله زعم ابن أمي علي أنه قاتل رجلا قد أجرته فلان
 ابن هبيرة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (قد أجرنا من أجرت يا أم هانئ) ولأبي داود والموطأ
 نحو ذلك وأخرج أبو داود عن عائشة قالت إن كانت المرأة لتجبر على المسلمين فيجوز ذلك وأخرجه
 الترمذي من حديث أبي هريرة . وأخرج البيهقي من طريق أهل البيت ما يؤيده أيضا فقال أخبرنا
 أبو عبد الله الحافظ أنبا أبو بكر محمد بن داود بن سليمان الصوفي قال قرئ علي أبي علي محمد بن محمد بن
 الأشعث الكوفي بمصر وأنا أسمع قال حدثني أبو الحسن موسى بن اسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد بن
 علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب حدثنا أبي اسماعيل عن أبيه عن جده جعفر بن محمد عن أبيه عن
 جده علي بن الحسين عن أبيه الحسين بن علي عن أبيه علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم (ليس للعبد من الغنيمة شيء الاخرى المتاع وأمانه جائز وأمان المرأة جائز
 اذا هي أعطت القوم الامان) . قال الحافظ السيوطي بعد أن أورد هذا الحديث في كتابه جمع الجوامع
 إيراد البيهقي لهذا فائدة جميلة فانه التزم أن لا يخرج في تصانيفه حديثا يعلمه موضوعا خصوصا أنه أورد

في السنن الكبرى التي هي من أجل كتبه وهي على أبواب الاحكام التي لا يتساهل في أحاديثها وقد كنت أتوق الاحاديث التي في سنن ابن الاثعث لانهم تسككوا فيه وفيها حتى نقل الذهبي عن الدارقطني وابن عدي تكذيبه انتهى . ويدخل في التامين الرسول الحربي اذا بعثه العدو أو نائبه الى الامام فجرد الرسالة أمان له منا لحديث أن رجلين أتيا النبي صلى الله عليه وآله وسلم رسولين من مسيلة فقال لهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أتشهدان أني رسول الله) فقالا نشهد أن مسيلة رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (لو كنتم قاتلا رسولا لقتلتما) أخرجه احمد والحاكم وأبو داود والنسائي من حديث ابن مسعود . وهو عند أبي داود من حديث نعيم بن مسعود الاشجعي بلفظ (لولا أن الرسل لا تقتل لضربت أعناقكم) لكن لا بد أن يكون مع مدعى الرسالة ما يدل على صدقه في أنه رسول أما كتاب يصحبه أو شهادة أو قرينة فيثبت أن يكون آمنا حتى يبلغ رسالته ثم يعود الى مأمنه (قوله ولا تعطوا القوم ذمتي الخ) الذمة فسرت بالأمان ومنه سمي المعاهد ذميا نسبة الى الذمة بمعنى العهد قاله في المصباح وقال غيره هي عقد الصلح والمهادنة وإنما قرن ذمته بذمة الله عز وجل لأنه لا يقر على خطأ بخلاف ذمة غيره وهذا نهى تنزيهه لا تحريم فاذا أعطوا بذمة الله أو ذمة رسوله أو ذمة أحد من المسلمين فنقضها محرم على كل حال وان تفاوتت مراتب التحريم فان ذمة الله فيها الوعيد بأنه يلقاه وهو عليه غضبان (وقوله فالتحرف ذمة الله) هو اسم فاعل من أخفر بالخاء المعجمة والفاء والراء المهملة قال في المصباح أخفر بالعهد يخفر من باب ضرب وفي لغة من باب قتل اذا وفي به وخفرت الرجل حميته وأجرتة من طالبه فانما أخفر والاسم الخفارة بضم الخاء وكسرهما والخفارة مثلثة الخاء جعل الخفير وخفرت بالرجل أخفر من باب ضرب غدرت به وتخفرت به اذا احتميت به وأخفرت بالالف تقضت عهده اه . والمعنى على الأخير والهمزة فيه للسلب كقولهم أعجمت الكتاب أى ازلت عجمته . قال بعضهم وفيه حجة لمن يقول الحق مع واحد وليس كل مجتهد مصيبا لأنه لو كان الحق ما أدى اليه الاجتهاد لكان ذلك حكم الله لأنه لا مراد لله سبحانه معين بل مراد الله عز وجل تابع لما أدى اليه نظر المجتهد . وقد بسط الكلام في تقييده المحقق القملي في العلم الشامخ بسطا شافيا والله أعلم .

﴿ باب فضل الجهاد ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفضل الاعمال بعد الصلاة المفروضة والزكاة الواجبة وحجة الاسلام وصوم شهر رمضان الجهاد في سبيل الله والدعاء الى دين الله والامر بالمعروف والنهي عن المنكر عدل الامر بالمعروف والدعاء الى الله في سلطان الكفر وعدل النهي عن المنكر الجهاد في سبيل الله تعالى والله لروحة في سبيل الله أوغدره

فقلنا نعم ثم أعاد ثلاث مرات وقال فيما يقول (راحة في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها وغدوة في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها وإن المؤمن على المؤمن عرضه ونفسه حرمه كما حرم هذا اليوم) رواه احمد والطبراني ورجال الطبراني ثقات انتهى .

(والحديث) يدل على بيان فضيلة الجهاد وعظم خطره في الدين وهو الاساس والسنام والقطب الذى تدور عليه رحى الشريعة وقد ورد فيه الترغيب العظيم والوعيد على إهماله وجاء الحث عليه من الكتاب والسنة وأنه بالنفس والمال فقال الله عز وجل (انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم) وعلق به النجاة من النار ومنفرة الذنب ودخول الجنة فقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا هل أذلosكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم . تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون . يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها الانهار ومساكن طيبة في جنات عدن ذلك الفوز العظيم) وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك أعطاهم ما يحبون من النصر والفتح القريب فقال (وأخرى تحبونها) أى ولكم خصلة أخرى تحبونها في الجهاد وهى (نصير من الله وفتح قريب) وأخبر سبحانه أنه اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم وأعاضهم عليها الجنة وأن هذا العقد والوعد قد أودعه أفضل كتبه المنزلة من السماء وهى التوراة والانجيل والقرآن ثم أكد ذلك بإعلامهم أنه لا وفى بعهده منه تبارك وتعالى ثم أكد ذلك بأن أمرهم بأن يستبشروا ببيعهم الذى عاقدهم عليه ذكر ذلك فى زاد المعاد . ثم استنبط من الآيات فوائد نفيسة هز بها القلوب والاسماع الى ما أعدده الله عز وجل من الثواب على الجهاد فليراجع . ودل حديث الاصل على أن الجهاد وان كان فضله عظيما فالصلاة والصوم والزكاة والحج أفضل منه لكونها من فروض الاعيان التى تجب على كل مكلف وهو من فروض الكماليات التى اذا قام بها البعض سقطت عن الباقيين على الصحيح . قال الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد وقد اختلفت الاحاديث فى فضائل الاعمال وتقديم بعضها على بعض والذى قيل فى هذا أنها اجوبة مخصوصة لسائل مخصوص او من هو فى مثل حاله أوهى مخصوصة ببعض الأحوال التى ترشد القرائن الى انها المراد مثال ذلك ان يحمل ماورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم من قوله (ألا أخبركم بأفضل اعمالكم وازكاها عند مليككم وارفعها فى درجاتكم) وفسرها بذكر الله سبحانه على أن يكون ذلك افضل بالنسبة الى مخاطبين بهذا او من هو فى صفاتهم ولو خوطب بذلك الشجاع الباسل المناهل للنفخ الاكبر فى القتال ل قيل له الجهاد ولو خوطب به من لا يقوم مقامه فى الجهاد ولا تتمحض حاله لصلاحية التبتل لذكر الله تعالى وكان غنيا ينتفع بصدقته ل قيل له الصدقة وهكذا فى بقية احوال الناس قد يكون الافضل فى حق هذا مخالفا للافضل فى حق ذاك بحسب ترجيح المصلحة اللائقة به له .

وأما الجهاد فى سبيل الله فرتبته فى الدين عظيمة والقياس يقتضى انه افضل من سائر الاعمال التى

هي وسائل فان العبادات على قسمين منها ما هو مقصود لنفسه ومنها ما هو وسيلة الى غيره وفضيلة الوسيلة بحسب فضيلة المتوصل اليه ولما كان الجهاد وسيلة الى اعلان الايمان ونشره واحمال الكفر ودحضه كانت فضيلة الجهاد بحسب فضيلة ذلك انتهى . ومنه يعلم ان اركان الاسلام الخمس التي بنى عليها وامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقتال الناس حتى يلتزموها افضل من الجهاد اذ هي مقصودة لنفسها ويتوصل بالجهاد اليها وبهذا التوفيق الذي اشار اليه الشيخ تقي الدين رحمه الله يجمع شمل الاحاديث التي ربما يتوهم تناقضها (ودل) على ان دعاء الناس الى الدين وامرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر جار مجرى الجهاد في . بيل الله (وقوله في سلطان الكفر) أى في قوته وشدة وطأته وفي حكمه الدعاء الى الله عند تنسك معالم الدين وغر بته ودل على ان الغدوة والروحة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها وانما اكدها بالقسم لئلا يخلج السامع شك في قوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا نظر الى حقارة العمل في جنب ما اعد الله له من الجزاء وقد ورد في السنة من ذلك كثير كقوله صلى الله عليه وآله وسلم في قصة سمع بن عباد لما قيل انه غيور (والله لانا اغير منه والله اغير مني) قال في شرح العمدة وفي قوله عليه وآله الصلاة والسلام خير من الدنيا وما عليها وجهان احدهما ان يكون من باب تنزيل المغيب منزلة المحسوس لتحقيقه وتنبيها في النفوس فان ملك الدنيا ونعيمها ولذاتها محسوسة مستعظمة في الطباع فحق عندها ان ثواب الواحد وهو من المغيبات خير من المحسوسات التي عهدوها من لذات الدنيا الثانی انه قد استبعد بعضهم ان يوازن شئ من نعيم الآخرة بالدنيا كلها فحمل الحديث على أن هذا الذي رتب عليه الثواب خير من الدنيا كلها لو أنفقت في طاعة الله وكانه قصد بهذا أن تحصل الموازنة بين ثوابين أخرويين لاستحقاقه الديوى في مقابلة شئ من الآخروى ولو على سبيل التفضيل والاول عندى اوجه والغدوة بفتح الميم السير في الوقت الذي من أول النهار الى الزوال والروحة من الزوال الى الليل واللفظ مشعر بأنها تكون فعلا واحداً ولا شك أنه قد يقع على اليسير والكثير من الفعل الواقع في هذين الوقتين ففيه زيادة ترغيب وفضل عظيم انتهى .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال غزوة أفضل من خمسين حجة ورباط يوم في سبيل الله أفضل من صوم شهر وقيامه ومن مات مرابطاً جرى له عمله الى يوم القيامة وأجير من عذاب القبر)

ش قال في التخريج أورد السيوطي في جمع الجوامع في الحروف في حرف اللام مالفظة (لغزوة في سبيل الله أحب الى من أربعين حجة) عبد الجبار عن عبد الله الخولاني في تاريخ داريا عن مكحول قال كثر المستأذنون الى الحج في غزوة تبوك فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لهم فذكره انتهى . وهذا مرسل وفيه في الرأء المهمة (رباط يوم خير من صيام شهر وقيامه) احمد في المسند عن أنس (رباط

يوم في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه ومن مات مرابطا في سبيل الله كان له أجر مجاهد الى يوم القيامة) ابن زنجويه عن سلمان (رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه صائما لا يفطر وقائما لا يفتر فان مات مرابطا جرى له صالح ما كان يعمل حتى يبعث ووقى عذاب القبر) احمد في المسند والطبراني في الكبير وابن عساکر عن سلمان (رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه وان مات مرابطا جرى له عمله الذي كان يعمل وأجرى عليه رزقه وأمن من الفتن) مسلم وابن حبان والحاكم وابن زنجويه عن سلمان انتهى . وأخرج أبو داود في سننه عن سعيد بن منصور نا عبد الله بن وهب حدثنا أبو هاتئ عن عمرو ابن مالك عن فضالة بن عبيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (كل الميت يختم على عمله إلا المرابط فانه ينمو له عمله الى يوم القيامة ويؤمن من فتن القبر) قال المنذرى وأخرجه الترمذى وقال حسن صحيح (والرابط) اسم من رابط مرابطة من باب قاتل اذا لازم ثغر العدو ذكره في المصباح وقال في النهاية الرباطى الأصل الاقامة على جهاد العدو بالحرب وارتباط الخيل وإعدادها فشيبه به ما ذكر من الأفعال الصالحة والعبادة قال القتيبي أصل المرابطة أن يربط الفريقان خيولهم في ثغر كل منهما معد لصاحبه فسمى المقام في الثغور رباطا انتهى .

(وحديث) الاصل وان كان موقوفا على على عليه السلام فله حكم المرفوع لما تقرر ان فضائل الأعمال ومقاديرها لا مجال للاجتهاد فيها والمراد بالخمسين حجة التطوع لما عرفت من الحديث الذي قبله أن الفريضة أفضل من الجهاد وكذلك رباط يوم وهو الوقوف في موضع الجهاد أفضل من صيام شهر وقيامه يريد صوم التطوع وقيامه وفيه بيان مضاعفة أجر المجاهد وأنه يكتب له عمله الى يوم القيامة لما وقع بجهاده ومرابطته من صلاح الدين واقتداء الناس به ودل على ثبوت عذاب القبر وأن المجاهد ينجو منه اذا مات مرابطا فبطل بذلك انكار من أنكروه .

ص (حديثي زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام قال لا يفسد الحج والجهاد جور جائر كما لا يفسد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر غلبة أهل الفسق)

ش أورد السيوطي في جمع الجوامع في مسند علي عليه السلام ما نصه عن اسماعيل بن يحيى التميمي عن سفيان بن سعيد عن الحارث عن علي وعن الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن سعيد بن المسيب عن علي وعن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قالا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (بنى الاسلام على ثلاثة أهل لا إله إلا الله لا نكفرهم بذنوب ولا نشهد عليهم بشرك ومعرفة المقادير خيرها وشهرها من الله والجهاد ماض الى يوم القيامة منذ بعث الله محمدا صلى الله عليه وآله وسلم الى آخر عصابة من المسلمين لا ينقض ذلك جور جائر ولا عدل) الطبراني في الاوسط وقال لم يروه عن الثوري والاوزاعي وابن جريج إلا اسماعيل وأورد السيوطي فيه أيضا (الجهاد ماض منذ بعث الله تعالى الى أن يقاتل آخر

أمّى الدجال لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل) الديلمى عن أنس انتهى . وأخرج البيهقي بإسناده إلى أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ثلاث من أصل الإيمان الكف عن الله لا إله إلا الله لا نكفره بذنوب ولا نخرجه من الإسلام بعمل والجهاد ماض منذ بعثنى الله إلى أن يقاتل آخر أمّى الدجال لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل والإيمان بالآقدار)

(والحديث) يدل على وجوب الجهاد على المسلمين سواء كان مع امام عادل أو سلطان جائر وظاهره نعم ما كان مدافعة للكفار عن حوزتهم وبلدهم والقصد إلى ديارهم أما الأول فلا خلاف فيه بين أهل العلم وأنه يجب على عامة المسلمين قتلهم ودفعهم إذا قصدوهم بما يمكن وأما الثانى فهو مذهب الجمهور منهم زيد بن على واحمد بن عيسى ومحمد بن عبد الله النفس الزكية والناصر والمؤيد بالله والمتوكل على الله احمد ابن سليمان وقديم قولى المنصور بالله عبد الله بن حمزة والحنفية والشافعية وقواه فى البحر وحجتهم ظاهر حديث الاصل قال القاضى زبدلانه اذا صح الحج مع أمير ظالم ولم يقدح ذلك فى جوازه ولم يكن الامام شرطاً فيه فكذلك الغزو والجامع بينهما أن شيئاً من تفاصيل أعمال الغزو لا يفتقر إلى الامام ويصح من دونه كدخول دار الحرب وارقة دماء أهلها وأخذ أموالهم وسبى ذراريهم كما أن تفاصيل الحج تصح من دونه كالاحرام والوقوف والطواف والرمى فكما صح الحج من دونه فكذلك الغزو انتهى وفى الزهور عن شرح الابانة لاختلاف فى الجواز الا عن الهادى واحتجوا بقوله تعالى (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله) الآية ولم يشترط إماماً وفعلاً جماعة من فضلاء التابعين من غير نكير بل المشهور أن كثير من الصحابة منهم أبو أيوب الانصارى وابن عباس غزوا بلاد الروم فى امرة معاوية مع ابنه يزيد حتى بلغوا القسطنطينية وتوفى أبو أيوب هناك ودفن تحت سورها وقبره هناك مشهور مزور وغزا كثير من التابعين بلاد الروم مع امراء بنى أمية وبنى العباس من غير نكير ولم ينظروا إلى صحة إمامتهم وعدمها ويؤيد ذلك أيضاً ما أخرجه البيهقي من طريق مكحول عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (الجهاد واجب عليكم مع كل أمير برأ كان أو فاجراً وذهب السيد أبو طالب وحصله للقاسمية وهو المختار للمذهب أن غزو الكفار إلى ديارهم يختص بالامام ولا يجوز لغيره الا باذنه وذكره الهادى عليه السلام وحجتهم قوله تعالى (ستدعون إلى قوم أولى بأس شديد) فاشتراط فى وجوب الجهاد الدعاء إليه والاجماع منعقد على أن المقصود بالدعاء فى الآية دعاء الامام وأجاب فى البحر بأنه ليس فى الآية تصريح بما ذكرنا ثم قال أيضاً قالوا الجهاد مع الظالم ركون اليه قلنا لا نسلم بل الركون اليهم إعانتهم على الظلم والجهاد فرض كفاية قالوا أخذ الجهاد من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يغز المسلمون الا معه صلى الله عليه وآله وسلم قلنا والآية والاخبار عامة لكل مكلف فى كل وقت ثم قال والاقترب أنه يجوز ما لم تحصل به قوة شوكة الظالم وزيادة تعديه اذ المصلحة عارضتها مفسدة انتهى وعند مالك أنه يجوز غزو الكفار إلى

ديارهم كل سنة مرة وعند الفريقين أن ذلك مسنون فقط وأما البغاة فقد اختلف العلماء في جواز قصدهم الى ديارهم فقال القاسم والسادة الهارونيون والمنصور بالله أخيراً أن ذلك يختص جوازه بالامام فقط وقال محمد بن عبد الله النفس الزكية والجرجاني والحاكم أبو سعيد يجوز للامام وغيره وقال الشافعي لا يجوز مطلقاً ما لم يقصدونا لقول علي عليه السلام للخوارج لا تبدأكم بقتال ما لم تبدأونا ولا خلاف في جواز قتالهم اذا قصدونا (وفي الحديث) دليل على وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وانه لا يسقط فرضه بغلبة أهل الفسق من سلطان جائر أو غيره وجميعهما من أركان الدين ومعلوم وجوبهما ضرورة والاجماع ثابت في ذلك والاصل فيه قبل الاجماع قوله عز وجل (واتسكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) ونحوها وهو فرض كفاية لهذه الآية ويتعين على من علمه ولم يقم به غيره وفي السنة أخبار كثيرة منها حديث حذيفة مرفوعاً (والذي نفسي بيده اتأمرن بالمعروف ولتنهن عن المنكر أو ليوشك أن يبعث الله عليكم عقاباً منه فتدعون فلا يستجيب لكم) أخرجه الترمذي وعن أبي سعيد الخدري سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الايمان) رواه مسلم وفيه قصة وعن جرير بن عبد الله سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (ما من رجل يكون في قوم يعمل فيهم بالمعاصي يقدرن على أن يغيروا عليه فلا يغيروا الا أصابهم الله منه بعقاب قبل أن يموتوا) أخرجه أبو داود والترمذي نحوه من حديث أبي بكر وفي قوله يقدرن على أن يغيروا دلائل على أن الوجوب مع ظن التأثير لقبول أمره ونهييه واما مع عدم الظن لم يجب وفي كونه يحسن خلاف فقيل يحسن اذ هو عمل مقصود في الشرع وقيل يقبض اذ يصير عبثاً واكتفى في ذلك بحصول الظن لانه معمول به في جلب النفع ودفع الضرر كما في السفر لظن الريح وشرب الدواء لظن الشفاء ونحوه قال في الكشف ترك النهي عن المنكر أشد من فعله انتهى وهذا اذا كان المنهي عنه قطعي التحريم مع ظن التأثير قيل والمختار أن الامر بالواجب واجب وكذلك النهي عن المحظور فأما الامر بالمندوب والنهي عن المكروه فمندوبان اذ لا يزيد الشيء على حكم أصله

(فائدة) روى عن الامام المهدي أنه لا يجب الامر بالمعروف الا في الميل فان كان البلد كبيراً فن باب بيته أى بيت الامر فاما النهي عن المنكر فيجب ولو خرج عن الميل ما لم يؤد الى دفع مال واستقر به من المتأخرين الامام شرف الدين

ص (حديثي زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال من اغبرت قدماه في سبيل الله حرم الله وجهه على النار ومن رمى بسهم في سبيل الله فبلغ أو قصر كان كمنق رقبة ومن ضرب بسهم في سبيل الله فكأنما حج عشر حجج حجة في أثر حجة)

ش أخرج البيهقي من طريق أبي المصباح الحمصي قال كنا نسير في صائفة وعلى الناس مالك بن عبد الله الخنعمي قاتى على جابر بن عبد الله وهو يمشى يقود بغلا له فقال له ألا تركب وقد حملك الله فقال جابر سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (من اغبرت قدماه في سبيل الله حرمهما الله على النار) أصلح لى دابتي وأستغنى عن قومي فوثب الناس عن دوابهم فأرأيت نازلا أكثر من يومئذ . وأخرج بسنده الى أبي عيسى ^(١) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (قال ما اغبرت قدما عبد في سبيل الله فتمسهما النار أبداً) ثم قال رواه البخارى في الصحيح وأخرج أيضا من طريق عمرو بن عبسة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (من بلغ العدو بسهم فبلغ سهمه أخطأ أو أصاب فعدل رقبة) وأخرج من حديث كعب بن مرة السلمى قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (من شاب شية في الاسلام كانت له نورا يوم القيامة ومن رمى بسهم في سبيل الله كان كعتق رقبة) (وفي الحديث) بيان فضيلة الجهاد بأن صاحبه يستحق البراءة من النار بمجرد أن تغبر قدماه في سبيل الله أى تمير الغبار عليها بسبب المشى وكفى بالوجه عن الذات ودل على أن مجرد توجيه السهم نحو العدو يساوى عتق رقبة سواء بلغ الى نكابة العدو أو قصر عنها وقوله ومن ضرب بسهم في سبيل الله يحتمل أن يريد به رمى بسهم على تضمين الضرب معنى الرمي ووجه تكراره تنوع الجزاء ويحتمل أنه من قولهم ضربت مع القوم بسهم أى ساهمهم . ومعناه على ذلك ساهم في خروجه الى الغزو في سبيل الله وذلك عند أن تقتضى الحال المساهمة والمراد بالعشر الحجج حج التطوع كما عرفته قريبا *

﴿ باب فضل الشهادة ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للشهيد سبع درجات . فأول درجة من درجاته أن يرى منزله من الجنة قبل خروج نفسه فيهن ذلك عليه مائة (والثانية) أن تبرز له زوجته من حور الجنة فتقول ابشر يا ولي الله فوالله لما عند الله خير لك مما عند أهلاك (والثالثة) إذا خرجت نفسه جاءه خدمه من الجنة فلولوا غسله وكفنه وطيبوه من طيب الجنة (والرابعة) أن لا يهن على مسلم خروج نفسه مثل ما يهنون على الشهيد (والخامسة) أنه يبعث يوم القيامة وجرحه ينبعث مسكا فيعرف الشهداء برائحتهم يوم القيامة (والسادسة) أنه ليس أحد أقرب منزلا من عرش الرحمن من الشهداء (والسابعة) أن لهم في كل جمعة

(١) أبو عيسى بمهمله مفتوحة وسكون موحدة وسين مهملة كنيته عبد الله بن جبراه مغنى جبر

بفتح الجيم وسكون الموحدة ذكره في التقريب اه

زورة يزورون الله عز وجل فيحيون بتحية الكرامة ويتجفون بتحف الجنة ثم ينصرفون فيقال هؤلاء زوار الرحمن عز وجل

ش أورد السيوطي في كتابه جمع الجوامع في الحروف مانصه (لشهيده عند الله سبع خصال يغفر له في أول دفعة من دمه ويرى مقعده من الجنة ويحلى حلية الايمان ويزوج اثنتين وسبعين زوجة من الحور ويحار من عذاب القبر ويأمن من الفزع الأكبر ويوضع على رأسه تاج الوقار الياقوتة خير من الدنيا وما فيها ويشفع في سبعين إنسانا من أهل بيته) احمد في المسند وابن زنجويه والترمذي وقال صحيح غريب وابن ماجه وأبو يعلى والطبراني عن عبادة بن الصامت انتهى . وهو في جمع الزوائد بلفظه إلا أنه قال قال ست خصال بدل سبع وقال رواه احمد والبخاري والطبراني الا أنه قال سبع خصال وهي كذلك ورجال احمد والطبراني ثقات انتهى كلامه وذكر في جمع الزوائد أحاديث بنحوه يفيد مجموعها صحة الحديث وأورد أيضا عن مجاهد عن يزيد بن شجرة وكان ممن يصدق قوله وفعله قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال (يا أيها الناس اذكروا نعمة الله عليكم ما أحسن نعمة الله عليكم ترى من بين أخضر وأحمر وأصفر وفي الرجال ما فيها) (وكان يقول اذا صف الناس للصلاة وصفوا للقتال) فتمت أبواب السماء وأبواب الجنة وأبواب النار وزين الحور العين وأطلعن فإذا أقبل الرجل قلن اللهم انصره واذا أدبر احتجبن منه وقلن اللهم اغفر له فانهكوا وجوه القوم فداكم أبي وأمي ولا تخزوا الحور العين فان أول قطرة من دمه تكفر عنه كل شيء عمله وتنزل اليه زوجتان من الحور العين يسبحان من وجهه الغبار وتقولان فداؤنا لك ويقول فداؤنا لكم ثم يكسى مائة حلة ليس من نسج بنى آدم واسكن من نبت الجنة لو وضعن بين إصبعين لو سعتا وكان يقول ان السيوف مفاتيح الجنة (رواه الطبراني من طريقين رجال أحدهما رجال الصحيح انتهى . وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لا يكلم أحد في سبيل الله والله أعلم بمن يكلم في سبيله إلا جاء يوم القيامة وجرحه ينبعث دما اللون لون الدم والريح ريح المسك) . وأخرج البيهقي عن عبد الله بن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لما أصيب اخوانكم باحد جعل الله أرواحهم في جوف طير خضر ترد أنهار الجنة تأكل من ثمارها وتأوى الى قناديل من ذهب معانة في ظل العرش فلما وجدوا طيب ما كلمهم ومشر بهم ومقبلهم قالوا من يبلغ إخواننا عنا أنا أحياء في الجنة نرزق لئلا يزهّدوا في الجهاد ولا ينفكوا عن الحرب قال الله عز وجل أنا أبلغهم عنكم قال وأنزل الله عز وجل (ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم) الى آخر الآيات وفي زاد المعاد في سياق فضل الشهادة وقال صلى الله عليه وآله وسلم (لا تحب الأرض من دم الشهيد حتى تبتدره زوجتها كلنهما طيران أطلقا فصليهما ببراح من الأرض بيد كل واحدة منهما حلة خير من الدنيا وما فيها)

(والحديث يدل) على فضيلة الشهادة وبيان ما أعد الله لصاحبها من الاجور والشهيد في العرف الشرعى من قتل في سبيل الله وهو من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا أو المقتول ظلما في غير قتال قال بعضهم وأما تسميته بذلك من حيث الاشتقاق اللفظي فقد قيل لأنه يشهد حينئذ الملائكة المبشرين بالفوز والكرامة ويحتمل أنه سمي بذلك لأنه يشاهد حينئذ ما أعد له من النعيم أولا أنه يحضر عند ربه قال الله عز وجل (والشهداء عند ربهم) وقد قيل سمي شهيدا لأنه بين ما بذله من نفسه في سبيل ربه إستقامته على الإيمان وإخلاصه في الطاعة وأصل الشهادة التبيين ولهذا يقال شهادة الشهود بينة . وقد قيل لأنه يكون تلو الرسل في الشهادة على الأئمة فيشهد بمثل ما يشهدون به وكفى بذلك شرفا ومنزلة (وقوله وجرحه ينبعث مسكا) قد ورد في الصحيح ما يدل على أن الخارج من الجرح على لون الدم وإنما المسك عرفة وما ينفصل من رائحته وفي كونه يجي يوم القيامة مع انبعاث الجرح أمران (أحدهما) الشهادة على ظلمه بالقتل (والثاني) إظهار شرفه لأهل الموقف في القيامة بما فيه من رائحة المسك الشاهدة بطيب فعله وحسن أثره وفيه دليل على أن العرش جسم اذ القرب من لوازم المسكان قال في المنهاج ويريد بزوار الرحمن أنهم يصلون الى مواضع الكرامة كما يقال لمن دخل المسجد هذا زائر الله تعالى انتهى .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المبطون شهيد والنفساء شهيد والغريق شهيد والذي يقع عليه الهدم شهيد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر شهيد)

ش قد تقدم في كتاب الجنائز حديث علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أتندرون من الشهيد من أمي الى آخره) وفيه تعداد الشهداء عديمهم الذي يقتل في سبيل الله والطعين وفي هذا زيادة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وتقدم ذكر شواهد بما يغني عن إعادته للاستشهاد على ما هنا والمقصود من إعادة الحديث في هذا الباب دفع توهم قصر الشهادة على من قتل في سبيل الله أو ما في معناه .

﴿ باب قسمة الغنائم ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال أسهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للفارس ثلاثة أسهم سهم له وسهمان لفروسه وللراجل سهم)

أخرج البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث أبي معاوية عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جعل للفارس سهمين ولصاحبه سهمًا وفي أفظ

آخر قسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم خيبر للفرس سهمين وللرجل سهماً قال فسرره نافع اذا كان مع الرجل فرس فله ثلاثة أسهم فان لم يكن له فرس فله سهم هذا لفظ البخاري ولفظ مسلم والترمذي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قسم في النفل للفرس سهمين وللراجل سهماً ولفظ أبي داود أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسهم لرجل وفرسه ثلاثة أسهم سهماً له وسهمين لفرسه ولفظ ابن ماجه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسهم يوم خيبر للفرس ثلاثة أسهم للفرس سهمان وللرجل سهم . قال البيهقي وفي كتاب القديم رواية ^(١) أبي عبد الرحمن عن الشافعي حديث شاذان عن زهير عن أبي اسحاق قال غزوت مع سعيد بن عثمان فأسهم لفرسي سهمين ولى سهماً قال أبو اسحاق وبذلك حدثني هاني بن هاني عن علي رضي الله عنه وكذلك حدثني حارثة بن مضرب عن عمر رضي الله عنه وفي رواية أبي اسحاق عن علي عليه السلام متابعة لأبي خالد فيما رواه عنه وان كان الحديث ثابتاً من غير طريق (والغنائم) جمع غنيمة وهي ما يؤخذ قهراً من أموال الكفار منقولا وغير منقول وما يسبي منهم (والفي) ما أخذ بغير قتال ولا إيجاب خيل ولا ركاب أشار إليه في البحر وغيره وهو مقتضى عرف اللسان وقيل الفي يقع عليهما والغنيمة لا تقع الا على المأخوذ قهراً أو أحدهما أخص من الآخر واليه يرشد كلام الشافعي وقيل الفي والغنيمة بمعنى واحد وقال مجاهد الغنيمة تختص بالاموال المنقولة والفي بالراضين (والحديث يدل) على أن للراجل سهماً وللفرس ثلاثة أسهم سهمين لفرسه وسهماً له أما الاول فلا خلاف فيه وأما الثاني فهو مذهب الجمهور وهو في البحر عن علي وعمر والحسن البصري وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز وزيد بن علي والقاسم والناصر والامام يحيى ومالك والاوزاعي وأبي حنيفة ومحمد وأهل المدينة وأهل الشام وحجتهم ما تقدم وما رواه أبو داود من حديث المسعودي حدثني أبو عمرة عن أبيه قال أتينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعة نفر ومعنا فرس فأعطى كل انسان مناسهما وأعطي الفرس سهمين وفي رواية عن أبي عمرة بمعناه إلا أنه قل ثلاثة نفر زاد فكان للفرس ثلاثة أسهم وأخرج البيهقي بسنده الى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قسم لما نقي فرس يوم خيبر سهمين سهمين ومن طريق اسماعيل بن عياش عن اسحاق بن أبي فروة أن أبا حازم مولى أبي رهم الغفاري أخبره عن أبي رهم وعن أخيه أنهما كانا فارسين يوم خيبر أو قال يوم حنين أنا أشك وأنهما أعطيا ستة أسهم أربعة لفرسيهما وسهمان لهما وبسنده الى عبد الله بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قسم للزبير أربعة أسهم سهماً لأمه في القرني وسهماً له وسهمين لفرسه وبسنده الى زيد بن ثابت قال أعطى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الزبير يوم خيبر أربعة أسهم سهمين للفرس وسهماً له وسهماً للقرابة وبسنده الى أبي كبشة الانباري قال لما فتح النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكة كان الزبير على

الحنيفة البهري وكان المقداد بن الاسود على مجنبته النبي قال فلما دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فسح الغبار عن وجوههما بثوبه^(١) قال إني جعلت للفرس سهمين ولل فارس سهماً فمن نقص نقصه الله قل
 البهقي وفي الباب سوى ما ذكرنا عن عمرو طلحة والزبير وجابر والمقداد وأبي هريرة وسهل بن أبي حنيفة
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي بعض ما ذكرنا كفاية انتهى . وأشار الى تضعيف حديث
 اسماعيل بن عياش وما بعده ولكن مع انضمامهما الى ما ورد في الصحيح تزداد به قوة قال البهقي وقد
 وهم بعض الرواة في حديث ابن عمر يعني المتقدم في لفظ البخاري فرواه عن أبي أسامة وابن نعيم
 وللراجل سهمان والصحيح رواية الجماعة عنهما وعن غيرهما عن عبيد الله كما ذكرناه يعني وللراجل سهمان
 قال وقد رواه سفيان الثوري وهو امام وأبو معاوية الضرب وهو من الحفاظ عن عبيد الله مفسراً ثم ساق
 حديثهما بنحو لفظ أبي داود وابن ماجه وذهب أبو حنيفة والهادي وهو المختار لمذهب الهدوية الى أن
 للفرس سهمان وإصاحبها سهمان ولكل راجل سهمان واحتجوا بأدلة منها ما رواه أبو داود من حديث مجمع
 ابن جارية بالجيم والياء التختانية في قصة خيبر والحديث طويل قال قسمت خيبر على أهل الحديبية
 فقسمها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ثمانية عشر سهماً وكان الجيش ألفاً وخمس مائة فيهم
 ثلاث مائة فارس فأعطى للفارس سهمين وللراجل سهمان ومنها ما رواه عبد الله بن عمر العمري عن نافع
 عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قسم يوم خيبر للفارس سهمين وللراجل سهمان ومنها ما رواه
 أبو حنيفة أنا لا أفضل بهيمة على مسلم ومنها ما رواه الدارقطني من حديث أبي بكر بن أبي شيبة بلفظ
 أسهم للفارس سهمين وأجيب عن حديث مجمع بن جارية بأن فيه مجمع بن يعقوب قال الشافعي^(٢)
 وهو شيخ لا يعرف وقال أبو داود حديث أبي معاوية أصح والعمل عليه وأرى الوهم في حديث
 مجمع أنه قال ثلاث مائة فارس وإنما كانوا مائتي فارس انتهى ويعني بحديث أبي معاوية المتفق عليه من
 حديث ابن عمر المتقدم وعن حديث عبد الله العمري بأنه كثير الوهم وقد روى عنه من وجه آخر
 بالشك في الفارس أو الفرس قال الشافعي^(٣) كأنه جمع فأما قول للفرس سهمين وللراجل سهمان فقال للفارس
 سهمين وللراجل سهمان وليس يشك أحد من أهل العلم في تقدم عبيد الله بن عمر على أخيه في الحفاظ
 وقال الشافعي أيضاً لم نر خبراً مثل حديث عبيد الله يعارضه ولا يجوز رد خبر الآخر بمثله وعن قول
 أبي حنيفة أنا لا أفضل بهيمة على مسلم بأنها شبهة ضعيفة لا تعارض النصوص مع أن السهام في الحقيقة
 كلها للراجل والمعنى المقتضى لتضعيف سهم الفرس واضح وهو أن الفرس تحتاج الى مؤنة لخدمتها وعافها
 (١) لفظ نسخة ابن الصلاح من سنن البهقي بثوبى وكتب عليه ما لفظه كذا في الاصل وأصلح
 في نسخه بثوبه وذكر فيه أن في الاصل بثوبى انتهى من هامش الاصل (٢) أى في القديم اه بهقي
 (٣) أى في القديم اه بهقي من هامش الاصل

ولعظم موقعها في صدور الاعداء واراها بها . وعن حديث أبي بكر بن أبي شيبة بأن الدارقطني حكى عن شيخه أبي بكر النيسابوري أنه وهم فيه الرمادي وشيخه مع أن ابن أبي شيبة رواه في مصنفه بهذا الاسناد بلفظ للفرس وكذا أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب الجهاد له بلفظ أسهم للفرس فيحمل قوله أسهم للفارس سهمين أي بسبب فرسه غير سهمه المختص به والجمع بين الروايات مهما أمكن هو المتعين وبرجح حديث الاصل وشواهد أنه متضمن لزيادة من طريق الثقات واختلف أهل العلم فيما زاد على الفرس هل يسهم له أم لا فذهبت الهدوية والحنفية والشافعية إلا أنه لا يزداد لمن حضر بأكثر من فرس على سهم فرس واحد وكل على أصله لما رواه عبد الوهاب الخفاف عن العمري عن أخيه أن الزبير وافي بأفراس يوم بدر فلم يسهم له إلا لفرس واحد ذكره البيهقي وعن زيد بن علي والقاسم والناصر والاوزاعي واحمد بل يسهم لفرسين لما رواه مكحول مرسلًا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن الزبير حضر خيبر بفرسين فأعطاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم خمسة أسهم سهمًا له وأربعة أسهم لفرسين وقال في الامتناع من كتب السيرة وقاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في خيبر ثلاثة أفراس نزار والضرب والسكب وقاد المسلمون مأتي فرس وقيل ثلاث مائة فرس والاول أثبت فاسهم لمن كان له فرسان خمسة أسهم أربعة لفرسه وسهما له ولم يسهم لأكثر من فرسين لرجل واحد ويقال انه لم يسهم لأكثر من فرس وهذا أثبت انتهى . وأما الاحتجاج بأنه ربما يتلف أحد الفرسين أو يكل فيحتاج الى الثاني فضعيف لان هذا التجويز حاصل في الثالث والرابع وهو لا يسهم لهما بالاجماع قالوا وإنما يستحق ذو الفرسين سهمين أو ثلاثة اذا حضر بفرسه ولو قاتل راجلا على ما حصله أبو العباس وأبو طالب للقاسمية وهو قول الناصر لقوله تعالى (ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم) والارهاب به حاصل اذا حضر الوقعة وإن لم يقاتل عليه . وقال زيد بن علي والحنفية بل العبرة بدخوله دار الحرب وإن لم يحضر الوقعة لان مناط الاستحقاق هو الارهاب وقد وقع وقيل لا بد من اعتبار حضوره اذ لم يقسم صلى الله عليه وآله وسلم إلا لمن حضر كما هو المعلوم لمن تتبع وقائمه صلى الله عليه وآله وسلم ومنه حديث أبي هريرة قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبانا يعني ابن سعيد بن العاص على سرية من المدينة قبل نجد قال أبو هريرة فقدم أبان وأصحابه على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخيبر بعد ما افتتحها وإن حزم خيلهم اقليف قال أبو هريرة قلت يا رسول الله ألا تقسم لهم فقال أبان وأنت بهذا ياوبر تحدر من رأس ضان فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أبان اجلس فلم يقسم له رواه البخاري بلاغا وأبو داود (وقوله وسهمان لفرسه) ظاهره يعم ما يسمى فرسًا سواء كان عربيا أم عجميا برذونا أم هجينًا أو مرقا^(١) وهو قول الأكثر . وعن الاوزاعي لا يسهم للبرذون وعن احمد ورواية عن أبي

(١) الهجين الذي أبوه عربي وأمه عجمية والمقرف عكسه اه من هاشم الأصل

يوسف للعربي سهمان يعنى ولغيره سهم وأجيب بأن التفاضل في الذوات مع اتحاد النوع لا يقتضى التفاضل في القسم كما لا يفضل رجل على آخر في القسمة وإن اختلفا قوة وضعفاً . وهل يشمل لفظ الفارس الحر والعبد أو يختص بالحر والذي يدل على خروج العبد من العموم ما تقدم في شرح الحديث الاول من كتاب السير وهو ما رواه البيهقي من طريق أهل البيت وفيه وليس للعبد من الغنيمة شئ الاخرى المتاع . قال في النهاية هو متاع البيت وأثاثه وكأنه نوع من الرضخ ويؤيده ما ورد من سقوط الجهاد عنه .

ص (قال وصحبت الامام زيد بن علي عليهما السلام يقول اذا غلب الامام على أرض فرأى أن يمن على أهلها جعل الخراج على رؤسهم وإن رأى أن يقسمها جعلها أرض عشر)
ش والخراج ما وضع على أرض افتتحها الامام وتركها في يد أهلها على تاديبته كما فعل عمر عن مشاورة في سواد الكوفة ومصر والشام وخراسان فصار إجماعاً ذكره في البحر والوجه في أن له أن يمن بها على أهلها فعله صلى الله عليه وآله وسلم في خيبر وفعل عمر في سواد الكوفة وقد طلب منه القسمة فصوبوه . وقد تقدم بيان الاحتجاج على ذلك في باب الخراج واختلف هل يعتبر إذن الغائبين فيما يفعله الامام من المن بها فقال الشافعي لا بد من إذنتهم اذ قد ملكوه لقوله تعالى (وأورثكم أرضهم وديارهم) وقيل لا تصريح بالملك فهو كقوله تعالى (وأورثنا القوم الذين كانوا يستضعفون) الآية ولأن فعله صلى الله عليه وآله وسلم مبين للمراد من أن الآية لا تدل على الملك . واختلفوا أيضاً هل يملكها من أقرت في يده أم ليس له إلا مجرد الحق وقد تقدم في باب الخراج بيان المختار من ذلك وأن للامام أن يقسمها وتكون خراجية . ووجه ما ورد أنه صلى الله عليه وآله وسلم فتح مكة عنوة ومن بها على أهلها وتقدم هنالك أنه الصحيح من المذاهب ومعنى قوله جعلها أرض عشر أنها تكون كسائر بلدان المسلمين في أنه لا يجب عليهم إلا فريضة الزكاة .

ص (قال وسألت زيد بن علي عليهما السلام عن متاع لرجل غلب عليه المشركون ثم غلب عليه المسلمون بعد ذلك قال عليه السلام إن جاء صاحبه فاعترفه قبل قسمة الغنائم أخذه بغير شئ وإن جاء بعد القسمة أخذه بشئته قلت أسلم أهل الحرب وهو في أيديهم فهو لهم وليس له عليهم سبيل)

ش أما ما كان قبل القسمة فلا خلاف في أن المسلم أحق به بغير من وأما بعد القسمة فذهب الامام زيد بن علي وأبي حنيفة وأصحابه وهو مذهب الهدوية أن صاحب المتاع أحق به بالقيمة يدفعها الى من صار في سهمه والوجه فيه ما رواه البيهقي من طريق الحسن بن عمار عن عبد الملك الزراد عن طاووس عن ابن عباس قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال انى وجدت

بعمري في المقام كان أخذه المشركون فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (انطلق فإن وجدت
بعمرك قبل أن يقسم نخذه وأن وجدته قد قسم فانت أحق به بالثمن إن أردته) وضعفه البيهقي بالحسن بن
عمارة قال ورواه أيضا مسلمة بن علي الخثني عن عبد الملك وروى - البيهقي - بأسناد آخر مجهول
عن عبد الملك فلا يصح شيء من ذلك . وأخرج أيضا من طريق يحيى بن يحيى نا أبو الاحوص عن
سماك عن تميم بن طرفة قال عرف رجل ناقة له في يد رجل فأتي به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسأل
عن أمر الناقة فوجد أصلها فقال للذي عرفها (إن شئت أن تأخذها بالثمن الذي اشتراها به فأنت أحق بها
وإلا نخل عن ناقة) قال . وسأل شاهدين . قال الشافعي وهو مرسل لم يدرك طرفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم . وأخرج عن عمر بن الخطاب قال فيما أحرزه المشركون ما أصابه المسلمون فعرفه صاحبه
قال إن أدركه قبل أن يقسم فهو له وإذا جرت فيه السهام فلا شيء له وقال قتادة وقال علي رضي الله
عنه هو للمسلمين أقيم أو لم يقسم وفيه انقطاع . وأخرج بسنده إلى بكير بن الأشج عن سليمان بن
يسار وعن زيد بن ثابت قال ما أحرز العدو من مال المسلمين فاستنقذ فعرفه أهله قبل أن يقسم رد
اليهم فإن لم يعرفه حتى يقسم لم يرد عليهم قال البيهقي وهو منقطع وهذه المسألة مبنيّة على أن المشركين
إذا غلبوا على أموال المسلمين وأحرزوها في دار الحرب ملكوها وذهب الشافعي إلى أنه يأخذها بلا
شيء قبل القسمة وبعدها لأنهم لا يملكون علينا عنده قيل وهو أحد قولي المؤيد بالله واحتج البيهقي على
ذلك بحديث ابن عمر عند البخاري وأبي داود قال ذهبت فرس له فأخذها العدو فظهر عليهم المسلمون
فردت عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وأبق عبد له فلحق بالروم فظهر عليه
المسلمون فردّه له خالد بن الوليد بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليس فيه تصريح بأن الرد هل كان
قبل القسمة أو بعدها . واحتج أيضا بما رواه الشافعي أخبرنا الثقة عن محمّد بن بكير عن أبيه لا أحفظ
عن رواه أن أبا بكر الصديق قال فيما أحرز العدو من أموال المسلمين مما غلبوا عليه أو أبق اليهم ثم
أحرزه المسلمون مال كرهه أحق به قبل القسم وبعده قلت وفيه مجهولان ومن طريق الركين بن الربيع
الغزاري عن أبيه قال أصاب المسلمون فرسا لهم زمن خالد بن الوليد كانوا أحرزوه فأصابه المسلمون
زمن سمع فكلّمناه فردّه علينا بعد ما قسم وصار في خمس الامارة ولا يخفى قوة دليل المذهب
لصراحتها في المطلوب وتأيدها بالآثار ومجموعها يقوم بالحجة وليس في جانب المخالف من المرفوع ما
يدل على المدعى والأثران إن لم يكونا ضعيفين فقد عارضتهما الآثار السابقة (قوله فإن أسلم أهل
دار الحرب إلخ) مبني على أنهم يملكون ما أخذوه قهراً على المسلمين وفي ذلك خلاف مبسوط
في كتب الفقه مع بيان حجج الآثار والله أعلم .

﴿ باب العهد والذمة ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال لا يقبل من مشركي العرب إلا الاسلام أو السيف وأما مشركو العجم فتؤخذ منهم الجزية وأما أهل الكتاب من العرب والعجم فإن أبوا أن يسلموا وسألونا أن يكونوا أهل ذمة قبلنا منهم الجزية)

ش لهذه الجملة شواهد معنوية من الكتاب والسنة فأما قوله لا يقبل من مشركي العرب إلا الاسلام أو السيف فالدليل عليه قوله عز وجل (وقاتلهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله) وقوله تعالى (فإذا انسلكوا الشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) الى قوله تعالى (نغلقوا سبلهم) قال القاضي زيد ولا خلاف أن المراد بهذه الآية مشركو العرب لأن العهد إنما كان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دون مشركي العجم فنبت أنه ليس لهم إلا الاسلام أو السيف بظاهر الآية انتهى . والمتفق عليه من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قال لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه إلا بحقها وحسابه على الله) وما رواه البيهقي من طريق سفيان عن عبد الملك بن نوفل عن رجل من مزينة يقال له ابن عصام عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا بعث سرية قال (إذا سمعتم مؤذنا أو رأيتم مسجداً فلا تقتلوا أحداً) قال الشافعي فيما رواه البيهقي عنه وأما براد به والله أعلم بعني حديث أبي هريرة مشركو أهل الاوثان ولم يكن بحضرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا قر به أحد من مشركي أهل الكتاب إلا يهود بالمدينة وكانوا حلفاء الانصار ولم تسكن الانصار استجمعت اول ما قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اسلاما فوادعت يهود رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم تخرج الى شيء من عداوته بقول يظهر ولا فعل حتى كانت وقعة بدر فتسكلم بعضها بعداوته والتحريرض عليه فقتل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيهم ولم يكن بالحجاز علمته الا يهودي ^(١) أو نصارى قليل بنجران وكانت المجوس بهجر و بلاد البربر وفارس نائين عن الحجاز دونهم مشركون أهل أوثان كثير انتهى . (وقوله وأما مشركو العجم فتؤخذ منهم الجزية) ففيه حديث ابن عباس أخرجه البيهقي وغيره قال عادر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبا طالب وعنده ناس من قريش وعند رأسه مقعد رجل فلما رآه أبو جهل قام فجلس فقال ابن أخيك يذكر أهلكنا فقال أبو طالب ما شأن قومك يشكونك قال (يا عم أريدكم على كلمة تدن لهم العرب وتودي اليهم العجم الجزية) قال ما هي قال (شهادة أن لا إله إلا

(١) كذا بالياء بخط ابن الصلاح في نسخته من سنن البيهقي والمراد جنس اليهودي والله أعلم اهـ

الله) الحديث . (قوله وأما أهل الكتاب من العرب والعجم الخ) فالحجة عليه قوله عز وجل (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون) وقد خص من مفهومها مشركو العجم بالدليل السابق عن ابن عباس وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث بريدة السابق أول الكتاب وفيه (اذا اقيمت عدوك من المشركين فادعهم الى احدى ثلاث خصال) الى قوله (فان هم أبوا فادعهم الى اعطاء الجزية فان أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم) وما رواه البخارى مختصرا والبيهقى مطولا أنه لما حرم الله على المشركين أن يقرؤا المسجد الحرام وجد المسلمون في أنفسهم مما قطع عنهم من التجارة التي كان المشركون يوافون بها فقال الله تعالى (وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله إن شاء) ثم أحل في الآية التي تتبعها الجزية ولم تكن تؤخذ قبل ذلك فجعلها عوضا مما منعهم من موافاة المشركين بتجاراتهم فقال (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله) الآية وأخرج البيهقى من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا وكيع نا فضيل بن عياض عن ليث عن مجاهد قال يقتل أهل الاوثان على الاسلام ويقتل أهل الكتاب على الجزية وأخرج هو وغيره أنه صلى الله عليه وآله وسلم بعث خالد بن الوليد الى أكيذر دومة فأخذه فأتوه به فخن له دمه وصالحه على الجزية وهو أكيذر بن عبد الملك رجل من كندة كان ملصكا على دومة وكان نصرانيا كما في كتب الحديث ويقال من غسان وكلاهما من العرب قال الشافعي وأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجزية من أهل ذمة اليمين وعامتهم عرب ومن أهل نجران وفيهم عرب وفي حديث معاذ بعثنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمين وأمرنى أن آخذ من كل حالم دينارا أو عدله معاقر . قال يحيى بن آدم وانما هذه الجزية على أهل اليمين وهم قوم عرب لانهم أهل كتاب الا ترى انه قال لا يقتن يهودى عن يهوديته .

(وما دل عليه حديث الاصل) هو المختار لمذهب الهدوية وهو قول أبي حنيفة والشافعي وحكام أبو العباس عن الهادى عليه السلام وظاهر كلام الهادى عليه السلام في الاحكام يدل على جواز أخذ الجزية من جميع أصناف المشركين من غير استثناء وهو مذهب مالك والمؤيد بالله فانه قال تؤخذ ممن يجوز قتله واختاره المحقق القبلى وقال ما الدليل على أن المراد بها مشركو العرب إن كان سببا فالعبرة باللفظ وهو عام وإن كان لعدم ذكر الجزية فلا دليل في ذلك ويلزم في سائر المشركين فان قيل آية برآة خصت أهل الكتاب بذلك الجزية قلنا فيها ما في هذه من العموم فان ضمير يعطوا الجزية عائد الى الموصول وهو (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر) وهو عام بل أظهر في غير الكتابيين لتصديقهم باليوم الآخر وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يوصى امرأه ويأمرهم أن يطلبوا من العدو الاسلام ثم الجزية فان أبوا قاتلوهم وقد كان غالب غزوه صلى الله عليه وآله وسلم في العرب غير

الكتائبيين وكذلك الصحابة لم يقتلوا في غزوة الشام والعراق عن العربي من العجمي والكتابي
وغالبها عرب اذ هي من جزيرة العرب انتهى ولا يخفى أن الاصل في تقييد الجمل المتعاطفة بالوصف أنه
يعود الى الجميع ما لم يمنع من ذلك مانع والمراد بعدم ايمانهم أنهم لم يلتزموه بكامل شروطه وان آمنوا في
الجملة فعدم ايمانهم بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وبجميع ما جاء به يهدم ايمانهم من الاساس ومعنى
قوله تعالى (ولا يحرمون ما حرم الله) أي لم يحرموا التحريم الكامل الموافق لما أمر به الشارع صلى الله
عليه وآله وسلم ومفهوم الصفة يخرج ما عدا أهل الكتاب الا ما خصه دليل كحديث ابن عباس في
الجزية على العجم وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يضع الجزية على أحد من العرب ما عدا
أهل الكتاب وقد ذكر المتبلى نحو هذا في الاحاف وان خالف في أن عدم وضعها لاجل الردة فقال
لا تؤخذ الجزية من العرب لانها لم تشرع الا بعد الفتح وقد دخلت العرب في دين الله أفواجا وتوجه
صلى الله عليه وآله وسلم لحرب الروم في غزوة تبوك آخر غزواته ولذا لا يسبى عربي اليوم أيضا لانهم
بعد عموم الاسلام لهم لا يقبل منهم اذا ارتدوا الا الاسلام أو السيف كما هو شأن المرتدين من غيرهم
أيضا انتهى وقد وقع الاجماع على قبول الجزية من الكتائبيين سواء كانوا عربا أو عجماء وأما المجوس
فعند العترة وأبي حنيفة وأصحابه وأحد قولي الشافعي أنه لا كتاب لهم معروف ولا نبي لهم مشهور
وان كانوا يدعون أن لهم نبيا اسمه زرادشت وان لهم كتابا هو كتاب شيت بن آدم وذلك غير
معروف ولكن قد ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (سنوهم سنة أهل الكتاب) وان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذ الجزية من مجوس هرجاز لذلك عقد الذمة لهم بالجزية كاليهود
والنصارى وقال الشافعي في أحد قوليه أن لهم كتابا لما أخرجه البيهقي عن نصر بن عاصم عن علي عليه
السلام أنه قال أنا أعلم الناس بالمجوس كان لهم علم يعلمونه وكتاب يدرسونه وان ملكهم سكر فوقع على
ابنته أو أخته فاطم على بعض أهل ملكته فلما صحا جاءوا يقيمون عليه الحد فامتنع منهم فدعا
أهل ملكته فلما أتوه قال تعلمون ديننا خيرا من دين آدم وقد كان ينسكح بنيه من بناته وأنا على دين
آدم ما يرغب بكم عن دينه قال فبايعوه وقاتلوا الذين خالفوهم حتى قتلوهم فأصبحوا وقد أسرى على
كتابهم فرفع من بين أظهرهم وذهب العلم الذي في صدورهم فهم أهل كتاب وقد أخذ رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر منهم الجزية قيل والصواب أن الحديث عن عيسى بن عاصم
الاسدي الكوفي لا عن نصر بن عاصم قال الشافعي وإسناده متصل وبه فأخذ وقال في البحر إن
صحت هذه الرواية فقد صاروا بعد رفع كتابهم غير كتائبيين انتهى قال الامام يحيى وأما المتمسكون
بصحف ابراهيم وإدريس وزبور داود فلمهم حكم الكتائبيين في الجزية والمنا كحة والذبايح لعموم
(ولا يدينون دين الحق) الآية والمجوس وقيل كالوثني اذ كتبهم لم يكن فيها أحكام بل مواعظ

وقصص فلا حرمة لها وأما الصابئة من النصارى والسامرية من اليهود فلمهم حكمهم وقيل لا لخالفتهم كتابهم انتهى واعلم أنه قد سبق في باب الخراج بعض ما ورد في الجزية وقد مر ما يؤخذ منها على الفقير والغنى والمتوسط فارجع اليه .

﴿ باب الالوية والرايات ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال كانت رايات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سوداء ولويته بيضا)

ش أورد الهيثمي في مجمع الزوائد عن ابن عباس وعن بريدة أن راية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانت سوداء ولواؤه أبيض رواه أبو يعلى والطبراني وفيه حيان بن عبد الله قال الذهبي بيض له ابن أبي حاتم فهو مجهول وبقية رجاله ثقات وعن ابن عباس كانت راية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سوداء ولواؤه أبيض مكتوب عليه لا إله إلا الله محمد رسول الله قلت روى الترمذي وابن حبان خلا الكتابة عليه رواه الطبراني في الأوسط وفيه حيان وقد تقدم الكلام عليه انتهى . وقال المنذرى أخرج الترمذي وابن ماجه عن ابن عباس كانت راية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخ قال وفي إسناده يزيد بن حيان أخو مقاتل بن حيان قال البخاري عنده غلط كثير انتهى وفي الخلاصة قال ابن معين ليس به بأس قال المنذرى وأخرج البخاري هذا الحديث في تاريخه الكبير في رواية يزيد هذا مقتصر على الراية وأخرج النسائي من حديث قتادة عن أنس أن ابن أم مكتوم كانت معه راية سوداء في بعض مشاهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو حديث حسن وقال ابن القطان إسناده صحيح قال المنذرى وعن جابر أن راية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانت سوداء قلت لجابر في السنن أنها كانت بيضاء قال الهيثمي رواه الطبراني في الثلاثة وفي إسناده الليث بن شريك النخعي وثقه النسائي وغيره وفيه ضعف انتهى . وفي تلخيص ابن حجر مالفظة وروى الحاكم وأصحاب السنن وابن حبان عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة يوم الفتح ولواؤه أبيض انتهى وأخرج ابن عدى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن رايته كانت سوداء تسمى العقاب قال المنصور بالله اللواتي أصغر من الراية له عذبتان والراية تكون بطول الرمح يحشى الدود فيها من أعلى إلى أسفل وعرضها قدر ذراع انتهى وقال غيره الراية العلم الكبير وكذلك البند واللواء دون ذلك فالراية هي التي يتولاها صاحب الحرب ويقا تل عليها والبا تسمى المقاتلة واللواء علامة على كعبة الامير يدور معه حيث دار قل الرافعي ويجعل كل أمير تحت راية . قال ابن حجر روى البخاري في حديث عروة عن مروان والمسور في قصة الفتح وقصة أبي سفيان قال ثم مرت كتيبة لم ير مثلها قال من هذه

قال هؤلاء الانصار عليهم سعد بن عباد ومعه الراية وفيه ثم جاءت كتيبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورايته مع الزبير الحديث بطوله .

(ودل حديث الأصل) على أن رايته صلى الله عليه وآله وسلم كانت سوداء ولا بى داود من حديث سمالك بن حرب عن رجل من قومه عن آخر منهم قال رأيت راية النبي صلى الله عليه وآله وسلم صفراء واذا صبح الحديث فقد يكون وقع ذلك فى بعض الوقائع وقد روى ابن السكن من حديث بريدة المصرى قال عقد النبي صلى الله عليه وآله وسلم رايات الانصار وجعلهن صفراء .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة يوم الفتح وعلى رأسه عمامة سوداء)

ثم أخرج مسلم فى صحيحه من حديث معاوية بن عمار الدهنى عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله الانصارى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير إحرام وأخرج من طريق أخرى عن جابر بن عبد الله أنه صلى الله عليه وآله وسلم دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء . وأخرج من طريق جعفر بن عمرو بن حريث عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطب الناس وعليه عمامة سوداء وأخرج من طريق أخرى الى جعفر بن عمرو بن حريث عن أبيه قال كأتى أنظر الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعليه عمامة سوداء قد أرخى طرفيها بين كتفيه ونقل فى التخرىج عن ابن معين ليس بمعاوية بأس وقال أبو حاتم لا يحتج به ^(١) قال الدهنى فى الميزان وهذا الحديث من أفرادة وإن أخرجه مسلم وقال أبو طاهر فى التذكرة هو من حديث سعيد عن أبي الزبير عن جابر باطل فإن سعيداً لم يحدث عن أبي الزبير إلا بحديث واحد وهو أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على النجاشى ورواه احمد فى مسنده عن عفان نا احمد نا أبو الزبير عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء . قلت هو فى نسخة معتمدة من صحيح مسلم مخرج من طريقين (أحدهما) من طريق معاوية بن عمار الدهنى عن أبي الزبير (وثانيهما) عن عمار الدهنى عن أبي الزبير ورواه احمد فى مسنده عن حماد وصرح فيها بالتحديث فلم يبق تردد فى صحة الحديث .

(والحديث) يدل على جواز دخول مكة بغير إحرام لجهاد الكفار والبغاة وقد ثبت عن ابن شهاب أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن محرماً ذلك اليوم وهو صريح حديث مسلم السابق قال ابن دقيق العيد وأخذ من هذا أن المرید لدخول مكة اذا كان محارباً يباح له دخولها بغير إحرام لحاجة

(١) وقال فى التقریب ما لفظه عن حماد معاوية بن عمار بن أبي معاوية الدهنى بضم المهملة ومكون الهاء ثم نون صدوق من الثامنة اه من هامش الأصل

المحارب الى التستر بما يقيه وقع السلاح يعنى كما دل عليه حديث أنس في المتفق عليه انه صلى الله عليه وآله وسلم دخل يوم الفتح وعلى رأسه المغفر قال ابن حبان في صحيحه في حديث أنس المذكور ما لفظه وفي خبر جابر هذا أنه عليه السلام دخلها وعليه عمامة سوداء قل ولم يدخل عليه السلام مكة يعنى بغير إحرام الامرة واحدة وهو يوم الفتح قال ويشبه أن يكون المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك اليوم كان على رأسه المغفر وقد تعمم بعمامة سوداء برقة فأدى جابر ذكر العمامة التى عاينها وأدى أنس ذكر المغفر الذى رآه من غير أن يكون بين الحديثين تضاد وتها ترا انتهى .

﴿ باب الخمس والأنفال ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينفل بالخمس والرابع والثالث قال علي عليه السلام وإنما النفل قبل الغنيمة (١) ولا نفل بعد الغنيمة (٢))

ش أخرج أبو داود والبيهقي من طريق مكحول عن زياد بن جارية (٣) عن حبيب بن مسلمة (٤) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان ينفل الرابع بعد الخمس والثالث بعد الخمس اذا قفل (٥) وفي لفظ عن حبيب بن مسلمة قال شهدت النبي صلى الله عليه وآله وسلم نفل الرابع في البدأة والثالث في الرجعة وفي الصحيحين من حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان ينفل من يبعث من المرايا لانفسهم خاصة سوى قسم عامة الجيش والأنفال جمع نفل بتحريك النون والفاء معا وقد تسكن الفاء فيطلق ويراد به الغنيمة وعليه يحمل قوله تعالى (يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول) ومنه ما ورد في الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قسم في النفل للفراس سهمين وقول الشاعر .

إنا اذا أحرر الوغى نروى القنا ونعف عند مقاسم الأنفال

ويطلق على ما يفعله الامام لسرية أو لبعض الغزاة خارجا من أصل السهمان المقسومة اما من أصل الغنيمة أو من الخمس على الاختلاف بين الناس في ذلك .
(والحديث) يدل على أن مقدار التنفيل موكل الى نظر الامام في كونه بالخمس والثالث والرابع والمراد

(١) القسمة نسخة (٢) القسمة نسخة (٣) جارية بالجيم وبعد الراى مثناة تحتية أهم من هامش الاصل

(٤) بمهملة مفتوحة فوحدتين بينهما مثناة تحتية ومهملة بفتح الميم واللام بينهما مهملتان كذا وما بعده

اللام ميم مفتوحة فها انتهى من هامش الأصل (٥) قفل بفتح القاف والفاء اه

به أن يجعل ربع ماغنمه المقاتلة أو خمسة مقسومة على من يستحق التنفيل وباقي الغنيمة مقسومة بين جميع الجيش داخلهم المنفلون ودل على أنه لا يزداد على الثلث إجماعاً وشذ النخعي فقال للامام أن ينفل السرية جميع ماغنمت دون باقي الجيش . قال الخطابي وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينفل الجيوش والسراريًا تحريضاً على القتال وتعويضاً لهم عما يصيبهم من المشقة والمكاره ويجعلهم أسوة الجماعة في سهمان الغنيمة فيكون ما يخصهم به من النفل كالصلة والعطية المستأنفة ولا يفعل ذلك إلا بأهل العناء في الحرب وأصحاب البلاء في الجهاد انتهى وقال ابن عبد البر في التمهيد النفل على ثلاثة أوجه :

(احدها) أن يريد الامام تفضيل بعض الجيش بشئ يراه من عنايته وبأسه وبلائه أو لمكروه تحمله دون سائر الجيش فينقله من الخمس لامن رأس الغنيمة .

(الوجه الثاني) أن الامام اذا بعث سرية من العسكر فاراد أن ينقلها مماغنمت دون أهل العسكر فحقه أن يخصص ماغنمت ثم يعطى السرية مما بقي بعد الخمس ماشاء ربما أو ثلثاً لا يزيد على الثلث لأنه أقصى ما روى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نقله ويقسم الباقي بين جميع أهل العسكر وبين السرية . (والثالث) أن يخرص الامام وأمير الجيش أهل العسكر على القتال قبل لقاء العدو وينفل جميعهم مما يصير بأيديهم ويفتحه الله عليهم الربع أو الثلث قبل القسم تحريضاً منه على القتال وهذا الوجه كان مالك يكرهه ولا يجيزه ولا يراه وكان يقول قتالهم على هذا الوجه إنما يكون للدنيا وأجازة جماعة من أهل العلم انتهى .

(ودل الحديث) على جواز النفل بالربع والثلث مطلقاً وفي حديث حبيب بن مسleme المتقدم أنه نفل الربع في البداية والثلث في الرجعة وليس فيه ما يدل على تعيين هذه الكيفية بل النظر فيها الى ما يستحقه أهل النفل بحسب تفاوت مراتب العناء والشدة في الجهاد وقد ذكر الشيخ تقي الدين وجه المناسبة في حديث حبيب بأن الرجعة لما كانت أشق على الراجعين وأشد تخوفهم لان العدو قد كان يدارهم فهم على يقظة من أمرهم فاقضى زيادة التنفيل والبداء لما لم يكن فيها هذا المعنى اقتضى تقيضه ونظر الامام متعبد بالمصلحة لا على أن يكون بحسب التشهي انتهى (وقوله إنما النفل قبل الغنيمة) أي قبل قسمتها وهو المختار لمذهب الهدوية وقال به الحسن البصري والاوزاعي واحمد وأبو نؤور وآخرون . قال الخطابي أكثر ما روى من الأخبار في هذا الباب يدل على أن التنفيل من أصل الغنيمة ويؤيده ما رواه محمد بن اسحاق عن نافع عن ابن عمر قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سرية الى نجد فخرجت معها فاصبنا نهما كثيراً فنقلنا أميرنا بعيراً بعيراً لكل إنسان ثم قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قسم بيننا غنيمتنا فاصاب كل رجل منا اثني عشر بعيراً بعد الخمس وما حسبنا

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالذي أعطانا أميرنا ولا عاب عليه ما صنع فكان لكل رجل منا ثلاثة عشر إيمراً ينقله فهو نص صريح على أن التنفيل كان من رأس الغنيمة وكذلك حديث حبيب ابن مسامة المتقدم وظاهره أنه كان ينقل بعد إخراج الخمس أى ينقل من أربعة أخماس ما يأتون به . وذهب مالك وأبو حنيفة وهو قول سعيد بن المسيب وهو المختار عند أصحاب الشافعي أنه ينقل من خمس الخمس . واحتجوا بما أخرجه مسلم عن ابن عمر قال نقلنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سوى نصيبنا من الخمس فاصابني شارف . وما روى عن مالك بن أوس بن الحذثان أنه قال ما أدركت الناس ينقلون إلا من الخمس قال الشافعي وأخبرنا مالك عن أبي الزناد أنه سمع سعيد ابن المسيب يقول كان الناس يعطون النفل من الخمس قال الشافعي وقول سعيد كما قال إن شاء الله تعالى .

ص (سألت الامام زيد بن علي عليهما السلام عن الخمس فقال هو لنا ما احتجنا اليه فاذا استغنينا فلا حق لنا فيه ألم تر أن الله تعالى قرننا مع اليتامى والمساكين وابن السبيل فاذا بلغ اليتيم واستغنى المسكين وأمن ابن السبيل فلا حق له فكذلك نحن اذا استغنينا فلا حق لنا)
ش فيما ذكره عليه السلام اشارة الى حكيم :

(الأول) أن مصرف الخمس ذوو القربى وقد اختلف في المراد بهم فقيل هم بنو هاشم وهم آل علي وآل جعفر وآل عقيل وآل العباس وآل الحارث . وقال الشافعي هم بنو هاشم وبنو المطلب لما رواه جبير بن مطعم قال مشيت أنا وعثمان الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قلنا أعطيت بنى المطلب من خمس خيبر وتركتمنا ونحن بمنزلة واحدة منك فقال (إنما بنو هاشم وبنو المطلب شئ واحد) وشبك بين أصابعه قل جبير ولم يقسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم لبنى عبد شمس وبنى نوفل شيئاً أخرجه البخاري ويحتج لظاهر قوله عليه السلام بما رواه الطبراني والهادي عن علي عليه السلام من قوله هم أيتامنا ومساكيننا وأبناء سبيلنا قالوا والوجه فيه أنهم خصوا به عوضاً عن تحريم الصدقة عليهم ولأن كيد المصلحة فيهم اذ هم أعظم الناس نصرة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأكثرهم أعانة على الجهاد وبذل نفوسهم بين يديه وصبرهم على البلاء فاستحقوا ذلك هم ومن تناسل منهم اذ الذرية تابعة لاصولها . وذهب الجمهور الى أنهم يستحقون سهمهم من الخمس فقط وهو خمس الخمس اظاهر قوله تعالى (واعلموا أنما غنمتم من شئ فإن لله خمسة وللرسول ولذو القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل) فقسمة تعالى على ستة أسماء وقد اتفق جمهور أهل العلم أن اسمه جل وعلا جاء لاستفتاح الكلام به تشریفاً وتكريماً كما جاء في قوله تعالى (قل الانفال لله والرسول) فله سبحانه مافي السموات ومافي الارض وقد يحمل قوله عليه السلام هو لنا ما احتجنا اليه أى نصيبنا من الخمس لنا والمراد بسؤال أبي خالد عن الخمس أى جنس

الحس الذي يطلق على خمس ذوى القربى فيكون على هذا موافقا لكلام الجمهور .

(الحكم الثانى) إشتراط الحاجة والفقر واستدلال عليه بالقياس على اليتامى والمساكين وابن السبيل وهو مذهب أبى حنيفة وقاسه أيضا على الزكاة كما فى البحر وعن ابن عباس وهو قول على بن الحسين والباقر والقاسمية والشافعى الى استواء الغنى والفقر وهو الأولى لظاهر اطلاق الآية لانهم أعطوا الفضل للقراية وشرفها ولو كان ذلك بالفقر لاستغنى عن ذكر ذوى القربى بذكر المساكين ولأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطى العباس وكان من أغنياء بنى هاشم يعمل قراء بنى عبد المطلب ويتكرم على غيرهم وظاهر الآية استحقاق ذوى القربى ذكرهم وأنعام كبيرهم وصغيرهم ولكن هل يستوى الذكر والأنثى لظاهر الاطلاق أو يفضل الذكر على الأنثى كالميراث فيه خلاف ذهب الى الأول الهادى والقاسم والناصر والامام بجى وهو قول المزنى والى الثانى الشافعى والله أعلم .

﴿ باب المرتد ﴾

ص (حديثى . زيد بن على عن أبيه عن جده عن على عليهم السلام أنه كان يستتيب المرتد ثلاثا فان تاب والا قتله وقسم ميراثه بين ورثته من المسلمين .

ش قد تقدم فى شرح حديث الزنادقة الذين أحرقتهم على عليه السلام تخريج هذا الحديث والكلام على استنباط المرتد ثلاثا فارجع اليه وقد أخرج البيهقى من طريق الحجاج بن أرطاة عن الحكم أن عليا عليه السلام قضى فى ميراث المرتد أنه لاهله من المسلمين وقال هذا منقطع وراويه عن الحكم غير محتج به ورواه شريك عن معيرة عن على عليه السلام وهو أيضا منقطع . وأخرج أيضا بسنده الى سفيان نا سليمان عن أبى عمرو الشيبانى أن عليا رضى الله عنه أتى بالمستورد العجلي قتلته وجعل ميراثه لاهله من المسلمين ومن طريق أبى معاوية عن الاعشى عن أبى عمرو الشيبانى عن على رضى الله عنه أنه أتى بالمستورد العجلي وقد ارتد فعرض عليه الاسلام فأبى قال قتلته وجعل ميراثه بين ورثته من المسلمين . ونقل البيهقى عن الشافعى أنه قال قلت له يعنى للذى يناظره هل سمعت من أهل الحديث منكم من يزعم أن الحفاظ لم يحفظوا عن على رضى الله عنه قسم ماله بين ورثته المسلمين ويخاف أن يكون الذى زاد هذا غلط . ونقل أيضا عن احمد بن حنبل أنه ضعف الحديث الذى روى عن على أن ميراث المرتد لورثته من المسلمين قلت ان الرواية عن أبى عمرو الشيبانى عن على متصلة باسنادين كليهما من رجال الصحيح مع تقويته بالمرسل عن يوثق بإرساله وهو الحكم ومعيرة فتضعيفه بمجرد الظن والتخمين غير مقبول وبانضمامه الى حديث الأصل يزداد قوة ويتأيد ذلك بما أخرجه الطحاوى قال حدثنا فهد نا محمد يعنى ابن سعيد نا محمد بن فضيل عن الوليد

ابن جميع عن القاسم بن عبد الرحمن عن عبد الله بن مسعود أنه قال إذا مات المرتد ورثه ولده انتهى . قال في التخریج هكذا في السند الوليد بن جميع ولم يوجد في كتب الرجال إلا الوليد بن جميل . قال ابن أبي حاتم في كتابه الوليد بن جميل القرشي روى عن القاسم بن عبد الرحمن ويحيى بن أبي كثير روى عنه صدقة بن عبد الله السهمي وسلمة بن رجاء وأبو النضر هاشم بن القاسم ويزيد بن هرون سألت أبي يقول سألت أبي عنه قال شيخ يروى عن القاسم بن عبد الرحمن أحاديث منكورة مثل أبو زرعة عنه قال شيخ ابن الحديث انتهى . ويؤيده أيضاً ما في الحلي بسنده إلى سفیان الثوري عن سماك ابن حرب عن دنار^(١) بن يزيد بن عبيد بن الابرص الأندلسي أن علي بن أبي طالب قال ميراث المرتد لولده (والحديث يدل) على مشروعية استنابة المرتد ثلاثاً وقد تقدم وعلى أنه يقتل إن لم يسلم إذا كان مكلفاً الحديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال (من بدل دينه فاقتلوه) أخرجه البخاري من حديث ابن عباس والحاكم وصححه وزاد فيه (من المسلمين) إلا أنه من حديث حفص بن عمرو العدوي مختلف فيه وهو عند الطبراني في الكبير من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ومن حديث عائشة في الأوسط والحديث (لا يجل قتل امرء مسلم إلا بأحدى ثلاث كفر بعد إيمان وزنى بعد إحصان وقتل نفس بغير حق) رواه الشافعي وأحمد والترمذي وابن ماجه والحاكم من حديث أبي امامة بن سهل عنه وفي الباب متفق عليه وعن عائشة عند مسلم وأبي داود وغيرهما (ودل الحديث) على أن ميراثه لورثته المسلمين وهو مذهب القاسمية وأبي حنيفة وقال الشافعي يكون ماله فياً للمصالح وفعل على عليه السلام ظاهر في أنه رأى في تركها لورثته مصلحة لا أنه تورث لحديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم) أخرجه الشيخان من حديث أسامة وأصحاب السنن أيضاً من طرق عدة . وأجيب بأن المراد بالكافر هو الحرب مراعاة لظاهر آية الموارث وأجاب المحقق الجلال أن التأويل باخراج العموم عن ظاهره إنما يضار إليه عند تعذر الجمع إلا به ولا تعذر لأن الخبر خصوص والآية عموم والخاص مقدم كاعلم ولأن قوله تعالى (ولهن الربع مما تركن) خطاب للمسلمين فلا يدخل فيه المرتد انتهى وظاهر الحكم في قتل المرتد يعم الذكر والأنثى ويحكي عن علي عليه السلام وابن عباس وقتادة وأبي حنيفة لا تقتل بل تسترق للعموم انتهى عن قتل النساء في المتفق عليه من حديث ابن عمر بلفظ نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن قتل النساء والصبيان وله شواهد . وأجيب بأنه ورد من طريق البيهقي والطبراني أن امرأة ارتدت تسمى أم مروان على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأمر أن يعرض عليها الاسلام فان تابت وإلا قتلت . قال البيهقي اسنادها ضعيفان والحديث عائشة عند البيهقي أن امرأة ارتدت يوم أحد فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن تستناب فان تابت وإلا قتلت .

(١) دنار قد تقدم ضبطه وضبط اسم جده عبيد في شرح الحديث الثالث من باب حد السارق

واحتج به ابن الجوزي في التحقيق ومجموع ذلك مع انضمامه إلى دلالة العموم في حديث (من بدل دينه فاقتلوه) وظاهر قوله تعالى (ومن يمتنع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه) يقوى ما دل عليه ظاهر حديث الاصل من أن لها حكم الذكر والله أعلم .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال إذا أسلم أحد الابوين والولد صغار فالولد مسلمون باسلام من أسلم من الابوين فإن كبر الولد وأبوا الاسلام قتلوا وإن كان الولد كبيراً بالغين لم يكونوا مسلمين باسلام الابوين)

ش لهذه الجملة شواهد معنوية في الصحيح وغيره فمن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (مامن مولود إلا يولد على الفطرة) ثم يقول (اقرأوا : فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم) كذا عند مسلم وزاد البخاري (فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه كما تولد البهيمة بهيمة جمعاء ^(١) هل تحسون فيها من جد عام) ثم يقول أبو هريرة (فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم) . وزادها مسلم أيضاً من رواية أخرى وفي بعض الروايات عند مسلم أيضاً من طريق أبي هريرة (مامن مولود إلا هو يولد على هذه الملة حتى يبين عنه لسانه) وفيه روايات أخر والمراد بالفطرة هو الاسلام حكاه ابن عبد البر عن أبي هريرة والزهري وغيرهما وهو المعروف عند عامة السلف من أهل العلم بالتأويل وأجمعوا في قول الله عز وجل (فطرة الله التي فطر الناس عليها) على أنها دين الاسلام واحتجوا بقول أبي هريرة بعد روايته للحديث اقرأوا أن شتم (فطرة الله التي فطر الناس عليها) واحتجوا أيضاً بحديث عياض بن حمار ^(٢) (أن الله تعالى خلق آدم وبنيه حنفاء مسلمين) وبحديث مسلم السابق في قوله على هذه الملة وهي إشارة إلى ملة الاسلام وقد جاء ذلك صريحاً في الصحيح (جبل الله الخلق على معرفته فاحتالهم الشيطان) وفي تفسير الفطرة أقوال أخر مبسوط في شروح الحديث هذا أقواها . قال النووي الأصح أن معناه أن كل مولود يولد متهيمًا للاسلام فن كان أبواه أو أحدهما مسلماً استمر على الاسلام في أحكام الدنيا والآخرة وإن كان أبواه كافرين جرى عليه حكمهما فينتبهما في أحكام الدنيا وهذا معنى يهودانه وينصرانه يحكم له بحكمهما في الدنيا فإن بلغ استمر عليه حكم الكفر فإن سبقت له سعادة اسلم والامات على كفره انتهى ولا خلاف في أن الولد الصغير يتبع أبويه في الاسلام والكفر وفي بعض الروايات عند مسلم فإن كانا مسلمين فمسلم . وإنما اختلفوا إذا أسلم أحد أبويه . فعند العترة وهو قول الشافعي وأبي حنيفة وأحمد والجمهور يتبع أيهما اسلم من أب

(١) أي سليمة من الميوب مجتمعة الاعضاء كاملتها فلا جددع بها ولا كي اه نهاية (٢) عياض بكسر

أوله وتخفيف التحتانية وآخره معجمة ابن حمار بكسر المهملة وتخفيف الميم التميمي النجاشي صحابي سكن

البصرة وعاش الى حدود الحسين اه تقريب

أو أم . وقال مالك يتبع أباه خاصة دون أمه ولو أسلمت دون أبيه بقي على كفره وإذا حكم بإسلامه
فيترتب عليه سائر أحكام المسلمين بأنه إذا كفر بعد بلوغه كان عليه حكم المرتد وأما إذا كانوا كباراً
بالغين واسلم أحد أبويهم بعد بلوغهم فلهم حكم غيرهم من الكفار . وقال المحقق الجلال الردة هو الرجوع
عن الاسلام المحقق لأن المطلق مقيد بالمعهود كما علم في الاصول وأما الاسلام الحكيم كن يسلم أحد
أبويه وهو طفل فلا يصدق عليه الارتداد إذا لم يدخل قبل الاسلام ولا بعده وإن أدخل حكماً فلا
يجرى عليه أحكام المرتد عندى انتهى . وفي مجموع الروايات السابقة ما يدل على أنه مسلم حقيقة لأحكام
والمراد بالاسلام المعرفة والتوحيد وقد جبل الله الخلق على معرفته فليتأمل . واختلف العلماء فيما إذا صبي
وليس معه أحد أبويه فقال الجمهور يتبع السابى فإذا كان مسلماً فهو مسلم ولو كان أبواه كافرين حين وقال
مالك هو على حاله من الحكم عليه بالكفر وإن انفرد عنهما حتى يسلم استقلالاً بعد البلوغ (قوله والولد
صفار) فالمراد بالولد جنس الولد فيصح أن يخبر عنه بالجمع نظراً الى المعنى وكذا قوله كباراً . قوله فإن كبر
الولد هو بالكسر بمعنى أسن ومصدره كبراً بفتح الباء وكبر بالضم يكبر أى عظم فهو كبير وكبار بالتخفيف
فإذا أفرط قيل كبار ذكره ابن أبي الحديد .

﴿ باب الغلول ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لو لم تغل أمتي ما قوى عليهم عدوهم^(١))
ش أورد الهيثمي في مجمع الزوائد في باب الغلول ما نصه وعن حبيب بن مسلمة قال سمعت أبا ذر
يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (لو لم تغل أمتي لم يقم لهم عدو أبداً) قال أبو ذر
لحبيب هل يثبت لكم العدو حلب شاة قال نعم وثلاث شياه غز قال أبو ذر غلاتهم ورب الكعبة رواه
الطبراني في الاوسط ورجاله ثقات . وقد صرح بنية بالتحديث انتهى . قال في التخريج وهو بنية بن
الوليد الكلاعي علقه البخاري وروى له مسلم والاربعة قال في التقریب صدوق كثير التدليس عن
الضعفاء وقول صاحب المجمع قد صرح بالتحديث إشارة الى رفع التدليس وقد أورد في جمع الجوامع هذا
الحديث عن أبي ذر قال رواه الديلمي (قوله لو لم تغل) بالياء الفوقانية وضم الغين وفيه لغة أخرى بضم
التاء وكسر الغين حكاهما في الصحاح والحكم والمشارك وغيرها ثم حكى في الصحاح عن ابن السكيت
أنه قال لم يسمع في المغنم الاغل غلولا وقد أطلق في الحكم أن الغلول الخيانة ثم قال وخص بعضهم أن
الخنون في الغنم . وقال في الصحاح غل من المغنم خاصة ولا نراه من الخيانة ولا من الحقد وما يبين ذلك
أنه يقال من الخيانة أغل يغل ومن الحقد غل يغل ومن الغلول يغل بالضم وقال في المشارق كل خيانة

(١) في نسخة عدوهم اه من هامش الاصل

غلول لكنه صار في عرف الشرع خيانة المغنم خاصة وفي النهاية هو الخيانة في المغنم والسرقة من الغنيمة قبل القسمة يقال غل في المغنم يغفل غلولا فهو غال وكل من خان في شيء خفية فقد غل وسميت غلولا لأن الأيدي فيها مغلولة أي ممنوعة بمعمول فيها غل وهو الحديد التي تجمع يد الأسير إلى عنقه ويقال لها جامعة أيضاً انتهى فإن كان الغلول مطلقاً الخيانة فهو أعم من السرقة وإن كان من المغنم خاصة فيبينه وبينها عموم وخصوص من وجه (والحديث) يدل على تعظيم أمر الغلول وبيان تحريمه وأنه سبب لقوة الأعداء على أهل الحق وقد ورد فيه زواجر شديدة من ذلك ما رواه مسلم وغيره من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لا يسرق للشارق حين يسرق وهو مؤمن) إلى قوله (ولا يغفل أحدكم حين يغفل وهو مؤمن فأياكم أياكم) وما رواه أحمد والنسائي وصححه ابن حبان عن عبادة ابن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لا تغلوا فإن الغلول نار وغار على أصحابه في الدنيا والآخرة) وقد روى في الصحيحين حديث العبد الذي غل الشملة من المغنم ثم قتل فقيل هنيئاً له بالجنة فقال صلى الله عليه وآله وسلم (كلا والذي نفسي بيده إن الشملة التي غلها يوم خيبر من المنافع لم تصبها المقاسم لتشتعل عليه ناراً) فجاء رجل بشراك أو شركاكن فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (شركاكن من نار أو شركاكن من نار) . وقد دل على الوعيد عليه قوله تعالى (ومن يغفل يأت بما غل يوم القيامة) وفسره النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما رواه أبو هريرة عند البخاري قال قام فينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر الغلول فعظمه وعظم أمره قال (لا الفين أحدكم يوم القيامة على رقبته شاة لها نفعاً يقول يا رسول الله اغثنى فأقول لا أملك لك شيئاً قد ابغلتك وعلى رقبته فرس له حمضة يقول يا رسول الله اغثنى فأقول لا أملك لك شيئاً قد ابغلتك وعلى رقبته بعير له رغاء يقول يا رسول الله اغثنى فأقول لا أملك لك شيئاً قد ابغلتك وعلى رقبته صامت فيقول يا رسول الله اغثنى فأقول لا أملك لك شيئاً قد ابغلتك) وفيه أن شفاعته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقبل في هذا الذنب قال ابن المنذر اجتمعوا على أن الغال يعيد ما غل قبل القسمة وأما بعدها فقال الثوري والأوزاعي والليث ومالك يدفع إلى الإمام خمسة ويتصدق بالباقي والله أعلم .

ص (سألت زيد بن علي عليهما السلام عن الرجل من المسلمين يأكل من الطعام قبل أن يقسم ويعلف دابته من العلف قبل أن يقسم قال ليس ذلك بغلول)

ش والوجه في ذلك ما أخرجه الشيخان وغيرهما عن عبد الله بن مغفل قال كنا محاصرين خيبر فرمى إنسان بجراب فأخذته فالتفت فإذا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاستحييت منه وفي لفظ لمسلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هو لك . وأخرج البخاري في الصحيح والبيهقي من حديث ابن عمر قال كنا نصيب في المغازي العسل والغاكة فنأكله ولا نرفعه وفي لفظ البخاري العسل والعنب

وأخرج البيهقي من حديث ابن عمر أن جيشاً غنموا في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طعاماً وعسلاً فلم يؤخذ منهم الخمس . ومن طريق الربيع بن أنس عن سويد خادم سلمان أنه أصاب سلة يعني في غزوهم فقرّبها إلى سلمان ففتحها فإذا فيها حوارى وجبن فأكل سلمان منها وهذا قول القاسم عليه السلام في النيروسي قال القاضي زيد وقال أبو العباس هذا إذا أخذوا قدر الحاجة والشبع وكذلك إذا أخذ من العلف للدواب قدر الحاجة وهذا لمن له في الغنيمة قسم أو رضى عن من يحضر القتال من النساء والصبيان والمالئك وأهل الذمة وخدم الجيش ومعالجى جراحتهم ومرضاهم دون التجار الذين وردوا المعسكر أو من يتجر في المعسكر . ومن أبيسح له ذلك لم يجوز أن يمتاض عليه بيعاً أو هبة فإن فعل رد إلى المغنم . وذهب إلى ذلك أبو حنيفة وأصحابه والشافعي ومالك والليث والدليل على أنه لا يؤخذ إلا قدر الحاجة ما رواه البيهقي من حديث عبادة بن نسي^(١) عن عبد الرحمن بن غنم قال رابطنا مدينة قنسرين مع شرحبيل بن السمط فلما فتحها أصاب فيها غنماً وبقراً فقسم فينا طائفة منها وجعل بقيتها في المغنم فلقيت معاذ بن جبل فحدثته فقال معاذ غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بجيبر فاصبنا فيها غنماً وبقراً فقسم فينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طائفة وجعل بقيتها في المغنم . وأخرج أيضاً بسنده إلى عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (كانوا واعلموا ولا تحملوا) والدليل على أنه لا يجوز بيع الطعام ونحوه في دار الحرب ما رواه البيهقي من حديث فضالة بن عبيد قال إن ناساً يريدون أن يستزلوني عن ديني وإني والله لأرجو أن لا أزال عليه حتى أموت ما كان من شيء يبيع بذهب أو فضة ففيه خمس الله وسهام المسلمين . وأخرجه من طريق أخرى عن فضالة بن عبيد أنه سمعه من هاني بن كثوم أن صاحب جيش الشام حين فتحت الشام كتب إلى عمر بن الخطاب أنا فتحنا أرضاً كثيرة الطعام والعلف فسكرت أن أقدم في شيء إلا بأمرك فكتب إليه عمر أن دع الناس يأكلوا ويعلمون فمن باع شيئاً بذهب أو فضة ففيه خمس الله وسهام المسلمين . قال القاضي زيد والوجه في أن من باع شيئاً منه رد ثمنه إلى المغنم أن المرخص فيه هو قدر ما يأكل وما زاد عليه فهو من الغنيمة فيأخذ منه قدر حاجته لعدم الأذن فيما زاد والوجه في أن من لم يقاتل ولم يكن من أتباع المقاتلة لحاجتهم أن الرخصة إنما كانت لمن له حظ في الغنيمة لحضورهم القتال ومن لم يقاتل لاحظ له فيها والله أعلم .

ص (وسأنته عليه السلام عن السلاح فقال يقاتل به فإذا وضعت الحرب أوزارها رده في الغنائم)
ش وقد ورد ما يدل على جواز الانتفاع حال الحرب بالصلاح من المغنم فيما أخرجه أحمد وأبو داود
عن ابن مسعود قال انتهيت إلى أبي جهل يوم بدر وهو صريع وهو يذب الناس عنه بسيف له فجعلت

(١) عبادة بن نسي بضم النون وفتح المهملة الخفيفة الكندي أبو عمرو الشامي قاضي طبرية ثقة

فاضل من الثالثة مات سنة ثمانى عشرة اهـ تقيريب

أتناوله بسيف غير طائل فاصبت يده فندرسيفه فأخذته فضر بته حتى قتلتته فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاخبرته فيقتلني سلبه . وترجم له في المنتقى بباب النهي عن الانتفاع بما يغنمه الغانم قبل أن يقسم الاحالة الحرب وهو اتفاق بين العلماء وكذا اتفقوا على جواز ركوب دوابهم ولبس ثيابهم حال الحرب ورد ذلك بعد انقضاء الحرب . وشرط الاوزاعي فيه إذن الأمام وعليه أن يرد ما فرغت الحاجة منه ولو في حال الحرب ولا يستعمله في غير الحرب لئلا يعرضه للهلاك الحديث روي عن ثابت عند أبي داود والدارمي برجال ثقات قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يركب دابة من في المسلمين حتى اذا أعجبها ردها فيه ولا يلبس ثوبا من في المسلمين حتى اذا أخلقه رده فيه)

﴿ باب قتال أهل البغي من أهل القبلة ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال لا يسبي أهل القبلة ولا ينصب لهم منجنيق ولا يمنعون من الميرة ولا طعام ولا شراب وإن كان لهم فئة أجهز^(١) على جريحهم وأتبع مدبرهم وإن لم يكن لهم فئة لم يجهز^(٢) على جريحهم ولم يتبع مدبرهم ولا يحمل من ملأهم شئ إلا ما كان في معسكرهم .

ش أخرج البيهقي بسنده الى سفيان عن أبي اسحاق عن خبير بن مالك قال سألت عمار بن ياسر سأل عليا عن سبي الذرية فقال ليس عليهم سبي إنما قاتلنا من قاتلنا قال لو قلت غير ذلك لخالفك وخير ضبطه ابن الصلاح في نسخة صحيحة من سنن البيهقي بالخاء المعجمة مصفراً وينظر في ترجمته . وبسنده الى حماد بن أسامة نا الصلت بن بهرام عن شقيق بن سلمة قال لم يسب علي رضي الله عنه يوم الجمل ولا يوم النهروان . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه قال أمر علي رضي الله عنه مناديه فنادى يوم البصرة لا يتبع مدبر ولا يذف على جريح ولا يقتل أسير ومن أغلق بابه فهو آمن ومن اتقى سلاحه فهو آمن ولم يأخذ من مناعهم شئاً . وبسنده الى جعفر ابن محمد عن أبيه عن جده علي بن الحسين قال دخلت على مروان بن الحكم فقال ما رأيت أحداً أكرم غلبة من أبيك ما هو إلا أن ولينا يوم الجمل فنادى ماديه لا يقتل مدبر ولا يذف على جريح قال الدراوردي أخبرنا جعفر عن أبيه أن عليا رضي الله عنه كان يباشر القتال بنفسه وأنه كان لا يذف على جريح ولا يقتل مدبراً وفي جمع الجوامع عن ابن أبي ذئب عن جده عن علي أنه لما قاتل معاوية سبقه الى الماء قل دعوهم إن الماء لا يمنع ابن أبي شيبة . وفيه أيضاً عن أبي البختري^(٣)

(١) في نسخة اجيز (٢) في نسخة لم يجهز (٣) أبو البختري بفتح الموحدة والمثناة الفوقية بينهما

لما أنهزم أهل الجبل قل على لا تطلبوا عبداً خارجاً من المسكر وما كان من دابة وسلاح فهو لكم وليس
لكم أم ولد والمواريث على فرائض الله وأى امرأة قتل زوجها فليتعبد أربعة أشهر وعشراً . قالوا
يا أمير المؤمنين تحل لنا دماؤهم ولا تحل لنا نساؤهم قال كذلك السيرة في أهل القبلة فخاصموه فقال
فهاثوا سهامكم وأقروا على عائشة فهي رأس الأمر وقائدهم قال ففرقوا وقالوا نستغفر الله نخصمهم على
أخبره ابن أبي شيبه (والبعثي مصدر) وبني ظلم واعتدى فهو باغ والجمع بغاة وبغى سعى بالفساد ومنه
الفرقة الباغية لأنها عدلت عن القصد قاله في المصباح . وفي عرف أهل الشرع هو من يظهر أنه محق والامام
مبطل وحاربه أو عزم وله فئمة أو منعة أو قلم بما أمره إلى الامام . وقد عد من أهل البني معاوية وعائشة
وطلمحة والزبير والخوارج وقد ورد فيهم النص فيما أخرجه الحاكم وغيره عن أبي ايوب الانصاري أمر
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على بن أبي طالب بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين وهو حديث
مروي من طرق عدة ومتلقى بالقبول إن لم يبلغ حد التواتر ولذلك لم يرد معاوية لما روى له . قالنا كثون
عائشة وطلمحة والزبير وأحزابهم لمنكهم بيعة على عليه السلام . وقد رويت توبتهم . والقاسطون
معاوية وأحزابه لانهم قسطوا أى ظلموا وجاروا والقسط بالفتح الجور والعدول عن الحق قال تعالى
(وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطبا) والمارقون اخذوا أارج الذين خطوا واعليا في التحكيم وكفروا بذلك
وكذلك من ذهب مذهبهم أو اعتقد اعتقادهم ومنهم أهل النهر وان الذين قال فيهم على عليه السلام لم
أجد بدا من قتالهم أو الكفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وآله وسلم وقتلهم يوم النهروان فاستأصلهم
وقد ورد في الخوارج أحاديث صحيحة في مروقهم من الدين وضلالهم ذكر منها مسلم في صحيحه شطراً
صالحوا لأصل في الأمر بقتال البغاة قوله عز وجل (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا
بينهما فإن بغت إحداها على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي إلى أمر الله)

(وفي الحديث دليل) على أحكام البغاة فمنها أنه لا يسي أحد منهم لاذ كورهم ولا إناتهم ولا
صبيانهم باجماع المسلمين وفي رواية عن على عليه السلام أنه لما فرغ من حرب أهل الجبل خطب في
الجامع فقام إليه رجل يقال له عبادة بن قيس فقال له ما قسمت بالسوية فانك قسمت ما حواه عسكر
عدونا وترك النساء والذراري فقال له على أما علمت أنا لا نأخذ الصبي بدين الكبير وان الأموال
كانت لهم قبل الفرقة وتزوجوا على بصيرة وولدوا على الفطرة وإنما لكم ما حوى عسكرهم وما كان في
دورهم فهو ميراث لذريتهم وقال عليه السلام وإن أبيتم فايكم يأخذ عائشة في سهمه وهو معنى الرواية
السابقة (ودل) على أنه لا يجوز رميهم بالمنجنيق وكذا ما في حكمه من الاحراق بالنار اذ لم يرد الرمي
بالمنجنيق الا في قتال الكفار كما وقع في قتال أهل الطائف وحكى القاضي زيد عن أهل المذهب أنه
لا توضع عليهم المنجنقات ولا يفتق عليهم ما يفرقهم ولا يضرمون بالنار وقال بعضهم قد ورد ما يدل على

جواز رميهم بالمنجنيق فيبحث عنه إن شاء الله . والمنجنيق بفتح الميم وكسرها وهى والنون الأولى زائدتان فى قول لقولهم جنق يجنق اذا رمى وقيل الميم أصلية لجمعه على مجانبق وقيل هو أعجمى معرب والمنجنيق مؤنثة ويقال للرامي بها جانق ذكره فى النهاية وذكر ابن خلكان فى ترجمة أبى يوسف يعقوب المنجنيقى بحنا نفيسا فى المنجنيقى فليراجع (ودل) على أن الامام لا يمنهم الميرة . قل فى القاموس هى بالكسر جلب الطعام مار عياله يمر ميراً والميار جالب الميرة ولا يمنون طعاما ولا شرابا . وقد فعل ذلك على عليه السلام فى صفين لما غلب أصحاب معاوية على الماء ومنعوا أصحاب على عنه حتى قال بعض الجند :

أيمننا القوم ماء الفرات وفيما السهام وفيما الحجف
وفيما على له صولة اذ خوفوه الردى لم يخف

فى آيات فصر على عليه السلام من كشفهم عنه ولم يمنع احداً من أصحاب معاوية من الاستقاء منه وقال بعضهم للامام أن يمنهم عن الطعام والشراب حتى ينزلوا الى الحق وإلا فهم قاتلو أنفسهم بامتناعهم عن الحق ولتمكنهم من النفي الى أمر الله وأما اذا تحصنوا فى معقل فيه النساء والصبيان أطلق لهم مقدار ما يسع النساء والصبيان ومن لم يكن من أهل البغى ولا يحمل قطع الميرة عنهم ويمنعون ما وراء ذلك (قوله وإن كان لهم فئة أجهز على جريهم) أى من صرع منهم فيقتلهم قتله قل فى النهاية أجهز على الجريح اذا أسرع قتله والفئة الردء من قوم أو معقل يأوى اليه ويتحصن به والاجهاز على الجريح مذهب أبى حنيفة وأطلقه فى البحر وغيره مذهب الهدوية وقال الشافعى لا يجاز على الجريح ولو كان له فئة لان البغاة إنما يقتلون عنده للدفع وقد كفى أمر قتاله وأما إتباع مدبرهم اذا كان ذا فئة فهو مذهب الهدوية وخالف فيه الشافعى . وقال بعضهم إن كانوا تاركين للقتال جملة منصرفين الى بيوتهم فلا يحمل إتباعهم أصلاً وإن كانوا منحازين الى فئة أولاً يدين بمقتل بمنعون فيه متربصين إمكان الفرصة فى عودهم الى قتال أهل الحق أتبعوا وعليه يدل ظاهر الآية لان الله تعالى افترض قتالهم حتى يفيثوا الى أمر الله فاذا قاموا حرم قتالهم وقتالهم ومن النفي رجوعهم الى ديارهم تاركين لبعيهم وأما اذا كان إدبارهم ليمتحنوا من غلبة أهل الحق وهم باقون على بعبيهم فقتالهم باق علمينا لعدم فيثهم الى أمر الله . وأما الاحتجاج على أنه لا يتبع مدبرهم مطلقاً بما أخرجه البزار نا محمد بن معمر نا عبد الملك بن عبد العزيز نا كوثر بن حكيم عن نافع عن ابن عمر قل قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (يا ابن أم عبد هل تدرى كيف حكم الله فيمن بقى من هذه الامة) قال الله ورسوله أعلم قال (لا يجيز على جريها ولا يقتل أسيرها ولا يطلب هاربها ولا يقسم فيثها) فلا يصح لان كوثر بن حكيم متروك ولو صح لكان حجة لنا لان الهارب هو التارك لما هو فيه فأما المتخلص ليعود فليس هارباً (قوله ولا يحمل من ملأهم

شيء إلا ما كان في معسكرهم) يدل على جواز أخذ ما في أيديهم مما أجلبوا به الى موضع القتال من مال وسلاح وغير ذلك لا ماعداه . وهو قول الهدوية وأصحاب الحديث وقد روى في الجامع الكافي عن الحسن بن يحيى أنه أجمع آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه يغنم ما حوى عسكر أهل البغي مما أجلبوا به واستعين به عليهم . وقال محمد بن منصور لا تعلم بين علماء آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اختلافاً ان علي بن أبي طالب عليه السلام غنم ما جلب به أهل البغي في عساكرهم من مال أو سلاح أو كراع يقوى به عليه في حروبه وقسم ذلك بين أصحابه منهم من شهد ذلك معه الحسن والحسين ومحمد ابن علي ورواه أيضاً علي بن الحسين وأبو جعفر محمد بن علي وجعفر بن محمد ويحيى بن زبد وعبد الله بن الحسن وزيد بن علي ومحمد بن عبد الله وحكامه عند ظهورهما وجعفر بن محمد بن زيد حكم به أيضاً عند ظهوره ومن شهدنا من علمائهم وأهل الفضل منهم مثل أحمد بن عيسى والقاسم بن ابراهيم وعبد الله بن موسى صلوات الله عليهم ورضوانه (وفي المسألة خلاف) فقال أبو يوسف ما وجد في أيدي البغاة من السلاح والكراع فانه يقسم ويخمس ولم يرد ذلك في غير السلاح والكراع وقال أبو حنيفة وسائر أصحابه اما مادامت الحرب قائمة فانه يستعان في قتالهم بما أخذ من سلاحهم وكراعهم خاصة فاذا تلف من ذلك شيء في حال الحرب فلا ضمان فيه فاذا وضعت الحرب أوزارها فلا يؤخذ شيء من أموالهم لا سلاح ولا كراع ويرد عليهم ما بقي مما قاتلوا به في الحرب ونحو ذلك روى عن محمد بن عبد الله في سيرته وهو ظاهر قوله عليه السلام في رواية أبي البختري وما كان من دابة أو سلاح فهو لكم . ويؤيده ما في سنن البيهقي بسنده الى عرفة عن أبيه قال لما قتل علي عليه السلام أهل النهروان جال في عسكرهم فن كان يعرف شيئاً أخذه حتى بقيت قدر تم رأيها أخذت بعد . وعن عرفة عن أبيه أن علياً عليه السلام أتى برثة أهل النهروان فعرفها فكان من عرف شيئاً أخذه حتى بقيت قدر لم تؤخذ فاذا صحت هذه الرواية ورواية أبي البختري فيكون المراد بقوله عليه السلام في حديث المجموع ولا يحل من ملكتهم شيء أي غير السلاح والكراع جمعاً بين كلاميه .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام انه لم يعترض^(١) لما في دور أهل البصرة إلا ما كان من خراج بيت مال المسلمين)

ش أخرج عبد الرزاق عن ابن عيينة عن أصحابه عن حكيم بن جبير عن عصمة الأسدي قال هش الناس الى علي فقالوا اقم بيننا نساءهم وذرائعهم فقال علي عليه السلام عتبتني الرجال فعتبتها وهذه ذرية قوم مسلمين في دارهم ولا سبيل لكم عليهم ما آوى الدار من مال فهو لهم وما أجلبوا

به في عسكرهم فهو لكم . وروى الأمير الحسين بن محمد في الشفاء عن جعفر بن محمد عن زين العابدين أنه قال إن علياً لما وقف أهل الجبل قال لا تتبعوا مولياً ليس بمنحاز إلى فئة ولا تستحلوا ملكاً إلا ما استمعين به عليكم ولا تدخلوا داراً ولا خبأ ولا تستحلوا مالا إلا ما جباه القوم أو وجدتموه في بيت ما لهم .

(وفي الحديث) دليل على تحريم أخذ أموال البغاة المحرزة في دورهم وكذا ما كان لهم في غيرها على أي صفة كانت ولم يخرج من ذلك إلا ما أجلبوا به إلى المعركة ودل على جواز أخذ بيت المال إذا ليس لهم فيه حق لبغيتهم بل يستحقه من عداهم من أهل الحق وقد روى أن علياً لما فرغ من أمر الحرب يوم الجبل دخل بيت المال فرأى فيه البدر من الذهب والفضة فأنشأ يقول .

صلصلي صلصالك فلبست من أشكالك

ثم قسمه من وقته بين الناس بالسوية ثم رشه وقال اشهد لي عند الله أني لم أدخر عن المسلمين شيئاً أخرجه الإمام أبو طالب في تيسير المطالب من طريق زيد بن علي عن أبيه عليهم السلام .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أنه خمس ما حواه عسكر أهل النهر وان وأهل البصرة ولم يعترض ^(١) ماسوى ذلك)

ش بيض له في التخريج وقد روى في الجامع الكافي عن الشعبي والحكم أن علياً عليه السلام خمس ما كان في عسكر الخوارج وفيه دليل على تخميس ما غنمه الأثام من أموال البغاة التي أجلبوا بها وهو داخل تحت عموم قوله عز وجل (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه) ذكر ذلك النجاشي في شرح الآيات ولأن كل ما قسم غنيمة تتبعه أحكامها ومنها التخميس وقد قال به أيضاً جماعة من السلف فروى القاضي زيد بن الحسن بن صالح إذا قوتل اللصوص فقتلوا وأخذ ما منهم فهو غنيمة لمن قتلهم بعد اخراج الخمس إلا أن يكون شيئاً يعلم أنهم سرقوه من الناس وقال محمد بن منصور سألت أحمد بن عيسى عن قوم من المسلمين تلقاهم اللصوص فظفر المسلمون على اللصوص ما نقول فيما ظفر المسلمون عليهم قال هو غنيمة وفيه الخمس . وأما محمد بن عبد الله فلم يره غنيمة ولم يوجب فيه الخمس وقوله لم يعترض ماسوى ذلك تقدم الكلام عليه .

﴿ باب متى يجب على أهل العدل قتال الفئة الباغية ﴾

ص (قال زيد بن علي عليهما السلام إذا كان الإمام في قلة من المدد لم يجب عليه)

(١) وفي نسخة لم يعترض لما سوى ذلك اهـ

وقد وجدت في النسخة الأصلية هذه الجملة الآتية :-

هنا ما انتهى إليه شوط قلم التأليف فيما علمناه وعاق المصنف عن التمام عائق الحمام ونسأل الله تعالى من فضله وكرمه أن ييسر لشرح باقي الكتاب على أسلوب هذا الشرح كما ييسر لماضيه بحوله وطوله آمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله أجمعين *

وفرغ النقل لهذا النسخة في رابع عشر أو خامس عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٢٩٧
وهي بخط حي الأخ الاوحد نحر الدين محمد بن عبد الله الاكوع رحمه الله تعالى
وجمع بيننا وبينه في مستقر رحمته ومحل إتابته وأحسن ختامنا ووقفنا لما يرضيه
بحوله وطوله آمين وكتبه الحقير ابن بنت المصنف احمد بن محمد السياغي
عفا الله عنهما وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله أجمعين *



الى هنا انتهى شرح السياغي رحمه الله لمجموع الامام زيد بن علي عليهما السلام
وبليه الجزء الخامس شرح بقية المجموع للسيد العلامة العباس بن احمد بن ابراهيم
الحسنى النبي حفظه الله وأوله (باب متى يحب على أهل العدل قتال الفئة الباغية)

ولما تم بحمد الله تعالى طبعه قرظه صاحب السماحة العلامة

السيد محمد سعيد العرفي

رئيس علماء وادى الفرات ونزيل القاهرة اليوم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سبحانك لا نحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم نحمدك اللهم فقمت من أردت به من خلقك خيراً ، واصطفيت من تشاء من عبادك فمنحته الفهم في كتابك والعلم في آياتك وأعطيته علماً وفضلاً ، وأعددت له في الآخرة أجراً وفخراً أشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك شهادة أنتفع بها يوم الدين ، وأشهد أن محمداً عبداً ورسولك بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وجاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين . اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الأطهار وصحبه الأخيار ومن تبعهم باحسان إلى يوم الحشر والقرار (أما بعد) فإن للعلم ضياء يشرق على العقول الناضجة ويظهر في المدارك الصافية ويتجلى في الذين اتخذوا التقوى عدتهم والصلاح شعارهم والایمان الصادق بالله ورسوله ركنهم الوطيد ولذلك تجده ينتقل من اقليم الى آخر ويتحول من بيئة الى ثانية وهو في كل ذلك موزع على حسب ما أراه الله على مقتضى عدله وحكمته في مختلف العصور والادوار

العلم كله حسن واسكل مجموعة رأس وسيد العلوم ما يتعلق بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فعليهما تبني السعادة الدنيوية والأخروية وبهما يتم صلاح المجتمع الانساني وعليهما ترتكز الاخلاق الشريفة حيث الشرائع كلها جاءت لتعليم مكارم الأخلاق وتفهيم الناس ما يرشدهم الى الحق في دينهم ودنياهم .

نحن نقول كتاب الله وسنة رسوله ونفرق بينهما بحسب الظاهر وإلا فلهما شيء واحد غاية الأمر أن الكتاب متعمد بلفظه تجدى الله به البشر في ابان بلوغ اللغة العربية أوج كمالها ولا يزال يتحداهم معجزة دائمة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأما السنة فيعمل بأحكامها بقطع النظر عن إعجاز اللفظ وعدمه . نعم شيء واحد بدليل قول الله تعالى : « وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلهم يتفكرون ، ٤٤ — النحل » وقول الله عز وجل « من يطع الرسول فقد أطاع الله ومن تولى فسا أرسلناك عليهم حفيزاً ٨٠ — النساء » وقول الله سبحانه وتعالى « قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني

يحييكم الله ويفرركم ذنوبكم والله غفور رحيم قل أطيعوا الله والرسول فان تولوا فان الله لا يحب الكافرين ، ٣٢ - آل عمران « وقوله عز من قائل » وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ، ٤ - النجم « فهذه الآيات تدلنا على أن السنة لا تخرج عن كتاب الله من حيث الاحكام ولزوم الاتباع وبهذا تدبين مزية علم السنة على سائر العلوم

اذا عرفت منزلة علم السنة وأنه المقصد وما صواب وسيلة اليه ومقدمة له فالولى بك أن تعلم أول كتاب الف فيه أى حينما كانت العباب بعض المؤلفين لم تحصل وكان العلم لا يزال أمانة لم يحصل له تطوره على حسب ما أناه المتأخرون من أرباب المذاهب الذين استفلوا هذا العلم الشريف لترويج غايتهم فأول كتاب من ذلك هو كتاب مجموع فارس آل بيت النبوة وعلمها الشامخ وبطل الاسلام منبع العلوم والعرفان الامام الشهيد زيد بن على زين العابدين عليهما السلام

ذلك الكتاب الذى روى بسلسلة امتازت بالعلم والتقوى والورع والشرف على أنساب العالم أجمع فهم خيار من خيار من خيار جاهلية وأسلام

مما لامرأ فيه أن آل بيت النبوة نشأ الدين الاسلامى فى بينهم وترعرع بينهم واستفحل بسيفهم واعتمد على حججهم فكانوا أعرف الناس به وأدراهم عنه فلا يشق عليهم جمع أحكامه وتدوينها خشية الضياع عند ما قلبت الامة لهم ظهر الحن وكانوا يصعب عليهم التمكن من حياة هادئة والدول القائمة يومئذ لهم بالمرصاد كما قاله البوصيرى فى حق الحسن والحسين وأبنائهما مخاطباً رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى همزته :

من شيهدين ليس يفسيى الطف مصابهما - ولا كربلاء
مارعى فيهما ذمامك مرؤ من رقد خان عهدك الرؤساء
أبدلوا الود الحفيظة فى القر بي وأبدت ضبابها النافقاء
وقست منهم قلوب على من بكت الارض تقدهم والسماء

هذه المظالم والمذامح التى وقعت لآل بيت النبوة دعتهم الى تدوين علومهم فكانوا بذلك السابقين فى التأليف كما أنهم سابقون لغيرهم فى أنواع الفضائل والكمالات كافة ولذلك لم نعتز على كتاب فى ذلك العصر كهذا المجموع الذى ألفه الامام رواية عن آبائهم عليهم السلام قبل أن يستشهد سنة ١٢٢ هجرية وبما أنه حاز فضيلة السابقة وما من حديث فيه إلا وهو مؤيد بكتب السنة التى جاءت بعد ذلك ووافقه المذاهب الاربعة التى حصر أهل السنة أخيراً المذاهب فيها فجدير بالمتصف من هؤلاء أن يدعو هذا الكتاب (أم المذاهب) لانهم كلهم قد اغترقوا من هذا البحر الزاخر وكان أكثرهم إتباعاً له الامام أباحنيفة والامام الشافعى

من المعلوم أن هذا الكتاب يرويه عنه خادمه الخالص أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي القرشي
السكراني مولى بني هاشم وكل رجال الحديث وأهل الجرح والتعديل متفقون على أنه يرويه أبو خالد
المذكور ولكنهم طعنوا فيه وفي عدالته وقد دافع الشارح رحمه الله في المقدمة عن هذا الرأي بما لا مزيد
عليه ولكني أحب أن أشركه في البحث عسى أن يكون لي سهم من الاجر وأكون قد قضيت
بعضاً من واجبي في تأدية العلم وخرجت من هوة السكتان وإن كان ذلك لا يلائم أذواق كثيرين انطبعوا
على النصب من حيث يشعرون أو لا يشعرون

قبل كل شيء ذكر لنا الشارح أن علماء الفترة الطاهرة متفقون على صحة رواية أبي خالد عن زيد كتاب
المجموع وعلماء أهل السنة وافقوه في الأحاديث التي رووها في كتبهم وهي كل ما في المجموع فيكونون قد
قالوا بما في المجموع من الأحكام وافقوا على صحة ما فيه من الأحاديث وإنما النزاع في الذي روى المجموع
أعني أبا خالد السابق على أئمتهم في الزمن ولكن لأنه من مولى آل بيت النبوة تسلم بعض رجال العصر
الثالث في حقه فريفاً منهم بفضا في آل بيت النبوة وفريفاً حصداً من عند أنفسهم حيث روى قبل أن
يدونوا كتبهم ومأقلاوه من الأحكام وما جمعه من الأحاديث

يقولون نقلاً عن الإمام أحمد كما في تهذيب التهذيب إن عبد الملك بن جريج المتوفى سنة ١٥٠
وابن أبي عروبة سعيد بن مهران مولى العدويين المتوفى سنة ١٥٥ هما أول من ألف في حين أن كتب
التراجم متفقة على أنهما لم يؤلفا وإنما كلنا يعتمدان على حفظهما ولذا لم يسم أحد كتاباً لواحد منهما
وهما معاصران لأبي خالد في الحياة ومتفقان معه في وقت الوفاة وقد عابوا على أبي خالد بأنه كان منعزلاً
عن أمثال هؤلاء فلم يلق عنهم شيئاً فاذن لا يمكن أن يقال قد أطلع على رأيهم فضلاً عن كتبهم وعلى
هذا فلا يخلو إما أن يكون صادقاً في روايته عن الإمام زيد وهذا هو الحق والواقع وإما أن يكون كاذباً
ولا يتعل مسلم ذو إدراك أن يفترى أحد أقوالاً تنقاسمها الأمة فيأخذ كل فريق قسماً من أحكامه فإن
صادف الحق فقد أثبتوا له أسراً خارقاً للعادة وخارجاً عن طوق الشر حيث أثبتوا له فضيلة يمتاز بها
على عصره كله بلا نزاع فسموه وضاعا وتبعوه في كل ما قاله وإستدلوا بها ولكن من طريق آخر ولا
أحد أجعل ممن قال كان يشتري الصحف من الصيادلة في الزمن الذي لا تقدر أن نجد كتاباً واحداً
مؤلفاً ولذا يحصل الاختلاف في أولية ذلك حتى قال أحمد عن ابن جريج وابن أبي عروبة ما قدمناه
وفدناه وقال بعضهم إن مالكا هو السابق ولكن الذي يعترف به رجال الحديث أن مالكا جمع موطأة
بناء على إشارة المنصور حينما لاقاه في الحجاز وكان ذلك سنة وفاته فمات المنصور في الحج ودفن في
المعلاة وذلك سنة ١٥٨ أي بعد وفاة أبي خالد بلا نزاع فالولية الموطأ سبقتها أولية أبي خالد فإذا كان
وضاعاً كما يزعمون فإن الأمة قد وافقته في وضعه وحاشاهم من ذلك ولكن إن الله وإنا إليه راجعون

وأنى لا عجب من قولهم رواه أبو خالد وحده عن زيد ويرون ذلك غريباً مع أن الامام زيد كان في حال حرب ومعظم رجاله أو كلهم أفتهم سيوف بني أمية حيث صادف ظهوره أيام هشام بن عبد الملك الذى يصفه المنصور بالحزم وأنه رجل بني أمية أى أنه أكثرهم سفكاً لدماء من لا يرضون بظلمه الفادح وحكمه الجائر ولا سيما الهاشميين لذلك قلده المنصور في الطالبين فكان يدقونهم أحياء في القبور حتى يموتوا ولهذا يرون رواية أبي خالد وحده نقصاً وليكنهم يرونه مدحاً للبخارى الذى نقل لنا النووى في الجزء الذى شرحه من البخارى عن الفربرى قال : سمع كتاب الصحيح من البخارى تسعون الفا لم يبق منهم أحد غيرى اه ومع أن البخارى كان غير مقصود ولا مطلوب لم يبق من هذا العدد الجسيم الا الفربرى وزاد ابن حجر في أول الفتح رواية النسوى وأبى طلحة وهما غير كاملين ولا معروفين لدى المحدثين أصلاً وكان ذلك لم يمنع البخارى أن يكون في الدرجة العليا بين كتب السنة كما أوضحناه في كتابنا النقد الصريح لترجمة البخارى والصحيح

واستغربت مقاله أبو حاتم بأنه متروك الحديث لا يشتغل به لعله يقصد بقوله هذا أن الحديث اذا لم يدخل المساجد ويختلط في الناس لا يسمى محدثاً لانه غير منتم الى حزب المحدثين فكان الحديث خاص بحزب مخصوص أو شركة محتكرة كما فعلته دسائس الطامعين في بلاد المسلمين في عصرنا هذا من وضع قوانين مضحكة وهى أن العلم لا يكون الا بشهادة لاتنال الا بعض سنين معدودة فستدل من قوله أنهم كانوا يرون أن من لم يدخل في حزبهم لا يحق له أن يسمى محدثاً ولو درست أن ابا حاتم هذا توفى بعد أبي خالد بقرن ور بع لهنأت برأى الناقل ثم الغريب نقلهم طعن وكيع له مع أن وكيعاً توفى بعده بنحو خمسين سنة ولم يجتمع به الا وهو طفل إن كان ثمة اجتماع ثم أن الناقل اقول وكيع هو الذهبى الذى نقل الطعن في وكيع نفسه مع أنه من رجال الصحيحين .

من درس الجرح والتعديل يضحك كثيراً من نهجهم على رجال أهل الفضل بالطعن ومن تعديلم بعض الذين ثبتت عدائهم لله ولرسوله وقد أجاد الأستاذ العلامة شيخ العترة النبوية في عصرنا الحاضر السيد محمد بن عقيل حيث كشف لطالبي الحق عن أمور غامضة في كتابه العتب الجليل على أهل الجرح والتعديل اذ أظهر تحامل أهل الجرح والتعديل على كل من ينتمى للعترة النبوية أو يواليهم ولذلك تجدد الطاعنين على أبى خالد هم الذين ولدوا بعد وفاته بسنين كثيرة بل هم الذين روى مثل أقواله ولكن غاب عنهم ذلك أو أنهم يتوهمون أن الناس تجهل التاريخ فيظنون أن كلمة جرحه فلان لا تدعو الباحث المنصف الى أن يكشف عنه هل هو من معاصريه أم لا . ثم لا يأنف الناقلون للطعن في أبى خالد عندما يسندون الاقوال لمن بعدهم بمائة سنة أو نحو ذلك ولو أسندوا الاقوال لمعاصريه لكان في شهرتهم ما يستر أقوالهم ولكن أبى الله الا أن يحق الحق ويبطل الباطل ولو بعد مضي زمن طويل

ومن هذا القبيل اتفاق أهل الجرح والتعديل على أن من خضع لسيف فتنة خلق القرآن يعد مجرّحاً وإن كان اتقى الناس ولكن لما مس الأمر حزبهم استثنوا من ذلك يحيى بن معين وعلي بن المديني وخمسة معهم من رؤسائهم مع اتحاد الذنب فكان ذلك عيباً في قوم ومدحاً في آخرين ولو أن أبا خالد تعلق لهم ودخل في حلقاتهم لكان لديهم من المدلين حتى وإن نسب المجموع لنفسه صدقوه بلا نزاع . وما يؤسف له أن نقول بصراحة إن المحاباة بين رجال المحدثين محسوسة وظاهرة حيث تؤثر فيهم الحزبية .

لاشك أن أبا خالد الذي تربى في معية الامام زيد تأنف نفسه من المداينة لأن مولى القوم منهم ويسير في طريقهم فلا غرابة إذا انزوى عن العالم بعد ذلك بل الغرابة في خلاصه من ظلم بني أمية في آخر ملكهم العشر سنين الاخيرة بعد قتلهم سيده وأقاربه

لا تظن أن أحداً من آل بيت النبوة يكره المحدثين وهم الناقلون لكلام جدهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والحافظون له من الضياع والتلف وإنما من خص تراجم المحدثين في العصر العباسي وأمعن قليلاً في التاريخ يظهر له الأمر واضحاً مكشوفاً ويستبان السر ظاهره وهو أن الاكثر يقصد من الاشتغال بالحديث افساده أو القضاء عليه من طريق خدمته كما سنبين بعض ذلك وأسبابه :

جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالهدى ودين الحق فألم كثيراً من العرب المضربين وغيرهم ولا سيما ربيعة وكان الفتح سائراً لما ينطوون عليه فقد نقل السهيلي في الروض الانف يوم فتح مكة قال لما سمعت بنت أبي جهل حى على الصلاة قالت أما الصلاة فسنؤديها ولكن والله ما نحب قلوبنا من قتل الاحبة اه وأول خروج على الاسلام بعد هذا كان حادثة ذي الخويصرة فقد روى البخاري في صحيحه في باب علامات النبوة عن أبي سعيد الخدري قال بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقسم قسماً إذاه ذو الخويصرة وهو رجل من بني تميم فقال يا رسول الله اعدل فقال (وياك ومن يعدل إذا لم اعدل قد خبت وخسرت إن لم أكن اعدل) فقال عمر يا رسول الله ائذن لي فيه فأضرب عنقه فقال (دعه فان له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم يقرؤن القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ينظر الى نضله فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر الى رصافه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر الى نضبه وهو قدحه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر الى قدذه فلا يوجد فيه شيء قد سبق الفرث والدم آيتهم رجل أسود احدى عضديه مثل ثدى المرأة أو مثل البضة تدردرو ويخرجون على حين فرقة من الناس قال أبو سعيد فاشهد أنى سمعت هذا الحديث من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأشهد أن علي بن أبي طالب قاتلهم وأنا معه فامر بذلك الرجل فالتس فأتى به حتى نظرت اليه على نعمت النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي نعمته)

هذا الحديث يخبرنا عن الواقع والآتي فاما الواقع فانه قال (له اصحاب) ولولا ذلك لما جراً على هذه الحركة فانها لجرأة غريبة تنادى على عدم ايمان قائلها اذ نسب الى الرسول عدم العدالة واما عمر فانه غلبته الغيرة الدينية فطلب قتله غير ملتفت الى أن لهذا الشخص أعوانا كثيرين تقدم ذو الخو بصرة من بينهم فصدق عليه قول الله تعالى (اذ انبعث أشقاها ١٢ - الشمس) وأما الآتي فانه الآية التي تظهر في عضد أحدهم المقتول في وقعة النهر وان كما تقدم وهو مفصل في التاريخ بل في صحيح مسلم في كتاب الزكاة وعلمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان هؤلاء القوم يسترون عقائدهم الزائفة ونياتهم السيئة بكثرة الصلاة والصيام واظهار العبادة ولذلك كان الشارع يأمرنا بالسداد والاعتدال

لقد كان ذو الخو بصرة فاتح باب الخصام مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بطريق غير واضح ثم تسكر ذلك من غيره فقد روى البخارى ومسلم في صحيحهما واللفظ لمسلم عن أبي سعيد الخدري قال بعث على بن أبي طالب كرم الله وجهه الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اليمن بذهبة في أديم مرقوظ لم تحصل من ترابها قال قسمها بين أربعة نفر بين عيمنة بن حصن والافرق بن حابس وزيد الخليل والرابع إما علقمة بن علاثة وإما عامر بن الطويل فقال رجل من اصحابه كنا أحق بهذا قال فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم . فقال (ألا تأمنوني وأنا أمين في السماء يأتيني خبر السماء صباحا ومساء) . قال فقام رجل غائر العينين مشرف الوجنتين ناشز الجبهة كث اللحية مخلوق الشعر مشعر الازار فقال يا رسول الله اتق الله فقال (و يلك أولست أحق أهل الارض أن يتقى الله) قال ثم ولى الرجل فقال خالد بن الوليد يا رسول الله الا أضرب عنقه . فقال (لا) الحديث فهذه حادثة أخرى لان الاولى في غنائم حنين والثمانية في الذهبة الواردة من اليمن ولو فرضنا أنهما كانتا واحدة ففيهما شخصان تسكلا عما في نفوسهما من النفاق فالاول من المسلمين المناققين أو صاحب علقمة لانه المرجح كما بينه النووي في شرح مسلم والثاني ذلك الغائر العينين وهذا يدل على أن الخوارج منذ يومئذ كانوا يؤلفون حزبهم ويريدون افساد المسلمين من طريق الدين نفسه حيث جاء في بعض روايات مسلم في صحيحه هذه قصة مأريدها وجه الله تعالى يريد غنائم حنين فهو يلتجئ الى الله طاعنا في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

وأما بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكانت الفرصة سانحة للمناققين في اظهار عداوتهم في الدين الاسلامي وكذلك وجدت لها مجالا واسعا وتبين أنهم كانوا يجاهرين بالدين الاسلامي إما رغبا وإما رهبا ولعل عيمنة بن حصن الغزاري قد أفصح عن رأيه تجاه طلحة الاسدي كما نقله الطبري في تاريخه وهذه عبارته

والله لأن تتبع نبيا من الخلفين — أى غطفان واسد — أحب اليامن أن تتبع نبيا من قريش

وقدمات محمد وبقي طلحة فتابعوه اهـ

وفي تاريخ ابن الأثير وابن جرير وجاء طلحة النمرى الى مسيلة الكذاب فسأله عن حاله فاجبره أنه يأتيه رجل في ظلمة فقال أشهد انك لكاذب وأن محمداً صادق ولكن كذاب ربيعة أحب اليها من صادق مضر

هـذا يدل على أن العصبية أثارت حفيظة هذين حتى تمكننا من اعلان رأيهما بصراحة ولما أمر عمرو بن مضر س الطائي عيينة بن حصن وكلم خالداً فيه رجل من بني مخزوم عفا عنه وأرسله مقيداً الى المدينة وكان الصبيان يقولون ارتد عدو الله فكان يقول لهم متى أسدبت حتى أرتد؟ يريد أنه لم يدخل الاسلام في قلبه وان تظاهر به ثم كانت حادثة بنى حنيفة واتباعهم مسيلة الكذاب عداً بالدين الاسلامى بسبب أنه دين أكرم الله به مضر وكانت وقائع وادى اباطة والحديقة نعم الشاهد على ما نشير اليه وقد قال شاعر الجامة في ذلك

فله عينا من رأى مثل معشر أحاطت بهم آجالهم والبواقي
فلم أر مثل الجيش جيش محمد ولا مثلنا يوم احتوتنا الحداقي
أكر واحمى من فريقين جمعوا وضائق عليهم في أباض الابرقي

ثم الفتح الاسلامى بزمن الخليفة الثالث واتساعه نشط به المناقون لنشر دعوتهم في البلدان الواسعة فلما تولى الخلافة أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه ونازعه معاوية بن أبى سفيان فاستفادة من التحكيم أهلناوا انشقاقهم فصديق عليهم آخر الحديث المتقدم يخرجون على حين فرقة من الناس وهذا من معجزات نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم

وجدوا في كلمة التحكيم فرصة لاظهار عقيدتهم الفاسدة فقالوا لاحكم إلا الله يريدون أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصح أن تكون أقواله ولا أفعاله حكماً أصلاً صار بين بعرض الحائط قول الله تعالى « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ٥٩ - النساء » فكانت مقالهم هذه رداً للسنة النبوية وعدم اعتبارها أصلاً حيث كانوا اتهموا الرسول في حياته فهم لا يصدقون أقواله ولا ما أتى به قطعاً

كان أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه أعرف الناس بمقصدهم السيئ فقال لابن عباس جادلهم بالسنة فلما كانوا على شدة في أمرهم وغرتهم قوتهم جاهرُوا بما ينطووا عليه فكان ذلك سبب انحلال قواهم وترك كثير من المخدوعين بهم الحرب ثم أجمعت الأمة على محاربتهم فكانت وقعة النهروان مضمضة لهم وتفصيلها في كتب الصحاح والتاريخ

ما كفاهم ذلك حتى ابتدؤا في اغتيال أمراء المسلمين وقتل الصحابة باشنع الصور وأقبحها وحادثة

عبد الله بن الخطاب قد رواها ابن أبي شيبة وغيره كيف قطعوا رأسه وبقروا بطن جاريته وكانوا مروا بساقته فأخذ واحد منهم ثمرة فوضعها في فيه فقالوا ثمرة معاهد فيم استحللتها ؟ فقال لهم عبد الله بن الخطاب أنا أعظم حرمة من هذه الثمرة فأخذوه فذبحوه فبلغ عليا فارس اليهم أقيدونا بقاتل عبد الله بن خطاب فقالوا كلنا قتله وتفصيل ذلك في فتح الباري في كتاب استنابة المرتدين والمعاندين وقتالهم

هذه الحكاية تدل على أن ديانة الخوارج صورية كاذبة يخدمون بها المنافلين من المسلمين فهم يجرمون الثمرة ويستبيحون قتل صحابي جليل وبقرون بطن جاريته كي يقتلوا ويقتلوا ما في بطنها ولكن تلك الحروب لم تقض عليهم وطال الأسر لان الدولة الاموية لا يهملها الدين وانما تهملها الطاعة والانقياد لهم حيث أعلن الحجاج على المنبر في السكوفة أن الخلافة أفضل من النبوة والرسالة كما رواه أبو داود في سننه حتى اذا تأسست الدولة العباسية علموا عندئذ أن الحرب لا تنجدهم نفعا فعدلوا عن مقاومة السنة واستعملوها لمقاصدهم ثم تغلبوا على الجرح والتعديل فكانوا الأكثر وعلى تحقيقاتهم تدور كثير من الأحكام السنية كانوا يميلون الى الاعتدال كي لا تظلم الأمة على عوراتهم فكانوا يقصرون الظمن على أبناء فاطمة عليها السلام استفادة من النزع القائم بينهم وبين أبناء عمهم العباسيين ولا زالوا يتطورون ويتحولون تحت أسماء مختلفة الى عصرنا هذا الذي أصبحت فيه السنة ملجأ لكل ضال يؤولها على حسب هواه أو أحقق غبى لا يفهمها ويرحم الله العلامة حجة الاسلام السيد أبا بكر بن شهاب العلوي حيث يقول :

وتسموا أهل الحديث وهام لا يكادون يفقهون حديثا

ولهم غير ذلك أمور أخرى فصلناها في كتابنا تقمص الجوارح في المذاهب الاسلامية لان هذه المجالة ليست كافية لبيان ذلك وإنما أتينا بمقدمة يعلم القارئ منها أمرا أكثر في الجرح والتعديل وينكشف له سر خصامهم لأبي خالد وأمثاله فان الحر تكفيه والأشارة

لا شك أن هؤلاء الخوارج الذي دخلوا في ضمن علماء الحديث والأثر مهما أرادوا أن يخفوا أنفسهم فان ذلك جلي واضح لمن تعاطى هذا العلم فضلا عن توغل فيه فانهم غير قادرين على إخفاء ما اتخذوه عقيدة لا تزول ولا تتغير وعلامة ذلك منهم كرههم لأئمة المؤمنين على بن أبي طالب عليه السلام ولا بنائه من بعده فن الخارجى لا بد أن يكرههم ويغمر في طعنهم ولو بطريق الاقتراء على كلام الغير يتخذ مسنداً لأنهم لا يحبون بني هاشم ولا يحبون الأنصار حيث ان الاسلام قام بسوقهم ووطدت أركانه وأثبتت دعائمه بجهادها وقد قلنا لك قول بنت أبي جهل وان صلاتها لم تمنعها من بغض من قتل الأحنبة وهذا ما أشار اليه الحديث الذي رواه البخاري عن ابن عباس قل قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « بغض بني هاشم والانصار كفر وبغض العرب نفاق »

فبعد هذا يسهل علينا أن نعرف من المحدثين الخارجى من غيره لأن المقياس الصحيح عندنا وبه يتميز لنا المحدث المسلم من الخارجى المنتمى الى الحديث حتى وان تأثر المحدث بغيره فانه يقول تبعاً لذلك الغير ولذلك نجد الاحاديث التى تمسك بها الشعوبية يروىها شخص يكره العدنانيين ولا يمكن أن نجد فيهم أحداً من السابقين الأولين فى الاسلام

ثم ان هذه الخطة خطة الطعن تناولت موالى بنى هاشم ومن ينتمى اليهم فلا أسهل عليهم من أن يتهموا بالتشيع فيكون ذلك سبب سقوطه ولا سيما فى الدور العباسى الذى تسرب به يومئذ الدولة وبه يحصل اليهم التقرب . فلا لوم عليهم بعد هذا اذا طعنوا فى أبى خالد فان ذلك برنامج لهم منسلس منذ ظهر الاسلام ولكن غاب عن ذهن هؤلاء أن أبى خالد سابق على المؤلفين أو معاصر لبعضهم كما يقولون غير مخالف لهم . وأن ما فى المجموع من الاحكام قد قبله المحدثون والفقهاء بحيث يحسن أن نقول ككتاب المجموع هو القطب الذى تدور عليه رعى مذاهب أهل السنة والجماعة

لانزع أن المجموع كثر ثمين ما برح محفوظاً وهو مأخذ لعلماء المذهب الزيدى فى الديار اليمنية ذلك المذهب الذى أركانه علماء العترة الطاهرة فهم السفينة التى من دخلها نجا من أقوال أهل الاهواء والتمسك بأنواع الضلالة التى أصيبت فيها معظم البلدان الاسلامية ولعل اليمن هو القطر الوحيد الذى لم يتلوث بدسائس اعداء الدين الاسلامى وحافظ على كرامة الشريعة الاسلامية حتى عصرنا هذا

كان دور سلطنة الاتراك العثمانية إتخاذ كل الأسباب لاقامة عرشهم فكانوا لا يجمعون عن تعاطى الاسباب التى تحوطهم وتكاؤهم من تفريق بين كلمة الأمة وإحداث نزاع مذهبي حتى أصاب الأمة الاسلامية من تفكك الاوصال ما أطعم أعداءهم فى الاسفلاء عليها قم ذلك فى أكثر الاقطار من تلك الدعايات كلمة (زيدى) قد أختلقها الدولة الرسولية وغيرها باليمن ثم أيدتها الدولة العثمانية فكانت توحى الى علماء السود بضرب الوتر الحساس ضدها فكرهت الناس فيها وساعد على ذلك أن اليمن واقع فى جانب من الأرض لا يمر به إلا من يريد السفر اليه خاصة فكان المسلمون مجهلون ماهم عليه ثم إن الدعاية التركىة وما تبذله من النفوذ والأموال أوجد نزاعاً بين الشافعية وعلماء آل البيت وسبب حصول كوارث عديدة لليمن نفسه فى حين أن الامام الشافعى جى به من اليمن مقيداً أيام الرشيد الى مدينة الرقة من أعمال متصرفه دير الزور لأجل اتفاقه مع الذين اختلفت السياسة النزاع مع أبنائهم والسكره الشديد لهم

انخذت الدول التى لم تقم على أساس الشرع مسألة الخلافة سبباً للنزاع حتى أن علماء الكلام أدخلوها فى كتب العقائد وجعلوها مما يجب اعتقاده والعمل بما فيه وكان هذا وسيلة لتحريك النزاع بين أهل السنة والشيعة عند الحاجة

لكن لو دريت أن مذهب الزيدية يقول بصحة خلافة أبي بكر وعمر وعثمان وعلى ويترضى عنهم
رضى الله عنهم ولو علمت أنه لا يختلف عن مذاهب أهل السنة لعرفت أن المذهب الزيدى هو جامعة
المذاهب الأربعة وأنها فروع له ولكن السياسة قاتلها الله مادخلت أمراً إلا وأفسدته فلا حول ولا
قوة إلا بالله

إبان لنا المجموع رأينا هذا فأنكشف الغطاء عن الدسائس التي كان أعوان الظلمة يخلطونها للتزيق
شمل المسلمين كي يفتروا شيعة وأحزاباً فتند كل مازعموه من الطعن في المذهب الزيدى صفوة مذاهب
أهل السنة والجماعة

كفى هذا المذهب شرفاً أن يحافظ على كيانه مع بقاء الشريعة الإسلامية صانها الله مقامه تحت رعاية
أئمة آل البيت قرونا طويلة ولا يزال كذلك مستمراً إلى انتضاء الدهر إن شاء الله تعالى حتى وإن
غمطه هذا الحق ألبس بتأثير الدول الحاكمة يومئذ فقد وجد من صرح بذلك ولم يخف في سبيل الحق
لومة لائم فمن ذلك ما قاله الحافظ ابن حجر المتوفى سنة ٨٥٢ في فتح الباري شرح البخارى تعليقا
على الحديث الذى أورده البخارى في باب الامراء من قريش في كتاب الاحكام ورواه عن ابن عمر قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقى منهم اثنان » فقد قال مانصه:
ويحتمل أن يكون بقاء الأمر في قريش في بعض الاقطار دون بعض فان بالبلاد اليمنية النجود منها
طائفة من ذرية الحسن بن على لم تزل مملكة تلك البلاد منهم من أواخر المائة الثالثة وأما من بالحجاز من
ذرية الحسن بن على وهم امرآء مكة وامرآء ينبع ومن ذرية الحسين بن على وهم امرآء المدينة فانهم وإن
كانوا من صميم قريش لكنهم تحت غيرهم من ملوك الديار المصرية فبقى الأمر في قريش بقطر من
الاقطار في الجملة وكبير اولئك أى أهل اليمن يقال له الامام ولا يتولى الامامة فيهم الا من يكون متحرراً
لا عدل الى أرقل والذي في صعدة وغيرها من اليمن لاشك في كونه قرشياً لأنه من ذرية الحسن بن على اه
وهذه شهادة من أكبر محدث في عصره ولو قلنا وفي العصور التي بعده لما عارضنا منصف وقد
اعترف بالحقيقة التي اجتهدت الدول مع مالها من الحول والسلطة أن تخفيها ولكن للحق أشعة تحرق
الحجب التي يظنون أنها تحول دون إشراق نوره الساطع

نحن في بحثنا هذا نتجنب السياسة وما يتعلق بها ولكن هذا لا يمنعنا أن نناقش التاريخ ونقول
ان القائم به لم يؤدوا واجبه نحو دولة إسلامية عاشت أكثر من الف سنة ولا يزال حتى الآن حقها
مهضوما وجانبها مهاناً بحيث لا يعرفها أحد فكأن المؤرخين أخذ عليهم العهد أن لا يدنوا كل ماله
علافة بآل بيت النبوة إلا من طريق ما يمس كرامتهم أو يفيد الطعن بهم أو يؤدي الى انتقاصهم ولعل
الجواب عن هذا أنه أثر المعبية الخوارج في انقسامها بين المذاهب الإسلامية وتوزيعها رجالها لاداء

هذه المهمة التي قاموا بها ونفذوها فاستولوا على مقدرات المسلمين واستلموا كتب السنة حيث صار بيد كثير منهم الجرح والتعديل أو بيد من تلذذ لهم فآثروا في عقله وطبعه وعلى فكرتهم وصبغوه بلون يؤثر في عقول العامة ويمجهم فالتفت حولهم الذين لا يعلقون وتبعهم الذين لا يفهمون من الدين إلا مجرد الانتهاء وأنه مسلم أو ابن مسلمين فصدق على هؤلاء الأَكثَر قول الله تعالى « أم نحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعللون إن هم إلا كالأغنام بل هم أضل سبيلا . ٤٤ — فرقان

قد كشفنا القناع عن سر طعنهم بأبي خالد توصلا إلى الطعن بالمجموع عداوة لآل بيت النبوة عليهم السلام وعن سر عدم انتشار مافيه من مذهب الزيدية فإذا عرفت أن الإمامة ما زالت في الديار البينية منذ القرن الثالث ولا زالت إلى إنقضاء الدهر إن شاء الله تعالى يتجلى لك صريحا حديث الصحيحين (الإيمان بيمان والحكمة بمانية) ويتضح نمر حديث مسلم في صحيحه (أتى لبعقر حوضي اذود الناس لأهل اليمن أضرب بمصاي حتى يرفض عنهم) وليس ذلك بعز يز على قوم شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأنهم أرق الناس أفئدة فأنهم الذين حافظوا على الشريعة الإسلامية وما برحت أحكامها معمولا بها محفوظة لديهم لم تلوث بما يشين سمعتها من إحداث أمور سببها الترف والبذخ فدعا أولياء الأمور إلى الاستفادة من علماء سوء وما أكثرهم في كل عصر فشوهوا جمال الشريعة بأمور ما أنزل الله بها من سلطان فاصاب ضررها اليوم المسلمين حيث استضعف أكثرهم في مشارق الأرض ومغاربها ولو فحصدت عن سبب ضعف الأمة الإسلامية لما وجدت له سببا سوى النزعات الذهبية التي تنور وتحمده على حسب النزعات التي يملأها الملوك لتثبيت عروشها حتى أن مما يندى له جبين المؤمن عرقا أن يكون النزاع الذهبي أشد استفحالا من النزاع الديني نفسه فتفرق المسلمون من جراء ذلك شيعة وأحزابا .

أما وقد أصبح المسلمون يتحملون من أنواع البلاء والمصائب من أعدائهم نصيبا وافرًا وسهاما كثيرة بالرغم من كثرة عددهم فما عليهم إلا أن يلتفتوا إلى النزاع القائم فيحسموا الشر ويقلعوا شجرة الفتنة من جذورها تلك الشجرة التي تصدر من دوائر الاستعلامات الأجنبية فتنتطق بها بعض رؤساء الدين من حيث يدرون ولا يدرون وإن في نشر مجموع الإمام زيد سلاحا قاطعا وبرهانا ناصعا على أن معظم النزاع يستند على أمور خيالية وهمية افترتها الدعاية فوجدت أفكارا ساذجة تلقنتها بسهولة فكان ما يشكو منه المسلمون كافة

هذا ما للمجموع من فضيلة ولكن شرحه الروض النضير للعلامة الالمعي والشيخ الجليل القاضي شرف الدين الحسين بن أحمد السياغي الحبيبي الصنعاني المتوفى سنة ١٢٢١ هـ عن إحدى وأربعين سنة قد أتى فيه بالمعجب العجيب وأورد كل ما ورد في كتب السفة موافقا للمجموع فزال بذلك العماء الذي

الصقوة في المجموع الكبير افسكا وزورا

لقد قلم في شرح المجموع فطاحل كثيرون وعلماء أجلاء ولكن كان أوسع من كتب صاحب الروض النضير فقد شاء الله أن يكون للقرن الثالث عشر مزية لم توجد في غيره (وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء)

أتى في شرحه بما وافق المجموع في الأحاديث التي في كتب الأثر ولم يفته إيراد أقوال أئمة المسلمين والمذاهب الأربعة خاصة ولم يلتفت إلى المناقشات اللفظية والمسائل الفرضية والاحتمالات التي لا يمكن أن تقع بخلاف الكتاب من مناقشات الالفاظ وكان بذلك خير موسوعة فقهية يجد المطالع فيها ما يستغنى به عن عشرات المجلدات الضخمة في المذاهب المختلفة

حقاً أنه كذلك حيث تجلت فيه عبقرية ذلك الشيخ الذي كن رائده بيان الحقيقة فلفظ بقلبه السيال ما جادت به قريحته وما أدركه ذهنه الصائب وحفظه الصحيح وعقله السليم وبعد تحرى الموضوع أملى بيراغه البليغ ما أعطى البحث حقه فالتفت تلك الأجزاء الأربعة لما أشرنا إليه ومن كان رائده الحق فجدد أن يأتي بما يميز عنه غيره من حقائق ناصعة وتدقيقات جليلة وتحقيقات بدية ومن هذا القمم الشارح الحميم رحمه الله تعالى

قدمنا أن العلم موزع لا يختص به إقليم دون آخر ولا عصر عن عصر فلا بدع إذا أتى علامة القرن الثالث عشر بما يبرر القول وتمتد به فضله أولو النهي والادراك

غير أن الله وحده هو المختص بالكمال المطلق ولذلك فقد اخترت المنية الشارح قبل إكمالها في دعوة ربه رحمه الله تعالى ووقف بزاغه على ﴿ باب متى يجب على أهل المدل قتل الفئمة الباغية ﴾

على أن هذه المجموعة النفيسة شاء الله تعالى أن تنتشر في الزمن الذي يحتاج فيه المسلمون إلى جمع كلهم فكان نعم وثيقة العلماء لاسلام المصلحين الذين يغارون على الدين الاسلامي ويريدون محسكا يهدون به البنائات التي شيدت لاجلهم عدم الاتفاق بين المسلمين ونعم الذخيرة التي أغنى وتفخر بها القطار فإن المكتبة التي تضم هذا الكتاب بحق لها أن تباهى ما سواها حيث اشتملت على صفوة كتب السنة ولباب الفقه في آن واحد لذلك قم بطبعه بعض علماء آل بيت النبوة على نفقتهم وأبوا أن يذكر اسمهم يتفقون بذلك من الله أجراً وفضلاً

ليس ذلك بغريب وهم الذين قادت أسلافهم بارواحهم في سبيل الدين فليس بكثير على الاحفاد أن يجودوا باموالهم بعد ما عرفوا بالكرم في الجاهلية والاسلام ولكن الغريب أن تبذل في سبيل القيام بطبعه ما آت الدنانير ويمتنع المتفق عن إذاعة اسمه فلا يباح به لاحد كأنه يريد أن يعلم الناس كيف يكون الاخلاص في الدين واذا به حب النفس والظهور في بودقة المصاحبة المامة فصدق عليه أنه أحد

السبعة الذين يظلمهم الله تحت ظله يوم لا ظل إلا ظله كما رواه البخارى فى صحيحه ومنهم رجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه

لا ريب أن هذا عمل عظيم يصح أن يضرب مثالا للأعمال البرية من الرياء والسعنة وأنموذجا للاخلاص التام فيشهد الله أنى أمضى على المنافق بدون أن أعرف شخصه ولا اسمه ولكن لأنه بعث عمله فى نفسه سرورا قمت ببعض واجبي اذ يبشرنا بخير عظيم نلمح من ورائه مستقبلا زاهراً وأن المسلمين لازالت فيهم بقية خير حيث يمينون حسب الاثرة فى سبيل دينهم فكان ذلك تصديقا للحديث الصحيح لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق حتى يأتى أمر الله

فجزى الله المنافق على عمله أفضل الجزاء وأثابه الحسنى وزيادة وتقبل منه عمله هذا بالرضا إن شاء الله تعالى

وفى الحقيقة قد بذل فى سبيل طبعه وتصحيحه مجهودات كبيرة غير أن الجزأين الاولين كانا على نسخة لا تخلو من تحريف يدى ولكن الجزء الثالث أشرف على طبعه فضيلة الحسيب النسيب والعلامة الجليل الاستاذ السيد محمد زبارة الحسى البنى الصنعانى وجلب معه نسخة صحيحة فبذل همه فى تصحيحه وفى انتقاء الورق الصقيل جزاء الله خير الجزاء حتى اذا غادر الديار المصرية قىض الله لتصحيح الباقي من تولى الاشراف عليه بصدق واخلاص وكان طبع هذا الكتاب العظيم ذكرى لصاحب الجلالة أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين الامام يحيى حميد الدين ملك الديار اليمنية نصره الله وأيده واصحاب السمو والى العهد سيف الاسلام حفظه الله حيث سمح بنسخته المصححة على نسخة المؤلف فكانت الاصل الممول عليه فى الجزئين الاخيرين وتم طبعه فى (مطبعة السعادة) الكائنة فى باب الخلق فى قاهرة مصر الممزية لصاحبها حضرة المحترم الفاضل الحاج محمد اسماعيل ❀ وكان ذلك فى اليوم الخامس والعشرين من شهر شعبان سنة تسع وأربعين وثلثمائة وألف من هجرة سيد المرسلين سيدنا محمد صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداهم الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين .

محمد سعيد العر فى

فهرست الجزء الرابع من الروض النضير شرح المجموع الكبير

صحيفة

٢ * كتاب النكاح *

- ٢ معناه اللغوى والشرعى
٣ (باب فضل النكاح وما جاء فى ذلك)
٤ اختلاف المذاهب فى وجوب النكاح ونديه
٤ الاحاديث التى وردت فى مدح المزوجة
٤ تقسيم الفقهاء النكاح الى الاحكام الخمسة
٥ الحث على المودة والتآلف بين الزوجين
٦ مدح المرأة الولود
٧ (باب المهور)
٧ حديث أقل المهر عشرة دراهم والكلام عليه
٧ غياث بن ابراهيم وأنه كذاب
الحجاج بن أرطاة لا يحتج به
مبشرين عبيد الحلبي متروك بالاجماع
٨ اختلاف المذاهب فى أقل المهر
٨ بيان أن الاوقية أربعون درهما والنش
عشرون والنواة خمسة دراهم
٩ لا يجوز إستئجار رجل بدرهم على تعليم
سورة من القرآن
١٠ حديث لا يحل فرج بغير مهر
١١ « زواج فاطمة عليها السلام ومهرها
١٢ مهر نساء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
١٣ النهى عن المغالاة فى مهور النساء
١٤ حديث المهر المؤجل يستحق بالدخول

صحيفة

فى الزوجة

- ١٤ من توفى زوجها قبل الدخول وتسمية
المهر فلا مهر لها بل ترثه فقط
١٥ مذاهب العلماء فى ذلك
١٧ اسماء المهر
١٧ (باب الولي والشهود فى النكاح)
١٨ حجة من اشترط الولي فى النكاح
١٩ الكلام على عدم رواية ابن عليه عن
ابن جريج
٢٠ أدلة من لم يشترط الولي فى النكاح
٢١ توجيه الاحاديث الواردة فى الولي وعدمه
٢١ أدلة اشتراط الشاهدين
٢٢ الاختلاف فى اشتراط عدالة الشهود
٢٢ حديث النهى عن نكاح المتعة
٢٤ الكلام على نسخ المتعة
٢٤ الكلام على نسخ المتعة وتكرره
٢٥ قول ابن عباس فى حل المتعة المضطر
٢٦ اشهاد أبى عوانة على رجوعه عن المتعة
بعد أن روى ثمانية عشر حديثاً لا بأس بها
٢٦ إيراد كلام ابن حزم بأن من الصحابة من
بقى مجوراً للمتعة
٢٦ الجواب عن رواية الحل
٢٩ الرد على من قال إن آية المتعة محكمة
٢٩ ماورد فى معنى لاجناح
٣٠ شبه القائلين بالمتعة وردّها

صحيفة	صحيفة
٣١ حديث الائم تستأمر واذن البكر صلتها	٤٥ اختلاف العلماء في نكاح الحر أكثر من أمة
٣٢ الانواع الملحقة بالصمت وتفصيل البكاء	٤٥ اختلاف العلماء في نكاح الحر الأمة الكتابية
٣٢ حديث زواج الأب بنته الصغيرة صحيح بعد بلوغها ولا يلزم الكبيرة الكارهة للنكاح	٤٦ قسم الحرية مع الامة في المبيت
٣٣ الدليل على صحة زواج الأب صغيرة	٤٦ اختلاف العلماء في القسم بين المملوكات
٣٤ مذهب القائلين بجواز اجبار الأب البكر البالغة	٤٦ حديث عدم صحة نكاح العبد بغير إذن سيده
٣٤ حديث عدم جواز إنكاح الصغار إلا للآباء	٤٧ مذهب داود بصحة نكاح العبد بغير إذن
٣٥ مذاهب القائلين بجواز إنكاح غير الأب اليتيمة للمصلحة	٤٧ حديث عدم صحة نكاح العبد أكثر من أمتين والحر أكثر من أربع
٣٧ (باب من لا يحل نكاحه من قرابات الزوج والمرأة)	٤٨ أجاز فريق نكاح العبد أربع إماء
٣٧ حديث يحرم سبع من النسب وسبع من الصهر والأثم والاخت من الرضاة	٤٨ جواز زيادة النكاح عن أربع شاذة
٣٨ تفسير السبع وما اشتمل عليه	٤٩ دليل حصر النكاح في أربع ندوة
٣٩ اختلاف العلماء في أمهات الزوجات وبيانها	٤٩ ترجمة سرار
٤٠ الكلام على ما يحرم بالرضاع وهو سبع أيضا	٥٠ صحة زواج العبد وقوفة على إذن سيده
٤٠ اختلافهم فيما يحرم بصهارة الرضاع وبيانها	٥٠ نصيح الاجازة ممن يحل اللفظ الذي يفيد لها
٤١ حديث منع جمع المرأة وعمتها أو خالتها ضابط من يحرم الجمع بينهما	٥١ اطلاق عدو الله على العبد والقريب جائز عند الغضب
٤٢ حديث كراهة جمع الرجل بين الاختين في الاماء	٥١ حديث زواج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صفية وجعله عتقها صداقها
٤٤ (باب نكاح العبيد والاماء)	٥١ اسماء عوض البضع
٤٤ مذاهب العلماء في جمع الحرية والأمة	٥١ ترجمة صفية وخصامها مع حفصة
٤٤ نكاح الحر الاعزب للأمة	٥٢ مذاهب العلماء في جعل العتق صداقا
	٥٢ ترجمة يحيى بن اكنم
	٥٤ عدم جواز تسرى العبد
	٥٥ (باب الاكفاء)

صحيفة	صحيفة
٧٣ مذاهب العلماء في ذلك وبيان الحكمة	٥٥ مذاهب العلماء في ذلك
٧٤ (باب النفقة على الزوجة)	٥٦ تفسير عربية
٧٥ (باب الاحصان)	٥٩ أدلة من يشترط النسب
٧٥ حديث عدم احصان اليهودية والنصرانية	٦٠ أجوبة المخالف
للمسلم	٦١ حديث احتجاج زيد على أهل الكبر
٧٦ شرائط الاحصان ومعناه	من العرب ثبوت نسب غير الأكرفاء
٧٧ (باب العيب بمجده الرجل بالمرأة)	٦٢ (باب نكاح أهل الكفر)
٧٨ وجوب المهر على الزوج بالدخول وضمانه	٦٣ حديث إباحة الكتابية وتحريم المشتركة
على من غره	والمجوسية
٧٩ مذاهب العلماء في العيوب المبيحة للفسخ	٦٤ جواز جمع أربع من النصارى أو اليهود
٨٠ لاختيار في الفسخ مع العلم اتفاقا	أو منهنما
٨٠ حديث تفریق العذوب إذا كرهته زوجته	٦٥ تفسير الآيات الواردة في نكاح
٨٠ ضبط سرخس	الكتابيات
٨٠ حديث التفریق بالخصاء	٦٦ إسلام اليهودى وزوجه أو وحده لا يضر
٨١ مذاهب العلماء في ذلك	النكاح
٨١ تأجيل العنين ومذاهب العلماء في ذلك	فرقة الاسلام لا تحتاج الى عدة
٨١ ترجمة ركين	٦٧ إسلام الكافر لا يتجدد معه النكاح
٨٢ » حصين بن قبيصة	٦٨ (هدى) في حكم الذمية إذا أسلمت قبل زوجها
٨٢ الحكمة في تأجيل العنين سنة	٦٩ (فائدة) في نفقة المرأة إذا صبقت زوجها
٨٣ حكمة الفسخ بالعنة	بالاسلام
٨٣ (باب مسائل من النكاح)	٦٩ حديث المجوسى اذا تزوج بنت ابنه
٨٣ حديث النهي عن نكاح الشغار وتفسيره	وله ابن ابن فاسلها وخطب الولد بنت
٨٤ معنى الشغار لغة وما أخذه	عه
٨٤ اختلاف العلماء في نهى الشغار	٧٠ مذهب تحريم المصاهرة بالنكاح المحرم
٨٥ حديث ضمان من وطئ جارية أقل من	٧٠ » عدم » » »
تسع سنين	٧١ (باب لمعدل بين النساء)
٨٦ حديث من تزوج امرأة فزفت اليه أختها	٧١ بيان الميل الوارد في الآية
٨٦ ترجمة أبي الوضئ	٧٢ حديث للبكر سبع وللثيب ثلاثة ليال
٨٦ حكم مهر المدخول بها غلطا	

صحيفة

صحيفة

٨٧ (باب الرضاع)

٨٧ حديث تحريم بنت الأنخ من الرضاع

٨٧ تفسير الرضاع لغة

٨٨ إسم بنت حمزة

٨٨ الفرق بين تحريم النسب وبين الرضاع

٨٨ مذاهب العلماء في الرجل صاحب الابن

٩٠ النسوة المحرمات في النسب دون

الرضاع

٩٠ حديث مدة الرضاعة والحمل

٩١ الكلام على أقل الحمل

٩٢ ادلة من قال بصحة رضاع الكبير

٩٣ حديث المصّة والمصتين

٩٤ مذاهب العلماء فيما يحرم من الرضاع

وادلته

٩٥ الآيات المنسوخة في الرضاع

٩٥ حكم ابن الفحل

٩٦ حديث رجل تزوج صغيرة فارضتها أمه

٩٧ » الرجل زنى بأم امرأته

٩٧ » » يزنى بامرأة ثم يتزوجها

٩٧ » » يتزوج المرأة على خادم

٩٨ » الرجلان يدعيان امرأة واحدة

ببينتين

٩٨ حديث اختلاف الرجل والمرأة في المهر

٩٨ » الرجل يخلو بامرأته ثم يطلقها

٩٩ مذهب من قال بالخلوة توجب المهر

وادلته

٩٩ مذهب من قال بالخلوة لا توجب المهر

وادلته

١٠٠ كتاب الطلاق

١٠٠ أقسام الطلاق

١٠١ (باب طلاق السنة)

١٠١ القسم الذي نحل له بالرجعة والعقد

١٠٢ حكمة الرجعة

١٠٣ القسم الذي لا نحل له الا بعد زوج آخر

١٠٣ حديث طلاق الامة وعدتها

١٠٤ مذاهب العلماء في أن الطلاق والعدة

بالرجال أو بالنساء

١٠٦ ادلة من قال الطلاق والعدة بالرجال

١٠٦ مذاهب العلماء في العبد اذا طلق طلقته

١٠٦ اذا اعتقت الامة وهي في العدة

١٠٦ اختلاف العلماء في اعتداد الآية والصغيرة

١٠٧ حديث عدة الحرة الصغيرة والآيسة

وحدة الإياس

١٠٨ تنفيذ الضحايا

١٠٩ مذاهب العلماء في سن الإياس

١٠٩ حديث الحامل كيف تطلق للسنة

١١٠ (باب العدة)

١١٠ حديث الرجل أحق بالرجعة مالم تغسل

من آخر حيضة

١١٠ مذاهب العلماء في ذلك

١١١ معنى الرجعة لغة

١١٢ (تبينه) تحرم مراجعة الزوجة للاضرار بها

١١٢ حكم الجاهلة بالرجعة اذا تزوجت

١١٢ عدة المتوفى زوجها

١١٢ حديث أجل المتوفى عنها زوجها حائلا

أو حاملا والفرق بين الحرة والآيسة

صفحة	صفحة
١٣٠ حديث تفسير القرء وشرحه	١١٣ اختلاف العلماء في عدة الحامل المتوفى عنها زوجها
١٣١ حجة من قال القرء الحيض	١١٤ تفسير الفسخ عند الصحابة والسلف
١٣٢ » » » الطهر	١١٥ حكم العدة اذا وضعت المرأة مضغة
١٣٣ » » » بترادفهما وأنه بمعنى الوقت	١١٥ حكم الحامل من زنا اذا طلقها زوجها أو
١٣٤ حديث من تزوجت في العدة عليها عدتان	مات عنها
١٣٥ الكلام على بطلان ذكاح المعتدة	١١٥ عدة الاماء المزوجات
وما يتفرع عنه	١١٥ اختلاف العلماء في عدة أم الولد اذا توفى
١٣٦ حديث المطاوعة ثلاثا النفقة والسكنى	عنها زوجها
١٣٦ (باب الطلاق البائن)	١١٦ حديث المطلقة وهي حامل فولدت أو كان
١٣٦ حديث المطلق مائة نكاح عليه ثلاثة	في بطنها ولدان
١٣٦ حكم من قال طلقت امرأتى عدد النجوم	١١٧ حديث عدم خروج المطلقة والمتوفى عنها
١٣٧ حجة وقوع الطلاق الثلاث بكلمة واحدة	من دارها وعدم الزينة
١٣٨ مذهب من قال يقع بالطلاق الثلاث بكلمة	١٢٠ اختلاف العلماء في وجوب النفقة والسكنى
طلقة واحدة	١٢١ الكلام على حديث فاطمة بنت قيس
١٣٨ حجة القائلين بأن الثلاث بكلمة هي واحدة	١٢٢ لا نفقة للناشر اذا طلقت في نشورها
١٤٠ الاجابة عن حجة وقوع الثلاث بكلمة	١٢٢ حجة من أوجب السكنى دون النفقة
واحدة	وبالعكس
١٤٣ حديث لمن المحلل والمحلل له	١٢٤ الفرق بين نفقة المطلقة وبين المتوفى
١٤٤ مذاهب العلماء في التحليل	عنها زوجها
١٤٤ حجة من قال يجوازه بدون كراهة	١٢٥ مذهب احمد في سكنى الحامل والحائل
١٤٥ حجة القائلين بفساد التحليل	١٢٥ الكلام على الحداد
١٤٥ الكلام على اللعن وما يجوز منه	١٢٥ منع الكحل المحدث
١٤٦ حديث الكنايات على حسب نية القائل	١٢٦ حجة من منع الاحداد بعد ثلاث
من واحدة الى ثلاث وأنها بائن	والجواب عنها
١٤٦ تفسير خلية لغة	١٢٧ اختلاف العلماء في إحداد المطلقة بائنا
١٤٦ تفسير بئة وبئة	١٢٨ حديث انتظار من تحيض الى سن البأس
١٤٧ مطالب الفاظ الكنايات	١٢٩ شبهة الجلال في ارث المطلقة الرجعية
١٤٧ طلاق العجمي بالعربية اذا كان لا يفهمها	١٢٩ جواب الشارح عن شبهة الجلال

صحيفة	صحيفة
١٦١ مذهب القائلين بعدم وقوع طلاق المكره	١٤٨ حديث طلاق غير المدخول بها بائن
١٦١ حديث وضع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه	والمدخول بها رجعي
١٦٢ الجواب عن حجة من قل بوقوع طلاق المكره	١٤٨ الالفاظ التي تحتاج الى نية والتي لا تحتاج
١٦٢ أنواع الاكراه	١٤٩ حديث ثلاث لالعب فيهن
١٦٢ الطلاق بالفارسية والنبطية	١٤٩ طلاق الهازل
١٦٣ حكم الطلاق في النفس بدون نطق وما قيل فيه	١٥٠ حديث جواز طلاق السكران
١٦٤ المشيئة في الطلاق والعناق ومذهب العلماء فيها	١٥٠ اجازة عمر شهادة النساء في الطلاق
١٦٥ الفرق بين تكرار لفظ الطلاق وبين ذكر عدده واختلاف الحكم في المدخول بها وغيرها	١٥٠ القائلون بوقوع طلاق السكران
١٦٦ (باب الخلع)	١٥١ الدليل على جواز طلاق السكران
١٦٦ حديث قبول الفدية من المرأة تطليقة	١٥١ المخالفون في وقوع طلاق السكران
١٦٦ معنى الخلع لغة	١٥١ دليل المخالفين
١٦٧ الخلع يكون صريحا وكناية وسنيا وبدعيا	١٥١ جواب المخالفين عن حجة القائلين بالوقوع
١٦٧ مذهب القائلين بأن الخلع فسخ وإدلتهم	١٥٣ حديث رفع القلم عن ثلاث
١٦٧ مذهب أبي ثور بأن الخلع إن كان بلفظ الطلاق فيائن والافسخ	١٥٤ فائدة في أطوار المولود
١٦٧ من قال بالفسخ يقول نعمت بواحدة	١٥٤ الصور المستثناة من رفع القلم عن الصبي
١٦٨ مذهب ابن حزم الخلع رجعي مطلقا	١٥٥ فائدة في حكمة التكليف بسن خمسة عشر
١٦٨ كراهة أخذ الرجل أكثر من المهر والدليل عليها	١٥٥ خبر اذا بلغ الصبي اثني عشرة سنة
١٦٩ القائلون بعدم الكراهة وحجتهم	١٥٦ حديث لا يهدم النكاح الثاني الطلقة والطلقتين
١٦٩ شروط الخلع	١٥٦ ترجمة مزيدة
١٧٠ حديث لا سكنى ولا نفقة للمختلعة ولا يحقها الطلاق في العدة	١٥٧ مذهب القائلين بأن النكاح الثاني يهدم ما بقى من النكاح الاول
	١٥٨ حديث لا طلاق ولا عناق الا فيما يملك
	١٥٩ الاخبار الواردة بشأن عدم وقوع طلاق معينة قبل العقد
	١٦٠ مذهب من فصل بين المعينة وغيرها
	١٦٠ حجة القائلين بالوقوع والجواب عنها
	١٦١ حديث ثلاث هزلن وجدهن سواء
	١٦١ مذاهب القائلين بطلاق المكره وحجتهم

صحيفة	صحيفة
١٨٦ حديث مدة الايلاء	١٧٠ حديث المختلعة لا ياخذ اختها مادامت في العدة وكذا الرابعة
١٨٦ معنى الايلاء للقوى	١٧١ مذاهب القائلين بمجواز النكاح في الخلع
١٨٦ ما ينعقد به الايلاء وبيان المذاهب في ذلك	أوفي التمثيل أو الطلاق قبل الدخول
١٨٧ الايلاء من مملوكة	١٧١ تنبيه في عدة الرجل
١٨٧ بيان مذاهب العلماء في الفسخ للإمام أو بالمدة	١٧٢ (باب العنين والمقود)
١٨٨ حديث إيقاف المولى بعد أربعة أشهر	١٧٢ حديث تأجيل العنين سنة
١٨٩ أنواع لا يلاء في الغضب والرضا	١٧٢ من قدمت زوجها فتزوجت ثم تبينت حياته
١٩٠ معنى الفبي لغة	١٧٣ مدة التربص والاقوال فيها
١٩١ (باب اللعان)	١٧٤ (باب الامة يتزوجها الرجل على أنها حرة)
١٩١ حديث كيفية اللعان	١٧٥ حكم أولاد الامة الفارة
١٩١ سبب نزول اللعان	١٧٦ (باب الخيار)
١٩٢ اختلاف العلماء في عصبة ابن الملاعنة	١٧٧ اختلاف العلماء في الخيار أطلاق أم لا ؟
١٩٢ معنى اللعان للقوى	١٨٠ (باب الظهار)
١٩٣ لعان الحل	١٨٠ بيان الفدية
١٩٣ الملاعنة خاصة للإمام أو نائبه	١٨١ معنى الظهار لغة
١٩٤ استحباب التغليظ في زمن اللعان ومكانه	١٨١ الفاظ طلاق الجاهلية
١٩٤ مشروعية بدء الرجل باللعان واختلاف العلماء في الوجوب	١٨١ مذاهب العلماء إذا شبه امرأته بغير ظهور أمه
١٩٤ حكمة الشهادة أربع مرات	١٨١ اختلاف العلماء في ظهار الكافر
١٩٥ حكمة اختصاص الزوج باللعن والمرأة بالغضب	١٨١ اختلاف العلماء في وقت لزوم الكفارة
١٩٥ اختلاف العلماء في سبب الفرقة وحكمها	١٨٣ اختلاف المذاهب في الرقبة الجائزة
١٩٦ اختلاف العلماء في الفرقة أهى فسخ أم طلاق بأن ؟	١٨٣ حديث المظاهرة من الامة
١٩٦ الكلام على حرمة التأييد وحكمها واختلاف المذاهب فيها	١٨٤ مظاهرة المرأة من زوجها واختلاف العلماء في ذلك
١٩٦ في نفى الولد ومذاهب العلماء فيه	١٨٤ حديث الرجل يظاهر من أربع نسوة
١٩٧ الكلام على عصبة الولد	١٨٥ اختلاف العلماء في الظهار طلاق أو يمين
	١٨٦ (باب الايلاء)

صحيفة

١٩٧ الكلام على عاقلة الولد ومعناها

١٩٧ تنبيه فيمن يصح الاعان منه

١٩٨ كتاب الحدود

١٩٨ تفسير الحد القوي

١٩٩ (باب حد الزاني)

١٩٩ حديث الاقرار بالزنا

١٩٩ الحدود مطهرات ومدخله الجنة

٢٠٠ حديث مانع

٢٠٠ الكلام على صلاة من مات في الحد

٢٠٠ مذاهب العلماء في تعدد الاقرار

٢٠١ تأخير الحد عن الحبلى حتى تضع

٢٠٢ استحباب قول الامام للمقر استغفر وتب

٢٠٣ زنا غير الفرج

٢٠٤ يقبل الرجوع في الاقرار بحقوق الله

ويسقط الحد

٢٠٤ حديث اجتماع الجلد والرجم

٢٠٥ بيان من يبدء بالرجم في الاقرار والشهادة

٢٠٥ تشبيه الحد بقضاء الدين

٢٠٦ مذاهب العلماء في رجيم المرضعة

٢٠٦ الكلام على الحفر لمن يرجم

٢٠٧ حديث الجمع بين الرجم والجلد للثيب

والجلد والتغريب للبكر

٢٠٧ تفسير الثيب لغة

٢٠٨ « البكر »

٢٠٨ اختلافهم في الجمع بين الرجم والجلد

٢٠٩ حجة القائلين بعدم جواز الجمع بين الجلد

والتغريب

٢٠٩ مذهب القائلين بالحبس بدل التغريب

صحيفة

٢٠٩ الكلام على نفى العبد

٢١٠ تنبيه في القتل بالسيف مقام الرجم

٢١٠ حديث حد العبد نصف حد الحر

٢١١ الكلام على حد الصحابة اجماع

٢١١ اختلاف المذاهب في إقامة حدود الاسياد

بدون إذن الامام

٢١٢ حديث عدم اعتبار الاقرار بالكفر

٢١٢ خبر الجارية التي زنت لشدة العطش

٢١٣ الكلام على البعثة في التهمة

٢١٣ حديث من زنى بامرأة من الخمس ولم يحمد

٢١٤ حديث المبعوض اذا زنى

٢١٥ (باب حد القاذف)

٢١٥ حديث يجلد القاذف بثيابه

٢١٥ معنى القذف لغة

٢١٦ اختلاف العلماء في الجلد قائما أو ممدودا

٢١٦ الشروط التي لا يصح بدونها جلد القاذف

٢١٧ الكلام على التعزير وما يجب فيه

٢١٨ حديث التي ادعت ان زوجها وقع على

وليدها

٢١٩ اختلاف العلماء في إيصال التعزير الى

الحد

٢٢٠ (باب حد الاوطى)

٢٢٠ حديث حد الاواط كالزنا

٢٢١ معنى الاواط لغة

٢٢١ اختلاف العلماء في حكم الاواط

٢٢٢ حكم اتيان المرأة في دبرها

٢٢٢ معنى الاحصان لغة

٢٢٢ (باب الحد في شرب الخمر)

٢٢٢ حديث دية من مات في حد الخمر

صحفية	صحفية
٢٣٦ حديث السارق اذا عا د مرة أخرى	٢٢٣ قول على عليه السلام في أن حد الخرم
٢٣٧ اختلاف العلماء في الأعضاء التي تقطع للسرقة	تحدده السنة
٢٣٨ محل قطع اليد واختلاف العلماء فيه	٢٢٣ حكاية المرأة الحامل التي دعاها عمر فاجهضت
٢٣٩ حديث الشاهدين الذين رجما عن شهادتهما	٢٢٤ جواز الزيادة على الحد للتعزير
٢٣٩ شاهد الزور يعد جانيا	٢٢٤ حديث الجلد في الحر والنبيد أربعين
٢٤٠ (باب حد السارق والزندق)	٢٢٤ اختلاف العلماء في النبيد
٢٤٠ حديث حد الساحر القتل	٢٢٥ الكلام على جلد الثمانين
٢٤١ تعريف السحر	٢٢٦ حديث ما اسكر كثيره فقليله حرام
٢٤١ في ضمان الساحر وجواز قتله	٢٢٧ (باب حد السارق)
٢٤٢ الكلام على تعلم السحر	٢٢٧ عدم قبول شهادة النساء في الحدود والقصاص
٢٤٢ حديث حرق على الزنادقة بالنار	٢٢٨ الكلام على الشهادة على الشهادة
٢٤٣ تعريف الزندق	٢٢٨ معنى السرقة لغة
٢٤٤ نوبة الزندق	٢٢٨ حديث لا قطع في أقل من عشرة دراهم
٢٤٤ السرق في عدم قتل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المنافقين	٢٢٩ دليل القائلين بتوقف قطع اليد على النصاب
٢٤٥ حديث شاتم النبي صلى الله عليه وآله وسلم والذمي الزاني بمسلة	٢٢٩ المذهب الاول في أن النصاب ثلاثة دراهم أو ربع دينار
٢٤٥ حكاية الاعمى الذي قتل أم ولده	٢٣٠ المذهب الثاني في أن يقطع في عشرة دراهم
٢٤٦ اليهودي الذي غشى مسلة	٢٣١ حديث السرقات التي لا قطع فيها
٢٤٦ كلام ابن حجر في اسحاق الجوزجاني الخارجي	٢٣٢ الفرق بين الخائن والسارق والغاصب
٢٤٧ الفرق بين أول الاسلام وبين عصرنا في حكم الساب	٢٣٢ معنى المختلس لغة وحكمه شرعا
٢٤٨ (باب الديات)	٢٣٣ معنى الثمر والتمر والسكر
٢٤٨ ما يجب في العمد وفي الخطأ	٢٣٣ الكلام على من يأكل بدون تحبئة ومن يقتل الصيد
٢٤٩ مذهب بعض السلف في تغليظ الدية في الزمان والمكان	٢٣٤ الكلام على السرقة في المجاعة وسرقة المحتاج للقوت
٢٤٩ اختلاف العلماء في الاصل في جنس الدية	٢٣٥ حكم السارق من بيت المال
	٢٣٥ حديث العبد اذا سرق مناع سيده

صحيفة	صحيفة
٢٦٨ اختلاف الصحابة في ذلك	٢٥١ اختلاف العلماء في مقدار الدية
٢٦٨ حكاية ربيعة الرأي مع ابن المسيب	٢٥٢ حديث الفرق بين العمد وشبهه والخطأ
٢٦٩ حديث جراحات العبيد على نحو جراحات الاجرار	٢٥٣ مذهب أبي حنيفة في القتل بمثقل
٢٦٩ اختلاف العلماء اذا بلغت قيمة العبد دية حر	٢٥٤ حديث دية الاعضاء والجروح
٢٧٠ حديث دية جنين المرأة	٢٥٥ دية اللسان
٢٧١ حكم الجنين اذا لم يتم خلقه	٢٥٦ أسماء أجزاء الأنف
٢٧٢ حديث الاخوة للام والزوجة برثن من الدية	٢٥٦ دية الانف والذكر والعين والاذن
٢٧٣ حديث لابرث القاتل	٢٥٧ صورة اختبار السمع والرؤية
٢٧٤ حديث قتل المسلم بالذمي	٢٥٧ دية اليد والرجل والاثنين والشفة
٢٧٥ مذهب الجمهور أن المسلم لا يقتل بالذمي	٢٥٧ المأبومة
٢٧٥ أدلة الجمهور	٢٥٨ الكلام على الجائفة
٢٧٦ رجوع زفر عن القول بقتل المسلم بالكافر	٢٥٨ » » المنقلة
٢٧٦ مذهب مالك في قتل المسلم اذا قتل الذمي غيلة	٢٥٩ » » الهاشمة
٢٧٧ حديث تمام العقل في السن واليد والعين	٢٥٩ » » الاسنان
٢٧٨ حديث لا يقتص ولد من والده	٢٥٩ » » الاصابع
٢٧٩ عدم إقامة الحدود في المساجد	٢٦٠ تنبيه في الشجاج بغير الرأس والوجه وفي السمحاق
٢٧٩ مذهب مالك بقتل الأب بولده اذا أضجمه وذبحه	٢٦٠ حديث لا تعقل العاقلة عمداً ولا صلحاً ولا اعترافاً
٢٧٩ أجاز مالك التأديب في المسجد	٢٦١ أنواع العاقلة
٢٨٠ حديث المعدن جبار أى هدر	٢٦٢ قدر ما تحمله العاقلة
٢٨٠ الكلام على أن البئر جبار	٢٦٣ حديث عمد الصبي خطأ
٢٨٠ » » الدابة المتقلبة	٢٦٤ حديث لا قصاص بين الرجال والنساء فيما دون الانفس
٢٨٠ » » ما أتلفته الدابة برجلها	٢٦٤ الاستدلال بمحادثة الربيع بنت النضر
٢٨١ حديث الرجل الذي عض منازعه فسقطت نتيته	٢٦٥ دليل قتل الحر بالعبد
٢٨١ الفرق بين العض والفضم	٢٦٦ أدلة المانعين للقود من الحر بقتله العبد
	٢٦٦ اذا مثل الحر بعبده يعتق عليه
	٢٦٨ حديث جراحة المرأة على النصف من جراحة الرجل

صحيفة

٢٨٢ حديث في لسان الاخرس ورجل الاعرج

وذکر الخصى والعنين حكومة

٢٨٢ تعريف الحكومة

٢٨٣ حديث في جنابة العبدوديته

٢٨٣ اختلاف المذاهب فيما اذا بلغت قيمة العبد

دية حر

٢٨٤ في دية المكاتب

٢٨٥ حكم القتل اذا وجد في محلة ولم يعلم قاتله

٢٨٥ القول باجتماع يمين القسامة والدية

٢٨٥ تعريف القسامة

٢٨٦ الكلام على الاحتجاج بالمسند

٢٨٧ أدلة القسامة

٢٨٨ عدم تحليف النساء والصبيان والعبيد

٢٨٩ حديث فارسين اصطدما فأت أحدهما

٢٩٠ حكم من أوقف دابته في طريق فاصابت رجلها

٢٩١ حديث رجل ضرب لسان آخر فاستمعجت

بعض الحروف عليه

٢٩١ حديث الاربعة الذين وقعوا في زبية أسد

٢٩٣ حديث الاربعة الذين حفر وابتثا فوقعوا فيها

٢٩٣ الكلام على القارصة والقامضة والواقصة

٢٩٣ تفسير الزبية

٢٩٤ كتاب السير

وما جاء في ذلك

٢٩٤ معنى السيرة لغة

٢٩٤ (باب الغزو والسير)

٢٩٤ حديث صورة وصية رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم لامراء الجيوش

٢٩٥ وصية أبي بكر ليزيد بن أبي سفيان

صحيفة

٢٩٦ الجيش وأقسامه لغة

٢٩٦ عدم اشتراط عدالة أمير السرية أو الجيش

اذا كان في ذلك للمسلمين مصلحة

٢٩٦ ولاية عمرو بن العاص على أبي بكر وعمر

٢٩٧ مطلب الاخوان هما المؤيد بالله وأبو طالب

٢٩٧ مطلب إجماع الامة على وجوب تبليغ

من لم تبليغهم دعوة الاسلام

٢٩٨ من له رأى في الحرب يقتل مطلقا سواء

أكان راهبا أو شيخا أو امرأة

٢٩٨ جواز حرق النخل لمنفعة المسلمين والدليل

على ذلك

٢٩٩ حديث لعن من كوى الحمار

٣٠٠ يصح أمان العبد والمرأة

٣٠١ رسالة الحربى أمان لحاملها

٣٠١ (باب فضل الجهاد)

٣٠١ حديث أفضل الاعمال

٣٠٢ الاحاديث الواردة في فضل الجهاد

٣٠٣ بيان أن الافضلية بحسب الخطاب

٣٠٤ حديث غزوة أفضل من خمسين حجة

٣٠٥ فضيلة الرباط وتفسيره

٣٠٥ حديث لا يفسد الحج والجهاد جور جائر

٣٠٦ مطلب وجوب الجهاد مع الامام العادل

والسلطان الجائر

٣٠٧ الكلام على قتال البغاة

٣٠٧ » على الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

٣٠٧ فائدة في مسافة السعي للامر بالمعروف

والنهي عن المنكر

٣٠٧ حديث من اغبرت قدماء أو رمى بسهم

٣٠٧ (باب فضل الشهادة)

صحيفة	صحيفة
٣٢١ (باب الخمس والانفال)	٣٠٨ حديث درجات الشهيد السميع
٣٢١ حديث التنزيل قبل القسمة بالخمسة والرابع	٣٠٩ فضيلة الجرح في سبيل الله
والثلث	٣١٠ حديث الشهداء بغير الحرب
٣٢٢ مذاهب العلماء في صلاحية الامام في النفل	٣١٠ (باب قسمة الغنائم)
٣٢٢ تقسيم ابن عبيد البر النفل لثلاثة أنواع	٣١٠ حديث للمارس ثلاثة ولا راجل سهم واحد
٣٢٢ حكاية ابن عمر فيما نقله اميرهم من السرية	٣١١ الفرق بين الغنيمة والغنيمة
٣٢٣ حديث خمس ذوى القربى	٣١٢ مذهب الهدوية والخنفية للفرس سهم واحد
٣٢٣ حكاية طلب بن نوفل وعبيد الشمس	وحجتهما
ادخالهم في القربى فنعوا	٣١٢ الاجوبة عن حجتهما
٣٢٤ استحقاق ذوى القربى ولو كانوا أغنياء	٣١٣ حكم سهم من زاد على فرس واحد
٣٢٤ (باب المرتد)	٣١٣ اختلاف العلماء في سهم الفرس والبرذون
٣٢٤ حديث استنابة المرتد	٣١٤ حديث نخبير الامام بين قسمة الأرض
٣٢٤ ميراث المرتد اذا قتل	وأخذ الخراج عليها
٣٢٦ حديث الولد اذا أسلم أبواه	٣١٤ حديث مناع المسلم اذا عاد من المشركين
٣٢٦ تفسير الفطرة	الى المسلمين
٣٢٧ (باب الغلول)	٣١٤ اختلاف العلماء اذا عرف المتاع صاحبه
٣٢٧ حديث الغلول سبب ضعف المسلمين	بعد القسمة
٣٢٧ تفسير الغلول لغة	٣١٦ (باب العهد والذمة)
٣٢٨ حديث الأكل والعلف من المغنم قبل القسمة	٣١٦ حديث التفريق بين مشركى العرب
٣٢٩ لا يباح لمن يتجر فى السكر أن يأكل من	ومشركى العجم
طعام الغنيمة	٣١٨ مطلب الشام والعراق من جزيرة العرب
٣٢٩ طعام الغنيمة لا يباع ولا يوهب	٣١٨ الكلام على المجوس وحكمهم
٣٢٩ خبر فضالة أن ما يبيع فيه الخمس والسهم	٣١٩ (باب الاثوية والرايات)
٣٢٩ حديث من قاتل بسلاح المغنم رده بعد	٣١٩ حديث الوان رايات والوية رسول الله صلى
الحرب اليه	الله عليه وآله وسلم
٣٣٠ اختلاف العلماء في السلاح والركوب والبس	٣١٩ الفرق بين اللواء والراية
الثياب هل يشترط إذن الامام أم لا	٣٢٠ حديث لون عمامة رسول الله صلى عليه
٣٣٠ (باب قتال البغى من أهل الذمة)	وآله وسلم يوم دخل مكة
٣٣٠ حديث لا يسبى أهل القبلة	٣٢٠ جواز دخول مكة بغير إحرام لجهاد الكفار

صحيفة	صحيفة
٣٣٣ يباح كل ما أتى به البغاة الى القتال دون النساء والصبيان وما في البيوت	٣٣١ إباحة أموال البغاة دون نساءهم
٣٣٣ حديث عدم اعتراض علي عليه السلام الى ما في دور البصرة دون ما في بيت المال	٣٣١ الزام علي عليه السلام المشاغبين بالقرعة على عائشة
٣٣٤ حديث تخميس علي عليه السلام ماحواه عسكر أهل النهر وان وأهل البصرة	٣٣١ تفسير البغى
٣٣٤ (باب متى يجب على أهل العدل قتال الفئة الباغية)	٣٣١ تفسير الناكثين والفاصلين والمارقين
٣٣٦ التقر يظ	٣٣٢ تفسير المنجنيق
٣٤٩ الفهرست	٣٣٢ اختلاف العلماء في منع البغاة عن الميرة والشراب
	٣٣٢ اذا كان للبغاة فئة يجهز على جر يجهز



تَمَّة
الرَّوْضُ النَّضِيرُ
شرح مجموع الفقه الكبير

للمسجد الحافظ الزاهد النقي العباس بن أحمد بن إبراهيم
بن أحمد الحسني اليمني الصنعاني
أبقاه الله تعالى وغفر له ولنا وللمؤمنين
أَمِين

﴿ التعريف بمؤلف هذه التتمة ﴾

إن تأليف العالم معناه وضع عقله في معرض النقد . وجعل نفسه هدفاً لسهام المعترضين . وإن شئت قلت برهان ساطع على نضوج فكره . ومقدرة العلمية . وسعة اطلاعه . ومعرفة بالبحاث . ونفاستها ودقتها . وهذه التتمة تعرب عن فضل مؤلفها . وماله من المقام السامى بين أكابر العلماء . فقد مضى على وفاة الحافظ السيافى مؤلف الروض النضير مائة وثمانية وعشرون عاماً لم يقم أحد بإكمله على صورة تناسب مع الأصل هيبة من الخوض في هذا البحر العباب الخضم . فكان مؤلف هذه التتمة إبقاء الله تعالى هو الذى استطاع أن يتم شرح بقية المجموع الجليل للإمام الشهيد على هذا الأسلوب البديع بعد مضى هذه المدة ولذا قلنى أقدم نبذة من ترجمته فأقول :

هو السيد الحافظ ، الورع التقى الزاهد ، العباس بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن اسحاق بن يوسف بن الحسين بن الامام المودى لدين الله أحمد بن الحسن بن الامام المنصور بالله القاسم بن محمد الحسنى البنى الصنعانى مولده بمدينة صنعاء في رابع جمادى الاولى سنة ١٣٠٤ أربع وثلاثمائة وألف هجرية ونشأ بها ثم هاجر عنها في سنة ١٣٣٣ فأخذ بمدينة حوث من بلاد حاشد عن الفقيه العلامة محسن بن مرشد المغدنى السعودى القطر والفيا كهمى وحاشية السيد على الكافية وفي شرح الازهار وشرح الخالدى في الفرائض وعن السيد العلامة الحسين بن محمد الاعضب الحوئى في الخبيصى على الكافية ومغنى اللبيب وفي المناهل الصافية والثلاثين المسألة وعن السيد العلامة لطف بن على سارى الحوئى في هذه الكتب الأربعة وأخذ عن السيد العلامة محمد بن محمد جاحز الحوئى في شرح الازهار وعن القاضي العلامة التقى عبد الله بن يحيى البدرى في شرح الازهار وشرح الكافل وحاشية السيد وعن السيد العلامة على بن حسن بن حسين سارى الحوئى في الشرح الصغير والخبيصى وعن السيد العلامة على بن زيد الحوئى في شرح الازهار . ثم هاجر في سنة ١٣٢٧ إلى جبل الاهنوم وأخذ به عن السيد العلامة التقى أحمد بن عبد الله بن احمد الكبسى الصنعانى في شرح الازهار وفي الخبيصى واليزدى وفي شرح الغاية والفرائض وعن الفقيه الحافظ الشهير لطف بن محمد شاكر الصنعانى في مغنى اللبيب والشرح الصغير وفي شرح الاساس للشرقى والكشاف وأخذ عن المولى الحافظ احمد بن عبد الله الجندارى الصنعانى في الخبيصى والشرح الصغير والغاية والكشاف وأمالى السيد الامام أبى طالب وأمالى الامام المرشد بالله ومجموع الامام زيد بن على وفي صحيح البخارى وصنن الترمذى وشرح العمدة لابن دقيق العيد وسبل السلام للسيد محمد الامير ونخبة الفكر وشرح الاساس وفي العلم الشامخ والأرواح النوافخ والابحاث المسددة للمقبلى وفي ايثار الحق على الخلق والروض الباسم

للسيد الامام محمد بن ابراهيم الوزير وفي منتهى الامام للشيخ الحافظ محمد بن صالح النماوى وفي شرح الكافى لابن لقمان والمناهل الصافية وفي ضوء النهار للمحقق الجلال واسمع على شيخه المذكور القران نجويداً برواية قالون عن نافع وغير ذلك . واسمع على القاضى الحافظ اسحاق بن عبد الله المجاهد الصنعائى أوائل صحيح البخارى وصحيح مسلم وسنن النسائى وسنن ابن ماجه وعلى السيد الحافظ على بن أحمد السدسى الحسنى أوائل الامهات وعلى المولى الحافظ المحدث الكبير الحسين بن على العمري فى صحيح مسلم وفى سنن النسائى وعلى المولى شيخ الاسلام على بن على اليمانى الصنعائى فى صحيح البخارى وصحيح مسلم وعلى المولى سيف الاسلام محمد بن الامام الهادى فى المسترغيب والترهيب للحافظ المنذرى وأجاز صاحب الترجمة من مشايخه المذكورين الجندارى والمجاهد والسدسى والعمري وأجازهم أيضاً المولى الحافظ زيد بن على بن الحسن الديلمى الحسنى والقاضى الحافظ عبد الرحمن بن محمد الحبشى الشهارى والقاضى الحافظ سعد بن محمد الشرقى الصنعائى وغيرهم اجازات مطولة

ثم أسمع فى الحرم الشريف بمكة المكرمة فى سنة ١٣٤٦ على شيخنا الحافظ المحدث التقي عمر حمدان المحررى المالكى المغربى المدنى ثم المكي أوائل صحيح البخارى وصحيح مسلم وسنن أبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه وموطأ الامام مالك ومسند الامام أحمد بن حنبل ومسند الداريمى وفى تدبير الوصول للحافظ الديبع الزبيدى وكتاب حسن الوفا لآخوان الصفا للسيد المحدث فالح الظاهرى الطجازى وشاركت صاحب الترجمة فى سماع جميع ما ذكر على شيخنا عمر حمدان بالحرم الشريف ثم أجازنا جميعاً فى ذلك وفى جميع ما يجوز له روايته وما اشتمل عليه كتاب حسن الوفا المذكور من كتب الاسناد وسائر الكتب الإسلامية *

وقد عكف صاحب الترجمة على التدريس بحبل الاهنوم فى النحو والصرف والمنطق والمعاني والبيان والتفسير والحديث والاصول والفروع وانتفع به الطلبة وله انظار ناقبة وابحاث مفيدة ومقبات عديدة على ابحاث للشوكافى فى السبيل الجزار وابحاث للمقبلى فى نجاح الطالب على مختصر المنتهى لابن الحاجب وابحاث للسيد الامام محمد بن اسماعيل الامير وتلميذه السيد الحافظ اسماعيل بن محمد ابن اسحاق فى شرح منظومة الكافى وابحاث للسيد الحافظ أحمد بن محمد الكبسى الصنعائى فى شمس المقتدى وله رسالة نافعة فى قراءة الفاتحة خلف الامام وفى أذكار الصلاة ورسالة فى علم الوضع وهذه التتمة المفيدة لشرح مجروح الامام زيد بن على عليهما السلام وله شعر كشمس الفقهاء أطال الله فى أيامه وزاد فى العلماء العالمين من امثاله آمين

انتهى ملخصاً من ترجمته البسيطة بنزهة النظر فى تراجم اعيان الدين بالقرن الرابع عشر للمفتقر الى رحمة الله سبحانه محمد بن محمد بن يحيى زيارة الحسنى غفر الله له ولوالديه وللمؤمنين آمين *

يقول العبد الضعيف راجي رحمة الله سبحانه محمد بن أمير المؤمنين المتوكل على الله يحيى بن أمير المؤمنين رضى الله عنهم وغفر لهم آمين .

أروى هذه التتمة للروض النضير عن مؤلفها شيخى وسيدى السيد العلامة العباس بن أحمد ابن إبراهيم حفظه الله تعالى بالاجازة الخاصة والعامة منه وقد أجزت لكل متأهل لحل العلم متحل بتقوى الله فى كل بلاد الاسلام أن يروى عنى كتاب الروض النضير وتتمته لشيخى السيد المذكور حفظه الله بالشروط المعتمدة بين أهل العلم طالباً من كل واقف على هذا من اخوانى المسلمين أن يسأل الله لى والمؤمنين العفو والرضوان وحسن الختام وحرر يوم

الجمعة ١٣ شعبان سنة ١٣٤٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(باب متى يجب على أهل العدل قتال الفئة الباغية)

ص (حدثنى زيد بن على عليهما السلام إذا كان الامام فى قلة من المسكرين يجب عليه قتال أهل البغى فإذا كان أصحابه ثلثمائة وبضعة عشرة عدل بدر وجب عليهم القتال ولم يعذروا بترك القتال فإنه ليس من الاعمال شئ أفضل من جهادهم)

ش هذا التحديد قد روى عن الامام عبد الله بن موسى وأبى جعفر محمد بن على عليهم السلام ورواه قال أبو حنيفة والحجة لهذا القول ان الله تعالى أذن لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم ولأمرة بقتال المشركين يوم بدر حين بلغ عدد أهل الحق ثلثمائة وبضع عشرة غير ناظر الى عدد أهل الشرك وقال قوم لا يجب حتى يكون أهل العدل على النصف من أهل البغى لقوله تعالى (وإن يكن منكم الف يغلبوا الفين باذن الله) وعن زفر إذا كانوا أربعين نفراً وجب عليهم لقوله تعالى (يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين) وكان نزول الآية بعد اسلام عمر وهو موفى أربعين رجلاً وقال احمد بن عيسى لست أوقت فى ذلك وقتاً قلوا أو أكثر واقتام بذلك أعلم ثم قال قد قام الحسين بن على عليه السلام فى نفر يسير ولذى يفهم من كلام الحسن بن يحيى عليه السلام أنه يجوز الدفاع عن الدين والنفس

والمال والحريم وأن ظن المغلو بية (قلت) وهذا هو الأظهر كما أن الاظهر أن العبدة في قصدهم بالغزو و بظن
للغلبة على الباغي من دون تحديد بمقدار أهل العدل وذلك مختلف باختلاف قوة البغاة عدداً وعدة
وزماناً ومكاناً لأن شرط وجوب النهي عن المنكر ظن التأثير لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من رأى
منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه (أخرجه مسلم واللفظ له. والثلاثة
من حديث أبي سعيد ومن حديث ابن مسعود عند أبي داود والترمذي والاستطاعة وعدمها إنما يحصلان
للتأهي بالنظر في قرائن الأحوال المفيدة للظن وهذا في الاغارة على غرة حيث تجوز وأما المصافة والملاقاة
فيجب بذل المستطاع من الدفاع ولا يكون الفرار فسقاً إلا حيث كان جيش المدودون مثلى جيش أهل
الحق عدداً وعدة عملاً بآية الانفال * وأما قوله تعالى (كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة الآية) فلا
دلالة فيها على الوجوب وإن دلت على الجواز وأما النصر فهو من عند الله ولا شك إن للصبر وصلاح
النية تأثيراً عظيماً ولهذا قال تعالى (والله مع الصابرين) وقال (إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم)
وذلك مما يجب على جميع المجاهدين السكون عليه والاتصاف به سواء كانوا قليلين أو كثيرين وقد
روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (خير الصحابة أربعة وخير السرايا أربعة
وخير الجيوش أربعة آلاف ولا يغلب إثنان عشر الفأمن قلة) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال حديث
حسن. وذكر أنه في أكثر الروايات عن الزهري عنه صلى الله عليه وآله وسلم مرسل وأخرجه الحاكم
وقال هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ولا يخفى أنه ليس بمناق لآية الانفال لأنه سيق
ليبان خيرية أكران عدد المجاهدين وعدم غلبتهم قلة وسيأتي الآية لوجوب المقاومة وحرمة الفرار أو
التحيز إلى غير فئة * فإذا كان البغاة عشرة الآف فغير عدد المجاهدين من أهل العدل أن يكونوا أربعة
الآف ويجب عليهم بذل المستطاع من المقاومة ولكن لا يكون الفرار فسقاً إلا إذا كانوا خمسة آلاف
فلينأمل (قوله عليه السلام ليس شيء من الأعمال أفضل من جهادهم) أخرج أبو طالب عليه السلام عنه
والله لو علمت أن رضا الله عز وجل عني في أن أقدم ناراً بيدي حتى إذا اضطربت رميت بنفسي فيها
لفعلت ولكن ما أعلم شيئاً أرضى الله عز وجل عني من جهاد بني أمية وقل عليه السلام لأصحابه والله
ما أمسى على وجه الأرض عصابة أنصح لله ولرسوله والاسلام منكم وعن شعبة (١) سألتني عن إبراهيم
وعن القيام معه سألتني عن أمر قام به إبراهيم بن رسول الله والله هو عندى بدر الصغرى وعن محمد
ابن عبد الله النفس الزكية والله ما يسرنى أن الدنيا لي بأسرها عوضاً عن جهادهم (قلت) وكفى
بالاحاديث المتقدمة الدالة على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والاخذ على يد الظالم وأطره
على الحق دليلاً على ذلك

﴿ باب طاعة الامام ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال من مات وليس له إمام مات ميتة جاهلية إذا كان الامام عدلاً برأ تقياً)

ش الحديث يدل على وجوب نصب الامام ويستلزم وجوب طاعته إذا كان برأ تقياً ويشهد له الحديث الآتي بعده وغيره من الاحاديث المقيدة . وقول الله تعالى (يا الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول) الآية ووجه الاحتجاج بها أن أمراء الجور الله ورسوله بريئات منهم فلا يعطفون على الله ورسوله في وجوب الطاعة لهم كذا في السكشاف وقد أخرج الحديث بلفظه في الجامع الكافي بلاغا عنه عليه السلام ثم قال فإذا كان من آل محمد إمام ظاهر موجود عدل برتقى فعلى الناس طاعته ومؤازرته انتهى وفي معنى هذا الأثر عدة أحاديث مطلقة عن التقييد بكون الامام برأ تقياً وفي بعضها التصريح بوجوب طاعة غير البرفن المطلقة ما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم (من مات وليس بإمام جماعة ولا لامام جماعة في عنقه طاعة مات ميتة جاهلية) أخرجه الامام أبو طالب عليه السلام وأخرج الحاكم عن ابن عمر (من خرج عن الجماعة قيد شهر فقد خلع ربة الاسلام من عنقه حتى يراجه ومن مات وليس عليه إمام جماعة فإن موته جاهلية) ورواه احمد والترمذي وابن حبان وصححه من حديث الحارث الاشعري ورواه الحاكم أيضا من حديث معاوية والبخاري من حديث ابن عباس وعن عبادة بن الصامت قال بإمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على السمع والطاعة في المنشط والمكروه وأن لا تنازع الأمر أهله متفق عليه بهذا وأثم منه وعن أبي ذر (من فارق الجماعة قدر شهر فقد خلع ربة الاسلام من عنقه) رواه احمد وأبو داود ولم يقل قدر شهر وقال الحاكم في روايته قيد شهر وأخرج الشيخان من حديث أبي موسى الاشعري وابن عمر عن صلى الله عليه وآله وسلم (من حمل علينا السلاح فليس منا) وأخرجه مسلم من حديث أبي هريرة وسلمة بن الأكوع وعنه صلى الله عليه وآله وسلم (من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فينته جاهلية) أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة أيضا به وأثم منه وانفقا عليه من حديث ابن عباس بلفظ (من رأى منكم من أميره شيئا فكرهه (١) فليصبر فانه ليس أحد يفارق الجماعة شبرا فيموت إماما ميتة جاهلية) ورواه مسلم عن ابن عمر وفيه قصة ولفظه (من نزع يده من طاعة إمامه فانه يأتي يوم القيامة ولا حجة له) وفي المتفق عليه من حديث ابن عباس بلفظ (من كره من أميره شيئا فليصبر فانه من خرج من السلطان شبرا مات ميتة جاهلية وعن أم الحصين عنه صلى الله عليه وآله وسلم (استمعوا وأطيعوا وأن أمر عليكم عبيد حبشي مجدع الاطراف) أخرجه مسلم وعن أبي ذر أوصاني خليلي صلى الله عليه وآله وسلم أن أسمع وأطيع ولو لمجدع أخرجه

مسلم وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ومن يطع الأمير فقد أطاعني ومن يعص الأمير فقد عصاني) متفق عليه وعن علي عليه السلام قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سرية واستعمل عليهم رجلا من الانصار وأمرهم أن يسمعو له ويطيعوا فعضوه في شئ فقال اجعوا لي حطباً فجمعوا ثم قل أوقدوا ناراً فاوقدوا ثم قال ألم يأمركم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تسمعوا وتطيعوا قالوا بلى قال فادخلوها فنظر بعضهم الى بعض وقالوا إنما فررنا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من النار فكانوا كذلك حتى سكن غضبه وطفئت النار فلما رجعوا ذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال (لو دخلوها لم يخرجوا منها أبداً) وقال (لا طاعة في معصية الله إنما الطاعة في المعروف) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن حبان عن علي عليه السلام وفي حديث يزيد بن سلمة الجعفي عند الطبراني انه قال يا رسول الله إن كان علينا أمرآء يأخذوننا بالحق ويمنعوننا الحق الذي لنا أقاتلهم قال (لا عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم) وأخرج مسلم من حديث أم سلمة مرفوعاً (سيكون أمرآء فتعرفون وتنكرون فمن كره برى ومن أنكر سلم ولسكن من رضى وتابع) قالوا أفلا نقاتلهم قال (لا ماصلوا) وعن عوف بن مالك الأشجعي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ويصلون عليهم ويصلون عليكم وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويتبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم قال قلنا يا رسول الله أفلا نتابذهم عند ذلك قال لا ما أقاموا فيكم الصلاة الا من ولي عليه وال فرأى شيتنا من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية الله ولا ينزع يداً من طاعة) وعن حذيفة بن اليمان رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (يكون بعدى أمرآء لا يهتدون بهدي ولا يستنون بسنتي وسيقوم فيكم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس) قال قلت كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك قال (تسمع وتطيع وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسم وأطع) وعن عروة الأشجعي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه) رواه ابن أحمد ومسلم وعن عباد بن الصامت قال بايعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وبسرنا وسمرنا وأن لا تنازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم فيه من الله برهان متفق عليه وأخرج الشيخان أيضاً وغيرهما من حديث ابن عمر (على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة) وأخرج أحمد عن أبي ذر (كيف بك عند ولاة يستأثرون عليك بهذا الفء) قل والذي بعثك بالحق أضع سيفي على عاتقي وأضرب حتى الحقتك قال (أولاً أدلك على ما هو خير لك من ذلك نصبر حتى تلحقني) وأخرج البخاري من حديث أنس (اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي رأسه زيبية ما أقام فيكم كتاب الله

وقد عارض هذه الأدلة القاضية بوجوب الصبر على أئمة الجور الآيات والاحاديث المتواترة معنى الواردة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقد أكثر العلماء الكلام في الجمع بينها وأجود ما قيل كلام البدر الأمير رحمه الله في منحة الفغار حيث قال مالفظة والتحقيق أن السلطان الجائر الفاعل للمنكرات عاص فاعل للمنكر وكل فاعل للمنكر يجب الإنكار عليه بشروطه بأحد الرتب الثلاث المعروفة باليد أو اللسان أو القلب فإن حصلت شرائط كف يده وطى بساط أمره ونهيه وقلبه وجب ذلك ويكفي في حصول الشرائط الظن القوي وعليه يحمل خروج الحسين السبط عليه السلام وأهل المدينة على يزيد وابن الأشعث على الحجاج وكذلك خروج زيد بن علي عليه السلام على هشام ومحمد بن عبد الله على المنصور ونحوهم فإن كل خارج منهم لم يخرج إلا لانكار الظلم والفاشحة وقد واطأه عصاة يظن بهم القيام بواجب انكار المنكر وأخذ فاعل المنكر وأنه ليس في خروجهم ما يؤدي إلى ما هو أنكر منه وإن لم توجد الشرائط وجب الانكار باللسان وهي الرتبة الثانية وهو أعظم أنواع الجهاد كما قال صلى الله عليه وآله وسلم (أفضل الجهاد كلمة حق تقال عند سلطان جائر) وبيننا وجه كونه أفضل في شرح الجامع الصغير المسمى بالتموير وإن لم يستطع وجب الانكار بالقلب وذلك أضعف الإيمان كما في الحديث ودعوى أبي بكر بن مجاهد الإجماع على عدم الخروج على الظلمة كما حكاه عنه القاضي عياض باطلة وكيف يكون إجماع على خلاف ما علم من الدين ضرورة * وقد قيد المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم طاعة الجورة بما أقاموا الصلاة وبما لم تركفراً بواحاً كما عرف من الأحاديث ثم قال البدر بعد كلام كأنه أعلم الله رسوله صلى الله عليه وآله وسلم أن المتقلب لا يكون التكبير عليه باليد إلا بالخروج عليه والخروج عليه يؤدي إلى ما هو أنكر مما هو فيه من سفك الدماء وإخرا ببلاد وبث أنواع الفساد واضلال العباد وانقطاع سبل المسلمين وإخلاء معالم الدين ودخول نار الفتنة إلى كل غور ونجد وتراعى الباطل إلى مالا يقف على نهاية ولا حد ومن طالع الأخبار وعرف ما وقع في أيام مروانية والعباسية وهم جروا إلى القرن الحادي عشر علم ذلك يقيناً فلما كان الأمر كذلك أرشد صلى الله عليه وآله وسلم إلى الصبر على جور الجائرين وأخبر أن من كرهه فقد برى ومن أنكر بقلبه أو لسانه فقد سلم بدليل أنه نهى عن قتالهم فما أراد إلا الانكار بأحد الأمرين ويكون التقيير باليد المذكور في حديث ابن مسعود مخصصاً بما عدا الخلفاء وإنما الآثم المعلوم من رضى وتابع ولم يأذن لنا بقتالهم إلا إذا أضاعوا الصلاة أو رأينا كفراً بواحاً ليس فيه من الله معذرة كما في حديث مسلم وعلى هذا أى على إضاعة الصلاة أو رؤية الكفر البواح يحمل قوله فإذا زاعوا فاستلوا سيوفكم وعلى عدم هذين يحمل الأمر بالصبر على من أتى منهم بمعصية الله والنهى عن أن تنزع يداً عن طاعة ظالم ويراد بالمعصية ما عدا إضاعة الصلاة والكفر البواح إذ إضاعة الصلاة ورؤية الكفر توجب الجهاد وجهاً الخارجين عن الدين لا يلاحظ فيه زيادة مفيدة

قتلهم على مفسدة كفرهم فانه لا يلاحظ ذلك في حرب الكفار اتفاقاً ومن هنا يعرف وجه خروج الحسين السبط عليه السلام ومن ذكرناه آنفاً على الأمراء الظالة من يزيد وهشام والحجاج والمنصور ونحوهم فانهم خرجوا لانكار المنكر الذي ارتكبه من خرجوا عليه وقد كان حصل لهم الظن بحصول شرائط الانكار وانهم غالبون لفاعله فانه ماخرج منهم أحد الا وقد يايه عصاية وافرة على الموت دونه فحصل لهم الظن أنه يتم كفا كفا الظالمين عن العباد والبلاد فهم بالخروج مصيبيون لشاكلة الحق والصواب موافقون لسنة والكتاب. وأما أحاديث فاضربوا عنق الآخر فقد قدمنا لك أن ذلك فيمن قام لتفريق كلمة المسلمين منازعا في الملك فليس ذلك من أهل هذا التأويل كما قررناه قريباً الى أن قال البدر الامير ولا ينبغي أن ينكره أحد من طوائف الاسلام لان الانكار للمنكر بشروطه واجب من ضرورة الدين بل لأجله كانت بعثة النبيين والمرسلين ولعل مثل الحسين السبط وغيره ممن ذكر حملوا أحاديث الصبر على جور الجائر إذا لم يوجد الناصر أو انها لم تبلغهم تلك الاحاديث أو لانهم رأوا تضيق أولئك الجورة الظلمة للصلاة أو رأوا كفرأبواحاً لم يجدوا فيه من الله جل وعلا معذرة فن منع من الخروج على الظالم نظر إلى أنه اطرد أنها لا تنزع يده مما هو عليه من المنكر إلا بانكر مما أتى به بل الغالب أنه يقع الانكر ولا يرتفع المنكر بل ربما ظفر المتغلب الظالم بالخارج عليه فيزيده ضلالاً إلى ضلاله وجراًة إلى جرائته وجوراً إلى جوره وإلى هذا يشير من قال انه يجب خلمه إلا أن يترتب عليه ما هو أشر من ظلمه ومنكره فان هذا معناه أنه يجب انكار ولايته وكف يده عن العباد والبلاد إلا أن يترتب عليه ما هو أشر من ولايته وأما من قال انه لا يخرج عليه بحال وانما يجب وعظه ونحوه للأحاديث الواردة بذلك فانه كلام مبني على غير تحقيق لأن الاحاديث الواردة بعدم قتاله مقيدة بما علم من ضرورة الدين من وجوب انكار المنكر والنهي عن الخروج عليه هو حيث يؤدي إلى انكر وأعظم من فتنه امارته وإلا وجب خلمه عملاً بما علم من وجوب انكار المنكر باليد مع امكانه فهذا يعلم ضعف القول بأنه يخرج على الجائر وان لم تكمل شرائط الانكار وعلاوا ذلك بأن في خروج الخارج وقتله إذ ظفر به الجائر إعزازاً للدين وبهذا التحقيق يشرق لك وجوه الاحاديث وتجمع شمل الأقوال وتسريح من بازدات التأويل وتعلم جهل من قال إنما قتل الحسين بسيف جده وأنها كلمة حق صادرة عن غباوة وعدم تحقيق انتهى كلامه رحمه الله تعالى كيف وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم (استقيموا قرش ما استقاموا لكم فان لم يستقيموا لكم فضعوا سيوفكم على عواتقكم ثم أيديوا خضراهم) رواه احمد والخطيب عن ثوبان والطبراني في الكبير عن النعمان بن بشير وحسنه الحافظ السيوطي

وقوله مينة جاهلية بكسر الميم مصدر نوعي والمعنى مينة منسوبة الى الجهل والمراد به من مات على الكفر قبل الاسلام وهو تشبيه لمينة من لم يكن عليه امام بمينة من مات على الكفر بجامع أن الكل لم يكن

تحت إمام فانه مثل أهل الجاهلية لا إمام له كذا قاله البدر الأمير رحمه الله (وقوله) في شواهد حديث الاصل فقد خلع ربة الاسلام قال في النهاية والربة في الاصل عروة في حبل تجعل في عنق البهيمة أو يدها تمسكها فاستعارها للاسلام يعنى ما يشد به المسلم نفسه من عرا الاسلام أى حدوده وأحكامه وأوامره ونواهيه اه وما ورد مقيداً في الباب ما رواه الامام زيد بن علي عليهما السلام

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام قال حق على الامام أن يحكم بما أنزل الله وأن يعدل في الرعية فإذا فعل ذلك فحق عليهم أن يسمعوا وأن يطيعوا وأن يجيبوا اذا دعوا وأما إمام لم يحكم بما أنزل الله فلا طاعة له)

ش في جمع الجوامع للسيوطي في مسند علي عليه السلام (حق على الامام أن يحكم بما أنزل الله وأن يؤدي الأمانة فإذا فعل ذلك فحق على الناس أن يسمعوا وأن يطيعوا وأن يجيبوا اذا دعوا) أخرجه الفريابي وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وابن زنجويه في الأموال وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم انتهى وقد ورد في الامام العادل أحاديث منها ما اتفق عليه الشيخان في صحيحهما من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (سمعة يظلمهم الله يوم لا ظل إلا ظله الامام العادل) كذا في تخريج أحاديث المجموع (ورجل نشأ في عبادة الله) إلى آخره أخرجه البيهقي وعزاه الى الصحيحين وقال رواه البخاري عن بندار ومسلم عن محمد بن المنثري وأخرج البيهقي أيضاً عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ثلاثة لا ترد دعوتهم الامام العادل والصائم حتى يفطر ودعوة المظلوم تحمل على الغمام وتفتح لها أبواب السماء ويقول الرب وعزتي لانصرنك ولو بعد حين) وأخرج عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (يوم من امام عادل أفضل من عبادة ستين سنة وحد يقام في الارض بحقه أركى من مطر أربعين يوماً) رواه الطبراني في الكبير والذي في جمع الجوامع بلفظ أربعين عاماً وعن أبي سعيد الخدري عنه صلى الله عليه وآله وسلم (أحب الناس الى الله تعالى يوم القيامة وأدناهم مجلساً امام عادل)

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنما وال احتجب من حوائج الناس احتجب الله عنه يوم القيامة)

ش الحديث بلفظه في الجامع الكافي وعن معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من ولي من أمور المسلمين شيئاً فاحتجب من أولى الضمف والحاجة احتجب الله عنه يوم القيامة) رواه احمد قال الحافظ المنذري باسناد جيد والطبراني وغيره وعن أبي مريم عمرو بن مرة الجبلي أنه قال لمعاوية سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (من ولاه الله شيئاً من أمور المسلمين فاحتجب دون حاجتهم وخلتهم وفقرهم احتجب الله دون حاجته وخلته وفقره يوم القيامة) فجعل معاوية رجلاً على

حوائج المسلمين) رواه أبو داود واللفظ له والترمذى ولفظه (ما من إمام يغلق بابه دون ذوى الحاجة والخلّة والمسكنة إلا أغلق الله أبواب السماء دون حاجته ومسكنته) ورواه الحاكم بنحو لفظ أبي داود قال صحيح الاسناد وعن ابن عباس عنه صلى الله عليه وآله وسلم (من ولى شيئا من أمر المسلمين لم ينظر الله فى حاجته حتى ينظر فى حوائجهم) رواه الطبرانى قال الحافظ المنذرى ورجله رجال الصحيح الاحسين بن قيس المعروف بـبخش وقد وثقه ابن نمير وحسن له الترمذى غير ما حديث وصح له الحاكم ولا يضرب فى المتابعات وفى الباب عن أبي السباح الازدى عن ابن عم له من أصحاب النبى صلى الله عليه وآله وسلم عند احمد وأبى يعلى قال الحافظ وإسناد احمد حسن وعن أبى جحيفة عند الطبرانى قال الحافظ عبد العظيم ورواته ثقات إلا شيخه جيرون بن عيسى قال لم أقف فيه على جرح ولا تعديل والله أعلم به انتهى (قلت) الأصل فى علماء حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المسلمين هو العدالة بشهادة حديث (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله) حتى يتحقق الناقل وسياق تصحيح الامام أحمد بن حنبل للحديث أن شاء الله نعم أما احتجابه لما هو من ضروريات البشر ومكملاتها لخاصة نفسه من دون إسراف فضرورة العقل والشرع قاضية باستثنائها عن محرم الاحتجاب وهكذا اذا اضطر الى النظر فيما يتقوم به أمر العامة مما لا يظن برآة ذمته بايداعه الى أعوانه ووزرائه وإلا وجب عليه ذلك جمعا بين الغرضين ووفاء بالحقين :

ص (قل سألت زيدا بن على عليه السلام عن الامامة فقال هى فى جميع قريش ولا تنمقد الامامة إلا ببيعة المسلمين فاذا بايع المسلمون وكان الامام برأ تقيا عالما بالحلل والحرام فقد وجبت طاعته على المسلمين)

ش وفى الجامع السكافى قال محمد بلفظنا عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (الأئمة من قريش ما اذا حكموا عدلوا واذا قسموا أقسطوا واذا استرحوا رحوا فمن لم يفعل ذلك منهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين) وهو من حديث أبى موسى ونصه قال قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على باب بيت فيه نفر من قريش وأخذ بمضادى الباب فقال (هل فى البيت إلا قرشى) قال فقبل يارسول الله غير فلان ابن اختنا فقال (ابن أخت القوم منهم) ثم قال (إن هذا الامر فى قريش ما اذا استرحوا رحوا واذا حكموا عدلوا واذا قسموا أقسطوا فمن لم يفعل ذلك منهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل) رواه أحمد قال الحافظ عبد العظيم ورواته ثقات والبرار والطبرانى وعن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قام على باب البيت ونحن فيه فقال (الأئمة من قريش إن لى عليكم حقا ولهم عليكم حقا مثل ذلك ما إن استرحوا رحوا وإن عاهدوا وفوا وإن حكموا عدلوا فمن لم يفعل ذلك منهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين) رواه أحمد قال الحافظ باسناد

جيد واللفظ له وأبو يعلى والطبراني وعن أبي برزة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (الامراء من قريش ثلاثا ما فعلوا ثلاثا ما حكموا فعدلوا واسترحموا فرحموا وغاهدوا فوفوا فمن لم يفعل ذلك منهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين) رواه أحمد قال الحافظ ورواته ثقات والبراز وأبو يعلى بقصته وفي التلخيص حديث الأئمة من قريش أخرجه النسائي والطبراني والبراز والبيهقي من طرق عن أنس قال الحافظ في التلخيص وقد جمعت طرقه في جزء مفرد عن نحو أربعين صحابيا ورواه الحاكم والطبراني والبيهقي من حديث علي عليه السلام واختلف في رفعه ووقفه ورجح الدارقطني في العلل الموقوف ورواه أبو بكر بن أبي عاصم عن أبي بكر بن أبي شيبة من حديث أبي برزة الأسلمي واسناده حسن وفي الباب عن أبي هريرة متفق عليه بلفظ (الناس تبع لقريش) وعن جابر لمسلم مثله وعن ابن عمر متفق عليه بلفظ (لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنتان) وعن معاوية بلفظ (إن هذا الأمر في قريش) رواه البخاري وعن عمرو بن العاص بلفظ (قريش ولادة الناس في الخير والشر إلى يوم القيامة) رواه الترمذي والنسائي وقد احتج بهذا أبو بكر على الانصار يوم السقيفة فتركوا ماؤهموه رواه البخاري عن عمر في حديث طويل ذكر فيه قصة سقيفة بني ساعدة وبيعة أبي بكر وقال فيه عن أبي بكر وإن تعرف العرب هذا الأمر إلا لهذا الخي من قريش هم أوسط العرب نسبا وداراً وفيه قول الانصار منا أمير ومنكم أمير ورواه من حديث عائشة اخضرته ورواه أحمد من حديث حميد بن عبد الرحمن عن أبي بكر بهذا اللفظ واغرب الحافظ صلاح الدين العلائي فانكر على الرافعي ابراده إياه بهذا اللفظ أعني لفظ الأئمة من قريش وقال لم أجده هكذا في شيء من كتب الحديث والسير وكانه غفل عما في النسائي الذي ذكرناه ورواه البيهقي أيضا لكن لفظه وأن هذا الأمر في قريش ما أطاعوا الله واستقاموا انتهى قلت وأشار اليه أمير المؤمنين في كتابه الى معاوية كما في النهج وإلى قصة سقيفة بني ساعدة قال في الفتح في شرح حديث ابن عمر لا يزال هذا الأمر الخ قال القرطبي هذا الحديث خبر عن المشرعية أي لا تنعقد الإمامة الكبرى الا قرشي مهما وجد منهم أحد وكأنه جنح الى أنه خبر بمعنى الأمر وقد ورد الأمر بذلك في حديث جبير بن مطعم رفعه (قدموا قريشا ولا تقدموها) أخرجه البيهقي وعند الطبراني من حديث عبد الله بن حنطب ومن حديث عبد الله بن السائب مثله وفي نسخة أبي اليمان عن شعيب عن أبي هريرة عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حشمة مرسل انه بلغه مثله وأخرجه الشافعي من وجه آخر عن ابن شهاب أنه بلغه مثله انتهى قلت ويؤيده حديث ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (استقيموا لقريش ما استقاموا لكم فان لم يستقيموا لكم فضعوا سيوفكم على عواتقكم وابدوا خضراهم) رواه في الجامع الكافي من طريق محمد بن منصور واحمد والخطيب عن ثوبان والطبراني عن النعمان بن بشير وحسنه الحافظ السيوطي وأيضا لو كان قوله الأئمة من قريش مجرد الاخبار لالبيان منصب الخلافة لما تغلب عليه أحد من غيرهم في كثير

من الاقطار لان خبر الصادق لا يتخلف لكنه قد تخلف فانه قد وقع التغلب على هذا المنصب الشريف في كثير من الاقطار وكثير من المصور فيتمين أن يكون الحديث وارداً لبيان حكم وضعى كقوله صلى الله عليه وآله وسلم (لا صلاة إلا بوضوء لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب) وهو من جملة ما مثل به أئمة الأصول لا فائدة الحصر فهو في قوة لا أئمة إلا من قريش وهو المطلوب قال في الفتح والى هذا ذهب جمهور أهل العلم أن شرط الامام أن يكون قرشياً قال وقالت طائفة من المعتزلة بجوازها في غيرهم وبالغ في ذلك ضرار بن عمرو قال أبو بكر بن الطيب لم يرج المسامون على هذا القول بعد ثبوت حديث (الأئمة من قريش) وعمل المسلمون به قرناً بعد قرن وانقصد الاجماع على اعتبار ذلك قبل أن يقع الخلاف انتهى وكون حديث ابن عمرو وغيره لمجرد الخبرية والبشارة لقريش أنه لا يزال منهم قائم باسم الامامة كما اشار اليه الحافظ غير قاذح في كون حديث أنس للتشريع اذ لا منافاة بين الاخبار بدوام مآشره مرة وبين تشريع ما أخبر بدوامه واذ ليس مخرجهما واحدا حتى يحمل احدهما على معنى الآخر وبهذا التحقيق صقط ما أبداه بعض المحققين (١) وكرره في كتبه فليتامل (نعم) ولا شك أن الانهض للامامة من أهل البيت عليهم السلام أولى من غيرهم لتحقق انتسابهم إلى قريش ولأن شرفهم وغلبة التقوى فيهم مما يكون أدعى الى قبول طاعتهم والاقياد لهم بشهادة آيتى المودة والتطهير والاحاديث المتواترة معنى الدالة على عصمة جماعتهم واهله يأتى إن شاء الله الاشارة الى شطر منها آخر الكتاب ولا شك أن احكام الجبل إنما تثبت بواسطة الافراد فيجب أن يكون أفاضل أفرادهم أولى بذلك المنصب .

أضادت لنا أحسابهم ووجوههم دجى الليل حتى نظم الجرع ناقبه

ولان أقرية قرايتهم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد جعلتهم أحق وأولى كما قال أمير المؤمنين عليه السلام نحن مرة أولى بالقرابة وتارة أولى بالطاعة وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله فان لم يوجد منهم من هو أولى بها في قطر من الاقطار لبعد ذلك القطر عن هو أولى بها حال كونه في القطر الآخر ولم يمكن الاستناد اليه لاي مانع تعين الانهض من سائر قريش وفي الجامع الكافي سألت أحمد بن عيسى عليه السلام عن جماعة اجتمعوا ليس بحضورهم رجل من أهل البيت عليهم السلام يصلح للامامة فأصروا عليهم أحدهم وخرجوا ينكرون المنكر قال جائز قلت فان ظفر وأقل قالى أهل البيت قلت فان قتلوا قال شهداء وحكاه عن أبى عبد الله والحسن بن يحيى وغيرهم من أهل البيت عليهم السلام والقائم من غيرهم ومن لم تكامل فيه شرائطها منهم حال كونه برأ تقياً يكون محتسباً لا اماماً نعم ولا يكون الدخول في زمرة سفن النجاة وقرناء القرآن إلى الورود على الحوض إلا بموالاته أهل بيت النبوة والكون معهم والاستناد اليهم مع التمسك منه وهذا لا ينافى حديث الخلافة بعدى في أمى ثلاثون سنة ثم ملك

بعد ذلك أخرجه أحمد والترمذي وأبو يعلى وابن حبان وضححه وغيره من حديث سفينة مولى المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم وما في معناه من الأحاديث لأن المراد خلافة النبوة كما لا يخفى وقد تمت ثلاثين عاماً بستمه الأشهر التي قام فيها الحسن بن علي عليهما السلام نعم وانما يعقد الموثوق بدينه وعقله وفهمه وعلمه كما رواه في الجامع السكافي عن زيد بن علي عليه السلام حيث لا أنهض منه وإلا تعين الانهض إذا كان عدلاً برأً تقياً لقوله صلى الله عليه وآله وسلم (خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ويصلون عليهم ويصلون عليكم وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويتبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم) أخرجه مسلم من حديث عوف بن مالك والأحاديث المتقدمة في أن هذا الأمر في قريش ما إذا استرحموا رحماً وإذا حكموا عدلوا وإذا قسموا أقسطوا الخ فهذه الأحاديث ونحوها قد أفادت اشتراط ثبوت هذه الصفات في المعقود له وإذا ضمنت هذا كله إلى حديث عائشة المتفق عليه وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم (كل ما ليس عليه أمرنا فهو رد) والمراد بالأمر الطريقة والشأن وبقوله فهو رد أي مردود أنتج لك أن الذي شرطه الإمام زيد بن علي عليه السلام هو طريقته صلى الله عليه وآله وسلم في صحة عقد البيعة بمفهوم الحديث وما خالفه فهو باطل إذ هو منطوق الحديث فيجب أن يكون المعقود له عدلاً برأً تقياً وهو المطلوب فاما إذا كان غير ذلك فليس له حق في هذا المنصب لكنه إذا تغلب وجبت طاعته في غير معصية الله ونصحه والصبر عليه كما تقدم تقريره (قوله ولا تتمعد الإمامة إلا ببيعة المسلمين) يعني أن طريقها العقد والاختيار للجامع شروطها وقيل طريقها الدعوة ممن وثق من نفسه الوفاء بها وأمن على نفسه ضررها وإن كان طلب مطلق للإمرة غير حسن وسيأتي لهذا زيادة تحقيق لأن القيام بالإمامة من فروض الكفاية للأدلة العقلية والنقلية والقول بوجودها عقلاً وشرعاً مذهب أبي الحسين البصري وأبي القاسم البلخي والجاحظ أما دليل العقل فلأن الخلق ينظلمون قطعاً والظلم ضرر والضرر قبيح قطعاً ودفعه واجب عقلاً ولا يندفع إلا بدافع معان هو الإمام فتجب الإمامة عقلاً وأورد على الرابعة سؤال الاستفسار أنه إن أريد بأنه دفع الضرر عن النفس فسلم الوجوب وليس هو غرض الإمامة وإن أريد دفعه عن الغير فغير مسلم الوجوب عقلاً ويجاب بأن الضرر بالنفس أعم من الحاصل بالمباشرة والمتسبب عن الحادث في غيرها أما الأول فظاهر وأما الثاني فلأن الإنسان يعتريه ألم عند ظلم اليتيم وأنه يعلم حسن ذم العقلاء له على ترك دفعه مع التمكن فيلحقه ألمان ألم ظلم اليتيم وألم ذم ترك دفعه وكلاهما ضرر يحصل بالنفس ودفع الضرر عن النفس واجب عقلاً ولا يندفع إلا ببذل المجهود في دفع الظلم وذلك هو الغرض المقصود من الإمامة * وأما الأدلة النقلية فمنها قوله تعالى (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) ومنها قوله تعالى (لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون كانوا لا يتناهون عن منكر

فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون) والاحاديث المتواترة الدالة على ذلك كثيرة لا تحصى وقد تقدمت الاشارة الى شطر منها وقد ورد الامر منه صلى الله عليه وآله وسلم بالتأمر فيها هو ادون من هذه الامارة بلفظ (اذا كنتم ثلاثة في سفر فامروا أحداكم) ذاك أمير أمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخرجه البزار من حديث عمر بن الخطاب قال الحافظ باسناد صحيح وأخرجه البزار أيضا باسناد صحيح عن ابن عمر بلفظ (اذا كانوا ثلاثة في سفر فليؤمروا أحداهم) وأخرجه بهذا اللفظ الطبراني من حديث ابن مسعود باسناد صحيح وأخرجه احمد من حديث ابن عمرو بلفظ (لا يحل لثلاثة يكونون بفلاة من الأرض إلا أمروا عليهم أحداهم) وأخرجه أبو داود من حديث أبي سعيد بلفظ (اذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا عليهم أحداهم) ومن حديث أبي هريرة مثله وقد سكنت أبو داود والمنذرى عن إسناديهما وكلاهما رجاله رجال الصحيح إلا على بن بحر قال في الخلاصة وثقه بن معين انتهى ولم يذكر فيه قرحا فهذه الاحاديث وأدلة النهي عن التفرق تدل بالفحوى والافتضاء على وجوب نصب إمام وهذه الاحاديث من جملة أدلة القول بوجوب نصب الأئمة وقد البيه لهم وقد قدمنا أن وجوب الانتصاب لها ثابت على كل متأهل لها على الكفاية فطلب البيعة طلب للقيام بواجب يسقط وجوبه على غيره لا أنه طلب للامارة والاحرم عليه لأنه الوارد في طلبها أقوله صلى الله عليه وآله وسلم (يا عبد الرحمن بن عتبة لا تسأل الامارة فانك إن أعطيتها عن غير مسألة أعنت عليها وإن أعطيتها عن مسألة وكنت اليها) متفق عليه من حديثه وقيام المؤمن بها قيام بواجب لوجوب السمع والطاعة لمن تسكملت فيه شروطها كما تقدم وعن أبي هريرة عنه صلى الله عليه وآله وسلم (إنكم ستحرصون على الامارة وستكون فدامة يوم القيامة فنعمت المرزعة وبئست الفاطمة) رواه أحمد والبخاري والنسائي والزم على الحرص عليها في معنى النهي اذ هو خاصته وتخليار المؤمنين من أهل الحل والعقد قبل انعقادها ولو ببعض منهم ما لا ينبغي صلى الله عليه وآله وسلم وقد امتنع عن تولية من طلب ما هو دون هذا المنصب الشريف بدرجات فمن أبي موسى قال دخلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنا ورجلان من بني عمي فقال أحدهما يا رسول الله أمرنا على بعض ما ولاك الله عز وجل وقال الآخر مثل ذلك فقال (إنا والله لا نؤلى على هذا العمل أحدا سألناه أو احدا حرص عليه) متفق عليه فيكون لهم الامتناع من تولية من طلب الامارة اذ الوثوق بالوفاء بالقيام بها ممن وكل الى نفسه بطلبها بعيد مع غلبة هوى النفس ومع ضعف البشر عن القيام بأى طاعة فكيف وإنا لله وإنا اليه راجعون وإما اذا كان طلبه ليس إلا المقصد الاسنى وهو القيام بذلك الواجب فهنيئلا له الخير كله خير الدنيا والآخرة نعم أمان قصد الامرين أعنى القيام بتلك الفريضة والامارة حتى اذا نالها لم يأل جهده في العبد والنصح للمسلمين وقام بحق الولاية طاقته فهذا لم يخاص دعونه للقيام بتلك الطاعة لأن طلب الامارة لا للقيام بفريضتها طلب دنيا ورياسة وملاك كما في حديث ثم ملك عضوض وذلك منهى عنه فتكون معصية

وهل جماعة تلك المعصية لتلك الفريضة محبط لثوابها أم لا ألاظهرانه لا يفي بمقوقها إلا من صاح
قصده بشهادة حديث ابن سمرة وما في معناه فالفرض غير صحيح والفرض الصحيح أن تكون محبته
لطلب القيام بتلك الفريضة أغلب من محبته نيل الامارة فان هذا وإن كان ربما لا ينجو منه إلا من
يعصمه الله فلا يترك من تفضلات الاعانة الربانية التي يكون بها أتم القيام وخلوص الاعمال ويكون
أحد السبعة الذين يظلمهم الله يوم لا ظل إلا ظله ومنله من طلب مجرد الامارة حتى اذا نالها تدارك نفسه
بالاقلاع عن محبة الترفع على العباد ونحوه وغالب هواه وقام بمقتها وأدى الذي عليه فيها كما يشهد لذلك
حديث أبي هريرة (من طلب قضاء المسلمين حتى يناله ثم غلب عدله جوروه فله الجنة وان غلب جوره
عدله فله النار) رواه أبو داود وفي معناه أحاديث وأما من غلبت محبته الامارة أو لم يطلب إلا إياها ولم
يغالب هواه فهذا موكل الى نفسه بصراحة الحديث

والحاصل أن طلب الامارة لذاتها بل للقيام بواجباتها هو طلب للقيام بواجب والقيام بذلك الواجب
هو سنة الانبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام فيكون الطالب لذلك طالباً للخلافة النبوية فيكون القائم
بما قام به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم خليفة له وهي الخلافة الحقيقية وطالب الامارة لذاتها طالب
ملك ورياسة فان غلب عدله جوره فيها ونعمت وبقية الاقسام يعرف حكمها بالرد إلى هذين وقد اختلف
هل يكون الدعاء الى نفسه أو الى الرضا فقال محمد بن منصور سألت أحمد بن عيسى عن الدعوة هي الى
الرضا من آل النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نعم الدعوة إلى الرضا ثم قال الذي يقوم هو الرضا ولكن
دعوة جماعة ثم قال وذكر عن عبد الله بن موسى عن زيد بن علي عليه السلام وعن جماعة ممن قام من
أهل بيته أنهم دعوا إلى الرضا من آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم وقال القاسم إن كان الرضا معلوماً دعا
عن أمره والا دعا إلى نفسه إن كان موضعاً لذلك حدثنا علي بن محمد عن ابن هرون عن سعد بن محمد
قال قلت لأحمد بن عيسى عليه السلام حدثني عبد الله بن موسى أن زيد بن علي ومحمد بن عبد الله وحسين
بن علي صاحب فخ عليهم السلام دعوا إلى الرضا فقال صدق دعا الحسين صاحب فخ إلى الرضا وكان
هو الرضا وقال الحسن بن يحيى أجمع آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أن الدعوة تكون إلى كتاب
الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم والرضا من آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انتهى من الجامع
السكافي نعم والمراد بالرضا هو المرضي عند الداعي سواء كان هو الداعي نفسه أو غيره فإذا لم يكن ثمة
انهض منه مرضياً فالظاهر وجوب البيعة له وإلا كان لهم العدول إلى بيعة الانهض المرضي وقد سقط
الوجوب عنه بالعدول إلى الغير سواء كان مساوياً أو أدون منه مهما كان مرضياً ديانة وعلماً لعدم تمام شرط
النهوض في العدول عنه وليحمد ربه بوجود من يكفيه القيام بذلك الواجب فمن أبي الدرداء سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (يقول مامن والى ثلاثة إلا أني الله مغلوله يمينه فكه عدله أو غله جوره)

رواه ابن حبان في صحيحه من رواية ابراهيم بن هشام النخعي وعن أبي هريرة عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (مامن أمير عشرة إلا يؤتى به مغلولاً يوم القيامة حتى يفكه العدل أو يوقه الجور) رواه البزار والطبراني في الاوسط ورجال البزار رجال الصحيح ورواه أحمد قال الحافظ المنذرى باسناد جيد رجاله رجال الصحيح بلفظ (مامن أمير عشرة إلا يؤتى به يوم القيامة مغلولاً لا يفكه إلا العدل) وفي الباب عن سعد بن عباد عنده أحمد والبزار قال الحافظ ورجال أحمد رجال الصحيح إلا الرجل المبهم في سنده وعن ابن عباس يرفعه (مامن رجل ولي عشرة إلا أتى به يوم اقيامة مغلولاً يده الى عنقه حتى يقضى بينه وبينهم) رواه الطبراني في الكبير والايوسط ورجاله ثقات كما قال الحافظ والمباينة عبارة عن أخذ العهد والميثاق والمعاهدة على إحياء ما أحياه الكتاب والسنة وإماتة ما أماتاه كأن كل واحد منهما باع ما عنده من صاحبه وأعطاه خالصة نفسه وطاقته ودخيلة أمره فالمباينة من الطرفين وهي من العامة على السمع والطاعة وفي الجامع الكافي قال الحسن بايع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الانصار على العقبة وشرط عليهم أن يسموا وأن يطيعوا في المنشط والمكروه وأن يمنعوه وذريته من بعده ما يمنعون منه أنفسهم وذرائعهم وفيه عن عباد بن الصامت قال بايعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على السمع والطاعة في السر واليسر والمنشط والمكروه وأن لا تنازع الأمر أهله وأن تقوم بالحق حيث كنا ولا نخاف في الله لومة لائم وعن أنس قال بايعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدي هذه على السمع والطاعة فيما استطعت الخ قلت حديث عباد بن الصامت متفق عليه بزيادة لفظ المكروه وعلى أثره علينا وأن لا تنازع الأمر أهله قال (إلا أن تروا كفراً بواحا عندكم من الله فيه برهان) وعلى أن تقول بالحق الخ وحديث أنس أخرجه ابن جرير وهو متفق عليه من حديث جرير بلفظ بايعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم على السمع والطاعة فلقنني فيما استطعت والنصح لكل مسلم وأخرج ابن جرير والنسائي نحوه عن ابن عمر بدون ذكر النصيحة وأما أخذ العهد والميثاق من الامام فقال في الجامع الكافي بايع الناس علياً عليه السلام على أن يسير فيهم بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم طاقته وجهده قال محمد بلغنا عن علي عليه السلام أنه قال حين بويع أطيعوني ما أطعت الله فإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم قال محمد جعلها سنة لمن بعده وروى في الجامع الكافي أيضاً باسناده عن سهل بن سعد أن عبد الرحمن قال لعلي عليه السلام في البيعة فقال علي عليه السلام عاهد الله وميثاقه وأشد ما أخذ على النبيين من عهد وعقد لا عملن فيكم بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم طاقتي وجهدي رأيي وعن عمير بن عطية الليثي قال أتيت عمر بن الخطاب فقلت يا أمير المؤمنين ارفع يدك رفعها الله أيامك على سنة الله وسنة رسوله فرفع يده فضحك فقال هي لنا عليكم ولكم علينا قال في كنز العمال أخرجه ابن سعد

﴿ تنبيه ﴾ قد عرفت مما سبق أن أهل الحل والمقد وهم المعروفون بالدين والورع وحسن النظر فيها

تتقوم به أحوال المسلمين هم الذين تنمقد بهم بيعة من رضوا بتصبه إماما للمسلمين ويلزم سائر المسلمين متابعة ذلك المنصوب وطاعته والالتقياد له بمجرد مبايعة أهل الحل والعقد له وليست مبايعة غيرهم شرطا في انعقادها ولا في وجوب الطاعة والالتقياد له واعتقاد إمامته اذ لو كانت مبايعة كل المسلمين شرطا في انعقاد الامامة لما استقرت إمامة قط لأن مبايعة كل واحد منهم تكاد أن تكون لاحقة بالمتنع فيلزم أن لا تنمقد إمامة أو لا تنجب طاعة إمام قط لعدم إمكان ذلك الشرط عادة واللازم باطل فكذا ملزومه فيكون المراد من بيعة المسلمين هو مبايعة أهل الحل والعقد منهم تنزيلا لهم منزلة سائر المسلمين وهذا هو صريح قول أمير المؤمنين عليه السلام ولعمري اثن كانت الإمامة لا تنمقد حتى يحضرها عامة الناس ما الى ذلك سبيل ولكن أهلها يحكون على من غاب عنها انتهى وهو ما يفيد صريح كلامه عليه السلام في كتابه الى معاوية انه بايعي القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه فلم يكن للشاهد أن يختار ولا للعائب أن يرد وإنما الشورى للمهاجرين والانصار فان اجتمعوا على رجل وصموه إماما كان لله رضا فان خرج عن أمرهم خارج بطعن أو بدعة رده الى ما خرج منه فان أبي قاتلوه على اتباع غير سبيل المؤمنين وولاه الله ماتولى انتهى والمراد اجتماع أهل الحل والعقد من المهاجرين والانصار وإلا لما تمت بيعة أبي بكر مع تأخر بيعة على عليه السلام له وتختلف سعد بن عباد عنها الى أن مات وقوله عليه السلام فان خرج عن أمرهم خارج المراد بأمرهم طريقهم التي سلكوها وقد استغدت منه أيضا أن مبايعة كثير من رؤساء الرؤساء ليست شرطا لأن معاوية كان رئيسا بالشام على عدد كثير من رؤسائه وعلى هذا فالمراد أهل الحل والعقد في قطر المنصوب فيكون المراد بالآل ألف واللام في قول الامام عليه السلام فاذا بايع المسلمون العهدية أو استعمل العموم في الخصوص مجازا تنزيلا له منزله وأما الألف واللام في قوله عليه السلام فقد وجبت طاعته على المسلمين فلعنوم وبزيد ما ذكرناه وضوحا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأخذ البيعة من كل أحد من المسلمين لو فرضنا وجوب التأسي به في أخذها بل لم يأخذها إلا في تقوية القيام بما جاء به ومنه بذل النفس في الحروب لا لاثبات نبوته صلى الله عليه وآله وسلم لثبوتها بالمعجزات القاهرة وتعين متابعتة صلى الله عليه وآله وسلم بعدة آيات من القرآن بل بالقرآن كله اذ هو أعظم المعجزات نعم فلو لم يبق إلا واحد من أهل الحل والعقد وجب على الناس طاعة من بايعه اذ هو بمثابة الحاكم عليهم بوجوب المتابعة والالتقياد للشخص الذي رضي له قدوة ومثابة للناس وصلاطانا عليهم ولأنه لما كان بتلك المثابة في الدين والعلم والورع وحسن النظر فيما تقوم به أحوال المسلمين كان رأيه مرضيا عند الجميع فكأنه زعيمهم فتكون بيعته له بمنزلة بيعته عنهم وهذا على نحو ما قالوه في الاجماع اذا لم يبق من المجتهدين إلا واحد فذلك الواحد حجة لمضمون دليل الاجماع وههنا كذلك يكون الواحد الباقي منهم حجة لمضمون دليل اجتماع أهل الحل والعقد في البيعة فاذا تمت البيعة

كذلك تعيّن الإمامة في ذلك الشخص ووجب على سائر المسلمين الاقياد والطاعة والسلوك فيما سلكت فيه الجماعة فإن يد الله مع الجماعة ومن شذّذ في النار ولا حق لأحد بعد ذلك في طلب بحث ولا بباحنة ولا توقف عن الاتهام بذلك الامام فان من مات وليس عليه إمام جماعة فان موته ميتة جاهلية كما في حديث ابن عمر المتقدم تخريجه عن الامام أبي طالب عليه السلام وما طلب البحث والمباحنة بعد تحقق صدور البيعة من أهل الحل والعقد التي يتعمّل بها كثير من لم تنكشف لهم الحقائق في العصور المتأخرة إلا نوع من خيالات الجدال التي لا تصلح أن تكون للمؤمن غرضاً ولا رأس مال والغالب أنه لا ينتصب وينصب إلا وقد اشتهر أمره وشأنه كله نعم اذا عرف الامام أنه لا يتم اقياد شخص أو قبيلة إلا بأخذ البيعة منهم فله طلبها وإلا فلا شك أن كثيراً من المؤمنين بل من هو من أهل الحل والعقد تراه أطوع الناس وأقوم وأعرف بحقوق إمام زمانه من كثير من يتابعه وعلى هذه الطريقة الكثير الطيب من تبعه أئمة الحق سابقاً ولاحقاً نعم وبعد ثبوت الإمامة بما ذكرناه لاحق لاحد في طلب اقيام بهذا المنصب لقوله صلى الله عليه وآله وسلم (إذا بويع لخليفةتين فاقتلوا الآخر منهما) أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد وعند أبي داود ومسلم واللفظ له من حديث ابن عمر وابن العاص رفعه (من بايع إماماً فاعطاه صفقة يده وثمر قلبه فليطمه ما استطاع فان جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر) وقد أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من ثمانى طرق وفي لفظ (من أراد أن يفرق أمر هذه الأئمة وهم جميع فاضربوا رأسه بالسيف كائناً من كان) قال في المنحة ولا يرد عليه خروج الحسين السبط عليه السلام ونحوه من الأكل لأنه قال صلى الله عليه وآله وسلم فاراد أن يفرق أمر هذه الأئمة أى أنه لا غرض له إلا ذلك وأما من غرضه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع حصول شرائطهما في ظنه فانه فاعل لواجب فليس بداخل تحت هذه الاحاديث انتهى وأما منع تباعد الاقطار ووجود موانع الاتصال فالفاسد المظنون وقوعه بين المتعاصرين وهو الذى أوجب الشارع ضرب عنق الآخر لأجله منتف وأهل كل قطر محتاجون الى مثل ما يحتاج اليه القطر الآخر من حفظ الحوزة والدفاع ورفع الظلامات فاذا وجد الصالح للقيام بها وهو من أهل منصبها وجب البيعة له ونصرتة الى آخر ما قد منا الكلام عليه صدر هذه الابحاث فتذكره .

﴿ باب قطاع الطريق ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال اذا قطع الطريق للصّوص وأشهروا السلاح ولم يأخذوا مالا ولم يقتلوا مسلماً ثم أخذوا حبسوا حتى يتوبوا وذلك فقيهم من الأرض فاذا أخذوا المال ولم يقتلوا أيديهم وأرجلهم من خلاف فاذا قتلوا وأخذوا المال قطعت أيديهم

وأرجلهم من خلاف ثم ضلّبوها حتى يموتوا وإن تابوا قبل أن يتخذوا ضلعوا الأموال وأقتص منهم ولم يحدوا) ش هذا منه عليه السلام بيان لأحكام آية المحاربة واختيار لعمومها لمن حارب من المسلمين بقطع طريقهم إذا لا يقصر العام على سببه وأن المحاربة أعم من الارتداد عن الإسلام وهو مقتضى ما تفيد حكاية الشعبي في قصة حارثة بن بدر التيمي كما يأتي وهو الذي عليه الجمهور من العترة والفقهاء (قوله إذا قطع الطريق الخ) يفهم منه أن إخافة السبيل هو سبب الحكم وهو ظاهر كلام أنس وابن عباس وغيرهما كما في الدر والظاهر أن المراد بالسبيل أعم من السكك في المصر أو غيره وهو المصرح به في الجامع السكافي عن ابن أبي ليلى والحسن بن صالح وعن شريح أن علياً عليه السلام أتى بنحو عشرة كانوا ينصبون جوسقة السلم ثم يتسورون عليه فإن أعطاهم وإلا أحرّقه بالنار فقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وعدم اشتراط أن يكونوا في غير المصر هو ظاهر الآية وبمن منع اشتراطه الناصر والامام يحيى ومالك والشافعي والليث والاوزاعي وأبونور وأبو يوسف ومحمد وقال قوم لا يكونون محاربين حتى يكونوا خارج المصر حيث لا يسمع الصوت إن استغاث المبعث عليه ولا يخفى أن الذين نزلت فيهم الآية قد لحقهم الفوت فلا يتم ما أبدوه دليلاً ويفيد قوله عليه السلام إذا قطع الطريق اللصوص وأشهروا السلاح أن أخذهم لما ظفروا به من الأموال بالقهر والغلبة فيكون خدمهم مغايراً أحد السرقة وشروطه وأحكامه فلا يشترط نصاب ولا حرز إذا الحكم فيهم إنما ترتب على وصف المحاربة وهي بالقهر والغلبة والأخذ بهما غير الأخذ خفية وهو ظاهر نعم والظاهر أن من حوى المحاربين وكان رداً لهم ولا مباشرة منه شيء سوى الحماية والتقوية فحكمه حكمهم سواء كان أخذ المال وقاتل النفس واحداً منهم أو جماعة منهم والباقيون يجمعون من يباشر ذنبك فيقطع الجميع من خلاف بأخذ المال ويصلبون أو يقتلون بقتل النفس إذ هذه الأحكام مرتبة على وصف المحاربة والسعي بالفساد وقد اشترك الجميع في ذلك السبب فينبه الحكم واعلم أن ظاهر الآية التخيير المطلق بين الأحكام الأربعة وهي القتل والصلب وقطع الأيدي والأرجل من خلاف والنفي من الأرض واختلف العلماء في ذلك فمنهم من قال بالتخيير لانه حقيقة مدلول حرفه وإلى هذا ذهب الناصر عليه السلام وأبو العباس ونخريج المؤيد بالله وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة وإلى ذهب الحسن والنخعي ومالك وروى عن ابن عباس وحصله صاحب الوافي للهادي عليه السلام وبه قال الشافعي والكوفيون أنهم قالوا ليس من صدر منه أقل إخافة كمن طالت منه ولا من قتل واحداً كمن قتل جماعة ولا من أخذ قليل المال كمن أخذ كثيره كما يشهد بذلك موارد أحكام الجنائيات والمعاصي المتعلقة بمقوق الأديمين وحينئذ فلا بد من النظر في الجناية التي صدرت من قطاع الطريق من المسلمين فمن قتل قتل ومن أخذ المال قطع ومن لم يقتل ولم يأخذ ما لا نفي وجعلوا الواو للتنويع يعني أن العقاب متنوع بتنوع سببه ومقتضى كلامهم أن من جمع بين المعاصي الثلاث جمع له بين عقوباتها

الثلاث وهو المصدر في المجموع عن الامام عليه السلام ان حمل كلامهم في قطع أخذ المال على القطع من خلاف وظاهر كلام الجميع أن العقوبات المتنوعة او التخيير فيها ليست الا ثلاثا كما هو صريح شرح الفتح والآية مصرحة باربعة كما ترى ولا يخفى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جمع للذين استاقوا الفلاح بين عقوبتين مما صرحت الآية بالتخيير بينها فانخرج عبد الرزاق والجماعة الستة وابن جرير وابن المنذر والنحاس في ناسخه والبيهقي في الدلائل عن أنس أن نقرأ من عكل قدموا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاسلموا فاجتروا المدينة فامرهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يأتوا ابل الصدقة فيشربوا من أبوالها والبانها ففعلوا فصحوا فارتدوا وقتلوا رعاتها واستاقوا الابل فبعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم في طلبهم فأتى بهم فقطع ايديهم وارجلهم من خلاف وسمل أعينهم ولم يحسمهم وتركهم حتى ماتوا على حالهم وللبخاري وأبي داود في هذا الحديث فامر بسامير فاحيت فكحلهم وقطع أيديهم وارجلهم وما حسمهم ثم ألقوا في الحرة يستسقون فاسقوا حتى ماتوا وفي رواية النسائي فقطع أيديهم وارجلهم وسمل أعينهم وصلبهم انتهى فهذا جمع بين قطع الايدي والارجل من خلاف والصلب وهو الذي اختاره أمير المؤمنين عليه السلام عقوبة لمن قتل وأخذ المال كما أن الذين استاقوا ابله صلى الله عليه وآله وسلم قد قتلوا رعاتها وأخذوها والعقاب من الله سبحانه لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم انما كان على صمله أعينهم لاعلى القائم وصلبهم في الحرة فالصلب ليس مثله كما يشهد به القرآن ولا على الجمع بين العقابين كما يفيد حديث أبي الزناد عند أبي داود بل يظن أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قطع الذين سرقوا لقاحه وسمل أعينهم عاقبه الله في ذلك وانزل الله تعالى (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) الآية واذا تم هذا عرفت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحمل الآية على التخخير والإلبيين أن الجمع بين القطع من خلاف والصلب مثله وانه غير جائز خصوصاً مع ظهور أن المثلة هو مثل التقطيع لغير الايدي والارجل من خلاف والسمل على أن ظاهر الآية لو عمل به لما جاز أن يتركوا من دون حسم اذا التخخير بين ما يقتل بالمباشرة وما يقتل بالسراية قطعاً مما يستبعد فلو كانت الآية للتخخير لحسمهم ولما تركهم في الحرة يستسقون حتى ماتوا وايضا لو كان عدم الحسم والجمع بين القطع من خلاف والصلب في الحرة منسوخاً لبيدنه بيانا شافيا إذا عرفت هذا فتكون او للتويع لا للتخخير وأما من قال بالتخخير فلا ينبغي له القول بجواز الجمع بين القتل والصلب ولا بين القطع والصلب وسواء كان الصاب مقدماً أو مؤخراً لما عرفت من دلالة ظاهر الآية (قوله عليه السلام ثم أخذوا حبسوا حتى يتوبوا وذلك نفهم من الارض) قد اختلف في المراد بالنفي في الآية فقال مالك والشافعي يخرج من بلدة الجناية الى بلدة أخرى زاد مالك فيحبس فيها وقال أبو حنيفة بل يحبس في بلده واخرج ابن جرير والطبراني في الكبير عن ابن عباس في هذه الآية واما النفي فهو الهرب في الارض واخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والنحاس في ناسخه

عن ابن عباس رضى الله عنهما أيضا أو ينفوا من الأرض يهربوا يخرجوا من دار الاسلام الى دار الحرب واخرج عبد بن حميد وابن جرير عن الضحاك أو ينفوا من الأرض هو أن يطلبوا حتى يعجزوا وابن جرير عن الحسن قوله أو ينفوا من الأرض قال من بلد إلى بلد واخرج ابن جرير عنه قال ينفى حتى لا يقدر عليه وعبد بن حميد وابن جرير عن الزهري نحوه وابن جرير عن سعيد بن جبير وغير ذلك وفي التلخيص ما معناه قال الشافعي وقال ابن عباس معنى نفيتهم من الأرض أنهم إذا هربوا من حبس الامام يتبعون ليردوا ويتفرق جمعهم وتبطل شوكتهم وهذا هو الفرق بينهم وبين البغاة وهم الخارجون على امام الحق فلا يتبع مدبر البغاة الذين لافئة لهم كما تقدم لان الباغين يقاتلون ديانة فهم مستحلون والصوص يقاتلون اجترأ فهم غير مستحلين نعم فان حصل الظفر بالصوص ورأى الامام صلاحا في عدم امضاء الحد فيهم فالامان منهم يحصل بحبسهم ولو في بلد ثم حتى يتوبوا لحصول الغرض المقصود بذلك ولا احتمال أن المراد نفى من لم يؤخذ وايضا أرض الحبس غير أرض الاخافة وهذا يجتمع شمل الاقوال (قوله عليه السلام وان تابوا قبل أن يؤخذوا ضمنوا الاموال واقتص منهم ولم يحدوا) ظاهر هذا الكلام أن التوبة منهم قبل القدرة عليهم غير مسقط لما أخذوه أو جرحوا جرح قصاص حال المحاربة وهو المصرح به في الجامع السكاني قال فيه قال محمد وإذا حارب اللصوص في مصر أو غير مصر فأنهم ضامنون لجميع ما أصابوا من دم أو جراح أو مال يؤخذ منهم ما وجد قائما بيمينه ويضمنون ما استهلكوا من ذلك ما لم يبق عليه الحد وكذلك الحكم في كل من قاتل المسلمين وهو محرم لدمائهم واهلهم وفي الدر المنثور ما يشهد لهذا المعنى فاخرج ابن جرير عن محمد بن كعب القرظي وسعيد بن جبير قالا إن جاء ثأب لم يقطع مالا ولا سفك دما فذلك الذي قال الله فيه (إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم) انتهى قالوا فيسقط بالتوبة حد المحاربة وجميع ما ارتكبه حالها من الحدود والجرائم لاحقروا الاذميين إذا تسقط إلا باسقاطهم لحديث أبي هريرة عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (من كانت عنده مظلة لاختيه من عرض أو شيء فليتحلله منه اليوم من قبل أن لا يكون دينار ولا درهم) إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته وإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فتنحل عليه رواه البخاري والترمذي وقال في أوله (رحم الله عبداً كانت له عند أخيه مظلة في عرض أو مال) الحديث وعن أبي هريرة أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (اتدرون ما المفلس قالوا المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع فقال إن المفلس من أمتي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ويأتي وقد شتم هذا وقذف هذا واكل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته فان فئت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرح عليه ثم طرح في النار) رواه مسلم والترمذي وفي الباب غير ذلك وإذا لم تسقط مظلة الاذميين مالا وقصاصاً المرتكبة حال المحاربة بالتوبة عن المحاربة فارتكبه منها قبل المحاربة أولى بعدم السقوط

قالوا قطاع الطريق هم بالمرتدين اشبه بشهادة سبب نزول الآية فكما أن توبة المرتدين بالرجوع إلى الاسلام تسقط تبعات الكفر فكذا توبة المحاربين من المسلمين قلنا أما فيما هو حق لله تعالى فنعم في الطرفين وأما فيما هو حق لآدمي محض فلا في الطرفين قالوا أخرج ابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن أبي الدنيا في كتاب الاشراف وابن جرير وابن أبي حاتم عن الشعبي قال كان حارثة بن بدر التميمي من أهل البصرة قد أفسد في الارض وحارب وكلم رجلا من قريش أن يستأذنوا له عليا فأبوا فأتى سعيد بن قيس الحمداني عليا فقال يا أمير المؤمنين ما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا قال عليه السلام أن يقتلوا ويصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض ثم قال إلا الذين تابوا من قبل أن يتمروا عليهم فقال سعيد وإن كان حارثة بن بدر فقال وإن كان حارثة بن بدر فقال هذا حارثة ابن بدر قد جاء تائباً فهو آمن قال نعم قال فجاء به اليه فبايعه وقبل ذلك منه وكتب له أماناً ورواه الجامع السكافي وبين أن الكتابة من أمير المؤمنين إلى عامله بالبصرة وأخرج ابن أبي شيبة وعبد بن حميد عن الأشعث عن رجل قال صلى رجل مع أبي موسى الأشعري الغداة ثم قل هذا مقام المائد التائب أنا فلان بن فلان أما كنت ممن حارب الله ورسوله وجئت تائباً من قبل أن يقدر على قبيل أبو موسى توبته وقال لا يعرض له أحد إلا بخير الخ وهذان الاثران من جملة الأدلة على شمول آية المحاربة لقطاع الطريق من المسلمين كما تقدمت الإشارة إلى ذلك قالوا ومن البعيد أن لا يكونوا أخذاً مالا ولا جرحاً احداً قلنا المحاربة والسعي في الارض فساداً صادقة بمجرد الاخافة ولهذا جاز النفي بها إلى أن يتوب أو يموت فلا بعد فيكون الساقط في حق من تاب منهم وقد قتل أو جرح أو أخذ مالا هو الصلب والقطع من خلاف بعد أن كان الصلب عقاباً لقتل واحد من المسلمين فاكثروا القطع من خلاف لاخذ مال واحد فاكثروا نعم وأما السارق إذا أتى بالمال إلى صاحبه تائباً من غير أن يؤخذ عليه فهل يسقط عنه القطع كما قلناه في الدر عن عطاء أم لا؟ ينظر والظاهر سقوطه لحديث صفوان وعمر بن شعيب الآتين قريباً وغيرهما نعم بقي الكلام في العفو عن المحاربين قبل القدرة عليهم هل يسقط عنهم الحد أم لا؟ الظاهر أن الامام إذا فعل ذلك لمصلحة يراها كان سبيل العفو كذلك سبيل التوبة قبل القدرة عليهم وقد تقدم وأما بعد الاخذ عليهم حيث كان القابض له مأموراً بقبضه من الامام واليه فالظاهر عدم صحته وعدم جوازه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم (تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب) أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم وصححه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال في الفتح وسند عمرو بن شعيب صحيح وفي معناه عدة أحاديث منها قوله صلى الله عليه وآله وسلم لصفوان بن أمية (هلاكاً قبل أن تأتيني) أخرجه أحمد والاربعة وصححه الحاكم وابن الجارود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له لما أراد أن يقطع الذي سرق رداه فشفع فيه فذكره وأما لو صدر العفو لهم من المجنى عليهم فقط فالظاهر عدم صحته سواء كان

قبل القدرة عليهم أم بعدها لان المحاربة وهي الاخافة وإن اختص بذوق مراوغة مباشرة سببها المجنى عليهم فقد حصل لغيرهم من المسلمين وصار الحق في حكم هذا السبب عاماً لغيرهم بأشروه بالهتك والاخذ والقتل والنهب فلا يسقط باسقاط المجنى عليهم بقى الكلام فيما إذا أمن الامام أحداً منهم فقتله إنسان فإن كان بعد العلم بالتأمين فالظاهر وجوب القودوان كان قبله فالظاهر أيضاً وجوب الدية ولكن هل الدية من بيت المال أو من مال القاتل ينظر فالذى يفيد ظاهر قصة بعث خالد بن الوليد إلى بنى جذيمة ليدعوهم إلى الاسلام قال ابن عمر فدعاهم إلى الاسلام فلم يحسنوا أن يقولوا أسلمنا فحملوا يقولون صبا ناصباًنا فحمل خالد يقتل ويأسر ودفع إلى كل رجل منا أسيره حتى إذا كان يوم أمر خالد أن يقتل كل رجل منا أسيره فقلت والله لا اقتل أسيرى ولا يقتل رجل من أصحابى أسيره حتى قدمنا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكرناه له فرفع النبي صلى الله عليه وسلم يديه وقال (اللهم انى أبرأ اليك ما صنع خالد) مرتين أخرجه البخارى وغيره قال فى الفتح وزاد الباقر فى روايته ثم دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم علياً فقال (أخرج إلى هؤلاء القوم واجعل أمر الجماعة تحت قدميك) فخرج حتى جاءهم ومعه مال فلم يبق لهم أحداً الاوداه انتهى أن الدية تكون من بيت المال لا من مال القاتل إلا أن يقوم على ذلك دليل أصرح فهو المعتمد

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ كتاب الفرائض ﴾

البسملة المذكورة فى أول كل كتاب من المجموع وأول كل جزء منه هكذا فى النسخة التى بيدي من نسخ المجموع والفرائض جمع فريضة فعيلة بمعنى مفعولة مأخوذة من الفرض وهو القطع يقال فرضت لقلائن كذا أى قطعت له شيئاً من المال قاله الخطاى وقيل وهو من فرض القوس وهو الحز الذى فى طرفيه حيث يوضع الوتر ليثبت فيه ويلزمه ولا يزول . وقيل الثانى خاص بفرائض الله وهى ما ألزم به عباده وقال الراغب الفرض قطع الشئ الصلب والتأثير فيه وخصت الموارث باسم الفرائض من قوله تعالى (نصيباً مفروضاً) أى مقدراً معلوماً أو مقطوعاً عن غيرهم كذا فى الفتح وفى مفردات الراغب وفرائض الموارث ما فرضه الله لأربابها هذا باعتبار وضع لفظ الفرائض لفة وإلا فقد غلب إطلاقها مجموعة على فن الفرائض وهو العلم المتعلق بها كما ستعرفه فهو اصطلاحاً علم يعرف به الورثة وما يستحقون من الميراث وموانعه والساقط والمسقط والحاجب والمحجوب وقدر المحجوب فيه وكيفية قسمته بينهم وموضوعه الميراث لأنه يبحث فيه عن أسباب الميراث وغايته التمكن من تمييز مستحق الميراث من غيره وما يستحقه كل وارث منهم وكيفية قسمته بينهم والمتمكن بالفعل كذلك يقال له فرضى بفتح الراء وهذا إطلاق عام ويطلق خصوصاً على من اجتهد فى مسائل هذا الفن واشتهر مذهبه وتبعته طائفة من فرق الاسلام

كأمير المؤمنين عليه السلام وزيد بن ثابت وابن عباس وابن مسعود فشكل واحد من هؤلاء الأربعة
 قد أخذ بمذهبه جماعة من العلماء ولا ينبغي للناظر في هذا الفن أن يجهل مذاهبهم فقد قيل أنه يعرف
 الإجماع في مسائله بمعرفة أجمعهم وعدمه باختلافهم لتبعية علماء الاسلام لهم اختلافاً واتفاقاً والادلة
 على فضل هذا العلم ووجوب تعلمه وتعليمه كثيرة فمن الكتاب قوله تعالى «يوصيكم الله في أولادكم»
 الآية ولا يتم امتثال وصية الله إلا بمعرفته ومن السنة قوله صلى الله عليه وآله وسلم تعلموا (الفرائض وعلموها
 الناس فانها نصف العلم وأنه ينسى وهو أول شيء ينزع من أمي) رواه ابن ماجه والدارقطني والحاكم والبيهقي
 من حديث أبي هريرة قال الحافظ في التلخيص ومداره على حفص بن عمر بن أبي العطف وهو متروك
 وعن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (العلم ثلاثة وماسوى ذلك فضل
 آية محكمة أو سنة قائمة أو فريضة عادلة) رواه أبو داود وابن ماجه قال في عون الودود في إسناده
 عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفریقی وقد تكلم فيه غير واحد وفيه أيضاً عبد الرحمن بن رافع التنوخي
 قاضي أفریقیة وقد غزه البخاري وابن أبي حاتم وعن أبي الاحوص عن ابن مسعود قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم (تعلموا القرآن وعلموه الناس وتعلموا الفرائض وعلموها الناس فأنى أمرؤ مقبوض
 والعلم مرفوع وبوشك أن يختلف اثنان في الفريضة والمسألة فلا يجداً أحداً يخبرها) ذكره احمد بن
 حنبل في رواية ابنه عبد الله وأخرجه أيضاً النسائي والحاكم والبيهقي والدارقطني قال في
 التلخيص كلهم من رواية عوف عن سليمان بن جابر عن ابن مسعود وفيه إقطاع وفي الباب عن أبي بكرة
 أخرجه الطبراني في الأوسط في ترجمة علي بن سعيد الرازي وعن أبي هريرة رواه الترمذي من طريق عوف
 عن شهر عنه وهو ما يعمل به طريق ابن مسعود المذكورة فإن الخلاف فيه على عوف الأعرابي قال
 الترمذي فيه اضطراب وأخرجه في الجامع الكافي عن محمد بن منصور حدثنا جعفر بن محمد الحمداني
 قال حدثنا حماد بن أسامة عن عوف بن أبي جميلة عن رجل حدثه عن سليمان بن جابر عن ابن مسعود
 بلفظ (تعلموا الفرائض وعلموها الناس فأنى أمرؤ مقبوض وإن العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف
 الاثنان في الفريضة فلا يجداً من يفصل بينهما) انتهى وفي الدر المنثور أخرجه سعيد بن منصور
 والبيهقي عن عمر بن الخطاب قال تعلموا الفرائض فانها من دينكم وأخرج البيهقي عن ابن مسعود
 تعلموا الفرائض والحج والطلاق فانها من دينكم وأخرج الحاكم والبيهقي عن ابن مسعود قال من قرأ منكم
 القرآن فليتعلم الفرائض فإن لقيه أعرابي قال له يامهاجر أقرأ القرآن فيقول نعم فيقول وأنا أقرأ فيقول
 الأعرابي أفترض يامهاجر فإن قال نعم قال زيادة خير وإن قال لا قال فما فضلك على يامهاجر وأخرجه في
 الجامع الكافي جامع علوم آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم بمعناه قلت هذه الاحاديث يشهد بعضها
 لبعض لا يقصر مجموعها عن الحجية على المطلوب وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(أرحم أمتي بأمتي أبو بكر وأشهدا في دين الله عمر وأصدقها حياء عثمان وأعلمها بالحلال والحرام معاذ بن جبل وأقرؤها لكتاب الله عز وجل أبي وأعلمها بالفرائض زيد بن ثابت ولكل أمة أمين وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح) رواه أحمد والنسائي والترمذي وابن حبان والحاكم وصححوه وقد أعل بالارسال وصحاح أبي قلابة عن أنس صحيح إلا أنه قيل أنه لم يسمع منه هذا وقد ذكر الدارقطني الاختلاف فيه على أبي قلابة في الملل ورجح هو وغيره كالبيهقي والخطيب في المدرج أن الموصول فيه ذكر أبي عبيدة والثاني مرسل ورجح ابن المواق وغيره رواية الموصول وله طريق أخرى عن أنس أخرجه الترمذي من رواية داود العطار عن قتادة عنه وفيه سفيان بن وكيع وهو ضعيف ورواه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة مرسل قال الدارقطني هذا أصح وفي الباب عن جابر رواه الطبراني في الصغير بإسناد ضعيف في ترجمة علي بن جعفر وعن أبي سعيد رواه قاسم بن أصبغ عن ابن أبي حنيفة والمقبلي في الضملاء عن علي بن عبد العزيز كلاهما عن أحمد بن محمد بن يونس عن سلام عن زيد المعنى عن أبي الصديق عنه وزيد وسلام ضعيفان وعن ابن عمر رواه ابن عدي في ترجمة كوثر بن حكيم وهو متروك وله طريق أخرى في مسند أبي يعلى من طريق البيهقي عن أبيه عنه وأورده ابن عبد البر في الاستيعاب من طريق أبي سعيد البقال عن شيخ من الصحابة يقال له محجن أو أبو محجن انتهى وفي الدر المنثور أخرج الحاكم والبيهقي عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أفرض أمتي زيد بن ثابت) وصححه الحاكم كما في التلخيص وأخرج البيهقي عن الزهري قال لولا أن زيد بن ثابت كتب الفرائض لرأيت أنها ستذهب من الناس انتهى وفي هذا الحديث دلالة واضحة على أن زيد بن ثابت أعلم الصحابة بالفرائض ولكل فضل فيكون الرجوع إليه عند الاختلاف فيها أولى من الرجوع إلى غيره ويكون قوله فيها مقدما على أقوال سائر الصحابة ولهذا اعتمده الشافعي ومالك وأهل الحجاز ومن وافقهم واعتمد أهل العراق ومن وافقهم قول علي بن أبي طالب عليه السلام وكل من الفريقين لا يخالف قول صاحبه إلا في اليسير النادر.

﴿ باب الفرائض والموارث ﴾

المراد بالفرائض هنا الأوصياء المقدرة في الكتاب العزيز والسنة وهي النصف ونصفه ونصف نصفه والثلثان ونصفهما ونصف نصفهما وهي بهذا المعنى تختص بدوي السهام والموارث جمع ميراث وهو كل مال أوحق خرج من مستحق إلى مستحق آخر من غير اختيار كل منهما ولهذا يسمى الملك القهري وهو على ضربين خاص وعام فالخاص هو حيث يموت الميت وله من يرثه واحد أو أكثر معينين بأى الأسباب التي قصر الشرع التوارث عليها فيخرج الموالاة والمخالفة والمعاقدة إذا عرفت هذا ظهر لك أن انتقال الموروث إلى ملك الوارث يصح إطلاقه على ما ينتقل بالفرض أو التخصيص فيكون عطف

المواريث على الفرائض من عطف العام على الخاص قصداً للتكميل والايضاح على أبلغ وجه . ولبيان (١) المراد بها في ترجمة الباب والكتاب كما عرفت وقد عقد الباب لبيان العصبات وذوى السهام كما ترى فلا جرم حسن العطف . نعم والتوارث إنما يكون بعد اختراج الدين ومافى حكمه من رأس المال والوصايا ومافى حكمها من الثلث لقوله تعالى (من بعد وصية يوصى بها أو دين) ولحديث على عليه السلام الذى رواه احمد والبخارى والترمذى وابن ماجه والحاكم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالدين قبل الوصية وقوله صلى الله عليه وآله وسلم (إن الله جعل لكم ثلث أموالكم زيادة في حسناتكم ليجمعها لكم زيادة في أعمالكم أخرجه الدارقطنى وأحمد عن أبي الدرداء ولحديث ابن عباس وسعد بن أبى وقاص الثلث والثلث كثير وهو متفق عليه وسيأتى الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى في الوصايا .

ص (حدثنى زيد بن على عن أبيه عن جده عن على عليهم السلام قال الابن أدلى العصبه ثم ابن الابن وإن نزل ثم الأب ثم الجد وإن ارتفع ثم الأخ من الأب والأم ثم الأخ من الأب ثم ابن الأخ من الأب والأم ثم ابن الأخ من الأب ثم العم لأب وأم ثم العم لأب ثم ابن العم لأب وأم ثم ابن العم لأب)

ش قل فى النهاية العصبه الأقارب من جهة الأب لأنهم يعصبونه ويعتصب بهم أى يحيطون به ويشدد بهم اه وهذا هو المعنى الأخص للعصبه ويطلق على الأعم منه ومنه ما رواه الشيخان من حديث أبى هريرة وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم (فمن ترك مالا فإليه المولى العصبه) قل فى الفتح مامعناه والمراد بمولى العصبه هنا الورثة لما رواه أبو سلمة عن أبى هريرة بالفظ (فمن مات وعليه دين ولم يترك وفاه فملينا قضاؤه ومن ترك مالا فهو لورثته) وفى رواية عبد الرحمن بن أبى عمرة فليرنه عصبته من كانوا ولمسلم من طريق الأعرج عن أبى هريرة باللفظ فإلى العصبه من كان، فيكون مافى رواية أبى سلمة مفسراً لرواية أبى صالح وعبد الرحمن بن أبى عمرة . ولا يكون من باب التنصيص على بعض أفراد العام بل المراد بالعصبه هنا المعنى الأعم وهو الوارث سواء كانت عصبه بالمعنى الأخص أم لا لأن الخرج والقصة واحد وسنة المواريث مبينة للمعنى المراد ولا يكون من باب الإطلاق والتقييد وإلا لزم أن لا يرث غير العصبه وبهذا يندفع ما يقال إن هذا من باب الرواية بالمعنى وقد اختلف شرط منها وهو تطابق المعنيين ولأن الاصل أن المروى هو اللفظ النبوى وأنه صلى الله عليه وآله وسلم أورد إحدى اللفظين مرة والاخرى أخرى ولفظ العصبه وإن اشتهر فى المعنى الأخص فهو يجوز إطلاقه على المعنى الأعم وهو المعنى الموضوع له فى أصل اللغة اعتماداً على ما تفهمه سنة المواريث وهذا واضح اذا عرفت هذا

(١) هو من باب عطف العلة على المعلول وهذا كثير اه من هامش الاصل

فالعصبة اصطلاحاً كل من ورث بنفسه المال كله أو جزءاً منه غير منصوص قدره في الكتاب أو في السنة نعم وإنما بدأ بذكر العصبات في الكتاب وإن كانت فروضهم لا تعرف إلا بعد معرفة ما يستحقه ذوو السهام لقوله صلى الله عليه وآله وسلم (ألقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولى رجل ذكر) متفق عليه من حديث ابن عباس اقتداء بالكتاب العزيز وقد زاد في الجامع الكافي على هؤلاء الاثني عشر بعدهم مرتباً بهم ثم أعمام الأب لابنيه وأمه ثم أعمام الأب لابنيه ثم بنوهم وإن سفلوا ثم أعمام الجد ثم بنوهم وإن سفلوا على ترتيب الأعمام ثم مولى النعمة وهو المعتقد انتهى . وقيد بنى الأخوة وبنى العمومة بقوله وإن سفلوا ولم يرتب أرث الأخ على الجد ثم بل جعلهما بمنزلة واحدة يقسمان المال على السواء فقال بعد ذكر الأب ثم الجد والأخ يقسمان المال نصفين قال في الفتح أخرج الدارمي بسند صحيح عن الشعبي قال أول جد ورث في الإسلام عمر فاخذ ماله (١) فاقاه على وزيد يعني ابن ثابت فقال لا ليس لك ذلك إنما أنت كأحد الأخوين انتهى والروايات عن أمير المؤمنين عليه السلام وزيد رضي الله عنه مختلفة جداً وسيأتى الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى نعم فإرث العصبة على هذا الترتيب فلا ميراث لمن بعدهم مع وجود من قبلها (أما البنون) فقال زيد بن ثابت ولد الانباء بمنزلة الولد إذا لم يكن دونهم ولد ذكر ، ذكرهم كذكرهم وأنثاهم كأنثاهم يرثون كما يرثون ويحجبون كما يحجبون ولا يرث ولد الابن مع الابن أخرجه البخاري ثم عقبه بحديث ابن عباس المتقدم للدلالة على مقتضى ما قدمنا لأن المراد بالأولى في قوله صلى الله عليه وآله وسلم فهو لأولى رجل ذكر الأقرب إلى الميت ومن قبل ثم أقرب إليه من بعدها فلا يرث من بعدهم مع وجود من قبلها تعصياً . وأما تسهما فقد يرث الأخوة لا بوبن بالتسهم فرض الأخوة لام ويسقطون منه حيث تسقط الأخوة لام لا تنساب الجميع إلى الام كما يأتي ولأن التعصيب إنما كان من جهة الانتساب إلى الأب في جميع الأقارب كما عرفته من كلام النهاية ولما كانت الام لا تكون الاسهامية كان توريث المنتسب إليها تسهما لا غير شأن النصف أن تكون عليه مخالفة الألف المؤلف لمناوبة الدليل لا يقعه عنها الأعدم ظهور دلالة الدليل عنده على المطلوب نعم وكذلك الأب والجد مع البنات وأما مع البنين فذوا سهم لا غير وكذلك بنو العم قد يكون أحدهم أخاً لام أو زوجاً والوجه الذي يرثون فيه بالتسهم غير الوجه الذي يرثون فيه بالتعصيب كما يأتي تحقيقه قال في الفتح وقد أجمعوا على أن أولاد البنين ذكراً وإناثاً كالبنين عند فقد البنين إذا استووا في القعدة انتهى . والمراد بالاستواء في القعدة الاستواء في درجة الانتساب إلى الميت وفي كثر المال معزواً إلى البهقي عن جرير عن المغيرة بن مقسم عن أصحابه في قول زيد بن ثابت وعلى بن أبي طالب وابن مسعود رضي الله عنهم إذا ترك المتوفى ابناً فالمل له فإن ترك اثنين فالمل بينهما فإن ترك ثلاثة فبنين فالمل بينهم بالسوية

(١) الميت ابن ابن لعمر وكان له أخوان فعمر جده ولا أشكال اه من هامش الاصل

فان ترك بنين وبنات فالمال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فان لم يترك ولداً للصلب وترك بنى ابن وبنات ابن نسبهم الى الميت واحد فالمال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وهم بمنزلة الولد اذا لم يكن ولد واذا ترك ابنا وابن ابن فليس لابن الابن شئ وكذلك اذا ترك ابن ابن وأسفل منه ابن ابن ابن فليس للذى أسفل من ابن الابن مع الاعلى شئ كما أنه ليس لابن الابن مع الابن شئ وان ترك أباه ولم يترك أحداً غيره فله المال وان ترك أباه وترك ابنا فلاب السدس ومابقى للابن وان ترك ابن ابن ولم يترك ابنا فابن الابن بمنزلة الابن انتهى وأيضا أولاد البنين يشملهم قوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم) الآية اذ هم أولاد لنا لغة ومنه

بنونا بنو آبائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الاباعد

وشرع الاجماع على قيامهم مقام البنين ولما مر عن زيد بن ثابت وعلى وابن مسعود رضى الله عنهم وإنما امتنع نوريهم مع وجود ابن الصلب لان الاقرب الى الميت اولى بالميراث لحديث ابن عباس ولهذا لا يمتنع مع الاناث مطلقا بل ان كان ولدا لابن ذكر أخذ الباقي بعد فرضهن تعصيبا واشمول آية الموارث له وان كان أنثى فلا يمتنع توريثها إلا حيث استكمل البنات الثلثين ولا معصب لها كما يأتي ولعل شمول آية الموارث لأولاد البنين هو مستند الاجماع وأما أولاد البنات فانما ينتسبون الى آبائهم لا بيت المتقدم لحديث الولد للفراش ولهذا قالت الانصار إلا فلان ابن أختنا وأما قوله ابن أخت القوم منهم فانما يعنى أن له قوة حمية وعصبية الى قوم أمه لاتصال الرحمة بينهم وإلما كان لقوله صلى الله عليه وآله وسلم (ان الله جعل ذريتي في ولد فاطمة) قائدة ولهذا لم يكن لهم حظ في الميراث إلا حيث عدم العصباء ومن يرد عليه من ذوى السهام كما يأتي وبهذا التحقيق تعرف الرد على ما كرره (١) بعض المحققين وقد عرفت بهذا معنى قولهم ان بنى البنين وإن بعدوا في الدرج مهما عرفت النسب وحفظت الدرج يقومون مقام البنين عند عدمهم وأن العصبية يرثون الاقرب فلا قرب اذا كانوا في درجة واحدة متفق النسب فان كان أحدهم ينتسب الى الميت بنسبين والآخر بنسب واحد فالمال لذي النسبين ولا شئ لذي النسب الواحد وعن وآئل قال جاءنا كتاب عمر بن الخطاب اذا كان العصبية أحدهم أقرب بأمر فاعطه المال أخرجه عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن جرير وعن ابراهيم عن عمر قال اذا كانت العصبية من نحو واحد وأحدهم أقرب بأمر قلل له أخرجه ابن جرير وعن على عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان العصبية من قبل أبيهم وامهم واحدة (٢) وكان فيهم من هو أقرب بأمر كان هو أولى بالميراث وعن على عليه السلام قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن الرجل يرث أخاه لأبيه وأمه دون أخيه لأبيه أخرجهما أبو الشيخ من طريق الحارث عنه وعن على عليه السلام

(١) هو البدر الاميراه هامش الاصل (٢) كذا في نسخة ظاهرها الصحة من جمع الجوامع وينظر

في ثبوت قوله وامهم واحدة اه هامش

أيضا قال انكم تقرأون هذه الآية (من بعد وصية يوصي بها أو دين) وإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالدين قبل الوصية وإن أعيان بنى الأم يتوارثون دون بنى العلات الرجل يرث أخاه لأبيه وأمه دون أخيه لأبيه رواه أحمد والترمذي وابن ماجه والبخارى منه تعليقا قضى بالدين قبل الوصية والحاكم وفي إسناده الحارث الاعور وقال الترمذي لا نعرفه إلا من حديثه لكن العمل عليه وكان علما بالفرائض وقال النسائي لا بأس به والأعيان من الاخوة هم الأخوة لابوين وبنو العلات هم أولاد الامهات المتفرقة من أب واحد كما فسرهما في الحديث وهو يدل على تقديم الأخ لابوين على الأخ لاب فان تفاوتت الدرج واختلف النسب كأن يكون الاعلى درجة له نسب واحد والاسفل ينتسب بنسبين ففي كل منهما قوة وضعف فذهب المادى عليه السلام في الاحكام والمنصور بالله وجماعة الى أن المال للاعلى وإن انتسب بنسب واحد وذهب صاحب الدرر والميد بحجي الى أنه الاسفل وهذا الخلاف ينبني على تفسير قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ابن عباس وما بقي فلا ولي رجل ذكر هل المراد الاقرب درجة أو نسباً وقال الامام يحيى بن حمزة والامام محمد بن المطهر يكون المال بينهما نصفين والجدوان علا حكمه حكم الاب وسأني الكلام في أنه هل يسقط الاخوة أو يقاسمهم مطلقاً أو الى قدر معلوم ثم يكون سهاميا .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال للبنت الواحدة النصف والابنتين فأكثر من ذلك الثلثان ولبنات الابن مع ابنة الصلب السدس تكملة الثلثين ولا شيء للبنات الابن مع ابنتي الصلب إلا أن يكون معهن أخ لهن يعصهن وللأخت من الاب والأم النصف وللثنتين فأكثر من ذلك الثلثان والاختوات من الاب مع الاختوات من الأب والأم بمنزلة بنات الابن مع بنات الصلب) ش أما ميراث البنت الواحدة والثلث البنات فصاعداً فنص القرآن الكريم قال الله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن مثل ما ترك وإن كانت واحدة فلهما النصف) وأما ميراث الابنتين فقد نص القرآن على أن للأختين الثلثين فقال تعالى (إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد فإن كانت اثنتين فلهما الثلثان مما ترك) والبناتان أقرب نسباً إلى الميت من الاختين فلا يقصران عن الثلثين من باب الاولى والآخرى ولأن البنت لما وجب لها مع أخيها الثلث كانت أخرى أن يجيب لها مع أختها ويجب لأختها معها مثل ما كان يجب لها مع أخيها لو انفردت معه فوجب لها الثلثان وقوله تعالى (للذكر مثل حظ الأنثيين) فدل على أن حكم الأنثيين حكم الذكر وذلك أن الذكر كما يحوز الثلثين مع الواحدة فالاثنتان كذلك ويعضد هذه الدلالة أن رسول الله صلى الله عليه وآله لما عرض عليه قصة سعد بن الربيع سكنت حتى نزلت الآية فاعطى ابنتي سعد الثلثين رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم كذا في التلخيص وفي إسناده عبد الله بن محمد ابن عقيل بن أبي طالب الهاشمي ولا يعرف إلا من حديثه كما قال الترمذي وقد اختلف فيه فقال

الترمذى هو صدوق تسكلم فيه بعضهم من جهة حفظه وقال سمعت محمداً يقول كان احمد واسحق والحميدى يحتجون بحديثه وقال النسائى ضعيف وقال أبو حاتم ابن وقال الذهبي حديثه فى مرتبة الحسن وقد أخرج الحديث غير من ذكر: ابن سعد وابن أبي شيبة ومسدد والطيالسى وابن أبي عمير وابن منيع وابن أبي أسامة وأبو يعلى وابن أبي حاتم وابن حبان والبيهقى فى سننه عن جابر وقد رواه أبو داود بلفظ فقالت يا رسول الله هاتان ابنتاى بنيت بن قيس قتل معك يوم أحد الخ ثم قال أبو داود أخطأ فيه بشروها بنتا سعد بن الربيع وثابت بن قيس تأخرت وفاته وقتل يوم اليمامة نعم وبيان ما استحققه الواحدة إذا انفردت يعرف حظ المنفرد من البنين فاما حظ ما فوق الواحد من البنين فيعلم من قوله تعالى (ولكل جعلنا موالى والموالى هم العصبة كما فى الجامع السكاكى) وبه قال ابن عباس كما أخرجه ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والنحاس فى ناسخه وابن مردويه وأخرجه الفريابى وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير والنحاس عن مجاهد وأخرج البخارى وأبو داود والنسائى وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والنحاس والحاكم والبيهقى فى سننه عن ابن عباس (ولكل جعلنا موالى) قال ورثة (والذين عاقدت أيمانكم) قال كان المهاجرون لما قدموا المدينة يرث المهاجر الانصارى دون ذوى رحمه للاخوة التى آخى النبى صلى الله عليه وآله وسلم بينهم فلما نزلت (ولكل جعلنا موالى) نسخت ثم قال (والذين عاقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم) من النصرة والرفادة والنصيحة وقد ذهب الميراث ويوصى له وقد عز هذا المعنى فى الدر إلى كثير من المحرّجين له عن عدة من الصحابة والتابعين وبه يعرف أن الموالى أعم من العصبة وحينئذ فلا استدلال على توريثهم بعمومها البدلى الصادق على العصبة وعلى غيرهم من القرابة ولما كان بعض العصبة أولى بالميمت من بعض كان أولى بماله كما يفيد قوله صلى الله عليه وآله وسلم (فما أبقت الفرائض فلاولى رجل ذكر) أخرجه البخارى من حديث ابن عباس نعم وأما كون ميراث بنات الابن مع ابنة الصلب السدس تسكلة الثلثين فلما بيناه آتفاً أن بنت الابن بنت كما أن ابن الابن ابن لشمول آية الموارث لهم لا فرق إلا بقرب الدرج وبعدها وقد بينا وجه عدم ارثهم مع ابن الصلب وأما مع ابنة الصلب فقال لو كن جميعاً بناتاً للميت من صلبه لوجب أن يشتركن فى الثلثين ولما لم يكن من صلبه إلا واحدة وقد استحققت النصف وصار فرضاً لها من باب الاولوية كما عرفت وجب أن لا تنقص من النصف ولم يبق الى وفاء فرض البنات إلا السدس فيتمتعين فرضاً لبنات الابن أو بنات البنين مع البنت الواحدة تسكلة للثلثين وقد دلت آية الموارث على أن قدر فرض بنت الابن الواحدة مع عدم بنت الصلب هو النصف وأما معها فيتمتعين السدس فرضاً لها تسكلة لفرض البنات وهو الثلثان وعن هزيل بن شرحبيل قال سئل أبو موسى عن ابنة وابنة ابن واخت فقال لابنة النصف والاخت النصف وأت ابن مسعود فسئلتها عن ابنة ابن مسعود وأخبر بقول أبي موسى فقال لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين اقضى فيها بما قضى النبى صلى الله

عليه وآله وسلم للبنت النصف ولابنة الابن السدس تكلة الثلثين وما بقي فللاخت رواه الجماعة إلا مسلماً والنسائي زاد أحمد والبخارى قاتينا أبا موسى فآخبرناه بقول ابن مسعود فقال لا تسألوني مادام هذا الخبر فيكم انتهى وزاد من عدا البخارى جاء رجل الى أبى موسى وسليمان بن ربيعة ، وإذا تبين أن تعين السدس فرضاً لابنة الابن ليس إلا لتكلة فرض البنت وهو الثلثان فيتعين أيضاً فرضاً لبنت الابن مع بنت الصلب الواحدة تكلة الثلثين فإذا استكمل بنات الصلب الثلثين سقطت بنت الابن وبنات البنين من التوريث بالفرضية كما أن بنى البنين يسقطون بالبنين مع شمول آية الموارث للجميع وحديث ابن عباس قصر الارث بالتعصيب على الاقرب فالأقرب ويقاس الارث بالتسليم على الارث بالتعصيب بجماع الادلاء بالولدية فحيث كان الاقرب هنالك أولى بالتعصيب فليكن الاقرب هنا أولى بالفرض المعين فإذا كان الثلثان فرضاً لبنتى الصلب فصاعداً وبنى البنين فصاعداً وبنات الصلب أقرب درجة تعين الثلثان لهما فقد سقط الابعد بالاقرب من الوجه الذى لولا وجود الاقرب لحازه الا بعد بنفسه وأما من غير هذا الوجه كأن يكون مع بنت الابن أو بنات البنين أخ أو ابن ابن اسفل منهم فيرثن تعصياً فى الباقي بعد فرض بنات الصلب يعنى يكون الباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ووجه ذلك شمول آية الموارث لهم وهذا التوريث من غير الوجه الذى سقط من منه وهو الفرضية وهو جمع بين دليلي تعصيب بنى البنين ودليل تسهيم بنات الصلب وكلا الدليلين صرحتا به آية الموارث فليتأمل هذا فإنه بحث نفيس جداً والله الحمد والمثنة . وأما كون ميراث الاخت الواحدة من الاب والام النصف فذلك هو صريح قوله تعالى (إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك) فشرط في ثبوته عدم ولد للميت والولد شامل للذكر والانثى أما الذكر فإنه يسقط الاخوة والاختوات وأما الانثى فلأن الاختوات يصرن معها عصيات كما يأتي فلا يجوز لاخت النصف بالفرضية الا حيث لا معصب لها كما جاء عن زيد بن ثابت انه سئل عن زوج واخت لابوين فاعطى الزوج النصف والاخت النصف وقال حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بذلك رواه أحمد بإسناد جيد قال الحافظ الشوكاني فى اسناده أبو بكر ابن أبي مريم وقد اختلط وبقية رجاله رجال الصحيح وكذلك الاثنتان من الاختوات فأكثر أما الاثنتان منهن فبصريح قوله تعالى (فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك) وأما الثلث فصاعداً فلأن ما فوق الاثنتين من البنات قد أعطينا الثلثين وهن أقرب الى الميت من الاختوات فوجب أن لا يزداد الاختوات على الثلثين ففى مجموع آيتى الموارث اللتين فى أول سورة النساء وخاتمتهما احتباك بالنظر الى فرائض البنات والاختوات ففى أولاهما نص على كون ميراث ما فوق البناتين هو الثلثان دونهما وفى خاتمة السورة نص على ميراث الاختين دون ما فوقهما اعتماداً على أن كون ميراث ما فوق الاثنتين من الاختوات وهو الثلثان يفهم بالاولى لان الاقرب منهن الى الميت وهو البنات لم يفرض لهن إلا الثلثان وعلى أن

الاختين قد فرض لهما الثلثان وهما أبعد عن الميت من البننتين فتعين أن يكون فرض البنتين هو الثلثان من باب الاولى والاحرى أشار الى معنى هذا العلامة المقبلى رحمه الله وكثير من المحققين ولا يخفك أن آية النصف التى فى خاتمة السورة متأخرة النزول كما روى ذلك الشيخان من حديث البراء فكيف يقال باخذ حكم الاختين من آية السكالة وهى متأخرة النزول والنبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما أخذ حكمهما من الآية الاولى من آيات الموارث كما تقدم من حديث جابر اللهم إلا أن يكون مرادهم الاستظهار بذلك لجواز تعدد الأدلة والزام الخصم فصحيح لكن لا يسمى حينئذ احتياكا اذ لا يكون إلا بين كلامين متصلين كما تراه فى نحو قوله تعالى (فئة تقاتل فى سبيل الله وأخرى كافرة) وأيضا قد عرف حكم أحد المدلول عليهما بغير الآخر كما تقدم تقريره وأما أخذ حكم ما زاد على الاختين من حكم البنات فمستقيم أولويته اذ لا خلل بتقدم معرفة الدليل على المدلول وإذالم تعرف الأولوية إلا بعد معرفة من هى له وهن الأخوات (نعم) ثم لا يخفك أن الأخوات صادق على الأخوات لأبوين أو لأب أو لأم وفى الدر المنير فى مادة أتح الأصل أخو وهو المشارك آخر فى الولادة من الطرفين أو من أحدهما ثم ساق أخوة الرضاعة والدين وسائر المشاركات والتوريث إنما هو بأخوة النسب لا بغيرها والأخوات من النسب كالأخوة فى المشاركة من الطرفين أو من أحدهما لافرق إلا بالذكورة والأنوثة فيجب أن يتناولن الاطلاق القرآنى فما ثبت للأخوات من الأبوين يجب أن يثبت للأخوات من الأب إلا أن المنتسب الى الأب منهن لمسا كان أبعد عن الميت من المنتسب الى الأبوين كان توريثهن مشروطا بعدم الأقرب منهن وهن المنتسبات بالنسبين وعدم المعصب لهن أو بعدم استكمالهن الثلثين وذلك حيث لم يوجد من المنتسبات الى الأبوين إلا أخت واحدة فتأخذ النصف فرض الواحدة منهن بنص القرآن الكريم وللواحدة من الأخوات لأب أو الاختين فصاعدا السدس تكملة الثلثين ووجه كل ذلك ما قدمناه فى الكلام على توريث بنت الابن وبفاته مع بنت الصلب الواحدة أو البننتين فصاعدا وهو معنى قوله عليه السلام والأخوات من الأب مع الأخوات من الأب والام بمنزلة بنات الابن مع بنات الصلب فارجم اليه موقفا وهذا كله فى التوريث بالفرضية فعدم المعصب شرط فى الجميع وأما الأخوة من الأم وأخواتهم فلما اختصوا بقدر من الميراث محدود وهو الثلث للثنتين فصاعدا والسدس للمنفرد منهم لم يكن لهم حظ فيما يرثه الأخوة لأبوين أو لأب وأخواتهم

ص (حدثني زيد بن على عن أبيه عن جده عن على عليهم السلام قال الأخوات مع البنات عصبية)

ش تقدم حديث هزيل بن شرحبيل وفيه أن ابن مسعود قال أقضى فيها بما قضى به النبي صلى الله عليه وآله وسلم للبنت النصف ولابنة الابن السدس تكملة الثلثين وما بقى فللاخت رواه الجماعة إلا

مسلم والنساق وعن الاسود أن معاذ بن جبل ورث أختا وابنة جعل لكل واحدة منهما النصف وهو
 باليمن ونبي الله صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ حتى رواه أبو داود والبخاري وعنه وعبد الرزاق والحاكم
 ومعنى كون الاخوات مع البنات عصبة أنهن يأخذن الباقي بعد فرض البنات مطبقا سواء كن بنات
 الصلب أو بنات الابن أو الواحدة منهن أو بعد استكمال بنات الابن الثلثين مع بنت الصلب الواحدة
 وهذا أمر مجم عليه كما حكاه في الفتح لم يخالف فيه إلا ابن عباس فقال لا شيء للاخوات بل يكون
 الموجود من البنات أو بنات الابن النصف أو الثلثان والباقي رد عليهن إن لم يكن ثمة عصبة غير
 الاخوت تمسكا بقوله تعالى (إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك) الآية قال فشرطت
 الآية في توريث الأخت والاخوات عدم الولد والبنت ولد كما تقدم فلا شيء للأخت ولا يخفى أن هذا
 إنما هو شرط لحيازتهن النصف أو الثلثين بالفرضية وهو غير التوريث بالتعصيب ألا ترى أن الموجودة
 منهن لا تأخذ مع البنات إلا الثلث وهكذا لو كان مع البنات زوج كان للبنات الثلثان وللزوج الربع
 والأخت أو الاخوات الباقي وهو نصف سدس المال ولو كان معهن زوجة كان لهن الثلثان وللزوجة الثمن
 والأخت أو الاخوات الباقي وهو سدس المال وربع سدسه والثلث في المسألة الاولى ونصف السدس
 في الثانية والسدس وربعه في الثالثة غير النصف والثلثين فعرفت بهذا أن التوريث بالتعصيب غيره
 بالتسليم وهذا أمر واضح (نعم) وإذا كان مع البنات أخوات لابوين ولاب فالأخوات لابوين أولى بالتعصيب
 من الاخوات لاب وهكذا إذا كان مع الاخوات لاب أحد الاخوة لابوين كان الاخوة لابوين أولى
 بالتعصيب لما تقدم .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام في زوج وأبوين قال للزوج
 النصف وللأم ثلث مابقي وما بقي فللاب وبه عنه عليه السلام في امرأة وأبوين للمرأة الربع وللأم ثلث
 ما بقي وما بقي فللاب)

ش رواه البيهقي وسعيد بن منصور عن علي عليه السلام من طريق الحارث الأعور ومن طريق
 يحيى بن الجزار عنه عليه السلام وضعت هذه الطريق وقد قال بهذا زيد بن ثابت أخرجه عبد الرزاق
 والبيهقي وأخرج سعيد بن منصور والحاكم والبيهقي عن ابن مسعود قال كان عمر بن الخطاب إذا سلك
 بنا طريقا فاتبعناه وجدناه سهلا وإنه سئل عن امرأة وأبوين فقال للمرأة الربع وللأم ثلث ما بقي وما بقي
 فللاب وبه قال عثمان في زوجة وأبوين أخرجه سفيان الثوري في الفرائض والدارمي والبيهقي عن أبي
 المهلب وغيره عنه وأخرجه عبد الرزاق عن أبي قلابة عنه ورواه عن الثلاثة في الجامع السكافي في
 المسائلين وذهب ابن عباس إلى أن للام ثلث جميع المال في المسائلتين فأخرج عبد الرزاق والبيهقي
 عن عكرمة قال أرسلني ابن عباس إلى زيد بن ثابت أسأله عن زوج وأبوين فقال للزوج النصف

وللام ثلث ما بقى والاب بقية المال فارسل اليه ابن عباس أفى كتاب الله تجد هذا قال لا ولكنى أكره
أن أفضل أما على أب قل وكان ابن عباس يعطى الام الثلث من جميع المال * وروى عن ابن سيرين
للأم ثلث الجميع في مسألة الزوجة وثلث الباقي في مسألة الزوج لثلاث تفضل على الاب فيكون في المسألة
اطلاقاً وتفصيلاً ورجح العلامة المقبلى مذهب ابن عباس اعتباراً لما رجحه من نفى كون المفهوم دليلاً
وعدم الدليل على ما قدره صاحب الكشف وهو فحسب بعد قوله تعالى (فان لم يكن له ولد وورثه أبواه)
وصرح بأن ظاهر القرآن مرجح لما ذهب اليه ابن عباس رضى الله عنه وهو يقال لو كانت الام تستحق
الثلث كاملاً من دون أفراد الابوين لم يكن لقوله تعالى (وورثه أبواه) فائدة اذ يكون تطويلاً ينفى
عنه قوله (فان لم يكن له ولد فلامه الثلث) إذ يكون مفيداً لاستحقاقها الثلث مع الاب ومع عدمه ومع
أحد الزوجين فلما قل وورثه أبواه دل على أن استحقاق الام الثلث موقوف على عدم الولد وانفراد
الابوين بالارث وعدم الاثنين من الاخوة فان وجد الولد فلا ثلث ولكل واحد منهما السدس وإن
وجد الاثنان من الاخوة فلها السدس فشرط استحقاقها للسدس فقط وجود أحد الاولاد أو الاثنين
من الاخوة وقد جعل شرط سبب استحقاقها للثلث عدم الاولاد وانفراد الابوين بالارث وإلا لما
بقى لقوله تعالى (وورثه أبواه) فائدة فاذا انتفى الانفراد ولا يكون إلا بأحد الزوجين فلا يكون لها
ثلث جميع المال لعدم تمام شرط سببه فيجب أن يكون لها حالة بين حالتي الاستيفاء والحجب فيكون
توريثها في هذه الحالة ماحقاً بحالة توريثها مع عدم غير أحد الزوجين في مسائل الرد وحالة توريث
ذوى الارحام مع أحدهما وترجيح ما يذهب اليه أمير المؤمنين عليه السلام في مثل هذا المقام هو المتعين
لما يأتي فيكون تعيينه عليه السلام لما استحقته الام في هذه الحال هو الراجح كيف وهو قول الجمهور
من الصحابة والتابعين وبهذا تعرف أن ليس المراد من جمل ميراث الزوجين كالدين ههنا إلا تعيين
القدر الذى أجملته أدلة إثبات حالة الام المتوسطة بين الحالتين فيجمل ميراث الزوجين كالدين والباقي
هو الموروث فيكون للام ثلث ما يبقى بعد فرض أحد الزوجين فان قلت قد جعل شرط سبب
استحقاقها للثلث ههنا عدم الولد وانفراد الابوين بالارث فاكتفى به ولم يجعل منه عدم الاخوة
فيكون فيه دلالة (١) إشارة الى اشتراط أن يكون الحاجب وارثاً لان الاب يسقط الاخوة لو وجدوا
فلا يكونون حاجبين لها حال سقوطهم قلت لكن لاخفاء أن ظاهر القرآن يفيد أنه لا شرط لسبب
استحقاقها للسدس إلا مجرد وجود أحد الزوجين أما الولد أو الاخوة من دون اشتراط كونهم وارثين
فيكون سبب استحقاقها للثلث عدم الولد والاخوة مطلقاً وسيأتى لهذا زيادة تحقّق إن شاء تعالى هذا
ما أفاده ابن القيم في اعلام الموقعين وقد طول الكلام بما لا يسمعه المقام قل وهو قول جمهور الصحابة

(١) كان المراد بها دلالة خفية غير صريحة لادلالة إشارة بالمعنى المصطاح عليه اهـ

فيها كمر وعثمان وابن مسعود وزيد بن ثابت أن الام ثلث ما يبقى بعد فرض أحد الزوجين (نعم)
والظاهر أن الثلث الذي تأخذه الام مع الاب حيث لا وارث غيرها إنما تأخذه بالفرضية لا كما يفيد
كلام ابن القيم وقد يفهمه كلام العلامة المقبلي من أنه بالتعصيب وبه قال السيد العلامة الجلال هر با
من لزوم عدم أخذها للثلث بلا حاجب عند عدم استيلاء الابوين على الثلث في مثل مسألة أم وأخ اذ
لو كان تعصبا لما كان فرضاً لها مع غير الاب ولا قائل بأن ذلك ليس فرضاً مع غيره ولا يخفى أن
أخذها للثلث حينئذ من باب الاولوية لان الاب أولى العصبات بمال الميت بعد الابن اذ هو الاقرب
اليه بعده ولهذا يسقط الجد والاخوة فإذا كان الثلث فرضاً لها معه فليكن فرضاً لها مع من هو أبعد عصبه
للميت من باب الاولوية وهذا ظاهر لا يخفى وهو الحق الذي لا يحصى عنه ولا محيد .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال لا يرث أخ لام مع ولد ولا والد)
ش هذا هو قول الأكثر كما حكاه الحافظ في الفتح والخلاف في هذه المسألة مبنى على تفسير الكلالة
ما المراد به فذهب الاكثر الى أنه غير الولد والوالد وقد روى هذا مرفوعاً أخرجه الحاكم من طريق
عمار بن رزيق عن أبي اسحاق عن أبي سلمة عن أبي هريرة ورواه ابن أبي عاصم من وجه آخر عن
أبي اسحاق عن البراء وروى البيهقي من طريق الشعبي مثل أبو بكر عن الكلالة فقال سأقول فيها
برأيي فإن كال صواباً فمن الله وإن كان خطأ فني أراه ما خلا الولد والوالد فلما استخلف عمر واقفه ورجله
فمات الا أنه منقطع ورواه ابن أبي حاتم في نفسه وبه والحاكم باسناد صحيح عن ابن عباس عن عمر
وأخرج أبو الشيخ عن البراء قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الكلالة فقال (ما خلا الولد
والوالد) ورواه في الدر عن جمع من الصحابة منهم ابن عباس وعمر بن شرحبيل وعلي عليه السلام وابن
مسعود وزيد بن ثابت وآخرين وقيل هي ما خلا الولد للاقتصار في البيان القرآني عند السؤال عنها عليه
وكان صلى الله عليه وآله وسلم كثيراً ما يسأل عن الكلالة فيحيل على آية الصيف التي في آخر سورة
النساء وتارة يقرؤها حتى قال لمن ألح عليه وكرر السؤال وهو يجيبه بتلاوة الآية والله لا أزيدك على
ما أعطيت وقال في عمر وقد وقع منه مثل ذلك ما أرى عمر يفهمها وكان عمر يعيل الى هذا الظاهر مع عدم
الاطمئنان حتى أوصى عند موته اني لم أقض في الكلالة بشيء ولا يخفى أن الكلالة لفظ عربي فلا بد
من معرفة الموضوع له قال في النهاية وهو أن يموت الرجل ولا يدع والداً ولا ولداً يرثانه وأصله من
تكله النسب إذا أحاط به وقيل الكلالة الوارثون الذين ليس فيهم ولد ولا والد فهو واقع على الميت
وعلى الوارث بهذا الشرط الخ وفي الفتح قال السهيلي الكلالة من الاكليل المحيط بالراس لان الكلالة
ورثة تكلت العصبه أي أحاطت بالميت من الطرفين وهي مصدر كالقراية وصحى أقرباء الميت كلاله
بالمصدر كما يقال هم قراية أي ذوو قراية وان عنيت المصدر قلت وزنوه عن كلاله وتطلق الكلالة على

الورثة مجازاً قال ولا يصح قول من قال السكالة المال ولا الميت إلا على إرادة تفسيره المعنى من غير نظر إلى حقيقة اللفظ فهو على هذا أعم مما ذكر ولا يخفى أن القرآن الكريم لم يبين في الايتين جميعاً إلا أحكام السكالة لا معناها اللغوي ولا الشرعي ولم يقل هي كذا وكذا بل قال في آية الاستفتاء (إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت) الخ فبين أحكام ورثة الميت بالاخوة بالفرض أو بالتعصيب وجعل ذلك مسبباً عن عدم الولد والاقتصار على ذكر هذا السبب في هذه الآية لا يفيد قصر السكالة على حالة عدم الولد فقط إذ لا تفيد الآية أنه ذو والد موجود وارث ولا أنه غير موجود ولا يتحقق النقل عن المعنى اللغوي إلا حيث قام دليل على قصر لفظ السكالة على حالة لم يعدم فيها إلا الولد وأيضاً لو كان كذلك لما أهمل كيفية توريث الأب مع الأخت والاختوات وأخواتهن ولما لم يذكر كيفية توريثه وقد دل حديث ابن عباس وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم (فابقي فلأولى رجل ذكر) على أنه أولى من الاخوة والاختوات لأقربيته من الميت كما تقدم أن المراد بالأولى الأقرب إلى الميت ظهر أن إهمال شرطية عدم الأب هنا اعتماد على فهمه من معنى السكالة فيما تقدم في الآية التي في أول السورة وقد يقال اشتراط أن يكون كلاله بمعنى لا ولد له لا ذكراً ولا أنثى ولا والد إنما هو في غير توريث المستحق الباقي بالتعصيب وبهذا يتحقق وجه سقوط الاخوة لأم مع البنات إذ توريث الاخوة لأم أو الاختوات تسهما مسبب عن كون الميت كلاله وهو من لا ولد له ذكراً ولا أنثى ولا والد وأما الارث تعصيباً فهو للأولى كما تقدم والمراد بالوالد الأب لا غير أسكونه من عصبه قرابة الميت دون الأم وفي مفردات الراغب قال أبو الحسن الولد الابن والابنة الخ والأب يقال له والد والأم والددة ويقال لهما والدان قال (ولو لدى) انتهى وبهذا تعرف أن الأم غير شرط في صدق السكالة على ما مال إليه الجلال رحمه الله إذ لا يطلق الوالد حقيقة إلا على الأب فلا يتم ما ادعاه من إسقاط الأم للاخوة لأن ويرده ما قاله شاعر بنى أمية وهو عربي :

ورثتم قناة المجد لا عن كلاله عن ابني مناف عبد شمس وهاشم

ووجه الدلالة منه أنه أطلق السكالة على عدم الآباء إذ لا يجد إلا بهم لا بالأمهات وإذ ليس مراده إلا مدحهم بتوارث المجد عن آبائهم وأيضاً لو كان كما قال رحمه الله للزم أن يثبت لها ما ثبت للأب من إسقاط سائر الاخوة والاختوات وهو خلاف صريح القرآن نعم فإذا لم تكن السكالة سبباً لإلتوريث الاخوة والاختوات تسهماً فلا ينافي تعصيب البنات للاخوات ولا أخذ العصبية الباقي بعد ميراث البنات كما في قصة وريثة سعد بن الربيع إذ أخذ البنات الثلثين وأمن الثمن وعمن الباقي فيكون الباقي للاخوة بعد فرض البنات بالأولى وهذا إنما هو مع البنات وأما البنون فهم يسقطون الاخوة والاختوات إذ هم أولى بالتعصيب كما تقدم والمراد بالولد عصبية البنوة وذو سهامها ما تناسلوا لصدق الولد على الذكر والأنثى من أولاد البنين ما تناسلوا والأولاد جمع ولد والمراد بالوالد الأب وأب الأب وإن علا فهذان العمودان

المتصلان بالميت من أعلى واسفل لاحظ الإخوة لام مع وجودهم في شيء من ميراث الميت إذ شرط في توريثهم أن يكون الميت كلاله ولا كلاله مع وجود أحد العمودين (١) نعم وإنما قلنا أن أب الاب أب وان علا اتقيام الأدلة على ذلك منها أنه إذا كان ابن الابن ابنا ولدا وإن سفل فليكن أب الاب أباً ووالدا وان علا لنحو قوله تعالى (يا بني آدم، يا بني إسرائيل) ولنحو قوله تعالى (ملة أبيكم إبراهيم) وقوله تعالى (كما أخرج أبويكم من الجنة) وقوله تعالى (أنتم وآبائكم الآقدمون) وقول يوسف (واتبعت ملة آباءى إبراهيم واسحاق ويعقوب) وفي حديث المعراج هذا أبوك آدم وهذا أبوك إبراهيم وقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم (ارموا بنى اسماعيل فإن آباءكم كان راميا) فعرفت بهذا أن الكلاله لا تصدق مع وجود الجد كما لا تصدق مع وجود ابنه وهو أب الميت فيكون المسقط للإخوة لام أحد الأربعة الولد وولد الابن ماتناسلوا ذكراً كان أو أنثى والاب والجد وان علا

ص حسدنى زيد بن على عن أبيه عن جده عن على عليه السلام أنه كان لا يشرك وكان يعيىل الفرياض وكان يحجب الام بالأخوين ولا يحجبها بالاختين وكان لا يحجبها بأخ وأخت وكان لا يحجب بالاختوات إلا أن يكون معهن أخ لمن

ش قوله كان لا يشرك يعنى الأخوة لاب وأم مع الأخوة للأم في المسألة التى قال فيها زيد بن ثابت هبوا أن أبام كان حماراً ما زادهم الاب الاقربا فاشرك بينهم فى الثلث أخرجه الحاكم عنه وضمحه هو والذهبي وقد اختلف الصحابة فيها فروى الحاكم عن عمر وعلى عليه السلام وابن مسعود وزيد بن ثابت فى أم وزوج وأخوة لاب وأم وأخوة لأم أن الأخوة من الاب والام شركاء الأخوة من الام فى ثلثهم وذلك أنهم قالوا هم بنو أم كلهم ولم يزداهم الاب إلا قرباً فهم شركاء فى الثلث ورواها عن الثلاثة غير على عليه السلام عبد الرزاق وسعيد بن منصور والبيهقى ورواية الحاكم لها عن على عليه السلام مخالفة لما تراه فى المجموع ولما رواه عبد الرزاق وسعيد بن منصور عن أبى مجلز قال كان على لا يشركهم وكان عثمان يشركهم ولما رواه فى الجامع السكاكى من أن أمير المؤمنين علياً عليه السلام كان لا يشرك وكان يقول للزوج النصف وللأم السدس وللأخوة لام الثلث ولا شيء للأخوة لاب وأم قل فيه وهذا مما أجمع عليه عن على عليه السلام وروى فيه عن على عليه السلام نحو ذلك وقال روى الخلاف لابن مسعود وزيد والوفاق اعلى عليه السلام ولا يخفى أن القائل بتشريك الأخوة لاب وأم للأخوة لام إنما هو لاشتراكهم فى الانتساب إلى الام فالجميع من هذه الجهة أخوة لام ولم يزداهم الانتساب إلى الاب الا قرباً من

(١) وقد يقال انتميقن اطلاق الكلاله على حالة عدم الاب والولد وجواز اطلاقه على حالة عدم الام متوقف على نقله عن أهل اللغة والأصل المنع وأدلة توريث الأخوة والاختوات مع الام أعظم شاهد اه من هامش الأصل

الميت فلاخوة لابوين اخوة لام واخوة لاب وقد قدمنا أن تعصيب الوارث بالمعنى الاخص ليس إلا من جهة انتسابه الى الاب وان توريث المنتسب الى الام ليس إلا بالتسليم لما أنها لا تكون إلا سهامية بخلاف الاب فرة يكون عصبه وأخرى سهاميا فكذا كان المنتسب اليه لكن التعصيب له لا يكون إلا لجهة انتساب الوارث اليه فلا بعد في توريث الاخ لابوين تعصيا لانتسابه الى الاب وتسهما لانتسابه الى الام وأيضا إذا وجب توريث الاخ لام اذا كان ابن عم لاب من جهة التسليم لكونه أخا لام والتعصيب بكونه ابن عم لاب فليجب توريث الاخ لابوين بالتسليم لكونه أخا لام والتعصيب لكونه أخا الميت من الاب والام بالاولى والاخرى اقرب درجة الاخ من الميت وانتسابه بالابوين وبعد ابن العم درجة لكونه لم يجتمع نسبه مع الميت إلا في الجدة الذي هو أبو أبي الميت مع أن الغرض أنه لم يكن أخا لاب للميت إلا من جهة أبيه الذي هو جد الميت وان كان توريث ابن العم لابوين أولى من ابن العم لاب لكن المراد تقوية الاولوية والا فالاخ لابوين أولى منهما جميعا اذا عرفت هذا فالواحد من الاخوة لابوين أو لام أو الواحدة من اخواتهم يأخذ السدس لكونه أخا أو اختا لأم أو يشارك في الثلث ويأخذ الباقي بالتعصيب إن كان أخا لابوين كتوريث الأب مع البنات فانه يأخذ السدس والباقي بالتعصيب ولا مانع من هذا وقراءة سعد بن أبي وقاص التي أخرجها سعيد ابن منصور وعبد بن حميد والدارمي وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي في سننه عنه أنه كان يقرأ (وإن كان رجل يورث كلاله أو امرأة وله أخ أو أخت من أم) لا تمنع ارث السدس أو المشاركة في الثلث اذ ليس فيها قصر الانتساب على الأم بل قوله من أم وصف للأخ أو الأخت والأخوة من الأب والأم موصوفون بانهم من أم الميت فهو يصدق عليهم ذلك الوصف كما يصدق على من لا يجتمع مع الميت إلا في الانتساب الى الأم وحينئذ فالظاهر أن قوله تعالى (وإن كان رجل يورث كلاله أو امرأة) إلخ شامل لجميع من يشارك الميت في الانتساب الى الأم وبهذا يتبين لك عدم ايفاء العلامة المقبلى رحمه الله النظر حقه المعناد منه في هذا المقام وفي ترجيحه أن ميراث الاخوة من الام بينهم للذكر مثل حظ الانثيين بأن هذه الموارد مفرقة بين الاخوة لاجل الذكورة والانوثة وكذلك الاولاد وأن الميل الى ماله مؤنس من الشارع أبعد عن الخطب من التسوية إلخ كلامه ولا يخفى أن توريث الاخوة لام إنما هو بالتسليم لان ميراثهم مفروض مقدر فتوريثهم من نوع توريث البنات والاخوات منفردات عن المعصب لهن فكما إن جماعتهم يشتركن في الفرض المقدر لهن على سواء فكذا الاخوة لام وإنما يفضل الذكور على الاناث فيمن كان توريثه بالتعصيب يوضحه ما رواه ابن أبي حاتم عن ابن شهاب قال قضى عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن ميراث الاخوة من الام بينهم الذكر مثل الانثى قال ولا أرى عمر بن الخطاب قضى بذلك حتى علم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولهذا

الآية التي قال الله (فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث) انتهى وأنظر كيف غاير بينهم وسائر
الاخوة حيث قال في العصبات (وإن كانوا أخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين) وهنا في
الاخوة لام أولا جعل لكل من الاخ والاخت السدس فسوى بينهما منفردين في أخذ السدس وقال
في آخر الآية (فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث) ولم يفضل ذكرهم على اناتهم منفردين
كما قد يكون مع العصبات للإشارة الى عدم التفضيل مجتمعين لان تورينهم إنما هو بالتسليم وهذا وقد
روى عبد الرزاق عن الزهري أن عمر بن الخطاب قال اذا لم يبق إلا الثلث بين الاخوة من الأب
والأم وبين الاخوة من الأم فهم شركاء للذكر مثل حظ الانثيين ولا يخفى أن قول الصحابي بمجرد
ليس بدليل إلا أن تم دعوى ابن رشد في نهايته الاجماع على مقتضى ذلك وأما قوله وكان يميل
الفرائض فسيأتي الكلام عليه قبيل باب الرد وقوله وكان يحجب الأم بالأخوين هذا يجمع عليه ولم
يرد الخلاف فيه إلا عن ابن عباس أخذاً منه بظاهر قوله تعالى (فإن كان له أخوة فلامه السدس) وقد
قال زيد بن ثابت لما أنكر عليه حجبتها بالأخوين إن العرب تسمى الأخوين أخوة كما أخرجه الحاكم
عنه وصححه وقال هو على شرط الشيخين ولم يخرجاه وأقره الذهبي ورواه البيهقي في سننه والظاهر أن
استعمال الجمع في الاثنين مجاز لسكنه مع القرينة والبيان جائز وأيضاً قوله تعالى (وإن كانوا أخوة رجالا
ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين) يتناول الأخ الواحد والأخت الواحدة كما يتناول مافوقهما ومما يدل
على ذلك قوله تعالى (وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس
فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث) فإن ضمير كانوا ضمير جمع ثم قال تعالى (فهم شركاء في الثلث)
فذكرهم بصيغة الجمع المضمر وهو قوله فهم والمظهر وهو قوله شركاء ولم يذكر قبل ذلك إلا قوله وله أخ أو أخت
فذكر حكم الواحد وحكم اجتماعه مع غيره وهو يتناول الاثنين قطعاً فإن قوله أكثر من ذلك أي أكثر
من الأخ أو الأخت ولم يرد أكثر من مجموع الأخ والأخت بل أكثر من الواحد فدل على أن صيغة
الجمع قد تتناول العدد الزائد على الواحد مطلقاً اثنين أو أكثر وقد حصل بالاستقراء التام أن كل حكم
ثبت للجماعة دون الواحد اشترك فيه الاثنان ومافوقهما كالأخوة لام والبنات وبنات الابن والاخوات
لابوين أو الاب والحجب ههنا قد حكم به للجماعة فيستوى فيه الاثنان وما زاد عليهما قوله ولا يحجبها
بالاثنين وجه ذلك أن دليل الحجب هو قوله تعالى (فإن كان له أخوة) وأخوة جمع أخ ولكنه قد جاء
التجاوز به عن الأخوين ثم إن مفرد هذا الجمع وثنيته موضوعان حقيقة المذكر ولا تكون صيغة المنثى
والمجموع له والوثنت الاثنيان والتغليب مجاز ولا يحمل عليه إلا مع القرينة الصارفة عن الحقيقة كما في قوله
تعالى (فإن كانوا أخوة رجالا ونساء) وأما قوله وكان لا يحجبها بلخ وأخت فهو هكذا في النسخ الموجودة
بايدنا وبواو الجمع والظاهر أن يكون هذا دفعا لما قد يتوهم من عدم جواز الحجب بالاثنين أنه يجوز

بالاخ الواحد مع الاخت الواحدة لان قوله فيما سبق وكان يحجب الام بالاخوين لا يمنع الحجب بالاخ والاخت وإلا فاطلاق الاخوين بصيغة المثنى على الاخ الواحد والاخت الواحدة تغليباً له عليها أولى من تغليبها على الاخوات كما يشير الى اعتبار ذلك في قوله وكان لا يحجب بالاخوات إلا أن يكون معهن أخ لمن لان الظاهر أن مستند جواز الحجب بهن معه صدق الاخوة عليهن معه بالتغليب وقد عرفت أن اعتبار التغليب مطلقاً مجاز محتاج الى القرينة وقد روى في الجامع السكافي أن علياً وابن مسعود وزيد بن ثابت كانوا يحجبون الام من الثلث الى السدس بالاثنتين من الاخوة والاخوات واخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير (فإن كان له أخوة) اخوان فصاعداً أو أختان أو أخ وأخت فلامه السدس وما بقي فلاب وليس للاخوة مع الاب شيء ولكنهم حجّبوا الام عن الثلث نعم بقي الكلام في الحجب هل من شرطه أن يكون وارثاً أم يصح وان كان ساقطاً وهذه مسألة خلاف فخرج عبد الرزاق وابن جرير والبيهقي في سننه عن ابن عباس قال الذي حجّبه الاخوة الام لهم إنما حجّبوا أمهم عنه ليعلمون لهم دون أمهم واخرج عبد الرزاق عن أبي صادق عن علي عليه السلام قال لا يحجب من لا يرث وهذا هو القول الاول واخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير (فإن كان له أخوة فلامه السدس) وما بقي فلاب وليس للاخوة مع الاب شيء ولكنهم حجّبوا الام عن الثلث وهذا قال به الزمخشري والظاهر انه قول الأكثر واخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم عن قتادة في قوله (فإن كان له أخوة فلامه السدس) قال اضرّوا بالام ولا يرثون ومن ثمة كلامه ولا يحجبها الاخ الواحد من الثلث ويحجبها ما فوق ذلك وكان أهل العلم يرون أنهم إنما حجّبوا أمهم من الثلث لأن أباهم يلي نسكاحهم والنفقة عليهم دون أمهم انتهى . وإلى الأول ذهب السيد العلامة الجلال ووجهه بقوله والعقل قاض بأن الاسقاط إنما كان لا لولية المسقط بالسكسر وبأن الحجب إنما كان لغرض التشارك والساقط لا يسقط غيره ولا يحجبه انتهى وبزيده قوة أن الاولاد هم الآخذون لما حجّبوا الابوين عنه فلا يكون الاخوة حاجبين للام من الثلث الى السدس إلا حيث يكونون وارثين له قياساً على الاولاد وهذا إنما يستقيم فيما أخذ تعصياً كما في الاخوة لابوين أو لاب حيث لم تستكمل المسألة ولا عول والارجع الاشكال وأما الاخوة لام فالثلث فرض جماعتهم سواء وجدت الام أم لا وقد روى عبد الرزاق عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس أن الاخوة يأخذون السدس الذي حجّبوا عنه الام يعني مع وجود الاب قال ابن طاووس بلغني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطاهم السدس قال فقيت بعض ولد ذلك الرجل الذي أعطى اخوته السدس فقال بلغنا أنها كانت وصية لهم وعلى هذا فلا يرد سؤال وكيف يرثون وهم ساقطون بالاب وربما يتخرج هذا على مدخول الفاء الثالثة في قوله تعالى (فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث فإن كان له أخوة فلامه السدس) هل هو تفريع على أخذ الام الثلث في حالة استيلاء الابوين على المال أم على حالة أخذها للثلث

بالاولوية عند عدم الاب كما تقدمت الاشارة الى ذلك فملى التقدير الاول يصح الحجب وان كان ساقطا وعلى الثانى يفيد اشتراط أن يكون الحاجب وارثا واللفظ محتمل للامرين لكن لاعلى السواء وقد يرجح الثانى بقياس الاخوة على الاولاد اذ لم يجزوا لابوين إلا حال كونهم وارثين وقد يقال أما الاولاد فلا يصح تقدير كونهم ساقطين بحال البتة لعدم الاولى منهم بمال الميت بخلاف الاخوة والظاهر ترجيح الاول لظهوره وخفاء الثانى واحتياجه الى مرجح قوى والحمل على الظاهر من السياق يفيد حكم الاول بالاولى بخلاف الحمل على الثانى وأيضا لاملزمة بين منع غير الاولى من الميراث بالاولى به وبين ان يكون وجود الممنوع حاجبا لغيره ممن هو أبعد من الميت بالنسبة اليه وأيضا لانعم ان يكون الساقط حاجبا لغيره كما فى مسائل الاستكمال والعول مع العصبية وأيضا لانسلم تعقل العلة ولئن سلم فلا نسلم تعميمها ولئن سلم فلا نسلم أن ليس العلة إلا غرض التشارك لم لا يكون القصد بالحجب ان الاب يلى نكاح اولاده الذين هم اخوة الميت والاتفاق عليهم كما تقدم ولعله يقال امهم نصيب ان كانت فى عقدة نكاح الاب عطاء او اتفاقا لانه يجب عليه ان لا يترك مواساتها ان كان قد فارقه بخلاف الام فى ذلك كله وأيضا التشارك منقوض بمسائل الاستكمال والعول وسيأتى دليل انه الارجح وبأن نصيب الحاجبين لها يأخذانه مع المشاركة والحجب لها وبدونها كما تراه فى مثل ام واختين لابوين واخلام واخته فان هؤلاء الاخوة يأخذون نصيبهم مع المشاركة للام والحجب لها وتصير المسألة عائلة وكذا مع عدم الام لان فروضهم مذكورة فى القرآن لم يشترط لها إلا عدم الولد والوالد كما تقدم فايش ثمرة الحجب وأيضا لو كانت العلة التشارك لما حجبت فى مسائل الرد كما إذا مات الميت ولم يخلف إلا أمه وأخوته لانه اذ التشارك حاصل من دون حجب فلزم تحجب لاخذت مع الرد النصف ثلثا بالفرض وسدسا بالرد ولم تأخذ مع الحجب إلا ثلثا وأما القول بحجب الاب بالاخوة وان أسقطهم فيكون له سدس بالفرض واربعة أسداس بالتعصيب وكان دليل ذلك قياس الاخوة على البنت الواحدة والاب على الام ولا يخفى أن هذا اعتبار أمر لا ثمرة له فى صورة ما لا تطويل المسافة أما كونه لا ثمرة له فى أى صورة فواضح إذ لم نجد صورة لا حاجب له فيها إلا الاخوة ولم يحز فيها إلا السدس كما يكون له مع البنات حتى نقول انه فى حالة حوزة الخمسة الأسداس أشبه حاله مع البنت الواحدة وإذا كان كذلك فهو تطويل مستغنى عنه بما علم أن فرض العصبية إما الاستيلاء على جميع المال أو الباقي بعد فرائض ذوى السهام المنصوص عليها وعلى أهلها ومع من يكون لها الحالتان والقياس وان كان دليلا فلا يعتبر إلا اذا ائتمر فائدة غير مستغنى عنها وبهذا تعلم سقوط ما اشار اليه بعض أهل التفسير نعم ثم لا يخفى أن الدليل قائم على صحة الحجب ولو كان الحاجب ساقطا وذلك لان الحجب للام حكم معاق على سبب وهو مجرد وجود اخوة ولا دليل على اشتراط كونهم وارثين حاله بل ظاهر القرآن الاكتفاء فى حجبتها بمجرد وجود اخوة للميت وارثين

كانوا أوساقطين وبعضهم وارثا والاخر ساقطا كما في اخ لابوين وتما نصاب حجبها من الاخوة لاب فقط والا لزم عدم حجبها لعدم كون نصاب حاجبها من الوارثين وأنه خلاف ظاهر القرآن الكريم فليتأمل اذا عرفت هذا ظهر لك القول بصحة الحجب مع سقوط الحاجب اذا كان للحجب ثمة ما ولو في أي صورة ولا مانع منه واما ما روى عن امير المؤمنين عليه السلام على فرض صحته فهو محتمل أن يكون فيمن لا مانع له من الارث إلا الكفر والكلام هاهنا في كون وجود احد القرابة سببا لتقيص فرض الآخر ويؤيد هذا الحل ما رواه الشعبي ان عليا عليه السلام وزيد بن ثابت قالا الاخوة المملوكون واليهود والنصارى لا يحجبون الام ولا يرثون وقال عبد الله يحجبون ولا يرثون روى ذلك عنهم سفيان الثوري في الفرائض وعبد الرزاق والبيهقي وكان امير المؤمنين عليه السلام افرد تلك المقالة لرد مقالة ابن مسعود وكان مراده ان من لاحق له في الميراث سواء كان اقرب الى الميت من غيره ام لا فوجوده كعدمه فكما ان المعنى الذى قام به صير وجوده كالعدم بالنظر الى الميراث وهو اقرب فلا يكون وجوده مؤثرا في الحجب فلا يكون كاسقاط الاب او الابن للاخوة اذ لولا وجود الاب او الابن مثلا لورث الاخوة وهذا القدر من الفرق بين المنعنين ههنا كاف

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أنه كان لا يزيد الأم على السدس مع الولد)

شأما مع الولد فميراث كل من الأبوين السدس تسهما بنص القرآن الكريم حيث قال (ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد) وسواء كان الولد ذكراً أو أنثى وقد تقدم أن أولاد البنين أولاد الذكور كالذكور والأنثى كالأنثى حجباً وإسقاطاً وتعصيباً لكن الأم تختص بأنه لا يزداد لها على السدس لامع الذكور ولا مع الاناث والاب كذلك مع الذكور فقط وأما مع البنات فله الباقي بعد استيفاء ذوى الفروض سهامهم فان كانت واحدة كما لو خلف الميت بنتاً وأبوين فلكل من الابوين السدس وللبنت النصف بنص القرآن الكريم والسدس الباقي للأب بالتعصيب عملاً بحديث ابن عباس المتقدم (ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت الفرائض فلاولى رجل ذكر) فقد أخذ فرضه المقدر بالثمن وأخذ الباقي بكونه أقرب وارث وأما مع الابنتين فصاعداً فقد استكملت المسألة فلا زيادة له إلا مع البنت الواحدة .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام في ابني عم أحدهما أخلام قال للاخلام السدس وما بقي بينهما نصفان)

شأما هذه الرواية ابن جرير عن قتادة عن زيد بن ثابت وعلي بن أبي طالب عليه السلام ورواها في الجامع البكافي وأخرج عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن جرير والبيهقي عن الحارث قال

لعلى عليه السلام في رجل ترك بنى عمه أحدهم أخوه لأمه أن ابن مسعود جعل له المال كله فقال رحم الله عبد الله إن كان لعقبها لو كنت أنا لجعلت له سهمه ثم شركت بينهم ورواها في الجامع السكافي وأخرج زيد بن هارون والدارمي من طريق الحارث أيضا قال أتى علي في ابني عم أحدهما أخ لام فقيل له إن عبد الله كان يعطى الأخ للام المال كله فقال رحمه الله إن كان لعقبها ولو كنت أنا لاعطيت الأخ من الام السدس ثم قسمت ما بقى بينهما وأخرج ابن جرير وسعيد بن منصور عن حكيم بن غفال قال أتى علي في ابني عم أحدهما زوج والأخر أخ لام فأعطى الزوج النصف والأخ لام السدس وجعل ما بقى بينهما ورواها في الجامع السكافي أيضا ورواها البخاري عنه عليه السلام وصورها أن رجلا تزوج امرأة فأتت منه ببن ثم تزوج أخرى فأتت منه بآخر ثم فارق الثانية فتزوجها أخوه فأتت منه ببنت فهي أخت الثاني لأمه وابنة عمه فتزوجت هذه البنت الابن الاول وهو ابن عمها ثم ماتت عن ابني عمها أحدهما أخ للام والأخر زوج فللزوج النصف لكونه زوجا وللأخ من الام السدس لكونه أخا من أم فيبقى بينهما الثلث نصفين بالتعصيب فيحوز الزوج ثلثي المال نصف بالفرض وسدس بالتعصيب والأخ لام ثلثه سدس بالفرض وسدس بالتعصيب قل ابن بطال وافق عليا زيد بن ثابت والجمهور وقال عمر وابن مسعود جميع المال أي ما بقى بعد فرض الزوج للذي جمع القرابتين فله سدس المال بالفرض والباقي بالتعصيب وهو قول الحسن وشريح وابن سيرين والنخعي والطبري وأبي نور وأهل الظاهر واحتجوا بالاجماع في أخوين أحدهما شقيق والأخر لأب أن الشقيق يستوعب المال لكونه أقرب بأم ولا يخفى أن الفرض استمواؤها من جهة العمومة وميراثهما بها بالتعصيب على السواء فإن تفاضلا في جهة الاتساب الى العمومة كأن يكون أحدهما ابن عم لأبوى أبيه والأخر ابن عم لأب فقط أولا ثم فقط فلا اشكال أن ذا النسبين أولى بالميراث من المنقسم بنسب واحد فيكون ابن العم لأبوى الميت أولى من ابن العم لأب الميت لحديث ابن عباس وأما ابن العم لام فلا يرث الا حيث يرث أبوه وأبوه من ذوى الارحام ولا يرثون إلا بعد عدم العصباء وذى السهام كما يأتي فقد عرفت بهذا أن زيادة كون احد ابني العم اخا من الام للميت غير كونه ابن عم لأبوى أبيه أو لأب أبيه وان توريثه بكونه اخا لأم غير توريثه بكونه ابن عم كما أن توريثه بكونه زوجا غير توريثه بكونه ابن عم فتوريثه بكونه أخا لأم أو زوجا هو بالتسليم والفرض المحدود وتوريثه بكونه ابن عم بالتعصيب وهو المعنى المراد من تعقيب البخاري لأن أمير المؤمنين عليه السلام بحديث أبي هريرة ثم بحديث ابن عباس عنه صلى الله عليه وآله وسلم (الحق للفرائض بأهلهم فما تركت الفرائض فلاولى رجل ذكر) فيعطى الأخ لام والزوج سهمه المفروض له والباقي للأقرب من العصبية فإن لم يترك أقرب اليه الابن العم فما له المولى العصبية لقوله تعالى (ولسكل جعلنا موالى) وهم بنو العم كما اشار اليه في الجامع السكافي وغيره وأما ما اشار اليه الحافظ ابن حجر في شرح حديث أبي هريرة تبعه

لاستدلال البخارى على توريثهم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم (أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن مات وترك مالا فماله لموالى العصابة ومن ترك كلاً أو ضياعاً فأنا وليه فلا دعوى له) أى فادعوى له أقوم بكلمة أى عياله وضياعه فلا يخفى أن المراد بموالى العصابة هم الورثة أعم من أن يكونوا عصابة أو من ذوى السهام حلاً وتفسيراً لهذه الرواية على الرواية الأخرى لاتحاد مخرج الروایتين كما اشترنا اليه فى باب العصابات وعلى هذا فيكون حديث ابن عباس مبيناً لكيفية توريث النوعين وإيهما يقدم ويستوفى .

ص (حديثى زيد بن على عن أبيه عن جده عن على عليهم السلام أنه كان يعمل الفرائض وسأله ابن السكوى وهو يخاطب على المنبر عن ابنتين وأبوين وامرأة فقال له صار ثمنها تسعاً)

ش هذا الاثر أخرجه أبو عبيد والبيهقى وليس عندهما أن ذلك على المنبر وقد ذكره الطحاوى من رواية الحارث عن على عليه السلام فذكر فيه المنبر والعول الرفع يقال عالت الذاقة بذنبها اذا رفعته وفى النهاية عالت الفريضة اذا ارتفعت وزادت سهامها على أصل حسابها الموجب عن عدد وارثيها كمن مات وخلف ابنتين وأبوين وزوجة فللأبنتين الثلثان وللأبوين السدسان وهما الثلث وللزوجة الثمن فجموع السهام واحد وثمان واحد فأصلها ثمانية والسهام تسعة وهذه المسألة تسمى فى الفرائض المنبرية لان علياً رضى الله عنه سئل عنها وهو على المنبر فقال من غير روية صار ثمنها تسعاً انتهى والتسع هو ثلاثة من سبعة وعشرين سهماً وقد ذهب الى القول بالعول أكثر علماء الأمة المحمدية من الصحابة والتابعين وأكثر أهل البيت عليهم السلام وغيرهم حتى كاد أن يكون إجماعاً لولا شهرة خلاف ابن عباس ثم قد تابعه على ذلك جماعة منهم محمد بن على بن أبى طالب المعروف بابن الحنفية وعطاء بن أبى رباح وهو قول داود وأتباعه وروى ذلك عن جماعة من أهل البيت عليهم السلام وأخرج الحاكم والبيهقى عن ابن عباس قال أول من أعال الفرائض عمر تدافعت عليه وركب بعضها بعضاً قال والله ما أدري كيف أضنع بكم والله ما أدري أىكم أقدم ولا أىكم أؤخر ولا أجد فى هذا المال شيئاً أحسن من أن أقسمه عليكم بالخصص ثم قال ابن عباس وأيم الله لو قدم من قدم الله وأؤخر من أؤخر الله ماعالت فريضة فقيل له وأيهما قدم الله قال كل فريضة لم يهبطها الله من فريضة إلا الى فريضة فهذا ما قدم الله وكل فريضة اذا زالت عن فرضها لم يكن لها إلا ما بقى فذلك الذى أؤخر الله فالذى قدم كالزوجين والأثم والذى أؤخر كالأخوات والبنات فإذا اجتمع من قدم الله وأؤخر بديء بمن قدم فأعطى حقه كاملاً فان بقى شيء كان لمن وان لم يبق شيء فلا شيء لمن وأخرج سعيد بن منصور والبيهقى فى سننه عن زيد بن ثابت أنه أول من أعال الفرائض وأكثر ما بلغ العول مثل ثلثي رأس الفريضة انتهى ووجه الجمع بين هذه الرواية ورواية ابن عباس أن يكون زيد بن ثابت هو المشير بالقول بالعول على عمر أو هو والعباس إن صححت الرواية عنه ووافق على ذلك سائر الصحابة وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عباس قال أترون الذى

أحصى رمل عالج عدداً جمل في المال نصفاً وثلاثاً وربما إنما هو نصفان وثلاثة أثلاث وأربعة أرباع وأخرج سعيد بن منصور عن عطاء قال قلت لابن عباس إن الناس لا يأخذون بقولي ولا بقولك ولو مت أنا وأنت ما اقتسموا ميراثنا على ما تقول قال فليجتمعوا فليضع أيدينا على الزكن ثم ينهل فنجهل لعنة الله على الكاذبين ما حكم الله بما قالوا وقد جمع عمر الصحابة للمشاورة أول ما حدثت مسألة العول فقال العباس أرايت لو مات رجل وترك ستة دراهم ولرجل عليه ثلاثة ولا آخر أربعة أليس يجعل المال سبعة أجزاء فأخذت الصحابة بقوله ثم أظهر ابن عباس الخلاف بعد ذلك ولم يأخذ بقوله الا القليل قال في التلخيص هكذا أورده وهو مشهور في كتب الفقه والذي في كتب الحديث خلاف ذلك فقد روى البيهقي من طريق محمد بن اسحاق حدثني الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال دخلت أنا وزفر بن أوس بن الحدثان على ابن عباس بعد ما ذهب بصره فتذاكرنا فرائض الميراث فقال أترون الذي الخ ما أخرجه سعيد بن منصور ورواه الحاكم والبيهقي وأبو الشيخ في الفرائض وفي آخر الرواية والاخوات لمن الثلثان والواحدة لها النصف فان دخل عليهن البنات كان لهن ما بقي فمؤلا الذين أخر الله فلو أعطى من قدم الله فريضة كاملة ثم قسم ما بقي بين من أخر الله بالخصص ما عالت فريضة فقال زفر ما منعك أن تشير بهذا الرأي على عمر قال هيته قال الزهري وإيم الله لولا أنه تقدمه امام هدى كان أمره على الورع ما اختلف على ابن عباس اثنان من أهل العلم انتهى ولا يخفى أن صورة العول مما شملها علمه تعالى والمباد مكافون فيها حينئذ بحكم قطعاً وليس هو عدم التوريث مطلقاً فهو اما توريث بعض دون بعض أو التخصيص وكلا القولين لا يسمع إلا بدليل إذ يكون دليل المؤخر توريثه من ذوى الفروض على الاول وعدم الاستيفاء على الثاني مقيداً بعدم صورة العول والتقييد لا يكون إلا عن دليل والا كان تحكما بجناً فلا يسمع وقد قال بمذهب ابن عباس من المتأخرين السيد العلامة الجلال واستدل عليه بأن فرض غير الأبوين والزوجين مطلق والمطلق غير عام للأحوال المسماة بالأوضاع والازمان لأن العام مقيد كما علم في الاصول ولا شئ من المطلق بمقيد على أنه لو كان عاماً لوجب تخصيصه بفرض الأبوين والزوجين لأن الأقل مقيد بوجود الولد والاكثر بعدمه وهو خاص في الاحوال والخاص مقدم على العام كما علم وإذا ثبت أن لا عموم للمطلق فهو صادق في ضمن مقيداً وهو ما خلا حالة مزاحمته فروض الأبوين والزوجين المعارضة للمطلق والا لزم مخالفة أصليين متفق عليهما أحدهما ان الاجتهاد انما يصح في مقابلة الظواهر بتأويلها وتخصيصها وتقييدها بالقياس ونحوه واما النصوص الصريحة التي لا تحتمل تخصيصاً ولا تقييداً ولا تأويلاً فلا يصح فيها الاجتهاد وثانيهما أن المقيد هو المقدم على المطلق وقد عكس الأمرين من قال بالعول فأخرج السدس والربع والثمن ونحوها التي هي نصوص صريحة لا تحتمل غير معنى واحد عن معانيها وقدم المطلق على المقيد مع أن دلالة المقيد على مدلوله أقوى من

دلالة المطلق على ذلك المقيد ولهذا يجب تخصيص العام بالخاص ان اختلف حكمهما ويحمل المطلق على المقيد ان اتفق حكمهما والقائل بالعول قد زاغ عن الثبوت على جبال هذه القواعد الراسية وحينئذ يجب أن يستوفي الابوان والزوجان فروضهما في محلهما وما بقي كان لأقرب نوع تعصياً لافرضاً إذ لا مانع من أن يكون بعض الورثة ذا فرض على تقدير وعصبة على آخر كما في الاب والجد فانهما ذوا فرض مع الاولاد وعصبة مع غيرهم فيجب أن يكون البنات كذلك ذوات فرض عند انفرادهن عن الابوين والزوجين وعصبات معهما كما يكن عصبات مع اخوتهن والاخوات أيضاً مع البنات وكذلك الابوان يقتسمان ما بقي بعد أحد الزوجين (للمذكر مثل حظ الانثيين) على الاصح تعصياً لافرضاً إلا ان ما بقي بعد فروض الزوجين والابوين ان زاد على قدر فرض الاناث وجب أن يوقفن منه على قدر فرضهن وما بقي فلزى فرض أو عصبة غيرهن اثلاً يزيد حالهن مع المزاحم عليه مع عدمه انتهى بلفظه وقد سقناه بلفظه ليمكن الناظر من معرفة الصواب وان كان حقيقاً بأفراده بالبحث خشية الاملال ونسئلتم اختصار المعلوم واعلم أن اول ما يحسن عطف النظر اليه هو ما بناد عليه هذا المحقق من قاعدة أعمال الخاص والعام والمقيد والمطلق وما المراد بتقديم الخاص والمقيد كل منهما على ضده فنقول مراد الاصوليين بذلك أعمال الأدلة المتعارضات ظاهراً على وجه لا يكون فيه اهدار لمقتضياتها بالكلية بل يكون الخاص ميئناً ان شمول اللفظ العام لمدلولة غير مراد على ما هو الحق من ان المخصص في الواقع هو الإرادة وهكذا نقول في الاطلاق والتقييد ان المقصود بالمطلق هو المقيد وحينئذ فرادهم بتقديم الاخص فيهما هو عدم اهل شيء من مدلوله ويحمل من ظاهر العام ما تناوله الخاص ويحكم بأن المراد من العام ما سوى ذلك اعنى ما سوى ما تناوله الخاص وهذا هو معنى قولهم يعمل بالخاص فيما تناوله وبالعام فيما بقي وأما في الاطلاق والتقييد فالمطلق لما كان لا بد لصدقه من جزئى يوجد في الخارج وقد عين الشارع مقيداً محكوماً عليه بحكم المطلق كان حمل المطلق على المقيد وجه جمع والا لزم البداء أو العبث لان الفرض وقوع التعارض بين الدليلين في الظاهر وذلك لا يكون إلا مع جهل تاريخ المتعارضين أو تراخي أحدهما بوقت لا يتسع للعمل أو تقارنهما وأما مع تراخي أحدهما عن الآخر بوقت متسع للعمل فلا عبث ولا بداء ويكون نسجاً وان كان فيه مخالفة لكلام الاصوليين ولعله يأتي تحقيقه إذا عرفت هذا ظهر لك خلل ما تفهمه عبارة المحقق من تقديم الخاص وأعمال العام فيما بقي فانه قد حمل على أن المراد يستوفي الخاص بحكمه والباقي يكون بين ذوى العام على طريقة حديث ابن عباس (الحقوا الغرائض بأهلها فما بقي فلاولى رجل ذكر) وهذا الحمل وهم لاشك فيه وليس مرادهم بأعمال العام فيما بقي إلا ما ذكرناه وهو أن الخاص قد بين أن المراد من العام هو ما سوى ما تناوله الخاص وترجع بعد هذا الكلام معه (قوله بأن فرض غير الزوجين والابوين مطلق غير عام للاحوال والازمان) يعنى أن فرض البنات في قوله تعالى (فان كن نساءً فوق اثنتين) وقوله

تعالى (وان كانت واحدة فلها النصف) لم يقيد بوجود أحد ولا بعدمه بخلاف فرض الابوين والزوجين فالقليل منه مقيد بوجود الولد والكثير بعدمه فيكون استحقاق البنات للثلثين والواحدة للنصف مقيداً بعدم المشارك من نوعي الابوة والزوجية ولا يخفى أن الميت لو ترك ابنته وأبويه وزوجته فلا عول فيها بل يبقى سهم من أربعة وعشرين يأخذه الاب بالتعصيب فقد أمكن الاستيفاء من دون انقاص للبنات عن فرضها ومقتضى دليله وجوب ان لا تستوفي البنات فرضها لوجوب تقييد استيفائها بعدم مشاركة الابوين واحد الزوجين مطلقاً وايضاً فرض البنات والبنات الاقل منه مقيد بوجود البنين كما يفيد سياق الآية وهي قوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) والأكثر منه بعدمهم كما يفيد قوله تعالى (فان كن نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك) يعني منفردات عن الذكر إذ ليس فرض الواحدة نصف المال معه ولا البنات الثلثين معه بل يعصبن في الباقي وهذه معارضة ان لم تكن بالأقوى كما يأتي فبالمثل فلا أخضية وبذلك يتبين أن سبيل ذوى الفروض تقييداً متساوية فان الاخوة لام والاخت الواحدة والاخوات فرض كل منهم مقيد بعدم الاب والولد والمعصب بشهادة آيتي السكالة فاذا عرفت أن هذه الفروض مقيدة بما ذكر ظهر لك أنه لا يتم دعوى كون فرض غير الابوين والزوجين مطلقاً بل جميع الفروض مقيدة بقيد ما وان اختلف نوع المقيد لها ولا يتم دعوى كون فرض غير الابوين والزوجين عاماً وفرضهما خاصاً لاستواء الجميع فيما كانت به أخضية فرض نوعي الابوة والزوجية وهي التقييد وحيث أنه فلا مزية توجب أن يستوفي الابوان والزوجان فروضهما دون غيرهم وأيضاً للبنات خصوصية بمال ابهين لا توجد في النوعين وهي تقديم ذكر فرضهن في القرآن على الابوين والزوجين وما نزل القرآن إلا بالحكمة ولهذا يستوفين الثلثين في حال انتقاص النوعين فروضهما لحجبهما بهن فانظر هذه المزية وامعن فيها تجدها فائقة على ما ابداه بالمرّة إذا عرفت هذا ظهر لك أن تقييد فرض الابوين والزوجين بعدم البنات كان هو الاولى من تقييد فرض البنات بعدم النوعين بيان ذلك أن البنات يستوفين الثلثين في حال وجود الابوين والزوجين وحال عدمهم وإذا كان كذلك ففرضهن مقيد بمجموع الأحوال والأوضاع والأزمان وقد يقال ان فرض البنات والاخوات والاخوة لام لم يكن بلفظ يعم كل حالة حتى يشمل صورة العول فيكون مقيداً بالشمول وإذا لم يكن كذلك فهو مطلق وهذا حق لكنه يقال وكذلك فرض الابوين والزوجين لم يكن بصيغة تعم حالة صورة العول بلا شك ولا ريب فلا فرق وبهذا يسقط فرض العموم والخصوص بالنظر إلى صورة العول أيضاً وتحقيقه أن عموم الأحوال والأزمنة والأمكنة إذا لم يكن منصوباً عليه إنما يستفاد من لزوم المحافظة على عموم الأشخاص والا فهو مطلق فيها وكل مطلق يصح تقييده وهذه الفروض كذلك ليس عمومها للأحوال والأزمنة منصوباً حتى تكون عامة لصورة العول فهي مطلقة بالنظر إليها فيصح أن تكون أدلة اثبات العول

الآتية مقيدة لاطلاقها فإذا عرفت أن توريث الأبوين والزوجين مقيد قلة وكثرة بوجود الولد وعدمه والبنات بعدم المعصب وبنات الابن بعدم الاستكمال والاخوة بعدم المسقط والاخوات بعدمه وعدم المعصب والحاجب للاخوات لاب بصريح الكتاب والسنة والقياس في الاخوات لاب على بنات الابن وكل من هذه المقيدات ليس بعضها أخص من بعض بل هذه التقييدات جعلت المقيدات أنواعاً متباينة بعد أن كانت مشتركة في مطلق سبب التوريث ولذلك اختلفت كيفية توريثهم ظهر لك أن التقييد بصورة اجتماع السهام العائلة غير تقييد استيفاء الزوجين لفروضهما بوجود الولد أو عدمه كما تفيد دعواه كما أنه غير تقييد توريث البنات والاخوات بعدم المعصب لكن والاخوات لام والاخوات بعدم الولد والوالد ولعل مفزاه أن حوز الأبوين والزوجين الأقل بوجود الولد والأكثر بعدمه هو أن هذا التقييد غير موجود في غير نوعي الأبوة والزوجية من ذوى الفروض وأن الحاجب لهما أقوى الحاجبين والمسقطين ولهذا تسقط الأخوة لام وأخواتهم بالواحدة من البنات وجميع الأخوة والاخوات بالواحدة من البنين والأخوة من الحاجبين للأم وأنه إذا كان النوعان برثان ولو محجوبين مع من يسقط من جعل وجوده حاجباً للأم فليكونا أولى بالاستيفاء ممن لا يرث إلا عند عدم أقوى حاجب نوعي الأبوة والزوجية كما في مثل أخوة لام وأخوات لابوين أو لاب وأم وزوج فهو مفزى جيد إلا أنه لا يخفى أن هذا الدليل ينقض نفسه بنفسه وذلك لأن كلا من الأبوين والزوجين يحجب بالبنات أما الابن بقوله تعالى (ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد) وأما الزوجان بقوله تعالى (ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن الثلث مما تركن) والولد يعم الذكر والأنثى والحاجب أقوى استحقاقاً من المحجوب حيث لا مسقط له كما هنا وفي البدأة بالأولاد في آية الموارث إعاءة الى ذلك وقد وجدت صورة العول فيما لو ترك ثلاث بنات وزوجاً وأما وكونهن يصرن عصبات مع إخوتهن لا يلزم منه جواز إنقاصهن عن فرضهن المحدود بنص القرآن بغير المعصب لهن وإنقاصهن حينئذ كإنقاص الأبوين والزوجين بغير الحاجب لهما وكما أن إنقاص أى النوعين عند عدم الحاجب لا يصح لكونه إنقاصاً بغير دليل فكذلك إنقاص البنات والفرق تحكم بل البنات أولى بأن لا ينقص لانهن يستوفين فروضهن مع كل منهما والابن والزوجان يحجب كل منهما معن بنص القرآن كما تقدم فالحق أن جميع الفرائض متساوية الأقدام في كونها مطلقة عن التقييد بحالة صورة العول وجميعها نصوص فلا يحرم مستحقوها بغير الأولى بالميراث قوله لأن العام مقيد قال العلامة البدر الأمير رحمه الله أقول يريد أن الفاظ العموم من قسم المقيد لا من قسم المطلق لأن حقيقة المطلق الدال على شائع في جنسه كرجل وحقيقة المقيد الدال على مدلول معين كما في الفصول

والشارح في شرحه عليه اعترضه وقد جملوا من المقيد الفاظ العموم لأنها دالة على مدلول معين وهو الاستغراق وقوله لأن العام مقيد صغرى القياس وكبراه (قوله ولا شئ من المطلق بمقيد) ينتج لا شئ من العام بمطلق وهو المراد واعلم أن المقيد في عرف الأصوليين يطلق على معنيين الأول ما ذكرناه وأراد ههنا الشارح والثاني إطلاقه على ما أخرج من شائع في جنسه كرقبة مؤمنة فالرقبة المؤمنة وإن كانت شائعة في جنسها من حيث هي رقبة مؤمنة فهي مقيدة بالنسبة إلى مطلق الرقبة وهذا القسم الثاني هو الذى يبحث عنه الأصوليون والأول لا يبحثون عنه من حيث إنه مقيد فإذا عرفت هذا عرفت أن الشارح ركب قياساً مطلقاً لأن قوله العام مقيد أراد به القسم الأول من المقيد وقوله ولا شئ من المطلق بمقيد أراد به المقيد بالمعنى الثاني وذلك لأن هذا الذى سماه مطلقاً هو مقيد بالمعنى الأول فانه من الفاظ العموم فإن قوله تعالى (فإن كن نساء فوق اثنتين) وقوله (وإن كانت واحدة) من صيغ العموم كما عرفت في الأصول ولذا بادر إلى قوله على أنه لو كان عاماً أى ماسماً مطلقاً وهو الدال على فرض غير الزوجين والأبوين الخ انتهى ولا يخفك أن كلية كبرى القياس الذى أشار إليه بمنوعة على كلا الاصطلاحين أما على الاصطلاح الشائع في باب المطلق والمقيد فظاهر إذ بعض المقيد مطلق وأما على الاصطلاح الآخر فلأن مقابل التقييد بالشمول هو الخاص والخاص مقيد لا مطلق فلكما أن العام مقيد بالشمول فالخاص مقيد بالخصوص اذ هو الذى يقابل العام لا المطلق فإن كان مراده وهو الأظهر أنه مطلق عن قيد الشمول أى أن العام غير الخاص فيعارض بأن الخاص مقيد بالخصوص فيلزم أن يكون العام مطلقاً وهو خلاف ما صرح به إذا عرفت هذا فلا يتم ما قاله نعم ولا يخفك أيضاً أن كلامه في عموم الاوضاع لا في عموم الاشخاص وهو غير العموم الذى أشار إليه البدر الأثير رحمه الله تعالى من أن النسكرة في سياق الشرط تفيد العموم وهى نساء واحدة في الآية المذكورة فليتنامل قوله وقد عكس الأمرين من قال بالعول الخ يقال عليه لا إخراج لذلك النصوص عن معانيها الصريحة بل كثرة المزاحم بالفروض المستحقة أوجب تسيط التركة بين جميع المستحقين كل على قدر سهمه كما تقسط بين أهل الدين ولو سلم فاقم ذلك في مسائل العول وإنه أهون من إحرام بعض المنصوص على استحقاقهم بالكلية كما هو مقتضى مذهب وفاة العول قوله وقدم المطلق قد عرفت استواء جميع الفروض في التقييد وإن اختلف نوعه وأن كلاماً من القسمين من قبيل المطلق عن صورة العول وأن تقييد إرث النوعين بالولد وعدمه لا يفيد تقديمهما بالتوريث ولا تقييده حتى بتلك الحالة حتى يكون وجوب استيفائهما مقيداً بكل حالة وزمان اذ تقييد إرثهما بهما كتقييد إرث غيرهما بهما وبغيرهما فاقدم كل من المقيدات بالنظر إلى تلك الحال مقاداة الاطلاق وشمولها لها شمول بدلى لا استغراقى ومراده بتقديم المطلق هاهنا هو ما قدمناه وهو أعمال المطلق وأعمال المقيد ولكنه أراد بالتقييد هاهنا

التقييد بوجود الولد وعدمه وقد عرفت أنه لا يلزم من ذلك نفى العول ثم إن هذه القاعدة غير منطبقة على هذه الدعوى بيان ذلك أن حمل المطلق على المقيد إنما هو حيث برد الحكم مطلقاً مرة ومقيداً بقيد أخرى كما تراه في مثل أعتق رقبة فهذا مطلق يصدق برقبة مؤمنة وغيرها فلو قال أعتق رقبة مؤمنة كان هذا مقيداً فيحمل ذلك المطلق على مقيده وما نحن فيه لو وردت فروض الابوين والزوجين الأقل منها والاكثر مطلقاً مرة ومقيداً بوجود الولد وعدمه أخرى لكان كذلك ولكن لا يخفى أن آية الموارد ذات أحكام وأسباب مختلفة أما كونها ذات أحكام مختلفة فلاختلاف الفرائض الست وأما كونها ذات أسباب مختلفة فلان التوارث بالبنة غير التوارث بالابوة والزوجية والاخوة وإذا كان كذلك فلا معنى لحمل المطلق على المقيد ولذا كان عدم الحمل فيما هذا حاله متفقاً عليه بين الأصوليين وهذا من ذلك ومن الوضوح يمكن على الله الحمد وأيضا فالقول بالعول قول الجمهور من الصحابة وأقرض الامة وباب مدينة العلم كما تقدم فدر مع الحق حيث دار ولا تذهب بك الفياض والقفار وهذا غاية ما في وسعنا في معرفة مراد من أحصى رمل عاج عددا في صورة إجتماع السهام اذا عرفت هذا وأحطت به خبرا فقد أمنت أن يستفرك ذلك التحويل وعرفت صحة ما عليه التحويل واستغنيت عن الكلام على بقية كلام السيد العلامة الجلال ورد ما تكلم عليه في مسائل أصول العول وقد تجاوز البحث واستطال تبعاً لما أبداه ذلك المحقق المفضل رضى الله عنا وعنه وأرضى

باب الجدات

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قل لا ترث جدة مع أم وللجدات السدس لا يزدن عليه ولا ترث الجدة مع الام شيئاً حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام في رجل هلك وترك جدتي أبيه وجدتي أمه فورث جدتي الاب وأحدى جدتي الام التي من قبل أمها وأسقط التي من قبل أبيها فلم يورثها شيئاً حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أنه كان لا يورث الجدة مع ابنها ولا مع ابنتها شيئاً)

مش هذا الباب عقده لميراث الجدات جمع الجدة وهي أم الام أو أم الاب وكلتاها وارثة والجمع لا يتحقق صدقه إلا بوجود جدات الابوين ففي أول درجة من جدات الاب أم أبيه وأم أمه وفي أول درجة من جدات الام أم أمها وأم أبيها والوارث منهن بنفسه في هذه الدرجة ثلاث أم أب الاب وأم أم الاب وأم أم الام وأما أم أبي الام فابنها من ذوى الارحام فكذا من أدلى به وهي أمه اذا عرفت هذا فكان مقتضى قول من يجعل الجد أباً ويورثه ميراثه أن يجعل الجدات أمهات اذ هو الوضع اللغوي والاطلاق الشرعي في نحو قوله تعالى (حرمت عليكم أمهاتكم) ولكنهم يوردون قبيصة بن ذؤيب قال

جاءت الجدة الى أبي بكر فسألته ميراثها فقال مالك في كتاب الله شيء وما علمت لك في سنة رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئا فارجعي حتى أسأل الناس فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبه حضرت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطاهم السدس فقال هل معك غيرك فقال محمد بن مسلمة الانصاري
فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبه فأنفذه لها أبو بكر قال ثم جاءت الجدة الاخرى الى عمر فسألت ميراثها
فقال مالك في كتاب الله شيء ولكن هو ذاك السدس فان اجتمعما فهو بينكما وأيتكما خلت به فهو
لها رواه الحنفية إلا النسائي وصححه الترمذي هكذا في المنتقى وفي التلخيص أخرجه مالك واحمد
وأصحاب السنن وابن حبان والحاكم من هذا الوجه واسناده صحيح ثقة رجاله إلا أن صورته مرسل
فان قبضة لم يصح له مماع من الصديق ولا يمكن شهوده للقصة قال ابن عبد البر معناه وقد اختلف في
مولده والصحيح أنه ولد عام الفتح فيبعد شهوده القصة وقته أعله عبد الحق تبعاً لابن حزم بالانقطاع
وقال الدارقطني في المال بعد أن ذكر الاختلاف فيه عن الزهري يشبه أن يكون الصواب قول مالك
ومن تابعه ثم قال (تنبيه) ذكر القاضي حسين أن التي جاءت الى الصديق أم الائم والتي جاءت الى عمر أم
الاب ثم قال وفي رواية ابن ماجه ما يدل له ثم قال وسيأتي فيما بعد انهما معاً أتيتا أبا بكر وعفي به
ما روي عن القاسم بن محمد قال جاءت الجدتان الى أبي بكر فأعطى أم الام الميراث دون أم الاب
فقال له بعض الانصار أعطيت التي لو ماتت لم يرثها ومنعت التي لو ماتت ورثها فجعل أبو بكر السدس
بينهما أخرجها مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن القاسم وهو منقطع لان القاسم لم يدرك جده
ورواه الدارقطني من حديث ابن عيينة وبين أن الانصاري هو عبد الرحمن بن سهل بن حارثة انتهى
وقال قد ذكر أبو القاسم بن منده في المستخرج من كتب الناس للتذكرة أنه روى أيضاً بعض حديث
المغيرة من حديث معقل بن يسار وبريدة وعمران بن حصين كلهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
انتهى وعن عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى للجدتين من الميراث بالسدس
بينهما رواه عبد الله بن أحمد في المسند وأبو القاسم بن منده في مستخرجه والطبراني في الكبير باسناد
منقطع لان اسحاق بن يحيى لم يسمع من عبادة وعن بريدة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل
للجدة السدس إذا لم يكن دونها أم رواه أبو داود والنسائي وفي اسناده عبيد الله المشكي مختلف فيه
وصححه ابن السكن وابن خزيمة وابن الجارود وقواه ابن عدي وعن عبد الرحمن بن يزيد قال أعطى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث جدات السدس اثنتين من قبل الاب وواحدة من قبل الام
رواه الدارقطني هكذا مرسلًا ورواه أبو داود في المراسيل بسند آخر عن ابراهيم النخعي ورواه
الدارقطني والبيهقي من مرسل الحسن أيضاً وأخرج نحوه الدارقطني من طريق أبي الزناد عن خارجة بن زيد
ابن ثابت عن أبيه أنه كان يورث ثلاث جدات إذا استوين اثنتان من قبل الاب وواحدة من قبل

الام ورواه البيهقي من طرق عن زيد بن ثابت وروى الدارقطني من حديث قتادة عن سعيد بن المسيب عن زيد بلفظ حديث عبد الرحمن المذكور قال الحافظ في التلخيص وكلها منقطعة ومجموع الاحاديث المذكورة في الباب تدل على أن فرض الجدة أو الجدتين أو الثلاث السدس سواء كن من قبل الاب أو من قبل الام وقد حكى البيهقي عن محمد بن نصر من أصحاب الشافعي الاتفاق على ذلك من الصحابة والتابعين بقي الكلام في أنه هل ترث الجدة مع أبوي الميت بقوله عليه السلام (لا ترث جدة مع أم) يدل بعمومه ان الام تسقط الجدات مطلقاً سواء كن من قبلها أم من قبل الاب وسواء كان الاب حياً أم لا وهو ظاهر حديث بريدة المتقدم وحكم البعدي منهن مع القربى كذلك لصدق اسم الام عليهما كما قدمناه وهو معنى ما رواه البيهقي عن الشعبي قال كان علي وزيد يطعمان الجدة أو الثلثين أو الثلاث السدس لا ينقصن منه ولا يزدن عليه إذا كانت قرابتهن إلى الميت سواء فإن كانت إحداهن أقرب فالسدس لها دونهن انتهى وإنما قلنا وهو ظاهر حديث بريدة لاحتمال أن يراد بقوله دونها أي نحتها وليست حينئذ تحت التي من قبل الاب وبقياها على الاب إذ هو لا يسقط عند أمير المؤمنين وزيد الامن كان من قبله فإن صح لفظ إذا لم يكن معها أم فهو أظهر من اللفظ المصدر مع امكان تخصيصه بالقياس وأعل ترجيح العموم بما تقدم أظهر وقدورث عليه السلام الجدتين من قبل الاب وهما جدنا أبيه أم أب الاب وأم أم الاب وجدة أمه وهي أم أم الام واسقط جدة الام من قبل أبيها وهي أم أم الام كما أخرجه البيهقي عن الشعبي عن علي عليه السلام وزيد بن ثابت قال كانا يورثان ثلاث جدات اثنتين من قبل الاب وواحدة من قبل الام وأخرج سعيد بن منصور عن الشعبي قال كان عبد الله يورث ثلاث جدات اثنتين من قبل الاب وواحدة من قبل الام فكان يحمل السدس بينهما (١) ما لم ترث واحدة منهن أخرى التي من قبل الاب وأخرج سعيد بن منصور عن إبراهيم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أطعم ثلاث جدات السدس أم أبيه وأم أمه وأم أم الام انتهى وليتأمل هذا التصوير للثلاث الجدات إذ أم الام تسقط أمها كما يأتي والحديث مرسل ولا ندرى ما صحة سنده قوله عليه السلام كان لا يورث الجدة مع ابنها ولا مع ابنتها شيئاً هذه مسألة خلاف بينه عليه السلام وبين ابن مسعود فأخرج أبو نعيم في الحلية وابن ماجه عن الشعبي أن علياً وزيدا كانا يورثان الجدة وابنتها حي وأن ابن مسعود كان يورثها ويقول ان أول جدة في الاسلام أطعمت وابنتها حي وأخرج عبد الرزاق وسعيد بن

(١) الاثر هكذا في كنز العمال كما صدر في الشرح والظاهر أن مراده أن العليا منهن من قبل الاب تسقط بالسفلى من قبله فيكون قوله ما لم ترث قيداً لتوريث الجدتين اللتين من قبل الاب يعني فلا نورثهما معاً بل نورث السفلى ولكنه لما سقط على الناسخ لفظ أخرى زاد الكلام اشكالا ولا نورثهما معاً إذا كانا من قبل الاب إلا إذا كانتا في درجة واحدة هكذا بخط المؤلف انتهى من هامش الاصل

منصور وابن ماجه عن الشعبي أيضا قال كان علي وزيد لا يورثان الجدة مع ابنتها ويورثان القربى من الجدات من قبل الاب أو من قبل الام وكان عبد الله يورث الجدة مع ابنتها وما قرب من الجدات وما بعد منهم جعل لمن السدس اذا كن من مكان شقي واذا كن من مكان واحد ورث القربى واخرج سعيد ابن منصور عن ابن مسعود ان أول جدة اطعمت السدس أم أب مع ابنتها واخرج سعيد بن منصور عن أبي عمر والشيباني قال ورث ابن مسعود جدته مع ابنتها واخرج سعيد بن منصور عن ابن مسعود قال إن أول جدته ورثت في الاسلام مع ابنتها انتهى قلت وكان دليل أمير المؤمنين وزيد بن ثابت هو قياسها معه على بنت الابن مع الابن فكما أن بنت الابن تسقط مع الابن فكذلك الجدّة مع ابنتها ولأن اختلاف عمودي الميت بالمو والسفل في الاسقاط طردى لكنه يقال إن صحت أحاديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أخذ بها أولى حتى يتحقق نسخ نوريث الجدّة مع ابنتها لأن القياس المصادم للنص مردود وقد يقال فائدة القياس الترجيح بينه وبين النص المعارض له كما أشار اليه العلامة المقبلي رحمه الله تعالى ولعل الارجح هاهنا هو الأخذ بهذا القياس لصحة حكم المقيس عليه عن الشارع ولترجيح القائلين به لما تقدم ولعدم الوثوق بتحقيق مخالفة ابن مسعود فضلا عن صحة حديثه فان صح فلا كلام وأما عدم توريثها مع ابنتها فحديث بريده وما في معناه قاض بذلك وكأنه مما لا خلاف فيه وكان مقتضى مذهب ابن مسعود ودليله توريثها قياسا على توريث أم الأب معه واذا كانت أسانيد أحاديث الباب ليلا ماله فجر فالرجوع الى القياس الواضح أو أقوال الصحابة إن لم يظهر مرجح أولى وأقرب هكذا كان تقرير بعضهم لهذا البحث وللتاظر نظره

﴿ باب الجد ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أنه كان يجعل الجد بمنزلة أخ الى السدس وكان يعطى الأخت النصف وما بقي فللجد وكان يعطى الأختين فأكثر من ذلك الثلثين وما بقي فللجد وكان لا يزيد الجد مع الولد على السدس إلا أن يفضل من المال شيء فيكون له وكان يقول في أخت لأب ولأم وأخت لأب وجد للأخت من الأب والأم النصف وللأخت من الاب السدس تسكلة الثلثين وما بقي فللجد)

ش ومثل هذا روى عنه في الجامع السكافي هذا الباب من أهم أبواب الفرائض خطرا ولذا اختلفت الصحابة فيه اختلافا شديدا فذهب أبو بكر وابن عباس وابن الزبير ومعاذ وأبو الدرداء وأبو موسى وأبي بن كعب وعائشة وأبو هريرة الى أن الجد أب ويرث ما يرث الأب ويسقط من يسقط فيسقط الأخوة والأخوات أجمع كما يسقطون مع الأب قال في الفتح ونقل ذلك أيضا عن عمر وعثمان

وعلى وابن مسعود على اختلاف عنهم ومن التابعين عطاء وطاوس وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبو الشعثاء وشريح والشعبي ومن فقهاء الأمصار عثمان التيمي وأبو حنيفة واسحاق بن راهويه وأبو داود وأبو نور والمزني وابن سريج وذهب عمر وعلى وزيد بن ثابت وابن مسعود إلى توريث الأخوة لأبوين أو لأب وأخواتهم مع الجد وإن اختلفوا في كيفية ذلك احتج أهل المذهب الأول بأدلة منها قوله تعالى (يا بني آدم) وبينه وبيننا آية وقوله تعالى (يا بني إسرائيل) ونوقش بأن هذا في مقام النسبة والتعريف وبأن الابن يقال للرضيع والمعتنى ولهذا قيده في آية التحريم في قوله تعالى (وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ) بقوله (الذين من أصلابكم) لاخراجهما ولو قال يؤولاد آدم لكان فيه متعلق ولعلها ترد هذه المناقشة بقوله تعالى (كما أخرج أبويكم من الجنة) فقد سماهما أبوين والأصل في الإطلاق الحقيقة وأيضا إذا صح إطلاق البنين على بني البنين مع غاية التباعد في درجات النزول صح إطلاق الآباء مع غايته في الصعود لأن الأبوة والبنوة من قبيل النسب الإضافية فيجتمع ثبوت البنوة إلا مع ثبوت الأبوة لأب الأب وقد جمع بينهما في قوله صلى الله عليه وآله وسلم (ارموا بني إسماعيل فإن أباكم كان راميا) ومنها قوله تعالى (ملة أبيكم إبراهيم) وقوله (أنتم وأبؤكم الأقدمون) وقول يوسف (واتبعت ملة آبائي إبراهيم واسحاق ويعقوب) وفي حديث المعراج (هذا أبوك إبراهيم هذا أبوك آدم) وهو حديث صحيح وحاصل هذا الدليل أن القرآن والسنة هي أطلاق الأب على الجد والأصل أن هذا الإطلاق وارد على مقتضى الحقيقة اللغوية فيكون حقيقة لغوية من قسم المتواطى والتفاوت بأولوية أب الصلب بالإطلاق هو من اختلاف المشكك وتسمية الأعلى بالجد لتمييزه لا يوجب كون ذلك الإطلاق مجازا وإلا لزم في كل مشكك (نعم) وأما من جهة القياس فكما أن الجد لو مات ورثه بنو بنيه دون أخوته فكذا لو مات بنو البنين أن يرثهم هو دون أخوتهم وأيضا قد تقدم اعتبار عدمه في صحة صدق الكلالة ولذا سقط الأخوة لام عند وجوده اتفاقا فليعتبر في آية الكلالة الصيفية فيسقط الأخوة والأخوات مطلقا عند وجوده احتج أهل المذهب الثاني بأن توريثهم معه مذهب عمر بن الخطاب وعلى عليه السلام وابن مسعود وزيد بن ثابت وأكمل منهم مزية فاما عمر فحديث (إن الله جعل الحق على قلبه ولسانه) أخرجه أحمد والترمذي عن ابن عمر واحمد وأبو داود والحاكم عن أبي ذر وأبو يعلى والحاكم عن أبي هريرة والطبراني عن بلال وصححه السيوطي أما على عليه السلام فلا حديث متواترة بمعنى بأنه لا يزيغ عن الحق ولا يفارقه في دواوين الإسلام وقد أفردت في عدة من الحوافل وقد نمرد منها ابن الإمام في شرح الغاية ما يغني ويقنع وأما ابن مسعود فحديث رضيته لامتنى ما رضى لها ابن أم عبد قال الحافظ ابن حجر وهو حديث حسن أخرجه أحمد وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من رواية أبي قلابة عن أنس وأعله بالارسال ورجحه الدارقطني والخطيب وغيرهما وله متابعات وشواهد وأما زيد بن ثابت فله فضيلة الاختصية

بالفرائض للحديث المتقدم نخرجه (أفرضكم زيد) ويجاب بأن الرواية عن الاربعة في توريث الجد مضطربة كما سمعت وأيضا رواية القول بالمقاسمة في هذا الباب عن أمير المؤمنين عليه السلام تنافي الرواية عنه في باب العصبية اذ ظاهرها أن الجد يسقط الاخوة لترتيبه ارث الاخ على ارث الجد ثم ورواية الباب هذه مؤيدة لرواية الجامع الكافي التي نقلناها هنالك عنه فان صحت الروايتان عن أمير المؤمنين عليه السلام حملت ثم في كلامه على غير بابها وأيضا الروايات في كيفية مقاسمته والى أى حد وإن صحت فهي مختلفة اختلافا شديدا فاما عمر بن الخطاب فهو أعظم اضطرابا في الجد حتى قال عبيدة بن عمرو لما سأله محمد بن سيرين عن الجد لقد حفظت عن عمر فيه مائة قضية مخالف بعضها بمضا روى ذلك الخطابي في الغريب قال الحافظ في الفتح بسند صحيح عن محمد بن سيرين ورواها أيضا يزيد بن هارون في كتاب الفرائض عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عبيدة بن عمرو بلفظ إني لا حفظ عن عمر في الجد مائة قضية كلها ينقض بعضها بعضها وقد سرد منها في الفتح عدة قضايا وقد أخرج عبد الرزاق عن ابن سيرين أن عمر قال أشهدكم أني لم أقض في الجد قضاء وأخرج عبد الرزاق والبيهقي وأبو الشيخ في الفرائض عن سعيد بن المسيب عن عمر قال سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم كيف قسم الجد قال ما سألك عن ذلك يا عمر إني أظنك تموت قبل أن تعلم ذلك قال سعيد بن المسيب فمات عمر قبل أن يعلم ذلك وأما على عليه السلام فأخرج ابن أبي شيبة ومحمد بن نصر قال الحافظ بسند صحيح عن الشعبي كتب ابن عباس الى على عليه السلام يسأله عن ستة أخوة وجد فكتب اليه أن اجعله كاحد ثم واصل كتابي وأخرج الدارمي بسند قوى عن الشعبي قال كتب ابن عباس الى على وابن عباس في البصرة اني أتيت بجدة وستة أخوة فكتب اليه على أن اعطى الجد نصيبا ولا تعطه أحدا بعده قال وبسند صحيح الى عبد الله بن مسleme أن عليا كان يجعل الجد أخا حتى يكون سادسا ومن طريق الحسن البصري وأخرى من طريق عن إبراهيم النخعي كلاهما عن علي نحوه وأخرج ابن أبي شيبة من وجه آخر عن الشعبي عن علي أنه أتى في جده وستة أخوة فأعطى الجد السدس وأخرج يزيد بن هرون في الفرائض عن محمد بن سالم عن الشعبي عن علي عليه السلام نحوه ومحمد بن سالم هذا قال الحافظ فيه ضعف وعنه أقوال أخر وأما ابن مسعود فأخرج الدارمي قال الحافظ بسند صحيح الى أبي اسحاق السبيعي قال دخلت على شرح وعنده عامر يعني الشعبي وعبد الرحمن ابن عبد الله بن مسعود في فريضة امرأة منا تسمى العالية تركت زوجها وأمها وأخاها لا يها وجدها فذكر قصة فيها قال فأتيت عبيدة بن عمرو وكان يقال ليس بالكوفة أعلم بفريضة من عبيدة والحرث الا عور فآلته فقال إن شئتم نبأكم بفريضة عبد الله بن مسعود في هذا فجعل للزوج ثلاثة أسهم النصف وللأم ثلث مابقي وهو السدس من رأس المال وللأخ سهم وللجد سهم وروينا في كتاب الفرائض لسفيان

الثوري من طريق النخعي قال كان عمر وعبد الله بن مسعود يكرهان أن يفضلأ أما على جسد وأخرج سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة بسند واحد صحيح إلى عبيد بن نضيلة قال كان عمر وابن مسعود يقامان الجسد مع الأخوة ما بينه وبين أن يكون السدس خيراً له من مقاسمة الأخوة وأخرج محمد بن نصر مثله سواء وزاد ثم أن عمر كتب إلى عبد الله ما أرانا إلا قد احجفنا بالجسد فإذا جارك كتابي هذا فقامم به مع الأخوة ما بينه وبين أن يكون الثلث خيراً له من مقاسمتهم فأخذ بذلك عبد الله وأخرج محمد بن نصر بسند صحيح إلى عبيدة بن عمرو قال كان يعطى الجسد مع الأخوة الثلث وكان عمر يعطيه السدس ثم كتب عمر إلى عبد الله إنا نخاف أن نكون قد احجفنا بالجسد فاعطه الثلث ثم قدم على ههنا يعني الكوفة فأعطاه السدس قال عبيدة فرأيتهما في الجماعة أحب إلى من رأي أحدهما في الفرقة ومن طريق عبيد ابن نضيلة أن علياً كان يعطى الجسد الثلث ثم تحول إلى السدس وأن عبد الله كان يعطى الجسد السدس ثم تحول إلى الثلث وأما زيد بن ثابت فأخرج الدارمي من طريق الحسن البصري قال كان زيد يشرك الجسد مع الأخوة إلى الثلث وأخرج البيهقي من طريق ابن وهب أخبرني عبد الرحمن بن أبي الزناد قال أخذ أبو الزناد هذه الرسالة من خارجة بن زيد بن ثابت ومن كبراء آل زيد بن ثابت فذكر قصة فيها قال زيد بن ثابت وكان رأي أن الأخوة أولى بميراث أخيه من الجسد وكان عمر يرى أن الجسد أولى بميراث ابن ابنه من أخوته وأخرجه ابن حزم من طريق اسماعيل القاضي عن اسماعيل بن أبي أويس عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد عن أبيه قال كان رأي أن الأخوة أحق بميراث أخيه من الجسد وكان أمير المؤمنين يعني عمر يعطيهم بالوجه الذي يراه على قدر كثرة الأخوة وقلتهم قال الحافظ قلت فاختلف النقل عن زيد وأخرج عبد الرزاق من طريق إبراهيم قال كان زيد بن ثابت يشرك الجسد مع الأخوة إلى الثلث فإذا بلغ الثلث أعطاه إياه والأخوة ما بقي ويقاسم الاخ لأب ثم يرد على أخيه ويقاسم بالأخوة من الأب مع الأخوة الاشقاء ولا يورث الأخوة لأب شيئاً ولا يعطى أخلام مع الجسد شيئاً قال ابن عبد البر تفرد زيد من بين الصحابة في معادلته الجسد بالأخوة بالأب مع الأخوة الاشقاء وخالفه كثير من الفقهاء القائلين بقوله في الفرائض في ذلك لأن الأخوة من الأب لا يرثون مع الاشقاء فلا معنى لادخالهم معهم لأنه حيف على الجسد في المقاسمة وقد سأل ابن عباس زيدا عن ذلك فقال إنا أقول في ذلك برأيي كما تقول أنت برأيك وقال الطحاوي ذهب مالك والشافعي وأبو يوسف إلى قول زيد بن ثابت في الجسد أن كان معه أخوة اشقاء قاسمهم ما دامت المقاسمة خيراً له من الثلث وإن كان الثلث خيراً له أعطاه إياه ولا يرث الأخوة من الأب مع الجسد شيئاً ولا بنو الأخوة ولو كانوا اشقاء وإذا كان مع الجسد والأخوة أحد من أصحاب الفروض بدأهم ثم أعطى الجسد خير الثلاثة من المقاسمة ومن ثلث ما بقي ومن السدس ولا ينقصه من السدس إلا في الكدرية والا كدرية تسمى مربعة الجماعة لانهم اجتمعوا على أنها أربعة

ولكن اختلفوا في قسمها وهي زوج وأم وأخت وجد فللزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس وللأخت النصف وتصح من سبعة وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة وللأخت أربعة وللجد ثمانية فهو لأهل الصحابة قد اختلفوا في كيفية توريث الجد مع الأخوة هذا الاختلاف وكأهم لم يقرن مقالته بدليل يدفع حجة من جعل الجد أبابل صرح زيد بن ثابت بأن مقالته عن رأيه فأخرج ابن أبي شيبة من طريق عبد الرحمن بن غنم عن الشعبي أن عمر لما أراد أن يحتاز مال ابن ابنه دون أخوته قلت له يا أمير المؤمنين انهم شجرة دونك يعني بني ابنه وأخرج الدارقطني قال الحافظ بسند قوي عن زيد بن ثابت أن عمر أتاه فذكر قصة فيها أن مثل الجد كمثل شجرة تنبت على ساق واحد يخرج منها غصن ثم خرج من الغصن غصن فان قطعت الغصن رجع الماء الى الساق وان قطعت الثاني رجع الماء إلى الاول فخطب عمر الناس فقال إن زيدا قال في الجد قولاً وقد أمضيته انتهى ولا يخفى عدم مماثلة هذا التصوير للجد مع الأخوة فلو قال ثم خرج من الساق غصن ثم من الغصن غصنان لكان تصويراً كاملاً وهو بهذا ذلك غير صحيح إذ لم يرجع ما قد صار في المقطوع من الماء لا إلى الساق ولا إلى الغصن الآخر وإنما الراجع ما لم يكن قد داخل المقطوع فإين هذا من الممثل له وهكذا نقول فيما روى البيهقي أنه شبه الجد بالبحر والنهر الكبير والاب بالخليج المأخوذ منه والميت وأخوته كالساقيتين الممتدتين من الخليج والساقية إلى الساقية أقرب منها إلى البحر ألا ترى إذا سدت إحداها أخذت الأخرى ماءها ولم يرجع إلى البحر انتهى وقد يقال المراد اقتطاع ما كان يستحقه الغصن المقطوع والساقية التي سدت من اجترار الماء فكانه قد داخلهما كما تفهمه عبارة التلخيص وسكبه يرد على ذلك أن هذا التصوير لو صح وتم لازم أن يكون الأخ أولى من الجد ومن الاب وهذا لا قائل به كيف وهو مدفوع بدلالة النصوص على خلافه بالمطابقة وقد روى عبد الرزاق وسعيد بن منصور والبيهقي عن أمير المؤمنين على عليه السلام من سره أن يقيم جرائم جهنم فليقض بين الجد والأخوة وأخرجه عبد الرزاق عن عمر وأخرج سعيد بن منصور عن سعيد بن المسيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أجرؤكم على قسم الجد أجرؤكم على النار) وقد عرفت أن أقوال الصحابة مضطربة ولو كانت مقالة أحد منهم حجة لما ساغ الاختلاف بينهم بل لا يدعى هذه المقالة أحد منهم لنفسه ولا لغيره وقد وقعت المخالفة لأمير المؤمنين على عليه السلام من ولده الحسن السبط عليه السلام في كيفية قتل ابن ملجم الخبيث بعد تعيينه لها عليه السلام في وصيته اجتهدا من مولانا الحسن والعهد قريب وتقدم أيضاً نقل خلاف محمد ابن علي بن الحنفية وجماعة من أهل البيت عليهم السلام في العول وذلك واقع كثيراً في كثير من المسائل والقصد من نقل وقائع المخالفة في الأهم من المسائل وأطرافها التنبيه على قوة ما مال إليه ابن الامام في بحث تعادل الأدلة وترجيحها في الغاية وشرحها إذا عرفت هذا فلزايما التي اختصوا بها

انما تقتضى أن تكون أقوالهم مرجحة عند تعارض الأدلة من كل وجه وحيث يكون الدليل مجملا لمعرفتهم
بالاسباب وما تختص به قضية الخطاب أو كانت أدلة المسألة المذكورة لحكمها لا يصح الاعتماد عليها
وأما إذا ثمة دليل يمكن التمسك به فالرجوع اليه هو المتعين وههنا كذلك فإن اسم الاب يطلق على الجد
لقبة وشربا غاية أن يكون مشتركا معنويا كاطلاق اسم الحيوان على الانسان والفرس ونحوه والانسان
على الرجل والمرأة والتفارت بالعلو والسفل غير مانع من المشكك المعنوى إذا المشترك المعنوى يتفاوت
إذا عرفت هذا فقد سقط عنك مؤنة الكلام على ما شمله قوله .

ص حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام انه كان يقول في أم وامرأة واخوة
وأخوات وجد المرأة الربع والام السدس ويجعل ما بقى بين الاخوات والاخوة والجد للذكر مثل حظ
الانثيين وهو بمنزلة أخ الا أن يكون سدس جميع المال خيرا له فيعطيه سدس جميع المال
ش ولا يخلو نقل هذه الرواية عنه عليه السلام من اشكال بسبب جمع الاخوة والاخوات إذا قل
الجمع ثلاثة فالجد والاخوة بعد بسط الجميع ثمانية وبضم الاخوات يصير الجميع إحدى عشر والباقي
بعد اخرج فرضي الزوجة والام سبعة سهام فلا يكون له فيها سدس وعبارة الجامع الكافي قال محمد كان
على عليه السلام يقاسم الجد بالاخوة والاخوات للاب والام ما لم ينقص حظه بالمقاسمة من السدس
فان نقصته المقاسمة من السدس أكمل له السدس وجعل الباقي للاخوة والاخوات وهو عصبه مع الاخوات
إذا لم يكن معهن أخ فهذه المسألة من صور ما يكون السدس خيرا له من المقاسمة فصورة المقاسمة غير
مذكورة اللهم إلا أن يقال أراد بقوله ويجعل ما بقى الخ يعنى فيما يمكن استقام إن أراد بالاخوة والاخوات
الجنس الصادق على الجمع وغيره قوله

ص وكان عليه السلام لا يورث ابن أخ مع جد ولا أخا لأم مع جد

ش وهذا خلاف ما اخرج الطحاوى عنه عليه السلام من طريق اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي
قال حدثت أن عليا كان ينزل بنى الأخوة مع الجد منزلة آبائهم ولم يكن أحد من الصحابة يعله غيره
ومن طريق السرى بن يحيى عن الشعبي عن علي عليه السلام كقول الجماعة وقال في الجامع الكافي
وكان يعنى عليا عليه السلام لا يورث بنى الأخوة مع الجد في حال من الأحوال هذا الصحيح عنه
وقد روى عنه أنه كان ينزل بنى الأخوة مع الجد منازل آبائهم ولا يصح عنه قوله ولا يورث أخا لام
مع جد أخرجه الدارمى في مسنده بإسناده الى ابراهيم قال كان على عليه السلام يشرك الجد الى ستة
مع الاخوة يعطى كل صاحب فرضة فرضته ولا يورث أخا لام مع جد ولا أخا لام ولا يزيد الجد
مع الولد على السدس إلا أن يكون معه غيره ولا يقاسم بأخ لاب مع أخ لاب وأم وإذا كانت أختا
لاب وأم وأخا لاب أعطى الاخت النصف والنصف الآخر بين الجد والأخ نصفين وإذا كانوا أخوة

وأخوات شركهم مع الجدة الى السدس انتهى قوله

ص (وكان يقول في أم وزوج وأخت وجد للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث سهمان وللجد السدس سهم وللأخت ثلاثة فصار من تسعة وكذلك كان يعمل الفرائض)

ش هذه المسئلة وقع فيها اختلاف بين أمير المؤمنين عليه السلام وابن مسعود وزيد بن ثابت حكاه في الجامع الكافي وسفيان الثوري في الفرائض وعبد الرزاق وسعيد بن منصور والبيهقي وقوله عليه السلام فيها هو ما سمعت وقال ابن مسعود للزوج النصف ثلاثة وللأخت النصف ثلاثة وللجد سهم وللأم سهم وأعلاها الى ثمانية وقال زيد بن ثابت للزوج النصف وللأخت النصف وللأم الثلث وللجد السدس وأعلاها الى تسعة ثم جمع نصف الأخت وسدس الجد فجمعهما للجد كمثل حظ الاثنين قلت فتصح عنده من تسعة وعشرين لانكسار الاربعة بين الأخت والجد ورؤسهما بعد البسط ثلاثة مضروبة في تسعة فيمحوز الزوج تسعة والام ستة والباقي اثنا عشر بين الجد والأخت اثلاثا للجد كمثل حظ الاثنين وكان قياس مذهبه أن يجعل للزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس وتسقط الأخت لاب لان الجد بمنزلة الاب عنده فلا يفرض لها معه شيئا ولا يعمل مسئلة فيها جد وهاهنا فرض لها معه وأعلاها فلهذا سميت الا كدرية لانها كدرت على زيد بن ثابت أصله وقيل إنما سميت الا كدرية لانه سأل عنها رجل يقال له أ كدر وتسمى الفراء عند أهل الشام لاشتهارها وقال ابن عباس للام الثلث وللزوج النصف وما بقي فللجد ولا شيء للأخت .

﴿ باب الرد وذوي الأرحام ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أنه كان يرد ما أبتت السهام على كل وارث بقدر سهمه إلا الزوج والمرأة)

ش أخرج سفيان الثوري وعبد الرزاق وسعيد بن منصور عن الشعبي قال كان علي عليه السلام يرد على كل ذي سهم قدر سهمه إلا الزوج والمرأة وكان عبد الله لا يرد على الأخت لام مع الام ولا على بنت ابن مع بنت الصلب ولا على أخت لاب مع أخت لاب وأم ولا على جدة ولا على امرأة ولا على زوج زاذ في الجامع الكافي وكان زيد بن ثابت لا يرد على أحد من ذوى السهام ويقضى بما بقي لبيت مال المسلمين إن لم تكن عصبة انتهى وأخرج الدارقطني وعبد الرزاق عن الشعبي قال ما رد زيد بن ثابت على ذوى القربات شيئا ﴿ الرد لغة المظف ﴾ يقال رد بعض الثوب على بعض اذا عطفه وفي الاصطلاح قسمة ما بقي من المال بعد فرائض ذوى السهام بينهم لكل بقدر سهمه حيث لأولى به والدليل عليه من الكتاب قوله تعالى (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض) كما يأتي تقريره وذو الفروض

وهم الوارثون بأنفسهم أولى بفر وضعهم وبما بقي بعدها كما أن ذوى الارحام الوارثين بأسباب من انتسبوا اليه
 من الوارثين بأنفسهم أولى بمال الميت عند عدمهم بعموم هذه الآية وكما دل على توريث ذوى الارحام
 دل على الرد لأن الله جعل علة الاستحقاق هي الرحمة لترتيبه حكم الاولوية عليها وهذه العلة مشروطة
 بأقربية القريب كما تفيد ذلك آية الوصية وهذا هو الذي تقتضيه قواعد الفرائض وقواعد الاستدلال
 وبهذا تعرف وجه أولوية ذوى السهام في مسائل الرد بما بقي وأولوية ذوى الارحام بالمال عند عدم
 من هو أولى به منهم اذ يصيرون حينئذ أقرب قريب للميت والقول بالرد هو الأرجح وهو قول على
 عليه السلام وعمر وعثمان وابن عباس وجابر وابن مسعود وبه قال أبو حنيفة وصاحبه وجميع أهل العراق
 والاكثر من أهل البيت عليهم السلام والذين نفوه زيد بن ثابت وأبو بكر وابن الزبير والقاسم بن
 ابراهيم والامام يحيى بن حمزة ومالك والشافعي وأبو ثور وداود والزهرى وأهل الحجاز فهؤلاء قالوا لا يرد
 على الورثة شيء بل الباقي لميت المال وقد روى عن بعض متأخري الشافعية القول بالرد واختلف
 المذهبون له على من يرد فالها دوية وهو قول أكثر مشبته أنه يرد على جميع ذوى السهام إلا الزوجين لما
 تقدم من ترتيب الاولوية على الرحمة ولارحامة بين الزوجين من جهة الزوجية اذ فرضها بهما لبالرحمة
 وأيضا لو جاز الرد على الزوجين لالزم عدم توريث ذوى الارحام عند وجود احدهما وأنه وصل للابعد
 بالزائد على ما فرضه الله تعالى له واحرام الاقرب مع أن المقصود بالاصالة من شرعية الموارث هو وصل
 من أوجب الله تعالى وصله كما يفيد وجه شرعية الوصية وسبب نزول قوله تعالى (وأولو الارحام بعضهم
 أولى ببعض) ولا يخفى أن ذوى الارحام عند عدم العصبات وذوى السهام يصيرون أقرب قريب إلى
 الميت من غيرهم قطعا فكيف يكون الأبعد عن الميت أحق بجميع ماله من ذوى أرحامه وأنه يخالف
 لمحاسن الشريعة الفراء التي جاءت بتأكيد حق صلة الرحم اتم التأكيد كيف وقد قال تعالى (وأولو الارحام
 بعضهم أولى ببعض) اذا عرفت هذا ظهر لك أنه إذا لم يكن مع أحد الزوجين من يرث الميت بنفسه
 من ذوى القرابة القربى فدوى القرابة البعدى أولى بالباقي بعد ميراث احدهما جمعا بين دليلي توريث احدهما
 وتوريث ذوى الارحام وعمومات أولويتهم بمال الميت وبذلك كله تعرف انه لاحظ لاحد الزوجين فيما فضل
 عن فروضهما في مسائل الرد وذوى الارحام بل يكون ميراث احدهما كالدين يخرج من مخرج فرضه
 والباقي مردودا على ذوى السهام في مسائل الرد أو ميراثا لذوى الارحام لا يقال فليأخذ كل من ذوى
 سهام القرابة القربى سهمه والباقي يكون لذوى القرابة البعدى وهم ذوو الارحام جمعا بين دليلي توريث
 كل من القرابتين لانا نقول آية الموارث بيان لما كانت أوجبه آية البقرة من الوصية للوالدين
 والاقرب بين وقوله تعالى (للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقربون) وقوله تعالى (ولسكل جعلنا موالى
 مما ترك الوالدان والاقربون) فيكون الاقرب أولى من القريب وإلزم توريث الساقط مع المسقط وأنه

باطل وليس المراد من جعل ميراث الزوجين كالدين ههنا الا بيان كيفية تورثهما مع من هو أولى بالزائد على الفروض المنصوصة لا أن ذلك على جهة الاستدلال فان الدال على ذلك هو الرحمة فليتأمل ذلك كله نعم وقال عثمان البق وجابر بن زيد بل برد على جميع ذوى السهام حتى الزوجين قياسا على موالى العتاق فانهم يأخذون ما بقى بعد الفرائض حيث لا عصبية مع عدم كونهم من ذوى الارحام ورد بأن موالى العتاق اشبهوا الاصول حيث صار المعتق باعتاقهم مطلقا عن رتبة التلك فكانهم أصوله وكأنه من نسلمهم ولا كذلك الزوجان ولا يصح الرد إلا بعد استيفاء ذوى الفروض فروضهم وبعد عدم عصبية النسب والمعتق وعصبته هذا هو مقتضى الجمع بين أدلة التوارث بالنسب والسبب فيكون نحوه قوله صلى الله عليه وآله وسلم (الولاء لجة كاحمة النسب) وتورث ابنة حمزة من مولاهما مع توريث ابنة المولى مخصصا أو مقيدا لنحو قوله تعالى (وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض) وهذا هو الموافق لما رواه البيهقي عن أمير المؤمنين وزيد بن ثابت من انهما كانا يقولان إذا كان ذورحم ذا سهم فله سهمه وما بقى فللموالى هم كلاله وخالفهما ابن مسعود فكان لا يورث موالى مع ذى رحم شيئا وروى البيهقي عن سويد بن غفلة في ابنة وامرأة ومولى قال كان على يعطى الابنة النصف والمرأة الثمن وبرد ما بقى على الابنة وهذه الرواية تخالف تلك الرواية كما ترى وقد يقال هذه الرواية بعد صحتها حكاية فعل وتلك قولية والقول ارجح والرد يكون مع الزوجين ومع غيرها فالذى مع غيرها واضح والذي مع الزوجين يجعل ميراث أحدهما كالدين كما بينا فيما سبق ويعطى من مخرج فرضه ما يستحقه والباقي هو ما يستحقه أهل الرد من ذوى الفروض فإذا أريد تصحيح المسألة نظر في الباقي بعد إخراج ميراث أحدهما من مخرج فرضه هل يوافق مسألة المردود عليهم أو ينقسم أو يباين فيعمل بمقتضاه كما ذلك كله مبسوط في كتب الفن وأقرب طريق لمعرفة كون المسألة ذات رد أولا أن ينظر إلى ما تنتهى إليه فلا يكون مع ذلك غلط البتة وليس هذا موضع استيفاء الكلام على أصول الرد ولا المول ولا مسائلهما ولا تصحيحهما والاحالة ان شاء الله كافية والحوافل كافية

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام أنه كان يحمل الخالة بمنزلة الام والعمة بمنزلة العم وبنت الاخ بمنزلة الاخ وبنت الاخت بمنزلة الاخت)

ش ذوو الارحام هم كل من يرث المال كله أو بعضه بواسطة سبب غيره من أهل النسب فتخرج العصبية وذوو السهام لأنهم يرثون بأسباب أنفسهم لا بواسطة أسباب غيرهم وقوله من أهل النسب لاجراج من يرث بغيره من قرابة المولى أخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير في قوله تعالى (وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) قال نسخت هذه الآية ما كان قبلها من موارث العقد والحلف والموارث بالهجرة وصارت لذوى الارحام قال والابن أولى من الاخ والأخ أولى من الأخت

والأخت أولى من ابن الأخ وابن الأخت أولى من العم والعم أولى من ابن العم وابن العم أولى من
 الخال وليس للخال ولا للعم ولا للخالة من الميراث نصيب في قول زيد وكان عمر بن الخطاب يعطى
 ثلثي المال للعم والخالة إذا لم يكن له وارث وكان على وابن مسعود يردان ما فضل من الميراث
 على ذوى الأرحام على قدر سهامهم غير الزوج والمرأة انتهى وأخرج الدارقطني والطبراني
 وأبو الشيخ وابن مردويه عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم آخى بين الصحابة فكانوا
 يتوارثون بذلك حتى نزلت (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) فتوارثوا بالنسب وأخرج
 أبو داود بلفظ كان الرجل يحالف الرجل ليس بينهما نسب فيرث أحدهما من الآخر فنسخ ذلك الانفال
 فقال (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض) وفي إسناداه على بن الحسين بن واقد وفيه مقال وأخرج
 نحوه ابن سعد عن عروة بن الزبير وفيه فصارت الموارث بعد للأرحام والقربة وانقطعت تلك
 الموارث بالموأخاة ذكره الاسيوطي في أسباب النزول ومعناه في الدر المنثور ومنه عن الزبير وسعيد
 ابن جبير وقتادة قال في المنار وطرقه عن ابن عباس متعددة وبيان أن سبب نزولها نسخ التوارث
 بغیر القربة يوضح بطلان تأويل من جوز تأويل الأولوية في الآية بغیر الميراث لكنه يقال الرحمة هي
 القربة وهي أعم من العصبات وذوى السهام وذوى الأرحام بالمعنى المصطلح عليه وهو الذى أريد البحث
 عنه في هذا الباب فكيف يستدل بعمومها على خصوص توريثهم بعد بيان أن نزولها لنسخ التوارث
 بغیر القربة على أن الأولوية مقيّدة بقوله (في كتاب الله) وحينئذ فالمراد منها من في آيات الموارث
 وهي واردة في توريث ذوى السهام والعصبات ثم راجعت الفتح فرايته قد أشار إلى نحوه هذا فقال
 واحتج الآخرون بأن المراد بها من له سهم في كتاب الله لأن آية الانفال مجملة وآية الموارث مفسرة
 انتهى وقد يقال إن هذه الآية واردة على نحو ورود العام على سبب وليس هو به وإن التوارث بغیر
 القربة هو السبب الباعث على إنزال هذا الآية فيلزم قصر أولوية ذوى الأرحام بعضهم ببعض على
 التوارث المذكور في آية الموارث وليس هو إلا البغريض أو التعصيب ولهذا قال أبو بكر مما جرت به
 الرحم من العصبية والمراد بالعصبية العصبية بالمعنى الاعم وهم الورثة كما تقدم في أول الكتاب لا بالمعنى
 الاخص فتكون الآية غير شاملة لذوى الأرحام لكنه يقال نسخها للتوارث بغیر القربة إنما هو لاجل
 التوارث بها بل هو هو فيكون التوارث بالقربة هو السبب الباعث في التحقيق على نزول الآية والعام لا
 يقصر على سببه وهذا تعرف أنه لا ينافي عمومها لأولوية القربة بعضهم ببعض ورودها في التوارث بالقربة
 القربى وعلى هذا فالمراد بالقييد بقوله تعالى (في كتاب الله) هو ما كتبه علينا والذي كتبه علينا هو ما بينه
 الكتاب والسنة من موازيت ذوى السهام والعصبات وذوى الأرحام نحو دلالة حديث ابن مسعود أن
 الأخوات مع البنات عصبية وحديث أن للجدّة أو الجدات السدس ونحو حديث (الخال وارث من

لا وارث له) ونحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم (هل له من نسب أو ذى رحم) وتورثه صلى الله عليه وآله وسلم لابن أخت ثابت بن الدحداحة كما يأتي أيضا ولا شك أن تورث ذوى الرحامة البعدي إنما هو للرحامة كما يعرف ذلك من أدلة تورثهم وأيضا التورث نوع من الصلة وأدلة صلة الرحم دالة بعمومها على أنهم أولى بمال قريبهم من غيرهم وذلك كله مما يمنع القصر على النورثين إذا الرحامة موجودة في الثلاثة الأنواع فيتم الاستدلال بعموم الآية وهو المطلوب وقد ذهب إلى القول بتورث ذوى الارحام من الصحابة على عليه السلام وعمر بن الخطاب وابن مسعود والعباس وأبو الدرداء وأبو موسى وطائفة من التابعين وهم علقمة ومسروق وإبراهيم وعطاء وطاوس والشعبي وطائفة من أئمة أهل البيت عليهم السلام وهم الهادي يحيى بن الحسين والناصر والمؤيد بالله وعامة أهل البيت عليهم السلام غير القاسم والامام يحيى بن حمزة وطائفة من الفقهاء وهم الحنفية وابن أبي ليلى وسفيان والحسن بن صالح وغيره وحكام ابن بطلال عن الكوفيين واحمد واسحاق وذهب طائفة من الصحابة منهم أبو بكر وابن عباس وابن الزبير وزيد بن ثابت وطائفة من التابعين وهم الاوزاعي وابن المسيب ومن الأئمة القاسم ابن ابراهيم والامام يحيى بن حمزة عليهم السلام ومن الفقهاء مالك والشافعي ومن متأخري أئمتنا الامام شرف الدين عليه السلام ومن تابعه إلى أنه لا ميراث لذوى الارحام قال ابن بطلال وهو قول أهل الحجاز والشام فيكون الميراث لبيت المال عند هؤلاء الجميع احتج النافون أولا بقولهم عصبه الميت لا تنقطع وإن لم تعلم فيكون المال لبيت المال ويحجب أولا بأن تكليفنا بإيصال كل ذى حق حقه بمشروط بالجزم الشرعي بالاستحقاق ولا تكليف علينا بعلم ما في الواقع مما لم يعمل الشرع لنا إليه سبيلا فثبت لا جزم شرعي يكون حكم تلك العصبه حكم ذوى المال المانعة من الارث فكما أنه يصير المال للأبعد مع وجودهم فكذلك هنا إذا المانع من التورث هو الشرع في كلا الطرفين بل الأولى أن يقال حكم تلك العصبه مع اليأس من معرفة المستحق حكم الاموات لليأس عن معرفة الاستحقاق في كل بخلاف ذوى المال فصار ذوو الارحام أولى بالمال من المائوس عن معرفة استحقاقه ومن بيت المال بالأولى والأخرى فلا يتم ما أبدوه نقضا للاستدلال بعموم الآية احتجوا ثانيا بحديث أبي هريرة عند البخاري وفيه (فمن مات وترك مالا فإله للمولى العصبه) الحديث والمراد بمولى العصبه بنو العم كما تقدم قلنا من الفتح وتقدم أن المراد بمولى العصبه أولياء العصبه وقال الداودي المراد بالعصبه هنا الورثة لأن برث بالتعصيب الخ فهم الذين يرثون بسببها أى بسبب كونهم كصاية رأسه فيكون الحديث عاما لكل العصبات وذوى السهام وإطلاق المولى على ابن العم لا ينافي صحة إطلاقه على غيره من العصبات وإنما أوقعهم في ذلك أن الذي خاف منهم زكيا عليه الصلاة والسلام هم بنو عمه ولو كان المراد بالمولى بنى العم فقط لما احتاج نبينا عليه الصلاة والسلام إلى ذكر العصبه مضافا إليها المولى إذا عرفت هذا فحق

الاستدلال به ان يقال انه لم يذكر فيه سوى العصبية وذوى السهام ولعله يجب عنه بأن المراد بموالى
العصبية الورثة وهم أعم من ذوى الرحمة القربى للتصريح به فى الرواية الأخرى وعدم إرث ذوى الرحمة
البعدى مع القربى لاولوية القربى بمال الموروث كما تقدم قريبا وعلى تسليم أن المراد هنا بموالى العصبية
فى الحديث العصبية وذو السهام فقط فلا تعرض فيه لثنى ميراث ذوى الارحام ومع قيام الدليل عليه فلا وجه
لثنيه احتجاجوا ثالثا بحديث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (سألت الله عز وجل عن ميراث العمة
واخالة فسارنى جبريل أن لا ميراث لها أخرجه أبو داود فى المراسيل والدارقطنى من طريق الدراوردي
عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار به مرسل وأخرجه النسائى من مرسل زيد بن أسلم ووصله الحاكم فى
المستدرک من حديث أبى سعيد وفى إسناده ضعف ووصله الطبرانى فى الصغير أيضا من حديث أبى
سعيد فى ترجمة محمد بن الحارث الخزومى شيخه قال فى التلخيص وليس فى الاسناد من ينظر فى حاله
غيره ورواه الدارقطنى من حديث أبى سلمة عن أبى هريرة وضمه بمسند بن اليسع الباهلى رواية عن
محمد بن عمرو ورواه الحاكم من حديث هبذ الله بن دينار عن ابن عمر وصححه قال الحافظ وفى إسناده
عبد الله بن جعفر المدينى وهو ضعيف وروى له الحاكم شاهداً من حديث شريك بن عبد الله بن
أبى نمران الحارث بن عبد أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن ميراث العمة واخالة
فذكره وفيه سليمان بن داود الشاذ كوفى وهو متروك وأخرجه الدارقطنى من وجه آخر عن شريك مرسل
فجميع طرق هذا الحديث لا تقوم به حجة ولئن سلم تقوية بعضها لبعض وصلاحيه بمجموعها للاحتجاج فهو
معارض بحديث المقدم بن ممدى كرب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال (من ترك مالا فلورثته
وأنا وارث من لا وارث له اعقل عنه وارثه واخال وارث من لا وارث له يعقل عنه ويرثه) رواه أحمد
وأبو داود وابن ماجه والنسائى والحاكم وصححه وابن حبان وحكى ابن أبى حاتم عن أبى زرعة انه حديث
حسن واعله البيهقى بالاضطراب ونقل عن يحيى بن معين انه كان يقول ليس فيه حديث قوى وعن
أبى امامة بن سهل أن رجلا رمى رجلا بسهم فقتله وليس له وارث الا خال فكتب فى ذلك أبو عبيدة
ابن الجراح الى عمر فكتب عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (الله ورسوله مولى من لا مولى له
واخال وارث من لا وارث له رواه أحمد) وابن ماجه والترمذى منه المرفوع وقال حديث حسن وفى الباب عن
عائشة رواه الترمذى وقال حسن غريب والنسائى والدارقطنى فى حديث طاوس عنها قالت قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم (اخال وارث من لا وارث له) قال الترمذى حسن غريب واعله النسائى
بالاضطراب ورجح الدارقطنى والبيهقى وقفه وقال الترمذى وقد أرسله بعضهم ولم يذكر فيه عائشة وقال
البراز أحسن اسناد فيه حديث أبى امامة بن سهل وأخرجه عبد الرزاق عن رجل من أهل المدينة والعقيلي
وابن عساكر عن أبى الدرداء وابن النجار عن أبى هريرة كلها مرفوعة نعم ولا يخفى أن الاضطراب

علة قاذحة في صحة الحديث لاشعاره بعدم ضبط المأخوذ في حقيقة الحديث المحتج به حيث لا شاهد له ينحصر به ضعف ضبط راويه ولا يخفى أن هذا الحديث قد تعدد مخرجه كما عرفت فلا يتم التسدح بالاضطراب فيه وخصوصا مع تحسين أبي زرعة وتصحيح الحاكم وابن حبان لحديث المقدم وتحسين الترمذى لحديثي عمر وعائشة وأيضا فقد حسن الحديث الحافظ ابن حجر في الفتح وقد روى حديثي عمر والمقدم الامام احمد وقد قرر غير واحد من أئمة هذا الشأن أن ما أخرجه في مسنده لا يقصر عن درجة الحسن وبهذا تعرف أنه لا يكون اعلال البيهقي لحديث المقدم والنسائي لحديث عائشة بالاضطراب قاذحا وأما ترجيح الدارقطني والبيهقي لوقف حديث عائشة فهو معارض بمجزم غيرها برفعه وأيضا فجزم غيرها برفع حديثي عمر والمقدم مرجح لرفعه لاتفاق ثلاثتهم على متن الحديث لقبول الزيادة الغير المصادمة وبذلك كله يدفع قول يحيى بن معين أنه ليس فيه حديث قوى نعم وإذا كان حديث العمة والخالة نصبا على أنه لا ميراث لهما وأنه يؤخذ من ذلك دلالة إشارة على عدم توريث غيرها من ذوى الارحام ففي حديث (الخال وارث من لا وارث له) النصوصية على توريثه ودلالة الإشارة على توريث غيره من ذوى الارحام مع كونه أصح فيكون القول بتوريثهما أرجح لعدم تساويهما سنداً ولو سلم التساوى لكان المصير الى تأويل الحديث الثاني لتوريثهما بأن المراد لا ميراث لهما يعني مع من يرث بنفسه من العصباء وذوى السهام هو الاولى وبشهاد لهذا التأويل عطف ذى الرحم في عدة من الاحاديث على الوارث فيعلم أن المراد بذوى الارحام من يدلى في إرثه بسبب غيره كما أن المراد بالوارث من يرث بنفسه من العصباء وذوى السهام أشار الى نحو هذا التأويل العلامة المقبلى وهو تأويل قريب وقد يقال القاعدة أنه إذا تعارض تخصيص العام وتأويل الخاص قدم تخصيص العام لكثرة المراد بالعام ههنا ما في قوله تعالى (وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض) والخاص هو ما في حديث (العمة والخالة لا ميراث لهما) على فرض صحته ولا يخفى أن قوله لا ميراث لهما عام لكل حال من الاحوال يعني حال وجود الوارث بنفسه وبحال عدمه وقد افادتنا أحاديث عطف ذى الرحم على الوارث ثبوت ارث ذى الرحم عند عدم الوارث بنفسه فيخص من عموم تلك الاحوال التي أفادها حديث نفى توريث العمة والخالة حالة عدم الوارث بنفسه وهو المطلوب من ذلك التأويل قسماً الآية عن التخصيص اما لعدم صلاحية الحديث للتخصيص لضعف سنده واما لقبوله للتأويل القريب واما لقيام الدليل على قصر عموم احواله على حالة وجود الوارث بنفسه وقد عرفت بهذا أن المراد من قوله صلى الله عليه وآله وسلم (الخال وارث من لا وارث له) هو اثبات توريثه عند عدم الوارث بنفسه فيكون الحديث مقيدا بذلك فالقدر حينئذ الخال وارث من لا وارث له بنفسه يعني من ذوى السهام والعصباء ولا يصدق عمومه إلا حيث عدم الوارث بنفسه وغير الخال من الوارثين بأسباب غيرهم إذ ذلك هو وجه الجمع بين دليل توريثه وادلة توريث غيره من ذوى الارحام نعم وعند عدم

غيره لا يستولى على جميع الميراث إلا لأن سببه وهى الأم تستولى عليه فرضاً ورداً فلا يرد انه لا يرث إلا عند عدم جميع من يرث بنفسه وبسبب غيره من ذوى الارحام كما يفيد ظاهر الحديث ومن الأدلة على توريث ذوى الارحام قوله تعالى (للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون) لعموم لفظ الرجال والنساء والأقربون غاية ان توريثهم انما يكون عند عدم من هو أولى منهم وهذا لا ينافى المدعى بل هو المعروف من أدلة قواعد الفرائض الشاملة لتوريث ذوى الرحمة القربى والرحمة البعدي كما عرفت وبزيدها ايضاحاً أن بنى البنين انما يرثون عند عدم البنين وهذا فى التمهيد وبنات البنين انما يرثن تسهما عند عدم استكمال البنات الثلاثين وقس الأبوة والأخوة على ذلك ولا يخرج منها إلا الزوجان لأن توارثهما بالزوجية والسكلام فى الوارث بالرحمة ومن الأدلة على توريثهم أيضاً ما سأتى فى باب ميراث ابن الملائنة من جعله صلى الله عليه وآله وسلم ميراثه لأمه ولورثتها من بعدهم وهم أرحام له لا غير أما أمه فلا تحوزه جميعاً إلا بالفرض والرد وقد عرفت أن اثبات الرد فرع القول بتوريث ذوى الارحام ووجه الفرع هو وجه الاصل وهو الرحمة وتوريث ورثتها انما يكون بعد عدمها وعدم أمهاتها وإلا كانت إحداها أولى بماله من ذوى أرحامه منها ولعله يأتى لهذا زيادة بسط أن شاء الله تعالى ومن الأدلة على توريثهم أيضاً حديث عائشة أن مولى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم خرم من عذق نخلة فأتى به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال (هل له من نسب أو رحم؟) قالوا لا قال (اعطوا ميراثه بعض أهل قريته) قال فى المنتقى رواه الحنفية إلا النسائي وعن بريدة قال مات رجل من خزاعة فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بميراثه فقال (التمسوا له وارثاً أو ذا رحم) فلم يجدوا له وارثاً ولا ذا رحم فقال صلى الله عليه وآله وسلم (أعطوه الكبير من خزاعة) قال يحيى بن آدم قد سمعته يعنى شريكاً مرة يقول فى هذا الحديث انظروا أكبر رجل من خزاعة سكت عنه أبو داود وفى اسناده جبريل ابن احر الجمل أبو بكر مشهور بكنيته وثقه ابن معين وقال النسائي ليس بالقوى وفيهما دليل على ما اشرنا اليه من الفرق بين الوارث بنفسه والوارث بغيره والرحمة القربى والبعدي والا لم يبق لعطف الرحم على الوارث فائدة ومن الأدلة على توريثهم أيضاً ما رواه معيد بن منصور قال وسئله صحابى عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسم بن حبان قال توفى ثابت بن الدحداح هكدا فى كنز العمال والظاهر أنه ثابت بن الدحداح فينظر ويصحح ولم يدع وارثاً ولا عصبة فرفع شأنه الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسأل عنه عاصم بن عدى (هل ترك من أحد) فقال يا رسول الله ما ترك أحداً فدفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ماله الى ابن أخته أبى لبابة بن عبد المنذر فدفع صلى الله عليه وآله وسلم المال الى ابن أخته ثابت وتخصيصه على توريث الخلال وكلاهما من أفراد ذوى الارحام يدل على توريث غيرهما قياساً أو بتخريج المناط أو الاشارة وأن سلم فهما من باب التخصيص على بعض أفراد العام وهو

لا يخصص لما عرفت من وجوب تقييد حديث الخال بما يساوى به غيره من ذوى الارحام فلا يتم ما قاله بعض العلماء من أنه لا وارث من ذوى الارحام إلا الخال (نعم) وهذه الاحاديث الواردة في توريث ذوى الارحام اذا ختم بعضها الى بعض اكتفى المجموع قوة بالغة في التعاضد على ذلك للجزم باشتراك الجميع في العلة المقتضية للتوريث كيف وهم الجميع ممن تشملهم آية الأنفال كما تقدم تقريره وبذلك تعرف ضعف ما نقله في الفتح من التأويلات التي حكها ابن العربي بمحدث (الخال وارث من لا وارث له) فانه لا يلحظ إلى مجموع هذه الأدلة أحد فيجسر بعد ذلك على دفعها إلا مكابر قبل ومن الأدلة على توريثهم أيضا ما أخرجه أبو داود من حديث أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (ابن أخت القوم منهم) وأخرجه النسائي من حديث أنس بلفظ (من أقتهم) قال المنذري في مختصر السنن قد أخرج البخاري ومسلم والنسائي والترمذي قوله صلى الله عليه وآله وسلم (ابن أخت القوم منهم) مختصرا ومطولا وأخرج الشافعي وأحمد بن حنبل عن ربيعة بن رافع الزرقى مرفوعا (ابن أختكم منكم وحليفكم منكم ومولاكم منكم ان قريش أهل صدق وأمانة فمن بقاها الفوائل كيه الله تعالى في النار على وجهه) ولا يخفى أن الحديث لم يسق لبيان استحقاقه للميراث بل سياق الحديث مناد على أنه منهم أو من أنفسهم في الغيرة عليهم والمعاونة والنصرة والبر والشفقة لمكان قرب نسبه اليهم لكون أمه منهم وإلا فهو من آبائه وهو مع ذلك من ذوى أرحام قرابة أمه وهو من جملة من قد دلت آية الأنفال وغيرها على توريثه ومن ذلك حديث (الخالة بمنزلة الأم) أخرجه ابن ماجه وأبو داود والترمذي عن البراء وأبو داود عن علي بن علي بن محمد مرسل (الخالة والدة) أخرجه ابن سعد في سياقه في الحضانة بوجود الحنو والشفقة التي يقارب شبهها به من الأم وإلا لزم أن تكون أولى من الخال وهو خلاف ظاهر حديث توريثه وأما جملة أصناف ذوى الأرحام فهي عشرة وهم أولاد البنات وأولاد الأخوات وبنات الأخوة وبنات الأعمام والأخوال والخالات والأعمام من الأم والعمات والجدايب الأم وأولاد الأخوة من الأم ومن أدلى بواحد منهم فهو بمنزلة. وقد اختلف المبتنون للتوريث ذوى الأرحام على العموم في كيفية توريثهم هل هو بالقرب أو بالتزويل فظاهر ما رواه البيهقي عن جرير عن المغيرة عن أصحابه قال كان علي وأصحابه اذا لم يجدوا ذا سهم أعطوا القرابة أعطوا بنت البنت المال كله والخال المال كله وكذلك ابنة الأخ وابنة الأخت لأم أو لأب والعمة وابن العمة وابنة بنت الابن والجد من قبل الأم وما قرب أو بعد اذا كان زحما فله المال اذا لم يوجد غيره فان وجد ابنة بنت وابنة أخت فالنصف والنصف وإن كانت عمة وخالة فالثلث والثلثان وابنة الخال وابنة الخالة الثلث والثلثان قال في الجامع الكافي وروى محمد بإسناده عن الشعبي عن جنادة بن سعد قال شهدت عليا أتى في عمة وخالة فجعل الخالة بمنزلة الأم وجعل العمة بمنزلة العم وما رواه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة

عن ابراهيم قال كان عمر وعبيد الله يورثان العمة والخالة إذا لم يكن غيرها وارث وما رواه عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة والبيهقي عن الحسن أن عمر بن الخطاب ورث العمة والخالة جعل للعمة الثلثين والخالة الثلث وحكاه في الخالدي عن أمير المؤمنين علي عليه السلام وابن مسعود وعلقمة ومسروق والشعبي والنخعي وحماد وابن أبي ليلى وسفيان الثوري وأبي نعيم وضرار بن مرد وبيحيى بن آدم والحسن بن زياد والحسن بن صالح والقاسم بن سلام واستحاق بن راهويه أن ميراثهم يكون بالتزويل يعني ينزلون درجة درجة فن سبق إلى سببه أخذ المال وإلا كان لكل واحد ما كان لسببه وذهب أبو حنيفة وأصحابه غير ابن زياد إلى أنه يعتبر فيهم ما يعتبر في المصبات فيكون أولاهم من كان من ولد الميت وإن سفل لا يرث بنواب أبعد مع وجود بنى أب أقرب منهم قال في الجامع الكافي ردا على ما ذهب إليه أبو حنيفة ومتابعوه واختيارا لما ذهب إليه أمير المؤمنين ومن معه قال محمد وأحسن القولين وأثبتته عندنا قول من جعل ميراث ذوى الأرحام بمنزلة من يدلون به من العصبية أو ذوى السهام وحكم الله أحق أن يؤتم به ويحتذى وكيف ينكر أن ترث بنت الأخ مع بنت البنت وقد يرث ابن الأخ دون ابن البنت وكيف يجوز لأحد أن يقول الميراث الأقرب فلا أقرب وهو يعلم أن ابن العم وإن سفل أحق بالميراث من ولد البنت فهذا دليل على صحة الأصل الذي روينا عن علي عليه السلام أنه جعل العم من الأم بمنزلة العم والخال بمنزلة الأم فورث كل واحد منهما بقربائه التي يدل بها إلى الميت والفرائض لم تقع على الأقرب فلا أقرب بأرحامهم التي يدلون بها لأن في القرآن والسنة المجمع عليهما أن بنت الصلب ترث معها مثل ميراثها الاخت لأب أو من هو أبعد من الاخت من العصبية وإن ابن العم وإن بعدت قرابته أحق بالمال من ابن بنت الصلب وأن كان الميت قد ولده وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه أعطى البنت النصف وابنة الابن السدس تسكلة الثلثين وجعل ما بقي للأخت وقد علم أن ابنة الابن أقرب رحماً من الأخت وقد ورثت أكثر من ميراثها فهذا مما يدل على أن الموارث لم تقع على الأقرب فلا أقرب من ذوى الأرحام انتهى . ولا يخفى قوة هذا الكلام ولكنه قد يقال أما كون ابنة الابن لا ترث مع البنت الواحدة إلا السدس فلما قدمناه أن ليس للبنات تسهما مطلقا سواء كن بنات الصلب أم بنات الابن إلا الثلثان لأنهن كالبنين وبنى البنين من قسم المشترك المعنوي وقد بينا أن الاختلاف بالقرب والبعد ليس إلا من باب الاختلاف بالأولية والأولية وذلك هو شأن المشكك من المعنوي وأما أولاد البنات وأولاد الأخوات وأولاد العمات من ذوى الأرحام فلا يخفى أنهم إنما ينقسمون إلى الميت بواسطة قرابته القربى وإلا فهم أبناء الرجال الأبعد وأما الأخوة والأخوات من الأم فهم وإن كانوا أولاد الرجال الأبعد لكن لما كانوا قد ركدوا في بطن أم الميت ثبتت لهم كلية المساواة لهم في الانتساب إلى الأم فلذلك جعلهم الشرع من جملة الوارثين بانتمائهم في السكالة خاصة ولذلك لم يجعل غيرهم من لم

ينتسب الى الميت إلا بواسطة أمه كالأخوال والخالات وأب الام وأولاد الاخوة لام وارثا بنفسه كما جعل
 الاكثر من ينتسب اليه بواسطة أبيه وارثا بنفسه وأما الاعمام لام وأخواتهم فليس انتسابهم الى الميت
 إلا بواسطة أنهم أخوة لاب من أمه وإلا فهم أولاد الرجال الأبعد وسبب توريثهم ليس إلا كونهم
 أخوة الاب من أمه وأما بنات الاخوة لابيوين أولاب والعمات لابيوين أولاب وأولادهن وبنات
 الاعمام لابيوين أولاب فهؤلاء وإن كن ممن ينتسب الى الميت بواسطة أبيه لكن أبعدهن عن درجة
 أولاد البنات لم يجعلهن الشرع حظا من الميراث إلا عند عدم من يرث بنفسه وهم العصبات وذوو
 السهام وجميع ذوى الارحام ليسوا بعصبات للميت ولا ذوى سهام له فلا يرثون إلا بواسطة نسب
 من انتسبوا الى الميت به وبهذا تعرف وجه قرب القرابة القربى وبعد البعدى وقد قدمنا لك أن آية
 الانفال شاملة للجميع وإنما استحق ذوو الرحمة القربى من ذوى السهام والعصبات الاولوية بمال الميت
 دون البعدى لما قدمناه من أن آية الموارث بيان لما كانت أوجبه آية البقرة من الوصية للوالدين
 والاقربين ولا دليل على نقصان قدر الاولوية فيهم على بيت المال عن قدرها في القربى (نعم)
 وبالاستقراء أن الشرع لم يجعل أحدا من القرابة وارثا بنفسه إلا وهو ذو سهم أو عصبية فيكون
 للميتسب الى الميت بواسطة من ذوى الارحام ميراث تلك الوسطة لكل منهم بقدر ما يستحقه
 سببه منها قياسا لكيفية توريث القرابة البعدى على كيفية توريث القربى كما لو كانت الوسطة هي الميتة
 لعدم التحسكن من معرفة القدر الذى يستحقه غير ذوى السهام الميت وعصبته إلا بذلك وبهذا تعرف أن
 توريثهم إنما هو بأسبابهم إن مقدارا ففقدا وإن غيره فغيره وأن العبرة بقرب كل منهم الى درجة سببه
 لا الى الميت نفسه وإلا لما كان ابن ابن العم وإن بعد أولى من العمات وابن ابن الاخ لابيوين أولاب
 وأن مغل أولى من بنت الاخ والحديث وإن دل على أن الخال قد يحوز جميع المال فهو كدلالة فعله
 عليه السلام على حوز ابن الاخت له كما فى تركة ثابت بن الدحداح وقد ثبتناك أن ذلك إنما هو عند
 عدم غيرها من ذوى الارحام وهذا أولى وأقرب الى مراد الشارع مما مال اليه العلامة المقلد رحمه
 الله تعالى.

بقى الكلام فيما اذا كان الصنف الواحد من ذوى الارحام رجلا ونساء فهل يفضل ذكورهم على
 إناثهم أم لا فذهب أكثر القائلين بتوريثهم الى عدم التفضيل وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد
 وجميع أهل العراق والناصر والمهدى أحمد بن الحسين الى التفضيل إلا فيمن أدلى بالأخوة لأم وزاد
 الناصر استثناء من يدلى بالأم والجندات فلا تفضيل فيمن يدلى بهؤلاء وأما اذا نظرت الى كون
 ذوى الارحام إنما يرث كل صنف منهم ما ورث سببه لآلئك أن توريثهم بالمناصفة أشبه وإن لم يحصل
 ترتيب موت مورثهم لاعتبار توريثهم بأسبابهم وحينئذ فلا يظهر تنزيل ما يحوزونه بسببهم منزلة

ما لو ترك سبهم ميراثا لهم فيعصب فيه من له التعصيب ويحجب من يكمل فيه شرط حجه ويسقط من له إسقاطه كما لو كانوا من ذوى القرباة القربى وسواء كان إدلائهم بسبب لا يفضل فيه ذكر على أنثى أم لا وهذا غير اعتبار كون السبب المدلى به يعصب أو يحجب أو يسقط فلم يتأمل والله أعلم وأحكم بالصواب .

﴿ باب الولاء ﴾

ص (حديثي زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام في بنت ومولى عتاقة قال لبنت النصف وما بقي فرد عليها وكان لا يورث المولى مع ذى سهم إلا مع الزوج والمرأة حديثي زيد ابن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أنه كان يورث مولى العتاقة دون الخالة والعمة وغيرهما من ذوى الأرحام حديثي زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أنه قال لا ولاء إلا للذي نعمة ولا ترث النساء من الولاء شيئا إلا ما أعتقن وكان يقضى بالولاء للكبير)

ش قوله باب الولاء أى باب التوارث بالولاء والولاء فى أصل اللغة القرب يقال بينهما ولاء أى قرب فى النسب ويقال أيضا للمال المأخوذ من المعتق إذا مات ولا وارث له من قرابته واصطلاحا هو الانعام بالحرية أو الهداية الى الاسلام على وجه ينجم عنه من القتل أو الاسترقاق واحتراز بالقيد الأخير عن هداية الذمى والمعاهد فاتها لم يحصل بها النجاة من القتل والاسترقاق لحصولها بغير الهداية وهذا الباب معقود للتوارث بولاء العتاق والمروى عن أمير المؤمنين عليه السلام صريح فى سببية الولاء للميراث وهو مقتضى المتفق عليه من حديث عائشة والجماعة عن ابن عمر عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (الولاء لمن أعتق) وفى لفظ من حديثها (الولاء لمن أعطى الورق وولى النعمة) عند البخارى وهل يرث المولى وعصبته مع ذوى سهم المعتق أم لا يورثون إلا عند عدمهم فظاهر قوله عليه وآله الصلاة والسلام (الولاء لحمة كاحمة النسب) أخرجه الشافعى والحاكم والبيهقى وأبو يعلى فى مسنده وأخرجه ابن حبان فى صحيحه عن أبى يعلى أن سيد العبد كأنه باعته أدخله فى لحمة نسبه وصار له بمنزلة أبيه لا تنسبه اليه والى عصبته بالولاء فيقال مولى فلان ومولى بنى فلان فإذا مات ولا وارث له إلا ذوو سهامه كان الفاضل عن فروضهم لمعتقه أو عصبته جمعا بينه وبين حديث توريث ابنة حمزة على أنها المعتقة كما يأتى نقل تصحيحه مع ابنة مولاها وبين نحو قوله تعالى (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض) من أدلة التوارث بالنسب وحديث أبى يعلى المذكور قد أخرجه أيضا أبو نعيم من طريق عبد الله بن جعفر ابن أعين عن بشر وزاد فى المتن (لا يباع ولا يوهب) ومن طريق عبد الله بن نافع عن عبد الله بن دينار (إنما الولاء نسب لا يصح بيعه ولا هبته) قال الحافظ ابن حجر والمحفوظ فى هذا ما أخرجه عبد الرزاق عن

الثوري عن أبي هند عن ضعيف بن المسيب موقوفا عليه الولاء لحمه كاحمة النسب وكذا ما أخرجه
البخاري والطبراني من طريق سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده رفعه (الولاء ليس
بمنقول ولا متحول) وفي سنده المغيرة بن جميل وهو مجهول نعم عن ابن عباس من قوله الولاء لمن
أعنت لا يجوز بيعه ولا هبته انتهى قال ابن العربي معنى كون الولاء لحمه كاحمة النسب أن السيد
أخرجه بالحرية إلى النسب حكما كما أن الأب أخرجه بالنطفة إلى الوجود حسا لأن العبد كان كالمردوم في
بعض الأحكام فلا يقضى ولا يلى ولا يشهد فأخرجه سيده بالحرية إلى وجود هذه الأحكام من عدمها
فلما شابه حكم النسب أنيط بالمعتق فلذلك جاء (إنما الولاء لمن أعنت) أخرجه الشيخان وأهل السنن
الأربع من حديث عائشة والحق برتبة النسب فهي عن بيعه وهبته وجعله القرطبي كالأبوة والجدوة
لما سمعت ولعدم صحة انفكاك نسبته عن معتقه وهذا أقرب شئ إلى توريث المولى المعتق وعصبته
مع ذوى سهام المعتق بالفتح وقد اختلف هل يرث ذور سهام مولاة مع ذوى سهام أم لا على قولين
استدل القائل بتوريثهم معهم بما رواه إبراهيم النخعي قال توفي مولى حمزة بن عبد المطلب فأعطى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابنة حمزة النصف طعمة قال البيهقي وهو غلط قل في التلخيص قلت قد
روى الدارقطني من حديث جابر بن زيد عن ابن عباس أن مولى حمزة توفي وترك ابنته وابنة حمزة
فأعطى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابنته النصف وابنة حمزة النصف وهذه الرواية مشككة لأنه قدم
ذوى سهام المعتق على عصبته المذكور فإن العباس أخاه موجود مع ماسياني من حديث الولاء للأكبر
من المذكور ومعارضة بما رواه أحمد من طريق قتادة عن سلمى ابنة حمزة أنه صلى الله عليه وآله وسلم
ورث ابنة حمزة من مولى لها قال البيهقي اتفق الرواة على أن ابنة حمزة هي المعتقة وأخرج النسائي وابن
ماجه من حديثها أيضا وفي إسناده ابن أبي ليلى القاضي وأعله النسائي بالارسال وصحح هو والدارقطني
الطريق المرسلة وفي الباب عن ابن عباس أخرجه الدارقطني كذا في التلخيص مع تصرف وقد روى
أنه كان لابنة حمزة فروى محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الحكم عن عبد الله بن شداد عن ابنة
حمزة وهي أخت ابن شداد لأمه قالت مات مولاي وترك ابنته قسم رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ماله بيني وبين ابنته فجعل لي النصف ولها النصف رواه ابن ماجه والنسائي من حديث ابنة حمزة
أيضا وفي إسناده ابن أبي ليلى وهو القاضي وهو ضعيف وأعله النسائي بالارسال وصحح هو والدارقطني
الطريق المرسلة وأخرجه الحاكم في المستدرك وصرح في هذا الحديث بأن اسمها امامة وهو يخالف ما
رواه أحمد عن قتادة بأن اسمها سلمى قال الحافظ وجاء في مصنف ابن أبي شيبة أنها فاطمة وأخرجه
الطبراني في الكبير أيضا وقال البيهقي اتفق الرواة على أن ابنة حمزة هي المعتقة قلت ولا يبعد أنه كان
عبدًا لحمزة بن عبد المطلب رضى الله عنه فورثته ابنته فأعتقته فورثت منه بالولاء وهو مولى لها حقيقة

ولا يها مجازا بالخذف أى مولى لابنة حمزة لاستدعاء المقام المحذوف أو أنه قد كان اشتهر بكونه مولى لا يها ولو تفاؤلا ولم يعتقه هو بل ابنته وهذا الجمع أولى من الجزم بكونه كان مولى للحمزة مع اتفاق الرواة على كون ابنته هي المعتقة ولا سبب مسوغ لاطلاق كونه مولى لا يها وأيضاً إنما الولاء لمن أعتق فلا يكون حقيقة إلا له أو أنه كان أوصى اليها باعتاقه أو أنها أقربت على أبيها باعتاقه أو أن القضية متعددة فإن تم تعدد بنات حمزة بروايات صحيحة فلا مجال من الحمل على كونها هي المعتقة وبذلك يكون الجمع من غير تغليب إلا أنه يرد على تعدد قضية الاعتاق من حمزة ومن ابنته وتعدد بناته اشكالان أحدهما تورث ذوى سهام المولى مع وجود عصيته المذكور وهو مخالف لما يأتي فإن العباس ابن عبد المطلب أخو حمزة كان على قيد الحياة والثاني عدم ظهور وجه اختصاص إحدى بنات حمزة بالنصف دون سائر بناته ودفع هذا بأن إضافة ابنة حمزة إليه يفيد العموم خلاف الظاهر فهو محل مستبعد وخصوصاً مع رواية قول ابنة حمزة فجعل لى النصف وهذا كله مما يقوى كون ابنة حمزة هي المعتقة من ذون تعدد حتى يقوم دليل دفع الاضطراب ومقويه المسقط للاحتجاج اذا عرفت هذا فالمثبت لتورثهم معهم محتاج الى دليل والمانع لتورث ذوى سهام المولى مع ذوى سهام المعتق يكفيه البقاء على سنن التوارث الذى أفاده قوله تعالى (وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض) فيكون رداً على ذوى سهام المعتق حتى يقوم دليل قاهر على تخصيص هذا الدليل وقد ورد ما يؤيد هذا الاصل فأخرج ابن أبى شيبة من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قل (ميراث الولاء للأكبر من المذكور) وأخرج البيهقي عن علي وعمر وزيد بن ثابت أنهم كانوا لا يورثون النساء من الولاء إلا ولأء من أعتقن وإذا لم يرث ذوو سهام المولى مع ذوى سهام المعتق فبالأولى ذوو أرحامهم معهم ولا يخفالك أن تورث ابنة حمزة من مولاها اذا كانت هي المعتقة هو من باب قوله صلى الله عليه وآله وسلم (الولاء لمن أعتق) فانه شامل لأى معتق سواء كان ذكراً أو أنثى وإن المراد بقوله (الولاء للأكبر من المذكور) في حديث عمرو بن شعيب هم عصبة المولى فلا تمارض بين حديث ابنة حمزة وحديث عمرو بن شعيب وحديث مولى ابنة حمزة يفيد تقديم مولى العتاق على ذوى أرحام الميت لاخذة الباقي بعد ذوى السهام والا لسكان المال لها فرضاً ورداً ويسقط مولى العتاق مع عصبة الميت وروى عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس وزيد بن علي والناصر أن مولى العتاق لا يرث إلا بعد ذوى أرحام الميت وقوله عليه السلام وكان لا يورث مولى العتاق مع ذوى السهام الخ ويشهد له ما رواه البيهقي عن سويد بن غفلة في ابنة وامرأة ومولى قال كان على يعطى الابنة النصف والمرأة الثمن ويرد ما بقى على الابنة وما رواه سفيان الثوري في الفرائض وعبد الرزاق وابن أبى شيبة وسعيد بن منصور وابن ماجه عن ابراهيم قل كان عمر وعلى وابن مسعود يورثون ذوى الأرحام دون الموالى وذلك

كله مخالف لما يفيد حديث مولى ابنة حمزة ولما روى أنه كان على وزيد بن ثابت يقولان إذا كان ذورهم ذا سهم فله سهم وما بقى فلموالى هم كلاله ولما رواه هو أيضاً عن سلمة بن كهيل قال رأيت المرأة التى ورثها على فأعطى البنت النصف والموالى النصف ولما رواه أبو الشيخ فى الفرائض عن محمد بن الحنفية عن أبيه على فى رجل مات وترك ابنته ومولاه فللابنة النصف وللمولى النصف قال ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفعله ولما رواه باسناده فى الجامع الكافى عن محمد قال كان أحمد يعنى ابن عيسى يورث الموالى مع ذى سهم باسناده إلى جعفر بن محمد عليهما السلام فى ابنة ومولى قال للبنت النصف وما بقى فلمولى واسناد ذلك أيضاً عن محمد بن عبد الله بن الحسن عليهما السلام إذا عرفت هذا انضح لك اضطراب الرواية عن أمير المؤمنين عليه السلام وفى مخالفة أولاده عليهم السلام لرواية المجموع الى ما يوافق المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من طريق ابنه محمد بن الحنفية عنه عليه السلام والمرفوع من غير طريقه ما يزيدك ثباتاً وبصيرة فى كيفية الترجيح والفضل بيد الله يؤتية من يشاء (قوله لا ولاء إلا لذى نعمة) النعمة إما الهداية إلى الاسلام وهذا فى ولاء الموالاة أو الاعتاق من الرقية فلا ولاء لغيرهما من بائع مشترط للولاء أو مشترله أو منهبله لما جاء فى الاعتاق عن ابن عمر عند الحاكم وابن حبان وصححه والبيهقى وأعله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (الولاء لحة كاحمة النسب لا يباع ولا يوهب) وعنه أيضاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه نهى عن بيع الولاء وهبته رواه الجماعة والحديث عائشة عند الشيخين وأهل السنن الأربع عنه صلى الله عليه وآله وسلم (انما الولاء لمن اعنق) وهذا الحديث يفيد أن الاعتاق سبب لثبوت الولاء للمعتق والحديث فى تقدير لا ولاء إلا للمعتق وتركيب هذا اللفظ الخبرى يفيد أن الاعتاق شرط لصحة ثبوت الولاء كما أفاد أن الاعتاق سبب لثبوت الولاء فيكون هذا التركيب مفيداً كون العنق سبباً لثبوت الولاء وشرطاً لصحته كما حققناه فى البحوث المقدمة فلا يصح اثباته باشتراطه أو بيعه أو هبته أو يتولى العتيق لغير مواليه لانه قد صار باعتاقه كالنسب ولهذا جاء التشديد بالوعيد على موالاة العتيق لغير مواليه فى حديث أمير المؤمنين عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (من والى قومًا بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً) متفق عليه وليس لمسلم فيه بغير إذن مواليه السكن له مثله بهنهم الزيادة من حديث أنى هريرة ومعنى التقييد بقوله بغير إذن مواليه أنها لا تجوز منه النصرة والاعانة لغير مواليه بغير إذنه لوجوب تبعيتها لذيمنة الاعتاق تبعية الميراث ويزيده وضوحاً ما فى حديث ابن عمر من النهى عن بيع الولاء وهبته وقد جمعه صلى الله عليه وآله وسلم فى حديثه الاول لحة كاحمة النسب وأكده ببيان وجه شبهه بالنسب بالوصف الكاشف للعنق الذى شاركه فيه من كونه لا يباع ولا يوهب وبهذا تعرف أنه لا يصح التماثل على اثباته لغير المعتق وذلك هو المعنى الذى أفاده

حديث عائشة المفيد أنه لا سبب لثبوته إلا الاعتناق وإذا لم يكن له سبب غيره كان الاعتناق شرطاً
لصحة ثبوته فلا يصح اثباته بغيره أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان عن ابن عباس بلفظ المتفق
عليه ولا يروى داود نحوه عن أنس وأخرج أحمد والطبراني من طريق سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (إن الله عباداً لا يكاملهم الله تعالى) الحديث وفيه (ورجل
أنعم عليه قوم فكفر نعمتهم وتبرأ منهم) في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفته عند أحمد
(كفر بالله تبرؤ من نسب وإن دق) وله شاهد عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وفي معنى حديث علي
عليه السلام حديث عائشة مرفوعاً بلفظ (من تولى إلى غير ماله فليتبوأ مقعده من النار) صححه ابن حبان
وعن هزيل بن شرحبيل قل جاء رجل إلى عبد الله فقال إني اعتقت عبداً لي وجعته سائبة فمات وترك
مالاً ولم يدع وارثاً فقال عبد الله إن أهل الإسلام لا يسيبون وإنما كان أهل الجاهلية يسيبون وأنت ولي
نعمته ولك ميراثه وإن تأمنت وتخرجت في شيء فنحن نقبله ونجعله في بيت المال رواه البرقي عن علي شرط
الصحيح والبخاري منه أن أهل الإسلام لا يسيبون وإن أهل الجاهلية كانوا يسيبون وحكى الإمام
المهدي عليه السلام في البحر جواز بيع الولاء عن مالك وقال ابن بطال وغيره جاء عن عثمان جواز بيعه
وعن عروة وجاء عن ميمونة جواز هبته قال الحافظ قد أنكر ذلك ابن مسعود في زمن عثمان فأخرج
عبد الرزاق عنه أنه كان يقول أيبيع أحدكم نسبه ومن طريق علي عليه السلام الولاء شعبة من النسب
ومن طريق جابر أنه أنكر بيع الولاء وهبته ومن طريق ابن عمر وابن عباس أنهما كانا ينكران ذلك ومسنده
صحيح وكان عثمان وعروة وميمونة ومالك لم يبايعهم حديث ابن عمر الذي رواه الجماعة وقد جمع طريقة
أبو نعيم فرواه عن خمسة وثلاثين نفساً من أصحاب عبد الله بن دينار عنه وإنما لم يصح بيعه ولا هبته لأنه
معنى نسبي بين المعتق والمعتق فلا يتأتى انتقاله قل ابن بطال أجمع العلماء على أنه لا يجوز نحويل النسب
وحكم الولاء حكمه لحديث (الولاء لمة كالحمة النسب) وإذا كان كذلك فلا يكون لغير ذي النعمة ولا
يورث هو فلا تجرى فيه أحكام الموارث بل تختص به عصباء المعتق لحديث عمر بن الخطاب سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (ما أحرز الوالد أو الولد فهو لمصيبة من كان) رواه ابن ماجه
وأبو داود بمعناه وأحمد والنسائي مسنداً ومرسلًا وصححه ابن المديني وابن عبيد البر وفي الحديث قصة
وأخرج عبد الرزاق والبيهقي وسعيد بن منصور عن عمر وعثمان وعلي وزيد وابن مسعود أنهم قالوا
الولاء للكبير وهو قول الجمهور وتقدم ما أخرجه ابن أبي شيبة من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه
عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قل ميراث الولاء للأكبر من الذكور ولا ترث النساء من
الولاء إلا الولاء من أعتقن أو أعتقه من أعتقن وأخرج البيهقي عن علي وعمر وزيد بن ثابت أنهم
لا يورثون النساء من الولاء إلا الولاء من أعتقن وأما ولأه الموالات وقد عرفت فالدليل على التوارث به ما رواه

قبیصة عن تميم الداری قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما السنة في الرجل من أهل الشرك
يسلم على يد رجل من المسلمين فقال (هو أولى الناس بحياه وماله) رواه الحنفية لكن قال الترمذي
لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن موهب ويقال ابن موهب عن تميم الداری وقد أدخل بعضهم بين
عبد الله بن موهب و تميم الداری قبیصة بن ذویب وهو عندي ليس بمتصل انتهى . وقال الشافعي
هذا الحديث ليس بثابت إنما يرويه عبد العزيز بن عمر عن ابن موهب وابن موهب ليس بالمعروف
ولا نعلمه لقي تيمما . ونزل هذا لا يثبت وقال الخطابي ضعف أحمد هذا الحديث وأخرجه أحمد والداری
والترمذي والنسائي من رواية وكيع وغيره عن عبد العزيز عن ابن موهب عن تميم وصرح بعضهم
بسماع ابن موهب من تميم وقال ابن المنذر هذا الحديث مضطرب هل هو عن ابن موهب عن تميم
أو بينهما قبیصة وصححه أبو زرعة الدمشقي وقال هو حديث حسن المخرج متصل وإلى ذلك أشار
البخاری في صحيحه بقوله واختلفوا في صحة هذا الخبر وقال أبو مسهر عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز
ضعيف الحديث وقد احتج بعبد العزيز المذكور البخاری في صحيحه وأخرج له هو ومسلم وقال يحيى
ابن معين عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز ثقة وقال ابن عمار ثقة ليس بين الناس فيه اختلاف وقد
جزم البخاری في تاريخه بعدم صحة الحديث لما رصده للحديث الذي أخرجه الجماعة (إنما الولاء لمن
اعتق) قالوا لأن العتق يقتضي سبق المالك وهذا غير موجود في ولأه الموالاة فيكون ولاؤه لبيت المال
وبه قال الفاضل والشافعي والمالك والاوزاعي وقالت الحنفية والقاسمية وزيد بن علي واسحاق العلة في
ذلك انقاده عن مظنة الاسترقاق وأجيب أنها انقاده عن مثنته وهي غير موجودة في غير المستعبد وينقض
العله في ولأه الموالاة لوقيل بأنها الانقاذ من النار بوجودها في غير من يصح تملكه وهو المعاهد والذي
وقد يقال المنة بما تكون سببا للخلاص من النار وهي الهداية الى الاسلام حيث قبلها أتم منها في مجرد
التخليص من ربة التملك فان نعمة الاسلام أعظم النعم إذ هو سبب للعتق من النار وانظر الى
الاحاديث الواردة في عتق شهر الصيام وآخر ليلة منه وليلة القدر وليلة النصف من شعبان يتبين لك
أن لفظ العتق قد استعمل شرعا في التخليص من النار كثيراً ومن ربة التملك والمعنى الاخير هو
الحقيقة العرفية العامة لغة والأول وان كان مجازا ولا يكون الا بقربة فهو مجاز مشهور قريب من الحقيقة
إذا عرف هذا فالارشاد الى الخلاص من النار مع القبول له أعظم منه من فك الرقة من ربة التملك
فان قيل الاخلاص من النار فعل الله سبحانه وتعالى لا فعل المرشد قلنا نعم لكن الكلام فيما يتعلق
بأفعال المكافين من الاحكام الدنيوية وقد ثبت له بهدايته الموصلة له الى مقام جواز التفضل الرباني
بالاخلاص من النار منة تنضائل وتقصردونها كل نعمة وكل منة وجيئته فما دل على ثبوت ولأه العتاق
يدل على ثبوت ولأه الموالاة من باب الاولى والاخرى وقد جعلوا من شروط ثبوت ولأه الموالاة كون

الداعي مكلفا ذكر احرأ مسلما ليس بامام الخ أخذنا لذلك من مناسبة كون وجوب الجهاد وثوابه لا يكون الا على من ذكر والامام لنيابته عن المسلمين والظاهر أن المنة تثبت على المهتدي باهتدائه بدعاء أى داع من المسلمين وما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم جوابا عن قضايا عينية وقع السؤال عنها فلا يدل على شرطية ولا وجوب فلا يكون ذكر الرجل فى حديث تميم الدارى ونحوه دليلا على أيها فتأمل والله أعلم بالصواب وأحكم

﴿ باب فرائض أهل الكتاب والمجوس ﴾

(حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام انه كان يورث المجوس بالقرابة من وجهين ولا يورثهم بنسكاح لا يحل فى الاسلام)

أخرج البيهقي بإسناده الى الحكم بن عتيبة عن يحيى بن الجزار أن عليا عليه السلام كان يورث المجوس من وجهين اذا كانت أمه امرأته أو أخته أو ابنته وقال الحسن بن عماره مترك وهو راويه عن الحكم وأما يحيى بن الجزار فأخرج له مسلم والاربعة روى عن علي عليه السلام قال فى الميزان صدوق وثق وقال الحكم بن عتيبة كان يغلو فى التشيع انتهى وأخرج أيضا عن الشعبي عن رجل عن علي عليه السلام وابن مسعود أنهما قالا فى المجوس يورث من مكاتبين وفى الجامع السكاكى قال محمد روى يحيى بن الجزار والشعبي عن علي عليه السلام أنه كان يورث المجوس من الوجهين جميعا وروى عن ابن مسعود مثل ذلك وأجمعوا أنه لا يورث المجوس بالزوجة التى لا يحل فى الاسلام كما اذا تزوج مجوسى أمه فأولدها ابنة ثم مات المجوسى فلامه السادس ولبنته النصف وما بقى رد عليهما على أربعة للأم ربمه وللبنت ثلاثة أرباعه ولا ترث البنت بأنها أخت لانها أخت لام ولا ترث مع الولد ولا ترث الأم بالزوجة لانه نسكاح لا يحل فى الاسلام فان ماتت الأم بعده وخلفت بنتها وهى بنت ابنها وأخاها فللبنت النصف ولها السادس أيضا تسكامة الثلثين وما بقى فللأخ انتهى فقد ورثت هذه البنت من جهتين وانت خبير بأنهم اذا كانوا يتناسلون بنسكاح لا يصح فى الاسلام ولا فى ملهى الكتائبين فلا قرابة بينهم لا من جهة الأبوة وهو ظاهر ولا من جهة الأمومة لا بقاء كون القريب قريبا على حقوق النسب واذا لم يصح النسكاح فلا افتراض شرعى لا لفارش ولا لمقروض فلا نسب وعلى هذا فلا توارث بالقرابة لامن وجه ولا من وجهين نعم والاظهر أن مرادهم بالقرابتين هما اللتان يكون عليهما الوارث وهو مشكل جدا كما عرفت وسيأتى وأما رواية تورثهم بجميع قرابتهم عن أمير المؤمنين عليه السلام فهى مع مخالفتها لما سمعت من المروى عنه اشد اشكالا وقد أخرج الدارمى بإسناده أن عليا عليه السلام وابن مسعود قالا فى المجوس اذا أسلموا يرثون من القرابتين جميعا انتهى نعم وهذا كله حيث أسلموا أو تنازعوا الينا لقوله تعالى (وأن أحكم بينهم بما أنزل الله) والا كان تقريرهم على ما هم عليه للحديث المتقدم تخريجه (سنوابعهم سنة أهل الكتاب)

فان قلت لم يثبت الحديث الأمرين وهما تحريم كل ذليبحم ونكاح نسأهم قلت التوارث فرع الجزم بكون المدعى له قريبا للميت وهو فرع الجزم بصحة الانتساب ولا صحة مع التناسل بنكاح لا يصح في الاسلام ولا وثوق بدعوى تقر بهذا من الشارع بدون معرفة ذلك منه بطريق شرعية فلا ثبت أحكام الموارث الا فيمن أمكن الجزم بصحة انتسابه الى الميت وهذا الحكم عام لهم ولا أهل الكتابين والمسلمين وإلا لزم أن تكون سنة توريثهم مخالفة لسنة توريث أهل الكتاب وهو خلاف مدلول الحديث هكذا قرر البحث بعض المتأخرين وهو بعد محل نظر.

ص (حديثي زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يتوارث أهل ملتين)

ش هذا الحديث أخرجه الترمذي عن جابر واستغربه وفي إسناده ابن أبي ليلى وأخرجه النسائي والحاكم عن أسامة بن زيد وأخرج الحاكم وصححه وابن مردويه عن أبي أمامة عنه صلى الله عليه وآله وسلم قال (لا يتوارث أهل ملتين ولا يرث مسلم كافرا ولا كافرا مسلما) ثم قرأ (والذين كفروا بعضهم أولى ببعض إلا فعلوهما تسكن فتنه في الارض وفساد كبير) وأخرج ابن أبي شيبة وأبو داود وابن ماجه عن ابن عمر مرفوعا لا يتوارث أهل ملتين شقي وأخرجه الدارقطني وابن السكن قال الحافظ في الفتح وسند أبي داود الى عمرو بن شعيب صحيح وأخرج الجماعة والطبراني عن أسامة بن زيد قال (لا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر) وأخرج ابن أبي شيبة عن أسامة بن زيد لا يتوارث الملتان المختلفتان وأخرج عبد الرزاق عن أبي سلمة بن عبد الرحمن مرسل لا يرث ملة ملة ولا تجوز شهادة ملة على ملة إلا إمامة محمد صلى الله عليه وآله وسلم فان شهادتهم تجوز على من سواهم. وأحاديث الباب قاضية بأن اختلاف القرابة بالاسلام والكفر من غير فرق بين أن يكون الكافر حربيا أو ذميا أو مردا مانع من التوارث وكذا الاختلاف في الملل الكفرية فلا يرث أهل ملة كفرن من ملة أخرى كفرن. وبه قال الاوزاعي ومالك وإمام الهدوية وحمله الجمهور على أن المراد بأحدى الملتين الاسلام والاخرى الكفر وهو خلاف الظاهر من الاحاديث من قوله شقي وشهد لذلك قوله لا يجوز شهادة ملة على ملة إلا ملة محمد صلى الله عليه وآله وسلم اذ لو كان الكفر ملة واحدة لكفى ان يقول لا يجوز شهادة ملة الكفر على ملة الاسلام وأيضا الاصل ان العطف في حديث أبي أمامة يقتضى التغاير ولو بوجه فيكون من عطف اخص على العام وأيضا اختلاف الكفر في الملل هو الذي يشهد به القرآن في عدة آيات لانحنى والواقع أن كل ملة منهم تدعى أنها على الحق وتضل من سواها بلا شك ولا ريب وأيضا لاموالاة بين أهل الملل ولا إيجاب مولاة بعضهم بعضا من تكليفنا وحينئذ فقرأته صلى الله عليه وآله وسلم الآية إنما هي بالنظر الى المسلم والكافر لا بالنظر الى ما بين ملل الكفر فتكون آية الانفال نسبية بمعنى بالنظر الى

الاسلام والكفر أو كفاز مخصوصين فيبقى الحديث على عمومه وفائدته لو ترفعوا اليها حكما بعدم إرث بعضهم من بعض (نعم) اما حديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (لا يرث المسلم النصراني إلا أن يكون عبده أو أمته) رواه الدارقطني عن جابر وقل موقوف وهو المحفوظ وأخرجه الحاكم وابن ماجه وابن أبي شيبة من حديثه وأخرجه أبو داود عن أمير المؤمنين على عليه السلام موقوفا فلا يخفى أنه لا يقوى على معارضة تلك الأحاديث الصحيحة فلا يتم إرث المسلم لعبده النصراني وأمه على أنه إن صح الحديث حمل على صحة تملك العبد لما في يده فيما تصرف فيه مدة حياته بمعنى أنه ليس للسيد منعه ولا نقض تصرفاته هذا فيما اكتسبه وأما ما كان من مال سيده ولم يملكه إياه ولا أباحه له فهو ورقة العبد ملك سيده وكذا ما زاد على ما أئلفه مدة حياته حقيقة أو حكما بما اكتسبه هو سيده اقتضاء الأحاديث بأن لسيد العبد نصيبا من خراج عبده وهو ما زاد على نفقته كما في حديث أبي طيبة وغيره هذا عند من يثبت للعبد ملكا وأما من لا يثبت له فقد قيل المراد به المعتقد وروى عن عمر ابن عبد العزيز والليث والشافعي قال العلامة القلي رحمه الله تعالى مستدلا على إثبات الملك للعبد بقوله ويدل له من الكتاب قوله تعالى (عبداً مملوكا لا يقدر على شيء) لأن الأصل في الصفة التقييد فحق التمثيل بأن هذا العبد قد بلغ من العجز غايته لأن العبيد في الأغلب عجزة سبها من لا يحظى بملك شيء وقد احتج ابن المنذر بهذه الآية لمذهب مالك وقال كفى بها معتصما وكذلك قوله تعالى (وأنكحوا الأيالي منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم ان يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله) والضميران للأيام والعبيد بل هم أقرب المذكورين وحديث (اذا أعتق الرجل العبد أتبعه ماله إلا أن يكون شرطه) أخرجه الدارقطني في الأفراد والبيهقي عن ابن عمر ومن أوضح الأدلة على صحة ملكه ثبوت باب الكتابة بالنصوص وهي مبنية على الملك واعتمادهم بقولهم خلاف القياس لا يسمع لأنهم لا تكون خلاف القياس حتى يبطل ملك العبد ولا يبطل إلا بمطلهم الصفة التي في الآية التي تلونها موضحة لا مخصصة وهو خلاف الظاهر لكثرة المخصصة ولأنهم مقيدة معنى فهي من باب التأسيس والموضحة من باب التأكيد لعدم استقلالها بإفادة معنى انتهى وأما ما أخرجه الشيخان والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث سالم عن ابن عمر عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (من باع عبدا وله مال فإله للبائع إلا أن يشترط المبتاع) وما أخرجه الشيخان أيضا وابن ماجه من حديث جابر بن عبد الله مرفوعا (من باع عبدا وله مال فإله للبائع إلا أن يشترط المبتاع) وما رواه الجماعة عن ابن عمر مرفوعا (من ابتاع نخلا بعد أن يؤبر فتمراتها للذي باعها ومن ابتاع عبدا فإله للذي باه إلا أن يشترط المبتاع) وما رواه الجماعة أيضا من حديث عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى أن مال المملوك للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع فلا يخفى أن هذه الأحاديث قد قضت بأن للعبد مالا ولكنه لما كان اكتساب

العبد له في ملك البائع كان أولى به ومن جملة الاكتساب ما ملكه سيده اياه وإنما للعبد فيه تصرف المالك مادام في ملكه فاذا مات العبد أو بيع من غير نفسه فماله لسيده اذ هو من خراج ملكه إلا أن يشترطه المشتري وأما ما كان على وجه الاباحة ولم يستهلكه فهو باق على ملك سيده نعم وأما اذا عتق فقد جعل الشارع تبعية ماله له لئلا يتكفف الناس كما يأتي في الكتابة لكنه اذا شرطه المعتق صار العتق حينئذ بالكتابة أشبه وبهذا يجتمع شمل الأدلة ويتبين وجه معاوضة الكتابة ووجه كون اضافة ماله اليه حقيقة ولا يصار الى مجازيتها إلا عند تعذر الحقيقة على أن تأويل قوله تعالى (يعنيهم الله من فضله) مع وضوح دلالة وتظافر الأدلة على ذلك بعيد كل البعد فلا يحسن المصير الى ذلك ولا التعويل عليه فلا يتم ما أبداه البدر الأملير رحمه الله تعالى (نعم) لم يذكر عليه السلام في متن المجموع إلا اختلاف الملتين دون القتل والرق فأما الرق فستأني اشارة ما اليه في باب الكتابة وأما القتل فقد أخرج الترمذي وابن ماجه والدارقطني عن أبي هريرة رفعه القاتل لا يرث قال الحافظ في إسناده اسحاق بن عبد الله بن أبي فروة تركه احمد بن حنبل وغيره وأخرجه النسائي في السنن الكبرى وقال اسحاق متروك والبيهقي عن ابن عمر وليس للقاتل من الميراث شيء وأبو داود عن ابن عمر ليس للقاتل شيء وإن لم يكن له وارث فوارثه أقرب الناس اليه ولا يرث القاتل شيئاً وأخرجه ابن ماجه عن ابن عمر وعن رجل ليس للقاتل ميراث وأبو داود والبيهقي عن ابن عباس وأخرجه الدارقطني عنه بلفظ لا يرث القاتل شيئاً وفي إسناده كثير ابن سليم وهو ضعيف وعبد الرزاق عن عمرو بن شعيب مرسل من قتل قتيلاً فإنه لا يرث وإن لم يكن له وارث غيره وإن كان ولده أو والده ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً قال الحافظ والرجل المذكور هو عمرو بن برق قاله عبد الرزاق راوى الحديث وهو ضعيف عندهم وأخرج أحمد بن حنبل والدارقطني وابن ماجه عن عمر ليس للقاتل شيء وأبو داود في مراسيله والبيهقي عن سعيد بن المسيب مرسل لا يرث قاتل من ذية من قتل وعن عمرو بن شعيب عن عمر رفعه ليس للقاتل ميراث أخرجه النسائي قال الحافظ وهو منقطع ورواه ابن ماجه والموطأ والشافعي وعبد الرزاق والبيهقي ورواه محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً قال ابن عبد البر إسناده صحيح وقال في التناقيح هو حديث حسن انتهى ورواه البغوي في المصابيح في حسان الاحاديث من حديث أبي هريرة بلفظ القاتل لا يرث انتهى من تخريج الفرائض لابن جحاف قال الحافظ قلت وكذا أخرجه النسائي من وجه آخر عن عمرو وقال انه خطأ وأخرجه ابن ماجه والدارقطني من وجه آخر عن عمرو في أثناء حديث وفي الباب عن عمر بن شبة ابن أبي كثير الاشعبي أخرجه الطبراني في قصة وأنه قتل امرأته خطأ فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعقلها ولا ترنها وعن عدى الجذامي نحوه أخرجه الخطابي قلت فالظاهر أن مجموع طرق الحديث لا تقصر عن

الحجبة وظهور العمل بها في الصحابة فمن بعدهم قال في الجامع الكافي قال القاسم والحسن فيما روى ابن صباح عنه وهو قول محمد وإذا قتل رجل أباه أو ابنه أو زوجته أو ذا محرمه فلا يرث القاتل من المقتول شيئاً من ماله ولا من دينه سواء كان القتل عمداً أو خطأ والميراث والدية لورثة المقتول سوى القاتل قال القاسم ومحمد روى ذلك عن علي عليه السلام قال محمد وكذلك روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن جماعة من الصحابة وهو قول أهل الكوفة وهو المعمول عليه وروى عن علي عليه السلام أيضاً أنه قال إن كان القتل عمداً لم يرث وإن كان خطأ ورث وقال أهل الحجاز يرث القاتل خطأً من المال ولا يرث من الدية شيئاً وروى ذلك عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وروى محمد بإسناده عن أبي عمر العبدى عن علي عليه السلام قال لا يرث القاتل من المال ولا من الدية وعن ابن عبيد بن عمير الليثي عن علي عليه السلام قال من قتل حميمه عمداً أو خطأ فليس له من ميراثه ولا من دينه شيء وعن خلاص عن علي عليه السلام نحو ذلك وعن عمر مثل ذلك وعن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (ليس للقاتل شيء) أو قال (ميراث) انتهى إذا عرفت هذا عرفت ظهور القول بمنع توريث القاتل مطلقاً عملاً بعموم (ليس للقاتل ميراث) و (لا يرث القاتل شيئاً) فإن ظاهرهما عدم الفرق بين أن يكون القتل عمداً أو خطأ واليه ذهب الشافعي وأبو حنيفة وأصحابه وكثير من أهل العلم كما سمعته قالوا ولا يرث من المال ولا من الدية وقال مالك والنخعي والهادوية أن قاتل الخطأ يرث من المال دون الدية ولا يخفى أن التخصيص لا يقبل إلا بدليل كيف وحديث عمر بن شيبه بن أبي كثير الأشجعي قد قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمسا قتل امرأته خطأ (اعقلها ولا ترثها) وكذلك حديث عدى الجذامي عند البيهقي إن عدياً كانت له امرأتان اقتتلتا فرمى إحداهما فماتت فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتاه فذكر له ذلك فقال (اعقلها ولا ترثها) وأخرج البيهقي أيضاً عن خلاص أن رجلاً رمى بحجر فأصاب أمه فماتت من ذلك فأراد نصيبه من ميراثها فقال له أخوه لاحق لك فارتفعوا إلى علي رضي الله عنه فقال له حقتك من ميراثها الحجر وغرمه الدية ولم يعطه من ميراثها شيئاً وأخرج أيضاً عن جابر بن زيد أنه قال إيمان رجل قتل رجلاً أو امرأة عمداً أو خطأ فلا ميراث له منهما وإيمان امرأة قتلت رجلاً أو امرأة عمداً أو خطأ فلا ميراث لها منهما وإن كان القتل عمداً فالقود إلا أن يعفو أولياء المقتول فإن عفوا فلا ميراث له من عقله ولا من ماله وقال قضى بذلك عمر بن الخطاب وعلى وشريح وغيرهم من قضاة المسلمين هكذا قالوه وعندى أن الأدلة لم تتوارد على محل النزاع وإن مراد القاتل بتوريث القاتل خطأ لم يرد بالخطأ ما أراده المانع به وذلك أن الخطأ كما قال في الجامع الكافي على وجهين قتل خطأ يجب على القاتل فيه كفارة وقتل خطأ لا يجب على القاتل فيه كفارة فإذا كان قتل الخطأ يجب فيه كفارة لم يرث القاتل من مال المقتول ولا من دينه شيئاً ولم يحجب أحداً عن الميراث

نحو أن يرمى رجل وارثا له بحجر لا يقتل مثله أو يلكره أو يضربه بعصى وليس له ضربه أو يؤطئه دابة وهو سائر عليها فقتلته وما أشبه ذلك فهذا لا يرث وعليه كفارة وإن كان قتل الخطأ لا نجب فيه كفارة ورث القاتل من مال المقتول ومن دينه وحجب عن الميراث نحو أن يقود رجل دابة أو يسوقها فتطأ وارثا له فيقتل أو يخرج حجرا في حائط أو يضع حجرا في طريق المسلمين أو تروث دابته أو تبول في طريق المسلمين أو ينضح بابه بما فيعطب في ذلك وارث له أو يؤدب ولده أو يطبه من جرح به أو يعيل حائطه إلى طريق المسلمين فيتقدم إليه في هدمه فيتوانى في هدمه حتى وقع على وارث له فقتله ففاعل هذا كله يرث المقتول ولا كفارة عليه والدية على العاقلة في الوجهين جميعا الخ (والوجه الأول) الذي نجب فيه التكفارة هو من الخطأ شبه العمد المصرح به في حديث (ألا أن قتل الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصى والحجر دية مغلظة مائة من الأبل منها أربعون في بطونها أولادها) إلا أنه حديث مضطرب عند أهل الحديث لا يثبت من جهة الأسناد وعن عبيد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (ألا أن قتل الخطأ شبه العمد قتيل السوط والعصى فيه مائة من الأبل منها أربعون في بطونها أولادها) رواه الحنفية إلا الترمذي وصححه ابن القطان وابن حبان ولهم من حديث عبد الله بن عمر مثله وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من قتل في عميا أو رميا بحجر أو سوط أو عصي فعقله عقل الخطأ ومن قتل عمدا فهو قود ومن يحال دونه فعليه لعنة الله) أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه بإسناد قوى قال في النهاية العميا بالكسر والتشديد والقصر فعلى من العمى كالرميا من الرمي والمراد إن وجد بينهم فعلى أمره ولا يتبين حكمه حكم قتيل الخطأ نجب فيه الدية وإنما كان خطأ لعدم قصد القتل وإن كان قد قصد مطلق الفعل بالموروث (وأما الوجه الثاني) فلم يقصد فعلا بالموروث إذا عرفت هذا فلا دلة التي ساقوها إنما هي في الخطأ شبه العمد للتصريح فيها بالرمي بالحجر وهي لا تمنع التوارث بما لم يقصد فعلا بالموروث وحديث (رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) يمنع من الحاق ما لم يقصد أي فعل بالموروث بما قد اختار فيه فعلا أفضى إلى القتل وحينئذ فالظاهر هو القول بتوريث من لم يقصد أي فعل بمورثه من المال ومن الدية لا من المال فقط لعدم المانع من ذلك كما لا يخفى وبمنع توريث القاتل عمدا عدوانا أو حيث كان القتل من الخطأ شبه العمد لأن الأصل في القتل كونه عمدا عدوانا حسما لمادة التجارى على دعوى الخطأ شبه العمد طالبا للتوريث واسقاطا للقود (نعم) وإطلاق الخطأ على شبه العمد إنما هو من حيث عدم قصد قتل المقتول وإن قصده بفعل أفضى إلى القتل كما يطلق على ما لم يقصده بفعل أصلا وجوب الكفارة في الأول لتغطية ذنب قصد الفعل المفضى إلى القتل وإن لم يقصد قتله أو لم يقصد المقتول أو قصده ظانا كونه غيره من المستحقين للقتل لوجود فعل منه غير جائز وهذا هو الذي

ينبغي حمل كلام الامام الشافعي عليه وعليه فيكون التكفير في عهد القتل أولى وتعجب من تعجب من فرقه بين الخطأ والعمد في سجود السهو وعدم فرقه هنا في الكفارة هو بالتعجب أولى وقد استطرذا هذا البحث تكميلاً للفائدة (نعم) وأما كون الزوجة ترث من دية زوجها اذا قتله غيرها أو العكس فلأن لكل منهما حقاً فوته القاتل كما لسائر القرابة والدية عوض عن ذلك الحق وهذا تعرف عدم الاحتياج الى القول بالترتيب الذهني بين موت المقتول واستحقاقه للدية وقد روى أحمد وأبو داود والنسائي وقال حسن صحيح عن سعيد بن المسيب أن عمر قل الدية للمأفلة لا ترث المرأة من دية زوجها حتى أخبره الضحاك بن سفيان الكلابي أن النبي صلى عليه وآله وسلم كتب الى أن أورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها زاد أبو داود فرجع عمر وفي رواية له وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استعمله على الأعراب ورواه مالك من رواية ابن شهاب عن عمرو زاد قل ابن شهاب وكان قتلهم أشيم خطأ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى أن العقل ميراث بين ورثة القتل على فرائضهم رواه الحنفية إلا الترمذي وهو حديث طويل ساقه أبو داود بطوله في باب ديات الأعضاء وفي إسناد محمد بن راشد الدمشقي المكحول وقد تكلم فيه غير واحد ووثقه غير واحد والزوجة من جملة ورثة القتل فترث من دية كما ترث من ماله والأمر في ذلك واضح

﴿ باب الفرقى والهدمى ﴾

ص (حديثي زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أنه كان يورث الفرقى والهدمى والقتلى الذين لا يعلم أبهم مات أولاً بعضهم من بعض ولا يورث أحداً منهم مما ورث من صاحبه شيئاً)

ش أخرج عبد الرزاق عن الشعبي أن عمر وعليا رضى الله عنهما قضيا في القوم يموتون جميعاً لا يدري أبهم مات قبل أن بعضهم يرث بعضاً وعن الشعبي أيضاً أن عمر ورث بعضهم من بعض من تلاد أموالهم ولا يورثهم مما يرث بعضهم من بعض شيئاً وأخرج ابن أبي شيبة عن عمر أنه ورث قوما غرقوا بعضهم من بعض وأخرج سعيد بن منصور ومسدود عن الحارث الأعور أن قوما غرقوا في سفينة فورث على عليه السلام بعضهم من بعض وأخرج عبد الرزاق أيضاً عن ابن أبي ليلى أن عمر وعلياً قالا في قوم غرقوا جميعاً لا يدري أبهم مات قبل كأنهم كانوا أخوة ثلاثة ماتوا جميعاً لكل رجل منهم ألف درهم وأمهم حية ترث هذا أمه وأخوه وترث هذا أمه وأخوه فيكون ثلاثاً من كل رجل منهم سدس ماترك وللأخوة ما بقى كلهم كذلك ثم تعود الأم فترث سوى السدس الذي ورث فيه أول مرة من كل رجل مما ورث

من أخيه الثالث وفي الجامع السكافي قال محمد بن منصور أجمع أهل العلم على أن عليا عليه السلام كان يورث الفرق بعضهم من بعض يعني من صلب أموالهم التي خلفوها ولم يورث أحدا منهم مما ورث من صاحبه شيئا قال وقد قال بذلك جماعة من الصحابة منهم إياس بن عبد وجماعة من التابعين منهم الحارث وعبيدة وإبراهيم والشعبي وروى عن الحسن بن علي وابن عباس وزيد بن ثابت أنهم لم يورثوا بعضهم من بعض ولم يحجبوا بهم وجعلوا مال كل ميت للأحياء من ورثته قال محمد وإذا انجلت الحرب وبعضهم يرث بعضا لا يدري أيهم قتل أولا فأنهم يرون على مواريث الفرق بلغنا أن اخوين قتلا مع علي عليه السلام بصفين لا يدري أيهم قتل أولا فورث كل واحد منهما من صاحبه على مواريث الفرق قال محمد قال يحيى بن آدم وتورث الفرق بعضهم من بعض أثبت القولين عندنا إلا نرى أن من لا يورث بعضهم من بعض يبطل ميراث آخرهم موتا ثم يجعلهم ماتوا جميعا وهو يعلم غير ذلك إلا نرى الاخوين لأب لو مات أحدهما قبل الآخر بساعة أو بأقل أو أكثر وأحدهما قد اعتقه رجل أسدى والآخر غيبي أفلا ترى في قول من لا يورث بعضهم من بعض أنه يبطل ميراث أحدهما من صاحبه وهو على يقين أن أحدهما قد ورث صاحبه فلما لم يعرفه أبطل ميراثه فإذا كان هذا يدخل على من قال هذا القول قائما بمتنج على من خالفه بأن يقول له لما ورث كل واحد من صاحبه ورثه الميت من الحي فيقال له وأنت لم تورث الحي منهما من الميت فإن كان حجته أنه لا يعرف الحي منهما من الميت فجعلها ماتا فإن حججتنا أنا ورثنا الذي يرث والذي لم يرث حين لم نعرفه للشبهة واتبعنا في ذلك أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين بعدهم وكذلك القول في العتق والميراث حين جاءت الشبهة وعلم أنه قد اعتق أحدهما ولم يعلم أيها جعلت قيمة واحد منهما نصفين واعتقا جميعا ونحن على يقين أنه لم يقتلها جميعا فجعل لاحدهما ما ليس له وأخذ من الآخر ما ليس عليه ولكن لما وقعت الشبهة اعتقا جميعا وضمننا قيمة المملوك منهما فلما لم يعرفوه بعينه قسموا القيمة عليهما وقد ذكر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه ودى الخلعيين نصف الدية لأنهم ان كانوا كفارا فلا دية لهم وإن كانوا مسلمين فلهم الدية وكذلك أشياء من الفقه لا اختلاف فيها بين الفقهاء مثل الخنثى له نصف نصيب الذكر ونصف نصيب الأنثى لما وقعت الشبهة ومثله الرجل يطلق إحدى امرأتيه ولم يدخل بها ثم يموت ولم يبين أيها هي فلهما صداق ونصف بينهما نصفان ولهما ميراث امرأة واحدة بينهما فكذا يقال في فرائض الفرق وما روى فيها انتهى ويعارض الرواية المتقدمة عن علي عليه السلام ما روى عنه عليه السلام أنه لم يورث قتلى الجبل وصفين وقد أجيب بأن المشهور عنه التورث وقد أخرج عبد الرزاق عن خارجة بن زيد أن أبا بكر قضى في أهل البصرة مثل قول زيد بن ثابت ورث الأحياء من الأموات ولم يورث الأموات بعضهم من بعض وأخرج البيهقي عن زيد بن ثابت قال أمرني أبو بكر حين قتل أهل البصرة أن أورث

الاحياء من الاموات ولا أورث بعضهم من بعض وأخرج البيهقي أيضا عن زيد بن ثابت قال أمرني عمر بن الخطاب ليألى طاعون عمواس وكانت القبيلة تموت بأسرها فأمرني أن أورث الاحياء من الاموات ولا أورث الاموات بعضهم من بعض وأخرج عبد الرزاق عن زيد بن ثابت أنه ورث الاحياء من الاموات ولم يورث الموتى بعضهم من بعض وكان ذلك يوم الحرة وأخرج عبد الرزاق عن الزهري قال قضت السنة بأن يرث كل ميت وارثه الحى ولا يرث الموتى بعضهم من بعض انتهى

نعم ولا يخفك أن التوريث تحويلا انما يكون على فرض تأخر كل من المتوارثين عن الآخر لتجوز تأخر موت كل منهما عن الآخر في الواقع وبرد على هذا أن التحويل يرجع ويؤول الى كون الاحياء من ورثة كل منهم وارثين من مال الآخر على فرض تأخر موت مورثهم عن الآخر مع تجوز استحقاق ورثته لجميع ماله على فرض تقدم موته أو تقارن الموتين وهكذا العكس في العكس وإذا كان توريث كل من الاحياء من مال غير مورثهم انما هو على جهة تجوز الاستحقاق فكيف يجوز باستحقاق من لم يظن استحقاقه لمال من يستحقه على حالين وورثة الفريق الآخر على حال واحد وبهذا تعرف أن توريث الاحياء من ورثة كل من الفرقى ونحوهم ارجح من توريث بعضهم من بعض فيكون الاحياء من ورثة كل منهم أولى وأحق بمال مورثهم ولا ترتفع هذه الاحقية المقتضاة عن مقتضيها الا بدليل شرعى أو اشارة شرعية على تأخر من لم يجزم بتأخر موته عن الآخر ألا ترى أن من لم يثبت تدريج نسبه الى من اذا اجتمع نسبه ونسب الميت فيه وجب توريثه لم يورث وان كان في الواقع ثابت النسب اليه وصار غيره أولى منه فكذلك فيمن لم يجزم بتأخر موت بعضهم عن البعض الآخر اذ لا تسكيف علينا بما في الواقع وإذا لم تقم لنا اشارة الاستحقاق فلا قدرة لنا على الاطلاع بما في نفس الامر فكيف يجوز باستحقاق كل منهم لما يستحقه ورثة الآخر على حالين وورثة الفريق الآخر على حال واحد من دون دليل ولا اشارة على الاستحقاق وبهذا يبطل القول بالتحويل نعم واما الذين قتلهم خالد فهم بنو جذيمة كما رواه احمد والبخارى والمشهور انه وداهم دية كاملة كما يفيد ما قدمنا نقله عن فتح الباري هذا واما القياس على الخنثى اللبسة فغير صحيح لانه قد تحقق فيه وجود ما يقتضى الحاقه بكل من الذكر والانثى فساغ لذلك أن يكون له نصف نصيب كل منهما وههنا لم يحصل في كل من الفرقى والهدمى شرط التوارث وهو الجزم بمقتضى التوريث وهو تأخر حياة الوارث عن الموروث لانهما اما متقارنان موتا أولا الاول لا تأخر فلا مقتضى للتوريث والثاني اما أن يجزم بالتقدم والتأخر مستعرا من دون القياس أولا الاول غير محل النزاع والثاني لا تسكيف به اذ اقل شرطه ظن تحقق مقتضى ولا ظن به مع طرو اللبس واما توريث الجمل فلا يخفى أنه ليس بتوريث حقيقة من حينه بل هو توقيف لقدر ما يجوز استحقاقه له حتى يستهل فاذا استهل فقد حصل الجزم بتأخر حياته كما هو مفاد

قوله عليه وعلى آله الصلاة والسلام (إذا استهل المولود ورث) الحديث والاوجب تقسيط المال الموقوف بين الورثة على حسب مواريتهم وأما القياس على المفقود فاستدلال بمحل النزاع اذ الدعوى والمسألة واحدة بالنظر الى الميراث وسيأتي الكلام على ذلك نعم وأما القياس على المعتقد فغير صحيح أيضا لا مكان الخروج عن عهدة العتق بالأقراغ بين العبدین كما فی حدیث الستة الا عبد الذین أعتقهم من لا یجحد غیرهم ولو سلم فسبب العتق من المالك وله أن یعین أحدهما فان عین نم التنبس فالتفریط منه فالحکم بعتقهما عقوبة للسید ولثلا يستعبد الحر وفيما نحن فيه لا تفریط بل الله تعالى هو الذى حال بیننا وبين طریق الجزم بحصول السبب المقتضى لتوريث أحدهما من الآخر فيمن علم تعالى تأخر موته عن مورثه وهو الذى يفعل ما يشاء ويختار سبحانه وهو الذى عفى عنا بمنه وفضله تسكيف ما لم نعلم وأما من لم يتأخر موته فليس بوارث لآلته ولا شرعا وأما القياس على من طلق إحدى امرأتيه فلا يصح لانه يحتاط في الفروج التي عليها مدار الانساب والمواريث وما لا يخصى من الاحكام مالا يحتاط في غيرها وأيضا العتق والطلاق التخلص عن الوقوع في شبههما فخلص عن محرم والتوريث واجب والواجب المشروط لا يتخلص عنه قبل حصول أقل شرطه الذى هو ظن الاستحقاق ولا يكون عدم توريثه محرما الا بعد ظن استحقاقه والفرض أن لا دليل فكيف يطلب تخليصهم عما لم يكن لهم فيه تسبیب بخلاف العتق والطلاق فقد وجد منه ما يوجب تخليصه منه وهو إيقاعه للعتق والطلاق نعم وانما قلنا أن شرط العمل بمقتضى سبب استحقاق التوريث هو الجزم بحياة الوارث بعد موت مورثه لا بمجرد تجاوز حياته بعده لأن الوارث حقيقة لغوية في الباقي ومهما لم يحصل الجزم الصادر عن علم أو ظن بحصول شرط السبب المقتضى للتوريث فلا يجب التوريث بل لا يجوز ولا يصح وهذا شأن كل حكم علق على سبب أو شرط فانه لا يشرع العمل بمقتضى ذلك الحكم الا بعد الجزم بحصول المعلق عليه والا كان كاداء الصلاة قبل الجزم بدخول وقتها الذى جعله الله سببا لوجوبها في قوله تعالى (أقم الصلاة لدلوك الشمس) الآية فانه لا يجوز ولا يصح لقوله صلى الله عليه وآله وسلم (كل ما ليس عليه أمرنا فهو رد) فيكون الجزم بتأخر حياة الوارث بعد موت مورثه المستفاد من نحو قوله تعالى (وورثه أبواه) وقوله تعالى (وان كان يورث كلاله) شرطا لجواز التوريث ووجوبه وصحته وهو المطلوب وهذا كلام على الأدلة التي ساقوها وعلى ما تقتضيه أدلة المواريث بحسب فهمنا ويمكن أن يكون للقائل بتوريث بعضهم من بعض أدلة لا نعلمها ولكن لا تسكيف علينا بما لم نعلمه ويمكن رجوع أمير المؤمنين عليه السلام عن ذلك والا فكيف ساغ لولده الحسن وآبن عباس وزيد بن ثابت وغيرهم مخالفته وموافقة أبي بكر وعمر وأما قول الزهرى قضت السنة الخ فالظاهر أن المراد سنة العمرين فليتأمل ذلك كله والله أعلم بالصواب وأحكم

﴿باب الخنثى﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال أتى معاوية وهو بالشام مولود له فرج كفرج الرجل وفرج كفرج المرأة فلم يدر ما يقضى فيه فبعث قوما يسألون عنه عليا عليه السلام فقال علي عليه السلام ما هذا بالعراق فاصدقوني فأخبروه الخبر فقال عليه السلام لمن الله قوما يرضون بحكمنا ويستعملون قتالنا ثم قال انظروا إلى مباله فإن كان يبول من حيث يبول الرجل فهو رجل وإن كان يبول من حيث تبول المرأة فهو امرأة فقالوا يا أمير المؤمنين أنه يبول من الموضعين جميعا فقال عليه السلام فله نصف نصيب الرجل ونصف نصيب الأنثى)

ش هذا الباب والذي قبله معدودان من نوارد المواريث وقد أخرج هذا الأثر سعيد بن منصور عن الشعبي عن علي عليه السلام أنه قال الحمد لله الذي جعل عدونا يسألنا عما نزل به من أمر دينه أن معاوية كتب إلى يسألني عن الخنثى فكتبت إليه أن ورثه من قبل مباله وأخرج البيهقي عن عبد الجليل عن رجل من بكر بن وائل قال شهدت عليا سئل عن الخنثى فقال إن بال من مجرى الذكر فهو غلام وإن بال من مجرى الفرج فهو جارية وأخرج أيضا عن الحسن بن كثير عن أبيه قال شهدت عليا في خنثي قال انظر واسبيل البول فورثه منه وروى ابن عسدي والبيهقي وضعف عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن مولود له قبل ودبر من أين يورث فقال (يورث من حيث يبول) وأخرجه الدرر من طريق الشعبي عن علي عليه السلام من قوله باسناد رجاله ثقات والظاهر أن هذه القضية لم تحدث في عصر النبوة حتى أنكر بعضهم وجود خنثى أبسة وقد اختلف أهل العلم في كيفية توريثه فالمشهور عن أمير المؤمنين علي عليه السلام هو ما رواه عنه الإمام زيد بن علي عليه السلام وبه قالت الهدوية ووجه ذلك هو استواء نجموز كونه ذكراً أو أنثى من دون رجحان فتجوز كونه ذكراً قادم في أنوثته كقدح كونه أنثى في ذكورته والقدح في كل منهما قدح في صدق دليلي توريثه عليه لعدم الجزم بكونه ذكراً أو أنثى ولا يمكن الخروج عن عهدة أدلة توريثه إلا بالتحويل وقال الشافعي يعطى أقل النصيبين وكل وارث أقل ما يستحقه ويوقف الباقي إلى أن يتحقق وقال أبو حنيفة ومحمد يعطى الأقل من نصيب الأنثى والذكر ويقسم الباقي بين الورثة ومنهم من يجعل له نصيب الذكر ومنهم من يجعل له نصيب الأنثى هكذا حكيت الأقوال قال العلامة المقلبي رحمه الله تعالى في المنار ردا لما ذهب إليه الشافعي وبرد عليه أن فرض المسألة بعد اليأس من معرفة الحقيقة فيكون حاصل مذهبه إضاعة المال والتجوز البعيد لا يكلف به قال وكأن وجه قول أبي حنيفة أن الخنثى والآنخ الذكر قد شكاً في هذا السدس لكن لسان حال الخنثى يدعيه فإذا عجز كان لأخيه قهراً عليها لأنه متأهل

لحوز التركة فهو بمنزلة المفتضى التام عند عدم المانع فإذا لم يتحقق المانع صار له ولا عكس لأن الخلق لم تتحقق أهليته للزائد على الثالث فالذكر كصاحب اليد يكفيه عجز خصمه والخلق كالخارج الذي لا يظفر إلا بالبرهان انتهى

﴿ باب العتاقة والمكاتب ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال يعتق الرجل من عبده ما يشاء ويسترق منه ما شاء حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام في عبد بين رجلين أعتقه أحدهما قال يقوم منه بالعدل فيضمن لشريكه حصته)

ش العتق بكسر العين المهملة وضكون الفوقية وهو زوال الملك وثبوت الحرية قال في الفتح يقال عتق يعتق عتقا بكسر أوله ويفتح وعتاقا وعتاقة قال الأزهري هو مشتق من قولهم عتق الفرس إذا سبق وعتق الفرج إذا طار لأن الرقيق يخلص بالعتق ويندب حيث يشاء انتهى الأثر الأول عن أمير المؤمنين عليه السلام روى عنه في الجامع السكاكي فقال وروى محمد بإسناده عن الحسن عن علي بلفظ قال يعتق الرجل ما شاء من غلامه وقد أخرج معناه أيضا ابن ماجه عن محمد بن فضالة عن أبيه مرفوعا يعتق الرجل من عبده ما شاء إن شاء ربعا وإن شاء خمسا ليس بينه وبين الله ضفطة وأخرج للطبراني عن علقمة بن عبد الله المزني عن أبيه رفعه (يعتق الرجل من عبده ما شاء إن شاء ثلثا وإن شاء ربعا) انتهى والضفطة بالضم المصير والقهر يقال أخذت فلانا ضفطة إذا ضيق عليه لتكرهه على الشيء وهذه الأحاديث مؤيدة لما ثبت للمالك في ملكه من التصرف في جميعه أو بعضه ولا يمارض هذا ثاني حديث الباب ولا ما رواه الجماعة عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (من أعتق شركا له في عبده وكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم العبد عليه قيمة عدل فأعطى شركاه حصصهم وعتق عليه العبد وإلا فقد عتق عليه ما عتق ورواه الدارقطني وزاد ورق ما بقي وفي رواية متفق عليها (من أعتق عبداً بينه وبين آخر قوم عليه في ماله قيمة عدل لا وكس ولا شطط ثم عتق عليه في ماله إن كان موسراً) وفي رواية (من أعتق عبداً بين اثنين فإن كان موسراً قوم عليه ثم يعتق) رواه أحمد والبخاري وفي رواية (من أعتق شركا له في مملوكه وجب عليه أن يعتق كله إن كان له مال قدر ثمنه يقام قيمة عدل ويعطى شركاه حصصهم ويخلى سبيل المعتق) رواه البخاري وفي رواية (من أعتق نصيبا له في مملوك أو شركا له في عبد وكان له من المال ما يبلغ قيمته بقيمة العدل فهو عتيق) رواه أحمد والبخاري وفي رواية (من أعتق شركا له في عبد عتق ما بقي في ماله إذا كان له مال يبلغ ثمن العبد) رواه مسلم وأبو داود وعن ابن عمر أنه كان يفتي في العبد أو الأمة يكون بين شركاه فاعتق أحدهم نصيبه منه يقول قد

وجب عليه عنقه اذا كان للذي أعتق من المال ما يبلغ يقوم من ماله قيمة العدل ويدفع الى الشريك انصباهم ويغلى سبيل المعتق بخبر بذلك ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه البخاري وقوله ما يبلغ يقوم الخ أى اذا كان للذى أعتق من المال ما يبلغ ثمنه يقوم من ماله الخ كما يعرف ذلك من سرد شرح الفتح لألفاظ الحديث نعم ووجه عدم المعارضة أن هذه الاحاديث فيها اذا كان العبد مشتركا بين معتق نصيبه وبين غيره ولكنه يشكل على هذا ما رواه احمد عن أبي المليح عن أبيه أن رجلا من قومنا اعتق شقصا له من مملوكه فرفع ذلك الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فجعل خلاصه عليه في ماله وقال (ليس لله عز وجل شريك) وفي لفظ له (هو حر كله ليس لله شريك) وأبو داود ولفظه أن رجلا اعتق شقصا له من غلام فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال (ليس لله شريك) زاد ابن كثير في حديثه فاجاز النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنقه فظاهر العلة التعميم لما كان خاصا بالمعتق أو مشتركا بينه وبين غيره ولا يخفى أن سائر الاحاديث مصرحة بأن المعتق اذا لم يكن موسرا بقي قدر نصيب شريكه وقاله صلى الله عليه وآله وسلم (والا فقد عتق عليه ما عتق) وقوله (ورق ما بقي) ويؤيده ما رواه احمد عن اسماعيل بن أمية عن أبيه عن جده قال كان لهم غلام يقال له طهمان أو ذكوان فأعتق منه نصفه فجاء العبد الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (تعتق في عتقك ونزق في رزقك) قال فكان بخدمة سيده حتى مات قال في مجمع الزوائد هو مرسل ورجاله ثقات وأخرجه الطبراني أيضا اذا عرفت هذا ظهر لك أن هذه العلة المانعة من تبعض العتق مع الحكم منه صلى الله عليه وآله وسلم بتعجز المعتق مهبورة الظاهر لقوة احتمال كون قوله عليه وآله الصلاة والسلام في هذا الحديث تعليلا وحكما واقعا بازاء قضية عينية لا تدفع مفسدتها إلا بذلك على أنه يرد على هذه العلة ما يبرع عنه الأصوليون بعدم الاطراد لعدم التلازم في الثبوت يعنى أنه لم يوجد العتق كلا وجدت لأشها قد نقضت في صورة جواز التقرب بوقفية بعضه وبما اذا كان المعتق ميسرا كما هو صريح حديث ابن عمر ويحمل عليه حديث اسماعيل بن أمية قال السيد الامام العلامة الكبير محمد بن ابراهيم الوزير في الروض الباسم ما معناه ان عموم العلة حينئذ يكون مخصوصا بصورة النقض وان القواعد لا تمنع من الحمل على ذلك وهو يقال ان كان مراده بذلك جعلها من باب تخصيص العام لم يتم لأن عموم العلة من باب عموم المعاني وهو من باب الكللى فكما أنه لا يصح قصر بعض الكليات الخمس على جزئى مما يصدق عليه فكذا العلة والعموم من باب القضية الكلية وأيضا العموم والخصوص والاطلاق والتقييد من صفات الافاظ وان كان مراده ان تخلف الحكم في محل النقض مانع أو عدم شرط لا لعدم وجودها بل لان علة التخصيص منعت علة العام عن اقتضاء التعميم وسر ذلك أن حكمة محل النقض تثبت ما هو اليق حكما بمحل التخلف من علة حكم العام فلعلة يكون قريبا من الصواب لانه عبارة عن صحة تأثير

الوصف فيه لـ كماله لولا المانع كما حققناه في ابحاث المقدمة وأما على القول بأن العلة حينئذ تكون جزءاً وعلة لأنها علة مستقلة فغير مستقيم إذ لا تخصيص للعلة ولا إخراج ولا الوصف متأهل للتأثير حينئذ لان كونها جزءاً وعلة في محل النقض ومستقلة في غيره معناه أنها ليست تمام المقتضى في محل النقض لا في غيره فهي مقتضى تام وهذا يبعدها عن شبه التخصيص لعدم صلاحية الوصف حينئذ للتأثير نعم وأنت اذا تأملت قوله هو (حر ليس لله شريك) وجدت نفسك تنبؤ عن الحل على هذا بالغا اذ ظاهر هذا التعليل التعميم اينما وجد تجزؤ العتق سواء كان المعتق مؤمراً أم معسراً أمكنت السعابة أم لا وسواء كان العبد مشتركا أم ولا يخفى ما فيه اذ لا يصح قصر هذه العلة خاصة ولا تقدير مانع لها من الحكم أو عدم شرطها ولانها جزء علة فان نفس المؤمن تنبؤ من القول إن الله لا شريك له الا حيث كان معتق العبد معسراً اذا عرفت هذا فالظاهر أنها ليست هي العلة بل وفي النفس من صحة هذه الجلة عنه صلى الله عليه وآله وسلم مالا يمكن دفعه للاحاديث الصحيحة المصرحة بأنه قد عتق منه ما عتق وورق منه ما بقي ولا يمكن الجزم بكون تجزؤ العتق شركاً الا اذا تحقق تأخرها لتكون ناسخة لجواز التجزؤة كيف كان موجبها فليتأمل ولولا تحسين الحافظ في الفتح لحديث أبي المايح لكان ترجيح الاحاديث المتفق عليها الدالة على جواز تبعية العتق مطلقاً هو المتيقن وبهذا تعرف قوة القول بقصر الحديث على قضيته العينية نعم ثم لا يخفى أن قوله في حديث أبي المايح فجعل خلاصه عليه في ماله يفيد افادة قوية أن المعتق كان مشتركا لأنه كاه خاص بالمعتق اذ ظاهره أنه غرمه قيمة نصيب شريكه والا لكفاه أن يقول قد تجزؤ عتقه بل لكان قوله في آخر الحديث هو حر كاه مغنيا عن قوله فجعل خلاصه عليه في ماله واحتمال أن المراد غرمه بقية المعتق احتمال بعيد وان شهد له قوله شقصاله في مملوكه فاضافة الكل اليه لادنى ملازمة صحيحة بل ربما أفادت أن له أكثر العبد وقد أضافه صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أبي هريرة الذي رواه الجماعة الا للنسائي الى المعتق مع كونه مشتركا بينه وبين غيره فقال (من اعتق شقيقا له من مملوكه فعليه خلاصه في ماله فان لم يكن له مال قوم المملوك قيمة عدل ثم استسمى في نصيب الذي لم يعتق غير شقيق عليه) فلا تكون الاضافة حجة في اختصاص المعتق بالعبد فليتأمل على أن هذا الظاهر لا يقاوم ما يفيد أول الحديث وخصوصا مع اطلاق رواية أبي داود التي سقناها عنه وان أمكن تقييدها وبالجملة ففي دلالة الحديث على أن المعتق خاص بالمعتق خفاء واضح مع أن احتماله لكونه مشتركا أقوى وأظهر كما عرفت مع احتمال أن يكون ذلك الرجل المعتق هو صاحب قصة حديث أبي هريرة الذي رواه أبو داود عن أبي هريرة أن رجلاً أعتق شقيقا له من غلام فاجاز النبي صلى الله عليه وآله وسلم عتقه وغرمه بقية ثمنه بل الحمل عليه مع خفاء دلالة حديث أبي المايح على اختصاص المعتق بالعبد هو الأظهر لما قدمنا من جواز تجزؤ العتق في الجملة وموافقته لأصل ان للمالك التصرف في جميع

ملكه أو بعضه ولظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم (تعنق في عتقك وترق في رقك) في حديث اسماعيل ابن أمية مع أن تغريم المعتق في سائر الأحاديث مرتب على كون المعتق مشتركا ومفهومها عدم التغريم إذا كان خاصا بالمعتق وهذا مؤيد لذلك الأصل ولا يمكنه إعارض هذا ويفت في عضده ما أخرجه عبد الرزاق قال الحافظ بأسناد رجاله ثقات أن رجلا من بني عذرة أعتق مملوكا له عند موته وليس له مال غيره فأعتق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلثه وأمره أن يسعى في الثلثين لأن ظاهر ما جئناحت إليه جواز تصرف المالك في مملوكه من دون تغريم له سواء كان موسرا أم معسرا وهو خلاف ما يفيد قوله في هذا الحديث وليس له مال غيره إذ هو مفيد أنه لو كان له مال لأمره بأنجاز عتقه من ماله من دون سعاية على العبد بل لم يأمره بالسعاية في ثلثيه الباقيين إلا لنفوذ عتقه ولأن قوله ليس له مال غيره وإن كان من قول الراوى فله حكم الرفع رعاية لقاعدة أن ترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم ويخص منها ما إذا كان يعتق من الثلث إذ هو معنى اليسار ههنا ولعله يجاب عنه أولا بأن ثلثي العبد قد صاروا مستحقين للورثة وليس للمالك أن يتصرف إلا في ثلثه إذ العبد حين نفوذ الوصية قد صار مشتركا بين الوارث والموروث فإذا كان غير موسر وجب على العبد أن يسعى للحديث المتقدم فخرجه عن أبي هريرة الذي رواه الجماعة إلا النسائي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (من أعتق شقصا له من مملوكه فعليه خلاصه في ماله فإن لم يكن له مال قوم المملوك قيمة عدل ثم استسعى في نصيب الذي لم يعتق غيره شقوق عليه) انتهى وقد صحح رفع السعاية أكثر الحفاظ وزيادة العدل مقبولة والمثبت أولى من النافي حيث لا معارض أصح ولا النافي مدع للعلم بالنفي وقد استوفى ذلك في الفتح وهذا الحديث هو الجامع لشمول الأحاديث المتعارضة في المعتق المشترك وحاصله أن المعتق إذا كان مشتركا فإن كان المعتق موسرا عتق عليه وغرم قيمة نصيب شريكه وإن كان معسرا قوم العبد قيمة عدل ثم استسعى في نصيب الشريك الذي لم يعتق فإن تعذر السعاية بأى وجه فقد عتق منه واعتق ورق منه مارق كما يفيد حديث ابن عمر من غير فرق بين أن يكون الاشتراك بالأصالة أو بطر المالك بالميراث ولهذا روى الجماعة إلا البخارى عن عمران بن حصين أن رجلا أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعا بهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجزأهم أثلاثا ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة وقال له قولا شديدا قال في عون الودود وسكت عنه أبو داود والمنذرى ورجال إسناده رجال الصحيح وفي لفظ أن رجلا أعتق عند موته ستة رجلة له فجاء ورثته من الأعراب فأخبروا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما صنع قال (أو فعل ذلك لو علمنا إن شاء الله ماصلينا عليه) فأقرع بينهم فأعتق منهم اثنين وأرق أربعة رواه أحمد وعن أبي زيد الأنصارى أن رجلا أعتق ستة أعبد عند موته ليس له مال غيرهم فأقرع بينهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأعتق اثنين وأرق أربعة رواه أحمد أيضا ولأبي داود عن أبي زيد أن رجلا من

الا نصار بمعنى حديث عمران بن حصين وقال (لو شهدته قبل أن يدفن لم يدفن في مقابر المسلمين) انتهى . فهذا لما كان يمكن انفاذ تصرفه في غير ما يستحقه الورثة أقرع صلى الله عليه وآله وسلم بينهم ليميز ما لكل من الوارث والموروث بخلاف ما اذا كان المشترك عبداً واحداً فقد جعل صلى الله عليه وآله وسلم للشريك فيه قيمته إما على المعتق المومن أو على المعتق سعيه حيث كان سيده معسراً فان تعذرت السعاية بأى وجه فقد عتق منه ما عتق ورق مارق بقى الكلام فيما اذا كاتب أحد الشركاء نصيبه من عبد الظاهر أنها تصح ويسرى العتق في جميعه ويلزم السيد قيمة نصيب شريكه اذا كان موسراً لانه اذا لزمه خلاصه في ماله ولا عوض له عن نصيبه فلزومه عليه مع العوض من باب الاولى فاذا كان معسراً فلزوم السعاية على العبد بعدم الفارق والا فقد عتق منه ما عتق ورق مارق كما لو عجز عن الكتابة فليتأمل . نعم ثم لا شك أن اعتاق كل العبد أفضل للأحاديث الواردة في ذلك أخرج الشيخان والترمذى عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (من اعتق رقبة مسلمة اعتق الله بكل عضو منه عضواً من النار حتى فرجه بفرجه) وفي رواية لهما وغيرهما (إيمان رجل اعتق امرأ مسلمة استغنى الله بكل عضو منه عضواً من النار) قال سعيد بن مرجانة فانطلقت به الى على ابن الحسين فعمد على بن الحسين الى عبد له قد اعطاه عبد الله بن جعفر فيه عشرة آلاف درهم أو ألف دينار فأعتقه وعن أبى امامة وغيره من اصحاب النبى صلى الله عليه وآله وسلم عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم (إيمان امرئ مسلم اعتق امرأ مسلمة كان فسكا كه من النار يجزى كل عضو منه عضواً منه وإيمان امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كانتا فسكا كه من النار يجزى كل عضو منهما عضواً منه) رواه الترمذى وقال حديث حسن صحيح ورواه ابن ماجه من حديث كعب بن مرة أو مرة بن كعب ورواه احمد وأبو داود بعناه من حديث كعب بن مرة السلمى وزاد فيه (وإيمان امرأة مسلمة اعتقت امرأة مسلمة كانت فسكا كه من النار يجزى كل عضو من اعضائها عضواً من اعضائها) وفي الباب عدة أحاديث عن عقبه بن عامر عند أحمد بإسناد صحيح وأبى داود والنسائى وأبى يعلى والحاكم وصححه وعن واثله بن الاسقع عند أبى داود وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال صحيح على شرطهما وعن أبى بردة بن أبى موسى عن أبيه رفته عند احمد برواة ثقات وعن مالك بن الحارث عند احمد وعن عبد الرحمن بن عوف عند الطبرانى وعن أبى نجيح عند أبى داود وابن حبان في صحيحه وعن البراء بن عازب عند احمد وابن حبان في صحيحه والبيهقى وغيره وعن أبى سعيد الخدرى عند ابن حبان في صحيحه وبعد فلا يخفى أن هذا كله لا تعالى له بكتاب الفرائض ولكنه أورد ذلك لآخرين لبيان أن العتق قد يتجزؤ والتجزؤ قد يكون بلا عوض وبعوض والذي بالعوض هو الكتابة وهى التى لها تعالى بالمواريث فاحتاج الى بيان أحكامها استطراداً فقال

(باب المكاتب)

حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام أنه كان يستحب أن يحط عن المكاتب ربع الكتابة ويتلو (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام أنه كان لا يقضي بمعز المكاتب عن الكتابة حتى يتوالى عليه نجهان)
قال في الفتح الكتابة بكسر الكاف وفتح قـال الراغب اشتقاقها من كتب بمعنى أوجب ومنه قوله تعالى (كتب عليكم الصيام) (إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا) أو بمعنى جمع وضم ومنه كتب الخط وعلى الأول تكون مأخوذة من معنى الالتزام وعلى الثاني من الخط لوجوده عند عقدها غالباً انتهى قال في النهاية الكتابة أن يكتب الرجل عبده على مال يؤديه إليه منجماً فإذا أداه صار حراً وبقيت كتابة لمصدر كتب كأنه يكتب على نفسه لمولاه عنه ويكتب مولاه له عليه العتق وقد كتبه مكاتبه والعبد مكاتب وإنما خص العبد بالمفعول لأن أصل المكاتب من المولى وهو الذي يكتب عبده ثم قال في الفتح قال الروياني الكتابة اسلامية ولم تكن تعرف في الجاهلية كذا قال وكلام غيره يأباه ومنه قول ابن التين كانت الكتابة متعارفة قبل الاسلام فأقرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال ابن خزيمة في كلامه على حديث بريرة قبل أن يبرأ أول مكاتب في الاسلام وقد كانوا يكتبون في الجاهلية بالمدينة وأول من كتب من الرجال في الاسلام سلمان وحكى ابن التين حكاية أن أول من كتب أبو المؤمل فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أعيذوه) وأول من كتب من النساء بريرة وأول من كتب بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبو أمية مولى عمر ثم سيرين مولى أنس واختلف في تعريف الكتابة واحسنه تعليق عتق بصفة على عوض مخصوص وهي خازجة عن القياس عند من يقول أن العبد لا يملك وهي لازمة من جهة السيد إلا أن يعجز العبد وجائزة له غير واجبة عليه على الراجح من أقوال العلماء انتهى قوله كان يستحب أن يحط عن المكاتب ربع الكتابة ويتلو (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) أخرجه عبد الرزاق والشافعي وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه والحاكم وابن ماجه وسعيد بن منصور عن علي عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) وأخرجه عبد الرزاق وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن مردويه وابن ماجه وصححه سعيد بن منصور كما قاله في كنز العمال عن أبي عبد الرحمن السلمي أن علياً قال في قوله تعالى (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) قال يترك للمكاتب ربع مكاتبه قال في التلخيص حديث علي يحط عن المكاتب قدر ربع كتابته أخرجه النسائي والحاكم من طريق أبي عبد الرحمن السلمي عن علي عليه السلام مرفوعاً وموقوفاً وصححه الموقوف النسائي كما قال البيهقي والدارقطني وقال ابن عبد الحق رواه ابن جرير عن عطاء ابن السائب عن السلمي مرفوعاً وابن جرير إنما سمع من عطاء بعد الاختلاط ورواية الوقف أصح انتهى ولا يخفى أن المراد من الخط المعاونة على أداء مال

الكتابة لقوله تعالى (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) وظاهر الآية توجيه الأمر الى سادات المكاتبين فهذا الخط نوع من المعاونة المأمور بها والتنصيص على بعض أفراد المطلق كالتنصيص على بعض أفراد العلم فكما لا يقتضى تخصيصا لا يقتضى تقييدا سواء كان مرفوعا أم موقوفا اذ المطلوب المعاونة بأى وجه تخفيفا على المكاتب وهكذا الكلام على ما أخرجه أبو داود فى المراسيل من طريق يحيى بن أبى كثير يرفعه فى هذه الآية (إن علمتم فيهم خيرا) (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) قال حرفة ولا ترسلوهم كلاً على الناس وإن كان مرسلأ أو معضلاً كما قال الحافظ فى الفتح وأما قوله إنه كان لا يقتضى بمعجز المكاتب حتى ينوالى عليه نجمان فاخرج ابن أبى شعبة عن عباد بن العوام عن حجاج عن حصين الحارثى عن على قال اذا تتابع على المكاتب نجمان فلم يؤد نجومه رد فى الرق وأخرجه ابن ماجه والحاكم وقد حط ابن عمر عن عبد له كاتبه على خمسة وثلاثين ألفاً خمسة آلاف أخرجه مالك فى الموطأ والبيهقى من طريق أبوب عن نافع عن ابن عمر وهى سبع الكتابة قال الرافعى اشهر عن الصحابة ومن بعدهم قولاً وفعلأ الكتابة على نجمين قال ابن حجر رواه البيهقى من فعل عثمان وابن عمر وقد ذكره المصنف عن على عليه السلام ولا يخفأك أن التنجيم قد جاء مصرحاً به فى حديث عائشة المتفق عليه فى قصة كتابة بريرة أنها تسعة أعوام فى كل عام نجمة ولفظ رواية للبخارى عن عائشة قالت جاءت بريرة فقالت إني كاتبته أهلى على تسع أواق فى كل عام أوقية فأعنيبنى متفق عليه ويمارضها ما رقم فى رواية للبخارى معلقة أن بريرة دخلت عليها تسعينها فى كتابتها وعليها خمسة أواق نجمت عليها فى خمس سنين (الحديث) قال فى الفتح مامعناه لكن المشهور رواية تسع أواق فى كل عام أوقية وقد جزم الاسماعيلى بان رواية الخمس غلط قال ويمكن الجمع أن التسع أصل والخمس كانت بقيت عليها وبهذا جزم القرطبي والمحب الطبرى ويعكر عليه قوله فى رواية قتيبة ولم تكن أدت من كتابتها شيئاً قال ويجاب بأنها كان حصلت الأربع أواق قبل أن تسعين عائشة ثم جاءت وقد بقي عليها خمس وقال القرطبي يجاب بأن الخمس هى التى كانت استعفت عليها بحلول نجومها من جملة التسع الأواق المذكورة ويؤيده قوله فى الرواية التى ذكرها البخارى فى أبواب المساجد بلفظ إن شئت أعطيت ما يبقى الحديث فهذه الرواية قد وقع التقرير فيها على التنجيم تسعة أعوام ولكن ذلك لا يفيد إلا الجواز اذ هى واقعة عين فلا تدل على كون التنجيم أعواماً كما لا تدل على شرطية التنجيم ولا وجوبه ولكنه اذا كان التنجيم مأخوذاً فى حقيقة الكتابة إما لثبوته قيل الاسلام فتكون حقيقة لغوية قررهما الشرع وهو الأقرب أو لم يعرف إلا من جهة الشرع فتكون حقيقة شرعية وأما الأحاديث الواردة فى ذلك والآثار فلا تدل إلا على اعتبار جواز مطلق التنجيم وأقل ما صدق عليه الكتابة نجمان لما تقدم أن الكتابة مشتقة من الكتب بمعنى الضم وهو ضم بعض النجوم الى بعض وهما أقل ما يحصل به الضم وهو صريح

مارواه ابن أبي شيبة عن أمير المؤمنين على عليه السلام أنه غضب على مملوك له فقال لأ كاتبك على نجمين وقد روى البيهقي عن عثمان أنه غضب على عبد له فقال لأ كاتبك ولا كاتبك على نجمين وبهذا يندفع ما يقال أنه لا دليل على اعتبار التنجيم فأما الزيادة فالظاهر عليهما أنها موكولة الى ما يكون عليه التراضى بين المكاتب والمكاتب اذ الكتابة نوع معاوضة مقصود فيها انتفاع المعتق والرفق بالمعتق بقي الكلام فيما اذا رضى العبد بتسليم قيمته دفعة واحدة هل تكون مكاتبه أم لا إن قلنا إن التنجيم داخل في ماهيتها فليست بمكاتبه ولكنها معاوضة صحيحة وهو الظاهر وإن قلنا غير داخل فمكاتبه (نعم) أما اذا عجز عن أداء ما كتب عليه فالظاهر أنه يرجع رقيقا إن رد له سيده ما قد سلمه قياساً على سائر المعاوضات وإلا بقي رقيقا في قدر ما عجز وحرا بقدر ما سلم وبهذا يجتمع شمل الأدلة القاضية بكونه رقيقا وذلك نحو ما أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم وصححه من طرق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا (المكاتب قن ما بقى عليه درهم) ورواه النسائي وابن حبان من وجه آخر من حديثه بلفظ (ومن كان مكاتباً على مائة درهم ففرضاها الا أوقية فهو عبد) وقال النسائي هو حديث منكر وهو عندى خطأ وروى الخمسة الا النسائي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أيضاً أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (إنما عبد كوتب بمائة أوقية فأداها إلا عشر أوقيات فهو رقيق) وأخرجه الحاكم وصححه وأخرج أبو داود والحاكم وابن حبان من حديثه أيضاً بلفظ (المكاتب عبد ما بقى عليه من مكاتبته درهم) وحسن الحافظ في بلوغ المرام إسناده وهو من رواية اسماعيل بن عياش وفيه مقال وأخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه وقال الترمذي غريب قال الشافعي لم أجد أحداً ممن رضى من أهل العلم بكتبته وعلى هذا فتيا المفتين فهذه الأحاديث قاضية بكونه رقا ما بقى عليه درهم وقد أخذ بظاهره الجمهور حكمه في الفتح فقالوا لا يثبت له شيء من أحكام الأحرار قل بل حكمه حكم العبد حتى يستكمل الحرية وحكى في البحر عن عمرو بن عباس وزيد بن ثابت وعائشة وأم سلمة والحسن البصري وسعيد بن المسيب والزهرى والثورى والعمرة وأبي حنيفة والشافعي ومالك أن المكاتب لا يعتق حتى يوفى ولو سلم الاكثر وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (المكاتب يعتق بقدر ما أدى ويقام عليه الحد بقدر ما اعتق منه وبورث بقدر ما اعتق منه) ورواه النسائي وكذلك أبو داود والترمذي وقال حديث حسن ولفظهما (اذا أصاب المكاتب حداً وميراثاً ورث بحساب ما اعتق منه) والدارقطنى مثلهما وزاد (وأقيم عليه الحد بحساب ما اعتق منه) وأخرجه الحاكم والبيهقي والحديث رجال إسناده ثقات كما قال الحافظ في الفتح قال ولكنه اختلف في إرساله ووصله ولا يخفى أن الموصل له عنده زيادة علم وزيادة العدل مقبولة وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (يودى المكاتب بحصة ما أدى دية الحر وما بقى دية العبد قال في المنتقى رواه الخمسة الا ابن ماجه وسكت عليه أبو داود والمنذرى وهو عند النسائي

مسند ومرسل ورجال إسناده عند أبي داود ثقات وأخرجه الحاكم أيضا وقال أحمد في رواية محمد بن الحكم إذا كان العبد نصفه حرا ونصفه عبدا ورث بقدر الحرية كذلك روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبه أخذ أبو طالب والمؤيد بالله أن المكاتب إذا سلم شيئا من مال الكتابة صار لقدره حكم الحرية فيما يتبعه من الأحكام حيا وميتا كالوصية والميراث والحد والارش وفيما لا يتبعه كالقود والرجم والوطأ بالملك له حكم العبد وهو الموافق لما رواه أحمد وأبو داود عن أمير المؤمنين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (يؤدى المكاتب بحصة ما أدى) ويؤيده ما أخرجه النسائي عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (يؤدى المكاتب بحصة ما أدى دية حر وما بقى دية عبد) قال البيهقي قال أبو عيسى فيما بلغني عنه سألت البخاري عن هذا الحديث فقال روى بعضهم هذا الحديث عن أيوب عن عكرمة عن علي قال البيهقي فاختلف على عكرمة فيه ورواية عكرمة عن علي مرسله ورواه حماد بن زيد وإسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسله وإسماعيل بن إبراهيم من قول عكرمة وروى موقوفا عن علي عليه السلام من طرق أخرجه البيهقي ومن طرق مرفوعة إذا مات المكاتب وترك ميراثا أو أصاب حدا فانه يورث على قدر ما عتق منه ويقام عليه الحد بقدر ما عتق منه أخرجه الطبراني عن ابن عباس ولا يخفى انتهاض هذه الأدلة على تبعيض الأحكام والجمع أولى من الاهدار ومعنى كونه قنا قبل تسليم جميع ما عليه هو أنه معرض للفسخ وجواز البيع لحديث بريرة على أنه لم يخلص عن الرقية فهو عبد وخصوصا فيما لا يتبعه من الأحكام على أن حديث ابن عباس أصح من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وأرجح وقد سمعت ما قاله الشافعي والنسائي والترمذي في حديث عمرو بن شعيب ولا قادح في حديث ابن عباس إلا الوقف والوصل والارسال وقد عرفت أن الرفع زيادة عدل غير مصادمة فهي مقبولة والاختذ به هو المنعني فيكون عموم أحكام رقيقته مخصصا بما يتبعه من الأحكام أي أن المكاتب قن خالص فيما لا يتبعه من الأحكام وفيما يتبعه له حكم بين الحكيم وهو أنه يكون له فيها حكم الحر بقدر ما أدى من مال الكتابة وحكم العبد في غيره ومن الأحكام التي لا تتبعه احتجاب مكاتبه العبد عنه أخرج أحمد وأبو داود والترمذي وقال حسن صحيح والطبراني والحاكم والدارقطني عن أم سلمة قالت قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (إذا كان لاحدا كن مكاتب وكان عنده ما يؤدى فلتحتجب منه) وأخرج عبد الرزاق معناه عنها وظاهر الامر الوجوب وقدرته على كونه مكاتبا وعلى كون عنده ما يفي والظاهر أن لكونه كسوبا حكم من عنده ما يفي وأما تأويل الامر بالنسب وصرفه عن ظاهره فلا يصح إلا مع تحقق تأخر الصارف أو مقارنته أما مع جهل التاريخ فالوجوب أولى من غير المحرم كما هو مبين في موضعه من باب الترجيح فلا يصح جعل حديث عمرو بن شعيب صارفا وكيف يعمل مستندا للإمام الشافعي وهو حديث غير مرضى عنده وهكذا دعوى الخصوصية بأزواج النبي صلى الله

عليه وآله وسلم اذ الاصل التشريع حتى يقوم دليل الخصوصية فليتامل وهذا كله مبنى على جواز نظر العبد الى منيدته وليس هذا مقام استيفاء الكلام على ذلك .

﴿ باب المكاتب يعتق بعضه كيف يورث ﴾

قد عرفت أن الأرجح القول بتبعيض ما يتبعض من أحكام المكاتب ومن ذلك الميراث فيرث ويورث بقدر ما أدى من مال الكتابة لكنه لم يذكر هنا إلا كيفية توريث نفسه إكتفاء وتنبيهاً على أن ذلك إنما كان لتبعيض عتقه فقال .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام في رجل مات وخلف ابنين أحدهما حر والآخر عتق نصفه قال المال بينهما أثلاثا للذي عتق كله ثلثا للمال وللذي عتق نصفه الثلث)

ش وأعل الوجه في ذلك أن الذي عتق نصفه من الابنين بمثابة البنت في توريثه نصف حظ الذكر لما عتق نصفه لكن مقتضى كونه ابناً عتق نصفه أن يكون له نصف ما يستحقه لو كان حراً ونصف ما يستحقه مع أخيه هو ربع المال لأنه كان يستحق معه النصف ولما مر من الأحاديث القاضية بأنه يرث ويورث ويودي ويحجب بحسب ما قد أدى من مال الكتابة

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام في أب حر وابن نصفه حر قال للأب النصف والابن النصف)

ش والوجه في هذا أيضاً هو أن الابن عنده قد صار يعتق نصفه بمثابة البنت فيحوز مثل حظها والبنت الواحدة تستحق النصف مع الأب فكذا الابن الذي عتق نصفه ولكن مقتضى كونه ابناً أن يأخذ مع الأب نصف ما يستحقه لو كان حراً خالصاً وهو لا يتحصل جبوراً إلا من اثني عشر سهماً لأنه سيجب الأب في نصف المال الذي يرث فيه ويستبد الأب بالنصف الآخر فأصل مسألة الأب من ستة مضروبة في مخرج جزء العتق وهو اثنان تأتي اثني عشر فيجب ويرث في نصفها وذلك ستة تكون منها سدس للأب وخمسة أسداس للابن والنصف الآخر يختص به الأب لعدم الحاجب فيه لما مر أيضاً .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام في أم حرة وثلاث أخوات نصف كل واحدة منهن حر وعم حر قال للأم تسعة من ستة وثلاثين وهو ربع المال ولكل واحدة من الأخوات أربعة وللم خمسة عشر)

ش وفي نسخة الأم تسعة من ستة وثلاثين وهو ربع المال ولكل واحدة من الأخوات ستة وللم

تسعة وهذه المسألة مبنية على جواز حجب الأم بالاخوات منفردات عن أخ لهن وهو خلاف ما تقدم وقد قدمنا الكلام على الحجب من منفردات وأما توجيه المسألة فكل واحدة من الاخوات تستحق نصف ما تستحقه لو كانت حرة خالصة وبحجبين ويشاركن في ذلك وعلى فرض كونهن حرائر مخرج فرضهن داخل تحت مخرج فرض الام فالثلاثة داخلية تحت الستة يخرج النصف للام السدس ولهن أربعة لا يوافق ولا ينقسم وحاصل ضرب رؤسهن في أصل المسئلة ثمانية عشر سهما مضروب في مخرج جزء العتق اذ هو الذي سيكون بجزئه الحجب والمشاركة وذلك اثنتان تأتى ستة وثلاثين وهو المال والجزء منه ثمانية عشر للام السدس منه ثلاثة وللأخوات ثلثاه وذلك اثنا عشر تكون لكل أخت أربعة وكانت كل واحدة من الاخوات تستحق ثمانية من أربعة وعشرين سهما اذ هي ثلثا الستة والثلاثين ولما لم يعتق من كل واحدة الا نصفها لم تستحق الا نصف ما كان يأتي لها لو كانت حرة وذلك أربعة وللم الباقي منه وذلك ثلاثة ثم تقسم الجزء الثاني اثنا للام ثلثه غير محجوبة وذلك ستة الى ثلاثة من مسئلة مشاركة الاخوات والحجب يكون لها تسعة وللم اثنا عشر الى ثلاثة من المسألة الاولى يأتي له خمسة عشر سهما واما على النسخة الآخرة فان الاخوات لما عتق نصفهن صرن بمنزلة أخت ونصف أخت فكانت من انتقص ربع الثلثين وهو ستة من الاربعة والعشرين والباقي ثمانية عشر سهما يصير لكل واحدة من الاخوات ستة والام تستحق سدس نصف المال محجوبة وذلك ثلاثة وثلث نصف المال غير محجوبة وهو ستة يكون تسعة وكانت تستحق اثني عشر سهما من أصل المال فانتقصت ربع ما تستحقه كما انتقصت الاخوات ربع الثلثين والباقي تسعة للم وهو مجموع ما انتقصه الاخوات بالرق وذلك ستة سهام وما انتقصته الام بالحجب وذلك ثلاثة سهام وعلى هذه النسخة زيادة إشكال على الاولى بأن تقدير الاخوات بأخت ونصف يمنع من حجبن للام الا أن يقال التقدير انما هو لمعرفة قدر الميراث واما الحجب فهو بالسبب المحقق ولكنه يلزم على هذا أن لا يكون الرق مانعا الا من التوريث لا من توابعه وهي الحجب والاسقاط والتعصيب واما كيفية الارث منه كما تقتضيه تلك الاحاديث فكما لو كتب العبد على مائتي درهم فسلم منها مائة فقد عتق منه نصفه فاذا مات عن ابنين حرين ومكاتب وخلف أربعين درهما مثلا ففسرون درهما بين الابنين نصفين وعشرون درهما لمكاتبه وقد نهى عن العبد اذا بيع فحاله لسيده الا أن يشترط المبتاع وانه اذا عتق فحاله الا أن يشترط سيده وأحاديث الارث من المكاتب قد بينت أنه يستحق من ماله بقدر ما عتق منه وان لم يشترط هو على سيده وههنا قد استحق ورثته نصف تركته لاستحقاقه بعتق نصفه لنصف ماله وبهذا يجتمع شمل الأدلة

﴿ باب الاقرار بالوارث وبالدين ﴾

الاقرار شهادة على النفس فاذا قبلت شهادة الانسان على غيره فلأن تقبل على نفسه من باب الاولى كيف وقد قال تعالى (بل الانسان على نفسه بصيرة) أى شهادة وأيضا الاقرار معمول به وهو مناط التعامل فى الجاهلية والاسلام وأيضا لم يجعل الشارع المناط فى الاحكام الشاهدين أو اليقين الا عند إنكار المدعى عليه لعدم وجود ما يمكن استناد الحكم اليه حينئذ فلما اذا اعترف المقر على نفسه بما يلزمه التخلص عنه فلا يبقى اللاتيان بالشهادة فائدة مع كمال شروط الاقرار وهذا أمر لا شك فيه ولا ريب

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام فى رجل يموت ويخلف ابنين فيقر أحدهما بأخ له قال يستوفى الذى أقر حصته ويدفع الفضل حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام فى الورثة يقر بعضهم بدين قال يدفع الذى أقر حصته من الدين ش معنى قوله يستوفى الذى أقر حصته ويدفع الفضل هو أن يأخذ حصته على تقدير الاقرار وذلك بثالث المال هنا ويدفع السدس الذى يأخذه على تقدير الانكار الى أخيه المقر به لانه على تقدير الانكار يأخذ نصف المال فى هذه المسألة ويبقى للمقر به على المنكر سدس الى أن يقر به الابن الآخر وهكذا لو أقر أحد الابنين مثلاً على أبيه بمشرة دراهم وله تركة مورثة لزمه خمسة والخمسة الآخرة على أخيه المنكر فان لم يكن له تركة وقف الاقرار على حصول مال الميت وهذا حيث لم يدع المقر به البتة ولا المقر له الدين ولم يأت المقر بلفظ الشهادة والا ثبت النسب والارث والدين بشهادة المقر وبين المدعى حديث ابن عباس عند مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بين يمين وشاهد وحديث أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قضى باليمين مع الشاهد عند أصحاب السنن قال الحافظ ابن حجر ورجاله ثقات مدينون ومثله حديث جابر أخرجه الترمذى وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وأبو عوانة قال الحافظ وفى الباب عن نحو عشرين من الصحابة فيها الحسان والضعاف انتهى بقى مما أهمله أبو خالد من نوادر الفرائض ميراث الحمل وابن الملاعنة وولد الزنا والمفقود والمدعى والمبتهوت طلاقها ولنتكلم على كل منها تكميلاً للفائدة فنقول أما توريث الحمل فقدم أخرج أبو داود والبيهقى عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (إذا استهل المولود ورث) وفى إسناده محمد بن اسحاق وفيه مقال معروف وقد روى عن ابن حبان صحيحه وأخرج احمد فى رواية ابنه عن سميد ابن المسيب عن جابر بن عبد الله والمسور بن مخرمة قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرث الصبي حتى يستهل وأيضا الترمذى والنسائى وابن ماجه والبيهقى بلفظ « إذا استهل سقط صلى

عليه وورث « وفي إسناده اسماعيل بن مسلم وهو ضعيف قل الترمذى وروى مرفوعا والموقوف أصح وبه
 جزم النسائي وقال الدارقطني في الملل لا يصح رفعه ورواه الطبراني عن جابر والمسور بن مخرمة معا
 عن عاصم (١) وابن أبي شيبه ومعيد بن منصور عن جابر بلفظ « لا يرث الصبي حتى يستهل صارخا »
 وأخرجه الترمذى عنه بلفظ « الطفل لا يصلى عليه ولا يرث ولا يورث حتى يستهل » وحسنه الحافظ
 السيوطى قال فى عون الودود بعد سوق أبى داود لحديث أبى هريرة ما نصه الحديث أخرجه أهل السنن
 والبيهقى بسننه وابن خزيمة الخ قال ابن الأثير استهل الصبي تصويته عند ولادته وهو كناية عن ولادته
 حيا وإن لم يستهل بل وجدت منه اشارة تدل على حياته اذ المقصود الامر الذى يعلم به حياته فاذا مات
 ورثته قرابته وإن مات أحد منهم ورثته بقى الكلام اذا تحقق وجود حمل ولما يولد قد ذكروا أنه يستحب
 للورثة تأخير القسمة حتى يملوا بصحة الحمل هل يخرج حيا أم ميتا فان استعملوا القسمة ترك له أكثر
 ما يستحقه فى نادر حالاته وهو نصيب أربعة ذكور وهذا حيث كان يشاركهم فان كان يحجبهم أعطى
 المحجوبون نصيبهم وترك الباقي وأما اذا كان يسقطهم فلا حظ لهم حتى يتبين الحمل وهو كلام حسن لا
 ينبغى العدول عنه اذ لا يتم الخروج عن عهدة تلك الاحاديث الا بما ذكره وإلا لزم أن يقسموا مال
 من أثبت له الشرع ميراثا أو احرام ورثته ما يستحقونه مما يرثه هو من قرابته وكلا الامرين خلاف
 ما أثبت له الشارع باستماله فليتمأمل وأما ميراث ابن الملاعنة والزانية وميراثهما منه وانقطاعه من الأب
 فأخرج البخارى وغيره عن ابن عمر أن رجلا لا عن فى زمن النبى صلى الله عليه وآله وسلم وانتفى من
 ولدها ففرق النبى صلى الله عليه وآله وسلم بينهما والحق الولد بالمرأة وأخرج الشيخان من حديث سهل
 ابن سعد قال وكانت حاملا وكان ابنها ينسب الى أمه فجرت السنة أنه يرثها وترث منه ما فرض الله لها
 وأخرج أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم انه جعل
 ميراث ابن الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها وفى إسناده ابن لهيعة وفيه مقال معروف وأخرجه أبو داود
 من رواية مكحول مرسلأ ولاصحاب السنن الأربعة عن وائلة رفعه تحوز المرأة ثلاثة موارث عتيقها
 ولقيطها ولدها الذى لا عنت عليه قل البيهقى ليس بثابت قال فى الفتح قلت وحسنه الترمذى وصححه
 الحاكم وليس فيه سوى عمرو بن روية بضم الراء وسكون الواو بعدها موحدة مختلف فيه قال البخارى
 فيه نظر ووقه جماعة وله شاهد من حديث ابن عمر عند ابن المنذر ومن طريق داود بن أبى هند عن
 عبد الله بن عبيد بن عمير عن رجل من أهل الشام أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قضى به لأمه

(١) هكذا فى كنز العمال ولعل الاصل هكذا وابن أبى عاصم عن جابر والمسور بن مخرمة معا الخ
 ولينظر فى الجامع الكبير ويصحح ان شاء الله تعالى هكذا فى هامش الاصل من خط المصنف

هي بمنزلة أبيه وأمه وفي رواية أن عبد الله بن عبيد كتب الى صديق له من أهل المدينة يسأله عن ولد الملاعة فكتب اليه اني سألت فأخبرت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى به لأمه قال الحافظ وهذه طرق يقوى بعضها ببعض وفي رواية فليح عن الزهري عن سهل في آخر حديثه فكانت السنة في الميراث أن يرثها وترث منه ما فرض لها أخرجه أبو داود ومجموع هذه الاحاديث قد دل على انتفاء نسبه من أبيه والحاقه بأمه وهو معنى ما أخرجه ابن أبي شيبة عن علي عليه السلام وابن مسعود أنهما قالا في ابن الملاعة عصبة أمه يرثهم ويرثونه وبه قال النخعي والشعبي وهو لا يناق ماروى سعيد بن منصور والبيهقي عنهما أنهما كانا يجعلان أمه عصبة وحدها فتعطى المال كله فان ماتت أمه قبله فما له لمصبتها وهو معنى حديث عمرو بن شعيب المتقدم ولورثتها من بعدها لما قدمنا نقله عن صاحب الفتح أن المراد بالعصبة الورثة فإذا لم يكن له وارث من قبلها الا هي استبدت بالمال فرضا ورداً والا شاركها من له ارثه معها من قرابتها جعلا بين أدلة لحوق نسبه بأمه وأدلة المواريث وهو معنى ماروى عن أمير المؤمنين عليه السلام أن ابن الملاعة ترثه أمه واخوته منها الا قوله فان فضل شيء فهو لبيت المال ففيه مخالفة لرواية اثباته الميراث كله لأمه ولأدلة تورث ذوى الارحام اذ مقتضاها كما تقدم اثبات الرد وهو عليه السلام من المثبتين له كما تقدم مع مخالفة ذلك لما رواه سعيد بن منصور والبيهقي عن الشعبي أن عليا عليه السلام قال في ابن الملاعة ترك أخاه وأمه لأمه الثلث ولاخيه السدس وما بقى فهو رد عليهما بحساب ما ورثا وقال عبيد الله للأخ السدس وما بقى فلأم وهى عصبة وقال زيد لأمه الثلث ولاخيه السدس وما بقى ففي بيت المال انتهى ولعله وقع سقط فيما نقله في الفتح فان تلك المقالة لا ينبغي نسبتها الا الى زيد بن ثابت لما قدمنا من تحقيق مذهب أمير المؤمنين على عليه السلام ولما أن زيد بن ثابت من نفاة الرد وتورث ذوى الارحام كما تقدم فيكون ما فضل عن نصيب ذوى الفروض في بيت المال وذلك هو صريح هذه الرواية عن زيد بن ثابت كما ترى نعم ثم لا يخفى أن هذه الأدلة انما أفادت الحاق نسب ابن الملاعة بنسب أمه واثبات التوارث بينه وبينها وبين من ينسب اليها وهى لا تفيد نبوت انتساب ابن الزنا اليها ولا التوارث فيما بينه وبينها ولا بينه وبين أقاربها بالأولى لعدم ادعائها له الى فراش بخلاف ابن الملاعة فلا يلحق نسبه بها ولا يثبت بينهما توارث وهو صريح حديث «انما رجل عاهر بحرة أو أمة فالولد ولد زنا لا يرث ولا يورث» أخرجه الترمذي عن ابن عمرو وفي إسناده أبو محمد عيسى بن موسى القرشي الدمشقي قال البيهقي ليس بمشهور وأخرجه عبد الرزاق من حديث عمرو ابن شعيب بلفظ «من عاهر بأمة قوم أو زنى بها فالولد ولد زنا لا يرث ولا يورث» وأخرجه الحاكم في تاريخه من حديث ابن عمر بلفظ «من عاهر بأمة أو حرة فولده ولد زنا لا يرث ولا يورث» وأخرج احمد عن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (لا مساعاة في الاسلام من ساعى في الجاهلية فقد الحقته

بمصيبة ومن ادعى ولداً من غير رشدة فلا يرث ولا يورث) وأخرجه أبو داود وفي إسناده رجل مجهول ويشهد لهذه الأحاديث حديث «الولد للفراش وللماهر الحجر» رواه الجماعة من حديث سعد وغيره إذ المراد بقوله الولد للفراش أى لذى الفراش وهو الذى يملك عصمة النكاح بعقده أو بالتسرى فإذا لم يثبت أيهما فلا اقتراش لا فراش ولا مفروش والا لزم أن يكون السفاح فراشا لوجود الاقتراش من دون عقد نكاح ولا تسر وهو خلاف المراد من الحديث وعلى هذا فيكون ميراث ابن الزنا فى بيت المال وأما ما أخرجه أبو داود أيضاً من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى أن كل مستلحق ولد زنا لأهل أمه من كانوا حرة أو أمة وذلك فيما استلحق فى أول الاسلام وهذا مختصر من إسناده حديث عمرو بن شعيب عند أبى داود وفى كليهما محمد بن راشد المكحولى الشامي وفيه مقال لعله تقدم نقله ووثقه أحمد وابن معين والنسائي وقال دحيم يذكر بالقدر فهذا قد صرح فيه بأنه فيما استلحق فى أول الاسلام على أنه معارض بحديث ابن عباس على أنه يمكن أن يكون المعنى أنه استلحق فى الجاهلية ووقع القضاء منه صلى الله عليه وآله وسلم فى أول الاسلام فيوافق حديث ابن عباس ثم هو معارض بحديث عمرو بن شعيب نفسه وبحديث ابن عمر المصرح فيهما بأنه لا يرث ولا يورث وهذا على فرض صحتهما وحديث سعد بن أبى وقاص أقوم شاهد على انقطاع الاطلاق بكل من الزانيين وبذلك يمنع التوارث لانه لا يثبت الفراش الا بما يصح تقريره فى الاسلام لا يقال حديث تحوز المرأة ثلاثة موارث وعد منها لقيطها دليل على ذلك لانه يقال لو كانت اما شرعاً لما سعى لقيطها لما لم يلقط حينئذ غير الام الشرعية اذ هو يصدق بالنقاط أى ملتقط رجل أو امرأة وليس أحد منهما بأهل حينئذ على أنه يمكن أن يكون المراد من الحديث اذا كان الالتقاط فى غير بلاد الاسلام وهو ممن يصح التقاطه ولكنه اذا كان كذلك فهو عبد ويمكن أن يقال قد صار للملتقط منة ونعمة كنعمة ولأه الموالة لصيرورته فى حجرها بمثابة الابن فهي أولى بميراثه حيث لا وارث له من صلبه كما فى ولأه الموالة هذا وأما ميراث المفقود وهو من لا يعلم ولا يظن فى أى جهة هو فإذا علم موت من بنوارثان ولم يعلم أيهما مات أولاً فحكم نوريتهما حكم نوريث الفرقى والهدمى واذا مات للغائب من برئه ترك له نصيبه حتى يصح خبره فإن صح له خبر عمل بمقتضى هذا التفصيل والا فالتروك كمال الغائب يقسم بين ورثته بعد الجزم بموته والامر فى ذلك واضح وأما ميراث الدعوة وهو الولد الذى يدعيه اثنان فصاعداً حيث لا يتميز أحدهما عن الآخر وهذا حيث لم يعلم الثانى بوطء للأول للجارية المشتركة بينهما والا فقد استهلكها الاول وصارت سرية له وإن كان لا يجوز للأول ذلك الا باذن شريكه قال فى الجامع السكافى واذا كانت الامة بين رجلين فجاءت بولد فأدعياه جميعا فهو الأول منهما ويضمن لشريكه نصف قيمتها يوم علقت منه ونصف عقرها ونصف قيمة الولد على قول على وزيد بن

على عليهما السلام والشعبي وابن أبي ليلى وحسن بن صالح وقال أبو حنيفة وأصحابه لا يضمن نصف قيمة الولد لانه وقع في الرحم وهو حر لانه يملك بعض الام ولا قيمة للحر قلت ولد الأمة يلحق بها في الحرية والرق فكل من المدعين يملك منه بقدر ملكه في الامة فيعتق من الولد بقدره والباقي سرياً بملك ذى الرحم المحرم فيلزم كلام المدعين الآخر قدر نصيب شريكه كما يلزمه نصيب شريكه قياساً لها ولولدها على اعتاق نصيب من المشترك كما تقدم قريباً نعم ثم قال في الجامع السكافي ولو ادعياه جميعاً معاً لزمها الولد وكان ابنهما يرثهما ويرثانه ويرث كل واحد منهما بمنزلة الابن الكامل وان مات أحدهما فالباقي منهما وارثه وهو للباقي منهما وكذلك روى عن علي عليه السلام والعمر قصاص والامة أم ولد لهما ولا يطأها واحد منهما واذا مات أحدهما عتقت وسعت للباقي في نصف قيمتها أم ولد فان مات أحد أبويه وترك أولاداً غيره فانه يرث مع أولاده بمنزلة ابن كامل فان مات أبوه الآخر ورثه أيضاً بمنزلة ابن كامل فان مات الابن وترك أبويه حيين وأمه وزوجته فان للزوجة الربع والام ثلث ما بقي وما بقي بين أبويه نصفين فان مات أحد الابوين ثم مات الابن وترك أمه وأباه الباقي وزوجته وأخويه من أبيه الميت وللزوجة الربع والام السدس وما بقي فللاب الحى ولا يرث اخواه ولا اخوات مع أب انتهى وهذا هو معنى قولهم الولد الذى يدعيه الشركاء في ملك الامة يكون ولداً لمن ادعاه ويرث المدعون بمنزلة أب واحد وأمهاتهم جداته وأولادهم اخوته لابيه واما المبتوت طلاقها فلا شك في كونها قد خرجت عن عقدة نكاحه وانقطعت الزوجية بينهما وقوله تعالى (ولكم نصف ما ترك أزواجكم) انما يفيد التوارث بالزوجية لا يقال هذه الآية في إرث الزوج والسكالم في إرث الزوجة لانه يقال إنه إذا ثبت طلاقها لم يبق لها بهلاكاً هو كذلك في عدة الرجعى لقوله تعالى (وبعولتهن أحق بردهن في ذلك) وهذه الآية تزيد ما يفهم من سياق آية الموارد يث بياناً اذ الضمير في قوله تعالى (ولهن الربع) يعود الى الزوجات اذ هن اللاتي بقيت لهن البعولة واما المبتونات فقد انقطعت علاقة البعولة بينهما وبين البنات لطلاقهن بشهادة قوله تعالى (فلا نحل له حقه) تنكح زوجاً غيره (واذا أقطعت تلك العلاقة فلا توارث بينهما واما ما رواه مالك وعبد الرزاق في توريث عثمان لبنت الاصبغ السكافي من عبد الرحمن بن عوف بعد ان بت طلاقها في مرضه فهو رأى صحابى فلا حجة فيه واما القياس على القاتل معارضة بنقيض القصد فيرد عليه أولاً أن هذه العلة المستنبطة قد لا يكون الفعل لاجلها لا في الاصل ولا في الفرع بل ربما كان الغالب أن يكون القتل لا طلباً للديار والطلاق لا لحرمانه والاحكام انما تعلق بالغالب لا بالنادر ثم لو كانت العلة هى المعارضة بنقيض القصد لزم أن يرث كل من القاتل وبات الطلاق عند تحقق عدمها فيهما وهو خلاف منطوق لا يرث القاتل شيئاً والعلة المستنبطة اذا عادت على النص بالبطلان فهى باطلة واما ثانياً فلان القاتل فاعل محرماً بالادلة الناصة على ذلك وهذا مما لا خلاف فيه ولا كذلك بات الطلاق فان الطلاق

غاية ما يفيد حديث (أبغض المباح الى الله الطلاق) أن يكون مكررها واما حديث (من قطع ميراثا قطع الله ميراثه من الجنة) أخرجه سعيد بن منصور عن سلمان بن موسى مرسلا فهذا الحديث بعد صحته ويؤكد القلب يجزم بصحته والله أعلم انما هو بعد ثبوت الاستحقاق والطلاق وقع قبله وأيضا فالذى قطعه هو البات لطلاقها ان كان قصده بذلك حرمانها وهذا الحديث قد أفاد أن له عقوبة هي أشد العقوبات وهو قطع حظه من الجنة وهو كناية عن عدم دخوله الجنة فعوذ بالله من حرص يعاقب عليه بما هو دون ذلك فضلا عن حرمان حظ من الجنة فعوذ بالله من غضبه وعقابه ولكن هذه عقوبة لفاعلها وهي لا تستلزم توريث المبتوتة لان التوريث انما يجب بعد الاستحقاق وبقاء سبب الاستحقاق الى وقتها أمر لا بد منه بدلالة آية المواريث كما تقدم تقرير ذلك ولم يبق بين البات والمبتوتة علاقة الاستحقاق عنده واما ثالثا فلأن علة حرمان القاتل الميراث هي أنه قطع صلة القرابة بينه وبين المقتول التي يجب عليه وصلها فاستحق قطع الميراث لا يقال هذا يلزم منه أن يرث القاتل اذا كان المقتول أحد الزوجين وهو خلاف منطوق الحديث اذ لا رحمة بينهما غالبا يجب وصلها لانه يقال ذلك غير لازم لنتمكن كل منهما من رفع ما نابه من الآخر بغير القتل اما الزوج فبالطلاق واما المرأة فبالنشوز والمرافعة الى من يعرف أن لها طلب المخالعة من الزوج فاقدام أيهما الى قتل الآخر موجب للحرمان على أنه يمكن أن تكون العلة في حرمانهما أنه قد ثبت لكل منهما بمقدمة النكاح من القساكن ما صيرها بمثابة الأقارب أو أقرب والاحاديث قاضية بذلك فجعلهن صلى الله عليه وآله وسلم عوانى بين أيدي الأزواج وقال صلى الله عليه وآله وسلم (لو كنت أمراً أحداً أن يسجد لأحد لامرت المرأة أن تسجد لزوجها) وغير ذلك من صحيح الاحاديث والقصد الاشارة. ومع هذا ففي النفس شيء من توريث من بت زوجها طلاقها لقصد حرمانها الميراث وما ذكرته هو مقتضى ما فهمته من الدليل واما أن حسم مادة قصد حرمان الميراث بأي زجر مطلوب لثلاث يتوصل أهل الحرص الى ذلك ممن لم يعرف للشرعية حقها فهو الظاهر ولكن بماذا وكيف وبعد فللناظر نظره

﴿ باب قسمة المواريث ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال أجر القاسم سحت) ش قال في النهاية في حديث إياكم والقسامة القسامة بالضم ما يأخذه القسام من رأس المال عن أجرته لنفسه كما يأخذ السامرة رسماً مرسوماً لا أجراً معلوماً كتواطئهم أن يأخذوا من كل ألف شيئاً معيناً وذلك حرام قال الخطابي ليس في هذا تحريم إذا أخذ أقسام أجرته باذن المقسوم لهم وانما هو فيمن ولى أمر قوم فاذا قسم بين أصحابه شيئاً أمسك لنفسه نصيباً يستأثر به عليهم وقد جاء في رواية أخرى

الرجل يكون على الفئام من الناس فيأخذ من حظ هذا وحظ هذا انتهى وعلى هذا يحمل كلام أمير المؤمنين عليه السلام ويحتمل أن يراد بالقسم بمنزلة الفرائض بمجرد الفتوى وقد فسر القسامة بالتميز صاحب الفتح

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال كل ربايع وأرضين قسمت في الجاهلية فهي على قسمتها وكل ربايع وأرضين أدركها الإسلام فهي على قسمة الإسلام) ش الربايع جمع ربيع وهو المنزل ودار الإقامة وربع القوم محتهم كما في النهاية أخرج ابن ماجه عن ابن عمر ما كان من ميراث قسم في الجاهلية فهو على قسمة الجاهلية وما كان من ميراث أدركه الإسلام فهو على قسمة الإسلام وأخرجه عبد الرزاق وأبو نعيم في الحلية عن عطاء بن أبي رباح مرسلًا وسعيد ابن منصور عن عمرو بن دينار مرسلًا وعن اسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن عطاء مرسلًا أيضًا وهو أعم من الربايع والأرضين وأعم منه ما أخرجه أبو داود وابن ماجه عن ابن عباس كل قسم قسم في الجاهلية فهو على ما قسم وكل قسم أدركه الإسلام فانه على قسم الإسلام قال في عون الودود نكت عنه أبو داود والمنذري وأخرجه أبو يعلى وأخرج الديلمي عن أبي هريرة من أسلم عن ميراث قبل أن يقسم فله نصيب وعن عمر قل من أسلم على ميراث قبل أن يقسم ورث منه أخرجه عبد الرزاق وأخرج سعيد بن منصور عن زيد بن قتادة الشيباني أنه شهد عثمان بن عفان ورث رجلاً أسلم على ميراث قبل أن يقسم انتهى ومعنى ذلك واضح لا يخفى وبتمام ذلك تم الكلام على الموارث واحكامها وينالوه

ص ﴿باب الوصايا﴾

ش الوصايا جمع وصية كهدايا جمع هدية ويطلق على فعل الموصى وعلى ما يوصى به من مال أو غيره من عهد ونحوه فتكون بمعنى المصدر وهو الإيصال على الاول وبمعنى المفعول وهو الاسم على الثاني وفي الشرع عهد خاص مضاف الى ما بعد الموت وقد يصحبه التبرع قال الأزهري الوصية من وصيت الشيء بالتخفيف اذا وصلته وصيته لأن الميت يصل بها ما كان في حياته بعد مماته ويقال وصية بالتشديد ووصاة بالتخفيف بغير همز وأطلق شرعاً أيضاً على ما يقع به الزجر عن المنهيات والحث على فعل المأمورات كذا في الفتح وقد ورد الحث على الوصية بالمعنى الذي عقد له الباب في عدة أحاديث فأخرج الامام أبو طاب في أماليه والجماعة من حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (ما حق امرئ مسلم يبيت ليلتين وله شيء يريد أن يوصي فيه الا ووصيته مكتوبة عند رأسه) وفي لفظ لمسلم والاسماعيلي (ما حق امرئ مسلم له مال يريد أن يوصي فيه) وفي رواية له وللفسائي (ثلاث ليل) ورواه أحمد عن سفيان عن أبوب بلفظ (حق على كل مسلم أن لا يبيت ليلتين وله ما يوصي فيه) الحديث ورواه الشافعي عن سفيان بلفظ (ما حق امرئ يؤمن بالوصية) الحديث قال ابن عتبة البرفسره ابن عيينة أى يؤمن

بأنها حق انتهى وأخرجه أبو عوانة من طريق هشام بن الغازي عن نافع بلفظ (لا ينبغي لمسلم أن يبيت
 ليلتين) وذكره ابن عبد البر من طريق سليمان بن موسى عن نافع مثله والطبراني من طريق الحسن عن
 ابن عمر مثله وذكره ابن عبد البر من طريق أبي عون بلفظ (لا يحل لامرئ مسلم له مال) وأخرجه
 الطحاوي في الباب عن أنس رفعه (المحروم من حرم الوصية) أخرجه ابن ماجه وعن ابن عباس
 رفعه (ترك الوصية عار في الدنيا ونار وشنار في الآخرة) أخرجه الطبراني في الاوسط والاحاديث
 تدل على وجوب الايصاء لان الوصية يتبين بهاماله وما عليه من الاموال والحقوق التي يستحقها ورثته
 من بعده والتي يجب عليه التخلص منها ولولم يوص الا بمجرد الاستسماح والتحلل من الوقوع في
 الاعراض التي كثر التساهل فيه ولا يكاد ينجو منه الا المعصوم قبل أن لا يكون درهم ولا دينار انما
 هي الحسنات والسيئات نسأل الله العفو والغافية في الدارين ومحل الوجوب انما هو حيث لم يتمكن
 من التخلص منها حال حياته وإلا فهو الواجب ويجب عليه الاشارة على الوصية حيث ظن عدم العمل
 بخطه الا به وليحذر الموصي المضارة في الوصية فقد أخرج أبو داود عن أبي هريرة عن رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم قال (ان الرجل ليعمل أو المرأة بطاعة الله ستين سنة ثم يحضرها الموت فيضار ان في
 الوصية فتجب لها النار) ثم قرأ أبو هريرة (من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار وصية من الله)
 الى قوله (وذلك الفوز العظيم) ورواه الترمذي وقال حسن غريب من هذا الوجه لان في اسناده
 شهر بن حوشب وفيه مقال معروف ولائحد وابن ماجه معناه وروى سعيد بن منصور عن ابن عباس
 موقوفاً باسناد صحيح الاضرار في الوصية من الكبراء ورواه النسائي مرفوعاً قال الحافظ ورجاله ثقات
 والظاهر بطلان وصية الضرر لحالفها طريقة الشارع وما خالف طريقته فهو باطل مردود لقوله صلى
 الله عليه وآله وسلم (كل ما ليس عليه أمرنا فهو رد) أخرجه الشيخان من حديث عائشة ولكن هذا
 يتوقف على معرفة المال الذي لا يصح الايصاء معه بما لا يبقائه للورثة وقد أخرج عبد الرزاق والغرياني
 وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والحاكم
 وغيرهم عن عروة أن علي بن أبي طالب عليه السلام دخل على مولى له في الموت وله سبعمائة درهم
 فقال الا أوصي فقال لا انما قال الله (إن ترك خيراً) وليس لك كثير مال فذبح لورثتك وروى عنه
 عليه السلام ثمانمائة مال قليل وعن ابن عباس نحوه وعن عائشة فيمن ترك عيالا كثيراً وترك ثلاثة
 آلاف ليس هذا بمال كثير وقيل غير ذلك قال في الفتح وحاصله أنه أمر نسي يختلف باختلاف
 الاشخاص والأحوال قلت وعلى هذا فالقدر الذي تجوز معه الوصية ويكون مانعاً من الاختلاف بين
 الوصي والورثة هو الذي اذا أوصى به لا يمد معه تاركاً لورثته عالة يتكففون الناس سواء كان الباقي هو
 الذي يغنيهم الغناء العرفي أو كاتوا اغتياها من دونه أو كاتوا ذوى اكتساب ممن أو دخل واهل كل جهة

يعرف قدر هذا الضابط ولا يخفى على كثير من آحاد الناس فإذا عرف الموصى ذلك جازله الايصاء اذا غلب على ظنه أن في الايصاء قرينة محققة لما يأتي ولا يكون مضاراً ثم اذا عرف الحاكم المعتبر أن في ذلك الايصاء ضرراً جازله إبطالها وإن لم يكن الضرر مقصوداً للموصى مراعيًا نظره قوله تعالى (فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه على الذين يبدلونه) الآية ليكون اقدامه على ذلك واحكامه عنه وهو على بصيرة بالحق وهذا وبشترط في الموصى العقل والحرية وبلوغ الوصى درجة من التمييز الذي يصح معه التصرف ويعرف منه بالمثابة على الخيرات التي لا تعهد الأمن المكلفين ليتم الوثوق فيما هو له وعليه وقد تقدم الكلام على أدلة كل واحد من هذه الثلاثة الشروط بما يغنى عن الاعادة والله أعلم .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال لا وصية لقاتل ولا لوارث ولا لحربي)

من قوله عليه السلام لا وصية لقاتل هذا شروع في بيان من لا يصح الايصاء له وهذا التركيب وإن كان يحتمل أن المراد منه عدم صحة وصية القاتل بشئ فقد بين أن المراد عدم صحة الايصاء له من مقتوله عطف قوله عليه السلام ولا لوارث عليه وقد روى معنى هذه الجملة مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ففي التلخيص حديث ليس للقاتل وصية أخرجه الدارقطني والبيهقي من حديث علي عليه السلام وإسناده ضعيف جداً قاله ابن عبد الحق وابن الجوزي وأما قول إمام الحرمين ليس هذا الحديث في الرتبة العالية من الصحة فعجيب فإنه ليس له في أصل الصحة مدخل فداره على مبشرين عبيد الخصى وقد اتهموه بوضع الحديث انتهى وفي الخلاصة وهامشها نقلاً عن التهذيب قال البخاري منكر الحديث له عنده فرد حديث وقال أحمد يضع الحديث وقال الدارقطني متروك انتهى ولكنه قد يقال بقياس الوصية على الميراث بجامع كون كل منهما صلة فكما أن قاتل مورثه عمداً أو إنا لا يرثه فكذلك قاتل الموصى له لا يستحق ما أوصى به له ولكن هذا لا يتم إلا حيث تقدم الايصاء له وأما إذا تأخر عن الجنابة فالقياس لا يمنع صحتها هذا ما يفهمه تقرير البدر الأمير لما يقتضيه كلام العلامة الجلال والظاهر أن أمير المؤمنين عليه السلام أراد بيان دفع ما عسى أن يتوهم من أنه لا تلازم بين منع القاتل من الميراث الناسخ لحقه الثابت بوجوب الوصية للأولاد والأقرب بين بآية البقرة وبين منعه من الايصاء له لبقاء الوجوب في حق غير الوارث كما يأتي الكلام عليه وهو قد صار بقتله مورثه غير وارث ووجه الدفع أن شرعية الميراث ووجوب الايصاء كلاهما باب من صلة الرحمة فكما أن القاتل بقطعه حق الرحمة بينه وبين مورثه بقتله إياه قد قطع عن الميراث فليقطع عن الوصية إذ وجه استحقاقهما واحد وهو الرحمة وما يجري مجراها إلا أنه قد يقال إن نفي استحقاق الوصية لا ينفي جوازها وإن كان قد صار بقتله مورثه بمثابة غير القريب له فمن قدر على أن لا يكون إمامة وقابل السيئة بالحسنة فقد فاز فوزاً عظيماً نعم وقد وقع

الاختلاف في الوصية للقاتل ففي الجامع الكافي عن محمد بن منصور لا تجوز الوصية للقاتل سواء كان القتل عمداً أو خطأ وروى نحوه ذلك عن حسن وسفيان وشريك وهو قول أبي حنيفة وأصحابه قال شريك سواء أوصى له قبل الضربة أو بعدها لانه قاتل وقال حسين بن صالح إن أوصى له قبل الضربة لم تجز الوصية وإن أوصى له بعد الضربة جازت الوصية ولو كانت امرأة فإن كان تزوجها قبل الضربة لم ترثه وإن تزوج بعد الضربة ورثته وقال أبو حنيفة إن أجاز الورثة للقاتل جازت انتهى والظاهر أن المراد بالخطأ ههنا ما هو شبه العمد لا ما هو ضده وقد تقدم بيان ذلك في الموازيت وأما قوله عليه السلام ولا لوارث فهو معنى حديث أبي امامة قال في التلخيص حديث (لا وصية لوارث إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه) أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث أبي امامة باللفظ التام وهو حسن الاسناد وكذا رواه احمد والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن خارجة ورواه ابن ماجه من حديث سعيد بن أبي سعيد عن أنس ورواه البيهقي عن طريق الشافعي عن ابن عيينة عن سليمان الاحول عن مجاهد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (لا وصية لوارث) قال الشافعي وروى بعض الشاميين حديثاً ليس مما يثبت أهل الحديث فإن بعض رجاله مجهولون فاعتمدنا على المنقطع مع ما انضم اليه من حديث المغازي واجماع العلماء على القول به قال فيه وكأنه يعنى الشافعي أشار الى حديث أبي امامة المتقدم ورواه الدارقطني من حديث جابر وصوب ارساله من هذا الوجه ومن حديث علي واسناده ضعيف ومن طريق ابن عباس بسند حسن وفي الباب عن معقل بن يسار عند ابن عدى ومن حديث خارجة بن عمرو عند الطبراني في الكبير ولعله عمرو بن خارجة أنقلب ثم قال فيه حديث ابن عباس (لا تجوز وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة) ويرى (إلا أن يجيزها الورثة) أخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس باللفظ الأول وأبو داود في المراسيل من مرسل عطاء الخرساني به ووصله يونس بن راشد فقال عن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس أخرجه الدارقطني والمعروف المرسل ورواه الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده واسناده واه ورواه الدارقطني أيضاً من حديث عمرو بن خارجة باللفظ الثاني وهو عند البيهقي انتهى ونص حديث أبي امامة سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول في خطبته في حجة الوداع (إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث) قال في الفتح وفي اسناده اسماعيل بن عياش وقد قوى حديثه عن الشاميين جماعة من الأئمة منهم احمد والبخاري وهذا من روايته عن شرحبيل بن مسلم وهو شامي ثقة وصرح في روايته بالتحديث عند الترمذي وقال الترمذي حديث حسن ونص حديث عمرو بن خارجة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطب على ناقته وأنا تحت جرائنها وهي تقصع بجرائنها وإن لغامها يسيل بين كتفي فسمته يقول (إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث) قال في المنتقى رواه الحسة إلا أبا داود وصححه الترمذي

قال في الفتح وروى الدار قطنى من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعا لا تجوز وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة قل ورجاله ثقات الا انه معلول فقد قيل إن عطاء هو الخراسانى يعنى وهو لم يسمع من ابن عباس قال في الخلاصة روى عن ابى الدرداء ومعاذ وابن عباس مرسلًا قال فى هامشها نقلًا عن النبلاء انه كان ردىء الحفظ كثير الوهم فلما كثرت فى روايته بطل الاحتجاج به قال الواقدي فى علله قال محمد يعنى البخارى ما اعرف لمالك رجلا يروى عنه يستحق أن يترك حديثه غير عطاء الخراسانى قلت ماشانه قل عامة احاديثه مقلوبة انتهى قلت هذه الزيادة الاستثنائية وهى قوله إلا أن يشاء الورثة صحيحة من جهة المعنى لان المنع انما كان لاجل الورثة فاذا أجازوا ذلك لم يمتنع نعم واما الحديث الذى لم تسكن فيه زيادة الاستثناء فقد سمعت ما نقلناه من تصحيح الترمذى لحديث عمرو بن خارجه وتحسينه لحديث أبى أمامة مع اعتضادهما بتلك الشواهد فلا يكون قول الحافظ بعده سوقه لبعض طرقه التى يصدق عليها قوله ولا يخلو إسناد كل منها عن مقال لكن مجموعها يقتضى أن للحديث أصلاً قادحاً فى الجزم بالصحة وخصوصاً مع قوله بل جنح الشافعى فى الإثم الى أن هذا المتن متواتر فقال وجدنا أهل الفتيا ومن حفظنا عنهم من أهل العلم بالمغازى من قريش وغيرهم لا يختلفون فى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عام الفتح (لا وصية لوارث) ويوثرون عن حفظه عنه ممن لقوه من أهل العلم فكان نقل كافة عن كافة فهو أقوى من نقل الواحد وقد نازع الفخر الرازى فى كون هذا الحديث متواتراً قال وعلى تقدير تسليم ذلك فالشهور من مذهب الشافعى أن القرآن لا ينسخ بالسنة لكن الحجة فى هذا الاجماع على مقتضاه كما صرح به الشافعى وغيره انتهى وقد دخل فى ذلك الزوجان وإن كانا غير داخلين فى حكم آية الوصية للوالدين والأقربين وتورثتهما ومنع الوصية لهما كلا الحكيمين فى حكمهما بيان حكم ابتدائى فلا نسخ فى حكمهما لعدم القرابة الموجبة للإيصاء بينهما من حيث الزوجية (نعم) والمنسوخ من واجب الوصية للوالدين والأقربين إنما هو الإيصاء للوارث فأما غير الوارث من الأقربين فلم يتناولوه منع النسخ فهو باق على مقتضى دلالة آية البقرة وهذا مروي عن طاوس وغيره هكذا قرره فى الفتح والسيد محمد الأ مير رحمه الله وهو مبنى على أن الأقربين من القرابة يشمل الساقط عن الميراث من القرابة ولا يخفك أنه يستفاد من مجموع آيات الموارث والوصية والحديث أن الورثة هم الأقربون والموجود الساقط من غير الورثة إنما هو قريب لا أقرب وجوب الإيصاء إنما هو للأقرب وكل من يستحق التوريث لولا وجود من هو أولى منه أى أقرب هو أقرب بالنظر الى من هو أبعد منه عن الميت وهو بالنظر الى من هو أولى منه قريب لا أقرب واسم القرابة صادق على الأقارب سواء كانوا أقربين أم لا اذا عرفت هذا ظهر لك أن وجوب الوصية للأقربين قد نسخ بآيات الموارث والموجود من غيرهم ليسوا ممن تشملهم آية البقرة ولكنهم أولى بالإيصاء لهم من غيرهم على حسب قربهم من الميت

لو كانوا وارثين ولا يظهر لزوم الايصاء لبنت الاثخ والعمة إلا حيث يرث من في درجتها أو من دونها لأنه لا يصدق عليهما أنهما من الأقربين إلى الميت إلا وقتئذ وأما قبله فلا قرب إليه غيرها إذا هما حينئذ قريبان لا قربان فليتأمل هذا وأما قوله صلى الله عليه وآله وسلم (لا وصية لوارث) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم (لا تجوز وصية لوارث) فهما ظاهران في منع الوصية للوارث ورفع مشروعيتها مطلقاً سواء كانت من الثلث أم مما زاد عليه هذا معنى ما أفاده في البدر التمام لكنك إذا نظرت إلى أن المرفوع مشروعيته من الوصية هو المشروع منها في آية البقرة وهي قوله تعالى (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت أن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين) ظهر لك أن المقصود إنما هو رفع تلك المشروعية التي أبدلت بالمواريث وإذا نظرت إلى المراد من قوله صلى الله عليه وآله وسلم (إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه) عرفت أن المنع إنما هو من التصرف فيما هو حق مستحق للورثة وليس ذلك إلا الثلثين فأما الثلث فلا حق لهم فيه بل هو حق للموروث يتصرف فيه كيف شاء ولمن شاء ويزيده وضوحاً أن المحتاج لإجازة الورثة هو التصرف بالايصاء فيما يستحقونه وليس ذلك إلا الثلثين سواء أوصى لوارث أو لغيره لأنها إذا توقفت صحة الوصية للوارث من الثلثين على إجازة الورثة توقفت لغير الوارث على إجازتهم بالأولى فأما الثلث فلا يستحقونه فلا يحتاج إلى إجازتهم في غير التفضيل لبعضهم على بعض كما يأتي والسياق وقرآن الأحوال ليست مما يلغى كما بينته العلامة ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى في شرح العمدة وغيره من الأصوليين بل قل ابن القيم في قصيدته الذوقية التي سماها بالكافية الشافية مانعه .

إن الكلام إذا أتى بسياقه	يبدى المراد لمن له أذانان
أضحى كمن قاطع لا يقبل الت	أويل يعرف ذا أولوالاذهان
فسياقه الالفاظ مثل شواهدالا	حوال انهما لنا صنواف
إحداها للعين مشهود بها	لكن ذاك لمسمع الاناس
وإذا أتى الكتمان بعد شواهدالا	حوال كان كاتبع الكتمان
فتأمل الالفاظ وأنظر ما الذي	سيقته له ان كنت ذا عرفان

إذا عرفت هذا ظهر لك أن السياق وقرائن الأحوال لا تكون لاحقة بالسبب في عدم قصر العموم عليها فلا يقال معها العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السياق وقرائن الأحوال كما يقال ذلك في السبب لأن السبب غير مبين للمراد من اللفظ بل هو بالنظر إليه قضية عين لا يقتضى تخصيصاً ولا تقييداً بخلاف السياق ونحوه فهو مبين للمراد من اللفظ وقد عقد كثير من الأصوليين لكل منهما مسألة مستقلة هكذا حققه العلامة الأمير ورجع إليه آخرأ على أنه لو سلم عدم تقييد قوله صلى الله عليه وآله

وسلم (لا وصية لوارث) بالثلثين بدلالة السياق لكانت الأحاديث الواردة في الورثة خصوصاً والعامة لهم
والغيرهم من الأقرب الدالة على أنهم بالصلة والبر بهم أولى من غيرهم قاضية بتخصيص ذلك العموم
بإخراج جواز الإيصال للوارث والصحة له من الثالث من ذلك العموم وقصره على المنع من الثلثين جمعاً
بينه وبين الأحاديث الدالة على ذلك وذلك هو طريقة بناء العام على الخاص فيعمل بالخاص فيما تناوله
وهو الصلة والبر بهم من الثالث الذي جعله الله للميت زيادة في عمله عند انقضاء أجله وبالعام في ما بقي
وهو منع الإيصال مما صار حقاً مستحقاً للورثة وهو الثلثان وإذا كانت الوصية لغير القريب صدقة فقط
فهي للقريب سواء كان وارثاً أم لا صدقة وصلة بشهادة الأحاديث الواردة في ذلك والميت أحوج إلى
أن تكون صدقته قربتين فكيف يسوغ أن يقال إن الشارع لا يكتب للميت ثواباً على ما يوصى به
لوارثه من ثلثه الذي له أن يصرفه في وجوه القرب بل ولا يصححها ولا يجوزها بخلاف ما إذا
كانت لغير وارثه فهو يصححها ويجوزها ولو كان أبداً بعيداً عن الميت لوجه قرينة مع وجود ذلك
الوجه في أقرب قريب له والفرق بين صلته بالمنجزة حال حياة المعطي والمعلق تنجزها بموته لا يقتضي
أن الموت يقطع عنه ثواب ما يختار إيصال وارثه به وسيأتي أن الإيصال كلما كان بمال أقل كان أفضل
وأكثر ثواباً من الإيصال لأي وجه قرينة كان فإن اغناء الوارث مطلقاً مطلوب للشارع وكونه قد صار
إلى كل واحد منهم قسط من الميراث لا يلزم منه أن يحرموا من جواز تفضل الميت عليهم بشيء زائد
على ذلك بل كلما صار الوارث أغنى وأعف عن تكسيف الناس بما يصير إليه من مورثه كان ثواب
الميت بذلك أكثر كما يأتي إيضاح أدلة ذلك كله قريباً إن شاء الله وإنما ينال الميت الثواب بتوفيره
الميراث وعدم المضارة بإخراج شيء منه وطيب نفسه بما يصير إلى وارثه والرضا بما حكم به الله فيه
لا بمجرد صيرورة ما أحق الله الوارث به من الميراث إليه لعدم اختيار كل منهما لذلك لأن الثواب
والعقاب إنما يكونان على فعل مقدر مختار وقد يقال إن ترك الإيصال من الثلثين وإبقاء المال للورثة فعل
اختياري كما يشهد به حديث إنك إن تدع الخ فلا يقال يلزم منه ترك الإيصال لقريب وارث وغيره ولا يبقى
قائفة الترغيب بالإيصال في زيادة الحسنات كما تفيده الأحاديث والحق أن توفير الثلثين للورثة مطلوب
مرغب إليه بينه ما في صدر حديث إنك إن تدع الخ والإيصال للوارث مما لا وصى أن يتصرف فيه اتباعاً
للأدلة الدالة على أن القريب بالصلة والبر أولى هو من أقرب القرب (نعم) وهما بحث وهو أنه لا خفاء
أن سياق الحديث في عدم صحة الوصية من الثلثين ولما قصرنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم (لا وصية
لوارث) على سياقه ووجدناه موافقاً له جملناه من باب التقييد لاتصاله به فكانه قال لا وصية لوارث من
الثلثين وهذا هو المعنى الأول أقصر اللفظ على سياقه وهو تقييد لاشك فيه لا أنه تخصيص لأن
التخصيص إخراج ولا إخراج في قصر اللفظ على سياقه بالمعنى المذكور واستفادة إخراج الثالث إنما

هو من حاصل معنى سياق الحديث كما تراه في تقدير المراد من منع الايصاء من الثلثين ولو أردنا التخصيص لقلنا ولو سلم عدم تخصيص قوله صلى الله عليه وآله وسلم (لا وصية لوارث) بالثلث اذ هو المخرج عن حكم العموم ولا خفاء ان هذا انما هو لازم عن قصر اللفظ على صياقه لفهمه عنه لانه هو هو وان كان مؤدى الاعتبارين واحدا وقد أردنا بذلك الاشارة الى ما تحسن رعايته في القاعدة ببيان ما هو الاولى بها وذلك لا ينفي اعتبار العموم عند عدم اعتبار السياق فليتأمل (نعم) وبعد معرفتك أن ورود الحديث لرفع مشروعية الوصية التي تثبت استحقاق الورثة لها بآية البقرة تعرف أن الذي يتوقف نفوذ تصرف الموصي منه وصحته على اجازة الورثة هو الثلثان لأن كليهما قد صار حقا مستحقا للورثة كما يفيد الحديث فلا ينفذ تصرف الموصي منهما ولا يصح إلا باجازه الورثة فكأنه قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يجوز وصية لوارث من الثلثين إلا أن يجوز الورثة وهذا الاستثناء متصل كما ترى لا كما قاله البدر الأمير رحمه الله تعالى وقد يقال لو تم تقييد ظاهر الحديث بالثلثين على ما يقتضيه سياق الحديث لما بقي للتخصيص على منع الوارث من الوصية فائدة لا ستواء الوارث وغيره في عدم صحة الوصية من الثلثين إلا بمشيئة الورثة واجازتهم فيلزم بقاء الحديث على اطلاقه فلا تصح الوصية للوارث لامن الثلثين ولا من الثلث إلا باجازه الورثة قلت هذا ايراد قوى ولسكنه يقال لم يرد بالحديث أولا وبالذات الا ببيان منع مشروعية الوصية التي كانت أوجبته آية البقرة وبينت قدر المشروع منه آيات الموارث كما يعرف ذلك من سوق الحديث ولا تعرض فيه لغير الوارث ولسكنه يلزم من منع الايصاء للوارث من الثلثين وتوقف نفوذه وصحته على اجازة الورثة وهو من الأقربين الى الميت أو صار بالزوجية بمثابتهم منع الايصاء لغيره وتوقفه على اجازتهم من باب الاولى والاحرى فيكون للتخصيص على منع الوارث فائدة وأي فائدة وبما ذكرناه يجتمع شمل مقتضى السياق والتخصيص على منع الوارث وبعد فاعلم انه لا يقدح في دليل التقرير الا ما يقدح في دلالة السياق كالوقيل إذا كان أصل وجه مشروعية الوصية والموارث هو وصل الرحم كان حاصل معنى الحديث أن الله قد أعطى كل ذي حق مستحق لوصله بالرحمة حقه بتوريثه فلا شرعية لوصل وارث مرة ثانية بالوصية له بعد وصله بالميراث وان هذا أقوى قراح فيما اعلم في دليل جواز الوصية للوارث من الثلث المستند الى دلالة سياق الحديث ولسكنه يقال عليه ان هذا الايراد لو تم يلزم منه أن لو أوصى الميت من ثلثه اقرب ابلا وجود مسقطه بقدر ما يستحقه هو لو كان وارثا لا تمتنع جواز وصله بالايصاء له مرة ثانية لوجود العلة المذكورة والمعلوم أن الحديث لم يمنع جواز وصله مرة ثانية بالوصية له إلا لاجل وصله لزوما بالميراث وحيث أن فليس الجمع يقتضي لمنع الايصاء مرة ثانية لاجل الجامع باولى من الفرق لاجل الفارق لان الوصل مرة لا يقتضي المنع أخرى فضلا عن القطع بل مادته مشعرة بشرعية دوامه فضلا عن تكراره

فكيف يكون مانعا عن شرعية الوصل بالإيصاء ويجاب فانيا بمنع أن المراد من دفع الشرعية ههنا عدم جواز وصل الوارث مطلقا حتى بما الموصى أن يصرفه في وجوه القرب لما أن من المعلوم أن شرعية الله تعالى الوصية والميراث للقرابة انما هي رعاية لوصل الرحم التي شق لها من اسمه الرحمن جل وعلا واثبت لها حقوقا فوق ما شرعه لغيرها كما يفيد ذلك كله الآيات والاحاديث وغاية ما يفيد حديث ابن عباس هو رفع مشروعية الوصل الزائد على ما شرعه الله تعالى بين الموصى وبين سائر العباد ولا يلزم من هذا إلا أن الوارث قد صار بوصله بالميراث بمنزلة غير الوارث من القرابة في رعاية الحقوق لأنه يصير به بمنزلة غير القريب ولا بمثابة المعتل بالحدى الملل المانعة بسببه من الوصل بالميراث أو الوصية كما هو مفاد ظاهر دليل المنع فليتأمل اذا عرفت هذا ظهر لك أن رفع شرعية الوصية للوارث وعدم صحتها بالنظر الى الواقع ونفس الامر سواء قلنا إنه من باب المطلق المقيد أو من باب العام الخصوص أو من العام الذي اريد به الخصوص لان المخصص في التحقيق هو الارادة انما هو عما يستحقونه وهو الثلثان لاعما للعت أن يتصرف فيه في وجوه القرب التي منها الإيصاء لقريب العيت أو لغيره وسواء كان ذلك القريب وارثا أم لا إذا كان لوجه قرابة لما يأتي وحينئذ فالأحق بالإيصاء له هو الأقرب فالأقرب من الأقارب والزوجان لقوله صلى الله عليه وآله وسلم (أفضل دينار ينفقة الرجل دينار ينفقه على عياله) الحديث أخرجه مسلم والترمذى من حديث ثوبان مولى المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم وعن أبي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من أنفق على نفسه نفقة يستعف بها فهي صدقة ومن أنفق على امرأته وولده وأهل بيته فهي صدقة) رواه الطبراني قال الحافظ عبد العظيم بإسنادين أحدهما حسن وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يوما لأصحابه (تصدقوا) فقال رجل يا رسول الله عندي دينار قال (انفقه على نفسك) قال ان عندي آخر قال (انفقه على زوجك) قال ان عندي آخر قال (انفقه على ولدك) قال ان عندي آخر قال (انفقه على خادمك) قال عندي آخر (قال أنت ابصر به) رواه ابن حبان في صحيحه وفي رواية له تصدق بدل انفق في السكك وعن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (اليد العليا أفضل من اليد السفلى وابدأ بمن تعول امك وأباك وأختك وأخاك وأدناك أدناك) رواه الطبراني قال الحافظ بإسناد حسن وهو في الصحيحين وغيرهما بنحوه من حديث حكيم بن حزام وعن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال قلت يا رسول الله من أبر قال (أملك ثم أملك ثم أملك ثم أبأك ثم الأقرب فالأقرب) وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لا يسأل رجل مولاة من فضل هو عنده فيمنعه إياه الادعى له يوم القيامة فضله الذي منعه شجاعا أقرع) رواه أبو داود واللفظ له والنسائي والترمذى وقال حسن وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم (الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذى الرحم ثنتان صدقة وصنة) رواه النسائي والترمذى وحسنه وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والحاكم وقال صحيح

الاسناد كلهم من حديث سليمان بن عامر ولفظ ابن خزيمة قال (الصدقة على المسكين صدقة وعلى القريب صدقتان صدقة وصلة) وعن زينب الثقفية امرأة عبد الله بن مسعود قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (تصدقن يا معشر النساء ولو من حليكن) قالت فرجعت الى عبد الله بن مسعود فقلت انك رجل خفيف ذات اليد وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أمرنا بالصدقة فأنه فسله فان كان ذلك يجزى عني والاصرقتها الى غيركم فقال عبد الله بل إني أنت فانتطلقت فاذا امرأة من الانصار بباب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حاجتها حاجتي وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد التقيت عليه المهاجرة فخرج علينا بلال فقلنا له . ائت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاخبره أن امرأتين بالباب تسألانك التجزئ الصدقة عنهما على أزواجهما وعلى ابنتهما في حجورهما ولا تخبره من نحن قالت فدخل بلال على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسأله فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من هما) فقال امرأة من الانصار وزينب فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أي الزيناب) قال امرأة عبد الله بن مسعود فقال (لهما أجر القرابة وأجر الصدقة) رواه البخاري ومسلم قال الحافظ عبد العظيم واللفظ له يعني مسلما وفي الباب غير ذلك من الاحاديث والميت أحوج الى أن تكون صدقته صدقتين ولكنه يجب عليه أن يسوي بين أولاده في الوصية إذ هي نوع من العطية لحديث النعمان بن بشير أن أباه أتى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني نخلت ابني هذا غلاما كان لي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أكل ولدك نخلته مثل هذا) فقال لا فقال (فارجمه) متفق عليه وفي لفظ أعطاني أبي عطية فقالت عمرة بنت ربيعة لا أرضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني أعطيت ابني من عمرة بنت ربيعة عطية فأمرتنى أن أشهدك يا رسول الله قال (أعطيت سائر ولدك مثل هذا) قال لا قال (فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم) قال فرجع فرد عطيته وفي رواية لهما (لا أشهد على جور) وفي رواية لمسلم فقال (فلا تشهدني إذا فاني لا أشهد على جور) وفي رواية له (فاني لا أشهد على جور) وفي رواية له (فاني لا أشهد على هذا غيري) وفي رواية له وللنسائي (فاشهد على هذا غيري) وفي حديث جابر (فليس يصلح هذا وإني لا أشهد إلا على حق) وأبعد الرزاق من طريق طاوس مرسل (لا أشهد إلا على حق لا أشهد بهذه) وفي رواية لمسلم (اعدلوا بين أولادكم في النحل كما تحبون أن يعدلوا بينكم في البر) وفي رواية عند أحمد (ان لبنيك عليك من الحق أن تعدل بينهم فلا تشهد في على جور أيسرك أن يكونوا اليك في البر سواء) قال بلى قال (فلا إذا) وفي الباب غير ذلك وجميع الالفاظ الواردة مفيدة لوجوب التسوية بين الاولاد في العطية وانها حق واجب على الابوين وأمره صلى الله عليه وآله وسلم بأشهاد الغير للتوبيق لا للإباحة لتسميته صلى الله عليه وآله وسلم لتفضيل البعض منهم جورا وقد اختلف في التسوية الأمور بها هل المراد التسوية مطلقا

أم تتبع طريقة التوريث في تفضيل الذكر على الانثى ولا يخفى أن الولد يطلق على الذكر والانثى وقد أمر صلى الله عليه وآله وسلم بالتسوية بينهم مطلقا وبزيده وضوحا ما في حديث ابن عباس رفعه (سواء بين أولادكم في العطية فلو كنت مفضلا أحدا لفضلت النساء) أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي من طريقه قال الحافظ واسناده حسن ولادلالة فيما وقع في رواية عند مسلم عن ابن سيرين في حديث النعمان (قاربوا بين أولادكم) على تفضيل الذكر على الانثى لان المراد منه جواز مالا يخرج صدور الاولاد مطلقا من المفاضلة اليسيرة سواء كانوا ذكورا أو إناثا أو ذكورا وإناثا وهذا جمع بين الروايات حسن والا فلو سلمنا كنهنا طريقة الترجيح لكانت الروايات المفيدة لوجوب المساواة أرجح من المفيدة لاي مفاضلة ولو يسيرة ولكن الجمع مهما أمكن أولى من الاهدار فاذا كانت المفاضلة لا تخرج صدورهم ولا يكون لها تأثير في عدم استوائهم في البر فالظاهر جواز ذلك وهذا كله بالنظر الى البر بالأبوين ماداما في قيد الحياة ولا شك انهما أحوج الى بر الاولاد بهما بعد موتهما ولكنه لا يخفى أن نوع البر بهما بالنظر الى الحالتين يختلف فان قلنا يتبع الميراث فلا يبقى للإبضاء فائدة حيث لا وارث غير الاولاد وان قلنا بالمفاضلة على حسب ما يراه فالجواز محتاج الى دليل والاصل عدم جواز ذلك والبقاء عليه أولى من الرأي بلا دليل إلا أن يقال اذا جاز له تخصيص غير الوارث بالإبضاء بشيء لوجه خصوصية قرينة جاز تفضيل الوارث لذلك الوجه كضعف سواء كان لصغر سن أو ضعف قوة عن التكسب أم اقبال على طلب العلم وانقطاع من الدنيا أم غيب قرآن أم كثرة تلاوة للقرآن أو للاذكار وهو بعد ذلك محل نظر لان الشارع لم يفصل ولم يستفصل بشير والد النعمان وترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال وحينئذ فلا حوط التسوية إلا ان تطيب نفوس من تجب عليه التسوية بينهم من الورثة فالظاهر الجواز لارتفاع مظنة مانعية البر به اذ ليس ذلك لاجل أن الثلث قد صار حقا مستحقا لهم كما صار الثلثان كذلك بل للوفاء بحق العدل الذي أوجبه الشرع لهم

(نعم) وليس المدعى أنه يجب تقسيم الثلث أو قسط منه بين جميع الورثة على السواء بل ينظر الميعة الى كثرة الثلث وقلته ويتبع في ذلك ما فصلته تلك الاحاديث من تقديم الاولى فالاولى إلا أنه اذا أوصى للمستويين في الانتساب اليه من الاخوة والاخوات والاعمام والعمات وجبت التسوية بين كل صنف منهم قياسا على الاولاد فان اختلفوا فاتباع الميراث أظهر وحكم الساقطين من الميراث لوجود أولى منهم حكم الوارثين في الوصية وذوو الارحام كذلك بقي الكلام فيما اذا أوصى بقله شيء من ثلثه لمن احتاج اليه من قرابته سواء كان وارثا أم لا والظاهر صحة ذلك وجوازه ولا يحتاج الى اجازة وارث وليس ذلك مما يجب فيه التسوية بين الاصناف بل يجب تخصيص ذلك على عدد رؤس المحتاجين من صنف أو أصناف وأيضا مثل هذه الوصية الظاهر الصحة والجواز على كلا المذهبين في المسألة لعدم

التعيين في الوارث هكذا حقق أبحاث هذه المقامات بعض الناظرين وهي حقيقة بماودة النظر ومراجعة الأدلة فانها من التكاليف العامة البلوى والأحكام التي اضطربت فيها الأقوال اضطراباً لا يخفى فلا ينبغي للناظر الاكتفاء فيها بأول نظر (قوله ولا حرابي) هذا هو الموافق لقياس الوصية على الميراث اذوجه شرعيتها بالنظر الى القريب واحدة وهي صلة الرحمة وقد عرفت أن الرحم بالبر والصلة أولى وإن الميراث يدل عن الوصية لذى الرحم وأن آيات الموارث إنما بينت من هو الأولى بتلك الصلة عند المات ولم يستحق كل واحد منهم عند الاجتماع بآخر منهم والافراد عنه الخ وبهذا تعرف استواءهما في وجه الاستحقاق فيكون وجه الامتناع واحداً فاذا امتنع توريث واحد منهم لكفره لحديث أصامة المتفق عليه أنه لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم امتنع الايصاء له واذا امتنع الايصاء للقريب لكفره امتنع لغيره بالأولى وهذا الدليل عام لعموم القيس عاينه لكل كافر حرابي أو ذمي ولا يصلح ما رواه البيهقي من حديث عكرمة أن صفية قالت لاخ لها يهودي أسلم ترثني فرفع ذلك الى قومه فقالوا أتبيع دينك بالدنيا فأبى أن يسلم فأوصت له بالثلث ومن طريق علقمة أن صفية أوصت لاخ لها يهودي وأوصت لعائشة بألف دينار وجعلت وصيتها الى عبد الله بن جعفر فطلب ابن أخيها الوصية فوجد عبد الله قد أفسده فقالت عائشة أعطوه الألف دينار التي أوصت لي بها عمته لأن فعل الصحابي وإن صح لا يكون حجة والوجه الذي امتنع توريثه لاجله هو الوجه الذي يمتنع به الايصاء له ولو كان المخلف من قرابة المسلم أبويه ذميين أو أحدهما امتنع الايصاء لهما أو لأحدهما فلا يصح ذلك تخصيصاً من عموم الحكم المانع للايصاء لهما أو لأحدهما بقوله تعالى (وصاحبهما في الدنيا معروفاً) لأن المصاحبة قد انقطعت بالموت والحكم المستفاد من القياس أخص من المستفاد من قوله تعالى (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرؤم) الآية فيقصر عموم جواز البر بهم على كونه في الدنيا وذلك هو وجه بناء العام على الخاص وأيضاً غير الابوين أولى باقطاع المصاحبة بالموت فيكون جواز البر بغيرهم المستفاد من آية (لا ينهاكم الله) مقيداً بكونه في الدنيا فإن قلت العبرة بحياة المبر به من الابوين وبه يحصل الثواب للمبرهما من الاولاد قلت اوجاز ذلك لجواز قياس سائر الاقارب لوجود العلة الجامعة بين الابوين واولاد الميت وإخوته الخ وكون الابوين أولى بالبر لا يمنع جواز بر غيرهما لا مكان الجمع ولو جاز ذلك لما امتنع توريث الكافر من القرابة لما عرفت أن وجه شرعيتها واحدة وأن كلامهما صلة عند المات لذلك فيتمتعين قصر جواز البر بالكافر قريباً أو غير قريب بكونه في حال حياة كل من المبر والمبر وذلك واضح لا يخفى .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال لا وصية ولا ميراث حتى يقضى الدين ولأن أوصى بالخمسة أحب الى من أن أوصى بالربع ولأن أوصى بالربع أحب الى من أن

أوصى بالثلث ومن أوصى بالثلث فلم يترك شيئاً)

ش قوله لا وصية ولا ميراث حتى يقضى الدين زاد في الجامع الكافي فان قل المال وكثر الدين قسم المال بين أهل الدين بالسوية قال محمد بن منصور يعني بلخص انتهى قال البخاري في صحيحه ويذكر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالدين قبل الوصية وهو طرف من حديث أخرجه أحمد والترمذي وضمفه والطبراني وعبد الرزاق وأبو يعلى وابن الجارود وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والدورقي وأبو الشيخ في الفرائض والدارقطني والحاكم وغيرهم من طريق الحارث وهو الأعور عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال قضى محمد صلى الله عليه وآله وسلم ان الدين قبل الوصية وأنتم تقرأون الوصية قبل الدين والحارث الأعور قد قال النسائي ليس به بأس وقال مرة ليس بالقوى وقد قوى أمره في الميزان فقال والظاهر أنه كان يكذب في لهجته وحكاياته وأما في الحديث النبوي فلا الخ وقد قال الترمذي بعد أخرجه لحديث الحارث هذا ما لفظه والعمل على هذا عند عامة أهل العلم أنه يبدأ بالدين قبل الوصية انتهى ويؤيد ذلك أن الدين يتعلق بذمة المدين وماله من حين استدانته ويعاقب عليه في الدنيا وفي البرزخ والدار الآخرة فتكون تأدية الدين وتخليص الميت من مخوف العقاب أحق بالتقديم بخلاف الوصية على ما هو الحق من ارتفاع حكم وجوبها للأقربين ولا دليل على وجوبها لغيرهم اذ الإيصاء إنما هو لإبرار بحق الرحمة وصلة لها وحيث إن الإيصاء ليس بواجب فتكون الوصية حينئذ صدقة من الصدقات وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم (لا صدقة إلا عن ظهر غنى) فلا تصح الصدقة من المدين إلا اذا كان معه ما يفي بالحق الواجب عليه سواء كان حقا لله تعالى للحديث الصحيح (فدين الله أحق أن يقضى) أوحقا لا أدى لورود الأدلة الدالة على وجوب قضائه ويجب إخراج جميع الدين من رأس التركة كما هو ظاهر القرآن الكريم أوصى أولم يوص ثم يجب إخراج سائر الوصايا غير الواجبة عليه من ثلثه الذي جعله الله له زيادة في حسناته كما يأتي تقريره وما زاد على وصاياه فهو الحق الذي يستحقه الورثة هذا تأويل قوله تعالى (من بعد وصية يوصى بها أو دين) ووجه ذلك أن موضوع أول لا يفيد ترتيباً ولا معية فيكون إخراج كل من الوصية والدين مطلقاً عنهما باعتبار أصل الوضع لكنه تبين تقبيده ترتيباً بما سمعت من أدلة الشرع فيجب إخراج الوصايا من ثلث ما فضل عما يستحقه أهل الدين ان ترك خيراً زائداً على الدين لا يحجب بالورثة أقوله صلى الله عليه وآله وسلم (انك إن تذر ورثتك أغنياء) الحديث « وقد ذكرت عدة وجوه لتقديم الوصية على الدين في الآية الكريمة لا حاجة بنا الى سردها بعد وضوح المراد وقوله عليه السلام ولأن أوصى بالثلث الخ يشهد له ما أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وابن عساكر عن الحارث عنه عليه السلام بلفظه ورواه ابن سعد عن عروة عن قول أبي بكر الصديق بلفظه أيضاً وقد ورد في بعض طرق حديث سعد بن أبي وقاص عند

النسائي بلفظ عادني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضي فقال (أوصيت) قلت نعم قال (بكم) قلت بمالي كله في سبيل الله قال (فما تركت لولدك) قالت هم أغنياء قال (أوص بال عشر) فما زال يقول وأقول حتى قال (أوص بالثلث والثلث كثير) وهو يدل على أن الإيصاء بال عشر أفضل من الزيادة عليه وكما قل المال الموصى به كان الورثة به أغنى وأعفى عن تكفيف الناس وكما كانوا بما يتركه كذلك كان بذلك أكثر نوابا (نعم) ومن له ورثة فلا يجوز له أن يجاوز بوصيته الثلث لعدم الإذن من الشارع بالزيادة عليه فتكون أدلة جواز الإيصاء بالثلث حيث ترك خيرا لورثته مقيدة بلفظ اسم الفاعل لاطلاق الوصية في قوله تعالى (من بعد وصية) الآية ومقيدة بلفظ اسم المفعول بقوله تعالى (إن ترك خيرا) الآية على ما تقدم تقريره ولا تجوز مجاوزته الثلث إلا أن يجزى الورثة والأفضل الغض من الثلث لما سمعته وللأحاديث الدالة على ذلك وهي كثيرة جدا فمنها ما روى عن ابن عباس أنه قال لو أن الناس غضوا من الثلث إلى الربع فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (الثلث والثلث كثير) متفق عليه وعن سعد بن أبي وقاص أنه قال جاءني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعودني من وجع اشتد بي فقلت يا رسول الله إني قد بلغ بي من الوجع ما ترى وأنا ذو مال ولا يرثني إلا ابنة لي أفا تصدق بثلثي مالي قال (لا) قلت فاشطر يا رسول الله قال (لا) قلت فالثلث قال (الثلث والثلث كثير) أو (كبير) إنك أن تذكر ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس) رواه الجماعة وفي رواية أكثرهم جاءني يعودني في حجة الوداع وفي لفظ عادني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضي فقال (أوصيت) قلت نعم قال (بكم) قلت بمالي كله في سبيل الله قال (فما تركت لولدك) قلت هم أغنياء قال (أوص بال عشر) فما زال يقول وأقول حتى قال (أوص بالثلث والثلث كثير) أو (كبير) رواه النسائي وأحمد بمعناه إلا أنه قال قالت نعم جعلت مالي كله في الفقراء والمساكين وابن السبيل قال في المنتقى وهو دليل على نسخ وجوب الوصية للأقربين ووجهه تقريره صلى الله عليه وآله وسلم لإيصاء سعد بعدم الإيصاء لهم ولكنّه يقال أما الوارث منهم فلا إشكال عليه وأما غيره فإن كان من الفقراء والمساكين فقد دخل في وصيته إذ لا دليل على أنه يجب أن يكون الثلث كله له على أن قد قدمنا لك تحقيق أن غير الوارث ممن يجمعه مع الميت الرحمة هو من القرابة لا من الأقربين وأن الأقربين هم الورثة لا يخرج عن هذا إلا من قدمنا الكلام عليه في بحث من يجب الإيصاء له وأن ذلك التحقيق هو الموافق للوضع الحقيقي لصيغة أفضل التفضيل الذي لا يحسن إخراج عنه لغير دليل (نعم) قد عرفت مما سبق أن وجه شرعية الوصية للأقربين والأقربين هو صلة الرحم التي صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (الرحم معلقة بالعرش تقول من وصلني وصله الله ومن قطعني قطعه الله) أخرجه الشيخان من حديث عائشة وعن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (قال الله عز وجل

أنا الله وأنا الرحمن خلقت الرحم وشققت لها اسماً من اسمي فمن وصلها وصلته ومن قطعها قطعته) أو قال (بنته) رواه أبو داود والترمذي من رواية أبي سلمة عنه وقال الترمذي حديث حسن صحيح قال الحافظ عبد العظيم وفي تصحيح الترمذي له نظر فإن أبا سلمة بن عبد الرحمن لم يسمع من أبيه شيئاً قاله يحيى بن معين وغيره ورواه أبو داود وابن حبان في صحيحه من حديث معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن داود اللبيثي عن عبد الرحمن بن عوف وقد أشار الترمذي إلى هذا ثم حكى عن البخاري أنه قال وحديث معمر خطأ والله أعلم وفي الباب عند الشيخين من حديث أبي هريرة ورواه عنه أحمد قال الحافظ عبد العظيم بإسناد جيد وابن حبان في صحيحه وعن أنس عند البزار قال الحافظ بإسناد حسن وعن أبي سعيد الخدري عند أحمد والبزار قال الحافظ ورواه أحمد ثقات وعن ابن عمر وابن العاص عند البخاري وابن داود والترمذي والباب أوسع وأوسع والميت أحوج إلى صلة ربه بعد موته بصلته لأرحامه مطلقاً بالإصاء لهم وما صار إلى الورثة منهم مما فصلته أحكام الموارث هو من وصل الله بينهم لا اختيار الميت فيه وليس من وصله إلا توفيره المال بعدم المضارة فيه وطيب نفسه بما يصير إليهم لا مجرد صيرورة ما أحقهم الله به من الميراث فإنه لا لاختياره فيه فلا يكون وأصله بل بماله فيه اختيار للوصول لهم وذلك بأن يوصي للأحق فالأحق منهم من ثلثه الذي جعله الله له عند انقطاع عمره زيادة في حسناته فمن أبي الدرداء عنه صلى الله عليه وآله وسلم (إن الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم عند وفاتكم) رواه أحمد ورواه الدارقطني من حديث معاذ ولفظه (إن الله أعطاكم ثلاث أموالكم آخر أعمالكم زيادة في أعمالكم) ورواه البيهقي عنه بلفظ (إن الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم زيادة في حسناتكم ليجمع لكم زكاة في أموالكم قال الحافظ في التلخيص وفي إسناده إسماعيل بن عياش وشيخه عتبة بن حميد وهما ضعيفان وقد وثق إسماعيل بن عياش أحمد وابن معين ودحيم والبخاري وابن عدي في أهل الشام وضعفوه في الحجاز بين وعن ابن المديني تضعيفه في حديثه عن أهل العراق وعن البخاري إذا حدث عن أهل بلده فصحيح وإذا حدث عن غيرهم ففيه نظر وأما شيخه عتبة بن حميد أبو معاذ الضبي البصري فقال أبو حاتم صالح الحديث وقال أحمد ضعيف ليس بالقوي وروى الحديث أيضاً ابن ماجه والبزار والبيهقي من حديث أبي هريرة بلفظ (إن الله تصدق عليكم عند وفاتكم بثلاث أموالكم زيادة لكم في أعمالكم قال الحافظ وإسناده ضعيف وفي الباب عن أبي بكر الصديق رواه المصلي في تاريخ الضعفاء من طريق حفص بن عمر بن ميمون وهو متروك وعن خالد بن عبد الله السلمي وهو مختلف في صحبته رواه عنه ابنه الحارث وهو مجهول وجميع طرق الحديث وإن كانت ضعيفة فهو يشهد لصحة معنى مجموعها مافي بعض طرق سعد بن أبي وقاص الذي رواه النسائي بلفظ عادي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضي فقال (أوصيت) قلت نعم قال (بكم) قلت بما لي كله في سبيل الله الحديث ولاحمد معناه إلا أنه قال قلت

نعم جعلت مالى كله فى الفقراء والمساكين وابن السبيل فانه وان لم يدل تقريره صلى الله عليه وآله وسلم على منع الايصاء بما لاقرية فيه فان فى استفهامه صلى الله عليه وآله وسلم بقوله له (أوصيت) وقوله (بكم) دلالة اشارة على ارادة ارشاده صلى الله عليه وآله وسلم إلى الايصاء بما فيه قرية إذ لم يعهد منه صلى الله عليه وآله وسلم الاحتفال والاهتمام والارشاد لغير المرضى بما لاقرية فيه فضلا عن يريد تزويده من الدنيا بما يقربه الى ربه وبهذا يظهر انه لا يشرع الايصاء إلا بما فيه قرية وحسنات ينفع بها الموصى بعد موته واخرج ابن ماجه عن ابن عمر مرفوعا (قال الله تعالى يا ابن آدم اثنتان لم يكن لك واحدة منهما جعلت لك نصيبا من ماله حين أخذت بكظمك لا تطهرك به وازيكك وصلاة عبادى عليك بعد انقضاء أجلك) وأخرجه عبد الرزاق عن أبى قلابة مرسلا قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما يحدث عن الله تبارك وتعالى (يا ابن آدم خصلتان) بمعناه وبدلالة هذه الاحاديث تعرف أن الطريق للشارع فى الوصية هي أن تكون الوصية فى وجوه القرب المقررة الى الله سبحانه فما خالفها فهو باطل مردود بشهادة منطوق قوله صلى الله عليه وآله وسلم (كل ما ليس عليه أمرنا فهو رد) متفق عليه من حديث عائشة فيكون مفهومه شاهداً على أن شرط صحة الوصية أن يكون فى قرية لأنه اذا كان كل ما ليس عليه أمره صلى الله عليه وآله وسلم وطريقته مردوداً فيكون كل ما كان عليه أمره صلى الله عليه وآله وسلم وطريقته غير مردود وهو الصحيح إذ لا واسطة بين الباطل والصحيح فان الصحة تقيض البطلان على ما يفيد هذا الدليل (نعم) وقصد القرية شرط فى قبولها والقبول كما هو مشروط بالصحة هو مشروط بعدم المحبط وقد حققنا هذا البحث فى الكلام على حديث لا يقبل الله الصلاة إلا بظهور وغيره فى المعلق على السيل الجرار وغيره هذا واما الكلام على بقية وجوه القرب فلهه يأتى فى شرح وصية أمير المؤمنين عليه السلام نعم فاذا عرفت اشتراط القرية فى الوصية ظهر لك بطلان وصايا غير القرب واما ما قصد به النجوى عن الوارث فبطلانه أظهر نعم بقى الكلام فيما اذا مات الميت ولم يخلف وارثاً لامن قرابته القريب وهم الوارثون بأنفسهم ولا مواليه ولا من قرابته البعدى وهم الوارثون بسبب غيرهم وهم ذوو الارحام اصطلاحاً وليس له وارث سوى بيت المال فهل يجوز له الايصاء بجميع ماله لوجه قرية ولو لا جنبي أم لا وانت اذا نظرت الى قول سعد نعم جعلت مالى كله فى الفقراء والمساكين وابن السبيل ظهر لك الجواز اذ لم يمنعه من ذلك الا معللاه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم (انك ان تذر ورتك أغنياء) الحديث والفرض عدم وارث له من ذوى القربتين ومن فى حكمهم وهذا هو المروى عن أمير المؤمنين عليه السلام وابن مسعود وجماعة من أهل البيت عليهم السلام وغيرهم كما حكاه عنهم الجميع فى الجامع الكافى وايضا إذا لم يوجد من اغناؤه من ورتته خير له فجميع المال فله أن يتصرف فيه بالوصاية لوجه قرية وبهذا يندفع ما أورده العلامة المقلبى رحمه الله تعالى وأيضا الفرض عدم العلم باللاحق بالثلثين وقد تقدم فى كتاب الفرائض أن شرط التوريث

الجزم بالاسنحاق لان الفهم وهو العلم شرط التكليف التكليفى وبه يندفع انه لا ينقطع عن رحم له فى الواقع فان مجرد تجويزانه قد يصير الى ذلك الرحم قسط من الثلثين غير كاف على أنه ربما أن يكون الجزم بعدم نيله لشيء منه قريب ولو سلم فليس ذلك من التوريث الشرعى فى شيء.

ص (سألت زيد بن على عليهما السلام عن رجل أوصى لرجل بثلث ماله ولا آخر بربعه فقال عليه السلام خذ مالا له ثلث وربع وهو اثنا عشر فالثلث أربعة والرابع ثلاثة فيكون الثلث بينهما على سبعة)

ش هذه المسألة هى المعروفة بمسألة نزاحم الوصايا فى الثلث لما عرفت أن الوصية إنما تنفذ من الثلث فيكون الثلث بين ذوى الوصايا على قدر حصص وصاياهم على نحو ما تقدم فى مسائل العول من كتاب الفرائض (قوله خذ مالا له ثلث وربع وهو اثنا عشر) يعنى أن حاصل ضرب مخرج أنصباء المال الموصى به بعضها فى بعض هاهنا اثنا عشر سهما والذى يصح تخصيصه شرعا بين ذوى الحصص الموصى بها هو الثلث ولما لم يصح تخصيصه بينهم جبورا إلا بضرب مخرجه وهو ثلاثة فى مجموع مخرج أنصباء المال الموصى به وهو سبعة ضرب أحدهما فى كامل الثانى لتباينهما ولتحصيل عدد يكون ثلثه قابلا للتحصيل بين مجموع مخرج تلك الانصباء جبورا وسبعة هى ثلث حاصل ضرب سبعة فى ثلاثة وهو أحد وعشرون سهما فيكون للموصى له بثلث المال أربعة أسباع الثلث وذلك أربعة سهام وللوصى له بربع المال ثلاثة أسباع الثلث وذلك ثلاثة سهام وذلك معنى قوله فيكون الثلث بينهما على سبعة وهو واضح .

﴿ باب الصدقة الموقوفة ﴾

ص

ش قد جرت عادة كثير من المؤلفين ومن المحدثين وغيرهم بالمتابعة بين أبواب من الصدقة والاوقاف والوصايا لما قدمناه من أن الوصايا التى أرشد اليها الشارع هى ما تشمل على القرب المقربة الى الله سبحانه وتعالى .

ص (حدثني زيد بن على عن أبيه عن جده عن على عليهم السلام قال لا ينبع الميت بعد موته شى من عمله إلا الصدقة الجارية فانها تكتب له بعد وفاته)

ش مفهوم هذا الحصر مطروح لثبوت حقوق غير الصدقة الجارية بنحو ما رواه أبو هريرة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (اذا مات الانسان انقطع عمله إلا من ثلاثة أشياء صدقة جارية . أو علم ينتفع به . أو ولد صالح يدعو له) أخرجه الامام المرشد بالله من طريقين والجماعة إلا البخارى وابن ماجه وأخرج ابن ماجه قال الحافظ عبيد العظيم بإسناد حسن والبيهقى عن أبي هريرة أيضا قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علما علمه ونشره

وولدًا صالحا تركه أو مصحفًا ورثه أو مسجدًا بناه أو بيتًا لابن السبيل بناه أو نهرًا أجره أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته تلحقه من بعد موته) ورواه ابن خزيمة في صحيحه والامام أبو طالب في أماليه إلا أنهما قالا (أو نهرًا أو كراه) وقال ابن خزيمة يعنى حفره وعن أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (خير ما يخلف الرجل من بعده ثلاث ولد صالح يدعو له ، وصدقة تجرى ببلغه أجرها ، وعلم يعمل به من بعده) رواه ابن ماجه قال الحافظ عبد العظيم باسناد صحيح واعلم أنه قد زيد على هذه الأمور الثلاثة ما أخرجه ابن ماجه بلفظه (إن مما يلحق المؤمن بعد الموت من حسناته علمًا نشره أو ولدًا صالحا تركه أو مصحفًا ورثه أو مسجدًا بناه أو بيتًا لابن السبيل بناه أو نهرًا أجره أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته تلحقه بعد موته) وورد خصال آخر يبلغها عشرًا ونظمها الحافظ السيوطي رحمه الله فقال

إذا مات ابن آدم ليس يجزى عليه من فعل غير عشر
علوم بنها ودعاء نجل وغرس النخل والصدقات تجرى
ورائة مصحف ورباط نعر وحفر النهر أو إجراء نهر
وبيت للفرييب بناء يأوى إليه أو بناء محل ذكر

والتصدق في حال الصحة أو الحياة أفضل من الايصاء بها كما أن التخلص من الحقوق فيها أولى من الايصاء بها ولهذا روى البخارى وغيره عن أبي هريرة قال قلت يا رسول الله أى الصدقة أفضل قال (أن تصدق وأنت صحيح حريص تأمل الغنى وتحشى الفقر ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا ولفلان كذا أو قد كان لفلان كذا) وروى احمد وابن ماجه وصححه واللفظ لابن ماجه قال بزق النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كفه ثم وضع أصبعه السبابة وقال (يقول الله أنى يعجزنى ابن آدم وقد خلقتك من قبل من مثل هذه فإذا بلغت نفسك الى هذه وأشار الى حلقه قلت أتصدق وأنى أو ان الصدقة) وزاد في رواية أبي اليمان (حتى إذا سويتك وعدلتك مشيت بين بردين والأرض منك وتبد فجتمعت ومنعت حتى إذا بلغت التراقي قلت لفلان كذا وتصديقوا بكذا) وأخرج الترمذى قال الحافظ فى الفتح باسناد حسن وصححه ابن حبان عن أبي الدرداء مرفوعا قال (مثل الذى يعتق ويتصدق عند موته مثل الذى يهدى إذا شبع) وروى أبو داود وصححه ابن حبان من حديث أبي سعيد الخدرى مرفوعا (لأن يتصدق الرجل فى حياته وصحته بدرهم خير له من أن يتصدق عند موته بمائة) اه فى الباب غير ذلك من الاحاديث الدالة على أن تنجز وفاء الدين والتصدق فى حال الحياة والصحة أفضل منه بعد الموت وفى المرض ولا شك أن الميت أحوج الى الصدقة بعد موته وعند مفارقتة الدنيا واقطاع عمره منها سواء كان باذلا للصدقة

حال حياته أم لا ولهذا أخرج البخارى تعليقا عن الحسن من قوله أحق مات صدق به الرجل آخر يوم من الدنيا وأول يوم من الآخرة قال الحافظ فى الفتح هذا أثر صحيح رويناه بملوفى مسند الدارمى من طريق قتادة قال قال ابن سيرين عن شريح لا يجوز إقرار لوارث قال وقال الحسن أحق ما جاز عليه عند موته أول يوم من أيام الآخرة وآخر يوم من أيام الدنيا اهـ ومسألة إقرار المريض لوارث أو غيره بدين مختلف فيها وقد حكيت الأقوال فيها وبعضها من حججها فى الفتح والجامع السكافى وغيرهما من حوافل البسائط وقد روى ابن ماجه بسند ضعيف عن جابر مرفوعا (لا وصية لوارث ولا إقرار بدين) فاما الوصية للوارث فقد تقدم الكلام عليها وأما الإقرار بالدين فالظاهر فى ضابط المسألة أن يقال الأصل جواز الإقرار وصحته ونفوذ إقراره وإخراج كل الدين من رأس التركة ولكن ذلك حيث لا تهمة بقصد الميت التوليع فان حصل مجرد التهمة القوية بذلك فحكمه حكم الوصية يخرج من الثلث أو يخص فيه وسواء كان لوارث أو لغيره إلا أن يقيم مدعى التوليع البينة على إقرار الموصى به كان الإقرار باطلا لحرمه الجور والمضارة فى الوصية وهذا حيث لا بينة محققة لسبب الدين المقر به وإلا عمل بها ووجب إخراج الدين من رأس التركة وحيث لا بينة لمدعى التوليع يوقف ما زاد على الثلث على بينة المقر له لما عرفت من وجوب إخراج الإقرار مخرج الوصية هذا ما ظهر فى هذا المسألة .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أنه كتب فى صدقته هذا ما أمر به علي ابن أبي طالب وقضى فى ماله إنى تصدقت ببئس وادى القرى والأذينة وراعة فى سبيل الله ووجهه أبتغى بها مرضاة الله يتفق منها فى كل نفقة فى سبيل الله ووجهه فى الحرب والسلم والجنود وذوى الرحم القريب والبعيد لا يباع ولا يوهب ولا يورث حيا أنا أو ميتا أبتغى بذلك وجه الله والدار الآخرة ولا أبتغى إلا الله عز وجل فانه يقبلها وهو يرثها وهو خير الوارثين فذلك الذى قضيت فيها فيما بينى وبين الله عز وجل الغد منذ قدمت مسكن واجبة بقلة حيا أنا أو ميتا ليؤجلنى الله عز وجل بذلك الجنة ويصرفنى عن النار ويصرف النار عن وجهى يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وقضيت أن رباحا وأبا نيزر وجبرا إن حدث بى حدث محزون أوجه الله عز وجل لاسبيل عليهم وقضيت أن ذلك الى الاكبر من ولد علي المرضين عديهم وأمانتهم وصلاتهم)

ش ينبع كينصر قرية مشهورة غربي المدينة المنورة على صاحبها وآله أفضل الصلاة والتسليم بينهما خمسون فرسخا وادى القرى موضع بين الكوفة واسط وأذينة كجبهة تصغير إذن وأذينة وراعة مشدد العين امم موضع على ليلة من فلك ضيعة كانت لامير المؤمنين وقوله الغد منذ قدمت مسكن مسكن كمسجد موضع معروف بالعراق قتل فيه مصعب بن الزبير والمعنى غدا اليوم الذى قدمت فيه

مسكننا وبالعبرة المتعارفة فذلك الذي قضيت فيها فيما بيني وبين الله عز وجل يوم ثاني قدومي محبل
 مسكن قوله واجبة بثلة في القاموس صدقة بثلة منقطعة عن صاحبها هذه الوصية قد رويت من غير
 طريق بالفاظ فرواها في الامالي عن محمد بن منصور عن طريق عبيد الله بالتصغير بن محمد بن عمر بن علي
 ابن أبي طالب عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام وأخرجها ابن جرير عن أبي جعفر محمد بن علي مرسل
 وفي كثر العمال مانصه عن أبي جعفر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج في جيش فادركته القائلة
 وهو مما يلي ينبع فاشتد عليه حر النهار قال فانتهاوا الى شجرة فعلقوا اسلحتهم عليها وفتح الله عليهم ففتحهم
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم موضع السمرة لملى في نصيبه قال فاشترى اليها بعد ذلك فأمر مملوكه
 أن يفجروا لها عينا فخرج لها مثل عنق الجزور فجاء البشير يسمى الى علي ليخبره بالذي كان فجعلها
 على صدقة فكتبها صدقة لله يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ليصرف الله بها وجهي عن النار صدقة بثلة
 في سبيل الله للقرىب والبعيد في السلم والحرب واليتامى والمساكين وفي الرقاب اه وأخرج ابن عساكر
 عن أبي معشر قال كان علي ابن أبي طالب اشترط في صدقته انه الى ذوى الدين والفضل من أكابر
 ولده وأخرج عبد الرزاق عن عمرو بن دينار أن عليا تصدق ببعض أرضه جعلها صدقة بعد موته واعتق
 رقيقا من رقيقه وشرط عليهم انهم يعملون في هذا المال خمس سنين قوله عليه السلام لا يباع ولا يوهب ولا
 يورث حيا أنا أو ميتا ظاهر في أنه لم يرد الصدقة المطلقة بل مراده وقفية هذه الاربعة المواضع لصرف غلتها
 في سبيل الله من الجهاد والجنود المعدة له واو في السلم وغير ذلك ولهذا أتى عليه السلام بالعبارة التي تفيد
 تحبيس هذه المواضع وهى قوله لا يباع ولا يوهب ولا يورث فان في هذه الاحكام ومنعها عن الصدقة هو
 ماهية التحبيس الذي فسر به بها في حديث ابن عمر في صدقة أبيه كما في البخارى وغيره ولفظ البخارى
 فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن ينفق ثمرة) اه وقد
 زاده أمير المؤمنين عليه السلام وضوحا بقوله حيا أنا أو ميتا فانه يفيد كمال الانسلاخ عن هذه الضياع
 التي تصدق بها إذ الوصية يصح الرجوع عنها فيما لا يستقر الا بالموت لانها تملك مقيدة ابتداء نفوذ
 بموت الموصى وقد روى عن عمر انه قال يحدث الرجل في وصيته ماشاء وملاك الوصية آخرها أخرجه
 عبد الرزاق وابن أبي شيبة وغيرهما وروى عن عائشة انها قالت يكتب الرجل في وصيته إن حدث بي
 حدث الموت قبل أن أغير وصيتي هذه أخرجه سعيد بن منصور وغيره والعمل على ذلك قديما وحديثا
 والا ظهر أن المراد بقوله في سبيل الله ههنا ما هو اعم من الجهاد وجنوده في الحرب أو السلم حملا له على
 ما في رواية ابن جرير عن الباقر عليه السلام وهنا كان إطلاقه على المعنى الاخص هو الا كثر حتى يكاد
 أن لا يتبادر غيره كما أفاده العلامة المقبلى رحمه الله وعلى هذا فان قلنا انه يجب التحبيس في جميع
 المصارف وجب أن تقسط الغلة في المصارف التي هي الجهاد وذوو الرحم القرية والبعيدة واليتامى

والمساكين وفي الرقاب حيث يمكن التحصيل بين جميع أفرادها وإن قلنا إن المراد بتعيين تلك المصارف بيان محل صرف غلة الوقف كان الصرف على حسبها تبرأ به ذمة الامام من دون ائمة لجنس تلك المصارف المعينة وقد تقدمت اشارة ما الى نحو هذا في الخمس وقد روى البيهقي وغيره وقفية الاموال عن جماعة من الصحابة منهم علي وفاطمة رضي الله عنهما وأبو بكر وعمر وعثمان والزبير بن العوام وعبد الله بن عمر وأنس وزيد بن ثابت وحكيم بن حزام وغيرهم رضي الله عنهم ومن ذلك ما رواه الجماعة عن ابن عمر أن عمر أصاب أرضاً من أرض خيبر فقال يا رسول الله أصبت أرضاً بخيبر لم أصب مالا قط أنفسي عندي منه فما تأمرني فقال (إن شئت حبست أصلها وتصدق بها) فتصدق بها عمر على أن لا تباع ولا توهب ولا تورث في الفقراء وذوي القربى والرقاب والضيعة وابن السبيل لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ولا يطعم غير متعول وفي لفظ غير متأهل مالا وفي رواية البخاري حبس أصلها وسبل ثمرتها وفي أخرى تصدق بثمره وحبس أصله وقوله فتصدق بها عمر على أن لا تباع الخ زاد الدارقطني من طريق عبد الله بن عمر عن نافع حبس ما دامت السموات والأرض قد بينا أيضاً أن هذا الشرط قد رواه البخاري مرفوعاً بلفظ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (عمر) تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن ينفق ثمره) فتصدق به ومن الرواة من زاد رفعه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومنهم من أوقفه على عمر ولا منافاة لما قدمنا أن الرفع زيادة علم من عدل غير معارضة بعلم بعدمه وهي من العدل مقبولة لجواز عدم سماع غير الرافع لها ولجواز تكرار الورد منه صلى الله عليه وآله وسلم كلاماً ومجسماً ومن ذلك ما أخرجه البخاري تعليقاً وأخرجه النسائي موصولاً والترمذي وقال حديث حسن عن عثمان أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدم المدينة وليس بها ما يستعذب غير بئر رومة فقال (من يشتري بئر رومة فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين وله خير منها في الجنة) فاشتريتها من صلب مالي زاد النسائي من طريق الاحنف ابن قيس عن عثمان أنه اشتراها بعشرين ألفاً وبخمسة وعشرين ألفاً وزاد النسائي أيضاً من طريق الاحنف ابن قيس عن عثمان فقال (اجعلها سقاية للمسلمين وأجرها لك) وفي هذا الحديث دلالة واضحة على جواز انتفاع الواقف بوقفه وعلى جواز دخوله في جملة الموقوف عليهم حيث كان اللفظ بعينه كما هنا وهل يصح أن يقف على نفسه أم لا مسألة خلاف بين العلماء فعن الشافعي ومحمد والناصر أنه لا يصح الوقف على النفس قالوا لانه تملك فلا يصح أن يملكه نفسه من نفسه كالبيع والهبة ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم (سبل الثمرة) وتسميها تملك للغير وبجواب بانه تحبیس فهو في حقه تأكيد استمرار تملك لا تجديد تملك وأيضاً ليس في قوله صلى الله عليه وآله وسلم (سبل الثمرة) تملك للغير بل جعل مصرف الثمرة هي القرية والقرية كما قد تحقق في غير الواقف يجوز أن تحقق في الواقف ويؤيد صحة الوقف على النفس اوجه قرينة حديث الرجل الذي قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم عندي دينار فقال (تصدق به على

نفسك) أخرجه أبو داود والنسائي فقد سمي الصرف في النفس في هذا الحديث صدقة فيكون قربة وهي المقصودة من الوقف وأيضا استحقاقه لمنفعة العين الموقوفة وعثرها وقفا غير استحقاقه إياها مـسـكـاـر هـذا تعلم قوة القول بجواز الوقف على النفس كما حكاه في البحر عن العترة وابن شبرمة والزبيرى وابن الصباغ وقد استنبطاه في الفتح من قول عمر ليس عليه جناح أن يأكل الخ وفيه أن قول الصحابي لاحجة فيه لو تم العموم وليس مما يمكن عادة اطلاع عموم مجتهدى الصحابة على نص الوقفية حتى يكون مجمعا عليه وعلى تسليم ذلك كله فلا استنباط غير صحيح وإن قرره كثير من المحققين لأن ما يأتى كله الناظر منه يأخذ أجره على نظارته عليه وغايته أن عمر استثنى من غلة الموقوف أجره الناظر عليه وأيضا الاجرة على العمل إنما تؤخذ على حسبه لا ينظر فيها الى قدر ما يستحقه الناظر بالتخصيص من جملة الموقوف عليهم لو كان مصرفا وهذا أمر لا شك فيه فليتأمل ثم لا يخفى أن مقتضى أدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أنه يجب على كل ذي سلطان على مواضع هذه الاوقاف الصحابية وغيرها التي قد اندرست أعلامها أو كادت البحث والتمييز لها عن أملاك الممالك ونصب الولاة والنظار عليها وصرف غلاتها في مصارفها المعينة على حد وجوبها لوجوب تخليصها من أيدي الغاصبين لها ووجوب صرف غلتها في مصارفها المعينة وأما الواقف فالظاهر أنه لا يخيب من تفضل الله بكتب أجر صدقته جملة لكن هل يصل اليه ذلك على سبيل الاستمرار المتجددى الذى يفيد قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أبي هريرة (انقطع عمله إلا من ثلاثة أشياء صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له) فإن هذه الأوصاف الثلاثة التى هى جارية فى الصدقة وينفع به فى العلم ويدعوه فى الولد الصالح لولم تكن لافادة أن لحوق الثواب كذلك مقيد بحصولها لما كان للتقيد بها فائدة والظاهر أنه يحصل الميت بتجدد ثوابها من الروح والراحة ما هو أوقع عنده من حصول الثواب جملة وإن كان كلا الأمرين تفضلا منه تعالى على أنه لا مانع من التفضل بإيصال ثوابه اليه كذلك فإن الله هو المتفضل بقبول التصديق من حيث هو ولأن غضب الغاصب إنما توجه الى منفعة المصرف وأما الواقف فإن صارت غلة وقفه الى مثل ما عينه أو أفضل فلا يبعد أن يكون الحكم واحداً وهذا كلام على مقتضى اللفظ النبوى وبعد فهذا حكم يتولاه أحكم الحاكمين مالك يوم الدين جل جلاله (نعم) وأما صدقة أبي طلحة فالظاهر أنها لم تكن على جهة الوقفية لعدم دلالة سياقها على النجيبى فى لفظ البخارى عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة قال البخارى كما أفاده فى الفتح لا أعلمه إلا عن أنس رضى الله عنه قال لما نزلت (لن تنالوا البرحتى تنفقوا مما تحبون) جاء أبو طلحة الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله يقول الله تعالى فى كتابه (لن تنالوا البرحتى تنفقوا مما تحبون) وإن أحب أموالى الى بى رحاء قال وكانت حديقه كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدخلها ويستظل فيها ويشرب من مائها فهى الى الله والى رسوله صلى الله عليه وآله وسلم أرجو بره وذخره فضعها أى

رسول الله حيث أراك الله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (بخ يا أبا طلحة ذلك مال رابح قبلناه منك ورددناه عليك فاجعله في الأقربين) فنصدتني به أبو طلحة على ذوى رحمه قل وكان منهم أبى وحسان قل وباع حسان حصته منه من معاوية فقبل له بتبع صدقة أبى طلحة فقال ألا أبيع صاعا من تمر بصاع من دراهم قل وكانت تلك الحديقة في موضع قصر بنى جديلة الذى بناه معاوية اه بل قوله صلى الله عليه وآله وسلم (قبلناه منك ورددناه عليك) الخ دليل على عدم إرادة أبى طلحة للتجسس ولهذا صح بيع حسان لنصيبه وأما الاحتمال الذى أبداه فى الفتح من أن أبا طلحة شرط فى وقفته جواز بيع المحتاج منهم الى ثمن حصته فبعيد غاية البعد اذ يلزم جواز بيع جميع الحصص وهو إخراج للوقف عن الماهية التى بينها فى حديث ابن عمر بقوله حبس أصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث بل قول حسان فى جوابه على من أنكر عليه بيع حصته ألا أبيع صاعا من تمر بصاع من دراهم مناد على أن الباعث له على بيعه هو كمال رغبته فى الثمن اذ لو كان جواز البيع مشروطا بالحاجة لاعتل به لئلا ينسب الى مخالفة مقتضى الوقفية بلا ملجئ وحينئذ فلا ظهر أنها كانت صدقة من الصدقات قل فى منتهى متن المجموع من هذا البحث .

تم والحمد لله رب العالمين وصلواته وسلامه على سيدنا محمد وآله أجمعين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم . قل عبد العزيز بن اسحاق هذا آخر الأبواب فى الفقه من أصل القاضى أبى القاسم على بن محمد النخعى وبليده أبواب أحاديث حسان فى كل فن فاحببت أن أكتب هذه الالفاظ تلو كتاب الفقه اذ كانت فيه ومن أصله ثم أعود الى باب « الحديث » فاكتبه فاقول حدثنى عبد العزيز بن اسحاق ابن جعفر البغدادى قال حدثنى أبو القاسم على بن محمد النخعى الكوفى قال حدثنى سلمان بن ابراهيم المحاربى حدثنى أبو أمى قال حدثنى نصر بن مزاحم المنقرى قال سمعت هذا الكتاب من أبى خالد الواسطى على غير هذا التأليف إنما كان على علمنا ما كتبناه أملاء فاما هذا الكتاب على هذا التمام فلم يروه عن أبى خالد الواسطى عن زيد بن على عن أبيه عن جده عن على عليهم السلام غير ابراهيم بن الزبرقان قال حدثنى بجميع ما فى هذا الكتاب عن أبى خالد عن زيد بن على عن أبيه عن جده وكان ابراهيم بن الزبرقان من أخيار المسلمين وكان خاصا بأبى خالد قال ابراهيم سألت أبا خالد كيف سمعت هذا الكتاب من زيد بن على عليهم السلام قال سمعنا منه من كتاب معه قد كان وطأه وجمعه فما بقى من أصحاب زيد من سمعته معى الا قتل غيرى قال ابراهيم بن الزبرقان سألت يحيى بن مساور العابد عن أوفى من روى عن زيد بن على عليه السلام فقال أبو خالد الواسطى قلت له فقد رأيت بعض من يظن فيه فقال لا يظن فى أبى خالد زيدى إنما يظن فيه رافضى أو مناصب قال ابراهيم بن الزبرقان سمعت يحيى بن مساور يقول حدثنى أبو خالد أنه صحب زيد بن على عليهم السلام بالمدينة قبل

قدومه الى الكوفة خمس سنين قال كنت أقيم عنده كل سنة أشهراً كلما حججت لم أفارقه حتى قدم الى الكوفة ثم حتى قتل فما أحدث عنه حديثاً إلا وقد سمعته منه مرة أو مرتين أو ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً وأكثر من ذلك وأما قوله فما أحدث عنه حديثاً إلا وقد سمعته منه مرة أو مرتين أو ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً وأكثر من ذلك قال أبو خالد رضى الله عنه ما رأيت هاشمياً قط مثل زيد بن علي عليهما السلام ولا أنصح منه ولا أزهد ولا أعلم ولا أبلغ في قول على عليه السلام كرم الله وجهه ولا أعرف باختلاف الناس ولا أشد حالاً ولا أقوم بحجة فلذلك اخترت صحبتته على جميع الناس رحمة الله عليه وصلواته عليه وبلغ روحه منا السلام وأرواح آبائه الطاهرين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين . ثم الكتاب والحمد لله رب العالمين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ﴿

ثم قد تقدم الكلام على تراجم رجال إسناده هذا المجموع الشريف في أوائل الكتاب بما فيه الكفاية نخذه من هنالك وأما فضائل مولانا الامام الشهيد أمير المؤمنين زيد بن علي عليه وعلى آباءه الاكرمين وآله المطهرين الصلاة والسلام فاشهر من أن تذكر فقد أجمع على فضله المؤلف والمخالف والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد الامين وآله الغرر الميامين.

﴿ باب فضل العلماء ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال عالم أفضل من ألف عابد العالم يستنقذ عباد الله من الضلال الى الهدى والعابد يوشك أن يقدح الشك في قلبه فاذا هو في وادى الهلكات)

ثم ومن كلامه عليه السلام لكيلا بن زياد النخعي أخرجه الامامان المرشد بالله وأبو طالب ورواه ابن الأثير في المصاحف والمرهبي في العلم ونصر في الحجة وأبونعيم في الحلية وابن عساكر وفي نهج البلاغة وهذا لفظه قال كيلا بن زياد أخذ بيدي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام فأخرجني الى الجبان فلما أصبح نفس الصمداء ثم قال يا كيلا إن هذه القلوب أوعية تغيروا أوعاها فاحفظ عني ما أقول لك الناس ثلاثة فعالم رباني ومتعلم على سبيل نجاة وهمج رعا ع أتباع كل ناعق يميلون مع كل ريح لم يستضيئوا بنور العلم ولم يلجئوا الى ركن وثيق ، يا كيلا العلم خير من المال العلم يحرسك وأنت تحرس المال المال تنقصه الثقة والعلم يزكو على الانفاق وصنيع المال يزول بزواله ، يا كيلا العلم دين يدان به ، به يكتسب الانسان الطاعة في حياته وجميل الاحدثة بعد وفاته والعلم حاكم والمال محكوم عليه ، يا كيلا هلك خزان الاموال وهم احياء والعلماء باقون ما بقي الدهر أعيانهم مفقودة وأمثالهم في القلوب موجودة ها إن ههنا عالماً جماً - وأشار بيده الى صدره - لو أصبت له حملة بلى أصيب لقناً غير مأمون عليه مستعملاً آلة الدين الدنيا ومستظهِراً بنعم الله على عباده وبحججه على أوليائه أو منافقاً

لحمة الحق لا بصيرة له في احناؤه يتقدح الشك في قلبه لا اول عارض من شبهة ألا لا ذا ولا ذاك أو منهموماً
 بالذمة سانس القياد للشهوة أو مغرماً بالجم والادخار ليس من رعاة الدين في شيء أقرب شيء شبهاً بهما
 الانعام السائمة كذلك يموت العلم يموت حامله اللهم بلى لا نخلو الارض من قائم لله بحجة إما ظاهراً
 مشهوراً أو خائفاً مغموراً لئلا تبطل حجج الله وبيناته وكذا وابن أولئك . أولئك والله الاقلون عدداً
 والاعظمون عند الله قدراً يحفظ الله بهم حججه وبيناته حتى يودعوها نظراً ثم يزرعوها في قلوب
 اشباههم هجم بهم العلم على حقيقة البصيرة وباشروا روح اليقين واستلنا ما استنوعه المترفون
 وانسوا بما استوحش منه الجاهلون وصحبوا الدنيا بآبدان أرواحها معلقة بالحلل الا على أولئك خلفاء
 الله في أرضه والدعاة الى دينه آه آه شوقاً الى رؤيتهم انصرف اذا شئت اه فقد بين عليه السلام
 أن العلم الذي يهتدى به صاحبه ويهتدى به هو العلم الذي تركه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ميراثاً بين العلماء وهو الذي يستضاء بنوره فيكون العالم هو الجامع بين كمال العلم بما جاء به الرسول صلى
 الله عليه وآله وسلم والعمل به لانه لا يكون العمل مقبولا إلا بموافقه لما جاء به ولا يكون موافقاً إلا بعرفته
 طريقة الموافقة فيجب أن يكون فقيهاً والفقيه هو المتمكن من معرفة الاحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها
 التفصيلية بإسبر نظر لحوزه درجة الكمال الاهلية بمعرفة مقدمات النظر التي منها كل معرفته بالله وبما يليق
 بجلاله من الصفات الذاتية والفعلية التي منها تصديقه بالمعجزات القاهرة على تصديق انبيائه التي منها
 ما جعله معجزة لنبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم باقية على الدوام وهي القرآن العظيم وتبيان الصراط
 المستقيم الذي جعله الله نوراً وهدى للعالمين وشفاء ورحمة للمؤمنين وبرهاناً قيمياً الى يوم الدين أمر العباد
 فيه باتباع الرسول الامين وأوحى اليه (وأترلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم) وانما قلنا ان المراد
 بالعالم هو المجتهد لانه لم يعمد وقت ورود أدلة تفضيل العالم اطلاقه على غير المجتهد ولانه الذي يتمكن
 من الاهتداء على الوجه الذي يأمن معه من الابتداء عملاً واعتقاداً والذي يتمكن من اتقاد العباد من
 الضلالة والردى ولان التقليد انما يسوغ لضرورة تعذر معرفة التكليف عن أدلتها وأماراتها وانه يجب
 أن يوقف ما جاز للضرورة على محله متحريراً للأقرب الى ما تبرأ به الذمة ولا يتعداه ولان تخصيص
 معرفة بعض المذاهب بهذا الوصف دون بعض تحكم ويلزم من اطلاقه على كل من العارفين لها أن يكون
 جميعها هدى يهتدى به والمعلوم أن فيها ما ليس كذلك في العلم والعمل وان قلنا بالعفو عن الخطي فيهما مطلقاً
 فالعفو عن الخطي من المجتهدين لا يستلزم العفو عن يقلده فيه لعدم الدليل على ذلك ولأن المجتهد الخطي
 قد بذل وسعه في تحصيل ما كلف به بخلاف المقلد فكيف يكون من يقلده هادياً مهدياً والمعلوم أن الوساو يس
 والشكوكات علمية أو علمية لا تندفع الا بالنظر في واضح الادلة ولا يكون ذلك إلا عن اجتهاده وهو المطلوب
 هذا مقتضى ما قرره السيد العلامة المجتهد المطلق حقا الامام محمد بن ابراهيم الوزير رحمه الله تعالى

﴿ تيسير ﴾ لمن يسر عليه معرفة الحق عن دليله لا يخفى أن ههنا جملا وافرة من العقل فطرية وخصوصا ما دل عليه الكتاب الكريم أو اشتهر من صحيح سنة سيد المرسلين من الشرع ضرورة وملحقا بها علمية وعملية يشترك في معرفتها أكثر المسكفين بل وفي كثير من تفاصيلها أيضا ولا يكاد يخرج عن ذلك إلا أبلة البله وعوام العوام وقد تفضل ربنا بالعمولة الحمد عن التشكليف بغير المستطاع كما في البله واما العوام فدفع تلك الوساويس التي قد تعاد حينئذ في مدلول تلك الجمل يحصل بإيسر نظر أو بالرجوع الى من يسهل عليه امر يف طريق دفعه وترى كثيرا من المقلدين يعرفون بطلان كثير مما اخطأ فيه بين من أقوال المجتهدين بالدالة الدافعة لها وذلك اجتهدا قطعا وان كانوا لا يقولون لمن استند في دفعها اليها بالاجتهاد كما لا يقولون لغيرهم بالاجتهاد في غيرها وقوة ظن جواز نزولهم عن الاستناد الى تلك الادلة بالتشكيك فيها سندنا ومتنا ودلالة ربنا شاركم فيه كثير من ممن يعترف له بالاجتهاد في كثير من الاجتهادات وذلك نوع من جواز تجزؤ الاجتهاد الفعلي الذي هو فرع كمال الاهلية فيما يتعلق ببعض المسائل دون بعض أو الذي لا يحصل معه الجزم الصادر عن الامارة التي يصح الاستناد اليها ولا ينفي معه تجوز وجود دليل راجح وهذا ربما لا ينجم منه إلا المعصوم وان تفاوتت درجات أهلية المجتهدين وبالجملة فلا يصير ومن كل اقباله على طلب الحق واستمداد المواهب الاكتمية من الذي بيده الخير كله لا يخيب وما أورث خشية الله في القلوب والمراقبة لعلام الغيوب وكان به معرفة الحلال والحرام والاهتداء بهدى سيد الانام فهو العلم النافع والجامع الاماليات والترغيب والترهيب فضل منه يجمع ما فيه رشاد العباد وبيان ما به الفوز يوم المعاد فتلك الطريقة التي بها يرفع الله الذين أو تو العلم درجات ويحيط عنهم جميع السيئات وانهم نجوم الهدى ومصابيح الدجى ولذلك قال عليه السلام عالم أفضل من أنف عابد وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (تعلموا العلم فان تعلمه الله خشية وطالبه عبادة ومذاكرته تسبيح والبحث عنه جهاد وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة وبذله لاهله قربة لانه معالم الحلال والحرام ومنار سبل أهل الجنة وهو الانيس في الوحشة والصاحب في الغربة والمحدث في الخلوة والدليل على السراء والضراء والسلاح على الأعداء والزين عند الاخلاء برفع الله به أقواما فيجعلهم في الخير قادة ائمة تقتص آثارهم ويقتدى بفعالهم وينتهى الى رأيهم ترغب الملائكة في خلعتهم وباجنحتهم تمسحهم ويستغفر لهم كل رطب ويابس وحيتان البحر وهوامه وسباع البر وانعامه لان العلم حياة القلوب من الجهل ومصابيح الابصار من الظلم يبلغ العبد بالعالم منازل الاخيار والدرجات العلى في الدنيا والاخرة. التفكر فيه يعدل الصيام ومدارسته تعدل القيام به توصل الارحام به يعرف الحلال والحرام وهو امام العمل والعمل تابعه يلهمه السعداء ويحرمه الاشقياء) قال الحافظ عبد العظيم رواه ابن عبد البر النمري في كتاب العلم من رواية موسى بن محمد بن عطاء القرشي حدثنا عبد الرحيم بن زيد العمى عن

أبيه عن الحسن عنه وقال هو حديث حسن ولكن ليس له اسناد قوى وقد رويناه من طرق شتى موقوفا
 كذا قال رحمه الله تعالى قال الحافظ ورفعه غريب جدا ولكنه لا يخفى أن لمعنى كل فقرة منه شواهد قد
 اشتملت عليها جوامع الترغيب والترهيب وأخرج الامام أبو طالب نحوه باكثر لفظه ومعناه عن أمير
 المؤمنين على عليه السلام من قوله (قوله عليه السلام عالم أفضل من ألف عابد) وعن ابن عباس قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم (فقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد) رواه الامام أبو طالب في
 أماليه ورواه الترمذى وابن ماجه والبيهقى من رواية روح بن جراح تفرد به عن مجاهد وشهد له عدة
 أحاديث فمن أبي أمامة قال ذكر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلان أحدهما عابد والآخر عالم
 فقال عليه وعلى آله أفضل الصلاة والسلام (فضل العالم على العابد كفضلى على أذنكم) ثم قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم (إن الله وملائكته وأهل السموات والأرض حتى الخلة فى جحرها وحتى
 الحوت يصلون على معلم الناس الخير) رواه الترمذى وقال حسن صحيح ورواه البزار من حديث
 عائشة مختصرا قال (معلم الخير يستغفر له كل شئ حتى الحيتان فى البحر) وأخرج الامام المرشد صدره
 وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إذا أراد الله بعبد خيرا
 فقمه فى الدين وألمه رشده) رواه البزار والطبرانى فى الكبير باسناد قال الحافظ لا بأس به وعن ابن
 عمر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أفضل العبادة الفقه وأفضل الدين الورع)
 رواه الامام أبو طالب فى أماليه والطبرانى فى معاجيمه الثلاثة وفى إسناده محمد بن أبى ليلى وعن حذيفة
 ابن اليمان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فضل العلم خير من فضل العبادة وخير دينكم
 الورع) رواه الطبرانى فى الأوسط والبزار باسناد حسن والباب واسع جداً وعن أبى الدرداء قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (من غدا يريد العلم يتعلمه الله فتح الله له بابا الى الجنة وفرشت
 له الملائكة أكنافها وصلت عليه ملائكة السموات وحيتان البحر وللعالم من الفضل على العابد كالقمر
 ليلة البدر على أصغر كوكب فى السماء والعلماء ورثة الأنبياء إن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما ولكنهم
 ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظه وموت العالم مصيبة لا تجبر وثمة لا تسد وهو نجم طمس موت قبيلة أيسر
 من موت عالم) رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه وابن حبان فى صحيحه وليس عندهم موت العالم الخ
 وهذا مناسب للحديث الاول من حديثى الباب والثانى وهو قوله ..

ص (حدثني زيد بن على عن أبيه عن جده عن على عليهم السلام قال العلماء ورثة الانبياء لم
 يخلفوا دينارا ولا درهما إنما تركوا العلم ميراثا بين العلماء)

ش كما يناسبهما ما روى عن أبى الدرداء أيضا قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يقول (من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له طريقا الى الجنة وإن الملائكة لتضع أجنحتها

لطالب العلم رضا بما يصنع وإن العالم يستغفر له من في السموات ومن في الأرض حق الحيتان في الماء
وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب وأن العلماء ورثة الأنبياء إن الأنبياء لم يورثوا
دينارا ولا درهما وإنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر (رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن
حبان في صحيحه والبيهقي وقال الترمذي لا يعرف إلا من حديث عاصم بن رجاء بن حيوة وليس إسناده
عندي متصل وإنما يروى عن عاصم بن رجاء بن حيوة عن داود بن جميل عن كثير بن قيس عن أبي
الدرداء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا أصح قال في الترغيب والترهيب قال المملي رحمه الله
تعالى ومن هذه الطريق رواه أبو داود وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والبيهقي في الشعب وغيرها
وقد روى عن الأوزاعي عن كثير بن قيس عن زيد بن سمرة عنه وعن الأوزاعي عن عبد السلام بن
سليم عن زيد بن سمرة عن كثير بن قيس عنه قال البخاري وهذا أصح وروى غيره ذلك وقد
اختلف في هذا الحديث اختلافا كثيرا ذكرت بعضه في مختصر السنن وبسطته في غيره اه وعن أبي
هريرة أنه مر بسوق المدينة فوقف عليها فقال يا أهل السوق ما أعجزكم قالوا وما ذلك يا أبا هريرة قال
ذلك ميراث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقسم وأنتم هاهنا ألا تذهبون فتأخذون نصيبكم منه
قالوا وأين هو قال في المسجد فخرجوا سريعا ووقف أبو هريرة لهم حتى رجعوا فقال لهم ما لكم فقالوا
يا أبا هريرة قد أتينا المسجد فلم نر فيه شيئا يقسم فقال لهم أبو هريرة وما رأيتم في المسجد أحدا قالوا
بلى رأينا قوما يصلون وقوما يقرؤون القرآن وقوما يتذاكرون الحلال والحرام فقال لهم أبو هريرة ويحكم
فذاك ميراث محمد صلى الله عليه وآله وسلم رواه الطبراني في الأوسط قال الحافظ بإسناد حسن وفي
الباب عدة أحاديث وحاصله أن معرفة ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الخير الذي تركه صلى
الله عليه وآله وسلم ميراثا بين العلماء فالعلماء العاملون المهتمون بهديه صلى الله عليه وآله وسلم هم خلفاؤه
في أمته وخالفوه في طريقته والمستحقون لما رغب اليه من الثواب والذين ترفع لهم الدرجات بصريح
السنة والكتاب ولا شك أن الاهتداء بهديه صلى الله عليه وآله وسلم واجب لامره تعالى بطاعته
وطاعة رسوله في غير آية ولقوله تعالى (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) وما لا يحصى كتابا
وسنة ولا يخفى أن الاهتداء بهديه صلى الله عليه وآله وسلم متوقف على معرفة طريقته ومعرفتها على
الوجه الذي يحصل الجزم معه بأن الجازم فاهج في منهجه عن دليل أو أمارة ليعتلق بخصوصية الجزم
به لا يتزحزح بأدنى تشكيك لا يكون إلا عن اجتهاد يتعلق بذلك الحكم كما تقدمت الإشارة إلى
ذلك والمعلوم أن التمكن من الاجتهاد قد صار في الأزمنة المتأخرة لا يتيسر على الوجه المطلوب إلا
بمعرفة مقدماته وهي علوم العربية ومعرفة القواعد الموضوعات لبيان كيفية التوصل إلى ذلك فإذا كان
المتنب نفسه في معرفتها قاصدا به التوصل إلى ذلك المقصد فالظاهر أنه لا يحرم من تفضلات رب العالمين

والخير كله بيديه وهو الذى بيده صلاح النيات والذى يتفضل فى الابتداء هو الذى يتفضل فى الانتهاء وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم

ص (حدثني زيد بن عيسى عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين)

ش هذا الحديث أخرجه ابن عدى وأبو نصر السجزي فى الابانة وأبو نعيم والبيهقي وابن عساكر عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذرى قال فى كنز العمال وهو مختلف فى صحبته قال ابن مندة ذكر فى الصحابة ولا يصح قال أبو نعيم وروى عن أسامة بن زيد وأبي هريرة وكلها مضطربة غير مستقيمة وأخرجه ابن عدى والبيهقي وابن عساكر عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذرى الثقة من أشياخنا وأخرجه الخطيب وابن عساكر عن أسامة بن زيد وابن عساكر عن أنس والديلمي عن ابن عمر والعقبلي عن أبي أمامة والبخاري والعقبلي عن ابن عمر وأبي هريرة مما قال الخطيب سئل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث وقيل له كأنه كلام موضوع قال لا هو صحيح مسموعة من غير واحد وروى بلفظ (يرث هذا العلم من كل خلف) الحديث أخرجه الحاكم وابن عساكر عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذرى وجزم فى الميزان بأن إبراهيم بن عبد الرحمن العذرى غير ضابط فقال نابي نقل ما علمته وأهيا أرسل يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله رواه غير واحد عن معاذ بن رفاعه عنه ومعاذ ليس بعمدة ولا سيما إذا أتى بواحد لا يدري من هو اهـ ولكنه يقال إذا كان الامام أحمد بن حنبل قد صححه فكفى به وكفى به فمن يعلم حجة على من لا يعلم وإذا كان وارثو علمه صلى الله عليه وآله وسلم هم المجتهدين الذين يهتدون بهديه ويقفون أثر طريقته فهم خلفاؤه الذين ينفون عن ما تركه صلى الله عليه وآله وسلم ميراثا بين العلماء المشار اليه بقوله هذا العلم تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين ولذلك قال ابن مسعود سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « يقول نضر الله أمراً سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه فرب مبلغ أوعى من سام » رواه أبو داود والترمذى وابن حبان فى صحيحه إلا أنه قال (رحم الله أمراً) وقال الترمذى حديث حسن صحيح وعن زيد بن ثابت قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول « نضر الله أمراً سمع منا حديثاً فبلغه غيره فرب حامل فقه الى من هو أفقه منه ورب حامل فقه ليس بفقيه الحديث » رواه الامام أبو طالب وأبو داود والترمذى مختصراً وحسنه والنسائى وابن ماجه وابن حبان فى صحيحه والبيهقي والمرشد بالله مطولاً ورواه أحمد وابن ماجه والطبرانى فى الكبير مختصراً ومطولاً كلهم عن محمد بن اسحاق عن عبد السلام عن الزهري عن محمد جبير بن مطعم عن أبيه وله عند المرشد بالله واحد طريق عن صالح بن كيسان عن الزهري قال الحافظ عبد العظيم وإسناد هذا

حسن والمجاهد الذي يهتدى بهديه صلى الله عليه وآله وسلم الذي له كلية الممارسة للسنة التي أوحاها الله إلى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ليبين بها للناس ما نزل إليهم هو الذي يعرف تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين فينفها ولذلك رغب صلى الله عليه وآله وسلم في نقل ما سمعه عنه كما سمعه لأنه قد يكون المنقول إليه أفتح من سامعه وهذا في التحقيق لا يمنع نقل معنى اللفظ المروى حيث تعذر نقل اللفظ أخرج الحكيم الترمذي والطبراني في الكبير وابن عساكر عن يعقوب عن عبد الله بن سليمان بن أكيمة اللبثي عن أبيه عن جده قال قلنا يا رسول الله إنا نسمع منك الحديث ولا تقدر على تأديته كما سمعنا قال (إذا لم تحلوا حراما ولم تحرموا حلالا وأصبتم المعنى فلا بأس) وأخرجه عبد الرزاق وأبو موسى عن محمد بن اسحاق بن سليمان بن أكيمة اللبثي عن أبيه عن جده إلا أنه قال (لا بأس إن زدت أو نقصت إذا لم تحل) الخ وهذا القدر كاف واف إن شاء الله وإن كان المقام خليفاً باليسر .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سلك الله به طريقاً إلى الجنة وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم وإنه يستغفر لطالب العلم من في السموات ومن في الأرض حتى الحيتان في البحر وهوام البروان فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب)

ش هذا الحديث الجليل قد روى عن أبي الدرداء مرفوعاً بأكثر من لفظه ومعناه وتقدم تخريجه وعن زر بن حبیش قال أتيت صفوان بن عسال المرادي رضي الله عنه قال ما جاء بك قلت أنبط العلم قال فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (ما من خارج خرج من بيته في طلب العلم إلا وضعت له الملائكة أجنحتها رضا بما يصنع) رواه الترمذي وصححه وابن ماجه واللفظ له وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال صحيح الإسناد وعن صفوان بن عسال المرادي قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في المسجد متكى على برده أحمر فقلت له يا رسول الله إني جئت أطلب العلم فقال (مرحباً بطالب العلم إن طالب العلم تحفه الملائكة بأجنحتها ثم يركب بعضهم بعضاً حتى يبلغوا السماء الدنيا من يحبهم لما يطلب) رواه أحمد والطبراني قال الحافظ المنذرى بإسناد جيد واللفظ له وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال صحيح الإسناد وعن أبي الردين قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « ما من قوم يجتمعون على كتاب الله يتعاطونه بينهم إلا كانوا أضيافاً لله وإلا حفتهم الملائكة حتى يقوموا أو يخوضوا في حديث غيره وما من عالم يخرج في طلب علم مخافة أن يموت أو انتساخه مخافة أن يدرس إلا كان كالغازي الراجح في سبيل الله . ومن يبطل به عمله لم يسرع به نسبه » رواه الطبراني في الكبير من رواية إسماعيل بن عياش وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع) رواه الترمذي وقال حديث حسن ومن حديث

أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (ومن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة) رواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال صحيح على شرطهما والاحاديث الواردة في فضل العالم والمتعلم كثيرة جداً وقد اشتملت عليها بسائط الاسفار .

﴿ باب الاخلاص ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال من أخلص لله أربعين صباحاً يأكل الحلال قائماً ليله صائماً نهاره أجرى الله سبحانه ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه)
 ش قد روى هذا الحديث مختصراً أبو نعيم في الحلية وغيره عن أبي أيوب الأنصاري مرفوعاً بلفظ (من أخلص لله أربعين يوماً ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه) قال الحافظ العزيمى بإسناد ضعيف ورواه ابن عدى وغيره في الضعفاء من حديث ابن عباس ورواه المروزي في زوائده وأبو الشيخ ابن حبان وغيره عن مكحول مرسلًا والاسيوطي في جمع الجوامع في قسم الحروف ولا شك أن الاخلاص في العبادة والاقتصار على أكل الحلال وقيام الليل وصيام النهار كالنائب في التفضل الرباني والاقبال على سائر الطاعات وترك المنهيات وبذلك تكون طهارة القلوب وجلالؤها وتجليها لانوار عظام الغيوب وينيلها تعالى من معارف حكمه ما يقصر عن إدراكها المتفنون في العلوم ويستحق نفسه عند سماع تكلمهم بها كل ذكي وإن حقق المنطوق والمفهوم ويعترف لهم بأنهم حجج الله على العباد وهداة الهداة إلى يوم التناد لانه ينفع بما يجري على سنتهم من الحكم كل عاقل وإن كان منهم أفهم وأعلم وذلك أمر معلوم وفي ذهن كل عاقل مرسوم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم وكما ورد (ألا الله الدين الخالص) (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة) وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (إنما الأعمال بالنية) وفي رواية (بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى هاجراليه) رواه الشيخان وأبو داود والترمذي والنسائي قال الحافظ عبد العظيم وزعم بعض المتأخرين أن هذا الحديث بلغ مبلغ التواتر وليس كذلك فإنه انفرد بروايته يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم التيمي ثم رواه عن الأنصاري خلق كثير نحو مائتي راو وقيل سبع مائة راو وقيل أكثر من ذلك وقد روى من طرق كثيرة غير طريق الأنصاري ولا يصح منها شيء كذا قاله الحافظ علي بن المديني واخلاص تأدية العبادة لله من الرياء والسمة هو الأمر الذي به قوام الدين والفوز برضاء رب العالمين ومن أخلص تأدية عبادة ربه

فقد أوتي خيرا كثيرا وكفاه من الطاعة أيسرها وإن كان قليلا فمن معاذ بن جبل أنه قال حين بعث
إلى النبي يارسول الله أوصني (قال اخلص دينك يكفيك العمل القليل) رواه الحاكم من طريق عبد الله
ابن زحر عن ابن أبي عمران وقال صحيح الاسناد وكثير العمل لا ينفع بدون اخلاص وإن حسن وطاب
فيما يبدو للناس فمن الضحاك بن قيس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إن الله تبارك وتعالى
يقول أنا خير شريك فمن أشرك معي شريكا فهو بشريكي يا أيها الناس اخلصوا أعمالكم فإن الله تبارك
وتعالى لا يقبل من الأعمال إلا ما خالص له ولا تقولوا هذه لله وللرحم فأنها للرحم وليس لله منها شيء ولا
تقولوا هذه لله ولوجوهكم فأنها لوجوهكم وليس لله منها شيء) رواه البزار قال الحافظ باسناد لا بأس به
والبيهقي قال الحافظ لكن الضحاك بن قيس مختلف في صحبته وعن أبي أمامة قال جاء رجل إلى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أرأيت رجلا غزا يلتمس الاجر والذكر ماله فقال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم (لا شيء له) فأعادها ثلاث مرات ويقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لا شيء له)
ثم قال (إن الله عز وجل لا يقبل من العمل إلا ما كان له خالصا وابتغى به وجهه) رواه أبو داود
والنسائي قال الحافظ باسناد جيد وعن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في
حجة الوداع (نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فرب حامل فقه ليس بفقيه ثلاث لا يفل عليهن قلب
امرء مؤمن اخلاص العمل لله والمناسحة لأئمة المسلمين ولزوم جماعتهم فإن دعاهم يحيط منهم من وراءهم)
رواه البزار قال الحافظ باسناد حسن ورواه ابن حبان في صحيحه من حديث زيد بن ثابت قال
الحافظ عبد العظيم وقد روى هذا الحديث أيضا عن ابن مسعود ومعاذ بن جبل والنعمان بن بشير
وجبير بن مطعم وأبي الدرداء وأبي فرصاة جندرة بن خيشنة وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم
وبعض أنانيهم صحيح وعن جندب بن عبد الله قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (من سمع
سمع الله به ومن يرأى يرأى الله به) رواه البخاري ومسلم ورواه أحمد قال الحافظ باسناد جيد والبيهقي
من حديث أبي هند الداري بلفظ (رأى الله به يوم القيامة وسمع) والطبراني بلفظ (من رأى الله لغير
الله فقد برئ من الله) ورواه الطبراني قال الحافظ باسناد حسن عن عوف بن مالك الأشجعي سمعته
صلى الله عليه وآله وسلم يقول (من قام مقام رياء رأى الله به ومن قام مقام سمعة سمع الله به) وعن معاذ
ابن جبل عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (ما من عبد يقوم في الدنيا مقام سمعة ورياء إلا
سمع الله به على رؤس الخلائق يوم القيامة) رواه الطبراني قال الحافظ باسناد حسن وعن أبي هريرة
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (إن أول الناس يقضى يوم القيامة عليه رجل يستشهد
فأنتى به فعرفه نعمه فعرفها قال فما عملت فيها قال قاتلت فيك حتى استشهدت قال كذبت وامكنتك قاتلت
لأن يقال فلان جرى فقد قيل ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي في النار ورجل تعلم العلم وعلمه

وقرأ القرآن فأتى به فعرّفه نعمه قال ما عملت فيها قال تعلمت العلم وعلمته وقرأت فيك القرآن قال كذبت
ولسكنك تعلمت ليقال عالم وقرأت القرآن ليقال هو قارى. قد قيل ثم أمر به فسحب على وجهه حتى
ألقى في النار ورجل وسع الله عليه وأعطاه من أصناف المال فأتى به فعرّفه نعمه فعرّفها قال فما عملت فيها
قال ما تركت من سبيل تحب أن ينفق فيها إلا أنفقت فيها لك قال كذبت. ولسكنك قد فعلت ليقال
هو جواد قد قيل ثم أمر به فسحب على وجهه حتى أتى في النار) رواه مسلم والنسائي ورواه الترمذي
وحسنه وابن حبان في صحيحه كلاهما بلفظ واحد وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال (قال الله عز وجل أنا أغنى الشركاء عن الشرك فمن عمل لي عملاً أشرك فيه غيري فأنا منه بريء
وهو للذي أشرك) رواه ابن ماجه واللفظ له وابن خزيمة في صحيحه والبيهقي قال الحافظ ورواه ابن
ماجه ثقات وفي الباب ما لا يعد ولا يحصى من الأحاديث وتقدم شيء منها في أبواب الجهاد ويكنى
من ذلك ما رواه ابن عباس رضى الله عنه قال قال رجل يا رسول الله انى أفق الموقف أريد وجه الله
وأريد أن يرى موطنى فلم يرد عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى نزلت (فمن كان يرجو لقاء ربه
فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً) رواه الحاكم وقال صحيح على شرطهما والبيهقي من
طريقه ثم قال رواه عبدان عن أبي المبارك فارسه ولم يذكر فيه ابن عباس وبالجملة فعدم اخلاص تأدية
العبادة هو الشرك الذى هو أخفى من ديب النمل كما قال أبو موسى الأشعرى خطبنا رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ذات يوم فقال (يا أيها الناس اتقوا هذا الشرك فإنه أخفى من ديب النمل) فتبيل له وكيف انتقيه
وهو أخفى من ديب النمل يا رسول الله قال (قولوا اللهم إنا نعوذ بك من أن نشرك بك شيئاً نعلمه ونستغفرك
مما لا نعلمه) رواه أحمد والطبراني قال الحافظ عبد العظيم ورواه إلى أبي على محتج بهم في الصحيح وأبو على
رجل من بنى كاهل راوية عن أبي موسى الأشعرى قد وثقه ابن حبان قال الحافظ ولم أر أحداً جرحه ورواه
أبو يعلى بنحوه من حديث حذيفة إلا أنه قال فيه (يقول كل يوم ثلاث مرات) فهذا الحديث فيه الارشاد
إلى ما تنقم به النفوس عن شهوة هذه الرذيلة التي هي مزلّة الاقدام والاستعانة على دفعها بالذى لا يستحق
العبادة الا هو ذو الجلال والاكرام كما قال تعالى (إياك نعبد وإياك نستعين) أى على تأدية عبادتك مخلصين
لها من كل شرك والاثنيان بالواجبات واجتناب المبتعات أكبر عون على قبول الاستعانة بتخليص
تأدية العبادة من الرياء والسمعة ان الله صميع الدعاء وهو نعم المستعان وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول
ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال تعلموا العلم قبل أن يرفع اما في
لا أقول لكم هكذا وارانا بيده ولكن يكون العالم في القبيلة فيموت فيذهب بعلمه فيتخذ الناس رؤساء
جهلاً فيسئلون فيقولون بالرأى ويتركون الآثار والسنن فيضلون ويضلون فمن ذلك هلكت هذه الامة

حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ان الله لا يرفع العلم بقبض يقبضه ولكن يقبض العلماء بعلمهم فيبقى الناس حيارى في الارض فعند
ذلك لا يعبا الله بهم شيئا

ش أخرج الامامان المرشد بالله وأبوطالب والامام أحمد بن حنبل والشيخان والترمذي وابن ماجه
والنسائي وغيرهم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
(ان الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى اذا لم يبق عالم اتخذ
الناس رؤساء جهالا ففسلوا فافتوا بغير علم فضلوا وأضلوا) ورواه البخاري في باب ذم الرأي عن عبد الله بن
عمر وسمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول (ان الله لا ينتزع العلم بعد أن اعطاكموه انتزاعا ولكن
ينتزعه منكم مع قبض العلماء بعلمهم فيبقى ناس جهال يستفتون فيفتون برأيهم فيضلون ويضلون) اه قال
في الفتح وقد اشتهر هذا الحديث من رواية هشام بن عروة فوقع لنا من رواية أكثر من سبعين نفساً
عنه من أهل الحرمين والعراقيين والشام وخراسان ومصر وغيرها ووافقه علي روايته عن أبيه عروة أبو
الاسود المدني وحديثه في الصحيحين والزهري وحديثه في النسائي ويحيى بن أبي كثير وحديثه في صحيح
أبي عوانة ووافقه أباه علي روايته عن عبد الله بن عمرو بن عمر بن الحكم بن ثوبان وحديثه في مسلم ثم قال وكان
يحدث النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك في حجة الوداع كما رواه أحمد والطبراني من حديث أبي امامة
قال لما كان في حجة الوداع قال صلى الله عليه وآله وسلم (خذوا العلم قبل أن يقبض أو يرفع) فقال اعرابي
وكيف يرفع فقال (ألا إن ذهاب العلم ذهاب حملته) ثلاث مرات وفي رواية من حديثه فسأله اعرابي فقال
يا نبي الله كيف يرفع العلم منا وبين أظهرنا المصاحف وقد تعلمنا ما فيها وعلمناها ابناؤنا ونساءنا وخدمنا فرفع
صلى الله عليه وآله وسلم رأسه وهو غضب فقال (وهذه اليهود والنصارى بين أظهرهم المصاحف لم يتعلموا منها
بحرف فيما جاءهم به انبيائهم) قال الحافظ وهذه الزيادة شواهد من حديث عوف بن مالك وابن عمرو وصفوان بن
عسال وغيرهم وهي عند الترمذي والطبراني والدارمي بالفاظ مختلفة وفي جميعها هذا المعنى وقد جود الكلام
على هذا الحديث في (باب ذم الرأي . من كتاب الاعتصام) قال ابن المنير نحو العلم من الصدور جائز في
القدرة إلا أن هذا الحديث دل على عدم وقوعه ثم قال الحافظ وفي هذا الحديث الحث على حفظ العلم
والتحذير من ترئيس الجاهل وفيه أن الفتوى هي الرئاسة الحقيقية وذم من يقدم عليها واستدل به الجمهور
على القول بخلو الزمان عن مجتهد لأنه صريح في رفع العلم بقبض العلماء وفي ترئيس أهل الجاهل ومن
لازمه الحكم بالجهل واذا انتفى العلم ومن يحكم به استلزم انتفاء الاجتهاد والمجتهدين وعورض هذا بحديث
الشيخين (لا تزال طائفة من أمته على الحق ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله) وفي لفظ (حتى تقوم الساعة)
أو (حتى يأتي أمر الله) واجيب أولاً بأنه ظاهر في عدم الخلو لاني نفى الجواز وثانياً بأن الدليل الأول أظهر

للتصريح بقبض العلم تارة ورفع أخرى بخلاف الثاني وعلى تقدير التعارض فيبقى أن الأصل عدم المانع قالوا الاجتهاد فرض كفاية لأن الله سبحانه وتعالى أراد منافهم خطابه في كلامه تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وآله وسلم كما قال الله تعالى (لا نذكركم به ومن بلغ) (أفلا يتدبرون القرآن) (وأن أتلو القرآن فمن اهتدى) الآية وما لا يحصى وقوله صلى الله عليه وآله وسلم (ليبلغ الشاهد الغائب فرب حامل فقه الى من هو أفقه منه) وما لا يحصى وكل من يصلح للخطاب يخاطب من ذلك بقدر ما يصل اليه فهمه ويفهمه ولا يجوز التقليد إلا للضرورة كما تقدم تقريره فلو جاز خلو الزمان عن المجتهد لازم بطلان حجة القرآن وارتفاع التكليف بعدم وجود من له معرفة التعبير عن الله سبحانه وتعالى اذ لا يعرف دلالة الأدلة على الوجه الذي تدل عليه إلا المجتهد المطلق وهو الكامل الملائكة فيكون الاجتهاد فرض كفاية فيستلزم انتفاؤه الاتفاق على الباطل وأجيب بأن بقاء فرض الكفاية مشروط ببقاء العلماء فاما اذا قام الدليل على انقراض العلماء فلا لأن بقدهم تنتفي القدرة والتمكن من الاجتهاد واذا انتفى أن يكون مقدوراً لم يقع التكليف به هكذا اقتصر عليه جماعة وأفاد في باب تغير الزمان حتى تعبد الأوثان أن آخر وقت بقاء أهل الحق عند فقد المسلمين بهبوب الريح التي تهب بعد نزول عيسى عليه السلام فلا يبقى أحد في قلبه مثقال ذرة من الإيمان إلا قبضته ويبقى شرار الناس فعليهم تقوم الساعة كما يفيد معناه حديث ابن مسعود وعائشة عند مسلم وفي حديث أنس في صحيح مسلم (لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض الله الله) وفي معنى ذلك عدة أحاديث فلا يرد اتفاق المسلمين على ترك فرض كفاية والعمل والجهل لعدم وجودهم وهو المعبر عنه بقوله (حتى يأتي أمر الله) والرواية بالفظ (حتى تقوم الساعة) محمولة على إشرافها بوجود آخر اشراطها ثم قال ويمكن أن تنزل هذه الأحاديث على الترتيب الواقع فيكون أول ارتفاع العلم بقبض العلماء المجتهدين الاجتهاد المطلق ثم المقيد ثانياً واذا لم يبق مجتهد استمروا في التقليد لكن ربما كان بعض المقلدين أقرب الى بلوغ درجة الاجتهاد المقيد من بعض ولا سيما إن فرغنا على جواز تجزى الاجتهاد ولكن لغلبة الجهل يقدم أهل الجهل أمثالهم واليه أشار بقوله اتخذ الناس رؤساء جهالاً وهذا لا ينفي تفاوت درجات المترشحين ولا غيرهم وقد وجد هذا وتحقق ثم يجوز أن يقبض أهل تلك الصفة ولا يبقى إلا المقلد الصرف وحينئذ يتصور خلو الزمان عن المجتهد بالكلية وإن بقي من له نسبة الى العلم في الجملة ثم تزداد حينئذ غلبة الجهل وترئيس أهله ثم يجوز أن يقبض أولئك فلا يبقى منهم أحد وذلك جدير بان يكون عند خروج الدجال أو بعد موت عيسى عليه السلام وحينئذ يتصور خلو الأرض عن مسلم فضلاً عن عالم فضلاً عن مجتهد ويبقى شرار الناس فعليهم تقوم الساعة والعلم عند الله تعالى هذا ما أفاده الحافظ في الفتح باختصار وقد وجه العلامة القبلي رحمه الله الحديث على أحد معنيين فقال وأما حديث حتى اذا لم يبق في الدنيا عالم فاما أن يكون ذلك بعد نزول عيسى عليه السلام كما في

أحاديث (إن الساعة لا تقوم على مؤمن وأنه يرفع القرآن من المصاحف ومن القلوب) وأما أنه مبالغة
اذ لو بقي عالم في أقصى المغرب لم ينفع أهل المشرق ونحو ذلك فهو عبارة عن قلة المنتفع بهم حتى
أن المقلدين الناقلين لقول الماضين يقومون مقام الماضين المجتهدين في هذا الفرض وهو توجيه حسن
وبكل واحد من هذه التأويلات تندفع المعارضة بين حديث الباب وبين قوله صلى الله عليه وآله
وسلم (لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله) (نعم) وقد اختلف العلماء في
تعيين الطائفة التي تبقى على الحق ظاهرة قليل هم أهل العلم والمراد بهم أهل الحديث وإلى ذلك جنح
البخاري وأحمد وآخرون وقد رد الحافظ هذا القول في الفتح بما وقع عند مسلم من حديث جابر بن
سمرة (ان يبرح هذا الدين قائما يقاتل عليه عصابة من المسلمين حتى تقوم الساعة) وأخرجه الحاكم من
حديث عمر ومسلم من حديث عقبة بن عامر (لا تزال عصابة من أمتي يقاتلون على أمر الله قاهرين
لعدوهم لا يضرهم من خالفهم حتى تأتيهم الساعة) وفي الباب من حديث عمران بن حصين أخرجه أحمد
وأبو داود والحاكم وابن قانع وابن عساكر وابن حبان من حديث قتادة عن أنس وأبو داود الطيالسي
وعبد بن حميد عن زيد بن أرقم ومسلم وأحمد من حديث جابر بن عبد الله وفي الفاظ حديثهم المقاتلة
فتكون هي المرادة من الظهور على الحق في ذلك الحديث حملا للظهور على الحق على الظهور بالقتال
عليه لعدم إمكان الحل على العكس ويكون المراد بذلك العصابة التي تقاتل على الحق عصابة اللاحق بالامامة
من قريش للحديث الصحيح الذي أخرجه البخاري وغيره (لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم
اثنان) وغيره من الأحاديث التي قدمنا نخرجها ولا يعارضه ما أخرجه البزار من حديث ابن عباس
بلفظ (لا يزال هذا الدين واصبا ما بقي من قريش عشرون رجلا) لأن منطوق حديث ابن عمر أقوى
من مفهوم عدد العشرين وقد بينا فيما سبق أن اللاحق بالامامة من قريش هو الانهض من أهل
البيت عليهم السلام للقطع بانفسابهم إلى قريش بل إلى صميمها وخلاصتها وشهادة آبي التطهير والمودة
والأحاديث المتواترة بأنهم لا يخرجون عن الحق وأنهم لا يفارقون الكتاب حتى يردوا على النبي صلى
الله عليه وعلى آله وسلم الخوض وللأمر باتباعهم وأنهم إحدى الخليفتين اللتين تركهما صلى الله عليه
وآله وسلم في الناس وأنهم أمان أهل الأرض من العذاب كل ذلك مخرج من عدة أحاديث من
مسندات دواوين الاسلام وفي استقصاء ذلك طول ومن أراد الوقوف على شيء من ذلك فعليه بدخاثر
العقبى للسمودي والمناقب للكتبي وستأتي الإشارة إلى شيء منها إن شاء الله تعالى وقد رجحنا فيما
سبق أيضا أن من شرط اللاحق بعقد بيعة الامامة له أن يكون عدلا برا تقيا عالما تبعها لما تقلناه عن
الامام زيد بن علي وغيره من أهل البيت عليهم السلام فيكون جامعا بين معرفة الحق والقتال عليه
وهما مفاد أحاديث الظهور على الحق والقتال على أمر الله وهذا جمع صحيح ووجه واضح وضريح على

أنه مانع من حمل الحديث الذي ليس فيه ذكر القتال على الحق على بقاء طائفة العلماء بالحق كما تأوله الامام احمد والبخارى والحديث الذي فيه ذكر القتال على الحق على بقاء طائفة القتال عليه وكفى بتعدد مخرج الحديثين مسوغا لجواز القول بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أراد الاخبار مرة ببقاء طائفة العلماء بالحق وعلى هذا فالمراد بالحق كل ما هو على طريق الشارع من الأحكام الثابتة عن أدلتها وأخرى ببقاء طائفة القتال عليه ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وعلى هذا فالمراد بالحق كل ما يجب نصرته الامام عليه من الأحكام الشرعية الثابتة عن أدلتها وهذا الجمع بين الحديثين لا يمنع تحقق اجتماع الوصفين في طائفة واحدة فليتأمل قوله فيستلون فيقولون بالرأى ويتركون الآثار والسنن فيه بيان ان الرأى المذموم هو الذي يكون مخالفا للثابت من الآثار والسنن والآثار جمع أثر والمراد به الجمع عليه من آثار الصحابة والسنن جمع سنة والظاهر أن المراد بها ما هو أهم من الثابت من طريقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً بحيث يشمل سنة الخلفاء الجمع عليها أو المتعلقة بالحروب والحديث الوارد في ذلك وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة) أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه وقال الترمذي حديث حسن صحيح هذا مع قوة احتمال أن المأمور بلزومه من سنة الخلفاء هو ما وافقوا فيه طريقته صلى الله عليه وآله وسلم وأن المراد أغلبية موافقتهم لطريقته صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم لوضوح مخالفة بعضهم لبعض وتصويب بعضهم لما يدل به الآخر من الحجج بل مخالفة غيرهم من الصحابة لأكمل منهم في كثير من الأحكام وقد سلف لنا نقل شيء من ذلك في كثير من هذه الأبحاث اذا عرفت هذا فيكون في كلام أمير المؤمنين عليه السلام إشارة الى تبعية مخالفة صراح القرآن العظيم واستيعاده من يترأس من يتدين بدين الاسلام والا فجرد الاقدام على الفتوى بغير استناد الى أحد الأدلة الأربعة وهي الكتاب العزيز أو السنة النبوية أو الاجماع أو القياس مخالف الأمر القرآني في التأسي بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم واتباع طريقته الدال عليه قوله تعالى (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر) * وقوله تعالى (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) ولان الفتوى حكاية عن الحكم الذي شرعه الله لعباده فإذا لم تكن مستندة الى أحد الأدلة الأربعة يشملها قوله تعالى (ومن لم يحكم بما أنزل الله) في آخر الايات الثلاث في سورة المائدة والحاكم بغير علم أحد القاضيين اللذين في النار كما صرح بذلك حديث بريدة الذي أخرجه أصحاب السنن والحاكم وصححه والبيهقي قال الحاكم في علوم الحديث تفرد به الخراسانيون ورواته مراراً قال في التلخيص قلت له طرق غير هذه قد جمعها في جزء مفرد ونحوه في الفتح ولغظه في المنتقى والتلخيص (القضاة ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار فلما الذي في الجنة فرجل عرف الحق فقضى به

ورجل عرف الحق وجار في الحكم فهو في النار ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار) وهو لفظ أبي داود ولم أجده في الترمذي وأخرجه الطبراني في الكبير من حديث ابن عمر قال الحافظ العريزي باسناد صحيح بلفظ (القضاة ثلاثة قاضيان في النار وقاض في الجنة قاض قضى بالهوى فهو في النار وقاض قضى بغير علم فهو في النار وقاض قضى بالحق فهو في الجنة) انتهى وكل حكم كذلك فهو باطل لمخالفته طريقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم واشمول قوله صلى الله عليه وآله وسلم (كل ما ليس عليه أمرنا فهو رد) أي مردود فيجب أن يكون الحاكم والمفتي مجتهدا بالفعل في أشخاص مسائل الاستفتاء وفصل الخصومات ولا يكفي مجرد تمكنه من الاجتهاد فيها لان الحكم والافتاء إخبار عما علمه الحاكم والمفتي من حكم الله وظنه والاخبار عن الله لا عن دليل ولا أمانة إفتاء على الله وقد قال تعالى (ومن أظلم ممن افترى على الله كذبا) ولا يخفى أن أول مطلوب في أي حكم هو الاستناد الى العلم وقد قدمنا لك أن ما كان مستنده مقيدا للعلم سواء كان من الكتاب أو من السنة فالعلم به ضروري ويبعد كل البعد خفاؤه ومخالفة المتدين بدين الاسلام له ويلتحق به ما لم يبلغ حد التواتر من مشهور السنة عند من ينسب الى العلم وإن كان مقلداً وإنما الشأن كل الشأن فيما هو دين ذلك من صحيح الأدلة متنا أو سندا أو دلالة والرجوع الى التقليد إنما هو للضرورة كما قدمنا اذا عرفت هذا ظهر لك أنه لا يكون مجرد حكاية المنصوب لفصل الخصام لقول من قلده حكماً ولكنه اذا كان المتخاصمان ملتزمين لمذهب من الحاكم فالترحم لمذهبه وكانت الخصومة فيما يتعلق بالاموال كانت حكاية الحاكم لقول من قلده في تلك الخصومة الزاماً بما قد صار فيه زعيمين كما قال صلى الله عليه وآله وسلم (الزعيم غارم) أخرجه أحمد واصحاب السنن إلا النسائي وفيه اسماعيل بن عياش رواه عن شامي وهو شرحبيل بن مسلم سمع أبا امامة وضعه ابن حزم باسماعيل ولم يصب وهو عند الترمذي في الوصايا اتم سياقاً واختصره ابن ماجه هنا وله عند النسائي طريقان من رواية غيره إحداهما من طريق أبي عامر الوصابي والاخرى من طريق حاتم بن حريث كلاهما عن أبي امامة وصححه ابن حبان من طريق حاتم هذا وقد وثقه عثمان الدارمي هكذا في التلخيص وأما في غيرها فلا يتم ذلك الا حيث لا مخالفة لدليل أقوى من مستند من قلده والا كان الزاماً بتحليل محرم أو تحريم حلال فيكون الزاماً باطل والالزام به باطل وذلك لا يجوز كما اذا كانوا مختلفين في المذهب أو طالبين للحكم المستند الى دليل الشرع في تلك الحادثة بخصوصها لا الى من قلده وقد عرفت بهذا الفرق بين التقليد وهو الرجوع في الحادثة الى قول أي مجتهد لظن المقلد اصابة اجتهاد من قلده لما هو مكلف به فيها وبين الرأي المذموم وهو مخالفة الأدلة الاربعة استغناء بمجودة رأيه عن الرجوع في الحادثة التي لا يعرف حكم الشارع فيها الا بالرجوع اليها وهو الذي أراد أمير المؤمنين عليه السلام ذمه وذم العامل به وهو ما اراده عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيما أخرجه البيهقي من طريق الشعبي عن عمرو بن حريث عنه أنه قال اياكم واصحاب الرأي قاتلهم اعداء السنن

اعينهم الاحاديث أن يحفظوها فقالوا بالرأى فضلوا واضلوا وذلك لان العقل لا يقوى على ادراك غير
الكليات المحصورة من أحكام الشرع ومعرفة العقل لاحسنية مواقع غيرها انما هو بعد ورودها فالذى
يعقله العقل من شكر المنعم مثلاً هو وجوبه أى الذم على الاخلال به لا كيفية تفاصيل تأديته لكنه
يعترف بأن تفاصيل تأديته الشرعية واردة على أكل وجوه الحسن وهذا فيما مرجعه الذم على ترك الفعل
وأما فيما مرجعه الذم على الفعل وهو القبيح العقلى فكل صورة من صور جزئيات الظلم مثلاً فان العقل
مدرك لقبحها لوجود خاصة القبح وهى الذم على الفعل فان لم توجد خاصته كما يكون بغير اختياره فلا قبح
ولا ظلم اذا عرفت هذا فلا تخرج شئ من جزئيات الظلم عن القبح عقلاً إلا بوجود مرجح يدرك العقل
احسنيته على بعض من تلك الجزئيات هذا واما التفاصيل التى لا تعرف إلا بالشرع فليس للعقل استقلال
بادراكها إذ لا تعرف الا من جهة الشرع ولهذا قال أمير المؤمنين عليه السلام لو كان الدين بالرأى لكان
مسح أسفل الخف أولى من أعلاه أخرجه أبو داود عنه وحسن اسناده الحافظ فى الفتح وقد جاء ذم الرأى
عن جماعة من الصحابة والتابعين وتابعهم وفى البخارى قال سهل بن حنيف يأبى الناس انهموا رأيكم
على دينكم وأخرجه البيهقى فى المدخل عن عمر اتقوا الرأى فى دينكم وأخرجه عنه أيضاً البيهقى والطبرانى مطولاً
وأخرج البيهقى قال الحافظ بسند صحيح الى الامام أحمد بن حنبل سمعت الشافعى يقول القياس عند
الضرورة الخ قلت من جملة شروط القياس الصحيح أن لا يصادم نصاً ثابتاً عن الشارع مجهولاً تاريخه وتاريخ
مستند علة القياس فاما اذا كان مستند علة القياس أو ما يصادم حكم القياس متراخى الورود عن الشارع أو
كان القياس أخص من المفروض مصادمته أو العكس وجب سلوك طريقة بناء العام على الخاص إعمالاً للدليلين
ولكن ذلك انما هو حيث كانت العلة ثابتة بالطرق المتبعة عند من جعله هو تبعاً للدين الذى جاء به
النبي الامى محمد صلى الله عليه وآله وسلم وان خالف من خالف من مجتهدى الامة المحمدية مها لم يخالف
مجما عليه وأنى ذلك وبهذا يتبين أن أدلة نبوت التعبد بالقياس الشرعى واردة فى غير ما تناولته أدلة
ذم الرأى الذى أراده أمير المؤمنين عليه السلام فى حديث الباب والوارد فى حديث ابن عمرو وابى أمامة
والمرئى عن عمرو وغيره من الصحابة والتابعين فليتأمل

ص (حدثنى زيد بن على عن أبيه عن جده عن على عليهم السلام قال ما دخل عيني نوم ولا غمض
على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى علمت ذلك اليوم ما نزل به جبريل عليه السلام من
حلال أو حرام أو سنة أو كتاب أو أمر أو نهي وفيمن نزل)

ش (١) روى كنيز بن يحيى بن كنيز عن أبى عوانة عن الاجلح عن الامام زيد بن على بن الحسين

(١) أخرج ابن سعد وأبو عمرو عن على بن سلف عن كتاب الله انا ليس من آية الا وقد عرفت
بليل نزلت أم بنهار أم سهل أم جبل وأخرج أبو نعيم فى الحلية وابن سعد عنه أيضاً والله ما نزلت آية إلا

عليهم السلام قال لما كان اليوم الذي توفي فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر قصة طويلة فيها فدخل على فقامت عائشة فأكب عليه فاخبره بالف باب مما يكون قبل يوم القيامة يفتح كل باب منها ألف باب قال الحافظ في شرح الفتح وهذا مرسل أو معضل وله طريق أخرى موصولة عند ابن عدى في كتاب الضعفاء من حديث عبد الله بن عمر يستدواه وأخرج أبو يعلى من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال الحافظ العزبى وهو حديث صحيح (أرأف امتى بأمتى أبو بكر وأشد هم فى دين الله عمر وأصدقهم حياء عثمان واقضاهم على وأفرؤهم أبى وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل الأوابان) اسكل أمة أميناً وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح) وأخرجه أيضاً الطبرانى فى الاوسط من حديث جابر وسهويه والعميلي عن أبى سعيد وابن عساكر عن إبراهيم بن طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبى بكر بنحوه فهذا الحديث قد قضى فيه صلى الله عليه وآله وسلم بأن أمير المؤمنين عليه السلام أعلم أمته بالقضاء ولا يكون أعلمها بوجوه القضاء الا وهو أعلمها بالحكام الشرع فيكون جامعا بين العلم بكيفية تعرف ما يدلى به الخصمان وينطبق على تلك الشجرة من الحكم الشرعى الفاصل لخصومتها فى أى خصومة كانت ولو تقديراً فيشمل الامر بالمعروف والنهى عن المنكر فى عبادة أو معاملة لان القضاء هو حكاية الحكم الشرعى الفاصل لظاهر تلك الخصومة والالزام به فيكون الحديث قد أثبت اماذ رضى الله عنه مجرد العلم بالاحكام ولا مير المؤمنين عليه السلام العلم بكيفية تعرف ما يدلى به أى خصمين والعلم بحكاية فاصل كل خصومة وانه لحقيق بذلك فقد كان له عليه السلام فى المعرفة بالاحكام القضايا اليد الطولى حتى كانت الصحابة تعترف له بذلك وهم وحتى ضرب به المثل فقيل قضية ولا أباحسن لها وحتى قل عمر لولا على هلاك عمر (١) وفى كلامه لسكيل بن زياد المتقدم تخريج ما يشهد له بفزارة العلم وكثيراً ما كانت الصحابة ترجع الى قوله وتقرر تخطئته لمن خطأ منهم كما تقدم فى أبواب الفرائض من قوله لابن مسعود رضى الله عنه ان كنت أظنه لقميها وغير ذلك وبالجملة فرجع الصحابة الى كثير من أقواله مما لا ينسكركم كما أن عدم رجوعه اليهم فى تعرف أدلة الاحكام يكاد أن يكون أغلبياً وذلك كله أكل دليل على غزارة علمه واعلميته عليه السلام وعلى صحة الاحاديث الشاهدة له بذلك وقد جزم كثير من العلماء بتواترها وليس ذلك ببعيد وقد علمت فيما نزلت وأين نزلت ان ربي قد وهب لى قلباً عقولاً ولساناً باطقاً سؤلاً وأخرج أحمد فى المناقب عن سعيد بن المسيب قال لم يكن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول سلونى إلا علياً وأخرجه البغوى فى المعجم وأبو عمرو وقد سبق فى الجزء الاول من شرح الروض النضير صفحة (١١٧) أحاديث تصلح شاهداً لهذا الحديث فارجع اليها اهـ مصححه

(١) بياض قليل بالأصل قلت روى عبد الله بن أحمد وأبو عمرو فى كتاب المناقب بإسنادهما الى سعيد بن المسيب قال كان عمر يتعوذ من معضلة ليس لها أبو الحسن اهـ مصححه

إذ لا يشترط صحة كل طريق في المتواتر ومجموع طرق أحاديث (أنا مدينة العلم وعلى بابها فمن أراد العلم فليأت الباب) (أنا دار الحكمة وعلى بابها) (أما ترضين أني زوجتك أول المسلمين اسلاما وأعلمهم علما) الخ وغيرها من الأحاديث الصريحة الدلالة في اثبات علميته موجبة للعزم بذلك وإن لم يكن طريق كل واحد منهما في صناعة المحدثين صحيحاً فلا يجب النظر الى تصحيح كل طريق إلا فيما لم يتواتر وايضا ضعفها مجبور بما قدمنا من الإشارة الى اثبات هذا المعنى فليتأمل ذلك بانصاف فلا محيص عنه والله أعلم وقد يقال إن المراد من ثبوت أعلمية أمير المؤمنين عليه السلام بالقضاء اثبات ملكة تعرف ما يدلى به الخصال وملكة معرفة الحكم الفاصل لتلك المشاجرة وذلك لا يوجب أن يكون عالماً بجزئيات الأحكام بالفعل إذ ما بالقوة لا يجب أن يكون بالفعل وإن وجب أن يكون له فيما يرجع اليه في معرفة ذلك الحكم فضل ممارسة إلا أن هذا لا يتم الا اذا كان ما يرجع اليه مدوناً في بطون الكتب ويدل على ذلك ما رواه الشيخان وغيرهما عن أبي جحيفة قل قلت لعلى هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله قال لا إلا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة قال قلت وما في هذه الصحيفة قل العقل وفكك الاسير فإن قوله عليه السلام أو فهم يفيد أنه قد يمنح الرجل المسلم عطية ملكة استنباط الحكم الشرعي وكما أن العلم بالحادث بالتعلم كما صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (إنما العلم بالتعلم) فكذلك يكون الفهم بالتفهم وهذا على القول باثبات الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو الاظهر دليلاً أوضح وأوضح اذ لا يصح أن يكون أحد أعلم منه صلى الله عليه وآله وسلم بشيء من كليات الأحكام إلا بتعريفه لامته واعلامه فضلاً عن جزئياتها وعلى ذلك أيضاً يحمل اثباته صلى الله عليه وآله وسلم أعلمية معاذ بالحلال والحرام واذا لا مانع من استعمال العلم في معنى الملكة وإن وجب أن يكون لمن أثبتنا له صلى الله عليه وآله وسلم فضل مزية فيها على غيرها فليتأمل هذا فانه أقرب الى الصواب إن شاء الله .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قل لا ينفي الناس إلا من قرأ القرآن وعلم الناسخ والمنسوخ ووقع السنة وعلم الفرائض والمواثيق)

ش قد قدمنا لك أن المفتي حاك عن الله تعالى حكمه الذي شرعه لعباده فلا يجوز له أن يخبر عن الله عز وجل حكمه ودينه الذي شرعه لعباده إلا اذا كان خبره مطابقاً لما شرعه وإلا كان قائلاً على الله بلا علم وقد حرم تعالى القول عليه بغير علم كما قال تعالى (قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والبنغي والبنغي الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) وقل تعالى (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون متاع قليل ولهم عذاب اليم) وكم أنزل (ومن

أظلم من افترى على الله الكذب) ولهذا جاء في الحديث (من أفترى بغير علم كان الله على من أفناه) أخرجه أبو دود والحاكم من حديث أبي هريرة وجاء (أجرؤكم على الفتيا أجرؤكم على النار) ولهذا نهى صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح أميره بريدة أن ينزل عدوه إذا حاصرهم على حكم الله وقال (إنك لا تدري أنصيب حكم الله فيهم أم لا ولكن أنزلهم على حكمك وحكم أصحابك) الحديث ولقد كان السلف الصالح يهابون من التورط فيها ويخافون من الوقوع فيها غاية الخوف حتى قال بعض السلف ليمتنع أحدكم أن يقول أحل الله كذا وحرم كذا خشية أن يقول الله له كذبت لم أحل كذا ولم أحرم كذا كل ذلك خشية الحكم بغير ما أنزل وحتى قال حذيفة إنما يفتي الناس أحد ثلاثة من يعلم مانسخ من القرآن أو امرؤ لا يجده بداً أو أحمق متكلف ولا يخفى أن التدين بما شرعه الله واجب على جميع العباد والغالب على الناس القصور عن معرفة الحكم الذي وجب عليهم التدين به سواء قلنا لا بد من حكاية الحكم ومستفاده أم يكفي مجرد حكاية الحكم لما تقدم من بقاء حجة الكتاب والسنة إلى يوم القيامة وبقاء وجوب معرفة المراد من الخطاب بهما وليس كل أحد من الناس يعرف الخطاب بهما ويفهمه على وجهه فيكون القيام بهذه الفريضة واجبا على الكفاية ومالا يتم الواجب من المقدمات إلا به يجب بوجوب أصله على حد وجوبه فيكون تحصيل مقدمات الاجتهاد واجبا على الكفاية حتى يكون متمكنا من معرفة الخطاب الشرعي على أكل الوجوه المقدورة وقد قدمنا أن المطالب الشرعية مختلفة دلالة وسندا ومتنا بمعلومية السند والمتن وشهرتهما وعدمهما ونصوصية دلالة الدليل وظهورها وعموما وخصوصا واطلاقا وتقييدا منطوقا ومفهوما وصريحا وغيره ناسخا ومنسوخا وثابتا بالقياس وبغيره إلى غير ذلك من التفاصيل والاجتهاد بخلاف ما تقتضيه دلالة أدلتها الصحيحة ، الصحيح رجحانها على مقابلها غير مراد فإن العمل بالظاهر سواء كان عاما أو مطلقا مع وجود التخصص أو التقييد أو المجمل مع وجود المبين وغير ذلك عمل بما هو مرفوع عن التكليف به كالعمل بالمنسوخ مع وجود الناسخ وكما قام الدليل على رفع التكليف به كلاً أو بعضاً فهو منسوخ في لسان السلف وهذا هو ما أراد أمير المؤمنين عليه السلام وإن خصه المتأخرون بالمعارض المتأخر الورود فهو عند السلف أعم مما اصطاح عليه المتأخرون كما أوضح ذلك ابن القيم والواحدى وغيرهما من العلماء وحيث قد يكون كلام أمير المؤمنين عليه السلام قد أفاد أن لا بد أن يكون المنصوب للفتيا مجتهدا بالفعل في كثير من الأحكام فيجب أن يكون له كمال أهلية الاجتهاد وكل الممارسة لموارد الأدلة لا شتراطه قرآنه للقرآن وقفه وأن يكون قد ظهر وتبين كمال اجتهاده الفعلي في كثير من الأحكام ليمتدق كل الأهلية لأن المطلوب من الانتصاب للفتيا هو بيان الأحكام الشرعية وغير الممارس وإن كانت ملكته قوية يكاد أن يخفى عليه ما هو الممتنع للاستناد إليه من الأدلة المعارضة لما استند إليه من تقدمه في النظر في دليل الحكم لجواز وجود مخصص للعام أو مقيّد للمطلق ونحو ذلك

وهذا القدر يعترف به كل من جود النظر وكان كامل الاهلية على المهمة يقظان الفطنة ولا يسكنى كونه أصوليا وهو المبرر عنه بالتمسك من الاجتهاد لان مجرد تحصيل الآلة بدون استعمال لها غير مغن لكثرة خطأ غير الممارس في أى صناعة كانت كما ذلك معلوم ولا بد أن يكون مستعينا بكثرة الممارسة للفروع المدونة بجميع فتاوى السلف وأقوال العلماء من الخلف وان كان ذلك غير شرط في الاجتهاد لانه يزبد المفتصب للفتيا كالا وثباتا قال ابن القيم قال الامام الشافعى فيما رواه عنه الخطيب في كتاب الفقيه والمتفقه له لا يحل لاحد أن يفتى في دين الله إلا لرجل عارف بكتاب الله بناسخه ومنسوخه ومحكمه ومثابه وتأويله وتزيله ومكيه ومدنيه وما أريد به ويكون بعد ذلك بصيراً بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبالناسخ والمنسوخ ويعرف من الحديث مثل ما عرف من القرآن ويكون بصيراً باللغة بصيراً بالشعر وما يحتاج اليه للسنة والقرآن ويستعمل هذا مع الانصاف ويكون بعد هذا مشرفاً على اختلاف أهل الامصار وتكون له قريحة بعد هذا فاذا كان هكذا فله أن يتكلم ويفتى في الحلال والحرام واذا لم يكن هكذا فليس له أن يفتى وقال صالح بن أحمد قلت لأبى ماتقول في الرجل يسئل عن الشئ فيجيب بما في الحديث وليس بعالم في الفقه فقال ينبغي للرجل اذا حمل نفسه على الفتيا أن يكون عالماً بالسنة عالماً بوجوه القرآن عالماً بالاسانيد الصحيحة الخ قلت وهذا هو معنى ما أراده أمير المؤمنين عليه السلام في متن المجموع ولكنه لا يخفى أن الكتب الجامعة للسنة قد تكفلت هي وشروحها بتيسير المطالب التي يحتاج اليها المجتهد فالجهد يتمكن من معرفة الحكم الشرعى بتيسر نظر وأسهل بحث فيجوز له بعد ذلك حكاية الحكم عن الله بحسب دلالة الدليل على ذلك الحكم وإن لم يكن مقطوعاً بكونه حكم الله لان كل ما دل عليه الدليل الصحيح هو تفصيل وبيان لما أوجبه الآيات القرآنية والأحاديث المنوارة النبوية فليس إثبات الحكم بما دون المقطوع به من الادلة الصحيحة سواء كانت قرآنية أو سننية أو مسندة اليها إلا إثباتاً مسنداً الى ما أنزله الله

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال نزل القرآن على أربعة أرباع: ربيع حلال وربع حرام وربع مواعظ وأمثال وربع قصص وأخبار)
 ش كون القرآن نزل على أربعة أرباع لا ينافي نزوله على سبعة أحرف رواه ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (كان الكتاب الاول ينزل من باب واحد على حرف واحد ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف : زاجر وأمر وحلال وحرام ومحكم ومثابه وأمثال فاحلوا حلاله وحرّموا حرامه وافعلوا ما أمرتم به وانتهوا عما نهيتهم عنه واعتبروا بأمثاله واعملوا بحكمه وآمنوا بمثابه وقولوا آمنا به كل من عند ربنا) أخرجه ابن جرير والحاكم وصححه وأبو نصر السجزي كما لا ينافيه حديث ابن مسعود أيضا رفعه (أنزل القرآن على سبعة احرف لكل حرف منها ظهر وبطن ولكل حرف حد

والكل حيد مطلع) أخرجه الطبراني في الكبير وصححه الحافظ السيوطي ولا حديث (أنزل القرآن على سبعة أحرف) أخرجه الامام أحمد بن حنبل والترمذي عن أبي بن كعب والامام احمد عن حذيفة رفعاه وصححه الحافظ السيوطي أيضا ولا حديث (نزل القرآن على ثلاثة أحرف) أخرجه أحمد بن حنبل والطبراني في الكبير والحاكم عن سمرة وأخرجه ابن الضريس عن سمرة أيضا عنه صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ (نزل القرآن على ثلاثة أحرف فلا تختلفوا فيه ولا تحاجوا فانه مبارك كله) وصححه الحافظ السيوطي ولا حديث معاذ بن جبل الذي أخرجه الطبراني وصححه الحافظ السيوطي (بلفظ أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف) ولا حديث (أنزل القرآن على عشرة أحرف : بشير ونذير وناسخ ومنسوخ وعظة ومثل ومحكم ومتشابه وحلال وحرام) أخرجه السجزي في كتاب الابانة عن أمير المؤمنين علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصححه الحافظ السيوطي وأخرج ابن الضريس وابن جرير وابن المنذر عن ابن مسعود قال نزل القرآن على خمسة أوجه حرام وحلال ومحكم ومتشابه وأمثال فاحل الحلال وحرم الحرام وآمن بالمتشابه واعمل بالمحكم واعتبر بالامثال انتهى لافادة هذه الاحاديث أنه كان انزاله على ما أفادته من أوجه الدلالة المتنوعة والقراءات المختلفة وغايته أنه كان يكون الاخبار منه صلى الله عليه وآله وسلم عن تلك المدلولات مفصلة مستوفاة مرة ومجملة أو غير مستوفاة أخرى ولانه ربما أفاد اختلاف القراءات أحكاما اقتضت حكمة الله أن تكون مستندة الى النصوص القرآنية لما قدمناه لك من حكمة اختلاف المطالب دلالة ودليلا وعلى هذا فيجوز أن يكون المراد من حديث حذيفة الذي لم يقرن بتفسير المراد من الاحرف السبعة التي أنزل عليها هو ما فسرته حديث ابن مسعود فلا يكون حديث حذيفة من المتشابه الشرعي وهو الذي لا يعلمه إلا الله وهو الذي يحرم القول فيه بغير علم وبهذا تعرف ان قوله عليه السلام وربع حرام شامل للمتشابه الشرعي . وقد لزمنا بيان تحقيق الحق فيما أشرنا اليه من تقسيم المتشابه والمحكم تبعاً لتقسيم صاحب الآيات البيّنات وتقسيم ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان للسيد العلامة الكبير محمد بن ابراهيم الوزير وقرر ذلك السيد العلامة البدر الأثير وتلميذه المحقق ابن اسحاق وغيرهم من المحققين وحاصل ذلك أن الذي حرم الله القول فيه وجعل اتباعه زيفاً ليس إلا المتشابه الشرعي دون المتشابه اللغوي وذلك لان المطلوب من المتشابه اللغوي وهو الذي له معنى يتعلق بالتكاليف العملية يصح حمله عليه لغة لولا وجود معارض شرعي هو العمل فيجب أن يرد الى المحكم ليكون العمل على وفق ما يفيد دليل محكم والمتشابه بهذا المعنى هو ما دلالاته غير واضحة لاجماله فهذا لا يمكن العمل به الا بارجاعه الى دليل مبين فيجب الرد الى محكمه على حسب ما تقتضيه قواعد اعمال الادلة اما بيان دلالاته اللغوية أو بناء الامام على الخاص أو غيرها من قواعد الاستنباط واما المتشابه الشرعي وهو قسمان الاول ماله معنى لكنه ليس من تعارف مخاطبات

العرب أو يكون له معنى وهو من متعارف مخاطبات العرب لسكنه مما لا يتعلق الا بمجرد التكليف
الاعتقادية فالاول كالخروف المقطعة المفتتح بها أوائل السور والثاني هو ما يتعلق بصفات الباري جل
شأنه وعلا ومنه ما يتعلق ببعض ما يخفى من حكمته وجميع ذلك لا يعرف المراد منه بدون تعريف الشرع
ولم يكن للعقل طريق قطع لتعيين المراد منه لان مدرك العقل هو جواز الجأيز وجوب الواجب واستحالة
المستحيل وحسن الحسن وقبح القبيح والذي قد حصل لنا الجزم بتعقله مما يتعلق بذات الباري جل
وعلا هو قولهم إن الذوات ثلاث ذات الباري جل وعلا وذات الجسم وذات العرض فهذه الثلاث الذوات
متباينة والذي قد عرفنا بالمشاهدة منها ذاتي الجسم والعرض وأما ذات الباري جل وعلا فلما لم نعلمها جملة
الا بآثاره وصنمه وعظيم مخلوقاته التي لم تحط العقول بقدر ما هي عليه من الحكم التي أودعها فيها لم يكن
للبصر ولا للبصائر طريق معرفة ولا إحاطة بما هي ذاته جل وعلا ولا بكيفية تعلق صفاته به بالاولى وذلك
لان معرفة كيفية الصفات فرع معرفة ماهية الذات تفصيلا كما قال زين العابدين عليه السلام فكما لا نعرف
الذات لا نعرف الصفات ويكفي الجزم والقطع بما بينه تعالى خلقه ذاتا وصفاتا كما قال تعالى ليس كمثل شيء
وهو السميع البصير وقال أمير المؤمنين عليه السلام التوحيد أن لا تتوهمه والعدل أن لا تهمه وهذه الكلمة
جامعة كافية وافية وقد وجبت لذاته تعالى المقدسة صفاته الذاتية واستحال عليه خلافها وجازت له الصفات
الفعلية فلذا جاز عليه خلافها جوازا ذاتيا وهذا لا ينافي وجوب بعض صفات الافعال لامر آخر واستحالة
بعضها عليه تعالى كذلك الا ترى أن العدل مثلا من صفات الافعال والسكون على خلافة مقدور ولكن
لما كان قد يكون خلافه ظاهرا وهو قبيح عليه تعالى على حد قبحه منا فلا يصدر منه وليس استحالاته عليه
لذاته تعالى والا كان العدل صفة ذاتية وليس بها اتفاقا ولا لذات الفعل والا كان الظلم تعالى الله عنه علوا
كبيرا غير مقدور له وتمسده تعالى بعدم فعله كقوله تعالى ولا يظلم ربك أحدا وغيرها من الآيات أقوى
دليل على كونه مقدورا له وبهذا يتحقق أن وجوب كونه عدلا واستحالة الظلم عليه تعالى مقتضيان كونه
تعالى عالما بقبح القبيح وغنيا عنه عالما باستغنائاه عنه وهذا الاقتضاء هو أمر مغاير لنفس الذات المقدسة
وصفاتنا الذاتية وقد عرفت بهذا معنى كونه تعالى حكيما فما فعله جل شأنه وعلا مما يقصر العقل عن إدراكه
فهو بضرب من الحكمة قطعاً فيجب الايمان بذلك جملة ويوكل علم ذلك الى أحكم الحاكمين وقد وسعنا
الايمان باحوال البرزخ واحوال الدار الآخرة من المغيبات بل عجز العقل عن ادراك ماهية الروح مع كونه
بين جنبي كل مخلوق ونحو ذلك فكيف يقدر على معرفة ماسوى ذلك وأما ما يتعلق بنحو فوائده بعض
السور فيكفي الجزم الجلي بان لها معان مرادة ولما لم تكن من الامور التي تتعلق بالتكليف العملية فيكفي
في الخروج عن اللاغية تجويز تعريف الباري جل وعلا لنبيه عليه وعلى آله الصلاة والسلام بالمراد منها ولما
كانت مودعة في الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد

ولم يكن للعقل طريق قطع الى تعيين المعنى المراد منها ولم يكن من الشارح تعريف بذلك المعنى فهي حينئذ من جملة الغيب المحجوب الذي استأثر الله بعلمه وقد قال أمير المؤمنين عليه السلام واعلم أن الراسخين في العلم هم الذين أغناهم عن اقتحام السدد الضرورية دون الغيوب الاقرار بجملة ما جعلوا تفسيده من الغيب المحجوب فمدح الله اعترافهم بالمعجز عن تناول ما لم يحيطوا به علما وسمى تركهم التعمق فيها لم يكلفهم البحث عن كنهه رسوخا فاقصر على ذلك ولا تقدر عظمة الله سبحانه على قدر عقلك فتكون من الهالكين انتهى ولزوم هذا على القول بحجية ماصح من كلامه عليه السلام أوضح وأوضح لمن يريد النجاة بنفسه عن التعمق بالخوض فيما لم يكلف العلم به مع كونه قول عامة السلف من الصحابة والتابعين فان قلت هذا مخالف لما يفيد تشبيه المحكمات المؤكد بالام في قوله تعالى (هو الذي انزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات) فان الآية مفيدة ان الكتاب أنزل على قسمين وان أحدهما وهو المتشابه يرد الى المحكمات من آياته والالما كان اللاتيان بالتشبيه المؤكد في قوله هن أم الكتاب فائدة ماذك الا لان المتشابهات كالفرع التي ترجع الى أمهاتها التي هي أصولها وهي المحكمات وأيضا الحكم بأرجاع بعض المتشابه الى الحكم دون بعض تحكم لا دليل عليه قلت لا دليل في التشبيه المؤكد بالام على ارجاع المتشابه اليها ولا أنه فرع ولا كالفرع لها فهذه دعوى مجردة عن دليلها بل الآية افادت تقسيم المنزل الى القسمين أحدهما الذي طلب منا العمل به وهو محكم الكتاب وهو كالاصل بالنظر الى كثرة أنواع المتعبد به عملا موافقا للوجه الذي شرعه الله وعلى هذا معنى كونها أم الكتاب أي هي المقصود الاعظم من تكاليف الكتاب لان التكاليف الشرعية هي المبينة لكيفية اداء شكر البارئ جل وعلا على انما له الثابت وجوبه عقلا وشرعا والقسم الآخر المتشابه الذي لم يطلب منا الا الايمان بانه من عند ربنا ويجب علينا اعتقاد أن له معنى صحيحا في الجملة هو المراد به ولم يكلفنا التعمق لتطلب المعنى المراد به والالما عقبه بما يفيد الذم على تأويله بقوله تعالى (فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله) وفي تكرار اضافة الابتغاء الى الفتنة والتأويل دليل على تحريم كل من الابتغامين وان لم يجتمعا فيكون ابتغاء تأويله محرما مطلقا ثم عقب الذم على كل منهما بما افاد انه لا يعلم المراد منه الا الله تعالى بقوله (وما يعلم تأويله الا الله) ثم مدح الراسخين في العلم بقوله (والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يتذكر الا أولو الالباب) ثم عقب ذلك بالارشاد الى ما ينجي المؤمن من الوساويس التي قد تعرض له بقوله (ربنا لا ترغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك أنت الوهاب) وهذا المعنى من الوضوح عكاس على وهو المفهوم من مجموع ما استكثر من نقله في الدر المنثور من كلام السلف الصالح ومن الاحاديث الواردة في ذلك وعلى هذا فقير المتضح معناه مما كافنا العمل به غير داخل في قسم المتشابه لاختصاص المتشابه بالاعتقادات الحقة واحقية الاعتقادات

الحضرة بكونها متشابهة لقصور العقول عن معرفة الغيب المحجوب مع عظم خطر اقتحام سده المضروبة
دونه فكيف يتجاسر عاقل على التهجم الى ما لم يجعل الله اليه سبيلا وكيف يسوغ منه ذلك والمطلوب منه
فيها الوقوف عند مجرد الايمان الجلي بجملة ما جهل علمه وقصر عن ادراك كنهه فهمه هذا واما ما كلفنا
العمل بمدلوله كالظاهر والمجمل ونحوهما وان كان العمل فرع اعتقاد المدلول فيها فالمقصود منها اولا وبالذات
هو العمل لكونه لما لم يمكن معرفة المراد الا بعد معرفة دلالة الدليل عليه كما تقرر ان الفهم شرط
التكليف كان اشتراط موافقة العمل للمعلم بكونه مشروعا كما قال صلى عليه وآله وسلم (لا قول ولا عمل
ولانية إلا باصابة السنة) أخرجه (١) أمراً عرضياً ثانوياً وأيضاً العمل بمقتضى الظاهر مع غلبة الظن
بعدم المانع وهو المخصص للعام والمقيد للمطلق وعدم المبين للمراد من اللفظ المشترك المستعمل في معان
يجوز اجتماعها عند القائل بكونه من قسم الظاهر جائز لجواز التكليف بالعمل بالعموم والاطلاق ولان
المانع المذكور لم ينشأ الا من كثرة ورود المخصصات للعموم أو الاطلاق وبذلك غلب على الظن جواز
تخصيص كل دليل كذلك ظناً للاحاق الفرد من الأدلة بالاعم الاغلب والا فالاصل عدم ذلك ولذا كان
كثير من الاحكام وارداً على العموم والاطلاق بخلاف ما مرجعه الاعتقادات فلا يجوز الجزم بان
المعنى المبين في نحو الحروف المقطعة هو المراد للبارئ جلا وعلا واما بيان المجمل فقد قام الدليل القويم
على عدم جواز تأخيره عن وقت الحاجة فقد أغناك ربك بالغناء وعلى تسليم أنها من قسم المتشابه يكون
الضمير في قوله تعالى (وما يعلم تأويله إلا الله) اماراجما الى المجموع الكلي اذهولا ينافي العلم بتأويل
بعضه وهو المتشابه اللغوي لقيام الدليل على جواز العلم بتأويله من محكمه واما لان الضمير عائد الى
ما لم يجعل الشارع دليلاً لمعرفة فيكون الضمير عائداً الى بعض أفراد العام لأنه قد قصد بلفظ المتشابه
القسمان اللغوي والشرعي وهذا وان كان له وجه فلا يخلو عن تكلف والا ظهر عدم ادلة التكليف
العملية من المتشابه وعدم التكلف الى حمل المتشابه على المعنيين اللغوي والشرعي مع ظهور كون الهم
على اتباع المتشابه بمجرد ابتغاء الفطنة ومجرد ابتغاء تأويله عائد الى المتشابه من حيث هو ومع وضوح
تقسيم آيات الكتاب الى المحكم والمتشابه ووضوح جواز اتباع ظواهر الأدلة العملية حيث حصل ظن
عدم المخصص لها وقد بينا أن ذلك هو الاصل ولا كذلك المتشابه الشرعي اظهور خطا اعتقاد خلاف
الواقع في العمليات التي لا تقاطع فيها فيكون اللفظ المحتمل لارادة الظاهر وغيره فيها أولى بكونه متشابهاً
يندم ابتغاء تأويله بخلاف أدلة التكليف العملية كما قدمنا وبيننا فيما سبق عدم دلالة الآية وعدم دليل
غيرها على وجوب رد المتشابه الى المحكم وبهذا يتحقق أن العمل محكم وأن بعض الاعتقادي الحض

متشابه لا يجوز تأويله اذ لم نكاف فيه الا بقولنا آمنا به كل من الحكم والمتشابه من عند ربنا مع اعتقاد أنه لا يعلم تأويله إلا الله (ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب)

باب

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوماً لأصحابه من اكيس الناس قالوا الله ورسوله أعلم قال أكثرهم ذكراً للموت وأشدهم استعداداً له) حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أديعوا ذكراً ذم اللذات قالوا يا رسول الله وما هاذم اللذات قال الموت فان من ذكر الموت صلا عن الشهوات ومن ضل عن الشهوات هانت عليه المصيبات ومن هانت عليه المصيبات سارع الى الخيرات)

ش هذان الحديثان رواهما السيد الامام أبو طالب عليه السلام في أماليه وروى الأول أيضاً ابن أبي الدنيا في كتاب الموت والطبراني في الصغير قال الحافظ المنذري باسناد حسن من حديث ابن عمر رضي الله عنه بلفظ أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاشر عشرة فقام رجل من الانصار فقال يا بني الله من اكيس الناس وأحزم الناس قال (أكثرهم ذكراً للموت وأكثرهم استعداداً للموت أولئك الا كياس ذهبوا بشرف الدنيا وكرامة الآخرة) قال ورواه ابن ماجه مختصراً باسناد جيد والبيهقي في الزهد ولفظه أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أي المؤمنين أفضل قال (أحسنهم خلقاً) قال فأى المؤمنين أكيس (قال أكثرهم للموت ذكراً وأحسنهم لما بعده استعداداً أولئك الا كياس) وروى الحديث الثاني ابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث أبي هريرة مختصراً بلفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أكثروا ذكر هادم اللذات » يعني الموت رواه الطبراني في الأوسط قال الحافظ عبد العظيم باسناد حسن وابن حبان في صحيحه وزاد أنه (ما ذكره أحد في ضيق الاوسع ولا ذكره في سعة إلا ضيقها عليه) ورواه الطبراني قال الحافظ باسناد حسن من حديث ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أكثروا ذكر هاذم اللذات) يعني الموت (فانه ما كان في كثير إلا قلله ولا قليل إلا جزاه) ورواه البزار قال الحافظ باسناد حسن أيضاً من حديث أنس رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مر بمجلس وهم يضحكون فقال (أكثروا من ذكر هادم اللذات) أحسبه قال (فانه ما ذكره أحد في ضيق من العيش إلا وسعه ولا سعة إلا ضيقها عليه) وروى السيد الامام أبو طالب في أماليه عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أذكروا الموت وكونوا من الله على حذر فن كان يأمل أن يعيش غداً فانه يأمل أن

يعيش أبداً ومن كان يأمل أن يعيش أبداً يقسو قلبه (١) وعن عبد الله بن عمر قال أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمنكبى فقال (كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل) وكان ابن عمر يقول إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء وخذ من صحتك لمرضك ومن حياتك لموتك رواه البخارى والترمذى ولفظه قل أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ببعض جسدى فقال (كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل وعد نفسك في أصحاب القبور) وقال لى (يا ابن عمر إذا أصبحت فلا تحدث نفسك بالمساء وإذا أمسيت فلا تحدث نفسك بالصباح وخذ من صحتك قبل سقمك ومن حياتك قبل موتك فانك لا تدري يا عبد الله ما سمك غدا) ورواه البيهقى وغيره بنحو الترمذى وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لرجل وهو يعظه (اغتصم خمساً قبل خمس شبابك قبل هرمك وصحتك قبل سقمك وغناك قبل فقرك وفراغك قبل شغلك وحياتك قبل موتك) رواه الحاكم وقال صحيح على شرطهما وعن شدداد بن أوس رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال (السكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت والعاجز من اتبع نفسه هواها وتمنى على الله) رواه ابن ماجه والترمذى وقال حديث حسن وفى الباب ما لا يحصى مما يعنى علينا نفوسنا فإنا لله وإنا اليه راجعون ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم

ص (حدثني زيد بن على عن أبيه عن جده عن على عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا أجر على قدر المصيبة ومن أصيب بمصيبة فليذكر مصيبته بى فانكم لن تصابوا بمثلها)
ش وأخرج الجماعة كلهم من حديث أنس رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم مر بأمرأة تبكى عند قبر فقال (اتقى الله واصبرى) فقالت اليك عنى فانك لم تصب بمصيبتى ولم تعرفه فقيل لها إنه النبى صلى الله عليه وآله وسلم فأتت باب النبى صلى الله عليه وآله وسلم فلم تجد عنده بوابين فقالت لم اعرفك يا رسول الله فقال (إنما الصبر عند الصدمة الاولى) وأخرج ابن عدى والبيهقى فى الشعب عن ابن عباس والطبرانى فى الكبير عن سابط الجمحى مرفوعاً (إذا أصاب أحدكم مصيبة فليذكر مصيبته بى فانها من أعظم المصائب) قال الحافظ السيوطى حديث حسن لغیره وتمزية الانسان نفسه وتهبیرها من الجزع عند موت من يعز عليه موته وإى مصيبة تحل لتذكر المصيبة بموت النبى صلى الله عليه وآله وسلم أعظم عوناً على الرضا عن الله بما قسمه بما تسوقه الاقدار ونيل درجات أولى العزم والفوز بما يناله الا برار كما قال تعالى (انما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب) وقال تعالى (الذين إذا أصابهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا اليه راجعون أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون) وأخرج الطبرانى فى الاوسط عن عائشة إذا أصاب (أحدكم هم أولاً وإياه فليقل الله الله ربى لا أشرك به شيئاً) قال الحافظ السيوطى

حديث صحيح وأخرج أبو داود والحاكم عن أم سلمة أم المؤمنين رضى الله عنها والترمذى عن أبي سلمة الخزيمى عنه صلى الله عليه وآله وسلم (إذا أصاب أحدكم مصيبة فليقل إنا لله وإنا إليه راجعون اللهم عندك احتسب مصيبتى فأجرنى فيها وأبدلنى بها خيراً) قال الحافظ السيوطى حديث حسن وعن أم سلمة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إذا أحضرتم المريض أو الميit فقولوا خيراً فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون) قالت فلما مات أبو سلمة أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت يا رسول الله إن أبوسلمة قد مات قال (قولى اللهم اغفرلى وله واعقبنى منه عقبى حسنة) فقلت ذلك فأعقبنى الله من هو خيرلى منه محمداً صلى الله عليه وآله وسلم رواه مسلم هكذا بالشك وأبو داود والترمذى وابن ماجه بلا شك وعنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (ما من عبد تصيبه مصيبة فيقول إنا لله وإنا إليه راجعون اللهم أجرنى فى مصيبتى واخلف لى خيراً منها إلا آجره الله تعالى فى مصيبتة واخلف له خيراً منها) قالت فلما مات أبوسلمة قلت أى المسلمين خير من أبى سلمة أول بيت هاجرالى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم اتى قلتها فأخلف الله لى خيراً منه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه مسلم وأبو داود والترمذى ولفظه قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إذا أصاب أحدكم مصيبة فليقل إنا لله وإنا إليه راجعون اللهم عندك احتسب مصيبتى فأجرنى بها وأبدلنى بها خيراً منها) فلما أحضر أبوسلمة قل اللهم أخلفنى فى أهلى خيراً منى فلما قبض قالت أم سلمة إنا لله وإنا إليه راجعون عند الله احتسب مصيبتى فأجرنى فيها ورواه ابن ماجه بنحوه وعن أبى موسى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (إذا مات ولد العبد قال الله تعالى للملائكة قبضتم ولد عبدى فيقولون نعم فيقول قبضتم ثمرة فؤاده فيقولون نعم فيقول ماذا قال عبدى فيقولون حمدك واسترجع فيقول الله تعالى ابنوا لعبدى بيتاً فى الجنة وسموه بيت الحمد) رواه الترمذى وحسنه وابن حبان فى صحيحه وعن الاسود عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (من عزى مصاباً فله مثل أجره) رواه ابن ماجه والترمذى وقال حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث على بن عاصم ورواه بعضهم عن محمد بن سودة بهذا الاسناد مثله موقوفاً ولم يرفعه ويقال أكر ما ابتلى به على بن عاصم هذا الحديث تقوم عليه انتهى وقد عاتبه يحيى بن سعيد القطان على وصله وقال ان أصحابك الذين سمعوا منك لا يسندونه فابى أن يرجع وقال الذهبى أبلغ ما شنع به على بن عاصم هذا الحديث وهو مع ضعفه صدوق فى نفسه وله صورة كبيرة فى زمانه وقد وثقه جماعة قل يعقوب بن شيبه كان من أهل الدين والصلاح والخير والتاريخ وكان شديد التوقى أنكر عليه كثرة الغلط مع تماديه على ذلك وقال وكيع ما زلنا نعرفه بالخير فنحنوا الصحاح من حديثه ودعوا الغلط وقال أحمد اما أنا فاختفت عنه كان فيه لجاج ولم يكن منهما وقال الفلاس صدوق وقد ساق له الحافظ فى التلخيص عدة شواهد قال السيوطى فى التعقبات وأخرج البيهقى

في الشعب عن محمد بن هارون الفأفا وكان ثقة صدوقا قال رأيت في المنام النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فقلت يا رسول الله حديث علي بن عاصم الذي يرويه عن ابن سوقة من عزي مصابا هو عنك قال نعم
فكان محمد بن هارون كما حدث بهذا الحديث بكى وفي الباب من حديث عبد الله بن محمد بن أبي بكر
ابن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (مامن مؤمن يعزى أخاه
بصيبة إلا كساه الله عز وجل من حلال الكرامة يوم القيامة) أخرجه ابن ماجه وكل رجاله ثقات الا قيس
ابن عماره ففيه لين وجميع ذلك يتماضد ويتكسب قوة لا يقصر بها عن درجة الاحتجاج نعم وأما
كيفية التعزية فبكلما أفاد التصبير والرضا بما قدره الله وامضاه ومنه ما ورد في الصحيحين من حديث
أسامة بن زيد قال كنا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فارسلت اليه احدي بناته تدعوه وتخبره أن
صبيا لها في الموت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ارجع اليها فاخبرها ان الله ما اخذ وله ما أعطى
وكل شيء عنده بأجل مسمى فرها فلتصبر ولتحتسب فعاد الرسول فقال انها أقسمت لثأيتها قال فقام
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقام معه سعد بن عباد بن جبريل قال فانطلقت معهم فرجع اليه الصبي
ونفسه تقعقع كأنها في شنة ففاضت عيناه فقال سعد ما هذا يا رسول الله قال (هذا رحمة جعلها الله في
قلوب عباده وانما يرحم الله من عباده الرحماء) .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال ان صاحب القرآن
يسئل عما يسئل عنه النبيون إلا انه لا يسئل عن الرسالة)

ش وذلك لان كمال مصاحبة القرآن يتبع معرفة محكمه والايمان بمشاهبه ومواعظه وقصصه واخباره
واحكامه حلالها وحرامها وناسخها ومنسوخها ومنها وجوب معرفة كل ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ا قوله تعالى (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) ولان السنة بيان المراد منه كما قال تعالى
(وأزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم) ومن كان كذلك فهو وارث لعلم النبوة كما تقدم أن العلماء
ورثة الانبياء ومن كان كذلك فهو يسئل عما يسئل عنه النبيون فان لم يبلغ هذه الدرجة فليحمد الله فانه
قد أوفى خيرا كثيرا

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم تعلموا القرآن وتفقوا به وعلوه الناس ولا تستأكلوه به فانه سيأتي قوم من بعدى يقرءونه
و يتفقون به يسألون الناس لاخلق لهم عند الله عز وجل)

ش وعن أبي سعيد رفته (تعلموا القرآن واسألوا الله به الجنة قبل أن يتعلمه قوم يسألون به الدنيا
فان القرآن يتعلمه ثلاثة نفر: رجل يباهي به ورجل يستأكل به ورجل يقرؤه لله) أخرجه أبو نصر والبيهقي
في الشعب وعن عمران بن حصين رضي الله عنه أنه مر على قارئ يقرأ ثم سأل فاسترجع ثم قال سمعت

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (من قرأ القرآن فليسأل الله به فانه سيحیی أ أقوام يقرءون القرآن يسألون به الناس) رواه الترمذی وقال حديث حسن .

ص (حديثی زيد بن علی عن أبيه عن جده عن علی عليهم السلام أنه قال من قرأ القرآن وحفظه فظن أن أحدا أوتی مثل ما أوتی فقد عظم ما حقر الله وحقر ما عظم الله تعالى)

ش أخرج الامام المرشد بالله من حديث عبد الله بن عمرو (من قرأ القرآن فكتاتما استدرجت النبوة بين جنبیه إلا أنه لا یوحى اليه) الحديث (ومن قرأ القرآن فرأى ان غيره أعطی أفضل مما أعطی فقد صغر ما عظم الله وعظم ما صغر الله وليس یذغی الحامل القرآن أن یجد فیمن یجد أو یجهل فیمن یجهل ولكن ینض ویصفح لحق القرآن) وهو فی مجمع الزوائد باختلاف یسیر وعزاه الحافظ المنذری الى الحاكم مختصراً وقرر تصحیحه لاسناده وصدره بعن وافظه وعن عبد الله بن عمرو أن النبی صلى الله عليه وآله وسلم قال (من قرأ القرآن فقد استدرج النبوة بین جنبیه غیر أنه لا یوحى اليه لا ینبغی لصاحب القرآن أن یجد مع من وجد ولا یجهل مع من یجهل وفي جوفه كلام الله) وعن أبي ذر رضى الله عنه قال قلت یارسول الله أوصنی قال (عليك بتقوى الله فانه رأس الأمر كله) قلت یارسول الله زدنی قال عليك بتلاوة القرآن فانه نور لك في الأرض وذخر في السماء) رواه ابن حبان فی صحیحہ فی حديث طويل وعن جابر رضى الله عنه عن النبی صلى الله عليه وآله وسلم قال (القرآن شافع مشفع وماحل مصدق من جعله أمامه قاده الى الجنة ومن جعله خلف ظهره ساقه الى النار) رواه ابن حبان فی صحیحہ وعن سهل بن معاذ عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (من قرأ القرآن وعمل به ألبس والداه تاجا يوم القيامة ضوءه أحسن من ضوء الشمس في بيوت الدنيا فما ظنكم بالذى عمل بهذا) رواه أبو داود والحاكم عن سهل وقال الحاكم صحيح الاسناد وعن أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (یحیی أصحاب القرآن يوم القيامة فيقول القرآن یارب حله فیلبس تاج الكرامة ثم یقول یارب زده فیلبس حلة الكرامة ثم یقول یارب ارض عنه فیرضی عنه فيقول له اقرأ وارق ویزاد بكل آية حسنة) رواه الترمذی وحسنه ابن خزيمة والحاكم وقال صحيح الاسناد وعن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (یقال لصاحب القرآن اقرأ وارق ورتل كما كنت ترتل في الدنيا فان منزلک عند آخر آية تقرؤها) رواه الترمذی وأبو داود وابن ماجه وابن حبان فی صحیحہ وقال الترمذی حديث حسن صحيح وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لا حسد الا على اثنتين رجل آتاه الله هذا السكتاب فقام به آناء الليل وآناء النهار ورجل اعطاه الله مالا فتصدق به آناء الليل وآناء النهار) رواه البخاری ومسلم وفي الباب من صحيح الاحاديث القاضية بنيل حامل القرآن العظيم لا كل خيری

الدنيا والآخرة عدة أحاديث .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله يحب الحي الحليم العفيف المتعفف ويبغض البذي الفاحش الملح الملحف)
ش أخرج البزار من حديث أبي هريرة (إن الله يحب الغني الحليم المتعفف ويبغض البذي الفاجر السائل الملح) وصدره الحافظ المنذرى بروى للدلالة على سقوطه عن درجة الاحتجاج ولتن حديث المجموع شواهد صحيحة الاسانيد فلنسرده منها شيئا على ترتيب الحديث فاخرج الامام مسلم من حديث ابن عباس رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الاشج (إن فيك خصلتين يحبهما الله ورسوله الحلم والاناة) وعن عمران بن حصين رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (الحياء لا يأتي إلا بخير) رواه الشيخان واسلم (الحياء خير كله) وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « الحياء من الايمان والايمان فى الجنة ، والبذاء من الجفاء والجفاء فى النار » رواه أحمد قال الحافظ عبد العظيم ورجاله رجال الصحيح وأخرجه الترمذى وابن حبان فى صحيحه وقال الترمذى حديث حسن صحيح وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (عرض على أول ثلاثة يدخلون الجنة وأول ثلاثة يدخلون النار فاما أول ثلاثة يدخلون الجنة فالشهيد وعبد مملوك أحسن عبادة ربه ونصح لسيده وعفيف متمف ذو عيال) الحديث رواه ابن خزيمة فى صحيحه وعن ابن عمر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لا تلحفوا فى المسألة فانه من يستخرج منها شيئا لم يبارك له فيه » رواه أبو يعلى قال الحافظ ورواه محتج بهم فى الصحيح وعن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (إن هذا المال خضرة حلوة فمن أعطيناه منها شيئا بطيب نفس منا وحسن طعمة منه من غير شره نفس بورك له فيه ومن أعطيناه منها شيئا بغير طيب نفس منا وحسن طعمة منه وشره نفس كان غير مبارك له فيه) رواه ابن حبان فى صحيحه وروى البزار منه الشطر الأخير بنحوه قال الحافظ باسناد حسن .

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

(التسمية ثابتة فى النسختين اللتين بيدي)

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كفى بالمرء إثمًا أن يكون كلاً وعيالا على المسلمين)
ش الحديث تقدم فى الزكاة وعن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (لأن يندو احدكم فيحتطب على ظهره فيصدق منه ويستغنى به عن الناس خير له من أن يسأل رجلا)

أعطاه أو منعه) متفق عليه وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير له من أن يسأل أحدا فيعطيه أو يمنه) رواه مالك والشيخان والترمذي والنسائي وعن الزبير ابن العوام رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لأن يأخذ أحدكم أحبله فيأتي بحزمة من حطب على ظهره فيبيعها فيكف بها وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطوه أم منعوه) رواه البخاري وابن ماجه وغيرهما وعن ابن عباس رضى الله عنه عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (استغنوا عن الناس ولو بشوص السواك) أخرجه الترمذي والطبراني في الكبير والبيهقي في الشعب قال العراقي واسناده صحيح وعن أنس رضى الله عنه أن رجلا من الانصار أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسأله فقال (أما في بيتك شيء) قال بلى جلس نلبس بعضه ونبسط بعضه وقعب نشرب فيه من الماء قال (اثنى بهما) فأتاه بهما فأخذها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيده وقال (من يشتري هذين) قل رجل أما أخذها بدرهم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من يزيد على درهم) مرتين أو ثلاث قال رجل أما أخذها بدرهمين فأعطاهما إياه وأخذ الدرهمين فأعطاهما الانصارى وقال (اشتر باحدهما طعاما فانبذه الى أهلك واشتر بالآخر قدوما فأتني به) فأتاه به فشد فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عودا بيده ثم قال (اذهب فاحتطب وبع ولا أرينك خمسة عشر يوما) ففعل فجاء وقد أصاب عشرة دراهم فاشترى ببعضها ثوبا وببعضها طعاما فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (هذا خير لك من أن تجيئ المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة ان المسألة لا تصلح إلا لثلاث لذي فقر مدقع أو لذي غرم مفظع أو لذي دم موجع) رواه أبو داود والبيهقي بطوله والله لا بى داود وأخرج الترمذي والنسائي منه قصة بيع القدح فقط وقال الترمذي حديث حسن وعن عوف ابن مالك الاشجعي رضى الله عنه قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تسعة أو ثمانية أو سبعة فقال (ألا تباعون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وكنا حديثي عهد ببذمة قلنا قد بايعناك يا رسول الله قال (ألا تباعون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فبسطنا أيدينا وقلنا قد بايعناك يا رسول الله فعلام نباعك قال (ان تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا والصلوات الخمس وتطيعوا وأسر كلمة خفية ولا تسألوا الناس) فلقد رأيت بعض أولئك النفر يسقط سوط احدهم فما يسأل أحدا يناوله إياه رواه مسلم والترمذي والنسائي باختصار وعن حكيم بن حزام رضى الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأعطاني ثم سأله فأعطاني ثم قال (يا حكيم هذا المال خضر حلو فنأخذه بسخاوة نفس بورك له فيه ومن أخذه بأشراف نفس لم يبارك له فيه وكان كالذى يأكل ولا يشبع واليد العليا خير من اليد السفلى) قال حكيم فقلت يا رسول الله والذي بعثك بالحق لا أرى أحدا بعدك شيئا حتى أفارق الدنيا فكان أبو بكر رضى الله عنه يدعو حكما ليعطيه العطاء فيأبى أن يقبل منه شيئا ثم أن عمر رضى الله عنه دعاه ليعطيه فأبى أن يقبله فقال يامعشر المسلمين أشهدكم على حكيم أنى أعرض عليه حقه الذى قسم الله له فى

هذا النبي فيأبى أن يأخذه فلم يرزأ حكيم أحدا من الناس بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى توفي رضى الله عنه رواه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى باختصار وعن ثوبان رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من تكفل لى أن لا يسأل الناس شيئا أتكفل له الجنة) فقلت أنا فكأن لا يسأل أحدا شيئا رواه أحمد والنسائى وابن ماجه وأبو داود قال الحافظ عبد العظيم بإسناد صحيح وعند ابن ماجه قال (لا يسأل الناس شيئا) قال فكان ثوبان يقع سوطه وهو راكب فلا يقول لاحد ناولنيه حتى ينزل فيأخذه وعن أبى ذر رضى الله عنه قال يا معلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمساً وأوتقني سبعة وأشهد الله على سبعة أن لا أخاف فى الله لومة لائم ثم قال أبو المثنى قال أبو ذر فدعاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال (هل لك الى البيعة ولك الجنة) قلت نعم وبسطت يدي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يشترط على أن لا أسأل الناس شيئا قلت نعم قال (ولا سوطك إن سقط منك حتى تنزل فتأخذه) وفي رواية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (سنة أيام أغفل يا أبا ذر ما يقال لك بعد) فلما كان اليوم السابع قال (أوصيك بتقوى الله فى سر أمرك وعلائيته وإذا أسأت فاحسن ولا تسألن أحدا شيئا وإن سقط سوطك ولا تقبض أمانة) رواه أحمد قال الحافظ ورواته ثقات وعن حكيم بن حزام رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (اليدين العليا خير من اليدين السفلى وأبداً بمن تعمل وخير الصدقة ما كان عن ظهر غنى ومن يستعف يعفه الله ومن يستغفر يغفره الله) رواه البخارى واللفظ له ومسلم وعن ابن عمر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وهو على المنبر وذكر الصدقة والتعفف عن المسألة (اليدين العليا خير من اليدين السفلى والعليا هي المتعفة والسفلى هي السائلة) رواه مالك والبخارى ومسلم وأبو داود والنسائى قال أبو داود اختلف على أيوب عن نافع فى هذا الحديث قال عبد الوارث اليدين العليا المتعفة وقال أكثرهم عن حماد بن زيد عن أيوب المتعفة وقال واحد عن حماد المتعفة قال الخطابى رواية من قال المتعفة أشبه وأصح فى المعنى وذلك أن ابن عمر ذكر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكر هذا الكلام وهو يذكر الصدقة والتعفف عنها فعطف الكلام جزم على سببه الذى خرج عليه وعلى ما يطابقه فى معناه أولى وقد يتوهم كثير من الناس أن معنى العليا أن يده المعطى مستعملة فوق يده الآخذ يجعلونه من علو الشيء الى فوق وليس ذلك عندى بالوجه وإنما هو من علا المجد والكرام يريد التعفف عن المسألة والترفع عنها انتهى كلامه قال الحافظ وهو حسن وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (الأيدي ثلاث فيد الله العليا ويده المعطى التى تليها ويده السائل السفلى الى يوم القيامة فاستعف عن السؤال وعن المسألة ما استطعت فإن أعطيت شيئا) أو قال (خير آفليس عليك وأبداً بمن تعمل وارضى من الفضل ولا تلام على الكفاف) رواه أبو يعلى قال الحافظ والغالب على رواته التوثيق ورواه الحاكم وصححه إسناده وعن مالك بن

نضلة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (الأيدي ثلاث فيد الله العليا ويد الممطى التي تلمها ويد السائل السفلى فاعط الفضل ولا تعجز عن نفسك) رواه أبو داود وابن حبان في صحيحه واللفظ له وعن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه أن ناسا من الانصار سألوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعطاهم ثم سألوه فاعطاهم ثم سألوه فاعطاهم حتى اذا نفذ ما عنده قال (ما يكون عندي من خير فلن أدخره عنكم ومن استعف يغفه الله ومن يستغن يغفه الله ومن يصبر يصبره الله وما أعطى الله أحدا عطاء هو خير له وأوسع من الصبر) رواه مالك والبخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وعن ابن عمر رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال (لا تزال المسألة بأحدكم حتى يلقي الله تعالى وليس في وجهه مزعة لحم) رواه البخارى ومسلم والنسائى والمزعة بضم الميم وسكون الزاء بالعين المهملة هى القطعة وعن سمرة بن جندب أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (إنما المسائل كدوح يكدح بها الرجل وجهه فمن شاء أبقي على وجهه ومن يشاء ترك إلا أن يسأل ذا سلطان أو فى أمر لا يجد منه بدا) رواه ابن حبان ورواه أبو داود والنسائى والترمذى وعنده (المسألة كد يكد بها الرجل وجهه) الحديث وقال حديث حسن صحيح ورواه ابن حبان في صحيحه بلفظ كد في رواية وكدوح في أخرى والكدوح بضم الكاف آثار الخوش ورواه الطبرانى في الأوسط بلفظ (لا تصح المسألة) يعنى إلا من ذى رحم أو سلطان وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من سأل الناس تكثرا قائما يسأل جراً فليستقل أو ليستكثر) رواه مسلم وابن ماجه وعن سهل بن الحنظلية عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (من سأل وعنده ما يغنيه قائما يستكثر من جهر جهنم) قالوا يا رسول الله وما يغنيه قال (ما يغديه أو يعشيه رواه أحمد واحتج به وابن حبان في صحيحه وأبو داود وقال (يغديه ويعشيه) ورواه ابن خزيمة باختصار إلا أنه قال قيل يا رسول الله وما الغنى الذى لا تنبغى معه المسألة قال (أن يكون له شبع يوم أو ليلة ويوم) ويشهد لرواية أحمد وابن حبان ما رواه ابنه عبد الله فى زوائده على المسند والطبرانى فى الأوسط عن أمير المؤمنين على عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من سأل الناس عن ظهر غنى استكثر من رصف جهنم) قالوا وما ظهر غنى قال (عشاء ليلة) وعن حكيم بن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من سأل وله ما يغنيه جاء يوم القيامة خدوشا وكدوشا فى وجهه) قالوا يا رسول الله وما غناه قال (خمسون درهما أو حسابها من الذهب) رواه الحنفية وحسنه الترمذى وقال قد تكلم شعبة فى حكيم بن جبير من أجل هذا الحديث وزاد أبو داود وابن ماجه والترمذى فقال رجل لسفيان ان شعبة لا يحدث عن حكيم بن جبير فقال سفيان حدثناه زبيد عن محمد بن عبد الرحمن ابن يزيد وهذه الاحاديث قاضية بتحريم سؤال الناس على من معه ما يغنيه عنهم ولو بقضاء يومه أو عشاءه

لا انه لا يصح صرف الزكاة اليه والذي لا يصح صرف الزكاة اليه هو من يملك أى نصاب من نصيبها
لانه الذى أوجب الشرع فى ماله حقا زكوا لمن سواه ولم يوجبها على من ملك ما يغديه أو يعشيه أو معه
كفاية يومه أو كفاية يومه وليلته أو من معه خمسون درهما أو قيمتها من الذهب وقد وقع هذا
الوهم لكثير من الأئمة ولا تلازم بين غناء تحريم السؤال وبين غناء عدم جواز صرف سهم
الزكاة فان المراد بالغناء ههنا تنزيه النفس عن ذل السؤال لغير الله حتى عن طلب مناوله سوطه الساقط
عليه ولكنه اذا حرم السؤال على من معه قوت يومه حرم على من يملك النصاب بالاولى ولا يلزم أن
من حرم عليه الشرع ذل نفسه بالسؤال ان لا يحل أخذه للزكاة ولا عدم صحة صرفها اليه بل الذى
يحرم عليه سهم الفقراء من مصارف الزكاة هو من أوجب الشرع عليه مواساة الفقير فيكون الفقير من
لا يملك النصاب وهو أعم من أغناء الله عن ذل السؤال ولا شك فى تفاوت أفراد من لا يملك النصاب
فى أولوية الاستحقاق وحاصله أن الغناء المعتبر فى ما نعمة صرف سهم الفقراء هو ملك ما يجب عليه معه
إخراج زكاته أو قيمته غير ما استغنى والمعتبر من الغناء فى مانعة السؤال هو القوة على الكسب كما فى
حديث أنس أو وجود كفاية يومه أو يومه وليلته أو ما يغديه أو يعشيه والمتكفل برزق غير ما هو غنى
عن سؤال رزقه من الاوقات هو الرزاق ذو القوة المتين الذى قدر ارزاق العباد وحياتهم وآجالهم القائل
(وما من دابة فى الارض إلا على الله رزقها) ولعله لا يأتبه وقت اضطرارها الى السؤال إلا وقد قدر له
ما هو خير منه والا فقد جازله السؤال بعموم الاحاديث المتقدمة واذا سأل من يحرم عليه السؤال ثبت له
حق على المسئول كما قال صلى الله عليه وآله وسلم (للسائل حق وان جاء على فرس) أخرجه الامام احمد
وأبو داود والضياء المقدسى عن الحسين بن على وأبو داود عن أمير المؤمنين على عليه السلام والطبرانى فى
الكبير عن الهرماس بن زياد الباهلى وحسنه الحافظ السيوطى واذا لا يلزم من ارتكابه محرم السؤال
منه من ميسور وذنبه على جنبه فرما يستغنى عن السؤال ولعله ذو عيال أو ضعيف عن التكسب أو
من أحد الثلاثة هذا ما ظهر فى هذا المقام ولم اتذكر تقدم البحث إلا بعد تحريره وهذا أو فى ان شاء الله
وبعد فاعلم أن الشارع لم يحرم السؤال هذا التحريم الا كيد وتابع الزجر عنه بذلك الوعيد الشديد حتى
كاد أن يكون نبوت تحريره بالفاحد التواتر الا ليربأ العباد بانفسهم عن امتنان ذل السؤال وان لا ينزلوا
حاجتهم إلا بالله الذى بيده خزائن السموات والارض وملكوت كل شئ فمنه صلى الله عليه وآله وسلم
(من نزلت به فاقة فأنزلها بالناس لم تستد فاقته ومن نزلت به فاقة فأنزلها بالله فيوشك الله له رزق عاجل أو
آجل) رواه أبو داود والترمذى وقال حديث حسن صحيح ثابت والحاكم وقال صحيح الاسناد الا انه
قال فيه (أرسل الله له بالغبى إما بموت عاجل أو غنى آجل) الجميع من حديث ابن مسعود فانظر الى قوله
لم تستد فاقته ما ألجمها عند من له ادنى همة وفكرة قوية دعى عنك ما عليه من الوعيد فانا لله وإنا اليه

راجعون وقد أرشد صلى الله عليه وآله وسلم من الجأته الضرورة الى السؤال بما ورد عن ابن العراس قال اسأل يا رسول الله قال (لا وان كنت لا بد سائلا فاسأل الصالحين) أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي وإنما أرشده صلى الله عليه وآله وسلم الى الصالحين لانهم الذين يعرفون قدر ما يكون فيه السائل من الخجل وعن أصبغ بن نباتة قال جاء رجل الى على عليه السلام فقال يا أمير المؤمنين ان لى اليك حاجة قد رفعتها الى الله قبل أن أرفعها اليك فان أنت قضيتها حمدت الله وشكرتك وان لم تقضها حمدت الله وعذرتك فقال على عليه السلام أكتب على الارض فأتى أكره أن أرى ذل السؤال في وجهك فكتب انى محتاج فقال على على بحجة فأتى بها فاخذها الرجل فلبسها ثم انشأ يقول .

كسوتنى حلة تبلى محاسنها فسوف أكسوك من حسن الثنا خللا
إن نلت حسن ثنائى نلت مكرومة ولست تبغى بما قد قلته بدلا
إن الثناء ليحى ذكر صاحبه كالغيث يحيى نداء السهل والجبال
لاتزهى الدهر فى خير توقه فكل عبد سيجزى بالذى عملا

فقال على على بالدنانير فأتى بمائة دينار فدفعها اليه قال الاصبغ فقلت يا أمير المؤمنين حلة ومائة دينار قال نعم سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (أنزلوا الناس منازلهم) وهذه منزلة هذا الرجل عندي أخرجه ابن عساكر وأبو موسى المدينى فى كتاب استدعاء اللباس من كتاب اللباس هذا وانى لاخاف أن يكون من يعرف مايليق بالنفس العزيزة عند تذليل السؤال لها قد ذهب مع الذين كانوا لايسألون الناس الحافا وقد ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم (من كان عنده أوقية ثم سأل فقد سأل الحافا) أخرجه الباوردي وابن السكن وابن مندة عن السيد المزنى بالفتح قال ابن السكن إسناده صالح وقال ابن مندة تفرد به وهب وعنه صلى الله عليه وآله وسلم (من سأل وله أربعون فقد الحف) أخرجه الطبرانى فى الكبير وأبو نعيم فى الحلية من حديث أبى ذر وفى رواية (من سأل وله أوقية أو عدلها فقد سأل الحافا) أخرجه أحمد والنسائى والبيهقى عن رجل من بنى أسد وأخرجه ابن جرير فى تهذيبه بلفظ (لا يسأل الرجل وله أوقية) الحديث وأحمد والنسائى والضياء عن أبى سعيد وقد قدمنا لك أنه لا يلزم من حرمة السؤال على السائل جواز إحرامه من ميسور موجود إلا على جهة الارشاد لوجه سبب الارتزاق إقتداء بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنه قد أوجب له حق على المسئول فاذا منعه من ميسور فقد عرض نعمته للزوال فعن ابن عباس رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (مامن عبد أنعم الله عليه نعمة فاسبغها عليه ثم جعل من حوائج الناس اليه فتبرم فقد عرض تلك النعمة للزوال) رواه الطبرانى قال الحافظ عبد العظيم باسناد جيد وكيف يمنع محتاجا سألته وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم (وما يدريك يا أم سعد لعله تكلم فيما لايعنيه أو بخل بما لا ينقصه)

أخرجه (١) وحكى عن ربه (ان الله عز وجل يقول يوم القيامة يا ابن آدم مرضت فلم تعدني قال يارب كيف أعودك وأنت رب العالمين قال اما علمت أن عبدي فلاناً مرض فلم تعده أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده يا ابن آدم استطعمتك فلم تطعني قال يارب كيف أطعمك وأنت رب العالمين قال اما علمت أنه استطعمك عبدي فلان فلم تطعمه اما علمت أنك لو اطعمته لوجدت ذلك عندي يا ابن آدم استسقيتك فلم تسقني قال يارب كيف اسقيك وأنت رب العالمين قال استسقاك عبدي فلان فلم تسقه اما أنك لو سقيته لوجدت ذلك عندي) أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة وكيف يبخل بما هو في الحقيقة متصدق به على نفسه يدخر له لوقت هو أحوج ما يكون اليه فعن عائشة أم المؤمنين رضی الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (يا عائشة استتري عن النار ولو بشق تمرة فانها تسد من الجائع مسدداً من الشيطان) ورواه أحمد قال الحافظ بإسناد حسن وأخرج أحمد أيضاً صدره عن ابن مسعود رفعه بلفظ (ليتق أحدكم وجهه النار ولو بشق تمرة) قال الحافظ بإسناد صحيح وعن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (ما منكم من أحد إلا سيكلمه الله ليس بينه وبينه ترجمان فينظر ائمن منه فلا يرى إلا ما قدم فينظر اثنان منه فلا يرى إلا ما قدم فنظر بين يديه فلا يرى إلا النار تلقاء وجهه فاتقوا النار ولو بشق تمرة) وفي رواية (من استطاع منكم أن يستتر عن النار ولو بشق تمرة فليفعل) ورواه البخاري ومسلم نعم ومن كان لا بد سائلاً فعليه بحسان الوجوه ذوى الرحمة من أهل الدين والحسب والحلم والمعروف أخرج الدارقطني في الافراد عن أبي هريرة عنه صلى الله عليه وآله وسلم (ابتغوا الخير عند حسان الوجوه) وابن عساكر عن عائشة (اطلبوا الخير عند حسان الوجوه وتسموا بخياركم وإذا أتاكم كرم قوم فاكرموا) والدارقطني في الافراد عن عبد الله بن جراد (إذا ابتغيت المعروف فاطلبوه عند حسان الوجوه) والبخاري في التاريخ وابن أبي الدنيا في قضاء الحوائج وأبو يعلى والطبراني في الكبير عن عائشة والطبراني في الكبير أيضاً والبيهقي في الشعب عن ابن عباس وابن عدي عن ابن عمر وابن عساكر عن أنس والطبراني في الكبير عن جابر وتامم والخطيب في رواية مالك عن أبي هريرة وتامم عن أبي بكر كلهم بلفظ (اطلبوا الخير عند حسان الوجوه) والطبراني في الكبير عن أبي خصيفة وأخرج العقيلي والطبراني في الاوسط عن أبي سعيد عنه صلى الله عليه وآله وسلم (اطلبوا الحوائج عند ذوى الرحمة من امتي ترزقوا وتنجبوا فان الله تعالى يقول رحمتي في ذوى الرحمة من عبادي) الحديث وأخرج البزار عن عائشة عنه صلى الله عليه وآله وسلم (لا تصلح الصنيعة إلا عند ذى حسب أو دين) والطبراني وابن عساكر عن أبي أمامة (ان المعروف لا يصلح إلا لذى حسب أولذى حلم) وابن عساكر عن أبي هريرة رفعه (قال داود إدخالك يدك في فم التنين الى أن تبلغ المرفق فيقضها خير

لك من أن تسأل من لم يكن له شيء ثم كان) وأخرج تمام وابن عساكر عن عبد الله بن بسر عنه صلى الله عليه وآله وسلم (اطلبوا الحوائج بعزة الانفس فان الامور تجري بالمقادير) والخرايطى فى مكالم الاخلاق عن أبى سعيد عنه صلى الله عليه وآله وسلم (اطلبوا المعروف من رحماء أمتى تعيشوا فى أكنافهم فان فيهم رحتى) الحديث والحاكم عن على عليه السلام عنه صلى الله عليه وآله وسلم (اطلبوا الفضل عند الرحماء من أمتى تعيشوا فى أكنافهم فان فيهم رحتى) الحديث وفيه (ان الله خلق المعروف وخلق له أهلاً فحبب اليهم وحبب اليهم فعاله ووجه اليهم طلابه كما وجه الماء فى الارض الجيدة ليحى به أهلها ان أهل المعروف فى الدنيا هم أهل المعروف فى الآخرة) وأخرج مطولاً ابن أبى الدنيا فى قضاء الحوائج عن أبى سعيد بلفظ (ان الله تعالى جعل المعروف وجوهاً من خلقه حبب إليهم المعروف) الحديث والدنيا دار ابتلاء على الصغير والكبير والغنى والفقر نعم والاحاديث قاضية بجواز سؤال السلطان اذا كان فى يده شيء من أموال الله جمعاً بين حديثي أنس وسمرة وقد اخرج البيهقى فى الشعب عن ثوبان (تحمل الصدقة من ثلاثة من الامام الجامع ومن ذى الرحم لرحمه ومن التاجر المكثّر) وفى هذا بيان صحة ذلك الجمع ولانه صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يرد احداً سأله شيئاً موجوداً عنده وأيضاً لم يكن يحبس عن الناس شيئاً ولا يدره عنهم ولم يحرم السؤال إلا على مستكثر أو قوى والذى ارشده الى الاحتطاب كان قوياً والمراد بقوله عليه وآله الصلاة والسلام (أوفى أمر لا بد منه) هو الفقر المدقع أو الغرم المفظع أو الدم الموجه هذا وأما اذا أعطى الانسان من غير مسألة ولا استشراف نفس فيحل له اخذ ما أعطى سواء كان دون النصاب أم أكثر منه وسواء كان فقيراً أم غنياً ولو كان مالاً كافياً لنصاب فعن خالد بن عدى الجهنى رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (من بلغه عن أخيه معروف من غير مسألة ولا إشراف نفس فليقبله ولا يردّه فانما هو رزق ساقه الله عز وجل اليه) رواه احمد قال الحافظ المنذرى بإسناد صحيح وأبو يعلى والطبرانى وابن حبان فى صحيحه والحاكم وقال صحيح الاسناد وأبى يعلى والطبرانى وابن حبان فى صحيحه والحاكم وقال صحيح الاسناد وعن ابن عمر رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعطى العطاء فاقول أعطه من هو اليه أفقر منى قال فقال (خذه اذا جاءك من هذا المال شيء وأنت غير مشرف ولا سائل نخذه وتموله فان شئت كله وان شئت تصدق به ومالا فلا تتبعه نفسك) قال سالم بن عبد الله فلاجل ذلك كان عبد الله لا يسأل احداً شيئاً ولا يرد شيئاً أعطيه رواه البخارى ومسلم والنسائى وفى الباب عدة أحاديث قاضية بذلك .

ص (حدثني زيد بن على عن أبيه عن جده عن على عليهم السلام قال من قرأ فاتحة الكتاب فقال الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه صرف الله عنه سبعين نوعاً من البلاء أهونها الهم)

ش عن أبي سعيد بن المولى رضى الله عنه قال كنت أصلى بالمسجد فدعاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم أجبه ثم أتيتته فقلت يا رسول الله إني كنت أصلى فقال (ألم يقل الله تعالى : استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم) ثم قال (لأعلمنك سورة هي أعظم سورة في القرآن قبل أن تخرج من المسجد) فأخذ بيدي فلما أردنا أن نخرج قلت يا رسول الله إنك قلت لأعلمنك أعظم سورة في القرآن قال (الحمد لله هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته) رواه البخارى وأبو داود والنسائى وابن ماجه قال الحافظ عبد العظيم أبو سعيد هذا لا يعرف اسمه وقيل اسمه رافع بن أوس وقيل الحارث بن نفيع ابن المولى ورجحه أبو عمر النرى وقيل غير ذلك والله أعلم انتهى : وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج على أبي بن كعب فقال (يا أبا) وهو يصلى فالتفت أبى فلم يجبه وصلى أبى تخف ثم انصرف الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال السلام عليك يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وعليك السلام ما منعك يا أبى أن تجيبني اذ دعوتك) فقال يا رسول الله إني كنت في الصلاة قال (أفلم تجد فيما أوحى الله الى أن استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحكيكم) قال بلى ولا أعود إن شاء الله قال (أتخبط أن أعلمك سورة لم ينزل في التوراة ولا في الانجيل ولا في الزبور ولا في الفرقان مثلها) قال نعم يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (كيف تقرأ في الصلاة) قال فقرأ أم القرآن فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (والذي نفسي بيده ما أنزل الله في التوراة ولا في الانجيل ولا في الزبور ولا في الفرقان مثلها وانها سبع من المثاني والقرآن العظيم الذي أعطيته) رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والحاكم باختصار عن أبي هريرة عن أبي وقال الحاكم صحيح على شرط مسلم وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (قال الله تعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدى نصفين ولعبدى ماسأل) وفي رواية (فنصفها لى ونصفها لعبدى فاذا قال العبد (الحمد لله رب العالمين) قال الله حمدنى عبدى فاذا قال (الرحمن الرحيم) قال أثنى على عبدى فاذا قال (مالك يوم الدين) قال حمدنى عبدى واذا قال (إياك نعبد وإياك نستعين) قال هذا بينى وبين عبدى ولعبدى ماسأل فاذا قال (إهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين) قال هذا لعبدى ولعبدى ماسأل) رواه مسلم وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال بينما جبرائيل عليه السلام قاعد عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم سمع نقيضا من فوقه فرفع رأسه فقال (هذا باب من السماء فتح اليوم لم يفتح قط إلا اليوم فنزل منه ملك فقال هذا ملك نزل الى الأرض لم ينزل قط إلا اليوم فسلم وقال ابشر بنورين أو تينهما لم يؤتهما نبى قبلك فاتحة الكتاب وخواتم سورة البقرة لن تقرأ بحرف منها إلا أعطيته) رواه مسلم والنسائى والحاكم وقال صحيح على شرطهما النقيض بالمعجمة هو الصوت وتسميته تعالى لها

صلاة للدلالة على شرطية قراءتها في كل ركعة على الإمام والمؤتم ولهذا صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب) أخرجه البخارى من حديث عبادة بن الصامت وقد تقدم البحث في ذلك وفي اختياره تعالى شرطية تكرارها على مستطيع قراءتها من بين سائر السور من التنويه بشأنها المؤكد لما تفيد الاحاديث المصروفة بتفضيلها ما يقصر عنه التعبير وأنها رقية للأمراض كما أخرج البخارى وغيره من حديث ابن عباس في قصة النفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذين مروا بالديغ فراقه أحدهم بها فبرأ وعن أنس رضى الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مسير فتزل ونزل رجل الى جانبه قالت فت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال (ألا أخبرك بأفضل القرآن) قال بلى فنلا (الحمد لله رب العالمين) رواه ابن حبان في صحيحه والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم .

باب

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال خرجت أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من منزل رجل من الأنصار عدناه وإذا رجل يضرب غلاما له والغلام يقول أعوذ بالله كل ذلك لا يكف عنه سيده قال فلما نظر الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أعوذ برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فكف عنه الرجل قال فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ألم تعلم أن عائذ الله أحق أن يجازيكم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أرقاءكم أرقاءكم إنهم لم ينجروا من شجر ولم ينعثوا من جبل أطعموهم مما تأكلون واسقوهم مما تشربون واسقوهم مما تلبسون)

ش أخرج البخارى في الادب من حديث أمير المؤمنين علي عليه السلام (اتقوا الله فيما ملكتم أيما نسكم) وصححه الحافظ السيوطى وأخرج أحمد والشيخان وأبو داود والترمذى وابن ماجه عن أبي ذر عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (إخوانكم خولكم جعلهم الله قنية تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه من طعامه وليلبسه من لباسه ولا يكلفه ما يثقله فإن كلفه ما يثقله فليعنه) وأخرج الإمام أحمد وابن سعد عن زيد بن الخطاب عنه صلى الله عليه وآله وسلم (أرقاءكم أرقاءكم فأتطعموهم مما تأكلون وألبسوهم مما تلبسون وإن جاؤا بذنب لا تريدون أن تغفروه فبيعوا عباد الله ولا تعذبوهم) وحسنه الحافظ السيوطى وأخرج أحمد والبخارى في الادب عن رجل من الصحابة رفعه (أرقاؤكم إخوانكم فاحسنوا إليهم استمعينهم على ما غلبكم وأعينهم على ما غلبهم) وحسنه الحافظ السيوطى وأخرج ابن ماجه عن أبي بكر رفعه (مملوك يكفيك فإذا صلى فهو أخوك فاكرمهم كرامة أولادكم وأطعموهم مما تأكلون) وعنه صلى الله عليه وآله وسلم (أطعموهم مما تأكلون واسقوهم مما تلبسون) يعنى

الريق أخرجه مسلم وابن حبان عن أبي اليسر وابن سعد عن أبي ذر وأبي الدرداء والبخارى في الادب عن جابر وعن ابن عمر رضي الله عنه صلى الله عليه وآله وسلم (من ضرب غلاما له حدا لم يأت به أولطه فان كفرته أن يعتقه) أخرجه مسلم وأخرجه أحمد ومسلم وأبو داود من حديثه أيضا بلفظ (من لطم مملوكه أو ضربه فكفرته أن يعتقه) وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال ضربت مملوكا لي فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (الله أقدر عليك منك عليه) أخرجه عبد الرزاق وأحمد بن حنبل والترمذي وقال حديث حسن صحيح وعن أبي مسعود البدرى عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال (يا أبا مسعود ان الله أقدر عليك منك على هذا الغلام) وفي رواية كنت أضرب غلاما بالسوط فسمعت صوتا من خلفي الى أن قال فاذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (ان الله أقدر عليك منك على هذا الغلام) وفيه قلت يا رسول الله هو حر لوجه الله فقال (لوم تفعل لفتحك النار) أو (لمسك النار) فهذه الاحاديث مفيدة لوجوب حسن مملوكهم أكلا وشربا ولباسا ومعاملة كما هي مفيدة لتحريم ضربهم هذا ولا بأس باستطراد حكم ما هو كالمثلة في سببية الاعتاق بعدم استطراده فيما سبق وان كان الباب لم يعقد الا لبيان حسن الصحبة والاخاء ومكارم الاخلاق فنقول اما الضرب والاطم لغير الوجه تأديبا فهو جائز لحديث أبي هريرة عنه صلى الله عليه وآله وسلم (اذا ضرب احدكم خادمه فليترك الوجه) أخرجه أبو داود قال الحافظ العزبي وهو صحيح وأخرجه الترمذي وفي رواية (اذا ضرب احدكم أخاه) وفي رواية البخارى في الادب (فليمتجنب الوجه) ومن حديث أبي سعيد (اجتنبوا الوجوه لا تضربوها) أخرجه ابن عدى وأحمد بن حنبل بلفظ (اذا قاتل احدكم أخاه فليترك الوجه) وعن ابن عباس رضي الله عنه رفعه (ضعوا السوط حيث يراه الخادم) أخرجه البزار قال الحافظ العزبي واسناده حسن وعنه أيضا رفعه (عاقبوا ارقاءكم على قدر عقولهم) أخرجه الدارقطني في الافراد وابن عساكر عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها وظاهر هذه الاحاديث جواز الضرب مطلقا وإن كانه مقيدا بحديث أبي بردة بن نيار عنه صلى الله عليه وآله وسلم (لا تجلده فوق عشرة اسواط الا في حد من حدود الله تعالى) أخرجه الامام أحمد والشيخان وأهل السنن الاربع وأقل ضرب مشروع في الحدود أربعون سوطا في شرب الخمر فلا يجوز تعدى العشرة سوطا ولا تعزيرا فان جاوزها واستوفى أقل الحدود وجب عليه إعتاقه لان الشارع لم يجعل تغطية ذنب ذلك الضرب بمجرد التوبة عنه بل لابد من اعتاقه لحديث ابن عمر المتقدم (من ضرب غلاما له حدا لم يأت به أولطه فان كفرته أن يعتقه) فان لم يستوف أقل الحدود أو كان عن حداؤه فلا يجب اعتاقه وان اتم بمجاوزة العشرة الاسواط تعزيرا كما اذا ضربه دونها لموجب وان كان لا يحسن ان ينسب الى ذلك عاقل لم يكن قد يصدر منه مالا يوجب ما وقع به (نعم) والاطم وهو بالكف كالضرب ان وقع في الوجه فكاستيفاء الحد لغير موجبه لحديث (فليجتنب الوجه) وان وقع في صفحة الجسد فالاحوط عدم جواز المجاوزة به عشرين قياسا على

ضرب السوط واذا لا يقصر إجماعاً عن كيفية الإجماع في الحد المشروع غالباً (نعم) وإطلاقه مقيد بعدم حاجة السيد الى استخداًمه لما في حديث سويد بن مقرن عند مسلم وأبي داود والترمذي قال كنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس لنا إلا خادمة واحدة فلطمها أحدنا فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال (اعتقوها) وفي رواية انه قيل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم انه لا خادم لبني مقرن غيرها قال (فليستخداها فاذا استغنوا عنها فليخلوا سبيلها) انتهى ففيه الأمر باعتاقها حتماً غايته إفادة الحديث جواز تأخيرها لحاجة مالكمها الى خدمتها وهو لا ينافي وجوب الاعتاق وما أوجب الاعتاق من اللطم والضرب فلا يعتق إلا باعتاق مولاه اذ لم يتولاه عليه السلام بل أمرهم به ولكنهم قد صار حقاً مستحقاً للملك فاذا لم يفعلوا ذلك عاجلاً لغیر حاجتهم لاستخدامه فله مرافقتهم وللحاكم أن يلزمهم به فان لم يفعلوا كانت ولاية ذلك اليه كما في غيره مما له الولاية فيه (نعم) أما المثلة وهي قطع شيء من الاطراف يكون مشوهاً به كقطع أنف أو اذن أو مذاكير فلا يجوز منه قليل ولا كثير لا لحد ولا لغيره وعن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو أن زنباعاً أبا روح وجد فلما له مع جارية له فجذع الله وجهه فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال (من فعل هذا بك) قال زنباع فدعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال (ماحلك على هذا) فقال كان من أمره كذا وكذا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (اذهب فانت حر) فقال يارسول الله فولى من أنا فقال (مولى الله ورسوله) فأوصى به المسلمين فلما قبض جاء الى أبي بكر فقال وصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال نعم تجرى عليك النفقة وعلى عيالك فأجراها عليه حتى قبض فلما استخلف عمر جاءه فقال وصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال نعم أين تريد قال مصر قال فسكرت عمر الى صاحب مصر أن يعطيه أرضاً كلها رواه أحمد هذه الرواية قد أثبتت وصول زنباع مولى العلام الممثل به الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذلك خلاف ما في رواية أبي حمزة الصرقي حديثي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم صارخاً فقال (له مالك) قال سيدي رأيي أقبل جارية له فحب هذا كبرى فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (على بالرجل) فطلب فلم يقدر عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (اذهب فانت حر) رواه أبو داود والطبراني وابن ماجه وزاد قال على من نصرني يارسول الله قال يقول أرايت ان استرقني مولاي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (على كل مؤمن أو مسلم) فانها تقيده هرب زنباع وعدم وصوله اليه صلى الله عليه وآله وسلم ولعله يمكن الجمع بأنه كان وصل اليه صلى الله عليه وآله وسلم ثم لما عرف أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يريد أن يماقيه على ذلك الفعل الشنيع هرب فعند ذلك قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (على بالرجل) فطلب فلم يقدر عليه الحديث وكلا الروايتين من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فلا بد من

الجمع بينهما هذا والظاهر في قوله صلى الله عليه وآله وسلم (أذهب فانت حر) أنه انشاء عتق وإن احتمل أنه حر لكثرة استعمال أمثال هذه الصيغة في الانشاء وأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يتولاه إلا لهرب وليه من عقاب جنائته عليه كما يفيد ترتيب إعنتاقه على عدم إمكان الظفر به بعد طلبه كما تفيد الرواية الأخرى مع إمكان حمل الرواية الأولى عليها وبهذا يتحقق أنه لم يصدر منه ذلك إلا بعد الايأس من ضبطه وأيضاً الأصل عدم حرية المملوك إلا باعناق مالكه ويؤيده قياسه على المضروب والمملوم وإن كانت الجنابة بهما دون جنابة قطع المذاكير لأن عمراً فيه وفي حديثه عن أبيه عن جده مقال معروف فالعمل بالرواية الأخرى المؤيدة للأصل وهو أن المملوك لا يعتق إلا باعناق مالكه هو المتعين حتى يقوم دليل ولا دليل فيما نعلم غير احتمال قوله صلى الله عليه وآله وسلم (أذهب فانت حر) للخبرية والمحتمل لا يصلح دليلاً إلا بمرجح وقد ترجح الانشاء بظهور كثرة استعمال هذا اللفظ في الانشاء فلا يتم دليلاً للقول بعنتقه بنفس المثلة وبهذا تعرف أنه لا يعتق الممثل به بها بل باعناق مالكه إلا أنه إذا لم يقم به مالكه انتقلت ولاية إعنتاقه إلى ذى الولاية العامة كما تقدم وأما ما روى أن رجلاً أقعد أمة له في مقلى حار فاحرق عجزها فاعتقها عمر وأوجهه ضرباً قال في المنتقى حكاه أحمد في رواية ابن منصور قال وكذا أقول فهو يمكن حمله على هذا أى أنه أمره باعنتاقها فتكون نسبة الاعتناق إليه مجازاً أو على أنه نمرود عن ذلك . إذ لم يقم دليل يخالف ذلك الأصل وفعل الصحابي ليس بحجة .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا ألا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم قالوا بلى يا رسول الله قال افشوا السلام بينكم وتواصلوا وتباذلوا)

ش الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه بلفظه من حديث أبي هريرة بدون زيادة وتواصلوا الخ وعن ابن الزبير رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (ذب اليكم داء الأمم قبلكم البغضاء والحسد والبغضاء هي الحالقة ليس حالقة الشعر ولكن حالقة الدين والذي نفسى بيده لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا ألا أنبئكم بما يثبت لكم ذلك افشوا السلام بينكم) رواه البزار قال الحافظ المنذرى بإسناد جيد وفي الباب غير ما حديث وقد نهى الشارع عن خصال معاوكة للتحاب والتوادف منها ما رواه أنس رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لا تقاطعوا ولا تباذروا ولا تباغضوا ولا تحاسدوا وكونوا عباد الله إخواناً ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث) أخرجه مالك والبخارى وأبو داود والترمذي والنسائي ورواه مسلم باخض منه وأخرجه الإمام المرشد بالله عليه السلام والطبراني وزاد فيه (يلتقيان فيمرض هذا ويمرض هذا وخيرهم الذي يبدأ بالسلام والذي يبدأ بالسلام يسبق إلى الجنة) قال مالك ولا أحسب التدابر إلا الاعراض عن

المسلم يدبر عنه بوجهه وعن أبي أيوب رضی الله عنه قال لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخيرهما الذي يبدأ بالسلام رواه مالك والبخاري ومسلم والترمذي وأبو داود عن فضالة بن عبيد رضی الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (من هجر أخاه فوق ثلاث فهو في النار إلا أن يتداركه الله برحمته) رواه الطبراني قال الحافظ ورواه رواة الصحيح وعن أبي حراش حدرد بن أبي حدرد الأسلمي رضی الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول (من هجر أخاه سنة فهو كعفك دمه) رواه الامام أحمد والبخاري في الادب وأبو داود والحاكم والبيهقي والامام المرشد بالله عليه السلام وصدره الحافظ المنذري ومن وقال الحافظ المزني وهو حديث صحيح وعن أبي هريرة رضی الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (تعرض الاعمال في كل اثنين وخميس فيغفر الله عز وجل في ذلك اليوم لكل امرئ لا يشرك بالله شيئاً إلا امرأ كانت بينه وبين أخيه شحناء فيقول اتركوا هاذين حتى يصطلحا) رواه مالك ومسلم واللفظ له وأبو داود والترمذي وابن ماجه بنحوه وفي رواية لمسلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (تفتح أبواب الجنة يوم الاثنين والخميس فيغفر لكل عبد لا يشرك بالله شيئاً إلا رجلاً كان بينه وبين أخيه شحناء فيقال انظروا هاذين حتى يصطلحا انظروا هاذين حتى يصطلحا انظروا هاذين حتى يصطلحا) والباب أوسع من ذلك فيجب على المرء المسلم مدافعة ما يكون سبباً لصرم حبل ود أخيه فإن رعاية الحقوق واجبة على كل من أهل الايمان بعضهم لبعض على قدر ما يتم به الاخاء كما قال صلى الله عليه وآله وسلم (المسلم أخو المسلم لا يظله ولا يخذله ولا يحقره التقوى هاهنا التقوى هاهنا) ويشير الى صدره (بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم كل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله) وأخرجه مسلم وغيره من حديث أبي هريرة وعن ابن مسعود رضی الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر) فقال رجل إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسناً ونعله حسناً فقال (إن الله تعالى جميل يحب الجمال الكبير بطر الحق وغمط الناس) رواه مسلم والترمذي والحاكم إلا أنه قال (ولكن الكبير من بطر الحق وازدري الناس) وقال الحاكم احتج برواه وبطر الحق دفعه وغمط الناس هو ازدراؤهم واحتقارهم فرواية الحاكم مفسرة له ويحب على المرء المسلم الاتجاء الى الله تعالى عما يعتمري نفسه من التخييلات الفاسدة في جانب أخيه حياً كان أو ميتاً كما ارشد الى ذلك القرآن العظيم بقوله تعالى (ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم) حتى يصفو قلبه ويستنير للمعرفة والاعتراف بالحق الذي أوجبه الله تعالى عليه لآخيه حتى لا تكون محبته له الا لله تعالى ليكون أحد السبعة الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم (سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله الامام العادل وشاب نشأ في عبادة الله

ورجل قلبه معلق بالمساجد ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه ورجل دعت امرأته ذات منصب وجمال فقال إني أخاف الله ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شئها ما تنفق يمينه ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه) أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أبي هريرة وأخرج مسلم من حديثه أيضا قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ان الله تعالى يقول يوم القيامة أين المتحابون بجلالي اليوم أظلمهم في ظلي يوم لا ظل الا ظلي) انتهى نعم ويجب أن يكون الحب لله تعالى كما يجب ان يكون البغض لله تعالى حيث تحقق موجبه فمن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال (ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الايمان من كان الله ورسوله أحب اليه مما سواها ومن أحب عبدا لا يحبه إلا الله ومن كان يكره أن يعود في الكفر بعد أن انقذه الله منه كما يكره أن يقذف في النار) وفي رواية (ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الايمان وطعمه أن يكون الله ورسوله أحب اليه مما سواها وان يحب في الله ويبغض في الله وان توقد نار عظيمة فيقع فيها أحب اليه من أن يشرك بالله شيئا) رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ان من الايمان ان يحب الرجل رجلا لا يحبه إلا الله من غير مال أعطاه فذلك الايمان) وعن أبي الدرداء رضي الله عنه برفعه قال (ما من رجلين تحابا في الله بظهر الغيب الا كان أحبهما الى الله أشدهما حبا لصاحبه) رواه الطبراني قال الحافظ عبد العظيم باسناد جيد وعن أبي ادريس الخولاني قال دخلت مسجد دمشق فاذا فتي براق الثنايا واذا الناس معه فاذا اختلفوا في شيء اسندوه اليه وصدروا عن رأيه فسألت عنه فقبل هذا معاذ بن جبل فلما كان من الغد هجرت فوجدته قد سبقني بالتهجير ووجدته يصلي فانتظرته حتى قضى صلاته ثم جئته من قبل وجهه فسلمت عليه ثم قالت له والله اني لاحبك الله فقال الله فقلت الله فقال الله فقلت الله فاخذ بحموة ردائي فجدبني اليه فقال ابشر فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (قال الله تبارك وتعالى وجبت محبة المتحابين في والمعتجالسين في والمتزاوين في وللمتباذلين في) رواه مالك قال الحافظ عبد العظيم باسناد صحيح وابن حبان في صحيحه وعن أبي مسلم قال قلت اماذ والله اني لاحبك الله فاجابني ارجو أن أصيبها منك ولا قرابة بيني وبينك قال فلاي شيء قلت لله فجدب حبوتي ثم قال ابشر ان كنت صادقا فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (المتحابون في الله في ظل العرش يوم لا ظل الا ظله يغبطهم بمكانهم النبيون والشهداء) قال واقيت عبادة بن الصامت فحدثته بحديث معاذ فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول عن ربه تبارك وتعالى (حققت محبة على المتحابين في وحققت محبة على المتناصحين في وحققت محبة على المتباذلين في هم على منابر من نور يغبطهم النبيون والشهداء والصديقون) رواه ابن حبان في صحيحه وروى الترمذي حديث معاذ فقط ولغظه سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (قال الله عز وجل المتحابون في

جلالى لهم منابر من نور ينبطهم النبيون والشهداء) وقال حديث حسن صحيح ورواه الامام المرشد
بالله عليه السلام من حديثهما مختصراً وعن عبادة بن الصامت رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يأتى عن ربه تبارك وتعالى يقول (حققت محبتي للمتحابين فى وحققت محبتي للمتواصلين
فى وحققت محبتي المتزاوئين فى وحققت محبتي المتبازلين فى) رواه الامام أحمد قال الحافظ المنذرى
باسناد صحيح عن شرحبيل بن السمط انه قال لعمر بن عتبة هل انت محدث حديثنا سمعته من رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس فيه نسيان ولا كذب قال نعم سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يقول (قال الله عز وجل قد حققت محبتي للذين يتحابون من أجلي وقد حققت محبتي للذين يتزاوون
من أجلي وقد حققت محبتي للذين يتبازلون من أجلي وقد حققت محبتي للذين يتصادقون من أجلي) رواه
أحمد قال الحافظ ورواه ثقات والطبرانى فى معاجمه الثلاثة واللفظ له والحاكم وقال صحيح الاسناد وعن
عمر بن الجوح رضى الله عنه انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول (لا يبعد العبد صريح الايمان
حتى يحب الله تعالى ويبغض الله تعالى فاذا أحب الله تعالى وابغض الله تعالى فقد استحق الولاية لله)
رواه أحمد والطبرانى وفيه رشدين بن سعد وعن معاذ بن أنس رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال (من أعطى الله ومنع الله وابغض الله وانكح الله فقد استكمل الايمان) رواه الامام
أبو طالب والامام أحمد والترمذى وقال حديث منكر والحاكم وقال صحيح الاسناد والبيهقى وغيرهم وعن
أبي أمامة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (من أحب الله وابغض الله واعطى الله ومنع
الله فقد استكمل الايمان) رواه الامام المرشد بالله وأبو داود وسكت عليه المنذرى وعن البراء بن عازب
رفعه باطول منه رواه أحمد والبيهقى كلاهما من رواية ليث ابن أبي سليم ورواه الطبرانى من حديث ابن
مسمود باخصر منه وعن أبي ذر رضى الله عنه رفعه رواه أبو داود وأحمد قال الحافظ وفى اسنادها راو لم
يسم وعن أنس رضى الله عنه أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متى الساعة قال (وما
اعدت لها) قال لا شئ إلا انى أحب الله ورسوله قال (أنت مع من أحببت) قال أنس فافرحنا بشئ
فرحنا بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أنت مع من أحببت) قال أنس فانا أحب النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وأبا بكر وعمر وأرجو أن أكون معهم بحبى اياهم رواه البخارى ومسلم وفى رواية للبخارى أن رجلاً
من أهل البادية أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله متى الساعة قال (ويلاك وما اعدت
لها) قال ما اعدت لها إلا انى أحب الله ورسوله قال (إنك مع من أحببت) قال ونحن كذلك قال (نعم)
فرحنا يومئذ فرحاً شديداً ورواه الترمذى ولفظه قال رأيت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم فرحوا بشئ لم أرهم فرحوا بشئ أشد منه قال رجل يا رسول الله الرجل يحب الرجل على العمل من
الخير يعمل به ولا يعمل بمثله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (المرء مع من أحب) وعن ابن مسعود

رضى الله عنه قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله كيف ترى في رجل أحب قوما ولم يلحق بهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (المرء مع من أحب) رواه البخارى ومسلم ورواه احمد قال الحافظ باسناد حسن مختصرا من حديث جابر (المرء مع من أحب) وعن أبي ذر نحوه رواه أبو داود وسكت عليه المنذرى وعن أمير المؤمنين على عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ثلاث من حق لا يجعل الله من له سهم في الاسلام كمن لا سهم له . ولا يتولى الله عبدا فيوليه غيره . ولا يحب رجل قوما إلا حشر معهم) رواه الطبرانى فى الصغير والوسط قال الحافظ باسناد جيد ورواه فى الكبير من حديث ابن مسعود وعن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (ثلاث أحلف عليهن لا يجعل الله من له سهم فى الاسلام كمن لا سهم له وانهم الاسلام ثلاثة الصلاة والصوم والزكاة ولا يتولى الله عبدا فى الدنيا فيوليه غيره يوم القيامة ولا يحب رجل قوما إلا جعله الله معهم) الحديث رواه احمد قال الحافظ باسناد جيد وعنها رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (الشرك أخفى من ديب الذر على الصفاء فى الليلة الظلماء وأدناه أن تحب على شئ من الجور وتبغض على شئ من العدل وهل الدين إلا الحب والبغض قال الله عز وجل قل إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله) رواه الحاكم وقال صحيح الاسناد .

ص (حدثنى زيد بن على عن أبيه عن جده عن على عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن أقر بكم منى غداً وأوجبكم على شفاعة أصدقكم لساناً وآداكم لمانته وأحسنكم خلقاً وأقر بكم من الناس)

ش عن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (إن من أحبكم الى وأقر بكم منى مجلساً يوم القيامة أحسنكم أخلاقاً وإن ابغضكم الى وأبعدكم منى فى الآخرة الثنارون المتفهبون المنشدقون) قالوا يا رسول الله علمنا الثنارون والمنشدقون والمتفهبون (قال المنكبرون) رواه الترمذى وقال حديث حسن وعن أبي هريرة قال سئل النبى صلى الله عليه وآله وسلم عن أكثر ما يدخل الناس الجنة فقال (تقوى الله وحسن الخلق) وسئل عن أكثر ما يدخل الناس النار فقال (الغفم والفرج) رواه الترمذى وقال حديث حسن صحيح غريب وابن حبان فى صحيحه والبيهقى فى الزهد وغيره وعن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إن من أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً وأطهرهم بأهله) رواه الترمذى وقال حديث حسن ولا نعرف لأبى قلابة سماعاً من عائشة ورواه الحاكم وقال صحيح على شرطهما وعنها أيضاً قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (إن المؤمن ليدرك بحسن خلقه درجة الصائم القائم) رواه أبو داود وابن حبان فى صحيحه والحاكم وقال صحيح على شرطهما وعن

أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إن أحبكم إلى وأقربكم مني في الآخرة محاسنكم أخلاقاً وإن أبغضكم إلى وأبعدكم مني في الآخرة أسوأكم أخلاقاً) الثرثارون المتفهمون المتشدقون (رواه أحمد قال الحافظ المنذري ورواه رواة الصحيح والطبراني وابن حبان في صحيحه وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (أضمنوا لي ستاً من أنفسكم أضمن لكم الجنة اصدقوا إذا حدثتم وأوفوا إذا وعدتم وأدوا إذا أوتنتم واحفظوا فروجكم وغضوا أبصاركم وكفوا أيديكم) رواه أحمد وابن أبي الدنيا وابن حبان في صحيحه والحاكم والبيهقي كلهم من رواية المطلب بن عبد الله بن حنطب عنه وقال الحاكم صحيح الإسناد وقال الحافظ عبد العظيم المطلب لم يسمع من عبادة وعن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (تقبلوا لي ستاً أقبل لكم بالجنة إذا حدث أحدكم فلا يكذب وإذا وعد فلا يخلف وإذا أوتن فلا يخن غضوا أبصاركم وكفوا أيديكم واحفظوا فروجكم) رواه أبو بكر بن أبي شيبة وأبو يعلى والحاكم والبيهقي قال الحافظ ورواتهم ثقات إلا سعد بن سنان ويقال سنان بن سعد عن أنس قال النسائي منكر الحديث وقال الجوزجاني أحاديثه واهية وقال الدارقطني ضعيف وروى عن أحمد توثيقه وحسن الترمذي حديثه واحتج به ابن خزيمة في صحيحه في غير ما موضع وعن أبي أمامة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (أنا زعيم ببيت في وسط الجنة لمن ترك الكذب وإن كان مازحاً) رواه البيهقي بإسناد حسن وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (أربع إذا كن فيك فلا عليك ما فاتك من الدنيا حفظ أمانة وصدق حديث وحسن خلية وعفة في طعمة) رواه أحمد والحاكم وابن أبي الدنيا والطبراني والبيهقي قال الحافظ المنذري بإسناد حسنة وأخرجه الطبراني في الكبير عن عبد الله بن عمرو بن العاص وابن عسدي وابن عساكر في التاريخ عن ابن عباس قال المناوي وهذا لفظ البيهقي ولفظ غيره (صدق الحديث وحفظ الأمانة وحسن الخلق وعفة مطعم) قال الحافظ العزيزي وهو حديث حسن وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر والبر يهدي إلى الجنة وما يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقاً وإياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور وإن الفجور يهدي إلى النار وما يزال العبد يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذاباً) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه واللفظ له وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (عليكم بالصدق فإنه مع البر وهما في الجنة وإياكم والكذب فإنه مع الفجور وهما في النار) رواه ابن حبان في صحيحه وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا عاهد غدر)

رواه البخارى ومسلم وزاد مسلم فى رواية له (وان صام وصلى وزعم أنه مسلم) وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يدعو يقول (اللهم انى أعوذ بك من الشقاق والنفاق وسوء الاخلاق) رواه أبو داود والنسائى وصدره الحافظ بنى والباب أوسع من ذلك والقصد الاشارة اللهم انى اسألك قلبا سليما ولسانا قويا وخلقا مستقيما وطاعة فى إيمان وحسن ظن بك خالق النور ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من دعا عبدا مشركا من شرك الى الاسلام كان له من الاجر كعتق رقبة من ولد اسماعيل عليه السلام قال وقال علي بن أبى طالب كرم الله وجهه من دعا عبدا من ضلالة الى معرفة وحق فاجابه كان له من الاجر كعتق نسمة قال أبو خالد وقال زيد بن علي عليهما السلام من أمر بمعروف أو نهى عن منكر أطيع أم عصى كان بمنزلة المجاهد فى سبيل الله

ش المرفوع أخرجه الامام أبو طالب بلفظ من دعا عبدا من الشرك الى الاسلام فاجابه كان له من الاجر كعتق رجل من ولد اسماعيل (١) والموقوف على أمير المؤمنين عليه السلام أعم منه لان الضلالة أعم من الشرك ولا يخفى أن مثل هذا لا مخرج للاجتهاد فيه فطريقه الرفع وعن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (من دعا الى هدى كان له من الاجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئا ومن دعا الى ضلالة كان عليه من الاثم مثل آثام من تبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئا) رواه الامام أحمد ومسلم واهل السنن الاربع (٢) ولا شك انه اذا استقام اسلامه أو مات عقيب اسلامه أنه قد انقذه الله به من النار كما فى حديث الغلام الذى قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند موته (قل لا إله إلا الله) فنظر الى أبيه اليهودى فقال له أطع أبا القاسم فقالها فقال صلى الله عليه وآله وسلم (الحمد لله الذى انقذه من النار) أخرجه أبو داود فى سننه

(١) ووقع الاشارة بفضل عتق ولد اسماعيل فى أحاديث صحيحة كحديث البخارى ومسلم وغيرها مرفوعا من قال لا آله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شىء قدير عشر مرات كان كمن اعتق أربعة أنفس من ولد اسماعيل وهذا لفظ مسلم وفى البخارى قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعائشة اعتقيها فانها من ولد اسماعيل وفى المستدرك فى باب العتق أن عائشة عليها رقبة من ولد اسماعيل فجاء سبي من اليمن من بنى خولان فارادت أن تعتق قتها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم قدم سبي من بنى العنبر فامرها أن تعتق وقال فى آخر الحديث اعتقى من بنى العنبر أو بنى لحيان ولا تعتق من بنى خولان وصححه وكذا الذهبى ورواه الطبرانى فى الاوسط والكبير وبين انها نذرت عتق رقبة من ولد اسماعيل الحديث اه مصححه (٢) قال الزرقانى فى شرح الموطن اصح من طرق عن أبى هريرة وجريروا وغيرها اه مصححه

والا تقاذ من النار أعظم منة من فك رقية الاسترقاق كما قدمنا تحقيقه ونقتضى ذلك أن يكون أولى
بذيل الثواب من عتق النّسمة عن الاسترقاق لكن لا مجال لادراك الحكم الاخرى الابنص الشارع
اذ ربما كان في الواقع أكثر نوابا فالحكم لله العلي الكبير رحمن الدنيا والاخرة ورحيمهما واما جعل
الامام زيد بن علي عليهما السلام للآمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنزلة المجاهد في سبيل الله فلانه
قد قام بالفريضة التي بعث الله سبحانه رسوله من أجلها كما قدمنا تحقيقه وعن ابن مسعود رضي الله عنه
أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (مامن نبي بعثه الله في أمته قبلي إلا كان له من أمته حواريون
وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون
ما لا يؤمرون فمن جاهدكم بيده فهو مؤمن ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن
ليس وراء ذلك من الايمان حبة خردل) رواه مسلم وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى
عليه وآله وسلم أنه قال (أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان أو أمير جائر) رواه أبو داود واللفظ له
والترمذي وابن ماجه كلهم عن عطية العوفي عنه وقال الترمذي حديث حسن غريب وعن أبي عبد الله
طارق بن شهاب البجلي الاحمسي أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد وضع رجله في
الفرز أي الجهاد أفضل قال (كلمة حق عند سلطان جائر) رواه النسائي قال الحافظ عبد العظيم باسناد
صحيح وعن أبي امامة رضي الله عنه قال عرض لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجل عند الجرة
الاولى فقال يا رسول الله أي الجهاد أفضل فسكت عنه فلما رمى الجرة الثانية سألته فسكت عنه فلما رمى
جرة العقبة وضع رجله في الفرز ليركب قال (أين السائل) قال أنا يا رسول الله قال (كلمة حق عنه ذى
سلطان جائر) رواه ابن ماجه قال الحافظ باسناد صحيح وعن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم أنه قال (سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب ورجل قام الى امام جائر فأمره ونهاه فقتله)
رواه الترمذي والحاكم وقال صحيح الاسناد وقد تقدمت الاحاديث الصحيحة المصروفة بشهادة من
قتل دون دينه والآمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد قام وقتل دون اعلاء فرائض الدين التي بعث
بها الانبياء والمرسلون فالتفضل الرباني عليه باتالته منزلة الشهيد في سبيل الله تعالى غير مستبعد والظاهر
أنه لا فرق بين أن يكون القاتل له أو الآمر بقتله السلطان أو الامير الجائر وبين أن يكون القاتل له
غيرها من أمره أو نهاه من سائر الافراد وإن لم يكن قتله عن أمر ذى الشوكة لصديق حديث أنه قتل
دون دينه عليه واما اذا لم يقتل ولا كنهه مستمر على الامر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى مات
فلا شك أنه قد قام بأسمى الفرائض وأعلاها ولكن هل هو بمنزلة الضارب بسيفه في سبيل الله أم لا العلم
عند الله وإن كان الوجه الاول غير مستبعد كالتفضل بذيل نوابه والحكم لله العلي الكبير والحمد لله الذي

جعلنا من ثمة أمة أهل البيت النبوى ودعاة عباد الله الى المهج السوى حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب أن يحمد ربنا ويرضى

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن أفضلكم إيماناً أحسنكم أخلاقاً الموطؤون ا كنافا الواصلون لارحامهم الباذلون لمروفهم الكافون لا ذاهم العافون بعد القدرة)

ش هذا الحديث الجليل جدير بافراد ما احتوى عليه من الخصال بالتأليف لقلة لفظه وكثرة معناه ولنمرد شيئاً من شواهد جملة تبركا باملاء أحاديث سيد المرسلين صلى الله عليه وآله وسلم في كل لحظة وطرفة عين الى يوم الدين آمين . فعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم (إن أحبكم الى أحسنكم أخلاقاً الموطؤون ا كنافا الذين يألفون ويؤلفون وإن أبغضكم الى المشاءون بالنميمة المفرقون بين الأحبة الملتصقون للبراءة الغيب) رواه الطبراني في الصغير واللاوسط وصدره في الترغيب والترهيب بروى قال ورواه البزار من حديث عبد الله بن مسعود باختصار وعن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (إن من أحبكم الى وأقر بكم منى مجلساً يوم القيامة أحسنكم أخلاقاً) الحديث رواه الترمذى وقال حديث حسن وعن أبي ذر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (قد أفلح من أخلص قلبه للإيمان وجمل قلبه سلباً ولسانه صادقاً ونفسه مطمئنة وخليقته مستقيمة وأذنه مستمعة وعينه ناظرة) رواه احمد قال العزى باسناد حسن وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ألا أخبركم بخياركم) قالوا بلى يا رسول الله قال (أطو اسكم اعماراً وأحسنكم أخلاقاً) رواه البزار وابن حبان فى صحيحه كلاهما من رواية ابن اسحاق قال الحافظ المنذرى ولم يصرح فيه بالتحديث وعن أسامة بن شريك رضى الله عنه قال كنا جلوساً عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم كأنما على رؤسنا الطير ما يتكلم منا متكلم اذ جاءه أناس فقالوا من أحب عباد الله الى الله قل (أحسنهم خلقاً) رواه الطبراني فى الحافظ المنذرى ورواه محتج بهم فى الصحيح وابن حبان فى صحيحه وفى رواية لابن حبان بنحوه الا أنه قل قالوا يا رسول الله فما خير ما أعطى الانسان قال (خلق حسن) ورواه الحاكم والبيهقى بنحو هذه وقال الحاكم صحيح على شرطهما ولم يخرجاه لان أسامة ليس له سوى راو واحد كذا قل الحافظ عبد العظيم وليس بصواب فقد روى عنه زياد بن علانة وابن الاقر وغيرهما واما قوله عليه وآله الصلاة والسلام (الموطؤون ا كنافا) فالمراد بهم الذين جاونهم وطئة يتمكن فيها من بصاحبهم ولا يتأذى ولهذا كشف حقيقة صفتهم فى حديث أبي هريرة بقوله (الذين يألفون ويؤلفون) وذلك للطف أخلاقهم وكرم سجايهم وتشريفهم نفوسهم عن التكبر والتعالى على عباد الله والفخر عليهم ابتغاء وجه الله وهم لا يزدادون بحسن صحبتهم وعفوهم عن الناس وتواضعهم الاعزاً ورفعة عند الله

وعند خلقه كما قال صلى الله عليه وآله وسلم (ما زاد الله عبداً بعفو إلا عزاً وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله) أخرجه مسلم والترمذى من حديث أبي هريرة كما صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (من تكبر وضعه الله) نسأل الله التوفيق وحسن الختام والعفو والعافية فى الدنيا والآخرة آمين واما صلة الرحم فقد تقدمت الإشارة الى بعض مما ورد فى شأنها وهى حقيقة بالاطناب لمعوم البلوى بها لجميع ذوى الالباب فمن أجب أيوب رضى الله عنه أن اعرابيا عرض لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو فى سفر فأخذ بخطام ناقته أو زمامها ثم قال يا رسول الله أو يا محمد أخبرنى بما يقربنى من الجنة ويباعدنى من النار قال فكشف النبى صلى الله عليه وآله وسلم ثم نظر فى أصحابه ثم قل (لقد وفق) أو (لقد هدى) قال (كيف قلت) قال فأعادها فقال النبى صلى الله عليه وآله وسلم (تمبدا الله لا تشرك به شيئاً وتقيم الصلاة وتؤتى الزكاة وتصل الرحم دع الناقة) وفى رواية (وتصل ذارحمك) فلما أدبر قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إن تمسك بما أمرته به دخل الجنة) رواه البخارى ومسلم واللفظ له وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت) رواه البخارى ومسلم وعن أنس رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (من أحب أن يبسط فى رزقه وينسأله فى أثره فليصل رحمه) رواه البخارى ومسلم وعن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (من سره أن يبسط له فى رزقه وإن ينسأله فى أثره فليصل رحمه) رواه البخارى والترمذى ولفظه قال (تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم فإن صلة الرحم محبة فى الأهل مثرة فى المال منسأة فى الأثر) وقال حديث غريب ومعنى منسأة فى الأثر يعنى به الزيادة فى العمر انتهى ورواه الطبرانى من حديث العلامة بن خارجة كلفظ الترمذى بإسناد قال الحافظ لأبأس به وعن أمير المؤمنين على عليه السلام عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال (من سره أن يمد له فى عمره ويوسع له فى رزقه وتدفع عنه ميتة السوء فليتق الله وليصل رحمه) رواه عبد الله ابن الإمام أحمد فى زوائد البزار قال الحافظ بإسناد جيد والحاكم وعن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال (مكتوب فى التوراة من أحب أن يزداد فى عمره ويزاد فى رزقه فليصل رحمه) رواه البزار بإسناد قال الحافظ لأبأس به والحاكم وصححه وعن عائشة رضى الله عنها عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال (الرحم متملة بالعرش تقول من وصلنى وصله الله ومن قطعنى قطع الله) رواه البخارى ومسلم وعن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (قال الله عز وجل أنا الله وأنا الرحمن خلقت الرحم وشققت لها اسماً من اسمى فمن وصلها وصلته ومن قطعها قطعته) أو قل (بنته) رواه أبو داود والترمذى من رواية أبي سلمة عنه وقال الترمذى حديث حسن صحيح قل الحافظ عبد العظيم وفى تصحيح الترمذى له نظر فإن أبا سلمة بن عبد الرحمن لم يسمع من أبيه شيئاً قاله يحيى بن معين وغيره ورواه أبو داود وابن حبان فى

صحيحه من حديث معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن داود الليثي عن عبد الرحمن بن عوف وقد أشار الترمذي الى هذا ثم حكى عن البخاري أنه قال وحديث معمر خطأ انتهى ولكنه يشهد له حديث أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (الرحم حجنة متمسكة بالمرش تسكلم بلسان ذلق اللهم صل من وصلني واقطع من قطعني فيقول الله تبارك وتعالى أما الرحمن الرحيم واني شفقت للرحم من امعي فن وصلها وصلته ومن بتسكها بتسكتها) رواه البزار قال الحافظ باسناد حسن والحجنة بفتح الحاء المهملة والجيم وتخفيف النون هي صنارة المغزل وهي الحديدة المكفأة التي يملق بها الخطم ثم يقتل الغزل وعن سعيد بن زيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (من أربى الربا الاستطالة في عرض المسلم بغير حق وان هذه الرحم شجنة من الرحمن عز وجل فمن قطعها حرم الله عليه الجنة) رواه أحمد والبزار قال الحافظ رواه أحمد ثقات وقوله شجنة قال أبو عبيد يعني قرابة مشتبكة كاشتباك الدروق وفيها اثنان شجنة بكسر الشين وبضمها واسكان الجيم وعن حذيفة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لا تكونوا إمة يقولون إن احسن الناس أحسنا وإن ظلموا ظلمنا ولكن وطموا أنفسكم إن احسن الناس أن ترحموا وإن أساءوا فلا تظلموا) رواه الترمذي وقال حديث حسن قوله إمة هو بكسر الهمزة وتشديد الميم وفتحها وبالعين المهملة قال أبو عبيد الإمة هو الذي لا رأى معه فهو يتابع كل أحد على رأيه وعن أبي هريرة أن رجلا قال يا رسول الله إن لي قرابة أصلهم ويقطعونني واحسن اليهم ويسميئونني الى واحلم عليهم ويجهلون علي فقال (ان كنت كما قلت فكأنما تسفهم الممل ولا يزال معك من الله ظهير عليهم ما دمت على ذلك) رواه مسلم والممل بفتح الميم وتشديد اللام هو الرمد الحار وعن أم كلثوم بنت عقبة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (أفضل الصدقة الصدقة على ذي الرحم الكاشح) رواه الطبراني وابن خزيمة في صحيحه والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم والكاشح الذي يضم عدوانا في كشحه وهو خصمه يعني أن أفضل الصدقة على ذي الرحم الذي يضم العدواة في أوهاط بواطنه وعن معاذ بن أنس رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (إن أفضل الفضائل أن تصل من قطعك وتعطي من حرمك وتصنع من شتمك) رواه الطبراني من طريق زبانه ابن فائد ومن حديث عقبة بن عامر قال ثم لقيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلخذت بيده فقلت يا رسول الله أخبرني بفواضل الاعمال فقال (يا عقبة صل من قطعك واعط من حرمك واعرض عن ظلمك) وفي رواية (واعف عن ظلمك) رواه أحمد والحاكم وزاد (الامن أراد أن يمد في عمره ويبسط في رزقه فليصل رحمه) قال الحافظ ورواه أحد اسنادي أحمد ثقات وعن أمير المؤمنين على عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (ألا أدلكم على أكرم أخلاق الدنيا والآخرة أن تصل من قطعك وتعطي من حرمك وان تعفو عن ظلمك) رواه الطبراني في الاوسط من رواية الحارث الاعور

عنه عليه السلام وعن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (ان أعمال بني آدم تعرض كل خميس ليلة الجمعة فلا يقبل عمل قاطع رحم) رواه أحمد قال الحافظ ورواته ثقات وعن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (ثلاثة لا يدخلون الجنة مد من خر وقاطع رحم ومصدق بالسحر) رواه ابن حبان وغيره وعن جبير بن مطعم انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول (لا يدخل الجنة قاطع) قال سفيان يعني قاطع رحم رواه البخاري ومسلم والترمذي وعن جابر رضي الله عنه قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن مجتمعون فقل (يا معشر المسلمين اتقوا الله وصلوا أرحامكم فانه ليس من ثواب أسرع من صلة الرحم وإياكم والبغى فانه ليس من عقوبة أسرع من عقوبة بغى وإياكم وعقوق الوالدين فان ربح الجنة يوجد من مسيرة ألف عام والله لا يجدها عاق ولا قاطع رحم ولا جار إزاره خيلاء انما السكبرياء لله رب العالمين) وعن أبي بكره رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ما من ذنب أجدر أن يعجل الله لصاحبه العقوبة في الدنيا مع ما يدخر له في الآخرة من البغى وقطيعة الرحم) رواه ابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن صحيح والحاكم وقال صحيح الاسناد ورواه الطبراني فقال فيه (من قطيعة الرحم والخيانة والكذب وان أعجل البر ثوابا لصلة الرحم حتى أن أهل البيت ليكونون فجرة فتنمو أموالهم ويكثر عددهم اذا تواصلوا) ورواه ابن حبان في صحيحه قال الحافظ ففرقه في موضعين ولم يذكر الخيانة والكذب وزاد في آخره (وما من أهل بيت يتواصلون فيحتاجون) وعن الأعمش قال كان ابن مسعود جالسا بعد الصبح في حلقة فقال أنشد الله قاطع الرحم لما قام عنا فانا نريد أن ندعوا ربنا وان أبواب السماء مرتجة دون قاطع رحم رواه الطبراني قال الحافظ ورواته محتج بهم في الصحيح إلا أن الأعمش لم يدرك ابن مسعود وأما قوله (الباذلون لمعرفهم) فقد روى جابر رضي الله عنه عنه صلى الله عليه وآله وسلم قال (كل معروف صدقة وان من المعروف أن تلقى أخاك بوجه طلق وان تفرغ من دلوك في إناء أخيك) رواه أحمد والترمذي وقال حديث حسن صحيح وصدره في الصحيحين من حديث حذيفة وجابر وقال صلى الله عليه وآله وسلم (لا يتحقرن أحدكم من المعروف شيئا ولو أن تلقى أخاك بوجه طلق) رواه البخاري ومسلم من حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه وعن أبي ذر أيضا قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (تبسمك في وجه أخيك لك صدقة وأمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر صدقة وإرشادك الرجل في أرض الضلال لك صدقة وإماطتك الأذى والشوك والعظم عن الطريق لك صدقة وإفراغك من دلوك في دلو أخيك لك صدقة) رواه الترمذي وحسنه وابن حبان في صحيحه وزاد (وبصرك للرجل الردي البصر لك صدقة) وعن أبي جري المجيب رضي الله عنه قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت يا رسول الله إنا قوم من أهل البادية فلعننا شيئا ينفعنا الله به فقال (لا تتحقرن من المعروف شيئا ولو أن تفرغ من دلوك في إناء المستقى ولو أن تسلكم أخاك

ووجهك اليه منبسط واياك واسبال الازار فانه من الخيلة ولا يحبها الله وان امرؤ شتمك بما يعلم فيك فلا
 تشتمه بما تعلم فيه فان أجره لك وبالله على من قاله (رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح
 والنسائي مفرقا وابن حبان في صحيحه واللفظ له وفي رواية للنسائي فقال (لا تحقرن من المعروف شيئا ان
 تأتية ولو أن تهب صلة الحبل ولو أن تفرغ من دلوك في اناء المستسقي ولو أن تلتقى أخاك المسلم ووجهك
 بسيط اليه ولو أن تؤنس الوحشان بنفسك ولو أن تهب الشمع) وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قال (والسكامة الطيبة صدقة) رواه البخاري ومسلم وعن عدي بن حاتم قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (اتقوا النار ولو بشق تمره فمن لم يجد فبكامة طيبة) رواه البخاري ومسلم
 وعن المقدم بن شريح عن أبيه عن جده قال قلت يا رسول الله حدثني بشئ يوجب لي الجنة قال (موجب
 الجنة اطعام الطعام وافشاء السلام وحسن الكلام) رواه الطبراني بإسنادين قال الحافظ رواة أحدهما
 نقات وعن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (على كل مسلم صدقة) قيل أرأيت ان لم يجد
 قال (يعتمل بيده فينفع نفسه ويتصدق) قال أرأيت ان لم يستطع قال (يمين ذا الحاجة الملهوف) قال
 قيل له أرأيت ان لم يستطع قال (يأمر بالمعروف أو الخير) قال أرأيت ان لم يفعل قال (يسك عن الشر
 فانها صدقة) رواه البخاري ومسلم وعن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من
 لقي أخاه المسلم بما يحب ليمره بذلك سره الله عز وجل يوم القيامة) رواه الطبراني في الصغير قال الحافظ
 بإسناد حسن وأبو الشيخ في كتاب الثواب وعن أبي قلابة ان ناساً من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قدموا يثنون على صاحب لهم خيرا قالوا ما رأينا مثل فلان قط ما كان في سير إلا كان في قراءة ولا
 نزائنا إلا كان في صلاة قال (فمن كان يكفيه ضيعته حتى ذكر ومن كان يملف جملة أودابته) قالوا نحن
 قال (فكلكم خير منه) رواه أبو داود في مراسيله وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم (من كان وصلة لآخيه المسلم الى ذى سلطان في مبلغ بر أو تيسير عسيراً عانه الله
 على اجازة الصراط يوم القيامة عند دحض الاقدام) رواه الطبراني في الصغير واللاوسط وابن حبان في
 صحيحه كلاهما من رواية ابراهيم بن هشام النسائي وعن ابن عمر رضي الله عنه أن سول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم قال (المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يئتمه من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ومن فرج
 عن مسلم كربة فرج الله بها عنه كربة من كرب يوم القيامة ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة) رواه
 البخاري ومسلم وأبو داود ورواه مسلم أيضا وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم وقال
 صحيح على شرطهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ولفظ الترمذي عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم انه قال (من نفس عن مسلم كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ومن يسر
 على معسر في الدنيا يسر الله عليه في الدنيا والآخرة ومن ستر على مسلم في الدنيا ستر الله عليه في الدنيا)

والآخرة والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه) وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ما من عبد أنعم الله عليه نعمة فاسبغها عليه ثم جعل من حوائج الناس إليه فتبرم فقد عرض تلك النعمة للزوال) رواه الطبراني قال الحافظ باسناد جيد قوله (فتبرم) أي سئم ومل وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ما عظمت نعمة الله عز وجل على عبد إلا اشتدت عليه مؤنة الناس ومن لم يحمل تلك المؤنة للناس فقد عرض تلك النعمة للزوال) رواه ابن أبي الدنيا والطبراني وغيرهما ورواه الطبراني بنحوه من حديث عبد الله بن عمرو بن نحوه رواه ابن أبي الدنيا والطبراني في الكبير والأوسط من حديثه أيضا قال الحافظ ولوقيل بتحسين سنده لكان ممكنا وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (من مشى في حاجة أخيه كان خيرا له من اعتكاف عشر سنين ومن اعتكف يوما ابتغاء وجه الله جعل الله بينه وبين النار ثلاثة خنادق كل خندق أبعد مما بين الخافقين رواه الطبراني في الأوسط والحاكم وقال صحيح الاسناد إلا أنه قال (لان يمشى أحدكم مع أخيه في قضاء حاجته) وأشار بأصبعه (أفضل من أن يمتكف في مسجدي هذا شهرين) وعن زيد بن ثابت رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (لا يزال الله في حاجة العبد ما دام العبد في حاجة أخيه) رواه الطبراني قال الحافظ عبد العظيم ورواته ثقات وأما قوله عليه وآله الصلاة والسلام (الكافون لا ذاهم) فلا يكون المسلم كامل الاسلام حتى يكف اذاه عن المسلمين كما ورد عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه) أخرجه البخاري زاد ابن حبان والحاكم في المستدرک من حديث أنس وصححه الحافظ في الفتح (والمؤمن من أمنه الناس) وأخرج ابن حبان من حديث جابر وصححه الحافظ السيوطي (أسلم المسلمون اسلاماً من سلم المسلمون من لسانه ويده) وأخرجه الحاكم من حديثه أيضا بلفظ (أكل المؤمنين من سلم المسلمون من لسانه ويده) والطبراني في الأوسط والبخاري في تاريخه من حديث ابن عمر بلفظ (اشرف الايمان أن يأمنك الناس واشرف الاسلام أن تسلم الناس من اسانك ويدك) الحديث والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي ، الطبراني في الكبير عن أبي موسى والطبراني في الكبير عن عمرو بن عبسة وأبو داود والطيالسي والدارمي وعبد بن حميد وأبو يعلى والطبراني في الأوسط والصغير من حديث جابر والطبراني في الكبير والبيهقي عن ابن عمر بلفظ (أفضل الاسلام من سلم المسلمون من لسانه ويده) وأخرجه ابن نصر من حديث جابر مطولا فزاد (وأكل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلفا وأفضل الصلاة طول القنوت وأفضل الصدقة جهد المقل) وأخرج البزار من حديث أبي ذر مطولا وفيه قلت يا رسول الله وأي الصدقة أفضل وذكر كلمة قلت فان لم أقدر قال (بفضل طعامك) قلت ان لم أفعل قال (بشق تمر) قلت فان لم أفعل قال (بكلمة طيبة) قلت فان لم أفعل قال (دع الناس

من الشّر فاتها صدقة تصدق بها على نفسك) قلت فأن لم أقول قال (تريد أن لا تدع فيك من الخير شيئاً)
ورواه ابن حبان في صحيحه بإطول منه بنحوه والحاكم ورواه البيهقي ولفظ إحدى روايته قال سألت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ماذا ينجي العبد من النار قال (الايمان بالله) قلت يا نبي الله مع الايمان
عمل قال (أن ترضخ مما خلوك الله وترضخ مما رزقك الله) قلت يا نبي الله فإن كان فقيراً لا يجد ما يرضخ قال
(يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر) قلت ان كان لا يستطيع أن يأمر بالمعروف ولا ينهى عن المنكر قال
(فليمن الآخر) قلت يا رسول الله ان كان لا يحسن أن يصنع قال (فليمن مظلوماً) قلت يا نبي الله أرايت
ان كان ضعيفاً لا يستطيع ان يمين مظلوماً قال (ما تريد أن تترك لصاحبك من خير ليسك اذاه عن
الناس) قلت يا رسول الله أرايت ان فعل هذا يدخله الجنة قال (مامن مؤمن يصيب خصلة من هذه
الخصال الا اخذت بيده حتى تدخله الجنة) وأما (قوله المافون بعد القدرة) فورد فيه عن ابن عباس
رضي الله عنهما انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ثلاث من كن فيه آواه الله في كنفه وستر
عليه برحمته وادخله في محبته من اذا أعطى شكر واذا قدر غفر واذا غضب فتر) رواه الحاكم من رواية
عمر بن راشد وقال صحيح الاسناد وعمر بن راشد ضعفه الجمهور وقال أبو زرعة ابن وقال المعلى لا بأس
به كذا أفاده الحافظ المنذرى وعن معاذ بن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
(من كظم غيظاً وهو قادر على ان ينقله دعه الله سبحانه على رؤوس الخلائق حتى يخيره من الحور العين
ما شاء) رواه أبو داود والترمذى وحسنه وابن ماجه كلهم من طريق أبي مرحوم واسمه عبد الرحيم بن
ميمون عن سهل بن معاذ عنه وعبد الرحيم بن ميمون ضعفه يحيى بن معين وقال أبو حاتم يكتب حديثه
ولا يحتج به وقواه بعضهم وحسن الترمذى روايته عن سهل بن معاذ وصححها أيضاً هو وابن خزيمة والحاكم
وغيرهم وسهل بن معاذ بن أنس ضعفه وحسن له الترمذى وصحح له أيضاً واحتج به ابن خزيمة وصحح
له الحاكم كذا أفاده الحافظ المنذرى وعن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (اذا
وقف العباد للحساب جاء قوم واضعى سيوفهم على رقابهم تقطر دما فزدهموا على باب الجنة فقبل من
هؤلاء قبل الشهداء كانوا أحياء مرزوقين ثم نادى مناد ليقيم من أجره على الله فليدخل الجنة ثم نادى
الثانية ليقيم من أجره على الله فليدخل الجنة) قال ومن ذا الذي أجره على الله قال (المافون عن الناس ثم نادى
الثالثة ليقيم من أجره على الله فليدخل الجنة فقام كذا وكذا الفاً فدخلوها بنمير حساب) رواه الطبراني
قال الحافظ عبد العظيم بإسناد حسن وقد رغب الشارع الى دفع الغضب فمن ابن عمر رضي الله عنه أنه
سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يباعدني من غضب الله عز وجل قال (لا تغضب) رواه احمد
وابن حبان في صحيحه الا أنه قال ما يمنعني من غضب الله الخ وعن جارية بن قدامة أن رجلاً قال
يا رسول الله قل لي قولاً وأقلل لى أعياه قال (لا تغضب) فاعاد عليه مراراً كل ذلك يقول (لا تغضب) رواه

احمد واللفظ له قال الحافظ عبد العظيم ورواته رواية الصحيح وابن حبان في صحيحه ورواه الطبراني في الكبير والواسط إلا أنه قال عن الاحنف بن قيس عن عمه وعمه جارية بن قدامة أنه قال يا رسول الله قل لي قولاً ينفعني الله به فقد كره وأبوي علي إلا أنه قال عن جارية بن قدامة أخبرني عم أبي أنه قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر نحوه قال الحافظ ورواته أيضاً رواية الصحيح وعن أبي هريرة أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أوصني قال (لا تغضب) فردد مراراً قال (لا تغضب) رواه البخاري وعن أبي هريرة أيضاً أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (ليس الشديد بالصرعة إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب) رواه البخاري ومسلم وغيرهما ورواه ابن حبان في صحيحه مختصراً (ليس الشديد من غلب الناس إنما الشديد من غلب نفسه) ورواه في حديث طويل عن رجل شهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب ولم يسمه وقال فيه ثم قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (ما الصرعة) قال قالوا الصريع قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (الصرعة كل الصرعة الصرعة كل الصرعة الصرعة كل الصرعة الذي يغضب فيشتد غضبه ويحمر وجهه ويقشع جلده فيصرع غضبه) انتهى والصرعة بضم الصاد وفتح الراء هو الذي يصرع الناس كثيراً بقوته وعن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ما من جرعة أعظم عند الله من جرعة غيظ كظمها عبد ابتغاه وجهه الله) رواه ابن ماجه قال الحافظ ورواته محتج بهم في الصحيح وقد أُرشد الشارع إلى ما يدفع المؤمن به عن نفسه الغضب فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إذا غضب أحدكم وهو قائم فليجلس فإن ذهب الغضب وإلا فليضطجع) رواه الامام احمد وأبو داود وابن حبان في صحيحه كلاهما من رواية أبي حرب بن الاسود عن أبي ذر وحسنه الحافظ السيوطي وقد قيل إن أبا حرب إنما يروى عن عمه عن أبي ذر ولا يحفظ له سماع من أبي ذر وقد رواه أبو داود أيضاً عن داود بن أبي هند عن بكر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث أبا ذر بهذا الحديث ثم قال أبو داود وهو أصح الحديثين يعني أن هذا المرسل أصح من الاول وعن سليمان بن صرد رضي الله عنه قال استب رجلان عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فجعل أحدهما يغضب ويحمر وجهه وتنتفخ أو داجه فنظر اليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال (اني لاعلم كلمة لو قالها لذهب عنه ذا أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فقال إلى الرجل رجل من سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال هل تدري ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم آتفا قال لا قال (اني لاعلم كلمة لو قالها لذهب عنه ذا أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فقال له الرجل أجنونا تراني رواه البخاري ومسلم ورواه ابن عدي من حديث أبي هريرة مختصراً بلفظ (إذا غضب الرجل فقال أعوذ بالله من الشيطان الرجيم سكن غضبه) وحسنه المناوي لغيره وروى أبو داود والترمذي والنسائي كلهم من رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن جبل بنحوه إلا أنه قال فقال ما هي يا رسول الله يعني

الكلمة فقال تقول (اللهم انى أعوذ بك من الشيطان الرجيم) قال فجعل معاذ يأمره فابى وضحك وجعل يزداد غضباً انتهى وقد اعلمه الترمذى بعدم سماع عبد الرحمن بن أبى ليلى من معاذ لان مولده سنة سبع عشرة كما افاده البخارى و وفاة معاذ بن جبل فى طاعون عمواس سنة ثمان عشرة وعليه الاكثر وقيل سنة سبع عشرة وقد روى النسائى هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبى ليسى عن أبى بن كعب قال الحافظ عبد العظيم وهذا متصل وعن أبى وائل القاص قال دخلنا على عروة بن محمد السعدى فسلمه رجل فاعضبه فقام فتوضأ فقال حدثنى أبى عن جدى عطية رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ان الغضب من الشيطان وان الشيطان خلق من النار وانما أطفأ النار بالماء فاذا غضب احدكم فليتوضأ) رواه أبو دود وسكت عليه هو والمندرى واخرج الامام احمد من حديث ابن عباس (اذا غضب أحدكم فليبك) قال الحافظ العزى وهو حديث حسن والظاهر أن ارشادات الشارع هذه بحسب اختلاف قوة الغضب وضعفه هذا واما الغضب لانتهاك حرم الشريعة سواء كان من حقوق بنى آدم : عرض أو مال أو نفس أو من حقوق الله تعالى وحدوده التى حدها فليس من الغضب المذموم فى شيء لانه صادر عن العبارة الدينية التى هى صفة كل مؤمن تعتر به عند ادراكه ارتكاب خلاف ما هو الحقيق بالرعاية والصيانة فى الواقع ونفس الأمر لذلك بعث الله رسله وانزل كتبه ووجب الامر بالمعروف والنهى عن المنكر الخوف وبهذا يتحقق اندفاع توهم سؤال ناشئ عن سوق أحاديث الاستعاذة طويئناه اتكالا على فهم من يبلغ اليه فهمه والفضل بيد الله تبارك اسمه وتعالى جوده وشأنه وجلت عظمتة والحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً

ص (حدثنى زيد بن على عن أبيه عن جده عن على عليهم السلام قال يوشك الناس أن ينقصوا حتى لا يكون شيء أحب الى امرئ مسلم من أخ مؤمن أو درهم حلال وانى به وانى به)
ش يعنى أن الاخ الذى تنفعك اخوته فى دينك ودنياك تقرب وقت نقصه شيئاً فشيئاً من الازمان مع كونه اذ ذاك فى كثرة ظاهرة ولكنه يقبض كما يقبض الماء كما يفيد قولة صلى الله عليه وآله وسلم (لا يأتى عليكم عام ولا يوم الا والذى بعده شر منه) أخرجه احمد والبخارى وابن ماجه من حديث أنس واذا ضمنت هذا الحديث الى قولة صلى الله عليه وآله وسلم (الناس كابل مائة لا تكاد تجد فيها راحلة) أخرجه المرشد بالله عليه السلام واحمد والشيخان والترمذى وابن ماجه من حديث ابن عمر وأبى هريرة وأخرجه احمد والشيخان والترمذى وابن ماجه من حديث ابن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما عرفت أن الاخ الصالح الصدوق التقى النقى المعوان دلى النوب قد صار أعز من الكبريت الاحمر وذلك من علامة آخر الزمان الذى قال فيه ابن عباس بينا نحن حول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ ذكر الفتنة فقال (اذا رأيتم الناس قد مرجت عهودهم وخفت أمانتهم وكانوا هكذا) وشبك

بين أصابعه قال فقامت اليه فقلت كيف أقبل عند ذلك جعلني الله تبارك وتعالى فداك قال (الزم يديك وأبك على نفسك وأملك عليك لئلا تنكروا ما تعرف ودع ماتنكر وعليك بأمر خاصة نفسك ودع عنك أمر العامة) رواه أبو داود والنسائي قال الحافظ بإسناد حسن . واخاف أنما قد وصلنا ذلك الزمان وبلينا بمحن ذلك الاوان قد صرنا في وقت لا ترى فيه الامتكالبا على الدنيا أو مفتوناً بحطامها بقلبه أو بقالبه فإذا ظفر من متاعها بشيء لا يبالي من أين أخذه كما قال صلى الله عليه وآله وسلم (يأتى على الناس زمان لا يبالي المرء ما أخذ من الحلال أم من الحرام) رواه البخاري والنسائي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وأنا واحد منهم بلا شك ولا ريب فانا لله وانا اليه راجعون ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم
ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو دعيت الى كراع لا جيت ولو اهدى الى ذراع لقبلت)

الحديث أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة في النكاح بلفظ المجموع وفي الهدية بلفظ (لو دعيت الى كراع أو ذراع لا جيت ولو اهدى الى ذراع أو كراع لقبلت) وأخرجه الإمام أحمد والترمذي وابن حبان عن أنس بن مالك بإسناد صحيح بلفظ (لو اهدى الى كراع لقبلت ولو دعيت عليه لا جيت) وأخرجه الطبراني عن أم حكيم الخزازية قالت قلت يا رسول الله تذكره رد اللفظ (١) قال (ما أقبحه لو اهدى الى كراع لقبلت) قال في النهاية كراع الغنم اسم موضع بين مكة والمدينة والكراع جانب مستطيل من الحرة تشبها بالكراع وهو مادون الركبة من الساق واقادان أكرع الشاة أطرافها وفي الدر النثير والكراع يد الشاة وحديث أنس وأم حكيم بمنعان من حمل الكراع على اسم الموضع الذي بين الحرمين الا اذا صح حديث أنس بلفظ ولو دعيت اليه كان في لفظ الكراع استعمالاً واستعمالاً مشتركاً في معنييه في تركيبين جازئ عند الجميع لانه بضميره قصد به غير ما قصد به في التركيب الاول وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال (لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة) متفق عليه وفرسن الشاة ظلفها وهو في الاصل خف البعير فاستمر لظلف الشاة وثوبه زائدة وعن عبدالله بن بسر قال كانت اخي ربما تبعثني بالشئ الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم تطرفه إياه فيقبله مني وفي لفظ كانت تبعثني الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالهدية فيقبلها رواه أحمد والطبراني في الكبير قال في مجمع الزوائد ورجالها يعني أحمد والطبراني رجال الصحيح وأخرجه الطبراني في الكبير من طريق الحكم بن الوليد قال ابن عدي في الكامل لأعرف هذا عن عبدالله بن بسر الا عن الحكم هذا معنى كلامه قال في مجمع الزوائد وبقية رجاله ثقات وجميع أحاديث الباب مفيدة لعدم جواز استقلال الهدية لقوله صلى الله عليه وآله وسلم (ما أقبحه) ونهيه عن استحقاق القليل وإيجابه الاجابة اليه ويؤيد ذلك حديث ابن مسعود عنه صلى الله

عليه وآله وسلم (أجيبوا الداعي ولا تردوا الهدية ولا تعذبوا المسلمين) أخرجه أحمد والبخارى في الادب والطبراني في الكبير والبيهقي في الشعب قال الحافظ العزبى وهو حديث صحيح لعموم لفظ الداعي لداعي أكل طعام ولية أو غيرها وسواء كان الطعام المدعوا اليه قليلا أم كثيراً فالقمام مقتضى لتقدير لفظ أكل الطعام الشامل لجزئيات أنواعه فالمعنى أجيبوا داعي أى ما كول وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم (إذا دعيت إلى كراع فاجيبوا) أخرجه مسلم من حديث عمر بن الخطاب وأخرجه مسلم أيضاً وأبو داود من حديث جابر بلفظ (إذا دعى أحدكم إلى طعام فليجب فإن شاء طعم وإن شاء لم يطعم) ويتأق الاشارة الى أحاديث إجابة الداعي نعم ولفظ الهدية فى حديث ابن مسعود شامل للقليل والكثير والمقام الخطاى مقتضى لذلك أيضاً فيجب قبولها ويجرم ردها وهذا اذا كانت عن وجه حلال واما اذا كانت من وجه حرام كما فى قوله صلى الله عليه وآله وسلم (هدايا الامراء غلول) أخرجه احمد والبيهقي فى السنن من حديث أبى حميد الساعدى وأخرجه أبو يعلى من حديث حذيفة بلفظ (هدايا العمال حرام) ويشهد له حديث قصة ابن التنبية الذى أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود من حديث أبى حميد الساعدى فيكون مخصوصا لعموم النهى عن رد أى هدية ولا فرق بين الامام وغيره من الامراء حيث كانت الهبة من الرعية للدفع الا لزام بواجب أو التخلص من محظور وقد رأيت امام زماننا أيدى الله وإبقاء وقد أتى اليه شيخ من أهل اليمن كأنه قد كان تمرد عن واجب أعطى الامام حفظه الله خمسين ريالاً فقال الامام لاحد كتبة أموال بيت المال فى ذلك الموقف هذه لا تحل لنا اثبوتها لبيت المال أو كقول واما اذا كانت لافى مقابل أيهما كما تكون من الاعراب او ممن لا يلزمه التخلص عن واجب فالامام وأمرؤه كسائر الناس فى وجوب القبول والمكافأة حيث كانت لا لأجل الامارة بل للمكارمة واستكمال المودة والاحرم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فى حديث قصة ابن التنبية (أفلا جلس فى بيت أبيه أو أمه حتى تأتية هديته) الحديث وقد يقصد كثير من الاعراب وأهل الدين بذلك القرية الخالصة وان يدعو لهم الامام ويرضى عليهم وهذه دالة على صلاح نية الامام وحسن طويته نعم واما التدوير التى يعرف الامام أنها من ذلك الوجه المحظور فلها حكم الهبات والهدايا الغلول هذا وانها قد وردت عدة أحاديث قاضية بنقضية المهاداة فمن عاثة عنه صلى الله عليه وآله وسلم (تهادوا تحابوا وهاجر وا تورثوا أبناءكم محبداً وأقبلوا السكرام عنراتهم) أخرجه الطبراني فى الاوسط قال الحافظ وفى إسناده نظر وعنها (تهادوا فان الهدية تذهب الضمان) قال فى التلخيص وهو من أحاديث الشهاب ومدار على محمد بن عبد النور عن أنى يوسف الاعشى عن هشام عن أبيه عنها والراوى له عن محمد بن احمد بن الحسن المقرئ ديبس قال الدار قطنى ليس ثقة وقال ابن طاهر لا أصل له عن هشام ورواه ابن حبان فى الضعفاء من طريق بكر بن بكر عن عائذ بن شريح عن أنس بلفظ (تهادوا فان الهدية قلت أو كثرت تذهب السخيمة) وضعفه بمائذ قال ابن طاهر تفرد به عائذ وقد رواه

عنه جماعة قال ورواه كوثر بن حكيم عن مكحول عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسلًا وكوثر متروك ورواه الترمذي من حديث أبي هريرة بلفظ (تهادوا فان الهدية تذهب وحر الصدر) وفي اسناده أبو معشر المدني وفرد به وهو ضعيف ورواه ابن طاهر في أحاديث الشهاب من طريق عصمة بن مالك بلفظ (الهدية تذهب السمع والبصر) ورواه ابن حبان في الضملاء من حديث ابن عمر بلفظ (تهادوا فان الهدية تذهب الغل) ورده بمحمد بن أبي الزعينة وقال لا يجوز الاحتجاج به وقال فيه البخاري منكر الحديث وروى أبو موسى المديني في الذيل في ترجمة زعبل يرفعه (تزاوروا وتهادوا فان الزيارة تزلت الود والهدية تذهب السخيمة) وهو مرسل وليست لزعبل صحة وأخرج البخاري والبيهقي حديث (تهادوا وتحابوا) وأورده ابن طاهر في مسند الشهاب من طريق محمد بن بكير عن ضمام بن اسماعيل عن موسى ابن وردان عن أبي هريرة قال الحافظ واسناده حسن وقد اختلف فيه على ضمام فقبل عنه عن أبي قبيل عن عبد الله بن عمرو وأورده ابن طاهر ورواه في مسند الشهاب من حديث عائشة بلفظ (تهادوا تزدادوا حبا) قال الحافظ واسناده غريب فيه محمد بن سليمان قال ابن طاهر ولا أعرفه وأورده أيضا من وجه آخر عن أم حكيم بنت ودع الطراعية قال ابن طاهر اسناده أيضا غريب وليس بحجة وروى مالك في الموطأ عن عطاء الطراساني رفته (تصالحوا يذهب الغل وتهادوا تحابوا وتذهب الشحناء) ذكره في أواخر المسكاتب انتهى ولا يخفى أن جميع طرق الحديث يشهد بعضها لبعض وتفيد أنها لا تقتصر عن الحجية لو لم يكن في الباب الا حديث أبي هريرة كيف وقد حسنه الحافظ نعم وورد عن الحسن بن علي عليهما السلام يرفعه (من أثنى هدية وعنده قوم جلوس فهم شركاؤه فيها) رواه الطبراني في الكبير ورواه فيه أيضا هو والعقيلي والبيهقي بنحوه عن ابن عباس ورجح البيهقي وقعه على ابن عباس

ص (حديثي زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال من تكرمه الرجل لآخيه أن يقبل بره وتحفته وان يتحفه بما عنده ولا يتكلف له وقال علي عليه السلام سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لأحب المشكفين)

ش كلام أمير المؤمنين عليه السلام هذا في معنى عدة أحاديث وقد قدمنا في أحاديث ذم السؤال حديث ابن عمر المتفق عليه وفيه (إذا جاءك من هذا المال شيء وأنت غير مشرف ولا سائل نخذه) الحديث وظاهر هذا الحديث أن وجوب القبول حيث كان العطاء من بيت المال لا غير ويؤيده حديث أبي الدرداء (ما آتاك الله من مال السلطان من غير مسألة ولا اشراف نفس فكله وتموله) أخرجه أحمد ولكنه قد ورد ما يقتضي العموم فمن خالد بن عدي الجعفي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (من بلغه عن أخيه معروف من غير مسألة ولا اشراف نفس فليقبله ولا يرده قائما هو رزق ساقه الله عز وجل اليه) رواه أحمد قال الحافظ المنذرى باسناد صحيح وأبو يعلى والطبراني وابن حبان في صحيحه والحاكم

وقال صحيح الاسناد وأخرجه غير من ذكر ابن أبي شيبة وابن سعد والبخاري والبارودي وابن قانع وأبو نعيم والبيهقي في الشعب وسعيد بن منصور قال البخاري لا أعلم له يعني لخالد بن هدي الجعفي غيره وأخرجه أحمد والطبراني في الكبير وابن عساكر عن زيد بن خالد الجعفي وأحمد وأبو يعلى والطبراني في الكبير وسعيد بن منصور والبيهقي في الشعب عن عائذ بن عمر المازني بلفظ (من عرض له شيء من هذا الرزق من غير مسألة) الخ وابن النجار عن أبي هريرة بلفظ (من عرض له شيء من غير أن يسأله فليقبله) فيكون ذكر مال السلطان تنصيهاً على بعض أفراد عموم معروف الأخ في الدين قوله صلى الله عليه وآله وسلم (من هذا المال) (وقوله من هذا الرزق) المراد به ما يتمول ويرتزق سواء كان من بيت المال أم لا تقديمًا لتأويل الخاص على تخصيص العام فيكون عاماً وقد يقال بل الأمر بالعكس وهو أن قوله (من مال السلطان) هو من باب مفهوم الصفة ومنطوقه يفيد أن وجوب القبول مقيد بكونه من مال بيت المال ومفهومه عدم وجوب القبول من غيره والالم يبق للذكر السلطان فائدة وهو أخص من عموم لفظ أخيه في قوله (من بلغه عن أخيه معروف) فيكون عموم معروف الأخ مخصصاً بالمفهوم وهو المطلوب وقد يقال في دفعه بل الفائدة في ذكر السلطان أن الهبة منه من ماله كالهبة من غيره فيكون في ذلك دفع توهم أنها لا تقبل هبته إلا حيث وهب من بيت المال ويستفاد من ذلك أنه إذا وجب قبول هبته حال كونها من ماله فليجب قبولها منه إذا أعطى من بيت المال بالأولى والأخرى وفائدة أخرى وهي أن عطية تكون عن كمال طيب نفس أكمل استغنائه عنها غالباً فيكون قبولها منه بالوجوب أولى وعلى هذا فيكون قوله (من مال السلطان) تنصيهاً على بعض أفراد العام كما تقدم للفائدتين المذكورتين وهذا مبني على إفادة الإضافة التلك الحقيقية أما إذا حملت على الاختصاص المطلق الصادق على ملك التصرف سواء كان مالكا أو متولياً كان ذكر السلطان مؤكداً لذلك العموم مع التعرض للفائدتين المذكورتين وهذا التوجيه أوجه وأوضح وأظهر واسبق إلى الفهم نعم ويؤيد وجوب قبول العطية من كل أحد من المسلمين حديث المطلب بن عبيد الله بن حنطب إن عبيد الله بن عامر بعث إلى عائشة رضي الله عنها بنفقة وكسوة فقالت للرسول أي بني لا أقبل من أحد شيئاً فلما خرج الرسول قالت ردوه على فردوه فقالت إني ذكرت شيئاً قل لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (يا عائشة من أعطاك عطاء بنير مسألة فاقبليه فانما هو رزق عرضه الله اليك) رواه أحمد والبيهقي قال الحافظ المنذرى ورواه أحمد ثقات أسكن قد قال الترمذي قال محمد يعني البخاري لا أعرف للمطلب بن عبيد الله سماعاً من أحد من أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم إلا قوله حدثني من شهد خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصحبت عبيد الله بن عبيد الرحمن يقول لا أعرف للمطلب سماعاً من أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المعلى رضي الله عنه قد روى عن أبي هريرة رضي الله عنه وأما عائشة فقالت أبو حاتم

المطلب لم يدرك عائشة وقل أبو زرعة ثقة أرجو أن يكون مجمع من عائشة فإن كانت المطلب مجمع من عائشة فلا سند متصل والا فالرسول إليها لم يسم والله أعلم انتهى وهذه كلها دالة على وجوب قبول العطية مطلقا سواء كانت هدية أم غيرها وقد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الهدية ويثيب عليها رواه أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي من حديث عائشة وفي الباب غير ذلك ومن ذلك قبوله صلى الله عليه وآله وسلم لهدايا الكفار فمن أمير المؤمنين على عليه السلام قال أهدى كسرى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقبل منه وأهدى قيصر فقبل منه وأهدت له الملوك فقبل منها أخرجه الترمذي وحسنه وفي إسناده توير بن أبي فاختة (١)

يتولى نفقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان إذا أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم انسان مسلم عاريا يأمر بلالا أن يستقرض له البرد حتى لزمته ديون فقضاها عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالاربع الركائب وما عليها قال بلال انطلقت حتى أتيتني يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإذا أربع ركائب مناخات عليهن أحامهن فاستأذنت فقال لي (ابشر فقد جاءك الله بقضائك) قال (ألم تر الركائب المناخات الاربع) فقلت بلى فقال (ان لك رقابهن وما عليهن فان عليهن كسوة وطعاما أهداهن الى عظيم) فذكره (فاقبضهن واقض دينك) قال بلال ففعلت والحديث سكت عليه أبو داود والمنذرى ورجال اسناده ثقات وفي الباب عند النسائي عن عبد الله بن علقمة الثقفي قال لما قدم وفد قدموا معهم بهدية فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (هدية أم صدقة فان كانت هدية فأتنا يبتغي بها وجه رسول الله وقضاء الحاجة وان كانت صدقة فأتنا يبتغي بها وجه الله) قالوا لا بل هدية فقبلها منهم الحديث وللبخاري عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتى اليه بطعام سأل أهديه أو صدقة فان قيل صدقة قل لأصحابه (كلوا) وان قيل هدية ضرب بيدوا كل معهم وفي الصحيحين عن أنس أن أ كيدر دومة أهدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جبة سندس ورواه أحمد والترمذي ولأبي داود أن ملك الروم أهدى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مستنقة سندس فلبسها والمستنقة بضم الفوقانية وفتحها الفرة الطويلة الكمين وفي أبي داود أيضا عن أنس أن ملك ذي يزن أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حلة أخذها بثلاثة وثلاثين بغيراً فقبلها وعن علي أمير المؤمنين عليه السلام أن أ كيدر أهدى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثوب حرير فأعطاه عليا عليه السلام فقال شققه خراً بين الفواطم (٢) وأما الدواب فروى البخاري عن أبي حميد الساعدي قال غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تبوك وأهدى ابن العلماء للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بردا وكتب له يجرهم (٣) وجاء رسول

(١) بياض قليل في الاصل ولعله أراد ما نقله الذهبي عن أبي حاتم بأنه ضعيف والدارقطني متروك

لتشييعه (٢) قال في نيل الاوطار أخرجه الشيخان (٣) قال في النهاية بجرهم أي بملهم وأرضهم

صاحب ايلة الى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بكتاب وأهدى اليه بغلة بيضاء الحديث وفي كتاب الهدايا لابراهيم الحربي أهدى يوحنا من رؤبة الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بغلة البيضاء وفي مسلم أهدى فروة الجندامي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بغلة بيضاء ركبها يوم حنين وروى الحربي أيضا وأبو بكر بن خزيمة وابن أبي عاصم من حديث بريدة أن أمير القبط أهدى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاريتين وبغلة فكان ركب البغلة بالمدينة وأخذ إحدى الجاريتين لنفسه فولدت ابراهيم ووهب الاخرى لحسان واشتهر أن مارية أم ولد كانت من الهدايا وعن أنس عند البخاري وغيره أن يهودية أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بشاة مسومة فاكل منها الحديث وجميع هذه الاحاديث دالة على ما ذكرناه من قبوله صلى الله عليه وآله وسلم هدايا الكفرة ولكنه يعارضها حديث عياض بن حمار أنه أهدى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم هدية أو ناقة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (اسلمت) قال لا قال (اني نهيت عن زبد المشركين) رواه أحمد وابوداود والترمذي وابن خزيمة وصحاحه وفي الباب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عند موسى بن عقبة في المغازي أن عمر بن مالك الذي يدعى ملاعب الاسنة قدم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو مشرك فاهدى له هدية فقال (اني لا أقبل هدية مشرك) قل في الفتح رجاله ثقات الا أنه مرسل وقد وصله بعضهم ولا يصح وقد اختلف في الجواب عنه اختلافا كثيرا والاظهر ان رد هديته موكل الى ما يراه الامام الصليح لان قبول الهدايا قد يكون وسيلة الى مفسدة عظيمة أقلها ارتفاع الغضاضة عليهم أو تعمير الرد عند ظهور موجبه وخصوصا مع دوام التهادي (نعم) وقد وردت الاوامر الدالة على وجوب المكافاة في عدة احاديث منها حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (من أعطى عطاء فوجد فليجز به فان لم يجد فليئين فان من أتى فقد شكر ومن كتم فقد كفر ومن تحلى بما لم يعط كان كلابس ثوبي زور) رواه الترمذي عن أبي الزبير عنه وقال حديث حسن غريب ورواه ابوداود عن رجل عن جابر وقال هو شرجبيل بن سعد ورواه ابن حبان في صحيحه عن شرجبيل عنه ولفظه (من أولى معروفا لم يجد له جزاء الا الثناء فقد شكره ومن كتمه فقد كفره ومن تحلى بباطل فهو كلابس ثوبي زور) وفي رواية أبي داود (من أبلى معروفا) الحديث والابلاء الانعام وشرحبيل بن سعد وثقه ابن حبان واخرج له في صحيحه وضعفه الاكثر وعن أسامة بن زيد رضي الله تعالى عنه قل قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من صنع اليه معروف فقل انفعله جزاك الله خيرا فقد أبلغ في الثناء) وفي رواية (من أولى معروفا أو أسدى اليه معروف فقال للذي أسداه جزاك الله خيرا فقد أبلغ في الثناء) رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب قال الحافظ وقد أسقط من بعض نسخ الترمذي ورواه الطبراني في الصغير مختصرا بلفظ (اذا قال الرجل جزاك الله خيرا فقد أبلغ في الثناء) وعن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم قال (من أتى اليه معروف فليكن فيه به ومن لم يستطيع فليذكره فان من ذكره فقد شكره ومن تشبع
 بعلم يعط فهو كلابس ثوبي زور) رواه أحمد قال الحافظ ورواته ثقات الاصلح بن أبي الاخير فضعه
 ابن معين والنسائي وغيرهما وقال العجلي يكتب حديثه وليس بالقوى وقال ابن عدى هو من الضعفاء
 الذين يكتب حديثهم وقال احمد يستدل به ويعتبر به ولينه البخارى وعن عبد الله بن عمرو قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من استعاذ بالله فاعينوه ومن سألكم بالله فاعظوه ومن استجار بالله
 فاجيروه ومن أتى اليكم معروفا فكافئوه فان لم تجدوا فادعوه حتى تعلموا أن قد كافأتموه) رواه
 أبو داود والنسائي واللفظ له وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال صحيح على شرطهما ورواه الطبراني في
 الاوسط مختصرا قال (من اصطنع اليكم معروفا فجازوه فان عجزتم عن مجازاته فادعوا له حتى تعلموا ان قد
 شكرتم فان الله شاكر يحب الشاكرين) وعن أنس قال قال المهاجرون يا رسول الله ذهب الانصار بالأجر
 كله ما رأينا قوماً أحسن بذلاً لكثير واحسن مواساة في قليل منهم ولقد كفونا المؤنة قال (ليس تشنون
 عليهم به وتدعون لهم) قالوا بلى قال (فذاك بذاك) رواه أبو داود والنسائي واللفظ له والاحاديث قاضية
 بوجوب شكر المنعم تأكيذا للوجوب العقلي الذي هو راسخ في ذهن كل عاقل وقد وردت أحاديث قاضية
 بأن شكر المنعم من المخلوقين دليل على القيام بواجب شكر الله جل وعلا فمن الاشعث بن قيس رضى الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ان اشكر الناس لله تبارك وتعالى اشكرهم للناس) وفي
 رواية (لا يشكر الله من لا يشكر الناس) رواه أحمد قال الحافظ المنذرى ورواته ثقات ورواه الطبراني من
 حديث أسامة بن زيد بنحو الاولى وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 (لا يشكر الله من لا يشكر الناس) رواه أبو داود والترمذى وقال صحيح قال الحافظ روى هذا الحديث
 برفع الله وبرفع الناس وروى بنصبهما و برفع الله ونصب الناس وعكسه أربع روايات واخرج أحمد والترمذى
 والضياء عن أبي سعيد عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال (من لم يشكر الناس لم يشكر الله) قال
 الحافظ العزيزى واسناده حسن والمراد بالشكر ههنا هو المعنى الشامل لمعنى الحمد والشكر كما يفيد
 صريح الاحاديث فليتأمل نعم قد استدل الشافعى ومالك والناصر والهادوية والمؤيد بالله فى أحد قولي
 وفي قوله الاخر كقول الخنفية ان الاجاب كاف بالاحاديث التي فيها الامر بالقبول على أن قبول الهبة والهدية
 شرط لتلك المنهبة والمهدى لها لها قالوا ولموت النجاشى قبل بلوغ هدية النبي صلى الله عليه وآله وسلم اليه
 رجع صلى الله عليه وآله وسلم فى هديته كما أخرجه أحمد عن أم كلثوم بنت أبي سلمة قالت لما تزوج النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم أم سلمة قال لها (انى قد أهديت الى النجاشى حلة واواق من مسك ولا أرى النجاشى إلا
 قد مات ولا أرى هديتى الا مردودة فان ردت على ففى لك) قالت فكان كما قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم وردت عليه هديته فاعطى كل امرأة من نسائه أوقية مسك واعطى أم سلمة بقية المسك

والحالة واخرجه الطبراني والحاكم قل الحافظ في الفتح واسناده حسن ولا يخفى أن الامر بالقبول ليس معناه بازيد من النهي عن الزد وايجاب القبول ونحوه رد كلاهما غير مفيد عدم التملك الا بالقبول الذي هو معنى شرطية تملك المتهب والمهدى له اذ الشرطية حكم وضعي لا تشكيلي والحكم الوضعي كالشرط لا يؤخذ الا من لفظ خبري كما لو قال لا تملك الهبة الا بقبول المتهب لها واذا عدم الشيء بعدم أمر خارجي فليعدم بعدم جزء داخلي هو مقوم للماهية ذلك الشيء من باب الاولى والاحرى ولا يخفى أن الشارع قد جعل الرضا منوطا للتصرفات وان قصد شخص بالتملك دليل الرضا له به حينئذ فيقال لو لم يكن الواهب قاصداً لملك الموهوب له للعين الموهوبة لم يكن لتخصيصه بالتملك لها وجه وبه يعلم أن رضاه بخروجها عن ملكه مشروط بملك الموهوب له لها فيكون كمال خروجها عن ملك الواهب مشروطا بتلقي الموهوب له لها وعدم رده فاذا لم يتحقق الشرط لم يتحقق المشروط كما في هديته صلى الله عليه وآله وسلم للنجاشي وذلك واضح وان تحقق الشرط وهو التلقي وعدم الرد تحقق المشروط وهو استقرار ملك الموهوب له للعين الموهوبة والحاصل أن شرط استقرار تملك المتهب هو التلقي وعدم رد الموهوب له أو وليه للهبة بعد العلم بوقوعها من الواهب واما الواهب فإظهار انها تخرج عن ملكه بمجرد التلطف باللهبة خروجاً ومشروطاً بتلقي المتهب وعدم رده لها وفائدة خروجها عن ملكه كذلك هي كراهة رجوع الواهب فيها قبل تحقق الرد لها من الموهوب له فيتحقق عدم خروجها عن ملك الواهب بالسكينة أو يتحقق منه التلقي لها فيتحقق كمال خروجها عن ملكه الى ملك المتهب وسر هذا التحقيق أن الهبة تملك ومعنى التملك هو اخراج شيء عن الملك وادخاله في ملك الآخر فهو يقتضي مملكا على لفظ اسم الفاعل مطاوعاً على لفظ اسم المفعول وهو الواهب ومملكا على لفظ اسم المفعول يكون مطاوعاً على لفظ اسم الفاعل وهو المتهب والمطاوعة ههنا وهي قبول أثر التملك يتوقف تمكنها وكمال انفصال المطاوع على اختيار المتهب للتملك والمقدور للواهب ليس الا بمجرد الاخراج عن ملكه والادخال في ملك المتهب من دون استقرارها في ملك الموهوب له إذ ذلك غير مقدور له والاستقرار كذلك متوقف على كمال قبول أثر التملك ويمكن الاثر من المؤثر وهو متوقف على اختيار الملك واقل كمال المطاوعة التلقي وعدم الرد والاباء وذلك معنى التملك الذي ينفصل به المال عن ملك الواهب كانهصال الزجاج المكسور بعضه عن بعض في قولهم كسرت الزجاجاً فاذا حصل ذلك فقد استقرت العين في ملك المتهب وحاصله أن مجرد اخراج الشيء عن الملك وادخاله في ملك الآخر من دون استقرار فيه لا يحرم الرجوع فيه وان كره الرجوع وسمح في المروءة قبل تحقق مانع الاستقرار في ملك المتهب ولا يحرم الرجوع الا بعد الاستقرار وهذا هو المناسب لمعنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم (العائد في هبته كالعائد في قيمته) فإن السكاب لا يعود في قيمته الا بعد ان يطرحه على ظهر الارض ويستقر فيها وفي النهاية

ومنه حديث ثوبان (تقى الأرض أفلاذ كبدها) أى تخرج كنوزها وتطرحها على ظهرها انتهى فلا يكون العائد في هبته كالكلب يرجع في قيمته إلا إذا قد استقرت العين الموهوبة في ملك المتهب وأما قبل ذلك فليس عوده فيها كعود الكلب وإن سمح في المروءة العود قبل تحقق أقل ما يملك به المتهب وهو التلقى وعدم الرد أو تحقق مانع التملك وهو يحصل بعدم التلقى والرد إذا عرفت هذا عرفت أن عود النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما أهداه للنجاشي إنما كان بعد تحقق عدم إمكان ما يحصل به تملك النجاشي للهدية وعرفت أن أقل ما تستقر به العين الموهوبة في ملك المتهب هو التلقى وعدم الإباء والرد كما أفاده العلامة المقلبي رحمه الله تعالى وهذا توجيهه (نعم) فإذا استقرت العين في ملك المتهب حرم على الواهب الرجوع فيها للأحاديث التي منها ما أخرجه البخاري وسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (الذي يرجع في هبته كالكلب يرجع في قيمته) وفي رواية (الذي يعود في هبته كمثل الكلب يبق ثم يعود في قيمته فيأكله) زاد أحمد والبخاري (ليس لنا مثل السوء) ولفظ أبي داود (العائد في هبته كالعائد في قيمته) ولأحمد في رواية قال قتادة ولا تعلم التقى إلا حراما وعن طاوس أن ابن عمر وابن عباس رفعاه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (لا يحل للرجل أن يعطى العطية فيرجع فيها إلا الولد فيما يعطى ولده ومثل الرجل الذي يعطى العطية ثم يرجع فيها كمثل الكلب أكل حتى إذا شبع قال ثم رجع في قيمته) رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وقال الترمذي حديث حسن صحيح وأخرجه ابن حبان والحاكم وصحاحه ولا بأس بالتعرض لبعض ما يتعلق بالمعاملات الهبية وأنواع منها لما إذا ضمنت ذلك إلى ما تقدم في باب الهبة تزدد خيرا بوجود الله تعالى فنقول إن هذه الأحاديث ظاهرة في تحريم العود في الهبة التي بلا عوض وكل عبارة أو معاملة اشتملت على فعل منهي عنه سواء كان النهي لذات الشيء المنهي عنه أو لجزئه أو لأمر خارج فهو باطل لحديث عائشة المتفق عليه وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم (كل ما ليس عليه أمرنا فهو رد) أى مردود أى باطل فيكون العود في الهبة باطلا إذ ليس من طريقته التي شرعها صلى الله عليه وآله وسلم لأمته وإذا كان باطلا كان الموهوب ملكا للموهوب له وهذا واضح لا يخفى هذا وقد اختلف في معنى الهبة فقال في الفتح إن الهبة تطلق بالمعنى الأعم على أنواع الأبراء وهو هبة الدين من هو عليه والصدقة وهي هبة ما يتمحض به طالب نواب الآخرة والهدية وهي ما يلزم به له عوضه ومن خصها بالحياة أخرج الوصية وهي تكون أيضا بالأنواع الثلاثة وتطلق الهبة بالمعنى الأخص على ما لا يقصد له بدل وعليه ينطبق قول من عرف الهبة بأنها تملك بلا عوض انتهى والذي في النهاية مانصه الهبة العطية الخالية عن الأعراض والأغراض قلت وحديث طاوس مفسر للهبة بالعطية والهدية نوع مخصوص منها كما يفيد كلام القاموس الهدية كقضية ما تحف به انتهى وذلك لأن ما تحف به أخص مما يعطى مجانا لا قصد عوض ولكن لا يتمتع بطلاق

الاعم على الاخص إما مجازاً على رأى الجمهور كما يصح العكس وهو اطلاق الاخص على الاعم وإما حقيقة كما حقه العلامة المقلبي رضى الله عنه ومن تبعه وعلى هذا فلا اشكال فى حديث ابن عباس أن اعرابيا وهب للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ناقة فأثابه عليها وقال (أرضيت) قال لا فزاده وقال (أرضيت) قال نعم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (لقد هممت أن لا اتعب الا من قرشى أو أنصارى أو ثقفى) رواه أحمد وابن حبان فى صحيحه ولابى داود والنسائى عن أبى هريرة بلفظ (لقد هممت أن لا اقبل هدية الا من قرشى أو أنصارى أو ثقفى أو دوسى) قال الحافظ العزيمى باسناد صحيح قال الحافظ فى التلخيص وطوله الترمذى ورواه من وجه آخر وبين أن الثواب كان ست بكرات وكذا رواه الحاكم وصححه على شرط مسلم فهذان الحديثان فى قصة واحدة وقد وقع فيهما اطلاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم الهبة على الهدية والعكس فيكونان مترادفين أو متقاربين واما لزوم التعويض فقد أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمسكافة على كل معروف لىكل بما يليق به على قدر ما يستطيعه المتب والمهدى له بلامشقة وهو معنى قول أمير المؤمنين عليه السلام وان يتحفه بما عنده ولا يتكلف له إلا أن الظاهر عدم قصد السلطان وأمرائه الا ثابة إلا بالثناء والدعاء والشكر بل ربما انه ان قبل شيئا فليس الا لكرم نفسه عن مقابلة من هو دونه بالترفع عن قبول مكافأته ولان إعطاءهم غالبا انما هو على جهة الصرف من بيت المال ولان كثيرآ من رعاياهم فى أطواق نعمهم أبدا فاقى يكون لمن هو كذلك الوفاء بواجب الشكر بغير الثناء والدعاء ومن فعل فقد شكر ونما ولا شك أن لهم كمال المنفعة والانعام على من أعطوه لتمكينهم من الصرف والمنع تمكن المالك ومن قدر على شىء من المسكافة وان قل فقد وجبت عليه المكافأة سواء كان أعلى أو أدنى أو مساويا والا فقد وسع الشارع أنواع المكافأة بل ربما كانت المكافأة بالثناء والشكر والدعاء أجل وانفع وأيضا الغالب عموم من السلطان على رعيته فى كل أوان وحين فانظر الى قيامه بمسألة بسط الامان حتى فى الغياى والقفار والاعوار ونجودها والاغوار وانه ليمتد على ذلك نفسه ونفيسه وبلحق لاجله ليله بنهاره فيسير الضعيف عن مقاومة الطرار آمنا فى ظل السلطان لا يخاف إلا الله سبحانه وهذه نعمة لا يعرف ويعترف بقدرها إلا من قد نجرع غصص قهر قطاع الطريق البعيدة ومقاساة صولة الاشرار من كل قبيلة واما من لا يعرف نفسه الا فى ظل حماية الدول فليعرف ولقد كاد أن يكون الخوف قبل امتداد شوكة الخلافة العلوية شيد الله أركانها وادام عزها غالبا لكثير من حضارة الين حتى كان يتعاضى بعضهم على بعض وتهميج بينهم الفتن وتختلف القتلى والخن التى هى عادة كثير من الاعراب وقد أصبحوا اليوم بحمد الله شاكرين ظل الامان الامانى وقد كادت أحكام الشريعة أن تستأصل عروق علائق خصوماتهم التى كانت تنور بينهم قطعاً وفصلاً والله الحمد والشكر على جميع نعمه وسوايغ منه التى لا تحصى وهذه النعمة وان كانت فى الحقيقة من فضل الله سبحانه وتعالى على عباده راعبهم والرعية فقد اجراها الله تعالى

على يد سلطانه في أرضه كما أجرى نعمة ارتزاق الفقير على يد الغنى فكما يجب شكر المنعم من الاغنياء
يجب شكر السلطان على نعمه كما يجب على الجميع شكر ربنا جل وعلا عليها قال تعالى (لئن شكرتم
لازيدنكم) فلي الرعية شكران أحدهما لله تعالى والاخر للامام وعلى الامام شكر الله الذي بيده الحول
والقوة وكال القيام بمحقوق وعيسته فكل راع مسئول عن رعيته نعم ويلحق بالسلطان وامرائه في نوع
المكافأة ذوو الثروة الكثرية من الاغنياء واما اذا كانت العطية على وجه الصدقة فظاهر وأظهر. هذا
وان ظاهر حديثي ابن عباس وابن عمر هو تحريم العود في الهبة غير هبة الوالد لولده والى ذلك ذهب أحمد
ابن عيسى بن زيد وغيره من أهل البيت عليهم السلام وهو قول جمهور العلماء وذهبت الخنفية والهادوية
الى حل الرجوع في الهبة دون الصدقة إلا اذا حصل مانع من الرجوع كالهبة على ذى رحم محرم أو كانت
الهبة بشرط الثواب أو من كان والدا والموهوب له ولده أو لم يقبض الهبة أو ردها الميراث الى الواهب أما
الهبة على ذى الرحم المحرم فلحديث الحسن عن سمرة مرفوعا بلفظ (اذا كانت الهبة لذى رحم محرم لم
يرجع) رواه الحاكم والدارقطني من حديث ابن عباس قال الحافظ وسنده ضعيف ولا يخفى أن الأحاديث
المتقدمة صحيحة صريحة في المنع من الرجوع في الهبة سواء كان الموهوب له ذارحم أم لا وهذا في غير
ماذا كانت الهبة بشرط حديث عمر (من وهب هبة يرجو ثوابها فهي رد على صاحبها ما لم يثب منها) أخرجه
مالك عن داود بن الحصين عن أبي غطفان بن طريف أن عمر قاله وأنتم منه ورواه البيهقي من حديث
ابن وهب عن حنظلة عن سالم بن عبد الله عن عمر نحوه قال ورواه عبد الله بن موسى عن حنظلة
مرفوعا وهو هم قال الحافظ في التلخيص صححه الحاكم وابن حزم قال وقيل عن عبد الله بن موسى عن
ابراهيم بن اسماعيل بن مجمع عن عمرو بن دينار عن أبي هريرة مرفوعا (الواهب أحق بحصته ما لم يثب منها)
قال الحافظ قلت رواه ابن ماجه من هذا الوجه والحفوض عن عمرو بن دينار عن سالم عن أبيه عن عمر
قال البخارى هذا أصح ورواه الدارقطني من هذا الوجه ولا يخفى أن الهبة اذا كانت على عوض مشروط
مظهر أو مضمحل فلا تحمل للموهوب له الا بالمعوض اذا لم يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه وفي معنى هذا
أحاديث صحيحة واذهى نوع من البيع ونجارة عن تراض فاذا لم يثب منها فهو أحق بها واما اذا كان
الواهب والدا والموهوب له ولدا فله الرجوع تخصيصا لعوم أحاديث المنع بحديث ابن عباس وابن عمر
المتقدمين وبحديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إن أطيب ما أكلتم من كسبكم
وان أولادكم من كسبكم) رواه الخمسة واللفظ لابي داود وابن حبان في صحيحه والحاكم وفي لفظ (ولد
الرجل من أطيب كسبه فكلوا من أموالهم ههنا) رواه احمد والحاكم وصححه أبو حاتم وأبو زرعة قال
الحافظ في التلخيص واعله ابن القطان بأنه عن عمارة عن عمته وتارة عن أمه وكلتاها لا تعرف وزعم الحاكم
في موضع من مستدركه بعد أن أخرجه من طريق حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة

ووكاله الى اختيار المير بالكرم اعطاؤه المير بالفتح اخذاً فلا ينقض وجه حكمة الاولوية بالميراث والله سبحانه أعلم بالصواب واحكم.. واما قولهم أولم يقبض الهبة فنبى على أن القبض شرط لتلك الموهوب له للهبة وقد عرفت أن الشرط انما هو التلقى لها وعدم الرد من الموهوب له وأيضا انما التلقى وعدم الرد والاياه شرط لاستقرار ملك المتهب في المتقول وغيره واما مجرد التملك فقد وقع بالهبة الانظمية ولكنه لا يستقر ملك المتهب الا بالتلقى منه وعدم رده للهبة والهدية التي بعث بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن ردها اليه رجوعا في هبته بل عدم شرط تلك الموهوب له لها وهو التلقى وعدم الرد منه لها بعد العلم بوقوعها وشرط تلك الموهوب له لها هو شرط لسكال خروجها عن ملك الواهب فاذا عدم شرط تلك عدم المشروط وهو كمال خروجها عن ملك واهبها ولهذا قال (ولا أرى هديتي إلا مردودة) والمعلوم أن الراد لها هو بعينه بها لا الموهوب له وهو النجاشي لانه قد كان مات فلو كانت قد خرجت عن ملكه بالكلية بمجرد البعث بهما لما صرفها في أهله أذ هو نوع من الرجوع وأما قولهم أوردوها الميراث الى الواهب فلا يخفى أن المحرم على الواهب انما هو الارتجاع الاختياري واما الرجوع بلا اختيار من الواهب بحيث ترجع العين الموهوبة الى مملكته بلا اختيار منه فهو في هذا الرجوع غير مشابه لرجوع الكلب في قيمته وأيضا الراد لها الى ملكه بالميراث انما هو الشرع وقد رد الشرع بالميراث الصدقة الى المتصدق وهي أقوى شأنا أو مساوية ففمن عبد الله بن بريدة عن أبيه أن امرأة أنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت إني كنت تصدقت على أمي بوليدة وانما ماتت وتركت تلك الوليدة فقال صلى الله عليه وآله وسلم (وجب أجرك ورجعت اليك بالميراث) واخرجه أبو داود ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه هذا وقد قدمنا الكلام على وجوب النسوية بين الاولاد في العطية ومردنا بعضا من الاحاديث الواردة في ذلك في الوصايا نخذه من هنالك بقي الكلام في العمرى والرقبي وهذا البحث من مزال أقدام الانظار ومعتك اسنة اقسام النظر ولا يخفى أن معرفة حقيقة البحث متوقفة على معرفة معناها اللغوي ثم معرفة مانعها الشرع وما اجازة فنقول العمرى والرقبي كلاهما على وزن حبلى وهي فعلى بضم الفاء وسكون العين مع القصر قال في الفتح وحكى ضم ميم عمرى مع ضم أوله وحكى فتح أوله مع سكون الميم وهي مأخوذة من العمر وهو الحياة سمي نوع من الهبة بذلك لان العرب كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية يعطى الرجل الآخر الدار فيقول له أعمرتك إياها أى ابجتها لك مدة عمرك فاذا مت عادت الى أوالى ورتنى فيقوم ورتنه في العمرى مقامه ومن تبعه فليل لهذه الهبة عمرى لذلك والرقبي هو أن يقول الرجل للرجل قد اربتلك هذه الدار أى وهبت لك هذه الدار فان مت قبلى رجعت الى وان مت قبلك فهي لك فهي مأخوذة من المراقبة لان كل واحد منهما برقب موت صاحبه هذان معنيهما لغة وعلى هذين التفسيرين فالعمرى لغة إباحة عين ومنفعة مقيدة الانتهاء بموت الموهوب له والرقبي لغة إباحة عين ومنفعة مقيدة الاستمرار بتقديم موت الواهب أو مقيدة

الانتهاء بموت المتهم وهذا التقييد مأخوذ من ماهية العمرى والرقبي كما سمعت من معناها اللغوى وهو الذى يفهم من الاحاديث وأن كليهما كان فى الجاهلية إباحة للعين والمنفعة وأنهم كانوا يبيعون العين فى مدة الاعمار والارقاب مدة حياة العمر والمرقب والمرقب مع رجاء العود الى الواهب وهو الأقرب الى مناسبة النهى لما كان عليه الجاهلية فيكون فائدة النهى حينئذ هى إبطال إفادة التقييد المستفاد من ماهيتهما اللغوية للارتجاع بعدم تملك العمر والمرقب العين والمنفعة تنصيصا على عدم جواز الرجوع فى هذا النوع الخصوص من الهبات بعد شمول ما تقدم من أحاديث النهى عنه وأما شرعا فقال فى الفتح ذهب الجمهور الى أن العمرى اذا وقعت كانت ملكا للأخذ ولا ترجع للأول إلا ان صرح باشتراط ذلك وذهب الجمهور الى صحة العمرى الا ما حكاه أبو الطيب الطبرى عن بعض الناس والماوردى عن داود وطائفة لكن ابن حزم قال بصحتها وهو شيخ الظاهرية وحكى الامام المهدي عليه السلام فى البحر عن قوم من الفقهاء أنها غير مشروعة ثم اختلف القائلون بصحتها الى ما يتوجه التملك فالجمهور أنه يتوجه الى الرقبة كسائر الهبات حتى لو كان العمر عبدا فأعتقه الموهوب له نفذ بخلاف الواهب وقيل يتوجه الى المنفعة دون الرقبة وهو قول مالك والشافعى فى القديم وهل يسلك بها مملك العارية أو الوقف روايتان عند المالكية وعند الحنفية التملك فى العمرى يتوجه الى الرقبة وفى الرقبى الى المنفعة وعنهم أنها باطلة انتهى وقد أوضحنا لك ماتفيده الاحاديث جملة مع بيان المناسبة بين النهى والمنهى عنه على وجه يرتفع به الاشكال ويتبين به الصحيح من تلك الأقوال فاستمع الآن إملاء تلك الاحاديث فعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (العمرى ميراث لاهلها) أو قال جائزة متفق عليه وعن زيد بن ثابت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من أعتق عمرى ففى لمعمره محياه ومماته لا ترقبوا من أرقب شيئا فهو سبيل الميراث) رواه أحمد وأبو داود والنسائى وابن ماجه وابن حبان وفى لفظ ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال (الرقبي جائزة) رواه النسائى وفى لفظ جعل الرقبى للذى أرقبها رواه أحمد والنسائى وفى لفظ جعل الرقبى للوارث رواه أحمد أيضا وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (العمرى جائزة لمن أعتقها والرقبي جائزة لمن أرقبها) رواه أحمد والنسائى قال الحافظ فى الفتح إسناده صحيح وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لا تعمر وا ولا ترقبوا فمن أعتق شيئا أو أرقبه فهو له حياته ومماته) رواه أحمد والنسائى قال الحافظ فى الفتح ورجاله ثقات وهو من طريق ابن جريج عن عطاء عن حبيب بن أبى ثابت عنه وقد اختلف فى سماع حبيب من ابن عمر فصرح به النسائى من طريق ومنعه من طريق أخرى وعن جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعمرى لمن وهبته له متفق عليه وفى لفظ من طريق أبى الزبير عن جابر قال جعل الانصار يعمر ون المهاجرين

فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها فن أعر عمرى فهى للذى أعر حيا وميتا ولعقبه) رواه أحمد ومسلم وفى رواية قال (العمرى جائزة لاهلها والرقبى جائزة) لاهلها رواه الخمسة والظاهر من هذه الاحاديث المطلقة عن التقييد إرادته صلى الله عليه وآله وسلم إبطال ما كانت عليه الجاهلية من الارتجاع بعد موت من الاباحة مقيدة بموته منها لدفع مفسدة خسة الذنبه بالسكاب فى ارتجاع أى اباحة على جهة المسكارمة وكون هذه العلة هى المقصودة فى نظر الشارع فى هذا المقام كما تأنى الاشارة اليها لا يمنع أن يكون الحكم بالتحريم معللا بمفسدة الخسة المذكورة ومفسدة تجوز الشجار بينهما إن وقع اتلاف المتبلى منها أو تغيره له أو لم يعلم تقدم موت من هى مقيدة بموته (نعم) وهذه الاحاديث صريحة فى إن العمر والمرقب بملك العين الموهوبة بمجرد اعمارها وارقابها ولا يحتاج الى أن يقول الواهب لك ذلك ولعقبك وقد وردت احاديث مقيدة بذلك فى رواية عن جابر رفعه (من أعر رجلا عمرى له ولعقبه فقد قطع قوله حقه فيها وهى لمن أعر وعقبه) رواه أحمد ومسلم والنسائى وابن ماجه وفى رواية قال (إنما رجل عمرى له ولعقبه قلنا للذى يعطاها لا ترجع الى الذى أعطاها لانه أعطى عطاء أوقعت فيه الموارث) رواه أبو داود والنسائى والترمذى وصححه وفى لفظ عن جابر إنما العمرى التى أجازها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يقول هى لك ولعقبك فلما اذا قال هى لك ما عشت قلنا ترجع الى صاحبها رواه أحمد ومسلم وأبو داود وفى رواية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالعمرى أن يهب الرجل للرجل ولعقبه الهبة ويستثنى إن حدث بك حدث وبعقبك فغنى الى وإلى عقبى أنها لمن أعطاها ولعقبه رواه النسائى ولا يخفى أنه لو حمل المطلق منها على المقيد لازم أن يكون تقدير حديث ابن عمر هكذا لا تعمر ولا ترقبوا فن أعر شيئا له ولعقبه أو أرقبه كذلك فهو له ولعقبه حياتهم ومماتهم وهذا يلزم منه أن يكون المنهى عنه غير ما كان الاعمار والإرتاب فيه مقيد بذلك القيد فيلزم أن يكون الذى أجازاه غير الذى نهى عنه ولا يخفى أن الفاء فى قوله فن أعر الخ واقعة لتعليل المنهى عنه فيلزم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قد علل النهى عن العمرى والرقبى بأجنبى عن التعليل اذ يكون المعنى أنها كم عن الأعمار والاقارب المطلقين لأن المقيد جائز لا يصلح أن يكون علة للنهى عن المطلق وذلك لأن جواز الاخص لا يستلزم جواز الاعم ولا منعه اذ الاخص غير الاعم فيكون تعليل منع الاعم بجواز الاخص تعليلا بالأجنبى عن التعليل وهو لا يصح وهكذا الكلام على قوله صلى الله عليه وآله وسلم (أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها فن أعر عمرى فهى للذى أعر حيا وميتا ولعقبه) رواه مسلم وقوله فى حديث زيد بن ثابت (لا ترقبوا فن أرقب شيئا فهو سبيل الميراث) فانه لو حمل على التقييد لازم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قد علل النهى عن العمرى والرقبى بما لا يصح لتعليل اذ عرفت هذا فلا يصح التعليل للمنهى عنه إلا بما ينشأ عن فعله أو يشتمل عليه من المفسدة كما لا يصح أن يعامل

المطلوب إلا بما ينشأ عن فعله أو يشتمل عليه من المصلحة أو بما هو مظنة لايهما فاذا أحطت بهذا التحقيق خبراً ظهر لك أن الشارع لم يعتبر ذلك التقييد وكل قيد بطل اعتبار التقييد به فهو من باب التنصيص على بعض أفراد العام فلا يكون تخصيصاً أو المطلق فلا يكون مقيداً الحاقاً له بمفهوم اللقب كما هو مبين في موضعه وأما الحكم بإدراج ذلك التقييد مع ثبوته في الرواية المرفوعة الصحيحة فلا يصح (نعم) وبعد معرفتك أن التي نهى عنها الشرع هي عمرى الجاهلية ورقبائها وأن معناها هو التملك المقيد إنتهاؤه بموت المعمر والمرقب على لفظ انهم المفعول وأن الشرع قد حكم بأن المعمر والمرقب يملكان الشيء المعمر والمرقب ملكاً غير مقيد بموتهما تعلم أن تقسيمهما إلى مقيد ومطلق ومؤبد وغير مؤبد واقع موقعه لأن كليهما قبل الشرع تملك مقيد إنتهاؤه بمدة حياة المعمر والمرقب ومقيد استمراره في الرقبة بتقديم موت المرقب على لفظ اسم الفاعل وبعد ورود الشرع قد صاروا نافذين غير مقيدين بتأييد ولا بعده وإن كان التأييد نوعاً من التقييد فهم قد جعلوه نوعاً مستقلاً لأن مرادهم بالتقييد هو التقييد بمدة الحياة أخذاً من المعنى اللغوي والتأييد من الشرعي على بعده لأن المؤبد حقه عدم خروجه عن الملك بوجه لا إلى المعمر والمرقب ولا إلى غيرها وذلك غير مراد الشارع قطعاً وأما أخذ المطلق فشكل وذلك لأن أخذ الأحكام الشرعية من المعاني اللغوية إنما يسوغ حيث قررهما الشرع ولم ينفه عنها وهو ههنا قد نهى عن الأعمار والأرقاب الجاهليين أشد النهي وأبلغه وأخرجه عن المعنى اللغوي وحكم بتملك المعمر والمرقب لها على جهة الإطلاق عن التقييد بشئ بقي الكلام فيها إذا قل هي لك ماعشت وهو صريح قول جابر في حكايته الفرق بين التقييدين ولا يخفك أن جابراً لم يرو في هذه الحكاية اللفظ النبوي والذي يقرب إلى الذهن أن جابراً فهم الفرق بين التقييدين من روايته الأولى التي فيها التقييد بقوله له وابعده وقد بينا لك عدم صحة الأخذ بمفهوم ذلك التقييد وأيضاً قوله هي لك ماعشت معناه الحقيقي أعمرتك أى أبجنتها لك مدة عمرك أو حياتك لا يزيد عليه ولا ينقص وهو الذي كانت الجاهلية تفعله وقد عرفت توارد الأدلة على إبطال ما كانت عليه الجاهلية وأن الموهوب يصير ملكاً للموهوب له بهيته له مدة حياته سواء أتى بلفظ العمرى والرقبى أو أى الفاظ الهبة لأن الحكم في الواقع يتبع المعنى لا الالفاظ في المعاملات فلا يتم قوله بالرجوع ويؤيد ذلك وبوضحه حديثه في قصة حديقة الأنصاري التي وقع الاختصاص فيها إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قسمها بين الورثة وعن جابر أن رجلاً من الأنصار أعطى أمه حديقة من نخيل حياتها ماتت فجاء أخوته فقالوا نحن فيه شرع سواء قال فإني فاختصموا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قسمها بينهم ميراثاً رواه أحمد وأخرجه أبو داود وسكت عنه هو والمنذرى وقال ابن رسلان في شرح السنن هذا الحديث رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح انتهى وأحاديث الباب المصرحة بأن المعمر والمرقب يكون أحق بالعين حياً وميتاً وكذلك ورثته من بعده

شاهدة أصحته وفي الباب عن سمرة عند أحمد وأبو داود والترمذي من رواية الحسن عنه وفيه مقال وهكذا إذا قل هي لك ماعشت فإذا مت رجعت الى قاته بمعنى أعرتك ولم يزد قوله فإذا مت رجعت إلى إلا تأكيذا لما كانت عليه الجاهلية فليس بمارية كما قد قيل وفرق بين هذه الالفاظ وبين ما لو قال أعرتك هذه الدار مدة حياتك فإنه لا يفيد إلا إباحة المنفعة لا العين فهي كما لو قال أعرتك هذه الدار سنتين أو نحو ذلك فإنها عارية وليست بعمري لأن العمري في أصل الوضع التملك مدة العمر من دون تقييد بمدة معينة فهاتان الصورتان من باب المارية الموقنة الصحيحة لاعمري ولا رقبى فليتأمل وقد بينا أن الذي يستفاد من الأحاديث هو أن العمري والرقبى اللذين كانت عليهما الجاهلية كانتا إباحة للعين والمنفعة مدة حياة الم عمر والمرقب إذا عرفت هذا ظهر لك أن هذا النوع من الهبة وإن تضمن شرطاً فباطل الشارع له يكون مخصوصاً لحديث (المؤمنون على شروطهم) أخرجه البخاري وغيره بل يكون داخلاً في الشروط التي أبطلها الشارع بقوله (من شرط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وإن شرطه مائة شرط شرط الله أحق وأوثق) أخرجه الامام أحمد والأئمة السبعة من حديث عائشة هذا وأما النهي عن الأعمار والأرقاب فقد قيل إنه للإرشاد إلى ترك ما حكم الشرع فيه مخالف لما كانت عليه الجاهلية من رجاء العود فيما لا يسوغ العود فيه ولا يصح حمله على نهى التحريم وإلا لما صح التعليل بقوله في حديث ابن عمر (فمن أعر شيئاً أو أرقبه فهو له حياته ومماته) بعد النهي عنهما لقوله (لا تعمروا ولا ترقبوا) وحديث جابر الذي رواه أحمد ومسلم بمعناه والظاهر أن النهي متوجه إلى ما كانت عليه الجاهلية لتحريمه وعلى هذا فالحرم هو الأعمار والأرقاب مع نية الارتجاع فالما مع عدم قصده وهو لا يكون إلا بالانسلاخ عن الطمع في ارتجاعه فذلك غير محرم بل جائز مندوب فإن قلت فما تصنع بالأحاديث التي جعل صلى الله عليه وآله وسلم تملك الم عمر والمرقب علة لنفوذ فعل المنهى عنه وهو ما صاحب التملك فيه نية الارتجاع قلت التحريم لا يدل على البطلان بنفسه بل بانضمام فعل المنهى عنه إلى حديث عائشة المتفق عليه وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم (كل ما ليس عليه أمرنا فهو رد) وقد تقدم الكلام على ذلك في الفواصل وغيرها وبعد ذلك تعرف أنه لا فرق بين أن يكون النهي متوجهاً إلى ذات العبادة أو المعاملة أو إلى أمر داخل أو خارج فاشدد على هذا التحقيق يديك ونرجو أن يكون هذا كافياً هنا إن شاء الله تعالى لأميرين الأول أن أخرى حديثي ابن عمر وجابر اللذين فيها النهي عنهما فيهما التصحيح والتقييد لذنبك الفعلين وإذا جاء نهر الله بطل نهر مقل والثاني أن الأعمار والأرقاب نوع من أنواع المعروف وقد يكون قرينة كما في قصة أعمار الأنصار للمهاجرين بل هي الغالبة فيتعين أن يكون النهي متوجهاً إلى ما كانت عليه الجاهلية من الأعمار والأرقاب مع رجاء العود لتأكيد بيان كونهما من أنواع الهبة فيحرم الرجوع ويجب الانسلاخ عن الموهوب مطلقاً كما يفيد ذلك حديث ابن عباس الذي

رواه النسائي من تعقيبه صلى الله عليه وآله وسلم لحكمهما الشرعي بقوله (والعائد في هيبته كالعائد في قيمته) إلا في إعمار أو إرقاب الوالدين ولولدهما للأدلة المتقدمة وبهذا تعرف أنه لا يصح أن يكون النهي مجرد الارشاد ولا إكراهة التنزيه نعم وأنه ليصح الاستدلال على الصحة والجواز بقوله صلى الله عليه وآله وسلم (جائزة لأهلها) لأن المراد بالجواز ههنا هو نفوذ الشيء المعمر وخروجه عن ملك الواهب إلى ملك الموهوب له إذ لا يكون النفوذ إلا في صحيح التصرف وذلك لأن الصحة توجد كما وجد النفوذ فيكون النفوذ أخص من الصحة ولا يوجد النفوذ كما وجدت الصحة فتكون الصحة أعم من النفوذ فإذا وجد الاخص وهو النفوذ وجد الاعم وهو الصحة ودليل الاخص دليل الاعم وقد دلَّ الحديث على النفوذ فليدل على الصحة بالطريق الأولى والآخرى وهذا توضيح ما جملته تقرير بعض المحققين لهذه الابحاث وهو بعد محتاج إلى كمال المراجعة والبحث والتنقيب وقد قال مالك بن أنس وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب هذا القبر يعني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأما قوله قال على عليه السلام سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (لأحب المتكلفين) فلم أقف على نخر يجبه والتكلف مطلقا مذهبهم كتابا وسنة أما الكتاب فقوله تعالى وما أنا من المتكلفين والتعريض فيه لقصد الذم عليه والنهي به وفي السنة ما ورد في الضيافة بل ورد الذم حتى في التكليف والتفصيح في الكلام وغير ذلك ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال لأن أخرج إلى سوقكم فاشتري صاعا من طعام وذراعا من لحم ثم ادعوا نفرا من إخواني أحب إلى من أن أعتق رقبة) ش هذا الكلام قد اراد به أمير المؤمنين علي عليه السلام الترغيب إلى إضافة الإخوان في الله لما يكون بذلك من التواصل والتوادد الذين تقدمت الإشارة إليهما قريبا وقد أخرج معناه البخاري في الادب وابن زنجويه في ترغيبه عنه عليه السلام قال لأن أجمع أناسا من أصحابي على صاع من طعام أحب إلى من أن أخرج إلى السوق فاشتري نسمة فأعتقها ورواه أبو الشيخ إلا أنه قال على صاع أو صاعين من طعام وقال فاشتري رقبة وفي أسناده كما قال المنذرى ليث بن سليم وعن البراء بن عازب قال جاء أعرابي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله علمني عملا يدخلني الجنة قال (إن كنت اقصرت الخطبة لقد اعرضت المسألة اعتق النسمة وفك الرقبة فإن لم تطق ذلك فأطعم الجائع واسق الضمآن) وأخرج أبو الشيخ من حديث أنس (من أضاف أربعة من المسلمين فواسم بما يواسي به أهله في مطعمهم ومشربهم وملبسهم كان كعتق رقبة) وأخرج النسائي والحاكم وصححه والطبراني في الكبير وأبو الشيخ ابن حبان عن أبي عمرو رفعه (من أطعم أخاه حتى يشبعه وسقاه من الماء حتى يرويه بإعده الله من النار سبعة خنادق كل خندق مسيرة خمسمائة عام) وعن حيان ابن أبي حيدة رفعه (إن أسرع

صدقة الى السماء أن يصنع الرجل طعاما طيبا ثم يدعو عليه ناساً من اخوانه) أخرجه ابن أبي الدنيا وعن جابر رفته (إن من موجبات الرحمة اطعام المسلم المسكين) رواه الحاكم وصححه والبيهقي متصلاً ومرسلان طريقه أيضاً إلا أنه قال (إن من موجبات المغفرة اطعام المسلم السفيان) ورواه أبو الشيخ في كتاب الثواب إلا أنه قال (من موجبات الجنة اطعام المسلم السفيان) وعن صهيب رفته (خيركم من أطعم الطعام ورد السلام) أخرجه أبو يعلى والحاكم وعن عبد الله بن الحارث رفته (أطعموا الطعام وافشوا السلام تورثوا الجنان) أخرجه الطبراني وعن صهيب رفته (خياركم من أطعم الطعام) أخرجه ابن زنجويه والحاكم وعن أبي سعيد رفته (من أطعم مسلماً جائعاً اطعمه الله من ثمار الجنة) أخرجه أبو نعيم في الحلية وعن أبي هريرة رفته (من أطعم أخاه المسلم شهرته حرمه الله على النار) أخرجه البيهقي في الشعب وعن عائشة (خيار أمتي من يطعم الطعام وليس فيه رياء ولا سمعة ومن أطعم طعاماً فيه رياء وسمعة جعله الله تاراً في بطنه يوم القيامة حتى يفرغ من الحساب) أخرجه الديلمي وعن الضحاك مرسل (أصب بطعامك من تحب في الله) وأخرجه هناد عنه بلفظ (أضف من تحب في الله بصفوة الطعام) وعن أبي سعيد الخدري أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول (لا تصاحب إلا مؤمناً ولا يأكل طعامك إلا تقي) أخرجه ابن حبان في صحيحه وأحاديث إطعام الطعام ثابتة في صحاح الجوامع فعن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي الإسلام خير قال (تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه وعن أبي يوسف عبد الله بن سلام قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (يا أيها الناس افشوا السلام واطعموا الطعام وصلوا بالليل والناس نيام تدخلوا الجنة بسلام) رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وعن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (اعبدوا الرحمن وافشوا السلام واطعموا الطعام تدخلوا الجنان) رواه الترمذي وصححه وابن حبان في صحيحه واللفظ له وعن أبي شريح أنه قال يا رسول الله أخبرني بشيء يوجب لي الجنة قال (طيب الكلام وبذل السلام واطعام الطعام) رواه الطبراني وابن حبان في صحيحه والحاكم وصححه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إن الله عز وجل يقول يوم القيامة يا ابن آدم مرضت فلم تعدني قال يارب كيف أعودك وانت رب العالمين قال أما علمت أن عبدي فلانا مرض فلم تعده أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده يا ابن آدم استطعمتك فلم تطعمني قال يارب كيف أطعمتك وانت رب العالمين قال أما علمت أنه استطعمك عبدي فلان فلم تطعمه أما علمت أنك لو اطعمته لوجدت ذلك عندي يا ابن آدم استسقيتك فلم تسقني قال يارب كيف اسقيتك وانت رب العالمين قال استسقاك عبدي فلان فلم تسقه أما أنك لو سقيته لوجدت ذلك عندي) رواه مسلم

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم لا ولية إلا في ثلاث خرس أو عرس أو اعذار)

ش في النهاية الولية هي الطعام الذي يصنع عند العرس وفيها الخرس هو الطعام الذي يدعى اليه عند الولادة وفيها الاعذار الختان يقال عذرتة فهو معذور ومعذر ثم قيل للطعام الذي يطعم في الختان اعذار وقد وقع الاختلاف في غير ما يصنع عند العرس من الطعام هل يسمى وليمة حقيقة لغة أم شرعاً أم لا إيهما مع الاتفاق على تسمية ما يصنع عند العرس وليمة أما الاطلاق الشرعي فكما أشار اليه بعضهم وأما اللغوي فلا كثر على أن الاطلاق الحقيقي يختص بالمتفق عليه كما نقله ابن عبد البر قال الحافظ وهو المنقول عن الخليل بن أحمد وملب وغيرهما وجزم به الجوهرى وابن الأثير وقال صاحب المحكم الولية طعام العرس والاملاك وقال صاحب القاموس كل طعام صنع لعرس أو غيره وقال عياض في المشارق الولية طعام النكاح وقيل طعام العرس خاصة وقال الشافعي تقع الولية على كل دعوة تتخذ لسرور حادث من نكاح أو ختان أو غيرها لكن الأشهر استعمالها عند الاطلاق في النكاح وتقييد في غيره فيقال وليمة الختان ونحو ذلك وقال الأزهرى الولية مأخوذة من الولم وهو الجمع وزنا ومعنى لأن الزوجين يجتمعان وقال ابن الاعرابي أصلها من تنعيم الشيء واجتماعه وجزم الماوردي ثم القرطبي بأنها لا تطلق في غير طعام العرس إلا بقرينة انتهى وحديث الباب يدل على تسمية هذه الثلاث ولا ثم اذا عرفت هذا فقد وردت أحاديث في وليمة العرس دالة على أنها حق وقد ترجم البخارى لباب الولية حق بما رواه الطبراني من حديث وحشى ابن حرب رفعه (الولية حق) ومسلم (شر الطعام طعام الولية يدعى الفنى ويترك المسكين وهى حق) الحديث ولابى الشيخ والطبراني فى الأوسط من حديث أبى هريرة رفعه (الولية حق وسنة فمن دعى فلم يجب فقد عصي) الحديث وروى أحمد من حديث جريرة قال لما خطب على رضى الله عنه فاطمة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (انه لا بد للعرس من وليمة) قال الحافظ وسنده لا بأس به وقد ورد الامر بها والامر ظاهر فى الوجوب كما هو مقرر فى الأصول وبه قال بعض الشافعية ونقله ابن التين عن أحمد وجزم به سليم الرازى وقال انه ظاهر فى الام وهو قول الظاهرية والجمهور انها سنة قال ابن بطال معنى الولية حق أى ليس بباطل بل يندب اليها وهى سنة فضيلة قياساً على سائر الاطعمة ولانه أمره عليه السلام ولو بشاة وهى غير واجبة اتفاقاً فوقها أولى قال ولا أعلم أحداً أوجبها احتج القائل بالوجوب بما فى البخارى وقال أنس لما قدموا المدينة نزل المهاجرون على الانصار فنزل عبد الرحمن بن عوف على سعد بن الربيع فقال أقامكم ماى وانزل لك على إحدى امرأتى قال بارك الله لك فى أهلاك وما لك تفرج الى السوق فباع واشترى فأصاب شيئاً من أقط وسمن فتزوج فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أولم ولو بشاة) وعن أنس ما أولم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على شيء من نسائه ما أولم على زينب أولم بشاة متفق عليهما وعنه أيضاً أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أولم على صفية بتمر وسويق رواه الخمسة إلا النسائي وعنه فى قصة

صفية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل وليتها التمر والاقط والسمن رواه أحمد ومسلم وفي رواية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقام بين خيبر والمدينة ثلاث ليال يبنى بصفية فدعوت المسلمين إلى وليته ما كان فيها من خبز ولا لحم وما كان فيها إلا أن أضر بالأنطاع فبسطت قال في عليها التمر والاقط والسمن فقال الملهون إحدى أمهات المؤمنين أو مما ملكت يمينه فقالوا إن حجبتها فهي إحدى أمهات المؤمنين وإن لم يحجبها فهي مما ملكت يمينه فلما ارتحل وظأ لها خلفه ومد الحجاب متفق عليه وقد استمدت من هذه الأحاديث بيان أقل ما يؤلم به المستطيع لأن الاستطاعة شرط التكليف وعلى ذلك يحمل ما روت صفية بنت شيبة قالت أولم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على بعض نسائه بمدين من شعير رواه البخاري وغيره وقد استدل على أن وقت فعلها إنما هو بعد الدخول بما في حديث أنس في قصة تزوجه صلى الله عليه وآله وسلم بزيثب أصبح عروسا بزيثب فدعا القوم الحديث فيكون مقيدا لاطلاق الأمر بها في حديث أنس في قصة تزوج عبيد الرحمن بن عوف على أن المراد بيان وقت الاستحباب والا فجرد الفعل إنما يدل على الشرعية المطلقة عن التوقيت مهما لم يتكرر ذلك الفعل في الوقت المعين وأما الأمر لعبد الرحمن فلا يدل على ذلك إذ يمكن أن يكون أمره بذلك بعد دخوله للتدراك لا للتوقيت ولأنه لم يكن قد عرف شرعية التوليم نعم وهذه هي وليمة الدخول وفي كلا الطرفين خلاف حكاة في الفتح وظاهر حديث الباب حصر مشروعية التوليم في الثلاث وقد ذكر النووي تبعاً للقاضي عياض أن الولائم ثمان الأعذار بعين مهمله وذال معجمة للختان والعقيقة للولادة والحرس بضم المعجمة وسكون الراء ثم السين مهمله لسلامة المرأة من الطلق وقيل هو طعام الولادة والعقيقة تختص بيوم السابع والنعيمة لقدم المسافر مشتقة من النعم وهو الغبار والوكيرة للسكنى المتجدد مأخوذ من الوكر وهو المأوى والمستقر والوضيمة بضاد معجمة لما يتخذ عند المصيبة والمأدبة لما يتخذ بلا سبب ودالها مضمومة ويجوز فتحها انتهى قال الحافظ واختلف في النعيمة هل هي التي يصنعها القادم من السفر أو التي تصنع له قولان وقيل النعيمة التي يصنعها القادم والتي تصنع له تسمى تحفة وقيل الوليمة خاص بطعام الدخول وأما طعام الأملاك وهو طعام ملك البضع بعقد نكاح أو بملك المملوك فهو كالطعام الذي يصنع عقيب ملك دار أو رقيق أو نحوه وقد عد منها الحذاق وهو الطعام الذي يتخذ عند حلق الصبي ذكره ابن الصباغ في الشامل وقال ابن الرفعة هو الذي يصنع عند الختم أي ختم القرآن كذا قيده قال الحافظ ويحتمل ختم قدر مقصود منه ويحتمل أن يطرد ذلك في حذقه لكل صناعة قال وذكر المحامي في الرونق في الولائم العتيرة وهي شاة تذبح في أول رجب وتعقب بأنها في معنى الاضحية قال وأما المأدبة ففيها تفصيل لأنها إن كانت لقوم مخصوصين فهي النقرى بفتح النون والقاف مقصور وإن كانت عامة فهي (الجفلى) بجمع وفاء بوزن الأول وقد عد منها المأنة وهي الطعام الذي يصنع لأجل الميت وعلى هذا فالوليمة ما يصنع عقيب

حدوث حادث شرور وفرح أو حزن وترح (نعم) أما إجابة داعي طعام غير بدعي سواء صنع للوليمة عرس أو غيرهما فالظاهر وجوبها للأحاديث الواردة في ذلك ومنها ما يفيد حديث المجموع وهو قوله .
 (حدثنى زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال إذا دعا أحدكم أخوه فليأكل كل من طعامه ويشرب من شرابه ولا يأنه عن شيء)

ش قوله (فليأكل كل من طعامه وشرابه الخ) هذا الأثر قد أخرج معناه الطبراني في الاوسط والحاكم والبيهقي في الشعب من حديث أبي هريرة رفعه بلفظ (إذا دخل أحدكم على أخيه المسلم فأطعمه من طعامه فليأكل كل منه ولا يسأل عنه وإن سقاه من شرابه فليشرب منه ولا يسأل عنه) وأخرجه عبد الرزاق من حديثه وزاد (فإن رابك فاسججه بالماء) يجمين أي رقه ذكر قريباً من معناه في النهاية والامر بالأكل من طعامه والشرب من شرابه إجابة للداعي وزيادة واذ هو المقصود بالأصالة وعن أبي هريرة (شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الاغنيا ، ويترك الفقراء ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله) متفق عليه وفي رواية قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (شر الطعام طعام الوليمة يمنعها من يأتيها ويدعى اليها من ياباها ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله) رواه مسلم وأبو الشيخ وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (أجيئوا هذه الدعوة إذا دعيت لها) وكان ابن عمر يأتي الدعوة في العرس وغير العرس ويأتيهما وهو صائم متفق عليه وفي رواية (إذا دعى أحدكم الى الوليمة فليأتها) متفق عليه ورواه أبو داود وزاد (فإن كان مغظراً فليطعم وإن كان صائماً فليسدع) وفي رواية قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من دعى فلم يجب فقد عصى الله ورسوله ومن دخل على غير دعوة دخل سارقاً وخرج مغيراً) رواه أبو داود وفي إسناده أبان بن طارق البصري قال في الخلاصة قال ابن عدي له نحو حديثين أو ثلاثة عن نافع وعنه درست بن زياد بن خالد بن الحارث قال أبو زرعة شيخ مجهول انتهى وفي هامشها مانصه ابن عمر حديث (من دعى فلم يجب) الخ قال ابن عدي وأبان بن طارق لا يعرف الا بهذا الحديث وله غير هذا الحديث وليس له أنكر من هذا الحديث وهو معروف به انتهى وفي اسناده أيضاً درست بن زياد قال في الخلاصة قال ابن عدي أرجو أنه لا بأس به وقال البخاري ليس بالقائم انتهى وكل ذي مرّة يعرف أن التطفل مشوم ولا يقع فيه الاساقط الهمة عن معالي الآثار محروم وقد أخرج البيهقي عن ابن مسعود رفعه إنك دعوتنا خمس خمسة وهذا رجل قد تبعنا فإن شئت أذنت له وإن شئت رجعت وأخرجه الترمذي مختصراً وفي لفظ من حديث ابن عمر (إذا دعا أحدكم أخاه فليجب) رواه أحمد ومسلم وأبو داود وفي لفظ (إذا دعى أحدكم الى وليمة عرس فليجب) وفي لفظ (من دعى الى عرس أو نحوه فليجب) رواها مسلم وأبو داود (نعم) ظاهر التقييد في الرواية الأولى أن وجوب الاجابة مقصور على وليمة العرس

ومفهومه عدم وجوب إجابة داعي غيرها ومنطوق الرواية الاخرى نص في وجوب الاجابة لداعي وليمة عرس أو غيره نصا وهو لا يحتمل التخصيص ولا يقوى المفهوم على معارضة المنطوق والاقترب أنه سمع التعميم مرة والتنضيص أخرى فحكاهما على حسب الحادثة . وقد وردت أحاديث تدل على وجوب إجابة داعي الطعام وإن كان المدعو صائما فمن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إذا دعى أحدكم الى طعام فليجب فان شاء طعم وإن شاء ترك) رواه احمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه وقال فيه (وهو صائم) وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إذا دعى أحدكم فليجب فان كان صائما فليصل وإن كان مفطرا فليطعم) رواه أحمد ومسلم وأبو داود وفي انظر (اذا دعى أحدكم الى الطعام وهو صائم فليقل إلى صائم) رواه الجماعة إلا البخارى والنسائي وأخرجه الطبراني من حديث ابن مسعود بلفظ (إذا دعى أحدكم الى طعام فليجب فان كان مفطرا فليأكل وإن كان صائما فليدع بالبركة) قال الحافظ العريزي وهو حديث صحيح وأخرجه ابن منيع عن أبي أيوب الانصارى بلفظ (إذا دعى أحدكم الى وليمة فليجب وإن كان صائما) قال العريزي صحيح بقي الكلام فيما اذا اجتمع داعيان أيهما يقدم وفي التلخيص مانعه حديث (اذا اجتمع داعيان فأجب أقربهما اليك بابا فان أقربهما اليك بابا أقربهما اليك جوارا وإن سبق أحدهما فأجب الذي سبق) رواه أبو داود واحمد عن حميد بن عبد الرحمن عن رجل من الصحابة واسناده ضعيف ورواه أبو نعيم في معرفة الصحابة من رواية حميد بن عبد الرحمن عن أبيه وله شاهد في البخارى من حديث عائشة قيل يا رسول الله إن لي جارين قالى أيهما اهدى قال (إلى أقربهما منك بابا) انتهى وإنما قال واسناده ضعيف لانه لم يسم من الطعن فيه الا هناد بن السمرى وحسنه السيوطى ويشهد لمعناه في الجملة حديث عائشة كما قال ووجه الشهادة أن ايثار الاقرب بابا بالاهداء يدل على أحقية الاقرب فالاقرب في حقوق الجار الذى مازال جبريل عليه السلام يومئ به حتى ظن أنه سيورثه منه فيكون أحق بإجابة دعوته حيث اجتمعت دعوتهما له في وقت واحد فان تقدم أحدهما بالدعوة ثم تبعه الثانى وكلاهما لوقت واحد بحيث لا يمكن امتثال دليل وجوب اجابتهما عرفا فقد تعلق به وجوب إجابة الاول ولا تكليف عليه بإجابة الثانى لان الامكان العرفى شرط فى مثل هذا وعدمه مانع ولا يصح قياس اجابة الداعي على سبب اثبات الشفعة حتى تلزم أولوية الاقرب مطلقا لاختلاف حكمة مشروعيتهما فالاجابة للتواصل والتواد وذلك جلب نعم مطلوب كونه بين جميع المسلمين جار أو غيره ولا شك أن الجار والاقرب أولى حيث يقدم داعيه لاجتماع الموجبين ومشروعية الشفعة لدفع الضرر عن الجار والاقرب جوارا أولى بالدفع عنه فيكون أولى بالحق وأما اذا استويا فى قرب الدار وبعدها مع اجتماع داعيهما فى آن واحد كذلك ولا مرجح شرعى فالقرعة أطيب لنفوس الجميع كما قال الامام يحيى بن حمزة عليه السلام والا اتبع المرجح للخروج من عهد

تسكليف وجوب الاجابة للاخر ولانه يكون اقرب الى طيب نفسه ولا يحسن هاهنا أن يقال يكون
غيره لان الحق عليه انغيره لاله فليتنامل

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال الولية أول يوم سنة والثاني
رياء والثالث سمعة)

ش هكذا في النسخ التي بيدي وهو موقوف عليه عليه السلام ويمكن أن يكون الغلط من تناول
أيدي النساخ وان الاصل هكذا الولية أول يوم حق والثاني سنة والثالث رياء وسمعة موافقة لما أخرجه
الطبراني في الكبير عن ابن عباس رفعه (طعام يوم في العرس سنة وطعام يومين فضل وطعام ثلاثة أيام رياء
وسمعة) ولما رواه الترمذي من حديث ابن مسعود رفعه (طعام أول يوم حق وطعام يوم الثاني سنة وطعام
يوم الثالث سمعة ومن سمع سمع الله به) وقال لا نعرفه إلا من حديث زياد بن عبد الله البكائي وهو كثير
الغرائب والمناكير قال الحافظ في الفتح وشيخه فيه عطاء ابن السائب وسامع زياد منه بعد اختلاطه فهذه
علته انتهى وانما كان طعام اليوم الثاني سنة لانه معروف وكل معروف صدقة وقد تقدم الكلام على
ذلك وحديث (الولية في اليوم الاول حق وفي الثاني معروف وفي الثالث رياء وسمعة) قال الحافظ في
التمخيص أخرجه أحمد والدارمي والبخاري وأبو داود والنسائي من حديث رجل من ثقيف يقال اسمه زهير
وغلط ابن قانع فذكره في الصحابة فيمن اسمه معروف وذلك أنه وقع في السنن وفي المسند عن رجل
من ثقيف يقال له معروف أي يثنى عليه خير قال قتادة ان لم يكن اسمه زهير فلا أدري ما اسمه وأخرجه
البغوي في معجم الصحابة فيمن اسمه زهير وقال لا أعلم له غيره وقال ابن عبد البر يقال انه مرسل وقال
البيهقي عن البخاري لا يصح اسناده ولا تعلم له صحبة وأغرب أبو موسى المديني فأخرج الحديث في ترجمة
عبد الله بن عثمان النقي في ذيل الصحابة وانما رواه عبد الله عن هذا الرجل وقد أعله البخاري في
تاريخه وأشار الى ضعفه في صحيحه وقد أخرج أبو داود من طريق قتادة عن سعيد بن المسيب موقوفاً
عليه مثله وفي الباب عن أبي هريرة رواه ابن ماجه وفي اسناده عبد الملك بن حسين النخعي الواسطي
ضعيف وعن ابن مسعود رواه الترمذي بلفظ الحديث المتقدم واستغفره وقال الدارقطني تفرد به زياد
ابن عبد الله عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي عنه قال الحافظ قلت وزياد مختلف
في الاحتجاج به ومع ذلك فسماعه من عطاء بعد الاختلاط وعن الحسن رواه البيهقي من رواية أبي سفيان
عنه وفي اسناده بكر بن خنيس وهو ضعيف وذكره ابن أبي حاتم والدارقطني في العلل من حديث
الحسن عن أنس ورجحاً رواية من أرسله عن الحسن وعن وحشي بن حرب وابن عباس رواهما الطبراني
في الكبير واسنادهما ضعيف انتهى وقال في الفتح بعد مرده لهذه الاحاديث مالدظه وهذه الاحاديث
وان كان كل منها لا يخلو عن مقال فجموعها يدل على أن للحديث أصلاً انتهى وقد وقع الاختلاف

هل يجب اجابتها في اليوم الثاني والثالث أم لا وإلى كراهة الاجابة في اليوم الثالث ذهبت الشافعية والحنابلة والهادوية وقد استوفى الاقوال في الفتح ولا يخفى أن الحديث وإن صح فهو لا يتنا في وجوب اجابة الداعي لان عصيان الداعي بفعلها في اليوم الثالث ذنب متعلق به ولا يتعلق بالمجيب منه شيء إذ لا تلازم بينهما كما لا تلازم بين وجوب الاجابة في اليوم الاول الذي قد صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه سمى طعامه شرا في قوله صلى الله عليه وآله وسلم (شر الطعام طعام الوليمة تدعى الاغنياء وتترك الفقراء ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله) وبين وجوب الاجابة لداعيها بل زاد تأكيده ذلك الوجوب بتسمية تارك اجابة داعيها عاصيا لله ورسوله مع كونه دعا الى شر الطعام وربما كان المعنى الذي لأجله كان ذلك الطعام شرا هو الذي لأجله كره التوايم في اليوم الثالث أو قريب منه وذلك أن إضافة الاغنياء لابد أن يداخلها شيء من التكلفات التي لا خير فيها فاذا عريت الوليمة عن حضور الفقراء لم تخلص عن الشر الذي قد يصحبها حينئذ فلا ظهر وجوب الاجابة وهو الذي جنح اليه البخاري فقال باب حق اجابة الوليمة والدعوة ومن أول سبعة أيام ونحوه ولم يؤقت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوما ولا يومين وقد أخرج أبو يعلى قال الحافظ بسند حسن عن أنس قال تزوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم صفيية وجعل عنقها صداقها وجعل الوليمة ثلاثة أيام الحديث وعلى هذا فيكون هذا الحديث مخصصا لمجموع تلك الاحاديث على فرض صحته ووجه التخصيص عصمته صلى الله عليه وآله وسلم عن فعل غير ما فيه ثواب ولو كان مباحا لأنه مأمور بتبليغ جميع الأحكام ومنها بيان الاباحة أما اذا كان المدعو في اليوم الثاني والثالث وما بعده غير المدعو فيها قبله وثمة سعة ومحبة للسكرم واصطناع المروءة والتحدث بالنعمة فلا إشكال وأما اذا لم يكن كذلك فعمل أن يكون في دخول المجيب إرشاد صاحب الوليمة الى ما هو الحق والذي يحسن منه اقتصاره عليه وتبيين أن ذلك الفعل غير جائز ولا مشروع ولا مناب عليه وإرشاده الى التوبة عن العود الى مثل ذلك الفعل واذا ليس ذلك الطعام محرما في نفسه لطيب نفس صاحبه بأكل من دعاه لأكله إلا أن يكون فاسقا لتهيئه صلى الله عليه وآله وسلم عن إجابة طعام الفاسقين أخرجه الطبراني والبيهقي من حديث عمران بن حصين وهكذا اذا اشتملت مائدة على طعام محرم في نفسه أو شراب كذلك فالأول كالخنزير والثاني كالخمر أو اشتملت المائدة على وجود منكر غير الطعام والشراب وهو مجزوم بتحريمه فلا تجوز الاجابة ومن لم يعلم بوجود ذلك إلا بعد وصوله اليها وهو لا يقدر على تغيير ذلك الى حد لا يصلح للاقتناع به وجب عليه الخروج لحديث عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة يدار عليها الخمر ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام إلا بأزار ومن كانت تؤمن بالله واليوم الآخر فلا تدخل الحمام) رواه أحمد والترمذي معناه من رواية جابر وقال حديث حسن غريب والحاكم والنسائي من

طريق أبي الزبير عن جابر قال الحافظ في الفتح وإسناده جيد وأخرجه الترمذى من وجه آخر فيه ضعف عن جابر وأخرجه أبو داود من حديث ابن عمر بسند فيه انقطاع وأحمد من حديث ابن عمر أيضا وأخرجه الحاكم والنسائي وأبو حاتم من حديث جعفر بن برقان عن الزهري عن سالم عن أبيه بلفظهم عن مطعمين عن الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر الحديث وأعله أبو داود والنسائي وأبو حاتم بأن جعفر لم يسمعه من الزهري وجاء التصريح عنه بقوله أنه بلغه عن الزهري ورواه البزار من حديث أبي سعيد ورواه الطبراني من حديث ابن عباس ومن حديث عمران بن حصين ورواه أحمد من حديث عمر بن الخطاب قال في التلخيص وإسناده ضاف وأما إذا أمكن التغيير لذلك المنكر فقد وجب الحضور له الدلالة القطعية الدالة على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فإن لم يستطع إلا إنكاره بلسانه بما لا ثمره له فقد تعارض عليه الأمران فإن لم يخف على نفسه وماله فالتزم أرحح لحديث فلا يمنعه ذلك أن يكون أكله وشربه كما إذا لم يمكن الإنكار إلا بالقلب وهذا كله حيث كان المنكر مجزوما بتحريره في دين الإسلام أو عند المنكر والمنكر عليه والأوجب الرجوع إلى ما يقتضيه الدليل

ص (حديثي زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال للمسلم على أخيه ست خصال يعرف اسمه واسم أبيه ومنزله ويسأل عنه إذا غاب ويعوده إذا مرض ويحجبه إذا دعاه)
 ش أخرج ابن سعد والبخاري في التاريخ والترمذى عن زيد بن نمام الضبي إذا آخى الرجل الرجل فليسمأه عن اسمه واسم أبيه ومن هو فاته أو وصل للمودة وأخرج البيهقي في الشعب عن ابن عمر إذا آخيت رجلا فاسأله عن اسمه واسم أبيه فإن كان غائبا حفظته وإن كان مريضا عدته وإن مات شهدته وأخراطى في مكارم الأخلاق عن عمران هذه ليست بالمعرفة حتى تعرف اسمه واسم أبيه فتعده إذا مرض وأشيعه إذا مات والطبراني في الكبير عن ابن عمر ليست بمعرفة حتى تعرف اسمه واسم أبيه وقبيلته إن مرض عدته وإن مات اتبعت جنازته وأخرج البخاري في الأدب وإسلام (حتى المسلم على المسلم ست إذا لقيته وسلم عليه وإذا دعاك فاجبه وإذا استنصحتك فانصَح له وإذا عطس فحمد الله فشمته وإذا مرض فعده وإذا مات فاتبعه) وأخرج أحمد والترمذى وابن ماجه عن أمير المؤمنين على عليه السلام للمسلم على المسلم ست بالمعروف يسلم عليه إذا لقيه ويحجبه إذا دعاه ويشمته إذا عطس ويعوده إذا مرض ويتبع جنازته إذا مات ويحب له ما يحب لنفسه وأخرج الترمذى والنسائي عن أبي هريرة للمؤمن على المؤمن ست خصال يعوده إذا مرض ويشهده إذا مات ويحجبه إذا دعاه ويسلم عليه إذا لقيه ويشمته إذا عطس وينصَح له إذا غاب أو شهد ورواه أحمد من حديث ابن عمر قال الحافظ عبد العظيم بإسناد حسن وعن أبي أيوب الأنصاري بلفظ للمسلم على أخيه المسلم ست خصال واجبة فمن ترك خصلة منها فقد ترك حقا واجبا قد ذكر الحديث بنحو ما تقدم ورواه الطبراني وأبو الشيخ في

الثواب قال الحافظ ورواهما تقات الا عبد الرحمن بن زياد بن أنعم (نعم) ولا ينافي ذلك حديث أبي هريرة المتفق عليه (حق المسلم على المسلم خمس رد السلام وعيادة المريض واتباع الجنائز واجابة الدعوة وتشميت العطاس) ولا حديث ابن مسعود الذي أخرجه احمد والحاكم (للمسلم على المسلم أربع خلال يشتمه اذا عطس ويحييه اذا دعاه ويشهده اذا مات ويعوده اذا مرض انتهى) لأن المفهوم لا يمارض المنطوق ولأن مفهوم أربع لو عمل به لكان معارضا لمفهوم الخمس كما أنه معارض لمفهوم الست فيلزم تعارض مفاهيم الاعداد الثلاثة ومنطوق الست أرجح من مفهومى الأربع والخمس مع تعارضهما والعمل بها عمل بما دونها بالاولى والأخرى ولا كذلك في العكس مع لزوم التحكم لو عمل بأحد الاولين وبهم هذا يتحقق أن رواية الست زيادة غير معارضة بما يسقطها فوجب قبولها ومجموع ذلك قد أفاد وجوب رعاية هذه الحقوق التي منها اجابة داعيه للطعام والتعبير بكونها حقاً للمسلم على أخيه مؤكداً بعلی مع ورود الامر بكل واحد منها والتصریح بالوجوب في رواية ظاهر في الوجوب حتى يتحقق الصارف وقد ورد في السلام ما يقتضى صرف ذلك الوجوب عن البادى وليس هذا مقام استيفاء الكلام على ذلك

ص (حديثي زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربع لهم أجران رجل كانت له أمة فأديها واحسن أديها ثم أعتقها فسكحها فله أجران ورجل أدخل الله عليه الرزق في الدنيا فأدى حق الله وحق مواليه فله أجران ورجل شفع شفاعة خير أجره الله على يديه كان له أجران ورجل من أهل الكتاب آمن بنبيه وآمن بي فله أجران)

ش الاحاديث الواردة فيمن يؤتى أجره مرتين رويت عن جمع من الصحابة باتفاق واختلاف فمنها (أربع يؤتون أجرهم مرتين أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن أسلم من أهل الكتاب ورجل كانت عنده أمة فأعجبته فأعتقها ثم تزوجها وعبد مملوك أدى حق الله وحق سادته) رواه الطبراني من حديث أبي امامة الباهلي قال الحافظ العزيزي واسناده حسن ومنها بلفظ (ثلاثة لهم أجران رجل من أهل الكتاب آمن بنبيه وآمن بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم والعبد المملوك اذا أدى حق الله وحق مواليه ورجل كانت له أمة فأديها فاحسن تأديها وعلمها فاحسن تعليمها ثم أعتقها فتزوجها فله أجران) رواه البخاري ومسلم من حديث أبي موسى الاشعري والترمذي وحسنه ولفظه قال (ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين عبد أدى حق الله وحق مواليه فذلك يؤتى أجره مرتين ورجل كانت عنده جارية وضيئة فأديها فاحسن تأديها ثم أعتقها ثم تزوجها ينتفي بذلك وجه الله فذلك يؤتى أجره مرتين ورجل آمن بالكتاب الأول ثم جاء الكتاب الآخر فآمن به فذلك يؤتى أجره مرتين) ورواه أحمد والنسائي وابن ماجه وقد تقدمت أحاديث أن الصدقة على ذى الرحم صدقتان صدقة وصلوة وقد عرفت الكلام على مفهوم العدد على القول به وعلى الجملة أن مفهوم عدد أربعة غير مقصود للاختصاص عند النافي له وهو ظاهر

ولا عند المنيب له لورودها هو أرجح منه وقد قل الحافظ السيوطي في تنوير الحوالك شرح موطأ مالك في ما جاء في المملوك وهبته من كتاب الجامع عند الكلام على حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (العبد إذا أصبح لسيده واحسن عبادة الله فله أجره مرتين) ما لفظه وقد وردت أحاديث كثيرة فيمن يؤتي أجره مرتين فجمعت منها نيفا وثلاثين ونظمتها في أبيات قلت

وجمع أني فيما رويناه انهم ينني لهم أجر حووه محققا
فازواج خير الخلق أولهم ومن على زوجها أو للقريب تصدقا
وقاز يجهد ذو اجتهاد أصاب والـ وضوء اثنتين والكتاني صدقا
وعبد أني حق الاله وسيد وعابر يسرى مع غنى له تقى
ومن أمة يشري فادب محسنا وينسكحها من بعده حين اعتقا
ومن سن خيرا أو أعاد صلاته كذلك جبان إذ يجاهد ذا شقا
كذلك شهيد في البحار ومن أني له القتل من أهل الكتاب فالحقا
وطالب علم مدرك ثم مسيغ وضوا لدى البرد الشديد محققا
ومستمع في خطبة قد دنا ومن بتأخير صف أول مسلما وقا
وحافظ عصر مع امام مؤذن ومن كان في وقت الفساد موقفا
وعامل خير مخفيانم ان بدا يرى فرحا مستبشرا بالذي ارتقى
ومغسل في جمعة عن جنابة ومن فيه حقا قد غدا متصدقا
وماش يصلي الجمعة ثم من أني هذا اليوم خيرا ما فضعه مطلقا
ومن حنقه قد جاءه من صلاحه ونازع نعل إن لخير تسبقا
وماش لدى تشيع ميت وغاسل يدا بعد أكل والمجاهد اخفقا
ومنبع ميتا حيا من أهله ومستمع القرآن فيما روى الثقا
وفي مصحف يقرأ وقاريه معرب يتفهم معناه الشريف محققا

انتهى المراد نقله

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال إذا دخلت السوق قل بسم الله الرحمن الرحيم وتوكلت على الله ولا حول ولا قوة إلا بالله اللهم اني أعوذ بك من عين فاجرة وصفقة خائنة ومن شر ما احاطت به هذه السوق)

ش السوق يذكر ويؤنث كما في مختار الصحاح ومعناه في النهاية وهذا الاثر قد روى نحوه مرفوعا انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا دخل السوق قال (بسم الله اللهم اني أسألك من خير هذه السوق

وخير ما فيها وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها اللهم اني أعوذ بك أن أصيب فيها بيميننا فاجرة وصفقة خاصرة) أخرجه الطبراني في الكبير والحاكم قال الحافظ العزيزي بإسناد ضعيف وقد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا خرج من بيته قال (بسم الله توكلت على الله اللهم اني أعوذ بك من أن أضل أو أضل أو أزل أو أزل أو أظلم أو أظلم أو أجهل أو يجهل أو يجهل على أو أبغى أو يبغى على) أخرجه الطبراني في الكبير من حديث بريدة وصححه الحافظ السيوطي ورواه أحمد والترمذي وابن ماجه والحاكم وابن السني من حديث أم سلمة بالفاظ متقاربة وقال الترمذي حديث حسن صحيح وقد وردت أحاديث في الترغيب في ذكر الله تعالى في الاسواق ومواطن الغفلة عن جمع من الصحابة وقد عقدت لها أبواب وهي جديرة بذلك ولكنها ليست مما عقد له هذا الاثر والاحالة كافية

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام انه كان إذا رأى كوكبا منقضا قال اللهم صوبه واصب به وقنا شر ما تريد به)

ش لما كانت الشهب ترسل عذابا على مردة الجن كما نطق بذلك القرآن العظيم وصرحت به أحاديث النبي الكريم عليه وعلى آله أفضل الصلاة والسلام وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا رأى شيئا من نوع ما قد يرسل عذابا طلب خيره واستعاذ بالله من شره مع كونه صلى الله عليه وآله وسلم قد آمنه الله من حلول بأس به وبأمنه كما قال تعالى (وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون) فكان يحول بينه صلى الله عليه وآله وسلم وبين استحضاره لما قد آمنه ربه منه غلبة استحضاره صلى الله عليه وآله وسلم مقام خوف حلول الحوادث المفزعة من ذلك النوع وهو لها حتى كان إذا عصفت الريح قال (اللهم اني أسألك خيرا وخير ما فيها وخير ما أرسلت به وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلت به) وإذا تخيلت السماء تغير لونه وخرج ودخل وأقبل وأدبر فإذا امطرت سرى عنه ففرغت يعني عائشة ذلك فسأله فقال لعنه يا عائشة كما قال الله تعالى : فلما رأوه عارضا مستقبل أودينهم قلوا هـذا عارض ممطرنا) الآية أخرجه أحمد ومسلم من حديث عائشة كان في ذلك دلالة اشارة الى شرعية طلب خير ما قد يكون نوعه عذابا والاستعاذة من شر ما يرسل عذابا فافتى أمير المؤمنين عليه السلام أثر تلك المشروعية وكان يطلب من الله إصابة المنقض من النجوم لمردة الجن ويستعين من شره ولذلك نظائر والقصد الاشارة

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أنه كان إذا نظر في المرأة قال الحمد لله الذي أحسن خلقي وحسن خلقي وصورني وعافاني في جسدي)

ش قد روي نحو هذا الاثر مرفوعا أخرجه ابن السني عن أنس بلفظ أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا نظر وجهه في المرأة قل (الحمد لله الذي سوي خلقي فعدله وكرم صورة وجهي فحسنها وجعلني

من المسلمين) وأخرجه أبو يعلى والطبرانى في الكبير من حديث ابن عباس بلفظ كان اذا نظر في المرأة قل (الحمد لله الذى حسن خلقى وخلقى وزان منى ماشان من غيرى) الحديث ضعفه الحافظ العزيزى وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (اللهم كما أحسنت خلقى فأحسن خلقى) رواه أحمد قل الحافظ المنذرى ورواته ثقات

ص (حديثى زيد بن على عن أبيه عن جده عن على عليهم السلام أنه كان يقول اذا دخل المقبرة السلام على أهل الديار من المسلمين والمؤمنين أنتم لنا فرط وأنا بكم لاحقون انا الى الله راغبون انا الى ربنا منقلبون)

ش الاحاديث الواردة فيما يقال فى زيارة القبور قد وردت بألفاظ مختلفة فمنها عن أبى هريرة أن النّبى صلى الله عليه وآله وسلم أتى المقبرة فقال (السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون) الحديث رواه مالك والشافعى وأحمد ومسلم والنسائى وابن ماجه وابن حبان وعن ابن عباس رفعه بلفظ (السلام عليكم يا أهل القبور من المؤمنين والمسلمين يغفر الله لنا ولكم أنتم سلفنا ونحن بالأثر) أخرجه الترمذى والطبرانى فى الكبير وعن عائشة بلفظ (السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا وإياكم متواعدون غدا ومتواكلون وإنا إن شاء الله بكم لاحقون اللهم اغفر لأهل بقيع الفرقد) أخرجه النسائى وأخرج مسلم عنها أيضا أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلما كان ليبتها منه يخرج الى البقيع من آخر الليل فيقول (السلام عليكم دار قوم مؤمنين وأنا كم ماتواعدون غداً مؤجلون وإنا إن شاء الله بكم لاحقون اللهم اغفر لأهل بقيع الفرقد) وأخرج هو والنسائى عنها بلفظ (قولى السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ويرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون) وأخرج ابن ماجه عنها أيضا رفعته (السلام عليكم دار قوم مؤمنين أنتم لنا فرط وأنا بكم لاحقون اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتننا بعدهم) وأخرجه أحمد عنها بلفظ (سلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا بكم لاحقون اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتننا بعدهم) وأخرجه الطبرانى فى الكبير عن مجمع بن جارية بلفظ (السلام على أهل القبور ثلاثا من كان منكم من المسلمين والمؤمنين أنتم لنا فرط) وعن الجهدنية امرأة بشير بن اخصاصية عن بشير قل إن النّبى صلى الله عليه وآله وسلم خرج ذات ليلة فتبعته فأنى البقيع فقال (السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا بكم لاحقون وإنا اليه راجعون لقد أصبتم خيرا بجيلا وسبقتهم شرا طويلا) أخرجه أبو نعيم وابن عساكر واختلاف هذه الألفاظ يدل على توسيع الأمر ومعظم المقصود من الزيارة هو الدعاء بالرحمة والعافية من عذاب القبر والمغفرة للذنوب وقد ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان اذا دعا بدأ بنفسه أخرجه الطبرانى عن أبى أيوب وأخرجه أهل السنن الثلاث وابن حبان والحاكم عنه بلفظ كان اذا ذكر أحدا فدعا له بدأ بنفسه وهذا

ما يتأسى به فيه فتكون أمتة مثله ومنه قوله هنا (يغفر الله لنا ولكم وأما البداية بالسلام فهو تحفة كل مزور من زائره) وقد قيل انه يشترط في الادعية الاتيان بالالفاظ الواردة عن الشارع مستبدلين بقوله صلى الله عليه وآله وسلم للبراء بن عازب في حديث تعليم دعاء الاضطجاع للنوم (لا ونيك الذي أرسلت) وبأحاديث تعليمات الادعية ولعله يقال أما الاسم الاعظم فلا تمكن مصادفته إلا بذلك وأما أحاديث تعليمات الادعية فليس فيها المنع من غيرها وإن كان اللفظ النبوى أولى وأحق وأما حكم زيارة القبور في حق الرجال والنساء فقد تقدم شطر منه في ﴿ كتاب الجنائز ﴾ وبحث في آخر (باب الأكل من لحوم الاضاحي)

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال شكوت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تغلبت القرآن من صدري فأدنانى منه ثم وضع يده على صدري ثم قال اللهم اذهب الشيطان من صدري ثلاث مرات قال ثم قال اذا خفت من ذلك فقل أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ومن همزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون إن الله هو السميع العليم اللهم نور بكتائبك بصرى وأطلق به لساني واشرح به صدري ويسر به أمري وافرج به عن قلبي واستعمل به جسدى وقونى لذلك فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم وتعيد ذلك ثلاث مرات فإنه يدحر عنك)

ش لا مانع أن تكون شكاية أمير المؤمنين عليه السلام الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرة عن سبب تغلبت القرآن بكثرة وسوسة الشيطان فكان تعليم النبي صلى الله عليه وآله وسلم له بهذا الدعاء ومرة عن نفس تغلبت القرآن نسيانا أو ان النسيان مسبب عن تلك الوسوسة فعلمه أولا هذا الدعاء لدحر الشيطان عنه ثم لما شكى مجرد نسيان القرآن كما يفيد حديث ابن عباس رضى الله عنه علمه ما يكون سببا لتغلب الرأى عليه بالحفظ وهذا هو وجه الجمع فمن ابن عباس قال بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ جاءه على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه فقال بأبى أنت تغلبت هذا القرآن من صدري فما أجبنى أقدر عليه فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (يا أبا الحسن أفلا أعلمك كلمات ينفعك الله بهن وتنفع بهن من علمته ويثبت ما علمت في صدرك) قال أجل يا رسول الله فعلنى قل (اذا كان ليلة الجمعة فان استطعت ان تقوم في ثلث الاليل الآخر فاتها ساعة مشهودة والدعاء فيها مستجاب وقد قال أخى يعقوب لبنية سوف أستغفر لكم ربي يقول حتى تأتى ليلة الجمعة فان لم تستطع فقم في وسطها فان لم تستطع فقم في أولها فصل أربع ركعات تقرأ في الركعة الاولى (بفاتحة الكتاب) وسورة (يس) وفي الركعة الثانية (بفاتحة الكتاب) و (حم) الدخان . وفي الركعة الثالثة (بفاتحة الكتاب) و (آلم تنزيل السجدة) وفي الركعة الرابعة (بفاتحة الكتاب) و (تبارك المفصل)

فاذا فرغت من التشهد فاحمد الله وأحسن الثناء على الله وصل على أفضل وأحسن الانبياء محمد وعلى آله وعلى سائر النبيين واستغفر للمؤمنين والمؤمنات ولاخوانك الذين سبقوك بالايمان ثم قل في آخر ذلك اللهم ارحمني بترك المعاصي أبدا ما بقيتني وارحمي ان أتكلف مالا يعينني وارزقي حسن النظر فيما يرضيك عنى اللهم بديع السموات والأرض ذا الجلال والاكرام والعزة التى لاترام . أسألك يا الله يارحمن بجلالك ونور وجهك ان تلزم قلبي حفظ كتابك كما علمتني وارزقي ان أتلوه على النحو الذى يرضيك عنى اللهم بديع السموات والأرض ذا الجلال والاكرام والعزة التى لاترام . أسألك يا الله يارحمن بجلالك ونور وجهك أن تنور بكتابك بصري وأن تطلق لساني وأن تفرج به عن قلبي وأن تشرح به صدرى وأن تستعمل به بدنى فإنه لا يعيننى على الحق غيرك ولا يؤتينيها الا أنت ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم يا أبا الحسن تفعل ذلك ثلاث جمع أو خمسا أو سبعا نجاب بأذن الله والذى بعثنى بالحق ما اخطأ مؤمنا قط قال ابن عباس فوالله ما لبث على الا خمسا أو سبعا حتى جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى مثل ذلك المجلس فقال يا رسول الله إني كنت فيما خلا لا آخذ الا أربع آيات ونحوهن فاذا قرأتهن على نفسي تغاثن وأنا أعلم اليوم أربعين آية ونحوها فاذا قرأتها على نفسي فكأنما كتاب الله بين عيني واقد كنت أسمع الحديث فاذا رددته تغثت وأنا اليوم أسمع الاحاديث فاذا نحدثت به لم أخرج منها حرفا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند ذلك (مؤمن ورب الكعبة أبا الحسن) رواه الترمذى وقال حديث حسن غريب لا نعرفه الا من حديث الوليد بن مسلم ورواه الحاكم وقال صحيح على شرطهما الا أنه قال يقرأ فى الثانية (بالفاتحة) و (آلم) السجدة . وفى الثالثة (بالفاتحة) والدخان عكس ما فى الترمذى وقال فى الدعاء وأن تشغل به بدنى مكان وأن تستعمل وهو كذلك فى بعض نسخ الترمذى ومعناها واحد وفى بعضها وأن تغسل قال الحافظ المنذرى طرق اسانيد هذا الحديث جيدة ومثقه غريب جداً والله أعلم .

ص (حديثى زيد بن على عن أبيه عن جده عن على عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الموت فزع فاذا بلغ أحدكم موت أخيه فليقل كما أمر الله عز وجل انا لله وانا اليه راجعون وانا الى ربنا لمنقلبون اللهم اكتبه عندك من المحسنين واجعل كتابه فى عليين وأخلف على عقبه فى الآخرة اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتننا بعده)

ش الحديث أخرجه ابن السنى فى عمل اليوم والليلة عن ابن عباس بلفظ (إن الموت فزعا فان أتى أحدكم وفاة أخيه فليقل إنا لله وإنا اليه راجعون) الحديث إلا أنه قال (وأخلف عقبه) وأخرجه الطبرانى فى معجمه وابن النجار عن أبى هند الدارى بلفظ (إن للموت فزعا فاذا بلغ أحدكم موت أخيه فليقل إنا لله وإنا اليه راجعون اللهم ألحقه بالصالحين وأخلف على ذريته فى الغابرین وأغفر لنا

وله يوم الدين اللهم لا نحرمنه أجره ولا تفتننا بعده وموت الأخ في الله مصيبة يصاب بها العبد المؤمن)
وقد قالت أم سلمة رضي الله عنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من عبدة تصيبه
مصيبة فيقول (إنا لله وإنا إليه راجعون اللهم أجرني في مصيبتى واخلف لي خيراً منها) إلا أجره الله في
مصيبته وأخلف له خيراً منها) قالت فلما مات أبو سلمة قلت أى المسلمين خير من أبى سلمة أول بيت
هاجر الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم إنى قلتها فأخلف الله لي خيراً منه رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم رواه مسلم وأبو داود والنسائي والترمذى وأفظه قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم (إذا أصاب أحد مصيبة فليقل إنا لله وإنا إليه راجعون اللهم عندك أحسب مصيبتى فأجرني بها
وابدلي بها خيراً) فلما احتضر أبو سلمة قال اللهم اخلفني في أهلى خيراً منى فلما قبض قالت أم سلمة إنا
لله وإنا إليه راجعون عند الله أحسب مصيبتى فأجرني فيها ورواه ابن ماجه بنحو الترمذى وعن
أبى موسى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (قال اذا مات ولد العبد قال الله تعالى للملائكة
قبضتم ولد عبدى فيقولون نعم فيقول قبضتم ثمرة فؤاده فيقولون نعم فيقول ماذا قال عبدى فيقولون حمدك
واصبر جمع فيقول الله تعالى ابنوا لعبدى بيتاً في الجنة وسموه بيت الحمد) رواه الترمذى وحسنه وابن
حبان في صحيحه .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال كان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم اذا آوى الى فراشه عند منامه اتكأ على جانبه الايمن ثم وضع يمينه تحت خده
مستقبلاً القبلة ثم قال باسمك اللهم وضعت جنبي وبك أرفعه اللهم إن أمسكت روحى فارحمها وإن
أخرتها فاحفظها بما تحفظ به الصالحين)

ش أخرج الشيخان وأبو داود من حديث أبى هريرة عنه صلى الله عليه وآله وسلم (اذا آوى
أحدكم الى فراشه فلينفذه بدخلة إزاره فانه لا يدري ما خلفه عليه ثم ليضطجع على شقه الايمن ثم ليقول
باسمك ربى وضعت جنبي وبك أرفعه إن أمسكت نفسى فارحمها وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به
عبادك الصالحين) وقد وردت احاديث فيمن يأوى الى فراشه للنوم بأذكار مختلفة فمن رافع بن خديج
عنه صلى الله عليه وآله وسلم قال (اذا اضطجعت أحدكم على جنبه الايمن ثم قال اللهم أسلمت نفسى
اليك ووجهت وجهى اليك وألجأت ظهرى اليك وفوضت أمرى اليك لا ملجأ ولا منجأ منك الا
اليك أو من بكتابك وبرسلك فان مات من ليلته دخل الجنة) رواه الترمذى وقال هذا حديث حسن
غريب وعن البراء بن عازب قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (اذا أتيت مضطجعاً فتوضأ
وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الايمن ثم قل اللهم أنى أسلمت نفسى اليك ووجهت وجهى اليك
وفوضت أمرى اليك وألجأت ظهرى اليك ورغبة اليك ولا ملجأ ولا منجأ منك الا اليك آمنت

بكتابتك الذى أنزلت ونبئك الذى أرسلت فان مت من ليلىك فأنت على الفطرة واجعلهن من آخر ماتتسكن به) قال فرددتها على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما بلغت آمنت بكتابتك الذى أنزلت قلت ورسولك الذى أرسلت قل (لا ونبئك الذى أرسلت) رواه الامام أبو طالب والبخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه وفى رواية للبخارى والترمذى (فانك ان مت من ليلىك مت على الفطرة وان أصبحت أصبحت خيراً) وعن البراء بن عازب أيضاً قل كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا نام توسد يمينه تحت خده ويقول (اللهم قنى عذابك يوم تبعث عبادك) وفى لفظ (يوم تجمع عبادك) أخرجه ابن أبى شيبه وابن جرير وصححه ورواه ابن عساکر من حديث أنس بلفظ (أى رب قنى عذابك يوم تبعث عبادك) وعن أبى ذر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أخذ مضجعه من الليل قال (اللهم باسمك نموت ونحى) واذا استيقظ قال (الحمد لله الذى أحيانا بعد موتنا) وفى لفظ (بعد ما أماتنا واليه النشور) أخرجه ابن جرير وصححه وأخرجه الامام المرشد بالله من حديث حذيفة وعن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (من قال حين يأوى الى فراشه « لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شىء قدير لا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله الله أكبر غفرت له ذنوبه أو خطايا) شك منه (وإن كانت مثل زبد البحر) رواه النسائى وابن حبان فى صحيحه واللفظ له وعند النسائى سبحان الله وبحمده) وقال فى آخره (غفرت له ذنوبه ولو كانت أكثر من زبد البحر) وقد قل صلى الله عليه وآله وسلم لابنته فاطمة الزهراء عليها السلام لما جاءت تطالبه خادما من السبي يقبها حرماهى فيه (اتقى الله يا فاطمة وأدى فريضة ربك واعملى عمل أهلك واذا أخذت مضجعتك فسمعى ثلاثا وثلاثين واحمدى ثلاثا وثلاثين وكبرى أربعاً وثلاثين فتلک مائة فهو خير لك من خادم) قالت رضيت عن الله وعن رسوله زاد فى رواية ولم يخدمها رواه البخارى ومسلم وأبو داود واللفظ له والترمذى مختصراً الجامع من حديث أمير المؤمنين على عليه السلام وفى حديث ابن عمرو بن العاص (فتلک مائة باللسان والى فى الميزان) الحديث رواه أبو داود واللفظ له والترمذى وقال حديث حسن صحيح والنسائى وابن حبان فى صحيحه ومن آداب من يريد النوم أن لا ينام إلا طاهراً فعن ابن عمر قال قل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من بات طاهراً بات فى شعاره ملك فلا يستيقظ إلا قال الملك اللهم اغفر لعبدك فلان فإنه بات طاهراً) رواه ابن حبان فى صحيحه وعن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (طهروا هذه الاجساد طهرکم الله فانه ليس من عبده يديت طاهراً إلا بات معه فى شعاره ملك لا ينقلب ساعة من الليل إلا قل اللهم اغفر لعبدك فانه بات طاهراً) رواه الطبرانى فى الاوسط قال الحافظ المنذرى باسناد جيد وفى الباب غير ذلك وعن عمر أنه قل يا رسول الله أينام أحدنا وهو جنب قل (نعم اذا توضأ)

أخرجه الجماعة وفي رواية للبخارى ومسلم (ليتوضأ ثم لينم) وفي رواية للبخارى (ليتوضأ ويرقد)
وفي رواية لها (نوضاً وَاغسل ذكرَكَ ثم نِم) وفي رواية للبخارى (نعم و يتوضأ) وابن حبان وعن
عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه وتوضأ
وضوءه للصلاة رواه الجماعة أيضاً ولاحمد ومسلم عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان
جنباً فأراد أن يأكل أو يشرب أو ينام توضأ وعن عمار بن ياسر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص للجنب
إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أن يتوضأ وضوءه للصلاة رواه أحمد والترمذي وصححه وهَذَا
الحديث والذي قبله مفيدان أن المراد بالوضوء هو وضوء الصلاة وهو الحقيقة الشرعية التي لا يعبد عنها
عند الإطلاق إلا للدليل (نعم) وجميع أحاديث الباب قاضية بوجوب الوضوء على من أراد النوم وهو
جنب و يعارضها ما أخرجه الخمسة إلا البخارى من حديث ابن عباس رفعه (إنما أُمِرْتُ بالوضوء إذا قُتِ
إلى الصلاة) وما أخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما من حديث ابن عمر أنه سئل النبي صلى
الله عليه وآله وسلم أينام أحدنا وهو جنب قال (نعم و يتوضأ إن شاء) فقيده الوضوء على من يريد النوم
جنباً بمشيئتنا وذلك معنى رفع الذم على الترك فيجب حمل إطلاق سائر الأحاديث على هذا التقييد
أما في رواية حديث ابن عمر فلا اتحاد القصة والخرج وأما غيره فاجعل تاريخها وتاريخ رواية التقييد كما
ذلك مقرر في الأصول وإعمال دليلي الإطلاق والتقييد شبه باب صرف ظواهر الأوامر عن مقتضاها
لا يخالفه فيما نراه إلا في عدم جواز تأخر المطابق عن المقيّد بوقت لا يتسع للعمل لازوم العبث أو البدء
كما بيناه فيما سبق ويشتركان في أن الصارف عن مقتضى الوجوب والإطلاق لا بد أن يتحقق مقارنته أو
تأخره بوقت يتسع للعمل فيهما ويختص الصارف عن الوجوب بجواز تقدمه بوقت لا يتسع للعمل ويقترقان
في أن حمل الإطلاق على التقييد مع جهل التاريخ إعمال للدليلين بخلاف ماذا تعارض الموجب وغير
الحرم مع جهل تاريخهما فلا يخرج الموجب عن مقتضاه لوجوب ترجيح الموجب على غير الحرم مطلقاً
رعاية لقاعدة الترجيح ولو تحقق تأخر أحدهما بوقت يتسع للعمل لكان المتأخر ناسخاً وفرق بين باقى
الصرف عن مقتضى الوجوب والصرف عن مقتضى العموم والخصوص وإن اتفقا في كون الكل إخراجاً
عن الظاهر أن إعمال الدليلين مع التخصيص لم يجر من العام إلا ما تناوله التخصيص بخلاف الصرف
عن مقتضى دليل الوجوب فإنه يؤدي إلى جواز ترك العمل بالمصروف ولا يجوز ذلك إلا عند تحقق
كون الصارف صارفاً ولا تحقق مع جهل التاريخ بل مقتضى الأحوطية ترجيح الموجب على غير الحرم
من مقتضيات سائر الأدلة وما شرط في صارف الموجب مشروط في صارف الحرم فاعتبره وانرجع إلى تمام
الكلام على أحاديث الباب قد عرفت أنه يلزم من حمل مطلقاتها على المقيّد لها عدم وجوب الوضوء
على من يريد النوم جنباً ولا يخفى أنه إذا لم يجب عليه مع ورود حديث (إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه

كلب ولا صورة ولا جنب) أخرجه أبو داود فلا يجب الوضوء على غيره من باب الأولى فيكون تقييد الاحاديث الواردة في غير الجنب ممن يزيد النوم بالأولى وحديث ابن عباس مؤيد لذلك بصريحه غاية التأييد وبدلالة الاقتران ينتفي وجوب الاضطجاع على الشق الايمن المستفاد من قوله صلى الله عليه وآله وسلم (ثم اضطجع على شقك الايمن) وكذلك قول الدعاء المذكور وهي أمانة معمول بها ما لم يعارضها ما هو أقوى منها وخصوصا مثل هذه التعبديات وإذا انتفى وجوبها بقي الاستحباب

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال له رجل يا أمير المؤمنين ماترى في سؤر الابل ومشي الرجل في النمل الواحدة وشرب الرجل وهو قائم قل فدخل الرحبة فدعا بماء وانامه والحسن قل ودعا بناقة له فسقيت من ذلك الماء ثم تناول ركوة فغرف من فضلها فشرب وهو قائم ثم انتعل باحدى نعليه حتى خرج من الرحبة ثم قال للرجل قد رأيت فان كنت بنا تقتدى فقد رأيت ما فعلنا * حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال خرجت أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نطوف في نخل وصاحب النخل معنا فاذا هو بمطهرة معلقة على نخلة قال فتناول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المطهرة وهو قائم فجعل يشنها في فيه شفا (وهو قائم)

ش الحديث الاول اشتمل على ثلاث مسائل الاولى سؤر الابل والثانية مشى الرجل في النمل الواحدة والثالثة الشرب قائما أما الاولى فالظاهر أن السؤال فيها عن طهارة سؤر الابل فالجواب منه عليه السلام بالشرب من سؤرها يدل على المسئول عنه بالفحوى وبمد فلا يخفى أن كون الشيء طاهرا أو غير طاهر حكم شرعى فان كون الماء يصح التطهر والتطهير به أو لا يصح أمهما ولا يجتنب لذاته أو يجتنب كل ذلك حكم على الماء بكونه على أى الوصفين وذلك لا يعرف إلا من جهة الشارع ولا خفاء أن الاصل في الماء هو الطهورية لقوله تعالى (وأنزلنا من السماء ماء طهورا) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم (الماء طهور لا ينجسه شيء) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وغيرهم وصححه ابن معين أيضا وابن حزم والحاكم والاصل أيضا طهارة جميع أساور الدواب والبهائم وقد قام الدليل على إخراج سؤر الكلب من ذلك الاصل فنحن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليرقه ثم ليغسله سبع مرات) رواه مسلم والنسائي وغيرهما وفي رواية (وعفروه الثامنة بالتراب) وهذا الحديث لا يعارض ما أخرجه الدارقطني وغيره من طرق من حديث أبى هريرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الحياض التي تكون بين مكة والمدينة فقيل ان الكلاب والسباع ترد عليها فقال (لها ما أخذت في بطونها ولنا ما بقي شراب وطهور) وأخرج نحوه الدارقطني وغيره عن ابن عمر للفرق الواضح بين الاناء والحياض فان أمواه الحياض الغالب استبحارها بخلاف الآنية

(نعم) ولا يخفى ان التثديد في غسالات الاناء الذي يلغ فيه الكلب يمنع من إلحاق ولوغ سائر الدواب غير ما يطلق عليه اسم الكلب به فيبقى سؤر غيره على مرافقة ذلك الاصل وأما الاستدلال بحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصفى الى المرة الاناء حتى تشرب ثم يتوضأ بفضلها رواه الدارقطني من طرق لا تخلو عن المقال وبحديث (انها ليست بنجس انها من الطوافين عليكم والطوافات) رواه الخمسة وقال الترمذي حديث حسن صحيح وصححه البخاري وبأنها سبع كما أخرجه أحمد والدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة بلفظ (السنور سبع) وصححه الحافظ السيوطي واذا كانت سبعا وقد علل طهارتها بضرورة عظم مشقة دفعها بكثرة طوافها فيكون في ذلك التعليل دلالة اشارة الى نجاسة سائر السباع التي لم تبسح الضرورة طهارتها فقد يمكن الجواب عن ذلك بان المراد من سبعيتها هو اثبات الافتراض لها لما تنصيده فلا يكون في التعليل دلالة اشارة الى نجاسة سائر السباع ويرد على هذا الجواب ان دلالة الاشارة انما أخذت من تعليل طهارتها بكثرة طوافها وتعمير التحفظ عنها فيلزم ان يستفاد منه نجاسة كل ما يمكن التحفظ منه من الحيوانات وهو أوسع دائرة من الاول وقد يجاب عن ذلك بأن الظاهر ان ما صح أن يطلق عليه اسم الكلب لغة من السباع فقد شمله حديث أبي هريرة المصدر في أول البحث وان اشتهر في غير المتوحش كما يفيد حديث دعائه صلى الله عليه وآله وسلم على عتبة بن أبي لهب بقوله (اللهم سلط عليه كلبا من كلابك) وأما ما لم يطلق عليه اسم الكلب سواء كان سبعا أم غير سبع ففيه باقية على حكم الاصل وهو الطهارة بدلالة حديث أبي هريرة الثاني وقد دخل في حكم غير السباع ما حكم الشارع فيه بجواز أكله منها كالتضييع تخصيصا فيكون دخول سؤر الابل أولى وكم ورد في الحديث الصحيح في ميلان امام ناقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على كتف أفراد من الصحابة نعم وهذا الكلام في غير الحياض والمواجل الكبار فأما هي فلا ينجس ماؤها بشرب الكلاب والسباع وغيرها منها كما قدمناه وقد أخرج الشافعي والدارقطني والبيهقي في المعرفة وقال له اسانيد اذا ضم بعضها الى بعض كانت قوية بلفظ انتوضؤ بما أفضلت الحر قال (نعم) قال وبما أفضلت السباع كلها قال (نعم) وأخرج الدارقطني وغيره عن ابن عمر قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض أسفاره فسار ليلا فروا على رجل جالس عند مقرة له وهي الحوض الذي يجتمع فيه الماء فقال عمر أوأغت السباع عليك الليلة في مقراتك فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم (يا صاحب المقرة لا تخبره هذا متكلف لها ما حملت في بطونها ولنا ما بقي شراب وطهور) وهذه الاحاديث مقيدة بالزيادة المجموع عليها في حديث (الماء طهور لا ينجسه شيء) وهي قوله (الا ما غير ربحه أو لونه أو طعمه) ويتقيد بها أيضا حديث ابن عمر (اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث) رواه الخمسة وابن حبان وابن خزيمة وغيرهم يعني

حيث لم يتغير ريحه أو طعمه أو لونه هذا ما اقتضاه الكلام على المسألة الأولى .

❦ وأما المسألة الثانية ❦ وهى مشى الرجل فى النمل الواحدة فقد ورد النهى عن ذلك من حديث أبى هريرة عند البخارى بلفظ (لا يمشى أحدكم فى نمل واحدة لينملهما جميعا أو ليحفهما جميعا) وأخرجه مسلم من طريق أبى رزين خرج اليه أبو هريرة فضرب يده على جبهته فقال أما إنكم تجدون أنى أكذب لتهتدوا وأضل أشهد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (إذا انقطع شمع أحدكم فلا يمشى فى نمل واحدة حتى يصلحها) وله من حديث جابر (حتى يصلح نعله) وله ولاحمد من طريق همام عن أبى هريرة (إذا انقطع شمع أحدكم أو شراكه فلا يمشى فى أحدهما بنمل والاخرى حافية ليحفهما جميعا أو لينملهما جميعا) وأخرج مسلم أيضا من طريق مالك عن أبى الزبير عن جابر بنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يأكل الرجل بشماله أو يمشى فى نمل واحدة ومن طريق أبى خيثمة عن أبى الزبير عن جابر (إذا انقطع شمع أحدكم فلا يمشى فى نمل واحدة حتى يصلح شمساه ولا يمشى فى خف واحد) وأخرجه ابن ماجه من حديث أبى هريرة وهو عند أحمد من حديث أبى سعيد وعند الطبرانى من حديث ابن عباس وقد اختلف فى علة ذلك على أقوال تخمينية وظاهر النهى تحريم المشى فى نمل واحدة أو خف واحد وقد صح عن عائشة القول بالجواز وروى فى ذلك حديثا أخرجه الترمذى عنها قالت ربما انقطع شمع نمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمشى فى النمل الواحدة حتى يصلحها . وأخرج الترمذى بسند صحيح عن عائشة أنها كانت تقول لاختين أبا هريرة فيمشى فى نمل واحدة وكذا أخرجه ابن أبى شيبه موقوفا قال الحافظ وكأنه لم يبلغها النهى قال ابن عبد البر لم يأخذ أهل العلم برأى عائشة فى ذلك قال الحافظ وقد ورد عن على عليه السلام وابن عمر أيضا أنهما فعلا ذلك وهو إما أن يكون بلغهما النهى فحملاه على التنزيه أو كان زمن فعلهما يسيرا بحيث يؤمن معه المحذور أو لم يبلغهما النهى أشار الى ذلك ابن عبد البر قلت بل الظاهر أن أمير المؤمنين عليه السلام أخذ بدليل التأسى به صلى الله عليه وآله وسلم الذى رواه هو من فعله صلى الله عليه وآله وسلم قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا انقطع شمع نعله مشى فى نمل واحدة والاخرى فى يده حتى نجد شمساً فيلبسها عزاء فى كنز العمال الى الطبرانى فى الأوسط قال الحافظ ابن حجر وقال عياض روى عن بعض السلف فى المشى فى نمل واحدة أو خف واحد أثر لم يصح أوله تأويل فى المشى اليسير بقدر ما يصلح الاخرى قلت لا يخفك صحة أدلة النهى عن المشى فى نمل واحدة أو خف واحد وهو وارد بالفاظ خاصة بالمخاطبين فملى فرض صحة فعله صلى الله عليه وآله وسلم المخالف لما نهى عنه لا يكون الفعل معارضا للقول الخاص بالامة إلا حيث تحقق تأخر دليل تأس به صلى الله عليه وآله وسلم فى ذلك الفعل بخصوصه وإلا فلا يلزم الامة التأسى به فى ذلك الفعل بخصوصه لأن تاريخ القول الخاص بالامة وتاريخ أدلة التأسى العامة مجعولان فيجب

العمل بالقول الخاص بالامة فيما تناوله وبالعالم من أدلة الناسى العامة فيما سواه طبقا لقاعدة بناء العام على الخاص وإلا لزم ترجيح الفعل على القول ومقتضى الجواز على مقتضى التحريم لو حمل النهى على التنزيه وأنه لا يجوز وإعمال المتعارضين على وجه لا يكون فيه الإهدار لايهما هو الاحوط بل هو الواجب حتى يتحقق الضارف عنه وقد وجدنا القول الخاص بالامة أخص من مدلول أدلة الناسى العامة ورفع الخاص وإن كنا نرى جوازه بالعالم فهو لا يكون إلا حيث تحقق تاريخ الناسخ فقد وجد مقتضى وهو القول الخاص بالامة ولم يتحقق المانع مع جهالة تاريخ أدلة الناسى العامة فيتعين العمل بالخاص فيما تناوله وبالعالم فيما بقي لا يقال العمل بهذه القاعدة يلزم منه الوقوع في محذور هو توهم لزوم صدق لانه عن خلق البيت وهذا توهم يقشعر له قلب كل مؤمن صانه الله عن ذلك التوهم لانه يقال محل صدق هذه المسألة في غير المتوهم وليس ذلك إلا فيما لم يحكم فيه العقل باستواء صدور في الحسن والقبح من كل من يصح صدور منه أو فيما لم يقطع بالاستواء فهما كذلك شرعا ولا يخفى أن تخصيص بعض الاشخاص بحكم دون آخر كتخصيص بعض الاوقات بحكم دون آخر وعلى ذلك كان اختلاف الشرائع وكل ذلك منظور فيه مراعاة جانب المصالح وليس شئ من ذلك مما يحكم العقل فيه باستواء صدور من كل مكلف ولا مما يقطع فيه بالاستواء فهما كذلك في كل شريعة ولا في شريعتنا فبذلك حكمنا بأن الشارع أعلى درجة من الطبيب الماهر بما لا يعلم ذلك إلا رب السموات السبع ورب العرش العظيم فكما لا يلزم الطبيب فيما لا يعرف جواز تناوله أو وجوبه أو تحريمه إلا من جهته أن لا يخالف من يأمره بتناول أى شئ أو ينهيه عنه مع القطع بتجوز عدم معرفته للعلة أو دوائها أو كليهما فلا يلزم من هو أعرف منه بالطريق التى يتلقاها بالوحى عن علام الغيوب أحكم الحاكمين من باب الأولى والأخرى وذلك مما لا اشكال فيه فأتى بخطو اليه خطأ وليكن منك هذا البحث على ذكر فانه مهم جداً ولم أر من تنبه له والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات (نعم) وقد قدمنا لك الكلام على أنه لا يتعين الرجوع الى ما يذهب اليه أمير المؤمنين عليه السلام إلا حيث تعارضت الأدلة من كل وجه أو كان الدليل مجحلا ولا بيان من الشارع ترجيحاً لقوله عليه السلام على قول غيره من الصحابة لما تقدم ونجوز علمه بناسخ مشترك بينه وبين غيره من مجتهدى الصحابة وأكبرهم وأيضاً لو كانت مخالفته كلها عن نص لأبرزه إكالا للحجة وحاشاه أن يرضى بأن يعتقد فيه بأن كلما أداه اليه اجتهاده تجوز مخالفة النصوص به على حد جواز رفع المتقدم بالتأخر من الأدلة الشرعية أو أنه كان يرى لنفسه ذلك فحاشاه ثم حاشاه وقد قدمنا لك حديث أبى جحيفة الصحيح فى أنه لم يختصه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بنهى من الوحى دون الناس إلا ما فى قراب سيفه أو فهم بقطعه الرجل المؤمن ولو كان قوله عليه السلام حجة لما ساغ لبنية وسائر الصحابة مخالفته كما تقدم نقل شئ منها وأداه اليه اجتهاده عليه السلام وإن كان أحق

بالإصابة لا يلزم منه ترك الدليل له لجواز عدم اطلاعه عليه ولما قررناه سابقا من إن المتحقق ثبوته له هو
 المسكوت وأنها فيه عبارة عن كمال أهلية المعرفة له بالأحكام وهذا لا يلزم منه العلم بجميع أشخاص
 جزئيات الأدلة وإن كان كمال الأهلية لا يتحقق إلا بكثرة الممارسة والوقوف على شطر كبير منها ولهذا
 كان يرجع عليه السلام عن كثير من مجتهديه كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في ميراث الجد مع الأخوة
 وبيع أمهات الأولاد وغير ذلك وكونه علم الهدى وراية الحق أما بالنظر إلى أمهات المسائل أو هي
 والاكثر من غيرها أو بالنظر إلى من خالفه في جمع شمل الأمة من الفرق الثلاث وهم الذين أمر بقتلهم
 القاسطين والمارقين والناكثين وهذا التأويل لهذا الحديث هو الإظهار والتمتين وبه يعرف المراد من
 دوران الحق معه حيث دار وبوضحه قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعمار (عليك بهذا الأصلع إذا سلك
 الناس واديا فاسلك وادى على) وغيرها وكل ذلك واضح لا يخفى نعم وأما المسألة الثالثة وهي الشرب
 قائما فاعلم انه قد ورد النهي عن ذلك في عدة أحاديث منها عند مسلم من حديث أنس أن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم زجر عن الشرب قائما ومثله عنده من حديث أبي سعيد بلفظ نهى ومثله للترمذي
 وحسنه من حديث الجارود ومسلم من طريق أبي غطفان عن أبي هريرة بلفظ (لا يشرب أحدكم قائما
 فمن نسي فليستقم) وأخرجه أحمد من وجه آخر وصححه ابن حبان من طريق أبي صالح عنه بلفظ
 (لو يعلم الذي يشرب وهو قائم لاستقام) وأحمد من وجه آخر عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وآله
 وسلم رأى رجلا يشرب قائما فقال (قه) قال له قال (ايمرك أن يشرب معك الهز) قال لا قال (قد
 شرب معك من هو شر منه الشيطان) قال الحافظ ابن حجر وهو من رواية شعبة عن أبي زياد الطحان
 مولى الحسن بن علي عنه وأبو زياد لا يعرف اسمه وقد وثقه يحيى بن معين وأخرج مسلم من طريق قتادة
 عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يشرب الرجل قائما قال قتادة قلنا لانس فلا كل قال
 ذاك شروا خبث انتهى وبهذا يتدفع القدح في الحديث بأن في روايته مدلساً وهو قتادة وقد عنعن
 وكان شعبة يثق به منه ووجه الدفع تصريحه في السند بما يقتضى سماعه له من أنس بقوله قال قتادة قلنا
 لانس فلا كل قال ذاك الخ أشار إلى ذلك الحافظ في الفتح وقد قدح في الحديث أيضا بأن قتادة رواه
 أيضا عن أبي عيسى عن أبي سعيد وأبو عيسى غير مشهور ولم يروه عنه الاقتادة قال الحافظ لكن وثقه
 الطبراني وابن حبان ومثل هذا يخرج في الشواهد ودعوى القاضي عياض اضطرابه مردودة لان اقتادة
 فيه اسنادين وهو حافظ قال الحافظ وأما تضعيفه لحديث أبي هريرة بعمر بن حمزة فهو مختلف في توثيقه
 ومثله يخرج له مسلم في المتابعات وقد تابعه الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة فيما أخرجه أحمد وابن
 حبان قال الحافظ فالحديث بمجموع طرقه صحيح والله أعلم انتهى والأحاديث قاضية بتحريم شرب
 الرجل قائما ولا سيما بعد أمره صلى الله عليه وآله وسلم (من شرب قائما ناسيا أن يستقي) وتعليقه صلى الله عليه

وآله وسلم لامره لمن شرب قائما بالقيء بالتكريه أولا ثم بما يجب التباعد عنه ثانيا في قوله صلى الله عليه وآله وسلم (أيسرك أن يشرب معك الهر) قال لا قال (قد شرب معك من هو شر منه الشيطان) وفي هذا الحديث دلالة على أن النهي عن الشرب قائما ليس راجعا لامر طبعي بل لأمر لا يعرف إلا من جهة الشارع مع إمكان أن يكون للأمرين ويكون الشارع قد أراد حفظ صحة العقل من ضرر سوء ولوغ الشيطان وصحة البدن عن موجبات الامراض وحفظ كلتا الصحتين واجب وبذلك تتأكد المباعدة في تحريم الشرب قائما وقد ثبت عن أمير المؤمنين عليه السلام وجماعة وافرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل ومن فعله صلى الله عليه وآله وسلم ما يخالف ذلك فروى الامام احمد والبخاري عن النزال ابن سبرة قال أتى على رضى الله تعالى عنه على باب الرحبة فشرب قائما قال ان ناسا يكره أحدكم أن يشرب وهو قائم واني رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل كما رأيتموني فعلت وفي رواية قال ابن ميسرة سمعت النزال بن سبرة يحدث عن علي رضى الله عنه انه صلى الظهر ثم قعد في حوائج الناس في رحبة السكوفة حتى حضرت صلاة العصر ثم أتى بماء فشرب وغسل وجهه ويديه وذكر رأسه ورجليه ثم قام فشرب فضله وهو قائم ثم قال ان ناسا يكرهون الشرب قائما وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صنع مثل ما صنعت انتهى وعن كبشة قالت دخلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فشرب من قربة معلقة أخرجه الترمذي وصححه وهذا الحديث شاهد للحديث الثاني من حديثي الشرب قائما وقد ثبت الشرب قائما عن عمر أخرجه الطبراني وفي الموطأ أن عليا وعمر وعثمان كانوا يشربون قياما وكان سعد وعائشة لا يرون بذلك بأسا والكلام على شرب أمير المؤمنين علي عليه السلام ومن ذكر معه من الصحابة قياما وشرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قائما مع النهي عنه كالسكلام على مشيه عليه السلام ومشى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في النعل الواحدة مع النهي عنه هذا ولا يعزب عنك انه لا يكون الصارف بغير النسخ صارفا عن المعنى الحقيقي إلا اذا كان مقارنا للمصروف او في حكمه وهو المتقدم او المتأخر بوقت ينسجم للعمل بالمصروف إذ هو بيان المراد من المصروف هذا مقتضى قاعدة ترجيح المحرم على غيره والموجب على غير المحرم فلا يكون مع جهل تاريخ المتعارضين والا لزم التحكم وانه لا يجوز عقلا ولا شرعا مع نفي مقتضى وامكان الجمع بينهما على وجه ينتفي معه التعارض الظاهر واما قول عمر كنا ناكل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نمشي ونشرب ونحن قيام رواه احمد وابن ماجه والترمذي وصححه فهذا الحديث بعد تسليم اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقريره هو مجهول التاريخ ولا يكون صارفا للنهي عن التحريم الا اذا تحقق مقارنته لاحاديث النهي او تأخره عنها وايضا غاية ما يفيد التقرير هو الجواز بمعنى الاباحة والنهي يفيد التحريم وهو ارجح منها كما عرفت وبهذا تعرف السكلام على قول الحافظ وفي الباب عن سعد بن ابى وقاص أخرجه الترمذي ايضا وعن عبد الله بن انيس أخرجه الطبراني وعن أنس أخرجه

البرزخ والأثرم وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أخرجه الترمذى وحسنه وعن عائشة أخرجه
البرزخ وأبو علي الطوسي في الأحكام وعن أم سليم نحوه أخرجه ابن شاهين وعن عبد الله بن السائب عن
خباب عن أبيه عن جده أخرجه ابن أبي حاتم وعن كليم نحوه حديث كبشة أخرجه أبو موسى بسند
حسن وعن ابن عباس قال شرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قائما من زمزم متفق عليه فان قلت كيف
ساغ للنبي صلى الله عليه وآله وسلم الشرب قائما مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم قد شرب معك من هو
شر منه الشيطان وظاهره انه لم يشارك الشارب إلا لشربه قائما قلت وانما قال معك وايضا الشارع أعلى
درجة من منزلة الطبيب كما دللنا عليه قريبا فيكون أولى بأن لا يعترض بمخالفته لما أمر به أو نهى عنه
وايضا بمجرد تسميته صلى الله عليه وآله وسلم على شربه تكون مائة من شرب الشيطان معه وظاهر الحديث
انه لا يمنع من شربنا ومن الشراب معنا إلا بالتسمية والشرب من قعود إلا أن تكون اضرورة ازدحام
أو نحوه كما يمكن ان يحمل على ذلك شربه صلى الله عليه وآله وسلم من زمزم قائما فانه محلى ازدحام قطعا
(نفيه) لا خفاء أن فعل أمير المؤمنين على عليه السلام لما يراه في الثلاث المسائل وقع جوابا عن سؤال
الرجل عن رأيه في ثلاثها فلا يعترض بمخالفة رواية أبي خالد لما رواه البخارى من انه عليه السلام لم
يشرب قائما في الرحبة الا فضلة وضوئه لجواز تعدد القصص والسبب أما القصة فظاهر وأما السبب فلان
الثلاثة من أفعاله عليه السلام في رواية أبي خالد وقعت جوابا عن سؤال سائل تحقيقا وفي رواية البخارى
فلأن شربه عليه السلام لفضلة وضوئه قائما وقع ردّا لاستكراه ناس الشرب قائمين ولهذا أكد الدفع
لاستكراههم بالاستناد الى فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لذلك ولما كان في رواية أبي خالد انما سئل
عن مجرد رأيه في الثلاث المسائل وعرف من حال السائل ارادته الاهتمام بهديه لم يحتج إلا الى بيان
رأيه فيها من دون استناد الى دليل خاص

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لا ينبغي لوال من الولاية ولا لملك ان تبلغ عقوبته حدا من حدود الله وإما وال من
الولاية أو ملك بلغت عقوبته حدا من حدود الله لقي الله وهو ساخط عليه قال وكان على عليه السلام
يقول حد المملوك في أدنى الحدود أربعون ولا ينبغي لاحد ان تبلغ عقوبته حد المملوك)

ش أخرج البيهقي عن النعمان بن بشير الانصارى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
(من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين) وأخرج الجماعة الا النسائي عن أبي يردة ابن نيار الانصارى
أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول (لا يجلد فوق عشرة أسواط الا في حد من حدود الله) قال
الترمذى هذا أحسن شيء روى في التعزير وانما قال الترمذى هذا أحسن شيء لما قاله في التلخيص في
الكلام على هذا الحديث من أنه قد تكلم في اسناده ابن المنذر والاصيلي من جهة الاختلاف فيه

وقال البيهقي قد وصل عمرو بن الحارث اسناده فلا يضر تقصير من قصر فيه وقال النزالي صححه بعض
الائمة وتمعه الرافعي في التذنيب فقال أراد بقوله بعض الائمة صاحب التقریب ولكن الحديث أظهر
من ان تضاف صحته الى فرد من الائمة فقد صححه البخاري وسلم انتهى وفي الباب عن أبي هريرة
رفعه بلفظ (لا تعزروا فوق عشرة اسواط) أخرجه ابن ماجه وعن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث
ابن هشام مرسلًا بلفظ (لا يحمل رجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يضرب فوق عشرة اسواط الا في حد)
أخرجه ابن سعد وأخرجه البيهقي عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم مرسلًا أيضًا
وأخرج عبد الرزاق عن سليمان بن ثعلبة بن يسار مرسلًا (لا ضرب فوق عشر ضربات الا في حد من
حدود الله) وقد اختلف السلف في مدلول حديث أبي بردة فأخذ بظاهره الليث واحمد في المشهور عنه
واسحاق وبعض الشافعية وقال مالك والشافعي وصاحبنا أبي حنيفة وزيد بن علي والمؤيد بالله والامام
يجوز الزيادة على عشرة اسواط ولكن لا يبلغ أدنى الحدود وذهب الهادي والقاسم والناصر وأبو
طالب الى أنه يكون في كل موجب للتعزير دون حد جنسه وهو قول الاوزاعي وروى عن محمد بن
الحسن الشيباني وقال أبو يوسف ما رواه الحاكم بالغًا ما بلغ وقال مالك وابن أبي ليلى أكثره خمسة وسبعون
هكذا حكاه الامام المهدي في البحر وحكي النووي عن مالك وأصحابه وأبي ثور وأبي يوسف ومحمد أنه
الى رأى الامام بالغًا ما بلغ وقال الرافعي الأظهر جواز الزيادة على العشر وإنما المراعى القصاص عن الحد
قال وأما الحديث المذكور فمفسوخ على ما ذكره بعضهم واحتج بعمل الصحابة بخلافه من غير إنكار
انتهى قال البيهقي الثابت عن الصحابة آثار مختلفة في مقدار التعزير وأحسن ما يصار اليه في هذا ما
ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعنى حديث أبي بردة المذكور في الباب قال الحافظ فتبين بما
نقله البيهقي عن الصحابة أن لا اتفاق على عمل في ذلك فكيف يدعى نسخ الحديث الثابت ويصار
الى ما يخالفه من غير برهان ولا يخفك أنه لا حجة في غير الأدلة الثابتة عن الشارع ولا يعدل عن العمل
بمقتضاه لغير دليل شرعي ولا دليل على جواز مخالفة حديث أبي بردة فيجب العمل به وهو الحق الذي
لا محيص للمتمدين عنه والحديث المذكور نص في تحريم تعدى ضرب التعزير بما فوق عشرة اسواط
وهو أرجح من حديث النعمان بن بشير المفيد بمفهومه على فرض صحته جواز التعزير بكلمة دون الاربعين
وهي أحد الحدود المشروعة في شرب المسكر لترجيح ما اتفق على إخراجه الشيخان على غيرها والمنطوق
على المفهوم والنص على الظاهر

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال يا معنا رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم وكنا نباليه على السمع والطاعة في المسكر والمنشط وفي اليسر والعسر وفي أثره علينا
وأن نقيم أسنتنا بالعدل ولا تأخذنا في الله لومة لائم فلما كثر الاسلام قال رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم لعلى عليه السلام) الحق فيها وأن تمنعوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذريته بعده مما تمنعون منه أنفسكم وذرايكم) قال عليه السلام فوضعتها والله على رقاب القوم فوفى بها من وفى وهلك بها من هلك)

ش قد تقدم الكلام على البيعة والمبايعة وعلى ما تكون المبايعة وإنما بقي الكلام على زيادة قوله وأن يمنعوه وذريته من بعده مما يمنعون منه أنفسهم وهذه الزيادة قد أخرجها في الجامع الكافي عن الحسن بن علي عليه السلام مرسلًا قال فيه قال الحسن بايع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الانصار على العقبة وشرط عليهم أن يسمعوا له ويطيعوا في المنشط والمكروه وأن يمنعوه وذريته من بعده مما يمنعون منه أنفسهم وذرايهم ويشهد لذلك ما أخرجه أبو نعيم عن أبي اسحاق السبيعي عن الشعبي وعن عبد الملك بن عمير عن عبد الله بن عمر وعن عقيل بن أبي طالب ومحمد بن عبد الله ابن أخي الزهري عن الزهري أن العباس بن عبد المطلب مر بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يكلم النقباء ويكلمونه فعرف صوت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فترل وعقل راحلته ثم قال لهم يا معشر الأوس والخزرج هذا ابن أخي وهو أحب الناس إلى فان كنتم صدقتموه وآمنتم به وأردتم إخراجهم معكم فاني أريد أن آخذ عليكم موثقا تطمئن به نفسي ولا تخذلوه ولا تعروه فان جيرانكم اليهود وهم أسكم عدو ولا آمن مكرهم عليه فقال أسعد بن زرارة وشق عليه قول العباس حين اتهم عليه أسعد وأصحابه يا رسول الله ائذن لي فلنجبه غير متخمين لصدرك ولا متعرضين لشيء مما تكره إلا تصديقًا لا جانبنا إياك وإيمانًا بك فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أجيبوه غير متهمين) فقال أسعد بن زرارة وأقبل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله إن لكل دعوة سبيلا ان لبن وان شدة وقد دعوتنا اليوم الى دعوة متجهمه للناس متوعدة عليهم دعوة الى ترك ديننا واتباعك الى دينك مرتبة صعبة فأجبتك الى ذلك ودعوتنا الى قطع ما بيننا وبين الناس من الجوار والارحام والقرى والبعيد وتلك رتبة صعبة فأجبتك الى ذلك ودعوتنا ونحن جماعة في عز ومنعة لا يطعم فينا أحد ان يرؤس علينا رجل من غيرنا قد أفرد قومه وأسلمه أعمامه وتلك رتبة صعبة فأجبتك الى ذلك وكل هؤلاء الرتب مكرهة عند الناس إلا من عزم الله على رشده والتمس الخير في عواقبها وقد أجبتك الى ذلك بالسنتنا وصدورنا إيمانًا بما جئت به وتصديقًا بعرفة ثبتت في قلوبنا نبأيا على ذلك ونبايع الله ربنا وربك يد الله فوق أيدينا وداؤنا دون دمك وأيدينا دون يدك تمنعك مما تمنع به أنفسنا وأبناءنا ونساءنا فان نف بذلك فبالله نفى ونحن به أسعد وان نقدر فبالله نقدر ونحن به اشقى هذا الصدق منا يا رسول الله والله المستعان ثم اقبل على العباس بن عبد المطلب بوجهه واما انت ايها المعارض لنا بالقول دون النبي صلى الله عليه وآله وسلم فانه اعلم بما اردت بذلك ذكرت انه ابن اخيك وانه أحب الناس اليك فنحن قد

قطعنا القريب والبعيد وذا الرحم ونشهد أنه رسول الله أرسله من عنده ليس بكذاب وإن ماجاه به
 لا يشبهه كلام البشر وأما ما ذكرت أنك لا تطعن إلينا في أمره حتى تأخذ موافقنا فهذه خصلة
 لا نردها على أحد لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نغذ ماشئت ثم التفت إلى النبي صلى الله عليه وآله
 وآله وسلم فقال يا رسول الله خذ لنفسك ماشئت واشتري لربك ما شئت فقال النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم (اشتري لربي أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا ولنفسى أن تمنعوني مما تمنعون منه أنفسكم وأبناءكم
 ونساءكم) قالوا فذلك لك يا رسول الله وأخرج ابن أبي شيبة وابن عساکر عن الشعبي قال انطلق
 العباس مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى الانصار فقال (تكلموا ولا تطيلوا الخطبة إن عليكم عيونا
 وإنى أخشى عليكم كفار قريش) فتكلم رجل منهم يكنى أبا امامة وكان خطيبهم يومئذ أسعد بن
 زرارة فقال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم سلنا لربك وسلنا لنفسك وسلنا لأصحابك وما الثواب على ذلك
 فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسألكم لربي أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا ولنفسى أن تؤمنوا بى
 وتمنعوني مما تمنعون منه أنفسكم وأسألكم لأصحابي المواساة في ذات أيديكم قالوا فإنا إذا فعلنا ذلك
 قال لكم على الله الجنة) وأخرج ابن أبي شيبة وابن عساکر من حديث عقبة بن عمرو الانصارى قالوا
 وعدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصل العقبة الاضحى ونحن سبعون رجلا إني من أصغرهم فأنا
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال (أوجزوا في الخطبة فإني أخاف عليكم كفار قريش) قلنا يا رسول الله سلنا
 لربك وسلنا لنفسك وسلنا لأصحابك وأخبرنا ما الثواب على الله عز وجل وعليك فقال (أسألكم لربي
 أن تؤمنوا به ولا تشركوا به شيئا وأسألكم أن تطيعوني أهدمكم سبيل الرشاد وأسألكم لى ولأصحابي أن
 تؤمنوا في ذات أيديكم وإن تمنعونا مما منفعهم منه أنفسكم فاذا فعلتم ذلك فلكم على الله الجنة وعلى شهدنا
 أيدينا فبايعناه انتهى وحديث عقبة بن عمرو هذا فيه زيادة غير منافية للحديثين المتقدمين وما هو
 كذلك فهو مقبول ويجب الأخذ بالزائد كما هو المقرر في الأصول وقد أثبت في هذه المباحة سؤاله صلى
 الله عليه وآله وسلم له ولأصحابه المواساة وإن يمنعه هو وأصحابه مما يمنعون منه أنفسهم لأن ضمير جمع
 المتكلم في قوله صلى الله عليه وآله وسلم (إن تؤمنوا) كما هو عبارة عنه وعن أصحابه فيجب أن يكون
 قوله (وإن تمنعونا) عبارة عنه وعن أصحابه أيضا والمراد بأصحابه هنا هم الذين هاجر النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم بهم والمأخوذ عليهم البيعة هنا هم الانصار قبيلتنا الاوس والخزرج ولا يخفى بقاء عهد هذه
 البيعة لمن بقي بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم من أصحابه الذين هاجروا معه ولا يخفى أن من أصحابه
 الذين هاجروا معه أهل بيته وههنا دليل هو أوضح واقوم وأبين سواء صحت تلك الاحاديث أم لا
 وهو أن لاهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المزية والخصوصية الدالة على وجوب الحفظ لهم
 والصون والرعاية والمنع عنهم على الناس كافة فوق ما يستحقه سائر الصحابة كافة بشهادة قوله تعالى (قل

لا أسألكم عليه أجرا الا المودة في القربى) فودة قرباه على أظهر التفسيرين في الآية واجبة على وجه
أخصية لهم فيها على سائر الصحابة بشهادة ايجابه صلى الله عليه وآله وسلم لذكرهم معه في الصلاة عليه
صلى الله عليه وآله وسلم على كل مؤمن حتى في تأدية ارفع الطاعات عند الله شأنا واعلاها قدرا وهي فرائض
عبادات الصلاة ونوافلها بشهادة قوله صلى الله عليه وآله وسلم (قولوا اللهم صلى على محمد النبي الامي وعلى
آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم بارك على محمد النبي الامي وعلى
آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد) وصدره عند ابن خزيمة
وابن حبان فكيف نصلى عليك اذا نحن صلينا عليك في صلاتنا قال (قولوا) فذكره وفي هذا من التنويه
بقدر شأنهم والتعريف بما لهم من الحق والمزية على كافة المؤمنين ما يقصر عنه قلم التعبير ويخرس عن
فهمه كل ذى ادراك خطير وكل ذلك يدل على وجوب رعايتهم وحفظهم وصونهم والمنع عنهم بالطريق
الاولى والاحرى وعليك بتأمل الاحاديث التي ستكون الاشارة الى شطر منها لتعرف أن هذه المزية
ثابتة لجميع صالحى عترته صلى الله عليه وآله وسلم ما تناسلوا الى يوم القيامة كما هي ثابتة لجميع الطبقة
العلياء من آل صلى الله عليه وآله وسلم وهم الذين حرمت عليهم الصدقة كما يفيد حديث زيد بن ارقم
وحديث ابى مسعود البدرى الآتى ذكره في ذكر كيفية الصلاة في آخر الكتاب وسيأتى ما يؤيد ثبوت
هذه الخصوصية ومن ذلك الأحاديث الواردة في المهدي فمن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال (لولم يبق من الدنيا إلا يوم لطول الله ذلك اليوم حتى يبعث فيه رجل منى أو من أهل بيقى
يواطىء اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي بقاء الأرض قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا) وفي رواية (لا تذهب
أولا تنقضى الدنيا حتى يملك العرب رجل من أهل بيقى يواطىء اسمه اسمي) أخرجه أحمد وأبو داود
وصكت عليه هو والمندري وأخرجه الترمذى بلفظ (يلى رجل من أهل بيقى يواطىء اسمه اسمي) قال
عاصم واخبرنا أبو صالح عن أبي هريرة قال (لولم يبق من الدنيا إلا يوم لطول الله ذلك اليوم حتى يلى
ثم قال الترمذى هذا حديث حسن صحيح وفي رواية له بلفظ عن عبدالله قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم (لا تذهب الدنيا حتى يملك العرب رجل من أهل بيقى يواطىء اسمه اسمي) ثم قال وفي
الباب عن على عليه السلام وابى سعيد وام سلمة وابى هريرة هذا حديث حسن صحيح ولفظ حديث
أمير المؤمنين عليه السلام في مسند الامام احمد وابى داود عنه صلى الله عليه وآله وسلم قال (لولم يبق من
الدهر إلا يوم لبعث الله رجلا من أهل بيقى يملأها عدلا كما ملئت جورا) ولفظ حديث أم سلمة عنه
صلى الله عليه وآله وسلم (المهدي من عترتى من ولد فاطمة) وأخرجه مسلم عنها انتهى فهذه الاحاديث قد
أفادت أن عترته من أهل بيته صلى الله عليه وآله وسلم الذين وجبت لهم تلك المزية الى يوم القيامة
وايضا فان جماعتهم قرناه السنة والكتاب والحجة القائمة على أولى الأبواب اذا عرفت هذا علمت انه

يجب على جميع المسلمين ان يمنعوا جميع صالحهم مما يمنعون منه انفسهم وذرائعهم وان يعرفوا ويعترفوا لهم بالقدر الذي أوجبه الله لهم وعليهم وسيأتي لهذا المعنى مزيد بسط قريباً ان شاء الله تعالى
ص (حديثي زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعنت سبعة ملعنهم الله وكل نبي محجوب الدعوة الزائد في كتاب الله تعالى والمكذب بقدر الله والمخالف لسنتي والمستحل من عترتي ما حرم الله والمتسلط بالجهروت ايعز ما اذل الله وينذل ما اعز الله والمستحل ما حرم الله والمستأثر على المسلمين بغيرهم مستحلاله)

ش الحديث أخرجه الطبراني في الكبير عن عمرو بن شعوى بلفظ (سبعة لعنهم الله وكل نبي محجوب الزائد في كتاب الله والمكذب بقدر الله والمستحل من عترتي ما حرم الله والتارك لسنتي والمستأثر بالفي والمتجبر بسلطانه ليعز من اذل الله وينذل من اعز الله) قال الحافظ العزبي باسناد حسن واخرجه الحاكم عن أمير المؤمنين علي عليه السلام بلفظ (ستة لعنهم الله ولعنهم الله وكل نبي محجوب الدعوة الزائد في كتاب الله والمكذب بقدر الله والمتسلط بالجهروت فيعز بذلك من اذل الله وينذل من اعز الله والمستحل لحرم الله والمستحل من عترتي ما حرم الله والتارك لسنتي) واخرجه الترمذي والطبراني في الكبير وابن حبان في صحيحه والحاكم من حديث عائشة وقال الحاكم صحيح الاسناد قال الحافظ المنذرى ولا أعرف له علة ولا بأس بالتعرض لبعض شرح هذا الحديث الجليل فنقول لا مانع من أن يكون الذي اعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بجواز لعنهم ستة كما في حديث عائشة ثم اعلمه جبريل بأن سابعهم هو المستأثر بالفي كما في حديث الباب وما يشهد له والاعن قال في النهاية هو في الأصل الطرد والابعاد من الله ومن الخلق السب والدعاء انتهى والزائد في كتاب الله المراد به من يزيد فيه لفظاً أو أكثر فهو أحد الستة أو السبعة وهذا لا ينافي ان الله قد تكفل بحفظه في قوله تعالى (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) فانه يحمل على انه لا بد أن يقبض الله له جماعة من المؤمنين من حملة كتابه وغيرهم من غير الزائد من المزيد بحيث لا يلبس القرآن بغيره ما دامت السماوات والارض وهذا هو المتبادر لتبادر القرآن منه ويحتمل أن المراد به المصدر وهو بمعنى المفعول فيكون بمعنى مكتوبه وهو احكام وحيه شامل له وللسنة وهذا المعنى غير بعيد ويحتمل ايضا معنى ثالث وهو التجوز بالكتاب عن السنة اطلاقاً للاعم على الاخص وهو بعيد جداً والله اعلم واحكم قوله والمكذب بقدر الله الاظهر في تفسير القدر انه الكتابة على وفق العلم وعلى هذا فهو شامل لافعال الله وافعال عباده أما افعاله جل وعلا من الامراض والاعراض والرخاء والشدة فلا اشكال واما افعال عباده فكم من معلوم غير مقصود كونه ولا مراد وقوعه فكأن العلم لا تأثير له في المعلوم بل هو تابع له فكذلك كتابته قالباري جل وعلا اذا علم من الشخص ما سيختاره من طاعة أو معصية يكتبه فلا يتحقق جبر ولا ارادة المعصية يكتب ما علم اختيار العبد له قوله (والمخالف لسنتي)

المراد به التارك لها بأنواعها قولاً وفعلًا وتركاً وتقريراً وإيس المراد بها ما يقابل الفرض كما هو مصطلح أهل
 الفقه فلا يلزم أن من اقتصر على الفرائض بعد أن كان يعتاد شيئاً من النوافل والقرب أن يكون تاركاً
 للسنة ومن معظم التارك الابتداع وهو الذي حذر عنه صلى الله عليه وآله وسلم بقوله (إياكم ومحدثات
 الأمور فإن كل بدعة ضلالة) أخرجه أبوداود والترمذي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه من حديث
 العرياض بن سارية وقال الترمذي حديث حسن صحيح. وعن عبدالله بن عمر قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم (سلك عمل شرة وسلك شرة فترة فمن كانت فترة الى سنتي فقد اهتدى ومن
 كانت فترة الى غير ذلك فقد هلك) رواه ابن أبي عاصم وابن حبان في صحيحه الشرة النشاط والرغبة
 كذا في النهاية وإماما هو اعم منه كما يفيد حديث العرياض بن سارية أنه سمع رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم يقول (لقد تركتكم على مثل البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها الا هالك) رواه
 ابن أبي عاصم في كتاب السنة قال الحافظ المنذرى باسناد حسن ولرجع الى شرح بقية الحديث فنقول
 قد وقع الاختلاف في المراد بالعترة الوارد في الاحاديث ففي النهاية في مادة عترة ما لفظه فيه (خلفت
 فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي) عترة الرجل أخص أقاربه وعترة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنو
 عبد المطلب وقيل أهل بيته الأقربون وهم أولاده وعلى وأولاده وقيل بعترة الأقربون والابعدون
 الى أن قال والمشهور المعروف أن عترة أهل بيته الذين حرمت عليهم الزكاة انتهى وأخرج مسلم من
 حديث زيد بن أرقم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إني تارك فيكم ثقلين أحدهما
 كتاب الله وحبل الله من اتبعه كان على الهدى ومن تركه كان على ضلالة وعترتي أهل بيتي) فقلنا من
 أهل بيته أنساؤه فقال لا وإيم الله إن المرأة تسكون مع الرجل العصر من الدهر فيطلقها فترجع الى أبيها
 وقومها أهل بيته أصله وعشيرته وعصبته الذين حرموا الصدقة بعده انتهى هذا معنى العترة في قوله
 والمستحل من عترتي ما حرم الله وهذا التركيب محتمل للمعنيين كما افاده العلامة العريزي أحدهما لمن
 استباح ما حرمه الشرع من دماء العترة وآلهاهم وأعراضهم والمستباح على هذا هم العترة والمستباح
 لهم غيرهم وهذا هو المتبادر والثاني لمن من استباح من العترة محرمات الشريعة وهو يفيد ان المستباح
 لمحرمات الشريعة هو من أفراد العترة ووجه افادة هذا التركيب للمعنيين هو ان حرف الجر في قوله
 (من عترتي) يحتمل بيانية ما الموصولة في قوله (ما حرم الله) مقدمة من تأخير ويحتمل بيانية اللام الموصولة في
 اسم الفاعل وهو قوله (المستحل) وهو على الاول يؤيد ما قدسناه في توجيه خصوصية إيجاب الشارع للتكريم
 للعترة والاعظام والتشريف والاحترام والآيات والاحاديث الواردة فيهم قضية ومصرحة بذلك اتم
 التصريح وعلى الثاني يكون مؤديا معنى ان الحسنة من بيت النبوة أحسن قالسيئة من بيت النبوة اشين
 وعلى كل من الاحتمالين لولا ارادة بيان تنهى ذلك المعنى الذي قصده الشارع مهما في القبح لم يكن

اتخصيصه بالذكر فائدة ولا يصح ان يحمل على قصد الشارع للمعنيين كليهما كما قد يكون في حمل اللفظ المشترك على معنييه أو معانيه التي لا تنافي بينهما لتحقق التماثل باحتمال بيانية من لكل من المستحل وما حرم كما هو شأن التوجيه المحقق باحتمال اللفظ للمعنيين على السواء مع أن المقصود أحدهما كما في (ليت عنييه سواء) وكما في ما مثلوا به من قولهم من بنشه في بيته ولزوم اختلاف العدد والممدود في حديثي السنة والسبعة فإن قلت اذا كان محتملا للمعنيين والمقصود أحدهما فهو مجمل ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة فالجواب أن الذي لا يجوز تأخير بيانه عن وقت الحاجة من الأدلة إنما هو فيما كان المقصود منه العمل والمقصود ههنا هو الانذار والتخويف لتحصيل ترك الاقدام على فعل الحرام وإن تفاوتت درجات قبحه وهذا لا ينافي أن المقصود ههنا أحدهما لا بعينه فإن كلا المعنيين محرم قطعاً على أنه قد يقال إن الذي يفهمه سياق الحديث هو أن المراد أعداد أشياء اشتمت قبجها في نظر الشارع وبعضها أشد حرمة من بعض فأشدها الزائد في كتاب الله فإن الزائد يحاول طمس ما قد تكفل الله بحفظه من آيات كتابه المبين وحجته الباقية في عباده إلى يوم الدين ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره المشركون والمكذب بقدر الله قد لزمه انكار ما تفرع عنه اثبات الحكمة والعدل والنبوت ومالا يخصى وهو العلم الثابت للبارى جل وعلا في الأزل لترتبها على علمه تعالى بحسن الحسن وقبح القبيح ووبال هذا راجع إلى الزائد والمكذب وما حرم الله في قوله (والمستحل ما حرم الله) وحرمة الله في قوله في حديث التخريج (والمستحل حرمة الله) الظاهر أن المراد بهما حرم الله وهو الكعبة المشرفة زادها الله شرفاً وصوناً وحماية والمسجد الحرام بل والحرم المحرم تفسيرهما بما في الحديث الآخر وهو قوله (والمستحل لحرم الله) لضبط الحافظ العزيمى له بفتح الحاء والراء وقد نظر النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى الكعبة يوماً فقال (ما أشد حرمتك عند الله والله للبرء المسلم أشد حرمة منك) أو كما قال نعم وصالحو العترة الطاهرة داخلون دخولا أولياً في تحريم التسلط بالجبروت عليهم لأن الشرع قد نوه بوجود اعزازهم واحترامهم بما لم يكن لاحد من سواهم لو لم يكن إلا أنه نوع من الاجر الذي لزم الأمة عن هدايته صلى الله عليه وآله وسلم لهم كما يفيد قوله تعالى (قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى) كيف وقد أوجب صلى الله عليه وآله وسلم على كل مؤمن أن يقرنهم معه عند الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم حتى في أشرف العبادات وجعل إقرانهم به من أقرب القرب وأشرف الطاعات فأى اعزاز أعظم من هذا أو أشرف ولهذا قل في حديث زيد بن أرقم الذي رواه مسلم وغيره (أذكركم الله في أهل بيتي) وستأتى الإشارة إلى سرد طرق هذا الحديث ومخرجه وهذا هو الذي يرجع إلى تعظيم الشعار ذلك بأنهم أعز من أعز الله فلا يتعرض لاذلالهم وانتهاك حرمتهم إلا من لم يعرف للشريعة وصاحبها الحق الذي أوجبه الله عليه لهم وما حاول أحد طمس معالم رايانهم إلا عوجل بالانتقام وأدخل في خبر كان بما كان منه إلى عترة سيد الأنام صلى الله عليه وآله وسلم

فالظاهر ما وقع فيه بنو أمية فمن اقتدى بهم فمن بعدهم الى يومك هذا تعرف قدر انذاره صلى الله عليه وآله وسلم لمن بغى على عترته الطاهرة وبذلك تعرف الحق وتعرف أهله نعم وههنا بحث ومسألة أما البحث فلا يخفى أن الحاق سائر بنى هاشم وبنى المطلب بمسمى ذوى القربى في تحريم الزكاة ونحوه من الاحكام المختصة بالآل لا يلزم منه مشاركتهم لهم في جميعها فان الظاهر من سوق آيتي التطهير والمباهلة أن أحاديث الثقلين ونحوها مختصة بذرية النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولأن ذلك هو المتيقن وأيضاً فقد انقطع من كان من غير الزهراء رضى الله عنها واذهم أقرب القرى فيكون صدق البشار والغضائل الواردة فيهم متيقناً ولا يقين في سائر بنى هاشم وبنى المطلب وان كان لابد أن تكون لهم من المزية والحظ ما ليس للأبعد منهم وهذا واضح وقد أشار إلى هذا العلامة المقبلي رحمه الله تعالى وأما المسألة فلا خفاء انه يجب للمعترية بعضهم على بعض مثل ما يجب على غيرهم لهم من الاعتراف بالقدر الذي ثبت لهم والاعزاز والاحترام بدلالة صلاته صلى الله عليه وآله وسلم وصلاة أهل السكاء بعضهم على بعض ولما امتاز منهم بنحو كبر سن أو نحوه فوق ما لغيره لذلك واذهم واضح ونسأل من الله سبحانه أن يوفقنا إلى القيام بما يجب علينا لهم بحوله وطوله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (قوله المستأثر على المسلمين بغيرهم) الاستئثار بالفيء هو لاختصاص دونهم وقد تقدم ما هو الفيء والكلام عليه ووجه الامن أنه استبعاد بحق مشترك بين أهل المصرف الذي تولى الله سبحانه تخصيصه بينهم وذلك نوع من ترك السنة ومخالفتها ولا أمر ما حذر الشارع من الامارة والولاية ذلك التحذير هذا ما لهم اليه ربنا من شرح هذا الحديث الجليل .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام قل قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا علي لعنتك من لعنتي ولعنتى من لعنة الله ومن يلعن الله فلن تجد له نصيراً) ش (قوله لعنتك) الخ الظاهر ان كل واحد من هذه المصادر مضاف الى فاعله بدلالة قوله (ومن يلعن الله) فان لفظ الجلالة فيه مرفوع بفاعلية الفعل المضارع فيكون الجلالة المضاف اليها المصدر قبله مجروراً لفظاً مرفوعاً على الفاعلية محلاً فيكون ضمير المتكلم المضاف اليه المصدر قبله ذا محلين كذلك فيكون ضمير المخاطب قبله ذا محلين كذلك أيضاً وهذا من باب دلالة الاقتران وقد قدمنا أنه معمول بها حيث لا معارض لها أقوى منها إذ غلبة المضاف الى مفعوله انما تكون راجعة حيث لا دليل على خلافها كما هنا ولم يحمل على ذلك للزم المغايرة بين الشرط وما رتب عليه في الفاعلية مع أنه يحتاج الى تقدير ولعنة الله على من لعن الله حتى يصح ترتيب الشرط على ذلك وذلك تكلف مع امكان ابقاء الكلام على ظاهره بل مع وجود مقتضى لذلك وهو اقتران الجليتين بفاعل الشرط المرتب عليهما ومعنى الكلام على هذا أن من دعا عليه أمير المؤمنين على عليه السلام بالطرده والابعاد

كانت دعوته مقبولة كدعوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو أن لعنة أمير المؤمنين عليه السلام لمن يلعنه جزء من لعنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمن يلعنه ولعنته صلى الله عليه وآله وسلم لمن يلعنه جزء من لعنة الله لمن يلعنه وقد ورد عنه عليه السلام أنه لمن معاوية وعمراً وأشياهما كما روى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمن رعلا وذكوان وعصية وأبا الأعرور السلمى .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال لما نقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه والبيت خاص بمن فيه قال ادعوا لي الحسن والحسين عليهما السلام فدعوهما فجعل يلثمهما حتى أغشى عليه قال فجعل علي عليه السلام يرفعهما عن وجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ففتح صلى الله عليه وآله وسلم عينيه وقال دعهما يتمتعان مني وأنتم معهما فانه سيصيدهما بعدى أثره ثم قال يا أيها الناس إني خلفت فيكم كتاب الله وسنتي وعترتي أهل بيتي فالمضيغ لكتاب الله والمضيغ لسنتي والمضيغ لعترتي أما إن ذلك لم يفترقا حتى يلقاه على الحوض وفي رواية لن يفترقا)

ش هذا الحديث من جملة أحاديث الثقلين وقد أخرج الترمذي من حديث جابر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجته يوم عرفة وهو على ناقته القصوى يخاطب فسمعته يقول (يا أيها الناس إني تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي أهل بيتي) ثم قال الترمذي وفي الباب عن أبي ذر وأبي سعيد وزيد بن أرقم وحذيفة بن أسيد هذا حديث غريب حسن من هذا الوجه وزيد بن الحسن قد روى عنه سعيد بن سليمان وغير واحد من أهل العلم انتهى وأحمد والطبراني في الكبير عن زيد بن ثابت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إني تارك فيكم خليفين كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء والأرض وعترتي أهل بيتي وانهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض) والترمذي عن زيد بن أرقم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى ثغابين أحدهما أعظم من الآخر كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي ولن يفترقا حتى يردا على الحوض فانظروا كيف تخلفوني فيهما) ثم قال الحافظ الترمذي هذا حديث حسن غريب وعن محمد بن عمر بن علي عن أبيه عن علي بن أبي طالب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (إني تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا كتاب الله سبب بيد الله وسبب بأيديكم وأهل بيتي) أخرجه ابن جرير وصححه وأخرجه أيضا من حديث أبي سعيد وزيد بن ثابت وأحمد وعبد بن حميد ومسلم من حديث زيد بن أرقم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أما بعد أيها الناس فإنا أنا بشريوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب وإني تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور من استمسك به وأخذ به كان على الهدى ومن أخطأه ضل فخذوا بكتاب الله واستمسكوا

به وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي) وأخرجه ابن جرير و زاد ثلاث مرات وابن أبي شيبة وابن سعد
واحمد وأبو يعلى عن أبي سعيد الخدرى نحوه إلا أنه قل (وعترتى أهل بيتي وإن اللطيف الخبير أخبرنى
أنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض فانظروا كيف تخلفوني فيهما) ورواه السهمودى الشافعى فى جواهر
العقدين قال وأخرجه الطبرانى فى الاوسط أيضا وفيه ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك فى حجة
الوداع وزاد (مثله) يعنى كتاب الله (مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن لم يركبها) أى أهل بيتي (كمثل باب حطة
من دخله غفرت له الذنوب) وأخرجه عبد بن حميد وابن الانبارى من حديث زيد بن ثابت قوله صلى
الله عليه وآله وسلم (إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به بعدى لن تضلوا كتاب الله وعترتى أهل بيتي وأنهما
لن يفترقا حتى يردا على الحوض) والطبرانى فى الكبير عن زيد بن أرقم، قوله صلى الله عليه وآله وسلم
(إني لكم فرط وإنكم واردون على الحوض عرضه ما بين صنعاء الى بصرى فيه عدد الكواكب من
قدحان الذهب والفضة فانظروا كيف تخلفوني فى الثقلين) قيل وما الثقلان يارسول الله قال (الا كبر كتاب
الله بسبب طرفه بيد الله وطرفه بأيديكم فتمسكوا به لن تضلوا ولا تضلوا والا صغر عترتى أهل بيتي وإني
لن يفترقا حتى يردا على الحوض وسألت لها ذلك ربى ولا تقدموها قهلا كوا ولا تعلموهم فأنهم أعلم
منكم) وفى رواية للطبرانى فى الكبير من حديث أبى الطفيل عن زيد بن أرقم، قوله صلى الله عليه وآله
وسلم (إني لا أجد انبى الانصف عمر الذى كان قبله وإنى أوشك أن أدعى فأجيب فإنتم قائلون) قالوا
نصحت قال (أليس تشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله وأن الجنة حق والنار حق وإن
البعث بعد الموت حق) قالوا نشهد قال (وأنا أشهد معكم الاهل تسمعون فإني فرطكم على الحوض وأنتم
واردون على الحوض وإن عرضه أبعد ما بين صنعاء وبصرى فيه أقذاح عدد النجوم من فضة فانظروا
كيف تخلفوني فى الثقلين) قالوا وما الثقلان يارسول الله قال (كتاب الله طرفه بيد الله وطرف
بأيديكم فتمسكوا به لا تضلوا والاخر عترتى وإن اللطيف الخبير نبأنى أنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض
فسألت ذلك لها ربى فلا تقدموها قهلا كوا ولا تقصروا عنهما قهلا كوا ولا تعلموهم فأنهم أعلم منكم من
كنت أولى به من نفسه فعلى وليه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه) واحمد والطبرانى عن زيد بن ثابت
والطبرانى عن زيد بن أرقم، قوله صلى الله عليه وآله وسلم (إني تارك فيكم خليفتين كتاب الله حبل
ممدود ما بين السماء والأرض وعترتى أهل بيتي وأنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض) والطبرانى فى
الكبير وأبو يعلى فى مسنده عن أبى سعيد الخدرى، قوله صلى الله عليه وآله وسلم (أيها الناس إني تارك
فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا بعدى أمرين أحدهما أكرم من الآخر كتاب الله حبل ممدود ما بين
السماء والأرض وعترتى أهل بيتي وأنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض) والحاكم فى مستدركه عن زيد
ابن أرقم، قوله صلى الله عليه وآله وسلم (أيها الناس إني تارك فيكم أمرين لن تضلوا إن اتبعتموهما كتاب

الله وأهل بيته عترتي تعلمون اني أولى بالمؤمنين من أنفسهم من كنت مولادفعلى مولاه) وابن أبي شيبه والخطيب في المتفق والمفترق عن جابر قوله صلى الله عليه وآله وسلم (تركت فيكم ما لن تضلوا بعدي ان اعتصمتم به كتاب الله وعترتي أهل بيته) والطبراني في الكبير عن أبي سعيد الخدري. قوله صلى الله عليه وآله وسلم (كأني قد دعيت فأجبت اني تارك فيكم الثقلين كتاب الله حبل ممدود بين السماء والارض وعترتي أهل بيته وأنهما لن يتفرقا حتى يردا على الحوض فانظروا كيف تخلفوني فيهما) والطبراني في الكبير والحاكم في مستدركه عن أبي الطفيل عن زيد بن أرقم. قوله صلى الله عليه وآله وسلم (كأني قد دعيت فأجبت اني تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر كتاب الله وعترتي أهل بيته فانظروا كيف تخلفوني فيهما فانهما لن يتفرقا حتى يردا على الحوض ان الله مولاي وأنا ولي كل مؤمن من كنت مولاه فعلى مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه) والطبراني في الكبير والحاكم عن أبي الطفيل عن حنيفة بن أسيد من حديث طويل نحو حديث زيد بن أرقم. قوله صلى الله عليه وآله وسلم (واني سألتكم حين تردون على الحوض عن الثقلين فانظروا كيف تخلفوني فيهما الثقل الأكبر كتاب الله عز وجل سبب طرفه بيد الله وطرفه بأيديكم فاستمسكوا به لا تضلوا ولا تبدلوا وعترتي أهل بيته فانه قد نأى اللطيف الخبير أنهما لن يتفصيا حتى يردا على الحوض) وأخرجه مطولا في الكامل المنير للإمام القاسم بن ابراهيم عليه السلام ومختصراً في الجامع السكافي عن الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي عليهم السلام مرسل قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (واني تارك فيكم ما ان تمسكتم به) الحديث وفي صحيفة علي بن موسى الرضى عن آبيه باسناد متصل الى أمير المؤمنين علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (كأني قد دعيت وأجبت واني تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر كتاب الله عز وجل حبل ممدود من السماء الى الارض وعترتي أهل بيته فانظروا كيف تخلفوني فيهما) وأخرجه المرشد بالله في أماليه الى زيد بن أرقم مختصراً قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (اني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيته فانظروا كيف تخلفوني فيهما) وأخرجه بأطول منه من حديثه وحديث أبي سعيد الخدري وأخرجه في كتاب المحيط باسناده الى الامام الناصر للحق عليه السلام مسنداً من حديث زيد بن ثابت وأبي سعيد الخدري وأخرجه الحاكم من طريق مسلم بن صبيح عن زيد بن أرقم بلفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (اني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وأهل بيته وأنهما لن يتفرقا حتى يردا على الحوض) ثم قال الحاكم هذا حديث صحيح الاسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه وآقره الذهبي على تعصبه ولولا منطوق حديث الثقلين هذا لكان الاظهر قصر أهل البيت على أهل الكساء لقوله صلى الله عليه وآله وسلم عند نزول آية التطهير وقد افه عليهم (اللهم هؤلاء أهل بيته) أخذنا بعموم الجملة المرفة الطرفين لأنه صلى الله عليه وآله وسلم

قد جعلهم في حديث الثقلين قرناء القرآن وتركهم حجة على الناس ومنازاً الى يوم الورد عليه على الخوض
كأرك القرآن وقد حقق البحث العلامة المقلبي رحمه الله في العلم الشامخ وغيره (نعم) والاحاديث المصرحة
بكون المهدي من أهل البيت عليهم السلام مثبتة ومؤيدة ومؤكدة للمعنى المراد من أحاديث الثقلين
كأبائهم لتكون عترته صلى الله عليه وآله وسلم من أهل بيته ما تناسلوا الى يوم القيامة كما لا يخفى وبهذا
تعرف أن محل تركه صلى الله عليه وآله وسلم لعترته قرناء القرآن على علم الأربعة من أهل البيت عليهم
السلام من التمهلات البعيدة وظهور ذلك مما لا يحتاج الى بيان

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال من قال في مرضه قبل
وفاته رضي الله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وآله وسلم نبياً وبأهل بيته عليهم السلام
أولياء كان له ستر من النار وكان معاً غداً هكذا وجمع ما بين أصبعيه)

ش معنى هذا الأثر واضح ولا شك أن علامة رسوخ الإيمان في قلب المرء المسلم والبراءة من
النفاق لا يتأتى إلا بحب علي عليه السلام بدلالة قوله صلى الله عليه وآله وسلم (لا يحب علياً منافق
ولا يفضله مؤمن) أخرجه الترمذي من حديث أم سلمة قال وفي الباب عن علي هذا حسن غريب من
هذا الوجه فيكون حبه عليه السلام واجباً وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
(أحبوا الله لما يغذوكم به من نعمه وأحبوني بحب الله وأحبوا أهل بيتي بحبي) أخرجه الترمذي وقال
هذا حديث حسن غريب إنما نعرفه من هذا الوجه وعن زيد بن مطرف قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم من أحب إن يحبي حياتي ويموت مماتي ويدخل الجنة اثني وعشرون ربي قضباناً من
قضبانها غرسه بيده وهي جنة الخلد فليقول علياً وذريته من بعده فأنهم لن يخرجوك من باب هدى ولن
يدخلوك في باب ضلالة أخرجه مطين والبارودي وابن شاهين والاحاديث دالة على أن محبتهم
وتوليتهم واجبة كما أن بغض من يحبه الله ورسوله محرم قطعاً لأنه علامة للنفاق أما في أمر
المؤمنين فبالحديث المتقدم كيف وقد صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (لأعطين الراية غداً
رجلاً يحبه الله ورسوله ويحب الله ورسوله) يعني علياً أخرجه مسلم في صحيحه مطولاً والترمذي وقال هذا
حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه وأما أهل بيته المطهرين عليهم السلام فلأحاديث الواردة
فيهم وأنهم ذرية بعضها من بعض فتكون محبتهم كمحبة أبيهم وبغضهم كبغضه نعوذ بالله وقد روى
الحاكم من حديث أبي سعيد الخدري قال قال صلى الله عليه وآله وسلم (والذي نفسي بيده لا يفضنا
أهل البيت أحد إلا أدخله الله النار) وقال صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه وسكت عليه الذهبي
ولا شك أن البعد من النار ومن النفاق والنعوذ بالله منهما واجب فيتم دليلاً ثانياً على وجوب محبتهم
وتوليتهم وكل واجب فالثبات عليه واجب في كل حالة لأنه سبب الفوز والنجاة من النار وهو عند الموت

الزم لان الاعمال بخواتمها اللهم كما عرفتمنا بحقوقهم فوقتنا للقيام بذلك وامن علينا بالتوفيق لما نحبه وترضاه
وبحسن الختام والنجاة من عذاب القبر والنار آمين

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال كنت أنا ورسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم نرعى غنما ببطن مكة قبل أن يظهر الاسلام فأتى أبو طالب ونحن نصلي فقال
يا ابن أخي ما تصنعان فدعاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى الاسلام وأن يشهد أن لا إله إلا
الله وأن محمداً رسول الله فقال ما أرى مما تقولان بأساً ولكن والله لا تعلموني اسقى أبدأ قال ثم ضحك
عليه السلام حتى بدت ضواحه ثم قال اللهم اني لا أعترف لعبد من هذه الامة عبدك قبلي غير نبيها
صلى الله عليه وآله وسلم يردد ذلك ثلاث مرات ثم قال والله لقد صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم قبل أن يصلي بشر سبع سنين)

ش هذا الحديث أخرجه أبو داود الطيالسي وأحمد في المسند وأبو يعلى الموصلي والحاكم في
المستدرک من طريق حبة العرنى بلفظ قال رأيت علياً ضحك على المنبر لم أره ضحكاً ضحكاً أكثر
منه حتى بدت نواجذه ثم قال ذكرت قول أبي طالب ظهر علينا أبو طالب وأنا مع رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ونحن نصلي ببطن نخلة فقال ماذا تصنعان يا ابن أخي فدعاه رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم الى الاسلام فقال ما بالذي تقولان بأساً ولكني والله لا تعلموني اسقى أبدأ وضحك تعجباً لقول أبيه
ثم قال اللهم ما أعرف أن عبداً لك من هذه الامة عبدك قبلي غير نبيك ثلاث مرات لقد صليت
قبل أن يصلي الناس سبعاً انتهى من كنز العمال وحبة بن جوين العرنى وثقه المعجل وقال ابن عدى ما
رأيت له منكراً قد جاوز الحديث وروى يحيى بن سلمة بن كهيل عن أبيه قال ما رأيت حبة العرنى قط إلا
يقول سبحان الله والحمد لله إلا أن يكون يصلي أو يتحدثنا وقال في التقريب صدوق له أغلاط وكان غالباً
في التشيع وأخطأ من روى أن له صحبة انتهى قال الذهبي من غلاة الشيعة وهو الذي حدث أن علياً كان
معه بصيرين ثمانون بدرية وهذا محال قال الجوزجاني غير ثقة وحدث عنه وروى سليمان بن معبد عن يحيى
ابن معين كان غير ثقة وقال النسائي ليس بالقوي وقال ابن معين وأبو خراش ليس بشيء انتهى . قوله قبل
أن يصلي بشر سبع سنين قال الذهبي لعل السمع أخطأ فيكون أمير المؤمنين عليه السلام قل عبت الله
ولى سبع سنين ولم يضبط الراوى ما سمع أخرج الحاكم أيضاً من حديث سلمان قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم (أولكم واردا على الحوض أولكم إسلاماً على بن أبي طالب) وسكت عنه الذهبي
ومن حديث زيد بن أرقم رضى الله عنه قال إن أول من أسلم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على
ابن أبي طالب رضى الله عنه ثم قال هذا حديث صحيح الاسناد وإنما الخلاف في هذا الحرف أن أبا بكر
الصديق كان أول الرجل البالغين إسلاماً وعلى بن أبي طالب تقدم إسلامه قبل البلوغ وصححه الذهبي

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال لي رسول الله صلى عليه وآله وسلم أنت أخي ووزيرى وخير من أخلقه بعدى يا على بحبك يعرف المؤمنون ويغضك يعرف المنافقون من أحبك من أمتى فقد برىء من النفاق ومن أبغضك لى الله عز وجل منافقا) ش أخرج مسلم فى صحيحه من حديث سعد بن أبى وقاص قال مر به معاوية فقال ما بمنك أن نسب أباً تراب فقال سعد ما ذكرت ثلاثاً قالهن له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلن أسبه لأن يكون لى واحدة منهم أحب الى من حمر النعم سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول وقد خلفه فى بعض مغازيه فقال له على يا رسول الله أنخافنى فى النساء والصبيان فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدى) الحديث وهارون أخو موسى وخليفته فى أهله ووزيره بدعوة موسى (واجعل لى وزيراً من أهلى) وقال صلى الله عليه وآله وسلم (فم فسا صلحت أن تكون أباً تراب أغضبت على حين واخيت بين المهاجرين والانصار ولم أواخ بينك وبين أحد منهم أما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى ألا أنه ليس بعدى نبي ألا من أحبك حاف بالامن والايمان ومن أبغضك أمانه الله ميتة جاهلية وحوسب بعمله فى الاسلام) أخرجه الطبرانى فى الكبير عن ابن عباس وقال صلى الله عليه وآله وسلم (أنت أخى فى الدنيا والآخرة) أخرجه الترمذى والحاكم والطبرانى فى الكبير عن ابن عمر وأخرج الحاكم فى المستدرک عن ابن عباس قال كان على يقول فى حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله يقول ﴿أفان مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم﴾ ولا تنقلب والله على أعقابنا بعد اذ هدانا الله والله لئن مات أو قتل لأقاتلن على ما قاتل عليه حتى أموت والله أنى لآخوه ووليه وابن عمه ووارث علمه فمن أحق به منى وسكت عليه الحاكم والذهبي وعنه صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ألا أرضيك يا على أنت أخى ووزيرى تقضى دينى وتجز موعدى وتبرى ذمتى فمن أحبك فى حياة منى فقد قضى ومن أحبك فى حياة منك بعدى فقد ختم الله له بالامن والايمان ومن أحبك بعدى ولم یرك ختم الله له بالامن والايمان وآمنه يوم الفرع الأكبر ومن مات وهو يبغضك يا على مات ميتة جاهلية بحاسبه الله بما عمل فى الاسلام﴾ أخرجه الطبرانى فى الكبير عن ابن عمر وعنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (محبك محبى ومبغضك مبغضى قاله لعلى) أخرجه الطبرانى فى الكبير عن سلمان وعنه صلى الله عليه وآله وسلم (من أحب علياً فقد أحبنى ومن أحبنى فقد أحب الله ومن أبغضه فقد أبغضنى ومن أبغضنى فقد أبغض الله) أخرجه الطبرانى فى الكبير عن محمد بن عبد الله بن أبى رافع عن أبيه عن جده وعن أم سلمة وعنه صلى الله عليه وآله وسلم (من أحبك فبى أحبك فان العبد لا ينال ولا يبقى إلا بحبك) قاله لعلى أخرجه الديلمى عن ابن عباس وعنه صلى الله عليه وآله وسلم (لا يبغضك مؤمن ولا بمحبك

(منافق) أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أم سلمة وعنه صلى الله عليه وآله وسلم (لا يعض
عليها مؤمن ولا يحبها منافق) أخرجه ابن أبي شيبة عن أم سلمة وعنه صلى الله عليه وآله وسلم (لا يحبك
إلا مؤمن ولا يعضك إلا منافق) قاله إمامنا أخرجه مسلم في صحيحه والترمذي وابن ماجه عن علي
أمير المؤمنين عليه السلام وعنه صلى الله عليه وآله وسلم (لا يحب علياً إلا مؤمن ولا يعضه إلا منافق)
أخرجه الطبراني في الكبير عن أم سلمة وفي رواية (لا يحب علياً منافق ولا يعضه مؤمن) أخرجه
الترمذي عنها وأخرج مسلم والنسائي والحسن بن علي الصفار في الأربعين عن زر بن حبیش قال
سمعت علياً يقول والذي فلق الحبة وبرأ النسمة أنه لعهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى لا يحبني
إلا مؤمن ولا يعضني إلا منافق وعن ابن عباس قال نظر النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى علي
فقال (أنت سيد في الدنيا والآخرة حبيبك حبيبي وحبيبي حبيب الله وعدوك عدوي وعدوي
عدو الله والويل لمن أبغضك بعدى) أخرجه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين ثم قال
وأبو الأزهري راويه عن عبد الرزاق بإجماعهم ثقة وإذا انفرد الثقة بحديث فهو على أصلهم صحيح وساق
الكلام على ذلك وقد أقر الذهبي كونه على شرط الشيخين ثم قال قلت هذا وإن كان رواه ثقات
فهو منكر ليس بعميد من الوضع والألاي شيء حدث به عبد الرزاق سراً ولم يجسر أن يتغوه به لأحمد
وابن معين وانطلق الذي رحلوا إليه وأبو الأزهري ثقة ذكر أنه رافق عبد الرزاق من قرية له إلى صنعاء
قال فلما ودعته قال قد وجب حقك وأنا أحدثك بحديث لم يسمعه مني غيرك فحيدني والله بهذا
الحديث لفظاً انتهى وأقول الحافظ الذهبي كثير التعصب لمعاوية واتباعه شديد الانحراف عن
أمير المؤمنين عليه السلام وأهل بيته حتى عن صالحى شيعة فتراه يتمحرف لرد مناقبهم بكل
مقدوره وفي ميزانه الذى وضعه لنقد الرجال وسماه ميزان الاعتدال ما فيه عبرة لمن اعتبر وتذكرة للذكر
قانا لله وإنا إليه راجعون فانظر أى مانع من أن عبد الرزاق كان ينسب الحديث فلم يذكره إلا عند
انصرافه إلى صنعاء بل أى مانع أن يكون ترك تحديثه لحضور من يؤدى تحديثه إلى تكذيبه وتكدير
محال أملاؤه لحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أن شواهد معنى ذلك الحديث كثيرة
غير عزيزة وقد قدمنا نقل شطر منها ومنها ما أخرجه الحاكم وقال صحيح عن حبان الاسدى سمعت
علياً يقول قال لى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إن الأمة ستقدر بك بعدى وأنت تعيش على
ملئى وتقتل على سنئى من أحبك أحبى ومن أبغضك أبغضى وإن هذه مستخضب من هذا يعنى لحينه
من رأسه) وصححه الذهبي فلو فرض أن فى ذلك الحديث وهنا لكان فى شواهد كفاية ولو كان صنيعه
هذا لغير دغل النصب لما كافح عن معاوية ومحبيه قال العلامة المقبلى رحمه الله فى الارواح النوافح
شرحاً لقوله فى قضيدته التى ذم فيها التقليد فى العلم الشامخ ما لفظه قوله كأهل الشام كالذهبي المراد به

صاحب التواريخ الجمة ومصدق مارمينا به كتبه سبأ تاريخ الاسلام فطالع نجه لا يعامل أهل البيت خاصة وشيعتهم عامة إلا بما ذكرنا حاصله من تكلف النعم وتعمية المناقب وعكس ذلك في أعدادهم عامة سبأ بنى أمية سبأ المزوانية وكفى بما أطبق عليه هو وغيره من تسميتهم خلفاء ثم يقولون خرج عليهم زيد بن علي وإبراهيم بن عبد الله ومحمد بن عبد الله ونحو ذلك قال الذهبي في مختصر تاريخ الاسلام في ربحانة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحسين بن علي رضي الله عنه أنف من البيعة ليزيد وكتبه أهل الكوفة فاعتروا في قصته طول هذه ترجمته ولو ذهبنا ننقل من ألفاظه لطلال بنا ولكنك إن كنت ذا حمية انظر كتبه وكتب نظرائه الخ فرحم الله العلامة المقبلي ورضي عنه وأرضاه وجزاه عن أهل بيت نبينه خيرا آمين واقصد صدق السيد العالم عبد الله بن علي الوزير رحمه الله تعالى بقوله

في كفة الميزان ميل واضح عن مثل مافي سورة الرحمن

فاجزم بخفض النصب وارفع رتبة للآل واكسر شوكة الميزان

وفي هذا كفاية والله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لي ربي ابسلة امرى بى من خلفت على أمتك قال قلت أنت أعلم يارب قال يا محمد إني انتخبتك لرسالتى واصطفيتك لنفسى فأنت نبى وخيرتى من خلقى ثم الصديق الاكبر الطاهر المطهر الذى خلقته من طينتك وجعلته وزيرك وابا سبطيك السيدين الشهيدين الطاهرين المطهرين سيدي شباب أهل الجنة وزوجته خير نساء العالمين أنت شجرة وعلى أغصانها وفاطمة ورقها والحسن والحسين ثمارها خلقتهما (١) من طينة عليين وخلق شيعتك منكم انهم لو ضربوا على أعناقهم بالسيف ما ازدادوا إلا حبا قلت يارب ومن الصديق الاكبر قال أخوك على بن أبى طالب قال بشرفى بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وابنائى الحسن والحسين منها تبل الهجرة بثلاثة أحوال

ش أخرجه محمد بن سليمان الكوفي في المناقب وكثير منه شواهد أخرج الطبراني في الكبير عن سلمان وابى ذرهما والبيهقي وابن عدى عن جديفة عنه صلى الله عليه وآله وسلم (إن هذا أول من آمن وأول من يصالحني يوم القيامة وهذا الصديق الاكبر وهذا فاروق هذه الامة يفرق بين الحق والباطل وهذا يعسوب المؤمنين والمال يعسوب الظالمين) قاله لعل عليه السلام وعن عباد بن عبد الله

جمعت علياً يقول أنا عبد الله وأخو رسوله وأنا الصديق الأكبر لا يقولها بعدى إلا كذاب مفتر ولقد
 صليت قبل الناس سبع سنين) أخرجه ابن أبي شيبة والنسائي في الخصائص وابن أبي عاصم في السنة
 والعقيلي والحاكم وأبو نعيم في المعرفة وقد تقدمت الأحاديث الصحيحة التي منها (أما ترى أن تكون
 مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي) وبيننا وجه دلالة ذلك على موازنة أمير المؤمنين عليه
 السلام للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بما لا مدفع له ولا مطمع للشك في فيه وفي آية التطهير والبيان النبوي
 لها أعظم دلالة على طهارة أهل بيت النبي عليهم الصلاة والسلام وأما كون الحسنين سبطي رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم وسيدى شباب أهل الجنة فقد أخرج البخاري في الأدب واحمد والترمذي
 وقال حديث حسن وأخرجه ابن سعد وابن ماجه والحاكم والطبراني في الكبير وأبو نعيم وابن عساكر عن
 يعلى بن مرة عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (الحسن والحسين سبطان من الأسباط) وأخرج
 احمد والترمذي عن أبي سعيد والطبراني في الكبير عن علي وعن عمر وعن جابر وعن أبي
 هريرة والطبراني في الأوسط عن أسامة بن زيد وعن البراء وابن عدي عن ابن مسعود عنه صلى الله
 عليه وآله وسلم أنه قال (الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة) وأخرجه ابن سعد والحاكم عن
 حذيفة بلفظ (أتاني جبريل فبشرني أن الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة) وأخرجه ابن
 عساكر عن علي وعن ابن عمر عنه صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ (ابنائ هذان الحسن والحسين
 سيدا شباب أهل الجنة وأبوهما خير منهما) وأخرجه النسائي والحاكم عن ابن عمر والطبراني في الكبير
 عن قررة وعن مالك بن الحويرث والحاكم عن ابن مسعود . وأما كون فاطمة عليها السلام خير نساء
 العالمين فقد أخرج الحاكم عن أبي سعيد عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (فاطمة سيدة نساء
 أهل الجنة الامريم ابنت عمران) وصححه الحاكم والذهبي وعن عائشة عن فاطمة رضي الله عنهما عنه
 صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (أما ترى أن تكوني سيدة نساء أهل الجنة) أخرجه البخاري وابن
 ماجه والعقيلي وأخرجه الحاكم من حديث حذيفة وأخرجه الحاكم من حديث عائشة عنه صلى الله
 عليه وآله وسلم (يا فاطمة الاتريين أن تكوني سيدة نساء العالمين وسيدة نساء المؤمنين وسيدة نساء هذه
 الامة) وقال هذا اسناد صحيح ولم يخرجاه هكذا وصححه الذهبي وعنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال
 (فاطمة بضعة مني من أغضبها أغضبني) أخرجه البخاري وعن بريدة قال كان أحب النساء الى رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة ومن الرجال على أخرجه الحاكم وقال هذا حديث صحيح الاسناد
 ولم يخرجاه وصححه الذهبي وأما كون هذه الشجرة خلقها الله من طينة عليين فلما رواه مينا بن أبي مينا
 مولى عبد الرحمن بن عوف قال خذوا عني قبل ان تشاب الأحاديث بالباطيل جمعت رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يقول (أنا الشجرة وفاطمة فرعها وعلى لقاحها والحسن والحسين ثمرتها وشيعتنا ورقها

أصل الشجرة في جنة عدن وسائر ذلك في سائر الجنة) أخرجه الحاكم وقال هذا متن شاذ وان كان كذلك فان اسحاق الدبري صدوق وعبد الرزاق وابوه وجده ثقات ومينا مولى عبد الرحمن بن عوف قد أدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسمع عنه وتلقاه الذهبي بأن محمد بن حيوة راويه عن اسحاق منهم بالكذب وعنه صلى الله عليه وآله وسلم (أنا وعلى من شجرة واحدة والناس من اشجار شتى) أخرجه الديلمي من حديث جابر وعزاه في كنز العمال الى الحاكم عنه بلفظ (يا على الناس من شجر شتى وأنا وانت من شجرة واحدة) وعن أمير المؤمنين عليه السلام انه قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أنت مني وأنا منك) أخرجه الحاكم وغيره من حديث طويل وصححه الذهبي وأخرج ابن أبي شيبة من حديث عمران بن حصين عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال (على مني وأنا من على وعلى ولي كل مؤمن بمسدي) وقال في الكبير صحيح وعن حبشي بن جنادة عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال (على مني وأنا من على ولا يؤدى عنى الا أنا أو على) أخرجه الامام احمد والترمذي والنسائي وابن ماجه وأما كون شيعة أهل البيت منهم فهو مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم (سلمان منا أهل البيت) أخرجه الطبراني في الكبير والحاكم عن عمرو بن عوف وحسنه الحافظ السيوطي وأما انهم لو ضربت أعناقهم بالسيف لم يزدادوا إلا حبا فهذا شأن من أخلص لله تعالى محبته لأهل بيت نبيه صلى الله عليه وآله وسلم كيف وهم قرناء الكتاب العزيز الى يوم الدين والامان من العذاب وسفينة النجاة بنص سيد المرسلين بل كيف ينزحزح عن محبتهم من يعلم أن جهنم علامة الايمان وبغضهم علامة النفاق بشهادة الاحاديث المتقدم مردها بل كيف لا الزناد محبته لهم وقد قال تعالى (قل لأسألنكم عليه أجرا الا المودة في القربى) وكيف لا وقد صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال (المرء مع من أحب) ومن أحق من عثرته صلى الله عليه وآله وسلم باخلاص المحبة له والوداد وليس المراد الى حد الغلو الذي يخرج عن الطريقة المثلى فمن أمير المؤمنين على عليه السلام قال دعاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال (يا على ان فيك من عيسى مثلاً ابغضته اليهود حتى بهتوا امه واحبته النصارى حتى انزلوه بالمنزلة التي ليس بها) وقال على الاواني بهلك في رجلان محب مطرلى يقرظني بما ليس في ومبغض مقتر يحمله شأنى على أن يهتنى الاواني لست بنبي ولا نوحى الى ولكنى أعمل بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله ما استطعت فما أمرتكم به من طاعة الله فحق عليكم طاعتي فيما احببتم أو كرهتم وما أمرتكم بمعصية أنا أو غيرى فلا طاعة لاحد في معصية الله انما الطاعة في المعروف) أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل وأبو يعلى والدورقي والحاكم وابن عاصم وابن شاهين في السنة وابن الجوزي في الواهيات وروى ابن جرير صدره المرفوع بل المراد أن يكون أهل بيت النبوة أحب اليه من سواهم مع محبة من أوجب الله محبته وموالاته ممن سواه بلا انتقاص لمن أوجب الله محبته واثنى عليه القرآن في غير آية من المهاجرين والانصار ومن دان منهم بدين الله واتبع رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم واطاعه واعترف لاهل بيت نبيه صلى الله عليه وآله وسلم بالحق الذي أوجبه الله وقام به فان لهم على الناس كافة حق لا يجمله الا من يجمل القرآن الذي انزل الله فيه (محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعاً سجداً يبتعون فضلاً من الله ورضواناً سيامهم في وجوههم من أثر السجود ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الانجيل كزراع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع ليغيظ بهم الكفار وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجراً عظيماً) (ومن الاعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ويتخذ ما ينفق قربات عند الله وصلوات الرسول ألا إنها قربة لهم سيدخلهم الله في رحمته ان الله غفور رحيم والسابقون الأولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه واعدهم لهم جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها أبداً ذلك هو الفوز العظيم) الى غير ذلك من الآيات الناطقة بالمدح والثناء عليهم والرضا عنهم ولا شك أن صدق قوله تعالى (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر) على خير القرون أولى ثم لا شك ان الله لم يختار لصحبة نبيه الذي اصطفاه على العالمين الا خير الامم ولهذا صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم (خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم) قال عمران بن الحصين فلا أدري اذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة الحديث وعن مالك عند مسلم عن عائشة قال رجل يا رسول الله أى الناس خير قال (القرن الذى أنا فيه ثم الثانى ثم الثالث) وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم (كل أصحابي يدخلون الجنة إلا من أبى) قلنا يا رسول الله ومن أبى قال (من عصانى فقد أبى) أخرجه (١) فهذا الحديث أصل فيمن يجب توليه ومحبته والرضى عنه لاسباب أهل بيعة الرضوان الذين قال الله فيهم (لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة) ولا سيما انصار الله الذين آووا ونصروا واتبعوا النور الذى أنزل معه الذين قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (الانصار شعارى والناس دنارى) الذين صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال فيهم (حب الانصار علامة الايمان وبغضهم علامة النفاق ولا سيما أهل بدر من الاصحاب ولا سيما المبشرون بالجنة ولا سيما الخلفاء الذين أوجب النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاهتداء بهديهم فقال صلى الله عليه وآله وسلم (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ) أخرجه الترمذى من حديث العرياض بن سارية وقال حديث حسن صحيح ولو سردنا مناقبهم العامة والخاصة لطال بنا الكلام فكم آية نزلت بالثناء والمدح العظيم من الله العزيز الحكيم وكما حديث صح في التنويه بشأنهم عن الذى صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال (لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يكون هواه تابعاً لما حجت به) وانزل عليه (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) وصح عنه صلى الله عليه وآله وسلم (انه لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يكون الله ورسوله أحب

(١) بياض قليل في الاصل واما باببدال اصحابي بامتي فقد رواه البخارى في صحيحه

اليه مما سواها) ولكل فضل ولا شك ان كل منقبة أو فضيلة عامة لهم فدخلوا الاصحاح من أهل البيت عليهم السلام فيها دخول أولى لان الشرع قد أوجب لهم مزية على جميع الامة المحمدية لا سيما أهل السكسة عليهم السلام وقد قدمنا الكلام على ذلك قريبا فتذكره وعلى الجملة فاحترام الصحابة الاطياب لو لم يكن الا لان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توفي وهو عنهم راض وانهم لم يألو بعده جهداً في اقتناء الاثر النبوي فاصدين منهجه الصراط السوي وجاهدوا في الله حق جهاده وساروا السيرة القويمة في عباد الله وبلاده ثم لا شك انهم طبقات هذا وامله لا يخفك أن اكثر المادح واجلها خطراً انما وردت في السابقين الاولين ثم من يليهم ثم من يليهم وان كان اسم الصحبة شاملاً للجميعهم وقد غلط من سوى بينهم أو غلط ولهذا صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم (أنه خرج ذات يوم مفضياً فقال دعوا لي أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفقتم مثل أحد ذهباً ما بلغتم أعمالهم) أخرجه الامام أحمد من حديث أنس قال الحافظ العزبي ورجله رجال الصحيح وقال صلى الله عليه وآله وسلم (لا تسبوا أصحابي دعوا أصحابي فإن أحدكم لو أنفق كل يوم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدكم ولا نصيفه) أخرجه أبو بكر البرقاني والروائي في المستخرج عن أبي سعيد وصحح وقوله صلى الله عليه وآله وسلم (دعوا لي أصحابي وأصهارى فمن آذنى من أصحابي وأصهارى آذاه الله تعالى يوم القيامة) أخرجه ابن عساكر عن أنس وحسنه الحافظ السيوطي وهذا خطاب للمتأخرين الصحابة قطعاً فلا يدخل معاوية وأتباعه في تلك المادح كيف وقد خالف النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نهيه عن سب السابقين الاولين من الصحابة فسب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وامر بسبه علي رهوس المنابر وقد صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال (سباب المؤمن فسوق) أخرجه البخارى وقد ورد في حق أمير المؤمنين على عليه السلام خاصة فعن أبي عبد الله الجدى دخلت على أم سلمة فقالت آيسب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيكم فقلت معاذ الله أو سبختان الله أو كلمة نحوها فقالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (من سب علياً فقد سبني) أخرجه الحاكم وصححه هو والذهبي وفي رواية حجبت وانا غلام فزرت بالمدينة واذا الناس عنق واحد فاتبعتهم فدخلوا على أم سلمة فسمعتها تقول يا شبيب بن ربيعة فأجابها رجل جلف جاف لبيك يا امناه قالت آيسب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ناديك قال واني ذلك قالت فعلى بن أبي طالب قال انا لاقول شيئاً نريد عرض الدنيا قالت فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (من سب علياً فقد سبني ومن سبني فقد سب الله تعالى) وعن أبي ذر مرفوعاً (من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ومن أطاع علياً فقد أطاعني ومن عصى علياً فقد عصاني) أخرجه الحاكم وصححه هو والذهبي وعن عمرو بن شاس الاسلمى قال خرجنا مع علي الى اليمن فجفاني في سفره ذلك حتى وجدت في نفسي فلما قدمت

أظهرت شكايته في المسجد حتى بلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدخلت المسجد ذات
هداة فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ألدنى عينه يقول حدد الى النظر حتى اذا جلست
قال (يا عمر و اما والله لقد أذيتنى) فقلت أعوذ بالله أن أؤذيك يا رسول الله قال (بلى من أذى عليا فقد
آذاني) أخرجه الحاكم وصححه هو والذهبي وعن ابن أبي مليكة عن أبيه قال جاء رجل من أهل الشام
فسب عليا عند ابن عباس فخصبه ابن عباس وقال يا عدو الله أذيت رسول الله ان الذين يؤذون الله
ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة لو كان رسول الله حياً لأذيته) أخرجه الحاكم وصححه هو والذهبي
ويقال قوله صلى الله عليه وآله وسلم (إن الميت ليتأذى مما يتأذى منه الحي) أخرجه (١) يدل على
أنه يتأذى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بسبب عترته وأصرح من ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم
(إن الانبياء إحياء في قبورهم يصلون) أخرجه (٢) ويشهد له قوله صلى الله عليه وآله وسلم (مررت
ليلة أسرى بي بأخي موسى وهو في قبره قائم يصلي) أخرجه (٣) وكيف يسب من صح عنه صلى
الله عليه وآله وسلم أنه جعل حبه علامة الايمان وبغضه علامة النفاق بل كيف يسب من صح عنه صلى الله
عليه وآله وسلم أنه قال فيه يوم غد يرخم (ألسنت أولى بكم من أنفسكم) قالوا بلى قال (من كنت وليه
فمعلي وليه) وصح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال فيه يوم خيبر لأعطين الراية غدا رجلاً يحب الله ورسوله
ويحبه الله ورسوله) وهل يصح ان يتولى معاوية الامن لا يعرف أنه يلزم ان يشاركه في معصيته فان المرء
مع من أحب كما صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم وقد قدمنا نخرجه والعجب من الاعتذار له بالاجتهاد
في مخالفته أمير المؤمنين علياً عليه السلام وكل اجتهاد خالف نصوص القطعيات فهو عن المستند عاطل
وكل ما خالف طريقة صاحب الشريعة فهو باطل بدلالة ما صح من قوله صلى الله عليه وآله وسلم (كل ما ليس
عليه أمرنا فهو رد) أي مردود ومضروب به وجه قائله ثم هل من مستند له في جواز السب لأخى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم فان قلتم نعم مرقم من الدين واقتريتم على الله وعلى رسوله وان قلتم لا فكيف تقولون من
سب ولي الله بل من خصه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأنه يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله
فان في هذا التخصيص من الرفع في شأن أمير المؤمنين على عليه السلام والتنويه والاكرام ما يقصر عنه
قلم التعبير فانه خارج مخرج تخصيص بعض الانبياء على نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم بالمدح
بصفات اختص كل واحد منهم لموجبها حتى كأنه لم يشاركه فيها أحد من سائر الانبياء عليهم السلام
وعلى نحو هذا ورد هذا الحديث الجليل في أمير المؤمنين على عليه السلام ولهذا جاء فيه الحديث
(١) بياض قليل في الاصل (٢) أخرجه أبو يعلى والبيهقي في كتاب حياة الانبياء عن أنس اه مصححه
(٣) أخرجه مسلم عن أنس في باب فضائل موسى من كتاب الفضائل ولفظه مررت على موسى ليلة
أسرى بي عند الكتيب الاحمر وهو قائم يصلي في قبره اه مصححه

الصحيح بأنه ولي كل مؤمن ومؤمنة وجعل حبه علامة الإيمان وبغضه علامة النفاق وإن سبه أولى من مجرد بغضه بأن يكون دليلاً على النفاق كيف لا وقد أمر معاوية بسب علي عليه السلام على رؤوس المنابر حتى جعل سبه سنة وإن لولي الله عمر بن عبد العزيز على أهل الشام خصوصاً وعلى غيرهم عموماً منة وأي منة باقاً ذم من سنة الطاغية وأنه لم يعمل معاوية على ذلك التجري إلا بإرادته محو رسم ما أَرَادَهُ اللهُ من رفع شأن أهل البيت الطاهرين خوفاً وتهالكاً على الملك وعلى بقاءه في ابنه يزيد الذي صرح الإمام أحمد بن حنبل بكفره ونأهيك بالإمام أحمد ورعا وعلماء كما نقله عنه ابن حجر الهيتمي وثباته في بنى أمية العتاة الطغاة يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا ما يريد فانا لله وإنا إليه راجعون * اللهم إنا نبرأ إليك من تولى معاوية ومن تولى من تولاه عالماً بعصيانته وعظيم طغيانه ونسألك الثبات على دينك وحبك وحب من يحبك وحب من ينفعنا حبه عندك والعمل الذي يبلغنا حبك والتوفيق لما نحب وترضاه وحسن الختام والنجاة من عذاب القبر والنار ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال لما حضرت غزوة دعاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ودعا زيدا وجمعة فأعرض علي جمعة أن يستخلفه على المدينة وأهله فأبى وحلف أن لا يتخلف عنه فتركه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم عرض ذلك علي زيد واستعاذ من ذلك فأعاده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم دعاني فذهبت لانتكلم فقال لي لا تتكلم حتى أكون أنا الذي أذن لك فأعرض علي وأله وسلم رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبكي وأبى أذن لي فقلت يا رسول الله خلال ثلاث مالى عنهم غنى قال وما ذاك قلت يا نبي الله والله ما أملك شيئاً وما عندي شيء ومالى غنى عن سهم أصيبه مع المسلمين فأعود به علي وعلى أهل بيتك وأما الأخرى فأبى غنى من أن أطأ موطئاً يغيب الكفار ولا أقطع وادياً ولا بصيبي ظمأ ولا نصب ولا مخمصة في سبيل الله ليكتب الله لي أجراً حسناً وأما الثالثة فأبى أخاف أن تقول قريش خذل ابن عمه ورغب بنفسه عن نفسه فقال صلى الله عليه وآله وسلم انى محيب في جميع ما قلت أما ما ترجوا من السهم فإنه قد اتانا بهار من فلغل فبعه وانتفع به حتى يرزقك الله تعالى من فضله وأما رغبتك في الأجر في المخمصة والنصب في سبيل الله تعالى أفما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي وأما قولك أن قريشاً ستقول ما أسرع ما خذل ابن عمه فقد قالوا في أشد من هذا فقد قالوا انى ساحر وكذاب فما ضرني ذلك شيئاً)

ش وفي كثر المال عن عبد الله بن بكر الغنوي عن حكيم بن جبير عن الحسن بن سعيد مولى علي عن علي عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أراد أن يغزو غزاة له فدعا جمعة فأمره

أن يتخلف على المدينة فقال لا أتخلف بعدك يا رسول الله أبدا فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فزعم على لما تخلفت قبل أن أتكلم فبكيت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ما يبكيك يا علي) قالت يا رسول الله يبكي خصال غير واحدة تقول قريش غدا ما أسرع ما تخلف عن ابن عمه وخذله وتبكي خصلة أخرى كنت أريد أن أعرض للجهاد في سبيل الله لأن الله يقول (ولا يظنون موطناً يغيظ الكفار) إلى آخر الآية فكنت أريد أن أعرض للآجر وتبكي خصلة أخرى كنت أريد أن أعرض لفضل الله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أما قولك تقول قريش ما أسرع ما تخلف عن ابن عمه وخذله فإن لك بي أسوة قالوا ساحر وكاهن وكذاب وأما قولك أعرض للآجر من الله أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي وأما قولك أعرض لفضل الله فهذان بهاران) وفي رواية (هذه إبهار من لفل فلعبه واستمتع به أنت وقاطمة حتى يؤتيكم الله من فضله فإن المدينة لا تصلح إلا بي أو بك) أخرجه البزار وقل لا يحفظ عن علي إلا بهذا الإسناد الضعيف وأبو بكر العاقولي في فوائده والحاكم وقال صحيح الإسناد وابن مردويه وقل ابن حجر في الأطراف حل هو الإشباه الموضوع وعبد الله بن بكير وشيخه ضعيفان وقل في تجريد زوائد البزار حكيم بن جبير متروك قال والبهار ثمانية رطل بالغدادي قلت ومثله في النهاية قلت في الميزان عبد الله بن بكير الغنوي السكوني عن محمد بن سوقة قل أبو حاتم كان من عنق الشيعة وقال الساجي من أهل الصدق وليس بقوى وذكر له ابن عدي منا كبير قال الذهبي قلت روى عنه ابن مهدي وقال في ترجمة حكيم بن جبير عن سعيد بن جبير وأبي جحيفة وجماعة وعنه شعبة وزائدة والناس شيعة مقل قال أحمد ضعيف منكر الحديث وقال البخاري كان شعبة يتكلم فيه وقال النسائي ليس بالقوى وقال الدار قطني متروك وقال معاذ قلت لشعبة حدثني بحديث حكيم بن جبير قال أخاف الدار أن أحدث عنه قال الذهبي قلت فهذا يدل على أن شعبة ترك الرواية عنه بعد وساق مما انكر عليه ثم ولا يلزم من تضعيف طريق حديث تضعيفه ولا تضعيف كل طريقه فإن حديث المنزلة قد أخرجه مسلم في صحيحه عن سعد بن أبي وقاص والترمذي عنه وعن جابر بن عبد الله عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لعلي (أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي) وأخرجه الإمام أحمد في مسنده والبخاري ومسلم في صحيحهما والترمذي وابن ماجه عن سعد بن أبي وقاص عنه صلى الله عليه وآله وسلم بالفظ (يا علي أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي) وأخرجه الإمام أحمد في مسنده عن ابن عباس عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قل لعلي (أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنك لست بنبي أنه لا ينبغي لي أن اذهب إلا وأنت خليفتي) وأخرجه الحاكم في مستدركه عن ابن عباس مطولا وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة وصححه الحافظ الذهبي وأخرجه أبو بكر

المطري في جزئه عن أبي سعيد الخدري والطبراني عن مالك بن الحسن بن مالك بن الحويرث عن أبيه عن جده والخطيب عن ابن عمر والطبراني عن ابن عباس بلفظ انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لعلي (قم فما صلحت ان تكون الا ابا تراب اغضبت علي حين واخيت بين المهاجرين والانصار ولم أواخ بينك وبين احد منهم اما ترضى ان تكون مني بمنزلة هارون من موسى الا انه ليس بعدي نبي الا من احبك حفا بالامن والايمان ومن أبغضك اماته الله ميتة جاهلية وحوسب بعمله في الاسلام) وقد تقدم واخرجه العقيلي عن ابن عباس عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال (يام سليم ان عليا لحمه من لحمي ودمه من دمي وهو مني بمنزلة هارون من موسى) واخرجه الطبراني عن اسماء بنت عميس وروى عن ابن عباس انه قال قال عمر بن الخطاب كفوا عن علي بن ابي طالب فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (يقول في علي ثلاث خصال لأن تكون لي واحدة منهم احب الى مما طلعت عليه الشمس) كنت أنا وأبو بكر وأبو عبيدة بن الجراح ونفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والبي صلى الله عليه وآله وسلم متكئ على علي بن ابي طالب حتى ضرب بيده على منكبيه ثم قال (يا علي أنت أول المؤمنين ايمانا واولهم اسلاما) ثم قال (أنت مني بمنزلة هارون من موسى) كذب علي من زعم انه يحبني ويغضك) أخرجه الحسن بن بدر فيما رواه الخلفاء والحاكم في السكتي والثيرازي في الالاقاب وابن النجار وعن علي عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (خلفتك أن تكون خليفة) قلت ان خلفك عنك يا رسول الله قال (الا ترضى ان تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لاني بعدي) أخرجه الطبراني في الأوسط وعن سعد بن أبي وقاص قال خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علي ابن ابي طالب في غزوة تبوك فقال يا رسول الله تخلفني في النساء والصبيان فقال (اما ترضى ان تكون مني بمنزلة هارون من موسى غير انه لاني بعدي) أخرجه ابن ابي شيبة واخرجه مسلم من حديث مصعب ابن سعد بن ابي وقاص عن أبيه بلفظه وعن سعد بن أبي وقاص ايضا قال لا اسب عليا ما ذكرت يوم خيبر حين قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لا عطين هذه الراية رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله يفتح الله على يديه) فتناولوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال (أين علي) فقالوا هو ارمده قال (فادعوه) فدعوه فبصق في عينيه ثم اعطاه الراية قال سعد لو وضع المنشار على مفرقي علي ان اسب عليا ما سببته ابدا منذ سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما سمعت أخرجه ابن ابي شيبة ايضا واخرجه في كتاب شواهد التنزيل الامام أبي القاسم الحاكم الحسكاني المحدث النيسابوري بالاسناد من طريقين الى سعد بن ابي وقاص قال مر به معاوية فقال ما يجمعك ان تسب ابا تراب فقال سعد ما ذكرت ثلاثا قالهن له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا اسبه لان تكون لي واحدة منهم احب الى من حمر النعم سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول له وقد خلفه في بعض معازيه فقال علي

يا رسول الله تخافني مع النساء والصبيان قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (اما ترضى ان تكون منى
 بمنزلة هارون من موسى إلا انه لا نبي بعدي) وسمعتة يقول (لا أعطين الراية غدا رجلا يحب الله ورسوله
 ويحبه الله ورسوله) فتناول اليها الناس فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ادعوا عليا) فأتى
 به وهو ارمم فبصق في عينيه ودفع اليه ففتح الله عليه ولما نزلت هذه الآية (انما يريد الله) الآية
 دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليا وفاطمة وحسنا وحسينا وقال (اللهم هؤلاء أهلي) وفي رواية
 (أهل بيتي) ورواه الامام مسلم بن الحجاج في مسنده الصحيح هكذا بطوله ورواه الترمذي في جامعه
 وقال هذا حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه وعن مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه
 أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج الى غزوة تبوك وخلف عليا على النساء والصبيان فقال
 يا رسول الله تخافني مع النساء والصبيان فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أما ترضى أن تكون
 منى بمنزلة هارون من موسى إلا انه لا نبوة بعدي) أخرجه الحفاظ أبو عبد الله البخاري ومسلم بن
 الحجاج القشيري في صحيحهما والترمذي في جامعه وأبو داود والنسائي وابن ماجه في سننهم واتفقوا
 على صحته حتى صار إجماعا منهم قال ابن الامام في شرح الغاية قال الحاكم النيسابوري هذا حديث
 دخل في حد التواتر قلت وقد رواه عدد كثير من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منهم
 علي وعمر وسعد بن أبي وقاص وأبو هريرة وابن عباس وابن جعفر ومعاوية وجابر بن عبد الله وأبو سعيد
 الخدري والبراء بن عازب ومالك بن الحويرث وأم سلمة وأسماء بنت عميس وغيرهم وأخرجه ابن المغازلي
 في مناقبه عن سعد بن أبي وقاص من اثني عشر طريقا وعن أنس وابن عباس وابن مسعود ومعاوية
 ابن أبي سفيان انتهى نقلا من شرح الغاية ولا ينبغي شك مثل خبر قال في الفتح قال احمد واسماعيل
 القاضي والنسائي وأبو علي النيسابوري لم يرد في حق أحد من الصحابة بالاسانيد الجياد أكثر ما جاء
 في علي قال وكان السبب في ذلك أنه تأخر ووقع الاختلاف في زمانه وخروج من خرج عليه فكان
 ذلك سببا لانتشار مناقبه من كثرة من كان بينهما من الصحابة ردا على من خالفه فكان الناس
 طائفتين لكن المبتدعة قليلة جدا ثم كان من أمر علي ما كان فنجمت طائفة أخرى حاربوه ثم اشتد
 الخطب فتنقصوه واتخذوا لعنه على المنابر سنة وواقهم الخوارج على بغضه وزادوا حتى كفروه مضموما
 ذلك منهم الى عثمان فصار الناس في حق علي ثلاثة أهل السنة والمبتدعة من الخوارج والمخاربين له
 من بني أمية واتباعهم فاحتاج أهل السنة الى بث فضائله فكثير الناقل لذلك لكثرة من يخالف
 في ذلك وإلا فالذي في نفس الامران لكل من الاربعة من الفضائل اذا حرر بميزان العدل لا يخرج
 عن قول أهل السنة والجماعة أصلا والحق أوضح وأبلى والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا
 محمد وآله الطاهرين .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أنه قال وهو على المنبر أنا عبد الله وأخو رسوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقولها بعدى إلا مكر كذاب فقالها رجل فأصابته جنة فجعل يضرب رأسه بالجدران حتى مات)

ش أخرج ابن عدي عن عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة عن أبيه عن جده عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (إنما تركتكم لنفسي أنت أخي وأنا أخوك فإن حاجك أحد فقل أنا عبد الله وأخو رسوله لا يدعيها بعدك إلا مكر) وعن عباد بن عبد الله سمعت عليا عليه السلام يقول أنا عبد الله وأخو رسوله وأنا الصديق الأكبر لا يقولها بعدى إلا كذاب مكرز واقصد صليت قبل الناس سبع سنين أخرجه ابن أبي شيبة والنسائي في الخصائص وابن أبي عاصم في السنة والعقيلي والحاكم وأبو نعيم في المعرفة وقد تقدم سرد هذه الأحاديث قيل ووجه تسميته بالصديق الأكبر هو ما رواه ابن النجار عن ابن عباس الصديقون ثلاثة حزقيل مؤمن آل فرعون وحبيب النجار صاحب آل يس وعلي ابن أبي طالب) وأخرجه أبو نعيم في المعرفة وابن عساكر عن ابن أبي ليلى بلفظ الصديقون ثلاثة حبيب النجار مؤمن آل يس قل (يا قوم اتبعوا المرسلين) وحزقيل آل فرعون الذي قال (تقتلون رجلا أن يقول ربي الله) وعلي بن أبي طالب وهو أفضلهم وأخرج الطبراني وابن مردويه عن ابن عباس السبق ثلاثة فالسابق إلى موسى يوشع بن نون والسابق إلى عيسى صاحب يس والسابق إلى محمد علي بن أبي طالب وهذا يشهد له أحاديث (أماترضين إلى زوجتك أول المسلمين أسلاما وأعظمهم علما وأعظمهم حِلما) أخرجه الإمام أحمد والطبراني في الكبير عن معقل بن يسار وقد روى من عدة طرق وشواهد كثيرة لا تنفي وأخرج العدي عن أبي يحيى قل سمعت عليا يقول أنا عبد الله وأخو رسوله لا يقولها أحد بعدى إلا كاذب فقالها رجل فأصابته جنة انتهى وهذه قد رويت من طرق وكلها إلى الزهري وهي من كراماته عليه السلام ومنها ما رواه الزهري أن أسماء الأنصارية قالت ما رفع حجر بلياء ليلة قتل علي إلا وجد تحتة دم عبيط أخرجه (١)

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال والله ما كذبت ولا ابتدعت ما نزلت هذه الآية إلا في القدرية (إن المجرمين في ضلال وسمر * يوم يسحبون في النار على وجوههم ذوقوا مس سقر * أنا كل شيء خلقناه بقدر) وأنهم لجحوس هذه الأمة فإن مرضوا فلا تمودم وإن ماتوا فلا تشهدوا جنازتهم فإنه من زعم أن في الأرض شيئا لم يقدره الله ولم يقضه ولم يخلقه فقد زعم أن مع الله إلها آخر يقضى ويقدر سبحانه الله عما يقولون علوا كبيرا)

ش أخرج ابن عساكر عن محمد بن كعب القرظي قال والذي نفى بيده ما نزلت هذه الآيات

إلا في أهل القدر (أن المجرمين في ضلال وسمر) إلى آخر الآية وأخرج السلفي في انتخاب حديث
 الفراء عن حاتم بن اسماعيل قال كنت عند جعفر بن محمد فأتاه فقرأوا يا ابن رسول الله حدثنا أينما
 شر كلاما قال هاتوا ما بدالكهم قالوا أما احذنا فقدرى وأما الآخر فرجى وأما الثالث فخارجى فقال
 حدثني أبي محمد عن أبيه عن علي عن أبيه الحسين عن أبيه علي بن أبي طالب أنه سمع رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم يقول لأبي أمامة الباهلي (لا تجالس قدريا ولا مرجئا ولا خارجيا إنهم يكفنون الدين كما
 يكفئ الأتناء ويغلون كما غلت اليهود والنصارى ولكل أمة مجوس ومجوس هذه الأمة القدرية فلا
 تشبهوهم إلا أنهم يمسحون قردة وخنازير ولولا ما وعدني ربي إلا يكون في أمتي خسف لخسف
 بهم في الحياة الدنيا) وحدثني أبي عن أبيه عن علي أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
 (إن الخوارج مرقوا من الدين كما يمرق السهم من الرمية وهم يمسحون في قبورهم كلابا ويحشرون يوم
 القيامة على صور الكلاب وهم كلاب النار) وحدثني أبي عن أبيه عن علي أنه سمع رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يقول (صنفان من أمتي لا تنالهم شفاعتي المرجئة والقدرية القدرية يقولون لا قدر وهم
 مجوس هذه الأمة والمرجئة يفرقون بين القول والعمل وهم يهود هذه الأمة) وعن يحيى بن يعمر قال كان
 أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني فأنطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميدي حاجين أو
 معتمرين قلنا لو لقينا أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسألناه عما يقول هؤلاء في
 القدر فوفق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخل المسجد فاستفتاه أنا وصاحبي أحذنا عن يمينه
 والآخر عن شماله فظننت أن صاحبي سيكل الأمر إلى قمت أبا عبد الرحمن أنه قد ظهر قبلنا أناس
 يقرأون القرآن يتفقرون العلم وذكر من شأنهم وإنهم يزعمون إن لا قدر وإن الأمر أنف قال إذا لقيت
 أولئك فأخبرهم أني بريء منهم وإنهم براء مني والذي يحلف به عبد الله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أحد
 ذهباً فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر ثم قل حدثني أبي عمر بن الخطاب قال بينا نحن عند
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب وساق حديث
 جبريل إلى أن قل قال فأخبرني عن الإيمان قال (أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر
 وتؤمن بالقدر خيره وشره) قل صدقت الحديث أخرجه ابن أبي شيبة واحمد ومسلم وأبو داود والترمذي
 وابن ماجه وابن جرير وابن خزيمة وأبو عوانة وابن حبان والبيهقي في الدلائل قال في شرح الفتح وقد
 حكى المصنفون في المقالات عن طوائف من القدرية إنكار كون الباري علما لشيء من أعمال العباد
 قبل وقوعها وإنما يعلمها بعد كونها قال القرطبي وغيره قد انقض هذا المذهب ولا نعرف أحدا ينسب
 إليه من المتأخرين قال والقدرية اليوم مطبقون على أن الله تعالى عالم بأفعال العباد قبل وقوعها الخ وقد
 جاء تفسير القدر عن أمير المؤمنين عليه السلام من طريق محمد بن زكريا العلالي حدثنا العباس بن بكار

حدثنا أبو بكر الهذلي عن عكرمة قال لما قدم على من صفين قام اليه شيخ من أصحابه فقال يا أمير المؤمنين أخبرنا عن مسيرنا الى الشام بقضاء وقدر فقال والذي خلق الحبة وبرأ النسمة ما قطعنا واديا ولا علونا نالعة إلا بقضاء وقدر فقال الشيخ عند الله أحسب عنائي فقال عـلى بل عظم الله أجركم في مسيركم وأنتم مصعدون وفي منحدركم وأنتم منحدرون وما كنتم في شيء من أموركم مكرهين ولا اليها مضطربين فقال الشيخ كيف يا أمير المؤمنين والقضاء والقدر ساقنا اليها فقال ويحك املاك ظننته قضاء لازما وقدر حاتما لو كان ذلك لسقط الوعد والوعيد وبطل الثواب والعقاب ولا أنت لائمة من الله لمذنب ولا محمدا من الله لمحسن ولا كان المحسن أولى بثواب الاحسان من المذنب ذلك مقال أحزاب عبدة الاوثان وجنود الشيطان وخصماء الرحمن وهم قدرية هذه الامة ومجوسها ولكن الله أمر بالخير تنجيها ونهى عن الشر تحذيرا ولم يصم مغلوبا ولم يطعم مكرها ولا يملك تفويضا ولا خلق السموات والارض وما أرى فيهما من عجائب آياتهما باطلا ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار فقال الشيخ يا أمير المؤمنين فما كان القضاء والقدر الذي كان فيه مسيرنا ومنصرفنا قل ذلك أمر الله وحكمته ثم قرأ على (وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه) أخرجه ابن عساكر والعلالي قال في الميزان ضعيف وقد ذكره ابن حبان في كتاب الثقات وقال يعتبر بحديثه اذا روى عن ثقة وقال ابن مندة تكلم فيه وقال الدارقطني يضع الحديث وساق له حديثين كذب أحدهما والاخر معضل وشيخه العباس بن بكار قال الدارقطني كذاب وقال العقيلي الغالب على حديثه الوهم والمناكير وفي كل ماسيق من حديث هذين الشيخين ما هو محتاج الى نظر وأخرج أبو نعيم في الحلية عن محمد بن إدريس الشافعي عن يحيى بن سليم عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عبد الله بن جعفر عن علي بن أبي طالب أنه خطب الناس يوما فقال في خطبته وأعجب ما في الانسان قلبه الى أن قل فقام اليه رجل ممن كان شهد معه الجبل فقال يا أمير المؤمنين أخبرنا عني القدر فقال بحر عميق فلا تلعبه قل يا أمير المؤمنين أخبرنا عن القدر قال سر الله فلا تنكاهه قل يا أمير المؤمنين أخبرنا عن القدر قل أما إذا أبيت فأمر بين أمرين لا جبر ولا تفويض قل يا أمير المؤمنين إن فلانا يقول بالاستطاعة وهو حاضرك فقال على به فأقاموه فلما رآه سل سيفه قدس أربع أصابع فقال الاستطاعة تملكها مع الله أو من دون الله وإياك أن تقول أحدهما فترتد فأضرب عنقك قل فما أقول يا أمير المؤمنين قال قل أملكها بالله الذي إن شاء ملكها وجاء في تفسير القدر أيضا عن أمير المؤمنين عليه السلام قال إن أحدكم إن بخاص الإيمان الى قلبه حتى يسقيهن يقينا غير ظن ان ما أصابه لم يكن ليخطئه وما أخطاه لم يكن ليصيبه ويقر بالقدر كاه أخرجه اللالكائي وأبو داود في القدر وحسين في الاستقامة وابن عساكر عن يحيى ابن مرة عنه عليه السلام وابن عساكر عن عبادة بن الصامت رفعه وهذا التفسير ظاهر فيما يصاب به المرء بغير اختياره وهو الذي ينبغي القول به وشمله لما يختاره فيه خفاء وقد حققته

العلامة المقبلى رحمه الله تعالى بما لا يخالف هذا وأما قوله تعالى (إنا كل شيء خلقناه بقدر) فالادلة القطعية عقلية وشرعية بان العباد هم الموجدون لافعالهم تخصص هذه الآية على تسليم عمومها وعلى هذا فلا يلزم أن الله هو الخالق لافعال العباد وإن قلنا بانها مقدرة فدليل تقديرها وكتبها وقضائها على حسب علمه تعالى ماستخاره العباد غير دليل تفتين موجدتها حقيقة وأما تملك العباد القدرة على إيجادها ووقوفها على اختيارهم فلا يلزم منه أن الموجد لها حقيقة هو البارئ تعالى وقد حقق البحث في العلم الشامخ وزوائد الارواح الدوافع بما لا مدفع له .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أول ما خلق الله القلم ثم خلق الدواة وهو قوله تعالى (ن والقلم وما يسطرون) ثم قال به خط كل شيء هو كائن الى يوم القيامة من خلق وأجل ورزق أو عمل الى ما هو ضائر اليه من جنة أو نار ثم خلق العقل فاستنطقه فأجابه فقال وعزني وجلالي ما خلقت خلقا أحب الى منك بك آخذ وبك أعطي أما وعزني لا أكملك فيمن أحببت ولا تفصنك فيمن أبغضت فأكل الناس عقلا أخوفهم لله عز وجل وأطوعهم له وأقص الناس عقلا أخوفهم للشيطان وأطوعهم له)

ش وعن ابن عباس أول ما خلق الله القلم ثم خلقت له الذون وهي الدواة وفي رواية قال أول ما خلق الله من شيء القلم ثم خلق الذون فسكب على الأرض على ظهر الذون أخرجهما ابن أبي شيبة وينظر في الروايتين أيهما أصح فقد جعل الذون في الرواية الاولى الدواة وفي الآخر الحوت وأخرج أبو نعيم في الحلية والبيهقي في السنن عن ابن عباس أن أول شيء خلقه الله القلم فأمره فكتب كل شيء يكون وأخرج أبو داود عن عبادة بن الصامت أن أول ما خلق الله القلم فقال له اكتب قال يارب ما أكتب قال أكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة من مات على غير هذا فليس مني خلق وأخرجه الترمذي عن عبادة أيضا بلفظ إن أول ما خلق الله القلم فقال له اكتب فقال ما اكتب قال اكتب القدر ما كان وما هو كائن الى الابد وأخرج الطبراني عن ابن عباس لما خلق الله القلم قال له اكتب فجري بما هو كائن الى قيام الساعة وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (إن الله عز وجل أول شيء خلق القلم فأخذه بيده اليمنى وكلتا يديه يمين فكتب ما يكون منه من عمل معمول بر أو فجور رطب أو يابس فأحصاه عنده في الذكر) ثم قال اقرؤا إن شئتم (هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق إنا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون) قيل النسخ الأمر قد فرغ منه أخرجه الدارقطني في الصفات قوله ثم خلق العقل فاستنطقه الخ أخرج الطبراني من حديث أبي امامة رفته (لما خلق الله العقل قال له اقبل فأقبل ثم قال له ادبر فأدبر فقال وعزني وجلالي ما خلقت خلقا أعجب الى منك بك آخذ وبك أعطي ولك الثواب وعليك العقاب) وأخرجه الحكيم الترمذي عن الحسن قال حدثني عدة من الصحابة رفعوه بلفظ (لما خلق الله العقل قال له

اقبل فاقبل ثم قال له ادبر فأدبر ثم قال له اقم فقام ثم قال له انطق فناطق ثم قال له اصمت فصمت فقال ما خلقت خلقا أحب الى منك ولا أكرم بك . اعرف بك أحمد وبك اطاع وبك آخذ وبك اعطى وإياك أعاتب ولك الثواب وعليك العقاب وما أكرمك بشئ أفضل من الصبر) وأخرجه الحكيم أيضا عن الاوزاعي معضلا وأخرج أبو الشيخ في الثواب وابن النجار وعن جابر رفعه (دين المرء عقله ومن لا عقل له لا دين له) والبيهقي في الشعب عن جابر أيضا رفعه (قوام المرء العقل ولا دين لمن لا عقل له) وعن أبي هريرة رفعه (كرم المرء دينه ومروءته عقله وحسبه خلقه) أخرجه الامام أحمد والحاكم والبيهقي في السنن وعن شداد بن أوس رفعه (الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت والعاجز من اتبع نفسه هواها وتمنى على الله) أخرجه احمد والترمذي وابن ماجه والحاكم وعن ابن عمر رفعه (ما اكتسب المرء مثل عقل يهدي صاحبه الى هدى أو يردده عن ردى) أخرجه البيهقي في الشعب وعن أنس رفعه (الكيس من عمل لما بعد الموت والعاجز من اتبع نفسه هواها) وعن أبي حميد الساعدي عنه صلى الله عليه وآله وسلم (ان الرجل لينطلق الى المسجد فيصلي وصلاته لا تعمل جناح بموضة وإن الرجل ليأتى المسجد فيصلي وصلاته تعمل جبل احد اذا كان أحسنهما عقلا) قيل وكيف يكون أحسنهما عقلا قال (أورعهما عن محارم الله وأحرصهما على أسباب الخير وإن كان دونه في العمل والنطوع) أخرجه الحكيم عنه والطبراني وابن عساکر عن أبي أيوب نحوه وعن أمير المؤمنين علي عليه السلام رفعه (يا علي اذا تقرب الناس الى الله في أبواب الخير فتقرب الى الله بأنواع العقل تسبقهم بالارحاب والزلفى عند الناس في الدنيا وعند الله في الآخرة) أخرجه أبو نعيم في الحلية والبخاري وأحاديث الباب واسعة جدا والقصد الاشارة اللهم متعنا بأسماعنا وأبصارنا وعقولنا وقوتنا أبدا ما بقيتنا وأجعل له الوارث مننا .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين فما كنت لانك شيئا أمرني به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

ش الحديث قال في التلخيص رواه النسائي في الخصائص والبخاري في كنز العمال أخرجه ابن عدي والطبراني في الاوسط وعبد الغني بن سعيد في ايضاح الاشكال والاصهباني في الحجة وابن منده في غرائب شعبة وابن عساکر من طرق وفي رواية عن علي عليه السلام قال امرت بقتال ثلاثة القاسطين والناكثين والمارقين فما القاسطون فأهل الشام وأما الناكثون فذكرهم وأما المارقون فأهل النهر وإن يعنى الحرورية أخرجه الحاكم في الاثر بعين وابن عساکر وأخرجه الحاكم من طريقين عن أبي أيوب بلفظ امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علي بن أبي طالب بقتال الناكثين والقاسطين

والمارقين وفي الرواية الاخرى بلفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لعلي بن أبي طالب
 (تقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين) قال الذهبي قلت لم يصح وساقه الحاكم باسنادين مختلفين
 الى ابي ايوب ضعيفين وقد تقدم الكلام على هذا وبيان الاحاديث الواردة في كل طائفة ونقل كلام
 الحافظ ابن حجر وغيره في تعيين ان الحق في تلك الحروب كلها هو امير المؤمنين على عليه السلام وان
 ذلك كلمة اجماع بين الامة وقد توقف خزيمة بن ثابت وغيره عن مجرد القتال مع امير المؤمنين عليه
 السلام حتى قتل عمار فجرد سيفه وقاتل بصفين حتى قتل وحينئذ حدث بما صح ونواتر من قوله صلى الله
 عليه وآله وسلم (ويح عمار تقتله الفئة الباغية) وحديث عمار هذا قد اخرجاه أهل الصحاح وغيرهم من
 المحدثين وقد سرد نحرجه في كنز العمال وطرقه في نحو ورقة بالقطع الكبير وقد حكى الامام احمد والذهبي في
 النبلا وغيرهما تأويل معاوية لحديث عمار هذا بأنه انما قتله من جاء به يعني عليا واصحابه فأجابه ابن عمر وانه
 يلزم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قاتل عمه الحزرة وشهداء بدر واحد فأخذه انتهى وانما قد رويت
 توبة أم المؤمنين عائشة وطلحة والزبير رضي الله عنهم واما معاوية فلو كان قد تاب لما سن السب لمن
 يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله في الحاضر والباد وانتكح خربة من حبه علامة الايمان وبغضه
 علامة النفاق على رؤوس العباد دع عنك انه اضطر أولى الناس بالحق بعد أبيه امير المؤمنين الحسن السبط
 عليه السلام الى النزول عما هو احق به من ابن اكلة الاكباد على شروط لم يف له بها كما حكى ذلك
 العلامة ابن حجر وغيره من الأئمة النقاد ولم يبرز من حامى عنه دليلا لخازبه التي عدوا فعله لها اجتهدا
 وان يبرزوه ولا يقصدون على ابراز شبهة تجوز له واحدة منها وهذا الفرض وهذا الميدان فليبرزوا
 دليلا على ماسنه من سب أخى النبي الامى صلى الله عليه وآله وسلم الذى يحب الله ورسوله ويحبه
 الله ورسوله الذى حبه علامة الايمان وبغضه علامة النفاق حتى سته على رؤوس المنابر ومن أخذته
 حمية العصبية على معاوية الى تقويم باطله بأى حرف فقد صحح لنا مسألته وعين لنا نصيبه فلينظر كل
 امرء لنفسه أى النصيبين أولى بالاختيار فانه لا مسرح للاجتهد في مقابلة النصوص القطعية إلا بالجرأة
 والعدا وهذا واما المارقون فهم الخوارج وهو جمع خارجة ولفظ الخوارج يطلق بالمعنى الاعم على كل من خرج
 على امام الحق وبالمعنى الاخص على الفرقة التي نعمها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الاحاديث
 الجمة وعلى كلا المعنيين لا يكون القائم من أهل البيت كالحسين السبط وزيد بن علي ومن تبعهم من
 أهل البيت عليهم السلام لقتال غير المستحق للطاعة خوارج وان اطلقه من لم يعرف الحق أو يعترف
 به بمن يؤولهم حتى كانت عساكر الأتراك لا تعتقد انها تخرج الى اليمن الا لجهاد الكفار حتى أن بعضهم
 قد يصرخ بذلك وبعضهم اذا عرف حقيقة ايمان أهل اليمن يقول انهم كانوا يقولون لهم انما تخرجون
 لجهاد الكفار فيجب ذلك للتبليس عليهم غاية التقييد وسبب ذلك كله هو التجارى باطلاق اسم

الخارجى حتى عـلى الخارج عن طاعة امام الجور مع القضاء عليه بما تضمنته الاحاديث الواردة في
الحرورية ولا يخفى ان القائم للامر بالمعروف والنهي عن المنكر من أهل البيت النبوى عليه السلام
انما يخرج على جورة الجبارة غضبا لله من انتهاك حرمانه مع كونه الاحق بذلك المنصب كما بيناه فيما
سبق ولم يزل القائم منهم بالين منذ خروج الامام الهادى يحيى بن الحسين بن القاسم الرضى عليهم السلام
الى الين وذلك سنة مائتين واربع وثمانين الى يومك هذا متوارثا وان اختلفت احوال شوكتهم قوة
وضعفا وبهمـذا تعرف ان الصواب ان يكون الخارج عليهم خصوصا بالين باطلاق ذلك الاسم اولى
واحق اذا عرفت هذا فلما راد بالخارج ههنا هم الفرقة المارقة من الدين كما يفيد حديث أمير المؤمنين
عليه السلام قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (سيخرج قوم فى آخر الزمان حدث
الاسنان سفهاء الاحلام يقولون من قول خير البرية لا يجاوز ايمانهم حناجرهم يرقون من الدين كما يرمى السهم
من الرمية فاينما لقيتموهم فاقتلوهم فان فى قتلهم اجرا لمن قتلهم يوم القيامة) متفق عليه وحديث زيد بن
وهب انه كان فى الجيش الذين كانوا مع أمير المؤمنين عليه السلام على التهر ساروا الى الخارج فقال على
أيهما الناس انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (يخرج قوم من أمتى يقرأون القرآن ليس
قراءتكم الى قراءتهم بشيء ولا صلاتكم الى صلاتهم بشيء ولا صيامكم الى صيامهم بشيء يقرءون
القرآن يحسبون انه لهم وهو عليهم لا تجاوز صلاتهم نراقيهم يرقون من الاسلام كما يرمى السهم من الرمية
لو يعلم الجيش الذين يصيبونهم ما قضى لهم على لسان نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم لنسكوا عن العمل
وآية ذلك ان فيهم رجلا له عضد ليس له ذراع على عضده مثل حمة الحديد عليه شعرات بيض) قال
فتذهبون الى معاوية واهل الشام وتتركون هؤلاء يخلفونكم فى دياركم واموالكم والله انى لارجو ان يكونوا
هؤلاء القوم فانهم قد سفكوا الدم الحرام واغاروا على سرح الناس فسيروا على اسم الله قال سلمة بن
كهيل قتلنى زيد بن وهب منزلا منزلا حتى قال مررنا على قنطرة وعلى يومئذ عبد الله بن وهب
الراسبى فقال لهم القوا الرماح وسلوا السيوف وشجروا الناس برماحهم قال وقتل بعضهم على بعض وما اصاب
من الناس يومئذ الا رجلا فقال أمير المؤمنين عـلى رضى الله عنه التمسوا فيهم الخدج فالتمسوه فلم يجدوا
فقام على رضى الله عنه بنفسه حتى ان اناسا قد قتل بعضهم على بعض قال اخرجوهم فوجدهم مما
بلى الارض فكبرتم قل صدق الله وبلغ رسوله قل فقام اليه عبيدة السلماني فقال يا أمير المؤمنين الله
لا اله الا هو اسمعت هذا الحديث من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إى والله الذى لا اله الا
هو حتى استحللته ثلاثا وهو يحلف له رواه احمد ومسلم وحديث أبى سعيد قال بينا نحن عند رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقسم قسما اتاه ذو الخويصرة وهو رجل من بنى تميم قال يا رسول الله

اعدل فقال (ويلك فمن يعدل اذا لم يعدل قد خبت وخسرت ان لم اكن اعديل) فقال عمر يا رسول الله اناذن لى فيه فأضرب عنقه فقال (دعه فان له اصحابا يحقر احدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ينظر الى نضله فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر الى رصافه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر الى نضيه وهو قد حده فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر الى قدذه فلا يوجد فيه شيء قد سبق الفرث والدم آيتهم رجل أسود احدى عضديه مثل ثدى المرأة أو مثل البضعة تدردر يخرج رن على حين فرقة من الناس) قال أبو سعيد فاشهد انى سمعت هذا الحديث من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واشهد ان عليا بن أبى طالب رضى الله عنه قاتلهم وانا معه فامر بذلك الرجل فالتبس فأتى به حتى نظرت اليه على نعمت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذى نعمته وعن أبى سعيد رضى الله عنه قال بعث على الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذهنية فقسمها بين اربعة الاقرع بن حابس الخنظلى ثم المجاشعي وعينية بن بدر الفزارى وزيد الطائى ثم أحد بنى نهان وعلفمة بن علانة العامرى ثم أحد بنى كلاب فضضيت قريش والانصار قالوا يعطى صناديد اهل نجد ويدعنا قال انما انا انهم فأقبل رجل غاير العينين مشرف الوجنتين نأى الجبين كثر اللحية ملحوق فقال اتق الله يا محمد فقال (من يطعم الله اذ اعصيت ايامنى على أهل الارض فلا تأمنونى) فسأله رجل قتله احسبه خالد بن الوليد فنعه فلما ولى قال ان من ضئضىء هذا أوفى عقب هذا قوما يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية يقتلون اهل الاسلام ويدعون أهل الاوثان اثن انا ادركنهم لاقتلهم قتل عاد) متفق عليهما وعن أبى سعيد رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (تكون أمتى فرقتين فتخرج من بينهما مارقة يلى قتلهم أولاهما بالحق) وفى لفظ (تمرق مارقة عند فرقة من المسلمين يقتلها أولى الطائفتين بالحق) رواها احمد ومسلم وفى الباب عن أبى برزة وابن عمر وفى استيفاء الكلام على هذه الاحاديث طول وقد ألم بها شرح الفتح وغيره نعم والاحاديث قد أفادت أن كل من تجارى على قتل أهل الاسلام وترك أهل الاوثان وكفر المسلمين كما كفر الحرورية أمير المؤمنين علياً عليه السلام واعتقد أنه وقومه أهدى أهل الاسلام فى كل ما جاء به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقامة للامة الاحمدية مقام نبيا حتى نصب نفسه لتخطئتها كما فعل ذلك المعترض على أمين أهل الأرض والسماء واجتمعت فيه هذه الخصال الرديئة فهو منهم وإن صلى وصام وقام بالليل والناس نيام والمقام خليف بأبسط من هذا فليحذر المسلمون من التجارى على مثل هذه الاحوال فان كل واحدة منها مردية بنفسها فكيف باجتماعها ونسأل الله السلامة والنجاة من عذاب القبر والنار ومن كل قول وعمل يقر بنا الى النار ونعوذ به من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم وهذه الفرقة من مارقة الخوارج غير فرقة الرافضة قال

في القاموس والروافض كل جند تركوا قائدهم والرافضة الفرقة منهم وفرقة من الشيعة بايعوا زيد بن علي ثم قالوا له تبرأ من الشيخين فأبى وقال كانا وزيرى جدى فتركوه ورفضوه وارفضوا عنه وفى الجامع الكافى عن الامام القاسم بن ابراهيم عليه السلام قال سألت أبى رحمة الله عليه لم سميت الرافضة بالرفض ولم نسبت الى ما نسبت اليه من الشنآن لآل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والبغض فقال سميت الرافضة لرفضها آل رسول الله كلهم ولاختيارها برأيها واهوائها اماما منهم وايس بأعلمهم ولا أفضلهم فهى يا بنى كما سميت الرافضة من حق الله فى الامامة لما رفضت والمبغضة من أولياء الله القاتنين بالقسط لمن أبغضت الخ وكلا المعنيين غير مناف لما رواه أمير المؤمنين عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (سياتى قوم لهم نزيقال لهم الرافضة إن لقيتهم فاقتلهم فانهم مشركون) قلت يا بنى الله ما العلامة فيهم قال (يقرطلونك بما ليس فيك ويطعمون على أصحابي ويشتمونهم) أخرجه ابن أبي عاصم فى السنة وابن شاهين وفى رواية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له (يا على ألا أدلك على عمل اذا فعلته كنت من أهل الجنة وأنتك من أهل الجنة إنه سيكون بعدى أقوام يقال لهم الرافضة فان أدركتهم فاقتلهم فانهم مشركون) قال على سيبكون بعدنا أقوام ينتحلون مودتنا يكونون علينا مارقة وآية ذلك أنهم يسبون أبا بكر وعمر أخرجه خيشمة بن سليمان الاطرا بسنى فى فضائل الصحابة واللال كفى فى السنة وفى رواية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له (إن سرك ان تكون من أهل الجنة فان قوما ينتحلون حبك يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم لهم نزيقال لهم الرافضة فان أدركتهم فجاهدهم فانهم مشركون) أخرجه الامام الهادى عليه السلام فى الأحكام وابن بشر والحاكم فى السكنى .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن على عليهم السلام انه اتاه رجل فقال يا أمير المؤمنين اكفر أهل الجبل وصفين وأهل النهروان قال لا هم اخواننا بغوا علينا فقاتلناهم حتى يفيثوا الى أمر الله عز وجل)

ش لم اتف على تخريبه لكن اخرج ابن ابى شيبه والبيهقى عن أبى البختري قال سئل على عليه السلام عن أهل الجبل قيل اهل مشركون قل من الشرك فزوا قيل أمتاقون هم قال ان المناقين لا يذكر الله إلا قليلا قيل فاهم قل اخواننا بغوا علينا هكذا فى كنز العمال والذى حكاه السيد محمد بن ابراهيم الوزير عن رواية محمد بن منصور أن هذا الجواب من أمير المؤمنين عليه السلام وقع جوابا عن سؤاله عليه السلام عن أهل النهروان وهو الانسب لقوله من الشرك فزوا وهو الموافق لما رواه الحسن قال لما قتل على الحرورية قالوا من هؤلاء يا أمير المؤمنين أكارهم قال من الكفر فزوا قيل فمناقون قل ان المناقين لا يذكر الله إلا قليلا وهؤلاء يذكر الله كثيرا قيل فاهم قال قوم

أصابهم فتنة فعموا وصموا أخرجه عبد الرزاق وأما جوابه عليه السلام عن سؤاله عن أهل الجبل فيعرف
 بما أخرجه البيهقي عن عبد خير قال سئل على عليه السلام عن أهل الجبل فقال اخواننا بغوا علينا
 فقاتلونا فقاتلناهم وقد قتلناهم انتهى نعم وكان السائل قد كان اعتراه وهم ان مقاتلة المسلم
 كفر كما هو مصرح به في الحديث الصحيح فأجابه أن ذلك ليس كفرا حقيقا وظاهر قول أمير المؤمنين
 عليه السلام الذي رواه (١) ليس من طلب الحق فأخطأه من طالب الباطل فادرکه ان أهل صفين
 أعظم جرما من أهل النهر وان ولا يخفى أن الأحاديث الواردة في الخوارج مفسحة بخلاف ذلك حتى اختلف
 العلماء في الجزم بما افادته من التكفير اختلافا شديداً ولا كذلك أهل صفين بل قوله صلى الله عليه وآله
 وسلم (عند فرقة من المسلمين يقتلها أولى الطائفتين بالحق) وقوله (تقتل عمار الفتنة الباغية) وقد صح قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم للحسن (ان ابني هذا سيد ولعل الله يصلاح به بين فئتين عظيمتين من أهل
 الاسلام) ظاهر الدلالة على خلاف ذلك ويمكن ان يقال ان قول أمير المؤمنين عليه السلام لا يصدق
 إلا على معاوية لعله بظلال ما يدعو اليه ومن تابعه عالما بذلك لتساقطهم بدعوى طلب دم عثمان الى
 طلب الملك ومنازعة الاحق بالمنصب الشريف وأما سائر طغام الشام ومن لا مقصد له إلا الطلب بدم
 عثمان كما هو الذي يفهم من سياق قصة أهل الجبل فغير داخل في ذلك فاما أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها
 فالظاهر انها غير قاصدة للقتال وانما لم تخرج له كما تفيد قصة الواقعة والله اعلم ثم إن ظاهر جواب
 أمير المؤمنين عليه السلام هو عدم تكفير احد من الطوائف الثلاث بل جعل الجميع اخوة باغية وقد استوفى
 الكلام على ذلك في شأن الخوارج في الفتح وغيره وامل مراد من قال باجتihad معاوية وعدم الخوض فيما
 جرى بين الصحابة هو ان ذلك ربما افهم السب لمعاوية وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم (لا تسبوا الاموات
 فاتهم قد افضوا الى ما قدموا) أخرجه الامام أحمد والبخاري والنسائي من حديث عائشة وهذا الحديث
 وان خالفه معاوية فذنبه على جنبه وقد افضى الى ما قدم وقد روى حبه وصاحبه عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم انه قال (لا تسبوا الاموات فتؤذوا الاحياء) أخرجه احمد والترمذي من حديث المغيرة بن شعبه
 وحسنه الحافظ السيوطي وان هذا المقصد عظيم الشأن ونما لو لم يكن الا انه يكون سببا لافتراق قلوب
 المسلمين ولكن لا الى حد إظهار التصويب والتولي لمن لم يتحقق توبته عن معاداة حب الله ورسوله فان
 موالاته ولي الله وموالاته عدو ولي الله مما لا يجتمع فليُنظر كل امرئ من يحب ان يكون من حزبه
 وانا لله وانا اليه راجعون إنا لله وانا اليه راجعون

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام ان الرجل لتكون له درجة رفيعة في
 الجنة لا ينالها إلا بشئ من البليات تصيبه حتى ينزل به للموت وما بلغ تلك الدرجة فيشدد عليه حتى يبلغها)

ش الحديث أخرج معناه أبو يعلى وابن حبان في صحيحه من طريقه وغيرهما عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إن الرجل ليكون له عند الله منزلة فما يبلغها بعمل فما يزال بيتليه بما يكره حتى يبلغه إياها) عن محمد بن خالد عن أبيه عن جده وكانت له صحبة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (إن العبد إذا سبقت له من الله منزلة فلم يبلغها بعمل ابتلاه الله في جسده أو ماله أو في ولده ثم صبر على ذلك حتى يبلغه المنزلة التي سبقت له من الله عز وجل) رواه أحمد وأبو داود وأبو يعلى والطبراني في الكبير والأوسط قال الحافظ عبد العظيم المنذرى ومحمد بن خالد لم يرو عنه غير أبي المليح الرقي ولم يرو عن خالد إلا ابنه محمد والله أعلم وعن أبي فاطمة الضمري قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال (أيكم يحب أن يصح فلا يستقم) قالوا كلنا يا رسول الله قال (أتحبون أن تكونوا كالخمر الصيالة ألا تحبون أن تكونوا أصحاب بلاد وأصحاب كفارات والذي بعثني بالحق إن العبد لتكون له الدرجة في الجنة فما يبلغها بشئ من عمله فيبتليه الله بالبلاد ليبلغ تلك الدرجة وما يبلغها بشئ من عمله) أخرجه البغوي والطبراني في الكبير وأبو نعيم وأخرجه ابن جرير في تهذيب الآثار عن عبد الله بن إياس بن أبي فاطمة عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم معناه وأكثر لفظه وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (صداع المؤمن وشوكة يشاكها أو شئ يؤذيه يرفعه الله بها يوم القيامة درجة ويكفر عنه بها ذنوبه) رواه ابن أبي الدنيا قال الحافظ عبد العظيم ورواته ثقات وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (مادن مصيبة تصيب المسلم إلا كفر الله عنه حتى الشوكة يشاكها) رواه البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم (لا تصيب المؤمن شوكة فما فوقها إلا نقص الله بها من خطيئته) وفي أخرى (إلا رفعه الله بها درجة وحط عنه بها خطيئة) وفي أخرى له قال دخل شباب من قريش على عائشة وهي يمين وهم يضحكون فقالت ما يضحكم قالوا فلان خر على لهاب فسطاط فكادت عنقه وعينه أن تذهب فقالت لا تضحكوا فأتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (مادن مسلم يشاك بشوكة فما فوقها إلا كتب الله له بها درجة ومحيت عنه خطيئة) وأخرجه المرشد بالله عليه السلام وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ما يزال البلاد بالمؤمن والمؤمنة في نفسه وولده حتى يلقي الله تعالى وماله خطيئة) رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (إذا اشتكى المؤمن أخلصه الله من الذنوب كما يخلص الكبير خبث الحديد) رواه ابن أبي الدنيا والطبراني قال الحافظ واللفظ له وابن حبان في صحيحه وعن عطاء بن أبي رباح قال قال لي ابن عباس ألا أريك امرأة من أهل الجنة قلت بلى قال هذه المرأة السوداء أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت إني أصرع وإني أتكشف فادع الله

لى قال (إن شئت صبرت ولك الجنة وإن شئت دعوت الله أن يعافيك) فقالت أصبر فقالت إني أتكشف فادع الله لى أن لا أتكشف فدعا لها رواء البخارى ومسلم وعن أبى هريرة قال جاءت امرأة بها ألم الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله ادع الله لى فقال (إن شئت دعوت الله فشفاك وإن شئت صبرت ولا حساب عليك قالت بل أصبر ولا حساب على) رواء البزار وابن حبان فى صحيحه وعن أبى موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إذا مرض العبد أو سافر كتب له مثل ما كان يعمل مقبلاً صحيحاً) رواء البخارى وأبو داود وعن عبد الله بن عمر عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال (ممن أحد من الناس يضرب ببلاء فى جسده إلا أمر الله عز وجل الملائكة الذين يحفظونه قال اكتبوا لعبدى فى كل يوم ليلة ما كان يعمل من خير ما كان فى وثاقى) رواء أحمد واللفظ له والحاكم وقال صحيح على شرطهما وأخرجه الامام المرشد بالله عليه السلام فى رواية لاحد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إن العبد إذا كان على طريقة حسنة من العبادة ثم مرض قبل للملك الموكل به اكتب له مثل عمله إذا كان طليقاً حتى أطلقه أو أكرمه الى) قال الحافظ وإسناده حسن وعن مصعب بن سعد عن أبيه قال قلت يا رسول الله أى الناس أشد بلاء قال (الانبياء ثم الأمثل فالأمثل يبتلى الرجل على حسب دينه فإن كان دينه صلباً اشتد بلاؤه وإن كان فى دينه رقة ابتلاه الله على حسب دينه فما يبرح البلاء بالعبد حتى يمشى على الأرض وما عليه خطيئة) رواء ابن ماجه وابن أبى الدنيا والترمذى وقال حديث حسن صحيح ولابن حبان فى صحيحه من رواية العلاء ابن المسيب عن أبيه عن سعد نحوه وعن أبى سعيد أنه دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو موعوك عليه قطيفة فوضع يده فوق القطيفة فقال ما أشد حماك يا رسول الله قال (أنا كذلك يشدد علينا البلاء ويضاعف لنا الأجر) ثم قال يا رسول الله من أشد الناس بلاء قال (الانبياء) قال ثم من قال (العلماء) قال ثم من قال (الصالحون) كان أحدهم يبتلى بالقمل حتى يقتله ويبتلى أحدهم بالفقر حتى ما يجد إلا العبادة يلبسها ولا حدم كان أشد فرحاً بالبلاء من أحدهم بالعطاء) رواء ابن ماجه وابن أبى الدنيا فى كتاب المرض والكمالات والحاكم قال الحافظ واللفظ له وقال صحيح على شرط مسلم وله شواهد وعن جابر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (يود أهل العافية يوم القيامة حين يعطى أهل البلاء الثواب لو أن جلودهم كانت قرصت بالمقاريض) رواء الترمذى وابن أبى الدنيا من رواية عبد الرحمن بن مفراء قال الحافظ وبقية رواته ثقات وقال الترمذى حديث غريب ورواه الطبرانى فى الكبير عن ابن مسعود موقوفاً عليه وفيه رجل لم يسم وعن صهيب الرومى رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (عجبا لأمر المؤمن إن أمره كله له خير وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن إن أصابته سراء شكر فكان خيراً له وإن أصابته ضراء صبر فكان خيراً له) رواء مسلم وعن أبى سعيد

الحمدى رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (ومن يتصبر يصبره الله وما أعطي أحد عطاء خيراً وأوسع من الصبر) رواه البخارى ومسلم وعن عثمان بن أبى العاص رضى الله عنه أنه شكى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجعا يجده فى جسده منذ أسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ضع يدك على الذى تألم من جسدك وقل بسم الله ثلاثاً وقل سبع مرات أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد واحاذر) رواه مالك والبخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وعند مالك (أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد) قال ففعلت فأذهب الله ما كان به فلم أزل أمر بها أهلى وغيرهم وعند الترمذى وأبى داود مثل ذلك وقال فى أول حديثهما أثنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبى وجع قد كاد يهلكنى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (امسح بيمينك سبع مرات ثم قل أعوذ بعزة الله وقدرته) الحديث وعن أبى الدرداء رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (من اشتكى منكم شيئاً أو اشتكاه أخ له فليقل ربنا الله الذى فى السماء تقدس اسمك وأمرك فى السماء والأرض كما رحمتك فى السماء فاجعل رحمتك فى الأرض اغفر لنا حوبنا وخطايانا أنت رب الطيبين أنزل رحمة من رحمتك وشفاء من شفائك على هذا الوجع فيراً) وعن محمد بن سالم قال قال لى ثابت البناتى يا محمد اذا اشتكيت فضع يدك حيث تشتكى ثم قل بسم الله أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد من وجعى هذا ثم ارفع يدك ثم أعد ذلك وترا فان أنس بن مالك حدثنى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حدثه بذلك رواه الترمذى وصدره الحافظ المنذرى ومن وقد جاء فى الاستشفاء من الحى خاصة فى أمالى المرشد بالله عليه السلام بإسناده الى جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على بنى على بن أبى طالب رضى الله عنه وهو لا يتقار على فراشه من شدة الحى فقال له النبى صلى الله عليه وآله وسلم (يا على ان أشد الناس بلاء فى الدنيا النبىون ثم الذين يلونهم ابشر فانهم حظك من النار مع مالك من الثواب والاجر أنحب ان يكشف الله ما بك) قال نعم قال (قل اللهم ارحم عظمى الدقيق وجلدى الرقيق وأعوذ بك من فورة الحريق يا أم ملام ان كنت آمنتم بالله واليوم الآخر فلا تأكلى اللحم ولا تشربى الدم ولا تفورى على الفم وانتقلى الى من يزعم ان مع الله إلهاً آخر فاقى اشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) قال أمير المؤمنين عليه السلام فقلتها فعوفيت من ساعتى قال الصادق عليه السلام ونحن أهل البيت بعلم بمضنا بمضاحق نساءنا وصبياننا فإيقولها أحد الا عوفى اذا كان فى أجله تأخير

ص (خدثنى زيد بن على عن أبيه عن جده عن على عليهم السلام قال بر الوالدين وصلة الرحم واصطناع المعروف وزيادة فى الرزق وأهل المعروف فى الدنيا أهل المعروف فى الآخرة)

ش وعن أنس بن مالك رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من سره ان يعده

في عمره ويزاد له في رزقه فليبر والديه وليصل رحمه) رواه احمد قال الحافظ المنذرى ورواته محتج بهم في الصحيح وهو في الصحيح باختصار ذكر البروعن ثوبان رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ان الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه ولا يرد القدر إلا الدعاء ولا يزيد في العمر إلا البر) رواه الترمذى وقال حديث حسن غريب وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (من سره ان ييسر له في رزقه وان ينسأ له في أثره فليصل رحمه) رواه البخارى والترمذى وقال حديث حسن غريب وعن أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (من سره ان يمد له في عمره ويوسع له في رزقه وتدفع عنه ميتة السوء فليتق الله وليصل رحمه) رواه عبد الله بن الامام احمد في زوائده والبرار قال الحافظ عبد العظيم باسناد جيد والحاكم وعن أبى أمامة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (صنائع المعروف تقي مصارع السوء وصدقة السر تطفئ غضب الرب وصلة الرحم تزيد في العمر) رواه الطبرانى في الكبير قال الحافظ باسناد حسن وروى عن أم سلمة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (صنائع المعروف تقي مصارع السوء والصدقة خفية تطفئ غضب الرب وصلة الرحم تزيد في العمر وكل معروف صدقة وأهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة وأهل المنكر في الدنيا هم أهل المنكر في الآخرة وأول من يدخل الجنة أهل المعروف) رواه الطبرانى في الاوسط وصدره الحافظ بروى وقد تقدم سرد كثير من احاديث الباب

ص (حدثني زيد بن على عن أبيه عن جده عن على عليهم السلام قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول سبعة نحت ظل العرش يوم لا ظل إلا ظله شاب نشأ في طاعة الله عز وجل ورجل دعه امرأة ذات حسب ونسب وجمال الى نفسها فقال انى أخاف الله رب العالمين ورجل خرج من بيته فاسبغ الطهور ثم مشى الى بيت من بيوت الله ليقضى فريضة من فرائض الله عز وجل فهلك فيما بينه وبين ذلك ورجل خرج حاجاً أو معتمراً الى بيت الله ورجل خرج مجاهداً في سبيل الله عز وجل ورجل خرج ضارباً في الارض يبتغي من فضل الله تعالى ما يكف به نفسه ويعود به على عياله ورجل قام في جوف الليل بعد ما هدأت العيون فاسبغ الوضوء ثم قام الى بيت من بيوت الله عز وجل فهلك فيما بينه وبين ذلك)

ش وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (سبعة يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله الامام العادل والشاب نشأ في عبادة الله عز وجل ورجل قلبه معلق بالمساجد ورجلان تحابا في الله اجتمعا على ذلك وتفرقا عليه ورجل دعه امرأة ذات منصب وجمال فقال انى أخاف الله ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ورجل ذكر الله خاليا ففاضت

عيناه) رواه مالك والترمذي عن أبي هريرة وأبي سعيد ورواه أحمد والشيخان والنسائي عن أبي هريرة
ومسلم عن أبي هريرة وأبي سعيد. عاقل الحافظ العزبي وذكر السبع لا مفهوم له فقد روى الاطلال لدوى
خصال آخر وتبعها بعضهم فبلغت سبعمين فمنها من انظر معسراً أو وضع عنه ومن أعان مجاهداً في سبيل
الله أو غارماً في عسرته أو مكاتباً في رقبته ورجل كان مع سرية في قوم فلقوا العدو فأنكشوا فحمى
آثارهم حتى نجوا ونجا أو استشهد ومنها الوضوء على المسكاره والمشى الى المساجد في الظلم واطعام الجائع
حتى يشبع ومن أعان أخرق والتاجر الصدوق وحسن الخلق ولو مع الكافر ومن كفل يتيماً أو أرملة
والذين اذا أعطوا الحق قبلوه واذا سئلوا بذلوه وحكوا للناس كحكمهم لأنفسهم والحزين ولفظ حديثه
صل على الجنائز لعل ذلك يحزنك فان الحزين في ظل الله والناصح للوالى في نفسه وفي عباد الله ومن لم
يكن على المؤمنين غليظاً وكان بهم روفاً رحيماً ومن يعزى الشكلى وواصل رحمه وامراً مات زوجها
وترك عليها ايتاماً صغاراً فقالت لا اتزوج اقيم على ايتامى حتى يموتوا أو يغنيهم الله وعبد صنع طعاماً
فأضاف ضيفه فأحسن ضيافته فدعا اليتيم والمسكين لوجه الله ورجل حيث توجه علم ان الله معه ورجل
يحب الناس لجلال الله تعالى ورجل لم تأخذه في الله لومة لائم ورجل لم يعد يده الى ما لا يحل له ورجل
لم ينظر الى ما حرم الله عليه والذين لا يبتغون في أموالهم الربا ولا يأخذون على احكامهم الرشاً ومن
فرج عن مكروب من أمته صلى الله عليه وآله وسلم ومن أحيا سنه ومن أكثر الصلاة عليه صلى الله
عليه وآله وسلم وذراى المسلمين والذين يعودون المرضى ويسقون الهللكى والصائمون ومحبة على بن
أبي طالب عليه السلام ومحبة شيعته ومن قرأ اذا صلى الفداة ثلاث آيات من أول سورة الانعام الى
(ويعلم ما تكسبون) ومن ذكر الله بلسانه وقلبه والذين يستغفرون بالاسحار ومن لا يحسد الناس ومن
بر والديه ومن لا يمشى بالنميمة ومن قتل في سبيل الله والمعلم لكتاب الله ورجل أم قوماً وهم له راضون
ورجل كان يؤذن في كل يوم وليلة وعبد ادى حق الله وحق مواليه والقاضى لحوائج الناس والمهاجرون
وشخص لم يمش بين اثنين بمراء قط ومن لم يحدث نفسه بزنا قط وحمل القرآن وأهل الورع انتهى

ص (حديثى زيد بن على عن أبيه عن جده عن على عليهم السلام قال كانت جارية
خلاسية تلقط الأذى من مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسأل عنها رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم فقالوا توفيت فقال صلى الله عليه وآله وسلم لذلك رأيت لها الذى رأيت كأنها
في الجنة تلقط لها من ثمرها ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أخرج أذى من
المسجد كانت له حسنة والحسنة بمشرة أمثالها ومن أدخل أذى في مسجد كان ذلك عليه سيئة
والسيئة بواحدة)

ش لم أنف على تخريبه والخلاسية المولدة بين أبوين أسود وأبيض ولعل هذه الجارية هي المذكورة

في حديث أبي هريرة فانه روى أن امرأة سوداء كانت تقم المسجد فقدها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسأل عنها بعد أيام ف قيل له إنها ماتت فقال (فهل آذنتوني) فأتى قبرها فصلى عليها رواه البخاري ومسلم وابن ماجه قال الحافظ المنذرى باسناد صحيح واللفظ له وابن خزيمة في صحيحه إلا أنه قال ان امرأة كانت تلتقط الخرق والعبدان من المسجد ورواه ابن ماجه ايضا وابن خزيمة عن أبي سعيد قال كانت سوداء تقم المسجد فتوفيت ليلا فلما أصبح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اخبر بها فقال (ألا آذنتوني) فخرج باصحابه فوقف على قبرها فكبر عليها والناس خلفه ودعا لها ثم انصرف وروى الطبراني في الكبير عن ابن عباس أن امرأة كانت تلتقط القذى من المسجد فتوفيت فلم يؤذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بدفنها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (إذا مات لكم ميت فأذنوني وصلي عليها) وقال (انى رأيتمها في الجنة تلتقط القذى من المسجد) وروى أبو الشيخ الاصبهاني عن عبيد بن مرزوق قال كانت امرأة بالمدينة تقم المسجد فماتت فلم يعلم بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرعى قبرها فقال (ما هذا القبر) فقالوا قبر أم محجن قال (التي كانت تقم المسجد) قالوا نعم فصفت الناس وصلى عليها ثم قال (أى العمل وجدت أفضل) قالوا يا رسول الله اسمع قال (ما انتم باجمع منها) فذكر انها اجابته قم المسجد قال الحافظ وهذا مرسل والاحاديث قد أقادت الترغيب في تنظيف المساجد ويزيد ذلك وضوحا ما رواه أنس رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (عرضت على أجور أمتى حتى القذاة يخرجها الرجل من المسجد وعرضت على ذنوب أمتى فلم أر ذنبا أعظم من سورة من القرآن أو آية أو تبها الرجل ثم نسيها) أخرجه أبو داود والترمذى وابن ماجه وابن خزيمة في صحيحه كلهم من رواية المطلب بن عبد الله بن حنطب عن أنس وقال الترمذى حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه قال وذكر محمد بن اسماعيل يعنى البخارى فلم يعرفه واستغفر به الخ وعن أبي ذر رضى الله عنه عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال (عرضت على أمتى بأعمالها حسناتها وسيئها فرأيت فى محاسن أعمالها إمطة الأذى عن الطريق ورأيت فى سيئ أعمالها الذخاعة فى المسجد لم تدفن) أخرجه الامام احمد بن حنبل ومسلم وابن ماجه وعن أنس رضى الله عنه عنه صلى الله عليه وآله وسلم (ان هذه المساجد لا تصلح لشيء من القذر والبول والخلاء وانما هى لقراءة القرآن وذكر الله والصلاة) وعن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من أخرج أذى من المسجد بنى الله له بيتا فى الجنة) رواه ابن ماجه قال الحافظ وفى اسناده احتمال للتحسين وعن سمرة بن جندب قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نتخذ المساجد فى ديارنا وأمرنا ان ننظفها رواه احمد والترمذى وقال حديث صحيح وعن عائشة رضى الله عنها قالت أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ببناء المساجد فى الدور وأن ننظف وتطيب رواه أحمد والترمذى وقال حديث صحيح وأبو داود وابن ماجه

وابن خزيمة في صحيحه ورواه الترمذي مسنداً ومرسلاً وقال في المرسل هذا أصح وعن ابن عمر رضي الله عنه قال بينما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب يوماً إذ رأى نخامة في قبلة المسجد فتغيظ على الناس ثم حكها قال واحسبه قال فدعا بزعفران فطبخه به وقال (إن الله عز وجل قبل وجه أحدكم إذا صلى فلا يبصق بين يديه) ورواه البخاري ومسلم وأبو داود واللفظ له وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان تعجبه العراجين أن يمسكها بيده فدخل المسجد ذات يوم وفي يده واحد منها فرأى نخامات في قبلة المسجد فخنهن حتى انقاهن ثم أقبل على الناس مغضباً فقال (أحبب أحدكم أن يستقبله رجل فيبصق في وجهه إن أحدكم إذا قام إلى الصلاة قائماً يستقبل ربه والمالك عن يمينه فلا يبصق بين يديه ولا عن يمينه) الحديث رواه ابن خزيمة في صحيحه وفي الباب عدة أحاديث صحيحة ومما يجب أن تجنب المساجد منه ما لم تبين له مما لم يجوز الشرع كما يفيد ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (من سمع رجلاً ينشد ضالة في المسجد فليقل لا ردّها الله عليك فإن المساجد لم تبين لهذا) رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه وغيرهم وعنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (إذا رأيتم من يبيع أو يبتاع في المسجد فقولوا لا یرح الله تجارتك وإذا رأيتم من ينشد ضالة فقولوا لا ردّها الله عليك) رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح والنسائي وابن خزيمة والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم ورواه ابن حبان في صحيحه نحوه بالشرط الأول ومما يحرم فعله في المساجد الاحتباء والتشبك بالأصابع لما رواه مولى لابن سعيد الخدري رضي الله عنه قال بينما أنا مع أبي سعيد وهو مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذ دخلنا المسجد فإذا رجل جالس في وسط المسجد محتبباً مشبكاً أصابعه بعضها في بعض فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يظن الرجل لشارة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فالتفت إلى أبي سعيد فقال (إذا كان أحدكم في المسجد فلا يشبك أصابعه فإن التشبك من الشيطان وإن أحدكم لا يزال في صلاة ما كان في المسجد حتى يخرج منه) رواه أحمد قال الحافظ باسناد حسن وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إذا توضأ أحدكم في بيته ثم أتى المسجد كان في الصلاة حتى يرجع فلا يقول هكذا) وشبك بين أصابعه رواه ابن خزيمة في صحيحه والحاكم وقال صحيح على شرطهما قال الحافظ وفيما قاله نظر وفي الباب عن كعب بن عجرة عنده أحمد وأبو داود قال الحافظ باسناد جيد والترمذي وابن حبان وروى ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (خصال لا ينبغي في المسجد لا يتخذ طريقاً ولا يشهر فيه سلاح ولا يبيض فيه بقوس ولا ينثر فيه نبل ولا يمر فيه بلعج في ولا يضرب فيه حديد ولا يقتص فيه من أحد ولا يتخذ سوقاً) رواه ابن ماجه وصدره الحافظ بروي قال وروى منه الطبراني في الكبير (ولا تتخذوا المساجد طرقاً إلا لذكر أو صلاة) قال واسناد الطبراني

لابأس به وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال أبو بدر رفعه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (ان الحصة تناشد الذى يخرجها من المسجد) رواه أبو داود قال الحافظ باسناد جيد وقد مثل الدارقطنى عن هذا الحديث فذكر أنه روى موقوفا على أبي هريرة وقال رفعه وهم من أبي بدر والله أعلم قلت والظاهر ان مثل هذا سبيله الرفع اذ لا مخرج للاجتهاد فيه وعمما يجتنب فى المسجد ما فى حديث عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (سيكون فى آخر الزمان قوم يكون حديثهم فى مساجدهم ليس فيهم الله حاجة) رواه ابن حبان فى صحيحه وما فى حديث وائلة بن الاسقع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم وشراءكم وبيعكم وخصوماتكم ورفع أصواتكم وإقامة حدودكم وسل سيفوكم واتخذوا على أبوابها المطاهر وجروها فى الجمع) رواه ابن ماجه ورواه الطبرانى فى الكبير عن أبي الدرداء وأبى أمامة وائلة ورواه فى الكبير أيضا بتقديم وتأخير من رواية مكحول عن معاذ قال الحافظ ولم يسمع منه

ص (حدثني زيد بن على عن أبيه عن جده عن على عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من تناول من وجه أخيه أذى فإياه كانت له حسنتان وإن لم يره إياه كانت له حسنة)

ش لم أقف على نخرجه ولكنه يشهد له فى الجملة ما أخرجه أبو داود فى مراسيله عن ابن شهاب عنه صلى الله عليه وآله وسلم (إذا تناول أحدكم من أخيه شيئا فليره إياه) وأخرجه الدارقطنى فى الافراد عنه عن أنس عنه صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ (إذا نزع أحدكم) الحديث وأخرج الترمذى عن أبي هريرة (ان أحدكم مرآة أخيه فإذا رأى به أذى فليمطه) وضمه الحافظ السيوطى

ص (حدثني زيد بن على عن أبيه عن جده عن على عليهم السلام قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرء بعيره فقلت ألا اكفيك فأبى على وقال يا على ألا اخبرك ان لك بكل قراد تنزعه حسنة والحسنة بعشرة أمثالها)

ش وهذا الحديث أيضا لم أقف على نخرجه ولكنه يشهد له فى الجملة ما أخرجه الامام أحمد ابن حنبل من حديث عائشة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يخطب ثوبه ويخصف نعله ويعمل ما يعمل الرجال فى بيوتهم قال الحافظ المزيزى واسناده صحيح وأخرجه ابن سعد عنها بلفظ كان يعمل عمل البيت واكثر ما يعمل الخياطة وحسنه الحافظ السيوطى وأخرجه أبو نعيم من حديثها بلفظ كان يلقى ثوبه ويحلب شاته ويخدم نفسه وحسنه الحافظ السيوطى والظاهر ان ايذاء القراد للبعير كايذاء القمل لبني آدم واذا كان رفع الاذى عن الطريق صدقة فهو عن الانعام والانسان أولى وأحرى اذ هما المقصودان برفع ما يؤذى عن الطريق واما كون الحسنة بعشرة أمثالها فهو نص القرآن

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قل أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة نفر فسأل أكبرهم ما اسمك قل اسمي وائل أو قال آفل فقال بل اسمك مقبل ثم قال يا رسول الله إنا أهل بيت يعلج بأرضنا هذا الطيب وقد جاء الله بالسلام فنحن نسكركم إن نعالج شيئا إلا بإذنك فقال صلى الله عليه وآله وسلم إن الله تبارك وتعالى لم ينزل داءً إلا وقد أنزل له دواءً ألا السام والهرم فلا بأس أن تسقوا دواءكم ما لم تسقوا معنتا فقات وما المعنت قال صلى الله عليه وآله وسلم الشيء الذي إذا استمسك في البطن قتل فليس لاحد أن يشربه ولا يسقيه

ش لم أقف على نحر يجبه لسكرته يشهد له في الجلة أحاديث النهي عن التسمية بالأسماء القبيحة والتي فيها تزكية النفس أو ما إذا دخله نفى في جواب السؤال عنه كان فالأغبر مستحسن فعن أبي وهب الجشمي وكانت له صحبة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (تسموا بأسماء الأنبياء وأحب الأسماء إلى الله عبد الله وعبد الرحمن وأصدقها حارث وهمام وأقبحها حرب ومرة) رواه أبو داود واللفظ له والنسائي وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أحب الأسماء إلى الله عبد الله وعبد الرحمن) رواه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه وعن سمرة بن جندب قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نسمي رقيقنا أربعة أسماء أفلح ونافع ورباح ويسار رواه ابن ماجه وهو عند مسلم مطولا (لا تسمين غلامك يسارا ولا رباحا ولا نجيجا ولا أفلح فأنك تقول أئمة هو فلا يكون فيقول لا) الحديث ورواه أبو داود والترمذي وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغير الأسماء القبيحة كما أخرجه الترمذي من حديث عائشة مسندا ومرسلا وعن ابن عمر رضى الله عنه إن ابنه لعمر كان يقال لها عاصية فسمها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جميلة رواه الترمذي وابن ماجه وقال الترمذي حديث حسن ورواه مسلم باختصار قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير عاصية قال (أنت جميلة) وعن أبي هريرة رضى الله عنه إن زينب بنت أبي سلمة كان اسمها برة فقيل تزكى نفسها فسمها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زينب رواه البخاري ومسلم وابن ماجه وغيرهم وعن محمد بن عمرو بن عطاء قل سميت ابنتي برة فقالت زينب بنت أبي سلمة إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن هذا الاسم وسميت برة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لا تزكوا أنفسكم الله أعلم بأهل البر منكم) فقالوا بم نسميها فقال (سموها زينب) رواه مسلم وأبو داود وغيرهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اسم العاصي وعزيز وعتلة وشيطان والحكم وغراب وخباب وشهاب فسماء هشام وسمى حربا سلما وسمى المضطجع المنبعث وأرض تسمى غفرة سماها خضرة وشعب الضلالة شعب الهدى وبني لزنبة سماهم بني الرشدة وسمى بني مغوية بني رشدة قال أبو داود تركت اسمي هذا اختصارا انتهى قوله إن الله تبارك وتعالى لم ينزل داءً) الخ أخرج ابن حبان عن أسامة بن شريك عنه صلى الله عليه وآله

وسلم (تداواوا فان الله تعالى لم ينزل داء إلا وقد أنزل له شفاء إلا السام والحرم) وأخرجه الامام احمد وابنه
عبد الله في زوائده وابن حبان والحاكم والأربعة من حديث اسامة بن شريك عنه صلى الله عليه
 وآله وسلم بلفظ (تداواوا عباد الله فان الله لا يضع داء إلا وضع له دواء غير داء واحد الحرم) وفي رواية
عندهم الجميع إلا زوائد عبد الله بن الامام احمد (باعباد الله تداواوا فان الله تعالى لم يضع داء إلا وضع له
دواء غير داء واحد الحرم) وأخرج الحاكم عن أبي سعيد رفته (ان الله تعالى لم ينزل داء إلا أنزل له دواء
علمه من علمه وجهله من جهله الا السام) وهو الموت وأخرج الطبراني من حديث ابن مسعود والخطيب
من حديث أبي هريرة رضى الله عنه وأخرج الامام احمد ومسلم عن جابر رفته (لكل داء دواء فاذا
أصاب دواء الداء برى بأذن الله) وفي الباب غير ذلك قوله (مالم تدعوا معنا) الخ في النهاية اما طيب
تطبيب ولم يعرف بالطب فاعنت فهو ضامن أى أضر المريض وأفسده وعنه صلى الله عليه وآله وسلم
(من تطيب ولم يعلم منه الطب فهو ضامن) أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم من حديث ابن عمر
وأخرجه أبو داود والبيهقي وابن ماجه والحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفي رواية
عند ابن عدى وابن السني وأبي نعيم في الطب من حديثه أيضا بلفظ (من تطيب ولم يكن بالطب معروفا
فاذا أصاب نفسه فادونها فهو ضامن) انتهى وكما ضر النفس والعقل فالتداوى به حرام وقد قال صلى الله
عليه وآله وسلم (ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم) أخرجه الطبراني عن أم سلمة وقال صلى الله عليه
 وآله وسلم (ان الله تعالى أنزل الداء والدواء وجعل لكل داء دواء فلتداووا ولا تداوا بحرام) أخرجه
أبو داود وعن أبي الدرداء عن أبي هريرة نهى عن الدواء الخبيث أخرجه الامام احمد وأبو داود والترمذي
وابن ماجه والحاكم وقال صلى الله عليه وآله وسلم في الخمر (إنه ليس بدواء ولكنه داء) أخرجه الامام
أحمد ومسلم وأبو داود عن طارق بن سويد والترمذي عن وائل بن حجر بلفظ (إنها ليست بدواء
ولكنها داء) وفي الباب غير ذلك .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم اقتلوا من الحيات ما ظهر فانه لا يظفر الا شرارها ونهاها عن قتل الحيات التي تكون
في البيوت)

ش لم أقف على تخرج الحديث وقد ورد الترغيب في قتل الحيات والتحذير من ترك قتلها خوفا
من عاقبتها من حديث ابن مسعود رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من قتل
حية فله سبع حسنات ومن قتل وزغا فله حسنة ومن ترك حية مخافة عاقبتها فليس منا) رواه احمد وابن
حبان في صحيحه دون قوله (ومن ترك) الى آخره قال الحافظ المنذرى روي عن المسيب بن رافع عن
ابن مسعود ولم يسمع منه وورد الامر بقتلها في حديث ابن مسعود أيضا قال قال رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم (اقتلوا الحيات كلهن فمن خاف ثأرهن فليس مني) رواه أبو داود والنسائي والطبراني قال الحافظ عبد العظيم بإسناد رواها ثقات الا ان عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه ولكنه بعضه حديث أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (ماسالمنان منذ حاربناهن) يعني الحيات (ومن ترك قتل شئ منهن خيفة فليس منا) رواه أبو داود وابن حبان في صحيحه وعن ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من ترك الحيات مخافة طلبهن فليس منا ماسالمنان منذ حاربناهن) رواه أبو داود قال الحافظ ولم يحزم موسى بن مسلم رأويه بأن عكرمة رفعه الى ابن عباس وعن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انا تريد ان نكنس زمزم وان فيها من هذه الجنان يعني الحيات الضخار فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقتلهم رواه أبو داود قال الحافظ واسناده صحيح الا ان عبد الرحمن بن سابط ما أراه سمع من العباس فهذه الأدلة وما في معناها عامة لحيات البيوت وغيرها الا انه قد ورد النهي عن قتل حيات البيوت فمن نافع قال كبن ابن عمر يقتل الحيات كلهن حتى حدثني أبو لبابة سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن قتل جنان البيوت فأمسك رواه مسلم وفي رواية له ولائي داود قال أبو لبابة سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن قتل الجنان التي تكون في البيوت الا الأبر وذا الطفيتين فانهما اللذان يخطفان البصر ويتبعان ما في بطون النساء وعن ابن عمر رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب على المنبر يقول (اقتلوا الحيات واقتلوا ذا الطفيتين والابر فانهما يطمسان البصر ويسقطان الحبل) قال عبد الله فبينما أنا طارد حية أقتلها ناداني أبو لبابة لا تقتلها فقلت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل الحيات قال أنه نهى بعد ذلك عن ذوات البيوت وهن العوامر رواه البخاري ومسلم ورواه مالك وأبو داود والترمذي بالفاظ متقاربة وفي رواية لمسلم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بقتل السكلاب يقول (اقتلوا الحيات والسكلاب واقتلوا ذا الطفيتين والابر فانهما ياتمسان البصر ويسقطان الحبال) قال الزهري ونرى ذلك من سميهما والله أعلم قال سالم قال عبد الله بن عمر فلبثت لا أترك حية أراها إلا أقتلها فبينما أنا طارد حية يوماً من ذوات البيوت مر بي زيد بن الخطاب وأبو لبابة فقالا أطاردها فقال مهلا يا عبد الله فقلت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتلهم قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن ذوات البيوت وفي رواية أبي داود قال ان ابن عمر وجد بعد ما حدثه أبو لبابة حية في داره فأمر بها فأخرجت الى البقيع قال نافع ثم رأيتها بعد في بيته انتهى والطفيتان بضم الطاء المهملة وإسكان الفاء هما الخططان الاسودان في ظهر الحية وأصل الطفية خوصة القمل شبه الخططين على ظهر الحية بخوصة القمل وقال أبو عمر التمرى يقال ان ذا الطفيتين حنش يكون على ظهره خطان أبيضان والابر هو الأفعى وقيل حنش أبر كانه مقطوع

الذنب وقيل هو صنف من الحيات أزرق مقطوع الذنب اذا نظرت اليه الحامل ألقت قاله الضر بن الشميل (وقوله يلتصقان البصر) معناه يطمسانه بمجرد نظرها اليه بخاصية جعلها الله فيهما فهذه الاحاديث قد أفادت النهي عن قتل جنان البيوت الا الأبروذا الطفيتين فيكون عموم قتل الحيات مخصصا بجنان البيوت ولكن هل المراد جميع البيوت في المدينة وغيرها أم ذلك مختص ببيوت المدينة المنورة على صاحبها وآله أفضل الصلاة والسلام فمن أبي السائب أنه دخل على أبي سعيد الخدري رضى الله عنه في بيته قال فوجدته يصلي فجلست أنتظره حتى يقضى صلاته فسمعت تحريكاً في عراجين في ناحية البيت فالتفت فاذا حية فوثبت لا تنقلها فإشار الى ان اجلس فجلست فلما انصرف اشار الى بيت في الدار فقال اترى هذا البيت فقلت نعم قال كان فيه فتى منا حديث عهد بعرس قال فخرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى الخندق فكان ذلك الفتى يستأذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأنصاف النهار فيرجع الى أهله فاستأذنه يوماً فقال له (خذ عليك سلاحك فاني أخشى عليك قرينة فأخذ الرجل سلاحه ثم رجم فاذا امرأته بين البابين قائمة فأهوى اليها بالرمح ليطعنها وأصابته غيره فقالت له اكفف عليك رمحك وادخل البيت حتى تنظر ما الذي اخرجني فدخل فاذا بحية عظيمة منصوبة على الفراش فأهوى اليها بالرمح فانتظمتها به ثم خرج فركزه في الدار فاضطربت عليه فما يدرى ابهما كان امرع موتا الحية ام الفتى قال فحجنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذكرنا ذلك له وقلنا ادع الله ان يحياه لنا فقال (استغفروا اصاحبكم) ثم قال (ان بالمدينة جنا قد أسلموا فاذا رأيتم منهم شيئاً فاقتلوه ثلاثة أيام فان بدا لكم بعد ذلك فاقتلوه فانما هو شيطان) وفي رواية نحوه وقال فيه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (ان هذه البيوت عوامر فاذا رأيتم منها شيئاً فخرجوا عليها ثلاثاً فان ذهب والا فاقتلوه فانه كافر) وقال لهم (اذهبوا فادفنوا صاحبكم) رواه مالك ومسلم وأبو داود وهذه القصة وان كان وقوعها بالمدينة المنورة من باب القضايا العينية ولا يخصص بها فان قوله صلى الله عليه وآله وسلم (ان بالمدينة جنا قد أسلموا) وترتيب الايدان على ذلك يفيد أن علة تحريم القتل هو تحقق اسلام طائفة من الجن وهذا اذا ضممته الى علة ايجاب قتله وهو كونه شيطانا وكافرا ومشركا مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم (خمس فواسق تقتل في الحبل والحرم) وذكر منهم الحية استنفدت منه ان الاصل وجوب القتل لكل نوع من الحيات حتى يتحقق المانع منه وهو الاسلام كما في جنان المدينة المنورة أو يغلب الظن بوجود مؤمنين منهم في ذلك البيت بأي طريق ومنه اشتها خروج شئ منها في محل من دون اضرار اذا كان في بيت كثير الذكر أهله والاظهر أن مساكن المؤمنين مؤمنون وغيرهم من غيرهم واما اذا لم يشتهر ذلك المحل بتظهر شئ منها من دون اضرار فلا يظهر وجوب القتل وبالجملة أن المحقق من دليل النهي عن قتل الحيات هو في جنان بيوت المدينة واما جنان بيوت غيرها فيحل انظر والأصل وجوب

القتل لمن مالم يتحقق المانع وهو الاسلام ولكنه يجوز بل ربما يكون في بعض بلاد الاسلام مظنوناً
بعض البلاد اليمنية فإن اسلام طوائف من الجن يكاد ان يكون مقطوعاً به فالحكم محتاج الى مزيد
النظر والتوفيق بيد الله سبحانه وتعالى وقد ورد عن أبي ليلى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم سئل عن جنان البيوت فقال (اذ رأيتم منهن شيئاً في مساكنكم فقولوا أنشدكم العهد
الذى أخذ عليكم نوح أنشدكم العهد الذى أخذ عليكم سليمان أن لا تؤذونا فإن عدن فاقتلوهن) رواه
أبو داود والترمذى والنسائى كلهم من رواية ابن أبي ليلى عن ثابت عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه
وقال الترمذى حديث حسن غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه وابن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن
ابن أبي ليلى صدوق امام ثقة ردى الحفظ تركه احمد ويحيى نعم ومن جملة ما ورد الترغيب والأمر
بقتله الوزغ وهو الكبار من سام أبرص فمن أبي هريرة رضى الله عنه قل قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم (من قتل وزغة في أول ضربة فله كذا وكذا حسنة ومن قتلها في الضربة الثانية فله كذا وكذا
حسنة دون الحسنة الاولى ومن قتلها في الضربة الثالثة فله كذا وكذا حسنة لدون الثانية) رواه مسلم
وأبو داود والترمذى وابن ماجه وفى رواية لمسلم (من قتل وزغاً في أول ضربة كتبت له مائة حسنة وفى الثانية دون
ذلك وفى الثالثة دون ذلك) وفى رواية لمسلم قال (فى أول ضربة سبعين حسنة) قال الحافظ المنذرى واسناد
هذه الرواية الاخيرة منقطع لأن سهيلاً قال حدثنى أخى عن أبي هريرة وفى بعض نسخ مسلم أخى
وعند أبي داود أخى أو أخى على الشك وفى بعض نسخ أخى وأخى بواو العطف وعلى كل تقدير فاولاد
أبي ماجه وهم سهيل ومالج وعباد وسودة ليس منهم من سمع من أبي هريرة وقد وجد فى بعض نسخ
مسلم فى هذه الرواية قال سهيل حدثنى أبي كفاى الروايين الاوليين وهو غلط انتهى وعن أم شريك
أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل الأوزغ وقال كان ينفخ على ابراهيم رواه البخارى
واللفظ له ومسلم والنسائى باختصار ذكر النفخ وعن عامر بن سعد عن أبيه رضى الله عنه أن النبى صلى
الله عليه وآله وسلم أمر بقتل الوزغ وسماه فويسقاً رواه مسلم وأبو داود وعن سائبة مولاة الفاكه بن
المغيرة أنها دخلت على عائشة رضى الله عنها فرأت فى بيتها رجلاً موضوعاً قالت يا أم المؤمنين ما تصنعين
بهذا قالت أقتل به الأوزغ فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخبرنا أن ابراهيم عليه السلام لما القى
فى النار لم تكن دابة فى الأرض الا أطفأت النار عنه غير الوزغ فانه كان ينفخ عليه فأمر رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم بقتله رواه ابن حبان فى صحيحه والنسائى بزيادة وقد ورد الأمر
بقتل الفنسكوت

ص (حدثنى زيد بن على عن أبيه عن جده عن على عليهم السلام قال أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
رجل فقال يا رسول الله من أحق الناس منى بحسن الصحبة وبالب قال أمك قل ثم من قال

أملك قل نعم من قال أملك قل نعم من قل أبوك قل نعم من قال أقاربك أدناك أدناك)

ش الحديث أخرجه البخارى ومسلم من حديث أبى هريرة بلفظ جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله من أحق الناس بحسن صحابى وفى لفظ بحسن الصحبة قال (أملك) قل نعم من قل (أملك) قل نعم من قال (أملك) قل نعم من قال (أبوك) وأخرجه الامام احمد وأبوداود والترمذى والحاكم والامام المرشد بالله من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده بلفظ قال قلت يا رسول الله من أبر قال (أملك) قلت نعم من قال (نعم أملك) قلت نعم من قال (نعم أباك نعم الاقرب فالاقرب) وأخرج الامام المرشد بالله عليه السلام والبخارى فى الأدب وابن ماجه والطبرانى فى الكبير والحاكم من حديث المقدم بن ممدى كريب عنه صلى الله عليه وآله وسلم (ان الله تعالى يوصيكم بأمهاتكم ثلاثا ان الله يوصيكم بآبائكم مرتين ان الله يوصيكم بالاقرب فالاقرب) وعن أبى أسيد مالك بن ربيعة الساعدي رضى الله عنه قال بينما نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ جاء رجل من بنى سلفة فقال يا رسول الله هل بقى من بر أبوى شئ أبرهما به بعد موتهما قال (نعم الصلاة عليهما والاستغفار لهما وإفاد عهدهما من بعدهما وصلة الرحم التي لا توصل الا بهما واکرام صديقيهما) رواه أبوداود وابن حبان فى صحيحه وزاد فى آخره قال الرجل ما أكثر هذا يا رسول الله وأطيبه قال (فاعمل به) وعن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضى الله عنه أن رجلا من الاعراب اتيه بطريق مكة فسلم عليه عبد الله بن عمر وحمله على حمار كان يركبه وأعطاه عمامة كانت على رأسه قال ابن دينار قتلنا له أصححك الله انهم الاعراب وهم يرضون باليسير فقال عبد الله بن عمر أن أباه هذا كان ودّا لعمر بن الخطاب رضى الله عنه واني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (ان أبر البر صلة الولد أهل ودأبيه) رواه مسلم وعن أبى بردة قال قدمت المدينة فأتاني عبد الله بن عمر فقال أتدري لم أتيتك قال قلت لا قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (من أحب أن يصل أباه فى قبره فليصل اخوان أبيه بعده) وانه كان بين أبى عمر وبين أبيك إخاء وود فاجبت أن أصل ذلك رواه ابن حبان فى صحيحه وعن ابن عمر رضى الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال انى أذنبت ذنبا عظيما فهل لى من توبة فقال (هل لك من أم) قال لا قال (فهل لك من خالة) قال نعم قال (فبرها) رواه الترمذى واللفظ له وابن حبان فى صحيحه والحاكم الا انها قالوا (هل لك والدان) بالثنية وقال الحاكم صحيح على شرطهما وعن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أى العمل أحب الى الله قال (الصلاة على وقتها) قلت ثم أى قال (بر الوالدين) قلت ثم أى قال (الجهاد فى سبيل الله) رواه البخارى ومسلم وعن عبد الله بن عمرو بن العاص قال جاء رجل الى نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستأذنه فى الجهاد فقال (أخى والدك) قال نعم قال (ففيهما فجاهد) رواه البخارى ومسلم

وأبو داود والترمذى والنسائى وفى رواية لمسلم أقبل رجل الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال
أبايعك على الحجرة والجهاد أبتغى الاجر من الله قال (فهل من والدك أحد حى) قال نعم بل كلاهما
حى قال (فتبتغى الاجر من الله) قال نعم قال (فارجع الى والدك فاحسن صحبتيهما) وعن أبى هريرة رضى
الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لا يجرى ولد والده الا أن يجده مملوكا فيشتره
فيعتقه) رواه مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه وقد تقدم من أحاديث الباب عدة نافعة
ونسأل الله التوفيق الى ما يحبه ويرضاه ويرضى به عنا ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم

ص (حدثنى زيد بن على عن أبيه عن جده عن على عليهم السلام قال ناركم هذه جزء من سبعين
جزءاً من نار جهنم ولولا أنها غسلت بسبعين ماء ما أطاق آدمى أن يسعها وان لها يوم القيامة لصرخة
لا يبقى ملك مقرب ولا نبي مرسل الا جثا على ركبتيه من صرختها ولو أن رجلاً من أهل النار علم
بالمشرق لا حرق أهل المغرب حرها

ش لم أقف على تخرج هذا الاثر وسبيله الرفع اذ لا مسرح الاجتهاد فيه ويشهد له فى الجملة ما رواه
أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال (ان ناركم هذه جزء من سبعين
جزءاً من نار جهنم ولولا أنها اطفئت بماء مرتين ما استقمتم بها وانها لتدعو الله أن لا يعيدها فيها) رواه
ابن ماجه قال الحافظ عبد العظيم المنذرى باسناد واه والحاكم عن جسر بن فرقد وهو واه عن الحسن
وقال صحيح الاسناد وقال فى شرح الحافظ العزبى وهو حديث صحيح وعن أبى هريرة رضى الله
عنه عنه صلى الله عليه وآله وسلم (ان ناركم هذه جزء من سبعين جزءاً من نار جهنم ولولا أنها ضربت فى اليم
سبع مرار لما انتفع بها بنو آدم) أخرجه ابن مردويه وعن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم أنه قال (ناركم هذه ما يوقد بنو آدم جزء واحد من سبعين جزءاً من نار جهنم) قالوا والله
ان كانت الكافية قال (إنها فضلت عليها بقسمة وستين جزءاً كلهن مثل حرها) رواه مالك والبيهقى
ومسلم والترمذى وليس عند مالك كلهن مثل حرها ورواه احمد وابن حبان فى صحيحه والبيهقى فزادوا
فيه وضربت بالبحر مرتين ولولا ذلك ما جعل الله فيها منفعة لاحد وقد روى أبو هريرة عنه صلى
الله عليه وآله وسلم أنه قال (إن هذه النار جزء من مائة جزء من جهنم) رواه احمد قال الحافظ المنذرى
ورواته رواية الصحيح وعن أنس رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لو ان غربا
من جهنم جعل فى وسط الأرض لآذى نتم ربحه وشدة حره ما بين المشرق والمغرب ولو أن شررة من
شمر جهنم بالمشرق لوجد حرها من المغرب) رواه الطبرانى قال الحافظ وفى إسناده احتمال للتحسين والغرب
بفتح الغين المعجمة واسكان الراء بعدها باه موحدة هى الدلو العظيمة وعن أبى هريرة عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال (لما خلق الله الجنة والنار أرسل جبريل الى الجنة فقال انظر اليها الى ما أعددت

لأهلها فيها قال فجاء فنظر إليها وإلى ما أعد الله لأهلها فيها قال فرجع إليه قال وعزتك لا يسمع بها
 أحد إلا دخلها فامر بها فحفت بالملكاه فقال ارجع إليها فانظر إلى ما أعددت لأهلها فيها قال فرجع إليها
 فإذا هي قد حفت بالملكاه فرجع إليه فقال وعزتك لقد خفت أن لا يدخلها أحد وقال اذهب إلى
 النار فانظر إليها وإلى ما أعددت لأهلها فيها قال فنظر إليها فإذا هي يركب بعضها بعضا فرجع إليه فقال
 وعزتك لا يسمع بها أحد فيدخلها فامر بها فحفت بالشهوات فقال ارجع إليها فرجع إليها فقال وعزتك لقد
 خشيت أن لا ينجو منها أحد إلا دخلها (رواه أبو داود والنسائي والترمذي واللفظ له وقال حديث
 حسن صحيح وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (أوقد على النار
 ألف سنة حتى احترت ثم أوقد عليها ألف سنة حتى ابيضت ثم أوقد عليها ألف سنة حتى اسودت فهي
 سوداء كالليل المظلم) رواه الترمذي وابن ماجه والبيهقي وعن أبي هريرة قال كنا عند النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فسمعنا وجبة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أتدرون ما هذا) قلنا الله ورسوله أعلم
 قال (هذا حجر أرسله الله في جهنم منذ سبعين خريفاً فالآن حين انتهى إلى قعرها) رواه مسلم
 ورواه الطبراني من حديث أبي سعيد الخدري قال سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم صوتاً هاله فأتاه
 جبريل عليه السلام فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ما هذا الصوت يا جبريل فقال هذه
 صخرة هوت من شفير جهنم من سبعين عاماً فهذا حين بلغت قعرها فاحب الله أن يسمعك صوتها فما
 روى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ضاحكاً ملء فيه حتى قبضه الله) وعن أبي موسى الأشعري
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (لو أن حجراً قذف به في جهنم لهُوى سبعين خريفاً فيه قبل
 أن يبلغ قعرها) رواه البزار وأبو يعلى وابن حبان في صحيحه والبيهقي كلهم من طريق عطاء بن السائب
 ونحوه عن أبي امامة رواه الطبراني والبيهقي مرفوعاً ورواه غيره موقوفاً وعن معاذ بن جبل رضي الله
 عنه أنه كان يخبر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (والذي نفسي بيده أن بعد ما بين شفير
 النار إلى أن يبلغ قعرها لصخرة زنة سبع خلائف بشحومهن ولحومهن وأولادهن تهوى فيما بين شفير
 النار إلى أن تبلغ قعرها سبعين خريفاً) رواه الطبراني قال الحافظ ورواه الصحيح إلا أن الراوى
 عن معاذ لم يسم وعن عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لو أن رصاصة
 مثل هذه (وأشار إلى مثل هذه الجمجمة) أرسلت من السماء إلى الأرض وهي مسيرة خمسمائة سنة لبقيت
 الأرض قبل الليل ولو أنها أرسلت من رأس السلسلة لسارت أربعين خريفاً الليل والنهار قبل أن تبلغ
 أصلها) رواه أحمد والترمذي والبيهقي كلهم من طريق دراج عن عيسى بن هلال الصديقي عنه وقال
 الترمذي اسناده حسن ودراج هو أبو السمح ضعيف أبو حاتم والدارقطني وغيرهما وقال أحمد أحاديثه
 منا كبر وقال النسائي منكر الحديث وقال مرة ليس بالقوى ووثقه يحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهما

وصحح حديثه عن أبي الهيثم الترمذى واحتج به ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والحاكم وغيرهم وعن أنس رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (يؤتى بانعم أهل الدنيا من أهل النار فيصبغ في النار صبغة ثم يقال له يا ابن آدم هل رأيت خيرا قط هل مر بك نعيم قط فيقول لا والله يارب يؤتى بأشد الناس يؤسا في الدنيا من أهل الجنة فيصبغ صبغة في الجنة فيقال له يا ابن آدم هل رأيت يؤسا قط هل مر بك من شدة قط فيقول لا والله يارب ما مر بي يؤس قط ولا رأيت شدة قط) رواه مسلم اللهم انا نعوذ بك من عذاب جهنم اللهم انا نعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة الحيا والممات ومن شر فتنة المسيح الدجال اللهم انا نسألك الجنة وما يقرب إليها من كل قول وعمل واعتقاد ونية ونعوذ بك من النار وما يقرب إليها من كل قول وعمل واعتقاد ونية ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجنة لبنة من ذهب ولبنة من فضة حصباؤها الياقوت والزمرد ملاطها المسك ترابها الزعفران أنهارها جارية مقلدية واطيارها مائة ليس فيها شمس ولا زهر بر اسكل رجل من أهلها الف حوراء يمكث مع الحوراء من حورها الف عام لا تمس له ولا يملها وان أدنى أهل الجنة منزلة لمن يغتسل عليه ويراح بعشرة آلاف صحيفة في كل صحيفة لون من الطعام له رائحة وطعم ليس للآخر وان الرجل من أهل الجنة لم يره الطائر فيشتهيه فيخر بين يديه اما طمينا واما شويا ما خطر بباله من الشهوة وان الرجل من أهل الجنة ليس يكون في جنة من جناته من انواع الشجر ويشتهى ثمرة من تلك الثمار فتدلى اليه فيأكل منها ما اراد ولوان حوراء من حورهم برزت لاهل الارض لاعتشت ضوء الشمس ولا تفتن بها أهل الارض)

ش الحديث لم أقف على تحريجه ولكن كثير منه شواهد فأخرج الامام أحمد عن أبي هوريرة رضى الله عنه قال قلنا يا رسول الله حدثنا عن الجنة ما بناؤها قال (لبنة من ذهب ولبنة فضة وملاطها المسك وحصباؤها اللؤلؤ والياقوت وترابها الزعفران من يدخلها ينعم ولا يبأس ويغسل ولا يموت لا تبلى ثيابه ولا يفنى شبابه) الحديث واخرجه الترمذى والبرز والطبراني في الاوسط وابن حبان في صحيحه وهو قطعة من حديث عندهم واخرجه ابن أبي الدنيا والطبراني من حديث ابن عمر رضى الله عنه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجنة فقال (من يدخل الجنة يحى فيها لا يموت وينعم فيها لا يبأس لا تبلى ثيابه ولا يفنى شبابه) قيل يا رسول الله ما بناؤها قال (لبنة من ذهب ولبنة من فضة وملاطها المسك وترابها الزعفران وحصباؤها اللؤلؤ والياقوت) قال الحافظ المنبرى وابنه حسن بما قبله والملاط بكسر الميم وهو الطين الذى يجعل بين ساقى البناء يعنى أن الطين الذى يجعل بين لبن الذهب والفضة وفي الحائط مسك ورواه الطبراني والبرز من حديث أبي سعيد مرفوعا وموقوفا ورواه ابن أبي الدنيا من حديث

أنس باطول منه وعن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ان في الجنة شجرة يسير الراكب في ظلها مائة عام لا يقطعها ان شتم فاقرا وظل ممدود وماء مسكوب) رواه البخارى والترمذى وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ان في الجنة شجرة يسير الراكب الجواد المضمر السريع مائة عام لا يقطعها) رواه البخارى ومسلم والترمذى وزاد (وذلك الظل الممدود) وعن البراء بن عازب في قوله تعالى (وذلك قطوفها تذليلا) قال ان أهل الجنة يأكلون من ثمار الجنة قياما وقعودا ومضطجعين رواه البيهقى موقوفا قال الحافظ باسناد حسن وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه رفعه (عرضت على الجنة فذهبت أتناول منها قطفا أرى كوه فخيلى بينى وبينه) فقال رجل يا رسول الله مثل ما الحبة من الغنم قال (كأعظم دلو فزت أملك قط) رواه أبو يعلى قال الحافظ باسناد حسن وعن سماك أنه لقي عبيد الله بن عباس بالمدينة بعد ما كف بصره فقال يا ابن عباس ما ارض الجنة قال مرمرة بيضاء من فضة كأنها امرأة قلت ما نورها قال ما رأيت الساعة التي يكون فيها طلوع الشمس فذاك نورها إلا أنه ليس فيها شمس ولا زهرير قال قلت فما انهارها أفى أخذود قال لا ولكنها تجري على أرض الجنة مستكفة لا تفيض ههنا ولا ههنا قال الله لها كوني فكانت قلت فما حلال الجنة قال فيها شجرة فيها ثمر كأنه الرمان فاذا أراد ولئى الله منها كسوة انحدرت اليه من غصنها فانفلقت له عن سبعين حلة الوانا بعد الوان ثم تنطبق فترجع كما كانت رواه ابن أبى الدنيا موقوفا قال الحافظ باسناد حسن وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إن أدنى أهل الجنة منزلة أن له سبع درجات وهو على السادسة وفوقه السابعة وان له ثلاثمائة خادم ويغسل عليه كل يوم ويراوح بثلاثمائة صحيفة) ولا اعلمه إلا قال (من ذهب في كل صحيفة لون ليس في الاخرى وانه ليلذ أوله كما يلذ آخره ومن الاشربة ثلثمائة إناء في كل إناء لون ليس في الاخرى وانه ليلذ أوله كما يلذ آخره وانه ليقول يا رب لو أذنت لى لا طعمت أهل الجنة وسقيتهم لم ينقص مما عندى شيء وان له من الخور العين لاثنتين وسبعين زوجة سوى أزواجه من الدنيا وان الواحدة منهم لتأخذ مقعدتها قدر ميل) رواه أحمد عن شهر بن حوشب عنه وشهر بن حوشب مختلف فيه وثقه ابن معين واحمد بن حنبل وغيرهما وضعفه الاكثر وعن عبد الله بن أبى أوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إن الرجل من أهل الجنة ليزوج خمسائة حوراء واربعة آلاف بكر وثمانية آلاف نيب يمانى كل واحدة منهم مقدار عمره في الدنيا) رواه البيهقى قال الحافظ وفي اسناده راو لم يسم وعن أبى هريرة رضى الله عنه صلى الله عليه وآله وسلم (أن أول زمرة يدخلون الجنة على صورة القمر ليلة البدر والتي تلبها على أضواء كوكب درى في السماء ولكل امرئ منهم زوجتان اثنتان يرى مخ سوقهما من وراء اللحم وما في الجنة أعزب) رواه البخارى ومسلم وفي حديث محمد بن كعب القرظى عن رجل من الانصار

عن أبي هريرة عنه صلى الله عليه وآله وسلم (والذى بعثنى بالحق ما أنتم فى الدنيا بأعرف بازواجكم ومساكنكم من أهل الجنة بازواجهم ومساكنهم فیدخل الرجل منهم على اثنتين وسبعين زوجة مما ينشئ الله واثنتين من ولد آدم لها فضل على من أنشأ الله لعبادهما الله فى الدنيا یدخل على الأولى منهما فى غرفة من ياقوتة على سرير من ذهب مكلل بالؤلؤ عليه سبعون زوجا من سندس واستبرق ثم یضع یده بین كتفها ثم ينظر الى یده من صدرها من وراء ثيابها وجلدها ولحمها وانه لينظر الى مخ ساقها كما ينظر احدكم الى السلك فى قصبة الياقوت كبده لها امرأة وكبدها له امرأة فبینما هو عندها لا یملها ولا تم له ولا یأتها مرة إلا وجدها عنداء ما یقر ذکره ولا تشکی قبلها فبینما هو كذلك إذ نودي انا قد عرفنا انک لا تممل ولا تممل الا أنه لامنى ولا منية الا أن لك أزواجا غيرها فیخرج فیأتیهن واحدة بعد واحدة كلما جاء واحدة قالت والله ما فى الجنة شیء أحسن منك وما فى الجنة شیء أحب الى منك) الحديث رواه أبو یعلی والبيهقی فى آخر کتابه من رواية اسماعیل بن رافع بن أبی رافع انفرده عن محمد بن یزید بن أبی زیاد عن محمد بن کعب واسماعيل بن رافع مختلف فيه وهما بعضهم ومشاه آخرون وقال البخارى هو ثقة مقارب الحديث ومحمد بن یزید قال الحافظ حسن الحديث وعن أبی أمامة رضى الله عنه أن الرجل من أهل الجنة لیستهی الطیر من طيور الجنة فیقع فى یده متفلقا نضيجا رواه ابن أبی الدنيا موقوفا وعن أنس رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إن طیر الجنة كامثال البخت ترعى فى شجر الجنة) فقال أبو بکر یارسول الله ان هذه الطیر ناعمة فقال (أکلتها أنعم منها) قلها ثلاثا (وانى لارجو ان تكون ممن يأكل منها) رواه أحمد قال الحافظ عبدالمعظم باسناد جيد والترمذی وقال حديث حسن ولفظه قل سئل النبی صلى الله عليه وآله وسلم عن ماء الكوثر قال (ذاك نهر اعطانيه الله) یعنى فى الجنة (أشد بياضا من اللبن واحلى من العسل فيه طیر اعناقها كاعناق الجزر) قال عمر إن هذه لناعمة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أکلتها أنعم منها) وعن أنس رضى الله عنه رفعه قال (ان أسفل أهل الجنة أجمعین من یقوم على رأسه عشرة آلاف خادم مع كل خادم صحفان واحدة من فضة وواحدة من ذهب فى كل صحفة لون لبس فى الأخرى مثلها يأكل من آخره كما يأكل من أوله یجد لا آخره من اللذة والطعم مالا یجد لاوله ثم یموت بعد ذلك رشح مسك وجشام مسك لا یبولون ولا یتغوطون ولا یتمخطون) رواه ابن أبی الدنيا واللفظ له والطبرانی قال الحافظ عبدالمعظم ورواه ثقات وعن جابر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (یا کل أهل الجنة ویشربون ولا یتمخطون ولا یتغوطون ولا یبولون طعامهم ذلك جشاء کرج المسک یلهمون التسبیح والتسکیر كما یلهمون النفس) رواه مسلم وأبو داود وعن أبی أمامة رضى الله عنه قال ان الرجل من أهل الجنة لیستهی الشراب من شراب الجنة فیجىء الابریق فیقع فى یده فیشرب ثم یمود الى مكانه رواه ابن أبی الدنيا موقوفا قال الحافظ باسناد جيد وعن زید بن ارقم رضى الله عنه قال جاء رجل من أهل

الكتاب الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا ابا القاسم نزعهم أن أهل الجنة يأكلون ويشربون قال (نعم) والذي نفس محمد بيده إن أحدهم ليعطى قوة مائة رجل في الأكل والشرب والجماع) قال فان الذى يأكل ويشرب تكون له الحاجة وليس فى الجنة أذى قال (تكون حاجة أحدهم رشحا يفيض من جلودهم كرشح المسك فيضمر بطنه) رواه أحمد والنسائي ورواه محتج بهم فى الصحيح والطبراني قال الحافظ باسناد صحيح ولفظه فى إحدى رواياته قال بينا نحن عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذ أقبل رجل من اليهود يقال له ثعلبة بن الحرث فقال السلام عليك يا محمد فقال (وعليكم) فقال له اليهودى نزعهم أن فى الجنة طعاما وشرابا وازواجا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (نعم تؤمن بشجرة المسك) قال نعم قال (وتجدها فى كتابكم) قال نعم قال (فإن البول والجنابة عرق يسيل من تحت ذوائبهم الى اقدامهم مسك) وعن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (لغدوة فى سبيل الله أو روحه خير من الدنيا وما فيها ولقاب قوس أحدهم أو موضع قيده يعنى سوطه من الجنة خير من الدنيا وما فيها ولو طلعت امرأة من نساء أهل الجنة الى الأرض لمالات ما بينهما ريحا ولا ضايات ما بينهما ولنصفهما على رأسها خير من الدنيا وما فيها) والنصيف هو الخمار وعن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى قوله تعالى (كانهن الياقوت والمرجان) قال (ينظر الى وجهه فى خدها أصفى من المرأة وإن أدنى لؤلؤة عليها لتضيء ما بين المشرق والمغرب وأنه ليكون عليها سبعون حلة ينفذها بصره حتى يرى مخ ساقها من وراء ذلك) رواه أحمد وابن حبان فى صحيحه والبيهقى باسناد ابن حبان واللفظ له وعن أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (لو أن حوراء برزت فى بحر لعذب ذلك البحر من عذوبة ريقها) رواه ابن أبي الدنيا عن شيخ من أهل البصرة لم يسمه عنه وعن ابن عمر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إن أزواج أهل الجنة ليغنين أزواجهن أحسن أصوات سمعها أحد قط أن مما يغنين به نحن الخيرات الحسان أزواج قوم كرام ينظرون بكرة أعيان وأن مما يغنين به نحن الخالدات فلا نمتنه نحن الآمنات فلا ننفقنه نحن المقيمات فلا نطمعنه) رواه الطبراني فى الصغير والوسط قال الحافظ ورواهما رواة الصحيح وعن أنس بن مالك رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (إن الحور فى الجنة يغنين يقرنن نحن الحور الحسان هدينا لازواج كرام) رواه ابن أبي الدنيا والطبراني واللفظ له قال الحافظ واسناده مقارب ورواه البيهقى عن ابن لائس بن مالك لم يسمه عنه عن أنس وعن أمير المؤمنين على عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إن فى الجنة لمجتمعا للحور العين يرفعن بأصوات لم تسمع الخلائق بمثلهما يقرنن نحن الخالدات فلا نبديد ونحن الناعمات فلا نبأس ونحن الراضيات فلا نسخط طوبى لمن كان لنا وكنا له) رواه الترمذى وقال حديث غريب والبيهقى وصدره الحافظ المنذرى وعن ابن هريرة قال قال رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم (يقول الله أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا
 خطر على قلب بشر إقرأوا إن شئتم وظل ممدود وموضع سوط أحدكم من الجنة خير من الدنيا وما فيها
 وأقرأوا إن شئتم فمن زحزح عن النار وأدخل الجنة فقد فاز) رواه الترمذى والنسائى وابن ماجه وروى
 البخارى ومسلم بعضه وعن عتبة ابن عبد رضى الله عنه قال جاء اعرابي الى رسول الله صلى الله عليه وآله
 وآله وسلم فقال ما حوضك الذى تحدث عنه فذكر الحديث الى ان قال فقال الاعرابى يا رسول الله فيها
 فاكهة قال (نعم وفيها شجرة تدعى طوبى هى تطابق الفردوس) فقال أى شجر ارضا تشبهه قال (ليس
 تشبه شيئا من شجر ارضك ولكن أتيت الشام) قال لا يا رسول الله قال (فانها تشبه شجرة بالشام
 تدعى الجوزة تنبت على ساق واحد ثم ينتشر أعلاها) قال فما عظم اصلها قال (لو ارنحلت جذعة
 من ابل أهلك لما قطعنها حتى تنكسر رقوتها هرما قال) فيها غناب قال (نعم) قال فما أعظم العنقود منها
 قال (مسيرة شهر للغراب الأبقع لا يقع ولا ينشئ ولا يفتر) قال فما عظم الحبة منه قال (هل ذبح أبوك
 تيسا من غنمه عظيما فسلخ إهابه فأعطاه أمك فقال ادبني هذا ثم افرى لما منه ذنوبا يروى ماشيننا)
 قال نعم قال فان تلك الحبة تشبعتى وأهل بيتي فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وعامة عشيرتك) رواه
 الطبرانى فى الكبير والاسوسط واللفظ له والبيهقى بنحوه وابن حبان فى صحيحه بذكر الشجرة فى موضع
 والعناب فى آخر ورواه أحمد باختصار وعن عبد الله بن عمر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم (الكوثر نهر فى الجنة حافتاه من الذهب ومجرأه على الدر والياقوت تر به أطيب من
 المسك وماؤه أحلى من العسل وأبيض من الثلج) رواه ابن ماجه والترمذى وقال حديث حسن صحيح
 وعن أنس رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (بينا أنا أسير فى الجنة اذا بنهر حافتاه
 قباب اللؤلؤ المجوف قلت ما هذا يا جبريل قال هذا الكوثر الذى أعطاك ربك قال فضرب الملك بيده فاذا
 طينه مسك اذفر) رواه البخارى وعن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (قال الله
 عز وجل أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر إقرأوا إن شئتم
 فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين) رواه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه وعن سهل
 ابن سعد الساعدي رضى الله عنه قال شهدت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مجلسا وصف فيه الجنة
 حتى انتهى قال فى آخر حديثه (فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر) ثم قرأ
 هاتين الآيتين (تتجافى جنوبهم عن المضاجع يدعون ربهم خوفا وطمعا ومما رزقناهم ينفقون فلا تعلم نفس
 ما أخفى لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون) رواه مسلم وعن داود بن عامر بن سعد بن أبى وقاص
 عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (لو أن ما يقل ظفر مما فى الجنة بدا لتزخرف
 له ما بين خوافى السموات والارض ولو أن رجلا من أهل الجنة اطعم قيدا سواره لطمس ضوء الشمس

كما تطلع الشمس ضوء النجوم) رواه ابن أبي الدنيا والترمذي وقال حديث حسن غريب وعن ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لما خلق الله الجنة عدن خلق فيها ملاعين رأوا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ثم قال لها تسكمي فقالت قد أفلق المؤمنون) وفي رواية (خلق الله الجنة عدن بيده ودلى فيها ثمارها وشق فيها أنهارها ثم نظر إليها فقال لها تسكمي فقالت قد أفلق المؤمنون فقال وعزني وجلالي لا يجاوزني فيك بخيل) رواه الطبراني في الكبير والأوسط قال الحافظ عبد العظيم بإسنادين أحدهما جيد ورواه ابن أبي الدنيا من حديث أنس بن مالك عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وأبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (إذا دخل أهل الجنة الجنة ينادى مناد إن لكم أن تصحوا فلا تستعصموا أبدا وإن لكم أن تموتوا فلا تدخلوها أبدا وإن لكم أن تشبهوا فلا تتهموا أبدا وإن لكم أن تنعموا فلا تبأسوا أبدا وذلك قول الله عز وجل (ونودوا أن تلسم الجنة أو رثتموها بما كنتم تعملون) رواه مسلم والترمذي وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (إن الله عز وجل يقول لأهل الجنة يا أهل الجنة فيقولون لبيك ربنا وسعديك والخير في يدك فيقول هل رضيتم فيقولون وما لنا لا نرضى يا ربنا وقد أعطينا ما لم نعط أحدًا من خلقك فيقول ألا أعطيكم أفضل من ذلك فيقولون وأي شيء أفضل من ذلك فيقول أحسن عليكم رضواني فلا أسخط عليكم بعده أبداً) رواه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه في صحيحهم وتوكلنا وإليك أبنائنا وإليك المصير ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم

ص (جَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَنْ قَالَ أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الْعَظِيمَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ نِمَ مَاتَ غُفِرَتْ لَهُ ذُنُوبُهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ وَرَمَلَ عَالِجٍ .

ش أخرج ابن عساكر عن أبي سعيد عنه صلى الله عليه وآله وسلم (من قال أستغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه ثلاثا غفر له ذنوبه ولو كانت عدد رمل عالج وغشا البحر وعدد نجوم السماء) وعن بلال بن يسار بن زيد قال حدثني أبي عن جدي أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول (من قال أستغفر الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه غفر له وإن كان قد فر من الزحف) رواه أبو داود والترمذي وقال حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه قال الحافظ عبد العظيم وإسناده جيد متصل فقد ذكر البخاري في تاريخه الكبير أن بلالا سمع من أبيه يسار وأن يسارا سمع من أبيه زيد مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد اختلف في يسار والد بلال هل هو بالباء الموحدة أو بالياء المثناة من تحت وذكر البخاري في تاريخه أنه بالموحدة والله أعلم وأخرجه البغوي وابن منده

والباوردى والطبرانى فى الكبير وسعيد بن منصور وابن عساكر كلهم عن بلال بن يسار عن أبيه عن جده قال البغوى ولا أعلم له غيره وأخرجه ابن عساكر عن أنس وابن أبى شعبة عن أبى مسعود ومهاذ موقوفا عليهما وأخرجه أبو يعلى وابن السنى عن البراء وأخرجه أيضا الخطيب وابن النجار عن دينار وابن عساكر عن أنس لكن بلفظ (وإن كان موليا من الزحف) ورواه الحاكم من حديث ابن مسعود وقال صحيح على شرطهما إلا أنه قال يقولها ثلاثا وأخرج ابن ماجه عن عبد الله بن بصر وأبو نعيم فى الحلية عن عائشة عنه صلى الله عليه وآله وسلم (طوبى لمن وجد فى صحيفته استغفارا كثيرا) وأخرجه احمد فى الزهد عن أبى الدرداء موقوفا وأخرج مسلم عن أمير المؤمنين على عليه السلام عنه صلى الله عليه وآله وسلم (لكل داء دواء ودواء الذنوب الاستغفار) وأخرج احمد والحاكم عن ابن عباس عنه صلى الله عليه وآله وسلم (من أكثر الاستغفار جعل الله له من كل هم فرجا ومن كل ضيق مخرجا ورزقه من حيث لا يحتسب) وأخرج البخارى عن أبى هريرة رضى الله عنه عنه صلى الله عليه وآله وسلم والله إني لا أستغفر الله وأتوب إليه فى كل يوم أكثر من سبعين مرة) وأخرجه الترمذى بلفظ إني أستغفر الله فى اليوم سبعين مرة) والنسائى وابن حبان عن أنس بلفظ (إني لاتوب الى الله فى اليوم سبعين مرة) وأخرج احمد ومسلم وأبو داود والنسائى عن الأغر المزنى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (إنه ليغان على قلبى وإني لا أستغفر الله فى اليوم مائة مرة) وأخرجه البغوى بلفظ (أستغفروا ربكم إني أستغفر الله وأتوب إليه كل يوم مائة مرة) وأخرج احمد والبخارى والنسائى عن شداد بن أوس عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (سيد الاستغفار أن تقول اللهم أنت ربى لا إله إلا أنت خلقتنى وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعت أبوء لك بنعمتك على وأبوء لك بذنوبى فاغفر لى فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت من قالها من النهار موقفاً بها فمات من يومه قبل أن يمسي فهو من أهل الجنة) وأخرجه عبد بن حميد وابن السنى فى عمل اليوم واليلة وسعيد بن منصور من حديث جابر وأخرجه الترمذى وقال (فاغفر لى ذنوبى أنه لا يغفر الذنوب إلا أنت لا يقولها أحد حين يمسي فيأتى عليه قدر قبل أن يصبح إلا وجبت له الجنة ولا يقولها حين يصبح فيأتى عليه قدر قبل أن يمسي إلا وجبت له الجنة) وفى الباب أوسع من ذلك

ص (حديثى زيد بن على عن أبيه عن جده عن على عليهم السلام قال ما من يوم يمر على ابن آدم إلا ينادى يا ابن آدم اعمل فى اليوم اشهد لك يوم القيامة واصحب الناس باى خلق شئت يصحبوك بمثله)

ش أخرج أبو نعيم فى الحلية عن معقل بن يسار عنه صلى الله عليه وآله وسلم (ليس من يوم إلا وهو ينادى يا ابن آدم أنا خلق جديد وأنا فمما تعمل فى عالمك شهيد فاعمل فى خيرا اشهد لك به

فأني لومضيت لم ترني ويقول الليل مثل ذلك) وأخرج الطبراني في الاوسط والحاكم والبيهقي في الشعب عن عثمان بن طلحة الحبشي والبيهقي عن عمر موقوفاً ثلاث تصفين لك ود اخيك تسلم عليه اذا لقينته وتوسع له في المجلس وتدعوه بأحب أسمائه اليه وأخرج ابن بلال في مكارم الاخلاق عن جابر رفعه (ان من مكارم اخلاق النبيين والصدقيين والشهداء والصالحين البشاشة اذا تزاوروا والمصالحة والترحيب اذا التقوا) وأخرج ابو نعيم في الحلية عن سهل بن سعد رفعه (لا تصحب أحدا لا يرى لك من الفضل كمثل ما ترى له) وأخرجه ابن حبان في روضة العقلاء عن سهل أيضا بلفظ (لا خير في صحبة من لا يرى لك من الحق مثل الذي ترى له) وأخرجه ابن بلال عن سهل أيضا بلفظ (الناس سواء كاستنان المشط وإنما يتفاضلون بالعبادة ولا تصحب أحدا لا يرى لك من الفضل مثل ما ترى له) وأخرجه الحسن بن سفيان وابن بشر الدولابي والعسكري في الأمثال وابن عساكر عن سهل أيضا وابن عدي عن أنس كلاهما بلفظ (الناس سواء كاستنان المشط وإنما يتفاضلون بالعافية والمرء يكثر باخوانه المسلمين ولا خير في صحبة من لا يرى لك مثل الذي ترى له عليك باخوان الصدق تمش في اكشافهم فأنهم زينة في الرخا وعدة في البلاء) وأخرج ابن أبي الدنيا في الصبر والدينوري عن أمير المؤمنين علي عليه السلام أعرف الحق لمن عرفه لك شريفاً أو وضيعاً واطرح عنك واردات الموم بعزائم الصبر وأخرج ابن عساكر عنه عليه السلام قال من أراد أن ينصف الناس من نفسه فيحب لهم ما يحب لنفسه وأخرج ابن عساكر عن الشعبي قال قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه لرجل ذكر له صحبة رجل به رهق

ولا تصحب أخا لا جهل وإياك وإياه

فكم من جاهل أردى حكماً حين آخاه

يقاس المرء بالمرء اذا ما هو ماشاه

والشئ من الشئ مقاييس واشباه

وللقلب على القلب دليل حين تلقاه

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال أول ما تغلبون به الامر بالمعروف والنهي عن المنكر يا أيديكم ثم بالسنتكم ثم بقلوبكم فإذا لم ينكر القلب المنكر ويعرف المعروف فكس فجعل أعلاه أسفله

ش الحديث أخرجه ابن أبي شيبة ونعيم ونصر في الحجة من حديث علي عليه السلام بلفظ أول ما تغلبون عليه من الجهاد جهاداً بآيديكم ثم الجهاد بالسنتكم ثم الجهاد بقلوبكم فأى قالب لم يعرف المعروف ولم ينكر المنكر فكس أعلاه أسفله كما ينكس الجراب فينثر ما فيه وأخرجه مسدد والبيهقي في شعب الايمان وفي السنن الكبرى عنه عليه السلام بلفظ الجهاد ثلاثة جهاد بيد وجهاد بلسان وجهاد بقلب

قأول ما يغلب عليه من الجهاد جهاد اليد ثم جهاد اللسان ثم جهاد القلب فإذا كان القلب لا يعرف معروفا ولا ينكر منكرا نكس فجعل أعلاه أسفله قال في كنز العمال وصحح وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (من رأى منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الايمان) رواه مسلم والترمذي وابن ماجه والنسائي وعن حذيفة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (تعرض الفتن على القلوب كالخصير عوداً عوداً فأى قلب اشربها نكتت فيه نكتة سوداء وأى قلب انكرها نكتت فيه نكتة بيضاء حتى يصير على قلبين على أبيض مثل الصفاء فلا تضره فتنة مادامت السموات والارض والاخر أسود مرابدا كالسكوز مجخيا لا يعرف معروفا ولا ينكر منكرا الا ما أشرب من هواه) رواه مسلم وغيره قوله مجخيا بضم الميم ثم جيم مفتوحة ثم خاء معجمة مكسورة يعنى ماثلا وقد فسره بعض الرواة بأنه المنكوس ومعنى الحديث أن القلب اذا افتتن وخرجت منه حرمة المعاصي والمنكرات خرج منه نور الايمان كما يخرج الماء من السكوز اذا مال وانتكس .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال لتأمرن بالمعروف والنهي عن المنكر أو ليسلطن الله عليكم شراركم فيدعوا خياركم فلا يستجاب لهم حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا قدست أمة لا تأمر بالمعروف ولا تنهى عن المنكر ولا تأخذ على يد ظالم ولا تعين المحسن ولا ترد المسمى عن اسمائه)

ش الاثر الاول أخرجه الحارث بن أبي اسامة من قول علي عليه السلام وأخرجه البزار والطبراني في الاوسط من حديث أبي هريرة عنه صلى الله عليه وآله وسلم بلفظه وأخرج احمد والترمذي عن حذيفة عنه صلى الله عليه وآله وسلم (والذي نفس محمد بيده لتأمرن بالمعروف والنهي عن المنكر أو ليوشكن الله ان يبعث عليكم عقابا من عنده ثم تدعونني فلا يستجاب لكم) وقال الترمذي حديث حسن غريب وعن زينب بنت جحش رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليها فزاعقها فقال (لا إله إلا الله ويل للعرب من شر قد اقترب فتح اليوم من ردم يأجوج ومأجوج مثل هذه) وحلق باصبعيه الابهام والى تليها) فقلت يا رسول الله انهلك وفيينا الصالحون (قال نعم اذا أكثر الخبيث) رواه البخاري ومسلم وعن عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله ان الله اذا أنزل سطوته بأهل الارض وفيهم الصالحون فيهلكونهم فقال (يا عائشة ان الله اذا أنزل سطوته بأهل تقوته وفيهم الصالحون فيصيبون معهم ثم يبعثون على نياتهم) رواه ابن حبان في صحيحه وأخرج ابن ماجه عن عائشة رفته (مروا بالمعروف وانهموا عن المنكر قبل أن تدعوا فلا يستجاب لكم) وفي رواية عن عائشة قالت دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ففرقت في وجهه ان قد حضره شيء فتوضأ وما كلم احدا فاصقت بالحجارة استمع ما يقول فقام

على المنبر فحمد الله وأثنى عليه وقال (يا أيها النّاس ان الله يقول لكم مروا بالمعروف وانها عن المنكر قبل ان تدعوا فلا أجيب لكم وتسألوني فلا أعطيكم وتسقصروني فلا انصركم) فما زاد عليهن حتى نزل رواه ابن ماجه وابن حبان في صحيحه كلاهما من رواية عاصم بن عمر بن عثمان عن عروة عنها وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال يا أيها النّاس انكم تقرءون هذه الآية (يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم) واتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (ان النّاس اذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك ان يعمهم الله بمعاب من عنده) رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وابن ماجه والنسائي وابن حبان في صحيحه وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ان أول ما دخل النقص على بني اسرائيل انه كان الرجل يلقي الرجل فيقول له يا هذا اتق الله ودع ما تصنع به فانه لا يحل لك ثم يلقاه من الغد وهو على حاله فلا يذمّه ذلك أن يكون أكيله وشريبه وقعيده فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض) ثم قال (لعن الذين كفروا من بني اسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه) الى قوله فاستقون ثم قال (كلا والله لتأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر ولتأخذن على يد الظالم ولتأطرنه على الحق أطراً) رواه أبو داود واللفظ له والترمذي وقال حديث حسن غريب وقد تقدم من أحاديث الباب ما اذا ضمته الى هذه كان فيه الكفاية والتوفيق بيد الله سبحانه والهداية ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أراد الله ان يصافي عبدا صب عليه البلاء صبا ونج عليه البلاء نجبا فاذا دعا قالت الملائكة عليهم السلام صوت معروف وقال جبريل عليه السلام هذا عبدك فلان يدعوك فاستجب له فيقول الله تبارك وتعالى اني أحب ان اسمع صوته فاذا قال يارب قال لبيك عبيد لا تدعوني بشيء الا استجبت لك على احدى ثلاث خصال اما ان اعجل لك ما سألتني واما ان أدخر لك في الآخرة ما هو افضل منه واما أن ادفع عنك من البلاء مثل ذلك ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم يؤتى بالمجاهدين يوم القيامة فيجلسون للحساب ويؤتى بالمتصدق فيجلس للحساب ويؤتى بأهل البلاء فلا ينصب لهم ميزان ولا ينشر لهم ديوان ثم يساقون الى الجنة بغير حساب حتى يتمنى أهل العافية ان اجسادهم قرضت بالمقاريض في الدنيا)

ش لم أقف على تخرجه وجمته شواهد اخرج ابن أبي الدنيا عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (اذا أحب الله عبداً أو أراد ان يصافيه صب عليه البلاء صبا ونجيه عليه نجبا فاذا دعا العبد قال ياربه قال الله لبيك عبيد لا تسألني شيئا الا اعطيتك اما ان اعجله لك واما ان ادخره لك) وصدره الحافظ المنذرى بروي واخرج احمد عن محمود بن لبيد ان رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم قال (اذا احب الله قوما ابتلاهم فمن صبر فله الصبر ومن جزع فله الجزع) قال الحافظ
عبد العظيم ورواته ثقات ومحمود بن لبيد رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم واختلف في سماعه منه
وأخرج ابن ماجه عن انس رضى الله عنه عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال (إن عظم الجزاء مع عظم
البلاء وان الله تعالى اذا احب قوما ابتلاهم فمن رضى فله الرضا ومن سخط فله السخط) وأخرجه
الترمذى وقال حديث حسن غريب وأخرج البيهقي في الشعب عن ابن مسعود وكردوس موقوفا عليهما
اذا أحب الله عبداً ابتلاه ليسمع تضرعه وأخرجه البيهقي في الشعب والديلمي في مسند الفردوس عن أبي
هريرة مرفوعاً قال الحافظ العزبى وهو حديث حسن غيره وأخرج الطبرانى فى الأوسط والكبير والبيهقى
فى الشعب والضياء المقدسى عن أنس بن مالك عنه صلى الله عليه وآله وسلم (اذا أحب الله قوما ابتلاهم)
بنحو ما تقدم قال فى شرح العزبى وهو حديث صحيح وعن جابر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم (يرد أهل العافية يوم القيامة حين يعطى أهل البلاء الثواب لو أن جلودهم كانت قرضت
بالمقاريض) رواه الترمذى وابن أبى الدنيا من رواية عبد الرحمن بن مغراء قال الحافظ المنذرى وبقية رواه
ثقات وقال الترمذى حديث غريب ورواه الطبرانى فى الكبير عن ابن مسعود موقوفا عليه وفيه رجل لم
يضم وعن ابن عباس رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (يؤتى بالشهيد يوم القيامة
فيوقف للحساب ثم يؤتى بالتصدق فينصب للحساب ثم يؤتى بأهل البلاء فلا ينصب لهم ميزان ولا ينصب
لهم ديوان فيصب عليهم الأجر صبا حتى أن أهل العافية ليتحنون فى الموقف أن أجسادهم قرضت
بالمقاريض من حسن ثواب الله) رواه الطبرانى فى الكبير من رواية جماعة بن الزبير وقد وثق وعن أبي
هريرة رضى الله عنه عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال (من يرد الله به خيراً يصب منه) رواه مالك
والبخارى وقوله يصب منه أى يوجه اليه مصيبة ويصيبه ببلاء وقد تقدمت عدة من أحاديث الباب
ص (حديثى زيد بن على عن أبيه عن جده عن على عليهم السلام قال أهدى لرسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم دجاج فطبخ بعضهم وشوى بعضهم ثم أتى بهن فاكل منهن واكت منه وما رأيت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين إدامين حتى لحق بالله تبارك وتعالى)
ش لم أقف على نخر يجه لكنه أخرج الدارقطنى عن عائشة رضى الله عنها ما يشهد لقوله عليه
السلام ما رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين إدامين حتى لحق بالله تعالى قالت أتى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم بقدح فيه لبن وعسل فقال (أشربتان فى شربة وإدامان فى قدح لا حاجة
لى فيه أما إني لا أزعم أنه حرام ولكنى أكره أن يأتى الله عز وجل عن فضول الدنيا يوم القيامة
أتواضع فمن تواضع لله رفعه ومن تكبر وضعه الله ومن استغنى أغناه الله ومن أكره ذكر الله أحبه الله
عز وجل) وقال الدارقطنى تفرد به نعيم بن مودع قال فى اللآلى المصنوعة قلت أخرجه الطبرانى فى الأوسط

من هذا الطريق وله شاهد وساقه بسنده الى أنس بن مالك قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقدرح أو
 بقعب فيه لبن وعسل فقال (ادا مان في اناه لا آكله ولا أحرمه) قال وقال الحكيم في نوادر الأصول
 أنبأنا (١) عن محمد بن علي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه أوس ابن خولة بقدرح فيه لبن
 وعسل فوضعه وقال أما إني لأأحرمه ولكن أتركه تواضعا لله فإن من تواضع لله رفعه الله ومن اقتصد
 أغناه الله ومن بذراقتره الله) وأخرج ابن النجار في تاريخه نحوه وأخرج ابن سعد عن أبي حازم رضى
 الله عنه قال دخل عمر بن الخطاب على حفصة ابنته فقدمت اليه مرقا وخبزاً وصبت على المرق زينة فقال
 ادا مان في اناه واحد لا أذوقه حتى ألقى الله وأخرج هناد عن أبي وائل أن عمر أتى بطعام فقال إئتوني
 بطعام يكون واحداً انتهى ولعل الشهادة تتم بالمجموع وعن أبي هريرة رضى الله عنه أنه مر بقوم بين
 أيديهم شاة مصلية فدعوه فأبى أن يأكل وقال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الدنيا
 ولم يشبع من خبز الشعير رواه البخارى والترمذى وعن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه قال خرج
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يشبع هو ولا أهله من خبز الشعير رواه الزرار قال الحافظ عبد
 العظيم باسناد حسن وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال ما شبع آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم من
 طعام ثلاثة أيام تباعا حتى قبض وفي رواية قال أبو حازم رأيت أبا هريرة يشير باصبعه مراراً يقول والذي
 نفس أبي هريرة بيده ما شبع نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة أيام تباعا من خبز حنطة حتى
 فارق الدنيا رواه البخارى ومسلم وعن ابن عباس رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يبيت الليالى المتتابعة وأهله طاوياً لا يجذون عشاء وانما كان أكثر خبزهم الشعير رواه الترمذى
 وقال حديث حسن صحيح وعن عائشة رضى الله عنها قالت ما شبع آل محمد من خبز الشعير يومين
 متتابعين حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه البخارى ومسلم وفي رواية لمسلم قال
 لقد مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما شبع من خبز وزيت في يوم واحد مرتين وعن سهل
 ابن سعد رضى الله عنه قال ما رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم النقي من حين ابتعثه الله تعالى حتى
 قبضه الله فقيل هل كان لكم في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منخل قال ما رأى رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم منخلا من حين ابتعثه الله تعالى حتى قبضه الله فقيل فكيف كنتم تأكلون
 الشعير غير متخول قال كنا نطحنه وننفخه فيطير ماطر وما بقي ثريناه رواه البخارى ومعنى ثريناه أى
 بلاناه وعجنناه هذا ما كل رسول رب العالمين والاكرم على الله من الخلق أجمعين وعن النعمان بن بشير
 قال ألتهم في طعام وشراب ما شتمت لقد رأيت نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم وما يجد من الدقل ما يملأ
 بطنه رواه مسلم والترمذى وفي رواية لمسلم عن النعمان قال ذكر عمر ما أصاب الناس من الدنيا فقال

لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يظل اليوم يلتوى ما يجد من الدقل ما يملأ بطنه انتهى
 والدقل بدال مهملة وقاف مفتوحين هو ردىء الترويع عن عروة عن عائشة رضى الله عنها انها كانت تقول
 والله يا ابن اخي ان كنا لننظر الى الهلال ثم الهلال ثم الهلال ثلاثة أهلة في شهرين ومه أوقد في
 أبيات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نار قلت يا خالة فما كان يعيشكم قالت الاسودان التمر والماء إلا أنه
 قد كان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جيران من الانصار وكانت لهم منائح فكانوا يرسلون الى
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من البانها فيسقيناه رواه البخارى ومسلم وعن أبي طلحة رضى الله عنه
 قال شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجوع ورفعنا ثيابنا عن حجر حجر على بطوننا فرفع
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن حجرين رواه الترمذى وصدره الحافظ بعن وعن أنس رضى الله
 عنه قال جئت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوما فوجدته جالسا وقد عصب بطنه بعصاة فقلت
 لبعض اصحابه لم عصب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بطنه فقالوا من الجوع فذهبت الى أبي طلحة
 وهو زوج ام سليم فقلت يا ابتاه قد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عصب بطنه بعصاة فسألت
 بعض اصحابه فقالوا من الجوع فدخل أبو طلحة على أمي فقال هل من شيء فقالت نعم عندي كسر
 من خبز وتمرات فان جاءنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحده اشبعناه وان جاء آخر قل عنهم فذكر
 الحديث رواه البخارى ومسلم وعن أبي امامة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (عرض
 على ربي ليجمع لي بطحاء مكة ذهباً فقلت لا يا رب ولكن أشبع يوما واجوع يوما) وقال ثلثا أو نحو هذا
 (فاذا جمعت تضرعت اليك وذكرتك واذا شبعت شكرتك وحمدتك) رواه الترمذى من حديث عبد الله
 ابن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عنه وقال حديث حسن وعن ابن عباس رضى الله عنه قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم وجبريل عليه السلام على الصفا فقال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم (يا جبريل والذي بعثك بالحق ما أمسى لآل محمد سعة من دقيق ولا كف من سويق) فلم يكن
 كلامه بأسرع من ان سمع هدة من السماء افزعته فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (امر الله القيامة أن
 تقوم) قال لا ولكن امر اسرافيل تنزل اليك حين سمع كلامك فأناه اسرافيل فقال ان الله سمع ما
 ذكرت فبعثنى اليك بمغاتيخ خزائن الارض وأمرني ان اعرض عليك ان شئت أن أسير معك جبال
 نهامة زمردا وياقوتا وذهبا وفضة فقلت فان شئت نبيا ملكا وان شئت نبيا عبدا فأومأ اليه جبريل ان
 تواضع فقال (بل نبيا عبداً) ثلثا رواه الطبراني قال الحافظ عبد العظيم باسناد حسن والبيهقي في الزهد
 وغيره ورواه ابن حبان في صحيحه مختصرا من حديث أبي هريرة وعن أنس رضى الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لقد اخفت في الله وما يخاف أحد ولقد أوديت في الله وما يؤذي أحد
 ولقد أتت على ثلاثون من بين يوم وليلة ومالي ولبلال طعام يأكله ذو كبد الا شئ يواريه ابط بلال)

رواه الترمذى وابن حبان فى صحيحه وقال الترمذى حسن صحيح قال المنذرى ومعنى هذا الحديث حين خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هاربا من مكة ومعه بلال انما كان مع بلال من الطعام ما يحمل تحت إبطه انتهى وعن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال نام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على حصير فقام وقد أثر فى جنبه قلنا يا رسول الله لو اتخذنا لك وطأ فقال (مالى والدنيا ما أنا فى الدنيا إلا كراكب استظل تحت شجرة ثم راح وتركها) رواه ابن ماجه والترمذى وقال حديث حسن صحيح والطبرانى باطول منه ورواه أبو الشيخ فى كتاب الثواب بنحو الطبرانى واحمد وابن حبان فى صحيحه والبيهقى من حديث ابن عباس نحوه وابن ماجه قال الحافظ باسناد صحيح من حديث عمر بن الخطاب وأخرجه الحاكم من حديثه وقال صحيح على شرط مسلم ورواه ابن حبان فى صحيحه عن أنس والباب أوسع ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن المتحابين فى الله تعالى لعلى عمود من ياقوتة حمراء على رأس العمود سبعون غرفة يضيء حسنهم لأهل الجنة كما تضيء الشمس لأهل الدنيا فيقول أهل الجنة انطلقوا بنا ننظر الى المتحابين فى الله تعالى فإذا أشرفوا عليهم أضاء حسنهم لأهل الجنة كما تضيء الشمس لأهل الدنيا عليهم ثياب خضر من سندس بين أعينهم مكتوب على جباههم هؤلاء المتحابون فى الله عز وجل)

ش أخرج الحكيم وابن أبى الدنيا فى كتاب الاخوان وابن عساكر عن ابن مسعود رضى الله عنه عنه صلى الله عليه وآله وسلم (ان المتحابين فى الله لعلى عمود من ياقوتة حمراء فى رأس العمود سبعون ألف غرفة إذا أشرفوا على أهل الجنة أضاء حسنهم الجنة كما تضيء الشمس لأهل الدنيا فيقول أهل الجنة انطلقوا فلننظر الى المتحابين فى الله عليهم ثياب سندس خضر مكتوب على جباههم هؤلاء المتحابون فى الله عز وجل) وأخرج أبو الشيخ فى المظنة عن أبى هريرة رضى الله عنه عنه صلى الله عليه وآله وسلم (إن فى الجنة لعمودا من ذهب عليه مدائن من زبرجد يضيء لأهل الجنة كما يضيء السكوك الدرى فى جو السماء للمتحابين فى الله عز وجل) وأخرج الامام احمد عن أبى سعيد رضى الله عنه عنه صلى الله عليه وآله وسلم (ان المتحابين ترى غرفهم فى الجنة كالسكوك الطالع الشرقى أو الغربى فيقال من هؤلاء فيقال المتحابون فى الله) وأخرج هناد وابن جرير وأبو نعيم فى الحلية والبيهقى فى الشعب عن عمر عنه صلى الله عليه وآله وسلم (ان من عباد الله عز وجل لأناسا ما هم بأنبياء ولا شهداء يغبطهم الأنبياء والشهداء يوم القيامة بمكانهم من الله قوم يتحابون بروح الله من غير أرحام بينهم ولا أموال يتعاطونها بينهم والله ان وجوههم لتور وانهم لعلى منابر من نور لا يخافون اذا خاف الناس ولا يحزنون اذا حزن الناس) ثم قرأ (ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون) وأخرجه الحاكم عن ابن عمر وأخرجه ابن أبى الدنيا فى كتاب الاخوان وابن جرير والبيهقى فى الشعب وسعيد بن منصور

عن أبي هريرة بنحوه والامام احمد وابن أبي الدنيا في كتاب الاخوان والحكيم وابن عساكر عن أبي مالك الأشعري باطول منه واحمد والطبراني في الكبير والبيهقي في الاسماء بنحوه والطبراني في الكبير عن أبي امامة مختصراً وابن أبي الدنيا في كتاب الاخوان عن أبي سعيد بنحوه والطبراني في الكبير عن معاذ بنحوه وعبد الله بن احمد في زوائد المسند وابن أبي الدنيا في كتاب الاخوان وأبو يعلى والبيهقي في الشعب والحاكم وابن عساكر عن معاذ بنحوه أيضاً ولو لم يكن في الباب الا ما رواه أبو هريرة عنه صلى الله عليه وآله وسلم (ان الله تعالى يقول يوم القيامة أين المتحابون لجلالي اليوم أظلمهم في ظلي يوم لا ظل إلا ظلي) أخرجه الامام احمد ومسلم في صحيحه لكان كافياً وعنه صلى الله عليه وآله وسلم (إنما المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخال) أخرجه الطبراني في الكبير والامام احمد وابن أبي الدنيا في كتاب الاخوان والحاكم عن أبي هريرة وعنه صلى الله عليه وآله وسلم (المرء مع من أحب وأنت مع من أحببت) أخرجه الترمذي عن أنس وقال حديث صحيح وعنه صلى الله عليه وآله وسلم (إن أوثق عرى الاسلام ان تحب في الله وتبغض في الله) أخرجه ابن أبي شيبة والبيهقي في الشعب من حديث البراء بن عازب وعنه صلى الله عليه وآله وسلم (أوثق عرى الايمان الموالاة في الله والمعاداة في الله والحب في الله والبغض في الله عز وجل) أخرجه الطبراني في الكبير عن ابن عباس رضي الله عنه وعنه صلى الله عليه وآله وسلم (من أحب لله وأبغض لله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الايمان) أخرجه أبو داود والضياء المقدسي من حديث أبي امامة انتهى وقد تقدم من أحاديث الباب ما اذا ضممته الى ما هنا كان كافياً وافياً ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أنه مر بقوم يلعبون بالنرد فضر بهم بذرته حتى فرق بينهم ثم قال عليه السلام ألا إن الملاعبة بهذه قماراً كاكل لحم الخنزير والملاعبة بها غير قمار كالمناطخ بشحم الخنزير وبدهنته ثم قال عليه السلام هذه كانت ميسرة العجم والقرداح كانت ميسرة العرب والشطرنج مثل النرد)

ش في النهاية فيه من لعب بالنرد شير فكانما غمس يده في لحم خنزير ودمه النرد اسم عجمي معرب وشير بمعنى حلو قليل وهو خشبة قصيرة ذات فصوص يلعب بها وعن القاموس النرد معرب وضعه اردشير بن بابك من ملوك الفرس ولهذا يقال له النرد شير والشطرنج ولا يفتح أوله لغة معروفة والشير لغة فيه من الشطارة أو من التشطير ونقل عن درة الغواص في أوهم الخواص يقولون للعبة هندية الشطرنج بفتح الشين وقياس كلام العرب ان يكسر لان مذهبهم انه اذا عرب الاسم الاعجمي رد الى ما يستعمل من نظائره في اغتهم وزنا وصيغة وليس من كلامهم فعلم بفتح الفاء وانما المقول عنهم في هذا الوزن فعلم فلماذا وجب كسر الشين من الشطرنج ليلحق بوزن جرد حل أخرج ابن أبي شيبة

وابن المنذر وابن ابي حاتم والبيهقي عن علي عليه السلام انه قال الترد والشطرنج من الميسر واخرج
الدليلى والخرائطى فى مساوى الاخلاق من حديث وائلة مرفوعا (ان الله تعالى فى كل يوم ثلثمائة وستين
نظرة ما ينظر فيها الى صاحب شاه) وفى لفظ (يرحم بها عباده ليس لاهل الشاه فيها نصيب) واخرج
ابن ابي شيبة وعبد بن حميد من حديث علي ايضا قال الشطرنج ميسر المعجم واخرج الدليلى عن انس
مرفوعا (ملعون من لعب بالشطرنج) واخرجه ابن حزم وعبدان وابو موسى عن حبة بن سلم وزاد
(والناظر اليها كالاكل لحم خنزير) واخرج الدليلى عن علي عليه السلام مرفوعا (يأتى على الناس
زمان يلعبون بها ولا يلعب بها الا كل جبار والجبار فى النار) وعن عمار بن ابي عمار ان عليا عليه السلام
مر بقوم يلعبون بالشطرنج فوثب عليهم فقال اما والله لغير هذا خلقتم ولولا ان تكون سنة لضربت بها
وجوهكم اخرجهم البيهقي وابن عساكر وعنه عليه السلام انه مر بقوم يلعبون بالشطرنج فقال ما هذه
التماثيل التى انتم لها عاكفون لان يمس احدكم جراح حتى تطفأ خير له من ان يمساها اخرجهم ابن ابي شيبة
وعبد بن حميد وابن ابي الدنيا فى ذم الملاهي وابن المنذر وابن ابي حاتم والبيهقي واخرج ابن عساكر
عنه عليه السلام انه قال لا تسلم على اصحاب الترد شير والشطرنج وعن بريدة رضى الله عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (من لعب بالترد شير فكأنما صبيغ يده فى دم خنزير) رواه مسلم وله
ولا بن داود وابن ماجه (فكأنما غمس يده فى لحم خنزير ودمه) وعن ابي موسى قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم (من لعب بترد أو ترد شير فقد عصى الله ورسوله) رواه مالك واللفظ له وابو داود
وابن ماجه والحاكم والبيهقي ولم يقولوا أو ترد شير وقال الحاكم صحيح على شرطهما قال البيهقي وروينا
من اوجه أخر عن محمد بن كعب عن ابي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (لا يقلب كعابها
احد ينظر ما تأتى الاعصى الله ورسوله) قال الحافظ المنذرى قد ذهب جمهور العلماء الى ان اللعب
بالترد حرام ونقل بعض مشايخنا الاجماع على تحريمه واختلف فى اللعب بالشطرنج فذهب بعضهم الى
إباحته لانه يستعان به فى أمور الحرب ومكايده لكن بشروط ثلاثة احدها أن لا تؤخر بسببه صلاة عن
وقتها والثانى ان لا يكون فيه قمار والثالث أن يحفظ لسانه خال اللعب عن الفحش والخشاء وردى
الكلام فتى لعب به وفعل شيئا من هذه الأمور كان ساقط المروءة مردود الشهادة ومن ذهب الى
إباحته سعيد بن جبير والشعبي وكرهه الشافعى كراهة تنزيه وذهب جماعات من العلماء الى تحريمه كالنرد
وقد ورد ذكر الشطرنج فى احاديث لا أعلم لشيء منها إسنادا صحيحا ولا حسنا والله أعلم انتهى قلت
مجموع الاحاديث الواردة فيه لا تقصر عن درجة الاحتجاج ثم انه اذا ثبت توليد الشطرنج الاحن
والاحقاد والبغضاء كان دليلا على ما نقل عن أمير المؤمنين عليه السلام ان هاتين اللعبتين من الميسر
وقد قل تعالى (انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون

انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل انتم منتهون)

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من تغنى أو غنى له أو ناح أو نيسج له أو أنشد شعرا أو قرضه وهو فيه كاذب أتاه شيطانان فيجلسان على منكبيه يضربان صدره باعقابهما حتى يكون هو الساكت)

ش لم أقف على نخر بجه والحديث قد أفاد تحريم الغناء واستماعه وقد جمع أحاديث الباب العلامة المقبل رحمه الله في الإبحاث المسددة وغيره فمن أبي أمامة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (لا تبيعوا القينات ولا تشتروهن ولا تملوهن ولا خير في تجارة فبهن وثمنهن حرام في مثل هذا أنزلت هذه الآية (ومن الناس من يشترى لهو الحديث ليضل عن سبيل الله) إلى آخر الآية رواه الترمذي وأخرجه ابن ماجه وسعيد بن منصور والواحدى وفي مسنده عبيد الله بن زحر قال أبو مسهر انه صاحب كل معضلة وقال ابن معين ضعيف ومرة ليس بشيء وقال ابن المديني منكر الحديث وقال الدارقطني ليس بالقوى وقال ابن حبان روى موضوعات عن الانبياء واذا روى عن علي بن يزيد أنى بالطامات والحديث قد أخرج الامام أحمد معناه ولم ينكر نزول الآية فيه ورواه الحميدى في مسنده ولفظه (لا يحل ثمن المغنية ولا بيعها ولا شراؤها والا الاستماع اليها) وفي الباب عن ابن مسعود رضى الله عنه عنده ابن أبي شيبه قال الحافظ باسناد صحيح انه قال في قوله تعالى (ومن الناس من يشتري لهو الحديث) قال هو والله الغناء وأخرجه الحاكم والبيهقى وصححه وأخرجه البيهقى أيضا عن ابن عباس رضى الله عنه بلفظ هو الغناء واشباهه وفي الباب أيضا عن ابن مسعود عنده أبي داود والبيهقى مرفوعا بلفظ (الغناء يثبت النفاق في القلب) وفيه شيوخ لم يسم ورواه البيهقى موقوفا وأخرجه ابن عدى من حديث أبي هريرة وقال ابن طاهر اصح الأسانيد في ذلك أنه من قول إبراهيم وأخرج أبو يعقوب محمد بن اسحاق النيسابورى من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (من قعد الى قينة ليسمع صب في أذنه الا نك) وأخرج أيضا من حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سمع رجلا يتغنى من الليل فقال (لا صلاة له لا صلاة له) وأخرج أيضا من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (استماع الملاحى معصية والجلوس عليها فبق والتلذذ بها كفر) وروى ابن غيلان عن علي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (بعثت بكسر المزامير) وقال صلى الله عليه وآله وسلم (كسب المفسى والمغنية حرام) وكذا رواه الطبرانى من حديث عمر مرفوعا (ثمن القينة سحت وغناؤها حرام) وأخرج القاسم ابن سلام عن علي عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن ضرب الدف والطبل وصوت الزمارة وأخرج ابن أبي الدنيا في ذم الملاحى عن ابن مسعود

(الفناء ينبت النفاق كما ينبت الماء البقل) وأخرجه البيهقي في الشعب عن جابر والديلمي عن أبي هريرة وأخرجه ابن صصري في أماليه عن ابن مسعود بلفظ أياكم واستماع المعازف والفناء فانهما ينبتان النفاق في القلب كما ينبت الماء البقل وأخرج أبو يعلى عن أمير المؤمنين على عليه السلام أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المغنيات وعن النواحات وعن شرائهن وعن بيعهن والنجارة فيهن قال وكسبهن حرام وعنه صلى الله عليه وآله وسلم (نمن المغنية سحت وغناؤها حرام والنظر اليها حرام ونمناها مثل نمن الكلب سحت ومن نبت لحمه من السحت فالنار أولى به) أخرجه الطبراني وأبو نعيم عن ابن عباس وعنه صلى الله عليه وآله وسلم قال (ثلاثة لآحمة لهم النائحة لآحمة لها ملعون كسبها والمغنية لآحمة لها محقوق ما لها ملعون من اتخذها وآكل الربا لآحمة له محقوق ماله) أخرجه الديلمي وعن أبي امامة رفعه (لا يجل بيع المغنيات ولا شراؤهن ولا تجارة فيهن ونمهن حرام انما نزلت هذه الآية في ذلك) ومن الناس من يشتري لهو الحديث والذي بمعنى بالحق نبيا مارفع رجل عقيرته الا بعث الله عند ذلك شيطانين يرتدقان على عاتقه ثم لا يزالان يضربان بارجلهما على صدره حتى يكون هو الساكت) أخرجه ابن أبي الدنيا في ذم الملاحى والطبراني وابن مردويه في النهاية رفع عقيرته يتغنى أى صوته قيل أصله أن رجلا قطعت رجله فكان يرفع المقطوعة على الصحيحة ويصيح من شدة وجعها بأعلى صوته فقيل لكل رافع صوته رافع عقيرته وفي الباب غير ذلك وقد تقدمت أسانيد الباب وكثرت كثرة بالغة فلا يبعد أن يدعى فيها التواتر المعنوى اذ لا يشترط البحث عن كمال اهلية الرواة في المتواتر وعن شداد بن أوس عنه صلى الله عليه وآله وسلم (من قرض بيت شعر بعد العشاء لم تقبل له صلاة تلك الليلة حتى يصبح) أخرجه أحمد والبخاري والطبراني في الكبير والبيهقي في شعب الإيمان وأخرجه ابن أبي حاتم في العلل والطبراني في الكبير عن ابن عمرو.

صل (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال بنس البيت بيت لا يعرف إلا بالفناء بنس البيت بيت لا يعرف إلا بالفسوق والنيابة حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أول من تغنى إبليس لعنه الله ثم زمر ثم حدا ثم ناح)

ش أخرج المرفوع الديلمي في مسند الفردوس بلفظ (أول من تغنى إبليس ثم زمر ثم ناح) وأخرج الديلمي عن جابر رفعه (إذا كان يوم القيامة قال الله عز وجل أين الذين كانوا ينزهون اسماعهم وابصارهم عن مزامير الشيطان ميزوهم فيزروهم في كتب المسك والعنبر ثم يقول الملائكة اسمعواهم تسبيحى وتحميدى فيسمعون بأصوات لم يسمع السامعون بمنزلها قط) وأخرج أحمد والطبراني في الكبير عن السائب ابن يزيد عنه صلى الله عليه وآله وسلم (يا عائشة أعرفين هذه هذه قينة بنى فلان أتحبين أن تغنيك

قالت نعم فغنتها فقالت لقد نفخ الشيطان في منخريها واخرج الحكيم عن أبي موسى من استمع الى صوت غناء لم يؤذن له ان يستمع الروحانيين في الجنة قيل وما الروحانيون قال قرأه أهل الجنة واخرج ابن صصري في أماليه وابن عساكر عن أنس رفعه (من قدم الى قينة يستمع منها صب الله في أذنيه الآتية يوم القيامة) وعن علي عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (من مات وله قينة فلا تصلوا عليه) رواه الحاكم والديلمي وعن جابر عنه صلى الله عليه وآله وسلم انما نهيت عن النوح عن (١) فاجرين صوت عند نعمة لهو ولعب ومزامير شيطان وصوت عند مصيبة وخمش وجوه وشق جيوب ورنه شيطان أخرجه ابن سعد والبيهقي في السنن وعن أنس وعن عائشة عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (صوتان ملعونان في الدنيا والآخرة مزمار عند نعمة ورنه عند مصيبة) أخرجه البزار والمقدمي وابن مردويه وأبو نعيم والبيهقي

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اياكم والغناء فانه ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء الشجر)

ش الحديث أخرجه ابن صصري في أماليه عن ابن مسعود بلفظ اياكم واستماع المعازف والغناء فانهما ينبتان النفاق في القلب كما ينبت الماء البقل وأخرجه الديلمي عن أبي هريرة بلفظ حب الغناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء العشب وأخرجه ابن أبي الدنيا في ذم الملاحى عن ابن مسعود رضى الله عنه بلفظ الغناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء البقل وأخرجه البيهقي في الشعب من حديث جابر بلفظ الغناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء الزرع وأخرجه الديلمي من حديث أنس بلفظ الغناء واللهم ينبتان النفاق في القلب كما ينبت الماء العشب والذي نفسى بيده أن القرآن والذي ذكر ينبتان الايمان في القلب كما ينبت الماء العشب وقد وردت أحاديث صحيحة صريحة في جواز شئ من ذلك واستماعه في العبد والعرس ونحو ذلك وقد استوفى الكلام على ذلك العلامة الحافظ الشوكاني والاحالة كافية وللناظر نظره

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كسب البغى والمغنية حرام)

ش الحديث أخرجه أبو بكر الشافعى في الغيلانيات من حديثه عليه السلام بلفظ كسب المغنى والمغنية حرام وكسب الزانية سحت وحق على الله أن لا يدخل الجنة بدنا نبت من السحت قال في كنز العمال وسنده ضعيف وعنه عليه السلام قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المغنيات وعن النواحات وعن شرائهن وعن بيعهن والتجارة فيهن قال وكسبهن حرام أخرجه أبو يعلى وأخرج

(١) بياض قليل بالأصل وفي نيل الاوطار بلفظ انما نهيت عن صوتين أحقين فاجرين الحديث

الطبراني في الكبير عن رافع بن خديج رفته (بئس الكسب مهر البغي وثمن الكلب وكسب الحمام)
وأخرجه الخطيب عن أبي هريرة والطبراني في الكبير وابن النجار عن السائب بن يزيد بلفظ (من السحت
كسب الحمام وثمن الكلب ومهر البغي) وأخرجه أحمد والنسائي وأخرج أبو بكر بن مقسم في جزئه عن
أبي هريرة رفته (سوء الكسب أجرة الزمارة وثمن الكلب) وأخرج ابن مردويه عن أبي هريرة رفته
(ست خصال من السحت رشوة الامام وهي أخبت ذلك كله وثمن الكلب وعصب الفحل ومهر البغي
وكسب الحمام وحلوان السكاهن) وأخرج الضياء المقدسي عن أنس رفته (كسب الاماء حرام) وأخرج
البخاري وأبو داود عن أبي هريرة نهي عن كسب الاماء وأبو داود والحاكم عن رافع بن خديج نهي عن
كسب الامة حتى يعلم من اين هو وأخرج ابن ماجه عن ابن مسعود نهي عن كسب الحمام فهذه
الاحاديث ظاهرها تحريم هذه المكاسب وعدم صحة المعاوضة بها اذ هو تعاوض على غير طريقة
الشارع وكل ما ليس على طريقته فهو باطل الحديث عائشة المتفق عليه وقد ورد ما يعارض احاديث
النهي عن كسب الحمام خاصة فمن أنس عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه احتجم حجه أبو طيبة
وأعطاه صاعين من طعام وكلم مواليه تخففوا عنه متفق عليه وفي لفظ دعا غلاما لنا حجه فأعطاه
أجره صاعا أو صاعين وكلم مواليه أن يخففوا عنه من ضريته رواه أحمد والبخاري وعن ابن
عباس رضي الله عنه قال احتجم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأعطى الحمام أجره ولو كان سحتا
لم يعطه رواه أحمد والبخاري وسلم وأفظه حجه النبي صلى الله عليه وآله وسلم عبد لبي بياضة فأعطاه
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أجره وكلم سيده تخفف عنه من ضريته ولو كان سحتا لم يعطه النبي
صلى الله عليه وآله وسلم انتهى وظاهر هذه الاحاديث أنه يحل للحجاء أخذ أجرة الحجامة ويحل لسيده
جزء منها اذا كان الحجاء عبداً له كما أن ظاهر احاديث النهي عن كسب الحمام أنه حرام وأنه سحت
وأنه لا يحل للحجاء أخذ أجرة الحجامة ولا لسيده شيء منها اذا كان عبداً له ولعل وجه الجمع أن يكون
التحريم موجها الى مالك الحجاء اذا كان عبداً يبينه حديث محيصة بن مسعود أنه كان له غلام حجاء
فزجره النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن كسبه فقال ألا أطعمه أينما لي قال (لا) قال أفلا أتصدق به
قال (لا) فرخص له أن يعلفه فاضحه رواه مالك وأحمد وأصحاب السنن قال في الفتح ورجاله ثقات وفي
لفظ أنه استأذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في اجارة الحجاء قتها عنها ولم يزل يسأله فيها حتى قال
(أعلفه فاضحك أو أطعمه رقيقك) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن وأخرج أحمد
نحوه من حديث جابر ولفظه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن كسب الحجاء فقال (أطعمه
فاضحك) قال في مجمع الزوائد رجاله رجال الصحيح فهذه الاحاديث قد أفادت تحريم استئثار سيده
العبد وعائلته من كسب عبده الحجاء وأفادت أن له أن ينفق الضريبة التي على عبده الحجاء في طعام

رقيقه أو علافته ناضحه وعلى ذلك يحمل ما يفيد حديث وكلم مواليه تخففوا عنه من ضريبته وقوله وكلم سيده تخفف عنه من ضريبته أعنى أنه يحل له أن يضرب على عبده الحجام شيئا وينفقه على دوابه ورقيقه من دون أن يتصدق أو يستنفق منه هو أو أحد من عائلته عملا بإحاديث النهى عن كسب الحجام وهذا الجمع هو الذى يفيد حديث محيصة فهو المبين للمراد من النهى عن كسب الحجام أعنى أن النهى متوجه الى السيد أن يتصدق أو يستنفق هو منه أو عائلته غير رقيقه تشريفا له عن التصديق أو الاستنفاق من عوض عمل ذنى لا يليق إلا بمن هو أدنى من كل حر وليس ذلك إلا العبيد ولهذا أذن له أن يملفه ناضحه أو يطعمه رقيقه لا اشترا كهما فى صحة تملككمما وتمولهما وأما الحجام نفسه فيحل له أخذ ما يعطى جعلاً على عمله وهو صريح حديث اعطائه صلى الله عليه وآله وسلم أبا طيبة أجرة حجه له صلى الله عليه وآله وسلم وأيضاً هو عمل جائز له فيجوز له أخذ الأجرة عليه وبهذا يتم قول ابن عباس ولو كان مسلماً لم يعطه وفى رواية للبخارى ولو كان حراماً لم يعطه وهذا وجه جمع غير لاخبار عليه والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ويؤيد ذلك أنه لا دليل صريح فى نهى الحجام نفسه عن أخذ الأجرة على الحجامه بل اعطاؤه صلى الله عليه وآله وسلم أبا طيبة أجرة حجه له وتقريره له على أخذها دليل جواز أخذه ما يعطى جعلاً على الحجامه فيكون النهى متوجهاً الى استنفاق سيده من كسب حجامه عبده ويزيد ذلك وضوحاً اقتترانه بعسب الفعل فإن التحريم موجه الى المالك وأما ما أخرجه البخارى ومسلم من حديث أبى جحيفة أنه اشترى حجاماً فأمر به فكسرت محاجمه وقال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرم ثمن الدم الحديث فمحمول على ما روى من عادة الجاهلية من بيع الدم وهو المعنى الحقيقى لقوله حرم ثمن الدم أو أن أبا جحيفة أراد أن يكون ذلك العبد خادماً له فى غير الحجامه مما يحل لأبى جحيفة الاستنفاق من عوضه وهو الأقرب جمعا بين الأدلة وأثنى سلم فلا نسلم رفع هذا اللفظ نفسه بل هو من قول أبى جحيفة عبر به عما فهمه ولا حاجة فيه مع ما تقدم من الأحاديث المرفوعة وهذا وأما كسب البغى والمغنى والمغنية فلا شك فى تحريم هذه الأفعال شرعاً وقد رتب الشارع تحريم كسبهم عليها ويلحق بها عوض كل فعل محرم فلا يحل عوضه ولا عليك وأما ثمن عسب الفعل وهو ضرابه فإنه غير مقدور ولأنه منهى عن منعه طالبه فلا يحل ثمنه ولما كان نفس الانزاء جائزاً جاز أخذ المسكرامة على ذلك كما رواه أنس أن رجلاً من كلاب سأل النبى صلى الله عليه وآله وسلم عن عسب الفعل فقهاه فقال يا رسول الله إنا نطرق الفعل فنكركم فرخص له فى المسكرامة رواه الترمذى وقال حديث حسن غريب بخلاف ما إذا كان الفعل محرماً فلا يصح الاستحجار على ذلك ولا أخذ المسكرامة عليه فلا يحل للمعطى التصرف به ولا التصديق به والقياس أنه يتعين وأنه يجب إرجاعه الى مالكه أو تسليمه الى بيت المال وأما ثمن الكلب فإنه منى عن اقتناء الكلاب مطلقاً الا كلب صيد أو ماشية لما

أخرجه مالك والبخارى ومسلم والترمذى والنسائى عن ابن عمر رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (يقول) (من اقتنى كلبا الا كلب صيد أو ماشية فإنه ينقص من أجره كل يوم قيراطان) وأخرجه البخارى ومسلم من حديث أبى هريرة وقال (إلا كلب حرث أو ماشية) وقد استثنى الثلاثة فى حديث عبد الله بن مغفل رضى الله عنه عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها فاقتلوا منها كل أسود بهم وما من أهل بيت يرتبطون كلبا الا نقص من عملهم كل يوم قيراط إلا كلب صيد أو كلب حرث أو كلب غنم) رواه الترمذى وقال حديث حسن وابن ماجه وقال (قيراطان) وعن بريرة رضى الله عنه قال احتبس جبريل عليه السلام عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم فقال له (ما حبسك) فقال انا لا ندخل بيتا فيه كلب رواه احمد قال الحافظ ورواه محتج بهم فى الصحيح وقد روى أبو هريرة عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (لا تصحب الملائكة رقعة فيها كلب أو جرس) أخرجه مسلم وأبو داود والترمذى وبنسوق هذه الأحاديث تعرف أن علة النهى عن اقتناء الكلب وتحريم ثمنه هو أنه يكون مانعا من دخول الملائكة ومن مصاحبهم لا كونه نجسا والا تعين أن تكون هذه العلة المستبظة هى علة غسل الاناء من ولوغه صيما والثامنة بالتراب فيلزم أن تكون العلة منقوضة بالنهى عن ثمن السور لطهارته لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فى المرة (إنها ليست بنجس إنما من الطوائف عليكم والطوافات) رواه الحنفية وقال الترمذى حديث حسن صحيح وصححه البخارى وهذه الأحاديث فى معنى النهى عن اقتناء الكلاب لوجوب المحافظة على ما يمنع من دخول الملائكة فلا يحل اقتناؤه لغير الصيد أو الزرع أو الماشية وإذا لم يحل فلا يحل المعاوضة فيه وإذا لم يحل المعاوضة لم يحل الثمن وقد روى احمد وأبو داود من حديث ابن عباس قال نهى النبى صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب وقال (إن جاء يطلب ثمن الكلب فاملا كفه نرابا) وقد سكت عليه أبو داود والمنذرى والحافظ فى التلخيص ورجاله ثقات وقال فى الفتح وإسناده صحيح وروى احمد ومسلم وأبو داود من حديث جابر بن عبد الله أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن ثمن الكلب والسور وروى أبو داود من حديث أبى هريرة عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (لا يحل ثمن الكلب ولا حلوان الكاهن ولا مهر البغى) قال الحافظ فى الفتح وإسناده حسن فهذا الحديث قد أفاد أن مانعية حل ثمنه كونه ثمن كلب فكونه ثمن كلب مانع من الحل ومن صحة البيع وكان مقتضى القياس أن مانع اقتناؤه صح بيعه لولا حديث النهى عن ثمن السور ولكنه قد روى جابر رضى الله عنه قال نهى النبى صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب الا كلب صيد أخرجه النسائى قال الحافظ بإسناد رجاله ثقات الا أنه طعن فى صحته ص (حدثنى زيد بن على عن أبيه عن جده عن على عليهم السلام قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول عشر من عمل قوم لوط فاحذروهن إسمال الشارب وتصفيف الشعر ومضع العلك وتحليل

الحق ولا تأتوا النساء في ادبارهن) رواه أبو يعلى قال الحافظ بإسناد جيد وعن خزيمه بن ثابت نحوه رواه ابن ماجه والنسائي قال الحافظ بإسناد أحدهما جيد وعن علي بن طلق رضى الله عنه رواه احمد والترمذى وقال حديث حسن ورواه النسائي وابن حبان في صحيحه وعن جابر رواه الطبراني في الأوسط قال الحافظ ورواته ثقات ورواه الدارقطنى وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من أتى النساء في أعجازهن فقد كفر) رواه الطبراني في الأوسط قال الحافظ ورواته ثقات وعنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (قال من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو كاهناً فصدقه كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وآله وسلم) رواه احمد والترمذى والنسائي وابن ماجه وأبو داود الا أنه قال (فقد يرى) مما أنزل على محمد صلى الله عليه وآله وسلم (قال الحافظ روه من طريق حكيم الانزم عن أبي نعيم وهو طريق بن خالد عن أبي هريرة وسئل على بن المدينى عن حكيم من هو فقال أعيانا هذا وقال البخارى في تاريخه الكبير لا يعرف لابي نعيم مماع من أبي هريرة وقد صدره الحافظ بعن والوجه ما تقدم وقد اختلف في حسد اللوطى غاية الاختلاف وقد تقدم البحث عن ذلك مستوفى فارجع اليه قوله (ورميهم بالجلال) بضم الجيم البندق المعمول من الطين الواحدة جلالته وهو فارسى معرب لان الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة عربية وتضاف القوس اليه للتخصيص فيقال قوس الجلاله كما يقال قوس الشباب كذا في المزيلى وهذا حيث كان لمجرد اللعب لا للتمرن على القتال في سبيل الله أو كان في محل يضر بالمسلمين والا فقد قدمت الاحاديث الدالة على وجوب تعلم الرمي وتقدم نقل كونه تنسيراً لقوله تعالى (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم (ألا أن القوة الرمي) ثلاثاً من حديث عقبة بن عامر الجهنى أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم (عليكم بلرمي فانه من خير لھوكم) أخرجه البزار من حديث سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه وإسناده صحيح وفي رواية (فانه من خير لعبكم) أخرجه الطبراني في الأوسط وأما الخذف وهو رميك حصاة أو نواة تأخذها بين سبابتيك وترمي بهما أو تتخذ مخذقة من خشب ثم ترمى بها الحصاة بين إبهامك والسبابة فقد روى عبد الله بن مفضل المزنى قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الخذف وقال (إنه لا يقتل صيداً ولا يذسكأ العدو وانه يفتأ العين ويكسر السن) أخرجه الامام احمد والشيخان وأبو داود وابن ماجه وأما قوله (ولهم بالجم) فقد ورد عن عثمان رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً وراء حمامة فقال (شيطان يتبع شيطانة) رواه ابن ماجه قال في كنز العمال ورجاله ثقات وأما ضرب الدفوف فلانة لھو وقد سبق الكلام على ذلك وأما قوله واجتماعهم على الشرب فالمراد به شرب الخمر وكفى بقوله تعالى (انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان) الآية زاجراً لمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر والاحاديث الواردة في تحريمه لا تعد ولا تحصى ولا يجهل

تحرمة الا من يجهل نزول القرآن العظيم على نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وأما قوله (وقص اللحية وطول الشارب) فلان ذلك من فعل المجوس كما يفيد قوله صلى الله عليه وآله وسلم (جزوا الشوارب واعفوا اللحي خالفوا المجوس) أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة وأخرجه الامام احمد بلفظ (اعفوا اللحي وجزوا الشوارب وذيروا شيبكم ولا تشبهوا باليهود والنصارى) وفي حديث أنس عند الطحاوى بلفظ (احفوا الشوارب واعفوا اللحي ولا تشبهوا باليهود) فان صح حديث ابن عمر بلفظ (خالفوا المشركين احفوا الشوارب وأوفروا اللحي) أخرجه البيهقي في السنن كان ذكر أهل الكتابين والمجوس من باب التنصيص على أفراد العام ولا يبعد أن يراد بهم الثلاث الفرق ولا يبعد أيضا أن ذلك ليس عادة لجميعها أو أنها عادة غير مستمرة لجميعها وأما الصفيير والتصفيق فلان اتخاذ خلقا عادة كما يكون من بعض سفلة أولاد المدن فلانه لعب وهو هذا ان كان المراد بالتصفيق ضرب صفحة الكف على صفحة الأخرى وأما على ما يفيدته اضافته الى الشعر كافي لفظ (١) المجموع فينظر * وأما قوله ولباس الجرير فلان حديث الواردة بتحريمه على ذكور الأئمة المحمدية وقد كثر تتبع الرخص فيه فانا لله وانا اليه راجعون وأما قوله (وتزيدها أمي تحلة) فقد بينه بقوله (إتيان النساء بمصنوع بعضا) وذلك هو السحاق وقد أخرج أبو الشيخ والبيهقي وابن عساكر عن حذيفة قال انما حق القول على قوم لوط حين استغنى الرجال بالرجال والنساء بالنساء ونزول العذاب أقوى دليل على تحريم ذلك وأيضا اذا حرم تشبه الرجال بالنساء وتشبه النساء بالرجال كانت اللواطه والسحاق محرمين من باب الأولى والأخرى وهذا الشرح على رواية الحسن البصري وبقى من رواية المجموع مضع الدلك وهو كذلك إن اتخذ خلقا عادة لا للتداوى اذ لا يستسيغه كذلك إلا سبج المروءة ولا سيما اذا كان في المجمع وهذا بالنظر الى الرجال وأما النساء فلا لاعتيادهن لمضغه وقد يقال إن استعمال الرجال له لا للتداوى أفحش وأسمج للمروءة لآن فيه نوعا من التشبه بالنساء وقد صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه لعن المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال أخرجه البخارى وغيره من حديث ابن عباس وأما قوله (وتحليل الأزارار) فلان اتخاذ ذلك خلقا عادة حيث لا ملبوس إلا القميص وخده فعل خلاعة ووقاحة ولأنها قد تبدو عورته اذا لم يكن له سراويل أو كان غير متر وعن سلمة بن الاكوع قال قلت يا رسول الله انى رجل أصيد أفأصلى في القميص الواحد قال (نعم) وأزرره ولو بشوكة) أخرجه احمد وأبو داود والنسائى والشافعى وابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما والطحاوى والبخارى في صحيحه تعليقا ووصله في تاريخه وأما حديث قرة بن اياس الذى أخرجه أبو داود والترمذى وصححه هو وابن حبان لما بايع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فادخلت يدي في جيب قميصه فمسست اظطام وأنه كان رآة مطلق القميص أى غير مزور

فليس فيه أن ذلك خلق وعادة ولا أنه كان غير متزرواً ما قوله واسبال الأزار فلانه فعل الخيلاء لما رواه ابن عمر رضي الله عنه صلى الله عليه وآله وسلم قال (لا ينظر الله يوم القيامة الى من يجر ثوبه خيلاء) رواه مالك والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (لا ينظر الله يوم القيامة الى من جر إزاره بطراً) رواه مالك والبخاري ومسلم وابن ماجه إلا أنه قال (من جر ثوبه خيلاء) وعن ابن عمر رضي الله عنه صلى الله عليه وآله وسلم قال (من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه يوم القيامة) فقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه يا رسول الله إن إزارى يسترخى إلا أن أتعاهنده فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إنك لست ممن يفعله خيلاء) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي ولفظ مسلم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ياذن هاتين يقول (من جر إزاره لا يريد بذلك إلا الخيلة فإن الله لا ينظر اليه يوم القيامة) والخيلاء بضم الخاء المعجمة وكسرهما أيضاً وفتح الياء المثناة تحت ممدوداً هو الكبر والعجب والخيلاء بفتح الميم وكسر الخاء المعجمة من الاختيال وهو الكبر واستحقار الناس وعن أبي هريرة رضي الله عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (ما أسفل من السكبين من الأزار ففي النار) رواه البخاري ومسلم وفي رواية للنسائي قال (أزرة المؤمن الى عضلة ساقه ثم الى نصف ساقه ثم الى كعبه وما تحت السكبين من الأزار ففي النار) وعن العلاء ابن عبد الرحمن عن أبيه قال سألت أبا سعيد عن الأزار فقال على الخبير بها سقطت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أزرة المؤمن الى نصف الساق ولا خرج) أو قال (لا جناح عليه فيما بينه وبين السكبين وما كان أسفل من ذلك فهو في النار ومن جر إزاره بطراً لم ينظر الله اليه يوم القيامة) رواه مالك وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه وعن ابن عمر رضي الله عنه قال ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الأزار فهو في القميص رواه أبو داود وهذا منه تعميم للعلة وهو الظاهر وعن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر اليهم ولا يزكهم ولهم عذاب أليم) قال فقرأها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث مرات قال أبو ذر خابوا وخسروا من هم يا رسول الله قال (المسبل والمنان والمنفق سلعته بالحلف الكاذب) وفي رواية (والمسبل إزاره) رواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والمسبل هو الذي يطول ثوبه ويرسله الى الأرض كأنه يفعل ذلك تجبراً واختيالاً وفي الباب غير ذلك اللهم انا نسألك . وجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنمية من كل بر والسلامة من كل اثم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال عشر من السنة المضمضة والاستنشاق واحفاء الشارب وفرق الرأس والسواك وتقليم الأظفار ونف الإبط وحلق العانة واغتتان والاستحداد وهو الاستنجاء)

ش هذا الاثر قد أخرج نحوه الامام احمد بن حنبل ومسلم وأهل السنن الاربع من حديث عائشة عنه صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ (عشر من الفطرة قص الشارب واعفاء اللحية والسواك واستنشاق الماء وقص الاظفار وغسل البراجم وتنف الابط وحلق العانة وانتقاص الماء) (١) وفي الاثنيان بمن التبعيض في قوله من السنة وكذا في قوله من الفطرة دلالة على أن خصال الفطرة أكثر من المعدودة في التعداد المذكور قال في الفتح وذكر ابن العربي أن خصال الفطرة تبلغ ثلاثين خصلة ثم تعقبه بأنه إن أراد خصوص ماورد بلفظ الفطرة فليس كذلك وإن أراد أعم من ذلك فلا تنحصر في الثلاثين بل تزيد كثيراً واعلم أن المراد بالفطرة ههنا هي السنة المذكورة في حديث طلق بن حبيب الذي أخرجه أبو عوانة وفي حديث (عشر من سنن المرسلين) ولا يخفى أن المراد بسننه صلى الله عليه وآله وسلم وسنن المرسلين هي الطريقة التي شرعها الله تعالى لهم فهي الدين الذي اختار لهم ملازمة سلوكه حتى صار جملة لهم وعلى هذا فيكون الحصر في المعدودات ادعائياً لقصد المبالغة وتأكيد شأن المعدودات وعلى هذا فلا يبعد أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان أعلم أولاً بالآقل ثم بالأكثر أو أنه كان يذكر بعضها من المعدودات تارة والآخر أخرى بحسب اختلاف المقام واقتضائه نعم وإذا كان المراد بالفطرة هي الدين الذي شرع لهم فهي أعم من الواجب كما أن المراد بالسنة في لسان الشرع هي الطريقة وهي أعم منها باصطلاح المشرعة وثمة عمومات تدل على وجوب ذلك كله كقوله تعالى (وأوحينا إليك أن اتبع ملة ابراهيم حنيفاً) وقوله تعالى (فبهدهم اقتده) وقوله تعالى (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) وقد أشار في الفتح الى معنى هذا الدليل ثم قال وتعقب أن وجوب الاتباع لا يقتضي وجوب كل متبوع فيه بل يتم الاتباع بالامتثال فإن كان واجبا على المتبوع كان واجبا على التابع أو ندبا فندب فيتوقف وجوب هذه الخصال على الامة على ثبوت كونها واجبة على التخليل عليه الصلاة والسلام انتهى وهى يقال الظاهر من الامر بالاتباع وجوب المتابعة في جميع ما جاء به والمتابعة وهي اقتفاء الاثر تحصل وإن اختلف التابع والمتبوع في خصوصية وجه القرية لأن خصوصية الوجه أمر زايد على المأمور به فيجوز أن يكون فعل المتبوع واقعا على وجهه التدبيرة فإذا لم يقع دليل على نديته في حق التابع وجبت عليه المتابعة لكونه مأموراً بها ولكونه أمر من يجب امتثال أمره عقلاً وشرعاً وأنه لا يأمر إلا بما فيه الهداية يجب عليه اعتقاد أن فعل الشارع لذلك كان لوجه قرية فيكون التابع مشاركاً له في مطلق وجه القرية وذلك كاف فيكون الأصل هو وجوب المتابعة حتى يقوم دليل خلافه نعم وأقل ماورد في خصال الفطرة حديث ابن عمر (ثلاث من الفطرة حلق العانة وتقليم الاظفار وقص الشارب) أخرجه أبو عوانة وفي حديث أبي هريرة (خمس من الفطرة الختان والاستحداد وقص الشارب وتقليم الاظفار وتنف الابط) رواه الجماعة احمد والشيخان وأهل السنن الاربع وقد أخرج احمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي والطبراني من حديث

(١) قال في منتقى الاخبار قال ذكر ياقال مصعب ونسيت العاشرة الا أن تكون المضمضة اهـ

عمار بن ياسر مرفوعاً نحو حديث عائشة قال (من الفطرة المضمضة والاستنشاق والسواك وغسل البراجم والانتضاح) وذكر الحسن التي في حديث أبي هريرة ساقه ابن ماجه وأما أبو داود فالحال به على حديث عائشة ثم قال وروى نحوه عن ابن عباس وقال خمس في الرأس وذكر منها الفرق ولم يذكر اعفاء اللحية قال في الفتح وكأنه يشير إلى ما أخرجه عبد الرزاق في تفسيره والطبراني من طريقه قال الحافظ بسند صحيح عن طاوس عن ابن عباس في قوله تعالى (واذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فاتمهن) قال ابتلاه الله بالطهارة خمس في الرأس وخمس في الجسد قال الحافظ فذكر مثل حديث عائشة التي قدمتها عن أبي عوانة سواء قل وذكر أيضاً الفرق بدل اعفاء اللحية وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس فذكر غسل الجمعة بدل الاستنجاء قال فصار مجموع الخصال التي وردت في هذه الأحاديث خمس عشرة خصلة اقتصر أبو شامة في كتاب السواك وما أشبه ذلك منها على اثنتي عشرة وزاد النووي واحدة في شرح مسلم انتهى وارجع إلى شرح حديث الباب فالما المضمضة والاستنشاق فقد تقدم الكلام عليهما مستوفى وأما احفاء الشارب وهو استقصاء شعره فقد ورد الأمر به من حديث ابن عمر بلفظ (احفوا الشارب وأعفوا اللحى) أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأخرجه البخاري بلفظ (أنهكوا الشوارب وأعفوا اللحى) والانهك المبالغة في الازالة وأخرجه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ (جزوا الشوارب وأرخوا اللحى خالفوا الجوس) وفي رواية له (من لم يخلق عابته ويقلم أظفاره ويجز شارب فليس منا) والجز قص الشعر والصوف إلى أن يبلغ الجذلة فهذه الأحاديث المتعددة المخرج صريحة في وجوب استئصال شعر الشارب ولكنه يخالفها ما سمعت من الأحاديث التي فيها تعدد الفطرة فانه فيها بلفظ قص الشارب وقد ورد الأمر به في حديث حكيم بن عمير أخرجه الطبراني في الكبير بلفظ (قصوا الشوارب مع الشفاه) وأخرجه أحمد من حديث أبي هريرة بلفظ (قصوا الشوارب وأعفوا اللحى) وأخرجه الطبراني في الكبير عن ابن عباس والديلمي عن ابن عمر والقص مطلق يصدق بقطع أقل قليل منه ولا يخفى أن الأحاديث المفيدة لوجوب الاستئصال أرجح وأصح ولا يمكن العمل بما تفيد المعارضة لها إلا باخراجها عن مقتضاها بالسكينة بخلاف أحاديث الأمر بالاخفاء فانه لا يلزم من العمل بها اخراج أحاديث الأمر بالقص عن مقتضاها لا يمكن الاستئصال قصاً لأن المطلق كما يصدق بقص القليل من شعر الشارب يصدق باستئصاله فيجب حمل مطلق القص على الاخفاء قصاً فقد أمكن العمل بجميع الأدلة من دون اخراج لايها عن مقتضاها وهذا هو الواجب ولأنه خروج عن عهدة جميع الأدلة بيقين فيتمين الذهاب اليه لعدم دليل يقاومه فضلاً عن أن يكون أرجح منه فليتأمل قوله (وفرق الرأس) أي فرق شعر الرأس وهو قسمته في المفرق وهو وسط الرأس يقال فرق رأسه فرقا وعن ابن عباس رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه وكان أهل الكتاب يسدلون

أشعارهم وكان المشركون يفرقون رؤوسهم فسدل النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ناصيته ثم فرق
بهد أخرجه الشيخان قال عياض سدل الشعر ارساله يقال سدل شعره وأسده اذا أرسله ولم يضم جوانبه
وكذا الثوب والفرق تفريق الشعر بعضه من بعض وكشفه عن الجبين وأما قوله (والسواك) فقد تقدم الكلام
عليه قوله (وتقليم الاظفار) قل في الفتح وهو تفعليل من القلم وهو القطع ووقع في حديث ابن عمر بلفظ
قص الاظفار والتقليم أعم والاظفار جمع ظفر بضم الظاء والفاء وبسكونها والمراد ازالة ما يزيد على ما
يلابس رأس الاصبع من الظفر لأن الوسخ يجتمع فيه فيستقدر وقد ينتهي الى حد يمنع من وصول الماء
الى ما يجب غسله في الطهارة وقد أخرج الطيالسي عن أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (تسألني
عن خبر السماء وتدع أظفارك كأظفار الطير تجتمع فيه الجنابة والخبث والنفث) وأخرجه الطبراني في الكبير
بلفظ (يسألني أحدكم عن خبر السماء ويدع) الحديث وأخرج احمد والبيهقي في الشعب عن ابن عباس أنه
قيل يا رسول الله لقد أبطأ عنك جبريل فقال (ولم لا يبطن عني وأنتم حولي لا تستنون ولا تعلقون أظفاركم
ولا تقصون شواربكم ولا تنقون رواجبكم) وأخرج عبد الرزاق عن قيس بن أبي حازم مرسلًا والبخاري
عنه عن عبد الله عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (مالي لا أوهم ورفع أحدكم بين أظفاره وأظفاره)
وقال البخاري لا أعلم أحدا أسنده الا الضحاك بن زيد قال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به وأخرجه
البيهقي في الشعب عن قيس بن أبي حازم مرسلًا عنه صلى الله عليه وآله وسلم (مالي لا أوهم ورفع
أحدكم بين أظفاره وأظفاره) قال في الفتح ورجاله ثقات مع ارساله وقد وصله الطبراني من وجه آخر عن ابن
مسعود والرفع بضم الراء وفتحها وبسكون الفاء بعدها غين معجمة يجمع على ارفاغ وهي مغاير الجسد
كالبط وما بين الاثنيين والفتخزين وكل موضع يجتمع فيه الوسخ فهو من تسمية الشيء باسم ما جاوره
والتقدير وسخ رفع أحدكم والمعنى انكم لا تعلقون أظفاركم ثم تحسكون بها ارفاغكم فيمعلق بها ما في
الارفاغ من الاوساخ المجتمعة وعلى هذا فيندب تنظيف جميع المغاير نعم وتستحب المبالغة في قلم
الاظفار الى حد لا يدخل منه ضرر على الاصبع قال الحافظ ولم يثبت في ترتيب الاصابع عند القص
شيء من الاحاديث واما تقديم قص اظفار الايدي على الارجل فقياس على الوضوء بجامع التنظيف فاما
البداية باليمنى فيه أيضا وبحديث عائشة كان تعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعجبه التيمن في
طهوره وترجله وفي شأنه أخرجه البخاري وغيره واما التوقيت لذلك فاخرج مسلم في شأنه كليه
وقت لنا في قص الشارب وتقليم الاظفار وتنف الابط وحلق العانة ان لا تترك أكثر من أربعين يوما
قال الحافظ كذا وقت فيه على البناء للمجهول وأخرجه أصحاب السنن بلفظ وقت لنا رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم وفي سنده ضعف ما اشار الى ذلك كله في الفتح وقد يقال أن التوقيت المذكور
شرعي اذ لا يكون إلا من الشارع فلا يقصر قول أنس وقت لنا عن مثل قول الصحابي من السنة كذا

فينجبر ضعف الرواية الاخرى والظاهر ان من آخر عن هذا التوقيت يكون مخالفا لطريقة الشارع واما التقديم على ذلك الوقت فهو مسارعة الى فعل آكل النظافة وطلب للكون على أكل الطهارة وذلك محمود ومرغب اليه وبهذا تعرف عدم المعارضة بين ما افاد ذلك التوقيت وبين ظاهر ما أخرجه البيهقي من مراسل أبي جعفر الباقر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستحب أن يأخذ من أظفاره وشاربه يوم الجمعة وله شاهد موصول من حديث أبي هريرة أخرجه البيهقي اشار اليه في الفتح وسئل عنه احمد فقال يسن في يوم الجمعة قبل الزوال وعن عائشة عنه صلى الله عليه وآله وسلم (من قلم أظفاره يوم الجمعة وفي من السوء الى مثلها) أخرجه الطبراني في الكبير وأخرجه الديلمي من حديث ابن عمر بلفظ (من أخذ شاربه يوم الجمعة كان له بكل شعرة تسقط منه عشر حسنة) وأخرجه أبو الشيخ عن ابن عباس بلفظ (التقليم يوم الجمعة يدخل الشفاء ويخرج الداء) الحديث مع امكان حمل بعض هذه الاحاديث على وقوع ذلك بعد مضي الاربعين يوما فلي تأمل نعم وما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه أمر بدفن ما انفصل من الاكمام فخرج الديلمي في مسند الفردوس عن جابر عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال (ادفنوا دماءكم واشعاركم وابشاركم لا تلعب بها السحرة) وأخرجه البيهقي من حديث وائل بن حجر بلفظ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بدفن الشعر والاذفار وقال (لا تلعب به سحرة بنى آدم) انتهى واما قوله (وتنف الابط) والابط بكسر الهمزة والموحدة وسكونها وهو المشهور وهو يذكر ويؤنث وقد علمت أن وجه شرعيته هو ظهور الرائحة الكريهة التي تنشأ من الوسخ الذي يجتمع بالعرق فيه فيتلبد شعره وتنبج عنه رائحة كريهة منتنة فالمشروع هو التنف وازالة شعره بغيره مع الامكان مخالف للسنة مع أن للتنف يضعف الشعر به فتخف الرائحة بخلاف الخلق فانه يقوى الشعر ويهيجه فتكثر الرائحة بذلك وتزايد وقد قال ابن دقيق العيد أن مورد النص اذا احتمل معنى مناسباً يمكن أن يكون مقصوداً في الحسب لا يترك وهذا منه نعم وحديث التيمن شامل له فيبدأ بإزالة شعر الابط الايمن ثم الايسر واما قوله (وحلق العانة) فالمراد بالعانة الشعر الذي فوق ذكر الرجل وحواليه وكذا الشعر الذي حولي فرج المرأة وكذا شعر الدبر بل هو من شعر القبل أولى لثلا يعلق به شيء من الغائط فلا يزيله المستنجى الا بالماء ولا يتمكن من ازالته بالاستجمار وذلك عين الحرج نعم وتقوم الذورة مقام الخلق واما ازالة شعرها بالتنف فكلام ابن دقيق العيد يفهم بان المشروع ههنا هو الخلق فلا يجوز التنف لان الاحاديث الواردة في العانة تفيد استعمال الحديد فورد بلفظ الخلق ولفظ الاستعداد وهو استعمال من الحديد والمراد به استعمال الموسى في حلق الشعر من العانة قال في شرح العمدة وقد يقوم مقامه ما يؤدي إلى المقصود إلا أن استعمال ما دلت عليه السنة أولى وقد فرق لفظ الحديث بين إزالة شعر العانة وإزالة شعر الابط فذكر في الاول الاستعداد وفي الثاني التنف

وذلك مما يدل على رعاية هاتين الهيئتين في محلها انتهى قلت ازالة شعر الابط والدبر بالخلق يتعذر أو يتعسر أن يتولاه الانسان بنفسه الابحرج واضرار من دون استئضاء وقد يحتاج الى ازالة شعر إبطه في غير محضرة مستندة الى ذلك غير مستقدر والى ازالة شعر الدبر في غير محضرة جائز النظر مقتدر مستد غير مستقدر أيضا وهذا بخلاف العانة فيمكن أن يتولى ازالة شعرها بنفسه فيكون هذا وجها لتخصيص الابط بالنتف والعانة بالخلق والا فالمطلوب الازالة لما يكون محللا للاوساخ بأي آلة وقد أخرج ابن ماجه والبيهقي من حديث أم سلمة رضی الله عنها أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان اذا طلى تولى عانته بيده قال الحافظ في الفتح ورجاله ثقات واسكنه الله الامام احمد بالارسال وأنكر صحبته ونقل فيه عن ابن دقيق العيد أن النتف برخي المحل فلا يبعد منه دون التنوير لأن الظاهر أنه يشد المحل باحراقه ودون الازالة بالمقرض لحصول الاقرب الى المقصود من دون اضرار والله أعلم وأما قوله عليه وآله الصلاة والسلام (واختنان) فقال في الفتح الاختنان بكسر الخاء المعجمة وتخفيف المثناة مصدر ختن اذا قطع واختن بفتح ثم سكون قطع بعض مخصوص من عضو مخصوص ويقال الاختنان وهي رواية يونس عند مسلم من حديث أبي هريرة واختنان اسم لفعل اختان ولوضع الاختنان كما في حديث عائشة (اذا التقى الاختنانان) والمراد ههنا فعل الاختنان وهو قطعه لبعض ذلك العضو الخصوص قال الماوردي ختان الذكرك قطع الجلد التي تغطي الحشفة والمستحب أن تستوعب من أصلها عند أول الحشفة وأقل ما يجزئ أن لا يبقى منها ما يتفشى به شيء من الحشفة وقال امام الحرمين المستحق في الرجال قطع الفلفة وهي الجلد التي تغطي الحشفة حتى لا يبقى من الجلد شيء متدل والمستحق من ختان المرأة ما ينطلق عليه الاسم قال الماوردي ختانها قطع جلدتها تكون في أعلى فرجها فوق مدخل الذكر كالثؤادة ويعرف الديك والواجب قطع الجلد المستعالية منه دون استئصاله هذا وإنه قد وقع الاختلاف فيه هل هو واجب أم سنة وقد ذهب الى القول بوجوده الشافعي وجمهور الصحابة ورواه الامام يحيى بن حمزة عن العترة عليهم السلام وقال به من القدماء عطاء حتى قال لو أسلم الكبير لم يتم اسلامه حتى يختن وعن احمد وبعض المالكية يجب وعن أبي حنيفة واجب وليس بفرض وعنه سنة يأثم بتركه وفي وجه للشافعية وبه قال الناصر والامام يحيى بن حمزة لا يجب في حق النساء وهو الذي أورده صاحب المغني عن أحمد وذهب أكثر العلماء وبعض الشافعية الى أنه ليس بواجب وروى عن المرتضى وقد ساق الأدلة في الفتح وتعقبها بعدم صحة الاحاديث الواردة فيه الدالة على الوجوب أو عدم دلالة صحيح الأدلة على ذلك ومنها ما قال فيه البيهقي أحسن الحجج حديث أبي هريرة الذي في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال (اختن خليل الرحمن بعد ما أتت عليه ثمانون سنة اختن بالقدم) وقد قال الله (ثم أوحينا اليك أن اتبع ملة ابراهيم) وصح عن ابن عباس أن الكلمات التي ابتلى بها ابراهيم ربه فآمن هي خصال الفطرة ومنهن الختان والابتلاء غالبا انما يقع بما يكون واجبا وانه

بأنه لا يلزم ما ذكر إلا إن كان إبراهيم فعلمه على سبيل الوجوب فإنه من الجائز أن يكون فعله على سبيل الندب فيحصل امتثال الامر باتباعه على وفق ما فعل وقد قال الله تعالى في نبيه محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم (واتبعوه لعلكم تهتدون) وتقرر في الاصول أن أفعاله بمجرد ما لا تدل على الوجوب وأيضا فباقى الكلمات العشر ليست بواجبة الخ وقد قدمنا لك ما تعرف به صواب هذا البحث قريبا وأنه يجوز أن يكون الفعل مندوبا في حق المتبوع واجبا في حق التابع ويكفي اشتراكهما في مطلق القرية والاصل في غير الجبلى من أفعال الانبياء عليهم السلام قعدة القرية ولو توقف أحد عن العمل بالأفعال التي هي ظاهرة في قصد الشارع التقرب بها على بيان خصوصية وجه القرية بعد علمه بأدلة التأسى ولم يمنعه الشارع من التأسى به في ذلك الفعل بخصوصه ممثلا بأنه لم يتبين له وجه القرية فيه لكان حقيقا بالذم والنقر ببع لكونه مخالفا بمقتضى الامر بالاتباع وذلك معنى الوجوب وعلى هذا فالاصل وجوب الفعل بالأدلة العامة للاتباع له صلى الله عليه وعلى آله وسلم والتأسى به حتى يقوم دليل خلافا وقد قام الدليل على عدم وجوب كثير من الاحكام التي مستند بها الخاص بها الفعل فيكون دليل الخلاف مخرجا لها من مقتضى عمومات أدلة التأسى والاتباع على أن ههنا ما يوضح وجوب الاختتان خاصة وهو ان الظاهر من حال ابراهيم خليل الرحمن عليه السلام انه لم يبادر اليه بالقدم مع كونه لم يؤمر به الا وقد بلغ في السن ذلك المبلغ الا لكونه واجبا وكيف لا وهذه السنة التي شرعها الله تعالى هي الشعار الذي يتميز به أهل الاسلام عن أهل الكفر وكيف لا وهذا الامر فيه اضرار ومشقة زائدة على كثير من التعبدات وشرع من قبلنا اذا حكى في شرعنا فهو يلزمنا ما لم ينسخ واختتان الخليل عليه وعلى آله وعلى نبيينا وآله وعلى جميع الانبياء والمرسلين أفضل الصلاة والسلام هو من هذا القبيل وقد أمر الله سبحانه وتعالى نبيينا صلى الله عليه وآله وسلم بالاقتراء بمن سبقه من الانبياء عليهم السلام فقال تعالى (فبهذا هم اقتدوه) ولا يجوز فرض وتقدير انه صلى الله عليه وآله وسلم يترك الاقتراء بهم فيما لم ينسخ البتة إلا أنه يقال ههنا خاصة إذا تم انه صلى الله عليه وآله وسلم ولد ختنا فلا يتعلق به وجوبه لعدم مقتضيه والا لزمنا القطع بأنه قد اقتدى واختتن عليه وعلى آله أفضل الصلاة والسلام ويحجب على أمته التأسى به فيه والاتباع له لما قدمناه ولا مخالفة في الوجه ههنا بينه وبين أمته فيما فعله ناسيا واقتداء بمن سبقه من الانبياء عليهم السلام لانه سيفعله امتثالا للامر بالاقتراء بهم وكيف كان وجه قرية ما فعلوه فهو واجب في حقه كما قدمنا توجيهه انه الاصل حتى يقوم دليل خلافة فليتأمل هذا وان كان فيه مخالفة لما للمقررات الاصولية هذا واما قوله (واستجداد الماء) وهو الاستنجاء فهو المذكور في حديث عائشة بلفظ واتقاص الماء وفي حديث عمار بلفظ الانتضاح بالماء وقد تقدم الكلام على هذا في أول الكتاب هذا ومن جملة أدلة القول بعدم وجوب الختان ما افاده قوله ..

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال اختتان سنة للرجال مكرومة للنساء

ش هذا الاثر هو لفظ حديث شداد بن أوس رفعه أخرجه احمد والبيهقي قال الحافظ في الفتح انه لا يثبت لانه من رواية حجاج بن ارطاة ولا يحتاج به قال المسكن له شاهد أخرجه الطبراني في مسند الشاميين من طريق سعيد بن بشر عن قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس وسعيد مختلف فيه وأخرجه أبو الشيخ والبيهقي من وجه آخر عن ابن عباس وأخرجه البيهقي أيضا من حديث أبي أيوب وهذه الاحاديث معتضة بما أخرجه أبو داود وابن منده وابن عساكر عن الضحاك بن قيس قال كان بالمدينة امرأة يقال لها أم عطية تخفض الجوارى فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (اذا خفضت فلا تنهكى فانه اسوى للوجه واحظى عند الزوج) قال الحافظ في الفتح وليس بالقوى وله شاهدان من حديث أنس ومن حديث أم ايمن عند أبي الشيخ في كتاب العقيدة وأخرجه الخطيب عن أمير المؤمنين على عليه السلام قال كانت خفاضة بالمدينة فارسل اليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (اذا خفضت فاشمى ولا تنهكى فانه احسن للوجه وارضى للزوج) وأخرج البيهقي عن أمير المؤمنين على عليه السلام أيضا قال كانت هاجر امرأة فاعطت هاجر ابراهيم فاستبق اسماعيل واسحاق فسبقه اسماعيل فجلس اسماعيل في حجر ابراهيم قالت سارة والله لاغيرن منها ثلاثة اشراف فخشى ابراهيم أن تجدها أو تخرم أذنيها فقال لها هل لك ان تفعلى شيئا وتبرى يمينك شقى اذنيها واخفضها فكان أول انخفاض هذا قال النووى ويسمى ختان الرجل اعذار بذال معجمة وختان المرأة خفضا بخاء وضاد معجمتين وقال أبو شامة كلام أهل اللغة يقتضى تسمية الكل اعذاراً وانخفاض يختص بالانثى وكلام أبي عبيدة بمعناه قال الجوهري الاكثر فى الانثى خفضت الجارية نعم ولا يخفى أن مجموع هذه الاحاديث وان بلغ الى درجة الاحتجاج لا يفيد الوجوب وانما هو الوجوب فى حق الرجال قائما للنساء شقائق الرجال (١) وقد بينا فيما سبق ان الاحكام التكليفية شاملة لمن وان لم يتناولها نفس خطاب الذكور ولا يخرجون عن التكليف باى حكم الا بمخصص

ص حديثي زيد بن على عن أبيه على جده عن علي عليهم السلام قل من أكل على الريق إحدى وعشرين عجرة لم يضره ذلك اليوم سم ومن ادام العسل بالماء المسخن لم يضره داء ش وفي كتاب الطب من كنز العمال قال وكيع حدثنا الفضل بن سهل الاعرج حدثنا زيد بن الحباب حدثني عيسى بن الاشعث عن جويبر عن الضحاك عن النزال بن سبرة عن علي بن أبي طالب قال من ابتداء غذاءه بالملح اذهب الله عنه سبعين نوعا من البلاء ومن أكل سبع تمرات عجرة قتلت كل داء فى بطنه ومن أكل كل يوم احدى وعشرين زبينة حراء لم يرفى جسده شيئا يكره واللحم ينبت اللحم والثريد طعام العرب (٢) والبشبارجات يعظم البطن وبرخى الاليتين ولحم (١) بياض قليل بالاصل (٢) البشبارجات ويقال بفائين بدل الموحدين ما يقدم الى الضيف

البقر داء ولبنها شفاء وصحتها دواء والشحم يخرج مثله من الدواء ولم يستشف الناس شفاء أفضل من السمن وقراءة القرآن والسواك يذهب البلغم ولم تستشف النفساء بشئ أفضل من الرطب والسمك يذيب الجسد والمر يسعى بحمده والسيف يقطع بحمده ومن أراد البقاء ولا بقاء فليباكر الغداء وليقل غشيان النساء وليخف الرداء قبل وما خفة الرداء في البقاء قال خفة الدين انتهى قال وروى بعضه ابن السني وأبو نعيم معاني الطب وعبد الرزاق انتهى وعيسى ابن الأشعث قال في المفتي مجهول وهو متروك ولا يبعد أنه اشتبه على أحد الرواة فجعل عدد الزبيب للمجوات من الثمر أوانه وقع سقط حاكي به الاحتباك صورة لأنه حذف لاجله للاخلال بالمعنى المراد والمجوة قال ابن الاثير في النهاية هي ضرب من الثمر اكبر من الصيحاتي يضرب الى السواد وهو مما غرسه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيده بالمدينة أخرجه الامام أحمد عن عامر بن سعد عن أبيه عنه صلى الله عليه وآله وسلم (من أكل سبع تمرات مما بين لابي المدينة على الريق لم يضره يومه ذلك سم ولا سحر وان أكلها حين يمسي لم يضره حتى يصبح) وأخرجه أحمد أيضا والشيخان وأبو داود عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عنه صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ (من أصبح كل يوم بسبع تمرات عجوة لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر) وأخرج مسلم من حديث عائشة رفعته (إن في عجوة العالية شفاء فانها درياق أول البكرة) وأخرج أحمد والترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة واحمد والنسائي وابن ماجه عن أبي سعيد وجابر عنه صلى الله عليه وآله وسلم (العجوة من الجنة وفيه شفاء من السم والسكّاة من المن وماؤها شفاء للعين) وأخرج أبو نعيم في الطب عن أبي هريرة رفعه (أكل الثمر امان من القولنج) وأخرج الرويات وابن عسدي والبيهقي في الشعب والضياء عن بريرة والعقبلي والطبراني في الاوسط وابن السني وأبو نعيم في الطب والحاكم عن أنس والطبراني في الاوسط والحاكم وأبو نعيم عن أبي سعيد عنه صلى الله عليه وآله وسلم (خير تمراتكم البرني يذهب الداء ولا داء فيه) وأخرج أبو داود عن سعد عنه صلى الله عليه وآله وسلم (انك مفؤود ائت الحارث بن كعدة أخا ثقيف فانه رجل يتطبب فره فليأخذ سبع تمرات من عجوة المدينة فليجأهن بنواهن ثم ليدلكه من) وأخرجه الحسن بن سفيان وأبو نعيم عن مجاهد عن سعد قال مرضت فأتاني النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعودني فوضع يده بين يدي حتى وجدت بردها على فؤادي فقال (انك رجل مفؤود) الحديث وأخرج الترمذي وابن ماجه والحاكم عن عائشة (كأوا البلح بالتمر كأوا الخلق بالجديد فان الشيطان اذا رآه غضب وقال عاش ابن آدم حتى أكل الخلق بالجديد) وأخرج الطبراني عن صهيب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أنا كل الثمر وبك رمد) وأخرج الترمذي عن أم المنذر عنه صلى الله عليه وآله وسلم (يا علي من هذا فاصب فانه أوفق لك) وقال حديث حسن غريب وإما قوله ومن أدام الفصل بالماء المسخن لم يضره داء فلانه يذهب الاوساخ

قبل الطعام معرفة كذا في مختصر النهاية اهن هامش الاصل

ويستأصلها فيسهل خروج الابخرة من البدن بخلاف الاغتسال بالماء البارد فلا تزداد المسام الا انسدادا ولا الاوساخ الا تكاثفا ذالم تجدد الابخرة منفذا رجعت على البدن بانواع الامراض والعمل على اختلاف الطبائع والاوقات وخصوصا في البلاد الحارة فان الاوساخ تخرج فيها من أعماق البدن وتظهر عليه ظهورا بالغا فاستعمال الماء المسخن فيها هو المتعين وهذا امر تجرّب لا يخفى

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعجبه من الحلوى التمر والرطب ومن الاطعمة الثريد ومن البقول الهندباء ورأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلتقط الدباء من الصحفة ورأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأكل الرطب بالخربز) ش أخرج ابن عساکر عن عائشة قالت كان تعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعجبه الحلوى الباردة وقال الحافظ السيوطي صحيح وقد أخرج الشيخان وأهل السنن من حديثها كان يحب الحلوى والعسل وأخرج الامام أحمد وابن حبان عن أنس قال كان يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعجبه القرع قال الحافظ السيوطي حديث صحيح وأخرج أحمد والترمذي في الشمائل وابن ماجه عن أنس كان يحب الدباء وقال الحافظ حديث صحيح وأخرج الترمذي وابن ماجه عن ابن عمر قال كان يحب الزبد والتمر قال الحافظ العزيزي باسناد حسن وعن الربيع بنت معوذ قالت كان يحب القثاء قال الحافظ العزيزي باسناد حسن وعن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكثر من أكل الدباء فقلت يا رسول الله انك تحب الدباء فقال (الدباء يكبر الدماغ ويزيد في العقل) قال الحافظ السيوطي حسن لغيره وأخرج ابن النجار عن هشام بن سالم قال قال جعفر بن محمد الصادق اللحم بالبر مرقعة الانبياء كذلك حدثني أبي عبد الله عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يذكر ذلك وأخرج أبو داود والحاكم عن ابن عباس كان أحب الطعام اليه الثريد من الخبز والثريد من الخبز قال الحافظ العزيزي باسناده صحيح وأخرج أبو نعيم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليكم بالهندباء فانه مامن يوم الا وهو يقطر عليه من قطر الجنة والهندباء بفتح الدال وبالقصر بقل وقال أبو زيد الهندباء بكسر الدال يمد ويقصر وأخرج أحمد والشيخان والاربعة عن عبد الله بن جعفر قال كان يأكل القثاء بالرطب وأخرج أبو داود الطيالسي عن جابر كان يأكل الخبز بالرطب ويقول هما الاطيبان قال العزيزي باسناده حسن وأخرج أحمد والترمذي في الشمائل عن أنس كان يجمع بين الخبز والرطب قال الحافظ العزيزي باسناده صحيح والخبز بكسر المعجمة وسكون الراء المهملة وكسر الواحدة بعدها زاي نوع من البطيخ الاصفر وعليه يحمل حديث كان يأكل البطيخ بالرطب ويقول (نكسر حر هذا يبرد هذا وبرد هذا يجر هذا) أخرجه أبو داود والبيهقي في السنن من حديث عائشة (١)

(١) وأخرجه أيضا الترمذي من حديثها كما في تيسير الوصول

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الوضوء قبل الطعام بركة وبعده بركة ولا يفتقر أهل بيت يأتدمنون الخلل والزيت)
 ش لا يبعد أن يكون أمير المؤمنين عليه السلام سمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا الحديث
 مجموعا وقد أخرج أحمد والترمذي والحاكم عن سلمان عنه صلى الله عليه وآله وسلم (بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده) وأخرجه الحاكم في تاريخه عن عائشة بلفظ (الوضوء قبل الطعام حسنة وبعد الطعام حسنتان) وأخرجه الطبراني في الاوسط عن ابن عباس بلفظ (الوضوء قبل الطعام وبعده ينفي الفقر وهو من سنن المرسلين) وأخرجه الحاكم في تاريخه عن أنس بلفظ (سمة الرزق وردع الشيطان الوضوء قبل الطعام وبعده) وأخرجه أبو الشيخ عن عبد الله بن جراد بلفظ (طهور الطعام يزيد في الطعام والدين والرزق) وأخرجه ابن ماجه عن أنس بلفظ (من أحب أن يكثر الله خير بيته فليتوضأ اذا حضر غداءه واذا رفع) انتهى وفي الباب غير ذلك وأخرج الطبراني في الكبير وابو نعيم في الحلية عن أم هانئ والحكيم عن عائشة عنه صلى الله عليه وآله وسلم (ما اقفر من ادم بيت فيه خل) وأخرجه الترمذي عن أم هانئ بلفظ (فريبه فما اقفر بيت من ادم فيه خل) وأخرجه أحمد عن جابر بلفظ (نعم الا ادم الخلل ما اقفر بيت فيه خل) وابن ماجه عن أم سعد (نعم الا ادم انخل اللهم بارك في الخلل فانه كان ادم الانبياء قبلي ولم يفتقر بيت فيه خل) وعن ابن عباس رفعه (نعم الا ادم انخل يا أم هانئ لا يقفر بيت فيه خل) أخرجه (١)
 وأخرج أحمد ومسلم عن جابر ومسلم والترمذي عن عائشة عنه صلى الله عليه وآله وسلم (نعم الا ادم انخل) واما الزيت فالخرج الحاكم والبيهقي في الشعب عن ابن عمر عنه صلى الله عليه وآله وسلم (إئتدماوا بالزيت وادهنوا به فانه يخرج من شجرة مباركة) وأخرجه إبراهيم بن أبي ثابت في حديثه عن عمر قال (إئتدماوا بالزيت وادهنوا به فانه من شجرة مباركة) وأخرجه الطبراني في الاوسط عن ابن عباس بلفظ (إئتدماوا من هذه الشجرة يعني الزيت ومن عرض عليه طيب فليصب منه)

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عليهم السلام قال بينا على عليه السلام بين أظهركم بالسكوفة وهو يحارب معاوية بن أبي سفيان في صحن مسجدكم هذا محتبيا بحمائل سيفه وحوله الناس محذقون به واقرب الناس منه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والتابعون يلونهم اذ قال له رجل من أصحابه يا أمير المؤمنين صف لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كأننا ننظر اليه فانك أحفظ لذلك منا فصوب رأسه ورق لذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واغر ورق عيناه قال ثم رفع رأسه ثم قال نعم كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبيض اللون مشربا بحمرة أدعج العينين سبط الشعر دقيق العينين سهل الخدين دقيق المسربة كث اللحية كان شعره مع شحمة أذنيه إذا طال كأنما

عنقه ابريق فضة له شعر من لبته الى سرتة يجرى كالقضيبي لم يكن في صدره ولا بطنه شعر غيره الا
فبذ في صدره شثن السكف والقدم اذا مشى كأنما يتقلع من صخر أو ينحدر من صيب اذا التفت التفت
جميعا لم يكن بالطويل ولا بالقصير ولا العاجز كأنما عرقه اللاؤا وريح عرقه أطيب من المسك لم أرقبله
ولا بعده مثله صلى الله عليه وآله وسلم

من هذا من أحاديث الشائل الذاتية للمصطفى صلى الله عليه وعلى آله وسلم والحديث قد
أخرجه البيهقي في الدلائل عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه سئل عن نعمت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فقال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أبيض اللون مشربا بحمرة أدعج
العينين سبط الشعر ذا وفرة دقيق المسربة سهل الخد كثر اللحية كان عنقه ابريق فضة من لبته الى
سرتة شعر يجرى كالقضيبي ليس في بطنه ولا ظاهره شعر غيره شثن السكف والقدم اذا مشى كأنما ينحدر
من صيب أو يتقلع من صخر واذا التفت التفت جميعا كان عرقه في وجهه اللاؤا وريح عرقه أطيب من
المسك الاذفر ليس بالطويل ولا بالقصير ولا العاجز ولا اللثيم لم أرقبله مثله ولا بعده مثله صلى الله عليه
وعلى آله وسلم وأخرج الدورقي عن يوسف بن مازن الراسبي نحوه وأخرجه البيهقي في الدلائل وابن عساكر
عنه نحوه وابن جرير والبيهقي في الدلائل وأبو يلى وابن عساكر عن نافع بن جبير نحوه وابن سعد والحاكم
عن علي عليه السلام مطولا وفي رواية مختصرة كان أبيض مشربا بياض بحمرة وكان أسود الخدقة أهذب
الاشفار وفي رواية كان أبيض مشربا بحمرة ضخم الهامة أغر البلع أهذب الاشفار أخرجهما البيهقي في
الدلائل وصحح الآخرة الخافظ السيوطي وعن أمير المؤمنين علي عليه السلام قال كان رسول الله صلى
الله عليه وعلى آله وسلم ليس بالقصير ولا بالطويل ضخم الرأس واللحية شثن السكف والقدمين مشربا
وجهه بحمرة طويل المسربة ضخم السكرا ليس اذا مشى تسكفاً تسكفاً كأنما ينحط من صيب لم أرقبله ولا
بعده مثله أخرجه أبو داود الطيالسي واحمد والعدني وابن منيع والترمذي وقال حديث حسن صحيح
وابن أبي عاصم وابن جرير وابن حبان والحاكم والبيهقي في الدلائل وضعيد بن منصور وعن ابراهيم بن
محمد من ولد علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال كان علي اذا وصف النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم
قال لم يكن بالطويل الممغط ولا القصير المتردد وكان ربعة من القوم ولم يكن بالجمع القطط ولا بالسبط كان
جمداً رجلاً ولم يكن بالمطهم ولا بالمسكتم وكان في وجهه تدوير أبيض مشرب أدعج العينين أهذب
الاشفار جليل المشاش والسكرتد أجرد ذو مسربة شثن السكف والقدمين اذا مشى تقلع كأنما يمشى
في صيب واذا التفت التفت معا بين كتفه خاتم النبوة وهو خاتم النبيين أجود الناس كفا وأرحب الناس
صدراً وأصدق الناس لهجة وأوفى الناس بدمة والينهم عريكة وأكرمهم عترة من رآه بديهته هابه ومن
خالطه معرفة أحبه يقول ناعته لم أرقبله ولا بعده مثله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أخرجه الترمذي وقال

إسناده متصل وهشام بن عمار في البعث والسكجى والبيهقي في الدلائل وعن أبي الطفيل قال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أبيض مليحاً مقصداً أخرجه مسلم والترمذى في الشمائل وعن أبي هريرة قال كان يعنى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أبيض كأنما صيغ من فضة رجل الشعر أخرجه الترمذى فيها أيضاً وإسناده صحيح وعن البراء بن عازب قال كان أحسن الناس وجهاً وأحسن خلقاً ليس بالطويل البائن ولا بالقصير أخرجه الشيخان وعن عبد الله بن بريدة قال كان أحسن البشر قدماً أخرجه ابن سعد وحسنه السيوطى وعن أنس بن مالك قال كان أحسن الناس خلقاً وعنه قال كان أحسن الناس وأجود الناس وأشجع الناس أخرجه الشيخان والنسائى وابن ماجه وعن أبي هريرة قال كان أحسن صفة وأجملها كان ربة الى الطول أقرب بعيد ما بين المنكبين أسيل الخدين شديد سواد الشعر أكحل العينين أهدب الأشفار اذا وطىء بقدمه وطىء بكأها ليس له اخمص اذا وضع رداءه عن منكبيه فكانه سبيكة فضة واذا ضحك يتلألاً أخرجه البيهقي في الدلائل وحسنه السيوطى وعن أنس بن مالك قال كان أزهر اللون كان عرقه الأولو اذا مشى تكفأ أخرجه مسلم وعن أبي سعيد قال كانت أشد حياء من العنراء فى خدرها أخرجه احمد والشيخان وابن ماجه وعن اسماعيل بن عياش مرسل قال كان أصبر الناس على أقدر الناس أخرجه ابن سعد وقال السيوطى حديث صحيح وعن ابن عباس قال كان أفelij الثنيتين اذا تكلم روى كالنور يخرج من بين ثناياه أخرجه الترمذى فى الشمائل والطبرانى والبيهقى وقال السيوطى حديث صحيح وعن العلاء بن خالد قال كان حسن السبلة قال السيوطى حديث حسن غيره وعن أبي سعيد قال كان خاتم النبوة فى ظهره بضعة ناشزة أخرجه الترمذى وقال السيوطى حديث صحيح وعن جابر قال كان خاتمه غدة حمراء مثل بيضة الحمامة أخرجه الترمذى وقال السيوطى حديث صحيح وعن أنس قال كان ربة من القوم ليس بالطويل البائن ولا بالقصير أزهر اللون ليس بالابيض الامهق ولا بالآدم وليس بالجمد القطط ولا بالسبط أخرجه الشيخان والترمذى وعن أبي هريرة كان شبيح الذراعين بعيد ما بين المنكبين أهدب أشفار العين أخرجه البيهقى فى دلائله وقال السيوطى حديث حسن وقوله شبيح الذراعين قال المذاوى بشين معجمة فوحدة مفتوحة فخاء موحدة عريضاً ممتداهما وعن عائشة قالت كان شعره دون الجمة وفوق الوفرة أخرجه الترمذى فى الشمائل وابن ماجه قال السيوطى حديث صحيح وعن ابن عمر قال كان شبيه نحو عشرين شعرة أخرجه الترمذى فيها وابن ماجه وقال السيوطى حديث صحيح وعن أنس بن مالك قال كان ضخيم الرأس واليدين والقدمين أخرجه البخارى وعن جابر بن سمرة قال كان ضليع الفم أشكل العينين مفهوس العقب أخرجه مسلم والترمذى وعن على أمير المؤمنين عليه السلام قال كان ضخيم الهامة عظيم اللحية أخرجه البيهقى وقال السيوطى حديث صحيح وعن هند ابن أبى هالة قال كان نخماً مفعماً يتلألاً وجهه تلاتو القمر ليلة البدر أطول من المربع وأقصر من المشدب عظيم

الهامة رجل الشعر ان افرقت عقيقته فرق والا فلا يجاوز شعره شحمة أذنيه اذا هو وفره أزهر اللون واسع الجبين أزج الحاجبين سوابغ في غير قرن بينهما عرق يدره الغضب أقيى الرنين له نور يملوه يحسبه من لم يتأمله اشم كث اللحية مهل الخدين ضليع الفم مغلج الاسنان دقيق المسربة كان عنقه جيد دمية في صفاء الفضة معتدل الخلق بادنا متماسكا سواء البطن والصدر عريض الصدر بعيد ما بين المنكبين ضخم الكراديس أنور المتجرد موصول ما بين اللبة والسرة بشعر يجري كالخط عارى الشدين والبطن مما سوى ذلك أشعر الذراعين والمنكبين وأعلى الصدر طويل الزندين رحب الراحة سبط القصب شثن الكفين والقدمين سائل الاطراف خضمان الاجفنين مسيح القدمين ينبو عنهما الماء اذا زال ثقلها وبخطو تكفيا ويمشى هونا ذريع المشية اذا مشى كأنما ينحط من صلب واذا التفت التفت جميعا خافض الطرف نظره الى الارض أطول من نظره الى السماء جبل نظره الملاحظة يسوق أصحابه ويبدأ من لقيه بالسلام أخرجه الترمذى فى الشمائل والطبرانى فى الكبير والبيهقى فى الشعب قال العزيرى وإسناده حسن وشمائله عليه وعلى آله أفضل الصلاة والسلام كثيرة جداً فمن أحب الوقوف على شيء منها فعليه بالشفاء للقاضى عياض وشروحه وقد آذن تعقيبه للشمائل النبوية بالصلاة والسلام على محمد النبى سيد الانام وآله البررة الكرام بطلب حسن الختام وادخار ثواب مجموعته ليوم الزحام فقال

ص (حدثنى أبو القاسم على بن محمد النخعى قال حدثنى سليمان بن ابراهيم المحاربى أبو أمى قال عدهن فى يدى نصر بن مزاحم عدهن فى يدى أبو خالد قال أبو خالد عدهن فى يدى زيد بن على عليهما السلام وقال زيد بن على عدهن فى يدى على بن الحسين بن على بن الحسين عدهن فى يدى عليهما السلام قال الحسين بن على عدهن فى يدى أمير المؤمنين بن على عدهن فى يدى عليهما السلام وقال علي بن أبي طالب عدهن فى يدى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عدهن فى يدى جبريل عليه السلام وقال جبريل هكذا نزلت من عند رب العزة اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وترحم على محمد وعلى آل محمد كما ترحم على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وترحم على محمد وعلى آل محمد كما ترحم على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وسلم على محمد وعلى آل محمد كما سلمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد قال أبو خالد رحمه الله عدهن فى يدى باصابع الكف مضمومة واحدة واحدة مع الابهام)

ش هذا الحديث من الاحاديث المسلسلة بالعد فى اليد وقد أخرجه الامام المرشد بالله والسيد الامام الناطق بالحق أبو طالب من طريق أبي خالد عن الامام أمير المؤمنين زيد بن على عليهما السلام

بلفظ حديث المجموع وأخرجه البيهقي في الشعب والديلمي وابن منده وغيرهم وقد جمع الحافظ السيوطي في كتابه الجواهر المسكلة المشتملة على الأحاديث المسلسلة طرق الحديث فرواه من ست طرق وأسنده في شفاء القاضى عياض عن زين العابدين على بن الحسين عن أبيه الحسين السبط عن أبيه على بن أبي طالب رضى الله عنه قال عدن في يدى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقال عدن في يدى جبريل عليه السلام وقال هكذا نزلت من عند رب العزة بلفظ اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم انك حميد مجيد اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم انك حميد مجيد اللهم ترحم على محمد وعلى آل محمد كما ترحم على إبراهيم وعلى آل إبراهيم انك حميد مجيد اللهم وتحنن على محمد وعلى آل محمد كما نتحنن على إبراهيم وعلى آل إبراهيم انك حميد مجيد اللهم وسلم على محمد وعلى آل محمد كما سلمت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم انك حميد مجيد (انتهى (١))
والصلاة في اللغة تستعمل لمعان منها الدعاء ومنها التبريك والثناء فالدعاء بلفظ الصلاة من العباد على الانبياء تضرع يتضمن طلب الثناء المقرون بكمال التعظيم وهى من الله تعالى الثناء والتشريف والتكريم استعمالا للفظ الصلاة في المطالب بالدعاء من العباد بلفظها والرحمة من لازم حصوله نعم وانها قد وردت أحاديث الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكيفيات مختلفة الانفاظ (الكيفية الاولى) أخرجه مالك راحم والشيخان وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان عن أبي حميد الساعدي قال انهم قالوا يا رسول الله كيف نصلى عليك فقال (قولوا اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته كما صليت على إبراهيم وبارك على محمد وأزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم انك حميد مجيد) وفي رواية أبي ذر الهروي زيادة آل في الموضعين وفي رواية احمد وابي داود على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في الموضعين وفي رواية ابن ماجه (كما باركت على آل إبراهيم في العالمين انك حميد مجيد) (الكيفية الثانية) أخرجه مالك ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي عن أبي مسعود الانصاري البدرى قال انا نارسول الله صلى

(١) ذكره السيوطي في كتاب بستان الزهاد في فوائد الصلوات عند الكرب والشدة ثم ذكره عن علي قال عد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يدى وقال عد جبريل في يدى وقال جبريل هكذا أنزلت بمن من عند رب العزة عز وجل وسرده بلفظه الا لفظ اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم انك حميد مجيد قال أخرجه ابن بشكوال في القرية مسلسلا وابن مسعود في مسلسلته وعند البخارى في الادب المفرد وابي جعفر الطبرى في تهذيبه والعقيلي بلفظ من قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وترحم على محمد وعلى آل محمد كما ترحم على إبراهيم وآل إبراهيم شهدت له يوم القيامة بالشهادة وشفعت له قال حديث حسن ورجاله رجال الصحيح انتهى كلامه

الله عليه وآله وسلم ونحن في محاسن سعد بن عبادَةَ فقال له بشير بن سعد أمرنا الله أن نصلي عليك قال فسكت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى تمنينا أنه لم يسأله ثم قال (قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم في العالمين انك حميد مجيد والسلام كما قد علمتم) (السكيفة الثالثة) أخرجه الستة واحمد عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى قال اقبني كعب بن عجرة فقال الا أهدي لك هدية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج علينا فقلنا يا رسول الله قد علمنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك قال (قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم انك حميد مجيد) (السكيفة الرابعة) عن أبي مسعود البدرى وهو عقبه بن عمرو رضى الله عنه أخرجه عنه أحمد وأبو داود والترمذى والنسائى وابن حبان وابن أبي شيبه وغيرهم وصححها الترمذى وابن خزيمة والحاكم والبيهقى في المعرفة وقل الدارقطنى اسناده حسن ولفظها (اللهم صل على محمد النبي الامى وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد النبي الامى وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم انك حميد مجيد) (السكيفة الخامسة) عن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه أخرجه عنه أحمد والبخارى والنسائى وابن ماجه ولفظها (اللهم صل على محمد عبدك ورسولك كما صليت على إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم) (السكيفة السادسة) عن أبي هريرة أخرجه أبو داود والطبرانى وغيرهما عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (من سره أن يكتال بالسكيات الاوفى اذا صلى علينا أهل البيت فليقل اللهم صل على محمد النبي وأزواجه أمهات المؤمنين وذريته وأهل بيته كما صليت على إبراهيم انك حميد مجيد) (السكيفة السابعة) عن زيد بن خارجة الانصارى أخرجه النسائى وأبو نمير والديلمى في مسند الفردوس وغيرهم عنه أنه قال سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم كيف نصلى عليك فقال (صلوا على واجتهدوا في الدعاء ثم قولوا اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم انك حميد مجيد) وفي رواية أخرى أخرجه أحمد والنسائى والطبرانى في الكبير وغيرهم بلفظ (اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد) الخ هذا وثمة كيفيات أخر تركناها اختصارا نعم وهذه الكيفيات قد ورد أن محلها هو الصلاة التي هي عبادة ذات أذكار واركان كما يفيد ذلك ما أخرجه أبو داود والنسائى وابن خزيمة وابن حبان في رواية من حديث أبي مسعود البدرى الانصارى بلفظ فكيف نصلى عليك اذا نحن صلينا عليك في صلاتنا الحديث وقل الدارقطنى حسن متصل وقل البيهقى اسناده حسن صحيح وتهقب بان هذه الزيادة من رواية محمد بن اسحاق وقد تفرد بها ولا يبلغ ما تفرد به الى درجة الصحيح فهو في درجة الحسن اذا صرح بالتحديث وهو هنا كذلك كذا أفاده في الفتح * نعم * قد وقع الاختلاف في المراد بآل محمد صلى

الله عليه وآله وسلم على أقوال الاول أن المراد بهم من حرمت عليهم الصدقة كما يفيد حديث زيد ابن أرقم الذي أخرجه مسلم وقد تقدم وفيه تصريح بأخراج أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولكن فقد أطلق على أزواجه كما في حديث عائشة ما بشيع آل محمد من خبز مأدوم ثلاثا وقول أبي هريرة وغيره وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم (انا آل محمد لا نحل لنا الصدقة) الحديث وعلى ذلك وقع الاختلاف أيضا هل هم بنو هاشم وبنو المطلب وهو قول الشافعي لحديث جبير بن مطعم قال مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلنا يا رسول الله أعطيت بنى المطلب من خمس خيبر وتركتمنا ونحن وهم بمنزلة واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إنما بنو المطلب وبنو هاشم شئ واحد) أخرجه البخاري وذلك لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أشرك بنى المطلب مع بنى هاشم في سهم ذوى القربى ولم يعط أحدا من قبائل قريش غيرهم وتلك العطية عوض عما حرموه من الصدقة واجيب بأنه إنما اعطاهم مكافأة على مولاتهم لبنى هاشم في الجاهلية والاسلام لاعوضا عن الصدقة وقد تقدم البحث عن ذلك في مصارف الخمس وقيل بنو هاشم فقط والمراد بهم آل على وآل جعفر وآل عقيل وآل العباس وآل الحارث وبه قال أبو حنيفة ومالك والهادوية وقيل أزواجه صلى الله عليه وآله وسلم وذريته وعلى وهو قول جماعة وقيل فاطمة وعلى والحسنان وأولادهم إلى يوم القيامة وقيل جميع قريش وقيل اتقياء الامة وقيل غير ذلك وقد وردت أحاديث تشهد لكل واحد من هذه الأقوال نعم كما أن لال محمد صلى الله عليه وآله وسلم مزية على سائر العرب بل على سائر قريش فلبعضهم على بعض مزية يتفاضلون بها فيكون لهم معنيان أعم وأخص فالأعم هم الذين تحرم عليهم الصدقة على الخلاف المتقدم وأخص وهم الذين يجب التمسك بهم إلى يوم القيامة كما يفيد حديث (انى تارك فيكم ما إن تمسكنم به لن تضلوا من بعدى ثقلين أحدهما أعظم من الآخر كتاب الله جبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتى أهل بيتى وإن ينفرقا حتى يردا على الحوض فانظروا كيف تخلفوني فيهما) وقد تقدم أنه أخرجه مسلم والترمذي وابن جرير وصححه من طرق عن عدة من الصحابة والظاهر أن المراد بهم على المعنى الأخص أهل الكساء وذرياتهم وذلك المناسبة الظاهرة بين إيجاب الاتباع لهم والتمسك بهم وإنهم قرناء الكتاب إلى يوم الحساب وبين إرادة الله إذهاب الرجس عنهم وطهارتهم لقوله تعالى (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا) ودعاؤه صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم هؤلاء أهل بيتى فاذهب عنهم الرجس وطهرهم) وقد أرادت أم سلمة الدخول معهم في الكساء فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أنك على خير أنك من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وإذا لم تدخل في هذه المزية أمهات المؤمنين فلا يدخل غيرهن فيها بالاولى ولولا حديث أم سلمة لسكان القول بإدخالهن هو الاظهر وهذا كلام في غاية الوضوح إلا أنه يعكر عليه أن سياق قوله تعالى (إنما يريد

الله لينذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا) في نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما انضمته السياق لا يصح اخراجه من الحكم كالسبب لان دخوله قطعي فليتأمل (نعم) وكما اختص أهل البيت بذلك قد اختلفوا بآية المباهلة وذلك لانهم اخص أقاربه اذا عرفت هذا ظهر لك ان الآكل في أحاديث بيان نزول آية التطهير اعم من الذين أوجبت الاحاديث اتباعهم والتمسك بهم وبذريتهم الى يوم القيامة وأما الذين أوجب النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة عليهم من آله فهم أزواجه وذريته وأهل بيته كما تقدم ذلك في حديث أبي هريرة (١) وقد دخل في ذريته فاطمة الزهراء وأولادها الى يوم القيامة واخواتها واخوتها الطيب والطاهر والقاسم وابراهيم عليهم السلام كما دخل على في أهل بيته فيكون عطف أهل بيته على أزواجه وذريته من عطف العام على الخاص لتعميم الجميع وهذا القول أظهر من القول بان المراد بهم من حرمت عليهم الصدقة لما لهم من مزيد الاختصاص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولان الصلاة فيها معنى زايد على مجرد الدعاء ولا يحق الا بالاولى بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم واختصاصا وان كان ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم والاحوط أن يقصد المصلى في صلته على النبي صلى الله عليه وآله وسلم من آله من أمرنا بالصلاة عليه معه صلى الله عليه وآله وسلم سواء أراد من حرمت عليهم الصدقة أو من هو أخص منهم أو أعم ليكون آتيا بالماوربه على الوجه الذي طلبه وهذا غير مناف لما هو الاظهر فليتأمل (نعم) وهذه المزايا التي اختص بها آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم ليست خاصة بآلهم ولا شامى ولا مشرقى ولا مغربى بل كل مستقيم الاسلام منهم فله في هذه الخصوصيات التي اثبتتها الأدلة حظ مثل ما لغيره وان تفاضلوا فيما بينهم فلكل فضله بما فضل به وقد أشار الى نحو هذا العلامة المقبلى رحمه الله الاحجية الاجماع فان الدليل لم يثبتها الا لجامعهم كما ذلك مبين في موضعه فاعرف هذا (نعم) وهذا كله بالنظر الى الكيفية الواردة في الصلاة التي هي العبادة ذات الازكار والاركان واما في غيرها فالظاهر أن الافضل لمن يريد أكل ثواب الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن تكون صلته عليه صلى الله عليه وآله وسلم باى الالفاظ الواردة في الصلاة التي هي العبادة المخصوصة ذات الازكار والاركان مع جواز غير ما ورد في تلك الكيفيات كما يفيد حديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال (ايما رجل مسلم لم تكن عنده صدقة فليقل اللهم صلى على محمد عبدك ورسولك وصل على المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات فانها زكاة) وقال (لا شيع المؤمن من خير حتى يكون منتهاه الجنة) رواه ابن حبان في صحيحه من طريق دراج عن أبي الهيثم وحديث روي عن بن ثابت الانصارى رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من قال اللهم صل على محمد وأنزله المقعد المقرب عندك يوم القيامة وجبت له شفاعتي) رواه البزار والطبراني

في الكبير واللاوسط قل الحافظ المنذرى وبعض أسانيدهم حسن وفي الباب غير ذلك وقد استدل
بالامر القرآنى والنبوى بالصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وآله وسلم على فضيلتهما كما يستدل به على
وجوبهما وقد وردت الاحاديث المصرحة بفضيلة الصلاة والسلام على النبي وآله عليه وعليهم الصلاة والسلام
والمرغبة اليها وكذلك وردت الاحاديث القاضية بوجوبها فمن احاديث الترغيب ما أخرجه مسلم من
حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (من صلى على صلاة صلى الله عليه عشرا)
وأخرجه أبو داود والنسائي والترمذى وابن حبان في صحيحه وفي بعض الفاظ الترمذى (من صلى على
مرة واحدة كتب الله له بها عشر حسنات) وعن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
(من ذكرت عنده فليصل على ومن صلى على مرة صلى الله عليه عشرا) وفي رواية (من صلى على صلاة
واحدة صلى الله عليه عشر صلوات وحط عنه عشر سيئات ورفعه بها عشر درجات) رواه أحمد والنسائي
واللفظ له وابن حبان في صحيحه والحاكم ولفظه (من صلى على واحدة صلى الله عليه عشر صلوات وحط عنه
عشر خطيئات) ورواه الطبراني في الصغير واللاوسط ولفظه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
(من صلى على صلاة واحدة صلى الله عليه عشرا ومن صلى على عشر صلى الله عليه مائة) ومن صلى على
مائة كتب الله بين عينيه براءة من النفاق وبرائة من النار واسكنه الله يوم القيامة مع الشهداء) قال الحافظ
عبد العظيم وفي اسناده ابراهيم بن سالم بن شبيل الهجعم لا يعرفه بجرى ولا عدالة وعن أبي بردة بن نيار
رضي الله عنه قل قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من صلى على من أمتى صلاة مخلصا من قلبه صلى
الله عليه بها عشر صلوات ورفعه بها عشر درجات وكتب له بها عشر حسنات ومحاه عنه بها عشر
سيئات) رواه النسائي والطبراني والبراز وصدره الحافظ المنذرى بهن ورواه النسائي بنحوه عن أبي
طلحة وصححه ابن حبان ورواة حديث أبي بردة وأبي طلحة عند النسائي ثقات افاد معناه الحافظ
في الفتح وعن عبد الله بن عمرو بن العاص انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول (اذا سمعتم المؤذن
فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على قاته من صلى على صلاة صلى الله عليه عشرا ثم سلوا الله لي الوسيلة
فانها منزلة في الجنة لا تنبى إلا لعبد من عباد الله وأرجو ان أكون أنا هو فمن سأل الله لي الوسيلة حلت
له الشفاعة) رواه مسلم وأبو داود والترمذى (١) وعن أبي طلحة الانصارى رضي الله عنه قل أصبح
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوما طيب النفس يرى في وجهه البشر قالوا يا رسول الله أصبحت اليوم
طيب النفس يرى في وجهك البشر قل (أجل أتاني آت من ربي فقال من صلى عليك من أمتك صلاة
كتب الله له بها عشر حسنات ومحاه عنه عشر سيئات ورفعه بها عشر درجات ورد عليه مثلها)
رواه أحمد والنسائي وفي رواية لأحمد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاء ذات يوم والسرور

يرى في وجهه فقالوا يا رسول الله انا لنترى السرور في وجهك فقال (انه اتانى الملك فقال يا محمد اما برضيك ان ربك عز وجل يقول انه لا يصلى عليك احد من أمته الا صليت عليه عشرآ ولا يسلم عليك أحد من أمته الا سلمت عليه عشرآ قال بلى) ورواه ابن حبان في صحيحه بنحوه ورواه الطبراني وعن ابن مسعود رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال (ان الله ملائكة سياحين يبلغونى عن أمتى السلام) رواه النسائي وابن حبان وعن أبى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (ما من أحد سلم على إلا رد الله الى روحى حتى أرد عليه السلام) رواه احمد وأبو داود وعن أبى ابن كعب قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا ذهب ربيع الليل قام فقال (يا أيها الناس اذكروا الله اذكروا الله جاءت الراجفة تتبعها الرادفة جاء الموت بما فيه جاء الموت بما فيه) قال أبى ابن كعب فقلت يا رسول الله انى اكثر الصلاة فكم أجعل لك من صلاتى قال (ماشئت) قال قلت الربيع قال (ماشئت وان زدت فهو خير لك) قال قلت النصف قال (ماشئت وان زدت فهو خير لك) قال قلت ثلثين قال (ماشئت فان زدت فهو خير لك) قال أجعل لك صلاتى كلها قال (اذا يكفى همك ويفخر لك ذنبك) رواه احمد والترمذى وقال حديث حسن صحيح والحاكم وصححه وفي رواية لاحد عنه قال قال رجل يا رسول الله أرأيت ان جعلت صلاتى كلها عليك قال (اذا يكفىك الله تبارك وتعالى ما أهمك من دنياك وآخرتك) قال الحافظ عبد العظيم واسناد هذه الرواية جيد قوله أكثر الصلاة فكم أجعل لك من صلاتى الصلاة قد صارت حقيقة شرعية فى العبادة ذات الاذكار والاركان التى تحررهم التكبير وتحليلها التسليم وعليه فالمراد ما زاد من نوافل الصلاة وقيل يجوز إهداء ثواب الفريضة وقد استوفى البحث العلامة البدر الامير فى جمع الشتميت فى أحوال الموتى والتنبيه ولا يحضرنى الآن وقل الحافظ عبد العظيم معنى قوله فى الحديث انى أكثر الصلاة الخ انى اكثر الدعاء فكم أجعل لك من دعائى صلاة عليك وعن محمد بن يحيى بن حبان عن أبيه عن جده ان رجلا قل يا رسول الله أجعل ثلث صلاتى عليك قال (نعم ان شئت) قال الثلثين قال (نعم) قال فصلاتى كلها قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (اذا يكفىك الله ما أهمك من أمر دنياك وآخرتك) رواه الطبراني قال الحافظ باسناد حسن وعن أبى الدرداء رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (اكثروا من الصلاة على يوم الجمعة فانه مشهود وتشهده الملائكة وان أحدا لن يصلى على الاعرضت على صلاته حتى يفرغ منها) قال قلت وبعد الموت قال (ان الله حرم على الأرض ان تأكل اجساد الانبياء عليهم السلام) رواه ابن ماجه قال الحافظ باسناد جيد واخرجه احمد وأبو داود وابن ماجه وابن حبان فى صحيحه والحاكم وصححه كلهم من حديث أوس بن أوس رضى الله عنه بنحوه وعن أبى امامة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (اكثروا على من الصلاة فى يوم الجمعة فان صلاة أمتى تعرض على فى كل يوم الجمعة فمن كان أكثرهم على صلاة كان أقربهم منى منزلة)

رواه البيهقي قال الحافظ باسناد حسن الا أن مكحول لا قيل لم يسمع من أبي امامة وعن الحسن بن علي رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (حينما كنتم فصلوا على فان صلاتكم تبلغني) رواه الطبراني في الكبير قال الحافظ باسناد حسن وعن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال كل دعاء محجوب حتى يصل على محمد صلى الله عليه وآله وسلم رواه الطبراني في الاوسط موقوفا ورواه ثقات ورفعهم بعضهم والموقوف أصح ورواه الترمذي عن أبي قرّة الاسدي عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب موقوفا قال ان الدعاء موقوف بين السماء والارض لا يصعد منه شيء حتى يصل على نبيك صلى الله عليه وآله وسلم وفي الباب غير ذلك وفي هذه الاحاديث التنبيه على ثمرات الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم واما ادلة الوجوب فمنها الاوامر القرآنية والنبوية ومنها ما افاده حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (احضروا المنبر) فحضروا فلما ارتقى درجة قال (آمين) فلما ارتقى الدرجة الثانية قال (آمين) فلما ارتقى الدرجة الثالثة قال (آمين) فلما نزل قلنا يا رسول الله لقد سمعنا منك اليوم شيئا ما كنا نسمعه قال (ان جبريل عرض لي فقال بعد من ادرك رمضان فلم يغفر له قلت آمين فلما رقيت الثانية قال بعد من ذكرت عنده فلم يصل عليك فقلت آمين فلما رقيت الثالثة قال بعد من ادرك أبواب الكبر عنده أو أحدهما فلم يدخله الجنة قلت آمين) رواه الحاكم وقال صحيح الاسناد وقرره الحافظ المنذرى وصدر الحديث بعن ورواه ابن حبان في صحيحه من رواية مالك بن الحسن بن مالك ابن الحويرث عن أبيه عن جده قال صعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المنبر فلما رقى عتبة قال (آمين) ثم رقى اخرى فقال (آمين) ثم رقى عتبة ثالثة فقال (آمين) ثم قال (أتاني جبريل فقال يا محمد من أدرك رمضان فلم يغفر له فابعده الله فقلت آمين قال ومن أدرك والديه أو أحدهما فدخل النار فابعده الله فقلت آمين قال ومن ذكرت عنده فلم يصل عليك فابعده الله قل آمين فقلت آمين) ورواه الطبراني من حديث ابن عباس بنحوه قال الحافظ باسناد لين ورواه البزار والطبراني من حديث عبد الله بن الحرث بن جزء الزبيدي وصدره الحافظ بروي ورواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما من حديث أبي هريرة وصدره الحافظ بعن وعن أبي هريرة عنه صلى الله عليه وآله وسلم (رغم أنف رجل ذكرت عنه فلم يصل على ورغم أنف رجل دخل عليه رمضان ثم انسلخ قبل ان يغفر له ورغم أنف رجل أدرك عنده أبواب الكبر فلم يدخله الجنة) ورواه الترمذي وقال حديث حسن غريب وعن الحسين السبط رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من ذكرت عنده نخطا الصلاة على خطا طريق الجنة) رواه الطبراني وروى مرسل عن محمد بن الحنفية وغيره وفي رواية لابن أبي عاصم عن محمد بن الحنفية قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من ذكرت عنده فنسى الصلاة على خطا طريق الجنة) ورواه ابن ماجه والطبراني وغيرهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وعن الحسين السبط رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وآله وسلم قل (البخيل من ذكرت عنده فلم يصل على) رواه النسائي وابن حبان في صحيحه والحاكم وصححه
الترمذي وزاد في سنده علي بن أبي طالب وقال حديث حسن صحيح غريب وعن أبي ذر رضي الله
عنه قال خرجت ذات يوم فأتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (ألا أخبركم بأبخل الناس) قالوا بلى
يا رسول الله قال (من ذكرت عنده فلم يصل على فذلك أبخل الناس) رواه ابن أبي عاصم في كتاب الصلاة
من طريق علي بن يزيد عن القانم (نعم) وهذه الأحاديث الترغيبية والترهيبية هي التي استنبط منها
العلامة ابن القيم أكثر فوائد الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال الحلبي المقصود من صلاتنا على
النبي صلى الله عليه وآله وسلم التقرب إلى الله بامتثال أمره وقضاء حق النبي صلى الله عليه وآله وسلم علينا
وتبعه ابن عبد السلام فقال ليست صلاتنا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم شفاعة له فان مثلنا لا يشفع
لمثله ولكن الله أمرنا بمكافأة من أحسن إلينا فان عجزنا عنها كافأناه بالدعاء فارشدنا الله لما علم عجزنا عن
مكافأة نبينا إلى الصلاة عليه وقال ابن العربي فائدة الصلاة عليه ترجع إلى الذي يصلي عليه لدلالة ذلك
على نصوص العقيدة وخلوص النية وإظهار المحبة والمداومة على الطاعة والاحترام للواسع الكريم صلى الله
عليه وآله وسلم وقال العلامة ابن القيم رحمه الله الفائدة الثامنة والثلاثون أن الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم أداء لا قل قليل من حقه وشكر له على نعمته التي أنعم الله بها علينا مع أن الذي يستحقه من ذلك
لا يحصى علما ولا قدرة ولكن الله سبحانه لسكره رضى من عباده اليسير من شكره وأداء حقه التامة
والثلاثون أنها متضمنة لذكر الله وشكره ومعرفة أنعمائه على عبده بارساله فالمصلي عليه صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم قد أضمنت صلاته عليه ذكر الله وذكر رسوله وسؤاله أن يجزيه بصلاته عليه ما هو أهلا كما عرفنا
ربنا اسماء وصفاته وهدانا إلى طريق مرضاته وعرفنا ما لنا به الوصول إليه والتقدم عليه فهي متضمنة
لعلم العبد المصلي عليه صلى الله عليه وآله وسلم بكمال صفات ربه وتصديقه ومحبته له لطلبه تأدية ما يستحقه
صلى الله عليه وآله وسلم من الشكر من لا يقدر على تأديته الا هو فتكون الصلاة تأدية لواجب شكره
صلى الله عليه وآله وسلم وتعظيما للرب جل وعلا وشكرا له على هدايته لنا بنبيه صلى الله عليه وآله وسلم
هذا معنى ما أشار إليه نعم وهذه الأحاديث لم يذكر فيها الاكل وظاهرها الا كتمهاء بمجرد الصلاة على النبي
صلى الله عليه وآله وسلم من دون آله ولا يخفى أن دلالتها على جواز ذلك واجزائه لا يزيد ولا ينقص عن
دلالة آية الاحزاب وهي قوله تعالى (ان الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه
وسلموا تسليما) ولم يذكر فيها سوى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد عرفت ان تلك الكيفيات المتقدم
نقلها بيان الدرر من هذه الآية السكرية التي قرن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعليه وآله وسلم فيها به واذا كان
امتثال الامر القرآني بالصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم حتى في أشرف العبادات لا يتم إلا باقرانهم
معه صلى الله عليه وآله وسلم كان ذلك دليلا على ان المأمور به هو الصلاة عليه وعليهم معه ومن جهة العقل

أن المراد من الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم هو طلب رفع شأنه وتكريمه جزاء عن احسانه الى أمته
وهدايته لهم واداء لبعض واجب شكره صلى الله عليه وآله وسلم وقد قال تعالى (قل لأسألكم عليه
أجرا الا المودة في القربى) فيجب اكرامهم ومودتهم وتعظيمهم لان فعل ذلك نوع من اكرامه صلى الله
عليه وآله وسلم وتعظيمه وكال مودته وقد طلبه لهم حتى في أشرف العبادات فليكن مطلوباً في غيرها من
باب الاولى والاحرى ويؤيد ذلك ما تقدم من أجاديث انهم قرأوا الكتاب وهداة الاثم الى يوم
الحساب وغيرها من الأدلة الدالة على أن لهم مزيد فضل اختصهم الله به كرامة لتبنيه النبي الامى على
ضائر العباد فيتحقق لك بذلك ان اقرانهم معه في الصلاة عليه في غير عبادة الصلاة يكون مطلوباً
للشارع بالاولى واما حديث أبي سعيد الخدري الذي رواه ابن حبان إن تمت صحته وحديث
رويف بن ثابت الانصارى الذى أخرجه البزار والطبرانى في الكبير وحسنه الحافظ المنذرى ان كان
ورودهما للتعليم السكيفية مخصوصة فليس مثل ذلك موجبا لتخصيص عموم الاولوية كما ينوهم اعدم جواز
التخصيص بالقضايا العينية وعدم المانع من اقران آل النبي بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم في هاتين
السكيفيتين بل الظاهر أن القازن لهم به فيهما آت بالاكل من الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم وحيث
أن الشارع قد بين أن اقران آل محمد بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم واقع بيماناً للأمر القرآنى فهو
مطلوب مراد اكل طلب وارادة فليكن اقرانهم به في غيرها أولى وأولى فيحمل ماورد من السكيفيات
اما بانه وقع الاكتفاء به بطلب الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما وقع في الأمر القرآنى أو على
فهم أولوية ذكرهم في غير الصلاة العبادية لوجوب ذكرهم معه صلى الله عليه وآله وسلم في العبادة ذات
الادكار والاركان فليتنامل قل في الفتحة بعد سوق احاديث الترغيب في الصلاة على النبي صلى الله عليه
واله وسلم والترهيب من تركها عند ذكره صلى الله عليه وآله وسلم مانصه. وقد تمسك بالاحاديث المذكورة
من أوجب الصلاة عليه كلما ذكر لان الدعاء بالرغم والابعاد والشقاء والوصف بالبخل والجفاء يقتضى الوعيد
والوعيد على الترك من علامات الوجوب ومن حيث المعنى ان فائدة الامر بالصلاة عليه مكافأته على
احسانه واحسانه مستمر فبتأكد اذا ذكر واجاب من لم يوجب ذلك باجوبة منها أنه قول لا يعرف عن
أحد من الصحابة والتابعين فهو قول مخترع ولو كان ذلك على عمومه للزم المؤذن اذا أذن وكذا سامعه
وللزم القارئ اذا مر ذكره في القرآن وللزم الداخل في الاسلام اذا تلفظ بالشهادتين ولما كان في ذلك
من المشقة والخرج ما جاءت الشريعة السمحة بخلافه ولما كان الثناء على الله كلما ذكر احق بالوجوب ولم
يقولوا به وقد اطلق القدورى وغيره من الحنفية أن القول بوجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم
كلما ذكر مخالف للاجماع المنعقد قبل قائله لانه لا يحفظ عن أحد من الصحابة انه خاطب النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله صلى الله عليك ولانه لو كان كذلك لم يفرغ الصامع لعبادة أخرى واجابوا

عن الاحاديث بانها خرجت مخرج الغالب في تأكيد ذلك وطلبه وفي حق من اعتاد ترك الصلاة ديدنا وعلى الجملة لادلالة على وجوب تكرارها بتكرار ذكره صلى الله عليه وآله وسلم في المجلس الواحد واحتج الطبري بعدم الوجوب اصلا مع ورود صيغة الامر بذلك بالاتفاق من جميع المتقدمين والمتأخرين من علماء الامة على أن ذلك غير لازم فرضا حتى يكون تاركه عاصيا قل فدل ذلك على أن الامر فيه للتدب وبحصل الامثال لمن قاله ولو كان خارج الصلاة وما ادعاه من الاجتماع معارض بدعوى غيره الاجتماع على مشروعية ذلك في الصلاة اما بطريق الوجوب واما بطريق التدب ولا يعرف عن السلف لذلك مخالف الاما اخرج ابن أبي شيبة والطبراني عن ابراهيم انه كان يرى أن قول المصلي في التشهد السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته يجزى عن الصلاة ومع ذلك لم يخالف في أصل المشروعية وانما ادعى اجزاء السلام عن الصلاة والله أعلم وقد سرد حجج الفريقين العلامة ابن القيم ولم يرد حجج القائل بعدم الوجوب كما ذكره ولسمكه يظهر منه تقوية أدلة الايجاب (نعم) واما الأدلة التي سردها الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في الفتح لرد أدلة الوجوب كما ذكر صلى الله عليه وآله وسلم فلا يخفى انها غير كافية في دفعها كيف لا وفيها ذلك الوعيد الشديد والنهي على تارك الصلاة عليه بالجفاء والبخل والشقاء المبيد وما أبدوه في سند منع دلائلها وان كان بعضه قويا ففي دلالاته على المطلوب خفاء اما قوله انه قول لا يعرف عن الصحابة والتابعين وانه قول مخترع فلا يخفى أن هذا ليس بحكاية اجماع فلا يكون حجة فلا تخرج به الأدلة عن ظاهرها مع أن وقوع الاجتماع والعلم به وتقله في مثل هذا في حيز المنع وايضا كونه لا يعرف القول به لا يدل على عدم القائل به وأيضا اذا كان الدليل متقاضيا للقول بمقتضاه فلا يلزم توقف القول به على معرفة تقدم قائل به اذ لا يخرج الدليل عن كونه دليلا بعدم النظر فيه وعدم القول به وقوله مخترع كانه اراد به ان يكون قولاً مبتدعاً ولا يخفى ان الابتداع شرعا هو الذهاب الى قول لم يدل عليه الدليل وهما قد وجد الدليل فكيف يكون الذهاب الى مقتضاه بدعة (نعم) واما قوله انه كان يلزم المؤذن اذا أذن والقارئ اذا مر ذكره صلى الله عليه وآله وسلم في القرآن والداخل في الاسلام اذا أتى بلفظ الشهادتين والمخاطب للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فايراد ذلك في غير محل النزاع لان قوله صلى الله عليه وآله وسلم (من ذكرت عنده) يقتضي أن يكون الذي ذكره من غير من يجب عليه الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والالقال في حديث جبريل من ذكرك أو ذكرت عنده وكذلك في حديث ابن عباس من ذكرك أو ذكرت عنده وايضا فالمؤذن والمقيم والقارئ لو أدخلوا الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم في الاذان والاقامة والقراءة للقرآن اسكان كل واحد منهم مرجعا بها في الاذان والاقامة وغير مجرد للقرآن عن غيره في القراءة فيلزم أن يدخل في الفاظ الاذان والاقامة ما ليس منهما وفي القرآن ما ليس منه وذلك لا يجوز واما سامعهم فلانه مأمور بمتابعة المؤذن والمقيم والقول مثل قولها الا في الحيمتين وايضا فالظاهر انه وقع التقرير منه صلى الله عليه وآله وسلم على عدم

الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم من المؤذن والمقيم والمخاطب له صلى الله عليه وآله وسلم والمتشهد للدخول في الاسلام وصامعهم وقد كان ينكر ما خالف ما امر به أو نهى عنه فتكون هذه الأدلة وما الحق بها مخصصة لأدلة الامر بالصلاة عليه صلى الله عليه وعلى آله وسلم والوعيد على تركها وذلك طريق جمع واضح لا يخفى وأما قوله لسان الثناء على الله أحق بالوجوب فالجواب الجواب ويزاد على ذلك أيضا ما قدمناه من ان الصلاة على نبيه صلى الله عليه وآله وسلم تتضمن الثناء على الله اذ الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم طلب لما لا يقدر على اعطائه الا الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد وبهذا تعرف أنه لا يلزم صرف الاوامر عن الوجوب الذي تقتضيه الى الندب ولا حملها على اندر النادر لما قدمناه عند الكلام على حديث (إذا أوى الى فراشه) اذ هو اخراج للدليل العام عن عمومته مع امكان الجمع بينه وبين أدلة التخصيص كما بيناه وايضا الوعيد على الترك أشد اقتضاء للتحريم من صيغة النهي فاخرجه عن ظاهره محتاج الى دليل في غاية الوضوح وعلى ما حققناه يقصر على غير محل التخصيص

هذا وأنه بقي علينا مما يتعلق بهذه الابحاث الكلام دلي جواز الصلاة على غير النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم من سائر الانبياء والملائكة والآل وغيرهم تبعا واستقلا لا جملة وتفصيلا فنقول قد سرد أدلة المانع والمجيز العلامة ابن القيم في جلاء الافهام والحافظ ابن حجر في شرحه للباب الذي عقده البخاري له باختصار قلما تبعا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلى آله وسلم فقد عرفت أن الاحاديث الواردة في تعليم الكيفيات قد قرن فيها آل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان تلك الكيفيات واردة بياناً للامر القرآني الدال على وجوب اقران آل النبي صلى الله عليه وآله وسلم به في تشهده اشرف العبادات وهو يدل على جواز اقران سائر الانبياء به صلى الله عليه وآله وسلم وعليهم وسلم في غير الصلاة كما يدل على استحباب اقران آل به صلى الله عليه وآله وسلم وفيه من باب الاولى على انها قد وردت أحاديث في اقرانهم به في الصلاة في حديث أمير المؤمنين على عليه السلام في الدعاء بحفظ القرآن (وصل على وعلى سائر النبيين) أخرجه الترمذي والحاكم وحديث بريدة رفعه (لا تترك في الشهد الصلاة على وعلى انبياء الله) الحديث أخرجه البيهقي قال في الفتح بسندواه وحديث أبي هريرة رفعه (صلوا على انبياء الله) الحديث أخرجه اسماعيل القاضي بسند ضعيف وحديث ابن عباس رفعه (إذا صليتم على فصلوا على أنبياء الله فان الله بعنهم كما بعثني) أخرجه الطبراني قال الحافظ ورويناه في فوائد العيسوي وسنده ضعيف ايضا وهذه الاحاديث وان كانت ضعيفة فهي تزيد الدليل قوة واذا كان ثواب الصلاة نوعاً مخصوصاً من الثناء المقرون بنوع مخصوص من الاجلال والتعظيم من دون استقصاء لانواعها فلا مانع من طلبه للانبياء والمرسلين غيره صلى الله عليه وآله وسلم وغيرهم من الملائكة والبشر غير مقرنين به صلى الله عليه وآله وسلم وقد ورد في القرآن الصلاة على ابراهيم وآله كما تقدم واذا لم يلزم من صلاة الله تفضيل ابراهيم وآله عليهم الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه

وآله وسلم فلا يلزم من طلبنا صلاته تعالى عليهم وهكذا نقول فيمن يستحق الصلاة من المخلوقين فانه تعالى يقول وهو الذي يصلى عليكم وملائكته وقد أمر نبيه صلى الله عليه وآله وسلم بقوله تعالى (وصل عليهم ان صلواتك سكن لهم) وثبت عنه انه قال (اللهم صلى على آل ابى أوفى) وعن قيس بن سعد بن عبادة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رفع يده وهو يقول (اللهم اجعل صلاتك ورحمتك على آل سعد بن عبادة) أخرجه أبو داود والنسائي قل الحافظ وسنده جيد وقد قدمنا لك ان الاصل عدم اختصاصه صلى الله عليه وآله وسلم فيما فعله من القرب حتى يقوم دليل الاختصاص أو التخصيص له عما يشمله وامته والدعاء نوع من افعال القرب فادلة الناسى والاتباع له شاملة لذلك وبهذا تعرف سقوط دفع العلامة ابن القيم للادلة وهذا كله فى الصلاة الجملة واما التفصيلية فورد عن جابر ان امرأته قالت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم صل على وعلى زوجى فقال (صلى الله عليك وعلى زوجك) أخرجه احمد وأبو داود وصححه ابن حبان ويؤيده ما قدمناه من أن الظاهر أن ثواب الصلاة نوع مخصوص مع نوع من الاجلال والتعظيم وان الاصل عدم اختصاصه بجواز صدور الصلاة منه صلى الله عليه وآله وسلم على أحد حتى يقوم دليل ذلك الا ان يقال أن نوع الثواب المخصوص بالدعاء بلفظ الصلاة لا يعلم من يليق طلبه له الا من جهة الشارع فيوقف على إذن الشارع بدليل عام أو خاص اذا عرفت هذا كله واستوضحته ظهر لك جواز الصلاة على كل فرد من آل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أزواجه وذريته الطبقة الاولى المتحقق ارادة كل فرد منهم ويلحق بهم من دناهم فى بلوغ الدرجة العلية من البر والتقوى الى يوم القيامة واما من دونهم فلا يجوز الاتباع ولا يلزم الحاق افراد غير الال بهم فى جواز الصلاة عليهم مطلقا لعدم ورود دليل تعميم أو تخصيص وانما جوزنا افراد كل من الآل قياسا على صلاته صلى الله عليه وآله وسلم على جابر وزوجته بعد علمنا بورود أدلة تعميمهم عند تأدية زكاته عن طيب نفس المرنى وقد قدمنا لك أن الصلاة على الآل هى نوع من تعظيم النبي صلى الله عليه وآله وسلم واداء لبعض ما وجب له على أمته وما قام الدليل على جوازه لا يلزم تحريم فعله بكونه شعار المبتدع والا لزم ترك ما رغب اليه الشارع وحث من كثرة الذكر والتلاوة للقرآن والتهجد لكون ذلك شعار الخوارج اذا لا يترك الحق الا عند خشية توران فتنة كما يفيد ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم (لولا قومك حديث عهد لاسست البيت على قواعد ابراهيم) وبهذا تعرف الكلام على ما افاده العلامة ابن القيم وغيره واذا جاز لفظ الصلاة جاز لفظ السلام من باب الاولى من دون قصر الا أن يتحقق دليل منع عنه أو عن الاولوية فله حكمه وهذا كله فى غير خطاب المواجهة واما فيه فقد تقدم الكلام عليه قريبا فتذكره ثم قال فى الفتح أيضا ومن المواطن التى تختلف فى وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم فيها التشهد الاول وفى خطبة الجمعة وغيرها من الخطب وصلاة الجنائز وما يتأكد ووردت فيه أخبار خاصة أكثرها

باسانيد جيدة عقب اجابة المؤذن وأول الدعاء وأوسطه وآخره وفي أوله أكد وفي آخر القنوت وفي أثناء
تكبيرات العيد وعند دخول المسجد والخروج منه وعند الاجتماع والتفرق وعند السفر والقدوم وعند
القيام لصلاة الليل وعند ختم القرآن وعند الهم والكرب وعند التوبة من الذنب وعند قراءة الحديث
وتبليغ العلم والذكر وعند نسيان الشيء وورد ذلك ايضا في أحاديث ضعيفة وعند استلام الحجر وعند
طنين الاذن وعند التلبية وعقب الوضوء وعند الذبح والمطاس وورد المنع منها عند هما أيضا وورد
الامر بالاكثر منها يوم الجمعة في حديث صحيح كما تقدم انتهى وقد تقدم الكلام على كثير من هذه
الابحاث وقد منا لك الكلام على ما كان الاستدلال فيه بفعله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فرياد ما أمر
به أو رغب اليه في مواضع متعددة نخذه من هنالك فقد تداعت الابحاث وطالت الى حد يخاف منه
الملل والمرجو من المطلاع الاصلاح لما تحققه من الخطأ والزلل والعمو عما جرى به قلم التقصير والقصور فن
عفى واصليح فانما اجره على العفو الغفور وكان الفراغ من جمعها في شهر شعبان المعظم عام تسع واربعين
وثلاثمائة وألف مع شدة استعجال وكثرة أشغال وبعد عن المراجع واسأل الله ان يجعلها من القرب المقربة
لديه ووسيلة رضى أفوز به يوم الوقوف بين يديه فضلا منه ورحمة وحيث كان ختم جامع الكتاب بايراد
الصلوات الخمس وهو نوع من اكثار الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم المأمور به في غير ما حديث
كما سبقت الاشارة الى ذلك فجدير منا التماسى بطالب حسن الختام بشكرار ما شمله حديث ابن مسعود
رضي الله عنه الذي أخرجه الديلمي مرفوعا قال الحافظ ابن حجر المعروف ما أخرجه ابن ماجه موقوفا
وحسن الحافظ عبد العظيم المنذرى اسناد ابن ماجه انه قال اذا صليتم على رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم فاحسنوا الصلاة فانكم لا تدرىون لعل ذلك يعرض عليه قال فقالوا له فقلنا قال قولوا
اللهم اجعل صلواتك ورحمتك وبركاتك على سيد المرسلين وامام المتقين وخاتم النبيين
محمد عبدك ورسولك إمام الخير وقائد الخير ورسول الرحمة اللهم ابنته مقاما
محمودا يقبضه به الاولون والآخرين اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم بارك
على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم
وعلى آل ابراهيم انك
حميد مجيد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى بنعمته تم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الاطهار واصحابه والتابعين لهم باحسان

أما بعد فقد اثبتنا فى آخر الجزء الرابع من كتاب الروض النضير شرح مجموع الامام زيد بن على ابن الحسين بن على بن أبى طالب عليهم السلام التقريظ الواصل الى مطبعتنا من حضرة صاحب الفضيلة السيد محمد سعيد العرفى الحسينى رئيس علماء وادى الفرات

وهانحن أولاء نثبت هنا التقاريط الواصلة الينا قبل انعام طبع التتمة لهذا الكتاب الجليل من حضرات اصحاب الفضيلة أستاذ الاساتذة الشيخ محمد نجيب المطيع الحنفى مفتى الديار المصرية (سابقا) وخاتمة المحققين نادرة الزمن الشيخ يوسف الدجوى من هيئة كبار علماء الازهر الشريف ورئيس جمعية النهضة الدينية الاسلامية والعلامة الخطيب المصقع ملك البيان الشيخ مصطفى أبوسيف الحامى احد علماء الازهر وخطيب المسجد الزينى بالقاهرة والجيهند الكبير البجائة الشيخ محمد زاهد بن الحسن بن على الكثرى رئيس علماء الدولة العثمانية سابقا ونزيل القاهرة حالا والعلامة الناقد الحافظ السيد أحمد محمد الصديق الحسى المغربى الفارى نزيل القاهرة حالا والعلامة الفهامة الشهير السيد محمد زين العابدين الحسينى مفتى لواء اسكندرونه سابقا ورئيس علماء انطاكية حالا * فتقريظ صاحب الفضيلة الشيخ نجيب حفظه الله هو : —

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمد الفقهاء فى دين الله الحكماء ، وأشهد أن لا إله الا الله شهادة من يخشى ربه لانه من العارفين الاجلاء وأشهد أن سيدنا ومولانا محمدا عبده ورسوله إمام الهداة وصفوة الانبياء اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه الذين كانوا فى الارض كالبدور فى السماء ، أما بعد فقد اطلمت على الشرح الجليل الموسوم (بالروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير) لحضرة صاحب الفضيلة الامام الدراكة شرف الدين الحسين بن أحمد السياغى * أبان به خفايا مسنده ولانا الامام المجتهد الشهير سيدنا زيد ابن سيدنا على زين العابدين رضى الله عنهما وعن والدهما وجدتهما سيدنا الامام الاكبر مدينة العلم خليفتنا الرابع كرم الله وجهه ورضى عنه فاذا هو شرح غزير المادة كثير الفوائد يدل دلالة واضحة على سعة اطلاع مؤلفه رحمه الله تعالى يقل من يشاركه فيها من العلماء المتأخرين ولا نقالى اذا قلنا أنها تذكرنا بسعة علم أئمتنا المتقدمين رضى الله تعالى عنهم كيف لا وأنت اذا تصفحت هذا الشرح تجد انه لا يكتب فى باراد شاهد واحد لما يشرح من أحاديث المسند وآثاره بل يزيد ثم يزيد كما يتبين ذلك المطلع الكريم وليس ما فى المجموع من أحكام بالامر البعيد عن المعروف فى مذاهب أئمتنا رضوان الله تعالى عليهم ولقد قلت فى تقريظى له من زمن بعيد (فوجدته مجموعا جمع المسائل الفقهية والاحكام الشرعية ماهو

مدلل عليه بالآيات القرآنية والاحاديث النبوية وهو موافق في معظم احكامه لمذهب الامام الاعظم
 (أبي حنيفة النعمان) وماذا عسى أن نقول في كتاب يوافق ما يكتبنا ومذاهبننا ولقد زاده هذا الشرح
 الروض وضوحا وقربا من تلك المذاهب ببيان ما بالمجموع من أحكام فنحن لا نتردد في أن
 المجموع جليل وزاد جلالاته بشرحه هذا الروض النضير الذي أبلى صاحبه فيه البلاء الحسن وعانى ما عانى
 حتى جمع من الأدلة ما يشهد لما في هذا المجموع وهي شهادة لا نستطيع ردها لانها من الاصول التي نحترمها
 ونجلها ونقف عند ما روى من الاحاديث والآثار . ولست انتعرض للقال والقال جرحا وتعديلا في الامام
 الجليل راوى هذا المجموع أصل شرحنا هذا لان ذلك نظر في حال من قال ونحن انما نخص نظرنا
 بالمقال فان الحق يعرف به الرجال ولا يعرف هو بالرجال فحق كان القول صحيحا فلا يهمنا ما قيل في قتله
 وتعديلا ونجربا ومجموع ما قيل في هذا المجموع لا يخرج عن موافقته لاحد مذاهب الائمة الاربعة خصوصا
 مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة وأصحابه وفي هذا القدر كفاية لكل من كان من أهل العظيمة
 والدراية . والله أسأل أن ينفعنا بالعلوم الموروثة عن سيد المرسلين وأن يجمعنا من المؤمنين لدينه ولاهله
 أنه سميع مجيب

الفقيه الى الله الغنى عن عداه

محمد بن خيثم المطيعي الحنفي غفر الله له واسائر المسلمين آمين

وتعريف فضيلة الشيخ يوسف الدجوي حفظه الله هو

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله واصحابه

أما بعد فقد اطلمت على مواضع من هذا الكتاب المسمى بالروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير
 فوجدته من خير الكتب واسماها واجملها واعلاها قد استند في كل حكم من الاحكام الى حديث من
 احاديث خير الانام التي خرجها ائمة الحديث المعروفون الذين نرجع لهم عند الاستدلال ونتحاكم اليهم
 اذا حى وطيس النزال وما عجت بشيء عجبي من أولئك الجاهدين الذين لا يقولون بغير المذاهب الاربعة
 والائمة المحمدية أجل وأعظم من أن تكون الائمة فيها اربعة بل حاشا لله ان تقف علماؤها عند حد أو
 ان تكون ائمة الهدى فيها محصورين في عدد وقد عرف ذلك اكبرهم وذو البصر في الدين منهم فهذا
 الامام مالك بن أنس لم يرض حمل الناس على الموطأ (وهو هو عند مالك) وقال للخليفة العباسي
 إن الصحابة والتابعين تفرقوا في البلدان وعند كل من العلم ما أغنى عن غيره أو كلاما هذا معناه علما منه
 رضى الله عنه ان في الامة من الائمة من لا يحصى كثرة وأن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء وان الامر في
 فروع الشريعة واسع وقد جعل صلى الله عليه وآله وسلم لمن اجتهد فخطأ أجرا ولمن اجتهد فاصاب أجرا

وبهذا يتحقق سر الملة الخنيفية حتى أصبحت تسع الناس كلهم من غير ضيق ولا حرج ومن لم يبلغ
درجة الاجتهاد فليس عليه الا أن يقلد اماما من أولئك الأئمة حتى لا يكون صادرا عن هواه ولا خارجا
في عمله على الله ورسوله وإذا كان هذا حكما عاما في جميع علماء المسلمين وأئمتهم فما بالك بأئمة أهل البيت
الذين أمرنا صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالاعتداء بهم والتمسك بأذيالهم وهم أحد الثقلين اللذين تركهما
فيما رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقال لنا لن تضلوا ما تمسكتم بهما وهما كتاب الله وعترته
أهل بيته وقد كان أئمة الهدى من سلفنا الصالح يحب بعضهم بعضا علما منهم أن مسائل الاجتهاد
ظنية يكفى فيها الظن وأن الامر فيها على الاتساع لا على التضييق متى أفرغ الوسع وأخلص النية مجوزين
ان يكون الحق مع غيرهم كما يجوز أن يكون معهم فهم لا يقدسون أنفسهم ولا يعتدون فيها العصمة فكانوا
أئمة الهدى حقاً وورثة الرسل حقاً وقد جاء في الحديث الصحيح أن الرسل أبناء علات امهاتهم شتى وابوهم
واحد فهم اخوة متحابون يحل بعضهم بعضا ويثنى بعضهم على بعض داعين الى الله خارجين عن أنفسهم
واهوائهم على نهج الانبياء والرسل قائلين (ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا
غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم) فهذا الامام الشافعي كان يقول اذا ذكر العلماء فمالك النجم وكان
الامام أحمد يدعو للشافعي في السجود ويقول انه كالشمس للناس وكان مالك يحب الشافعي حبا جما وقد
واساه بماله مرارا كما هو معروف مع مخالفته إياه بعد ما أخذ العلم عنه ولما قيل لابي يوسف إن البئر التي
توضأت منها وقعت فيها فأرة قال تقلد اخواننا المجازيين وقد رأيت فيها رأيت أن الشافعي كان يتوسل
بأبي خنيفة فهذه سيرة سلفنا الصالح وما كان يفعله بعضهم مع بعض على أننا لم نر في هذا الكتاب الجليل
حكما شذ عا هو معروف في المذاهب الاربعة وما من حكم جاء فيه الا وقد قال به إمام من أئمة تلك
المذاهب ودل عليه دليل من السنة الصحيحة وكان بودى أن أطيل لولا توزع بال وكثرة اشغال وقد
خلق الانسان ضعيفا وما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه

وبعد فالامام زيد من أكبر أئمة أهل البيت فضلا ونبلا ودينا وعلماء وكلهم كذلك

رزقنا الله محبتهم وحشرنا في زميرتهم وهدانا الى الانصاف وترك الاعتساف هذا وإننا نحب اخواننا
اليمنيين حبا جما لله وفي الله والبن عندنا الآن هو خير بلاد الله ديننا ودينا والايمان بمان كما في الحديث
الشريف أسأل الله أن يجعلنا من المتحابين في الله الذين يظلمهم الله في ظل العرش يوم لا ظل الا ظله
وان يصلح حال الامة المحمدية وان يرزقهم المحبة والوفاء ويقبهم شر الفرقة والا تقسام بمنه وكرمه

يوسف الدجوى

من هيئة كبار العلماء

بالأزهر الشريف

وتقريظ فضيلة الشيخ مصطفى أبوسيف حفظه الله هو

بسم الله الرحمن الرحيم

يا من اشرفت أرض القلوب بنور آياتك البينات. وتمهدت يهداة خلقك سبيل الهداية للسالكين.
أحمدك لا أنى أقوم بشكر نعمك التي ليس لها نهايات. ولكن امثل أمرك بأمولاي امثال المارفين. وأشهد
مع غاية الاذعان - أنك بديم الارض والسموات. وانك وحدك الاله لكل العالمين. واشهد أن سيدنا
ومولانا محمدا عبدك الذي ختمت به الرسلات. اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى إخوانه المرسلين. وأرض
اللهم عن أصحابهم ونابغهم ذوى البصائر النيرات. وأخص من بينهم حضرات العلماء العاملين. أما بعد
فقد نزهت فكري زمنا في أنحاء **الروض النضير** شرح مجموع الفقه الكبير **✽** فاذا هو بستان يكاد يكون
معدوم النظير. انتمش به الذهن بعد دخوله ونشط بعد فتوره. تمسك من دوحه بأصول ثابتة ثبات
الأطواد وتعلق من أفنانه بفروع لانهن لافان ولا تضطرب بمنشبت وقطف من أزهاره أذكي من
المسك وأبهج من الورد واجتنى منه مايزأ باليانع من حلو الثمار وأين غذاء الاشباح من غذاء الارواح
نزهة بها يستنسر بغاث العقل ويستأسد ثملبه فان ماء الروض عذب ونعيم وهواه أبدا نسيم وغرسة انما
كان بيد حكيم وسبله المعدة للسير فيها معبدة مندلة ومصاريع أبوابه لمن أراد دخوله مفتحة لاتغلاق بحال
ومابه من ثمار ليس بمقطوع ولا ممنوع. لذلك سكن اليه طائر الفؤاد وغرد على أفنانه وكان له في نواحيه
جولات ثم جولات تنقل فيها من قن الى قن وهو بعد لم ينته من هذا المطاف اللذيذ وأظنه لا ينتهى
والالباب لها رياض كما أن الابدان لها رياض والتفاوت بين رياض الابدان مشهور معروف فكذلك
التفاوت بين رياض الالباب

والذي زاد إعجاب الحجا بهذا الروض أنه يتكلم بالاجارحة ويفيد بلا من ولا دلالة نفيس الجواهر
اذا نسب الى كلامه كان كالخرف بجانب الكواكب الدرية أما فوائده فالدنيا بأسرها تتضاءل وتحقر بحوار
قائمة واحدة منها بيدانه لا ينطق الا بميزان فلا حشو ولا لغو ولا زيف ولا خطل أما جارح القول فمأذ
الله أن تسمعه من لسانه وكيف يعرف هداة الخلق هذا الصنف من الكلام وفي قطع دابر جهادهم
وبلاؤهم. إني أقول - والحق أقول - ما كنت أظن أبدا أن يكون ببلاد اليمن الميمون هذا
الطراز العالى من العلماء الذى يذكرنا بكبار الائمة من هذه الامة. لتحقيق فائق. واعتدال في وزن الادلة.
ولسان عفيف عن أن ينال مخالفه بكلمة لاتناسب. وحرص شديد على أن يبرهن أنه في مذهبه ما بعد
عن المذاهب المعروفة التي أجمعت الامة على أنها شرح دين الله الذى ألزم عباده باتباعه يرجع دليل
مذهبه الى أدلتها. ويثول العمل به الى العمل بها. ف قرب بهذا ما كانت تتوهم النفوس أنه بعيد وصوب
ما كان يخال أنه خطأ وأبان بصريح العبارة ان من صحيح السنة ما كان يظن أنه من صميم البدعة وكانت

النتيجة اللازمة لكل هذا انه أصلح بين الامة وبين فئة عظيمة منها أصبح السكل بعد هذا الصلح متوافقين متحابين وقد كانوا متنافرين متباغضين ونحن — معشر المسلمين — في زمن أحوج ما نكون الى الوفاق والتحاب لترأب بذلك الصدع الذى كان بيننا وطال أمده ثم طال وهو يبرز في جسم الامة تبريحا ويفتك باعضائها الكريمة فتكا — وقاتل الله التقاطع بين الاخوة —

ولم يكتف صاحب الروض الامام الهمام «شرف الدين الحسين بن أحمد البجلي» بكل ما أبنا بل تفضل بما أظن انه لاقى في سبيله الاهوال قابله مذهب الخالفين بعد بيانه للماعليه اخوانه الزيدية مع ذكر الدليل لكل ما يورد من مذهب وهو معنى به أصبح الكتاب روضا لا لطائفة مخصوصة من الامة بل لطوائف المسلمين عامة فكما يحتاجه الزيدى في مذهبه يحتاجه الحنفى ويحتاجه المالكي ويحتاجه الشافعى ويحتاجه الحنبلى ويحتاجه من يحب أن يعرف غير ذلك من المذاهب التى ليست بمشهوره ومن أجل هذا كان الكتاب روضا بحق لقاصده به ما انتهى نفسه من ثمرات مذاهب المسلمين .

ليس ذلك فقط كل ما عنى به الروض بل عنى كذلك حناية كاملة بتجريض المتزهين فيه على أن يتناولوا من ثماره ثم يتناولوا حتى الشيع وفوق الشيع بما أكثر فيه من إيراد الترغيب فى صالحات الاعمال والترهيب من سيئاتها وهو معنى يندر ثم يندر أن تجده فى كتاب من الكتب التى تصدت لبيان الفروع وبهذا كان بين كتب الفروع كالحى بين الميتين فان هذه الميزة تجعلك وهو بين يديك لاتمل النظر فيه ولا تسأم أبدا سماع حديثه وتشعر من نفسك تحمسا شديدا على العمل بكل ما يذكر لك من أحكام أما تلك الكتب التى تمرد الاحكام مجردة عن الترغيب فى عملها والترهيب من تركها فانك تجد الملل يسرع اليك من النظر فيها وورما هجم عليك النوم فخل بينك وبينها ولا تنس من نفسك رغبة فى العمل بما تحكى من الاحكام ولهذا المرح نجد آيات الاحكام فى كتاب ربنا شيئا قليلا بين آيات الترغيب والترهيب وكذلك الحال فى أحاديث حضرة مولانا وسيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . ولست أعد غريبا أن ينبع هذا الخير العظيم من ينباع الجن الميمون بعد أن نص بصريح العبارة وصحيحها سيد العالمين وصفوة المرسلين وحبيب رب الخلق أجمعين على أن — الايمان بمان والحكمة بمانية — .

أما أبو خالد عمرو بن خالد الواسطى الهاشمى بالولاء راوى (مجموع الفقه الكبير) أصل روضنا هذا عن الامام المجتهد الكبير سيدنا الامام زيد بن علي زين العابدين فنقدع الكلام فيه جرحا وتعديلا لاهل هذا الشأن

واما العمل بما فى هذا المجموع من أحكام فخصبنا فى ترجيح كفة صحته أمران (الامر الاول) رضى أهل بيت نبينا واقتناعهم واقبالهم على العمل بتلك الاحكام جيلا بعد جيل وهم الاجلاء النبلاء الاشحاء بدينهم فبعيد بل يكاد يكون من المستحيل بحسب العادة أن يجمعوا على العمل بما يرونه باطلا

لا يصلح للعمل « الامر الثانى » ماتبيناه من الرضى رضى الله عن صاحبه — من رجوع ما فى ذلك المجموع من أحاديث وآثار لما هو معروف عندنا من الكتب الصحيحة والاصول المجمع على اعتبارها بيننا . فلنفرض فرضا واقعا وسلم على طول الخط وتنزل الى حيث قالوا ان تقل هذا المجموع ليس بصحيح وان ما به من الاحاديث موضوع ومكذوب فهل يمكن أن يقال ان ما فى كتبنا واصولنا الصحيحة موضوع ومكذوب أظن أن ذلك لا يقوله مسلم والا كان منكرا دين الاسلام جملة وإذا كان لا يمكن هذا فى كتبنا وقد وافق ما فيها ذلك المجموع وأصبحت كلها شاهدة لما به كابرهن على ذلك صاحب الروض فالنتيجة لذلك أن العمل بما فى ذلك المجموع عمل بمذاهبنا وبما تضمنته كتبنا الاصولية والفروعية ومن فى الدنيا يستطيع أن يقول ان العمل بكتبنا ليس بصحيح . اذن لاضير أبدا فى العمل بما يحوى هذا المجموع من علم ولا بدع أن يتمذهب بما يرويه مسلم يعمل بدين الاسلام تقربا الى رب الاسلام طمعا فى دار السلام وهربا من دار الانتقام

أما من يقول أن هذا مذهب خامس فلا يجوز العمل به فنعرض عنه بعد البيان الذى اسلفناه ولا نراه حقيقا بان يرد عليه . والله أسأل أن يحسن الى كل من له يد فى إظهار هذا الروض فانه احسان على أبناء هذا العصر فما بعده اياما احسان والله يقول الحق وهو يهتدى السبيل

مصطفى أبو سيف الحامى

فى ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٤٩ هـ

أحد علماء الازهر وخطيب المسجد الزينى بالقاهرة

وتقر بظ فضيلة الشيخ محمد زاهد الكوثرى حفظه الله هو

كلمة فى المجموع الفقهي وشرحه الروض النضير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى فقه فى الدين من أراد به خيرا . وفقه للاخلاص فى النية والاصلاح فى العمل سرا وجهرا . وسلك به طريق رضاه وسبيل من لا يعصى له أمرا . والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث اكسافه الخلق بشيرا ونذيرا وداعيا إلى الله باذنه وسراجا منيرا صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا .

أما بعد : فان من أنعم النظر وأجاد التأمّل فى سير الصحابة رضى الله عنهم لا يلقى بينهم من هو أكثر ملازمة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم من على بن أبى طالب كرم الله وجهه منذ عهد صباه إلى أن فارق النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذه الحياة كما لا يجد بينهم من كانوا يطلبونه أكثر من على كرم الله وجهه كلما حزنهم

أمر وأتت بحال فنيا لبث في نوازل تختلف فيها الآراء وقضايا تھوج إلى أبي حسن يأتي فيها بأحسن قضاء وإن كان لباقي الصحابة رضي الله عنهم فضائل جمة تفاوتت في الدرجات . وهكذا تقلب على كرم الله وجهه في العلم طالباً ومطلوباً طول حياته من يوم فطامه ، إلى عهد حمامه ، ولا شك أن السبطين السعیدین علیهما السلام كانا من أكبر الناس حظاً وأوفرهم نصيباً من تعبد مثل هذا الوالد الجهم المحامد ومن تهذيبه وتعليمه وتدريبه وتقويته . فوفرة ما ورثاه منه من العلوم مما لا يرتاب فيه غير ناصبي ، يكون عقله أقل من عقل كل صبي . أما محمد بن الحنفية فقد كان الصحابة يستفتونه اعترافاً منهم بفزارة علمه وعظم فهمه . ولا بنبة أبي هاشم عبد الله وأبي محمد الحسن أيضاً شأن في العلم كبير عند من درس أحوال رجال الفقه في الدين . وأما الامام علي زين العابدين بن الحسين وابناه الامام زيد الشهيد والامام محمد الباقر وابن الاخير الامام جعفر الصادق عليهم السلام فقد أقر لهم الأئمة المتبوعون من ققاء الأئمة المصار بالامامة والقُدوة في العلم والورع . وقد فاضت من باب مدينة العلم علوم ارتوى بها هؤلاء الأئمة من أهل البيت النبوی فرووها كما رواها آخرون من أهل العلم والفضل . ومع ذلك كادت تلك العلوم الجملة أن تضيع وأوشكت تلك الروايات أن تبقى غير مفروزة الفث من السمين ، ولا مميزة المستيقن من الظنن ، بهجر المبعض القالی ، وتصرف الحب الغالی ، وبما لقي أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الظلم الشديد ، والاضطهاد المديد ، من أهل الانحراف والنصب بل من بعض بنی اعمامهم أنفسهم المسابقين في ذلك لآل حرب ، حتى أصبح ما صفي بمصفاة ثقلة الأثر . من تلك الروايات شيئاً لا يذكر ، في جنب زخارة علوم هذا الزنبوع الفياض ، فلا يوجد في مثل مسند بقي بن مخلد - أجمع ما ألف في الحديث في ذلك العهد - سوى خمسمائة وستة وثمانين حديثاً لعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، كما لا يوجد فيه غير ثلاثة عشر حديثاً للحسن السبط رضي الله عنه ، وغير ثمانية أحاديث للحسين السبط الشهيد رضي الله عنه وهكذا . ومن الغريب أن يستجری بعض موالی الفرس الموالی آل أمية بالاندلس ممن يذكر بالعلم والظن . وبعض مسابريه من خشوية المشارقة المتأخرين في العلم والزمن على وزن علوم هؤلاء الأئمة بتلك المقادير من الروايات المدونة فيما بأيديهم من السكتب من غير نظر إلى الظروف المحددة بذلك الاقلال ، ولا إلى ما ترتب على استفحال أمر النواصب في عهد التدوين ذلك الاستفحال . والأغرب من هذا وذلك أن تجد تلك التقولات آذاناً مصغية ورجالا صاغية بين من ينتمون إلى أهل بيت الرسول ويرفعون إلى مقام القدوة بينهم . وهذا يحق أن يكون مما يحار فيه ، فكم كل نبيه ، ومن التعليل على سماع كل نبيل :

«علوی» يشنا علیا ويهوی آل حرب حقداً عليه وضمنا

وكان اليمانون من أهل البيت اتباع زيد الشهيد عليه السلام محتفظين بكيانهم مهما طمت المتن

لا يسمهم سوء بعد النكبات الأولى إلا ما كان يقع حيناً بعد آخر من تعصب جاراتهم الدويلات الصغيرة أمثال بنى رسول وبنى طاهر بل كانوا مرعيين مراعين يلقون النجدة من الدول الكبيرة الإسلامية ولا سيما الدولة المصرية كلما استجدوا وتظلموا من جيرانهم أيام شوكة الاسلام قبل أن تأخذ ظلال المسلمين في التقلص من مشارق الأرض ومغاربها وقبل أن تبدأ مخالبا الاستعمار المستديم تنشب ببلاد المسلمين من أطرافها بعد اكتشاف ابن ماجد السعدي - لمصلحة البرتغاليين - الطريق البحرى من رأس الرجاء فى أوائل القرن العاشر ذلك الاكتشاف المشؤوم المهمل لسبيل الاعتداء على البلاد الإسلامية فى السواحل الهندية والبنائية . وكان إمام اليمن يسارع إلى تأييد الدولة المصرية وانجذابها حينما تقوم هى بالذود عن تلك السواحل أيام كان الدفاع عنها إلى الدولة المصرية ولا سيما فى تلك الحرب الضروس المديدة بين الاسطول المصرى والاسطول البرتغالى - والحرب بينهما سجال - كما أن الدولة المصرية كانت من أسرع الدول إنجذاباً لإمام اليمن عند تظلمه من عامر وبنى طاهر فى اليمن . وهما هى قد سجلت فى (روح الروح فيما بعد القرن التاسع من الفتن والفتوح) وغيره نصوص المكاتبات المتبادلة فى ذلك بين الامام المتوكل على الله شرف الدين يحيى بن شمس الدين بن احمد بن يحيى المرتضى ، وبين الأمير حسين الكردى القائد البام على الأساطيل الغورية المصرية فى تلك الحروب المديدة . وما جرى بعد حدوث تلك الثغرة البحرية فى وجه الشرق من وراء البحر المحيط مشهور معروف إلى أن بدأ دور التدهور السريع حين قصر الطريق بانفتاح البرزخ الحاجز بين اليمينين ، ووقع ما كان يتخوف منه الفاروق رضى الله عنه من فتح ملحق بالبحرين ، إلى أن قاسى الشرق أمر الميرين ، وأصيب من النكبات بما هو حاضر مشاهد لكل ذى عينين . ومن سوء نصريف أولى الامر لشئون الامة فى القرون الأخيرة توليتهم بين حين وآخر ولاية سوء القساء البعداء عن الحكمة والسداد ، والعمال المقضوب عليهم الغلاظ الأكباد ، الولايات البعيدة الحقيقية بكل عناية ورعاية . وقيام هؤلاء بدورهم بأعمال نزرع الاحن ، وتستجلب الحن ، وتعود بالولايات الجوانح للدولة والامة ، غير مراعين فى ذلك إلا ولا ذمة ، أصاب القطر اليماني ما أصاب بقية الاقطار من الفتن فى مختلف الادوار وكان مما يزيد فى الطين بلة ما كان يكتبه أمثال المقبلى والشوكلى فى مؤلفاتهم بدافع العواطف من كلمات قارصة تستفز جهلة الولاة وتزيدهم قسوة إلى قسوتهم كلما نمت إليهم تلك الكلمات بطريق جاراتهم المتعصبة الساعين فى تشويه سمعة اليمانيين من أهل البيت بعزو كثير من الآراء الشاذة اليهم فستغلها السياسة الخرقاء فتجعل البعداء مذهبياً حالقاً من غير تمييز بين الزيدية واليزيدية والاشفاء والاشفاء مع كون أهل البيت برآء من تلك الآراء فانظر كيف أدى ما بدر من الشوكلى فى (هل الغمام) - وإن نقضه هو فى الفتح والنيل والسيل - من توهين حديث غيلان وعدم تحریم ما يزيد على الأربع من النسب إلى تسرع العامة فى عزو هذا القول الخارج

بالمرة عن اجماع علماء المسلمين الى زيدية اليمن وكذلك عد ارسال الطلقات الثلاث بلفظ واحد طلاقة واحدة مع أن هذا وذاك ليس من مذهبهم في شيء كالمثمة وان كان يوجد في القطر الباني من شذعن جماعة اهل العلم ففي بقية الاقطار يوجد من هو أشد . فها هو نص المجموع الفقهي للامام زيد الشهيد في المسألة الاولى (حدثني زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي عليهم السلام : لا يزوج العبد أكثر من امرأتين ولا الحرأكثر من اربع) . وفي المسألة الثانية . (حدثني زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي عليهم السلام ان رجلا من قریش طلق امرأته مائة تطلقه فآخبر بذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : بأت منه بثلاث وسبع وتسعون معصية في عنقه) وفي نكاح المتعة بالسند المذكور : (انتهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن نكاح المتعة عام خيبر) فتلک المسائل كلها منطبقة لما عليه فقهاء الامصار ولاسيما الائمة الاربعة ويقول الشارح في المسألة الاولى : تحریم الزيادة على الاربع هو مذهب الجماهير من السلف والخلف الا ما يروى عن الظاهرية وقوم مجاهيل وقد جازف بعض المصنفين بنسبته الى القاسم بن عبيد الله عليه السلام قال الامام يحيى واقعد كان القاسم شديد الورع في فتاويه كثير الاحتياط في أمر الدين فكيف ساغ لمن له مسكة من الدين أن ينسب مثل هذه المقالة إلى مثل القاسم كلا وحاشا لله حسب الناقل انتهى) .

انتم ذكر نص القاسم على خلاف ما يرمى اليه في المسألة فقال : (ومن عجائب أمر من لا يحصل له من مخالفي أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني رأيت في تعاليمهم حكاية هذا المذهب عن بعض الشيعة ورأيت لبعضهم حكاية عن الشيعة مطلقا وما أعلم احدا من أصناف الشيعة جوز ذلك حتى ان الامامية مع كثرة التخاليف في فهمهم لم يذهبوا الى هذا فكيف استجاز من ينسب الى العلم إبراد مثل هذه الحكاية وإقامتها الى المتفتحة نعوذ بالله من الجهل وقلة الدين انتهى) وهكذا الى شواهد كثيرة ليس هذا محل بسطها * وهذا المجموع الفقهي هو تراث زيد الشهيد عليه السلام يرويه أبو خالد عنه وقد تمكن أتباع زيد البناون من الاحتفاظ بهذا التراث الفقهي بين تلك الفتن الطواحن بما آتاهم الله من القصد والعدل في شئونهم — وان كان الطرفان في غالب الفتن لا يخلوان من طرفي القصد — ورووه خلفا عن سلف فاذا سبرنا مسائله وقرناها بمسائل المذاهب المدونة لفقهاء الامصار نجدتها تتوافق في ثلاثة أرباعها تقريبا مع فتيا فقهاء العراق من أصحاب أبي حنيفة . والربع الباقي يتوزع أثلاثا بين أن يكون مما انفردوا به وبين أن يكون مما وافقهم عليه مالك أو الشافعي رضي الله عنهم . وتكون قوة الحججة في جانب الجمهور في مسائل الافراد كما هو الحال فيما يتفرده به كل من فقهاء الامصار عما عليه الجمهور الا فيما دق مدرکه فيكون المصيب هو الاغوص في المعاني وان انفردوا بفرادهم بمسائل في المجموع على قلتها مقرون بموافقة بعض السلف، فتحتيم غسل الرجلين على لابس الخفين الا عند عذر باعتبار المسح . ونسوخا بآية

المائدة يروى مثله عن بعض الصحابة التابعين ممن لم يبلغهم أو لم يصح عندهم حديث جرير البجلي بل هو ظاهر ما يروى عن مالك في العتبية استنادا على عمل أهل المدينة ، ولفظ خير العمل في الاذان يوازن الجهر بالبسملة فيجريان في مجرى واحد حيث صح فيهما الموقوف دون المرفوع الصريح في التحقيق وقد روى محمد بن الحسن في الموطأ عن مالك عن نافع عن ابن عمر اللفظ المذكور كما يروى مثله الليث عن نافع ، وأخرج ابن أبي شيبة والحاكم والبيهقي نحو ذلك عن عدة من الصحابة والتابعين ولا سيما عن علي زين العابدين بن الحسين عليهما السلام ، فالجمهور أخذوا بالمرفوع فيها ، ومن تمسك بالموقوف يعتبره في حكم المرفوع في المسألتين. وأما قول ابن تيمية في منهاجه بأن اللفظ المذكور بدعة الروافض وشعارهم فمن محازفاته ويأبى الله أن يكون ابن عمر وعلي بن الحسين يبتدعانه أو أن يوصيا برفض ، على أن الرفض كالنصب من ابغض الخلال الى أهل بيت النبوة. وابن أبي هريرة من الشافعية يرى ترك السنة إذا أصبحت شعابا للمبتدعة . ووقع على هذا الأصل ترك الترجيع في الاذان والجهر بالبسملة والقنوت في الفجر والتختم في البين وتسطيع القبور. ولكن في هذا التأصيل والتفريع كلام ليس هذا محل للافاضة فيه. ثم ذلك التوافق العظيم بين آل زيد وبين فقهاء العراق في ثلاثة أرباع المسائل انما نشأ من اتحاد مصدر علوم الفريقين لان فقهاء الكوفة والعراق انما توارثوا الفقه طبقة طبقة عن علي وابن مسمود وسائر كبار فقهاء الصحابة الذين نشروا العلم بالكوفة ولا سيما الذين تديروها بعد انتقال علي كرم الله وجهه اليها واستمروا بها في عهد الاموية ثم عن فقهاء أصحابهم وأصحاب عمرو بن عباس ومعاذ الذين انتقلوا اليها واستقروا بها ابتعادا عن معاقل الأموية ثم عن أصحاب أصحابهم الفقهاء رضي الله عنهم الذين بهم صارت الكوفة مصدر العلم الناضج في ذلك العهد . وكانت علوم الحجاز والمدينة المنورة تشارك فيها فقهاء الأمصار لكثرة حجهم عاما فعاما في تلك الأعصار . اما ما يمزى الى أبي الحسن أحمد بن عبد الله المعجلي من الكلام في أبي خالد راوى المجموع الفقهي فلم أجد في سؤالات ابنه أبي مسلم صالح بن أحمد عنه . واما ما ينسب الى وكيع ابن الجراح فلا غرو اذا أخذ بعض الجارحين في تعويل وكيع ما لم يقله في شأن أبي خالد لانك ترى أيضا تعويله ما لم يقله حتى في حق شيخه الذي تخرج في الفقه به ودرج على مذهبه كما هو تحت اعتراف مثل الذهبي . مع أن وكيعا من ألزق أهل طبقته بابي حنيفة والثوري والثاني من أكثر الناس ملازمة لمناصور بن المعتمر . وصلة هؤلاء جميعا بالامام الشهيد زيد بن علي أشهر من نار على علم وليس لو كيع مؤلف في الجرح والتعديل مع كونه في عهد التدوين ولا تزال مؤلفاته في متناول أهل العلم وانما ينقل بعض كلمات عنه في الجرح في السكتب المؤلفة بعد الفتنة واستفحال أمر النواصب . وذلك مما يدعو الى التروى في التعويل على ما يسطر فيها من الجرح والتعديل والى الثبوت فيما هو منقول فيها من القول والتعويل بل وكيع نفسه ما نجا من بنزهم وغرهم . وهذا المجموع هو أم مذهب زيد الشهيد

وعليه اعتماد فقهاء أهل البيت وقد تلقوه بالقبول على تعاقب الاجيال واستمروا على روايته ودراسته
طبقة بعد طبقة وقد عني جمع من أهل الفضل والنبل بشرح أحكامه وتبيين فوائده وإشاراته . ومن
أجل شروحه (الروض النضير شرح المجموع الكبير) للجهيد العلامة النحرير القاضي شرف الدين
الحسين بن أحمد السياغى الصنعانى رحمة الله عليه فإنه قام بعمل عظيم وخير جسيم حيث شرح المجموع ،
بشرح يعز مثله في المشهود والمسموع ، فإن من طالعه مطالعة الفاحص المسترشد ، دون المتصفح المتعنت
يجد العلامة السياغى في هذه الحلبة منقطع القرين ، متلقيا الألفى الشرح بالبين ، رحب الصدر في سرد أقوال
المخالفين ، واسع الدسيسة في المقارنة بين أذنهاء ، سالكا مسلك الانصاف في المحاكمة بينهما ، متجنبيا سبل
الاعتساف في تبين ما لها وما عليها ، مستقصيا غير متوكل ، متثبتا غير متساهل ، بما آناه الله من غزارة في
العلم ، ووزاهة في الخبير ، ودقة في الفهم جديرا بكل ثناء في وضوح البيان والتقريب الى الاذهان ، حتى أصبح
شرحه جامعا لأشتات المسائل ، ودافعا للشبه التي تورده على الدلائل بحيث لا يستغنى عنه طوائف الفقهاء
على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم ، لا ينقصه شيء غير نقص في آخره لا يتولى إكمال ، من له في العلم مثل ماله
فجزى الله تعالى الشارح العلامة على هذا الشرح الرائع الجيم المنافع ومن قام بنشره وتصحيحه من السادة
العلماء ، والفظاخر النبلاء ، على هذا العمل النافع أحسن ما يجزى به المحسنين . ووقوع هذا الكتاب بهذا
الموقع من الاكابر والعجائب لا ينعما أن نبدي ما يتخالج سرنا من بالغ التمعج مما يجري عليه أمثال محمد
ابن ابراهيم الوزير صاحب العواصم مع لطف بيانه والمقبل على لداعة لسانه وذلك الامير الصنعانى وذباتك
الحازمى وهذا الشوكلى كيف انصرفوا هذا الانحراف وافتنوا هذا الافتتان بآراء بعض الشذاذ من
نواصب المضاربة ومن اف لفة من حثالة جشوية المشاركة حتى كادوا أن يشوهوا المذهب بذلك فبرغا
وأصلا تشوبها جوهر يا لا يغسله ماء التسامح والتغاضى ولا أدري هل اذاعة مصنفات هذا الصنف من
الشذاذ مما تقضى به مصلحة كيانهم أو مما يقضى على الحرث والنسل ولا حول ولا قوة الا بالله والحمد
لله أولا وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

نحريرا بمصر المعزية غرة محرم الحرام ممنتح عام خمسين وثلاثمائة وألف م

كتبه الفقير اليه سبحانه

محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثرى

عفى عنهم

وتقرئ فضيلة السيد أحمد محمد الصديق الحسنى المغربي حفظه الله هو : —

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من بعث على رأس كل مائة سنة من يحدد أمر دين هذه الامة الشريفة . وأنتم عليها
 نعمه باكمال الدين وفضل بعض العلماء على بعض ورفع آل بيت النبوة منهم درجات منيفة . وشكرك
 أن شرفتها برسالة سيد السادات في الدنيا والآخرة ، وحمد الكائنات بالنعم الباطنة والظاهرة ، الوارد
 عنه من الوجوه المتعددة والطرق المتكاثرة . أنى تارك فيكم ما إن تمسكن به لن تضلوا بمدى كتاب الله
 والعترة الطاهرة ، فاعظم بها من مقارنة وأكرم بها من مزية فاخرة . واجعل اللهم أفضل صلواتك واشرف
 تحياتك عليه وعليهم متتابعة متواترة * أما بعد فمن المعلوم أنه لا واجب الا ما أوجبه الله ورسوله .
 ولا لازم الا ما ألزمته دلائل الشرع واصله ، وأن الله تبارك وتعالى لم ينزل في كتابه الحكيم . ولا على
 لسان نبيه الكريم ، ما يوجب اتباع أحد من الامة مبدع . أو يرشد الى انحصار الحق في مذهب معين . بل
 وجه الخطاب الى الناس عامة . حتى أمر بالسؤال الجلية والعامية (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون)
 ومن أجله كثرت في الامة المجتهدون . والأئمة المجددون . خصوصا في الصحابة والتابعين . وأهل القرون
 الفاضلة والسلف الصالحين ، فلا يمكن وصف ما منعوا به في استخراج دُرر الاحكام من بحر المعارف
 والمواهب . ولا عما خلفوه ورأته من المسالك المتنوعة والمذاهب . وكلها لهم هدى ونور وحق
 وصواب . الا أن فيها الفاضل والمفضل من جهة موافقة السنة والكتاب . فوافقهما منها فهو المذهب
 المرفوع والقول الراجح . والمسالك المتنوع والمنهج الواضح ، لا فرق في ذلك بين الشائع المشهور . والمنستر
 المهجور . ولهذا كان أشرف المذاهب وأفضلها . وأوضح المسالك وأكملها مذهب العترة الطاهرة النبوية
 وأئمة أهل السنة والجماعة الزيدية * لانه أشدها اتباعا للسنة والكتاب . والزمها مراعات الادلة وموافقة
 الصواب . وأقواها مأخذا وأصحها دليلا . وأعلاها مستندا وأحسنها توجيها وتعليل . كما حكم به ذوو
 الاجتهاد والبصيرة . والقول الراجح والفكر المستنيرة . فان شجرة هذا المذهب النفيس الجليل أصلها
 ثابت بالكتاب والسنة وفرعها في سماء البرهان والدليل . كما يراه ممتع الطرف في جمال أصولها والقوة
 المنية . ويتحقق مقتطف الازهار من غضون مدوناتها الجميلة البديعة . العريضة الوجود بين مصنفات
 باقى المذاهب . والعديمة النظير في امهاتها السامية المراتب * ككتاب الروض النضير . شرح المجموع
 الفقهي الكبير . فان من وجه النظر اليه وصرف . وكرع من بحار علومه واغترف . لتحقيق صدق ما قلناه
 وعرف . وأقر بفرادة علوم آل البيت واعترف . اذ يرى فيه من الاحكام الصحيحة المستطابة .
 والامتنعانات العجيبة المستصابة والآراء الموافقة لصريح السنة والقرآن . والاجتهادات المطابقة لصحيح

الادلة والبرهان ، ما تقر به عيون أهل المحبة والايمان . وتنقطع عند رؤيته السنة ذوى السخيمة والاضغان مع ما حواه من قواعد علوم الاصول والدراية . وفوائد فنون المنقول والرواية . من تحقيق مسالك العلة وتدقيقها . وتصحيح مدارك الادلة وتطبيقها . وتخرج الاحاديث النبوية وتطريقها وتصنيفها موارد الحقائق وطريقها . وتحرير الاسانيد والقول فى رجالها . وتبيين مراتب الاخبار واحوالها . من صحيح وحسن ومرفوع . وضعيف ومنقطع ومقطوع وموقوف ، ومتصل ومرسل . وشاذ ومعلل ومعضل . وايضاح المشكل ، وشرح الغريب ، وسوق الفاظ الجرج والتعديل عند ذكر البعيد والقريب ، مع تفصيل المردود والمقبول ، والتمييز بين المعروف والمجهول . والثعقب بطريق الانصاف والعدل فى الانتقاد . وحسن التصرف بالفكر الصائب والذهن الوقاد ، والكلام على فقه الاحاديث ومعانيها . ومذاهب العلماء ومبانيها . الى غير ذلك من الفوائد المطربة لأولى الالباب ، والموائد المرقصة بما عليها من المعجب العجيب . وكيف لا و (الفقه بمان والحكمة بمانية) ومنبع المعارف والاسرار صدور العترة الطاهرة النبوية . فرضى الله عنهم أجمعين . وصلوات الله وسلامه ونحيته ورحمته وبركاته عليهم الى يوم الدين * والحمد لله رب العالمين ما يكتبه الفقير الى الله تعالى خادم الحديث

أحمد محمد الصديق الحسنى المقرئ النمازى

نزىل مصر حالا وقته الله

وتقرىظ فضيلة السيد محمد زين العابدين الحسينى الكردى حفظه الله هو

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله الاطهار وبعد فلقد كنت اتمنى ان اقف على كتاب يوقف المطالع على كنه مذهب سيد الامة ، ومقتدى الائمة ، سيدى زيد بن على بن الحسين بن على المرتضى عليهم السلام فاذا كتاب المجموع الكبير وشرحه الروض النضير للعلامة الكبير القاضى شرف الدين الحسين بن احمد بن الحسين السياغى الحيمى الصنعائى حاو الاصل وما كتبه عليه ائمة اهل البيت عليهم السلام وعلماء المذهب به ما أشار الى مهام ما ذهب اليه علماء الدين واساطين الامة رضى الله عنهم فاخذ بمجامع قلبى وقيد ناظرى ما اودع فيه من علوم عزيزة يطلعك على معظم المذاهب ومسالك قادتها يذكر الاحكام بيراهينها الساطعة وكثيرا ما يسرد ادلة مخالفيه بعبارات لطيفة لا تشم فيها التنقيص والحط ثم يكر عليها سالكا جادة العدل يذكر ما لها وما عليها يعطى البحث حقه متضلعا من الكتاب والسنة بصير بمواقع الكلام ، محيط بالاسانيد خبير باحوال رجالها واكبر شاهد لفرارة علم هذا الامام العلامة مامهده فى مقدمة كتابه من تصحيح نسبة المجموع لسيدى الامام الاعظم

زيد عليه السلام فانه ذكر ابا خالدة الواسطي واستقصى ما قيل فيه من الجرح والتمديد فجعل يذكر
اقوال الائمة والحفاظ من فرسان هذا الشأن واحدا واحدا ويحجب جوابا شافيا يدل على تبره في
معرفة الاسانيد وطول باعه في جميع العلوم يدخل ما رقا بمحار الخريت كيف يخرج منه ثم تراه خلص الى
غاية. وقد حاز قصب السبق وفاز بالسبق فله من عالم اوتي فيها وعلم خدم الدين وابقى آثارا خالدة
لا يالكين افلا يجب لمثل هذا الكتاب ان يعتنى بطبعه ونشره ولعله يكون مطالعا يشرف على حقائق
ناصحة تتلاشى من انوارها ظلمات الاوهام جزى الله من قام به هذه الخدمة المباركة خير ما جازى محسنا
على احسانه. انه على ما يشاء قدير وبالاجابة جدير * وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم
انطاكيه في ٩ محرم سنة ١٣٥٠ محمد زين العابدين



فهرس تتهمة الررض النصير شرح مجموع الفقه الكبير

صحيقة	صحيقة
٢٢ توبة قاطع الطريق	٢ التعريف بمؤلف هذه التتهمة
٢٣ التوبة بعد الاخذ	٤ باب متى يجب على أهل العدل قتال
٢٤ كتاب الفرائض	الفئة الباغية
٢٤ معنى الفرائض لغة واصطلاحاً	٥ كلام بعض أئمة آل البيت في حروب بني
٢٥ الاحاديث الواردة في الفرائض	أمية وتأيد العلماء لهم
٢٦ باب الفرائض والموارث	٦ باب طاعة الامام
٢٧ حديث العصباء وبيانها	٨ الانكار على أئمة الجور
٢٨ الكلام على البنين	٩ الكلام على خروج الحسين السبط
٢٩ الكلام على أبناء الأم	٩ « فاضر يواغنى الآخر
٢٩ الكلام على الاخوة	١٠ حديث ما يجب على الامام
٣٠ حديث البنات مع الابناء والاخوات	١٠ حديث ترهيب الوالى اذا احتجب عن
٣١ تفسير الموالى	رعيته
٣٢ ميراث الاخوات وأنواعهن	١١ حديث الامامة في قریش
٣٣ حديث الاخوات مع البنات عصبية	١٢ فضائل قریش
٣٤ حديث زوج مع أم وأب	١٣ امامة آل البيت
٣٥ مذاهب العلماء في ذلك	١٤ بيان خيار الأئمة
٣٦ حديث لا يرث أخ لام مع ولد ولا والد	١٤ البيعة وانقاد الامامة
٣٨ حديث المشرقة	١٥ الكلام على الامارة
٣٨ الاختلاف في المشرقة	١٦ الكلام على طلب الامارة
٣٩ الام مع الاخوة أو مع الاخوات	١٧ ترهيب الامير الجائر
٤٣ حديث ان الام لاتزاد على السدس مع الولد	١٧ (تنبيه) في بيان أهل الحل والعقد
٤٣ حديث ابني العم أحدهما أخ لام	١٩ الخروج على الامام بعد البيعة
٤٥ حديث العول وان الثمن صار تسعاً	١٩ باب قطاع الطريق
٥١ باب الجدات	١٩ حديث تقسيم قطاع الطريق وبيان جزاء
٥١ حديث لاترث الجدة مع ابنها ولا ابنتها	كل واحد منهم
٥٢ تنبيه في الجدة التي اتت ابا بكر	٢٠ مذاهب العلماء في حكم قاطع الطريق
٥٣ اختلاف الأئمة في الجدة والجدات	٢١ الكلام على النفي

صحيفة

صحيفة

٥٤ باب الجد	٧٦ اختلاف المذاهب في ذلك
٥٤ حديث الجد بمنزلة أخ ويكون عصبية	٧٧ باب فرائض أهل الكتاب والمجوس
٥٤ اختلاف العلماء في استحقاق الجد	٧٧ حديث ثورث المجوس بالقرابة من وجهين
٥٥ أدلة العلماء وبيانها	٧٨ حديث لا يورث أهل ملتين
٥٦ قول عمر بأنه لم يقض في الجد	٧٩ إذا باع المدين عبداً
٥٧ الكلام على المقاسمة	٨٠ ارث القاتل
٥٨ اضطراب اقوال الصحابة في الجد	٨١ اختلاف العلماء في ارث القاتل خطأ
٥٩ حديث أم وامرأة وأخوة وأخوات	٨١ أدلة الطرفين
٥٩ حديث لا يرث ابن الأخ مع الجد	٨٢ ارث زوجة القتيل من الدية
٥٩ لا يرث أخ لام مع الجد	٨٢ باب الفرقى والهدمى
٦٠ حديث أم وزوج وأخت وجد	٨٢ حديث ثورث الفرقى واقتلى وعدم
٦٠ باب الرد وذوى الارحام	٨٢ ثورث أحد ما ورث
٦٠ حديث الرد الاعلى الزوج والمرأة	٨٥ اختلاف الأئمة في ذلك
٦٠ تفسير الرد	٨٧ باب الخنثى
٦١ اختلاف المذاهب في الرد	٨٧ حديث يحكم للخنثى من ماله
٦١ أدلة الطرفين	٨٧ اختلاف العلماء في ارث المشكل
٦٢ حديث الخالة بمنزلة الام والعمة بمنزلة العم	٨٨ باب العتاقة والمكاتب
٦٣ الكلام على ارث ذوى الارحام	٨٨ حديث الشريكين اعتق أحدهما بضمن
٦٤ أدلة المذاهب في ذلك	لشريكه حصته
٦٥ الاحاديث الواردة في ارث ذوى الارحام	٨٨ القول بانفاذ ما عتق فقط
٦٨ عمل الصحابة في ارث ذوى الارحام	٨٩ حديث عدم الضمان على المعسر
٧٠ في التفريق بين ذوى الارحام ذكوراً وإناثاً	٩٠ أدلة الجميع
٧١ باب الولاء	٩٣ باب المسكنة
٧١ حديث لا يرث المولى الامع الزوج والمرأة	٩٣ حديث استحباب الحط عن المسكنة
٧١ معنى الولاء	الربع
٧١ حديث الولاء لمن اعتق	٩٣ حديث لا يقضى بالعجز حتى يتوالى نجهان
٧٢ ارث الولاء الذكور فقط ما لم تكن المعتقة	٩٣ تفسير الكتابة
٧٤ الولاء لا يباع ولا يوهب	٩٣ استحباب اعانة المسكنة
٧٦ ولأه المسلم لمن أسلم على يده	٩٤ أقل ما ورد في الكتابة نجهان

صحيفة	صحيفة
١١٠ الدليل على ذلك من ابن القيم وغيره	٩٥ عجز المسكاتب
١١٤ السكلام على صدقة الزوجة على الزوج	٩٥ اختلاف العلماء في العجز عن البعض
١١٤ عدم جواز الهبة للإرلااد مفاضلة	٩٦ دية البعض
١١٦ عدم جواز وصية المسلم لوالده الكافر	٩٧ باب المسكاتب يعتق بعينه كيف يورث
١١٦ حديث لا وصية ولا ميراث حتى يقضى الدين	٩٧ حديث مات وخلف ابنين حرا ومهضا
١١٧ اختلاف العلماء في تقديم دين الله أو دين العباد	٩٧ حديث مات عن أب حر وابن مبعض
١١٨ الوصية بالثلث فقط	٩٧ حديث مات عن أم حرة وعم حر واخوات مبعضات
١٢١ حديث من أوصى لواحد بالثلث ولا بآخر بالربع	٩٩ باب الاقرار بالوارث والدين
١٢١ باب الصدقة الموقوفة	٩٩ تفسير الاقرار
١٢١ حديث لا يبيع الميت بعد موته	٩٩ حديث يقرأ أحد الورثة بأخ له
١٢١ الا الصدقة الجارية	٩٩ حديث يقرأ أحد الورثة بدين
١٢٢ ما ورد فيما يستفيد منه ابن آدم بعد موته	٩٩ توريث الحمل
١٢٢ حديث صدقة الحياة أفضل من الوصية بعد الموت	١٠٠ توريث ابن الملاعنة
١٢٣ حديث وصية علي عليه السلام	١٠١ اختلاف العلماء في ارث ابن الملاعنة
١٢٤ ادلة جواز الوقف	١٠٢ السكلام على الاستلحاق
١٢٦ القول ببيع وقف الذرية	١٠٣ ارث المطلقة
١٢٧ خاتمة المجموع الفقهى	١٠٤ باب قسمة الموارث
١٢٨ باب فضل العلماء	١٠٤ حديث أجر القاسم سحت
١٢٨ حديث عالم أفضل من ألف عابد	١٠٥ حديث ما قسم في الجاهلية على قسمته وما أدركه الاسلام فهو على قسمة الاسلام
١٢٩ دعوى بعضهم ان المراد بالعالم المجتهد	١٠٥ باب الوصايا
١٣٠ السكلام على فضيلة العلم	١٠٥ معنى الوصية
١٣١ حديث العلماء ورثة الانبياء	١٠٥ احاديث الخث على الوصية
١٣٢ دعوة ابي هريرة الناس الى المسجد لارث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم	١٠٧ حديث لا وصية لقاتل ولا لوارث ولا لحربي
١٣٣ حديث يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله	١٠٨ فيمن أوصى لشخص بمدخره
	١٠٨ الوصية لوارث تنفذ باجازة الورثة
	١٠٩ القول بجواز الوصية للوارث من الثلث مطلقا

صحيفة

- ١٣٤ حديث من سلك طريقا يطلب به علما
١٣٥ باب الاخلاص
١٣٥ حديث من أخلص لله أربعين صباحا
١٣٦ حديث تعلموا العلم قبل أن يرفع
١٣٨ حديث لا يرفع العلم يقبض يقبضه ولكن
يموت العلماء
١٤٠ احاديث لا يزال هذا الامر في قرين
١٤١ احاديث القضاة
١٤٢ ذم الرأي
١٤٣ قول على عليه السلام انه ما غمض له جفن
حتى علم ما نزل به جبريل من جلال وحرام
وغير ذلك
١٤٥ حديث لا يفق الناس الا من قرأ القرآن
وعلم السنة والفرائض الخ
١٤٧ حديث نزل القرآن على أربعة ارباع
١٥٢ باب
١٥٢ حديث من اكسب الناس
١٥٢ حديث ادعوا ذكر هاذم اللذات
١٥٣ حديث الاجر على قدر المصيبة
١٥٤ احاديث من مات له أولاد أو ولد
١٥٥ حديث صاحب القرآن يستل عما يستل
عنه النبيون
١٥٥ حديث تعلموا القرآن وتفقروا به وعلموه
الناس ولا تستأكلوهم به
١٥٦ حديث من قرأ القرآن وحفظه فظن أن
احدا أوتي مثل ما أوتي الحديث
١٥٧ حديث إن الله يحب الحي الخليم
١٥٧ حديث كفى بالمرء أنما ان يكون كلا
وعبالا على المسلمين

صحيفة

- ١٥٨ الاحاديث الواردة بكراهة السؤال
١٦٤ حديث فضائل الفاتحة
١٦٦ حديث النهي عن الاضرار بالريق
١٦٩ حديث السلام وانه يورث المحبة
١٧٠ احاديث النهي عن البغضاء والتحاسد
١٧٣ حديث من أقرب غداً من رسول الله
صل الله عليه وآله وسلم
١٧٥ حديث من أسلم على يده مشرك
١٧٧ حديث أفضل المسلمين ايماناً
١٧٨ الكلام على صلة الرحم والاحاديث
الواردة فيها
١٨٠ الكلام على مياسطة أخيه المسلم
والاحاديث الواردة فيها
١٨٢ الكلام على عدم الاضرار بالناس
١٨٣ احاديث المفوع عن الناس
١٨٤ ما يطفى الغضب
١٨٥ حديث قلة المؤمنين والمال الحلال
١٨٦ حديث لودعيت الى كراع لاجبت
١٨٨ حديث عدم التكلف وان يقبل بر أخيه
١٩٢ الكلام على اصطناع المعروف ومكافأة
صاحبه
١٩٤ الكلام على الرجوع في الهبة
١٩٥ اختلاف العلماء في ذلك
١٩٨ الكلام على العمرى والرقبى
١٩٩ احاديث العمرى
١٩٩ احاديث الرقبى
٢٠٠ اختلاف العلماء فيهما
٢٠٣ حديث الضيافة أفضل من عتق الرقبة
٢٠٤ حديث اطعام الطعام وانشاء السلام

صفحة	صفحة
٢٠٥	باب الوليمة
٢٠٥	كلام أهل اللغة فيها
٢٠٥	حكم الوليمة واختلاف العلماء فيه
٢٠٦	بناءه صلى الله عليه وآله وسلم بصفية
٢٠٦	وجعله وليمتها التمر والاقط والسمن
٢٠٦	الكلام على عدد الولائم واشتقاقها
٢٠٧	وجوب اجابة الدعوة الى الوليمة والدليل
٢٠٨	عليه
٢٠٨	الكلام على اجتماع الداعيين ومن يقدم
٢٠٩	منهما
٢١٠	حديث الوليمة في اليوم الاول حق
٢١١	الاختلاف في حكم اجابة الدعوة في
٢١٢	اليوم الثاني والثالث
٢١٣	الكلام على ما للمسلم على أخيه المسلم
٢١٣	من الحقوق
٢١٤	الاحاديث الواردة فيمن يؤتى أجره
٢١٤	مرتين
٢١٥	منظومة السيوطي فيمن يؤتى أجره مرتين
٢١٥	آداب دخول السوق
٢١٦	الاحاديث الواردة فيما يقال عند رؤية
٢١٦	الشهب المنقضة والرياح العاصفة
٢١٦	حديث فيما يقوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا نظر في المرأة
٢١٧	الاحاديث الواردة فيما يقال في زيارة
٢١٧	القبور
٢١٧	تعليم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليا
٢١٧	عليه السلام دعاء الحفظ
٢١٧	حديث ان للموت فرعا
٢١٩	الاحاديث الواردة في آداب النوم
٢٢٠	كلام الشارح في الاطلاق والتقييد
٢٢١	الكلام على الثلاث المسائل التي سئل فيها
٢٢١	على عليه السلام
٢٢١	المسئلة الاولى
٢٢٣	المسئلة الثانية
٢٢٣	فعله صلى الله عليه وآله وسلم المخالف لما
٢٢٣	نهى عنه لا يكون معارضا للقول الخاص
٢٢٣	بالامة وبيان ذلك
٢٢٥	المسئلة الثالثة
٢٢٧	احاديث النهي عن بلوغ العقوبة حداً من
٢٢٨	حدود الله
٢٢٨	اختلاف العلماء في مقدار التعزير
٢٢٩	مبايعته صلى الله عليه وآله وسلم على أن
٢٢٩	يمنعوه وذريته مما يمنعون منه انفسهم
٢٣١	احاديث المهدي
٢٣٢	حديث سبعة لعنتهم وكل نبي مجاب
٢٣٣	الاختلاف في المراد بالعترة الواردة في
٢٣٣	الاحاديث
٢٣٥	كلام الشارح على حديث يا علي لعنتك
٢٣٥	من لعنتي
٢٣٦	أحاديث الثقلين
٢٣٩	الايمان والبراءة من النفاق لايمان الاحب
٢٣٩	على والدليل على ذلك
٢٤٠	أول الامة اسلاما على عليه السلام
٢٤٠	والدليل على ذلك
٢٤١	الاحاديث الواردة في فضائله عليه
٢٤١	السلام
٢٤٢	انحراف الذهبي عن أهل البيت وتعصبه
٢٤٢	لاعدائهم
٢٤٣	حديث أن عليا عليه السلام الصديق
٢٤٣	الاكبر وفاروق الامة

صحيفة

٢٤٤ الاحاديث الواردة في الحسين وأصحابها

عليهم السلام

٢٤٥ حديث يا علي الناس من شجر شقي وأنا

وأنت من شجرة واحدة

٢٤٦ حديث كل اصحابي يدخلون الجنة الا

من أبي

٢٤٧ حديث من سب عليا فقد سبني

٢٤٨ حديث من كنت وليه فعلي وليه

٢٤٩ استخلاف علي عليه السلام على المدينة

٢٥٠ نوافر حديث اما ترضى ان نكون منى

بمثلة هارون من موسى الحديث

٢٥١ حديث أنت أخي

٢٥٢ الكلام على الخوارج والقدرية والمرجئة

٢٥٣ الكلام على أول ما خلقه الله

٢٥٤ حديث امرت بقتال ثلاثة

٢٥٥ اجماع الامة على أن الحق في تلك

الحروب على عليه السلام

٢٥٦ منازل الحسن السبط عما هو أخق به

بشروط لم توف به

٢٥٧ الاحاديث الواردة في الخوارج

٢٥٨ معنى المرافضة

٢٥٩ سؤال علي عليه السلام عن أهل الجبل

٢٦٠ الكلام على جواب علي عليه السلام

٢٦١ احاديث الترغيب في الصبر على البلايا

٢٦٢ بيان من أشد الناس بلاء

٢٦٣ تعليم النبي صلى الله عليه وآله وسلم

١٥٧ حديث دعاء أخي

١٥٨ حديث الترغيب في صلاة الرحم

وعيالها على ائمة يظلمهم الله

صحيفة

٢٦٤ روى الاخلال لدوى خصال آخر بلغت السبعين

٢٦٥ أحاديث الترغيب في تنظيف المساجد

٢٦٦ آداب المساجد

٢٦٧ حديث إمطة الاذى

٢٦٨ « كان يحيط ثوبه الخ

٢٦٩ النهي عن التسمية بالاسماء القبيحة

٢٧٠ أحاديث الحث على النداء

٢٧١ « الترغيب في قتل الحيات

٢٧٢ حديث أن لهذه البوت عوامر

٢٧٣ الترغيب في قتل الوزغ

٢٧٤ أحاديث بر الوالدين

٢٧٥ حديث أن ناركم هذه جزء من سبعين

جزء الخ

٢٧٦ وصف نار جهنم

٢٧٧ وصف الجنة

٢٧٨ بيان ما أعد الله لأهل الجنة في الجنة

٢٧٩ حديث أن أهل الجنة لا يبولون ولا يتغوطون

٢٨٠ وصف الحور العين

٢٨١ « السكوث وطوبى

٢٨٢ حديث فيها مالا عين رأيت الخ

٢٨٣ حديث من قال استغفر الله العظيم الخ

٢٨٤ « نداء الايام لابن آدم

٢٨٥ أحاديث مكارم الاخلاق

٢٨٦ حديث أول ما تغلبون عليه

٢٨٧ النهي عن ترك الامر بالمعروف والنهي

عن المنكر

٢٨٨ حديث اذا أحب الله عبدا

٢٨٩ « ما جمع النبي صلى الله عليه وآله

وسلم بين إداين

صحيفة

- ٢٩٠ أحاديث ترفعه صلى الله عليه وآله وسلم
عن ملاذ الدنيا
- ٢٩١ امتناعه صلى الله عليه وآله وسلم من كنوز
الارض حين عرضت عليه
- ٢٩٢ الترغيب في التحاب في الله
- ٢٩٣ النهي عن اللعب بالترد والشطرنج
- ٢٩٣ الترد والشطرنج معربان وبيان ذلك
- ٢٩٤ الكلام على حكم اللعب بهما عند العلماء
- ٢٩٥ النهي عن الغناء واسماعه
- ٢٩٦ حديث من قرض بيت شعر الخ
- ٢٩٧ « من مات وله قينة فلا تصلوا عليه
- ٢٩٧ « الغناء ينبت النفاق
- ٢٩٨ النهي عن كسب البغي ونحو الكلاب
وغير ذلك
- ٢٩٩ الكلام على أجر الحجام
- ٢٩٩ الترخيص في أخذ المكارمة على عيب الفعل
- ٣٠٠ النهي عن اقتناء الكلاب
- ٣٠١ عشر خصال من عمل قوم لوط وتفصيل
الشارح لها
- ٣٠١ حديث أربعة يصبحون في غضب الله
- ٣٠٢ النهي عن اتیان المرأة في دبرها
- ٣٠٢ حديث عليكم بالرمي
- ٣٠٣ حديث أحفوا الشوارب وأعفوا اللحى
- ٣٠٤ النهي عن جر الذوب خيلاء
- ٣٠٥ حديث عشرة من الفطرة وتفصيل
الشارح لها
- ٣٠٧ حديث مالي لأوهم الخ ومعناه
- ٣٠٨ أمره صلى الله عليه وآله وسلم بدفن ما انفصل
من الأديم

صحيفة

- ٣٠٨ تنف الابط وحلق العانة وكلام ابن
دقيق العيد فيهما
- ٣٠٩ الختان واختلاف العلماء في حكمه
- ٣١٠ الاصل في أفعال الانبياء عليهم السلام
غير الجبلية قصد القرية
- ٣١١ حديث اذا خففت فلا تنهكي
- ٣١٢ الاحاديث الواردة في أكل العجوة على الريق
- ٣١٣ الكلام على ما أكله رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم من الاطعمة ومدحه
- ٣١٤ حديث الوضوء قبل الطعام بركة
- ٣١٤ سؤال على عليه السلام عن نعت رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
- ٣١٥ نعته إياه
- ٣١٧ الحديث المسلسل في الصلاة على النبي وآله
- ٣١٨ معنى الصلاة لغة
- ٣١٨ كيفيات الصلاة على النبي وآله
- ٣٢٠ اختلاف العلماء في المراد بآل محمد صلى
الله عليه وآله وسلم
- ٣٢٢ الترغيب في الصلاة على النبي صلى الله
عليه وآله وسلم
- ٣٢٣ حديث أن الله حرم على الارض أن
تأكل أجساد الانبياء
- ٣٢٤ التهيب من ترك الصلاة على النبي صلى
الله عليه وآله وسلم
- ٣٢٥ الكلام على المقصود من صلاتنا عليه
صلى الله عليه وآله وسلم
- ٣٢٥ الصلاة على النبي لا تتم الا باقران آله به
- ٣٢٦ القول بوجوب الصلاة عليه صلى الله عليه
وآله وسلم ودليله

صفحة	صفحة
٣٢٦	جواب من لم يوجب ذلك
٣٢٧	مناقشة الشارح لأدلة المجيب
٣٢٨	الكلام على الصلاة على غير النبي تبعاً
٣٢٩	واستقلالاً
٣٣٠	حديث اللهم صلى على آل أبي أوفى
٣٢٩	الأصل فيما فعله صلى الله عليه وآله من
٣٢٩	القرب عدم الاختصاص إلا بدليل
٣٢٩	المواطن التي تتأكد فيها الصلاة عليه
٣٣٠	صلى الله عليه وآله وسلم
٣٣٠	التقاريط للروض النضير

(تم الفهرس)